

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

غاية في كلمة



جميع الحقوق محفوظة للنّاشر

الطبعة الأولى

١٤١٩ هـ / ١٩٩٨ م

وطى المصيطبة

شارع حبيب أبي شهلا

بناء المسكن

تلفاكس: (٩٦١١)

٨١٥١١٢ - ٣١٩٠٣٩ - ٦٠٣٢٤٣

ص.ب. ١١٧٤٦٠

برقياً: بيوشران

بيروت - لبنان

**Al-Resalah**  
**PUBLISHERS**

BEIRUT

LEBANON

**Telefax: (9611)**

815112-319039-603243

P.O. Box: 117460

**E-mail:**

Resalah@cyberia.net.lb

**Web Location:**

Http://www.resalah.com

حقوق الطبع محفوظة © ١٩٩٨ م. لا يُسمح بإعادة نشر هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو حفظه ونسخه في أي نظام ميكانيكي أو إلكتروني يمكن من استرجاع الكتاب أو أي جزء منه. ولا يُسمح باقتباس أي جزء من الكتاب أو ترجمته إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر.

خَاتَمُ الْمُبْرَاهِمِ  
٥

# غَايَةُ الْمَسْأَلَةِ

شَرْحُ

مَعْنَى ذَوِي الْأَفْهَامِ

جَمَالُ الدِّينِ يُوسُفُ بْنُ عَبْدِ الْهَادِي الْحَبِيلِ  
سنة ١٢٤٠ هـ - سنة ١٢٩٩ هـ

تَأَلَّفَ

عَبْدُ الْمُحْسِنِ بْنِ نَاصِرٍ آلِ عُبَيْكَانَ

خَرَجَ أَخْبَارُهُ وَضَبَطَ نَصَّهُ  
وَقَسَمَ التَّحْقِيقَ فِي مَوْسَسَةِ الرِّسَالَةِ  
بِإِشْرَافِ  
السَّيِّدِ شُعَيْبِ الْأَرْنَؤُوطِ

الْبَزْوَازِي

مَوْسَسَةُ الرِّسَالَةِ  
نَاشِرُونَ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



الحمد لله وحده

ولمصنفه فيه كاتب هذه الأحرف يوسف بن عبدالهادي عفا الله عنه :  
هذا كِتَابٌ قَدْ سَمَا فِي حَصْرِهِ      أَوْرَاقُهُ مِنْ لُطْفِهِ مُتَعَدِّدَةٌ  
جَمَعَ الْعُلُومَ بِلُطْفِهِ فَبَجَمِعِهِ      يُغْنِيكَ عَنْ عِشْرِينَ أَلْفَ مُجَلَّدَةٍ  
قال رحمه الله : وقد زدنا فيه رموزاً بالحروف تَدُلُّ مَنْ لَا مَعْرِفَةَ لَهُ بِالنُّحُوِّ  
على المعنى الذي أردنا :

الإجماع : ع

ووافق الثلاثة : و

وأبي حنيفة : وهـ

والشافعي : وش

وخلاف الثلاثة : خ

والمسائل الغريبة التي عدتها أربعة آلاف : ء

وما فيه خلاف عندنا : و د

نَوْنُ الْمَضَارِعِ نُعْمَانُ وَهَمْزُهُ      لِلشَّافِعِيِّ وَفَاقًا فَاسْتَمَعَ خَبْرِي

وَالْيَا وَفَاقُ الثَّلَاثَةِ وَالْخِلَافُ أَتَى      مِنْ بَيْنِ أَصْحَابِنَا بِالتَّاءِ عَلَى خَبْرِي

وإن بدأت بهاء فهو منفرد      وإن بدأت باسم غير منحصر



## أركان الصلاة

نص: «والصلاة تحتوي على أمور: شروط تقدمت، وأركان، فيفرض و القيام».

ش: تنقسم أقوال الصلاة وأفعالها إلى ثلاثة أضرب:

الضرب الأول: ما لا يسقط عمداً ولا سهواً ولا جهلاً، وبعضهم يسميه: فرضاً، وبعضهم يسميه ركناً تشبيهاً له بركن البيت الذي لا يقوم إلا به؛ لأن الصلاة لا تتم إلا به، والخلف لفظي. قال ابن فيروز: أي بين من يقول: إنها فروض، وبين من يقول: إنها أركان، إذ المآل واحد. اهـ.

الضرب الثاني: ما تبطل الصلاة بتركه عمداً لا سهواً أو جهلاً، ويُجبر بالسجود، وأطلقوا عليه الواجبات اصطلاحاً.

الضرب الثالث: ما لا تبطل بتركه ولو عمداً، وهو السنن.

فبدأ المؤلف رحمه الله بأركان الصلاة وهي أربعة عشر للاستقراء، وعدّها في «المقنع» «والوجيز» وغيرهما اثني عشر، وفي «البلغة»: عشرة، وعد منها النية.

والأركان: جمع ركن، وهو جانب الشيء الأقوى.

واصطلاحاً: ما كان فيها، فلا يسقط عمداً، ولا سهواً، ولا جهلاً.

فقوله: «ما كان فيها» احتراز عن الشرط، وقوله: «فلا يسقط عمداً» خرج به السنن وقوله: «ولا سهواً ولا جهلاً» خرج به الواجبات.

أحد الأركان: القيام في فرض لقادرٍ عليه، قال النووي: بالإجماع لا تصح

الصلاة من القادر عليه إلا به . اهـ .

الدليل: قوله تعالى ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: آية ٢٢٨].

وقوله ﷺ في حديث عمران: «صَلِّ قائماً فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَقَاعِداً، فَإِنْ لَمْ تَسْتَطِعْ فَعَلَى جَنْبٍ»<sup>(١)</sup> رواه البخاري بلفظه.

سوى عُريان لما تقدم في ستر العورة، وسوى خائفٍ بالقيام كالمُصلي بـمكان له حائِطٌ يَسْتُرُهُ جالساً لا قائماً، ويخاف بقيامه لصاً أو عدواً، فَيُصَلِّي جالساً للعذر، ولمداواة لمرِيضٍ يُمكنه القيام، لكن لا تمكن مداواته مع قيامه، فيسقط عنه، ويأتي إن شاء الله في صلاة أهلِ الأعذار: لمرِيضٍ يُطيق قياماً الصلاة مستلقياً لمداواة، بقول طبيب مسلم ثقة.

وَيُسْتَشْنَى أيضاً: قَصْرُ سَقْفٍ لعاجزٍ عن الخروج لحبس، أو توكل به ونحوه، ومأموم خلفَ إمامٍ الحي العاجز عن القيام بشرطه وهو أن يُرجى زوالُ علته، ويأتي إن شاء الله في صلاة الجماعة مفصلاً.

ولو كان نفلاً لم يجب القيام مطلقاً.

وقيل: يجب في الوتر.

قال في «الرعاية» قلت: إن وجب، وإلا فلا، وأطلقها ابنُ تميم.

مسألة: وحَدُّ القيام: ما لم يصر راکعاً. قاله أبو المعالي وغيره.

ولا يضر خفضُ الرأس على هيئة الإطراق؛ لأنه لا يخرجُه عن كونه يُسمى قائماً.

مسألة: والركنُ من القيام الانتصابُ بقدر تكبيرة الإحرام، وقراءة الفاتحة في الركعة الأولى، وفيما بعدها بقدر قراءة الفاتحة فقط، لما تقدم: أن من عَجَزَ عن

(١) أخرجه البخاري (١١١٧).

القراءة وبدلها من الذكر وقف بقدرها.

وفي «الخلافة» و«الانتصار»: بقدر التحريمة، بدليل إدراك المسبوق فرض القيام بذلك وردّه في «شرح الفروع» بأن ذلك رخصة في حق المسبوق خاصة، لإدراك فضيلة الجماعة.

مسألة: وإن أدرك المأموم الإمام في الركوع، فالركن من القيام بقدر التحريمة لما تقدم.

مسألة: ولو وقف غير معذور على إحدى رجليه، كره، وأجزأه في ظاهر كلام الأكثر، خلافاً لابن الجوزي في «المذهب» قال: لم يُجزئه، ونقل خطاب بن بشر عن أحمد: لا أدري.

مسألة: وما قام مقام القيام، وهو القعود ونحوه كالاضطجاع للعاجز عن القيام، أو عنه وعن القعود، وكالقعود في حق المتنفل، فهو ركن في حقه لقيامه مقام الركن<sup>(١)</sup>.

تنبيه: عدّ الأصحاب «القيام» من الأركان. وقال ابن نصر الله في «حواشي الفروع»: في عدّ القيام من الأركان نظر؛ لأنه يُشترط تقدّمه على التكبير، فهو أولى من النية بكونه شرطاً. اهـ

قال في «الإنصاف» قلت: الذي يظهر قول الأصحاب؛ لأن الشروط هي التي يؤتى بها قبل الدخول في الصلاة، وتُستصحب إلى آخرها، والركن يُفرغ منه ويُنتقل إلى غيره. والقيام كذلك. اهـ<sup>(٢)</sup>.

فائدة: سئل الشيخ عبدالله بن عبدالرحمن أبا بطين عمن يجلس خلف إمامه

(١) انظر «كشاف القناع» ١/٤٥٠، ٤٥١، و«الإنصاف» ٢/١١١، و«حاشية العنقري» ١/١٩٤،

و«المجموع شرح المذهب» ٣/٢١٨، و«الانتصار» ٢/٢٢٢، و«المقنع» ١/١٦٦ ط. السعيدية.

(٢) انظر «الإنصاف» ٢/١١١.

بقدر الفاتحة، فأجاب: من جلس في أول قيام إمامه في الركعة الثانية أو الرابعة إلى قريب فراغ إمامه من الفاتحة ونحوه، فالذي نرى بطلان صلاته اهـ<sup>(١)</sup>.

قلت: لعل مراده إذا كانت الصلاة فرضاً؛ لأن النافلة تصح من الجالس مع قدرته على القيام، والله أعلم.

نص: «وتكبيره (و) الإحرام»

ش: والثاني: تكبيره الإحرام، قال في «الإنصاف»: بلا نزاع. اهـ.

الدليل: حديث «تحريمها التكبير»<sup>(٢)</sup>.

وليست تكبيره الإحرام بشرط حتى تكون من خارج الصلاة، خلافاً للحنفية، بل هي من الصلاة، نص عليه، ولهذا يعتبر لها شروطها.

الدليل: قوله ﷺ: «إنما هي التسبيح، والتكبير، وقراءة القرآن» رواه مسلم وغيره<sup>(٣)</sup>.

وقال أصحاب أبي حنيفة: ليس التكبير من الصلاة بدليل إضافته إليها، بقوله: «تحريمها التكبير»، ولا يُضاف الشيء إلى نفسه.

قال الموفق: وما ذكره غلط، فإن أجزاء الشيء تُضاف إليه، كيد الإنسان ورأسه وأطرافه. اهـ<sup>(٤)</sup>.

فرع في مذاهب العلماء في تكبيره الإحرام:

المذهب أن التكبير ركن في الصلاة، لا تنعقد الصلاة إلا به، سواء تركه عمداً

---

(١) «حاشية العنقري» ١/١٩٤، ١٩٥.

(٢) صحيح، أخرجه من حديث علي بن أبي طالب أبو داود (٦١) و(٢١٨)، وابن ماجه (٢٧٥)، والترمذي (٣).

وأخرجه من حديث أبي سعيد الخدري الترمذي (٢٣٨)، وابن ماجه (٢٧٦).

(٣) أخرجه مسلم (٥٣٧) من حديث معاوية بن الحكم السلمي.

(٤) انظر «كشف القناع» ١/٤٥١ و«الإنصاف» ٢/١١٢ و«المغني» ٢/١٣١، ١٣٢.

أو سهواً، وهذا قولُ ربيعة، ومالك، والثوري، والشافعي، وإسحاق، وأبي ثور، وابن المنذر وجمهور السلف والخلف.

وقال سعيد بن المسيب، والحسن، والزهرى، وقتادة، والحكم، والأوزاعي: مَنْ نَسِيَ تَكْبِيرَةَ الْإِفْتِاحِ، جُزْأَتَهُ تَكْبِيرَةَ الرُّكُوعِ، وهو رواية عن حماد بن أبي سليمان، وروي عن مالك في المأموم مثله، لكنه قال: يستأنف الصلاة بعد سلام الإمام.

وحكى ابن المنذر عن الزهري أنه قال: تَتَعَقَّدُ الصَّلَاةُ بِمَجْرَدِ النِّيَّةِ بِلَا تَكْبِيرٍ، قال ابن المنذر: ولم يقل به غيرُ الزهري. وحكى عن ابن عُليَّة والأصم، كقول الزهري.

وقال الكرخي من أصحاب أبي حنيفة: تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ شَرْطٌ لَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ إِلَّا بِهَا، وَلَكِنْ لَيْسَتْ مِنَ الصَّلَاةِ، بَلْ هِيَ كَسْتِرٍ لِعَوْرَةٍ، وَمِنْهُمْ مَنْ حَكَاهُ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ. قال النووي: ويظهر فائدة الخلاف بينه وبينه فيما لو كَثُرَ وفي يده نجاسة، ثم أَلْقَاهَا فِي أَثْنَاءِ التَّكْبِيرَةِ، أَوْ شَرَعَ فِي التَّكْبِيرَةِ قَبْلَ ظَهْوَرِ زَوَلِ لَشَمْسٍ، ثُمَّ ظَهَرَ لَزَوَالُ قَبْلِ فَرَاغِهَا، فَلَا تَصِحُّ صَلَاتُهُ عِنْدَنَا فِي الصَّوْرَتَيْنِ، وَتَصَحُّ عِنْدَهُ كَسْتِرٍ لِعَوْرَةٍ. واحتجَّ للزهري بالقياس على الصوم والحج، وللكرخي بقوله تعالى: ﴿وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾ فعقب الذكر بالصلاة؛ فدل على أنه ليس منها، وبقوله ﴿يُحْيِيهَا﴾ وتَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرَ، والإضافة تقتضي أن المضاف غير المضاف إليه، كدار زيد.

ودلّلنا على الزهري حديث: «تَحْرِيمُهَا التَّكْبِيرَ» وحديث أبي هريرة رضي الله عنه في المسيء صلاته أن النبي ﷺ قال له: «إِذَا قُمْتَ إِلَى الصَّلَاةِ فَاسْبِغِ الوُضُوءَ، ثُمَّ اسْتَقْبِلِ الْقِبْلَةَ فَكَبِّرْ» وذكر الحديث رواه البخاري ومسلم<sup>(١)</sup>. وهذا أحسن الأدلة؛ لأنه ﷺ لم يذكر له في هذا الحديث إلا الفروض خاصة، وثبت في الصحيحين،

(١) أخرجه البخاري (٧٥٧)، ومسلم (٣٩٧).

عن جماعتٍ من الصحابة - رضي الله عنهم - أن النبي ﷺ «كان يُكَبِّرُ للإحرام»<sup>١</sup>.

وثبت في صحيح البخاري عن مالك بن الحويرث أن النبي ﷺ قال: «صَلُّوا كما رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي»<sup>٢</sup> وهذا مقتضى وجوب كُلِّ ما فعله النبي ﷺ إلا ما خرج وجوبه بدليل كرفع اليدين ونحوه. فإن قيل: المراد ما يرى وهي الأفعال دون الأقوال، فاجب القاضي أبو الطيب وغيره بجوابين:

أحدهم: أن المراد رؤية شخصه ﷺ وكل شيء فعله ﷺ أو قاله وَجَبَ علينا مثله.

الثاني: أن المراد بالرؤية العم، أي: صَلُّوا كما غَبِمْتُمُونِي أُصَلِّي.

والجواب عن قياسه على لصومه ولحجِّهم ليس مبنيين على لُتْطَقَ بخلاف الصلاة.

ودليل على الكرخي حديث معوية بن الحكم أن النبي ﷺ قال: «إن هذه الصلاة لا يَصُحُّ فيها شيءٌ من كلام الناس، وإنما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن. رواه مسلم»<sup>٣</sup>. فإن قالوا: المراد به تكبيرات الانتقالات، فجوابه من وجهين: أحدهم: أنه عام، ولا يُقْبَرُ تخصيصه إلا بدليل.

ولثاني: أن حملَه على تكبيرة لأبَدٍ منها بالاتفاق أولى من تكبيرة لا تجب.

ولجواب عن قوله تعالى: ﴿وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى﴾ أنه ليس المراد بالذكر هذه تكبيرة الإحرام بالإجماع قبل خلاف المخالف، والجواب عن قولهم: الإضافة تقتضي المغيرة أن الإضافة ضربان: أحدهم تقتضي لمغيرة كثوب زيد، والثاني

(١) أخرجه البخاري (٧٣٧)، ومسلم (٣٩١) من حديث مالك بن الحويرث. ولبخاري (٧٣٨).

ومسلم (٣٩٠) من حديث ابن عمر. ومسلم (٤٩٨) من حديث عائشة.

(٢) أخرجه البخاري (٦٣١).

(٣) أخرجه مسلم (٥٣٧).



تقتضي الجزئية كقوله: رأس زيد، وصحن الدار، فوجب حملهُ على الثاني لما ذكرناه. اهـ.

وقال الشوكاني: ويدلُّ للشرطية حديثُ رفعة في قصة المسيء صلَّاته عند أبي داود بلفظ: «لَا تَتِمُّ صَلَاةُ أَحَدٍ مِنَ النَّاسِ حَتَّى يَتَوَضَّعَ الْوُضُوءَ مُوَاضِعَهُ ثُمَّ يُكَبِّرُ»<sup>(١)</sup>، ورواه الطبراني بلفظ «ثُمَّ يَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ»<sup>(٢)</sup> والاستدلالُ بهذا على الشرطية صحيح إن كان نفي التمام يستلزمُ نفي الصحة وهو الظاهرُ، لأن متعبدون بصلَاةٍ لا نقصان فيها، فالناقصُ غيرُ صحيحة، ومن ادَّعى صحتها، فعليه البيان، وقد جعل صاحبُ ضوء النهار نفي التمام هنا هو نفي الكمال بعينه، واستدلَّ على ذلك بقوله ﷺ في حديث المسيء: «إِنْ انْتَقَصَتْ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَقَدْ انْتَقَصَتْ مِنْ صَلَاتِكَ وَأَنْتَ خَيْرٌ بَأَن هَذَا مِنْ مَحَلِّ الزَّعَاعِ أَيْضًا، لَأَنَا نَقُولُ: الْانْتِقَاصُ يَسْتَلْزِمُ عَدَمَ الصَّحَةِ لِذَلِكَ الدَّلِيلِ الَّذِي أَسْفَنَاهُ، وَلَا نُسَمُّ أَنْ تَرَكَ مَسْنُوبَاتِ الصَّلَاةِ وَمَسْنُونَاتِهَا انْتِقَاصٌ مِنْهَا؛ لِأَنَّهَا أُمُورٌ خَرَجَتْ عَنْ مَاهِيَةِ الصَّلَاةِ، فَلَا يَرِدُ الْإِلْزَامُ بِهَا، وَكَوْنُهَا تَزِيدٌ فِي الثَّوَابِ لَا يَسْتَلْزِمُ أَنَّهَا مِنْهَا، كَمَا أَنَّ الثَّيِّبَ الْحَسَنَةَ تَزِيدُ فِي جَمَالِ لِدَاتِ، وَلَيْسَتْ مِنْهَا. نَعَمْ وَقَعَ فِي بَعْضِ رَوَايَاتِ الْحَدِيثِ بَلْفَظُ: «أَنَّهُ لَمَّا قَالَ ﷺ فَإِنَّكَ لَمْ تَصَلِّ كَبَّرَ عَلَى النَّاسِ أَنَّهُ مِنْ خَفَّتْ صَلَاتُهُ لَمْ يُصَلِّ، حَتَّى قَالَ ﷺ: «إِنْ انْتَقَصَتْ مِنْ ذَلِكَ شَيْئًا فَقَدْ انْتَقَصَتْ مِنْ صَلَاتِكَ، فَكَانَ أَهْوَنَ عَلَيْهِمْ. فَكَوْنُ هَذِهِ الْمَقَالَةِ كَانَتْ أَهْوَنَ عَلَيْهِمْ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ نَفْيَ التَّمَامِ الْمَذْكُورِ بِمَعْنَى نَفْيِ الْكَمَالِ، إِذْ لَوْ كَانَ بِمَعْنَى نَفْيِ الصَّحَةِ لَمْ يَكُنْ فَرْقٌ بَيْنَ الْمَقَالَتَيْنِ. وَلَمْ كُنْتَ هَذِهِ أَهْوَنَ عَلَيْهِمْ وَلَا يَخْفَاكَ أَنَّ الْحُجَّةَ فِي الَّذِي جِئْنَا عَنْ الشَّرْعِ مِنْ قَوْلِهِ وَفَعَلَهُ وَتَقْرِيرِهِ، لَا فِي فَهْمِ بَعْضِ الصَّحَابَةِ. سَلِمْنَا أَنْ فَهْمَهُمْ حُجَّةٌ لِكُونِهِمْ أَعْرَفَ بِمَقَاصِدِ الشَّرْعِ، فَنَحْنُ نَقُولُ بِمَوْجِبِ مَا فَهَمُوهُ، وَنُسَلِّمُ أَنَّ بَيْنَ الْحَالَتَيْنِ تَفَاوُتًا، وَلَكِنْ ذَلِكَ التَّفَاوُتُ مِنْ جِهَةِ أَنَّ مَنْ أَتَى بِبَعْضِ وَاجِبَاتِ الصَّلَاةِ، فَقَدْ فَعَلَ خَيْرًا مِنْ قِيَامٍ وَذِكْرٍ وَتِلَاوَةٍ، وَإِنَّمَا يُؤْمَرُ

(١) أخرجه أبو داود (٨٥٧) - (٨٦١)، وابن حبان (١٧٨٧) بإسناد صحيح.

(٢) أخرجه لطيبرني (٤٥٢٦) وإسنده صحيح.

بالإعادة لدفع عقوبة ما تَرَكَ. وتَرَكَ الواجب سبب للعقاب. فإذا كان يُعاقب بسبب ترك البعض. لزمه أن يفعلَه إن أمكن فعله وحده. وإلا فعله مع غيره. والصلاة لا يُمكن فعل المتروك منها إلا بفعل جميعها.

وقد أُجِبَ بمعنى هذا الجواب الحافظُ بنُ تيمية وهو حسنٌ.

ثم إنا نقول: غاية ما ينتهض له دعوى مَنْ قال: إن نفي التمام بمعنى نفي الكمال هو عدمُ الشرطية لا عدمُ الوجوب؛ لأن المجيء بالصلاة تامةً كاملةً واجبٌ.

وما أحسن ما قاله ابن تيمية في المقام ولفظه: ومن قال من الفقهاء: إن هذا لنفي الكمال. قيل: إن أردت الكمال لمستحبً فهذا بطل لوجهين:

أحدهما: أن هذا لا يوجد قَطُّ في لفظ الشرع أنه ينفي عملاً فعه العبد على الوجه الذي وجب عليه. ثم ينفيه لِترك المستحبات. بل الشرع لا ينفي عملاً إلا إذا لم يفعلهُ العبد كما وجبَ عليه.

والثاني: لو نفى لترك مستحبً. لكان عامةً الذس لا صلاةً لهم ولا صيماً. فإن الكمال المستحب متفوت. إذ كلُّ مَنْ لم يكملها كتكميل رسول الله ﷺ يقول: لا صلاة له<sup>(١)</sup>. هـ.

### الترجيح:

قلت: والراجع القول الأول والله أعلم.

نصر: ويفرض (و) فيها قراءة. وأفرض (وش) الفاتحة.

ش: والثالث: قراءة الفاتحة في كُلِّ ركعةٍ على الصحيح من المذهب. وأشار المؤلف إلى أن ذلك باتفاق الأئمة الأربعة.

الدليل: حديث «لا صلاة لمن لم يَقْرَأْ في كُلِّ ركعةٍ بفاتحة الكتاب». رواه

(١) نظر: لمغني ٢، ١٢٨. و«المجموع شرح المذهب» ٣/٢٣٢، ٢٣٣. و«نيل الأوطار»

إسماعيل الشالنجي، وهو في «الصحيحين» وغيرهم بدون لفظة في كُلِّ ركعة<sup>(١)</sup>.  
وصَحَّ عن النبي ﷺ أنه كان يَقْرُؤُهَا فِي كُلِّ رَكْعَةٍ، وأمر المسيء بذلك.  
وعن أحمد: رُكْنٌ فِي الْأَوَّلِينَ.

وعنه: ليست رُكْنًا مطلقاً، ويجزئه آيةٌ من غيرها. قال في «الفروع»: وظاهره ولو  
قَصُرَتْ ولو كانت كلمةً، وأن الفاتحة سنةٌ.

واختار الشيخ تقي الدين: أنها لا تجب في الجنزة، بل تُسْتَحَبُّ.

وذكر الحلواني رواية: لا يكفي إلا سبع آيات من غيرها.

وعن أحمد: ما تيسر.

وعنه: لا تجب قراءة في الأوليين والفجر.

وعنه: إن نسيها فيهما قرأها في الثالثة والرابعة مرتين وسجد للسُّهُو، زاد عبد الله  
في هذه الرواية: وإن ترك القراءة في ثلاث، ثم ذكر في الرابعة، فسدت صلاته  
واستأنفها.

وذكر ابن عقيل: إن نسيها في ركعة أتى بها فيما بعدها مرتين، ويعتد بها،  
ويسجد للسُّهُو.

قال في «الفنون»: وقد أشار إليه أحمد.

الترجيح:

قلت: والراجح القول الأول والله أعلم.

مسألة: تجب الفاتحة على الإمام والمنفرد، وكذا على المأموم، لكن يتحملها  
الإمام عن المأموم، قال في «المبدع»: وكذا بدّلها. اهـ.

---

(١) أخرجه البخاري (٧٥٦)، ومسلم (٣٩٤) من حديث عبدة بن لصمت.

الدليل: حديث من كان له إدم فقرأه الإمام له قراءة. ١.

وسيتي الكلام على تحمل الإمام في باب صلاة الجماعة. ٢.

قال ابن قندس: الذي يظهر أن قراءة الإمام إنما تقوم عن قراءة للمؤم إذا كانت صلاة الإمام صحيحة، احتراز عن الإمام إذ كان محدثاً أو نجساً ولم يعم ذلك. وقلنا: بصحة صلاة المؤم، فإنه لا بد من قراءة المؤم لعدم صحة صلاة الإمام، فتكون قراءته غير معتبرة بالنسبة إلى ركن الصلاة، فلا تسقط عن المؤم، وهذا ظاهر، لكن لم أجد من أعيان مشيخ المذهب من سثته، نعم وجدته في بعض كلام المتأخرين. اهـ.

قال البهوتي: وظهر كلام الأشيخ ولأخبر: خلافه لمشقة. اهـ.

وقيل: تجب القراءة على المؤم في الظهر والعصر، حيث تجب فيهما على الإمام والمنفرد. ذكره في الرعية. ٣.

فائدة: في بدائع الفوائد لابن القيم: إن قيل كيف يتحمل الجنب القراءة عن لمؤم وليس من أهل لتحمل؟ قيل: لما كان معذور بنسيان حدثه، نزل في حق المؤم منزلة الطاهر، فلا يُعيد المؤم، وفي حق نفسه تزمه الإعادة وتماه فيه. اهـ. ٤.

نص: مفروض (ع): الركوع. ٥.

ش: الربع: الركوع إجماعاً في كل ركعة. قال الموفق: أجمعت الأمة على

---

(١) حديث حسن بطرقه وشواهده، فقد روي من حديث جبر وعبد لله بن عمر وعبد لله بن مسعود وبني هريرة وبين عباس. ونظر تخريجها وكلام عليها في «نصب لرية» ٢ ١١٧.

(٢) ٦ ٨٦.

(٣) نظر «كشف لقع» ١/ ٤٥١، ٤٥٢، و«حاشية الروض» ٢/ ١٢٣، ١٢٤، و«لمبوع» ١/ ٤٩٤ و«لأنصف» ٢/ ١١٢، و«لفروع» ١/ ٤١٤.

(٤) «حاشية العنقري» ١/ ١٩٥، و«بدائع الفوائد» ٣/ ٩٤.

وجوبه في الصلاة على القادر عليه. هـ. ونقل الإجماع أيضاً الإمام النووي كما أشار إليه المؤلف بالصيغة والرمز.

الدليل: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا رُكَّعُوا﴾ [الحج: آية ٧٧].

وحديث المسيء في صلاته وهو ما رواه أبو هريرة: أن رجلاً دَخَلَ لمسجد فَصَلَّى، ثم جاء، فَسَلَّمَ على نبيِّ ﷺ فرد عليه، ثم قال: «رجع فصلِّ فإنك لم تصل» فعل ذلك ثلاثاً، ثم قال: ولذي بعثت بالحقِّ ما تُحْسِنُ غيره!! فعلمني. فقال: «إذا قُمتَ إلى الصلاة، فكَبِّرْ، ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن، ثم ركع حتى تطمئنَّ جالساً، ثم افعَلْ ذلك في صلاتك كلها» روه لجماعة، ولمسلم وعزاه عبدالحق إلى البخاري: «إذ قُمتَ إلى لصلاة فأسبغ الوضوء، ثم استقبل القبلة فكبر»<sup>(١)</sup> فدل على أن المسماة في الحديث لا تُسْقَطُ بحالٍ، فإنها لو سقطت، لسقطت عن الأعرابي لجهه بها.

مسألة: إلا لركوع بعد ركوع أول في صلاة كسوف، فسنة وكذا لرفع منه والاعتدال عنه، وتقدم<sup>(٢)</sup> المجزئ من الركوع<sup>(٣)</sup>.

نصر: «والرفع (ع) منه».

ش: ولخامس: الاعتدل بعد الركوع ركن. وأشار المؤلف إلى أن الرفع من الركوع ركن بالإجماع.

الدليل: ما تقدم من قوله ﷺ للمسيء في صلاته: «ثم رفع حتى تعتدل قائماً» ولأنه ﷺ دَوم عليه، وقال: «صلُّوا كما رأيتموني أُصَلِّي»<sup>(٤)</sup>.

(١) أخرجه البخاري (٧٥٧)، ومسلم (٣٩٧).

(٢) ج ٤ ص ٢٤٣.

(٣) نظر «كشاف لقنع» ١ ٤٥٢، و«الروض المربع» ٢ ١٢٤، و«لمضي» ٢ ١٦٩، و«لمجموع شرح لسنن» ٣ ٣٣٣.

(٤) أخرجه البخاري (٦٣١) من حديث مالك بن الحويرث.

وعن أبي مسعود لبديري قال: قال رسول الله ﷺ: لا تُجزئ صلاة الرجل حتى يُقيم ظهره في الركوع والسُّجود، روه أهل لسنن لأربعة وقال لترمذي: حديث حسن صحيح، وصححه الشوكاني<sup>(١)</sup>.

قال ابن تيمية: هذا صريح في أنه لا تُجزئ الصلاة حتى يعتدل الرجل من الركوع وينتصب من السجود. فهذا يدل على يجب الاعتدال في الركوع والسجود. هـ.

فدخل في الاعتدال عن الركوع لرفع منه لاستمره له. هكذا فعل أكثر لأصحاب، وفرق في الفروع<sup>(٢)</sup> ولمنتهى<sup>(٣)</sup> وغيرهم بينهم، فعدوا كلا منهما ركناً لتحقيق الخلاف في كل منهما. وتقدم<sup>(٢)</sup> المجزئ من الاعتدال، وتقدم<sup>(٣)</sup> حد لقيام.

مسألة: ولو طَوَّل الاعتدال لم تبطل صلاته، قال لحسن بن محمد لأنماطي: رأيت أبا عبد الله يُطيل الاعتدال والجلوس بين لسجدين لحديث لبراء، متفق عليه. قال بن فيروز: وبحث مرعي بأن لمراد: نحو قرب قيامه ويغضده لخبر. هـ. فرع: في مذاهب العلماء في ذلك: مذهب أحمد أن لرفع ولاعتدل عنه ركن، وبه قال الشافعي، وابن تيمية والشوكاني.

وقال أبو حنيفة، وبعض أصحاب مالك: لا يجب - أي لاعتدل -، بل يكفي عند أبي حنيفة أن يرفع رأسه مثل حد لسيف.

الدليل: أن الله تعالى لم يأمر به، وإنما أمر بالركوع والسُّجود ولقيام، فلا يجب غيره، ولأنه لو كان واجباً لتضمن ذكرًا وجب، كالقيام لأول. ولأنه جلسة فصل بين متشككين، فلم تكن وجبة.

قل لموفق: قولهم: لم يأمر الله به. قلنا: قد أمر بالقيام، وهذا قيام، ثم أمر

(١) أخرجه أبو دود (٨٥٥)، ولترمذي (٢٦٥)، ولنسائي ٢ ١٨٣، وابن ماجه (٨٧٠).

(٢) ج ٤ ص ٢٦٦.

(٣) ج ٤ ص ٢٦٦.

لنبي ﷺ يجب مثاله، وقد أمر به. وقولهم: لا يتضمَّن ذكرٌ واجبٌ ممنوع، ثم هو باطل بالركوع والسجود، فإنهما ركذان، ولا ذكرٌ فيهما واجب، عسى قولهم. هـ<sup>١</sup>.  
الترجيح:

قلت: والرجح القول الأول والله أعلم.

نص: وأفرض (و ش): الطمأنينة فيه.

ش:

الطمأنينة بضم الطاء وبعدها ميم مفتوحة وبعدها همزة ساكنة ويجوز تخفيفها بقلبها ألفاً قل الجوهري: اطمأنَّ الرجل طمئناً وطمأنينة: سكن وطبَّانٌ مشه عسى الأبدال قاله في المطلع.

السادس: الطمأنينة في الركوع والاعتدال عنه، والسجود والجلوس بين السجدين. قال في الإنصاف: بلا نزاع. اهـ. واختاره ابن تيمية. وقال: وهذا إجماع الصحابة - رضي الله عنهم - فإنهم كانوا لا يصلون إلا مطمئين. اهـ. واختاره ابن القيم أيضاً.

الدليل: حديثٌ حذيفة: «أنه رأى رجلاً لا يُتِمُّ ركوعه ولا سجوده». فقال له: ما صليت، ولو مبتَّ متَّ على غير الفطرة التي فطرَ الله عليها محمد ﷺ. رواه البخاري<sup>٢</sup>.

وقول النبي ﷺ للمسيء في صلاته: ثم رُكْعٌ حَتَّى تَطْمِئَنَ رُكْعاً متفق عليه<sup>٣</sup>.

---

(١) انظر «كشف القناع» ١ ٤٥٢، ٤٥٣، و«المبدع» ١ ٤٩٥، و«لمغني» ٢ ١٨٥، ١٨٦.

و«حاشية العنقري» ١ ١٩٥، و«مجموع الفتاوى» ٢٢ ٥٣٤، و«لفروع» ١ ٤٦٣، و«نيل

الأوطار» ٢ ٢٨١، و«شرح لمنتهى» ١/٢٠٥.

(٢) أخرجه البخاري (٣٨٩).

(٣) أخرجه البخاري (٧٥٧)، ومسلم (٣٩٧).

وروى أبو قتادة أن النبي ﷺ قال: «أسوأ الناس سرقةً الذي يسرق من صلاته»  
 قيل: وكيف يسرق من صلاته؟ قال: «لا يتم ركوعها ولا سجودها»<sup>١</sup>.  
 وقال: «لا تجزئ صلاة لا يُقيم الرجل صلته فيها في الركوع والسجود» رواه  
 البخاري<sup>٢</sup>.

وهي ركنٌ واحد في الكل: لأنه يُعمُ القِيَامَ. قاله في «المبدع».  
 مسألة: قال الحجاوي: والطمئينة هي بقدر الذكر الواجب لذاكره، ولنسيه  
 بقدر أدنى سكون، وكذا المأموم بعد انتصبه من الركوع: لأنه لا ذكْرُ فيه. اهـ.

قال البهوتي: هذه التفرقة لم أجدها في «الفروع» ولا «المبدع» ولا «الإنصاف»  
 ولا غيرها مما وقفتُ عليه. وفيها نظر: لأن الركن لا يختلف بالذاكر ولناسي، بل  
 في كلام «الإنصاف» ما يخالفها، فإنه حكى في الطمئينة وجهين: أحدهما: هي  
 السكون، وإن قرأ. وقدل: على لصحيح من المذهب. والثاني: بقدر الذكر  
 الواجب. قال المجد في «شرحه»: وتبعه في «الحوي الكبير»، وهو لأقوى، وجزء  
 به في «المذهب».

وحكه ابن هبيرة عن أكثر العلماء.

قال في «الإنصاف»: وفائدة الوجهين: إذا نسي التسبيح في ركوعه أو سجوده،  
 أو لتحميمه في اعتداله، أو سؤال المغفرة في جنوسه، أو عجز عنه لعجمته، أو  
 خرس، أو تعمد تركه، وقلد: هو سنة، واطمأن قدراً لا يتسبّع له، فصلاته صحيحة  
 على لوجه الأول، ولا تصحح على الثاني. اهـ.

وقيل: هي بقدر ظنه أن مأمومه الضعيف وثقيل السن تأتي بما يلزمه<sup>٣</sup>.

(١) أخرجه أحمد ٥ ٣١٠، والدرمي (١٣٣٤)، وابن خزيمة (٦٦٣)، وسنده صحيح.

(٢) هو من حديث أبي مسعود لبدي لسلف تخريجه ص ١٦ لتعيق (١)، وليس هو في  
 لبحري.

(٣) انظر «كتف لقناع» ١ ٤٥٣، و«تسبيح» ١ ٤٩٥، و«الإنصاف» ٢ ١١٣، و«لمغني»



فرع في مذاهب العلماء في ذلك:

قد ذكرنا أن مذهب أحمد أن الطمأنينة في الركوع والاعتدال عنه ركنٌ وبهذا قال الشافعي، واختاره ابن تيمية وابن القيم كما تقدم، وتقدم دليلهم.

وقال أبو حنيفة: الطمأنينة غير واجبة<sup>١</sup> وكذا الاعتدال، بل لو انحط من

---

٢ ١٧٧، وحاشية لعقري ١ ١٩٦، ومجموع الفتاوى ٢٢ ٥٣٤، ٥٦٩، والمطبع، ص ٨٨، وإعلام الموقعين ٢ ٢٨٦، والإفصاح ١ ١٣٠.

(١) هد نفى عن أي حينة غير محررة، فإن نشؤوا في كتب نذهب خلاف ذلك فقد قل إحصائهم في الأمر لمحتار، ويحب تعديل لأركان أي: تسكين لخروج قدر تسبيحة في الركوع والسجود، وكذا في رفع يده عن حذره كعدل بل إلهام وعقد العلامة ابن عابد في حاشيته على قوله: وتعديل لأركان قوله: هو سنة عندهم في تحريك الجرحي، وفي تحريك الجرحي، رجب حتى تحب سجدت شهر بركه كما في الهدية.

وجزم بالرجوب في الكبر والرفقة أو تستقي .  
وقال العلامة ابن حبيب في البحر الرائق . ومقتضى دليل وجوب تضمينية في الأربعة، أي: في الركوع والسجود والقومة والجلوس ووجوب نفس الرفع من الركوع، وحسب بين السجدة للمواظبة على ذلك كذا، ولأمره في حديث نسبي، صلواته، وقد ذكره قاصيد من لزوم سجود شهر برك الرفع من الركوع ماها كذا في السجود، فيكره حكمه لحسنه بين السجدة كذلك، لأن الكلام فيهما واحد، ولقول بوجوب لكن هو محذور لسحق من إلهام، ونسبته بن أمير حج حتى قال: به الصواب، وقد ضعف صاحب البحر تحريك الجرحي.

وقال العلامة الحلبي في شرح نسبه . ولا يسعى أن يعدل عن الهدية - أي: دليل - إذ وفقتها رواية على ما تقدم عن فتوى قاصيد، ومثله ما ذكر في «تقنية من قوله» . وقد ساد القاضي الصدر في شرحه في تعديل لأركان جميعها تنبيه سيء فقال: وكذا كل ركن وجب عند أبي حنيفة ومحمد، وعند أبي يوسف والشافعي فريضة، فيسكت في الركوع وفي السجود وفي القومة بينهما حتى يقضن كل عصر منه، هد هو لوجوب عند أبي =

الركوع إلى السجود جزءاً.

وعن ملث روايتن كالمذهبين.

الدليل: قوله تعالى: ﴿ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ [الحج: آية ٧٧] ولم يذكر الطمأنينة، ولا أمر بالشيء يقتضي حصول الإجزاء به.

قل الموفق: والآية حجة لنا؛ لأن النبي ﷺ فسر الركوع بفعله وقوله، فلمراد بالركوع ما بينه النبي ﷺ اهـ.

قال بن تيمية: إن الركوع والسجود في لغة العرب لا يكون إلا إذا سكن حين انحنائه وحين وضع وجهه على الأرض. فأم مجرد الخفض والرفع عنه، فلا يسمى ذلك ركوعاً، ولا سجوداً، ومن سَمَّاهُ ركوعاً وسجوداً فقد غَلِطَ على اللغة، فهو مطالب بدليل من لغة على أن هذا يسمى راكعاً وساجداً، حتى يكون فعله ممثلاً للأمر، وحتى يُقال: إن هذا الأمر المطلوب به يحصل الامتثال فيه بفعله م يتناول الاسم. فإن هذا لا يصح حتى يُعَمَّنَ أن مجرد هذا يسمى في اللغة ركوعاً وسجوداً وهذا مما لا سبيل إليه، ولا دليل عليه. فقل ذلك قائل بغير علم في كتاب الله وفي لغة العرب، وإذا حصل الشك: هل هذا ساجد، أو ليس بساجد؟ لم يكن ممثلاً بالاتفاق؛ لأن الوجوب معلوم، وفعول الواجب ليس بمعلوم، كَمَنْ يَتَّقِنُ وجوب صلاة أو زكاة عليه، ويشك في فعله.

وهذا أصل ينبغي معرفته، فإنه يحسم مدة المنزوع لذي يقول: إن هذا يسمى ساجداً وراكعاً في اللغة، فإنه قل بلا علم ولا حجة. وإذا طُولِبَ بالدليل انقطع، وكنت الحجة لمن يقول: ما نعم براءة ذمته إلا بالسجود والركوع المعروفين.

= حيفة ومحمد حتى لو تركها أو شيئا منها ساهياً يزمه السهر ولو عند يكره أشد لكرهه، ويرمه أن يعيد الصلاة.

وقال أبو يوسف: بفرضية الكل، وحذر في «المجمع» والعيبي، ورواه الطحاوي عن ثمتد لثلاثة أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد بن الحسن، وهو مذهب مالك والتفيعي وأحمد.

ثم يقال: لو وُجِدَ استعمالُ لفظِ الركوع والسجود في لغةٍ لعربٍ بمجردِ ملاقاتِ الوجه للأرض بلا طمأنينة، لكن المعفرُ خُذَهُ سجدًا ولكن الرغبةُ أنفه - وهو الذي لصِقَ أنفه بالرَّغْمِ، وهو التراب - سجدًا، لا سيما عند المنزع الذي يقول: يحصل السجود بوضع الأنف دونَ لجهةٍ من غير طمأنينة، فيكون نقرُ الأرض بالأنف سجودًا، ومعلوم أن هذا ليس من لغة القوم، كما أنه ليس من لغتهم تسمية نقرة الغراب ونحوها سجودًا، ولو كن ذلك كذلك، لكن يقلُّ للذي يَضَعُ وجهه على الأرض، لِيَمُصَّ شيئاً على الأرض، أو يعضه أو ينقه ونحو ذلك: سجدًا. هـ.

الترجيح:

قلت: والرجح القول الأول والله أعلم.

فائدة: نظم الشيخ الفارضي الحنبلي ردًا على جهة الحنفية لذين لا يطمئنون في الصلاة بقوله:

مَعَاشِرَ النَّاسِ جَمْعًا حَسِيمًا رَسَمَتْ	أَهْلَ النَّدى وَالْجَحَى مِنْ كُلِّ مَنْ نَبَّهَا
مَا حَرَّمَ الْعَالِمُ النُّعْمَانُ فِي مَالٍ	يَوْمًا طُمَأْنِينَةً ضَلًّا وَلَا كَرَفَ
وَكُونُهَا عِنْدَهُ لَيْسَتْ بِوَاجِبَةٍ	لَا يُوجِبُ التَّركَ فِيمَا قَرَّرَ الْفُقَهَ
فِيَا مُصِيرًا عَلَى تَفْوِيتِهَا أَبَدًا	عَمْدًا تَبَّهَ يَرْحُمُ اللَّهُ الَّذِي اتَّبَهَ
فَإِنْ يَكُنْ فِي كِتَابِ اللَّهِ أَوْ أَثَرٍ	أَوْ سُنةٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ فَاتِ بِهِ

اهـ.

فرع: فإذا رفع رأسه وشك هل ركع أو لا، أو هل أتى بقدر الأجزاء أو لا؟ لم يعتد به، وعليه أن يعود، فيركع حتى يطمئن راكمًا؛ لأن الأصل عدم ما شك فيه، إلا أن يكون ذلك وسواسًا، فلا يلتفت إليه، وهكذا الحكم في سائر الأركان<sup>(١)</sup>.

(١) انظر «لمغي» ٢/ ١٧٧، و«لمجموع شرح لمهذب» ٣/ ٣٥٩، و«حاشية لعنقري» ١/ ١٩٦، و«مجموع فتاوى» ٢٢/ ٥٦٩، ٥٧٠.

نصر: او مفروض (ع) السجود .

ش: السبع: السجود إجماعاً، قال النووي: ولسجود فرض بنصر لكتب السنة والإجماع. اهـ. ونقل الإجماع أيضاً الموفق . وأشار إليه المؤلف بالصيغة والرمز.

نصر: والرفع (ع) منه. وأفرض (و ش): الطمأنينة فيه .

ش: الثمن: الاعتدال يعني الرفع عن السجود لما تقدم. والطمأنينة فيه، وهو قول الجمهور<sup>٢</sup>. وتقدم الكلام على الطمأنينة.

فرع في مذاهب العلماء في ذلك:

مذهب أحمد أن الرفع والاعتدال عن لسجود ركن، وبهذا قال الشافعي وجمهور العلماء.

وقال مالك وأبو حنيفة: ليس بواجب، بل يكفي عند أبي حنيفة أن يرفع رأسه مثل حذّ السيف. وعنه وعن مالك أنهم قالوا: يجب أن يرتفع بحيث يكون إلى القعود قرب منه.

التعليل: لأن هذه جلسة فصل بين متشاكلين فمه تكن وجبة، كجلسة التشهد الأول.

قال في الفروع: يشترط رفع الرأس عند الحنفية لتحقيق الانتقال، حتى لو تحقق الانتقال بدونه بأن سجد على وسدة فنزعت من تحت رأسه وسجد على الأرض، جز. وأجاب القاضي وغيره بأنه لو وضع جبهته على مكان، ثم زالها إلى مكان فقد اختلف الفعلان لاختلاف المكانين ومع هذا لا يجزئه. اهـ.

(١) نظر: كشف لقنع: ١، ٤٥٣، و«لسعي» ٢، ١٩٢، و«لمجموع شرح لمهذب» ٣، ٣٦١

(٢) نظر: كشف لقنع» ١، ٤٥٣، و«لمجموع شرح المهذب» ٣، ٣٧٤.

دليل القول الأول: قول النبي ﷺ للمسيء في صلاته: اثم اجلس حتى تطمئن جالساً متفق عليه<sup>١</sup>. ولم ينقل أنه أُخِلَّ به، قلت عائشة: وكان - تعني النبي ﷺ - إذا رَفَعَ من السجدة، لم يَسْجُدْ حتى يستوي قاعداً. رواه مسلم<sup>٢</sup>. ولأنه رَفَعَ واجبٌ، فكان الاعتدالُ عنه واجباً، كلرفعٍ من السجدة الأخيرة. ولا يُسَلَّم لهم أن جلسة التشهد غير واجبة<sup>٣</sup>.

### الترجيح:

قلت: والراجح القول الأول والله أعلم.

نصر: «ومفروض (ع) الجلوس بين السجدين، وأفرض (وش): الطمأنينة فيه».

ش: لتسع: الجلوس بين السجدين. وأشار المؤلف إلى أنه بالإجماع.

الدليل: ما روت عائشة قالت: (كان النبي ﷺ إذا رفع رأسه من السجود لم يسجد حتى يستوي قاعداً) رواه مسلم<sup>٤</sup>.

والطمأنينة فيه وتقدم الكلام عليها.

نصر: «ومفروض (ع) الجلوس للتشهد الأخير، والتشهد (ع)».

ش: العاشر: الجلوس لتشهد الأخير، والتشهد الأخير أيضاً هذا هو لمنهـب، وهو قول عمر وابنه وأبي مسعود البدرى، والحسن، والشافعي، ونافع مولى ابن عمر، وإسحاق وداود. وأشار المؤلف إلى أنه بالإجماع وفيه نظر لم سيأتي من الخلاف.

الدليل: قوله ﷺ: «إذا قَعَدَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ فَيَقُلْ: التَّحِيَّتُ . . . الحديث

(١) أخرجه البخاري (٧٥٧)، ومسلم (٣٩٧).

(٢) أخرجه مسلم (٤٩٨).

(٣) نظر «المغني» ٢/ ٢٠٤، ٢٠٥، والمجموع شرح لمنهـب ٣/ ٣٨٣، وللفروع ١/ ٤٦٣.

(٤) أخرجه مسلم (٤٩٨)، ونظر «كتف لقنع» ١/ ٤٥٣.

متفق عليه<sup>١</sup>. وهذا أمر، وأمره يقتضي الوجوب، وفعله، وداؤه عليه.

وعن ابن مسعود، قال: كد نقول قبل أن يفرض عينا التشهد: السلام على الله، السلام على جبريل وميكائيل، فقال النبي ﷺ: لا تقولوا هكذا، ولكن قولوا: التَّحِيَّاتُ لله - وذكره - رواه النسائي وسناده ثقت، والدارقطني وقال: إسناده صحيح<sup>٢</sup>.

وهذا يدلُّ أنه فرض بعد أن لم يكن مفروضاً.

وقال عمر رضي الله عنه: لا تجزيء صلاة إلا بتشهد، رواه سعيد ولبخري في تاريخه.

والركن من التشهد الأخير ما يجزيء في التشهد الأول، وهو التحية لله سلاماً غنيثٌ يُهَيَّأُ للنبي ورحمة الله، سلام عينا، وعلى عبد الله لصلحين، تشهدٌ أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، أو أن محمداً عبده ورسوله لا تنفق جميع الروايات على ذلك، بخلاف ما عده، فإنه ثبت في بعضها، وترك في بعضها. قل الشرح، قلت: وفي هذا نظر؛ لأن الذي ترك في بعض الروايات لم يترك إلى غير بدل، بل ثبت بدله، وذلك لا يدلُّ على عدم وجوبه بالمرة، بل على وجوبه أو وجوب بدله. هـ.

قال للحجوي: وهو كما قل. هـ: لقوة ما عس به.

وعن أحمد: التشهد الأخير والجلوس له وجبان، قل في لرعية: وهو غريب بعيد، وقال أيضاً: وقيل: التشهد الأخير واجب، والجلوس له ركن، وهو غريب بعيد وقال أبو الحسين: لا يختلف قوله: إن الجلوس فرض، واختلف قوله في لذكر فيه، وهو معنى ما حكاه ابن هبيرة عن أحمد.

(١) أخرجه لبخري (٦٣٢٨)، ومسم (٤٠٢) من حديث عبد الله بن مسعود.

(٢) أخرجه النسائي ٤٠٣ - ٤١، والدارقطني ١ - ٣٥٠، وهو أحد ألفاظ حديث بن مسعود لسالف.

وعن أحمد: أن التشهد الأخير فقط سنة.

وعنه: أن التشهد الأخير، والجلوس له سنتان، وحكي ذلك عن علي بن أبي طالب والزهري والنخعي ومالك والأوزاعي والثوري إلا أن الزهري ومالك والأوزاعي قالوا: لو تركه سجّد للسهو. ومال الشوكاني إلى أن الجلوس لتشهد الأخير ليس بواجب.

ولم يوجب مالك، ولا أبو حنيفة، إلا أن أب حنيفة أوجب الجلوس قدر التشهد، وتعلّقاً بأن النبي ﷺ لم يعلمه الأعرابي، فدل على أنه غير واجب.

قال الموفق: وحديث الأعرابي يحتمل أنه كن قبل أن يفرض التشهد، ويحتمل أنه ترك تعليمه؛ لأنه لم يره أساء في تركه. اهـ.

واحتج لمن لم يوجبهما بحديث عبدالرحمن بن زيد بن أنعم الإفريقي، عن بكر بن سودة، عن عبدالله بن عمرو بن العاص قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا قعد الإمام في آخر صلاته، ثم أحدث قبل أن يتشهد، فقد تمت صلاته». وفي رواية ثم أحدث قبل أن يسلم، فقد تمت صلاته». رواه أبو داود الترمذي والبيهقي وغيرهم وألفاظهم مختلفة<sup>(١)</sup>، وعن علي رضي الله عنه موقوفاً<sup>(٢)</sup>، وقياساً على التشهد الأول والتسبيح للركوع.

قال النووي: واحتج أصحابنا بحديث ابن مسعود رواه الدارقطني والبيهقي وقالوا: إسناده صحيح<sup>(٣)</sup>، قال أصحابنا: وفيه وجهان:

أحدهما: قوله: «قبل أن يفرض التشهد» فدل على أنه فرض.

---

(١) أخرجه أبو داود (٦١٧)، والترمذي (٤٠٨)، والبيهقي ٢/١٣٩، وسنده ضعيف لضعف

عبدالرحمن بن زياد الإفريقي، وسيأتي الكلام عليه بعد قليل.

(٢) أورده البيهقي ٢/١٣٩ وضعفه، وروى بإسناده ١٤٠/٢ عن أحمد بن حنبل أنه لا يصح.

(٣) انظر ص ٢٦/ تعليق (٢) ..

والثاني قوله ﷺ: ولكن قولوا: التحيتُ لله. وهذا أمر والأمر للموجب، ولم يثبت شيء صريح في خلافه، قال أصحابنا: ولأنَّ الشَّهْدَ شَبِيهٌ بِالْقِرَاءَةِ؛ لَأَنَّ الْقِيَمَ وَالْقَعُودَ لَا تَتَمَيَّزُ الْعِبَادَةُ مِنْهُمْ عَنْ لِعَادَةِ، فَوَجِبَ فِيهِمْ ذِكْرٌ لِيَتَمَيَّزَ، بِخِلَافِ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ.

وأما الجوابُ عن حديثِ المسيءِ صلاته، فقال أصحابنا: إنما لم يذكره له؛ لَأَنَّهُ كَانَ مَعْلُومًا عِنْدَهُ، وَلِهَذَا لَمْ يَذْكُرْ لَهُ النِّيَّةَ، وَقَدْ أَجْمَعْنَا عَلَى وَجوبِهَا، وَلَمْ يَذْكُرِ الْقَعُودَ لِتَشْهَدَ، وَقَدْ وَافَقَ أَبُو حَنِيفَةَ عَلَى وَجوبِهِ وَلَمْ يَذْكُرِ السَّلَامَ، وَقَدْ وَافَقَ مَالِكٌ وَلِجَمْهُورٌ عَلَى وَجوبِهِ.

ولجوابُ عن حديثِ بنِ عمرو أنه ضعيفٌ باتِّفَاقِ الْحَفَظِ، مِمَّنْ نَصَّ عَلَى ضَعْفِهِ التِّرْمِذِيُّ وَغَيْرُهُ، وَضَعْفُهُ ظَاهِرٌ، قَالَ لَتِرْمِذِي: لَيْسَ بِسَنَدِهِ بِقَوِيٍّ، وَقَدْ ضُطْرِبَ فِيهِ، قَالَ الْعَمَدَاءُ: وَضَعْفُهُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجِهٍ: أَنَّهُ مُضْطَرَبٌ، وَالْإِفْرِيقِيُّ ضَعِيفٌ أَيْضًا بِاتِّفَاقِ الْحَفَظِ، وَبِكُرْبِ بْنِ سُوْدَةَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو.

وأما لِمَنْقُولٍ عَنْ عَمِي رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَضَعِيفٌ أَيْضًا ضَعْفُهُ الْبِيهَقِيُّ، وَرَوَى بِسَنَدِهِ عَنْ حَمْدِ بْنِ حَنْبَلٍ أَنَّهُ لَا يَصَحُّ، وَأَمَّا الْقِيَاسُ عَلَى التَّسْبِيحِ فِي الرُّكُوعِ، فَقَدْ سَبَقَ الْجَوَابُ عَنْهُ، وَعَنْ قِيَاسِهِمْ عَلَى الشَّهْدِ الْأَوَّلِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَبَرَتْهُ تَرْكُهُ بِالسُّجُودِ، وَلَوْ كَانَ فَرَضًا لَمْ يُجْبَرْ، وَلَمْ يَجْزِ هَذَا لِشَّهْدِهِ، قَالَ إِمَامُ الْحَرَمَيْنِ: وَلَمْ يَزَلِ الْمُسْلِمُونَ يُجْبَرُونَ الْأَوَّلَ بِالسُّجُودِ دُونَ الثَّانِي. هـ.

وَرَدَّ الشُّوْكَانِيُّ عَلَى اسْتِدْلَالِ أَصْحَابِ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ بِمُلَازِمَتِهِ ﷺ لِجُلُوسٍ قَائِلًا: وَمَجْرَدُ مُلَازِمَةِ لَا تَفِيدُ الْمَوْجُوبَ وَهَذَا هُوَ الظَّاهِرُ لِاسْتِثْنَاءِ قَوْلِهِ ﷺ فِي حَدِيثٍ لِمَسِيءٍ بَعْدَ أَنْ عَنَّمَهُ فِذْ فَعَمَّتْ هَذَا فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُهُ وَلَا يَتَوَهَّمُ أَنَّ مَا ذَلَّ عَلَى وَجوبِ التَّسْلِيمِ ذَلَّ عَلَى وَجوبِ جُلُوسِ الشَّهْدِ؛ لَأَنَّهُ لَا مُلَازِمَةَ بَيْنَهُمَا.

(١) هذه لفظة عند أبي دود (٨٥٦) من حديث أبي هريرة بسند صحيح. وأضفه في «الصحيحين» كم سنن مررا.



### الترجيح:

قلت: والراجح القول الأول ولله أعلم.

والحادي عشر: الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد الأول، فلا تجزئ إن قدمت عليه. هذه هي الرواية المشهورة عن أحمد، ذكره ابن هبيرة.

الدليل: حديث كعب وسياتي<sup>(٢)</sup>.

وقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: آية

[٥٦].

والأمر للوجوب، ولا موضع تجب فيه الصلاة أولى من الصلاة المفروضة.

وعن أحمد: أنها واجبة اختارها الخرقى وفي المغني وهي ظهير لمذهب وضحها في الشرح، وجزم بها في الوجيز. واختارها المؤلف حيث سيذكره في الوجبات. واختارته اللجنة الدائمة للبحوث العلمية وإفتاء.

وعنه: سنة، قال المروزي لأبي عبدالله: إن بن رهويه يقول: لو أن رجلاً ترك الصلاة على النبي ﷺ في التشهد بطلت صلاته؟ قال: ما تجزئ أن تقول مثل هذا، وفي رواية: هذا شذوذ، لقوله: «إذا فعلت هذا فقد قضيت صلاتك وكخرج الصلاة».

وفي وجه في المذهب: يجزئ تقديم الصلاة على النبي ﷺ على التشهد وهو مذهب الشافعي.

(١) نظر «كتف الفتاح» ١/ ٤٥٣، ٤٥٤، و«لمبوع» ١/ ٤٩٥، ٤٩٦، و«إلنصف» ٢/ ١١٣.

و«المغني» ٢/ ٢٢٦، ٢٢٧، و«لمجموع شرح المهذب» ٣/ ٤٠٦ - ٤٠٨، ونيل الأوطار،

٢/ ٣٠٦.

(٢) ص ٣٠، تعليق (١) ..

فرع: في مذاهب العنماء في ذلك:

مذهبُ أحمد كَم تقدمُ ن الصلاةُ على النبي ﷺ ركن وأوجبها الشافعيُّ وسحقُّ وعمرُ وابنه وابنُ مسعود وجبر بن زيد والشعبيُّ. ومحمدُ بن كعب القرظي، واختاره أبو بكر بن العربي والشيخ محمد بن إبراهيم.

الدليل: حديثُ كعب بن عجرة قال: إن النبي ﷺ خرج علينا فَقُلْتُ يا رسول الله قد عَلَّمنا كيف نُسَبِّحُ عَيْتَ. فكيف نُصَلِّي عليك؟ قال: قولوا: اللهم صَلِّ على محمد وعلى آل محمد. كما صليتَ على آل إبراهيم. إِنَّكَ حميدٌ مجيد. وبارك على محمَّد وآلِ محمد. كما باركتَ على آلِ إبراهيم. إِنَّكَ حميدٌ مجيد. متفق عليه<sup>١</sup>.

وعن فضالة بن عبيد. سَمِعَ لِنَبِيِّ ﷺ رجلاً يدعو في صلاته لم يُمَجِّد ربه. ولم يُصَلِّ على النبي ﷺ. فقال النبي ﷺ: (عَجَلْ هَذَا) ثم دعاه النبي ﷺ فقال: (إِذَا صَلَّي أَحَدُكُمْ، فَلْيَبْدُ بِتَمَجِيدِ رَبِّهِ وَالثَّنَاءِ عَلَيْهِ، ثُمَّ لِيُصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ لِيَذْعُ بَعْدَ مَا شَاءَ) رواه أحمد والأثرم وأبو داود<sup>٢</sup>.

ولأن الصلاة عبدة شرط فيها ذكرُ الله تعالى بالشهادة فشرط ذكرُ النبي ﷺ كالأذان.

وعن أحمد: أنها غيرُ وجبة وهذا قولُ مالِك والثوري وصاحبُ الرأي وأكثرُ أهلِ العلم. قال ابنُ المنذر: هو قولُ جُمْهُرِ أَهْلِ لَعَمِ إِلَّا الشافعي، وكان إسحاق يقول: لا يُجْزئُه إذا ترك ذلك عمدًا. قال ابنُ المنذر: وبالقولِ الأول قول: لأنني لا أَجِدُ الدَّلالةَ موجودةً في يجب لإعادة عيِّه. اهـ.

(١) أخرجه بيهري (٣٣٧٠) . ومسنم (٤٠٦).

(٢) أخرجه أحمد ٦ ١٨ . وأبو داود (١٤٨١) . وابن حزيمة (١١٠) . وابن حبان (١٩٦٠) وسنده صحيح.

الدليل: حديثُ المِسيءِ صَلَاتِهِ <sup>(١)</sup> وحديثُ ابنِ مسعودٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ عَمَهُ التَّشْهيدَ، ثُمَّ قَالَ: إِذَا قُلْتَ هَذَا - أَوْ قَضَيْتَ هَذَا - فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُكَ. وفي لفظ: وَقَدْ قَضَيْتَ صَلَاتُكَ، فَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَقْوَهُ فَقُمْ، وَإِنْ شِئْتَ أَنْ تَقْعُدَ فَقْعُدْ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>(٢)</sup>.

وقال النبي ﷺ: إِذَا تَشَهَّدَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْتَعِذْ بِاللهِ مِنْ رُبْعٍ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ <sup>(٣)</sup>.  
أمر بالاستعانة عقيب التشهد من غير فصل. ولأن لصحبة كذا يقولون في التشهد قولاً، فنقلهم عنه النبي ﷺ إلى التشهد وحده، فدل على أنه لا يجب غيره؛ ولأن الوجوب من الشرع ولم يرد بإيجابه.

### الرد على الدليل:

قل لموفق: ثم حديثُ ابنِ مسعود، فقال لدرقطني: زيادة فيه من كلام ابن مسعود. هـ.

وقال النووي: ليس من كلام النبي ﷺ باتفاق لحفظ. هـ.  
وأجاب الأولون عن حديث المِسيءِ صَلَاتِهِ بأنه محمولٌ على أنه كان يعلم التشهد وصلاته على النبي ﷺ وأنه يحتجُّ به ذكرهم، كما لم يذكر لجنوس وقد أجمعنا على وجوبه، وإنما تركت لنية لعمم بها.

قل لشوكاني: قل لطبري والطحطاوي: إنه أجمع يستقيمون وأما آخرون على عدم الوجوب. وقال بعضهم: إنه لم يقل بالوجوب، لا الشافعي وهو مسبوق بالإجماع. وقد طوّل القاضي عياض في لشد الكلام على ذلك، ودعوى الإجماع

(١) أخرجه لبحري (٧٥٧)، ومسلم (٣٩٧).

(٢) أخرجه بهذه اللفظة أبو داود (٩١٠)، وسنن أبي خزيمة (٣٤) تعيين

(٣)

(٣) أخرجه مسلم (٥٨٨).

من الدعوي الباطلة لما عرفت من نسبة القول بالوجوب إلى جمعة من الصحابة والتابعين وأهل البيت والفقهاء، ولكنه لا يتم الاستدلال على وجوب الصلاة بعد التشهد بما في حديث أبي مسعود من الأمر بها، وبما في سائر أحاديث الباب، - أي حديث كعب بن عجرة وفضالة بن عبيد - لأن غيتها الأمر بمطلق الصلاة عليه ﷺ وهو يقتضي الوجوب في الجملة فيحصل الامتثال بإيقاع فردٍ منها خارج الصلاة، فليس فيها زيادة على ما في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ ولكنه يمكن الاستدلال لوجوب الصلاة في الصلاة بما أخرجه ابن حبان والحاكم والبيهقي وصححه، وابن خزيمة في صحيحه، والدارقطني من حديث ابن مسعود بزيادة: كيف نُصَلِّي عليك إذ نحنُ صَلَّيْنَا عليك في صلاتنا؟ وفي رواية «كيف نُصَلِّي عليك في صلاتنا؟»<sup>١</sup>، وغاية هذه الزيادة أن يتعين به محل الصلاة عليه ﷺ وهو مطلق الصلاة وليس فيها ما يُعَيَّنُ محل النزاع وهو إيقاعها بعد التشهد الأخير. ويمكن الاعتذار عن القول بالوجوب بأن الأوامر المذكورة في الأحاديث تعيُنُ كفيته، وهي لا تُفِيدُ الوجوب، فإنه لا يشك من له ذوق أن مَنْ قال لغيره: إذا عَطَيْتُكَ درهمًا فكيف أُعْطِيكَ إِيَّاهُ، أَسْرًا أم جَهْرًا؟ فقل له: أُعْطِيهِ سِرًّا، كان ذلك مُرًّا بالكيفية التي هي السَّرِّيَّة لا أَمْرًا بالإعْطَاءِ، وتبادر هذا المعنى لغة وشرعًا وعرفًا لا يُدْفَعُ. وقد تكرر في السنة وكثر، فمنه: «إذا قام أحدكم الليل فليفتح الصَّلَاةَ برَكَعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ» الحديث<sup>٢</sup>.

وكذا قوله ﷺ في صلاة الاستخارة: «فليركع ركعتين ثم ليقل...» الحديث<sup>٣</sup>.

(١) أخرجه ابن خزيمة (٧١١)، وابن حبان (١٩٥٩)، والدارقطني ١ ٣٥٤ - ٣٥٥، والحاكم

١ ٢٦٨، والبيهقي ٢ ١٤٦، وسنده حسن.

(٢) أخرجه مسلم (٧٦٧) من حديث أبي هريرة.

(٣) أخرجه البخاري (١١٦٢) من حديث جابر.

وكذا قوله في صلاة التسبيح: فقم وضّ أربع ركعت .

وقوله في لوتر: فإذا خفتَ الصبح فوتر بركعة ٣ .

والقول بأن هذه الكيفية المسؤول عنها هي كيفية لصلاة لمأمور بها في القرآن فتعليمها بيان للوجوب لمجمل، فتكون واجبة لا يتّم إلا بعد تسليم أن الأمر لقرآني بالصلاة مُجْمَلٌ وهو ممنوعٌ لا تضاح معنى الصلاة والسلام المأمور بهما، عسى أنه قد حكى الطبري الإجماع على أن محمداً الآية على الندب، فهو بيانٌ لمُجْمَلٍ مندوبٍ لا واجبٍ، ولو سلم انتهاض الأدلة على الوجوب لكان غيتها أن الواجب فعلها مرة واحدة، فأين دليل التكرار في كل صلاة، ولو سلم وجود ما يدل على التكرار، لكان تركها في تعليم المسيء دالاً على عدم وجوبه.

ومن جملة ما استدلل به القائلون بوجوب الصلاة بعد التشهد الأخير ما أخرجه الترمذي وقال: حسن صحيح من حديث الحسين بن عيسى عن النبي ﷺ أنه قال: البخل من ذكرت عنده فلم يصل عليّ ٣ قالوا: وقد ذكر النبي في التشهد وهذا

(١) حديث صلاة لتسبيح أخرجه أبو داود (١٢٩١)، وابن ماجه (١٣٨١)، وابن حزيمة (١٢١٦) من حديث ابن عباس، ولترمذي (٤٨٢) من حديث أبي رفع مولى النبي ﷺ، وقال لحفظ ابن حجر في رسالة لسحقه بمشكاة لمصباح ٣ ١١٨٠: وقد أخرج حديثه ثمة للإسلام وحفظه: أبو داود في السنن، ولترمذي في الجمع، وابن خزيمة في صحيحه، لكن قال: إن ثبت الخبر، ولحكم في المستدرک، وقال: «صحيح الإسناد»، ولدرقطني فردده بجميع طرقها في جزء، ثم فعل ذلك لخطيب، ثم جمع طرقها لحفظ أبو موسى السديني في جزء سناه «تصحيح صلاة لتسبيح» وقد تحصل عندي من مجموع طرقها عن عشرة من الصحابة من طرق موصولة، وعن عدة من التابعين من طرق مرسلة، ثم ساقها جميعاً، ثم قال: ولحق أنه في درجة لحسن لكثرة طرقه.

(٢) أخرجه البخاري (٤٧٢)، ومسلم (٧٤٩) و(١٢٦) من حديث ابن عمر.

(٣) أخرجه الترمذي (٣٥٤٦)، ولنسائي في «عمل اليوم وليلة» (٥٥) و(٥٦) و(٥٧)، وابن حبان (٩٠٩) وسنده قوي.

حَسُنْ مَا يَسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى الْمَطْلُوبِ، لَكِنْ بَعْدَ تَسْلِيمِ تَخْصِيصِ الْبَخْلِ بِتَرْكِ الْوَاجِبَاتِ وَهُوَ مَمْنُوعٌ. فَإِنْ هَلِ الْمَغَّةُ وَالشَّرْعُ وَالْعُرْفُ يُطَبَّقُونَ سَمَ الْبَخِيلِ عَلَى مَنْ يَشُحُّ بِمَا لَيْسَ بِوَاجِبٍ. فَلَا يُسْتَفَادُ مِنْ لَحْدِيثٍ لَوْجُوبِ.

وَاسْتَدَلُّوا يُضَاهٍ بِحَدِيثِ عَائِشَةَ عِنْدَ الدَّارِقُطْنِيِّ وَالْبَيْهَقِيِّ بِنَفْظٍ: لَا صَلَاةَ إِلَّا بِطَهَرٍ وَالصَّلَاةَ عَلَيَّ<sup>١</sup> وَهُوَ مَعَ كَوْنِهِ فِي إِسْنَادِهِ عَمْرُو بْنُ شَمِيرٍ وَهُوَ مَتْرُوكٌ. وَجَابِرُ الْجَعْفِيِّ وَهُوَ ضَعِيفٌ لَا يَدُلُّ عَلَى الْمَطْلُوبِ؛ لِأَنَّهُ غَيْبٌ يَجِبُ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ بِحُجَّتِهِ مِنْ دُونِ تَقْيِيدٍ بِالصَّلَاةِ. فَأَيُّ دَلِيلٍ التَّقْيِيدُ بِهِ. سَمِعْتُ فَائِزَ دَلِيلُ تَعْيِينِ وَقْتِهَا بَعْدَ التَّشْهَدِ؟

وَمِثْلُهُ حَدِيثُ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ عِنْدَ الدَّارِقُطْنِيِّ وَالْبَيْهَقِيِّ وَاحْكُمَ بِنَفْظٍ: لَا صَلَاةَ لِمَنْ لَمْ يُصَلِّ عَلَى نَبِيِّهِ وَهُوَ مَعَ كَوْنِهِ غَيْرُ مُفِيدٍ لِمَطْلُوبٍ كَمَا عُرِفَتْ ضَعِيفُ الْإِسْنَادِ كَمَا قَالَ الْحَافِظُ نَبِيُّ التَّلْخِصِ<sup>٢</sup>.

وَمِنْ جَمَلَةٍ دَلَّتْهُمْ مَا أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي مَسْعُودٍ بِنَفْظٍ: مَنْ صَلَّى صَلَاةً لَمْ يُصَلِّ فِيهَا عَلَيَّ وَعَلَى هَسٍ بَيْتِي لَمْ تُقْبَلْ مِنْهُ<sup>٣</sup> وَهُوَ لَا يَدُلُّ عَلَى الْمَطْلُوبِ. وَغَيْبُهُ يَجِبُ الصَّلَاةُ فِي مَطْمَقِ الصَّلَاةِ. فَأَيُّ دَلِيلٍ التَّقْيِيدُ بَعْدَ التَّشْهَدِ عَلَى أَنَّهُ لَا يَصْلُحُ لِلِاسْتِدْلَالِ بِهِ. فَإِنَّ الدَّارِقُطْنِيَّ قَالَ بَعْدَ إِخْرَاجِهِ: الصَّوْبُ أَنَّهُ مِنْ

---

(١) أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ ١/٣٥٥ وَضَعْفُهُ بِعَمْرُو وَجَابِرٍ، وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ ٢/٣٦٩ بَعْدَ أَن سَأَلَ حَدِيثَ بَعْدَهُ مِنْ رَوَاةِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ لِسَعْدِي: رَوَاهُ فِيهِ عَنْ عَائِشَةَ مَرْفُوعاً وَإِسْنَادُهُ ضَعِيفٌ، وَلَمْ يَوْرَدَ.

(٢) أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ ١/٣٥٥، وَلِحَاكُمَ ١/٢٦٩، وَالْبَيْهَقِيُّ ٢/٣٧٩.

(٣) أَخْرَجَهُ الدَّارِقُطْنِيُّ ١/٣٥٥ وَضَعْفُهُ بِجَابِرٍ وَقَالَ: وَقَدْ خْتَلَفَ عَلَيْهِ فِيهِ. قَدْ: فِيهِ نَقْطَعُ فَإِنَّ أَبَا جَعْفَرٍ لِبَقَرٍ لَمْ يَدْرِكْ أَبَا مَسْعُودٍ لِبَدْرِي.

وَأَخْرَجَهُ الْبَيْهَقِيُّ ٢/٣٧٩ مِنْ طَرِيقِ جَابِرٍ لَجَعْفِيِّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ لِبَدْرِي - مَوْقُوفاً - قَالَ: لَوْ صَبَّحْتُ صَلَاةً لَا أُصْبِحُ فِيهَا عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ مَا رَأَيْتُ نَبِيَّ تَمَّ. قَالَ الْبَيْهَقِيُّ تَفَرَّدَ بِهِ جَابِرُ الْجَعْفِيِّ وَهُوَ ضَعِيفٌ.

قول أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين.

واستدلوا أيضاً بحديث فضالة بن عبيد<sup>١</sup>، وغيته يجب الصلاة في مطلق الصلاة عند إرادة الدعاء، فما الدليل على لجوب بعد التشهد على أنه حجة عليهم لا لهم.

ومن جملة أدلتهم ما قاله المهدي في البحر: إنه لا حتم في غير الصلاة، جمع فتعين فيها للأمر، والإجماع ممنوع، فقد قال مالك: إنها تجب في العمر مرة وإليه ذهب أهل الظاهر.

وقال الطحوي: إنها تجب كلفاً، وختره لحيمي من الشافعية.

قال ابن دقيق العيد: وقد كثر الاستدلال على وجوبها في الصلاة بين لمتفقهة بأن الصلاة على النبي ﷺ وجبة بالإجماع، ولا تجب في غير الصلاة بالإجماع فتعين أن تجب في الصلاة، وهو ضعيف جداً، لأن قوله لا تجب في غير الصلاة بالإجماع إن أراد به لا تجب في غير الصلاة عيناً، فهو صحيح، لكنه لا يلزم منه أن تجب في الصلاة عيناً لجواز أن يكون الوجوب مطلق الصلاة، فلا يجب واحد من المعنيين: أعني خارج الصلاة وداخل الصلاة، وإن أراد ما هو أعم من ذلك وهو الوجوب المطلق فممنوع. اهـ.

ومن جملة أدلتهم ما أخرجه البزار في مسنده من رواية سماعة بن بشار، عن قيس، عن سماك، عن جابر بن سمرة قال: صعد النبي ﷺ المنبر، فقال: آمين، آمين، آمين، فلم نزل شئ عن ذلك، فقال: ثاني جبريل... الحديث، وفيه: ورغم أنف مريء ذكرت عنده فلم يضر عني<sup>٢</sup>، وسماعة بن بشار هو الغنوي كذبه يحيى بن معين وغيره، نعم حديث كعب بن عجرة عند الطبراني: أن

(١) لسالف ص ٣٠ نعيق (٢).

(٢) حديث صحيح بطرقه وشواهده، أخرجه تيرر (٣١٦٦)، ونصيرني (٢٠٢٢)، وأخرجه بن حبان (٩٠٧) و (٩٠٨) من حديث أبي هريرة، ونظر شواهده في تعيقت عليه.

رسول لله ﷺ خرج يوماً إلى المنبر فقال حين ارتقى درجة: آمين ثم رقي أخرى فقال: آمين لحديث، وفيه: أن جبريل قال له عند لدرجة لثالثة: بعد من ذكرت عنده فم يصلى عيذك، فقلت آمين ورجله ثقت كما قال لعراقي . وحديث جابر عند لطبرني بلفظ: شقي من ذكرت عنده فم يصلى عيكي ~ يفيد أن لوجب الصلاة عند لذكر من غير فرق بين دخول الصلاة وخارجها، ولقدنون بالوجب في الصلاة لا يقولون بالوجب خارجها، فم هو جوابهم عن لوجب خارجها، فهو جواب عن لوجب دخولها، عني أن التقيد بقوله عنده مشعر بوقوع لذكر من غير من أضيف إليه، ولذكر وقع حل الصلاة ليس من غير لذكر، ولحق ذكر لشخص بذكر غيره يمنع منه وجود لفرق وهو ما يشعر به شكوت عند سماع ذكره ﷺ من لغنة وفرط لقسوة بخلاف ما إذ جرى ذكره ﷺ من شخص نفسه، فكفى به عنون عني لالتفت ولرقة، ويؤيد هذا الحديث نصحيح أن في الصلاة شغلاً ٣ .

ومن نهض ما يستدل به عني لوجب في الصلاة مقيد بالشغل لشخص: أعني بعد لشهد ما أخرجه لحكمه ولبهقي من طريق يحيى بن سبق عن رجل من آل لحارث، عن بن مسعود عن النبي ﷺ بلفظ: إذ تشهد أحدكم في الصلاة فليقل: ... لحديث، لولا أن في سنده رجلاً مجهولاً وهو هذا لحارثي ٤ .

ولحصل أنه لم يثبت عندي من لأدلة ما يدل على مضرب لثنين بالوجب، وعني فرض تبوته، فترك تعيم لمسيء للصلاة لا سيم مع قوله ﷺ: فإذا فعلت ذلك فقد تمت صلاتك قرينة صالحة لحسه عني لندب.

١) خرجه بسامعين بن إسحاق في 'فصل صلاة عني النبي'، ومصري ١٩ (٣١٥)، وحكمه ٥: ١٥٣-١٥٤ وفي سنده، إسحاق بن كعب بن عجرة وهو مجهول  
٢) خرجه نصبرني في الأوسط (٣١١٣) وسنده ضعيف، فيه غصن بن مشر وهو أني لحديث.

(٣) أخرجه لحارثي (١١٩٩)، ومسلم (٥٣١) من حديث بن مسعود

(٤) أخرجه لحكمه ١، ٢٦٩، ولبهقي ٢، ٣١٩.



ويؤيد ذلك قوله لابن مسعود وبعد تعليمه تشهد: إذ قلت هذا أو قضيت هذا، فقد قضيت صلاتك. ب. ثبت أن تقوم فقام، وإن شئت أن تقعد فاقعد أخرجه أحمد وأبو داود والترمذي والدارقطني، وفيه كلام.

وبعد هذا فنحن لا ننكر أن الصلاة عليه ﷺ من أجل طاعت لبي يتقرب بها الخلق إلى الخلق، وإنما نزعنا في إثبات وجب من وجبت الصلاة بغير دليل يقتضيه مخافة من القول على أنه لم يقم، ولكن تخصيص تشهد الأخير به مما لم يدل عليه دليل صحيح ولا ضعيف وجميع هذه الأدلة التي استدلت بها القائلون بالوجوب لا تختص بالأخير، وغية ما استدلو به على تخصيص الأخير به حديث: إن النبي ﷺ كان يجلس في تشهد لأوسط كما يجلس على الرضف. أخرجه أبو داود والترمذي والنسائي<sup>١</sup> وليس فيه إلا مشروعية تخفيف وهو يخص جمعه أخف من مقابله: أعني تشهد الأخير. وما أنه يستبرأ ترك ما دل الدليل على مشروعيته فيه، فلا، ولا شك أن مصلي إذ قصر على أحد تشهدات وعلى أخصر الفاظ الصلاة عليه ﷺ كان مسرعاً غية لمسرعة باعتبار ما يقع من تطويل الأخير بالتعوذ من الأربع ولأدعية سامور بمضيقه ومقيد فيه. هـ.

وقال بن تيمية: وظهر الأقول أن الصلاة وجبة مع الدعاء، فلا ندعو حتى نبداً به ﷺ، وإسلام عليه مأمور به في الصلاة. هـ.

(١) أخرجه أحمد (٢٠٠٦)، وأبو داود (٩٧٠)، وابن حبان (١٩٦١)، والدارقطني ٣٥٣، ١ بإسناد صحيح، وليس هو في الترمذي بهذا لفظ معناه سبق فم من سبوكي رحمه الله، فقد أورده في باب كون إسلام فرضاً ٣٤٣، ٢ وأنه يعره الترمذي، وقوله: وفيه كلام، يعني من قل أن هذه لفظة من كلام ابن مسعود فقد أخرجه موفوف بن حبان (١٩٦٢)، والدارقطني ٣٥٤، ١، والبيهقي ١٧٤، ٢ و ١١٥ بإسناد صحيح، ولأرجح وقفها نظر نصب لرية ٤٢٤، ١، ٤٢٥.

(٢) أخرجه أحمد (٣٦٥٦)، وأبو داود (٩٩٥)، والترمذي (٣٦٦)، والنسائي ٢، ٢٤٣، وبسنده ضعيف لانقطاعه، أبو عبيدة بن عبد الله بن مسعود لم يسمع من أبيه

مسألة: والركن من لصلاة على النبي ﷺ: لله صل على محمد على الصحيح من المذهب، لظاهر الآية، ولم يعد المؤلف الصلاة عليه ﷺ ركنًا مستقلًا بل جعده من جملة التشهد الأخير وهذا كما عند صاحب المنتهى وكثير من الأصحاب. أم صاحب الإقناع فقد جعده ركنًا مستقلًا، تبع فيه صاحب الفروع.

وقيل: لوجب لجميع إلى قوله: أنت حميد مجيد الأخيرتان. اختاره ابن حميد.

قل أبو الخطاب، في الهدية وصاحب المستوعب ومجمع البحرين: والمجزيء لتشهد، والصلاة على النبي ﷺ إلى: حميد مجيد على الصحيح من المذهب.

وإذا نحل بلفظ سقط في بعض الأخبار، جز، لأنه لو كان وجب لما غفنه لنبي ﷺ.

قل القاضي أبو يعى: ظاهر كلام أحمد أن لصلاة وجبة على النبي ﷺ حسب؛ لقوله في خبر أبي زرعة: الصلاة على النبي ﷺ أمر، من تركها أعاد لصلاة، ولم يذكر الصلاة على آله. هـ. ولهم في وجوب الصلاة على آله وجهان:

وذهب لشافعي في أحد قولييه وأبو حنيفة وأصحابه إلى أنها سنة. ومن جملة ما احتجوا به الإجماع الذي حكاه النووي على عدم الوجوب. قالو: فيكون قرينة لحمل الأمر على الندب. قالو: ويؤيد ذلك عدم الأمر بالصلاة على الأهل في القرآن، والخلاف في تعيين الأهل من هم.

قل الموفق: وقال بعض أصحابنا: تجب الصلاة على الوجه الذي في خبر كعب؛ لأنه أمر به، والأمر يقتضي الوجوب، والأول أولى، والنبي ﷺ إنما أمرهم بهذا حين سألوه تعليمهم، ولم يبتدئهم به.

فائدة: قال ابن عقيل في «الفنون»: كان يلزمه لنبي ﷺ أن يقول في الشهادتين: «وَشَهِدْ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ. اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ، وَعَلَى آلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مَجِيدٌ. وَالشَّهِدَتَانِ فِي الْأَذَنِ.

وقال ابن حمدان في «لرعاية»: يحتمل لزومه ذلك وجهين<sup>(١)</sup>.

نص: «وأفرض (و ش): التسليمة الأولى.

ش: لثاني عشر: الجلوس للتسليمتين.

الدليل: مداومته ﷺ على الجلوس لذلك.

وقوله: «صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي»<sup>(٢)</sup>.

الثالث عشر: التسليمتان.

الدليل: قوله ﷺ: «وتحليلها لتسليم»<sup>(٣)</sup> وقالت عائشة: «كان نبيي ﷺ يختمه

صلاته بالتسليم»<sup>(٤)</sup> وثبت ذلك عنه من غير وجه.

ولأن النبي ﷺ كان يُسَلِّمُ من صلاته، ويُدِيمُ ذلك ولا يُخْلِسُ به، وقد قل:

«صَلُّوا كَمَا رَأَيْتُمُونِي أُصَلِّي». ولأن الحدث يُدْفِي لصلاة، فلا يجب فيها.

التعليل: لأنهما نطقٌ مشروعٌ في أحد طرفيها، فكان ركناً كل طرفٍ لآخر.

(١) نظر «كشف القناع» ١/٤٥٤، و«المبدع» ١/٤٩٧، و«لإنصاف» ٢/١١٣، ١/١١٤،

و«لمغني» ٢/٢٢٨-٢٣٣، و«المجموع شرح لمذهب» ٣/٤١٣، و«مجموع فتاوى

٢/٤٠٨، ٤٠٩، و«فتاوى محمد بن إبراهيم» ٢/٢٣٦، و«نيل الأوطار»

٢/٣١٨-٣٢١، و«الشرح الكبير» ١/٢٩٦، و«لعدة» ٣/٢١، ٢٢، و«شرح لمتن»

١/٢٠٥، و«الهداية» ١/٣٥، و«شرح ابن العربي» ٢/٢٧١، و«المستوعب» ٢/١١٠،

و«سبل السلام» ١/٣٧٥، ٣٧٦، و«تلخيص» ١/٢٨٠ ط. مكتبة بن نسيه، و«تفسير

لطبري» ١٠/٣٢٩، ٣٣٠ ط. دار لكتب العمية، و«فتاوى لجنة» ٧/٦٣.

(٢) أخرجه البخاري (٧٣٧)، ومسلم (٣٩١) من حديث مالك بن الحويرث.

(٣) هو من حديث علي وأبي سعيد الخدري سلف تخريجه ص ٨ تعيق (٢).

(٤) أخرجه مسلم (٤٩٨).

وعن أحمد: أن التسميتين وجبتان.

وذكر بن هبيرة: أنها المشهورة، وصحتها في التسمية.

وسيتي ذكر الخلاف في التسمية لثنية عند ذكر المؤلف لها.

مسألة: إلا في صلاة جنزة وسجود تلاوة وشكر، فيخرج منها بتسمية واحدة، ويأتي إن شاء الله في محله.

مسألة: ولا في نفقة فتجزيء تسمية واحدة على ما اختاره جمع، منهم لمجد.

قال في المغني. والشرح: لا خلاف أنه يخرج من النفل بتسمية واحدة، قال القاضي: لثنية سنة في الجنزة والنفقة روية واحدة. هـ.

وظاهر ما قدمه في «لمبدع» وغيره: أن النفل كالفرض، وهو ظاهر ما قطع به في المنتهى.

مسألة: ولتسميتان من صلاة كسائر الأركان، فلا يقوم لمسبق قبهما.

وقال القاضي فيه رويتان، لثنية: لا - أي ليست من نفس الصلاة - لأنها لا تصدق جزء منها. قال في الفروع: كذا قال. هـ.

فرع في مذهب العلماء في وجوب تسلام:

مذهب أحمد أنه فرض وركن من أركان الصلاة لا تصح إلا به، وبهذا قال مالك والشافعي وجمهور العلماء من أصحابه والتابعين ومن بعدهم. واختاره بن تيمية.

ودليلهم تقدمه في شرح المذهب.

(١) نظر كشف لقنعة ١، ٤٥٤، ٤٥٥، و«لمبدع» ١، ٤٩٦، ٤٩٨، و«لأنصاف» ٢، ١١٨، و«لمعني» ٢، ٢٤١، ٢٤٤، و«الشرح الكبير» ١، ٣٠٢، و«شرح المنتهى» ١، ٢٠٦، و«الفروع» ١، ٤٦٤.

وقال أبو حنيفة: لا يجب لسلام، ولا هو من الصلاة، بل إذا قعد قدر التشهد، ثم خرج من الصلاة بما ينافيها من سلام أو كلاء أو حدث أو قيم أو فعل أو غير ذلك، اجزؤه وتست صلاته، وحكي ذلك عن لأوزعي، وروى ذلك الترمذي عن أحمد وسحق، وبعض أهل العلم، قال لعرفي: وروى عن عبي بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود.

الدليل: حديث: لسيء صلاته. وحديث بن مسعود: أن النبي ﷺ عظم التشهد وقال: إذا قصبت هذا فقد تبست صلاتك إن شئت أن تقوه، فقم، وإن شئت أن تقعد فقع. وعن ابن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: إذا حدث وقد قعد في آخر صلاته قبل أن يسلم، فقد جزئت صلاته. وعن عبي قال: إذا جلس قدر التشهد، ثم أحدث فقد تمت صلاته. ولأن إحدى التسيئين غير وجبة، فكذلك الأخرى.

قال الشوكاني: ويؤيد القول بعدم الوجوب حديث بن عمرو قال: قال رسول الله ﷺ: إذا حدث لرجل وقد جلس في آخر صلاته قبل أن يسلم فقد جزئت صلاته، أخرجه أبو دود وترمذي، وقال: ليس بسنده بذلك لقري، وقد اضطرب في سنده، وإنما ثمر لعدم قوة سنده؛ لأن فيه عبد الرحمن بن زيد بن نعم الإفريقي، وقد ضعفه بعض أهل العلم.

وقال النووي في شرح المذهب: إنه ضعيف باتفاق الحفاظ، وفيه نظر، فإنه قد وثقه غير واحد، منهم زكريا الساجي، وأحمد بن صالح المصري، وقال يعقوب بن سفيان: لا بأس به، وقال يحيى بن معين: ليس به بأس.

(١) أخرجه البحري (١٥٧)، ومسنه (٣٩٧) من حديث أبي هريرة

(٢) سلف تخريجه ولكلاء عليه ص ٣٧ تعيق (١).

(٣) سلف تخريجه ولكلاء عليه ص ٢١ تعيق (١).

(٤) سلف لكلاء عليه ص ٢١ تعيق (٢).

(٥) نظر معني: ٢، ٢٤٠، ٢٤١، والمجسج شرح المذهب، ٣، ٢٢٢، ٢٢٥، ومجسج =

الترجيح :

قلت : ولراجع القول الأول والله أعلم .

نصر : ومفروض (ع) : الترتيب .

الرابع عشر: الترتيب، أي ترتيب الأركان. وشر لمؤلف إلى أنه بالإجماع.

الدليل : أنه ﷺ كن يُصليها مرتبة، وعلمها للمسيء في صلاته مرتبةً بائنه .

التعليل : لأنها عبدة تبطل بالحدث، فكان لترتيب فيها ركن كغيرها .

ومن ترك من الأركان شيئاً عمداً بطلت صلاته في الحل .

الدليل : أنه -عليه الصلاة والسلام- نفى لصلاة مع لجهل، وأمره بالإعادة،

ولم يجعله عُذراً، وإذا نفى مع لجهل، فمع لعمد أولى، وتركه سهواً يأتي إن شاء الله .<sup>٢</sup>

نصر : «وواجبات فوجب (خ) التكبير، غير تكبيرة الإحرام» .

ش : والضرب الثاني من فعل الصلاة وقولها، وجبته التي تبطل بتركها عمداً

وتسقط سهواً أو جهلاً، نصر عليه أحمد، خرج به لشروط ولأركان، ولا تبطل

لصلاة بتركها سهواً أو جهلاً، ويجبره سجود السهو .

قل في المبدع : وسمى أبو الفرج الواجب : سنةً صالحةً، قل بن شهاب :

كم سمي لمبيت ورمي الجمار، وطواف الصّدر سنةً، وهو واجب . هـ .

مسألة : واجباتها تسعة : أحدها : التكبير للانتقال في محله، وهو ما بين انتقال

= لفتاوى : ٢٢ / ٦١٣، و«نيل الأوطار» ٢ / ٣٤٠ .

(١) انظر «كشف لقنعة» ١ / ٤٥٥، و«لمبدع» ١ / ٤٩٦ .

(٢) انظر «لمبدع» ١ / ٤٩٦، و«المغني» ٢ / ٣٨٢ .

وانتهاء، في الأصح. قلّه في المبدع وهو قولٌ إسحاق ودود.

الدليل: ما روى أبو هريرة قال: كان رسولُ الله ﷺ إذا قام إلى الصلاة يُكَبِّرُ حين يقوم، ثم يكبر حين يركع، ثم يقول: **سمعَ اللهَ لمن حمده حين يرفعُ صُتْبَهُ من الركوع، ثم يقول: وهو قائم: رَبُّنا وَلَهُ الْحَمْدُ ثم يكبر حين يهوي، ثم يكبر حين يرفعُ رأسه، ثم يكبر حين يسجد، ثم يكبر حين يرفعُ رأسه، ثم يفعل ذلك في الصلاة كُلِّها حتى يَقْضِيها، ويكبر حين يقوم من اثنتين بعدَ الجُوس.** وقد قال النبي ﷺ: **إنما جعل الإمام ليؤتم به، فإذا كَبَّرَ فَكَبِّرُوا** <sup>٢</sup> متفق عليهما.

وكان أبو هريرة يكبر في كُلِّ خَفَضٍ وَرَفَعٍ، ويقول: **أَن شَبَّهَكُمْ صلاة برسول الله ﷺ، رواه البخاري ومسلم** <sup>(٣)</sup>.

وعن ابن مسعود قال: كان رسولُ الله ﷺ يكبر في كُلِّ خَفَضٍ وَرَفَعٍ، وقِيمَ وَقَعُودٍ، وأبو بكر وعمر، قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح <sup>٤</sup>. وقد قال النبي ﷺ: **صَلُّوا كما رأيتموني أُصَلِّي** <sup>٥</sup>.

وعن مُطَرِّف قال: صَبَّأْتُ أَبَا عِمْرَانَ بْنَ حَصِينٍ خَنْفَ عَمِّي بْنِ أَبِي طَالِبٍ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، فَكَانَ إِذَا سَجَدَ كَبَّرَ، وَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ كَبَّرَ، وَإِذَا نَهَضَ مِنَ الرُّكْعَتَيْنِ كَبَّرَ، فَلَمَّا انْصَرَفْنَا أَخَذَ عِمْرَانُ بِيَدِي، ثُمَّ قَالَ: لَقَدْ صَلَّيْتُ بِكَ هَذِهِ صَلَاةَ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَلَقَدْ ذَكَرَنِي هَذِهِ صَلَاةَ مُحَمَّدٍ ﷺ، رواه البخاري ومسلم <sup>٦</sup>.

(١) أخرجه البخاري (٧٨٩)، ومسلم (٣٩٢) (٢٧).

(٢) أخرجه البخاري (٧٢٢)، ومسلم (٤١٧) من حديث أبي هريرة.

(٣) أخرجه البخاري (٧٨٥)، ومسلم (٣٩٢).

(٤) حديث صحيح، أخرجه أحمد (٣٦٦٠)، ولترمذي (٢٥٣)، ولنسائي ٢ ٢٣٣.

(٥) أخرجه البخاري (٧٣٧)، من حديث مالك بن الحويرث.

(٦) أخرجه البخاري (٧٨٦)، ومسلم (٣٩٣).

وعن عكرمة قال: صليت خلف شيخ بمكة، فكبرَ تَستين وعشرين تكبيرة، فقلت لابن عباس: إنه أحمق، فقال: تكثرتُ مُت، سنة أبي لقسمه ﷺ روه البخاري .

التعميل: لأنه شروع في رُكن، فشَرع فيه لتكبير، كحالة بدء الصلاة؛ ولأنه تنتقل من رُكن إلى رُكن، فشَرع فيه ذكْرُ يعمه به أُمومته لتقلبه ليقترني به، كحالة الرفع من الرُكوع.

وعن أحمد: رُكن لا يسقط بالنسيء، كتكبيره لإحرام.

وعنه: يسقط في حق مأموم فقط.

وعن أحمد: سنة، وهو مذهب الشافعي، وجسهور لعلاء من أصحابه ولتبعين ومن بعدهم.

قال بن المنذر: وبهذا قال أبو بكر الصديق، وعمر، وابن مسعود، وابن عمر، وابن جبر، وقيس بن عباد، وشعيب، والأوزاعي، وسعيد بن عبد العزيز، وعمرو بن لحي.

الدليل: أنه ﷺ لم يُعممه لمسيء في صلاته، ولا يجوز تأخير البيان عن وقت الحاجة، وأما فعله ﷺ فسحسب عسى الاستحباب جمعا بين الأدلة.

قلنا: ولم يُعممه كل لوجب دليل أنه لم يُعممه لتشهد، ولا لسلام، وعنه تقتصر عسى تعيمه ما شاء فيه، ولا يزم من التسوي في لوجب التسوي في لأحكام، بدليل وجبت الحج.

قال لشوكاني: وأما الجواب بأنه ﷺ لم يُعممه لمسيء، فممنوع، بل قد أُخرج بؤدود أن النبي ﷺ قال للمسيء بنفط: ثم يقول: لله أكبر، ثم يركع حتى تظمئن

(١) أخرجه البخاري (٧٨٨).

(٢) حديث لمسيء صلاته أخرجه البخاري (٧٥٧)، ومسلم (٣٩١) من حديث أبي هريرة.



مفاجئته. ثم يقول: سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ حتى يستوي قائماً، ثم يقول: لله أكبر ثم يسجد حتى تطمئن مفاجئته ثم يقول: لله أكبر ويرفع رأسه حتى يستوي قاعداً، ثم يقول: لله أكبر ثم يسجد حتى تطمئن مفاجئته ثم يرفع رأسه فيكبر، فإذا فعل ذلك، فقد تمت صلاته. ١. هـ.

وقال سعيد بن جبيرة، وعمر بن عبد العزيز والحسن البصري: لا يُشرع إلا تكبيرة الإحرام فقط، ولا يكبر غيرها، ونقله بن المنذر أيضاً عن لقسم بن محمد، وسالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب، ونقله أبو الحسن بن بطل في شرح لبخاري عن جماعات من السلف، منهم معاوية بن أبي سفيان، وابن سيرين ولقسم بن محمد، وسالم، وسعيد بن جبيرة، ويحكي ذلك عن عمر بن الخطاب وقتاده.

الدليل: عن الحسن، عن ابن عمر، عن عبد الله بن عبد الرحمن بن بزي، عن أبيه - رضي الله عنه -: أنه صلى مع رسول الله ﷺ وكان لا يُتَمُّ التكبير. روه أبو دود والبيهقي وغيرهم هكذا. وفي رواية لإمام أحمد بن حنبل في مسنده زيادة لا يُتَمُّ التكبير يعني: إذ خفض وذ رفع. ٢.

قل لنووي: ولجوب عن حديث بن بزي من توجه.

أحمد: أنه ضعيف.

ولثاني: أنه محمول على أنه لم يسمع التكبير، وقد سمعه غيره ممن ذكروا، فقدمت رواية لمثبت.

والثالث لعمه ترك التكبير أو نحوه لبين لجوز، وهذا لجوب ذكرهم البيهقي، ولجوب الأول جوب محمد بن جرير لطبري وغيره. هـ.

(١) أخرجه أبو دود (٨٥٧) من حديث روعة بن رفيع بإسناد صحيح.

(٢) أخرجه أحمد ٣ ٤٠٦ ولبخاري في التاريخ الكبير ٢ ٣٠٠، وأبو دود (٨٣٧)، والبيهقي

٢ ٦٨ وسنده ضعيف فيه الحسن بن عمر بن عبد الله بن عبد الرحمن بن بزي وهما لثان

وقال في الاختيار : وحديث عبد الرحمن بن بزي : أنه صلى مع النبي ﷺ فكان لا يتكبيره. روه أبو دود وأبخري في التاريخ وقد حكى عن أبي دود لطيلسي أنه قال : هذا حديث باطل.

قال أبو العباس : وهذا - وإن كان محفوظاً - فعن بن بزي صلى خلف النبي ﷺ في مؤخرة المسجد، وكان النبي ﷺ صورته ضعيفاً، فم يسمع تكبيره، واعتقد أنه لم يتم التكبير، ولا فلاحديث لمتواترة عن النبي ﷺ خلاف هذا وروى أبو بكر بن أبي شيبة عن النخعي أن قول من نقص التكبير زياد بن أبيه وكان أمير في زمن عمر، رضي الله عنه. هـ.

قال أبو عسر : قال قوم من أهل العلم : إن التكبير ليس بسنة إلا في الجسعة، وأما من صلى وحده، فلا بأس عليه أن لا يكبر.

وقال أحمد : أحب إلي أن يكبر إذ صلى وحده في الغرض، وأما التطوع، فلا، وروى عن بن عمر أنه كان لا يكبر إذ صلى وحده. هـ.

قال بن تيمية : وقد ضل أبو عسر بن عبد البر - كس ضل غيره - أن هؤلاء السلف ما كانوا يكبرون في الخفض ورفع، وجعل ذلك حجة على أنه ليس بواجب؛ لأنهم لا يقرؤون آية على ترك واجب، حتى إنه قد روي عن بن عسر : أنه كان يكبر إذ صلى وحده في الغرض، وأما التطوع فلا. قال أبو عسر : لا يحكي أحمد عن بن عسر، إلا ما ضح عنه إن شاء الله.

قال : وأما رواية مالك عن نافع، عن بن عسر : أنه كان يكبر في الصلاة كس

(١) حرجه بن أبي شيبة ٢٤٢ ١

(٢) أخرج بن أبي شيبة ٢٤٢ ١، ومن صريقه بن لسر في الأوسط (١٣٨٠) عن عتبة بن سبيسان، عن مسعر، عن يزيد الفقير، قال : كان بن عمر يقص التكبير في الصلاة، قال مسعر : إذ حط بعد الركوع للسجود لم يكبر، وإذا أرد أن يسجد ثانية لم يكبر. وسنده صحيح.

خفَضَ ورفع: فَيُذَلُّ ظَاهِرُهَا: عَلَى أَنَّهُ كَذَلِكَ كَانَ يَفْعَلُ هَذَا وَغَيْرِ هَذَا.

قلت: ما رَوَى مَالِكٌ لَا رَيْبَ فِيهِ، وَلَنْ يَذْكُرَهُ أَحْمَدٌ لَا يُخَفِّفُ ذَلِكَ، وَكَانَ غَطَّ بَنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِيمَا فِيهِ مِنْ كَلَامِ أَحْمَدَ، فَإِنْ كَلَامُهُ هَذَا كَانَ فِي التَّكْبِيرِ دُبُرَ الصَّلَاةِ يَأْتِي الْعِيدَ الْأَكْبَرُ، لَمْ يَكُنِ التَّكْبِيرُ فِي الصَّلَاةِ، وَلِهَذَا فَرَّقَ أَحْمَدُ بَيْنَ الْفَرْضِ وَالنَّفْلِ، فَقَالَ: أَحَبُّ إِلَيَّ أَنْ يُكْبَرَ فِي الْفَرْضِ دُونَ النَّفْلِ، وَهَذَا يَكُنِ أَحْمَدٌ وَلَا غَيْرُهُ يُفَرِّقُونَ فِي تَكْبِيرِ الصَّلَاةِ بَيْنَ الْفَرْضِ وَالنَّفْلِ، بِنِ ظَاهِرِ مَذْهَبِهِ: أَنَّ تَكْبِيرَ الصَّلَاةِ وَاجِبٌ فِي النَّفْلِ، كَمَا أَنَّهُ وَاجِبٌ فِي الْفَرْضِ، وَإِنْ قِيلَ: هُوَ سُنَّةٌ فِي الْفَرْضِ قِيلَ: هُوَ سُنَّةٌ فِي النَّفْلِ، فَأَمَّا التَّفْرِيقُ بَيْنَهُمَا، فَيَسَّرُ قَوْلًا لَهُ وَلَا غَيْرَهُ.

وَمَا لَنْ يَذْكُرَهُ عَنْ بَنِ عَمْرِو فِي تَكْبِيرِهِ دُبُرَ الصَّلَاةِ إِذَا كَانَ مُنْفَرِدًا، فَهُوَ مَشْهُورٌ عَنْهُ، وَهِيَ مَسْأَلَةٌ نَزَعٌ بَيْنَ الْأَعْمَاءِ مَشْهُورَةٌ، وَقَدْ قَالَ بَنُ عَبْدِ الْبَرِّ: لَمْ يَذْكُرْ حَدِيثَ أَبِي سَمَةَ: إِنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - كَانَ يُصَلِّي نَهْمًا، فَيُكْبِرُ كَمَا خَفَضَ وَرَفَعَ، فَمَا نَصَرَ، قَالَ: وَلَمْ يَكُنْ لِأَشْبَهُكُمْ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ بَنُ عَبْدِ الْبَرِّ: إِنَّ النَّاسَ لَمْ يَكُونُوا كُلُّهُمْ يَفْعَلُونَ ذَلِكَ، وَيَدُلُّ عَلَيْهِ مَا رَوَاهُ بَنُ أَبِي ذُئْبٍ فِي مَوْضِعِهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ سَمْعَانَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّهُ قَالَ: ثَلَاثٌ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَفْعَلُهُنَّ، وَتَرْكُهُنَّ النَّاسُ: كَانَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ رَفَعَ يَدَيْهِ مَدًّا، وَكَانَ يَقِفُ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ هُنَيْهَةً يَسْتَأْذِنُ اللَّهَ مِنْ فَصِهِ، وَكَانَ يُكَبِّرُ كَمَا رَفَعَ وَخَفَضَ، قُلْتُ: هَذِهِ الثَّلَاثَةُ تَرْكُهُنَّ طَائِفَةٌ مِنَ الْأَئِمَّةِ وَالْفُقَهَاءِ مِمَّنْ لَا يَرْفَعُ لِيَدَيْنِ، وَلَا يُوجِبُ التَّكْبِيرَ، وَمَنْ لَا يَسْتَحِبُّ الِاسْتِئْذَانَ وَالِاسْتِعْذَةَ، وَمَنْ لَا يَجْهَرُ مِنَ الْأَئِمَّةِ بِتَكْبِيرِ الْإِنْتِقَالِ.

(١) أَخْرَجَهُ مَالِكٌ ١/ ٧٦، وَمِنْ طَرِيقَةِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ (٢٥٠٣) وَبَنِ سِنْدَرٍ فِي «الْأَوْسَطِ» (١٣٧٨) عَنْ بَنِ تَهَابٍ، عَنْ سَالِمٍ أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو، فَذَكَرَهُ، وَبَنِ نَافِعٍ، عَنْ بَنِ عَمْرِو كَمَا قَالَ.

(٢) سَلَفَ تَخْرِيجَهُ فِي بَدِئَةِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ ص ٤٣، تَعْبِيقُ (٣).

(٣) أَخْرَجَهُ الطَّحَوِيُّ ١/ ٢٢٢ مِنْ طَرِيقِ بَنِ أَبِي ذُئْبٍ، بِإِسْنَادِهِ مُخْتَصَرٌ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَكْبِرُ كَمَا سَجَدَ وَرَفَعَ، وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

قَالَ: وَقَدْ قَالَ قَوْمٌ مِنْ هَؤُلَاءِ: إِنَّ التَّكْبِيرَ إِذَا هُوَ يَدُلُّ بِحَرَكَاتِ الْإِمَامِ وَتَسْعَرُ الصَّلَاةُ، وَلَيْسَ بِسَنَةِ إِلَّا فِي الْجَمْعَةِ. ثُمَّ مَنَ صَوَّى وَحْدَهُ، فَلَا تُسَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يَكْبِرَ. وَهَذَا ذِكْرُ مَا لَمْ يَكُنْ فِي الْحَدِيثِ، وَحَدِيثُ بَنِ شَهْبٍ عَنْ عَمِي بَنِ حُسَيْنٍ قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُكَبِّرُ فِي الصَّلَاةِ كَمَا خَفَضَ وَرَفَعَ، فَهوَ تَرْتُلُ تِلْكَ صَلَاتَهُ حَتَّى تَقِيَّ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ.

وَحَدِيثُ بَنِ عَمْرِو وَجَبْرِ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ -: أَنَّهُمْ كَانُوا يُكَبِّرُونَ كَمَا خَفَضَ، وَرَفَعَ فِي الصَّلَاةِ. فَكَانَ جَبْرٌ يُعَسِّمُهُمْ ذَلِكَ. \* قَالَ: فَذَكَرْتُ مَا لَمْ يَكُنْ فِي هَذِهِ الْأَحَادِيثِ كَمَا لِيَبَيِّنَ لَكَ أَنَّ التَّكْبِيرَ مِنْ سُنَنِ الصَّلَاةِ.

قَالَ: مَا ذَكَرَهُ مَا لَمْ يَكُنْ فِيكُمْ ذَكَرَهُ، وَمَا ذَكَرَهُ بَنُ عَبْدِ لَبْرِ مِنْ الْخِلَافِ: فَهوَ أَجَدُهُ ذَكَرَ بِنْتِ الصَّلَاةِ، إِلَّا مَا ذَكَرَهُ حَمْدٌ عَنْ عَمِّهِ لِمُسْتَمِينَ: أَنَّ التَّكْبِيرَ مَسْرُوعٌ فِي الصَّوْتِ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ ذَلِكَ مَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ - وَهُوَ عَمٌّ - لِأَجْلِ مَا كَرِهَ مِنْ فَعْلِ الْأُتَمَّةِ الَّذِينَ كَانُوا لَا يُتِمُّونَ التَّكْبِيرَ. وَقَدْ قَالَ بَنُ عَبْدِ لَبْرِ: رَوَى بَنُ وَهْبٍ، أَخْبَرَنِي عِيْضُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْفَهْرِيُّ، أَنَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرِو كَانُ يَقُولُ: لَكُنْ شَيْءٌ زِينَةٌ وَزِينَةُ الصَّلَاةِ التَّكْبِيرُ وَرَفَعَ الْأَيْدِي فِيهَا. وَإِذَا كَانَ بَنُ عَمْرِو يَقُولُ ذَلِكَ، فَكَيْفَ يُضَنُّ بِهِ أَنَّهُ لَا يَكْبِرُ إِذْ صَوَّى وَحْدَهُ؟ هَذَا لَا يَضُنُّهُ عَقْلٌ بِبَنِ عَمْرِو.

قَالَ بَنُ عَبْدِ لَبْرِ: وَقَدْ رَوَى عَنْ عَمْرِو بْنِ الْخَطَّابِ، وَعَمْرِو بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ، وَقَتْدَةَ وَغَيْرَهُمْ: أَنَّهُمْ كَانُوا لَا يُتِمُّونَ التَّكْبِيرَ وَذَكَرَ ذَلِكَ أَيْضًا عَنْ لِقَاسِمٍ وَسَلَمٍ وَسَعِيدِ بْنِ جَبْرِ، وَرَوَى عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّهُ كَانَ يُكَبِّرُ هَذَا التَّكْبِيرَ. وَيَقُولُ: إِنَّهَا لَصَّلَاةُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. قَالَ: وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّكْبِيرَ فِي كُلِّ خَفَضٍ وَرَفَعٍ: كَانَ النَّاسُ قَدْ تَرَكُوهُ، وَفِي تَرْكِ النَّاسِ لَهُ مِنْ غَيْرِ تَكْبِيرٍ مِنْ وَاحِدٍ مِنْهُمْ: مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَمْرَ مَحْمُولٌ عَنْهُمْ عَلَى الْإِبَاحَةِ.

(١) حَرْجُهُ مَا لَمْ يَكُنْ فِي ١٦٠، وَمِنْ طَرِيقَةِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ (٢٤٩٧).

(٢) حَدِيثُ بَنِ عَمْرِو سَنَفٌ تَخْرِيجُهُ قَرِيبٌ. وَمَا حَدِيثُ جَبْرِ فَهوَ فِي «الْمَوْطَأِ» ١، ٧٧. وَمِنْ طَرِيقَةِ حَرْجِهِ عَبْدِ الرَّزَّاقِ (٢٥٠٢). وَبَنُ أَبِي تَيْبَةَ ١، ٢٤٠، وَبَنُ لِمَنْذَرٍ فِي «الْأَوْسَطِ» (١٣٧٧).

قلت: لا يُمكن أن يَعْمَ إلا ترك الجهر به، فأم ترك الإمام التكبير سرًّا، فلا يجوز أن يدعي تركه، إن لم يصل الإمام إلى فعه، فهذا له يقته حد من الأئمة، ولم يقل أحد: إنهم كانوا يتركون في كل خفض ورفع، بل قالوا: كنوا لا يتمونه، ومعنى (لا يتمونه): يقصونه، ونقصه: عدم فعه في حال الخفض، كما تقدم من كلامه، وهو نقص بترك رفع الصوت به، أو نقص له بترك ذلك في بعض المواضع.

وقد روى ابن عبد البر عن أنس بن مالك - رضي الله عنه - قال: صليت خلف رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر وعثمان - رضي الله عنهم - فكنتهم كن يكبرون برفع رأسه، وإذا خفض. <sup>١</sup> قال: وهذا معرض، لم روي عن عمر: أنه كان لا يتم التكبير. <sup>٢</sup> وروي عن سعيد بن عبدالعزيز، عن الزهري، قال: قتلت لعمر بن عبدالعزيز: (ما منعك أن تبت التكبير، وهذا عميت عبد العزيز يئمه؟ فقال: تث صلاة الأول، وأبى أن يقبل مني).

قلت: ونم خفي على عمر بن عبدالعزيز وعلى هؤلاء الجهر بالتكبير، كما خفي ذلك على طوائف من أهل زمانه، وقبله مذكره بن أبي شيبة، أخبر جري، عن منصور، عن يبرهيم، قال: (أول من نقص لتكبير زيد <sup>٣</sup>).

(١) أخرجه عبد الرزق (٢٥٠١)، وابن أبي شيبة ١ ٢٤٠، وأحمد ٣ ١٢٥ و ١٣٢ و ١١٩ و ٢٦٢ وسنده صحيح.

(٢) حرج عبد الرزق (٢٥١١) عن ابن عينة، عن عمرو بن دينار، عن عوف بن عبد الله قال: قال لي عمر بن عبدالعزيز: عدلان عندك عمرو بن عسرة؟ قال: قلت نعم، قال فإنهم له يكون يكبرون هذا التكبير وهذا مرس، وأخرج أيضاً (٢٥١٣) عن سمع بن عبد الله قال أخبرني سمعة بن حجاج عن رجل عن بن بزي عن أبيه: أن عمر بن الخطاب أمرهم وهم يكبرون هذا لتكبير، وساده ضعيف لجهالة الرجل فيه، وضعف بن بزي، ونظره مسلف عن بن مسعود.

ص ٤٣ تعليق (٤).

(٣) سلف ص ٤٦ تعليق (١).

قُت: زِيد كَانَ مُبِرّاً فِي زَمَنِ عُمَرَ، فَيُمْكِنُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ صَحِيحاً، وَيَكُونُ زِيدٌ قَدْ سَنَّ ذَلِكَ حِينَ تَرَكَهُ غَيْرُهُ، وَرَوَى عَنِ الْأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ عَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ قُل: لَقَدْ ذُكِّرَ عَنِّي صَلَاةٌ كُنْتُ نُصَلِّيُهَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: إِمَّا نَسِيَهَا، وَإِمَّا تَرَكَهَا عَمداً، وَكَانَ يُكَبِّرُ كَمَا رَفَعَ، وَكَمَا وَضَعَ وَكَمَا سَجَدَ.

وَمَعْنَاهُ أَنَّ الْأَمْرَ بِالْعِرَاقِ لَازِمٌ لِدِينِ شَاهِدِهِ مَعَهُ أَمْرٌ نَبِيٌّ، وَهِيَ ثَمَّةٌ، وَلَمْ يَبْتَغِهِمْ خِلَافَ ذَلِكَ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَأَوْا مَنْ شَاهَدُوهُمْ مِنْ أَهْلِ نِعَمٍ وَلَدِينٍ لَا يَعْرِفُونَ غَيْرَ ذَلِكَ، فَظَنُّوا أَنَّ ذَلِكَ هُوَ مِنْ أَصْلِ نُسْنَةٍ، وَحَصَّنَ بِذَلِكَ نَقْصِدُ فِي وَقْتِ الصَّلَاةِ وَفَعِيلُهَا، فَعَتَقُوا أَنْ تَأْخِيرَ الصَّلَاةَ فَضْلٌ مِنْ تَقْدِيرِهَا: كَمَا كَانَ لِأُمَّةٍ يَفْعَلُونَ ذَلِكَ، وَكَذَلِكَ عَمْدُهُ تَمَامُ التَّكْبِيرِ وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنْ الْأُمُورِ لِنَقْصَةِ عَمْدِ كُنْ عَمِيهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، حَتَّى كَانَ بَنُو مَسْعُودٍ يَتَأَوَّلُ فِي بَعْضِ الْأُمُورِ لِدِينِ كُنْ عَمِيهِ عَهْدُهُ: أَنَّهُمْ مِنْ خَلْفِ الَّذِينَ قَالُوا لَهُ تَعَالَى فِيهِمْ: فَخَلَفَ مِنْ بَعْدِهِمْ خَلْفٌ أَضَاعُوا الصَّلَاةَ وَاتَّبَعُوا الشَّهَوَاتِ فَسُوفَ يَلْقَوْنَ غِيَاً [مَرِيَّة: ٥٩] فَكَانَ يَقُولُ: كَيْفَ بَكُمْ إِذْ لَبَسْتُكُمْ فِتْنَةً يَرَى فِيهَا لَصِغِيرٌ وَيَهْرُ فِيهَا لَكَبِيرٌ، إِذْ تَرَكَ فِيهَا سِيَةً، قِيلَ: تَرَكَتَ لِسْنَةً، فَقِيلَ: مَتَى ذَلِكَ يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ؟ فَقَالَ: ذَلِكَ إِذْ ذَهَبَ عِلْمُكُمْ، وَقُتَّتْ فِقْهُكُمْ، وَلْتَمَسَّتْ لُدُنِي بَعْضَ لَاحِزَةٍ، وَتَفَقَّهَ بَعْضُ لُدِينٍ وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَسْعُودٍ يَقُولُ يُضْأ: أَنَّ مِنْ غَيْرِ لُدَجَلٍ خَوْفٌ عَلَيْكُمْ مِنْ لُدَجَلٍ: أُمُورٌ تَكُونُ مِنْ كُبْرَائِكُمْ، فَأَيُّ رَجُلٍ أَوْ امْرَأَةٍ دَرَكَ ذَلِكَ لَزِمَانِ، فَالَسَّمْتُ لِأَوَّلِ، فَاسْمَتُ لِأَوَّلِ. هـ.

قَالَ لِنُصَوِيِّ: وَأَمَّا قَوْلُ لِبَغْوِيِّ فِي شَرْحِ لُسْنَةٍ: تَفَقَّتْ لِأُمَّةٍ عَلَى هَذِهِ التَّكْبِيرَاتِ، فَيَسَّرَ كَمَا قُل، وَلَعَلَّهُ لَمْ يَبْتَغِهِ مَا نَقَضَهُ، أَوْ أَرَادَ تَفَقُّقَ لِعَمْدٍ بَعْدَ التَّابِعِينَ عَلَى مَذْهَبٍ مِنْ يَقُولُ: الْإِجْمَاعُ بَعْدَ لِخِلَافٍ يَرْفَعُ لِخِلَافٍ وَهُوَ لِمُخْتَارٍ عِنْدَ مُتَأَخِّرِي الْأَصُولِيِّينَ. اهـ.

(١) أَخْرَجَهُ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ ٢٤١، وَاحْشَدَ ٣٩٢ وَ ٤١٠ وَ ٤١١ وَ سَدَّه صَحِيحٌ

## الترجيح:

قلت: ولرجح القول لأول ولله أعلم.

قال بن تيمية في سبب عدم إتمام الاعتدالين والتكبير:

سبب ذلك وغيره: أن الذي مضت به السنة أن صلاة يصليها بالمسمن  
لأمره وولاه لحرب. فولّي الجهد: كان هو أمير الصلاة على عهد النبي ﷺ  
وخلفائه الراشدين وما بعد ذلك إلى بدء دولة بني عباس. ولخيفة: هو الذي  
يُصلي بالناس لصنات الخمس والجمعة، لا يعرف المسلمون غير ذلك وقد أخبر  
النبي ﷺ بما سيكون بعده من تغير الأمر، حتى قال: سيكون من بعدي امرء  
يؤخرون الصلاة عن وقتها، فصلوا الصلاة لوقتها، وجعلوا صلاتكم معهم نافلة  
فكان من هؤلاء من يؤخرها عن وقتها حتى يضيع الوقت لتسرع فيها، كما أن  
بعضهم كان لا يؤتم التكبير، أي: لا يجهر بالتكبير في تنقلات الركوع وغيره. ومنهم  
من لا يتم الاعتدالين. وكان هذا يشيع في الناس، فيربو في ذلك لصغير، ويهرء  
فيه الكبير، حتى إن كثيراً من خاصة الناس لا يظن سنة إلا ذلك. فإذا جاء امرء  
أخبر السنة عرف ذلك. كما روه البخاري في صحيحه عن قتادة، عن عكرمة  
قال: صيئت خنف شيخ بمكة، فكبر ثنتين وعشرين تكبيرة، ففتت لابن عباس:  
به لأحمق. فقال: تكلمت أمك، سنة أبي القاسم ﷺ.

وفي رواية أبي بشر عن عكرمة، قال: رأيت رجلاً عند تقدم يكبر في كل  
خفض ورفع، وإذا قام وإذا وضع، فأخبرت بن عباس فقال: أو ليس تنك صلاة  
رسول الله ﷺ؟ لا أم لك. <sup>٣</sup> وهذا يعني به: أن ذلك لإمام كان يجهر بالتكبير،  
فكان الأئمة الذين يصلي خلفهم عكرمة لا يفعلون ذلك، وبين عباس أنه يكن إماماً

(١) أخرجه مسلم (٥٣٤) من حديث بن مسعود.

(٢) أخرجه البخاري (٧١٨).

(٣) أخرجه البخاري (١٨٧).

حتى يعرف ذلك منه، فأنكر ذلك عكرمة حتى أخبره بن عباس، وما نفس التكبير،  
فمن يكن يشبهه أمره على أحد. هـ.

مسألة: فهو شرع لمصلي في التكبير قبل انتقاله، كأن يكبر للركوع أو لسجود  
قبل هويته إليه، أو كمّل التكبير بعد انتهائه بأن كبر وهو ركع أو وهو سجد بعد انتهائه  
هويته، لم يجزئه ذلك التكبير؛ لأنه لم يأت به في محله.

مثل ذلك تكميته قراءة وجبة ركعة، أو شروعه في تشهد قبل قعوده، فلا  
يجزئه، وكذا لا يأتي بتكبير ركوع أو سجود في ركوعه أو سجوده.

ويجزئه فيما بين بدء الانتقال ونتهائه؛ لأنه في محله.

قل لسجد في شرحه: وينبغي أن يكون تكبير لخفض ورفع ولنهوض  
بتدؤه من بدء الانتقال، ونتهائه مع نتهائه، فإن كتمه في جزء منه، أجزأه؛ لأنه  
لم يخرج به عن محله، وإن شرع فيه قبله أو كتمه بعده، فوقع بعضه خارجاً منه،  
فهو كتركه؛ لأنه لم يكتمه في محله، فأشبه من تعدد قرأته ركعاً أو أخذ في تشهد  
قبل قعوده، هذا قياس للمذهب، ويحتمل أن يُعفى عن ذلك؛ لأن التحرز يعسر،  
ولسهو به يكثر، ففي الإبطاء به والسجود له مشقة. هـ. وما إليه بن رجب، قل  
في تصحيح لفروع: قلت؛ وهو لاصوب. هـ. وتقدم في صفة لصلاة<sup>(١)</sup>.

مسألة: يستثنى من ذلك تكبير إحرار وركوع مأموم أدرك إمامه ركعة، فإن  
الأولى وهي تكبيرة الإحرار ركن لم تقدم، ولثانية: وهي تكبيرة مأموم أدرك إمامه  
ركعة سنة للاجتزاء عنها بتكبيرة الإحرار، والاستثناء من التكبير<sup>(٢)</sup>.

(١) ٤ ٢٢٥.

(٢) نظراً كشف لقناع ١ ٤٥٦، ٢٥٥، والسبع ١١ ٤٩٦، والسفني ٢ ١١٠، ١١١، ١٨٠.

١٨١، ومجموع شرح لمذهب ٣ ٣٣٤، ٣٣٥، وحاشية لعنقري ١ ١٩٨.

و«لاحتبارت» ص ١٠٢، ومجموع الفتاوى ٢٢ ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٨-٥٩٤، و«نيل الأوطار»

٢ ٢٦٨، ٢٦٩، وتصحيح لفروع ١ ٤٦٥، و«شمهيد» ٩ ١٧٧، ١٨٠.



مسألة: فإن نوى بتكبيره أنه للإحرام والركوع لم تنعقد صلاته.

وعن أحمد: بلى، اختاره بن شاذل وسوق ولمجد وشرح، قال في الحوي الكبير: هذا ظاهر المذهب، قال بن رجب: هذه مسألة تدل على أن تكبيرة الركوع تجزي في حال القيام خلاف ما يقوله المتأخرون. هـ.

نص: ووجب (خ) التسميع.

ش: الثاني من الواجب: التسميع، أي قول: سمع الله لمن حمده، لإمام ومثرد دون مأموه لما تقدم ٢.

فرع: في مذاهب العلماء في التسبيح وسائر الأذكار في الركوع والسجود وقول: سمع الله لمن حمده، وربنا ولك الحمد، والتكبيرات غير تكبيرة الإحرام:

١. مذهب أحمد أن كل ذلك واجب، وأيضا تشهد الأول، فإن ترك منها شيئاً عند بضت صلاته، وإن نسيه، لم تبطل، ويسجد سهواً.

٢. وعن أحمد: سنة، وهو مذهب الشافعي، ومالك، وأبي حنيفة، وجمهور العلماء.

فإن تركه لم يأنه وصلاته صحيحة، سواء تركه عند أو سهواً، لكن يكره تركه عند.

٣. وقال إسحاق بن رهويه: التسبيح واجب إن تركه عند بضت صلاته، وإن نسيه، لم تبطل، وقال دود: واجب مطلقاً، وأشار الخطابي في معالم السنن إلى اختياره.

دليل القول الأول: أن النبي ﷺ أمر به، وأمره لموجب، وفعله، وقال: صو

١ حثبه لعنري ١٩١/١

٢) طر كتف القناع ١٥٦/١

كما رَأَيْتُمُونِي أَصْبِي وَحَتَّجُوا بِقَوْلِ اللَّهِ تَعَالَى: ﴿وَسَبِّحُوهُ﴾ وَلَا وَجُوبَ فِي غَيْرِ  
لصلاة. فَتَعَيَّنَ أَنْ يَكُونَ فِيهَا. وَبِالْقِيَسِ عَلَى الْقِرَاءَةِ. وَقَدْ رَوَى أَبُو دَوْدَ. عَنْ عَمْرِو  
بْنِ يَحْيَى بْنِ خَلَادٍ. عَنْ عَمِّهِ. عَنْ نُبَيْيٍّ بِحَبِّهِ عَنْهُ قَوْلُ: لَا تَبْتِغُ صَلَاةً لِأَحَدٍ مِنْ  
النَّاسِ حَتَّى يَتَوَضَّأَ إِلَى قَوْلِهِ: تَبَّ يُكَبِّرُ. ثُمَّ يَرْكَعُ حَتَّى تَطْمِئِنَّ مَفَاصِلُهُ. ثُمَّ يَقُولُ:  
سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمِدَهُ. حَتَّى يَسْتَوِيَ قَائِمًا. ثُمَّ يَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ. ثُمَّ يَسْجُدُ حَتَّى  
يَطْمِئِنَّ سَاجِدًا. ثُمَّ يَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ. وَيَرْفَعُ رَأْسَهُ حَتَّى يَسْتَوِيَ قَاعِدًا. ثُمَّ يَقُولُ:  
اللَّهُ أَكْبَرُ. ثُمَّ يَسْجُدُ حَتَّى تَطْمِئِنَّ مَفَاصِلُهُ. ثُمَّ يَرْفَعُ رَأْسَهُ فَيُكَبِّرُ. فَبِذَلِكَ فَعَلَ ذَلِكَ.  
فَقَدْ تَمَّتْ صَلَاتُهُ<sup>٢</sup>. وَهَذَا نَصٌّ فِي وَجُوبِ التَّكْبِيرِ. وَلِأَنَّ مَوْضِعَ هَذِهِ الْأَذْكَارِ رُكْنُ  
لصلاة. فَكَانَ فِيهَا ذِكْرٌ وَجِبَ كَاتِبُهُ.

وَلِجُوبٍ عَنْ حَدِيثِ لُمُوسِيٍّ فِي صَلَاتِهِ تَقْدَمُ فِي رُكْنِ لُجُوبٍ.

دَلِيلُ الْقَوْلِ الثَّانِي: حَدِيثُ لُمُوسِيٍّ فِي صَلَاتِهِ. فَإِنَّ نُبَيْيَّ بِحَبِّهِ عَنْهُ وَجِبَ  
لصلاة. وَلَمْ يُعَمِّمْ هَذِهِ الْأَذْكَارَ مَعَ أَنَّهُ عَنْهُ تَكْبِيرَةٌ لِأَحْرَمٍ وَلِقِرَاءَةٍ. فَتَوَكَّنَتْ هَذِهِ  
لِلْأَذْكَارِ وَجِبَةً. لَعَمْرُكَ بِهَا. بَلْ هَذِهِ أَوَّلِيٌّ بِالتَّعْيِينِ لِرُكْنٍ وَجِبَةٍ. لِأَنَّهُ تَقْدَرُ سُرٌّ  
وَتَخْفِي. فَبِذَلِكَ كَانَ لِرُكْنٍ وَلِسُجُودٍ مَعَ ظُهُورِهِمْ لَا يَعْنِيهِمْ. فَهَذِهِ أَوَّلِيٌّ. وَمِنْ  
لِلْأَحَادِيثِ لِرُودَةٍ بِهَذِهِ الْأَذْكَارِ. فَمَحْمُودَةٌ عَلَى الِاسْتِحْبَابِ جَمْعًا بَيْنَ الْأَدِلَّةِ<sup>٣</sup>.

الترجيح.

قلت: وَلِإِجْزَاعِ الْقَوْلِ الْأَوَّلِ وَلِلَّهِ عَمَّهُ.

نص: والتحميد.

ش: الثالث: التحميد. أي: قول: رَبِّدْ وَلَيْتَ لِحَمْدِكَ لَكُنْ مِنْ عَمٍّ وَمُؤَمَّرَةٍ

(١) أخرجه لُبَّحَارِي (٧٣١). وَمُسْلِمٌ (٣٩١) مِنْ حَدِيثِ مَنْثَرٍ بْنِ حَوِيرَتٍ.

(٢) أخرجه أَبُو دَوْدَ (٥٧) مِنْ حَدِيثِ رُوَعَةَ بْنِ رَفْعٍ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

(٣) نَظَرَ لِمُغْنِي ٢ ١٨٠. ١٨١ وَالدَّامِجِ تَرْجَمَ لِمُهَذَّبِ ٣ ٣٥٤. وَنَبِيٍّ لِأَوْضَرِ ٢ ٢٧٣.

ومنفرد، لم تقدم من لنصوص، فعلاً له وأمر به .

نصر: وجبت (خ): التسيحة الأولى في الركوع، والسجود (خ) .

ش: الرابع: تسبيح ركوع مرة.

والخمس: تسبيح سجود مرة. وتقدم ذكر الخلاف في ذلك قريب.

وفي التسميع والتحميد وسبحان ربّي لعظيم في الركوع. وسبحان ربّي لأعلى في السجود. وربّ غفر لي بين سجديّين ما في تكبير من عتيد الإتيان بهن في محلّهنّ لمعلوم مما تقدم في صفة الصلاة، فمرّني بتسبيح ركوع وسجود في حال هويّه، كركوعه وسجوده، أو ربّ غفر لي، قبل قعوده بين سجديّين له يجرّئه، ولتسميع يأتي به في تنقله، ولتحميد يأتي به ساموّه في رفعه وغيره في اعتداله.

قل بن تيمية: والأقوى أنه يتعيّن التسبيح، بم بنفط سبحان وبم بنفط سبحانك ونحو ذلك. هـ<sup>٢</sup>.

نصر: ووجبت (خ): الجلسة الأولى، والشهّد (خ) فيها في المغرب والرباعية .

ش: السادس: تشهد أول. هذا المذهب وهو قول أهل الظاهر، واختاره اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.

الدليل: أنه يبيّن فعله ودوامه على فعله، وأمر به، وسجد لسهو حين نسيه، وقال: صلّوا كما رأيتموني أصلي<sup>(٣)</sup> وهذا هو الأصل المعتمد عليه في سائر الواجبات، لسقوطها بالسهو، وانجبارها بالسجود، كوجبت الحج، واحتج تطبريّ لوجوبه بأن الصلاة وجبت أولاً ركعتين، وكان لشهّد فيها وجب،

(١) نظر كشف نقع ١ ٤٥٦

(٢) نظر كشف نقع ١ ٤٥٦ ومجسّع الفتوى، ١٦ ١١٥

(٣) أخرجه لبحري (٧٣٧)، ومسه (٣٩١) من حديث مالك بن أنس بحري.

فمما زِيدَتْ، لم تكن لزيادة مزيلة لذلك لو جِبَ . وَتُعْتَبَرُ أَنَّ لزيادة لم تتعين في الآخرين، بل يحتمل أن يكون هم الفرض الأول، ولمزيد هم لركعتين لأولين بتشهدهم. ويؤيده استمرار السلام بعد التشهد الأخير كما كان. كذا قال المحقق، قال الشوكاني: ولا يخفى ما في هذا لتعقب من التعسف. هـ.

وقال الشوكاني: «لأومر بالتشهد لم تخص التشهد الأخير، بل هي وردة في مطلق التشهد، فما قدم في التشهد الأخير من الاستدلال على وجوبه، فهو بعينه دليل على وجوب التشهد الأول، ومع هذا فالتشهد الأوسط المذكور في حديث نمسيء، الذي هو مرجع لوجوب، ولم يرد ذكر التشهد الأخير في حديث نمسيء، فكان لقول بيجب التشهد الأوسط يظهر من لقول بيجب الأخير، وأن الاستدلال على عدم وجوب الأوسط، بكون النبي ﷺ تركه سهواً، ثم سجد سهواً، فهذا إما يكون دليلاً، لو كان سجود سهواً مختصاً بترك ما ليس بواجب، وذلك ممنوع. هـ.

وقال أبو حنيفة ومالك والشافعي، والجمهور: ليس التشهد الأول من فروص الصلاة.

#### الترجيح:

قلت: ولرجح لقول الأول، والله أعلم.

مسألة: ولا يجب على مأموم قدم إمامه عنه سهواً فيتبعه، ويأتي إن شاء الله في سجود سهواً، وتقدم السجدة منه قريب في لأركان.

ولسبع: لجنوس له لم تقدم على غير مأموم قدم إمامه عنه سهواً لوجوب متابعته. قال الحنفية: وهذا لجنوس، والتشهد فيه مشروع بلا خلاف، وقد نقله الخلف عن لسف، عن النبي ﷺ نقلاً متواتراً، ولأمة تبعه في صلاته. هـ.

فإن كنت الصلاة مغرباً أو رباعية، فهما وجبان فيها على إحدى الرويتين عن أحمد وهو المذهب، وبه قال لبيث وأبو ثور وسحق ودود، ورواه النووي عن جمهور المحدثين، ودينهم تقدم.

وعن أحمد: ليس بواجبين، وبه قال أكثر العلماء، منهم مالك والشافعي، ولأوزاعي، والشافعي، وأبو حنيفة.

الدليل: حديث بن بريدة قال: «صلى بنا رسول الله ﷺ الظهر، فقدم من اثنين ولم يجلس، فمضى صلاته، سجد سجدتين بعد ذلك ثم سجد روه البخاري

ومسلم<sup>(١)</sup>، ولو كن واجباً، لفعه، ولم يقتصر على لسجود، وجبوا عن حديث  
«صلُّوا كما رِئتموني أصلي» بأنه متناولٌ لفرض ولنفـ، وقد قامت دلالتـ على  
تميزهما.

قال لشوكـني: ويُجاب عن ذلك بأن الرجوع على تسليم وجوبه للوجـب  
لمتروك، ثم يزم إذ ذكره المصلي وهو في الصلاة، ولم يُنقلَ لئـ أن النبي -صلى  
الله عليه وآله وسلم- ذكره قبل الفراغ، اللهم لا أن يقل: إنه قد روي أن لصحابة  
سَبَّحو به، فمضى حتَّى فراغ، وذلك يستنزُهُ أنه عبث به، وترك بـكره على المؤمنين  
به متبـعته إنما يكون حجة بعد تسيـم أنه يجب على المؤمنين ترك متبـعة الإمام إذ  
ترك واجباً من وجبت الصلاة، وهو ممنوع، ولـسند لأحدٍ لدلة على وجوب  
المتبـعة، وتجيـزه بالسجود إنما يكون دليلاً على عدم لوجوب إذ سلمت أن سجود  
السهر إنما يجبر به لمسنون دون الوجـب، وهو غير مسلم<sup>(٢)</sup>. هـ.

### الترجيـ:

قلت: ولرجـ لـقول الأول، والله اعلم.

ولمجزىء منه: لتحيات الله، سلاةً عليـ النبي ورحمةً الله، سلاةً علينا  
وعلى عبـد الله لـصالحين، شهد أن لا إله إلا الله، وأن محمد رسول الله، وعبـده  
ورسوله. وفي لتشهد لأخير ذلك مع: اللهم صل على محمد، عبـده<sup>(٣)</sup>. قال في  
«لشرح»: وفي هذا نظر، قال في «الإقناع»: وهو كما قال، قال في شرحه: لقوة  
ما علل به<sup>(٤)</sup>.

نص: «ووجبـ (خ): التسليمـ الثانية.

ش: تقدم أن التسليمـتين من الأركان، وختـر لمؤلف أن التسليمـ لثانية من  
الوجبات، وهو رواية عن أحمد قال القاضي: وهي صحـ، جزم به في «لوجيز».  
وحكي عن الحسن بن صالح أنه أوجب لتسليمـتين جميعاً، وبه قال بعض  
أصحاب مالـ، ونقله ابن عبد البر عن بعض أصحاب لظاهر.

(١) أخرجه البخاري (٨٢٩)، ومسلم (٥٧٠).

(٢) نظر «كشاف لفتح» ١، ٤٥٦، ٤٥٧، و«لمعني» ٢، ٢١١، و«لمجموع شرح لمهذب»  
٣، ٣٩٤، و«نيل الأوطار» ٢، ٣٠٣، ٣، ١٣٧، و«لسيل لجرر» ١، ٢٢٨، و«فتح لبري»  
٢، ٣١٠، و«فتوى للجنة» ٧، ٨.

(٣) «لروض لمربع» ٢، ١٣٠.

(٤) «حاشية لعنقري» ١، ١٩٨، و«لشرح لكبير» ١، ٢٩٦.

الدليل: أنه عليه الصلاة والسلام كان يُسلمهم كما في حديث ابن مسعود وعامر بن سعد وغيرهما، ولحديث جابر بن سمرة<sup>(١)</sup>.

التعليل: لأنها عبدة شرع لها تحييلان، فكانت وجبة كالأولى، وعن أحمد: أنها سنة اختارها لموفق وشرح.

قال في الإنصاف: قت: وهو قول أكثر أهل العلم، وحكه بن المنذر جمعا، فقال: أجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن صلاة من قصر على تسيمية واحدة جائزة، وتبعه بن رزين في شرحه.

قت: وهذا مبالغة منه، وليس بجمع.

قال العلامة بن القيم: وهذه عدته إذا رأى قول أكثر أهل العلم حكاه جمعا.

هـ.

وقال الترمذي في شرح مسام: أجمع العلماء الذين يُعْتَدُّ بهم على أنه لا يجب إلا تسيمية واحدة. هـ.

ودهب إلى هذا القول أيضا شافعي.

الدليل: أن عائشة، وسمة بن الأكوع، وسهل بن سعد قد روى: أن النبي ﷺ كان يُسم تسيمية واحدة<sup>(٢)</sup>، وكان لهم جرون يُسمون تسيمية واحدة.

---

(١) أخرجه مسام (٢٣١) بسنده عن جابر بن سمرة قال: كن يد صليت مع رسول الله ﷺ، قند:   
سلاام عبيكم ورحمة الله، سلاام عبيكم ورحمة الله، وتدر بيده إلى الجانيين. فقال رسول   
الله ﷺ: علام تومنون بأيديكم كأنها أذناب خيل تُمس؟ ثم يكفي أحكم أن يضع يده   
على فحده، ثم يسم على أخيه من على يمينه وتسماله.

(٢) أم حديث عائشة فأخرجه الترمذي (٢٩٦)، وابن ماجه (٩١٩) وسنده ضعيف بصعب   
عبد لسك بن محمد، وضعف عمرو بن أبي سمة في زهير بن محمد.

وأما حديث سمة بن الأكوع فأخرجه ابن ماجه (٩٢٠) وسنده ضعيف لضعف يحيى بن   
رشد.

وفعل النبي ﷺ يحمل على المشروعية والسنة: فإن أكثر فعل النبي ﷺ في الصلاة مسنونة غير واجبة، فلا يمنع حمل فعله لهذه لتسيمة على سنة عند قيه للدليل عليها.

ولأن لتسيمة لوحدة يخرج بها من الصلاة، فلم يجب عليه شيء آخر فيها، ولأن هذه صلاة، فتجزئه فيها تسيمة واحدة؛ ولأن هذه وحدة كصلاة لجذرة والنافعة.

وم قولُه في حديث جابر: إنما يكفي خدكُم فإنه يعني في صبة سنة؛ بدليل أنه قال: أن يضع يده على فخذه، ثم يسلم على أخيه عن يمينه ويساره<sup>١</sup> وكل هذا غير واجب.

وعن أحمد: هي سنة في النفل، دون الفرض. قال القاضي: لتنية سنة في الجنازة، والنافعة روية وحدة. اهـ.

قل الشوكاني: والحق ما ذهب إليه الأولون بكثرة لأحاديث لوردة بالتسيمة، وصحة بعضها، وحسن بعضها، وشماليها على الزيادة، وكونها مثبتة، بخلاف الأحاديث الواردة بالتسيمة الواحدة، فإنها مع قوتها ضعيفة لا تستهض للاحتجاج، ولو سلم انتهاضها لم تصلح لمعارضة أحاديث لتسيمة، لم عرفت من تناسلها على الزيادة.

وأما القول بمشروعية ثلاث، فعلى القائل به ظن أن لتسيمة لوحدة لوردة في بعض الأحاديث غير لتسيمة المذكورتين في حديث بن مسعود وعمر بن سعد، فجمع بين الأحاديث بمشروعية الثلاث وهو فاسد. وأفسد منه ما روه في "بحر" عن بعض

---

= وم حديث سهل بن سعد فأخرجه ابن ماجه (٩١٨) وسنده ضعيف نصعب عبد المهيمن بن عباس.

(١) يعني حديث جابر بن سمرة لسلف ص ٥٨، تعليق (١).

من أن لمشروع وحدة في لمسجد صغير وشتن في لمسجد الكبير . هـ<sup>١</sup> يتصرف .

الترجيح :

قلت : و ترجح لقول لأول وهو أن تسيمتين من لأركان ، ودعوى لنووي  
لإجماع فيها نظر لما عرفت من لخلاف لقوي . والله أعلم .

نصر : ووجب (خ) : سؤال المغفرة بين السجدين .

ثم من : قول رب عفر لي بين نسجتين مرة على أشهر ، وتقدم لكلام  
عليه في أربع وخمس .

وعن أحمد : سنة .

الميل : أنه لم يعبه لسيء في صلاته<sup>٢</sup> .

وتقدم ذكر لخلاف فيه في تسبيح .

نصر : وأوجب (وش) : الصلاة على النبي ﷺ .

ش : تقدم ذكر لصلاة على النبي ﷺ في لأركان كما في رواية مشهورة  
عن أحمد . وتقدم ذكر رواية ثانية عن أحمد أنها من أوجب . وهذا ما اختاره  
المؤلف . وسبق هناك ذكر لأقول ولأدلة .

نصر : ووجب (خ) قول : ورحمة الله في السلام .

تقدم : حكم قول ورحمة الله في سلام في باب صفة صلاة واختار المؤلف  
أنه من أوجب وأشار إلى أن ذلك خلاف للأئمة الثلاثة

---

١ ص ٤٩١ ، ٤٩١ . لا ص ١١ ، ١٠ . ر سعي ٢ ٢٤٣ ، ٢٤٤ .  
و سجع شرح نهج ٣ ٤٢٥ ، ٤٢٦ . وبين لأص ٢ ٣٣٣ ، ٣٣٤ . و شرح مسه  
٥ ١٣ ، و شرح كبير ١ ٣٠١ .

٢ ، نظر كتف نقع ١ ٢٥٦ و سجع ١ ٤٩١

(٣) ص ٢٩ ، ٣٠ .

(٤) ٤ ٣١١ .



نص: «ووجب (خ): السجود على الأنف».

تقدم<sup>١</sup> أن السجود على الأنف من الواجبات على المذهب وتقدم ذكر الخلاف فيه في صفة الصلاة وأثر المؤلف إلى أن أحمد خالف الأئمة الثلاثة في ذلك.

مسألة: قال الموفق: وحكم هذه الواجبات، إذ قُلت بوجوبها، أنه إن تركها عند بطلت صلاته، وإن تركها سهواً وجب عليه السجود لسهو: لأن النبي ﷺ لما قدم إلى ثلاثة وترك التشهد الأول، سجد سجدتين وهو جالس، قبل أن يسلم، ثم سلم، في حديث ابن بريدة. ولولا أن التشهد سقط بالسهو لرجع إليه، ولولا أنه وجب لما سجد لجبره، وغير التشهد من الواجبات مقيس عليه، ومثبت به، ولا يستغنى أن يكون للعبادة وجب يتخير إذ تركها، وأركان لا تصح عبادة بدونها، كالحج في واجباته وأركانه. هـ.

نص: «وسنن أقوال: تسن (ود): الاستفتاح والتعوذ (ود). وسُنَّت: البسملة (خ) ويسن (و) قول: آمين، وقراءة (و) السورة، والجهراً (و) والإخفاً (و) وسُنَّ (خ): قول: ملء السماء، وملء الأرض بعد التحميد. ويسن (و): ما زاد على التسيحة الواحدة في الركوع والسجود، والمرة (و) في سؤال المغفرة، والدعاء (و) في التشهد الأخير والقنوت (و) في الوتر. ونستحبه (وه): في سائر السنة.

ش: قوله: «ولقنوت في الوتر»، قل لجوهري: لقنوت: لضعف، هذا هو الأصل، ومنه قوله تعالى: «ولقننهم القرآن» [الأحزاب: ٣٥] ثم سمي القنوت في الصلاة قنوتاً، ومنه قنوت الوتر، وقيل صاحب السند: لقنوت يتصرف، يكون دعاء وقياماً، وخشوعاً، وصلاة، وسكون، وضعة، ووتر: الفرد، بكسر نو وفتحها، وانما هذا: وتر صلاة ليس لمعروف، هـ.

وما عدا السجدة في الأركان والواجبات سنن: قول وفعل وهينث.

فسنن لأقوال سبعة عشر: الاستفتاح والتعوذ هذا المذهب.

وعن أحمد: نهم وجب.

وعنه: يُتَعَوَّذُ وَحْدَهُ وَجِبْ.

وعنه: يَجِبُ التَّعَوُّذُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ.

ومن لسنن: بِبِسْمَةِ، وهو المذهب خلافُ لثلاثة كما تُدر إليه  
المؤلف. ويُتَمَيَّنُ، وهو المذهب وفقُ لثلاثة كما تُدر إليه المؤلف.

وعن أحمد: وَجِبْ.

مسألة: ومن لسنن: قَرَأَ سُورَةَ فِي كُلِّ مِنْ لِرَكْعَتَيْنِ لِأَوَّلَيْنِ مِنْ رُبْعِيَّةٍ أَوْ  
مَغْرِبٍ وَفِي صَلَاةِ الْفَجْرِ، وَالْجُمُعَةِ، وَالْعِيدَيْنِ، وَتَطَوُّعِ كُلِّهِ عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ  
المذهب. وفقُ لثلاثة كما تُدر إليه المؤلف.

وعن أحمد: يَجِبُ قِرَاءَةُ شَيْءٍ بَعْدَهُ، وَهِيَ مِنْ تَفَرُّدَاتِ.

قُلْ فِي الْفُرُوعِ: وَظَاهِرُهُ وَهُوَ بَعْضُ آيَةِ الظَّاهِرِ الْخَبِيرِ، فَعَلَى الْمَذْهَبِ: يَكْرَهُ  
لِاِقْتِصَادٍ عَلَى الْفَتْحَةِ.

فائدة: يَبْتَدِئُ سُورَةَ الَّتِي يَقْرُؤُهَا بَعْدَ الْفَتْحَةِ بِبِسْمَةِ، نَصٌّ عَلَيْهِ. زَادَ بَعْضُ  
الْأَصْحَابِ: سِرًّا، قُلْ لِشَرْحِ: الْخِلَافُ فِي الْجَهْرِ هَذَا كَالْخِلَافِ فِي أَوَّلِ الْفَتْحَةِ.  
مسألة: ومن لسنن الْجَهْرُ وَالْإِخْفَاتُ فِي مُحَلِّهِمَا، هَذَا الْمَذْهَبُ، وَحَكَاهُ بْنُ  
هَبِيرَةَ تَفَادًا، وَكَذَا الْمُؤَلَّفُ وَنَقَشَ فِيهِ بَعْضُ مُتَأَخِّرِينَ بِأَنَّهُمْ هَيْئَةُ الْقَوْلِ، لَا قَوْلًا،  
وَلِذَلِكَ عَدَمُهُمْ فِيمَا يَأْتِي مِنْ سَنَنِ الْهَيْئَةِ.

وقيل: هُمَا وَجِبَانِ.

وقيل: الْإِخْفَاتُ وَحْدَهُ وَجِبْ.

ونقل أبو دود: إِذْ خَافَتْ فِيمَا يَجْهَرُ فِيهِ حَتَّى فَرَّغَ مِنَ الْفَتْحَةِ ثُمَّ ذَكَرَ، يَبْتَدِئُ  
لِلْفَتْحَةِ، فَيَجْهَرُ وَيَسْجُدُ لِلسَّهْوِ، وَإِنْ نَسِيَ فَجْهَرُ فِيمَا يَسِرُّ فِيهِ، بَنَى عَلَى قِرَاءَتِهِ  
سِرًّا، وَإِنْ سَرَّفَ فِيمَا يَجْهَرُ فِيهِ، بَنَى عَلَى قِرَاءَتِهِ سِرًّا.

وعن أحمد: يَسْتَنْفِئُهَا جَهْرًا، وَإِنْ كَانَ قَرَأَ مِنَ الْقِرَاءَةِ، نَصٌّ عَلَيْهِ.

ولِغَرِّقِ أَنْ الْجَهْرَ زِيَادَةُ حَصَصَ بِهَا لِمَقْصُودٍ وَزِيَادَةُ، فَلَا حَاجَةَ إِلَى إِعَادَتِهِ،  
وَلِإِسْرَافِ نَقْصٍ فَاتَتْ بِهِ سُنَّةٌ مَقْصُودَةٌ، وَهِيَ إِسْمَاعُ الْمُأْمُومِ لِقِرَاءَةِ، وَقَدْ أَمَكْنَهُ

الإتيانُ به، فينبغي أن يأتي بها.

مسألة: ومن لسنن قول: ملء السموات ولاء الأرض، ولاء ما شئت من شيء بعد التحميد في حق من يشرع له قول ذلك وهو الإمام والمنفرد، دون المأموم، وهذا المذهب. خلافاً لثلاثة كما أشار إليه المؤلف.

وعن أحمد: وجب إلى آخره.

مسألة: ومن السنن ما زاد على المرة من تسبيح الركوع والسجود، ورب غفر لي بين السجدين والتعوذ، أي: قول: أعوذ بالله من عذاب جهنم إلى آخره في التشهد الأخير، هذا المذهب. وفقاً للأئمة الثلاثة كما أشار إليه المؤلف.

وعن أحمد: واجب.

وقال ابن بطّة: من ترك من الدعاء المشروع شيئاً مما يقصد به الثناء على الله تعالى أعاد.

وعنه: من ترك شيئاً من الدعاء عمداً أعاد، وتقدم ذلك.

مسألة: ومن لسنن دعاء آخر لتشهد الأخير، وفقاً لثلاثة كما أشار إليه المؤلف، لقوله رحمه في حديث ابن مسعود: ثم ليتخير من الدعاء أعجبه إليه فيدعو<sup>(١)</sup>.

مسألة: والصلاة في التشهد الأخير على آل النبي ﷺ ولبركة فيه، أي: قول: وبارك على محمد وعلى آل محمد إلى آخره في التشهد الأخير، وما زاد على المجزي من التشهد الأول وتقدم.

ولقنوت في الوتر لما يأتي في بابه. هذا المذهب، وفقاً لثلاثة كما أشار إليه المؤلف. وقال ابن شهاب: القنوت في الوتر سنة في ظاهر المذهب.

وعن أحمد: واجبة<sup>(٢)</sup>. وتقدم مشروعية الوتر في سائر السنة في باب التطوع.

نصر: «وسنن أفعال: فيسن (و): افتراش، وتورك (و)، ووضع (و) يد على ركبة في الركوع، ووضع (و) يميني على اليسرى وجعلهما (و) تحت شرة. ويسن (و): رفع اليدين

(١) أخرجه البخاري (٨٣٥)، ومسلم (٤٠٢).

(٢) نظر كشف لقنوع ١، ٤٥٧، و«لأنصاف» ٢، ١١٩-١٢١، و«لمبج» ١، ٤٩٩، ٥٠٠.

و«لسغني» ٢، ٣٨٦، ٣٨٧، و«الشرح الكبير» ١، ٢٧٧.

عند تكبيرة الإحرام . واستحبه (وش) : عند الركوع . والرفع منه . والسجود . ويُسن (و) : التجافي في الركوع والسجود (و) لغير امرأة . وتربيع (و) من صلى جالساً حال القيام . وسن (و) : اعتماده في قيامه على ركبتيه . ولا تُسنُّ (ود) : جلسة الاستراحة . ويسن (و) : بسط اليد اليسرى على الفخذ اليسرى . مضمومة (و) الأصابع بعضها إلى بعض مبسوطة (و) . واليد (و) اليمنى على الفخذ اليمنى أجعله قابضاً (ع) منها الخنصر والبنصر . ويحلق (و) الإبهام مع الوسطى . ويسن (و) : مَدُّ ظهره ولا يخفضه (و) .

ش : وما سوى المذكور سابقاً : سنُّ أفعال وهيئات . سُميت هيئة ؛ لأنها صفةٌ في غيرها . قال في (الرعاية) : فكلُّ صورة . أو صفة لفعلٍ أو قولٍ : فهي هيئة .

قال في : لخلاصة : والهيئة هي صورُ الأفعال وحالاتها . فمردُّهم بذلك سنُّ الأفعال . هـ . ككون الأصابع مضمومةً ممدودةً حال رفع اليدين مبسوطة . أي : ممدودة لأصابع . مضمومة الأصابع . مستقبلُ القبلة ببطونها إلى حذو منكبيه عند الإحرام . وعند الركوع . وعند الرفع من الركوع . وحطُّهم عقب لفرغ من الإحرام . أو للركوع . أو الرفع منه . وقبضُ يمين على كوعٍ لشمال . وجعلهم تحت شِرتِه بعد إحرامه . والنظرُ إلى موضع سجوده في غير صلاة خوف ونحوه . وتفريقه بين قدميه يسيراً في قديمه ومراوحتِه بينهما يسيراً . وتكره كثرته . ولجهر في محله والإخفات في محله . وتقدم أنه من سنن الأقوال . وترتيبُ القراءة وتخفيف في القراءة للإمام . لحديث «مَنْ أَمَّ بِالنَّسِ فَيُخَفِّفْ . وإلا ضُة في الركعة الأولى . والتقصيرُ في الركعة الثانية في غير صلاة خوف في لوجه لثني . وقبض ركبتيه بيديه حال كون يديه مفرجتي الأصابع في الركوع . ومَدُّ ظهره مستوي . وجعلُ رأسه حياله . فلا يخفضه ولا يرفعه . ومجفأة عضديه عن جنبه في ركوعه . ولبدء بوضع ركبتيه قبل يديه في سجوده . ورفع يديه أولاً في تقيده من سجوده . وتمكين كل جبهته .

(١) أخرجه بخري (٧٠٣) . ومسه (٤٦٧) من حديث أبي هريرة

وَكُلُّ أَنْفِهِ، وَكُلُّ بَقِيَّةِ أَعْضَاءِ السُّجُودِ مِنَ الْأَرْضِ فِي سُجُودِهِ، وَمَجَافَاةُ عَضْدِيهِ عَنْ جَنْبِيهِ، وَمَجَافَاةُ بَطْنِهِ عَنْ فَخْذِيهِ، وَمَجَافَاةُ فَخْذِيهِ عَنْ سَاقِيهِ فِي سُجُودِهِ، وَالتَّفْرِيقُ بَيْنَ رَكْبَتَيْهِ فِي سُجُودِهِ، وَإِقَامَةُ قَدَمِيهِ، وَجَعْلُ بَطْنِ أَصَابِعِهِمَا عَلَى الْأَرْضِ مَفْرَقَةً فِي السُّجُودِ، وَفِي الْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ، أَوْ لِلتَّشْهَدِ عَلَى مَا سَبَقَ تَفْصِيلُهُ، وَوَضْعُ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكَبَيْهِ مَبْسُوطَةً الْأَصَابِعِ إِذَا سَجَدَ، وَتَوَجُّيُّهُ أَصَابِعَ يَدَيْهِ مَضْمُومَةً نَحْوَ الْقَبْلَةِ، وَمُبَاشَرَةُ الْمَصَلَّى بِيَدَيْهِ وَجْهَتَهُ بِأَنْ لَا يَكُونَ ثَمَّ حَثٌّ مُتَّصِلٌ بِهِ، وَعَدَّةُ الْمُبَاشَرَةِ بِرَكْبَتَيْهِ، وَقِيَامُهُ إِلَى الرُّكْعَةِ عَلَى صَدُورِ قَدَمِيهِ، مُعْتَمِدًا بِيَدَيْهِ عَلَى رَكْبَتَيْهِ إِلَّا أَنْ يَشُقَّ فَبِالْأَرْضِ، وَالْإِفْتِرَاشُ فِي الْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ، وَالْإِفْتِرَاشُ فِي التَّشْهَدِ الْأَوَّلِ، وَالتَّوَرُّكُ فِي التَّشْهَدِ لثَانِي، وَوَضْعُ الْيَدَيْنِ عَلَى الْفَخْذَيْنِ مَبْسُوطَتَيْنِ مَضْمُومَتِي الْأَصَابِعِ، مُسْتَقْبَلًا بِهَا الْقَبْلَةَ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ، وَكَذَا فِي التَّشْهَدِ الْأَوَّلِ وَالثَّانِي، لَكِنْ يَقْبِضُ مِنَ الْيَمِينِ الْخَنْصَرَ وَالْبَنْصَرَ، وَيَحْلِقُ إِلَيْهِمَا مَعَ لَوْسَطِي، وَيُشِيرُ بِسَبَابِئِهَا عِنْدَ ذِكْرِ اللَّهِ تَعَالَى، وَتُسَمَّى الشُّبْحَةُ، وَلَتَفْتَهُ يَمِينًا وَشِمَالًا فِي تَسْلِيمِهِ، وَتَفْضِيلُ الْيَمِينِ عَلَى الشِّمَالِ فِي اللَّاتِفَتِ، وَنِيَّةُ الْخُرُوجِ مِنَ الصَّلَاةِ بِالسَّلَامِ، وَتَقَدَّمَ دَلَّةُ ذَلِكَ فِي مَوَاضِعِهَا، وَتَقَدَّمَ حَكْمُ جَسَدِهِ لِاسْتِرْحَاةٍ<sup>(١)</sup>.

وَالْخُشُوعُ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾ [لِ الْمُؤْمِنُونَ: ٢]، وَهُوَ مَعْنَى يَقُومُ بِالنَّفْسِ يَظْهَرُ مِنْهُ سَكُونٌ لِأَطْرَفٍ؛ لَمَّا رَوَى مِنْ قَوْلِهِ ﷺ فِي الْعَابِثِ بِلَحِيَّتِهِ: «لَوْ خَشَعَ قَبْ هَذَا لَخَشَعَتْ جُورِحُهُ»<sup>(٢)</sup>

(١) ٣١٢، ٤.

(٢) عَزَّ السُّيُوطِيُّ فِي «الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» لِلْحَكِيمِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ وَضَعْفَهُ، وَقَدْ تُسَوِّدُ فِي «فَيْصِ الْقَدِيرِ» ٣١٩، ٥: رَوَاهُ الْحَكِيمُ التِّرْمِذِيُّ فِي «نَوَادِرِ» عَنْ صَالِحِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ سَلِيمَانَ بْنِ عَمْرٍو، عَنْ بَنِ عَجَلَانَ، عَنْ لَمْقَبَرِيِّ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ: رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا يَعْثُ بِلَحِيَّتِهِ فِي الصَّلَاةِ، فَذَكَرَهُ، قَالَ لَزِينَ لِعَرَفِيِّ فِي «شَرْحِ تِرْمِذِي»: وَسَلِيمَانُ بْنُ عَمْرٍو وَهُوَ أَبُو دَوْدَ النَّخَعِيِّ مُتَّفَقٌ عَلَى ضَعْفِهِ، وَنَمَّا يَعْرِفُ هَذَا عَنْ بَنِ الْمَسِيْبِ، وَقَالَ فِي «لَمَغْنِي» ١٥١، ١: سَنَدُهُ ضَعِيفٌ، وَاسْمُهُ سَعِيدٌ، وَرَوَاهُ بَنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «مُصَنَّفِهِ» ٢٨٩، ٢، وَفِيهِ رَجُلٌ لَمْ يَسْمَعْهُ، وَقَدْ وَلَدَهُ: فِيهِ سَلِيمَانٌ =

قال الجوهري: الخشوعُ: الخضوعُ، والإِخباتُ: الخشوعُ، وقال البيضاوي في قوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ لَ الَّذِينَ هُمْ فِي صَلَاتِهِمْ خَاشِعُونَ﴾ أي: خائفون من الله، متدللون له، ملزمون أبصارهم مساجدهم، وقال في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى الْخَاشِعِينَ﴾ [البقرة: ٤٥] أي: المختبتين، والخشوعُ: الإِخباتُ، ومنه الخشعة للرملة المتطامنة، والخضوع: اللين والانقياد، ولذلك يقال: الخشوعُ بالجوارح، ولخضوعُ بالقلب.

قال ابن القيم في «شرح منازل لساثرين»: الخشوعُ قيامُ القلب بين يدي الرب بالخضوع والذل والجمعية عليه. اهـ.

وقال في الزاد: وكان ﷺ إذ قم في الصلاة طائاً رأسه ذكره لإمام أحمد رحمه الله وكان في لشهد لا يجاوز بصره إشارته وكان قد جعل لله قرة عينه ونعيمه وسروره وروحه في لصلاة وكان يقول: «يا بلال أريد بالصلاة»<sup>(١)</sup> وكان يقول: «وجعت قرة عيني في لصلاة»<sup>(٢)</sup> ومع هذا لم يكن يثمه ما هو فيه من ذلك عن مرعاة أحوال المأمومين وغيرهم مع كمال إقباله وقربه من الله تعالى وحضور قلبه بين يديه وإجماعه عليه اهـ<sup>(٣)</sup>.

قال الطحاوي: لا يختلفون أنه إذا اشتغل قلبه بشيء من الدُّنيا أنه لا يُعِيدُ. اهـ.

= بن عمرو مجسم على ضعفه، وقل الزيلعي: قال بن عدي: «جسعو على أنه يضع حديث

قن: وكذا أخرجه بن لسبرك في «لزهد» (١١٨٨) من طريق معسر، عن رجل، عن سعيد ابن المسيب، ومن هذا الطريق أخرجه ابن أبي شيبة، فالحديث ضعيف مرفوعاً وموقوفاً.

(١) حديث صحيح أخرجه أحمد ٣٦٤/٥ و٣٧١، وأبو داود (٤٩٨٥) و(٤٩٨٦)، من حديث سالم بن أبي الجعد، عن رجل من خزاعة، ومن حديث عبد الله بن محمد بن لحنفية عن صهر له من أنصار.

(٢) أخرجه لسنائي ٦١،٧ من حديث نس وسناده صحيح.

(٣) نظر «كشف لقنع» ٤٥٧/١-٤٥٩، و«الإنصاف» ١١٨/٢، و«حاشية لعنقري» ١٩٩/١، و«زاد لمعاد» ٢٦٥/١.

قال الشيخ تقي الدين بن تيمية: والمشهور عن الأئمة إذ غلب الوسواس على أكثر الصلاة أنها لا تبطل ويسقط الفرض بذلك. هـ.

لأن الخشوع سنة. والصلاة لا تبطل بترك سنة. وذكر الشيخ وجيه الدين: أن الخشوع واجب. واختاره ابن تيمية. وعليه فتبطل صلاة من غلب لوسوس على أكثر صلاته. لكن قال في «الفروع»: مراده - والله أعلم - في بعضها. وإن أراد في كلها، فإن لم تبطل بتركه، فخلاف قاعدة ترك الواجب. وإن بطل به، فخلاف الإجماع. وكلاهما خلاف الأخبار. هـ. قانو: ولم يأمر النبي ﷺ العبد بلحيته بعادة لصلاة. مع قوله: لو خشع قلب هذا لخشعت جوارحه. قال في «شرح المنتهى»: وهذا منه يدل على انتفاء خشوعه في صلاته كلها على أنها لا تبطل بترك الخشوع. هـ.

وقال ابن حامد والغزالي في «الإحياء» وابن الجوزي: تبطل صلاة من غلب الوسواس على أكثر صلاته. هـ.

وهذا يقتضي أنه واجب عليهم عندهم.

قال بن تيمية: إذا كان غير الخاشعين مذمومين، دل ذلك على وجوب الخشوع. وقال: وعلى الأول: لا يثاب إلا على ما علمه بقبه. فلا يكفر من سيئته إلا بقدره. فالبقي يحتاج إلى تكفير. فإذا ترك وجب استحق العقوبة. فإذا كان له تطوع سنة مسنة، فأكمل ثوابه.

وهذا لكلام في المؤمن الذي يقصد العبادة لله بقبه مع الوسوس.

وأم المنفق الذي لا يصي إلا رياءاً وسمعة فهذا عمه حبط لا يحصل له به ثواب، ولا يرتفع عنه به عقاب.

وإن حمد ونحوه سوى بين النوعين. فإن كليهما إنما تسقط الصلاة عنه القتل في الدنيا من غير أن تبرأ ذمته. ولا ترفع عنه عقوبة الآخرة. والتسوية بين المؤمن والمنافق في الصلاة خطأ. هـ.

قال ابن تيمية: الوسواس نوعان:

أحدهما: لا يمنع ما يُؤمر به من تدبر الكلم الطيب، والعمل الصالح الذي في الصلاة، بل يكون بمنزلة الخواطر، فهذا لا يُبطل الصلاة؛ لكن من سلمت صلاته منه، فهو أفضل ممن لم تسلم منه صلاته، الأول شبه حال المقربين، والثاني شبه حال المقتصدين.

وأم الثاني: فهو ما منع الفهم وشهود القلب، بحيث يصير الرجل غافلاً، فهذا لا ريب أنه يمنع الثواب، كما روى أبو داود في سننه عن عمار بن ياسر عن النبي ﷺ قال: «إن الرجل لينصرف من صلاته، ولم يكتب له منها إلا نصفه، إلا ثلثه، إلا ربعها إلا خمسها إلا سدسها، حتى قال: إلا عشرها<sup>(١)</sup>» فأخبر ﷺ أنه قد لا يكتب له منها إلا العشر.

وقال ابن عباس: ليس لك من صلاتك إلا ما عقلت منها، ولكن هل يبطل الصلاة ويوجب الإعادة؟ فيه تفصيل، فإنه إن كنت الغفلة في الصلاة أقل من الحضور، والغالب الحضور، لم تجب الإعادة، وإن كان الثواب ناقصاً، فإن النصوص قد تواترت بأن السهو لا يبطل الصلاة، وإنما يجبر بعضه بسجدي السهو، وأم إن غلبت الغفلة على الحضور، ففيه للعلماء قولان:

أحدهما: لا تصح الصلاة في البطن، وإن صحت في الظهر، كحقن الدم؛ لأن مقصود الصلاة لم يحصل، فهي شبيهة بصلاة المرائي، فإنه بالاتفاق لا يبرأ بها في البطن، وهذا قول أبي عبد الله بن حمد، وأبي حماد الغزالي وغيرهما.

والثاني تبرأ الذمة، فلا تجب عليه الإعادة، وإن كان لا أجر له فيها، ولا ثواب، بمنزلة صوم الذي لم يدع قول الزور والعمل به، فليس له من صيامه إلا الجوع والعطش. وهذا هو المأثور عن الإمام أحمد، وغيره من الأئمة، واستدلوا بما في

---

(١) أخرجه أبو داود (٧٩٦)، والنسائي في «الكبرى» (٦١١)، وابن حبان (١٨٨٩)، وإسنده

حسن.



«الصحيحين» عن أبي هريرة، عن النبي ﷺ أنه قال: «إِذَا أَدَّنَ الْمُؤَدِّنُ بِالصَّلَاةِ أَذْبَرَ الشَّيْطَانَ وَلَهُ ضُرَاطٌ، حَتَّى لَا يَسْمَعَ التَّائِدِينَ، فَإِذَا قَضَى التَّائِدِينَ أَقْبَلَ، فَإِذَا ثَوَّبَ بِالصَّلَاةِ أَذْبَرَ، فَإِذَا قَضَى التَّوْبُ أَقْبَلَ، حَتَّى يَخْطُرَ بَيْنَ الْمَرْءِ وَنَفْسِهِ، يَقُولُ: أَذْكَرَ كَذَا أَذْكَرَ كَذَا، مَا لَمْ يَكُنْ يَذْكُرُ، حَتَّى يَظَلَّ لَا يَدْرِي كَمْ صَلَّى، فَإِذَا وَجَدَ أَحَدَكُمْ ذَلِكَ، فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ»<sup>(١)</sup> فقد أخبر النبي ﷺ أن الشيطان يذكره بأمور حتى لا يدري كم صلى، وأمره بسجدتين للسهو، ولم يأمره بالإعادة، ولم يفرق بين القليل والكثير.

وهذا القول أشبه وأعدل؛ فإن النصوص والآثار إنما دلت على أن الأجر والثواب مشروط بالحضور، لا تدل على وجوب الإعادة، لا باطناً ولا ظهراً، والله أعلم.

قال ابن تيمية: وأم ما يروى عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - من قوله: إني لأجهز جيشي، وأنا في الصلاة، فذلك لأن عمر كن مأموراً بالجهاد، وهو أمير المؤمنين، فهو أمير الجهاد، فصار بذلك من بعض الوجوه بمنزلة المصلي الذي يصلي صلاة الخوف حال معاينة العدو، إم حال القتال، وإم غير حال القتال، فهو مأمور بالصلاة، ومأمور بالجهاد، فعليه أن يؤدي الواجبين بحسب الإمكان، وقد قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا لَقِيتُمْ فِئَةً فَاثْبُتُوا وَاذْكُرُوا اللَّهَ كَثِيرًا لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [الأنفال: ٤٥].

ومعلوم أن طمأنينة القلب حال الجهاد لا تكون كطمأنينة حال الأمن، فإذا قدر أنه نقص من الصلاة شيء لأجر الجهاد لم يقدح هذا في كمال إيمان العبد وطاعته، ولهذا تخفف صلاة الخوف عن صلاة الأمن، ولم ذكر سبحانه وتعالى صلاة الخوف، قال: ﴿فَإِذَا أَطْمَأْنَنْتُمْ فَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ، إِنَّ الصَّلَاةَ كُنْتُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ كِتَابًا مَوْقُوتًا﴾ [النساء: ١٠٣]. فالإقامة المأمور بها حال الطمأنينة لا يؤمر

(١) أخرجه البخاري (١٢٣١)، ومسلم (٣٨٩)(١٩).

بها حال الخوف.

ومع هذا: فالناس متفاوتون في ذلك، فإذا قَوِيَ إيمانُ لعبِدٍ كان حاضر القلب في الصلاة، مع تدبره للأمور بها، وعمر قد ضَرَبَ الله الحقَّ على لِسَنِهِ وَقَبِهِ، وهو الْمُحَدِّثُ الْمَلْهَم. فلا يُنْكَرُ لِمَثَلِهِ أَنْ يَكُونَ لَهُ مع تدبيره جيشه في الصلاة من الحضور ما ليس لِغَيْرِهِ، لكن لا ريبَ أَنْ حُضُورَهُ مع عدم ذلك يكون أقوى. ولا ريبَ أَنْ صلاةَ رسولِ الله ﷺ حالَ أَمْنِهِ كانت أكملَ من صلاته حالَ الخوف في الأفعال الظاهرة. فإذا كان الله قد عَفَى حالَ الخوف عن بعض الواجبات الظاهرة، فكيف بالباطنة؟

وبالجملة فتفكرُ المصلي في الصلاة في أمر يجب عليه قد يضيقُ وقته ليس كتفكره فيما ليس بواجب، أو فيما لَمْ يَضِيقْ وقته. وقد يكونُ عمر لم يُمكنه التفكرُ في تدبير الجيش إلا في تلك الحال، وهو إمامُ الأمة والواردت عليه كثيرة. ومثل هذا يعرض لكلِّ أحدٍ بحسب مرتبته، والإنسان دائماً يذكر في الصلاة ما لا يذكره خارج الصلاة. ومن ذلك ما يكون من الشيطان، كما يذكر أن بعض السلف ذكر له رجل أنه دَفَنَ مَالاً وقد نسي موضعه، فقال: قُمْ فَصُرْ، فقام فصلَّى، فذكره، فقيل له: مِنْ أَيْنَ عِبِمْتَ ذلك؟ قال: علمتُ أَنَّ الشيطان لا يَدْعُهُ في الصلاة حتى يُذكره بما يشغلُه، ولا هَمَّ عنده من ذكر موضع الدفن. لكن العبد الكيس يجتهد في كمال الحضور، مع كمال فعل بقية الأمور، ولا حوز ولا قوة إلا بالله العلي العظيم<sup>١</sup>.

اهـ.

الترجيح:

قلت: ولراجع ما قرره شيخ الإسلام بن تيمية وله علم.

مسألة: ولا يشرع السجود. أي: لا يجب، ولا يُسن بترك سنة ونحو قولية

(١) نصره كشف لقناع: ١-٤٥٩، وإنصاف ٢-١١١، ١١٩، ولاحتيرات ١ ص ١٠٩، ١١٠، ومجموع لفتاوى ٢٢-٥٥٣، ٦٠٩-٦١٣، وفروع ١١-٤٦٧، وشرح لمنتهى ١-١١٥، وحياء عوده لدين ٥-١٥٩-١٦٩، ومدرج لمسكين ١-٥٢١.

كالاستفتاح والتعوذ؛ لأن السجود زيادة في الصلاة، فلا يشرع إلا بتوقيف.

وإن سجد لترك سنة قولية أو فعلية، فلا بأس، نص عليه أحمد.

الدليل: عموم حديث ثوبان مرفوعاً «لِكُلِّ سَهْوٍ سَجْدَتَانِ» رواه أحمد وابن

ماجه<sup>(١)</sup>.

وعن أحمد: يُشرع السجود للسنن القولية. قال في الإنصاف: وهو المذهب. اهـ. وللسنن الفعلية، وعن أحمد رواية: لا يُشرع؛ لأن تركه عمد لا يبطئ الصلاة، فلم يشرع لسهوها سجود<sup>(٢)</sup>.

الترجيح:

قلت: والراجح القول الأول والله أعلم.

مسألة: مَنْ ترك شرطاً لغير عذر ولو سهواً بطلت صلاته، وإن كان لعذر، كمن عَدِمَ الماء والتراب أو السترة أو حبس بنجسة صَحَّتْ صلاته كما تقدم غير النية، فإنها لا تسقط بحال، لأن محلها القلب، فلا عَجَزَ عنها، أو تعمَّد المصلي ترك ركن أو واجب بطلت صلاته، ولو تركه لَشَكٍّ في وجوبه، وإن ترك الركن سهواً فيأتي، وإن ترك الواجب سهواً أو جهلاً، سجد له وجوباً.

الدليل: أنه عليه الصلاة والسلام لما ترك لتشهد لاوّل سجد له قبل أن يسلم، متفق عليه من حديث عبدالله بن بُحينة<sup>(٣)</sup>، ولولا أنه وجب، لم سجد لجبره، لأنه لا يزيد في الصلاة زيادة محرومة لجبر ما ليس بواجب، وغير لتشهد من

---

(١) أخرجه أحمد ٢٨٠٥، و«بو دود» (١٠٣٨)، وابن ماجة (١٢١٩) وفي مسنده زهير بن سلم لعنسي منكر الحديث، كما قل لدارقطني.

(٢) انظر «كتاف لقناع» ١/ ٤٥٩، و«لروص لسريع» ٢/ ١٣٦، و«لأنصاف» ٢/ ١٢١، ١٢٢، و«المبوع» ١/ ٥٠٠، و«المغني» ٢/ ٣٨٨، ٣٨٩.

(٣) أخرجه البخاري (٨٢٩)، ومسلم (٥٧٠).

الواجبات مقيس عليه. ولا يمتنع أن يكون للعبادة واجب يجبر إذا تركه. وإن كانت لا تصح إلا بها. كالحج.

مسألة: ومن علم بطلان صلاته. ومضى فيها أدب لاستهزائه بها. ولا تبطل صلاة من ترك سنة ولو عمداً<sup>(١)</sup>.

مسألة: وإن اعتقد المصلي الفرض سنة. أو اعتقد السنة فرضاً أو لم يعتقد شيئاً لا فرضاً ولا سنة وأداها على ذلك الوجه السابق المشتمل على الشروط والأركان والواجبات. وهو يعلم أن ذلك كله من الصلاة ولم يعرف الشرط من الركن. فصلاته صحيحة.

قال أبو الخطاب: لا يضره أن لا يعرف الركن من شرط. والفرض من السنة. ورد المجد على من لم يصحح الائتمام بمن يعتقد أن الفاتحة نفل؛ بفعل الصحبة. فمن بعدهم مع شدة اختلافهم فيما هو الفرض والسنة. ولأن اعتقاد الفريضة والنفلية مؤثر في جملة الصلاة. لا تفاصيلها؛ لأن من صلى يعتقد الصلاة فريضة. فأتى بأفعال تصح معها الصلاة. بعضها فرض وبعضها نفل. وهو يجهل الفرض من السنة. أو يعتقد الجميع فرضاً. صحت صلاته إجماعاً. قاله في «المبدع».

قال في «الفروع»: وكذا قال الحنفية في حنفي اقتدى بمن يرى الوتر سنة يجوز لضعف دليل وجوبه. ذكره في «مختصر البحر المحيط» وكذا عند المالكية متى أتى بلشروط. جز الائتمام به. وإن لم يعتقد وجوبها وإلا لم يجز. فالشافعي يمسح جميع رأسه سنة لا يضر اعتقده. بخلاف ما لو أم في الفريضة بنية النافلة أو يمسح رجليه. قال بعض المالكية: إنما يمتنع فيما عم خطؤه. كنقض القضاء. اهـ.

خاتمة: إذا ترك شيئاً ولم يدر: فرض أم سنة؟ لم يسقط فرضه. للشك في

(١) انظر «لروض المربع» ٢، ١٣١ - ١٣٣ و«المبدع» ١، ٤٩٨، ٤٩٩.

صحته. ولأنه لما تردد في وجوبه، كان الواجبُ عليه فعله احتياطاً للعبادة، وهذا بخلاف مَنْ ترك واجباً جاهلاً بحكمه بأن لم يخطر بباله قطُّ أن عالماً قال بوجوبه، فإن حكمه حكم تاركه سهواً، فإن عَلِمَ قَبْلَ فَوَاتِ وَقْتِ سَجُودِ السَّهْوِ، كَفَاهُ سَجُودُ السَّهْوِ، وَلَمْ يَلْزَمَهُ إِعَادَةُ الصَّلَاةِ<sup>(١)</sup>.

---

(١) انظر «كتشاف القناع» ١/ ٤٥٩، ٢٦٠، و«المبدع» ١/ ٤٩٨، ٤٩٩، و«الفروع» ١/ ٤٦٩، ٤٧٠.

## فصل

### فيما يكره في الصلاة وما يباح أو يستحب فيها

نصر: (و): رَدُّ مَارٍ .

ش: وَيُسَنُّ رَدُّ مَرِّ يَتَيْنَ يَدَيْهِ بِدَفْعِهِ بِلَا عَنَفٍ آدَمِيًّا كَانَ الْمَرُّ أَوْ غَيْرَهُ عَنِ الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ فَرَضًا كُنْتَ الصَّلَاةُ أَوْ نَفْلًا . وَمِمَّنْ قَالَ: لَهُ دَفْعُهُ . ابْنُ مَسْعُودٍ وَابْنُ عَمْرٍ وَسَالِمٌ . وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَبِي ثَوْرٍ وَصَحَابِ الرَّأْيِ . قَالَ الْمَوْفِقُ: وَلَا أَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا أَهـ .

الدليل: حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ: سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى شَيْءٍ يَسْتُرُهُ مِنَ النَّاسِ . فَأَرَادَ أَحَدًا أَنْ يَجْتَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ . فَلْيَدْفَعْهُ . فَإِنَّ أَبِي فَلْيَقَاتِلْهُ . فَإِنَّمَا هُوَ شَيْطَانٌ» متفق عليه<sup>(١)</sup> .

وعن ابن عمر مرفوعاً: «إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ يُصَلِّي . فَلَا يَدْعَنَّ أَحَدًا يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ . فَإِنَّ أَبِي فَلْيَقَاتِلْهُ . فَإِنْ مَعَهُ الْقَرِينُ . رَوَاهُ مُسْلِمٌ»<sup>(٢)</sup> .

وعن أحمد: يجب رَدُّهُ .

وعنه: يختصُّ بالفرض .

مسألة: يُسَنُّ رَدُّ الْمَارِّ مَا لَمْ يَغْلِبْهُ . فَإِنْ غَلِبَهُ . وَمَرَّ . لَمْ يَرُدَّهُ مِنْ حَيْثُ جَاءَ ؛ عَلَى الصَّحِيحِ مِنَ الْمَذْهَبِ وَهَذَا قَوْلُ الشَّعْبِيِّ . وَالثَّوْرِيِّ . وَإِسْحَاقَ . وَابْنِ الْمُثَنِّرِ .

(١) أخرجه البخاري (٥٠٩) . ومسلم (٥٠٥) .

(٢) أخرجه مسلم (٥٠٦) .

وروي عن ابن مسعود، أنه يردُّه من حيث جاء، وفعله سأل؛ لأنَّ لَنَبِيِّ ﷺ أمرَ برَّده، فتناول العابر.

قال الموفق: ولنا، أنَّ هذا مرورٌ ثانٍ، فينبغي أن لا يُنسب إليه كالأول، ولأنَّ المارَّ لو رادَّ أن يعود من حيث جاء، لكان مأثورًا بمنعه، ولم يحزَّ للعبير لعود، ولحديث لم يتناول العابر، إنما في الخبر: «فَرَادَّ أَنْ يَجْتَازَ بَيْنَ يَدَيْهِ فَيُدْفَعَهُ» وبعد العبور فليس هذا مُريدًا للاجتياز. اهـ.

مسألة: ولا يردُّه أيضًا إذا كان المارُّ محتاجًا إلى المرور، بأن كان لطريق ضيق، أو يتعين طريقًا على لصحيح من المذهب، واختاره الشيخ محمد بن إبراهيم. وفي وجه: له ردُّه.

ويكن في مكة المشرفة، فلا يردُّ لمرور بين يديه، على الصحيح من المذهب، نص عليه، وروي ذلك عن ابن الزبير وعطاء ومجاهد. واختارته اللجنة لدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.

الدليل: عن المطلب بن أبي وداعة أنه رأى النبي ﷺ يصلي مم يلي باب بني سهم والناس يمرون بين يديه وليس بينهما سترة. روه أحمد وبودود، وروه بن ماجه ولسائي ولفظها: رأيت النبي ﷺ إذا فرغ من سبعة جاء حتى يحاذي بالركن فصلى ركعتين في حاشية لمطاف وليس بينه وبين الطوف أحد.

روه أحمد وغيره<sup>(١)</sup>. وقالت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: وهذا الحديث وإن كان ضعيف الإسناد غير أنه يعتضد بما ورد في ذلك من الآثار وبعموم أدلة رفع الحرج؛ لأن في منع المرور بين يدي لمصلي بالمسجد الحرام حرجًا ومشقة. اهـ.

والحق في «المغني»: الحرم بمكة.

قال لشيخ محمد بن إبراهيم: وأما تجويزه في المسجد الحرام، فيدل عليه ما روه الأثرم بسنده عن المطلب قال: رأيت رسولَ الله ﷺ إذا فرغ من سبعة، جاء حتى يحاذي الركن بينه وبين السقيفة، فصلى ركعتين في حاشية لمطاف ليس بينه وبين الطوف أحد.

(١) أخرجه أحمد ٦ ٣٩٩، وبودود (٢٠١٦)، ولسائي ٢ ٦٧، وابن ماجه (٢٩٥٨).  
وبن حبان (٢٣٦٣) و(٢٣٦٤) وإسناده صحيح.

وَبَيْنَ الطَّوَافِ أَحَدٌ .

وَأَمَّ تَجْوِيزُهُ بِمَكَّةَ ، فَيَدُلُّ عَلَيْهِ حَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ : جِئْتُ أَنَا وَغُلَامٌ مِنْ بَنِي هَاشِمٍ عَلَى حِمَارٍ فَمَرَرْنَا بَيْنَ يَدَيْ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يُصَلِّي فَنَزَلْنَا عَنْهُ وَتَرَكْنَا الْحِمَارَ يَأْكُلُ مِنْ بَقْلِ الْأَرْضِ ، فَدَخَلْنَا مَعَهُ فِي الصَّلَاةِ ، فَقَالَ : أَكَانَ بَيْنَ يَدَيْهِ عَنَزَةٌ ؟ . قَالَ : لَا رَوَاهُ أَبُو يَعْلَى فِي «مُسْنَدِهِ» ، قَالَ الْهَيْثَمِيُّ بَعْدَ إِخْرَاجِهِ : رَجَالُهُ رِجَالُ الصَّحِيحِ ، وَقَالَ أَيْضًا : قُلْتُ : هُوَ فِي الصَّحِيحِ خِلَافُ قَوْلِهِ : «أَكَانَ بَيْنَ يَدَيْهِ عَنَزَةٌ ؟ فَقَالَ : لَا»<sup>(١)</sup> .

أَمَّ جَوَازُهُ فِي بَاقِي الْحَرَمِ ، فَوَجَّهَهُ أَنَّ الْحَرَمَ كُلَّهُ مُحَلٌّ الْمَنَاسِكِ وَالْمَشَاعِرِ ، فَجَرَى مَجْرَى مَكَّةَ ، فَإِنَّ النَّاسَ يَكْثُرُونَ لِأَجْلِ قَضَاءِ النَّسْتِ ، وَيَزْدَحُمُونَ هُنَاكَ ، فَلَوْ مَنَعَ الْمُصَلِّيَ مِنْ يَجْتَازُ بَيْنَ يَدَيْهِ لَضَاقَ عَلَى النَّاسِ . اهـ .

وَقَالَ ابْنُ أَبِي عَمَّارٍ : رَأَيْتُ ابْنَ الزُّبَيْرِ جَاءَ يُصَلِّي ، وَالطَّوَافُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ ، تَمَرُّ الْمَرْأَةُ بَيْنَ يَدَيْهِ ، فَيَنْتَظِرُهَا حَتَّى تَمُرَّ ، ثُمَّ يَضَعُ جَبْهَتَهُ فِي مَوْضِعٍ قَدَمِهَا . رَوَاهُ حَنْبَلٌ ، فِي كِتَابِ «الْمَنَاسِكِ» . وَقَالَ الْمُعْتَمِرُ ، قُلْتُ لِطَاوُوسَ : الرَّجُلُ يُصَلِّي - يَعْنِي بِمَكَّةَ - فَيَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ الرَّجُلُ وَالْمَرْأَةُ ؟ فَقَالَ : أَوَّلًا يَرَى النَّاسُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا ، وَإِذَا هُوَ يَرَى أَنَّ لِهَذَا الْبَلَدِ حَالًا لَيْسَ لِغَيْرِهِ مِنَ الْبُلْدَانِ ، وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّاسَ يَكْثُرُونَ بِمَكَّةَ لِأَجْلِ قَضَاءِ نُسُكِهِمْ ، وَيَزْدَحُمُونَ فِيهَا ، وَلِذَلِكَ سُمِّيَتْ بِكَّةَ ، لِأَنَّ النَّاسَ يَتَبَاكَوْنَ فِيهَا ، أَيُ : يَزْدَحُمُونَ وَيَدْفَعُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا ، فَلَوْ مَنَعَ الْمُصَلِّيَ مَنْ يَجْتَازُ بَيْنَ يَدَيْهِ لَضَاقَ عَلَى النَّاسِ .

وَفِي رَوَايَةٍ : أَنَّ مَكَّةَ كَغَيْرِهَا فِي السِّرِّ وَالْمَرُورِ .

الترجيح :

قلت : والراجح القول الأول فإن المصلي في المسجد الحرام لو منع الناس من

(١) أخرجه البخاري (٧٦) ، ومسلم (٥٠٤) ، وأبو يعنى (٢٤٢٣) .



المرور بين يديه لأدى ذلك إلى حرج شديد ومشقة عظيمة، وخاصة في المواسم،  
فقواعد الشريعة تنفى الحرج والمشقة ﴿مَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾  
[الحج: ٧٨] و«المشقة تجلب التيسير» كما في القاعدة المعروفة والله أعلم.

مسألة: وتكره صلاته بموضع يحتاج فيه إلى المرور. ذكره في «المذهب»  
وغيره.

مسألة: وتنقص صلاته إن لم يرد المار بين يديه. نص عليه أحمد.

الدليل: ما روي عن ابن مسعود: إن ممر الرجل ليضع نصف الصلاة.

وكان عبدالله إذا مر بين يديه رجل التزمه حتى يرده. رواه البخاري بإسناده.

قال القاضي: ينبغي أن يحمل نقص الصلاة على من أمكنه الرد فلم يفعله،  
أما إذا رد فلم يمكنه الرد فصلاته تامة؛ لأنه لم يوجد منه ما ينقص الصلاة، فلا  
يؤثر فيها ذنب غيره.

مسألة: فإن أبى المار أن يرجع حيث رده المصلي دفعه بعنف، فإن أصر، فله  
قتاله، على الصحيح من المذهب ولو مشى قليلاً؛ لما مر من قوله ﷺ: «فإن أبى  
فليقاتله».

وعن أحمد: ليس له قتاله. وقد روت أم سلمة قالت: كان النبي ﷺ يصلي  
في حجرة أم سلمة فمر بين يديه عبدالله أو عمر ابن أبي سلمة فقال بيده فرجع،  
فمرت زينب بنت أم سلمة فقال بيده هكذا فمضت فلما صلى رسول الله صلى الله  
عليه وسلم قال: «هن أغلب» رواه ابن ماجه. (١) قال الموفق: وهذا يدل على أن  
النبي ﷺ لم يجتهد في الدفع اهـ.

ولا يُقاتله بسيف ولا بما يُهْلِكُه، بل بالدفع والوكز باليد، ونحو ذلك، قاله الشيخ

---

(١) أخرجه أحمد ٢٩٤/٦، وابن ماجه (٩٤٨) وإسناده ضعيف لجهالة أم محمد بن قيس قص  
عمر بن عبدالعزيز.

تقي الدين بن تيمية وقال: فإن مات من ذلك فدمه هدر. هـ: لأنه تسبب عن فعل مأذون فيه شرعاً، أشبه من مات في الحد. ويأتي نحوه في باب ما يفسد الصورة إذا أكره زوجته عسى لوطياً، دفعت به لأسهل، فلاسهل ولو أفضى إلى ذهب نفسه.

قال الشوكاني: قال القاضي عياض والقرطبي: وجمعوا عسى أنه لا يزمه أن يُقتل به بالسلاح، لمخالفة ذلك لقاعدة لإقبال عسى لصلاة، ولاشتغل به. وأطلق جمعة من الشافعية أن له أن يقتله حقيقة، ويستبعد ذلك بن لعربي وقال: لمرء بالمقتلة المدافعة. وغرب لبجي فقال: يحتمل أن يكون لمرء بالمقتلة لعن أو لتعنيف. وتعقبه الحافظ بأنه يستزعم لتكمه في الصلاة وهو مبطل بخلاف لفعل اليسير. وقد روى لإسماعيلي بلفظ فإن بي فيجعل يده في صدره وليدفعه. وهو صريح في لدفع باليد، وكذلك فعل أبو سعيد بلفلام الذي رد أن يجتاز بين يديه. فإنه دفعه في صدره، ثم عد، فدفعه شدة من الأولى كما في البخاري وغيره<sup>١</sup>. ونقل البيهقي عن الشافعي أن المرء بالمقاتلة دفع أشد من الدفع الأول. قال القاضي عياض: فإن دفعه بس يجوز، فهلك، فلا قود عليه باتفاق العلماء. وهن تجب دية أو يكون هدرًا؟ مذهب لعمدة وهما قولان في مذهب مالك. وحكى لقاضي عياض وابن بطر: لإجماع عسى أنه لا يجوز له المشي من مكانه ليدفعه ولا العمل الكثير في مدافعته، لأن ذلك شدة في لصلاة من المرور. قال الحافظ: وذهب لجمهور إلى أنه إذ مر به يدفعه، فلا ينبغي له أن يردّه؛ لأن فيه إعدة للمرور. قال: وروى بن أبي شيبة عن بن مسعود وغيره أن له ذلك. قال النووي: لا أعلم أحد من العلماء قال بوجوب هذا الدفع. وتعقبه الحافظ بأنه قد صرح بوجوبه هن نضاه. وظاهر الحديث معهم. اهـ.

فإن خاف فسد صلاته بتكرار دفعه بأن احتاج إلى عمل كثير لم يكرره لئلا يفسد صلاته، ويضمن المصلي المار إن قتله إذن، أي: مع خوف فسادها لتحریم التكرار، لكثرة التي تؤدي إلى إفساد الصلاة المشروع إتمامها، على الصحيح من

(١) سلف تخريجه في أول الفصل ص ٧٤ / تعليق (١).

المذهب، وظاهر كلامهم: سواء كان بين يديه سترة فمرّ دونها، أو لم تكن، فمرّ قريباً منه.

وعن أحمد: له تكرار دفعه، ولا يضمنه.

مسألة: وللمصلي دفع العدو من سيل وسبع، أو سقوط جدر ونحوه، وإن كثر لم تبطل في الأشهر، قاله في المبدع.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَرُدَّ مَا مَرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ مِنْ كَبِيرٍ وَصَغِيرٍ، وَانْسَانٍ وَبَهِيمَةٍ؛ لِمَا رَوَيْنَا مِنْ رَدِّ النَّبِيِّ ﷺ عَمْرٍ وَزَيْنَبَ وَهَمَّا صَغِيرَانِ، وَفِي حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى إِلَى جَدْرِ، فَأَتَّخَذَهُ قِبْلَةً وَنَحْنُ خَلْفَهُ، فَجَاءَتْ بِهِمَةُ تَمُرٍّ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَمَا زَالَ يُدَارِيهَا حَتَّى لَصِقَ بِطَنُهُ بِالْجَدْرِ، فَمَرَّتْ مِنْ وَرَائِهِ<sup>(١)</sup>.

مسألة: ويحرّم مرور بين مصلى وسترته، ولو بعد عنها، على الصحيح، من المذهب.

الدليل: ما روى أبو جهم عبد الله بن الحارث بن الصّمة قال: قال النبي ﷺ: «لَوْ يَعْلَمُ الْمَارُّ بَيْنَ يَدَيِ الْمُصَلِّي مَاذَا عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ خَيْرًا لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ» قال أبو النصر - أحد رواة -: لا أدري قال: أربعين يوماً أو شهراً أو سنة، متفق عليه<sup>(٢)</sup>، ولمسلم: «لَأَنْ يَقِفَ أَحَدُكُمْ مِثَّةً عَمْ خَيْرٍ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيِ أَخِيهِ وَهُوَ يُصَلِّي»<sup>(٣)</sup>. وقد سمي النبي ﷺ الذي يمر بين يدي المصلي

(١) حديث صحيح. أخرجه أحمد (٦٨٥٢)، و أبو داود (٧٠٨) بهذا الإسناد.

(٢) أخرجه البخاري (٥١٠)، ومسلم (٥٠٧).

(٣) أخرج أحمد ٣٧١، ٢، وابن ماجه (٩٤٦)، وابن حبان (٢٣٦٥)، وابن خزيمة (٨١٤) من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لَوْ يَعْلَمُ أَحَدُكُمْ مَا لَهُ فِي أَنْ يَمُتِي بَيْنَ يَدَيِ أَخِيهِ مُعْتَرِضًا، وَهُوَ يَنْجِي رِبَّهُ، لَكَانَ أَنْ يَقِفَ فِي ذَلِكَ الْمَقَامِ مِثَّةً عَمَّ حَبِّ إِلَيْهِ مِنْ لَخْطَوَةِ الَّتِي خَطَاهُ». وإسناده ضعيف، فيه عبيد الله بن عبد الرحمن ليس بالقوي، وعمه عبيد الله بن موهب قال أحمد والشافعي: لا يعرف، وقال ابن القطن لفسي: مجهول لحال. =

شيطاناً، وأمر برده ومقاتلته، وروي عن يزيد بن نمران قال: رأيت رجلاً بتبوك مقعداً فقال: مررت بين يدي رسول الله ﷺ وأنا على حمار وهو يُصلي فقال: «اللهم اقطع أثره» فما مشيت عليها بعد - رواه أحمد وأبو داود وفي لفظ قال: «قطع صلاتنا قطع الله أثره»<sup>(١)</sup>.

وقيل: يكره.

مسألة: ومع عدم السترة بأن كان يُصلي إلى غير سترة يحرم المرور بين يديه قريباً منه على الصحيح من المذهب.

الدليل: حديث «لأن يقف أحدكم مئة عام خير من أن يمُرَّ بين يدي أخيه وهو يُصلي».

وقيل: يكره.

وقيل: هو مختص بمن بين يديه سترة إذا مرّ دونها، وهو ظاهر «الرعاية» وغيرها، والنص شاهد له. قاله في «المبدع» وقال: حكى ابن حزم الاتفاق على إثمها في هذه الصورة. اهـ.

مسألة: وهو ثلاثة أذرع فأقل بذراع اليد، على الصحيح من المذهب. واختارته اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.

قال في اللسان: والذراع ما بين طرف المرفق إلى طرف الإصبع الوسطى. اهـ. وقدر بعض المعاصرين ذراع اليد بـ (٢٦٤ سم) وقيل: العرف. وقيل: ما له المشي إليه لقتل الحيّة.

---

= وأورده الترمذي بإثر حديث أبي جهيم (٣٣٦) معقفاً بصيغة التمرّض.

(١) أخرجه أحمد ٦٤/٤ و ٣٧٦/٥ . وأبو داود (٧٠٥) و (٧٠٦) وإسنده ضعيف لجهالة مولى يزيد بن نمران.

وأخرجه أبو داود (٧٠٧) من حديث سعيد بن غزوان، عن أبيه عن المقعد، وإسنده ضعيف لجهالة سعيد هذا. وقال الذهبي في «الميزان» ١٥٤/٢ بعد أن ساق هذا الحديث: قال عبدالحق وابن القطان: إسنده ضعيف. قلت: أظنه موضوعاً.

قال الموفق: ولا أعلم أحداً من أهل العلم حَدَّ البَعِيدِ من ذلك ولا القَرِيبِ، إلا أنَّ عِكْرَمَةَ، قال: إذا كان بَيْنَكَ وَبَيْنَ الذي يَقْطَعُ الصَّلَاةَ قَذْفَةُ الْحَجَرِ، لم يَقْطَعِ الصَّلَاةَ. وقد رَوَى عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، في «مُسْنَدِهِ»، وأبو دَاوُدَ في «سُنَنِهِ»، عن عِكْرَمَةَ، عن ابن عَبَّاسٍ، قال: أَحْسَبُهُ عن رسولِ اللَّهِ ﷺ، أَنَّهُ قال: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى غَيْرِ سُتْرَةٍ، فَإِنَّهُ يَقْطَعُ صَلَاتَهُ الْكَلْبُ، وَالْحِمَارُ، وَالْخَنْزِيرُ، وَالْمَجُوسِيُّ، وَالْيَهُودِيُّ، وَالْمَرْأَةُ، وَجُزْءُ مَنْهُ إِذَا مَرُّوا بَيْنَ يَدَيْهِ قَذْفَةُ بِحَجَرٍ»<sup>١</sup>. هذا لَفْظُ رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ: وفي «مُسْنَدِ عَبْدِ بْنِ حُمَيْدٍ»: «وَالنَّصْرَانِيُّ، وَالْمَرْأَةُ الْحَائِضُ». وهذا الْحَدِيثُ لو ثَبَتَ، لَتَعَيَّنَ الْمَصِيرُ إِلَيْهِ، غَيْرَ أَنَّهُ لَمْ يَجْزَمْ بِرَفْعِهِ، وفيه ما هُوَ مَتْرُوكٌ بِالْإِجْمَاعِ، وهو ما عَدَا الثَّلَاثَةَ الْمَذْكُورَةَ، وَلَا يُمَكِّنُ تَقْيِيدَ ذَلِكَ بِمَوْضِعِ السُّجُودِ؛ فَإِنَّ قَوْلَهُ ﷺ: «إِذَا لَمْ تَكُنْ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلَ آخِرَةِ الرَّحْلِ، قَطَعَ صَلَاتَهُ الْكَلْبُ الْأَسْوَدُ»<sup>٢</sup>. يَدُلُّ عَلَى أَنَّ ما هُوَ أَبْعَدُ مِنَ السُّتْرَةِ تَنْقَطِعُ صَلَاتُهُ بِمُرُورِ الْكَلْبِ فِيهِ، وَالسُّتْرَةُ تَكُونُ أَبْعَدَ مِنْ مَوْضِعِ السُّجُودِ، وَالصَّحِيحُ تَحْدِيدُ ذَلِكَ بما إِذَا مَشَى إِلَيْهِ، وَدَفَعَ الْمَارَّ بَيْنَ يَدَيْهِ، لَا تَبْطُلُ صَلَاتُهُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِدَفْعِ الْمَارِّ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَتَقْيِيدُ بَدَلَالَةِ الْإِجْمَاعِ بما يَقْرُبُ مِنْهُ، بِحَيْثُ إِذَا مَشَى إِلَيْهِ لَمْ تَبْطُلْ صَلَاتُهُ، وَاللَّفْظُ فِي الْحَدِيثَيْنِ وَاحِدٌ، وَقَدْ تَعَذَّرَ حَمْلُهُمَا عَلَى إِطْلَاقِهِمَا<sup>٣</sup>. وَقَدْ تَقْيِيدُ أَحَدُهُمَا بِدَلَالَةِ الْإِجْمَاعِ بِقْيِيدِ، فَتَقْيِيدُ الْآخَرِ بِهِ. وَاللَّهُ أَعْلَمُ. اهـ.

مسألة: وفي «المستوعب»: إن احتاج إلى المرور ألقى شيئاً، ثم مرَّ. اهـ.  
فيكون مروؤه من وراء السترة.

(١) أخرجه عبد بن حميد (٥٧٦)، وأبو داود (٧٠٤) وقال: في نفسي من هذا الحديث شيء، كنت أذكر به إبراهيم وغيره، فلم أر أحداً جاء به عن هشام، ولا يعرفه ولم أر أحداً يحدث به عن هشام. وأحسب الوهم من بن أبي سميئة - يعني محمد بن إسماعيل لبصري مولى بني هشام - والمنكر فيه: ذكر المجوسي. وفيه، على قذفة بحجر، وذكر لخنزير، وفيه نكرة. وقال: ولم أسمع هذا الحديث إلا من محمد بن إسماعيل، وأحسبه وهم. لأنه كان يحدث من حفظه.

(٢) أخرجه مسلم (٥١٠) من حديث أبي ذر.

مسألة: فإن مرَّ المارَّ بين يدي المؤمنين، فهل يُسنُّ لهم رده؟ وهل يَأثمُ بذلك المارُّ؟ احتمالان، وصاحب الفروع يميلُ إلى أن لهم رَدَّه وأنه يَأثمُ بذلك. لعموم ما سبق، وعسى هذا، فسترَةُ الإمام سترَةٌ لمن خلفه بالنسبة إلى عَدَمِ قطع صلاتهم بمرورِ الكَلْبِ الأسودِ البهيمِ بين يديهم فَقَط. كذا ذكره عنه القاضي أحمد محب الدين بن نصر الله البغدادي في شرح الفروع.

وقد بَوَّبَ لبخاري وأبو دود لذلك، وأخرج الطبراني في الأوسط، عن أنس مرفوعاً: سترَةُ الإمام سترَةٌ لمن خلفه. وفي إسنده سُويد بن عاصم، وقد تفرَّدَ به وهو ضعيفٌ، وأخرج نحوه عبدُ الرزق عن ابن عمر موقوفٌ عليه. وروى عبدُ الرزاق التفرقة بين مَنْ يُصَيَّ إلى سترَةٍ أو إلى غير سترَةٍ عن عمر، قاله الشوكاني.

مسألة: وليس وقوفُه بين يدي المصلي، كمروره لإظهار ما تقدَّم من الأخبار. وقال الموفق: لأنَّ الوقوفَ والنُّومَ مُخَالِفٌ لِحُكْمِ المُرُورِ، بِدَلِيلِ أَنَّ عَدْشَةَ كانت تَنَامُ بين يَدَي رَسولِ اللَّهِ ﷺ، فلا يَكْرَهُه، ولا يُنْكِرُهُ، وقد قال في المَارِّ: «لَكَانَ أَنْ يَقِفَ أَرْبَعِينَ، خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ»<sup>(١)</sup>. وكان يُصَلِّي إلى البعير، ولو مرَّ بين يديه لم يَدْعُهُ، ولهذا مَنَعَ البَهِيمَةَ من المُرُورِ. وكان ابنُ عمر يقولُ لِنَافِعٍ: وَلَئِنِّي ظَهَرْتُكَ، لَيَسْتَتِرَ بِهِ مِمَّنْ يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ. وقعدَ عمرُ بين يَدَي المُصَلِّي يَسْتُرُهُ من المُرُورِ. فدلَّ عسى أنَّ الوقوفَ ليسَ في حُكْمِ المُرُورِ، فلا يُقَسَّرُ عليه، وقولُ النَّبِيِّ ﷺ: «يَقْطَعُ الصَّلَاةَ» لا بُدَّ فيه من إضْمَارِ المُرُورِ أو غيره، فإنه لا يَقْطَعُهَا إِلَّا الْفِعْلُ يَفْعَلُهُ، فلا بُدَّ من إضْمَارِ ذَلِكَ الْفِعْلِ وقد جاء في بعض الأخبارِ ذِكْرُ المُرُورِ، فَيَتَعَيَّنُ حُمْلُهُ عليه. اهـ. قل البهوتي: قلت وكذا تنوله شيئاً من بين يديه من غير مرور. اهـ.

قال ابنُ تيمية: يُفَرَّقُ بَيْنَ المَارِّ والمَلابِثِ، كما فَرَّقَ بينهما في الرجلِ في كراهية مروره دون لبثه في القبلة إذا استدبره المُصَلِّي ولم يكن متحدثاً وأن مروره يَنْقُصُ

(١) أخرجه في الأوسط (٤٦٨).

(٢) سلف قريباً من حديث أبي جهه ص ٧٩ تعيق (٢).

ثواب الصلاة دون البت. اهـ.

وفيه رواية أخرى تبطل: لأنه بين يديه شبهة لمارء. وقد قلت عدنشة: عدلتهمون بالكلاب والحمر. وذكرت في معارضة ذلك ودفعه أنها كانت تكون معترضة بين يدي رسول الله ﷺ وهو يصلي. كعترض الجذرة<sup>(١)</sup>. فبدل ذلك على التسمية بينهما. ولأن النبي ﷺ قال: **يَقْطَعُ صَلَاةَ امْرَأَةٍ وَلِحِمَزٍ وَلَكَبٍ**<sup>(٢)</sup>. وله يذكر مَرُورًا<sup>(٣)</sup>.

فرع: وثمن صلاة غير مأموم بما كان أو منفرد إلى سترة مع ثَمرة عيبها بغير خلاف نعمه. قاله في السبع وكذا قال في المغني.

قال لموفق: ولا أصل فيه أن النبي ﷺ كان تركز له لحربة فيصلي فيها. ويعرض البعير فيصلي إليه. وروى أبو جحيفة: أن النبي ﷺ ركزت له لعنزة فتقدم وصلى الظهر ركعتين يمر بين يديه لحمر ولكب لا يمنع. متفق عليه<sup>(٤)</sup>. وعن طلحة بن عبيد الله قال: قال رسول الله ﷺ: **إِذَا وَضَعَ أَحَدُكُمْ بَيْنَ يَدَيْهِ مِثْلَ مَوْخِرَةِ لِرَحْلِ فَيُصَلِّي وَلَا يَبَالُ مِنْ مَرُورٍ ذَلِكَ أَخْرَجَهُ مَسْمُومٌ**<sup>(٥)</sup> اهـ.

وعن قرة بن إيس قال: رأيته عمر بن الخطاب رضي الله عنه أخذ بفتنني فاذناني إلى سترة فقال: صل إليها. أخرجه البخاري<sup>(٦)</sup>.

ولو لم يخش المصلي مارء حضرا كان أو سفرا.

الدليل: حديث أبي سعيد يرفعه: **إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَيُصَلِّ إِلَى سِتْرَةٍ وَلَيْدَنَ**

(١) أخرجه البخاري (٥٠١)، ومسلم (٥١٢).

(٢) أخرجه مسلم (٥١٠) من حديث أبي ذر.

(٣) انظر كشف القناع ٤٣٨/١، ٤٤٠، والروص شرح: ١٠٤/٢، والإصاف ٩٣/٢ - ٩٥، والسبع ٤٨٢/١، والقرويع ٤١٥/١، ومجسوع فتاوى ١٥، ١٤، ٢١، وفتاوى محمد بن براهيم ٢٣٢/٢، ونيل الأوطار ٣/٥، ٩، والسعني ١٩/٣، ٩٢-٩٤، ١٠١-١٠٣، والفتاوى للإسلامي ودلته ١/١٥٤، والمعجم لغة الفقهاء ص ٤٥٠، ٤٥١، وشرح ابن العربي ٢/١٣٠، والمستوعب ٢/٢٤١، وفتح لبري ١/٥٨٤، وشرح مسلم للنووي ٤/٢٢٣، والسنن لعرب ٨/٩٣، وفتاوى اللجنة ٧/٨٣، ٨٥.

(٤) أخرجه البخاري (٤٩٥)، ومسلم (٥٠٣).

(٥) أخرجه مسلم (٤٩٩).

(٦) فتح لبري ١/٥١٧.

منها» رواه أبو داود وابن ماجه<sup>(١)</sup>.

مسألة: وليس ذلك بواجب، هذا المذهب، واختاره الشيخ عبدالله أبابطين. واللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.

الدليل: حديث ابن عباس: «أن النبي ﷺ صَلَّى في فضاء ليس بين يديه شيء». رواه أحمد<sup>(٢)</sup>.

قال الشوكاني: فيه دليل على أن اتخاذ السترة غير واجب فيكون قرينة لصرف الأوامر إلى الندب، ولكنه قد تقرر في الأصول أن فعله ﷺ لا يعارض القول الخاص بن. وتلك الأوامر السابقة خاصة بالأمة، فلا يصلح هذا الفعل أن يكون قرينة لصرفها. اهـ.

وروى الفضل بن عباس: أن النبي ﷺ أتاهاهم في باديتهم فصلى إلى غير سترة. <sup>٣</sup> ولأن السترة ليست شرطاً في الصلاة وإنما هي مستحبة.

وفي «الواضح»: يجب، وهو بعيد. قاله في «المبدع». واختاره الشوكاني.

الدليل: قوله «فليصل إلى سترة»<sup>(٤)</sup> وقوله «ليستتر أحدكم في الصلاة ولو بسهم»<sup>(٥)</sup>.

---

(١) إسنده قوي أخرجه أبو داود (٦٩٨)، وابن ماجه (٩٥٤)، وصححه ابن حبان (٢٣٧٢) و (٢٣٧٥) لكن بلفظ: «إذ صلى أحدكم إلى سترة فيبدن منها».

(٢) حسن لغيره أخرجه أحمد (١٩٦٥).

(٣) أخرجه أحمد (١٨١٧)، وأبو داود (٧١٨)، وإسناده ضعيف. عباس بن عبيد الله بن عباس، لا يعرف حاله كما قال ابن القطان، وجزم بن حزم في «لمحي» ٤، ١٣ بأنه لم يدرك عمه الفضل، ووقفه في ذلك الحافظ في «تهذيب التهذيب» ١٢٣/٥. وقد سقط هذا الروي من إسناد أحمد. لكن يشهد له حديث بن عباس لسالف.

(٤) حديث أبي سعيد لسالف قريباً تعيق (١).

(٥) أخرجه أحمد ٤٠٤/٣، وابن خزيمة (٨١٠)، ولبيهقي ٢، ٢٧٠ من حديث سبرة بن معبد =



## الترجيح :

قلت : والراجح عدم الوجوب والله أعلم

مسألة : والسترُ ما يُستتر به من جدارٍ، أو شيءٍ شاخصٍ، كحربةٍ أو آدمي غير كافرٍ؛ لأنه يُكره استقباله كما تقدم، أو بهيم يعرضه ويُصلي إليه، أو غير ذلك، مثل آخرِة الرجل، تُقارب طولَ ذراعٍ فأكثر. قال الأثرم : سئل أبو عبدالله عن آخرِة الرجل كم مقدارها؟ قال : ذراع. كذا قال عطاء : ذراع. وبهذا قال الثوري وأصحاب الرأي.

الدليل : قوله رحمة الله عليه : «إذا وضع أحدكم بين يديه مثل مؤخرة الرجل فليصل، ولا يبال من يمر وراء ذلك» رواه مسلم<sup>(١)</sup>.

قوله : «كمؤخرة الرجل» قال النووي : المؤخرة بضم الميم، وكسر الخاء، وهمزة ساكنة، ويقال بفتح الخاء مع فتح الهمزة وتشديد الخاء، وفتح الخاء مع إسكان الهمزة. وتخفيف الخاء، ويقال : آخرِة الرجل بهمزة ممدودة، وكسر الخاء، فهذه أربع لغات : وهي العودُ الذي في آخرِ الرجل الذي يستند إليه الراكبُ من كور البعير، وهي قَدْرُ عظم الذراع وهو نحو ثلثي ذراع. اهـ.

وروي عن أحمد : أنها قدر عظم الذراع. وهذا قول مالك والشافعي.

وقيل : علو شبر. وقيل : ثلاثة أصابع.

قال الموفق : والظاهر أن هذا على سبيل التقريب لا التحديد، لأن النبي رحمة الله عليه قدرها بآخرِة الرجل، وآخرِة الرجل تختلف في الطول والقصر، فتارة تكون ذراعاً وتارة تكون أقل منه، فما قارب الذراع أجزاءً لاستتار به هـ. وتقدم تحديد لذرَاع.

---

= وسنده صحيح.

(١) أخرجه مسلم (٤٩٩) من حديث طححة بن عبيد الله.

قال في (الفروع): لا يكره لصلاة إلى بعير وظهر رحل ونحوه. ذكره صاحب المحرر هـ.

قال الموفق: ولا بأس أن يستتر ببعير أو حيوان، وفعمه بن عمر، وأنس، وحكي عن الشافعي، أنه لا يستتر بدابة. ولد، ما روى بن عمر، أن النبي ﷺ صلى إلى بعير. رواه البخاري، ومسلم. وفي لفظ. قال: كان رسول الله ﷺ يعرض رجته، ويصلي إليها. قال: قلت: فإذا ذهب لركب؟ قال: كان يعرض للرحل، ويصلي إلى آخره<sup>١</sup>. فإن استتر بإنسان فلا بأس؛ لأنه يقفه مقدم غيره من السترة، وقد روى عن حبيب بن هلال، قال: رأى عمر بن الخطاب رجلاً يصلي، ولئس يمرؤن بين يديه، فولاه ظهره، وقال بثوبه هكذا، وبسط يديه هكذا. وقال: ص، ولا تعجل. وعن نفع، قال: كان بن عمر إذا لم يجد سبيلاً إلى سريته من سورى للمسجد، قال: ولني ظهرك. روهما لنجد بإسناده. هـ.

مسألة: فأم قدر لسترة في الغلط، فلا حرج له، فقد تكون غيظة كالحائط أو دقيقة كالسهم ولحربة.

الدليل: أنه ﷺ صلى إلى حربة وإلى بعير. روه البخاري<sup>٢</sup>. وكان يستتر بالعترة. وقال أبو سعيد: كنت نستتر بالسهم ولحجر في الصلاة. وروي عن سبرة أن النبي ﷺ قال: ستروا في الصلاة ولو بسهم رواه أحمد ولاثره<sup>٣</sup>. وقال لأوزاعي: يجرئه سهم والسوط.

مسألة: ويستحب قربه منها قدر ثلاثة أذرع من قدميه.

(١) أخرجه البخاري (٤٣٠)، ومسلم (٥٠٢) (٢٤٨).

(٢) أخرجه البخاري (٥٠٧).

(٣) قوله: صلى إلى حربة: أخرجه البخاري (٢٩٨)، ومسلم (٥٠١) من حديث بن عمر.

وقوله: صلى إلى بعير: سف قريباً تعيق (١).

(٤) سف قريباً ص ٨٤، تعليق (٥).

الدليل: ما رَوَى سَهْلُ بْنُ أَبِي حَثْمَةَ، يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ إِلَى سُتْرَةٍ، فَلْيَذَنْ مِنْهَا، لَا يَقْطَعِ الشَّيْطَانُ عَلَيْهِ صَلَاتَهُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١). وعن أَبِي سَعِيدٍ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيُصَلِّ إِلَى سُتْرَةٍ، وَلْيَذَنْ مِنْهَا». رَوَاهُ الْأَثَرُمُ (٢). وعن سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ، قَالَ: كَانَ بَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ مَمَرُ الشَّاةِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٣). وعن عائشة، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «ارْهَقُوا لِقِبْلَةٍ». رَوَاهُ الْأَثَرُمُ (٤). وَذَكَرَ الْخَطَّابِيُّ فِي «مَعَالِمِ السُّنَنِ» (٥) أَنَّ مَالِكَ بْنَ أَنَسٍ كَانَ يُصَلِّي يَوْمَ مُتَنَائِيٍّ عَنِ السُّتْرَةِ، فَمَرَّ بِهِ رَجُلٌ لَا يَعْرِفُهُ، فَقَالَ: أَيُّهَا الْمُصَلِّي، أَذَنْ مِنْ سُتْرَتِكَ. فَجَعَلَ مَالِكٌ يَتَقَدَّمُ وَهُوَ يَقْرَأُ: «وَعَلَّمَكَ مَا لَمْ تَكُنْ تَعْلَمُ وَكَانَ فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا» [النساء: ١١٣]. وَلَأنَّ قُرْبَهُ مِنْ لُسْتَرَةٍ أَصَوْنٌ لِصَلَاتِهِ وَأَبْعَدُ مِنْ أَنْ يَمُرَّ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا شَيْءٌ يَحُولُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا. إِذَا ثَبَتَ هَذَا، فَإِنَّهُ يَجْعَلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ سُتْرَتِهِ ثَلَاثَةَ أَذْرُعَ. فَمَا دُونَ. قَالَ مُهَنَّدٌ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنِ الرَّجُلِ يُصَلِّي، كَمْ يُبْغِي أَنْ يَكُونَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ؟ قَالَ: يَذْنُو مِنَ الْقِبْلَةِ مَا اسْتَطَاعَ. ثُمَّ قَالَ بَعْدُ: إِنَّ ابْنَ عَمْرٍو قَالَ: صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ فِي الْكَعْبَةِ، فَكَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْحَائِطِ ثَلَاثَةُ أَذْرُعَ (٦). قَالَ الْمَيْمُونِيُّ: فَقَدْ رَأَيْتُكَ عَلَى نَحْوِ مِنْ أَرْبَعَةٍ. قَالَ: بِالسَّهْوِ. وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُغْفَلٍ يَجْعَلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ سُتْرَتِهِ سِتَّةَ أَذْرُعَ. قَالَ غَطَاءٌ: أَقَلُّ مَا يَكْفِيكَ ثَلَاثَةُ أَذْرُعَ. وَبِهِ قَالَ الشَّافِعِيُّ، لَخَبَرِ ابْنِ عَمْرٍو عَنْ بِلَالٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى فِي مَقْدَمِ الْبَيْتِ وَبَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجِدَارِ ثَلَاثَةَ أَذْرُعَ (٧). وَكَلِمَا دُونَ فَهُوَ أَفْضَلُ لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْأَخْبَارِ وَالْمَعْنَى.

(١) أخرجه أبو داود (٦٩٥)، ولساني ٢/٦٢، وابن حبان (٢٣١٣) وسنده صحيح.

(٢) سلف تخريجه ص ٨٤ تعليق (١).

(٣) أخرجه البخاري (٤٩٦)، ومسلم (٥٠٨).

(٤) أخرجه ليزر (٥٨٨)، وأبو يعلى (٤٣٨٧) و (٤٨٤٠)، ولبهقي في السبع (٥٣١٢) وفي إسناده مصعب بن ثابت، لين الحديث.

(٥) ١/١٨٧١.

(٦) أخرجه البخاري (٥٠٦).

(٧) نظر لحديث قبله.

فإن كان في مسجد قُرب من الجدار أو السارية نحو ذلك، وإن كان في الفضاء، فإلى شيء شاخصٍ مما سبق من شجرٍ أو بعيرٍ أو ظهرٍ إنسانٍ أو عصا.

مسألة: ويُستحب انحرافه عن السترة يسيراً. قال ابن القيم: وكان ﷺ إذا صلى إلى عمودٍ أو عمودٍ أو شجرة، جعله على حاجبه الأيمن أو الأيسر، ولم يصمد له صمداً. اهـ.

الدليل: حديث: ما رأيت رسول الله ﷺ صلى إلى عمودٍ ولا شجرة إلا جعله على حاجبه الأيسر أو الأيمن، ولم يصمد له صمداً. أي لا يستقبله فيجعله وسطاً. ومعنى الصمد: القصد. رواه أحمد وأبو داود، من حديث المقداد بإسناد لين<sup>١</sup>. قال عبد الحق: وليس إسناده بقوي، لكن عليه جماعة من العلماء، على ما ذكر ابن عبد البر.

مسألة: فإن لم يجد شاخصاً يصلي إليه، وتعد غرز عصاً ونحوها كسهمٍ وحربةٍ وضعها بالأرض وصلى إليها، قال في «المبدع»: ويكفي العصا بين يديه عرضاً؛ لأنها في معنى الخط. اهـ. وعرضاً أعجب إلى أحمد من الطول، قال أحمد: ما كان أعرض، فهو أعجب إليّ. وبإلقاء العصا عرضاً قال سعيد بن جبير والأوزاعي.

الدليل: ما روى سبرة: أن النبي ﷺ قال: «استبرؤا في الصلاة ولو بسهم» رواه الأثرم<sup>٢</sup>، وقوله: «ولو بسهم» يدل على أن غيره أولى منه.

وقوله: «يجزي» من السترة قدر مؤخرة الرجل ولو برقة شعرة» أخرجه الحاكم وقال: على شرطهما<sup>(٣)</sup>.

---

(١) أخرجه أحمد ٤، ٦، وأبو داود (٦٩٣).

(٢) سلف قريباً ص ٨٤ / تعليق (٥).

(٣) أخرجه بن حزيمة (٨٠٨)، والحاكم ٢٥٢، ١. قال بن حزيمة: أخف أن يكون محمد بن لقسمه وهم في رفع هذا الخبر. قلت: ومحمد بن القاسم هذا: كذبوه.

وأخرجه موقوفاً عبد الرزاق (٢٢٨٩) عن معمر، عن إسماعيل بن أمية رفع الحديث إلى أبي =

وكرهه النخعي .

مسألة: ويكفي في السترة خيطٌ ونحوه، أو مصلاه الذي تحته، وكل ما اعتقد سترة .

فإن لم يجد خطَّ خطًّا. نص عليه أحمد، وبه قال سعيد بن جبير والأوزاعي وختاره الموفق . واللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء .

الدليل: حديث: «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَجْعَلْ تِلْقَاءَ وَجْهِهِ شَيْئًا، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَنْصِبْ عَصًا، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ عَصًا، فَلْيُخِطْ خَطًّا، وَلَا يَضُرَّهُ مَا مَرَّ بَيْنَ يَدَيْهِ. رواه أحمد وأبو داود من حديث أبي هريرة. وذكر الطحاوي أن فيه رجلاً مجهولاً. وقال البيهقي: لا بأس به في مثل هذا. اهـ. وقال في «بلوغ المرام»: ولم يُصب من زعم أنه مضطرب، بل حسن. (١). اهـ.

وعن أحمد: يُكره الخطُّ. وأنكر مالك الخطُّ والليث بن سعد وأبو حنيفة. وقال الشافعي بالخط بالعراق وقال بمصر: لا يخط المصلي خطاً إلا أن يكون فيه سنة تتبع. قال الموفق: وسنة النبي ﷺ أولى أن تتبع اهـ.

وفي «المستوعب»: إن احتاج لمرور ألقى شيئاً، ثم مرَّ.

قال ابن ذهلان: ظاهره لا يكفي الخطُّ من المار مع أنه يكفي من المصلي نفسه. اهـ. وفي حاشية منصور على «الإقناع»: يكفي الخطُّ. اهـ.

ولم ير مالك ولا عامة الفقهاء الخطُّ، كذا قال القاضي عيوض، واعتذروا عن الحديث بأنه ضعيف مضطرب، وقالوا: الغرض الإعلام وهو لا يحصل بالخط.

---

= هريرة قال: لا يضررك إذ كن ... فذكره. وهو منقطع.

(١) أخرجه أحمد (٧٣٩٢)، وأبو داود (٦٨٩) و (٦٩٠)، وابن ماجه (٩٤٣)، وسنده ضعيف لا اضطربه وجهالة رويه أبي محمد بن عمرو بن حريت، ونظر تمة الكلام عليه في تعيقت عني «المسند».

واختلف قول الشافعي، فروي عنه استحبابه، وروي عنه عدم ذلك، وقال جمهور أصحابه باستحبابه.

وصفة الخط كاللّلال لا طولاً، نص عليه، لكن قال في «المغني» و«الشرح»: وكيفما خطّ أجزأه. لأن الحديث مطلق في الخط فكيف ما أتى به فقد أتى بالخط فيجزئه ذلك اهـ.

وقال غير واحد من الأصحاب: يكفي طولاً.

مسألة: ولا تجزيء سترة مغصوبة كالصلاة في ثوب مغصوب، فالصلاة إليها كالصلاة إلى القبر فتكره؛ لأن السترة المغصوبة كالبقعة المغصوبة، والصلاة إليها كالصلاة إلى القبر.

وفي وجه آخر تجزيء لقول النبي ﷺ: «يُقي ذلك مثل آخرَةِ الرجل»<sup>(١)</sup> وهذا قد وُجد.

مسألة: وتجزئ سترة نجسة، قال في «الإنصاف»: الصواب أن النجسة ليست كالمغصوبة اهـ. وقال في «المبدع»: وسترة مغصوبة ونجسة كغيرها، قدمه في «الفروع»، وفيه وجه، فالصلاة إليها كالقبر.

قال صاحب «النظم»: وعلى قياسه سترة الذهب<sup>(٢)</sup>.

مسألة: فإذا مرّ شيء من وراء لسترة لم يكره للأخبار السابقة.

فرع: وإن مرّ بينه وبين سترة كسب سودّ بهيم، أو لم تكن له سترة، فمر بين يديه

(١) سلف نحوه من حديث طلحة بن عبيد الله ص ٨٣ تعيق (د).

(٢) مصر: كتدف نقد ١ ٢٤٦ - ٤٤٨، ر. لروص لمربع ٢ ١١٦ و الإنصاف ٢ ١٠٤.

و سبيع ١ ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩٢، و لمغني ٣ ٨٠-٨٦، ٩٧، وحاشية لعقري

١ ١٩٢، و الفروع ١ ٤٧٢، و الدرر لسنية ٣ ١٦١، و زد لمعد ١ ٣٠٥، و نيل لأوطار

٣ ٨-٣، و سبل لسلام ١ ٢٨٣، و المستوعب ٢ ٢٤١، و لشرح لكبير ١ ٣١٩، و فتوى للجنة ٧ ٧٦، ٧٩.

قريباً منه كقربه من السترة أي ثلاثة أذرع فأقل من قدميه كبُ السودُ بهيم. بطلت صلاته. قال في الإنصاف: لا أعلم فيه خلافاً من حيثُ لجمته. وهو من المفردات. هـ. وقال في المغني: هذا المشهور عن أحمد، وهذا قولُ عائشة وحكي عن طووس، ويروى عن معاذ ومجاهد أنهم قالا: لكبُ الأسودُ بهيمُ شيطان، وهو يقطعُ الصلاة هـ.

والأسودُ بهيم: هو الذي لا لون فيه سوى لسود على الصحيح من المذهب.

وعن أحمد: إن كان بين عينيه بيضٌ لم يخرج بذلك عن كونه بهيماً.

قال في المغني والشرح: لو كان بين عينيه نُكْتَتان يُخالِفان لونه، لم يخرج بهم عن سم البهيم وأحكامه. فإنه قد روي في حديث: عليكم بالأسود البهيم ذي النقطين فإنه شيطان.

والبهيم في اللغة: هو الذي لا يُخالط لونه لونٌ آخر، ولا يختص ذلك بالأسود، قاله الجوهري وغيره.

الدليل: عن أبي ذرٍّ قال: قال رسول الله ﷺ: إذا قام أحدكم يُصلي، فإنه يستره إذا كان بين يديه مش مؤخرة الرُحى، فإذا لم يكن، فإنه يقطعُ صلاته سرقةً، والحمار، والكبُ الأسود. قال عبادة بن الصامت: يا أبا ذرٍّ إن لكبُ الأسود من الكبُ الأحمر، من الكبُ لأصفر؟ قال: بين أخي، سألتُ نبي ﷺ كم سألتني. فقال: الكبُ الأسود شيطانٌ، روه مسلم و أبو داود وغيرهما.

مسألة: يُباح قتل البهيم، ذكره الموفق وغيره.

الدليل: قوله ﷺ: لولا أن الكلاب أُمَّة من الأمم، لأمرتُ بقتلها، فقتلوا منها

(١) أخرجه مسلم (١٥١٢) من حديث جابر.

(٢) أخرجه مسلم (٥١٠)، وأبو داود (١٠٢) وترمذي (٣٣٨)، وسنن أبي داود (٦٣، ٦٤)، وابن ماجه (٩٥٢).

كُلُّ أَسْوَدَ بِهِيمٍ . فَإِنَّهُ شَيْطَانٌ<sup>(١)</sup> .

وذكر ابنُ تميم وغيره أنه يَحْرُمُ اقْتِنَاؤُهُ .

قال الشيخ يوسف : إن كَوْنَ الكلبِ يقطعها لكونه شبيهَ الشيطانِ لا يلزمُ منه قطعُ الشيطانِ له ؛ لأن كونهَ شبيهَ الشيطانِ جزءُ عِلَّةِ القطعِ . وتممها كونه كلباً ، فلا يكونُ مجردُ شبه الشيطانِ كافياً في قطعها حتَّى يلزمُ منه أولوية قطعها بالشيطانِ . اهـ .

مسألة : ولا تبطل الصلاةُ بمرورِ امرأةٍ ، وهو المذهبُ ؛ لأن زينب بنت أبي سمة مرَّت بين يدي النبي ﷺ فلم يقطع صلاته<sup>(٢)</sup> رواه أحمد وابنُ ماجه .

وعن عائشة قالت : كان رسولُ الله ﷺ يُصَلِّي باليسرِ ، وإنْ معترضةً بينه . وبَيَّنَّ القِبْلَةَ . متفق عليه<sup>(٣)</sup> .

ولا تَبْطُلُ بمرورِ حمارٍ ، وهو المذهبُ .

الدليل : ما روى الفضلُ بن عباس : « تانا النبي ﷺ ونحن في باديةٍ ، فصلَّى في الصحراء ليس بين يديه سترة ، وحملاً لنا وكلبة يعبثن ، فمد بالي ذلك رواه أبو داود<sup>(٤)</sup> .

وعن ابن عباس قال : أقبستُ راكباً على أتانٍ وأنا يومئذ قد نهرتُ الاحتلامَ ورسولُ الله ﷺ يُصَيِّ بالناسِ بمنى إلى غيرِ جدارٍ فمررتُ بين يدي بعضِ الصَّفِّ فترلتُ وأرسلتُ لأتانٍ ترتعُ فدَخِنتُ في لَصَفِّ ، فلم يُنكر ذلك عبيُّ أحدٍ رواه

(١) حديث صحيح . أخرجه أبو داود (٢٨٤٥) ، وترمذي (١٤٨٦) ، والنسائي ١٨٥١ ، وابن

ماجه (٣٢٠٥) ، وابن حبان (٥٦٥٧) من حديث عبد الله بن مغفل

وأخرجه ابن حبان (٥٦٥٨) من حديث جابر .

(٢) أخرجه أحمد ٦٢٩٤ ، وابن ماجه (٩٤٨) وفي إسناده محمد بن قيس قص عمر بن

عبد العزيز لم يرو عنه غير بنه ولا يُعرف حله .

(٣) أخرجه البخاري (٥٠٨) ، ومسلم (٥١٢) .

(٤) سلف تخريجه ص ٨٤ ، تعيين (٣) .



والرواية الثانية عن أحمد: تبطل بمرور المرأة والحمار، واختاره لمجد، ورجحه الشارح، واختاره لشيخ تقي الدين بن تيمية، وقال: هو مذهب أحمد. هـ. ورجحه ابن القيم والشيخ عبدالله أب بطين والشيخ عبدالرحمن لسعدي والشيخ محمد بن إبراهيم واللجنة الدائمة للبحوث العلمية وإفتاء وروي هذا القول عن عبدالله بن عمر وأنس وأبي هريرة وعكرمة والحسن وأبي الأحوص وحديث عائشة لا حجة فيه؛ لأن حكمه لوقوف يخالف حكمه لمرور.

قال أحمد: وحديث عائشة من الناس من قال: ليس بحجة على هذا، لأن لمر غير للابث وهو في التطوع وهو أسهل من لفرض ولفرض كد، وحديث بن عباس: مررت بين يدي بعض لصف. ليس بحجة لأن سترة لإمام سترة لمن خفاه هـ.

الدليل: ما روى أبو هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «يقطع لصلاة المرأة ولحمار ولكلب، وبقي ذلك مثل مؤخرة الرّجل»<sup>(٢)</sup>. وعن أبي ذر، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا قام أحدكم يصلي، فإنه يستتره مثل خرة الرّجل، فإذا لم يكن بين يديه مثل خرة الرّجل، فإنه يقطع صلاته لحمار، والمرأة، والكلب الأسود». قال عبدالله بن الصّامت: يا أبا ذر، ما بال الكلب الأسود من لكتب لأحمر من لكتب لأصفر؟ قال: يا بني، سألت رسول الله ﷺ، كم سألتني، فقال: «الكلب لأسود شيطاناً». رواه مسلم، وأبو داود، وغيرهما<sup>(٣)</sup>. وروي أن النبي ﷺ قال للنبي مر بين يديه على حمار: «قطع صلاتنا»<sup>(٤)</sup>.

(١) أخرجه البخاري (٧٦)، ومسلم (٥٠٤).

(٢) أخرجه مسلم (٥١١).

(٣) أخرجه مسلم (٥١٠)، وأبو داود (٧٠٢)، والترمذي (٣٣٨)، والنسائي ٢ ٦٣، وابن ماجه (٩٥٢)، وأحمد ١٤٩٥.

(٤) سلف تخريجه وللكلام عليه ص ٨٠، تعليق (١).

قال بن لقيه: صحَّ عنه أنه يقطعُ صلاته: للمرأة ولحمار ولكلب لأسود. وثبت ذلك عنه من رواية أبي ذر وأبي هريرة وابن عباس وعبد الله بن مغفل<sup>(١)</sup>. ومعرض هذه الأحاديث فسدان: صحيح غير صريح، وصريح غير صحيح، فلا يترك العمل بها لمعرض هذا شأنه، وكان رسول الله ﷺ يصلي وعائته - رضي الله عنهم - نائمة في قبته، وكان ذلك ليس كالنمر، فإن لرجل فحرة عليه لمرور بين يدي الناصي، ولا يكره له أن يكون لابت بين يديه، وهكذا نسوة يقطعُ مرورهن الصلاة دون أبتنهن. هـ.

وقال شيخ محمد بن يبراهيم: ولا صل في هذا ما ثبت في صحيح مسلم بسنده إلى أبي ذر - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: إذا كان أحكم قائماً يصلي، فإنه يستره إذا كان بين يديه مثل حرة لرجل، فإن لم يكن بين يديه مثل حرة لرجل، فإنه يقطعُ صلاته نسوة ولحمار وكلب لأسود. وقال عبد الله بن نضامت: يا أبا ذر ما بال أسود من لأصفر وأحمر؟ قال: سألت رسول الله ﷺ كما سألتني فقال: كلب لأسود تيطان وفي رواية لأحمد: ونسوة نحاض<sup>(٢)</sup>.

ثم علم أن أحاديث لقطع بهذه لآتياء وردت عن جماعة من الصحابة، فعن عبد الله بن مغفل عند أحمد وابن ماجه، وعن أبي ذر عند أحمد وأبو داود والنسائي وأبي دود وابن ماجه، وعن الحكم الغفاري عند صبراني في الكبير. قال نهيتني: وفيه عمر بن رديح ضعفه أبو حاتم ووثقه بن معين وابن حبان وبنية رجائه ثقات<sup>(٣)</sup>. وعن نس عند البزار في مسنده - قال عراقي: رجائه ثقات، وقال نهيتني، رجائه رجاء نصحيح<sup>(٤)</sup>. وعن ابن عباس عند أبي دود وابن ماجه، وعن

(١) حديث بن عباس سلف تخريجه وتكلام عليه ص ٨، تعليق (١)

(٢) أخرجه مسلم (٥١٠)، وأحمد ١٢٩٥، وغيره من حديث أبي ذر

(٣) أخرجه صبراني (٣١٦١).

(٤) أخرجه البزار (٥٨٢) - كشف الاستار.

عبدالله بن عمرو عند أحمد في «مسنده» - قال لهيثمي في «مجمع لزوائد»: رجاله موثقون، وقال العراقي: إسناده صحيح<sup>(١)</sup>. هـ.

وذهب أهل الظاهر إلى قطع الصلاة بالثلاثة المذكورة إذ كان لكب والحمار بين يديه، سواء كان لكب والحمار مائتين أو غير مائتين، وصغيرين أو كبيرين، حين أو ميتين، وكون المرأة بين يدي الرجل مائة أو غير مائة، صغيرة أو كبيرة إلا أن تكون مضطجة معترضة.

والمراد بالحمار الحمار الأهلي، وهو الصحيح من المذهب.

وفي الحمار الوحشي وجه: أنه كالحمار الأهلي.

قال في «النكت»: ظهر الكلام لأصحاب: أن لصغيرة لتي لا يصدق عليها أنها امرأة لا تبطل لصلاة بمرورها، وهو ظاهر لأخبار، وقد يقال: تشبه خلوة الصغيرة بالماء، هل يلحق بخوة امرأة؟ عني وجهين. هـ. المذهب لا تأثير لخلوتها على ما مر.

وذهب إلى أنه يقطع الصلاة لكب الأسود ولمرأة الحائض: بن عباس، وعطاء بن أبي رباح، وستدلاً بالحديث الذي عند أبي دود وبن ماجة بلفظ «يَقْطَعُ الصَّلَاةَ الْكَلْبُ الْأَسْوَدُ وَالْمَرْأَةُ لِحَائِضٍ»<sup>(٢)</sup>.

قال لشوكاني: ولا غدر لمن يقول: يُحْمَلُ لمضيق عني تمقيد من ذلك، وهم الجمهور. وأما من يعمل بالمطلق وهم الحنفية وأهل الظاهر، فلا يزمهم ذلك. وقال بن عربي: إنه لا حجة لمن قيد بالحائض: لأن الحديث ضعيف! قال: وليست حيضة امرأة في يده ولا بطنها ولا رجليها. قال العراقي: إن أرد بضعفه

(١) أخرجه أحمد (٦١٩٨) في ذكر حمار فقط، وإسناده ضعيف لا يقطع به نظر ترمذ لكلام عني «مسند».

(٢) أخرجه أبو دود (٧٠٣)، ولساني ٢ ٦٤، وبن ماجة (٩٤٩)، وبن حبان (٢٣٨٧) وإسناده صحيح.

ضعف روايته، فليس كذلك، فإن جميعهم ثقات، وإن أراد به كون الأكثرين وقفوه على بن عباس، فقد رفعه شعبة، ورفع الثقة مقدم على وقف من وفقه، وإن كانو أكثر، على لقول الصحيح في الأصول وعلوم الحديث. انتهى.

وروي عن عائشة: أنها ذهبت إلى أنه يقطعها الكلب والحمار ولسنور دون لمرأة، ولعل دليلها على ذلك ما روته من عترضها بين يدي النبي ﷺ كما تقدم، وقد عرفت أن لا عترض غير لمرور، وقد تقدم عنها أنها روت عن النبي ﷺ: أن لمرأة تقطع لصلاة فهي محجوجة بما روت<sup>(١)</sup>. ويمكن الاستدلال بحديث أم سلمة<sup>(٢)</sup>.

وذهب إسحاق بن رهويه إلى أنه يقطعها لكتب لأسود فقط، وحكه بن لمنذر عن عائشة. ودليل هذا القول أن حديث بن عباس يخرج الحمار، وحديث أم سلمة أيضاً. وكذلك حديث عائشة لمتقدم يخرج لمرأة، والتقييد بالأسود يخرج ما عده من الكلاب<sup>(٣)</sup>. وحديث: أن لخنزير ولمجوسي وليهودي يقطع<sup>(٤)</sup> لا تقوم بمثله حجة. وأن حديث عائشة لمتقدم مشتمل على ذكر لكفر، ورجل بسنده ثقات كما عرفت. هـ.

وذهب عروة والشعبي ولثوري ومالك والشافعي وأصحاب الرأي وحكه النووي عن جمهور العلماء من السالف والخلف: أنه لا يقطع لصلاة مرور شيء. الدليل: ما روى أبو سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يقطع لصلاة شيء». روه أبو داود<sup>(٥)</sup>. وعن الفضل بن عباس، قال: أن رسول الله ﷺ، ونحن في

(١) أخرجه أحمد ٦ ٨٤، بلفظ: «لا يقطع صلاة لسمه شيء، لا نحمار ولا كافر ولا كلب و لمرأة». فقلت عائشة: يا رسول الله لقد قرب بدوب سوء. وفي بسنده رشيد بعد سعد ثقة

كثير لإرسال ولم يصرح بالحديث عن عائشة، وبقي رجاله ثقات.

(٢) في مرور زينب بنت أم سلمة سيف تخريجه ص ٧٧ / تعليق (١)

(٣) من حديث أبي ذر لسالف ص ٩٣ تعليق (٣).

(٤) من حديث بن عباس لسالف ص ٨١ تعليق (١).

(٥) روي من حديث أبي سعيد الخدري، وابن عمر، وأبي أمية، وأنس، وجابر، وسنده حسن

بَادِيَةٍ، فَصَلَّى فِي صَحْرَاءَ لَيْسَ بَيْنَ يَدَيْهِ سُرَّةٌ، وَحِمَارَةٌ لَنَا وَكَلْبَةٌ يَغْبِثُ بَيْنَ يَدَيْهِ،  
فَمَا بَالِي ذَلِكَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>١</sup>. وَقَالَتْ عَائِشَةُ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي صَلَاتَهُ  
مِنَ اللَّيْلِ، وَأَنَا مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ<sup>٢</sup>. وَحَدِيثُ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَقْبَلْتُ رَاكِبًا عَلَى  
حِمَارِ أَثَانٍ، وَالنَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي، فَمَرَرْتُ عَلَى بَعْضِ الصَّفِّ، وَنَزَلْتُ، فَأَرْسَلْتُ  
الْأَثَانَ تَرْتَعُ. فَدَخَلْتُ فِي الصَّفِّ، فَلَمْ يُنْكَرْ عَلَيَّ أَحَدٌ<sup>٣</sup>. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا. وَحَدِيثُ  
زَيْنَبِ بِنْتِ أُمِّ سَلَمَةَ، حِينَ مَرَّتْ بَيْنَ يَدَيْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَلَمْ يَقْطَعْ صَلَاتَهُ<sup>٤</sup>.  
وَرُوي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَلِّي، فَجَاءَتْ جَارِيَتَانِ مِنْ بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، حَتَّى أَخَذَتْ  
بُرُكْبَتَيْهِ، فَفَرَعَ بَيْنَهُمَا فَمَا بَالِي ذَلِكَ<sup>٥</sup>.

= فُخْرِجَهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ أَبُو دَاوُدَ (٧١٩) وَفِي إِسْنَدِهِ مَجَالِدُ بْنُ سَعِيدٍ لَيْسَ  
بِالْقَوِيِّ.

وُخْرِجَهُ مِنْ حَدِيثِ بَنِ عَسْرِ لِدَرْقُطِيِّ ١ ٣٦٧-٣٦٨ وَإِسْنَدُهُ ضَعِيفٌ فِيهِ بَرَاهِيمُ بْنُ  
يَرِيدٍ لَخُوزِيِّ مَتْرُوكٌ لِحَدِيثِهِ. وَوَقَفَهُ مَالِكٌ فِي «لِمَوْطَأٍ» ١ ١٥٦ عَنْ بَنِ شَهَبٍ عَنْ سَلَمَةَ،  
عَنْ أَبِيهِ كَذَلِكَ يَقُولُ: لَا يَقْطَعُ الصَّلَاةَ تِيءٌ مِمَّا يَمُرُّ بَيْنَ يَدَيْهِ لِمَصْنُوعٍ. وَوَقَفَهُ لِبُخَارِيِّ (٥١٥)  
عَمَى لَزَهْرِيِّ. قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ، قَالَ: أَخْبَرَنَا يَعْقُوبُ بْنُ بَرَاهِيمَ، قَالَ: حَدَّثَنِي بَنُ نَحْيٍ  
بَنُ شَهَبٍ أَنَّهُ سَأَلَ عَمَّهُ عَنِ الصَّلَاةِ يَقْطَعُهَا تِيءٌ؟ فَقَالَ: لَا.

وَمِنْ حَدِيثِ أَبِي مَعْمَةَ أَخْرَجَهُ لِدَرْقُطِيِّ ١ ٢٦٨، وَلِطَبْرِيِّ (٧٦٨٨) وَفِي إِسْنَدِهِ  
عَفِيرُ بْنُ مَعْدَانَ، وَهُوَ ضَعِيفٌ.

وَمِنْ حَدِيثِ نُسٍّ أَخْرَجَهُ لِدَرْقُطِيِّ ١ ٢٦٧/١ وَفِي إِسْنَدِهِ صَحْرَبُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ حُرَيْمَةَ، قَالَ  
بَنُ لَقْطَانَ: مَجْهُولٌ لِحَدِّ.

وَمِنْ حَدِيثِ جَبْرِ أَخْرَجَهُ لَطَبْرِيُّ فِي «الْأَوْسَطِ» (٧٧٧٠)، وَقَالَ: تَعَرَّدَ بِهِ عِيسَى بْنُ  
مَيْمُونٍ. قَدْ: وَهُوَ ضَعِيفٌ.

(١) أَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٧١٨) وَإِسْنَدُهُ ضَعِيفٌ سَبَفَ لِكَلَامِهِ عَلَيْهِ ص ٨١ تَعْيِيقُ (٣).

(٢) أَخْرَجَهُ لِبُخَارِيِّ (٥٠٨)، وَمُسَمِّ (٥١٢).

(٣) أَخْرَجَهُ لِبُخَارِيِّ (٧٦)، وَمُسَمِّ (٥٠٤).

(٤) سَلَفُ ص ٧٧/ تَعْلِيقُ (١).

(٥) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٢٠٩٥)، وَابُو دَاوُدَ (٧١٦) وَ(٧١٧)، وَلِإِسْنَدِي ٢ ٦٥ مِنْ حَدِيثِ بَنِ عَبَّاسٍ =

قال لموفق: ولقد حديث أبي هريرة وبني ذر<sup>(١)</sup>. وحديث أبي سعيد: «لا يقطع الصلاة شيء»<sup>(٢)</sup> يرويه مجاهد بن سعيد، وهو ضعيف، فلا يُعارض به الحديث الصحيح. ثم حديث آخر، فيجب تقديمه لإصحته وخصوصه، وحديث لفضل بن عباس في سنده مقال، ثم يَحْتَمَلُ أَنْ لَكَلْبَ لَهُ يَكُنْ سُودٌ وَلَا بَهِيمًا، وَيَجُوزُ أَنْ يَكُونَ بَعِيدَيْنِ، ثم هذه لأحاديث كلها في المرأة، ولحمار، تُعارض حديث أبي هريرة وبني ذر فيهما، فيبقى لكَلْبُ لَأَسْوَدَ خَالِدٍ عَنْ مُعَارِضٍ، فيجب لقول به لثبوته، وخنوه عن معارض. هـ. قال لنووي: وتناول هذا الحديث على أن لمرد بالقطع نقص لصلاة لشغل لقب بهذه لأشياء وليس لمرد بطلها.

ومنها من يدعي لنسخ بالحديث الآخر: «لا يقطع صلاة شيء» ودرؤو ما استطاعته قال: وهذا غير مرضي، لأن للنسخ لا يُصَرِّحُ بِهِ إِذَا تَعَدَّرَ لَجْمَعُ بَيْنَ الْأَحَادِيثِ وَتَأْوِيلِهَا وَعَسْنَا لَتَارِيخٍ وَلَيْسَ هَذَا تَارِيخًا، وَلَا تَعَدَّرَ لَجْمَعُ وَلِتَأْوِيلٍ، بَلْ يَتَأَوَّلُ عَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ، مَعَ أَنَّ الْحَدِيثَ: «لَا يَقْطَعُ صَلَاةَ لِمَرْءٍ شَيْءٌ ضَعِيفٌ». وَنَهَى لَشَوْكَانِي: وَزَوَّيَ لِقَوْلِهِ بِالنَّسْخِ عَنْ لَطْحَاوِي، وَبَنَ عَبْدِ الْبَرِّ، وَاسْتَدَلَّ عَلَى تَأْخُرِ تَارِيخِ حَدِيثِ بَنِ عَبَّاسٍ بِأَنَّهُ كَانَ فِي حَجَّةِ الْوُدَاعِ وَهِيَ فِي سَنَةِ عَشَرَ، وَفِي آخِرِ حَيَاةِ نَبِيِّ ﷺ. وَعَنِ تَأْخُرِ حَدِيثِ عَدِثَةِ وَحَدِيثِ مَيْمُونَةَ لِمَتَقَدِّمَيْنِ<sup>(٣)</sup>. وَحَدِيثُ أُمِّ سَلَمَةَ<sup>(٤)</sup> بِأَنَّهُ مَا حَكَاهُ زَوْجَاتُهُ عَنْهُ يَعْلَمُ تَأْخُرَهُ لِكُونَ قِيَمِهِ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ، فَهُوَ حَدَّثَ شَيْءٌ مِمَّا يَخْتَلِفُ ذَلِكَ، لَعَنَهُ بِهِ.

(١) أخرجه مسلم (٥١٠) و(٥١١)

(٢) حديث عائشة سف ص ٨٣ تعبير (١)

وحديث ميمونة أخرجه البخاري (٣٦٩)، ومسلم (٥١٣)، قلت: كان رسول الله ﷺ يصلي ونا حذاءه ونا حاض، وربما تصلي ثوبه إذا سجد.

(٣) السالف ص ٧٧ تعبير (١).

وعلى تسليم صحة هذا الاستدلال على التأخر لا يتم به المطلوب من النسخ.

أم أولاً: فقد عرفت أن حديث عائشة وميمونة خارجان عن محل النزاع، وحديث أم سلمة أخص من المتنزه فيه؛ لأنه الذي فيه مرور الصغير بين يديه عليه السلام، وحديث ابن عباس ليس فيه إلا مرور الأذن، فهو أخص من الدعوى.

وما ثانياً: فالخاص بهذه الأمور لا يصح لنسخ ما شتم عليه زيادة عليه لم تقر من وجوب بناء العم على الخاص مطلقاً.

وما ثالثاً: فقد أمكن الجمع بما تقدم.

وأم رابعاً: فيمكن الجمع أيضاً بأن يحمل حديث عائشة وميمونة وأم سلمة على صلاة النفل وهو يغتفر فيه ما لا يغتفر في الفرض، على أنه لم ينقل أنه اجتراً بتت الصلاة، أو يحمل على أن ذلك وقع في غير حلة الحيض، والحكم بقطع المرأة للصلاة إنما هو إذا كنت حائضاً كما تقدم. وأيضاً قد عرفت أن وقوع ثوبه عليه السلام على ميمونة لا يستلزم أنها بين يديه فضلاً عن أن يستلزم المرور. وكذلك عترض عائشة لا يستلزم المرور، ويحمل حديث ابن عباس على أن صلاته عليه السلام كانت إلى سترة، ومع وجود السترة لا يضر مرور شيء من الأشياء المتقدمة كما يدل على ذلك قوله في حديث أبي هريرة: وبقي من ذلك مثل مؤخرة الرحل وقوله في حديث أبي ذر: فإنه يستره إذا كان بين يديه مثل آخرة الرحل ولا يزم من نفي الجدر في حديث ابن عباس نفي سترة أخرى من حربة أو غيرها كما ذكره العراقي. ويدل على هذا أن البخاري بوب على هذا الحديث باب سترة الإمام سترة لمن خلفه، فقتضى ذلك أنه عليه السلام كان يصلي إلى سترة. لا يقال: قد ثبت في بعض طرقه عند البزار بإسناد صحيح بلفظ: ليس شيء يستره يحول بيننا وبينه. لأن نقول: لم ينف السترة مطلقاً، إنما نفى السترة التي تحول بينهم وبينه كالجدر المرتفع الذي يمنع الرؤية بينهم، وقد صرح بمثل هذا العراقي، ولو سلم أن هذا يدل على نفي السترة مطلقاً؛ لأمكن الجمع بوجه آخر، ذكره ابن دقيق العيد، وهو أن قول ابن عباس: ولم ينكر ذلك علي أحد، ولم يقل: ولم ينكر النبي عليه السلام ذلك يدل على أن المرور كان بين

يدي بعض الصف، ولا يلزم ذلك من اطلاع النبي ﷺ لجواز أن يكون الصف ممتداً ولا يطلع عليه. لا يقال: إن قوله: «أحد» يشمل النبي ﷺ؛ لأنه لا معنى للاستدلال بعدم الإنكار من غير النبي ﷺ مع حضرته. ولو سم اطلاع ﷺ على ذلك كما ورد في بعض روايات الصحيح بلفظ: «فلم يُنكر ذلك عليّ» بالبناء للمجهول. لم يكن ذلك دليلاً على الجواز، لأن ترك الإنكار إنما كان لأجل أن الإمام سترة للمؤمنين. ولا قطع مع السترة لما عرفت. ولو سم صحة الاستدلال بهذا الحديث على الجواز وخلوصه من شوائب هذه الاحتمالات. لكان غايته أن الحمار لا يقطع الصلاة ويبقى م عداه.

وأما الاستدلال بحديث: «لا يقطع الصلاة شيء» فستعرف عدم انتهاضه للاحتجاج. ولو سم انتهاضه. فهو عامٌ مخصص لهذه الأحاديث. أما عند من يقول: إنه يبنى العم على الخاص مطلقاً فظاهر. وأما عند من يقول: إن العام المتأخر نسخ. فلا تأخر لعدم العم بالتريخ. ومع عدم العم يُبنى العم على الخاص عند الجمهور. وقد ادعى أبو الحسين الإجماع على ذلك.

وأما على القول بالتعارض بين العام والخاص مع جهل التاريخ كما هو مذهب جمهور الزيدية والحنفية والقاضي عبد الجبار والباقلاني. فلا شك أن الأحاديث الخاصة فيما نحن بصدده أرجح من هذا الحديث العام.

إذا تقرّر لك ما سلفنا عرفت أن الكلب الأسود والمرأة الحائض يقطعان الصلاة. ولم يُعارض الأدلة القاضية بذلك معارض إلا ذلك العموم على المذهب الثاني. وقد عرفت أنه مرجوح.

وكذلك يقطع الصلاة الخنزير والمجوسي واليهودي إن صح الحديث لورده بذلك وقد تقدّم ما يؤيده. ويبقى النزاع في لحيمة. وقد سلفنا في ذلك ما فيه الكفاية. وأما المرأة غير الحائض والكلب لذي ليس سود. فقد عرفت الكلام فيهما. هـ.

وروى ليزر عن قتادة قال: قلت لجابر بن زيد: ما يقصع لصلاة؟ قال: قال بن عباس: لكلب الأسود والمرأة والحائض قلت: قد كان يذكر لربع؟



قال: ما هو؟ قلت: الحمار قال: رويدك. الحمار؟ قلت: كان يذكر رابعاً؟ قال: ما هو قال: العالج الكافر. قال ان استطعت أن لا يمر بين يديك كافر ولا مسم فافعل.

الترجيح:

قلت: والراجح القول الثاني والله أعلم.

مسألة: ولا تبطل بمرور بغل، وشيطان، وسنور أسود، ولا بالوقوف والجنوس ولو من كلب أسود قدامه من غير مرور اقتصر على مورد النص.

وذكر ابن حامد وجهين في مرور الشيطان بين يدي المصلي، قال ابن تيمية: والأوجه أن الشيطان الجني يقطعها إذ عم بمروره بتعويل رسول الله ﷺ وبظاهر قوله: «يقطع صلاتي». اهـ.

وحكى القاضي في شرح المذهب رواية: أن السنور الأسود في قطع لصلاة كالكلب الأسود.

وعن أحمد: تبطل بالوقوف قدامه والجنوس. واختار الشيخ تقي لدين عذمة البطلان.

مسألة: ولا فرق في المرور بين النفل والفرض والجنزة، على لصحيح من المذهب.

الدليل: عموم الحديث في كل صلاة ولأن مبطلات الصلاة يتسوى فيها لفرض والتطوع في غير هذا فكذلك هذا.

وعن أحمد: لا يضر المرور إذا كان في النفل.

وعنه: لا يضر إذا كان في نفل أو جنازة.

فائدة: قال ابن تيمية: الكلب الأسود شيطان الكلاب. والجن تتصور بصورته

كثيراً، وكذلك بصورة القط الأسود؛ لأن السوادُ أجمعٌ للقوى الشيطانية من غيره، وفيه قوة الحرارة.

ومم يتقرب به إلى الجن الذبائح، فإن من لدس من يذبح لجن وهو من الشُّرك الذي حرمه الله ورسوله، وروي أنه نهى عن ذبائح الجن، وإذا برىء المصَّبُ بالدعاء والذكر وأمر الجن ونهيه، وانتهرهم وسبهم ولعنهم ونحو ذلك من الكلام حَصَلَ المقصودُ، وإن كان ذلك يتضمن مرض طائفة من الجن أو موتهم، فهم الظالمون لأنفسهم، إذا كان الراقي الداعي المعالج لم يتعدَّ عليهم كما يتعدى عليهم كثيرٌ من أهل العزائم، فيأمرون بقتل مَنْ لا يجوزُ قتله، وقد يحبسون من لا يحتاج إلى حبسه؛ ولهذا قد تقتلهم الجن على ذلك، ففيهم من تقتله الجن أو تمرضه، وفيهم من يفعل ذلك بأهله وأولاده أو دوابه.

وأما من سلك في دفع عدوتهم مسلك العدل الذي أمر الله به ورسوله، فإنه لم يظلمهم، بل هو مطيعٌ لله ورسوله في نصر المظلوم وغيثة الملهوف، والتنفيس عن المكروب بالطريق الشرعي التي ليس فيها شركٌ بالخالق ولا ظمٌ للمخوق، ومشْ هذ لا تؤذيه الجن، إم لمعرفتهم بأنه عدلٌ؛ وإما لعجزهم عنه. وإن كان الجن من العفريت وهو ضعيفٌ فقد تؤذيه، فينبغي لمشْ هذ أن يحترز بقراءة العوذ، مثل آية الكرسي والمعوذات، والصلاة، والدعاء، ونحو ذلك مم يقوي الإيمان ويجنب الذنوب التي به يُسلطون عليه، فإنه مجاهد في سبيل الله، وهذا من أعظم الجهد، فيحذر أن ينصر العدو عليه بذنوبه، وإن كان الأمر فوق قدرته، فلا يكلف الله نفساً إلا وسعها، فلا يتعرض من البلاء لم لا يُطبق.

ومن أعظم ما ينتصر به عليهم آية الكرسي، فقد ثبت في (صحيح البخاري) حديث أبي هريرة قال: وكَلَنِي رسولُ الله ﷺ بحفظِ زكاة رمضان، فأَتَنِي آت فجعل يحثو من الطعام، فأخذته، وقلت: لأرفعنك إلى رسولِ الله ﷺ، قال: إني محتاجٌ وعلي عيالٌ ولي حاجة شديدة، قال: فخليتُ عنه، فأصبحتُ فقال رسولُ الله ﷺ: «يا أبا هريرة! ما فعل أسيرك البارحة؟»، قلت: يا رسولَ الله! شك حاجة شديدة وعيلاً

فرحمته وخليت سبيله. قال: أما إنه قد كذبت وسعود، فعرفت أنه سيعود، لقول رسول الله ﷺ: فرصدته، فجاء يحثو من الطعام، فأخذته، فقلت: لأرفعنك إلى رسول الله ﷺ. قال: دعني، فإنني محتاج وعلي عيال، لا أعود، فرحمته فخليت سبيله، فأصبحت، فقال لي رسول الله ﷺ: يا أبا هريرة ما فعل أسيرك؟ قلت: يا رسول الله شكا حاجة وعيالا فرحمته، فخليت سبيله قال: أما إنه قد كذبت وسيعود، فرصدته الثالثة فجاء يحثو من الطعام فأخذته، فقلت: لأرفعنك إلى رسول الله ﷺ وهذا آخر ثلاث مرات، تزعم أنك لا تعود ثم تعود، قال: دعني أعلمك كلمات ينفعك الله بها، قلت: ما هن؟ قل: إذا أويت إلى فراشك فقرأ آية الكرسي: ﴿الله لا إله إلا هو الحي القيوم﴾ حتى تختم الآية، فإنك لن يزال عليك من الله حافظ، ولا يقربك شيطان حتى تصبح، فخليت سبيله، فأصبحت فقال لي رسول الله ﷺ: أما فعل أسيرك البارحة؟ قلت: يرسل الله! زعم أنه يعلمني كلمات ينفعني الله بها فخليت سبيله، قال: ما هي؟ قلت: قال لي: إذا أويت إلى فراشك فقرأ آية الكرسي من أولها حتى تختم الآية: ﴿الله لا إله إلا هو الحي القيوم﴾ وقال لي: لن يزال عليك من الله حافظ، ولا يقربك شيطان حتى تصبح، وكنوا أحرص شيء على الخير، فقال النبي ﷺ: «أما إنه قد صدقك وهو كذوب، تعلم من تخاطب منذ ثلاث ليل يا أبا هريرة؟» قلت: لا، قال: «ذاك شيطان»<sup>(١)</sup>.

ومع هذا فقد جرب المجربون الذين لا يحصون كثرة أن لهم من التأثير في دفع الشياطين، وإبطال أحوالهم ما لا ينضب من كثرته وقوته، فإن لهم تأثيراً عظيماً في دفع الشيطان عن نفس الإنسان، وعن المصروع، وعن تعينه الشياطين، مثل أهل الظلم والغصب، وأهل الشهوة والطرب، وأرباب السمع والمكء والتصديعة، إذا قرئت عليهم بصدق دفعت الشياطين، وبطست الأمور التي يخبئها لشيطان، ويبطل ما عند إخوان الشياطين من مكشفة شيطانية وتصرف شيطاني، إذ كانت الشياطين يوحون إلى أوليائهم بأمور يظنها الجهال من كرامات أولياء الله لمتقين، وإنما هي

(١) أخرجه البحري (٢٣١١) معقفاً، ووصله لحفظ في تحقيق لتعقيق ٣ ٢٩٥.

من تليسات الشياطين على أوليائهم المغضوب عليهم والضالين.

والصائل المعتدي يستحق دفعه، سواء كان مسلماً أو كافراً، وقد قال النبي ﷺ: «مَنْ قُتِلَ دُونَ مَالِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ دَمِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ، وَمَنْ قُتِلَ دُونَ دِينِهِ فَهُوَ شَهِيدٌ»<sup>(١)</sup>، فإذا كان المظلوم له أن يدفع عن مال المظلوم ولو بقتل الصائل العدي، فكيف لا يدفع عن عقله وبدنه وحرمته؟! فإن الشيطان يُفسد عقله ويُعاقبه في بدنه، وقد يفعل معه فاحشة إنسي بإنسي، وإن لم يدفع إلا بالقتل، جز قتلُه.

وأم إسلام صاحبه، والتخلي عنه، فهو مثل إسلام أمثاله من المظلومين، وهذا فرض على الكفاية مع القدرة، ففي «الصحاحين» عن النبي ﷺ أنه قال: «المُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ لَا يُسْلِمُهُ وَلَا يُظْلِمُهُ»<sup>(٢)</sup>، فإن كان عاجزاً عن ذلك، أو هو مشغول بما هو أوجب منه، أو قام به غيره، لم يجب وإن كان قادراً، وقد تَعَيَّنَ عليه، ولا يشغله عما هو أوجب منه وجب عليه.

وأم قول السائل: هل هذا مشروع؟ فهذا من فضل الأعمال، وهو من أعمال الأنبياء والصالحين؛ فإنه ما زال الأنبياء والصالحون يدفعون الشياطين عن بني آدم بما أمر الله به ورسوله، كما كان المسيح يفعل ذلك، وكما كان نبينا ﷺ يفعل ذلك، فقد روى أحمد في «مسنده» وأبو دود في «سننه» من حديث مطرب بن عبد الرحمن الأعنق قال: حدثني أمُّ أبْنِ بنت الوازع بن زرع بن عامر لعبدي، عن أبيها أن جدَّها الزارع انطلق إلى رسول الله ﷺ، فانطلق معه ببن له مجنون - أو ابن أخت له - قال جدِّي: فلما قدمنا على رسول الله ﷺ قُتِلَ: إِنَّ مَعِيَ بَنٌ - أو ابن أخت لي - مجنوناً، أتيتك به تدعو الله له، قال: «أنتي به» قال: فانطلقت به إليه وهو في الركب، فأطلقت عنه وألقيت عنه ثياب السفر، وألبسته ثوبين حسنين، وأخذت

(١) أخرجه أحمد (١٦٥٢)، وأبو دود (٤١٧٢)، وترمذي (١٤٢١)، ولساني ١١٥ وبن

مجه (٢٥١٠) من حديث سعيد بن زيد، ومسنده قوي.

(٢) أخرجه البخاري (٢٤٤٢)، ومسلم (٢٥٨٠) من حديث بن عمر

بيده حتى انتهت به إلى رسول الله ﷺ، فقال: «أَذْنِي مَنِي، اجعل ظَهْرَهُ مما يليّني» قال: فقبضَ بمجامع ثوبه من أعلاه وأسفله، فجعل يضربُ ظهره حتى رأيتُ بياضَ إبطيه، ويقولُ: «اخرُجْ عَدُوَّ الله! اخرُجْ عَدُوَّ الله! فأقبلَ ينظرُ نظرَ الصحيح ليس بنظره الأولِ، ثم أقعدَه رسولُ الله ﷺ بين يديه، فدعا له بماء، فَمَسَحَ وجهه، ودعا له، فلم يَكُنْ في الوَفْدِ أحدٌ بعدَ دعوة رسولِ الله ﷺ يَفْضُلُ عليه»<sup>١</sup>.

وقال أحمد في «المسند»: حدثني عبدُ الله بنُ نُمير، عن عثمان بنِ حكيم، أخبرنا عبدالرحمن بن عبدالعزيز؛ عن يعلى بن مرة قال: لقد رأيتُ من رسولِ الله ﷺ ثلاثاً ما رآها أحدٌ قبلي، ولا يراها أحدٌ بعدي، لقد خرجتُ معه في سفرٍ حتّى إذا كنا ببعض الطريقِ مررنا بامرأةٍ جالسةٍ معها صبيٌّ لها، فقالت: يا رسولَ الله! هذا صبيٌّ أصابه بلاء، وأصابنا منه بلاء، يُؤخذ في اليوم ما أدري كم مرة، قال: «ناولينيهِ»، فرفعتُه إليه، فجعله بينه وبينَ واسطةِ الرحل، ثم فَعَرَّ فاه فَنفَثَ فيه ثلاثاً، وقال: «بسمِ الله، أنا عبدُ الله، اخسأ عَدُوَّ الله، ثم نولها إياه، فقال: «القينا في الرجعة في هذا المكان، فأخبرينا ما فَعَلْ» قال: فذهبنا ورجعنا، فوجدناها في ذلك المكان معها شياه ثلاث، فقال: «ما فَعَلْ صَبِيُّكَ؟» فقالت: والذي بعثك بالحقِّ ما حسسنا منه شيئاً حتى السَّاعة، فاجترر هذه الغنم، قال: «انزل خُذْ منها واحدةً، ورُدَّ البقية»، وذكر الحديث بتمامه<sup>٢</sup>.

... حدثنا وكيع، قال: حدثنا الأعمش؛ عن المنهال بن عمرو، عن يعنى بن مرة، عن أبيه، قال وكيع مرة، يعني الثقفي؛ ولم يقل مرة: عن أبيه: أن امرأةً جاءت إلى النبي ﷺ معها صبي لها به لَمَم، فقال النبي ﷺ: «اخرُجْ عَدُوَّ الله أن

(١) أخرجه البزر (٢٧٤٦)، ولطبرني (٥٣١٤) مطولاً بقصة وفد عبد القيس وسنده ضعيف لجهالة الوازع بن زارع وبنته، وقد سقط هذا الحديث من طبعة الميمنية من المسند وهو في «طرف المسند» لابن حجر ٥ ٤٤٥، وموضع الشاهد فيه أنه يخرج به أبو دود، وقصر فيه على قول لبي ﷺ للأصح: «إن فيك خنتين يحبهما الله ورسوله...» نظر (٥٢٢٥).

(٢) حديث صحيح، أخرجه أحمد ٤ ١٧٠ وسنده حسن، ونظر ما بعده.

رسولُ الله ﷺ قال: فبريء، قال: فأهدت إليه كبشين، وشيئاً من أقطٍ وشيئاً من سمنٍ قال: فقال رسولُ الله ﷺ: «خُذِ الْأَقِطَ وَالسَّمْنَ، وَخُذْ أَحَدَ الْكَبْشَيْنِ، وَرُدَّ عَلَيْهَا الْآخَرَ»<sup>(١)</sup>.

حدثنا عبدُ الرزاق، أخبرنا معمرٌ، عن عطية بن السائب، عن عبد الله بن حفص، عن يعلى بن مرة الثقفي قال: ثلاثة أشياء رأيتُهن من رسولِ الله ﷺ وذكر الحديث، وفيه قال: ثم سِرنا فمررنا بماء، فأتته امرأةٌ ببنٍ لها به جنة، فأخذ النبي ﷺ بمنخره، فقال: «أخرج إني محمدٌ رسولُ الله ﷺ قال: ثم سرن فلما رجعنا من سفرون مررن بذلك الماء، فأتته المرأةُ بِجَزَرٍ ولبن، فأمره أن تردَّ الجَزَرَ، وأمر أصحابه، فشرَبُوا من اللبن، فسألها عن الصبي، فقالت: والذي بعثك بالحق م رأيتُ منه ريباً بعدك»<sup>(٢)</sup>. ولو قدر أنه لم ينقل ذلك، لَكون مثبه لم يقع عند الأنبياء؛ لَكون الشياطين لم تكن تَقْدِرُ تفعل ذلك عند الأنبياء، وفعلت ذلك عندن، فقد أمرنا الله ورسوله بنصر المظلوم والتنفيس عن المكروب ونفع المسلم بم يتناول ذلك.

وقد ثبت في «الصحيحين» حديثُ الذين رَقُوا بالفتحة، وقال النبي ﷺ: «وم أدراك أنَّها رقية»<sup>(٣)</sup>، وأذن لهم في أخذِ الجُعَلِ على شفاء اللديغِ بالرقية، وقد قل النبي ﷺ للشيطان الذي أراد قطع صلاته: «أعوذُ بالله منك، ألعنك بلعنة الله التامة»<sup>(٤)</sup> ثلاث مرات وهذا كدفع ظالمي الإنس من الكُفَّارِ والفُجَّارِ؛ فإن النبي ﷺ وأصحابه وإن كانوا لم يروا الترك، ولم يكونوا يرمون بالِقِسيِّ الفارسية ونحوها مم يحتاج إليه في قتالٍ، فقد ثبت عن النبي ﷺ أنه أمر بقتالهم، وأخبر أن أُمَّته ستقاتلهم<sup>(٥)</sup>، ومعلوم أن قتالهم النافع إنم هو بالِقِسيِّ الفارسية، ولو قُوتِلُوا بالِقِسيِّ

(١) أخرجه أحمد ٤، ١٧١ و ١٧٢ وسنده صحيح.

(٢) أخرجه أحمد ٤، ١٧٣ واختلاط عطية بن لسائب فيه لا يصح.

(٣) أخرجه البخاري (٢٢٧٦)، ومسلم (٢٢٠١) من حديث أبي سعيد الخدري.

(٤) أخرجه مسلم (٥٤٢) من حديث أبي الدرداء.

(٥) أخرجه البخاري (٢٩٢٨)، ومسلم (٢٩١٢) (٦٥) من حديث أبي هريرة.

العربية التي تشبه قوس القطن لم تُغن شيئاً؛ بل استطالوا على المسلمين بقوة رميهم. فلا بُدَّ من قتالهم بما يقهرهم.

وقد قال بعض المسلمين لعمر بن الخطب: إِنَّ الْعَدُوَّ إِذَا رَأَيْتَهُمْ قَدْ لَبَسُوا الْحَرِيرَ وَجَدْنَا فِي قُلُوبِنَا رَوْعَةً. فَقَالَ: وَأَنْتُمْ فَالْبَسُوا كَمَا لَبَسُوا. وقد أمر النبي ﷺ أصحابه في عُمرَةِ الْقَضِيَةِ بِالرَّمْلِ وَالْأَضْطَبَاعِ؛ لِيَرَى الْمُشْرِكُونَ قُوَّتَهُمْ<sup>(١)</sup>. وإن لم يكن هذا مشروعاً قبل هذا، ففعل لأجل الجهد ما لم يكن مشروعاً بدون ذلك.

ولهذا قد يحتاج في إبراء المصروع ودفع الجن عنه إلى الضرب، فيضرب ضرباً كثيراً جداً، والضرب إنما يقع على الجن ولا يحسُّ به المصروع، حتى يفوق المصروع، ويخبر أنه لم يُحس بشيء من ذلك، ولا يؤثر في بدنه، ويكون قد ضرب بعضاً قوية على رجله نحو ثلثمائة أو أربعمائة ضربة وأكثر وأقل، بحيث لو كان على الإنسي لقتله، وإنما هو على الجن، والجنُّ يَصِيحُ وَيَضْرُخُ، وَيُحَدِّثُ الْحَاضِرِينَ بِأُمُورٍ مُتَعَدِّدَةٍ كَمَا قَدْ فَعَلْنَا نَحْنُ هَذَا وَجَرَّبْنَاهُ مَرَاتٍ كَثِيرَةً يَطُولُ وَصْفُهَا بِحَضْرَةِ خَلْقٍ كَثِيرِينَ.

وأما الاستعانة عليهم بما يُقال ويُكتب مما لا يُعَرَّفُ معناه فلا يُشرع، لا سيم إن كان فيه شرك؛ فإن ذلك مُحَرَّمٌ. وعامة ما يقوله أهل العزائم فيه شرك، وقد يقرؤون مع ذلك شيئاً من القرآن ويظهرونه، ويكتمون ما يقولونه من الشرك، وفي الاستشفاء بما شرعه الله ورسوله ما يُغني عن الشرك وأهله.

والمسلمون وإن تنازعوا في جواز التداوي بالمُحَرَّماتِ كَالْمَيْتَةِ وَالْخَنزِيرِ، فلا يتنازعون في أن الكُفْرَ وَالشَّرْكَ لَا يَجُوزُ التَّدَاوِي بِهِ بِحَالٍ؛ لِأَن ذَلِكَ مُحَرَّمٌ فِي كُلِّ حَالٍ، وليس هذا كالتكلم به عند الإكراه؛ فإن ذلك إنما يجوز إذا كان قلبه مطمئناً بالإيمان، والتكلم به إنما يؤثر إذا كان بقلب صاحبه، ولو تكلم به مع طمأنينة قلبه

---

(١) حديث لرمس أخرجه لبحاري (٤٢٥٦)، ومسلم (١٢٦٤) من حديث بن عباس، وحديث الاضطباع أخرجه أحمد (٢٧٩٢)، وأبو داود (١٨٨٤) من حديث بن عباس.

بالإيمان لم يؤثر. والشيطان إذا عَرَفَ أن صاحبه مستخفٌ بالعزائم لم يساعده. وأيضاً، فإن المكره مضطراً إلى التكم به ولا ضرورة إلى إبراء المصعب به لوجهين: <sup>١</sup> أحدهما: أنه قد لا يؤثر أكثر مما يؤثر من يُعالج بالعزائم. فلا يؤثر، بل يزيده شراً.

والثاني: أن في الحق ما يُغني عن البطل.

والنفس في هذا الباب ثلاثة أصناف: قوةٌ يكذبون بدخول الجن في الإنس، وقوةٌ يدفعون ذلك بالعزائم المذمومة، فهؤلاء يكذبون بالموجود، وهؤلاء يعصون بل يكفرون بالمعبود. والأمة الوسط تصدق بالحق الموجود، وتؤمن بالآله الواحد المعبود، وعبادته ودعائه وذكره وسمائه وكلامه، فتدفع شياطين الإنس والجن.

وأم سؤال الجن وسؤال من يسألهم، فهذا إن كن على وجه التصديق لهم في كل ما يُخبرون به، والتعظيم للمسؤول، فهو حرام، كما ثبت في «صحيح مسلم» وغيره عن معاوية بن الحكم السلمي قال: قلت: يا رسول الله! أموراً كنا نصنعها في لجهمية، كنا نأتي الكهَنَ، قل: «فلا تأتوا الكهَنَ»<sup>١</sup>.

وفي «صحيح مسلم» أيضاً عن عبيد الله، عن نافع، عن صفية، عن بعض أزواج النبي ﷺ: عن النبي ﷺ قال: «مَنْ أَتَى عَرَّافاً فَسأله عن شيءٍ لم تقبل له صلاة أربعين يوماً»<sup>٢</sup>.

وأم إن كان يسأل المسؤول ليمتحن حاله، ويختبر باطن أمره، وعنده ما يميز به صدقه من كذبه، فهذا جائز، كما ثبت في «الصحيحين»: أن النبي ﷺ سأل ابن صبيد، فقال: «ما يأتيك؟» فقال: «يأتيني صادق وكاذب»، قال: «ما ترى؟» قال: أرى عرشاً على الماء، قال: «فإنني قد خبأت لك خبيئاً»، قال: الدُّخ الدُّخ، قال:

(١) حرجه مسلم (٥٣٧) ص ١٧٤٨، ١٧٤٩.

(٢) أخرجه مسلم (٢٢٣٠).



«أخسأ، فلن تَعُدُّو قَدْرَكَ، فإنما أنت من أخوانِ الكُفَّانِ»<sup>(١)</sup>.

وكذلك إذا كان يَسْمَعُ ما يقولونه، ويُخبرون به عن الجنِّ، كما يسمَعُ المسلمون ما يقولُ الكفارُ والفجارُ ليعرفوا ما عندهم فيعتبروا به، وكما يَسْمَعُ خبرُ الفسقِ ويُتَبِّين ويُثَبِّت، فلا يُجزم بصدقه ولا كذبه إلا ببينة، كما قال تعالى: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا﴾ [الحجرات: ٦]، وقد ثبت في صحيح البخاري، عن أبي هريرة: أن أهل الكتاب كانوا يقرؤون التوراةَ ويُفسرونها بالعربية، فقال النبي ﷺ: «إذا حَدَّثَكُمْ أهل الكتاب، فلا تُصدِّقوهم، ولا تُكذِّبوهم، فيما أن يُحدثوكم بحق فتُكذِّبوه، وإما أن يُحدثوكم بباطل، فتُصدِّقوه، وقولوا: ﴿آمَنَ بِاللَّهِ وَمَآ أَنزَلَ إِلَيْهِ وَمَآ أَنزَلَ إِلَيْكُمْ﴾ [العنكبوت: ٤٦]»<sup>(٢)</sup>، فقد جاز للمسلمين سماعُ ما يقولونه ولم يصدقوه ولم يكذبوه.

وقد رُوِيَ عن أبي موسى الأشعري أنه أبطأ عليه خبرُ عمرَ وكان هناك امرأة لها قرين من الجن، فسأله عنه، فأخبره أنه ترك عُمرَ يَسُمُ إبل الصدقة، وفي خبر آخر أن عمر أرسل جيشاً، فقدم شَخْصٌ إلى المدينة، فأخبر أنهم انتصروا على عدوهم، وشاع الخبر، فسأل عُمرَ عن ذلك، فذكر له، فقال: هذا أبو الهيثم يريدُ المسممين من الجن! وسيأتي يريدُ الإنس بعد ذلك! فجاء بعد ذلك بعدة أيام.

## فصل

ويجوز أن يُكتب للمصاب وغيره من المرضى شيء من كتب الله، وذكره بالمداد المباح، ويغسل ويسقى، كما نُصِّرَ على ذلك أحمد وغيره، قال عبد الله بن أحمد: قرأتُ على أبي، حدثنا يعلى بن عبيد، ثنا سفيان، عن محمد بن أبي ليلى، عن الحكم، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: إذا عَسِرَ على المرأة ولادتها فليُكْتَبْ: بسم الله لا إله إلا الله الحليم الكريم، سُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ.

(١) أخرجه البخاري (٣٠٥٥)، ومسلم (٢٩٣٠).

(٢) أخرجه البخاري (٤٤٨٥).

الحمد لله رب العالمين. ﴿كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَهَا لَمْ يَلْبُثُوا إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا﴾ [الذريات: ٤٦] ﴿كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبُثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهْرٍ. بَلَاغٌ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ﴾ [الأحقاف: ٣٥]. قال أبي: حدثنا سُودُ بْنُ عَمْرٍو بِإِسْنَدِهِ بِمَعْنَاهُ. وَقَالَ: يُكْتَبُ فِي إِنْاءٍ نَظِيفٍ فَيَسْقَى. قَالَ أَبِي: وَزَادَ فِيهِ وَكَيْعٌ: فَتَسْقَى. وَيَنْضَحُ مَا دُونَ سُرْتِهَا. قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: رَأَيْتُ أَبِي يُكْتُبُ لِمَرْأَةٍ فِي جَدَمٍ أَوْ شَيْءٍ نَظِيفٍ.

وَقَالَ أَبُو عَمْرٍو مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ حَمْدَانَ لِحَبِيبِ بْنِ خَبْرَةَ الْحَسَنِ بْنِ سَفِينٍ النَّسَوِيِّ. حَدَّثَنِي عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ شَبُوبَةَ. حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ شَقِيقٍ. حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ. عَنْ سَفِينٍ. عَنْ بَنِي أَبِي لَيْسَى. عَنْ الْحَكَمِ. عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ: إِذَا غَسَرَ عَمَى الْمَرْأَةُ وَلَدَاهَا فَلْيُكْتَبْ: بِسْمِ اللَّهِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْعَلِيِّ الْعَظِيمِ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْحَكِيمُ الْكَرِيمُ: سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَى رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ: وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ. ﴿كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَهَا لَمْ يَلْبُثُوا إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحَاهَا﴾. ﴿كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبُثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهْرٍ. بَلَاغٌ فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ﴾. قَالَ عَمِي: يُكْتَبُ فِي كَاعِدَةٍ فَيَعْلَقُ عَلَى عُضْدِ الْمَرْأَةِ. قَالَ عَمِي: وَقَدْ جَرَّبْتُهُ فَلَمْ نَرِ شَيْئًا عَجَبَ مِنْهُ. فَبِذَا وَضَعْتَ تَحْتَهُ سَرِيعًا. ثُمَّ تَجَعَّلَهُ فِي خُرْقَةٍ أَوْ تَحْرَقَهُ. آخِرُ كَلَامِ شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ. قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ. وَنُورَ ضَرِيحِهِ. وَتَقَدَّمَ حُكْمُ كِتَابَةِ آيَاتٍ وَلُفْثٍ فِي آخِرِ بَابِ «نُضُوءٍ»<sup>(١)</sup>

مَسْأَلَةٌ: وَلَا يُسْتَحَبُّ لِمُؤْمَرٍ اتِّخَاذُ سِتْرَةٍ؛ لِأَنَّهُ ﷺ: كَانَ يُصَلِّي إِلَى سِتْرَةٍ دُونَ صَاحِبِهِ. فَإِنْ تَخَذَ سِتْرَةً فَلَيْسَتْ سِتْرَةً؛ لِأَنَّ سِتْرَةَ الْإِمَامِ سِتْرَةٌ لِمَنْ خَفَهُ. نَصَّ عَلَى هَذَا أَحْمَدُ. وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ أَهْلِ الْعِلْمِ كَذَلِكَ قَالَ ابْنُ الْمُنْذِرِ. وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: قَالَ أَهْلُ الْعِلْمِ: سِتْرَةُ الْإِمَامِ سِتْرَةٌ لِمَنْ خَفَهُ. أَه. وَهُوَ قَوْلُ الْفُقَهَاءِ السَّبْعَةِ قَالَ أَبُو الزِّنَادِ: كُلُّ مَنْ أَدْرَكَتْ مِنْ فُقَهَاءِ الْمَدِينَةِ الَّذِينَ يَنْتَهِي إِلَى قَوْلِهِمْ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيَّبِ. وَعُرْوَةُ بْنُ الزُّبَيْرِ. وَالْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ. وَأَبُو بَكْرٍ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ. وَخَارِجَةُ بْنُ زَيْدٍ.

(١) أخرجه بن نسي في غسل ليوم وليلة (٦١٩).

(٢) ١٦٨، ١١٤، ٢.

وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة وسليمان بن يسار وغيرهم يقولون: ستر الإمام ستره لمن خلفه اهـ وروي ذلك عن ابن عمر وبه قال النخعي والأوزاعي ومالك والشافعي وغيرهم.

قال القاضي عياض المالكي: اختلفوا في ستر الإمام. هل هي ستره لمن خلفه، أو هي ستره له خاصة؟ وهو ستره لمن خلفه؟ مع الاتفاق على أنهم مصنون إلى ستره. اهـ. والمعنى أن ستر الإمام ستره للمؤمنين سواء صلى خف أو كشف الإمام كما هو الغالب، أو عن جانبيه أو قدمه. حيث صحت. نُشر إليه ابن نصر الله في شرح الفروع.

فلا يضر صلاة المؤمنين مرور شيء بين يديهم.

الدليل: ما روى عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده قل: هبطت مع النبي ﷺ من ثنية أذاخر، فحضرت الصلاة، فعمد إلى جدار فتخذه قبلة، ونحن خلفه، فجاءت بهيمة تمر بين يديه، فما زال يُداريها حتى لصق بطنه بالجدار فمرت من ورائه. رواه أبو داود وابن ماجه بإسناد جيد<sup>(١)</sup>. قاله في الفروع.

فلولا أن ستره ستره لهم لم يكن بين مروره وبين يديه وخلفه فرق.

وصلى ﷺ إلى ستره ولم يأمر أصحابه بنصب ستره أخرى.

وعن ابن عباس قال: أقبلت راكباً على أتان، وأنا يومئذ قد نهزت الاحتلام، ورسول الله ﷺ يُصلي بالناس بمنى إلى غير جدار، فمررت بين يدي بعض الصف، فنزلت، وأرسلت الأتان ترتع، فدخلت في الصف، فلم ينكر ذلك علي أحد. رواه البخاري ومسلم وأصحاب السنن<sup>(٢)</sup>.

ولمسلم من حديث أبي هريرة، مرفوعاً: «إنما الإمام جنة»<sup>(٣)</sup> أي: الترس يمنع

(١) أخرجه أحمد (٦٨٥٢)، ورواه أبو داود (٧٠٨) وسنده حسن، ونسب هو في بن ماجه.

(٢) أخرجه البخاري (٧٦)، ومسلم (٥٠٤).

(٣) أخرجه مسلم (٤١٦).

من نقص صلاة لمأموم، لا أنه يجوز المرور قدم لمأموم.

مسألة: وإن مرَّ ما يقطع الصلاة بين الإمام وسترته، قطع صلاته وصلاتهم: لأنه مرَّ بينهم وبين سترته. قال في «لمبدع»: فظاهره أن هذا فيما يُبطلها خاصة، وأن كلامهم في نهى الآدمي عن المرور على ظاهره، وكذا المصلي لا يدع شيئاً يمرُّ بين يديه.

وقال صاحب «النظم»: لم أرَ أحدًا تعرَّض لجوز مرور لإنسان بين يدي المأمومين، فيحتمل جوازه اعتباراً بسترته لإمام لهم حكماً، ويحتمل اختصاص ذلك بعدم لإبطال، لما فيه من المشقة على الجميع. وتقدم كلامُ بن نصر لله<sup>(١)</sup>.

فائدة: قال بن رشد إذا قدم لقضاء ما فاتته من صلاته فإن كانت بقربه سرية صلى كما هو، ودرأ من يمر بين يديه ما استطاع. ومن مر بين يديه فهو ثم. وأم من مر بين الصفوف إذ كان القوم في الصلاة مع إمامهم فلا حرج عليه في ذلك، لأن الإمام ستره لهم. هـ<sup>(٢)</sup>.

فائدة: قال ابن تميم: من وجد فرجة في لصف، قدم فيها إذا كانت بحذاته، فإن مشى إليها عرضاً كره. وعنه: لا<sup>(٣)</sup>.  
نصر: «وعد (و) آي، وتسبيح (و)».

ش: «وعدُّ الآي» قال الجوهرِيُّ: جمع الآية: آي، وآيات، وآية: علامة، أصله أويَّةٌ بالتحريك. قال سيبويه: موضعُ العين من الآية واوٌ. لأن ما كان موضع العين منه واواً واللام ياءً أكثر مما موضع العين واللام منه ياءً. وقال الفراء: هي من لفعلٍ فاعلة، وإنما ذهب منه اللام، ولو جاءت تامةً لجاءت ياءً. وقال صاحب «المشارك»: وآيات الساعة: علاماتها، وكذلك آيات القرآن سُميت بذلك؛ لأنها

(١) نظر «كشف لقنع» ١، ٤٤٨، ٤٤٩، و«لإنصاف» ٢، ١٠٦-١٠٨، و«لمبدع» ١، ٤٩١، ٤٩٢، و«المغني» ٣، ٨١، ٩٧-١٠١، و«حاشية العنقري» ١، ١٩٣، و«الاختيارات» ص ١٠٩، و«الفرع» ١، ٤٧٥، ٤٧٦، و«مجموع الفتاوى» ٢١/١٥، ١٩/٥٢، ٦٥، و«الدرر لسنية» ٣، ١٦١، و«زد لمعاد» ١، ٣٠٥-٣٠٧، و«لمختارات لجلية» ص ٤٦، و«فتاوى محمد بن إبراهيم» ٢، ٢٣٠، ٢٣١، ٢٣٣، و«نيل لأوطار» ٣/١٢-١٥، و«تهذيب لسنن» ١/٣٤٦، و«شرح ابن العربي» ٢، ١٣٥، و«الشرح الكبير» ١/٣٢٢، و«فتاوى للجنة» ٧/٨٢.

(٢) «فتاوى بن رشد» ٢/٩٠٤.

(٣) «لإنصاف» ٢/١٠٦.

علامة على تمام الكلام، وقيل: لأنها جماعة من كلمات القرآن، وقال الجوهري: ومعنى الآية من كتاب الله، أي: جماعة حروف.

وللمصلي عُدَّ التسبيح بأصابعه وعُدَّ الآي بأصابعه بلا كراهة فيهما، على الصحيح من المذهب.

الدليل: ما روى أنس قال: «رأيت النبي ﷺ يَعْقِدُ الآيَ بأصابعه، رواه محمد ابن خلف<sup>(١)</sup>».

وعُدَّ التسبيح في معنى عُدَّ الآي، وتوقف أحمد في عُدَّ التسبيح؛ لأنه يتوالى لقصره، فيتوالى حسابه، فيكثر العمل بخلاف عُدَّ الآي.

وممن قال بأنه لا بأس بعُدَّ الآي والتسبيح ابن أبي مليكة وطاووس، ويحيى بن وثاب، والحسن والنخعي، وسعيد بن جبير، وابن سيرين، والشعبي، والمغيرة بن حكيم والشافعي وإسحاق.

وقيل: يُكره عُدَّ الآي، واختاره أبو حنيفة، وفي رواية عن أحمد: يُكره عُدَّ التسبيح؛ لأن المنقول عن السلف عُدَّ الآي دون التسبيح؛ لأنه يتوالى لقصره، فتتوالى حسناته، فيكثر العمل بخلاف عُدَّ الآي، وكرهه أبو حنيفة؛ لأنه يشغل عن خشوع الصلاة المأمور به.

قال الموفق: ولنا، أنه إجماع التابعين؛ لأنه روي عن سميناء بغير خلاف في

---

(١) لم نجده من حديث أنس.

وأخرجه بن عدي ٢٤٩٩ ٧ من طريق نصر بن ضريف، عن عطية بن لستب، عن أبيه، عن عبد الله بن عمرو بن العاص قال: رأيت رسول الله ﷺ يعد لاي في الصلاة، ونصره هذا، قال لستبي: متروك وقال بن عدي: أجمعوا على ضعفه وعزه لهيتمي في «المجمع» ١٢٤، ٢، إلى الطبرني في «الكبير» وقال: فيه نصر بن ضريف وهو متروك.

وخالفه لأعمش عن عطية عند أبي دود (١٥٠٢)، ولترمذي (٣٤١١) و(٣٤٨٦) ولستبي

٣، ٧٩، وابن حبان (٨٤٣) بلفظ: رأيت رسول الله ﷺ يعقد لتسبيح بيده، وسنده حسن.

عصرهم، فكان إجماعاً، وإنما كره أحمد عدُّ التسبيحِ دونَ الآي؛ لأن المنقول  
عمن ذكرناهم عدُّ الآي.

قال أحمد: أما عدُّ الآي، فقد سمعنا، وأما عدُّ التسبيح فما سَمِعْنَا، وكان  
الحسنُ لا يرى بعدَّ الآي في الصلاة بأساً، وكره أن يحسب في الصَّلَاة شيئاً سواه.  
ولأن التسبيح يتوالى لِقَلَّتْهُ، فيتوالى حسابه، فيصيرُ فعلاً كثيراً متوالياً بخلاف عدِّ  
الآي. اهـ.

ويُباح عدُّ تكبيرات العيد وصلاة الاستسقاء<sup>(١)</sup>.

تنبيه: قال ابنُ نصرالله: ومرادهم بعدَّ الآي والتسبيح أن يُعدَّ ذلك بقلبه،  
ويُضبطُ عدده في ضميره من غير أن يتلفَّظ فإنه متى تلفَّظ به بذلك، فبن حرفان  
بطلت صلاته، ولم أجد مَنْ نَبَّه على ذلك، ولا بُدَّ من التنبيه عليه. اهـ<sup>(٢)</sup>.

فائدة: قال ابنُ تيمية: عدُّ الآيات وتكرار السورة الواحدة مثل قوله ﴿قُلْ هُوَ اللهُ  
أَحَدٌ﴾ بالسبحة، لا بأس به. اهـ<sup>(٣)</sup>.

نصر: «وقتل حية (و)، وعقرب (و)».

ش: الحية: تكون للذكر والأنثى، وإنما دخلته الهاء، لأنه واحد من جنس،  
كبطة، ودجاجة، على أنه قد روي عن العرب: رأيتُ حياً على حية، والحيوت:  
ذكرُ الحيات، والعقرب: واحدة العقارب وهي تُؤنث. والأنثى: عقربة، وعقرباء،  
ممدودة غير مصروف، ولذكر: عُقْرَبُنْ، ولعقربن أيضاً: دابة لها رجل طول، كلُّه  
عن الجوهري.

وللمُصلي قتل حية وعقرب، هذ المذهب، قال في «لإنصاف»: بلا خلاف

(١) نظر كتاف لفتح ١ ٤٤٠ و لإنصاف ٢، ٩٥، ٩٦، و لمبمع ١ ٤٨٣ و لسغني

٢ ٣٩٧، ٣٩٨ و لمجموع شرح لمذهب، ٤ ٢٩، و لمطبع ص ٨٦، ٨٧.

(٢) حاشية لعنقري، ١ ١٨٨.

(٣) «مجموع الفتوى» ٢٢، ٦٢٥.

أعلمه بشرطه. اهـ. وبه قال الحسن ولشافعي وسحق وصحاب الرزي. وحكه  
 ابن المنذر عن ابن عمر. قال لعريقي: وذهب إليه جمهور العمدة. وشر لمؤلف  
 إلى أن ذلك باتفاق الأربعة.

الدليل: حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ: «مر بقتل لأسودين في صلاة، الحية  
 والعقرب» روه الخمسة وصححه لترمذي<sup>(١)</sup>. قال لعريقي: وأما من قتلها في  
 الصلاة، أو همة بقتلها، فعلي بن أبي طالب وابن عمر. روى بن أبي شيبة عنه  
 بسناد صحيح أنه رأى ريشة وهو يصلي، فحسب أنها عقرب فضربها بنعنه، ورواه  
 البيهقي أيضاً وقال: فضربها برجله وقال: حسبت أنها عقرب. ومن تتبعين الحسن  
 البصري، وأبو العالية وعطاء ومورق العجلي وغيرهم. هـ.

وكرهه لنخعي؛ لأنه يشغل عن الصلاة. وروى ذلك عن يرهيم بن أبي شيبة  
 في «المصنف». وروى بن أبي شيبة أيضاً عن قتادة أنه قال: إذ لم تتعرض لك،  
 فلا تقتلها.

قال الشوكاني: وستدل المنعون من ذلك إذ بلغ إلى حدّ لفعل لكثير  
 كالهادية، والكارهون له، كلنخعي بحديث: «إن في صلاة لشغلاً لمتقدم»<sup>(٢)</sup>.  
 وبحديث: «سكنوا في الصلاة» عند أبي داود<sup>(٣)</sup>. ويجب عن ذلك بأن: حديث  
 الباب خاص، فلا يعارضه مذكروه، وهكذا يقال في كل فعل كثير ورد لإذن به  
 كحديث: حميه صلى عليه وآله وسلم لأمة<sup>(٤)</sup>. وحديث: خعه لنعل<sup>(٥)</sup>.  
 وحديث: صلاته ﷺ على المنبر ونزوله لل سجود ورجوعه بعد ذلك<sup>(٦)</sup>. وحديث:

(١) أخرجه أحمد (٧١١٨)، وأبو داود (٩٢١)، وترمذي (٣٩٠)، ونسائي (١٠٣)، وابن  
 ماجه (١٢٤٥) وسنده صحيح.

(٢) تقدم ص ٣٦ / تعليق (٣).

(٣) أخرجه مسلم (٤٣٠)، وأبو داود (١٠٠٠) من حديث جابر بن سبرة

(٤) أخرجه البخاري (٥١٦)، ومسلم (٥٤٣) من حديث أبي قتادة.

(٥) أخرجه أبو داود (٦٥٠) من حديث أبي سعيد الخدري وسنده صحيح

(٦) أخرجه البخاري (٣٧٧)، ومسلم (٥٤٤) من حديث سهل بن سعد.

أمره ﷺ بذرء المأر وإن أفضى إلى المقاتلة<sup>(١)</sup>. وكلُّ ما كان كذلك ينبغي أن يكون مخصصاً، لعموم أدلة المنع.

واعلم أن الأمر بقتل الحية والعقرب مطلق غير مقيد بضربة أو ضربتين. وقد أخرج البيهقي من حديث أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «كفأك الحية ضربة أصبتها أم أخطأتها»<sup>(٢)</sup> وهذا يؤهم التقييد بالضربة. قال البيهقي: وهذا إن صحَّ فإنما أراد والله تعالى أعلم وقوع الكفاية بها في الإتيان بالمأمور. فقد أمر صَلَّى الله عليه وآله وسلم بقتلها وأراد - والله أعلم - إذا امتنعت بنفسها عند الخطأ ولم يُردَّ به المنع من الزيادة على ضربة واحدة. ثم استدل البيهقي على ذلك بحديث أبي هريرة عند مسلم: «مَنْ قَتَلَ وَزَغَةً فِي أَوَّلِ ضَرْبَةٍ، فَلَهُ كَذَا وَكَذَا حَسَنَةً، وَمَنْ قَتَلَهَا فِي الضَّرْبَةِ الثَّانِيَةِ، فَلَهُ كَذَا وَكَذَا حَسَنَةً أَدْنَى مِنَ الْأُولَى. وَمَنْ قَتَلَهَا فِي الضَّرْبَةِ الثَّلَاثَةِ فَلَهُ كَذَا وَكَذَا حَسَنَةً أَدْنَى مِنَ الثَّانِيَةِ»<sup>(٣)</sup> قال في «شرح السنة»: وفي معنى الحية والعقرب كل ضرار مباح القتل كالزنابير ونحوها. اهـ.

قال ابن تيمية: وقد قال أحمد وغيره: يجوز له أن يذهب إلى النعل، فيأخذه ويُقَتِّلُ به الحية والعقرب. ثم يُعيده إلى مكانه. وكذلك سائر ما يحتاج إليه المصلي من الأفعال. وكان أبو برزة الأسلمي يُصَلِّي ومعه فرسه «كلما خَطَا يَخْطُو معه، خَشِيَةً أَنْ يَنْفَلِتَ»<sup>(٤)</sup>. قال أحمد: إن فعل كما فعل أبو برزة، فلا بأس.

وظاهر مذهب أحمد وغيره: أن هذا لا يُقَدَّرُ بثلاث خطوات، ولا ثلاث فعلات.

(١) أخرجه البخاري (٥٠٩)، ومسلم (٥٠٥).

(٢) أخرجه البيهقي ٢/٢٦٦. وأنكره أبو حاتم في «العلل» ٢/٢٨١. وقال: ليس لهذا الكلام أصل ولم أعرف هذا الكلام عن أحد حتى رأيت الآن الليث، عن ابن عجلان، عن القعقاع بن حكيم قوله هذا الكلام. وعن الليث عن عبيد الله العمري. عن سالم بن عبد الله كان يرمي الحية بالعصا وإن كان راكباً، لهذا الحديث.

(٣) أخرجه مسلم (٢٢٤٠).

(٤) أخرجه البخاري (١٢١١).



كما مضت به السنة، ومن قيدها بثلاث كما يقوله أصحاب الشافعي وأحمد، فإنما ذلك إذا كانت متصلة، وما إذا كانت مفارقة، فيجوز وإن زدت على ثلاث. والله أعلم. هـ<sup>(١)</sup>.

وقالت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: يقطع صلاته ويقتل لشعبان أو العقرب وإن أمكن قتلها وهو في صلاته فلا بأس. هـ<sup>(٢)</sup>.

نص: «وبكاء (و) خشية، وخلع ثوب (و)، ولبسه (و) ولبس (و) عمامة ما لم يطل».

ش: وللمصلي البكاء من خشية الله تعالى. بتفاق لأئمة الأربعة كما أشار إليه المؤلف.

الدليل: ما روى عبد الله بن الشخير قال: رأيت رسول الله ﷺ يصلي وفي صدره زيز كازيز المرجلي من البكاء<sup>(٣)</sup>.

وللمصلي لبس ثوب وعمامة ولفها، وحمل شيء ووضع. وأشار لمؤلف إلى تفاق الأئمة الأربعة على أن للمصلي خلع ثوب ولبسه ولبس عمامة ما لم يطل - أي تطول مدة الفعل -.

الدليل: ما روى وائل بن حجر: أن النبي ﷺ لتحف بإزاره وهو في الصلاة<sup>(٤)</sup>. وفتح الباب لعائشة<sup>(٥)</sup>.

(١) نظر «كشف لقنوع» ١/ ٤٤٠، و«لإنصاف» ٢/ ٩٦، و«لمبدع» ١/ ٤٨٣، و«لمعني» ٣٩٩/ ٢، و«المجموع شرح المذهب» ٤/ ٣٣، و«لاختيرت» ص ١١١، و«نيل الأوطار» ٢/ ٣٨٢، والمطلع ص ٨٧، و«شرح لسنة» ٣/ ٢٦٨.

(٢) «فتاوى اللجنة» ٣٦/ ٧.

(٣) أخرجه أبو دود (٩٠٤)، ولساني ٣/ ١٣، وابن حبان (٦٦٥) وسنده صحيح.

(٤) أخرجه مسلم (٤٠١).

(٥) حديث صحيح أخرجه أبو دود (٩٢٢)، ولترمذي (٦٠١)، ولساني ٣/ ١١، وابن حبان (٢٣٥٥).

وتقدم حمته ﷺ مامة<sup>(١)</sup>.

وكذا إن سقط ردؤه فيه رفعه؛ ولأنه عملٌ يسيرٌ، شبه حمل مامة، وفتح لباب لعنشة.

وبذ عتقت لامة وهي تصبي ختمت وبنت على صلاتها.

فرع: ونه بشرة بيد ووجه وعين.

الدليل: ما روى نس: أن النبي ﷺ كان يشير في الصلاة. روه لدارقطني بسند صحيح وأبو دود<sup>(٢)</sup>. ورواه الترمذي من حديث ابن عمر، وقال: حسن صحيح<sup>(٣)</sup>.

وعن جابر، قال: إن رسول الله ﷺ بعثني لحاجة فذكرته وهو يصلي فسلمت عليه، فشر إلي فلما فرغ، دعاني، فقال: «إِنَّكَ سَلَّمْتَ عَلَيَّ نَفَا وَإِنْ صَلَّيْ». روه أحمد ومسلم والنسائي، وابن ماجه<sup>(٤)</sup>.

مسألة: وله القيام بالأعمال ليسيرة كحَتَّ جسده يسيراً لحاجة؛ لأنه عملٌ يسير، أشبه حمل مامة، وفتح لباب لعنشة، وصعود المنبر، ونزوله عنه، لم صلى عليه، وتخره في صلاة الكسوف، ثم عوده، وأمره بقتل الأسودين في الصلاة ونحوه ذلك.

(١) سب في ص ١١٥ تعليق (٤).

(٢) أخرجه أبو دود (٩٤٣)، و لدارقطني ٢ ١٤.

(٣) حديث صحيح أخرجه أبو دود (٩٢٧)، و لترمذي (٣٦٨) عن ابن عمر قال: قت نبال: كيف كان النبي ﷺ يرد عليهم حين كانوا يُسمون عليه وهو في الصلاة؟ قال: كان يشير بيده. وإسنده حسن.

وأخرجه أحمد (٤٥٦٨)، والنسائي ٥٣، وابن ماجه (١٠١٧)، بنحوه. وفيه أنه سأل صهيباً، وإسنده صحيح.

(٤) أخرجه أحمد ٣٣٤، ٣، ومسلم (٥٤٠) (٣٦)، والنسائي ٦، ٣، وابن ماجه (١٠١٨).

وصلّى أبو برزة ولجأ دابته في يده فجعلت الدبة تنأزعه، وجعل رجل من الخوارج يقول: اللهم افعل بهذا الشيخ، فلما انصرف، قال أبو برزة: إني سمعت قولكم، وإني غزوت مع رسول الله ﷺ ست غزوات أو سبع غزوات أو ثمانية وشهدت تسييره وإني إن كنت أرجع مع دابتي أحب إلي من أن ترجع إلى مألفي، فيشق عليّ. أخرجه البخاري<sup>(١)</sup>.

وإلا يكن حاجة، كره؛ لأنه عبث.

فائدة: سنت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية وإفتاء عن قوم كنو يصون إحدى الصلوات في البيت وأخذ منه التليفون يرن وتسمعهم برنين مدة طويلة، فهل يجوز في مثل هذه الحالة أن يتقدم لمصلي أو يتأخر ويرفع سماعة لتليفون ويكبر أو يرفع صوته بالقرءة ليعلم صاحب لتيفون أنه يصلي قيساً على فتح الباب للطرق أو رفع الصوت له؟.

فأجابت: إذا كان لمصلي بالحالة التي ذكرت وأخذ التليفون يرن جاز له أن يرفع السماعة ولو تقدم قليلاً أو تأخر كذلك أو أخذ عن يمينه أو شماله بشرط أن يكون مستقبل القبلة وأن يقول (سبحان الله) تنبيهاً للمتكلم بالتليفون لم ثبت في الصحيحين أن رسول الله ﷺ كان يصلي وهو حامل أمامة بنت بنته فبذ ركع وضعها وإذا قام حملها، وفي رواية مسلم: وهو يؤم الناس في المسجد، ولما روى أحمد وغيره عن عائشة رضي الله عنها قالت: كان رسول الله ﷺ يصلي في البيت والباب عليه مغلق فجئت فمشى حتى فتح لي ثم رجع إلى مقامه ووصفت أن الباب في القبلة، وما روه البخاري ومسلم أن رسول الله ﷺ قل: «من نبه شيء في صلاته فليسبح الرجال وليصفق النساء»<sup>(٢)</sup>. هـ.

(١) أخرجه البخاري (١٢١١).

(٢) أخرجه البخاري (٦٨٤)، ومسلم (٤٢١).

مسألة: ولا يتقدر اليسير بثلاث، ولا بغيرها من العدد، بل اليسير ما عدّه العُرف يسيراً، وهو المذهب؛ لأنه لا توقّف فيه، فيرجع للعرف كالقبض والحرز وما شابه فعل لنبيٍّ ﷺ في حملِ أمانة، وفتح لبابِ لعائشة، وتأخره في صلاة الكسوف، وتقدمه فهو يسير لا تبطل الصلاة بمثله؛ لأنه ﷺ هو لمُشرّع<sup>(١)</sup>.

وتقدمه كلام ابن تيمية والشوكاني في ذلك<sup>(٢)</sup>.

وقال في «لفروع»: ويتوجه أن يكون العُرف عند الدفع.

وقيل: قدرُ لكثير ما خُيّل للناظر أنه ليس في صلاة.

وقال بن عقيل: الثلاث في حدّ لكثير. قال في «لفائق»: وهو ضعيفٌ لنصر أحمد فيمن رأى عقرباً في الصلاة: أنه يخطو إليها ويأخذ لنعل، ويقتله ويرد النعل إلى موضعها. وهي أكثر من ثلاثة أفعال.

وقيل: اليسير كفعل أبي برزة حين مشى إلى الدّابة، وقد نفست. روه البخاري وم. فوفقه كثير. الترجيح:

قلت: الرجح القول الأول، والله أعلم.

فرع: وإن قتل القملة في المسجد أبيح دفنها فيه من غير كراهة إن كان لمسجد تراباً ونحوه كالحصى والرمل؛ لأنه لا تقدير فيه وهي طاهرة. على ما تقدم. قال في «لمبدع»: وظاهره: أنه يُباح قتلها فيه وهو لمنصوص، وعليه أن يخرجها ويدفنها. قيل للقاضي: يكره قتلها ودفنها فيه كالنخمة؟ فقال: دفنُ نخمة كفرٌ لها. وإذا دفنها كأنه لم يتنخم، فكذلك القملة، وفيه نظر؛ لأن عمقه تجب صيئنتها عن النجاسة، كظاهره بخلافه. اهـ. قال البهوتي: وهذا لنظر إنما يتم على القول بنجاسة ميتة ما لا نفس له سائلة. والمذهب طهرتها فلا يتأتى لتنظيف. هـ.

(١) حديث حسن أمامه ص ١١٥ / تعييق (٤)، وحديث فتح لباب لعائشة ص ١١٧ تعييق (٥)،

م حديث تأخره في صلاة الكسوف فأخرجه مسلم (٩٠٤) من حديث جابر.

(٢) ص ١١٥-١١٦.

وقيل: يُكره. وقيل: لا يجوز.

فرع: فإن طُلِعَ عُرفاً ما فعل في الصلاة، وكان ذلك الفعل من غير جنسها غير متفرق، أبطأ إجماعاً، قاله في (المبدع): عمداً كان أو سهواً أو جهلاً. هذا المذهب؛ لأنه يقطع الموالاة، ويمنع متابعة الأركان، ويذهب الخشوع فيها، ويغلب على الظن أنه ليس فيها، وكل ذلك منافٍ لها، أشبه ما لو قطعها ما لم تكن ضرورة، فإن كانت كحالة خوف وهرب من عدو ونحوه كسيل وسبع ودر، لم تبطل إلحاقاً له بالخائف.

وعد أبو الفرج بن الجوزي من الضرورة إذا كان به حجة لا يضبر عنها.

وعن أحمد: لا يبطلها إلا إذا كان عمداً، اختاره المجدد، لقصة ذي الدين، فإنه عليه أفضل الصلاة والسلام: مشى وتكلم ودخل منزله. وفي رواية: ودخل الحجرة. ومع ذلك بنى على صلاته<sup>١</sup>.

وقيل: لا تبطل بالعمل الكثير من الجاهل بالتحريم.

وعلم مما تقدم: أن العمل المتفرق لا يبطل الصلاة على الصحيح من المذهب، لأنه بشيء أم لئلا في المسجد فكان إذا قام حمل أمة بنت زينب وإذا سجد وضعها، رواه مسلم، ولبخاري نحوه. وصلى النبي ﷺ على المنبر وتكرر صعوده ونزوله عنه، متفق عليه.

وأخذ الحسن، والحسين في كل الركعت متفرقاً<sup>٢</sup>.

قال منصور في «حاشيته» على «المنتهى»: الظاهر أن لتوالي هو لذي لا تفرق

---

(١) أخرجه البخاري (٢٨٢)، ومسلم (٥٧٣) من حديث أبي هريرة.

(٢) أخرجه أحمد ٥١٥ من حديث أبي بكر أن رسول الله ﷺ كان يصلي فإذا سجد وتب لحسن على ظهره وعسى عنقه فيرفع رسول الله ﷺ رفقاً لئلا يصرع، قال فعل ذلك غير مرة. وسنده صحيح.

بينه فو فرق بين العمل لم تبطل، ويكفي قراءة نحو آية بين العملين، أو نحو ركوع. اهـ.

وقيل: تبطل<sup>(١)</sup>.

فرع: وإشارة أخرس مفهومة أو لا كعمل، أي: كفعله دون قوله؛ لأنها فعل لا قول، فلا تبطل به الصلاة إلا إذا كثرت عرفاً وتواترت.

فرع: ولا تبطل الصلاة بعمل لقلب، ولو طال، على الصحيح من لمذهب، نص عليه لعموم البلوى به، وقيل: يبطل إن طال، اختاره بن حمد وابن الجوزي قاله الشيخ تقي الدين، قال: وعسى لأول لا يثبت إلا على ما عمنه بقلبه، فلا يكفر من سيئته إلا بقدره، قال النووي: ومما استدلو به عسى أنها لا تبطل بالفكر حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: إن لله تجاوز لأمتي ما حدثت به أنفسها ما لم تعمل أو تكلم به، رواه البخاري ومسلم<sup>(٢)</sup>.

وعن عتبة بن الحارث - رضي الله عنه - قال: صليت مع النبي العَصْر فلم سم، قام سريعاً، ودخل على بعض نسائه، ثم خرج ورأى في وجوه القوم من تعجبهم لسرعته، فقال: ذكرت وأنا في الصلاة تيراً عندن فكرهت أن يمسي أو يبيت عندن فأمرت بقسمته، رواه البخاري<sup>(٣)</sup>. اهـ.

عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: إذا نودي بالصلاة أدبر لشیطان وله ضراط حتى لا يسمع لأذن، فإذا قضي لأذن أقبل، فإذا ثوب به كذب، فإذا قضي الثوب أقبل حتى يخطر بين المرء ونفسه يقول: اذكر كذا، ذكر كذا لما لم يكن

(١) نظر كتف لفتح، ١، ٤٤٠، ٤٤١ و لروص لمربع، ٢، ١٠٩، و «لأنصف» ٢، ٩٦، ٩٧ و لمبدع، ١، ٤٨٣، ٤٨٤ و «لمغني» ٢، ٣٩٨، ٢٠١ و ٣، ٩٥، ٩٦ وحشية لعنقري، ١، ١٨٩، و لغروع، ١، ٤٧٩، و فتاوى لجنة ٧، ٢٩، ٣٠.

(٢) أخرجه البخاري (٢٥٢٨)، ومسلم (١٢٧).

(٣) أخرجه البخاري (٨٥١).

يذكر حتى يضل الرجل إن يدري كم صلى. فإذا لم يذكر أحدكم ثلاثاً صلى أو  
 'ربعا' فليسجد سجدتين وهو جالس. متفق عليه<sup>١</sup>. وقال البخاري: قل عمر: بني  
 لأجهز جيشي وإن في الصلاة<sup>٢</sup>.

والبقي يحتاج إلى تكفير، فإنه إذا ترك وجب استحق لعقوبة. فإذا كان له  
 تطوع، ساء مسئة، فأكمل ثوبه.

واحتج بقوله عليه الصلاة والسلام: «إلا ما عمله بقية» وقوله: «رب قثم ليس  
 له من قيمه إلا الشهر» ورب صائم ليس له من صيامه إلا الجوع<sup>٣</sup> يقول: لم  
 يحصل إلا براءة ذمته. والصوم شرع لتحقيق التقوى. كذا قل. ولمذهب أنه لم  
 يترك وجبا ولا بض. ولهذا احتجوا بخبر: «إن للشيطان يخطر بينه وبين نفسه<sup>٤</sup>  
 وبصلاته عليه السلام في خميسة لها أعلام. وقال: «نها ألهمني آفة عن صلاتي  
 في رواية لبخاري: «أخف أن تفتني»<sup>٥</sup> وبأن عمل القلب ونو ضل شق حترز  
 من عمل الجورح. لكن مراد بن تيمية بالنسبة إلى الآخرة. وأنه يثب على ما  
 به من البطل. وأما قوله: «رب صائم» هذا لخبر روه النسائي. وابن ماجة من  
 حديث أبي هريرة. وفيه أسامة بن زيد الليثي. مختلف فيه. وروى له مسلم. وروى  
 هذا الخبر أيضاً ابن غير حديثه. روه أحمد وغيره. فدل على صحته. ويوفق هذا

(١) أخرجه البخاري (١٢٣١). ومسلم (٣٨٩) (١٩).

(٢) علقه البخاري في العمل في الصلاة: باب (١٨) يفكر الرجل الشيء في الصلاة. ووصفه  
 ابن أبي شيبة ٢ ٤٢٤. قال الحافظ في «الفتح» ٣ ٩٠: بإسناد صحيح.

(٣) أخرجه أحمد ٢ ٣٧٣ النسائي في «الكبرى» (٣٢٤٩). وابن ماجة (١٦٩١). وابن حبان  
 (٣٤٨١) بإسناد حسن.

وأخرجه الطبراني (١٣٤١٣) من حديث ابن عمر وفي مسنده بنية بن الوليد وهو ملس  
 ولم يصرح بالتحديث.

(٤) قطعة من حديث أبي هريرة لسلف ص ١٢٢: «إذا نودي بالصلاة دبر الشيطان...».

(٥) أخرجه البخاري (٣٧٣). ومسلم (٥٥٦) من حديث عائشة.

المعنى م روى أحمد وأبو داود والنسائي وغيرهم والإسناد جيد : أن عمراً صَلَّى ركعتين فخففهما، فقليل له في ذلك، فقال: هل نَقَصْتُ مِنْ حُدُودِهِمْ شيئاً؟ فقليل: لا، ولكن خففتهما، فقال: إني بَدَرْتُ بهما إلى السهو، إني سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «إِنَّ الرَّجُلَ لَيُصَلِّي وَلَعَلَّهُ أَنْ لَا يَكُونَ لَهُ مِنْ صَلَاتِهِ إِلَّا عَشْرُهُ أَوْ تِسْعُهُ أَوْ ثَمَنُهَا أَوْ سَبْعُهَا» حتى انتهى إلى آخر العدد<sup>(١)</sup>.

وعن أبي اليسر مرفوعاً: «مَنْ مِنْكُمْ مَنْ يُصَلِّي الصَّلَاةَ كَامِلَةً، وَمَنْكُمْ مَنْ يُصَلِّي النِّصْفَ، وَالثَّلْثَ، وَالرَّبْعَ، وَالْخُمْسَ، حَتَّى بَغِيَ الْعَشْرَ، رَوَاهُ أَحْمَدُ وَالنَّسَائِيُّ<sup>(٢)</sup>، وَرَوَاهُ النَّسَائِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ<sup>(٣)</sup> وَإِسْنَادُهُمْ جَيِّدٌ.

وقول ابن تيمية: إن الذكر بقلب أفضل من القراءة بلا قلب، وهذا يدل على أنه يُثَبِّب، وقلبه غافل، قال في «الفروع»: وهذا «ظهير» لأن في حديث عثمان فيمن: تَوَضَّأَ وَصَلَّى رَكَعَتَيْنِ لَا يُحَدِّثُ فِيهِمَا نَفْسَهُ، غَفَرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ» متفق عليه<sup>(٤)</sup>.

وفي حديث عقبة: «فِيحَسِّنْ وَضُوءَهُ، ثُمَّ يَقُومُ فَيُصَلِّي رَكَعَتَيْنِ مُقْبِلًا عَلَيْهِمَا بِقَبِّهِ إِلَّا وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ»<sup>(٥)</sup>.

وفي حديث عمرو بن عبسة بعد ذكر الوضوء: «فَإِنْ قَامَ فَصَلَّى فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، وَمَجَّدَهُ بِالَّذِي هُوَ لَهُ أَهْلٌ، وَفَرَّغَ قَلْبَهُ لِلَّهِ، انْصَرَفَ مِنْ خَطِيئَتِهِ كَيَوْمٍ وَلَدَتْهُ

(١) أخرجه أحمد ٣٢١/٤، وأبو داود (٧٩٦)، والنسائي في «الكبرى» (٦١١)، وابن حبان (١٨٨٩)، وإسناده حسن.

(٢) أخرجه أحمد ٤٢٧/٣، والنسائي في «الكبرى» (٦١٣)، وإسناده حسن.

(٣) أخرجه النسائي في «الكبرى» (٦١٤)، وإسناده حسن.

(٤) أخرجه البخاري (١٥٩)، ومسلم (٢٢٧) - (٢٣٢)، وليس في مسم: لا يحدث فيهما نفسه.

(٥) أخرجه مسم (٢٣٤).



أمه»<sup>(١)</sup> رواهما مسلم.

فذكر فوات ثوابه الخاص بغفلة القلب يدلُّ على ثبوت ثواب، ولعمومات في الصلاة والقراءة، والذكر لحديث أبي هريرة: «إن الله تجاوزَ لأمتي عما حدثت به أنفسها، ما لم تكلم أو تعمل به». متفق عليه<sup>(٢)</sup>.

وقوله «رب صائم»<sup>(٣)</sup> إن صح فالمراد به المرائي؛ لأنه ليس له إلا الجوع، أو السهر، لعدم براءة ذمته. أما مَنْ برئت ذمته، فله غير الجوع والسهر، وحديث عمار يدل على أن الغفلة سبب لنقص الثواب، لا فواته بالكلية.

وقوله عليه السلام في الخبر السابق إن صح: «واعلموا أن الله لا يستجيب دعاء من قلب غافل»<sup>(٤)</sup> يدل على فوات الثواب الخاص، لا أن هذا الدعاء لا أجر فيه بالكلية، وإلا كان كالمرائي. ولم أجد إلى الآن من صرح به، وإنما ذكروه من أدب الدعاء. والله أعلم. اهـ.

فرع: ولا تبطل بطلالة نظير إلى شيء من كتاب أو غيره حتى إذ قرأ ما فيه بقلبه، ولم ينطق بلسانه، على الصحيح من المذهب، روي عن أحمد: أنه فعله مع كرهته، للخلاف في إبطاله الصلاة، ولأنه يذهب الخشوع.

وقيل: تبطل، قاله جماعة من الأصحاب، منهم ابن حمد.

ولا أثر لعمل غير المصلي كمن مضى ولذه أو ولد غيره ثديها وهي تُصلي فنزل لبنها ولو كان كثيراً، فلا تبطل صلاتها، لعدم المنافي.

(١) أخرجه مسلم (٨٣٢).

(٢) أخرجه البخاري (٢٥٢٨)، ومسلم (١٢٧).

(٣) سلف في ص ١٢٣ / تعليق (٣).

(٤) أخرجه الترمذي (٣٤٧٩) من حديث أبي هريرة، وإسناده ضعيف لضعف صالح بن بشير المري. وله شاهد ضعيف من حديث عبد الله بن عمرو عند أحمد (٦٦٥٥)، وانظر تنمة الكلام عليه في تعليقنا عليه.

فرع: ويكره السلام على المصلي. قاله ابن عقيل. وقدمه في (الرعاية) وصوبه في الإنصاف. وقاله جبر وعطاء والشعبي. وأبو مجنز وسحاق: لأنه ربما غلط فرد بالكلام. وقد روى مالك في موطئه أن ابن عمر سمع على رجل وهو يصلي فرد عليه السلام فرجع إليه ابن عمر. فنهاه عن ذلك.

والمنهـب: لا يكره السلام على لمصلي. نص عليه. وفعله ابن عمر. وهو قول مالك. قال لنووي: وهو لذي تقتضيه الأحاديث الصحيحة. هـ.

وقال ابن تيمية: ولا بأس بالسلام على المصلي إن كان يُحسِن الردَّ بالإشارة وقلة طائفة من العلماء. هـ.

الدليل: قوله تعالى: ﴿إِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا فَسَلِّمُوا عَلَىٰ أَنْفُسِكُمْ﴾ [النور: آية ٦١] أي هـر دينكم. ولأنه ﷺ حين سلّم عليه أصحابه لم يُنكر ذلك.

وقال في الفروع: ويتوجه أنه إن تأذى به كره. وإلا لم يكره.

وعن أحمد: يكره في الفرض.

وقيل: لا يكره إن عرف المصلي كيفية الردّ به. وإلا كره.

مسألة: ولمصلي ردّ لسلام بشرة من غير كراهية. على الصحيح من لمنهـب. وهذا قول مالك والشافعي وإسحاق وأبي ثور. وللجنة لدنة لبحوث العلمية وإفتاء.

الدليل: حديث جبر. قال: بعثني رسول الله ﷺ في حاجة. ثم أدركته وهو يصلي. فسمتُ عليه. فأشرد إلي. فم فرغ دعائي. فقال: إنك سممت عني نفدًا وأن أصي روه مسم بهذا لفظ وأصله في الصحيحين. ١.

وعن ابن عمر قال: قت لبلا: كيف كان لنبي ﷺ يرد عليهم حين كانوا يُسمون عليه وهو في الصلاة؟ قال: كان يُشير بيده. رواه الترمذي بهذا اللفظ.

(١) خرجه البخري (١٢١٧). ومسم (٥٤٠)(٣٦).

وقال: حديث حسن صحيح، ورواه أبو داود بمعناه طول منه، وهو في قصة سلام الأنصار<sup>(١)</sup>.

وعن ضهير قال: مررت برسول الله ﷺ وهو يصلي فسمعت عليه فرد إشارة رواه أبو داود والنسائي والترمذي وغيرهم، قال الترمذي: حديث حسن<sup>(٢)</sup>. وقال: هو وحديث ابن عمر صحيحان.

وعن ابن عمر: أن النبي ﷺ: «كان يشير في صلاته». روه لترمذي، وقال: حسن صحيح، ورواه أبو داود والدرقطني عن نس<sup>(٣)</sup>.

وثبت عن أم سلمة رضي الله عنها أنها قالت: سمعت النبي ﷺ ينهي عن الركعتين بعد العصر، ثم رأيته يصليهما حين صلي العصر، قلت: دخل وعندي نسوة من بني حرم من الأنصار فصلاهما، فأرست إليه لجارية ففتت: قومي بجنبه فتولي له: تقول لك أم سلمة يا رسول الله سمعتك تنهى عن هاتين الركعتين وأرك تصليهما، فإن أشر بيده فستأخري ففتت: لجارية فأشر بيده فستأخرت عنه، فلما نصرف قل: يا بنت أبي أمية سألت عن الركعتين بعد العصر، فإنه ثاني ناس من بني عبد لقيس فشغلوني عن الركعتين اللتين بعد لظهر فهم هذان رواه البخاري، ومسلم<sup>(٤)</sup>.

وعن ابن عباس أنه سلم عليه موسى بن جهميل وهو يصلي، فقبض بن عباس على ذرعه، فكان ذلك ردًا من ابن عباس عليه.  
عن أحمد: يكره.

وعنه: يكره في الفروض.

ولا يجب عليه رده إشارة، وعن أحمد: يجب.

وإن رده عليه بعد سلام فحسن، ورؤي هذا عن أبي ذر وعطاء ولنخعي والثوري وداود: حديث بن مسعود، ولا يرد في نفسه، بل يستحب بعده، لرده

(١) أخرجه أبو داود (٩٢١)، والترمذي (٣٦١) ومسنده حسن.

(٢) أخرجه أحمد ٣٣٢، ٤، ورواه داود (٩٢٥)، والترمذي (٣٦١)، والنسائي ٣، ٥، ومسنده حسن.

(٣) مسند ١١٨، تعليق (٢)، (٣).

(٤) أخرجه البخاري (١٢٣٣)، ومسلم (٨٣٤).

علي ابن مسعود السلام.

قال النووي: وأما الردُّ بعدَ لسلام فدلّله حديثُ بنِ مسعود - رضي الله عنه - قال: كنا نُسلِّمُ في الصَّلَاةِ، ونأمرُ بحاجتنا، فقدمتُ على رسولِ الله ﷺ وهو يُصلي فسلمتُ عليه فلم يردِّ عليَّ لسلام، فأخذني ما قدَّم وما حَدَّث، فلما قضى رسولُ الله ﷺ قال: «إِنَّ اللهَ يُحدِّثُ مِنْ أمرِهِ ما يشاءُ، وإنَّ اللهَ سبحانه قد أَحَدَثَ أَنْ لا تَكَلِّمُوا في الصَّلَاةِ، فَردَّ عليه السلام» رواه أبو داود بهذا اللفظ بسناد حسن<sup>(١)</sup>. وم الحديثُ لذي يروى عن أبي غطفان، عن بُي هُريرة، عن النبي ﷺ: «من أَشَرَّ في صلاته إِشارةً تُفْهَمُ عنه، فَلْيُعِدْ صلاته» فرواه أبو داود، وقال: هذا الحديث ضعيف<sup>(٢)</sup>. هـ.

وقال لنووي: وقال الدارقطني: قل لنا بنُ بَي دود: أبو غطفان هذ مجهول والصحيحُ عن النبي ﷺ: «أنه كان يشرُّ في الصلاة» رواه جابر وأنس وغيرهما. وقد روى ضُهيب قال: مررتُ برسولِ الله ﷺ وهو يُصلي، فسلمتُ عليه، وكلمته، فردَّ إِشارةً<sup>(٣)</sup>. قال بعض الرواة: ولا أعلمه إِلا قال إِشارةً بيصبه. وعن ابن عمر قال: خرج رسول الله ﷺ إلى قُبَاء، فصلَّى فيه، قال: فجاءته لَانصارُ فسَلِّمُوا عليه وهو يُصلي قال: فقلتُ لبلال: كيف رأيتَ رسولَ الله ﷺ يردُّ عليهم حين كانوا يُسلمون عليه وهو يُصلي؟ قال: يعقوب: هكذا. وبسط - يعني كفه - وجعل بطنه أسفل، وظهره إلى فوق. قال لترمذي: كلا الحديثين صحيح. روهما أبو داود والآثرم<sup>(٤)</sup>.

قل لنووي: وأما حديثُ أبي هُريرة عن النبي ﷺ قال: «لا غِرارَ في صَلَاةٍ ولا تسليم». فرواه أبو داود بسناد صحيح<sup>(٥)</sup>. ثم روى أبو داود عن أحمد بن حنبل رحمه الله قال في تفسيره: أراد أنَّ معناه أن تُسلِّمَ ولا يُسلِّمَ عليك، ويغرر الرجلُ

(١) أخرجه - بهذا اللفظ - أبو داود (٩٢٤)، بسناد حسن. وضمه في البخاري (١١٩٩)، ومسلم (٥٣٨).

(٢) أخرجه أبو داود (٩٤٤)، وقال: هذا الحديث وهم.

(٣) سلف ص ١١٨ تعليق (٣).

(٤) سلف ص ١١٨ تعليق (٣).

(٥) أخرجه أبو داود (٩٢٨) و(٩٢٩)، ولطحاوي في «المشكل» (١٥٩٧)، وليبهي

بصلاته، فينصرف وهو شاكٌ فيها. هذا كلام أحمد، والغرار بكسر الغين المعجمة، وتكرير الراء: هو النقصان. وقد اختلف العلماء في ضبط قوله: ولا تسليم فروي منصوباً ومجروراً، فمن نصبه عطفه على غرار، أي: لا غرار ولا تسليم في الصلاة، وهذا معنى قول أحمد الذي ذكره أبو داود، ومن جرّه عطفه على صلاة أي: لا غرار في صلاة ولا في تسليم، وبهذا جزم الخطابي قال: والغرار في التسليم: أن يسلم عليك إنسان، فترد عليه أنقص مما قال بأن قال: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، فقلت: عليكم السلام، فلا ترد التحية بكمالها، بل تبخسه حقّه من كمال الجواب، قال: والغرار في الصلاة له تفسيران:

أحدهما أن لا يتم ركوعها وسجودها.

والآخر: أن ينصرف وهو شاكٌ هل صَلَّى ثلاثاً أو أربعاً مثلاً؟ وفي رواية البيهقي: لا غرار في الصلاة بالالف واللام. قال البيهقي: وهذا أقرب إلى تفسير أحمد<sup>(١)</sup>، وفي رواية للبيهقي لا غرار في تسليم ولا في صلاة، وهذا يؤيد تفسير الخطابي، قال البيهقي: والأخبار السابقة تبينح السلام على المصلي والرد بالإشارة، وهي أولى بالاتباع. اهـ.

فرع: في مذهب العلماء فيما إذا سلّم على المصلي: قد ذكرنا أن مذهب أحمد لا يجوز أن يرد باللفظ في الصلاة، وأنه لا يجب عليه الرد، لكن يستحب أن يرد في الحال إشارة، وإلا فبعد السلام لفظاً، وبهذا قال ابن عمر، وابن عباس، ومالك، والشافعي، وإسحاق، وجمهور العلماء. نقله الخطابي عن أكثر العلماء، وحكى ابن المنذر والخطابي عن أبي هريرة، وسعيد بن المسيب، والحسن البصري، وقتادة أنهم أباحوا ردّ السلام في الصلاة باللفظ، وقال أبو حنيفة: لا لفظاً ولا إشارة. قال ابن المنذر: هذا خلاف الأحاديث، وحكى عن عطاء والثوري أنهما

(١) أخرجه في «السنن» ٢/٢٦١. وقد تحرف في لمطبوع إلى «صلاة» بدون ل لتعريف، والتصويب من «الجوهر النقي» لابن لتركمني في تعيقه عيه.

قالا: يردُّ بعد فراغِ صلاته، سوء كان المسلم حاضراً أو لا، وروى عن أبي الدرداء، وقال النخعي: يردُّ بقلبه، والله أعلم.

الترجيح:

قلت: والرجح القول الأول وله عدم

مسألة: فإن رَدَّه لفظاً، بطلت لصلاة، هذا المذهب، وروى نحو ذلك عن أبي ذرٍّ وعطاء ولنخعي، وبه قال مالك والشافعي وسحاق وأبو ثور.

الدليل: حديث جابر وغيره مما تقدم.

ولأنه خطب آدمي، شبه تسميت العطس.

وكان سعيد بن المسيب، والحسن وقتادة لا يرون به بأساً، وروى عن أبي هريرة أنه أمر بذلك، وقد إسحاق: إن فعله متأولاً، جازت صلاته.

الترجيح:

قلت: والرجح القول الأول والله أعلم

مسألة: ولو ضاف المصلي نسياناً يريد السلام عليه، لم تبطل صلاته؛ لأنه عمس يسيراً، ولم يوجد منه كلام<sup>(١)</sup>.

فرع: ويكره إعطس الحمد، بنفسه، لخلاف في كونه مبطلاً لصلاة ولا تبطل لصلاة به؛ لأنه من جنس الصلاة مشروع فيها في الجملة.

ويحمد العطس في نفسه، نقل أبو داود: يحمّد في نفسه، ولا يحرك لسانه،

(١) نظر، كشف لفتح ٤٤١/١، ٤٤٢، وإلنصف ٩٨/٢، ٩٩، ١١٠، ١١١، ولسبع.

١ ٥١٣، وللمجموع شرح للمذهب ٤ ٣١ - ٣٣، وللمغني ٢ ٤٦٠، ٤٦١، ولاختيرت.

ص ١١٠، ومجموع لفتوى ٢٢، ٦٢٥، وللفروع ١، ٤٩٢ - ٤٩٤، ونيل الأوطار ٢ ٣٥١.

٣٦٣، ٣٦٤، ٣٨٣، والمعالم لسنن ١ ٤٣٥، و«فتوى اللجنة» ٧ ٣١.

ونقل صالح: لا يُعجبني صوته به.

عن رفاعه بن رافع قال: صليت خلف رسول الله ﷺ فعطست، فقلت: الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه كما يحب ربنا ويرضى، فسمي صلى النبي ﷺ قال: من لم تكلم في صلاة؟ فلم يتكلم أحد، ثم قالها لثنية فسمي يتكلم أحد، ثم قالها لثالثة، فقال رفاعه: أنا يا رسول الله، فقال: والذي نفسي بيده لقد ابتدره بضعة وثلاثون ملكاً يهيم يصعد بها، رواه النسائي والترمذي.

قال الشوكاني: يدل الحديث على مشروعية الحمد في الصلاة لمن عطس. هـ. واختارته اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.

فرع: ومن دعاه النبي ﷺ، وجبت عليه إجابته في الفرض والنفل، قال في الإنصاف: بلا نزاع. هـ.

الدليل: قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ﴾.

وتبطل الصلاة بجوابه للنبي ﷺ، لأنه خطاب آدمي، قال ابن نصر الله: وهو الأظهر. هـ.

ويُجيب المصلي والديه في نفل فقط، لتقدم حقهما وبرهما عليه؛ بخلاف الفرض. وتبطل الصلاة بجوابه لأبويه لما تقدم.

قال في «الفروع» و«المبدع»: ولا يُجيب الوالد في نفل إن لزمه بالشروع. هـ. ونقل المروذي: أجب أمك، ولا تجب أبك، وهل ذلك وجوب أو استحباب؟ لم يذكره الأصحاب. قال ابن نصر الله في حواشي «الفروع»: الأظهر الوجوب، قال في الإنصاف: قلت: لصواب عدم الوجوب. هـ.

وكذا حكم الصوم لو دَعَوْهُ أو أحدهما إلى الفطر، ونقل أبو الحارث: يروى

(١) أخرجه أبو داود (٧٧٣)، والترمذي (٤٠٤)، والنسائي ٢ ١٤٥ بسند حسن.

عن الحسن: له أجر البر وأجر الصوم إذا أفطر.

ويجوز إخراج الزوجة من النفس لحق الزوج؛ لأنه واجب، فيُقدم على النفس، بخلاف الفرض، وكذا حكم القن.

فإن قرأ آية فيها ذكره ﷺ نحو «محمد رسول الله، صلى عليه ﷺ استجاباً، لتأكد الصلاة عليه، كما ذكر اسمه، في نفس، نص عليه فقط، قال في (الفروع): وأطلقه بعضهم ولا يبطل الفرض به؛ لأنه قول مشروع في الصلاة.

فرع: ويجب رد كافر معصوم بذمة أو هُدنة أو أمن عن بئر ونحوه كحبة تقصده كرد مسهم عن ذلك بجمع العصمة، على الصحيح من المذهب.

وقيل: يُتممها. وقيل: لا يجب رد الكافر.

ويجب إنقاذ غريق ونحوه كمتعرض لحريق، فيقطع الصلاة لذلك فرضاً كانت أو نفلاً على الصحيح من المذهب، ولو ضاق وقتها؛ لأنه يمكن تداركها بالقضاء، بخلاف لغريق ونحوه.

وقيل: نفلاً.

فإن أبى قطع الصلاة لإنقاذ غريق ونحوه أثم، وضحت صلاته، كالصلاة في عمدة حرير، ولمصبي إن فر منه غريمه، أو سرق متاعه، أو ند بعيره ونحوه كما لو: بق عبده الخروج في طلبه لم في التأخير من لحوق الضرر له.

قل أحمد: إذا رأى صبيين يقتتلان يتخوف أن يلقي أحدهما صاحبه في البئر فإنه يذهب إليهما فيخلصهما ويعود في صلاته وقال: إذا لزم رجل رجلاً فدخل المسجد وقد أقيمت الصلاة فلم سجد الإمام خرج الملزوم فإن الذي كان يلزمه يخرج في طلبه يعني: ويتديء الصلاة. وهكذا لو رأى حريقاً يريد إطفاءه أو غريقاً يريد إنقاذه خرج إليه وابتدأ الصلاة. ولو انتهى الحريق إليه أو السيل وهو في الصلاة



ففر منه بنى على صلاته وأتمها صلاة خائف<sup>١</sup>.

نص: «وقراءة (و) أواخر سُورِ وأوساطها (و) ولا تكره (ود)».

ش: «ولا تُكره قراءة أواخر السورِ وأوساطها كوائنها. هذا المذهب».

الدليل: عمومُ قوله تعالى: ﴿فَاقْرَءُوا مَا تَيَسَّرَ مِنْهُ﴾ [المزمل: ٢٠].

وما روى أحمد ومسلم عن ابن عباس أن النبي ﷺ كان يقرأ في الأولى من ركعتي الفجر قوله تعالى ﴿قُولُوا آمَنَ بِاللَّهِ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ﴾ الآية [البقرة: ١٣٦] وفي لثانية الآية في آل عمران [٦٤]: ﴿قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ﴾ الآية<sup>٢</sup>.

ولقول أبي سعيد: أمرنا أن نقرأ الفتحه وما تيسر. روه أبو داود<sup>٣</sup>. وعن ابن مسعود: أنه كان يقرأ في الآخرة من صلاة الصبح آخر آل عمران<sup>٤</sup>. وآخر الفرقان رواه الخلال. قال الحسن: غزوت مع ثلاثمئة من الصحبة، فكان أحدُهم يقرأ إذا أمَّ صحبه بخاتمة البقرة، وبخاتمة الفرقان، وبخاتمة الحشر، وكان لا يُنكر بعضهم على بعض.

وعن أبي هريرة قال: قال لي رسولُ الله ﷺ: «خُرجْ فندب في المدينة، أنه لا صلاة إلا بقرآن، ولو بفتحة الكتاب» فم زاد. روه أبو داود<sup>٥</sup> وهذا يدل على أنه لا يتعين الزيادة.

وعن إبراهيم النخعي، قال: كان أصحابنا يقرؤون في الفريضة من السورة بعضها، ثم يركع، ثم يقوم فيقرأ في سورة أخرى، وقول أبي برزة: كان رسولُ الله

(١) نظر «كتف القدح» ١ ٤٤٣، ٤٤٤، و«الإنصاف» ٢ ١٠٨، ١٠٩، و«مبمع» ١ ٤٨٨.

و«الفروع» ١ ٤٦٦، ٤٤٧، و«المغني» ٣ ٩٦، ٩٧، و«فتوى للجنة» ٧ ٣٠.

(٢) أخرجه أحمد (٢٠٣٨)، ومسلم (٧٢٧).

(٣) أخرجه أبو داود (٨١٨) بإسناد صحيح.

(٤) أخرجه أبو داود (٨١٩) و (٨٢٠) بإسناد صحيح.

﴿يَقْرَأُ فِي الصُّبْحِ بِالسِّتِينَ إِلَى الْمِئَةِ﴾<sup>(١)</sup>. دليل على أنه لم يكن يقتصر على قراءة سورة.

وعن أحمد: يكره مطلقاً.

وعنه: يكره في الفرض.

وعنه: تكره المداومة. قال ابن تيمية: ومن أعدل الأقول قول من قال: يكره اعتياد ذلك دون فعله أحياناً؛ لئلا يخرج عما مضت به السنة. وعادة السلف من الصحابة والتابعين. هـ.

وعنه: يكره أوسط السور دون أواخرها.

وقيل: أواخر السور أولى من أوائلها.

قال لموفق: وم قراءة بعض السور من أولها. فلا خلاف في أنه غير مكروه؛ فإن النبي ﷺ قرأ من سورة المؤمنين إلى ذكر موسى وهارون، ثم أخذته سعة فركع<sup>١</sup> وقرأ سورة الأعراف في صلاة لمغرب. فركع مرتين. روه النسائي<sup>٢</sup>. اهـ.

مسألة: ولا بأس بقراءة بعض السورة في الركعة. نص عليه أحمد.

الدليل: لأحدِيثُ التي فيها أنه قرأ ببعض السورة، وتذكر في موضعها، وحتج أحمد بما رواه بإسناده. عن ابن أبي قات: صبت خنك عمر، فقرأ سورة يوسف حتى إذ بلغ: ﴿وَبَيَضَّتْ عَيْنَاهُ مِنَ الْحُزَنِ﴾ [آية ٨٤] وقع عليه البكاء فركع. ثم قرأ سورة لنجم فسجد فيها. ثم قام فقرأ: ﴿إِذَا زُلْزِلَتْ﴾. ولأنه إذ جز أن يقتصر على قراءة آية من السورة فهي بعض لسورة.

(١) أخرجه مسلم (٢٦١).

(٢) أخرجه مسلم (٤٥٥). وعنه لبحري في كتاب الأدب: باب لجمع بين سورتين في لركعة. من حديث عبد الله بن لسناب.

(٣) أخرجه لسنابي ٢ ١٧٠. من حديث عثمة. بإسناد صحيح.

مسألة: ولا يكره ملازمة سورة يُحسن غيرها مع اعتقاده جواز غيرها.

الدليل: ما في الصحيح: أن رجلاً من الأنصار كان يؤمهم، فكان يقرأ قبل كل سورة ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ ثم يقرأ سورة أخرى معها، فقال له النبي ﷺ: «ما يحملك على لزوم هذه السورة؟» فقال: «إني أحبها». فقال: «حُبُّكَ إياها أدخلت لجنة<sup>(١)</sup>».

قال في «الفروع»: ويتوجه احتمالٌ وتخريجٌ، يعني بالكرهية، لعدم نقله.

قال في «الإنصاف»: قلت: هو الصواب. هـ.

مسألة: وتكره قراءة كل القرآن في فرضٍ واحدٍ لعدم نفيه، ولإطالة، على

لصحيح المذهب.

وعن أحمد: لا يكره.

ولا تكره قراءته كله في نفي: لأن عثمان -رضي الله عنه- كان يختبئ القرآن في ركعة.

مسألة: ولا تكره قراءة القرآن كله في الفريض على ترتيبه، قال حرب: قلت

لأحمد: لرجل يقرأ على التأليف في الصلاة: اليوم سورة، وغداً لتي تليها ونحوه؟ قال: ليس في هذا شيء. إلا أنه روي عن عثمان أنه فعل ذلك في المفصل وحده.

وقد روي عن أنس، قال: كان أصحاب رسول الله ﷺ يقرءون القرآن من أوله إلى آخره في الفريض، لا أن أحمد قال: هذا حديثٌ منكر.

وقال مهنا: سألت أحمد عن الرجل يقرأ في الصلاة حيث ينتهي جزؤه؟ فقال:

لا بأس به في لفرائض<sup>(٢)</sup>.

(١) عنه لبحري (٧٧٤م)، ووصفه ترمذي (٢٩٠١) من طريقه وصححه بن حبان (٧٩٤) من حديث أنس ونظر تده تخريجه وكلام عميه فيه، وأخرجه لبحري (١٣٦٥)، ومسنده (٨١٣) من حديث عائشة بنحوه.

(٢) نظر كشف نقع ١/ ٤٣٨، و«الإنصاف» ٢/ ١٠٠، ٩٩، و«السبع» ١/ ٤٩٥، و«المعني» ٢/ ١٦٦، ١٦٧، ٢٧٩، ٢٨٠، و«مجمع الفتاوى» ١٣/ ٤١٢، و«بدائع الفوائد» ٣/ ٩٤.

نصر: «وفتح على (و) إمام غَلِطَ».

ش: قوله «فتح» هو بتخفيف التاء أي لقنه، وفتح القراءة عليه قاله النووي. وللمصلي أن يفتح على إمامه إذا أرتج عليه، أو غَلِطَ في قراءة السورة فرضاً كانت الصلاة أو نفلاً. هذا المذهب، وروى ذلك عن عثمان، وابن عمر، ورواه البيهقي بإسناد حسن عن علي، وبه قال عطاء والحسن وابن سيرين وابن معقل، ونافع بن جبير بن مطعم، وأبو أسماء الرُّحبي، وأبو عبد الرحمن السُّلمي ومالك والشافعي وإسحاق، قال ابن المنذر: وبالتلقين أقول اهـ. وأشار المؤلف إلى اتفاق الأربعة على ذلك. ولا تبطل به، ولو بعد أخذه في قراءة غيرها.

قوله: «أرتج عليه» بالبناء للمفعول وتخفيف الجيم كأنه منع من القراءة، من أرتجت الباب إرتاجاً، أغلقته إغلاقاً وثيقاً.

الدليل: ما روى ابن عمر أنه ﷺ صَلَّى صلاةً، فلبس عليه، فلما انصرف، قال لأبي بن كعب: «أصليت معن؟» قال: نعم. قال: «فما منعك؟». رواه أبو داود قال الخطابي: إسند جيد. وقال النووي: صحيح كمل الصحة وهو حديث صحيح اهـ. وفي رواية: «فهلأ ذكرتنيها؟» لابن حبان: فالتبس عليه، وقال: «ما منعك أن تفتحها عني؟»<sup>(١)</sup>.

قوله: «فلبس» ضبطه ابن رسلان بفتح اللام والباء الموحدة المخففة، أي: التبس وختلط عليه. قال: ومنه قوله تعالى ﴿وَلَلْبِسْنَا عَلَيْهِمْ مَا يَلْبِسونَ﴾ [الأنعام: ٩] قال: وفي بعض النسخ بضم اللام وتشديد الموحدة المكسورة. قال المنذري: لبس بالتخفيف: أي مع ضم اللام وكسر الموحدة.

وعن ابن عباس قال: تردّد رسولُ الله ﷺ في القراءة في صلاة الصبح، فلم يفتحوا عليه، فلما قضى الصلاة، نظر في وجوه القوم، فقال: «أما شهد الصلاة

= ٩٥، و«لفروع» ١، ٤٢١.

(١) أخرجه أبو داود (٩٠٧)، وابن حبان (٢٢٤٢).

معكم أبي بن كعب؟ قالوا: لا. فرأى القوم أنه إنما تفقده ليُفتح عليه. رواه الأثره.  
وروى مُسَوِّد بن يزيد المالكي قال: شهدتُ رسول الله ﷺ يقرأُ في الصلاة فترك آية  
من القرآن. قيل: يا رسول الله، آية كذا وكذا تركتها. قال: أفهلاً ذُكِّرْتُمْ؟ رواه  
الأثره وأبو داود بإسناد جيد ولم يضعفه، ومذهبه أن ما لم يضعفه فهو حسن عنده  
قاله النووي<sup>(١)</sup>. «المسور» بضم الميم وفتح السين المهملة وتشديد الراء وفتحها، كذا  
قيد الدارقطني وابن ماكولا والمنذري. قال الخطيب: يُروى عنه، عن النبي ﷺ  
حديث واحد. اهـ.

وقال أنس: كان أصحاب رسول الله ﷺ يلقن بعضهم بعضاً في الصلاة. رواه  
الدارقطني والبيهقي. قال النووي: بإسناد ضعيف ورواه الحاكم من طرق باللفظ  
وقال: هو حديث صحيح بشواهد<sup>(٢)</sup> اهـ.

وقال علي: إذا استطعمك الإمام، فأطعمه. يعني إذا تعبى، فردد عليه. رواه  
الأثره، وصححه الحافظ بن حجر.

التعليل: لأن ذلك تنبيه في الصلاة بما هو مشروع فيها، أشبه التسبيح.

وعن أحمد: يُفْتَحُ عليه إن طل وإلا فلا.

وعنه: يُفْتَحُ عليه في النفل فقط.

وقيل: إن سكت.

وقال ابن عقيل: إن كان في النفل جازاً، وإن كان في الفرض جازاً في الفتحة،  
ولم يجز في غيره.

---

(١) أخرجه أبو داود (٩٠٧)، وابن حبان (٢٢٤٠) وفي إسناده يحيى بن كثير الكاهلي، لين  
الحديث.

(٢) أخرجه الدارقطني ٤٠١، ١، والحاكم ٢٧٦، ١، والبيهقي ٢١٢، ٣.

وكرهه بن مسعود وشريح والشعبي والثوري ومحمد بن الحسن.

وعن أحمد: تبطل به. وبه قال أبو حنيفة.

الدليل: حديث: يا عبي لا تفتح عني الإمام. روه أبو داود بإسناد فيه ضعف. قال لشعبي: فيه لحارث وكان كذبا. وقال لنوي. حديث ضعيف جداً لا يجوز الاحتجاج به. قال لحسن: إن أهل الكوفة يقولون: لا تفتح عني الإمام. وما بأس به. ليس يقول سبحانه الله!.

وقيل: تبطل بتجرده للتفهيم.

مسألة: ويجب الفتح عني إمامه إذا أرتج عيه. أو غبط في الفاتحة عني الصحيح من المذهب لتوقف صحة صلاته على ذلك كما يجب تنبيهه عند نسيان سجدة ونحوها من الأركان.

وقيل: لا يجب.

ولا يجب الفتح عليه في غير الفاتحة. قال في الإنصاف: بلا خلاف أعلمه.

مسألة: وإن عجز المصلي عن إتمام الفاتحة بالإرتج عيه. فكالعاجز عن القيم في ثناء الصلاة. يأتي بما يقدر عليه. ويسقط عنه ما عجز عنه. ولا يعيده كالأمي. فإن كان من عجز عن إتمام الفاتحة في أثناء الصلاة إماماً صححت صلاة الأمي خلفه لمساواته له. والقاريء يفرقه للعدو. ويؤتم لنفسه. لأنه لا يصح ائتمه القاريء بالأمي. هذا قول ابن عقيل.

وقال الموفق: والصحيح أنه إذا لم يقدر عني قراءة الفاتحة أن صلاته تفسد:

---

(١) أخرجه أبو داود (٩٠٨). وقال: أبو إسحاق لم يسمع من الحارث إلا أربعة أحاديث ليس هذا منها.

لأنه قادرٌ على الصلاة بقراءتها فلم تصح صلاته من دون ذلك. لعموم قوله ﷺ: «لا صلاة لمن لم يقرأ بفاتحة الكتاب»<sup>(١)</sup>. ولا يصح قياسُ هذا على الأُمي. لأن الأُمي لو قدر على تعلمها قبل خروج الوقت. لم تصح صلاته من دونها. وهذا يمكنه أن يخرج. فيسأل عما وقَّف فيه. ويصلي. ولا يصح قياسه على أركان الأفعال؛ لأن خروجه عن الصلاة لا يُزيل عجزه عنها. ولا يأمن عودُ مثل ذلك العجز. بخلاف هذا. اهـ.

مسألة: وإن استخلف الإمام الذي عجز عن إتمام الفاتحة في أثناء الصلاة من يُتمُّ بهم صلاتهم وصلّى معه. جاز ذلك؛ لأنه محلُّ ضرورة. وكذا لو عجز في أثناء الصلاة عن ركن يمنع الائتمام به كالركوع. فإنه يستخلف من يُتمُّ بهم. وكذا لو حُصر عن قول من الواجبات. وتقدم في النية.

مسألة: ولا يفتح المصلي على غير إمامه. نصُّ عليه. مصياً كان أو غيره. لعدم الحاجة إليه. ولأن ذلك يشغله عن صلاته.

فإن فعل. كره لما مر. ولم تبطل الصلاة به على لصحيح من المذهب؛ لأنه قولٌ مشروعٌ فيها.

وعن أحمد: تبطل.

وقيل: تبطل لتجرده للتفهم. اختاره القاضي.

مسألة: ولا بأس أن يفتح على المصلي من ليس معه في الصلاة. وقد روى النجاء بسنده قال: كنت قاعداً بمكة. فإذا رجلٌ عند المقدم يصلي. وإذا رجلٌ قاعد خلفه يُقنّهُ فإذا هو عثمان - رضي الله عنه -<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه البخاري (٧٥٦). ومسلم (٣٩٤) من حديث عبدة بن لصمت.

(٢) انظر كشف القناع ١/ ٤٤٢، ٤٤٣. والروض المربع ٢/ ١٠٦. وه لإنصاف ٢/ ١٠٠.

والمغني ٢/ ٤٥٤ - ٤٥٦. ٤٦٠. ونيل الأوطار ٢/ ٣٦٦. و لمجموع شرح المهذب.

٤/ ١٢٠-١٢٢.

ونصر: «وَنُبِيحُ» (وهـ) قَتَلَ قَمَلَةً وَبُرْغُوثَ (وهـ) (ء) وَبَقَّةٌ.

ش: لقملة: واحدة القمل معروفة والقُمَّل: دويبة من جنس القردان إلا أنها أصغر منها تركب البعير عند الهُزال، كله عن الجوهري. وللمصلي: قتل قملة.

الدليل: ما روى أحمد، قال في «الفروع»: بسناد جيد عن أبي هريرة وأبي أمامة: قتل لقمة ودفنها في المسجد ورواه سعيد عن ابن مسعود، وأن عمر ونسأ ولحسن لبصري كنوا يفعلونه؛ ولأن في تركها أذى له إن تركها على جسده، ولغيره إن لُقدها، وهو غمٌّ يسير، فنه يكره على الصحيح من المذهب.

وقال لقاضي: التغفل عنها أولى، فإن فعله، فلا بأس، وقال لأوزاعي: تركه حُبٌ إليّ؛ لأن ذلك يشغل عن صلاة لأمرٍ غير مهم، ويمكن استدراكه بعد صلاة، وربما كثر، فبطل الصلاة، وفي معناه البرغوث، نقل المروذي أنه سئل عن قتل القملة والبرغوث في المسجد، فقال: أرجو ألا يكون به بأس. وزاد المؤلف - رحمه الله - البقرة.

وعن أحمد: يكره قتل القملة.

وعنه: يصرف في ثوبه.

وقال لقاضي: إن رمى بها، جزأ.

نصر: «وَيُبَاحُ» (و): تسبيحُ مأمومٍ لسهوٍ إمامه إن كان رجلاً، وتصفيقُ (و) امرأة.

ش: قال الجوهري: التصفيقُ مثل التصفيق. وقال صاحب «المشرق»: معدهما متقرب.

وقيل: هم سوء، وقيل: التصفيقُ بالحاء: الضربُ بظاهرٍ جدهما على باطن

---

(١) انظر «كشف القناع» ١، ٤٤٠، و«الإنصاف» ٢، ٩٦، و«لمبدع» ١، ٤٨٣، و«المغني» ٢، ٣٩٩، و«الفروع» ١، ٤٧٨، والمطلع ص ٨٧.



الأرض. وقيل: بل بإصبعين من إحداهما على صفحة الأخرى. والتصفيق: الضرب بجميع إحدى الصفحتين على الأخرى. كنه نقله القاضي عياض.

وإن نبه - أي صبه - شيء في الصلاة مثل سهو إمامه. قال في «المبدع»: كما لو أتى بفعل في غير محلّه. لزم المأموم تنبيهه. اهـ. أو استئذان إنسان عليه: سبح رجل. قال في «الإنصاف»: بلا نزاع. اهـ. ولا يضّر ولو كثّر: لأنه قول من جنس الصلاة. وكذا لو كلمه إنسان بشيء فسبح المصلي ليعلم المكلم له أنه في صلاة أو خشي المصلي على إنسان الوقوع في شيء. أو أن يتلف شيئاً فسبح به ليتركه. أو ترك إمامه ذكراً فرفع المأموم صوته ليذكره ونحوه. وإن كانت امرأة صفحت. وهو مستحب في حقها.

السبيل: ما روى سهل بن سعد قال: قال النبي ﷺ: «إذ نكبكم شيء في صلاتكم فلتسبح الرجال. ولتصفق النساء» متفق عليه<sup>(١)</sup>.

وعن أبي هريرة مرفوعاً: «التسبح للرجال. والتصفيق للنساء» متفق عليه<sup>(٢)</sup>.

وعن علي قال: «كنت إذا استأذنت على النبي ﷺ فإن كان في صلاة سبّح. وإن كن في غير صلاة أذن»<sup>(٣)</sup> (١).

فرع: في مذاهب العلماء في ذلك:

ذكرن أن مذهب أحمد استحباب التسبّح للرجل والتصفيق للمرأة إذا نابهما شيء. وبه قال الشافعي وداود والجمهور. وأشار المؤلف إلى أنه باتفاق الأربعة.

(١) أخرجه البخاري (٧١٩٠). ومسلم (٤٢١).

(٢) أخرجه البخاري (١٢٠٣). ومسلم (٤٢٢).

(٣) أخرجه عبد الله بن أحمد (٥٩٨). وأحمد (٧٦٧). وسنده مسلسل بالضعفاء. وانظر لكلام عليه في تعليقه على «المسند».

(٤) «نظر كشف القناع» ٤٤٤/١. و«الإنصاف» ١٠١، ٢. و«المبدع» ٤٨٧/١. ٤٨٨.

و«المطلع» ص ٨٧. و«المجموع شرح المذهب» ١٢/٤. ١٣. ١٩.

وقال مالك: تُسَبِّحُ المرأة أيضاً.

الدليل: قوله عليه لصلاة والسلام: «من نابه شيء في صلاته فليقل: سبحن لله» متفق عليه<sup>(١)</sup>.

ووفق أبو حنيفة الجمهور إذ قصد لمصلي بذلك شيئاً من مصلحة صلاة.

وحكي عن أبي حنيفة أن تنبيهه لآدمي بالتسبيح أو لقرآن أو لإشارة يبطل لصلاة، لأن ذلك خطاب آدمي، وقد روى أبو غطفان، عن أبي هريرة، أن النبي ﷺ قال: «من أشر بيده في الصلاة إشارة تفقه أو تفهم فقد قطع لصلاة».

قال لموفق: ولنا، ما روى أبو هريرة، قال: قال رسول الله: «لتسبيح للرجل، والتصفيق للنساء». وعن سهل بن سعد، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا نابكم في صلاتكم شيء فليستح الرجل، وليصفق النساء». متفق عليهما. وروى عبد الله بن عمر، قال: قت لبلال: كيف كان النبي ﷺ يرد عليهم حين كانوا يسلمون عليه في الصلاة؟ قال: كان يشير بيده. وعن ضبيب، قال: مررت برسول الله ﷺ وهو يصلي، فسمت عيه، فرد علي إشارة. وقال: لا أعلم إلا أنه قال: بشرة برصبعه. قال الترمذي: كلا للحديثين صحيح. وقد ذكرنا حديث أنس، أن النبي ﷺ كان يشير في الصلاة. فم حديث مالك ففي حق الرجل، فإن حديثه يفسره، لأن فيه تفصيلاً وريادة بيان، يتعين الأخذ بها. وأما حديث أبي حنيفة فضعيف، يرويه أبو غطفان وهو مجهول. فلا يعارض به الأحاديث الصحيحة. هـ.

قال بن تيمية: ومذهب أهل المدينة في الدعاء في الصلاة ولتنبيه بالقرآن والتسبيح وغير ذلك فيه من التوسع ما يوافق السنة بخلاف الكوفيين. هـ.

مسألة: ويباح التنبيه بقراءة وتكبير وتهليل ونحوه كتحميد واستغفار؛ لأنه من جنس لصلاة، ولا يكره.

(١) سلف تخريجه ص ١١٩ تعليق (٢).

قال الشيخ عبدالله العنقري: أما الفتح على الإمام في حال سهوه بشيء من القرآن إذا لم يمكنه تفهيمه إلا بذلك، فالظاهر أنه لا بأس به. اهـ.  
وعن أحمد تبطل بذلك، إلا في تنبيه الإمام والمار بين يديه. قال في «الفروع»: إلا أنها لا تبطل بتنبيه مار بين يديه. اهـ.

فرع: في مذاهب العلماء فيمن سبَّح الله تعالى أو حمده في غير ركوع وسجود: مذهب أحمد أنه لا تبطل صلاته، سواء قصد تنبيه غيره أو لا، وهو مذهب الشافعي وجمهور العلماء. حكاه ابن المنذر عن الأوزاعي ولثوري وأحمد وإسحاق وأبي ثور. قال: وقال أبو حنيفة: إن قاله ابتداءً، فليس بكلام، وإن قاله جواباً، فهو كلام.

وحكي عن أبي حنيفة أن من أفهمه غير إمامه بالتسبيح فسدت صلاته؛ لأنه خطاب آدمي، فيدخل في عموم أحاديث النهي عن الكلام.

قال الموفق: ولد، قول النبي ﷺ: «من نابه شيء في الصلاة فليقل: سبحان الله، فإنه لا يسمعه أحد يقول سبحان الله إلا التفت». وفي لفظ «إذنا بكم أمر» فليسبح الرجال ولتصفق النساء». متفق عليه. وهو عام في كل أمر ينوب المصلي. وفي «المسند»، عن علي: كنت إذا استأذنت على النبي ﷺ إن كان في صلاة سبَّح، وإن كان في غير صلاة أذن. ولأنه نبه بالتسبيح أشبه ما لو نبه الإمام، ولو كان تنبيه غير الإمام كلاماً مبطلاً لكان تنبيه الإمام كذلك. اهـ.

مسألة: ويكره التنبيه بنحنية للاختلاف في إبطالها، وصوبه في «لإنصاف». وفي رواية عن أحمد: لا يكره.

قلت: وهو الراجح لإحدى علي.

قال الموفق: وحديث علي يدل عليه وهو خاص فيقدم على العام. اهـ.

مسألة: ويكره بصغير كتصفيقه.

الدليل: قوله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً وَتَصْدِيَةً﴾ [الأنفال: آية ٣٥].

مسألة: ويكره التنبيه من المرأة بالتسبيح.

الدليل: حديث سهل بن سعد قال: قال ﷺ: «التسبيح للرجال والتصفيق للنساء. وعن أبي هريرة مثله، متفق عليهما»<sup>(١)</sup>.

مسألة: ويكون تصفيقها يبطن كفها على ظهر الأخرى. وتقدم دليله.

قال في «الفروع»: وظاهر ذلك لا تبطل بتصفيقها على وجه اللعب. ولعله غير مراد. وتبطل به لمنافاته للصلاة، وفقاً للشافعي، والخنثى كمرأة.

وإن كثر التصفيق أبطلها؛ لأنه عمل من غير جنس الصلاة، فأبطلها كثيره، عمداً كان أو سهواً. ولو سبحت كالرجل، كره، نص عليه. وقيل: لا يكره<sup>(٢)</sup>.

فرع: ولو عطس فقال: الحمد لله، أو لسعه شيء من حية أو عقرب أو غيره، فقال: بسم الله، أو سمع أو رأى ما يغمّه، فقال: إنا لله وإنا إليه راجعون. أو سمع أو رأى ما يعجبه، فقال: سبحان الله. أو قيل له: ولدت لك غلام، فقال: الحمد لله. أو احترق دكانه ونحوه، فقال: لا حول ولا قوة إلا بالله. كره للاختلاف في إبطاله الصلاة، وصحّت للأخبار. قاله في «المبدع»، وهذا هو الصحيح من المذهب، وهو مذهب الشافعي.

وعن أحمد: تبطل. وهو مذهب أبي حنيفة؛ لأنه خطاب آدمي، فأشبهه ما لو كلمه.

وكذا لو خاطب بشيء من القرآن كأن يستأذن عليه، فيقول: ﴿اخلوها بسلام آمين﴾ [الحجر: ٤٦] أو يقول لمن اسمه يحيى: ﴿يا يحيى خذ الكتاب بقوة﴾ [مريم: ١٢] أو: ﴿يا نوح قد جادلتنا فأكثرت جدالنا﴾ [هود: ٣٢] ونحو ذلك خلافاً ومذهباً. الدليل: ما روى الخلال بإسناده عن عطاء بن السائب قال: استأذناً على عبد الرحمن بن أبي ليلى وهو يصلي، فقال: ﴿ادخلوا مصر إن شاء الله آمين﴾

(١) حديث سهل بن سعد أخرجه ص ١١٩، تعليق (٢). وحديث أبي هريرة أخرجه البخاري (١٢٠٣)، ومسلم (٤٢٢).

(٢) نظر «كشف لقن» ١، ٤٤٤، ٤٤٥، و«لإيضاف» ٢، ١٠١، و«مجموع لفتوى» ٢٠، ٣٦٦، و«الدرر السنية» ٣، ١٦١، و«المغني» ٢، ٤١٠-٤١٢، ٤٥٣، ٤٥٤، و«لفروع» ١، ٤٨١.

[يوسف: ٩٩] فقلت: كيف صنعت؟ فقال: استأذنا على عبد الله بن مسعود وهو يصلي، فقال: «ادخلو مضر إن شاء الله آمين».

وروى عامر بن ربيعة قال: غطس شاب من الأنصار خيف رسول الله ﷺ وهو في الصلاة، فقال: الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه حتى يرضى ربه ويغفر له ويرضى من أمر الدنيا والآخرة، فمما انصرف رسول الله ﷺ قال: «من القتل هذه الكلمة؟ فإنه لم يقل بأساً ما تذهت دون العرش». رواه أبو داود<sup>(١)</sup>.

وعن عبي بن عبي قال له رجل من الخوارج، وهو في صلاة الغداة فنده: «لئن شُركت ليحبطن عملك ولتكونن من الخاسرين» [الزمر: ٦٥] قال: فأنصت له حتى فهم ثم أجبه وهو في الصلاة: «فأصبر إن وعد الله حق ولا يستخفن الذين لا يؤمنون» [الروم: ٦٠] احتج به أحمد، ورواه أبو بكر النجاد بسنده.

التعليل: لأنه قرآن، فلم تفسد به الصلاة، كما لو لم يقصد التنبيه.

وقال القاضي: إذا قصد بالحمد الذكر، أو القرآن، لم تبطل، وإن قصد خطاب آدمي بطلت، وإن قصدتهما، فوجهان، فما إن أتى بما لا يتميز به القرآن من غيره كقول له لرجل اسمه إبراهيم: يا إبراهيم ونحوه، فسدت صلاته؛ لأن هذا كلام الناس، ولم يتميز من كلامهم بما يتميز به القرآن أشبه ما لو جمع بين كلمات مفرقة في القرآن، فقال: يا إبراهيم خذ الكتاب الكبير.

قال الخلال: اتفق الجميع عن أبي عبد الله على أنه - يعني العاطس - لا يرفع صوته بالحمد، وإن رفع، فلا بأس بدليل حديث الأنصاري. وقال أحمد في الإمام يقول: لا إله إلا الله، فيقول من خلفه: لا إله إلا الله، يرفعون بها أصواتهم، قال: يقولون، ولكن يخفون ذلك في أنفسهم، وإنما لم يكره أحمد ذلك كما كره القراءة

---

(١) صحيح لغيره أخرجه أبو داود (٧٧٤)، وفي مسنده شريك، عن عاصم بن عبيد الله وهم ضعيفان، ويشهد له حديث رفاعة بن رافع عند البخاري (٧٩٩).

خلف الإمام؛ لأنه يسير لا يمنع لإنصت، فجرى مجرى التأمين. قيل لأحمد: فون رفعوا أصواتهم بهذا؟ قال: أكرهه. قيل: فينهاهم الإمام؟ قال: لا ينهاهم. قال القاضي: إنما لم ينههم؛ لأنه قد روي عن النبي ﷺ الجهر بمش ذلك في صلاة الإخفاء، فإنه كان يسمعهم الآية أحياناً<sup>(١)</sup>.

فائدة: قل في «الاختيارات»: وكذلك يقول في الصلاة كل ذكر ودعاء وجد سببه في صلاة. هـ.

فرع: قل لنووي: قد عتد كثير من العوهم أنهم إذ سمعوا قراءة الإمام يأتك نعباً ويأتك نستعين قلو: إيتك نعباً ويأتك نستعين. وهذا بدعة منهي عنها، فأما بطلان صلاة بها، فقد قل صاحب «البيان»: تبطل إلا أن يقصد الدعاء والقراءة. ولا يوفق عليه. هـ<sup>(٢)</sup>.

نصر: «ويجوز (و) له: النظر في المصحف».

ش: ولمصلي لقراءة في لمصحف ولو حفظاً، هذا لمذهب، وهو مذهب مانت ولشافعي وأبي يوسف ومحمد. وأشار المؤلف إلى أنه باتفاق لأئمة الأربعة.

قل النووي: لو قرأ القرآن من لمصحف لم تبطل صلاته، سواء كان يحفظه أو لا. بل يجب عليه ذلك إذ لم يحفظ الفاتحة، ولو قسب أوراقه أحياناً في صلاته لم تبطل، ولو نظر في مكتوب غير القرآن وردد ما فيه في نفسه، لم تبطل صلاته وإن طال، لكن يكرهه. نصر عليه الشافعي في الإملاء، وأطبق عليه لأصحاب. هـ.

الدليل: ما روي عن عائشة زوج النبي ﷺ: أنها كن يؤمها غلامها ذكوان في المصحف في رمضان. روه بن أبي داود والأثرم والبيهقي<sup>(٣)</sup>، قال لزهرى: كان خيارنا يقرؤون في المصاحف. وهو قول عطاء ويحيى الأنصاري.

(١) أخرجه البخاري (٧٥٩)، ومسلم (٤٥١) من حديث أبي قتادة.

(٢) نظر «كشف لقناع» ٤٤٥/١، ٤٤٦، و«الإنصاف» ١٠٢، ٢، و«لمبدع» ١/٤٨٧.

و«لمغني» ٤٥٧/٢-٤٥٩، و«لمجموع شرح المذهب» ١٤، ١٤، و«لاختيارات» ص ٧٥.

(٣) أخرجه البيهقي ٢٥٣، ٢.

التعليل: لأنه ليس بعمى كثير. ولأنه نظر إلى موضع معين، فم تبطل لصلاة به كما لو كان حافظاً، وكان نظر إلى لقمه.

والفرض ولنفس سوء، فنه بن حماد.

وعن أحمد: يجوز له ذلك في نفس. وهو قول لحسن وابن سيرين. قال لموفق: وكره في الفرض عسى لإطلاق؛ لأن لعدة عده لحجة إليها فيه. اهـ. وعنه: يجوز لغير حافظ فقط.

وقال أبو حنيفة: تبطل لصلاة إذا لم يكن حافظاً؛ لأنه عمر طوي.

وعن أحمد: فعلى ذلك يبطل الفرض.

الدليل: قول بن عباس: نهى أمير المؤمنين أن يؤم الناس في لمصحف. وأن يؤمن إلا محتبهم. روه أبو بكر بن أبي داود في كتاب لمصحف.

وقيل: ولنفس.

التعليل: لأنه عتمد في فرض القراءة عسى غيره كعتمده بحبل في قيمه.

ورويت كرهة ذلك عن سعيد بن المسيب ولحسن ومجاهد وبرهيم وسيمان بن حنظلة ولربيع.

وقل سعيد والحسن: تردد ما معك من القرآن، ولا تقر في المصحف.

وذلك لأنه يشغل عن الخشوع في صلاة، والنظر إلى موضع لثبوت.

نص: ١ وسؤال (و) الرحمة عند قراءة آيها. والتعوذ (و) من النار عند قراءة آيها.

ش: وللمصبي السؤال والتعوذ في فرض ونفس. عند آية رحمة أو عذاب.

(١) نظر كشف القناع، ١، ٤٤٩. والإنصاف: ٢، ١٠٩. ولمبيع: ١، ٤٩٢، ٤٩٣. ولمغني:

٢، ٢٨٠، ٢٨١. ولمجموع شرح المذهب: ٤، ٢٤. ولمقنع: ١، ١٦٥.

(٢) هذا لأسبوب فيه لف ونشر مرتب. كشف القناع: ١، ٤٤٩.

هذا المذهب، نص عليه. قال النووي: وفيه استحباب هذه الأمور لكل قاريء في الصلاة وغيرها يعني فرضها ونفها للإمام والمأموم والمنفرد. اهـ. قال الشيخ عبد الرحمن بن حسن: جئنا في النفقة باتفاق العلماء. اهـ. واختار فعله في الفرض.

الدليل: حديث حذيفة قال: صليت مع النبي ﷺ ذات ليلة، فافتتح البقرة، فقلت: يركع عند المائة ثم مضى، فقلت: يصلي بها في ركعة، فمضى فقلت: يركع بها. ثم افتتح النساء فقرأها، ثم افتتح آل عمران فقرأها، يقرأ مترسلاً، إذا مر بآية فيها تسبيح سبح، وإذا مر بآية سؤال سأل، وإذا مر بتعوذ تعوذ. رواه مسلم بهذا اللفظ<sup>(١)</sup>. قال النووي: وكانت سورة النساء حينئذ مقدمة على آل عمران. اهـ.

وعن عوف بن مالك قال: قمت مع النبي ﷺ ليلة، فقام فقرأ سورة البقرة، ولا يمر بآية رحمة إلا وقف وسأل، ولا يمر بآية عذاب إلا وقف وتعوذ، ثم ركع بقدر قيامه يقول في ركوعه: «سبحانك ذا الجبروت والملكوت والكبرياء والعظمة» ثم قال في سجوده مثل ذلك. رواه أبو داود والنسائي في «سننهما» والترمذي في «المصنوع». قال النووي: بأسنيد صحيحة، وفي رواية النسائي: ثم سجد بقدر ركوعه<sup>(٢)</sup>.

وعن عبد الرحمن بن أبي ليلى عن أبيه قال: سمعت النبي ﷺ يقرأ في صلاة ليست بفريضة، فمر بذكر الجنة والنار فقال: «أعوذ بالله من النار، ويل لأهل النار». رواه أحمد وابن ماجه بمعناه<sup>(٣)</sup>.

وعن عائشة قالت: كنت أقوم مع رسول الله ﷺ ليلة التمام، فكان يقرأ سورة البقرة وآل عمران والنساء، فلا يمر بآية فيها تخويف إلا دعا الله عز وجل واستعاذ.

(١) أخرجه مسلم (٧٧٢).

(٢) أخرجه أبو داود (٨٧٣)، والترمذي في «المصنوع» (٣٠٦)، والنسائي ١٩١/٢ و ٢٢٣.

(٣) أخرجه أحمد ٣٤٧/٤، وأبو داود (٨٨١)، وابن ماجه (١٣٥٢)، وسناده ضعيف لضعف محمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى.



ولا يُمْرُ بآيةٍ فيها استبشارٌ إلا دعا الله عز وجل ورغب إليه. رواه أحمد<sup>(١)</sup>.

التعليل: لأنه دعاء وخير.

وقال الشيخ عبدالرحمن بن حسن: وقال الموفق: يجوز ذلك في الفريضة؛ لأن الأصل المساواة ما لم يَقم دليل الخصوصية. قال الشيخ عبدالرحمن بن حسن وهو قوي. يؤيدُه قوله رحمته في التشهد الأخير: «وليتخير من الدعاء ما شاء الله»<sup>(٢)</sup> وهذا عام في الفريضة والنافلة وعدم فعله في الفريضة خروج من خلاف العلماء. ومن فعل. فقد استند إلى دليل. اهـ.

وقال الشيخ محمد بن إبراهيم: الصحيح أن ما جاء في النافلة. صَحَّ أن يستدل به على الفرض والعكس ما لم يجيء دليلٌ يدلُّ على اختصاص هذه بهذا دون الآخر. والأركان وحدة والواجبات واحدة وغير ذلك. هـ.

قل النووي: قال الشافعيُّ وصحبنا: يُسنُّ للقاريء في الصَّلَاة وخرجها إذا مرَّ بآية رحمة أن يسأل الله تعالى الرحمة أو بآية عذاب أن يستعين به من العذاب. أو بآية تسبيح أن يسبح أو بآية مثل أن يتدبَّر. اهـ. ثم قال: وسواء صلاة الفرض والنافل. والمأموم والإمام والمنفرد. ثم قال: وقال بمنهنا جمهورُ العلماء من السلفِ فَمَنْ بعدهم. اهـ.

وعن أحمد: يُستحبُّ. قاله لقاضي وغيره.

وقيل: السؤال والاستعانة ههنا إعدة قراءتها. اختاره أبو بكر الدينوري. وابن الجوزي.

قل في الرعية الكبرى. والحوي: وفيه ضعف. قل بن تميم: وليس بشيء. وتبعوا في ذلك المجد في شرحه. فإنه قل: ههنا وهم من قائله.

(١) أخرجه أحمد ٩٢/٦ و ١١٩ وسنده ضعيف لجهالة مسنده بن مخرق مولى عثنة.

(٢) أخرجه البخاري (٨٣٥). ومسلم (٤٠٢) من حديث بن مسعود.

وعن أحمد: يُكره في الفرض، لأن المنقول عنه ﷺ في النفل، فيقتصر عليه.  
قال لموفق: ولا يُستحب ذلك في لفريضة؛ لأنه لم ينقل عن النبي ﷺ في فريضة،  
مع كثرة من وصف قراءته فيها. هـ.

وذكر بن عقيـل في جـوزـه في الفرض رويـتين.

وعنه: يقع، إن صلى وحده.

وقيل: يُكره فيما يجهر فيه من الفرض، دون غيره.

وقال أبو حنيفة: يُكره لسؤ عند آية لرحمة ولاستعـدة في لصلاة.

#### الترجيـح:

قلت: ولاحوط فعـل ذلك في لفنة دون الفريضة حيث إن لنص جاء في  
لفنة فقط وله أعـم.

مسألة: حتى مأموه له ذلك، نص عليه أحمد، ويخفـض صوته، نقل الفضل:  
لا بأس أن يقول مأموه، ويخفـض صوته.

وقال لشيخ محمد بن إبراهيم: لتعود والسؤال في حق الإمام، أما للمأموه  
فلأصل في حقه الإنصات لقوله: **وَإِذَا قَرَأَ فَانصِتُوا**. وهذا هو الذي يظهر ما لم يرد  
دليل عليه بخصوصه. اهـ.

مسألة: قال أحمد: إذا قرأ **﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بَقَادِرِ عَمَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾** [القيامة:  
آية ٤٠] في صلاة وغيرها قال: **سُبْحَانَكَ! قَبْلَى**. في فرض ونفل، ومنع منه بن  
عقيل فيهما.

وعن ابن عباس: أنه قرأ في الصلاة **﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بَقَادِرِ عَمَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾**  
فقال: **سُبْحَانَكَ**. وبلى. وعن موسى بن أبي عائشة قال: كان رجل يصلي فوق بيته،  
فكان إذا قرأ **﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بَقَادِرِ عَمَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾** قال: **سُبْحَانَكَ قَبْلَى**.

فسألوه عن ذلك، فقال: سمعته عن رسول الله ﷺ. رواه أبو داود<sup>(١)</sup>. ولأنه ذكر  
ورّد الشرع به، فجاز التسيخ في موضعه.

قال ابن عقيل: وكذا إن قرأ في نفل ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِأَحْكَمَ لِحَكَمِينَ؟﴾ فقال  
«بلى» لا يفعل.

وقيل لأحمد: إذا قرأ ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى؟﴾ هل يقول  
سبحان ربي الأعلى؟ قال: إن شاء قل في نفسه، ولا يجهر به، وقد روي عن علي  
أنه قرأ في الصلاة: ﴿سُبِّحَ اسْمُ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ فقال: سبحان ربي الأعلى.

وقال الشافعية: إذا قرأ ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى؟﴾ قل: بلى  
وأن على ذلك من لشاهدين، وإذا قرأ ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾ قل: آمنا بالله،  
وكأن هذا يستحب لكل قارئ في صلاته أو غيرها، وسواء صلاة الفرض والنفل  
والمأموم والإمام والمنفرد؛ لأنه دعاء، فاستووا فيه كالتممين.

الدليل: عن إسماعيل بن أمية قال: سمعت أعرابياً يقول: سمعت أبو هريرة  
- رضي الله عنه - يقول: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ قرأ بالتين والزيتون، فنتهى إلى  
آخره فليقل: وأن على ذلك من الشاهدين. ومن قرأ لا أقسم بيوم القيامة فانتهى  
إلى آخرها ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى؟﴾ فليقل: بلى، ومن قرأ:  
والمرسلات فبلغ ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾ فليقل: آمنا بالله». رواه أبو داود  
والترمذي، قال الترمذي: هذا الحديث إنما يروى بهذا الإسناد عن الأعرابي عن أبي  
هريرة ولا يُسمى. قل النووي: فهو ضعيف، لأن الأعرابي مجهول فلا يعلم  
حاله<sup>(٢)</sup>. اهـ. وتقدم<sup>(٣)</sup> ذلك في أحكام القراءة في آخر باب الوضوء!

فائدة: سُئِلَ بعضُ الحنابلة عن القراءة بما فيه دعاء، هل يحضّان له؟ فتوقف،  
ويتوجه الحصول.

(١) أخرجه أبو داود (٨٨٤)، ورواية موسى بن أبي عائشة عن الصحابة مرسلة.

(٢) أخرجه أبو داود (٨٨٧)، والترمذي (٣٣٤٧).

(٣) ١٥٠/٢.

الدليل: خبر أبي ذرٍّ أن النبي ﷺ قال: «إن لله ختم سورة البقرة بآيتين أعطانيهما من كنزهِ الذي تحت العرش، فتعلّموهنَّ وعلموهنَّ نساءكم وأبناءكم، فإنَّهم صلاة وقرآن ودعاء» روه الحاكم وقال: على شرط البخاري<sup>(١)</sup>.

مسألة: ولو قرأ آية فيها ذكرُ النبي ﷺ فإن كان في نفلٍ فقط صلى عليه، نص عليه، وهذا المذهب.

قال ابن القيم في كتابه «الصلاة على النبي ﷺ»: المنصوص أنه يُصلي عليه في نفلٍ فقط.

وقل في الرعاية الكبرى، والحوي: «وإن قرأ آية فيها ذكره - صلوات الله وسلامه عليه - جاز له الصلاة عليه، ولم يقيداه بنفقة، قال ابن القيم: هو قول أصحابنا<sup>(٢)</sup>».

نص: «ويكره (و): الالتفات».

ش: ويكره في الصلاة التفات يسير بلا حجة. هذا المذهب، وبه قال الجمهور وأشار المؤلف إلى أنه باتفاق الأربعة، قال ابن تيمية: الالتفات لغير حاجة ينقص الخشوع، ولا ينافيه فلماذا كان ينقص الصلاة. اهـ.

قال النووي: أجمع العلماء على استحباب الخشوع والخضوع في الصلاة

---

(١) أخرجه الحاكم ١/ ٥٦٢ وفي سنده عبدالله بن صالح المصري كتب الليث، سيء الحفظ. وأخرجه أحمد ١٥١/٥ و ١٨٠ مختصراً دون قوله «فتعلموهن وعلموهن نساءكم وأبناءكم فإنهما صلاة وقرآن ودعاء». وإسناده صحيح.

(٢) انظر «كشف القناع» ١/ ٤٤٩، ٤٥٠ و«الإنصاف» ٢/ ١٠٩، ١١٠ و«المبدع» ١/ ٤٩٣ و«المغني» ٢/ ٢٣٩، ٢٤٠، ٤٥٨ و«نيل الأوطار» ٢/ ٣٦٨ و«المجموع شرح المهذب» ٣/ ٥٢٠، ٥٢١ و«الدرر السنية» ٣/ ١٦١ و«فتاوى محمد بن إبراهيم» ٢/ ٢٣٤.

(٣) انظر «الإنصاف» ٢/ ١١٠ و«جلاء الإفهام» ص ٣٣١

وغيض البصر عنه يلهي وكراهة الالتفات في الصلاة وتقريب نظره وقصره على ما بين يديه اهـ.

الدليل: حديث عائشة قلت: سألت النبي ﷺ عن الالتفات في الصلاة فقال: «هو اختلاس يختسسه الشيطان من صلاة العبد رواه البخاري<sup>(١)</sup>».

الاختلاس: أخذ الشيء بسرعة، يقال: اختلس الشيء: إذا استلبه، وفي الحديث: النهي عن الخلسة - بفتح الخاء - وهو ما يُستخلص من السُّبع فيموت قبل أن يُذكَى. وفي «النهية» الاختلاسُ افتعالٌ من الخلسة: وهو ما يؤخذ سلباً. وقيل: المختس الذي يَخْطَفُ الشيء من غير غلبة ويَهْرُبُ، ونُسِبَ إلى الشيطان لأنه سبَّبَ له لوسوسته به، وإطلاق اسم الاختلاس على الالتفات مبالغة.

وعن أبي ذر قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يزال الله مقبلاً على العبد وهو في صلاته ما لم يَلْتَفِتْ، فإذا التفت انصرف عنه. رواه أحمد وأبو داود والنسائي قال النووي: بإسناد فيه رجلٌ فيه جهالة<sup>(٢)</sup>». اهـ.

وعن أنس مرفوعاً، قال: «يكُ والالتفات في الصلاة، فإن الالتفات في الصلاة هلكة، فإن كان لأبد، ففي التطوع لا في الفريضة». رواه الترمذي، وقال: حديثٌ حسنٌ صحيح<sup>(٣)</sup>.

التعليل: لأنه يَشْغُلُ عَنِ الصَّلَاةِ فكره، كالنظر إلى لثوبٍ أو لخميصَةٍ.

قال في المبدع: فإن كان لأبد، ففي التطوع لا لفريضة، ولأنه يكون به خارجاً وجهه عن جهة الكعبة، وأقل ما فيه الكراهة. اهـ.

فإن كان لحاجة كخوفٍ على نفسه أو ماله ونحوه كمرضٍ لم يُكره، واختاره

(١) أخرجه البخاري (٧٥١).

(٢) أخرجه أحمد ٥، ١٧٢، وأبو داود (٩٠٩)، ونسائي ٣، ٨.

(٣) أخرجه الترمذي (٥٨٩)، وفي مسنده علي بن زيد بن جدعان، وهو ضعيف.

ابن تيمية.

السبيل: حديث سهل بن الحنظلية قال: ثوب بالصلاة، فجعل النبي ﷺ يُصَلِّي، وهو يلتفت إلى الشعب. رواه أبو داود. قال: وكان أرسل فرساً إلى الشعب يَحْرُسُ<sup>١</sup>. وعليه يحمل ما روى ابن عباس: كان ﷺ يلتفت يمينا وشمالا، ولا يلوي عنقه خف ظهره رواه الترمذي. قال النووي: بإسناد صحيح<sup>(٢)</sup>. اهـ.

وعن جابر قال: اشتكى رسول الله ﷺ فصين وراءه وهو قاعد، فالتفت إلينا، قرآن قيدا فشر إلينا. وذكر الحديث. رواه مسلم<sup>(٣)</sup>. وعن سهل بن سعد: أن النبي ﷺ ذهب يُصَلِّح بين بني عمرو بن عوف، وذكر الحديث في صلاة أبي بكر - رضي الله عنه - بالنس. فجاء النبي ﷺ وهم في الصلاة، فصفق الناس، وكان أبو بكر لا ينتفت في صلاته فلم أكثر الناس التصفيق التفت أبو بكر فرأى رسول الله ﷺ وذكر الحديث. رواه البخاري ومسلم<sup>(٤)</sup>.

وذهب عطاء ومالك، وأبو حنيفة وأصحابه والأوزاعي، وأهل الكوفة إلى أنه لا بأس بالتفت في الصلاة ما لم يلو عنقه.

مسألة: وتبطل الصلاة إن استدار لمصلي بجملته أو استدبر القبلة. قال في الإنصاف: بلا نزاع. اهـ: لتركه الاستقبال بلا عذر، وبهذا قل أبو ثور ما لم يكن في الكعبة. فلا تبطل؛ لأنه إذا استدبر جهة، فقد استقبل أخرى. قال في الإنصاف: بلا نزاع. هـ.

ولا تبطل في شدة الخوف إن لفت بجسمته، أو استدبر لقبلته، لسقوط

(١) أخرجه أبو داود (٩١٦)، وإسناده صحيح.

(٢) أخرجه أحمد (٢٤٨٥)، وأبو داود في رواية أبي لطيب بن الأشدني كما في «التحفة»

٥ ١١٧، ولترمذي (٥٨٧)، ولنسائي ٣ ٩.

(٣) أخرجه مسلم (٤١٣).

(٤) أخرجه البخاري (٦٨٤)، ومسلم (٤٢١).

الاستقبال إذن، قال بعضهم: وكذا إذا تَغَيَّرَ اجتهادُه، ولا حاجة لذكر هذا؛ لأنه لم يستدبر القبلة، بل سَدَّارَ إليها؛ لأنها صارت قبلته.

ولا تَبْطُلُ الصَّلَاةُ لَوْ لَثَنَتْ بَصَرَهُ، ووجهه وهو لمذهب؛ لأنه لم يستدبر بجملة، وذكر جماعة من الحذبة أنها تَبْطُلُ قال ابن عبد البر: وجمهور الفقهاء على أن اللثنت لا يُفْسِدُ الصَّلَاةَ إذا كان يسيرًا. هـ.

نصر: 'ورفع (و) البصر إلى السماء'.

ش: ويكره في الصلاة رفع بصره إلى السماء، وهو لمذهب، وفق.

الدليل: حديث أنس قال: قال النبي ﷺ: ما بال قوم يرفعون أبصارهم إلى السماء في صلاتهم فاشتد قوله في ذلك حتى قال: لينتهن عن ذلك، أو لتُخَطَفُنَّ أبصارهم رواه البخاري<sup>٢</sup>.

وقيل: تبطل به وحده. وقال به ابن حزم.

وقال الشوكاني: والظاهر أن رفع البصر إلى السماء حال لصلاة حره؛ لأن لعقوبة بالعمى لا تكون إلا عن محرم، وأفتت به لجنة الدائمة لبحوث لعمية وإفتاء.

وقيل: المعنى في ذلك أنه يخشى على الأبصار من الأنوار التي تنزل بها الملائكة على المصلي. كما في حديث سيِّد بن خضير في فضائل القرآن<sup>٣</sup>.  
وشر إلى ذلك لدودي. ونحوه في جمع حماد بن سمة عن أبي مجاز أحد التابعين.

---

(١) نظر: كشف لقناع: ٤٣١، ٤٣٢، وإلنصف: ٩١، ٢، وسبع: ٤١٦، ١، والسعي  
٢، ٣٩١، ٣٩٢، والمجموع شرح لمذهب: ٢٥، ٤، والمجموع لفتوى: ٢٢، ٥٥٩، وابن  
لاوطر: ٣٧٢، ٢، ولنهاية: ٦١، ٢.

(٢) أخرجه البخاري (٧٥٠)، وأبو داود (٩١٣).

(٣) أخرجه النسائي في «الكبرى» (٨٠١٦)، وعنه البخاري (٥٠١٨).

قوله لينتهن في رواية أبي دود «لينتهين» وهو جواب قسم محذوف. وفيه رويتن للبخاري. فلاكثرون بفتح أوله وضم الهاء وحذف الياء المثناة وتشديد النون على البناء لفعل والثانية بضم الياء وسكون النون وفتح الفوقية والهاء والياء التحتية وتشديد النون للتأكيد على البناء للمفعول. اهـ.

مسألة: ولا يكره رفع بصره إلى السماء حال التجشي إذا كان في جمعة لثلا يؤذي من حوله بالرائحة<sup>١</sup>.

فرع: ويكره في الصلاة تغميضه. نص عليه. وحتج بأنه فعل اليهود. ومظنة لنوم. فإن كان لحجة. فلا بأس. كخوفه محذورا. مثل إن رأى أمته عريضة. أو رأى زوجته كذلك. أو رأى أجنبية كذلك بطريق الأولى إذ نظره إلى الأجنبية حرام. بخلاف أمته وزوجته. هذا لمذهب. وبكراهة تغميض العين في الصلاة قال سفيان. ورؤي ذلك عن مجاهد وقتادة والثوري والأوزاعي.

ورؤي عن الحسن جوارحه من غير كراهة. وقال مالك: لا بأس به في الفريضة والدفلة. وقد روي عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: إذ قم أحذك في الصلاة فلا يغمض عينيه. رواه الطبراني في معجمه وعبدالرحمن بن أبي حاتم. وقال: هذا حديث منكر. وقال البيهقي: فيه حديث ليس بشيء<sup>٢</sup>. اهـ.

قال النووي: والمختار أنه لا يكره إذا لم يخف ضررا؛ لأنه يجمع الخشوع وحضور القلب. ويمنع من إرسال النظر. وتفريق الذهن. اهـ.

قال بن القيم: ولم يكن من هديه ﷺ تغميض عينيه في الصلاة. وقد تقدم أنه كان في التشهد يؤمى ببصره إلى أصبعه في الدعاء. ولا يجوز بصره إشارته.

(١) انظر «كتف القناع» ٤٣٢/١ و«الإنصاف» ٩١/٢ و«المبدع» ٤٧٧. ١ و«نيل الأوطار»

٢١٣/٢ و«فتاوى اللجنة» ٣٤٠/٦.

(٢) أخرجه الطبراني (١٠٩٥٦) وفي إسناده ليث بن أبي سيم. وهو مدلس وقد عنعن.



وذكر البخاري في صحيحه عن أنس - رضي الله عنه - قال: كان قرأ لعائشة. سترت به جانب بيتها. فقال النبي ﷺ: أُمِيطِي عَنِّي قِرَامَكَ هَذَا، فإنه لا تزال تصويرُهُ تَعْرِضُ لي في صلاتي<sup>(١)</sup>. ولو كان يغمض عينيه في صلاته. لما عرضت له في صلاته. وفي الاستدلال بهذا الحديث نظر؛ لأن الذي كان يَعْرِضُ له في صلاته: هل تذكر تلك التصاوير بعد رؤيتها. أو نفس رؤيتها؟ هذا محتمل. وهذا محتمل. وأبين دلالة منه حديث عائشة - رضي الله عنها - أن النبي ﷺ صَلَّى في خُمَيْصَةٍ لَهَا أَعْلَامٌ. فنظر إلى أَعْلَامِهِمْ نَظْرَةً. فلم انصرف قال: اذْهَبُوا بِخُمَيْصَتِي هَذِهِ إِلَى أَبِي جَهْمٍ. وَأَتُونِي بِأَنْبِجَانِيَّةِ أَبِي جَهْمٍ. فَبَيْنَ الْهَتْنِ آتَا عَنْ صَلَاتِي<sup>(٢)</sup>. وفي الاستدلال بهذا أيضاً ما فيه. إذ غيبت أنه حانت منه التفاتة إليها. فشغلته تلك الالتفاتة. ولا يدلُّ حديث التفاتة إلى الشعب لما أرسل إليه الفرس طبيعة؛ لأن ذلك النظر والالتفات منه كان للحاجة. لاهتمامه بأمور الجيش. وقد يدلُّ على ذلك مدُّ يده في صلاة الكسوف ليتناول العنقود لم رَأَى الجنة. وكذلك رؤيته النار وصاحبة الهرة فيها. وصاحب المحجن. وكذلك حديث مدافعتة لبهيمة التي أرادت أن تَمُرَّ بين يديه. وردَّه الغلام ولجارية. وحجزه بين الجريتين. وكذلك أحاديث ردِّ السلام بالإشارة على مَنْ سلم عليه وهو في الصلاة. فإنه إنما كان يُشِيرُ إلى مَنْ يراه. وكذلك حديث تعرُّض الشيطان له. فأخذه فخنقه. وكان ذلك رؤية عين. فهذه الأحاديث وغيرها يُستفاد من مجموعها العلم بأنه لم يكن يُغْمَضُ عينيه في الصلاة.

وقد اختلف الفقهاء في كراهته. فكرهه الإمام أحمد وغيره. وقالوا: هو فعل اليهود. وأباحه جماعة ولم يكرهوه. وقالوا: قد يكون أقرب إلى تحصيل الخشوع الذي هو رُوح الصلاة وسرُّها ومقصودُها.

والصواب أن يقال: إن كان تفتيح العين لا يُجِلُّ بالخشوع. فهو أفضل. وإن

(١) أخرجه البخاري (٣٧٤).

(٢) أخرجه البخاري (٣٧٣). ومسلم (٥٥٦).

كان يحول بينه وبين الخشوع لم في قبته من الخرقعة والتزويق أو غيره مما يشوش عليه قلبه، فهناك لا يكره لتغيبض قطعاً، ولقول باستحبه في هذا محل قرب إلى أصول الشرع ومقصده من قول بتركه، والله أعلم. هـ.

فرع: ويكره صلاته إلى صورة منصوبة، نص عليه، قال في الفروع: وهو معنى قول بعضهم: صورة ممثلة؛ لأنه يشبه سجود الكفار لها. فدل أن لمرد صورة حيوان محرمة؛ لأنها التي تُعبد، وفيه نظر. وفي الفصول: يكره أن يُصلي إلى جدار فيه صورة وتمثيل، ثم فيه من التشبه بعبادة الأوثان والأصنام، وظهره: ولما كنت صغيرة لا تبدو للنظر إليها، وأنه لا تُكره إلى غير منصوبة ولا سجوده على صورة، ولا صورة خلفه في البيت، ولا فوق رأسه في ستف أو عن أحد جانبيه، خلاف أبي حنيفة.

الدليل: قول النبي ﷺ لعائشة: أميطي عن قمرتك هذا، فإنه لا تزال تصويره تعرض لي في صلاتي روه البخاري.

وروي عن عائشة قالت: كان لنا توب في تصوير فجعلته بين يدي رسول الله ﷺ وهو يصلي، فنهاني، أو قالت: كره ذلك. روه عبد الرحمن بن أبي حاتم بسنده، ولأن تصوير تشغل المصلي بالنظر إليها وتذهب عن صلاته. قال الشيخ محسن بن إبراهيم: وسوء كنت مجسدة بأن أسندت على لحائط أو كنت في ورقة معتقة؛ لأنها أولاً مما يُنهى لقب، وثانياً فيه متببهة لعباد الأصنام لأصنامهم ويستقبلهم بها.

ثم قولهم: منصوبة، لا مفهوم له، يبين هذا قولهم: وأن يصحب ما فيه صورة من فضل أو نحوه، فهو كمنك مبسوسة أو موضوعة، كره لكن لكرهه في المنصوبة شد لسبقه لئلا.

---

(١) أخرجه البخاري (٥٩٥٩) من حديث نس

وعن أحمد: لا يُكره إلى صورة منصوبة.

مسألة: ويكره السجود على الصورة عند الشيخ تقي الدين. وقدم في الفروع كما سبق: لا يُكره، قال ابن نصر الله: لأنه لا يصدق عليه أنه صَلَّى إليها، والأصحاب إنما كرهوا الصلاة إليها، لا السجود عليها.

ويكره حملُه فصاً فيه صورة. أو حملاً ثوباً ونحوه كدينار أو درهم فيه صورة وفقاً. وصلاته إلى وجه آدمي، نصر عليه أحمد. وفي لرعية: أو حيوان غيره، والأول أصح؛ لأنه <sup>بشيء</sup> كان يُعرض رجسته ويُصلي إليها <sup>(١)</sup>.

قال في الفروع: وقال ابن الجوزي: وإلى جالس. وقوله بن عقيل، واحتج بتعزيز عمر فعله ويكره أن يجلس قدامه، فإن انتهى ولا دُب، كذا قال، وتعزيز عمر له إنما هو لمن صَلَّى إلى وجه آدمي، وكان ابن عمر يُصلي إلى القاعد، وكالصف الثاني. اهـ. وقال في المغني: ويكره أن يصلي مستقبلاً وجه نسان، لأن عمر أدب على ذلك. وفي حديث عائشة: أن النبي ﷺ كان يُصلي حذاء وسط السرير وأنا مضطجعة بينه وبين القبة تكون لي الحاجة فأكره أن أقوم فأستقبه فأنس انسلاً. متفق عليه <sup>(٢)</sup> ولأنه شبه السجود لذلك الشخص اهـ.

وجعل الشيخ محمد بن إبراهيم الصليب كصورة <sup>(٣)</sup>.

ويكره أن يصلي إلى نجاسة أو باب مفتوح. قال في حاشية لعنقري: لأنه ربما خرج من الباب أحد يؤذيه. اهـ <sup>(٤)</sup>.

(١) أخرجه لبحري (٥٠٧)، ومسنم (٥٠٢) من حديث بن عمر.

(٢) أخرجه لبحري (٥٠٨)، ومسنم (٥١٢) (٢٧١).

(٣) انظر كشف لقناع ١/٤٣٢، ٤٣٣، والمبوع ١/٢٨١، والسغني ٢/٣٩٣، ٣٩٦.

و٨٨٨٧/٣ والمجسوع شرح لمذهب ٣/٢٥٠، والفروع ١/٤٨٥، وفتاوى محمد بن

إبراهيم، ٢/٢٢٦، وزد المعاد ١/٢٩٣، ٢٩٤.

(٤) انظر لروض لسريع ٢/٩٤١، وحاشية لعنقري، ١/١٨٦.

فرع: ويكره استقبال ما يليه؛ لأنه يشغله عن إكمال صلاته. قال أحمد: يكره أن يكون في القبلة شيء معلق مصحف أو غيره ولا بأس أن يكون موضوعاً بالأرض وقد روى مجاهد قال: لم يكن عبد الله بن عمر يدع شيئاً بينه وبين القبلة إلا نزعه لا سيفاً ولا مصحفاً، رواه الخلال بإسناده. قال أحمد: ولا يكتب في القبلة شيء وذلك لأنه يشغل قلب المصلي وربما اشتغل بقراءته عن صلاته وكذلك يكره تزويقها وكل ما يشغل المصلي عن صلاته.

الدليل: عن عائشة: أن النبي ﷺ صلى في خميسة لها أعلام، فنظر إلى أعلامها نظرة فلم انصرف. قال: «أذهبوا بخميصتي هذه إلى أبي جهم، واثبتوني بأنبجانية أبي جهم، فإنها ألتهني آنفاً عن صلاتي، متفق عليه. والخميسة: كساء مربع من صوف. والإنبجانية: بفتح الهمزة وكسرهما وبنون بعدها بء موحدة مفتوحة ومكسورة هي كساء غليظ لا علم له فإذا كان له علم فهو خميسة. قاله النووي.

قال النووي: قال العمدة: في هذا الحديث الحث على حضور القلب في الصلاة وتدبر تلاوتها وأذكارها ومقاصدها من الانقياد والخضوع، ومنع النظر من الامتداد إلى ما يشغل، وإزالة كل ما يخاف إشغال القلب بسببه، وكراهة تزويق محراب المسجد وحائطه ونقشه وغير ذلك من الشاغل، وفيه أن الصلاة تصح وإن حصل فيها فكر واشتغال قلب بغيره وهذا بإجماع من يعتد به في الإجماع. اهـ.

فرع: ويكره استقباله شيئاً من نار، ولو سراجاً، وقنديلاً ونحوه، كشمعة موقدة، كرهه أحمد وقال: إذا كن التنور في قبلته لا يصلي إليه. وكره ابن سيرين ذلك؛ لأن فيه تشبهاً بعبدة النار. قال الشيخ محمد بن إبراهيم: ومثله اللبنة الآن. اهـ.

قال الإمام البخاري رحمه الله باب من صلى وقدامه تنور أو نار أو شيء مما يعبد فإراد به الله. وقال الزهري: أخبرني أنس قال: قال النبي ﷺ: «عرضت على النار وأنا صلي»<sup>(١)</sup>.

(١) هو قطعة من حديث مطول وصله البخاري في عدة مواضع في «صحيحه»، وهو بهذا اللفظ =

حدثنا: عبد الله بن مسleme عن مالك عن زيد بن أسلم عن عطاء بن يسار عن  
عبد الله بن عباس قال: انخفضت الشمس، فصلى رسول الله ﷺ ثم قال: «رَبِّ  
النَّارِ فَمِنْ أَرْمَظَرِ كَلِيَوْمٍ قَطُّ أَفْطَحُ» (١).

قال في الفتح: وقد نازعه لإسماعيلي في الترجمة فقال: ليس ما رى الله  
نبيه من النار بمنزلة نار معبودة لقوم يتوجه لمصبي إلهيه. وقال بن التين: لا حجة  
فيه عسى الترجمة، لأنه لم يُفعل ذلك مختاراً، وإنما عرض عليه ذلك ليعنى الذي  
أراد الله من تنبيه العباد. وتعقب بأن الاختيار وعدمه في ذلك سوء منه، لأنه ﷺ  
لا يقر على باطل، فدل على أن مثله جائز. وتفرقة لإسماعيلي بين المقصد وعدمه  
وإن كانت ظاهرة، لكن تجمع بين الترجمة والحديث وجود نار بين المصبي وبين  
قبته في الجملة.

وحسن من هذا عندي أن يقال: لم يفصح المصنف في ترجمة بكرة ولا  
غيره، فيحتمل أن يكون مرده لتفرقة بين من بقي ذلك بينه وبين قبته وهو قدر  
على إزالته أو إنحرافه عنه، وبين من لا يُقدَّر على ذلك، فلا يُكره في حق الثاني،  
وهو لمطابق الحديث لب، ويكره في حق الأول كما سيأتي لتصريح بذلك عن  
بن عباس في التمثيل، وكما روى بن شيبه عن بن سيرين أنه كره الصلاة إلى  
النور، أو إلى بيت نار.

ونازعه أيضاً من استأخرين لقاضي لسروجي في شرح الهدية فقال: لا دلالة  
في هذا الحديث على عدم الكراهة، لأنه ﷺ قال: «رَبِّ النَّارِ وَلَا يَزِمُ أَنْ تَكُونَ  
أَمَمَهُ مَتَوَجَّهًا إِلَيْهِ، بَلْ يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ عَنْ يَمِينِهِ، أَوْ عَنْ يَسَرِهِ، أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ» قال:  
ويحتمل أن يكون ذلك وقع له قبل شروعه في الصلاة. انتهى.

وكان لبخاري رحمه الله كوتف بهذا الاعتراض فعجل بالجواب عنه حيث

= في كتاب التوحيد برقم (١٢٩٤).

(١) أخرجه البخاري (٤٣١)، ومسلم (٩٠٧).

صَدَّرَ البابَ بالمعلَّق عن أنس. ففيه «عرضت عليَّ النار وأنا أصلي» وأما كونه رآها أمامه. فسياق حديث ابن عباس يقتضيه، ففيه أنهم قالوا له بعد أن انصرف: يا رسول الله رأيناك تناولت شيئاً في مقامك ثم رأيناك تَكَعَّكَعْتَ. أي: تأخرت إلى خلف. وفي جوابه أن ذلك بسبب كونه أري الدر. وفي حديث أنس المعلَّق هنا عنده في كتاب التوحيد موصولاً: «لقد عُرِضَتْ عليَّ الجنة والنارُ آنفاً في عرض هذا الحائط وأنا أصلي» وهذا يدفع جواب مَنْ فرق بين القريب مِنَ الْمُصَلِّي والبعيد اهـ. وقالت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: تجوز الصلاة إلى الدفائيات الكهربائية. اهـ.

فرع: ويكره حملُه ما يشغله عن إكمالِ صلاته؛ لأنه يذهبُ بالخشوع.  
 فرع: ويكره إخراجُ لسانه. وفتحُ فمه، ووضعُه فيه شيئاً؛ لأن ذلك يُخرجه عن هيئة الصلاة، والرمز بالعين. والإشارة لِغَيْر حاجة.

ولا يُكره وضعُ شيء في يده وكُمه إلا إذا شغله عن كمالِها. فيكره كما تقدم.

فرع: وتكره الصلاةُ إلى متحدثٍ هذا المذهب. لأن ذلك يشغله عن حضورِ قلبه في الصلاة. وإلى نائمٍ. هذا المذهبُ وروي ذلك عن ابن مسعود، وسعيد بن جبير.

الدليل: حديثُ ابن عباس: نهى النبي ﷺ عن الصلاة إلى النائم والمتحدث. روه أبو داود وابن ماجه<sup>(١)</sup>.

وعن أحمد ما يدلُّ على أنَّه يُكره في الفريضة خاصة. ولا يُكره في التطُّوع. لأنَّ النبي ﷺ كان يُصلي من اللَّيْلِ وعائشة مُعْتَرِضَةٌ بَيْنَ يَدَيْهِ كاعْتِرَاضِ الْجَنَازَةِ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>. قال أحمد: هذا في التطُّوع. والفريضة أشدُّ. وقد رُوِيَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ لَصَلَاةٍ إِلَى النَّائِمِ وَالْمُتَحَدِّثِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ. فَخَرَجَ التَّطَوُّعُ مِنْ

(١) أخرجه أبو داود (٦٩٤)، وابن ماجه (٩٥٨)، وإسناد أبي داود فيه رجل لم يسم. وإسناد ابن ماجه فيه أبو المقدام هشام بن زيد وهو متروك.

(٢) أخرجه البخاري (٥٠٨)، ومسلم (٥١٢).

عُمُومِهِ، لِحَدِيثِ عَائِشَةَ، بَقِيَ الْفَرَضُ عَلَى مُقْتَضَى الْعُمُومِ. وَقِيلَ: لَا يُكْرَهُ فِيهِمَا؛ لِأَنَّ حَدِيثَ عَائِشَةَ صَحِيحٌ، وَحَدِيثُ النَّهْيِ ضَعِيفٌ. قَالَهُ لَخَطَابِيُّ. وَقَدْ قَالَ أَحْمَدُ: لَا فَرْقَ بَيْنَ الْفَرِيضَةِ وَالنَّافِلَةِ إِلَّا فِي صَلَاةِ الرَّكْبِ، وَتَقْدِيمِ قِيَاسِ الْخَبَرِ الصَّحِيحِ أَوَّلَى مِنَ الْخَبَرِ الضَّعِيفِ.

الترجيح:

قلت: والراجح القول بعدم الكراهة بعدم صحة لنهي، والله أعلم. وتكره الصلاة إلى كافر كرهه أحمد، وروى ذلك عن إسحاق؛ لأنه نجس وقد يعبث به.

وتكره الصلاة إلى امرأة تصلّي بين يديه. لحديث: «أخروهن من حيث أخرن الله»<sup>(١)</sup>. فَمَا فِي غَيْرِ صَلَاةٍ فَلَا يُكْرَهُ لَخَبَرِ عَائِشَةَ. وَرَوَى أَبُو حَفْصٍ بِإِسْنَادِهِ عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ قُلْتُ: كَانَ فَرَّاشِي حِيَالِ مَصْلَى لِنَبِيِّ ﷺ.

وإن كانت عن يمينه أو يساره لم يكره وإن كانت في صلاة.

وعن أحمد: لا يكره إلى كافر.

قال ابن فيروز: هل يكره استقبال ميت أو لا؟ لم أر مَنْ تَعَرَّضَ لَهُ. وَالظَّاهِرُ، لَا، وَإِلَيْهِ جَنَحَ شَيْخُنَا الْوَالِدُ. اهـ. وقال الشيخ القاري: وهو مما بتلي به أهل مكة حيث يضعون الجنازة عند الكعبة ثم يستقبلون إليها. اهـ.

فرع: ويكره استناده إلى جدارٍ أو نحوه؛ لأنه يُزِيلُ مشقة القيم، فإن كان لِحَاجَةٍ، فَلَا يُكْرَهُ؛ لِأَنَّهُ رَوَى: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا أَسَنَّ وَأَخَذَهُ اللَّحْمُ، اتَّخَذَ عَمُوداً فِي مُصَلَاهُ يَعْتَمِدُ عَلَيْهِ. رَوَاهُ أَبُو دَوْدَ<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه عبد الرزاق (٥١١٥). ومن طريقه لطبرني (٩٤٨٤) موقوفاً على بن مسعود.

ولم نجد من رفعه، انظر «نصب لرية» ٢ ٣٦، و«كشف لخبء» ١ ٦٩.

(٢) أخرجه أبو دود (٩٤٨) من حديث أم قيس بنت محصن لأسدية، وإسناده ضعيف

لجهالة عبدالرحمن بن صخر الوبصي.

فإن سقط لمصلي لو أُزيل ما سئل إليه، لم تصح صلاته، لأنه بمنزلة غير لقائه .  
 قال القاضي عياض في مسائل قيه ليس في شرح مسام : **اختلف السنف**  
 في جواز لتعمق بلجبال ونحوه في صلاة النفس . لطولها فنهى عنه أبو بكر الصديق  
 وحذيفة - رضي الله عنهما - ، ورخص فيه آخرون . قال : **وَأَمَّا لَاتِكَاءُ عَمَى الْعَصِيِّ**  
**فَجَائِزٌ فِي الْغُفْلِ بِتَفَقُّهِمْ ، لَا مَا حُكِيَ عَنْ بَنِ سِيرِينَ مِنْ كَرِهَتِهِ .** وقال مجاهد :  
**يَنْقُصُ مِنْ أَجَرِهِ بِقَدَرِهِ .** قال : **وَأَمَّا فِي الْفَرِثُضِ ،** فمنعه مالك والجمهور . وقالوا من  
 عتمد على عصا ، أو حائط ونحوه بحيث يَسْقُطُ لَوْ زُلَّ لَمْ تَصَحْ صَلَاتُهُ . قال : **وَأَجْزَ**  
**ذَلِكَ أَبُو ذَرٍّ وَابُو سَعِيدٍ الْخُدْرِيُّ وَجَمَاعَةٌ مِنْ أَصْحَابَةِ وَاسْنَفِ قُل .** وهذا إذا لم  
 يكن ضرورة ، فإن كنت . جاز . وكان فضل من لصلاة جالساً ولله أعلم . هـ .

فرع : ويكره بدء الصلاة فيما يمنع كمالها . كحرث فترط ويرد فترط ونحوه  
 كجوع شديد وخوف شديد : لأن ذلك يُقَسِّمُهُ . ويشغله عن حضور قلبه في  
 صلاة .

نصر : **وافتراش (و) ذراع في السجود . وإقعاء (و) في جلوس .**

ش : ويكره فترش ذراعيه ساجداً بأن يسدهما على الأرض مصطفاً لهما به كد  
 تفعل سبباً . وقد كرهه أهل العلم . وأشار المؤلف إلى أن ذلك باتفاق لأئمة  
 لأربعة .

لسليس : قوله **يَتَعَبَّ** : **عَتَلُوا فِي سُجُودِهِمْ . وَلَا يَسْقُطُ أَحَدُكُمْ ذِرَاعِيَهُ بَسَاطَ**  
**كَتَبٍ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ مِنْ حَدِيثِ س .** قال الترمذي : **وَأَهْلُ الْعِلْمِ يَخْتَارُونَهُ هـ .**  
**وحديث جابر . قَالَ لِنَبِيِّ ﷺ : إِذَا سَجَدَ أَحَدُكُمْ . فَبِعَتَلْ . وَلَا يَفْتَرِشْ ذِرَاعِيَهُ**

(١) نظير كشف القناع ١ : ٢٣٣ ، رد المحتار لمربع ٢ : ٩٥ ، ٩٦ ، وسبب ١ : ٢١ .

و«سجسوع» شرح لمهذب ٣ : ٢٢٠ ، ٢٦٤ ، والمعني ٣ : ١١ - ١٩ . وحاشية لعنقري

١ : ١٨٦ . وفتاوى محمد بن برهيم ٢ : ٢٢٦ . و«مرفقة لمفتيح ٢ : ٣١٢ . وفتح لبري

١ : ٥٢١ ، ٥٢٨ . و«فتاوى لجنة ١١٧

(٢) أخرجه بخاري (١٢٢) . ومسم (٤٩٣) .



فترش لكب روه لترمذي. وقول: حسن صحيح<sup>(١)</sup>.

وفي حديث عائشة: «وكان ينهى أن يفتش الرجل ذراعيه فترش لسبع<sup>(٢)</sup>» وهو أن يضع ذراعيه على الأرض في سجود وينفضي بمرقته وكفّه على الأرض. مسألة: ويكره إقعاده. وهو لمذهب. وأشار المؤلف إلى أن ذلك يتفق لأئمة لأربعة.

الدليل: خير لحديث. عن علي بن: قال لبي بن: لا تقع بين تسجدين روه أحمد والترمذي وابن ماجه<sup>(٣)</sup>.

وعن أنس بن: قال لبي رسول الله ﷺ: إذا رفعت رأسك من سجود. فلا تقع كما يقع لكب روه ابن ماجه<sup>(٤)</sup>. قال النووي: ليس في نهيه عن الإقعاء حديث صحيح. اهـ.

وفي صفة جلوس رسول الله ﷺ في حديث أبي حنيفة: ثم نوى رجله اليسرى وقعد عليها<sup>(٥)</sup>. وفي حديث عائشة: أن لبي بن كان يفتش رجله اليسرى. وينصب اليمنى. وينهى عن عقبة الشيطان<sup>(٦)</sup>.

---

(١) أخرجه لترمذي (٢١٥). وإسناده صحيح.

(٢) أخرجه مسلم (٤٩١).

(٣) أخرجه أحمد (١٢٤٤). والترمذي (٢٠١٢). وابن ماجه (١٩٤). وإسناده ضعيف تصعب لحديث لأعور. ولانقطعه. أبو سحر لم يسمع هذا الحديث من الحديث فيه قوله أبو ذؤود في مسنده (٩٠١).

(٤) أخرجه ابن ماجه (١٩٦). وفي إسناده لعلاء بن ربيعة مشهور الحديث. وأخرج أحمد (٢٣٣) وبيهقي (٢٠٢) من حديث ابن مسعود أنه سأل رسول الله ﷺ عن الإقعاء والنورث في الصلاة وإسناده صحيح وأخرجه البيهقي بإسناد آخر صحيح دون قوله والنورث في الصلاة.

(٥) أخرجه البخاري (٨٢٨).

(٦) أخرجه مسلم (٤٩١).

قيده النووي وغيره بفتح العين وكسر القاف «عَقِبَ» قال: وهذا هو الصحيح المشهور فيه. قال ابن رسلان: وحكي ضم العين مع فتح القاف جمع «عُقْبَة» بضم العين وسكون القاف. وقد ضعف ذلك القاضي عياض. وفسره أبو عبيد وغيره بالإقعاء المنهي عنه وهو أن يُلصِقَ أَلْيَتَيْهِ بالأرض وَيُنْصِبَ سَاقِيَهُ وَيَضَعَ يَدَيْهِ عَلَى الْأَرْضِ كَقَعَاءِ الْكَلْبِ. وقال ابن رسلان في «شرح السنن»: هي أن يفرش قدميه ويجلس على عقبيه.

وعن أبي هريرة قال: نهى النبي ﷺ عن ثلاث: عن نقرة كنقر الديك، وإقعاء كقعاء الكلب، والتفت كالتفت الثعلب. روه أحمد<sup>(١)</sup>.

ولأنه يتضمن ترك الافتراش المسنون فعلاً، وقولاً، فكان مكروهاً. وأم ابن عمر، فإنه كان يفعل ذلك ليكبره. ويقول: لا تقتدوا بي.

وحينئذ لا تبطل به. وقال بن حمد، والقاضي: تبطل به.

قوله كنقرة الديك لنقرة بفتح النون، والمراد بها كما قل بن الأثير: ترك لطمانية وتخفيف لسجود، وألا يمكث فيه إلا قدر وضع الغراب منقره فيما يريد الأكل منه كالجيفة، لأنه يتبع في لنقر منها من غير تثبث.

ولإقعاء: أن يفرش قدميه، ويجلس على عقبيه. كذا فسره الإمام أحمد، وقتصر عليه في المغني والمقنع والفروع وغيره. وهو لصحيح من المذهب. قل أبو عبيد: هذا قول أهل الحديث، فهم عند العرب: فهو جلوس الرجل على أَلْيَتَيْهِ، نصباً فخذه مثل إقعاء الكلب والسبع. قال في المغني: ولا أعلم أحداً قل يستحب الإقعاء على هذه لصفة. هـ.

(١) أخرجه أحمد (٨١٠٦)، وفي إسناده تريت بن عبد الله لنخعي وهو سيء الحفظ.

وأخرجه برقمه (٧٥٩٥) بلفظ: وإقعاء كإقعاء لقرد. وفي إسناده يزيد بن أبي زيد وهو ضعيف.

قال في «شرح المنتهى»: وكُلُّ من الجلستين مكروه. اهـ.

الإقعاء: مصدر أقمى يُقعى إقعاء، قال الجوهري: «قعى الكب»: إذا جلس على استيه مفترشاً رجليه وناصباً يديه، وقد جاء لنهي عن الإقعاء في الصلاة، وهو أن يضع أليته على عقبه بين السجدين، هذا تفسير الفقهاء، فأم أهل اللغة، فالإقعاء عندهم: أن يُلصِقَ الرجل أليته بالأرض، وينصب ساقيه، ويتسانَد إلى ظهره، هذا آخر كلامه. وقال القاضي عياض في «المشارك»: وهو أن يُلصِقَ أليته بالأرض، وينصب ساقيه، ويضع يديه في الأرض، كما يُقعى للكب، قاله أبو عبيد، وتفسير الفقهاء: أن يضع أليته على صدور عقبه، والقول الأول أولى.

قال المحقق عثمان في «حاشية المنتهى»: قوله «أن يفرش قدميه... إلخ» يعني أن الإقعاء هو أن يفرش قدميه، فيسط ظهرهم على الأرض، ويجعل أليته على عقبه. اهـ.

وقال في «المستوعب» وغيره: هو أن يُقيم قدميه، ويجلس على عقبه، أو يجلس على أليته، ويُقيم قدميه. اهـ.

وقال في «المحرر» وغيره: هو أن يجلس على عقبه أو بينهما، ناصباً قدميه. اهـ. قال شارحه الشيشيني: يعني أن الإقعاء هو أن يجعل أصابع قدميه على الأرض، ويكون عقباء قائمين، فتكون أليته على عقبه أي: بينهما، وهذا عم في جلسات الصلاة. اهـ. أو يفرشهما، ويجلس عليهما، أو يجلس على وركبتيه وأليته مع نصب ركبتيه، أو فخذيه.

فأم الأول، فكرهه علي، وأبو هريرة، وقتادة، ومالك، والشافعي، وأصحاب الرأي، وعليه العمل عند أكثر أهل العلم، وفعله بن عمر، وقال: لا تقتنوا بي، فإني قد كبرت.

وعن أحمد: الإقعاء سنة، اختاره الخلال.

الدليل: قول طووس لابن عباس في الإقعاء على القدمين، فقال: هي لسنة.

قال: قنن إن لثوره جفء. فقال: هي سنة نبيث بفتح.

وفي رواية لبيهقي عن بن عباس - رضي الله عنهما - قال: من سنة لصلاة أن تمش أليتك عقبيث بين السجدين<sup>(١)</sup>. وذكر لبيهقي حديث بن عباس هـ. ثم روى عن بن عمر - رضي الله عنهما - أنه كان إذا رفع رأسه من السجدة لأولى يقعد على طرف أصبعه ويقول: إنه من السنة<sup>(٢)</sup> ثم روى عن بن عمر وابن عباس - رضي الله عنهما - أنهما كانا يقعدان. ثم روى عن ضووس أنه كان يقعي. وقال: رأيت لعمدة يفعلون ذلك: عبد الله بن عباس. وعبد الله بن الزبير - رضي الله عنهما -.

وعن أحمد: لإقعد جئز. روى مهدي عنه: لا فعد. ولا عيب على من فعه. لعمدة كانوا يفعلونه.

قال النووي: قال لبيهقي: فهذا لإقعد لرضي فيه وليسون على ما روي عن بن عباس وابن عمر هو أن يضع أطراف أصبع رجليه على الأرض. ويضع أليتيه على عقبيه. ويضع ركبتيه على الأرض. ثم روى لأحديت ترددة في النهي عن الإقعد بأسيده عن الصحابة الذين ذكروا. ثم ضعفه كنه وبين ضعفه وقال: حديث بن عباس. وابن عمر صحيح. ثم روى عن أبي عبيد أنه حكى عن شيخه أبي عبيدة أنه قال: الإقعد أن يمسك أليتيه بالأرض ويصحب ساقيه. ويضع يديه بالأرض قال: وقال في موضع آخر: الإقعد جئز الإنسان على أليتيه. نصب فخذيه مثل فعد لكب ولسع. قال لبيهقي: وهذا نسخ من الإقعد غير ما روينه عن بن عباس وابن عمر - رضي الله عنهما - فهذا منهي عنه. وما روينه عن بن عباس وابن عمر مسنون. قال: وما حديث عائشة - رضي الله عنها - عن النبي صلى الله عليه وسلم:

(١) أخرجه مسلم (٥٣٦).

(٢) أخرجه لبيهقي ١١٩ ٢ وفي نسخة بيت بن سيم وهو ضعيف.

(٣) أخرجه لبيهقي ١١٩ ٢ وسنده قوي.

أنه كان ينهى عن عقبة الشيطان. فيحتمل أن يكون ورد في لجوس لتشهيد الأخير. فلا يكون منفيًا لرواه بن عباس وابن عمر في لجوس بين لسجدين.

هذا آخر كلام لبيهي - رحمه الله -. ولقد حسن وأجدد. وتفنن وفدد. وأوضح إيضاحًا شافيًا. وحرر تحريرًا وفيًا رحمه الله. وأجزل مثبته. وقد تبعه عسى هذا الإمام لمحقق أبو عمرو بن لصلاح. فقد بعد أن ذكر حديث لنهي عن الإقعة: هذا الإقعة محمول على أن يضع لتيته على لأرض. وينصب سقيه. ويضع يديه على لأرض. وهذا الإقعة غير ما ضح عن بن عباس وابن عمر أنه سنة. فذلك الإقعة أن يضع لتيته على عقبه قعدا عيه وعسى طرف أصبع رجليه. وقد ستجبه لشافعي في لجوس بين لسجدين في الإملاء ولبيطي. قال: وقد خبط في الإقعة من لمصنفين من لا يعلم أنه نوعان كما ذكرنا. قال: وفيه في السهذب تخليط: هذا آخر كلام أبي عمرو - رحمه الله -. وهذا لندي حكه عن لبيطي والإملاء من نص لشافعي قد حكه عنهم لبيهي في كتبه معرفة لسن والآثار. وأما كلام الخطابي. فمما يحصل له ما حصل لبيهي. وخالف في هذا الحديث عدته في حل لمشكلات. ولجمع بين الأحاديث لسختلفة. بنى ذكر حديث بن عباس ثم قال: وأكثر لأحديث عسى لنهي عن لاقعة. وأنه عقب للشيطان.

وقد ثبت من حديث أبي حميد وول بن حجر: أن لنبي سنة قعد بين لسجدين مفترش قدمه ليسرى. قال: ورؤيت كرهة لاقعة عن جبعة من لصحبة - رضي الله عنهم -. وكرهه لنخعي ومالك ولشافعي وأحمد وسحق وأهل الرأي. وعدمه هن لعمه. قال: ولإقعة أن يضع لتيته على عقبه. ويقعد مستوفز

---

(١) حديث أبي حميد أخرجه لبحري (٨٢٨) وقد سلف قريبا.

وأما حديث وول بن حجر فأخرجه أبو دود (٧٢٦). ولترمذي (٢٩٢). ولنسائي ١٢٦١-١٢٧. وابن حبان (١٨٦٠). وسنده قوي.

غير مطمئن إلى الأرض، وهذا إقعاء الكلاب والسباع. قال أحمد بن حنبل: وأهل مكة يستعملون الإقعاء. قال الخطابي: ويُسبَّه أن يكون حديث ابن عباس منسوخاً، والعمل على الأحاديث الثابتة في صفة صلاة النبي ﷺ. هذا آخر كلام الخطابي. وهو فسد من أوجه، منها أنه اعتمد على أحاديث النهي فيه، وادّعى أيضاً نسخ حديث بن عباس، والنسخ لا يُصر إليه إلا إذا تعذر الجمع بين الأحاديث وعند التريخ، ولم يتعذر هذا الجمع بل أمكن كما ذكره البيهقي ولم يعم بضاً لتريخ. وجعل أيضاً لإقعاء نوعاً واحداً وإنما هو نوعان، فالصوب الذي لا يجوز غيره أن الإقعاء نوعان كما ذكره البيهقي وأبو عمرو أحدهم مكروه ولثاني جئز أو سنة.

وأما الجمع بين حديثي ابن عباس وابن عمر، وأحاديث أبي حميد وروائل وغيرهم في صفة صلاة رسول الله ﷺ ووصفهم الافتراش على قدمه اليسرى، فهو أن النبي ﷺ كانت له في الصلاة أحوال، حال يفعل فيها هذا، وحال يفعل فيها ذاك، كما كانت له أحوال في تطويل القراءة وتخفيفها وغير ذلك من أنواعها، وكما توضأ مرة مرة، ومرتين مرتين، وثلاثاً ثلاثاً، وكما طاف راكباً وطاف ماشياً، وكما أوتر أول الليل وآخره وأوسطه، وانتهى وتره إلى السحر، وغير ذلك كما هو معلوم من أحواله ﷺ وكان يفعل العبادة على نوعين أو أنواعٍ لبيان الرخصة والجواز بمرة أو مرات قليلة، ويواظب على الأفضل بينهما على أنه المختار والأولى.

فالحاصل أن الإقعاء الذي رواه ابن عباس وابن عمر، فعله النبي ﷺ على التفسير المختار الذي ذكره البيهقي، وفعل ﷺ ما رواه أبو حميد وموافقوه من جهة الافتراش، وكلاهما سنة، لكن إحدى السنتين أكثر وأشهر، وهي رواية أبي حميد؛ لأنه رواها وصدقه عشرة من الصحابة كما سبق، ورواها وائل بن حجر وغيره، وهذا يدل على مواظبته ﷺ عليها وشهرتها عندهم، فهي أفضل وأرجح، مع أن الإقعاء سنة أيضاً، فهذا ما يسر الله الكريم من تحقيق أمر الإقعاء وهو من المهمات لتكرار الحاجة إليه في كل يوم مع تكرره في كتب الحديث والفقه واستشكال أكثر الناس له من كل الطوائف. وقد من الله الكريم بإتقانه والله الحمد على جميع نعمه.

فائدة: نظم بعضهم:

إذا نحن قمنا في الصلاة فإننا      نهينا عن الإتيان فيها بسة  
بروك بعير والتفات كثلب      ونقر غراب في سجود الفريضة  
واقعاء كلب أو كبسط ذراعاه      وأذئاب خيل عند فعل التحية  
قال الصنعاني:

وزدنا كتدبيح الحمار بمده      لعنق وتصويب لرأس بركة  
هذا السابع وهو بالدال بعدها موحدة ومثناة تحتية وحاء مهملة، وروي بالذال  
المعجمة. قيل: وهو تصحيف.

قال في «النهاية»: هو أن يطأ طيء المصلي رأسه حتى يكون أخفض من ظهره.  
اهـ. إلا أنه قال النووي: حديث التدبيح ضعيف. هـ.

نصر: «وأن يُصلي (و) وهو حاقِنٌ. أو بحضرة (و) طعام به ضرورة (ء) إليه».

ش: قوله: «بحضرة طعام» قال الجوهرِيُّ: بحضرة فلان، أي بمشهد منه،  
وهو مثلث الحاء. وحكى يعقوبٌ في «الإصلاح»: فيه ثلاث لغات: فتح الحاء  
وضمها وكسرها. اهـ. ويكره ابتداء الصلاة حاقناً. هذا لمذهب. وفاقاً كما أشار  
إليه المؤلف. وهو من احتبس بولئه، أو حاقباً: وهو من احتبس غائطه، أو ابتداؤها  
مع ريح محتبسة على الصحيح من المذهب، وحر وبرد وجوع وعطش مفطر  
ونحو ما ذكر مما يُزعجه ويشغله عن خشوع الصلاة، وسواء خاف فوت الجماعة  
أو لا. فإن فَعَلَ صَحَّحَ على المذهب، ومذاهب العلماء.

وعن أحمد: يُعيد مع مدافعة أحد الأخبيين. قال أبو المعالي: وكذا حُكِمَ  
الجوع المفطر، والعطش المفطر، واحتج بالأخبار.  
وعنه: يُعيد إن أزعجه مدافعة الأخبيين.

(١) انظر «كشف لقنع» ١، ٤٣٣، ٤٣٤. و«الروض المربع» ٢/٨٩-٩١. و«الإنصاف» ٢، ٩١.  
٩٢. و«المبدع» ١/٤٧٧، ٤٧٨. و«لمغني» ٢، ٢٠٠، ٢٠٦، ٢٠٧. و«لمجموع شرح  
المهذب» ٣/٣٧٩، ٣٨١-٣٨٣. و«حاشية لعنقري» ١/١٨٤، ١٨٥. و«نيل الأوطار»  
٢/٣٠٨، ٣٠٩. و«المطلع» ص ٨٥. و«سبل السلام» ١/٣٢٥، ٣٦٦. و«لفروع» ١/٤٨٣.  
و«المحرر» ١/٧٧. و«المستوعب» ٢/١٦٢. و«المقنع» ١/١٦٠. و«النهاية» ٥/١٠٥.  
و«معونة أولى النهى شرح المنتهى» ١/٧٧٤، ٧٧٥.

وحكى لقاضي عيضر عن أبي لظهر بطلانها.

الترجيح:

قلت: ولرجح لقول لأول، والله أعلم.

سُئِلَ لَشَيْخُ تَقِيٍّ لَدَيْنَ بَنِي تَيْمِيَّةَ: أَيُّهُمَا أَفْضَلُ: يُصْبِي الْمَحْتَقِنُ أَوْ لِمَحْتَقِبٍ بَوْضُوهُ، أَوْ يُحْدِثُ ثُمَّ يَتِيمُهُ لَعْدَمِ لَمَاءٍ؟ أَجَبَ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: صَلَاتُهُ بِالْتَيْمَمِ بَلَا حَقْدَنَ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاتِهِ بِالْبَوْضُوِّ مَعَ لَاحْتِقَانٍ، فَإِنَّ هَذِهِ لَصَلَاةٌ مَعَ لَاحْتِقَانٍ مَكْرُوهَةٌ مَنْهِيَةٌ عَنْهَا، وَفِي صَحَّتِهَا رَوَيْتَانِ، وَصَلَاةُ لَتَيْمَمٍ صَحِيحَةٌ لَا كَرْهَةَ فِيهَا بِالْتَفَادِ. هـ.

قال في «الفروع»: وقال جعدة: تُكْرَهُ لَصَلَاةٌ بِمَكَانٍ شَدِيدٍ لِحَرٍّ وَلِبَرْدٍ، قَالَ بَنِي شَهَبٍ: لِيَتْرَكَ لَلْخُشُوعِ كَمَا دَفَعَهُ لِأَخْبَثِينَ. هـ.  
مسألة: وَيُكْرَهُ يَضُّ بِتَدْوَاهُ تَدَقُّ، نِي: شَدَقْتُ إِلَى طَعْمٍ أَوْ شَرِبَ، أَوْ جَمَعَ.  
الدليل: مَا رَوَى عَنْ ثَنَشَةَ: أَنَّهُ بَشَّرَ قُلَّ: «لَا صَلَاةَ بِحَضْرَةِ لَطْعَمٍ، وَلَا وَهُوَ يُدْفَعُهُ لِأَخْبَثَانَ، رَوَاهُ مَسْمٌ»<sup>(١)</sup>.

وَأَلْحَقَ بِذَلِكَ: مَا فِي مَعْنَاهُ مِمَّا سَبَقَ وَنَحْوَهُ.

فَيُجِبُ بِالْخَلَاءِ لِيَزِيلَ مَا يُدْفَعُهُ مِنْ بَوْلٍ أَوْ غَضٍّ أَوْ رِيحٍ، وَيُجِبُ أَيْضًا بِمَا تَقَرَّبَ إِلَيْهِ مِنْ طَعْمٍ أَوْ شَرِبَ أَوْ جَمَعَ وَلَوْ فَتَنَهُ لَجَمْعَةٍ.  
الدليل: مَا رَوَى لِبَخَارِيِّ: كَانَ بَنِي عَمْرِو يَضَعُ لَهُ لَطْعَمًا، وَتَدَقُّ لَصَلَاةً، فَلَا يَتِيهِمْ حَتَّى يَفْرُغَ، وَهِيَ لِيَسْمَعَ قِرَاءَةَ لِإِمَامٍ<sup>(٢)</sup>.

مَا لَهُ يَضِقُّ لَوْقَتُ، فَلَا يُكْرَهُ بَدَأَ لَصَلَاةً كَذَلِكَ، بَلْ يَجِبُ فَعْنَهَا قَبْلَ خُرُوجِ وَقْتِهَا فِي جَمِيعِ الْأَحْوَالِ، وَيَحْرَمُ شَتْغُهُ بِالطَّهْرَةِ إِذْنًا، نِي حِينَ ضَدَّقَ لَوْقَتُ، وَكَذَلِكَ شَتْغُهُ بِأَكْلِ وَغَيْرِهِ، يُتَعَيَّنُ لَوْقَتُ لَصَلَاةٍ.

وَبِذَا لَمْ تَتَقَنَّ نَفْسُهُ إِلَى لَطْعَمٍ، فَإِنَّهُ يَجِبُ بِالصَّلَاةِ مِنْ غَيْرِ كَرْهَةٍ، وَقَدْ فِي «الفروع» وَغَيْرِهِ: أَنَّهُ يُكْرَهُ بَدَأَ تَدَقُّ لَطْعَمٍ، وَلَمَعْنَى يَتَقَضِيهِ، وَظَاهَرُهُ سَوَاءٌ كَانَ بِحَضْرَتِهِ أَوْ لَا، لِقَوْلِ أَبِي لَدَرْدَاءَ: مِنْ فُقِّهِ الرَّجُلِ إِقْبَالُهُ عَلَى حَاجَتِهِ حَتَّى يُقْبَلَ عَلَى صَلَاتِهِ، وَقَلْبُهُ فَارِغٌ. رَوَاهُ أَحْمَدُ فِي «الزَّهْدِ» وَلِبَخَارِيِّ فِي «تَارِيخِهِ»، لَكِنْ

(١) أخرجه مسم (٥٦٠).

(٢) أخرجه لبخاري (٦٧٣).



الأول هو ظهر الأخبار، وعلى هذا إن بدأ بالصلاة ضحّت جمعا، حكه بن المنذر، لأن البداءة بالطعم رخصة، فإذا لم يفعلها صحت كسائر الرخص. قاله في المبدع.

فائدة: سئل لشيخ عبدالله أبابطين عن فعلٍ لوتر وهو حاقنٌ ونحوه فاجب: ثم من أراد فعل الوتر وهو حاقن ونحوه، فلنبي يظهر لي أنه لا يفعله مع تدك لحال، ولو خرج وقته بخلاف لفريضة، لأن تأخيرها عن وقتها حرم وليس لوتر كذلك؛ ولذا قل في شرح المنتهى في المسألة، ما لم يَضُقْ وقت المكتوبة عن جميعها فيه، يعني، فلا يفوت وقت المكتوبة، فكان ذكره لمكتوبة فيه إشارة إلى أن غيرها ليس كذلك والله أعلم. اهـ<sup>(١)</sup>.

فرع: ويكره للمصلي عبثه، قال لموفق: ولا نعلم بين أهل العلم في كراهية هذا كله اختلافاً، وممن كرهه الشافعي، ونقل كراهة بعضه عن ابن عباس وعائشة ومجاهد والنخعي وأبي مجاز، ومالك والأوزاعي، وإسحاق وصاحب الرأي. هـ.

الدليل: ما روي أنه ﷺ رأى رجلاً يعبث في الصلاة، فقال: لو خشع قلب هذا لخشعت جوارحه. رواه الحكيم وغيره<sup>(٢)</sup>.

قل في الهدية: لمحنية؛ لأن العبث حرم خرج للصلاة، فم ظننت به فيها، وخالفه غيره.

مسألة: ويكره تقليبه الحصى ومسه.

الدليل: حديث أبي ذر مرفوع: إذا قم أحدكم في الصلاة، فلا يمس

(١) انظر كشف القناع ٤٣٤/١، والروض المربع، ٩٧/٢، والإنصاف، ٩٢/٢، وسبغ.

٤٧٩/١، والمجموع شرح المهذب، ٣٤٤/٤، وحشية لعنقري، ١٨٦/١، ١٨٧، والفروع،

٤٣٥/١، ٤٨٦، والدرر لسنية، ٣/١٧٨، والمضغ، ص ٨٦، وشرح لمتنهي، ١١٦٩، ٧٨٠.

(٢) سلف تخريجه والكلام عليه ص ٦٥ تعليق (٢).

الحصى، فإن الرحمة تُواجهه» رواه أبو داود<sup>(١)</sup>.

مسألة: ويكره وضع يده على خاصرته، هذا المذهب، وبه قال ابن عباس، وابن عمر، وعائشة وإبراهيم النخعي ومجاهد وأبو مجلز ومالك والأوزاعي والشافعي وأهل الكوفة وآخرون.

الدليل: قول أبي هريرة: نهى أن يُصَلِّيَ لرجل متخصراً. متفق عليه ولفظه للبخاري، ولفظ مسلم: نهى لنبي ﷺ<sup>(٢)</sup>.

وعن زيد بن صُبَيْح الحنفي، قال: صليت إلى جانب ابن عمر، فوضعت يدي على خاصرتي، فلما صَلَّى، قال: هذا الصُّلْبُ في الصلاة، وكان رسول الله ﷺ ينهى عنه. رواه أبو داود<sup>(٣)</sup>.

وقيل: يَحْرُمُ ذلك، وإليه ذهب أهل الظاهر ولشوكاني، وقال: هذا لقول هو لظاهر، لعدم قِيَمَةٍ قَرِينَةٍ تُصَرِّفُ لِنَهْيٍ عَنْ تَحْرِيمٍ لَدِي هُوَ مَعْنَاهُ لِحَقِيقَتِي كَمَا هُوَ الْحَقُّ. اهـ.

التعليل: لأنه يمنع لخضوع ولخشوع، ويمنع من وضع ليمين على لشمال. قال النووي: ومعنى المختصر أن يضع يده على خاصرته، هذا هو الصحيح، وبه قال الجمهور من أهل اللغة، وغريب الحديث وللمحدثين وفقهاء. وقيل: هو أن يتوكأ على عصا. حكاه لهروي وغيره. وقيل: أن يختصر السورة فيقرأ آخرها، وقيل: أن يختصر في صلاته، فلا يُتِمُّ قِيَامَهَا وَرُكُوعَهَا وَسُجُودَهَا وَحُدُودَهَا. والصحيح

(١) حيث حسّنُ أخرجه أحمد ١٥٠/٥، وأبو داود (٩٤٥)، ولترمذي (٣٧٩)، ولنسائي ٤٦٣، وابن ماجه (١٠٢٧)، وابن حبان (٢٢٧٣)، وسنده ضعيف لجهالة أبي لجهالة أبي لأحوص، ونظر شوهه في تعليقه على ابن حبان (٢٢٧٤).

(٢) أخرجه لبخاري (١٢٢٠)، ومسلم (٥٤٥).

(٣) صحيح لغيره أخرجه أحمد (٤٨٤٩)، وأبو داود (٩٠٣)، ولنسائي ١٢٧، بسند حسن، ويشهد له حديث أبي هريرة السالف.

الأول، قيل: نهى عنه، لأنه فعل المتكبرين، فلا يليق بالصلاة، وقيل: لأنه فعل اليهود، وقيل: فعل الشيطان، وكراهة وضع اليد على خصرته متفق عليه، سواء كان المصلي رجلاً أو امرأة. اهـ.

وقيل: لأنه راحة أهل النار، روى ذلك ابن أبي شيبة عن مجاهد، ورواه أيضاً عن عائشة<sup>(١)</sup>، وروى البيهقي، عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: الاختصار في الصلاة راحة أهل النار، قال العراقي: وظهر إسناده الصحة، ورواه أيضاً الطبراني<sup>(٢)</sup>.

مسألة: وتكره صلاة الحزق من ضيق لخف، ومن لا يعقل غالباً كخوف أو غضب أو إزعاج وتخييط ونحوه. قاله في المبدع.

مسألة: ويكره تروحه بمروحة ونحوها؛ لأنه من العبث إلا لحاجة، كغم شديد، فلا يكره للحاجة، نص عليه، وبذلك قال إسحاق، وكرهه عطاء، وأبو عبد الرحمن، ومسلم بن يسار، والنخعي ومالك، ورخص فيه ابن سيرين ومجاهد والحسن، وعنبسة بن سعيد، ما لم يُكثِر من التروح، فيبطل الصلاة إن توالى.

مسألة: ولا تكره مراوحته بين رجله، فتستحب. وقال مالك والشافعي وإسحاق وابن المنذر: لا بأس به.

---

(١) أم أثير مجاهد فأخرجه في «مصنفه» ٢/ ٤٧ وفي إسناده إسحاق بن عويمر وهو مجهول. وأم أثير عائشة فأخرجه في «مصنفه» ٢/ ٤٧، وفي إسناده إرسال، خالد بن معدن، قال أبو زرعة، لم يبق عائشة.

(٢) حديث ضعيف أخرجه ابن خزيمة (٩٠٩)، ومن طريقه بن حبان (٢٢٨٦)، وليبهقي ٢٨٧/ ٢ - ٢٨٨. وسقط من الإسناد عندهم عبد الله بن الأزور، وهو علة لحديث، فقد قل الذهبي في «الميزان» ٢/ ٣٩١: عبد الله بن الأزور عن هشام بن حسان بخبر منكّر، وسبق له هذا الحديث. وقد أثبتته الطبراني في «الأوسط» (٢٩٢١) وقال: لم يروه عن هشام إلا بن الأزور.

الدليل: ما روى لأثره بسنده عن أبي عبيدة قال: رآي عبد الله رجلاً يصلي صافاً بين قدميه، فقال: لو رَوْحَ هذا بين قدميه كان أفضل. ورواه النسائي. ولفظه فقال: «أخطأ السنة، ولو رَوْحَ بينهما كان أعجب إلي»<sup>(١)</sup>.

ولمرّوحة كما نقله بن قنيس عن «الصحيح»: «أن يقوّم على إحداهما مرّة، وعنى الأخرى مرّة، قاله ابن فيروز».

مسألة: ويُسْتَحَبُّ تَفْرِيقُهُمَا. قال لأثره: رَأَيْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ يُفَرِّقُ بَيْنَ قَدَمَيْهِ، وَرَأَيْتُهُ يُرَوِّحُ بَيْنَهُمَا. وروى هذا عن عمرو بن ميمون والحسن.

وروى لأثره عن عيينة بن عبد الرحمن، قال: كنتُ مع أبي في المسجد، فرأى رجلاً يُصَلِّي قَدْ صَفَّ بَيْنَ قَدَمَيْهِ، وَلَزَقَ إِحْدَهُمَا بِالْأُخْرَى، فَقَالَ أَبِي: لَقَدْ دُرِكَتْ فِي هَذَا الْمَسْجِدِ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ رَجُلًا مِنْ أَصْحَابِ لَنَبِيِّ ﷺ، مَا رَأَيْتُ أَحَدًا مِنْهُمْ فَعَلَ هَذَا قَطُّ. وَكَانَ ابْنُ عَمْرٍو لَا يُفَرِّجُ بَيْنَ قَدَمَيْهِ، وَلَا يَمَسُّ إِحْدَهُمَا بِالْأُخْرَى، وَلَكِنْ بَيْنَ ذَلِكَ، لَا يَقْرُبُ وَلَا يَبْعُدُ.

مسألة: وَتَكَرَّرَ كَثْرَةُ أَنْ يُرَوِّحَ بَيْنَ قَدَمَيْهِ، لِأَنَّهُ فَعَلَ لِيَهُودَ.

الدليل: ما روى لنجد بسنده عن لَنَبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ، فَنِيَسْكُنْ أَطْرَفَهُ، وَلَا يَمِيسْ مِيزَ لِيَهُودَ.

قال في «شرح المنتهى»: وهو محمولٌ على ما إذا لم يَطْلُ قِيَمَهُ<sup>(٢)</sup>.

وروى عن عطء قال: إني لأحب أن يقر فيه لتحريث وأن يعتدل قائماً على قدميه إلا أن يكون إنساناً كبيراً لا يستطيع ذلك. وأما التطوع فإنه يطول على الإنسان فلا بد من لتوكؤ على هذه مرة وعلى هذه مرة.

مسألة: وتكره فرقة أصابعه.

(١) أخرجه لَنَسَائِي ١٢٨، ٢ وفي إسنده نقطع أبو عبيدة أنه يسمع من أبيه.

(٢) نظر «كشف القناع» ١، ٤٣٤، ٤٣٥، و«لأنصف» ٢، ٩٣، و«المبضع» ١، ٤٨٠، و«المغني»

٢، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٦، ٣٩٧، و«لمجموع شرح لمهذب» ٤، ٢٦، ٢٧، ٣٣

و ٣، ٢٢٠، و«حاشية لعنقري» ١، ١٨٥، ١٨٦، و«الهدية» ص ٣٩، و«نيل لأوطار» ٢، ٣٨٣

و«الصحيح» ١، ٣٧٠، و«معونة ولي لنهي شرح لمنتهى» ١، ٧٨٠.

الدليل: ما روى الحارث عن عليّ، قال: لا تُفَقِّعُ أَصَابِعَكَ وَتَنْتَ فِي صَلَاةٍ رَوَاهُ بْنُ مَجْهٍ<sup>(١)</sup>.

قوله «لا تُفَقِّعُ» هو بالفاء بعد حرف المضارعة ثم القاف المشددة المكسورة ثم العين المهملة: وهو غمزُ الأصابع حتى يُسْمَعَ لَهُ صَوْتُ، قال في القاموس: والتفقيع: التشنُّق في الكلام والفرقة، وفسر الفرقة بنقض الأصابع. مسألة: ويكره تشبيكه.

الدليل: ما روى كعب بن عُجرة: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ: رَأَى رَجُلًا قَدْ شَبَّكَ أَصْبَعَهُ فِي الصَّلَاةِ، فَفَرَّجَ بَيْنَ أَصْبَعِهِ. رواه الترمذي وابن ماجة، وإسناده ثقت<sup>(٢)</sup>. وقال بن عمر في الذي يُصلي وقد شَبَّكَ أَصْبَعَهُ: تَنَكَّ صَلَاةُ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ. رواه أبو داود<sup>(٣)</sup>.

وعن كعب بن عُجرة، قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: إِذَا تَوَضَّأَ أَحَدُكُمْ ثُمَّ خَرَجَ عَمْدًا إِلَى الصَّلَاةِ، فَلَا يُشَبِّكُنْ بَيْنَ يَدَيْهِ فَإِنَّهُ فِي صَلَاةٍ. رواه أحمد وأبو دود والترمذي<sup>(٤)</sup>.

وعن أبي سعيد أن النبي ﷺ قال: إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فِي الْمَسْجِدِ، فَلَا يُشَبِّكُنْ فِي التَّشْبِيكِ مِنَ الشَّيْطَانِ، وَإِنْ أَحَدُكُمْ لَا يَزَالُ فِي صَلَاةٍ مَا دَامَ فِي الْمَسْجِدِ حَتَّى يَخْرُجَ مِنْهُ. رواه أحمد<sup>(٥)</sup>.

(١) أخرجه ابن ماجة (٩٦٥)، والحدوث لأعور ضعيف.

(٢) أخرجه بن ماجة (٩٦٧)، وإسناده قوي. ولم يخرج له ترمذي بهذا لفظ بن بلفظ لآتي بعد قليل.

(٣) أخرجه أبو دود (٩٩٣).

(٤) صحيح لغيره، أخرجه أحمد ٤ ٢٤١، وأبو دود (٥٦٢)، ولترمذي (٣٨٦)، وابن حبان (٢٠٣٦) و(٢١٤٩)، وانظر الكلام على إسناده، وشواهده في تعليقه على ابن حبان.

(٥) حسن لغيره أخرجه أحمد ٣ ٤٢ ٤٣ و٤٥، وإسناده ضعيف، عبيد الله بن عبد الله بن موهب مجهول الحال.

قال الشوكاني: وقد اختلف في الحكمة في النهي عن التشبيك في المسجد كم في حديث أبي سعيد وفي غيره كما في حديث كعب بن عجرة. فقيل: لما فيه من العَبَث. وقيل: لما فيه من التشبه بالشیطان. وقيل: لدلالة الشيطان على ذلك. وجعل بعضهم ذلك دالاً على تشبيك الأحوال. قال بن العربي: وقد شاهدت رجلاً كن يكره رؤية ذلك. ويقول: فيه تطير في تشبيك الأحوال والأمور على المرء. وظهر النهي عن التشبيك التحريم لولا حديث ذي اليمين. وظهره نهى مَنْ كن في المسجد عن التشبيك. سواء كن في الصلاة أو لا. كم جزم به النووي في التحقيق. وكره النخعي التشبيك في الصلاة. وقال لنعمان بن أبي عيش: كانوا ينهون عنه. وروى العراقي في شرح الترمذي عن ابن عمر وابنه سالم: أنهم شبك بين أصابعهم في لصلاة. وروى عن الحسن البصري أنه شبك أصبعه في المسجد. قل العراقي: وفي معنى التشبيك بين الأصابع تفتيحها. فيكره أيضاً في الصلاة. ولقد صد الصلاة. قل النووي: وكره ذلك في لصلاة ابن عباس وعطاء والنخعي ومجاهد. وسعيد بن جبیر. وروى أحمد والطبرني من حديث معاذ بن أنس مرفوعاً: «إن الضاحك في الصلاة والملتفت والمفقع أصبعه بمنزلة وحدة». وفي إسناده ابن لهيعة<sup>١</sup>. اهـ.

مسألة: ويكره للمصلي لمس لحيته، لأنه من العبث.

مسألة: ويكره نفخه لم تقدم، وربما ظهر منه حرفان. فتبطل صلاته.

مسألة: ويكره عتمده على يده في جلوسه.

الدليل: قول ابن عمر نهى النبي ﷺ أن يجلس الرجل في الصلاة وهو معتمد على يده. رواه أحمد وأبو داود<sup>٢</sup>.

(١) أخرجه أحمد ٣. ٤٣٨. ولطبرني ٢٠ (٤١٩). وفي إسناده ابن لهيعة عن زبدي بن فائد وهم ضعيفون وتابع ابن لهيعة عند الطبرني (٤٢٠) رتدين بن سعد وهو ضعيف أيضاً.

(٢) أخرجه أحمد (٦٣٤٧). وأبو داود (٩٩٢). وإسناده صحيح.

فإن كان لحجة فلا بأس.

مسألة: وتكره صلاته مكتوفاً، وعقصر شعره، أي: ليه ويدخل طرفه في أصوله، وكف الشعر وكف الثوب ونحوه.

وقد حكى الترمذي عن أهل العلم أنهم كرهوا ذلك. قال لعراقي: ممن كرهه من الصحابة عمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وعلي بن أبي طالب، وحذيفة، وابن عمر، وأبو هريرة، وابن عباس، وابن مسعود، ومن التابعين يبرهيه لنخعي في آخرين.

الدليل: قوله عليه السلام: «أمرت أن أسجد على سبعة أعضاء، ولا كف شعراً ولا ثوباً». متفق عليه<sup>(١)</sup>. وفي رواية: «ألا أكف لي ثوب ولا شعراً».

وعن أبي رافع قال: نهى النبي صلى الله عليه وسلم أن يصلي الرجل ورأسه معقوص. روه أحمد، وابن ماجه ولأبي داود والترمذي معناه<sup>(٢)</sup>. ونهى أحمد رجلاً كان إذا سجد، جمع ثوبه بيده اليسرى، ونقل عبدالله: لا ينبغي أن يجمع ثيابه، وحتج بالخبر.

ونقل ابن القاسم: يكره أن يشمر ثيابه، لقوله: تَرَبَّ تَرَبَّ، وذكر بعض العلماء حكمة النهي: أن الشعر ونحوه يسجد معه ولهذا مشه بالذي يصلي وهو مكتوف.

قال الشوكاني: والحكمة في ذلك أن لشعر يسجد معه إذا سجد، وفيه امتثال له في العبدية، قاله عبدالله بن مسعود فيم روه بن أبي شيبة في لمصنف بسند صحيح إليه: أنه دخل المسجد فرأى فيه رجلاً يصلي عاقصاً شعره، فم انصرف

(١) أخرجه لبحري (٨٠٩)، ومسم (٤٩٠).

(٢) أخرجه أحمد كذا في «أطراف لمسنن» ٦ ٢٢١، وابن ماجه (١٠٤٢)، وفي مسنده أبو سعد

شرحبيل بن سعد وهو ضعيف.

وأخرجه أحمد أيضاً ٦ ٨، و ٦ ٣٩١ ولم يسم لرجل فيه عن أبي رافع ولعمه أبو سعد

وهو ضعيف.

قال عبد الله: إذا صليت، فلا تَعْقِصْ شَعْرَكَ، فإنَّ شَعْرَكَ يَسْجُدُ مَعَكَ، ولت بكُّلِ شعرةٍ أُجْرًا، فقال الرجل: إني أخفُّ أن يترب، فقال: تترئبه خيرٌ لك. وقال بنُّ عمر لرجل رآه يُصَيِّ معقوصاً شعره: رُسُلُهُ لَيْسَ جَدُّ مَعَكَ. وروى بنُّ أبي شيبة بإسنادٍ صحيح إلى عثمان بن عفان أنه رأى رجلاً يُصَيِّ وقد عَقَدَ شعره، فقال: يابنُ أخي مثلُ الذي يُصَيِّ وقد عَقَصَ شعره مثلُ الذي يُصَيِّ وهو مكتوفٌ. وقد تقدّم تمثيلُ من فعل ذلك بالمكتوفِ مرفوعاً من حديث بن عبس، وفيه معنى ما نُشر إليه بنُّ مسعود من سجود الشعر، فإنَّ المكتوفَ لا يَسْجُدُ بيديه على الأرض، وقد قلَّ بِحَسَنَةٍ في الحديث لصحيح: ليدن تسجداً كما يسجد لوجهه<sup>(١)</sup>. وروى بنُّ أبي شيبة عن بن عبس أنه كان إذا صَوَّى وقع شعره على الأرض، وظاهرُ لُتْهِ في حديث لبّ التحريم، فلا يُعَدُّ عنه إلا لقرينة. قال لعرقِي: وهو مختصٌّ بالرجال دون النساء، لأن شعرهن عورةٌ يجب ستره في الصلاة، فإذا نقضته ربما سترس وتعدّر ستره فتبطل صلاتها. وأيضاً فيه مشقةٌ عليها في نقضه للصلاة، وقد رخص لهنَّ بِحَسَنَةٍ في ألا ينقضن صفتهن في الغسل مع الحاجة إلى بن جميع الشعر. اهـ.

وقيل: الحكمة في ذلك أنه إذا رُفِعَ ثوبه وشعره عن مِشْرَةِ الأرض شبه المتكبرين.

قل بن تيسية: الكفتُ: الجمعُ والضَّمُّ، والكفتُ: قريب منه وهو منعُ لشعر ولثوب من السجود. هـ.

وقال الشوكاني: والمراد بالشعر شعرُ الرأس. وظهره أن ترك الكفت واجب حل الصلاة لاخراجها، وردّه القاضي عياض بأنه خلاف ما عييه لجمهور فإنه كرهوا

(١) سيأتي تخريجه بعد قليل ص ١٨١ تعليق (١).

(٢) أخرجه أحمد (٤٥٠)، وأبو داود (٨٩٢)، والنسائي ٢ ٢٠٧ من حديث بن عمر، وإسناده صحيح.



ذلك للمُصلي سوء فعله في الصلاة أو قبل أن يدخلها. قل لحفظ: وأنفقوا عني  
نه لا يُفسد الصلاة. لكن حكى ابن المنذر عن الحسن وجوب الإعادة. هـ.

مسألة: ويكره تشمير كفه. قوله في الرعية. لم تقدم.

ولو عَقَصَ الشعرَ. وكَفَّ لثوبَ ونحوه لِعَمَلِ قَبْلِ صلاته. فيكره له يَتَوَهُم  
كذلك.

الدليل: ما سبق وحديث ابن عباس أنه رأى عبد الله بن الحارث يُصلي ورأسه  
معقوص من ورثته. فقدم وجعل يَحُفُّه. فمما نصرف قَبْلَ إلى ابن عباس فقال: ملث  
ولرؤسي؟ فقال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: إنما مثلُ هذا مثلُ لذي يُصَنِّي وهو  
مَكْتُوفٌ. روه مسلم.

قل النووي: وقد اتفق العلماء على النهي عن الصلاة وثوبه مُشْمَرٌ أو كُمه أو  
نحوه أو ورأسه معقوصٌ. أو مردود شعره تحت عمامته أو نحو ذلك. فكل هذا مكروه  
بتفريق العلماء وهي كراهة تنزيه. فهو صلى كذلك فقد ركب لكرهه وصلاته  
صحيحة. واحتج لصحتها أبو جعفر محمد بن جرير لطبري بجمع العلماء. وحكى  
ابن المنذر الإعادة فيه عن الحسن البصري. ثم مذهب ومذهب لجمهور أن النهي  
لكل مَنْ صَلَّى كذلك. سوء عمله للصلاة أو كان كذلك قبلها لمعنى آخر. وصلى  
على حاله بغير ضرورة.

وقال ملث: النهي مختص بمن فعل ذلك للصلاة. ولأول لذي يقتضيه إطلاق  
الأحاديث الصحيحة. وهو ظاهر المنقول عن الصحابة - رضي الله عنهم - هـ.

قال بن تيمية: أم الضفر مع إرساله. فليس من الكفت. هـ.

مسألة: ويكره جمع ثوبه بيده إذا سَجَدَ لم تقدم.

مسألة: ويكره أن يخص جبهته بما يسجد عليه، لأنه من شعر الرافضة.

مسألة: ولا تكره الصلاة على حائل صوف وشعر وغيرهما كَوَبَرٍ من حيون كما لا تكره لصلاة على ما تُنبته الأرض من حشيش وزرع وقطن وكَتَانٍ ونحوها. وتقدم موضحاً. ولا على ما يمنع صلابة الأرض حيث حصل لمقر لأعضاء السجود. وتقدم.

مسألة: ويكره التَّمْطِي؛ لأنه يُخرجه عن هيئة لخشوع، ويُؤذن بالكسل.

مسألة: وإن تَثَاءَبَ كَظَمَ عيه ندباً. لا يُقال: تشوب.

الدليل: عن أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: «التثاؤب من الشيطان، فإذا تَثَاءَبَ أَحَدُكُمْ فليَكْظَمْ ما استطاع». رواه مسلم<sup>(١)</sup>. وفي رواية: «التثاؤب في الصلاة من الشيطان، فإذا تَثَاءَبَ أَحَدُكُمْ فليَكْظَمْ ما استطاع». رواه الترمذي وقال: حديث حسن صحيح. قال النووي: وإسناده على شرط مسلم<sup>(٢)</sup>.

وفي رواية: «إن الله يُحبُّ العُطَّاسَ، ويكره التثاؤب، فإذا تَثَاءَبَ أَحَدُكُمْ، فليُرِّدْهُ ما استطاع». ولا يقل هاهنا. فإنما ذلكم الشيطان يُضْحَكُ منه. رواه أبو داود بإسنادٍ على شرط البخاري ومسلم<sup>(٣)</sup>.

وعن أبي سعيد عن النبي ﷺ قال: «إذا تَثَاءَبَ أَحَدُكُمْ في الصلاة فليَكْظَمْ ما استطاع». رواه أبو داود بهذا اللفظ بإسناد على شرط البخاري ومسلم<sup>(٤)</sup>.

وفي رواية: «إِذَا تَثَاءَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيُمْسِكْ يده على فيه فإنَّ لَشَيْطَانَ يَدْخُلُ».

(١) أخرجه مسلم (٢٩٩٤).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٧٠)، وصححه بن حبان (٢٣٥٩).

(٣) أخرجه أبو داود (٥٠٢٨)، والترمذي (٢٧٤٧)، وصححه بن حبان (٢٣٥٨) وأخرجه البخاري

(٣٢٨٩) بلفظ: «التثاؤب من الشيطان، فإذا تَثَاءَبَ أَحَدُكُمْ فليُرِّدْهُ ما استطاع، فإن أَحَدُكُمْ إِذَا

قال هـ ضحك الشيطان».

(٤) أخرجه أبو داود (٥٠٢٧).

رواه مسلم<sup>(١)</sup>. هـ.

فإن غلبه التأؤب، ولم يُقدِرْ على لكظم، ستحب وضع يده على فمه.

قال الشيخ التغلبي: إن غطيت فمك في التأؤب بيدك اليسرى فبظاهاها، وإن كان بيدك اليمنى فبباطنها. قال: والحكمة في ذلك لأن اليسرى لما خبث ولا أخبث من الشيطان، وإذا وضع اليمنى فبطنها لأنه أبلغ في الغطاء، واليسرى معدة لدفع الشيطان، وإذا غطى بظهر اليسرى فبطنها معد للدفع. اهـ.

وقال الشيخ محمد بن إبرهيم: وإذا غلبه، فإنه ينبغي تغطية فمه بيده اليسرى؛ لأنه من باب دفع الخبث؛ فإن الشيطان خبيث، ويكون الذي يلي فمه ظهر كفه؛ لأنه من باب لدفع والمنع، يدفع الشيطان، ويمنعه لا يدخل. هـ.

الدليل: قول النبي ﷺ: «فَلْيَضَعْ يَدَهُ عَلَى فَمِهِ». روه لترمذي. وقال: هو حديث حسن صحيح<sup>(٢)</sup>.

مسألة: ويكره مسح أثر سجوده. هذا المذهب وكرهه لأوزاعي. وقال سعيد ابن جبير: هو من الجفاء، وروى الأثر عن ابن عباس. قال: لا تَمَسْخُ جِبْهَتَكَ وَلَا تَنْفُخْ، وَلَا تُحَرِّكِ الْحَصَى.

الدليل: حديث أبي هريرة أنه ﷺ قال: «إِنْ مِنْ الْجَفَاءِ أَنْ يُكْثِرَ الرَّجُلُ مَسْحَ جِبْهَتِهِ قَبْلَ الْفَرَاغِ مِنْ صَلَاتِهِ». روه ابن ماجه<sup>(٣)</sup>.

ولذلك ذكر في «المغني»: يكره إكثاره منه، ولو بعد التشهد.

(١) أخرجه مسلم (٢٩٩٥).

(٢) أخرجه الترمذي (٢٧٤٦) من حديث أبي هريرة. وقد سلف قريباً من حديث أبي سعيد الخدري عند مسلم (٢٩٩٥): «فليمسح بيده على فيه».

(٣) أخرجه ابن ماجه (٩٦٤)، وفي إسناده هارون بن هرون بن عبدالله بن لهدير، وهو ضعيف.

وعن أحمد: وبعد الصلاة.

ورخص فيه مالك وأصحاب الرّي.

مسألة: وتكره تسوية التراب بلا عذر.

الدليل: حديث معقيب أن لنبي ﷺ قال في لرجل يسوي لتراب حيث يستجدّ  
قل: «إن كنت فعلاً فواحدة» متفق عليه. ولأنه غيب<sup>(١)</sup> (٢).

قال لنووي: ومعنى الحديث لا تمسح. وإن مسحت فلا تزد على وحدة. وهذا نهى كراهة تنزيه. وتفق لعمدة على كراهته إذ لم يكن عذر لهذا الحديث. ولحديث أبي ذر - رضي الله عنه - أن لنبي ﷺ قال: «إذا قام أحدكم في صلاة فلا يمسح لخصي. فإن لرحمة توجهه». روه أحمد بن حنبل في مسنده وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجه. وسنده جيد. لكن فيه رجل لم يبينوا حله. لكن لم يضعفه أبو داود وما لم يضعفه. فهو حسن عنده<sup>(٣)</sup>. هـ.

قل الشوكاني: وفي حكاية لاتندق نظر. فإن ملكاً لم يرب به بأس. وكان يفعله في الصلاة. كما حكاها لخطابي في المعالم. وابن العربي. قل لعرقي في شرح الترمذي: وكان بن مسعود وابن عمر يفعلانه في الصلاة. وعن بن مسعود أيضاً أنه كان يفعل في صلاة مرة واحدة. قل: وممن رخص فيه في الصلاة مرة واحدة

(١) أخرجه البخاري (١٢٠٧). ومسنده (٥٤٦).

(٢) نظر «كشاف لفتح» ١ ٤٣٧-٤٣٥. و«لميسع» ١ ٤٨٠. ٤٨١. و«لمغني» ٢ ٣٩٥. ٣٩١. ٤٠٠. والمجموع شرح لمذهب ٤ ٢٨. ٢٧. و«مبسوط لفتوى» ٢٢ ٤٥٠. و«فتوى محمد بن برهيم» ٢ ٢٢٧. و«نيل لأوطار» ٢ ٢٨٨. ٣١٣. ٣٧٥. و«غذاء لألب» ١ ٤٤٣. و«لقاموس لمحيطة» ص ٩٦٥-٩٦٦. و«فتح لبيري» ٢ ٢٩٦. و«شرح بن العربي» ٢ ١٧٨.

(٣) سلف تخريجه والكلام عنه ص ١٧٤ تعيق (١).

أبو ذر وأبو هريرة وحذيفة، ومن التابعين إبراهيم النخعي وأبو صالح. وذهب أهل  
الظاهر إلى تحريم ما زد على المرة. هـ.

وقال: ولمرد بقوله إذا قد حذكم إلى الصلاة لدخول فيها، فلا يكون منها  
عن مسح الحصى إلا بعد دخوله، ويحتمل أن لمرد قبل لدخول حتى لا يشغل  
عند إرادة الصلاة إلا بالدخول فيها. قال العراقي: ولأول ظهر، ويرجح حديث  
معقيب، فإنه سأل عن مسح الحصى في الصلاة دون مسحه عند لقيده كما في  
رواية لترمذي. هـ.

فائسلة: قال لنووي: ومعقيب هذا الراوي يدل له: معقيب بن أبي فاطمة  
الدؤسي أسد قديم، وهجر إلى الحبشة، ثم إلى المدينة، وشهد بدر وكان على  
خاتم رسول الله ﷺ، واستعمله أبو بكر وعمر - رضي الله عنهما - على بيت المال،  
توفي آخر خلافة عثمان - رضي الله عنه - هـ.

نصر: وتكرار (و) الفاتحة.

ش: تكرار بفتح ثاء مصدر كدر شيء تكرار وتكرير، فنه في المطع  
ويكره تكرار الفاتحة في ركعة هذا المذهب وفقاً كما نشر إليه المؤلف، لأنه  
ركن، وفي بطل الصلاة بتكرارها خلاف، ولأنه لم ينتقل عنه بفتح ولا عن أصحابه،  
ولم تبطل الصلاة بتكرارها، لأنه لا يخل بهينة الصلاة، بخلاف لركن لفعلي.  
وقيل: بضم.

وقال بن تيمية: وبطل الصلاة بتعمد تكرار لركن لفعلي لا لقوي، وهو  
مذهب الشافعي وأحمد. هـ.

وفي المذهب - بضم نميم - لابن لجوزي، ونظم: تكره لقراءة لمخالفة  
عرف لبس، أي لإمامه في قراءة يجهر بها، ثم فيه من تنفير الجماعة. هذا معنى

(١) نظر المجلس شرح سهدب ٢١٤، وحين لأبوزر ٢ ٣١١ ٣١٩، ومعناه نفس  
٤٤٣/١، وشرح بن العربي ١١٢/٢.

كلام ابن نصرالله في «شرح الفروع».

فرع: ومن أتى بالصلاة على وجه مكروه، استحَبَّ له أن يأتي بها على وجه غير مكروه. ما دام وقتها باقياً؛ لأن الإعادة مشروعة لخلل في الفعل الأول. والإتيان بها على وجه مكروه خلل في كمالها. ومنه تعمُّم أن لعبدة إذا كنت على وجه مكروه لغير ذاتها، كالصلاة التي فيها سَدَلٌ، أو من حاقن ونحوه - فيها ثواب، بخلاف ما إذ كانت مكروهة لذاتها، كالسواك بعد الزوال، فإنه نفسه للصائم مكروه، فلا ثواب فيه، بل يُثاب على تركه. نُشر إليه صاحب «الفروع» في شروط الصلاة<sup>١</sup>.

نص: وأن يجمع (و) يبين سُور في الفرض.

ش: ولا يُكره جمع سورتين فأكثر في ركعة، ولو في فرض، وهو المذهب. واختارته اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.

الدليل: ما في الصحيح، أن النبي ﷺ قرأ في ركعة من قِيَمِهِ بلبقرة وآل عمران والنساء<sup>٢</sup>. وحديث الأنصاري الذي كان يَقْرَأُ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ قبل كل سورة وتقده<sup>(٣)</sup>.

وعن ابن عمر أنه كان يَقْرَأُ في المكتوبة سورتين في كُلِّ ركعة، رواه مالك في الموطأ. وعن عبد الله بن مسعود أنه قال: «لقد عَرَفْتُ النَّظِيرَ التي كان النبي ﷺ يَقْرَأُ بَيْنَهُنَّ، فذكر عشرين سورة من الْمُفْصَّلِ سورتين في كُلِّ ركعة». متفق عليه<sup>٤</sup>. وهو مضيق في الصلاة، فيحتمل أنه رد لفرض.

---

(١) نظر «كشف لقنوع» ١/ ٤٣٧، و«الإنصاف» ٩٩، ٢، و«الاختيارات» ص ١٠٣، و«المطبع» ص ٨٧، و«لفروع» ١/ ٤٦٩.

(٢) أخرجه مسلم (٧٧٢) من حديث حذيفة.

(٣) سلف تخريجه ص ١٣٥/ تعليق (١).

(٤) أخرجه البخاري (٧٧٥)، ومسلم (٧٢٢).

وكان عثمانُ يَخْتِمُ القرآنَ في ركعة. ورُوي ذلك عن جماعةٍ من التابعين، وقال أحمد: صليتُ ركعتين ختمتُ فيهما القرآن.

وعنه: يُكره. وعنه تكره المداومة.

فرع: ولا يُكره تكرارُ سورةٍ في ركعتين.

الدليل: ما روى أبو داود بسنده عن رجلٍ من جُهينة، أنه سمع النبي ﷺ يقرأ في صلاةٍ لصُبح: ﴿إِذْ زُلْزِلَتْ﴾ في الركعتين كتيهما.

وروي أن رجلاً كان يقرأ في كل ركعة: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ فرفع به النبي فقره عنه<sup>(٢)</sup>.

ولا يُكره تفريقُ السورة في الركعتين.

الدليل: ما روى عن عائشة أن النبي ﷺ: كان يُقسّم لبقرة في ركعتين. روه لخلال، وروي زيد بن ثابت أن النبي ﷺ: قرأ في المغرب بالأعراف في الركعتين كتيهما. روه أحمد وأبو داود وسعيد<sup>(٣)</sup>.

وروي لخلال بسنده عن الزهري قال: أخبرني أنس، قال: صلى بنا أبو بكر

---

(١) أخرجه أبو داود (١١٦) وسنده صحيح.

(٢) سلف ص ١٣٥، تعليق (١).

(٣) أخرجه أحمد ٤١٨٥، وابن حزيمة (٥١٨) و(٥٤٠) من طريق عروة بن زبير، عن أبي أيوب أو عن زيد بن ثابت، وسنده صحيح.

وأخرجه أحمد ١٨٢٥، والبخاري (٧٦٤)، وأبو داود (١١٢)، والنسائي ٢ و١٦٩ و١٧٠ وابن خزيمة (٥٤١) من حديث زيد بن ثابت دون شك. بلفظ: وقد رأيت رسول الله ﷺ يقرأ في المغرب بطول الطولين. وروية أحمد: يقرأ فيهما. قال ابن خزيمة: قد مضيت خبر هشام عن أبيه عن زيد بن ثابت: أن النبي ﷺ كان يقرأ في المغرب بسورة الأعراف في ركعتين كتيهما، بخبر محمد بن عبد الرحمن عن عروة، عن زيد بن ثابت في قوله: يقرأ فيهما يريد في الركعتين جميعاً.

- رضي الله عنه - صلاة الفجر، ففتح سورة البقرة، فقرأ بها في ركعتين، فمما سمع  
 قد فيه عمر، فقال: ما كنت تفرغ حتى تصنع لشمس فقل: لو طعنت لأنتنت غير  
 غافلين. وقد قرأ النبي ﷺ بسورة المؤمنين، فمما أتى على ذكر عيسى أخذته شرفة،  
 فرجع. روه أبو دود وابن ماجه ٢.

نص: والبصاق وأمامه ء أو عن يمينه ء بل في ثوب ء وتحت رجل ء. وعن  
 يسار ء في غير مسجد ء.

ش: قل هن لغة: البصاق ويزق ولبسق، وبصق ويزق ولبسق ثلاث لغات  
 بمعنى واحد، ولغة لسين قبيحة، وقد نكرها بعض هن لغة، ونكرها باطن، فقد  
 نقبت لثقت، وثبتت في الحديث الصحيح، قاله لنووي.

ومن يذر المصبي مخطئ ويزق ونحوه كنخمة، في المسجد، بصق في توبه،  
 وحث بعضه ببعض، ذهب لصورته، وهذا المذهب.

الدليل: قل لنووي: ثم دلائله، فعن ابن عمر - رضي الله عنهما - أن رسول  
 الله ﷺ رأى بصاق في جدار لقبة، فحكّه، ثم قبل على الناس فقال: إذ كن  
 حذركم يصبي فلا يزقن قبل وجهه، فإن الله قبل وجهه إذ صبي. روه البخاري  
 ومسلم ٣.

وعن أبي سعيد الخدري وأبي هريرة - رضي الله عنهما - أن النبي ﷺ رأى  
 نخمة في قبة المسجد فحكّها بحصاة ثم قال: إذ نخم حذركم فلا ينخم قبل

١) أخرجه مسلم (٢٥٥) وأبو دود (٣٥٩)، وابن ماجه (١٢٠). وعنه بخاري في كتب

الأدب باب تحييع بين سررين في ركعة، من حديث عبد الله بن سائب

٢) ص: كشف القناع ١: ٤٣٦، ٤٣٨، ورواه صحيح ١: ٢، ١٠١، ولاحظ ٢: ٩٩.

والسبع ١: ٤٩٥، والسفي ٢: ١٦١، ١٦٩، ٢١١، ٢١٩، والفتاوى لمجلة ٦: ٤٠٣

٣) أخرجه بخاري (٤٠٦)، ومسلم (٥٤١)



وَجْهَهُ وَلَا عَنْ يَمِينِهِ. وَلْيَبْصُرْ عَنْ يَسَارِهِ أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ لِيَسْرَى. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ  
وَمُسْلِمٌ (١).

وَعَنْ أَنَسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فِي  
لُصْلَاةٍ فَإِنَّهُ يُنْجِي رَبَّهُ، فَلَا يَزِقَنَّ بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَا عَنْ يَمِينِهِ وَلَكِنْ عَنْ تِجْمَلِهِ تَحْتَ  
قَدَمِهِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ (٢).

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ رَأَى نُحْمَةً فِي قُبَّةِ  
الْمَسْجِدِ، فَأَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ: مَا لِأَحَدِكُمْ يَقُومُ مُسْتَقْبِلًا رَبَّهُ فَيَتَنَحَّعُ لِمَمْنِهِ،  
أَيُّجِبُ أَحَدُكُمْ أَنْ يُسْتَقْبَلَ، فَيَتَنَحَّعُ فِي وَجْهِهِ؟ إِذَا تَنَحَّعَ أَحَدُكُمْ فَيَتَنَحَّعُ عَنْ يَسَارِهِ  
تَحْتَ قَدَمِهِ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فَلْيَقْلُ هَكَذَا - فَتَفَلَّ فِي تَوْبِهِ ثُمَّ مَسَحَ بَعْضُهُ عَلَى بَعْضٍ.  
رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٣).

وَعَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ إِلَى لُصْلَاةٍ، فَلَا يَزِقُّ لِمَمْنِهِ، فَإِنَّمَا  
يُنْجِي اللَّهُ مَدَامَ فِي مُصَلَاةٍ وَعَنْ يَمِينِهِ، فَإِنْ عَنْ يَمِينِهِ مَكَ، وَلْيَبْصُرْ عَنْ يَسَارِهِ  
أَوْ تَحْتَ قَدَمِهِ فَيَدْفِنُهَا. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٤).

وَعَنْ أَنَسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لُبُرْقُ فِي الْمَسْجِدِ  
خَطِيئَةٌ وَكَفَارَةٌ دَفْنُهَا. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ (٥).

وَعَنْ أَبِي دَرٍّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: عُرِضَتْ عَيْنِي لِعَمَلٍ مَتَى حَسَنُهَا  
وَسَيِّئُهَا فَوَجَدْتُ فِي مُحَسِّنِ أَعْمَالِهَا لِأَذَى يُسَدُّ عَنْ نُظْرَتِي، وَوَجَدْتُ فِي مُسَوِّئِهَا  
أَعْمَالُهَا لُخَاعَةٌ تَكُونُ فِي الْمَسْجِدِ لَا تُدْفَنُ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٦). وَهِيَ نُسَخَةٌ أَحَدِيثُ

١ - حَرْجَةُ الْبُخَارِيِّ ٢٠٨، ٢٠٩، وَمُسْلِمٌ ٥٢١.

٢ - حَرْجَةُ الْبُخَارِيِّ ٤١٢، وَمُسْلِمٌ ٥٥١.

٣ - حَرْجَةُ مُسْلِمٍ ٥٥٠.

٤ - حَرْجَةُ الْبُخَارِيِّ (٤١٦).

٥ - حَرْجَةُ الْبُخَارِيِّ ٤١٥، وَمُسْلِمٌ ٥٥٢. - حَرْجَةُ مُسْلِمٍ ٥٥٣.

كثيرة في الصحيح غير هذه، وفيما ذكرته أُبْعُ كفاية. هـ.

التعليل: لم فيه من صيانة لمسجد عن البُصق فيه.

قل الشوكاني: ظاهر حديث أبي هريرة كرهة ذلك داخل للصلاة وخرجها لعدم تقييده بحال الصلاة. وقد جزم النووي بالمنع في كل حالة دخل الصلاة وخرجها، سواء كان في المسجد أو غيره. قل لحفظ: ويشهد بمنع ما روه عبد الرزق وغيره عن ابن مسعود أنه كره أن يبصق عن يمينه وليس في صلاة.

وعن معاذ بن جبل: ما بصقت عن يميني منذ تسمت.

وعن عمر بن عبد العزيز أنه نهى بنيه عنه مطلقاً.

وقال مالك: لا بأس به خارج للصلاة، ويدل لما قبله تقييد بالصلاة في حديث نس لمذكور.

قوله: ويبصق عن يساره، ظاهره أنه يجوز لبصق عن اليسار في مسجد وغيره، ودخل الصلاة وخرجها، وظهر قوله بشيء: لبزق في المسجد خطيئة وكدرتها دفنها. كما أخرجه الشيخان عنه جواز لتفريق في المسجد إلى جهة اليسار وغيره. قل لحفظ: وحاصل النزاع أن ههنا عمومين تعارض، وهما قوله: لبزق في المسجد خطيئة وقوله: ويبصق عن يساره أو تحت قدمه فالنوي يجعل الأول عاماً، ويخص الثاني بما إذا لم يكن في المسجد، ولقاضي عياض بخلافه يجعل الثاني عاماً، فيخص الأول بمن لم يرد دفنها. وقد وفق لقاضي جمعة منهم بن مكّي ولقاضي وغيرهما. ويشهد له ما روه أحمد بإسناد حسن من حديث سعد بن أبي وقاص مرفوعاً فمن تنحى في المسجد فليغيث نخمته أن يصيب جند مؤمن أو ثوبه فتؤذيه.

وأوضح منه في المقصود ما روه أحمد أيضاً وطبرني بإسناد حسن من حديث

---

(١) أخرجه أحمد (١٥٤٣).

أبي أمامة مرفوعاً، قال: مَنْ تَنَخَّعَ فِي الْمَسْجِدِ، فَلَمْ يَدْفَنْهُ فسيئة، وإن دفنه فحسنة<sup>(١)</sup>، فمِمَّا يجعل سيئة إلا بقيد عدم الدفن، ويحوه حديث أبي ذرٍّ عند مسلم مرفوعاً، قال: «وَوَجَدْتُ فِي مَسْجِدِ أَعْمَلِ أُمِّي النَّخْعَةَ تَكُونُ فِي لِمَسْجِدٍ لَا تُدْفَنُ». قال القرطبي: فمِمَّا يُثَبَّتُ لَهَا حَكْمُ السَّيِّئَةِ بِمَجْرَدِ إِيقَاعِهَا فِي الْمَسْجِدِ، بَلْ بِهِ وَبَتَرِكِهَا غَيْرَ مَدْفُونَةٍ. انتهى.

ومِمَّا يَدُلُّ عَلَى ذَلِكَ، أَي: تَخْصِيصُ عَمُومِ قَوْلِهِ: (لِبِزَاقٍ فِي لِمَسْجِدٍ خَطِيئَةٌ. جَوَازُ التَّنَخُّعِ فِي لَثَوْبٍ وَلَوْ كُنَ فِي الْمَسْجِدِ بِلَا خِلَافٍ. وَعِنْدَ أَبِي دَاوُدَ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ: «ثُمَّ صَلَّى مَعَ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ، فَبَصَّقَ تَحْتَ قَدَمِهِ الْيُسْرَى ثُمَّ ذَلِكَ بِنَعْبِهِ» قَالَ الْحَافِظُ: بِسَنَادِهِ صَحِيحٍ، وَأَصْلُهُ فِي مُسْلِمٍ<sup>(٢)</sup>، وَالظَّاهِرُ أَنَّ ذَلِكَ كُنَ فِي الْمَسْجِدِ فَيُؤَيِّدُ مَا تَقَدَّمَ، وَيُؤَيِّدُ قَوْلَ لِنُوَيْ تَصْرِيحِهِ بِسَيِّئَةٍ فِي الْحَدِيثِ الْمَتَّفِقِ عَلَيْهِ أَنَّ الْبِزَاقَ فِي لِمَسْجِدٍ خَطِيئَةٌ، وَأَنَّ دَفْنَهَا كُفْرَةٌ لَهَا، فَبِنَ دَلَالَتِهِ عَلَى كُتْبِ الْخَطِيئَةِ بِمَجْرَدِ الْبِزَاقِ فِي لِمَسْجِدٍ ظَاهِرَةٌ غَايَةُ لظَهْوَرِ، وَلَكِنَّهَا تَزُولُ بِالدَّفْنِ، وَتَبْقَى بَعْدَهُ. قَالَ الْحَافِظُ: وَتَوَسَّطَ بَعْضُهُمْ، فَحَمَلَ لَجَوَازِ عَمَى مَا إِذَا كُنَ لَهُ عَذْرٌ كَأَنَّ لَمْ يَتِمَّ كُنْ مِنَ الْخُرُوجِ مِنَ الْمَسْجِدِ وَالْمَنْعِ عَمَى مَا إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُ عَذْرٌ وَهُوَ تَفْصِيلٌ حَسَنٌ. انتهى. قَوْلُهُ: فَبَدَفْنَهَا. قَالَ النُّوَيْ فِي الرِّيَاضِ: الْمَرَادُ بِدَفْنِهَا إِذَا كَانَ الْمَسْجِدُ تَرْبِيئًا أَوْ رَمَلِيًّا، فَمَّا إِذَا كُنَ مَبْلُطًا مَثَلًا، فَدَلَّكَهَا بِشَيْءٍ مَثَلًا، فَيَسِرُ ذَلِكَ بِدَفْنِ، بِنَ زِيَادَةٍ فِي التَّقْدِيرِ. قَالَ الْحَافِظُ: لَكِنْ إِذَا لَمْ يَبْقَ لَهَا أَثَرُ الْبَتَّةِ، فَلَا مَانِعَ. وَعَلَيْهِ قَوْلُهُ فِي حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ الْمَتَّقَمِ: ثُمَّ ذَلِكَ بِنَعْلِهِ.

قَوْلُهُ: أَوْ يَفْعَلُ هَكَذَا ظَاهِرٌ هَذَا أَنَّهُ مَخْيَرٌ بَيْنَ مَا ذَكَرَ، وَظَاهِرُ النِّهْيِ عَنِ الْبَصْقِ إِلَى الْقَبْلَةِ التَّحْرِيمُ، وَيُؤَيِّدُهُ تَعْيِيلُهُ أَنَّ رَبَّهُ تَعَالَى بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقَبْلَةِ، كَمَا فِي الْبُخَارِيِّ مِنْ حَدِيثِ نُسٍّ، وَبِأَنَّ لَهُ قَبْلَ وَجْهِهِ إِذَا صَلَّى كَمَا فِي حَدِيثِ ابْنِ عَمَرَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ. قَالَ فِي «الْفَتْحِ»: وَهَذَا التَّعْلِيلُ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْبِزَاقَ فِي الْقَبْلَةِ حَرْمٌ، سِوَاهُ

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ٥، ٢٦٠، وَلَطِبْرَنِي (٨٠٩١) وَ (٨٠٩٢).

(٢) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٥٥٤).

كان في المسجد أو لا، ولا سيم من المصلي، فلا يجري فيه لخلاف في أن كراهية لبزق في المسجد هل هي للتنزيه أو للتحريم، وفي صحيح ابن حبان وابن خزيمة من حديث حذيفة مرفوعاً: «مَنْ تَغَلَّ تَجَهُ لِقَبْلَةٍ جَاءَ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَتَفَنَّهُ بَيْنَ عَيْنَيْهِ». وفي رواية لابن خزيمة من حديث ابن عمر مرفوعاً: «يُبْعَثُ صَاحِبُ النُّخْمَةِ فِي لِقَبْلَةٍ يَوْمَ الْقِيَمَةِ وَهِيَ فِي وَجْهِهِ»<sup>(١)</sup>.

ولأبي دود وابن حبان من حديث لسائب بن خلاد أن رجلاً ثم قوماً فبصق في لقبة، فمد فرغ قال رسول الله ﷺ: «لَا يَصْطِي لَكُمْ لِحْدَيْهِ». وفيه أنه قال: «إنك ذيت لله ورسوله»<sup>(٢)</sup>. انتهى.

قال أحمد: «البزق في المسجد خطيئة، وكفارته دفنه لقوله ﷺ: «البزاق في المسجد خطيئة، وكفارتها دفنها». روه البخاري، ومسه<sup>(٣)</sup>.

قال بعضهم: فإن قصد لدفن بدءاً، فلا إثم، نفيه في الغنية ورجح القاضي عياض كما نفيه عنه لقسطاني عدم لإثم، ورده لنووي، قاله بن فيروز.

ويبصق ونحوه في غير مسجد عن يساره، أو تحت قدمه اليسرى؛ لأن بعض الأحاديث مقيد بذلك، ولمطلق يحمل على المقيّد، ويكرّم للقدم اليمنى، لحديث الصحيح وتقدم، وذكر في الإنصاف أن الصحيح أن القدم اليمنى وليسرى سوء.

ويصنّقه في ثوبه أولى، إن كان في صلاة، وقال لمجدفي شرحه: «إن كان خرج لمسجد جز الأمرين، وفي بقعة أولى؛ لأن نظافة البدن والثياب من المستغفرت لظاهرت مستحب، ولم يعرضه حرمة البقعة». هـ. قال في الوجيز:

(١) أخرجه بن خزيمة (٩٢٥)، وابن حبان (١٦٣٩)، وأبو دود (٣٨٢٤) وسنده صحيح.

(٢) أخرجه بن خزيمة (١٣١٢) و(١٣١٣)، وسنده صحيح.

(٣) أخرجه أبو دود (٤٨١)، وصححه بن حبان (١٧٣٦).

(٤) سلف تخريجه ص ١٨٩، تعليق (٥).

يبصق في الصلاة، أو في المسجد في ثوبه، وفي غيرهما يسرة<sup>(١)</sup>، وفيه نظر: قاله في المبدع.

قلت: وقد تيسر في هذا العصر - والله الحمد - حمل مناديل من ورق فالبصق فيها أولى من لثوب ونحوه. والله أعلم.

قال النووي: وأما ما يفعله كثير من الناس إذ بصق، أو رأى بصقاً ذلك باستن مناسبه الذي دس به النجاسة ولا قدر، فحرّم، لأنه تنجيس للمسجد وتقدير له، وعلى من راه يفعل ذلك الإنكار عليه بشرطه، والله أعلم. هـ.

فرع: ويكره بصقه ونحوه أمامه، وعن يمينه، ولا يختلف المذهب في ذلك.

الدليل: خبر أبي هريرة «وليبصق عن يسره أو تحت قدمه فيدفعه». روه البخاري<sup>(٢)</sup>. ولأبي دود بسناد جيد عن حذيفة مرفوعاً: «من نكس تجة لقبله جاء يوم القيامة وتقله بين عينيه»<sup>(٣)</sup>.

ويلزم - حتى غير باصق ونحوه - إزالة البصق ونحوه من المسجد لخبر أبي ذر «وجدت في مساوي أعمالها لتخافة تكون في المسجد لا تدفن». روه مسند<sup>(٤)</sup>. وسنن تخليق محله بأن يضع في موضع الثخامة طيباً بعد أخذه لفعنه<sup>(٥) (٦)</sup>.

نص: «ومحرم (ع): الكلام، وهو مبطل (ع) لغير مصلحة، وتبطل (ود) به مطلقاً.

ش: وإن تكلم في صلب صلاة عمد عالم أنه فيها مع عمه بتحريم ذلك لغير مصلحة الصلاة، ولا لأمر يوجب ذلك، بطلت جماعاً، حكاه بن المنذر وغيره. وأشار إليه المؤلف بالصيغة والرمز. قال بن المنذر: «جمع هن لعلم على

(١) يسرة ويمنة - بفتح - ولهما ضبط بن عدل. «حاشية لعنقري» ١٩١.

(٢) سلف تخريجه ص ١٨٩، تعليق (٣).

(٣) سبق قريباً، ص ١٩٢، تعليق (١).

(٤) سلف تخريجه ص ١٨٩، تعليق (٦).

(٥) نظر حديث جابر بن عبد الله الذي أخرجه مسند (٣٠٠٨) وأبو دود (٤٨٥).

(٦) نظر «كشاف لقناع» ٤٤٦، و«لروض المربع» ١١٣، ٢، و«لأنصف» ١٠٢/٢، ١٠٣.

و«المبدع» ٤٨٩، ١، و«لمغني» ٤٠٠، ٢، و«لمجموع شرح لمهذب» ٣٠، ٢٩، ٤، و«حاشية

العتقري» ١٩١، ١٩٠، ١، و«الفروع» ٤٨٢، ١، و«نيل الأوطار» ٣٨٠، ٢، ٣٨١، و«فتح

الباري» ٥١٢-٥١٣، و«رياض الصالحين» ص ٥٤١، و«غاية المنتهى» ١٤٨.

أن من تكلم في صلاته عامداً وهو لا يريد إصلاح صلاته، أن صلاته فاسدة. اهـ.  
قال ابن تيمية: والعامد من يعلم أنه في صلاة، وأن الكلام محرم. اهـ.

الدليل: ما روى ابن مسعود، قال: كنا نسلّم على النبي ﷺ، وهو في الصلاة، فيرد علينا، فلما رجعنا من عند النجاشي، سلمنا عليه، فلم يردّ علينا فقلنا: يا رسول الله، كنا نسلّم عليك في الصلاة، فتردّ علينا. قال: (إن في الصلاة لشغلاً). متفق عليه، وفي لفظ لأبي داود، قال: فلما قضى رسول الله ﷺ الصلاة، قال: «إن الله يحدث من أمره ما يشاء، وإن الله قد أحدث أن لا تكلموا فيها»<sup>(١)</sup>، وقال ﷺ: «إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس، إنما هي التسبيح والتكبير وقراءة القرآن». رواه مسلم<sup>(٢)</sup>.

وعن زيد بن أرقم قال: كنت نكلم في الصلاة يكلم أحدنا صاحبه وهو إلى جنبه، حتى نزلت ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: آية ٢٣٨] فأمرن بالسكوت. متفق عليه، ولمسلم: ونهينا عن الكلام<sup>(٣)</sup>.

وأبعد في «الرعاية» فحكي قولاً أنها لا تبطل بكلام يسير.

وإن تكلم لغير مصلحة الصلاة، كقوله: يا غلام اسقني ونحوه: بطلت.

الدليل: ما روى معاوية بن الحكم أن النبي ﷺ قال: «إن صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام الأدميين». رواه مسلم وأبو داود، وقال مكان «لا يصلح»: «لا يحل»<sup>(٤)</sup><sup>(٥)</sup>.

(١) أخرجه البخاري (١١٩٩)، ومسلم (٥٣٨)، وأبو داود (٩٢٤).

(٢) أخرجه مسلم (٥٣٧) من حديث معاوية بن الحكم.

(٣) أخرجه البخاري (١٢٠٠)، ومسلم (٥٣٩).

(٤) أخرجه مسلم (٥٣٧)، وأبو داود (٩٣٠).

(٥) «نظر» كشف القناع ٤/٤٦٩، والمبسع ١/٥١٣، والمغني ٢/٤٤٤، ٤٤٥.

والمجموع شرح المذهب ٤/١٥، ١٦، والمجموع الفتاوى ٢٢/٦١٥.

وكلامه في صُلب الصلاة تُبطلُ به للحديث المذكور سواء كان إماماً أو غيره،  
وسواء كان الكلام عمداً أو سهواً أو جهلاً، طئعاً أو مكرهاً أو واجباً كتحذير ضرير  
ونحوه على الصحيح من المذهب، وسواء كان لمصحتها أو لا والصلاة فرضاً أو  
نفلاً<sup>١</sup>.

التعليل: لأنه أتى بما يُفسد الصلاة عمداً، ولأن الإكراه نادر.  
وقيل: لا تبطل صلاة من وجب عليه الكلام فتكلم. وعن أحمد: لا تبطل صلاة  
المكره.

الدليل: حديث «رُفِعَ عن أمتي الخط والنسيان وما استكرهوا عليه»<sup>٢</sup>.  
فرع: في مذاهب العلماء إن تكلم لمصلحة الصلاة مثل أن يقوم الإمام إلى  
خمسة فيقول: قد صليت أربعاً أو نحو ذلك فمذهب أحمد كما تقدّم تبطل الصلاة  
به، وهو مذهب الشافعي وجمهور العلماء.

وقد الأوزاعي: لا تبطل. وهو رواية عن مالك وأحمد لحديث ذي اليمين<sup>٣</sup>.  
ودليل الجمهور عموم الأحاديث الصحيحة في النهي عن الكلام، ولقوله ﷺ: «مَنْ  
نَابَهُ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ، فَلْيُسَبِّحِ الرَّجُلَ وَلْيُصَفِّقِ النِّسَاءَ»<sup>٤</sup>، ولو كان الكلام  
لمصلحتها مباحاً، لكان أسهل وأبين، وحديث ذي اليمين جوابه يأتي إن شاء الله  
تعالى.

- 
- (١) نظر «لروض لسريع» ٢/ ١٥٤، ١٥٥، و«لأنصف» ٢/ ١٣٦.  
(٢) حديث صحيح. أخرجه بن ماجة (٢٠٤٥)، وابن حبان (٧٢١٩) من حديث بن عباس،  
وانظر لكلام عبيد بن ربيعة، وشبهه في تعييقه عبيد بن حبان. ونظر «تحصيل الحبيب»  
١، ٢٨١، ٢٨٢.  
(٣) أخرجه البخاري (٤٨٢)، ومسلم (٥٧٣) من حديث أبي هريرة.  
(٤) أخرجه البخاري (٧١٩٠)، ومسلم (٤٢١).

## الترجيح:

قلت: والراجح القول الأول وله علم

وسبأتي زيادة بيان وذكر لخلاف عند قول المؤلف: فإن تكلم بعده لمصححة الصلاة لم تبطل.

فرع: إن تكلم في صُلب الصلاة ساهباً بغير السلام، فإنها تبطل، وهو المذهب، ونصره ابن الجوزي في التحقيق، وهو قول النخعي، وقتادة، وحمد بن أبي سيمين، وأبي حنيفة، وأصحاب الرأي، والثوري، وابن المبارك، وقد حكى لترمذي عن أكثر أهل العلم أنهم سَوَّوْا بين كلام النسي والعمد والجاهل.

وعن أحمد: لا تَبْطُلُ إذا تكلم سهواً لمصلحتها.

وعن أحمد: لا تَبْطُلُ إذا كان ساهياً، اختاره ابن الجوزي، والشيخ تقي الدين بن تيمية، وصاحب الفائق وغيرهم، واختاره الشيخ عبدالرحمن السعدي.

قال بن تيمية: الأمور المنهي عنها في الصلاة وغيرها يُعفى فيها عن النسي والمخطيء ونحوهم. اهـ.

وبه قال جمهور العلماء، منهم بن مسعود، وابن عباس، وابن الزبير، وأنس، وعروة بن الزبير، وعطاء، والحسن البصري، والشعبي، وقتادة، وجميع المحدثين، ومالك، والأوزاعي، والشافعي وحمد في رواية، وإسحاق وأبو ثور وغيرهم - رضي الله عنهم -.

دليل القول الأول: واحتج لمن قل تَبْطُلُ بحديث بن مسعود - رضي الله عنه - قال: كنت نُسَلِّمُ على رسول الله ﷺ وهو في الصلاة فيرد علينا، فلم رجعت من عند النجاشي سمعت عليه فلم يرد عني، فقُتِلَ: يا رسول الله كنت نُسَلِّمُ عليك في الصلاة فترد عيني، فقال: إنَّ في الصلاة شغلاً. رواه البخاري ومسلم، وفي رواية أبي داود وغيره زيادة: وإنَّ الله يُحدث من أمره ما يشاء، وإنه قد أحدث ألا تكلموا



وعن جابر - رضي الله عنه - قال: بعثني رسول الله ﷺ في حجة، فنطقت، ثم رجعت، فأتيت النبي ﷺ، فسمعت عليه، فلم يرد علي، فوقع في قلبي ما الله أعلمكم به، ثم سلمت، فلم يرد علي، فوقع في قلبي شدة من المرة الأولى، ثم سلمت عليه، فقال: إنما منعني أن أرد عليك أني كنت أصي، وكان علي راحته متوجهاً إلى غير القبلة، رواه البخاري ومسلم .<sup>٢</sup>

وعن زيد بن رهم - رضي الله عنه - قال: إن كنت لتتكلّم في الصلاة على عهد رسول الله ﷺ يكلم أحداً صاحبه بحجته حتى نزلت ﴿حَافِظُوا عَلَى الصُّلُوبِ وَالصَّلَاةِ لَوْسَطَى وَقُومُوا لَهُ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: ٢٣٨] فمروا بالسكوت ونهين عن الكلام، رواه البخاري ومسلم، وليس في رواية البخاري: ونهين عن الكلام.

وفي رواية الترمذي: كنت نتكلم خلف رسول الله ﷺ<sup>٣</sup> وبحديث معوية بن الحكم إن هذه الصلاة لا يصح فيها شيء من كلام الناس رواه مسلم .<sup>٤</sup>

وبحديث جابر الكلام ينقض الصلاة ولكنه ضعيف .<sup>٥</sup> قاله النووي.

وبحديث من قء في الصلاة أو قس، فليُصْرَفْ، وليتوضأ وليبين على صلاته ما لم يتكلم، وهو أيضاً ضعيف .<sup>٦</sup> قاله النووي.

وبالقياس على الحديث، ولأنه ليس من جنس ما هو مشروع في الصلاة، فم يُسامَح فيه بالنسيان كالعمل الكثير من غير جنس الصلاة.

(١) أخرجه البخاري (١١٩٩)، ومسلم (٥٣٨)، وأبو داود (٩٢٤).

(٢) أخرجه البخاري (١٢١٧)، ومسلم (٥٤٠).

(٣) أخرجه البخاري (١١٩٩)، ومسلم (٥٣٩)، وترمذي (٢٠٥).

(٤) أخرجه مسلم (٥٣٧).

(٥) أخرجه الدارقطني ١/ ١٧٤.

(٦) أخرجه ابن ماجه (١٢٢١).

دليل الجمهور: واحتج الجمهورُ بحديث أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: «صَلَّى بنا رسولُ الله ﷺ الظهرَ والعصرَ، فسلم، فقال له ذو اليدين: أقصرت الصلاةُ أم نسيتَ يا رسولَ الله؟ فقال لهم رسولُ الله ﷺ: لم تَقْصُرْ ولم أنسَ، فقال: بلى قد نسيتَ يا رسولَ الله، فقال النبي ﷺ: «أحقُّ ما يقول؟» قالوا: نَعَمْ، فصلَّى ركعتينِ آخرين ثم سَجَدَ سجدتين . رواه البخاري ومسلم من طرقٍ كثيرةٍ جداً<sup>(١)</sup>، وهكذا هو في مسلم، وفي مواضعٍ من البخاري صَلَّى بنا رسولُ الله ﷺ. وفي رواية لمسلم: صَلَّيْ لَنَا.

وعن عمران بن حصين: أن رسولَ الله ﷺ صَلَّى العصرَ فسَلَّمَ في ثلاث ثم دخل منزله، فقامَ إليه رجلٌ يقال له: الخرباق، وكان في يده طولٌ فقال: يا رسولَ الله فذكر له صنيعه وخرج غضبانَ يَجُرُّ رداءه حتى انتهى إلى الناس، فقال: «أَصْدَقُ هذا؟» قالوا: نَعَمْ فصلَّى ركعةً، ثم سلم، ثم سجد سجدتين، ثم سلم. رواه مسلم<sup>(٢)</sup>.

قالوا: ومن الدليلِ لنا أيضاً حديثُ معاوية بن الحَكَم، فإنه تكلم جهلاً بالحكم، ولم يأمره النبي ﷺ بالإعادة، وما عُذِرَ فيه بالجهلِ عُذِرَ فيه بالنسيانِ. قالوا: وقيساً على السَّلام سهواً. واعترض القائلون بالبُطلانِ عليه أن هذا الحديثُ منسوخٌ بحديثِ ابنِ مسعودٍ، وزيد بن أرقم، قالوا: لأن ذا اليدين قُتِلَ يَوْمَ بَدْرٍ، ونقلوا عن الزهري أن ذا اليدين قُتِلَ يوم بدر، وأن قصته في الصلاة كانت قبل بدر، ولا يمنع من هذا كونُ أبي هريرة رواه وهو متأخِّرُ الإسلامِ عن بدر، لأن الصحابي قد يروي ما لا يحضره بأن يسمعه من النبي ﷺ أو صحابي.

وأجب الشافعية وغيرهم من العلماء عن هذا بأجوبةٍ صحيحةٍ حسنةٍ مشهورةٍ، أحسنها وأتقنها ما ذكره الإمامُ الحافظُ أبو عمر بن عبد البر في «التمهيد» قال: أما

(١) أخرجه البخاري (٤٨٢)، ومسلم (٥٧٣).

(٢) أخرجه مسلم (٥٧٤).

دعواهم أن حديث أبي هريرة منسوخٌ بحديث ابن مسعود، فغلط، لأنه لا خلاف بين أهل الحديث والسير أن حديث ابن مسعود كان بمكة حين رجع من الحبشة قبل الهجرة، وأن حديث أبي هريرة في قصة ذي الـدين كان بالمدينة، وإنما أسلم أبو هريرة عام خير سنة سبع من الهجرة بلا خلاف.

وأما حديث زيد بن أرقم، فليس فيه بيان أنه قبل حديث أبي هريرة أو بعده والنظر يشهد أنه قبله. قال: وأما قولهم: إن أبا هريرة لم يشهد ذلك فغلط، بل شهوده له محفوظ من روايات الثقات الحفاظ، ثم ذكر بأسانيد الروايات الثابتة في صحيح البخاري ومسلم وغيرهما أن أبا هريرة قال: «صلى لنا رسول الله ﷺ» وفي رواية: «صلى بنا». وفي رواية صحيح مسلم وغيره عن أبي هريرة قال: «بينما أنا أصلي مع رسول الله ﷺ صلاة الظهر، سلم رسول الله ﷺ بين الركعتين فقال رجل من بني سليم، وذكر الحديث»<sup>(١)</sup>.

قال ابن عبد البر: وقد روى قصة ذي الـدين مع أبي هريرة ابن عمر، وعمران بن الحصين، ومعاوية بن خديج - بضم الحاء المهملة - وابن مسعدة رجل من الصحابة، وكلهم لم يحفظ عن النبي ﷺ ولا صحبه إلا بالمدينة متأخراً، ثم ذكر أحاديثهم بطرقها، قال: وابن مسعدة هذا يقال له: صاحب الجيوش، اسمه عبدالله، معروف في الصحابة له رواية<sup>(٢)</sup>.

قال: وأما قولهم: إن ذا الـدين قُتل يوم بدر فغلط، وإنما المقتول يوم بدر ذو الشمالين، ولا نازعهم في أن ذا الشمالين قُتل يوم بدر، لأن ابن إسحاق وغيره من

---

(١) أخرجه مسلم (٥٧٣) (١٠٠).

(٢) حديث ابن عمر أخرجه أبو داود (١٠١٧)، وابن ماجة (١٢١٣)، وإسناده صحيح.

وأما حديث عمران بن حصين فقد سلف قريباً، وأخرجه مسلم (٥٧٤).

وأما حديث معاوية بن خديج فأخرجه أبو داود (١٠٢٣)، ولساني ١٨/٢ وابن حبان

(٢٦٧٤)، وإسناده صحيح.

وأما حديث ابن مسعدة فلم أجده.

أهل المغازي ذكروه فيمن قُتل بيدر.

قال بن إسحاق: ذو الشمالين هو عمير بن عمرو بن غبشان من خزاعة، فذو ليد بن غير ذي الشمالين المقتول بيدر، لأن ذا اليمين سُمي لخربق بن عمرو، ذكره مسلم في رواية، وهو من بني سليم، كما ذكره مسلم في صحيحه، قال غير بن عبد البر: وقد عاش ذو اليمين الخربق بن عمرو بعد وفاة النبي ﷺ زمن، قال بن عبد البر: فذو اليمين المذكور في حديث لسهول غير لمقتول بيدر. هذا قول أهل الحنيفة ولهم من أهل الحديث والفتنة.

قال: وأما قول الزهري: إن المتكلم في حديث السهول ذو الشمالين، فلم يتبع عليه قال: وقد اضطرب الزهري في حديث ذي اليمين اضطراباً وجب عند أهل العلم بالنقل تركه من روايته خاصة، ثم ذكر طرقه وبين اضطرابها في المتن والإسناد، وذكر عن مسلم بن الحجاج تغيظه لزهري في هذا الحديث.

قال بن عبد البر: لا أعلم أحداً من أهل العلم بالحديث المصنفين فيه عول على حديث الزهري في قصة ذي ليد بن، وكلهم تركه لاضطرابه وإن كان إماماً عظيماً في هذا الشأن، فالغلط لا يستم منه بشر، وكل أحب يؤخذ من قوله ويترك، لا النبي ﷺ، فقول الزهري: إنه قتل يوم بدر متروك لإتحاق غلطه فيه. هذا مختصر قول بن عبد البر، وقد بسط - رحمه الله - شرح هذا الحديث بسطاً لم يبسطه غيره مشتملاً على التحقيق والإتقان ولقوائد لجملة - رحمه الله - ورضي عنه - وذكر البيهقي - رحمه الله - بعض هذا مختصراً، فمما قال: إنه لا يجوز أن يكون حديث أبي هريرة منسوخاً بحديث ابن مسعود لتقدم حديث بن مسعود، فإنه كان حين رجوعه من الحبشة - ورجوعه منها كان قبل هجرة النبي ﷺ - إلى المدينة ثم هجر إلى المدينة وشهد بدر، فحديثه في لتسيم كان قبل الهجرة، ثم روى البيهقي ذلك بإسناده.

ثم نقل اتفاق أهل المغازي على أن بن مسعود قدم مكة من هجرة الحبشة قبل هجرة النبي ﷺ إلى المدينة وأنه شهد بدر بعد ذلك.

ثم روى البيهقي بسنده عن الحميدي شيخ البخاري أنه حَمَلَ حديث ابن مسعود على النهي عن الكلام عمداً. قال: لأنه قَدِمَ مِنَ الحبسة قبل بدرٍ وإسلام أبي هريرة سنة سبع من الهجرة وإسلام عمران بن حصين بعد بدر. وقد حضرا قصة ذي الـدين. وحضرها معاوية بن حديج. وكان إسلامه قَبْلَ وفاة النبي ﷺ بشهرين. وذكر حديث ابن عمر أيضاً ثم قال: فعلمنا أن حديث ابن مسعود في العمد، ولو كان في العمد والسهو، لكنت صوتُ رسول الله ﷺ هذه نسخة له. لأنها بعده. ثم روى البيهقي عن الأوزاعي قال: كان إسلام معاوية بن الحكم في آخر الأمر. فلم يأمره النبي ﷺ بـعدة الصلاة وقد تكلم جهلاً.

وذكر الشافعي في كتاب اختلاف الأحاديث نحوه سبق من كلام الأئمة. قال: ذو الشمالين المقتول ببدر غير ذي الدين. قال البيهقي: ذو الدين بقي حياً بعد وفاة رسول الله ﷺ.

فإن قيل: كيف تكلم ذو الدين والقوم وهم بعد في الصلاة؟ فجوابه من وجهين.

أحدهما: أنهم لم يكونوا على يقين من البقاء في صلاة. لأنهم كانوا مجوزين لنسخ الصلاة من أربع إلى ركعتين. ولهذا قال: قصرت الصلاة أم نسيت؟

والثاني: أن هذا خطاب وجواب للنبي ﷺ وذلك لا يُبطل الصلاة. وفي رواية لأبي داود وغيره: إن القوم لم يتكلموا<sup>(١)</sup>. وتحمل رواية نعم عليها. والله أعلم.

وإن كان جاهلاً بتحريم الكلام أو الإبطال به: فهو كالنسي. ولا تبطل صلاته؟

فيه روايتان:

إحدهما: أنه كالنسي: فيه من الخلاف وغيره ما في النسي. وهو الصحيح

(١) أخرجه أبو داود (١٠٠٨) بلفظ: فأومؤوا أي نعم.

من المذهب.

والثانية: أن كلامَ الجاهل لا يبطل، وإن أبطل كلامُ الناسي.

واختار عدمُ البُطلان الشيخُ عبدالرحمن السعدي.

ودليلُ القولِ بعدمِ بطلانِ صلاةٍ من تكلمَ جاهلاً أنه ﷺ لم يأمر معاوية حين شمت العاطسَ جاهلاً بتحريمه بالإعادة.

وعلى القولِ بعدمِ بطلانِ الصلاةِ بالكلام، فحملُهُ في الكلامِ اليسير، وأما الكلامُ الكثيرُ، فتبطلُ به مطلقاً عندَ جمهورِ الحنابلة.

وعن أحمد: لا فرق بين قليلِ الكلام وكثيره، اختاره القاضي وغيره.

وفيه وجه: لا تبطلُ بحالٍ، ذكره في «المغني» احتمالاً.

الدليل: ما روى أبو هريرة أن أعرابياً قال وهو في الصلاة: اللهم ارحمني ومحمداً، ولا ترحمَ معنا أحداً. فلم يأمره النبي ﷺ بالإعادة. رواه البخاري<sup>(١)</sup>.

مسألة: ولا تبطلُ إن تكلم مغلوباً على الكلام بأن خَرَجَتِ الحروفُ منه بغير اختياره مثل أن سَلَّمَ سهواً، فلا تبطل صلاتُهُ به، أو نَامَ، فتكلمَ لرفعِ القلمِ عنه، ولعدمِ صحةِ إقراره وعتقه. وقد توقف أحمد عن الجوابِ عنه.

ولا تبطل صلاتُهُ أيضاً لو سبقَ على لسانه حالَ قرأته كَلِمَةً لا من القرآن؛ لأنه لا يُمكنه التحرزُ منه. أو غلبه سُعالٌ أو عُطَسٌ أو تَنَاقُزٌ، فبَدَأَ حُرْفَ فلا تبطل. لما مرَّ، على الصحيح من المذهب، قال مهنا: صليتُ إلى جنبِ أحمد، فتثأَّبَ خمسَ مرات، وسمعتُ لتثأُّبه هاه هاه.

وقيل: حكمه حكمُ الناسي.

وإن لم يغلبه ذلك بَطَلَتْ، على الصحيح من المذهب. وقال الشيخ تقي الدين:

---

(١) أخرجه البخاري (٦٠١٠).

هو كالنفخ وأولى<sup>(١)</sup>.

تتمة: قال ابن فيروز: اعلم أن ظاهر كلامهم أن الكلام المبطل للصلاة م  
انتظم من حرفين فصاعداً، سواء فهم معنى أو لا، وعَلَّلُوا ذلك بأن الحرفين قد  
يكونان كلمة كَأَبٍ وَأَخٍ، وأما الحرف الواحد، فهو وإن كان قد يكون كلمة إلا أن  
الغالب فيه لا يستقل بمعنى، فلذا تركوا التصريح به لندرتة وإلا فظاهر كلامهم أنه  
إذا أفهم معنى أبطل كَقِ مِنَ الوقاية، وعِ مِنَ الوعي، وبه صرح ابن حجر من  
الشافعية، خلافاً للخلوتيين. اهـ<sup>(٢)</sup>.

نصر: 'ومحرم (ع): أكل (ع) وشرب (ع) (ع)، وهو مبطل (ع)'.<sup>١</sup>

ش: وإن أكل أو شرب في صلاة عمداً، فإن كان ذلك في فرض، بطلت  
صلاته قل الأكل أو الشرب أو كثر على الصحيح من المذهب؛ لأنه يُنافي الصلاة.  
قال في «المبدع»: وهو إجماع مَنْ نَحْفَظُ عنه في الفرض، إلا ما حكه في  
«الرعاية» قولاً: إنها لا تبطل بيسير شرب، لكنه غير معروف.

وقال ابن المنذر: أجمع أهل العلم على أن المصلي ممنوع من الأكل  
والشرب، وأجمع كل من نحفظ عنه من أهل العلم على أن من أكل أو شرب في  
صلاة الفرض عمداً عليه الإعادة، وأن ذلك يُفْسِدُ الصوم الذي لا يُفسد بالأفعال،  
فالصلاة أولى. اهـ. وأشار المؤلف إلى لإجماع بدون التقييد بالغرض.

مسألة: وإن كان أكل أو شرب في صلاة نفل، فإنه يُبطل كثيرة عرفاً،  
لقطع الموالاة بين الأركان دون اليسير من الأكل والشرب، فلا يُبطل النفل كغيرهما.

(١) انظر كشف لقنع ١ ٤٦٩، ٤٧٠، و«لأنصف» ٢ ١٣٤ - ١٣٧، و«لمبضع» ١ ٥١٥.

و«المغني» ٢ ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٩، ٤٥١، و«لمجموع شرح المهذب» ١٥/٤ - ١٩.

و«الاحتيارات» ص ١١١، و«مجموع لفتوى» ٢٢ ١٨٦، و«لمختار لجنية» ص ٤٦.

و«نيل الأوطار» ٢/٣٥٤، و«لتمهيد» ١ ٣٦٠، ٣٦٦، و«لتحقيق» ١/٤١٥، ٤١٦، ط. لباز.

(٢) انظر «حاشية العنقري» ١/٢٠٧.

وهذا روية. وعن طاووس: أنه لا بأس به، وكذلك قال سحوق، لأنه عمل يسير، فثبته غير لأكل.

وعن أحمد: أن لنفل كالفرض، قدمه جمعة، وصححه في «شرح»<sup>١</sup>، قال في «لمبدع»: وبه قال أكثرهم. قال ابن المنذر: لا يجوز ذلك، ولعن من حكى ذلك عنه فعمه سهو<sup>٢</sup>، أهد.

التعليل: لأن ما أبطل الفرض أبطل النفل، كسائر لمبطلات.

وعن أحمد: لا يبطل يسير لشرب فقط، وهو مفهوه ما قطع به في «لمنتهى»<sup>٣</sup> ومختصر «لمقنع».

وقال بن هبيرة: إنه لمشهور عنه، قال في «الفروع»: ولا شهر عنه بالأكل. هـ. في يبطل لنفل يسير لأكل عمد<sup>٤</sup>، فعلم منه: أنه لا يبطل لنفل يسير لشرب.

الدليل: ما روي أن بن زبير وسعيد بن جبير شرب في تطوع.

قال لخلال: سهل أبو عبد الله في ذلك، وفي «لمبدع»: وهو لسنه، وذلك لأن كثرة لنفل وبطلته مستحبة مضبوطة، فتحتج معه كثير<sup>٥</sup> بنى أخذ جرعة ماء لدفع لعطش، كما سُمح به جالساً وعسى لرحمة.

مسألة: وإن كان لأكل أو شرب سهواً أو جهلاً لم يبطل يسيره، فرضاً كان ما حصل ذلك فيه أو نفلاً. هذا المذهب، وبه قال عطاء وشافعي وابن المنذر.

الدليل والتعليل: لأن تركهم عمد للصوم، وركنه لأصبي، فإذا لم يؤثر فيه حالة لسهو فالصلاة أولى، وكل سلام، ولعموم قوله ﷺ: غفني لأمتي عن الخطي<sup>٦</sup> والنسب<sup>٧</sup>.

(١) حديث صحيح، أخرجه بن ماجه (٢٠٤٥)، وابن حبان (١٢١٩) من حديث بن عباس. ونظر لكلام عبي بنده، وشوهد في تعيقت عنه



قال في «الكافي»: فعلى هذا يسجد، لأنه يُبطل لصلاة تَعْمُدُهُ، وعُفِيَ عن سهوه، فيسجد له، كجنس الصلاة، واقتصر عليه في «المبيع»، وهذا قول لشافعي.

وعن أحمد: تبطل، وهو قول لأوزاعي وأصحاب الرأي، وقيل: تبطل بالأكل فقط.

وعنه: لا تبطل بالأكل والشرب الكثير سهواً.

وقيل: يبطل الفرض فقط.

مسألة: ولا بأس بيلع ما بقي في فيه، أو بقي بين أسنانه من بقايا طعام بلا مضغ، مما يجري به ريقه وهو اليسير، نص عليه، وهو المذهب؛ لأن ذلك لا يسمى أكلاً، وقيل: تبطل.

وم لا يجري به ريقه بل يجري بنفسه، وهو ما له جرة تبطل الصلاة بيبعه. هذا مفهوم ما في «الرعاية» و«الفروع» و«الإنصاف» و«المبيع»، وصريح كلام «المجبر» حيث قال: وكذلك إذا قتنع من بين أسنانه ما له جرم، وبتلعه، بطلت صلاته عندنا، وعلة بعدم مشقة الاحتراز.

وقد في «التنقيح»: ولا بأس ما بين أسنانه بلا مضغ، ولو لم يجر به ريق، نصاً، وتبعه عليه تلميذه لعسكري في «قطعه»، وتبع لعسكري تلميذه لشويكي في «التوضيح»، وصاحب «لمنتهى».

مسألة: وبيع ما ذاب بفيه من سكر ونحوه كحموى وشيرخشث وترنجيب ككبر على الصحيح من المذهب، وكما لو فتح فاه، فنزل فيه ماء لمطر فبتعه. وقيل: لا تبطل.

(١) نظر «كشف لقنوع» ١/ ٤٦٥-٤٦٦، و«الإنصاف» ٢/ ١٣٠، ١٣١، و«المبيع» ١/ ٥٠٨، و«لمغني» ٢/ ٤٦٢، و«المجسوع شرح المذهب» ٤/ ٢١، و«الكافي» ١/ ١٦٤، ١٦٥، و«شرح الكبير» ١/ ٣٣٠، و«الإفصاح» ١/ ١٤٥، و«التنقيح» ص ٥٣، و«الفروع» ١/ ٤٩٥، و«مختصر المقنع» ص ٢٩، و«معونة ولي النهي» ١/ ٨٢٤، ٨٢٥.

مسألة: وإن ترك في فيه لقمة ولم يتلعها، كره؛ لأنه يشغله عن خشوع الصلاة والذكر والقرأة فيها، ولا يُبطلها؛ لأنه عملٌ يسيرٌ، فأشبهه م لو أمسك شيئاً في يده<sup>(١)</sup>.

نصر: «ومحرم (ع) تقصد حدث (ع)، وهو مبطل (ع)، وإن سبقه، فإنه يستخلف (و) مَنْ يُتِمُّ الصلاةَ إن كان إماماً».

ش: إذ سبق الإمام الحدث تبطل صلاته عني الصحيح من المذهب كتعمده. قال أحمد: يعجبني أن يتوضأ ويستقبل. هـ. وهذا قول الحسن وعطاء والنخعي ومكحول، وهو مذهب الشافعي الصحيح، وهو مذهب المسور بن مخرمة لصحابي، ونقله النووي عن مالك.

الدليل: ما روى عبي بن طلق قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا فسا أحدكم في صلاته فليُنصرف فليَتوضأ وليُعِدَّ صلاته، رواه أبو داود والأثرم<sup>٢</sup>».

وعن عبي بن أبي طالب - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ كان قائماً يصلي بهم، فانصرف ثم جاء ورأسه يقطر، فقال: «إني قمتُ بكم ثم ذكرتُ أني كنت جنباً ولم أغتسل، فانصرفتُ، فاعتستُ فمن أصابه منكم مثل الذي أصابني، أو أصابه في بطنه رزاً<sup>٣</sup> فليُنصرف، فليغتسل أو ليتوضأ، وليستقبل صلاته». رواه الأثرم<sup>٤</sup>.

(١) لمعي ٢ ٤٦٣.

(٢) أخرجه أبو داود (٥٠٢)، والترمذي (١١٦٤)، وابن حبان (٢٢٣٧) وسنده ضعيف لجهله مسند بن سلام.

(٣) لرز في الأصل: لصوت لخفي، ويريد به القرقرة: وقيل: هو غمز لحدث وحركته لمخروج. لنهاية، ٢ ٢١٩.

(٤) أخرجه أحمد (٦٦٨)، والبخاري (٨٩٠)، وفي مسنده ابن لهيعة وهو سيء لحفظ. والحديث معارض لما في حديث أبي هريرة عند البخاري (٦٣٩)، ومسلم (٦٠٥) ففيه أن انصرفه ﷺ كان قبل الدخول في الصلاة.

التعليل: لأنه فَقَدْ شرط الصلاة في أثنائها على وجه لا يعود إلا بعد زمن طويل، وعمل كثير، ففسدت صلاته كما لو تَنَجَّس نجاسةً يحتاج في إزالتها إلى مثل ذلك أو انكشفت عورته ولم يجد السترة إلا بعيدةً منه، أو تعمَّد الحدث، أو انقضت مدة الحج.

وعن أحمد: تبطل إذا سبقه الحدث من السيلين، وبينى إذا سبقه الحدث من غيرهما، لأن نجاستهما أغلظ.

وعن أحمد: لا تبطل مطلقاً، فيبني إذا تطهر وفاق لأبي حنيفة ومالك والقول لقديم للشافعي وبن أبي ليلى ولاوزعي، واختاره الآجري، وروي ذلك عن علي وابن عمر وابن عباس وسلمان الفارسي وابن المسيب وأبي سلمة بن عبد الرحمن وعطاء وطاوس وأبي إدريس الخولاني وسليمان بن يسار، وحكه بعضهم عن عمر بن الخطاب.

الدليل: حديث عائشة: «من أصابه قيء أو رُعاف أو قَلَس أو مَذْي، فليَنصَرِفْ فليَتَوَضَّأْ، ثم لِينِ عَلَى صَلَاتِهِ وهو في ذلك لا يَتَكَلَّمْ» رواه ابن ماجه والدارقطني وهو ضعيف<sup>(١)</sup> وتقدم. قال النووي: ضعيف متفق على ضعفه اهـ. وذكر ابن الجوزي وغيره رواية أنه يُخَيَّر بين البناء والاستئناف<sup>(٢)</sup>.

#### الترجيح:

قلت: والراجح أنها تبطل إذا سبقه الحدث، ويستأنف والله أعلم.

فرع: وتبطل صلاة مأوم ببطلان صلاة إمامه على الصحيح من المذهب لارتباطها لا عكسه، أي: لا تبطل صلاة إمام ببطلان صلاة مأوم، لما تقدم سواء

(١) أخرجه بن ماجة (١٢٢١) وتقدم ص ١٩٧ / تعليق (٦).

(٢) انظر «الإنصاف» ٣٢/٢، ٣٣ و«المبوع» ٤٢٣/١ و«المغني» ٢ ٥٠٨، ٥٠٩ و«الفروع»

٤٠١/١ و«المجموع شرح المذهب» ٦٠٥/٤

كان بطلان صلاة الإمام لعذر. كأن سبقه الحدث والمريض. أو حصر عن القراءة الوجبة ونحو ذلك. أو لغير عذر. كأن تعمد الحدث أو غيره من المبطلات للصلاة على الصحيح من المذهب.

قل في الفروع: وقيل: تبطل بترك شرط. أو ركن. أو تعمد لمفسد. وإلا فلا على الأصح. اختره الشيخ - أي الموفق - وفاق لمالك. هـ.

وقال: يقال: حصر يحصر حصرًا. مثل تعب يتعب تعبًا. وهو لعي. والحصر بفتحين أيضًا ضيق الصدر. وحصر يضًا بمعنى بخل. وكل من امتنع من شيء لم يقدر عليه فقد حصر عنه. ولهذا قيل حصر في القراءة وحصر. عن أهه. هـ.

الدليل: حديث علي بن طلق مرفوع: إذا فسأ أحدكم في صلاته فليصرف فيتوضأ وليعد الصلاة. رواه أبو داود بإسناد جيد<sup>(١)</sup>.

قالو: وسبق الحدث كترك الشرط. وقد ثبت هذا لحكم في الشرط بما روي عن عمر - رضي الله عنه - أنه صلى بالناس المغرب. فلم يسمعو له قراءة. فمضى قضا صلاته قالو: يا أمير المؤمنين كأنك خففت من صوتك: قال: ما سمعتم؟ قالو: ما سمعنا لك قراءة. قل: فما قرأت في نفسي شغلني غير جهزتها إلى لثم. ثم قال: لا صلاة إلا بقراءة. قال: ثم أقم فأعد. وعاد الناس. أخرجه البيهقي<sup>(٢)</sup>.

فرع: قل الموفق: إذا وجد المبطّل في المأموم دون الإمام. مثل أن يكون المأموم مُحَدِّثًا أو نَجَسًا ولم يعلم بذلك إلا بعد فرغه من الصلاة. أو سبقه الحدث في ثناء الصلاة. أو ضحك أو تكلم أو ترك ركنًا. أو غير ذلك من المبطلات. ولم يكن مع الإمام من تنعّده به الصلاة سيوؤه. فقيس المذهب أن حكمه كحكم

(١) أخرجه أبو داود (٥٠٢). والترمذي (١١٦٤). وابن حبان (٢٢٣٧). وسنده ضعيف لجهالة مسم ين سلام.

(٢) أخرجه البيهقي ٢ ٣٤٧ و ٣٨٢. ٣٨١.

الإمام معه في ما فصلناه؛ لأن ارتباط صلاة الإمام بالمأموم كارتباط صلاة المأموم بالإمام. فما فسد ثم فسد هاهنا. وما صح ثم صح ههنا. والله أعلم. هـ.

فرع: قال الموفق: قال أحمد - رحمه الله - في رجلين أم أحدهما صحبه، فشم كل واحد منهما ريحاً، أو سمع صوتاً يعتقد أنه من صحبه، وكل يقول ليست مني: يتوضآن جميعاً، ويصليان؛ إنهم فسدت صلاتهم لأن كل واحد منهما يعتقد فساد صلاة صحبه، وأنه صار فذاً، وهذا على الرواية التي تقول بفساد صلاة كل واحد من الإمام والمأموم بفساد صلاة صحبه لكونه صار فذاً. وعلى الرواية المنصورة، ينوي كل واحدٍ منهما الانفراد، ويستم صلاته. ويحتمل أنه ثم قضى بفساد صلاتهما إذا أتم الصلاة على ما كان عليه من غير فسح النية، فإن لمأموم يعتقد أنه مؤتم بمحدث، والإمام يعتقد أنه يؤم مُحدثاً. وأما الوضوء فلعل الإمام أحمد - رحمه الله - إن أراد بقوله: يتوضآن لتصح صلاتهم جمعة. إذ ليس لأحدهما أن يأتى بضاحيه أو يؤمه مع اعتقاد حديثه، ولعله أمر بذلك احتياطاً، ما إذا صلياً منفردين فإنه لا يجب الوضوء على واحدٍ منهما؛ لأن يقين الطهارة موجود في كل واحدٍ منهما، والحديث مشكوك فيه، فلا يزول اليقين بالشك. اهـ.

فرع: قال الموفق: ويُقِل عن أحمد - رحمه الله - في إمام صلى بقوم، فشهد اثنين عن يمينه أنه أخذت، وأنكر الإمام وبقية المأمومين: يعيد، ويعيدون. وهذا لأن شهادتهم أثبت يقدم على النفي. لاحتمال علمهما به، مع خفائه عنه وعن بقية المأمومين. وقوله: يعيدون. لأن المأمومين متى عيّن بعضهم بحديث إمامهم، لزم الجميع الإعادة على المنصوص. ويحتمل أنه تختص الإعادة بمن علم دون غيره على ما تقدّم. والله أعلم. اهـ.

فرع: فلا استخلاف للمأموم إذا سبق إمامه الحدث، ولا استخلاف أيضاً للإمام.

قال أحمد: كنت أذهب إلى جواز الاستخلاف، وجبنت عنه.

ولا يبني المأموم على صلاة إمامه حينئذ، بل يستأنفها لبطلانها. واختاره الشيخ  
عبدالله بن عبد اللطيف.

سُئِلَ الشيخ محمد بن عبد الوهاب عن ذكر حدثه في الصلاة هل يستخلف؟  
فأجاب: إذا ذكر حدثه في الصلاة فلا يستخلف. اهـ.

وعن أحمد: لا تبطل صلاة مأوم إذا كان بطلان صلاة الإمام لِعذر بأن يسبقه  
الحدث. ويتمونها إذا قلنا بعدم بطلانها جماعة بغيره يستخلفونه. قال في  
الفروع: وكذا جماعتين. هـ. أو يتمونها فرادى. اختر هذه الرواية جمعة من  
الأصحاب وفقاً لشافعي، وهو مذهب أبي حنيفة ومالك. قل الموفق: إذا سبق  
الإمام الحدث، فله أن يستخلف من يتم بهم الصلاة. روي ذلك عن عمر وعلي  
وعلقمة وعطاء والحسن والنخعي والثوري والأوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي هـ.

فعلى هذه الرواية لو نوى أحد المأمومين الإمامة لاستخلاف الإمام له إذا سبقه  
الحدث. صح ذلك منه للعذر.

الدليل: ما روى البخاري: أن عُمرَ لما طعن، أخذ بيد عبد الرحمن بن عوف،  
فأتم بهم الصلاة<sup>(١)</sup> ولم ينكر. فكان كالإجماع، ولفعل عبي. رواه سعيد.

وقد احتج أحمد بقول عُمر وعبي، وقولهم عنده حجة، فلا مَعْدِلُ عنه. وقول  
أحمد: جُبِنْتُ عنه، إنما يدلُّ على التوقف، وتوقفه مرة لا يبطل ما انعقد الإجماع  
عليه.

وقال الشيخ عبدالله العنقري: والذي أرى أنه إن كان الخارج من الإمام من  
السبيلين، فلا استخلاف، وإن كان الخارج من غيرهما، جز له الاستخلاف لقصة  
عُمَر رضي الله عنه. اهـ.

وقال الشافعي: يجوز الاستخلاف واستدل بقصة مرض النبي ﷺ وقوله: «مروا

---

(١) أخرجه البخاري (٣٧٠٠).

أبا بكر فليصل بالناس<sup>(١)</sup> قال البغوي: وهو قول أكثر لعلماء وحكه بن المنذر عن عمر بن الخطاب وعلي وعلقمة وعطاء والحسن البصري ولنخعي ولثوري ومالك وأصحاب الرأي وأحمد. ولم يصرح بن المنذر بحكاية منع لاستخلاف عن أحد. وقال لشيخ عبدالرحمن السعدي: الصحيح: أن الإمام له أن يستخلف للمأموم ولو سبقه لحدث. ولو كان صلى محدثاً أو نجساً ثم ذكر: لأنه إذ كان لم يعم الإمام والمأموم بحدث الإمام ولا نجاسته إلا بعد فرغ لصلاة. أن صلاة المأموم صحيحة لا إعادة عليه. فإذا أمضى بعضهما في هذه الحال، فصلاة المأموم بحالها لم تبطل. ولالإمام أن يستخيف من يصلي به. ولهم أن يستخيفوا. وإن صوته فردى، جاز ذلك.

ويض القول بأن صلاة المأموم تبطل بصلاة الإمام قول ضعيف لا دليل عليه. بل لأدلة تدل على أن كل مصل لم يحصل منه بنفسه فساد لصلاته. أن صلاته صحيحة. وإنما تعلقت صلاة المأموم بصلاة الإمام من حيث وجوب متابعته له واقتدائه فيه. لا أن أفعال الإمام صحتها وفسادها تسري إلى صلاة المأموم. ولذلك لا تبطل صلاة الإمام ببطان صلاة المأموم. قولاً واحداً. وقصة عمر - رضي الله عنه - مع عبدالرحمن بن عوف شاهدة بذلك. فإن لظهر أن عمر استخفه بعدما سبقه لحدث. وأن عبدالرحمن بن عوف شاهده بذلك. لأنهم بقوا على صلاتهم وصرفوهم. والله أعلم. اهـ<sup>(٢)</sup>. واختارته لجنة لدعوة لبحوث لعمية والإفتاء. وقالت: لخلفه أن يبدأ قراءة لفتحة من أوله وله أن يبدأ لقرآن من حيث انتهى الإمام. اهـ<sup>(٣)</sup>.

الترجيح:

قلت: ولرجح أن للإمام أن يستخلف للمأموم ولو كان صلى محدثاً أو نجساً

(١) أخرجه البخاري (٦٦٤)، ومسلم (٤١٨).

(٢) نظر «كشف لقنوع» ١/٣٧٤، و«لأنصف» ٢/٣٠، ٣١، و«لمغني» ٢/٥٠٦، ٥٠٧ و«لفروع» ١/٤٠١، ٤٠٣، و«لدرر السنية» ٣/١٣٩، ١٤٠، و«لمختارات لجمعية» ص ٤٥، ٤٦، و«نيل المآرب» ١/١٤٧، و«لمجموع شرح لمذهب» ٤/١٢٢، ١٢٦.

(٣) «فتاوى للجنة» ٧/٣٩٣-٣٩٥.

ثم ذكر ولا تبطل صلاة المأموم ببطان صلاة إمامه . والله أعلم .

فرع : ولالإمام إذا سبقه الحدث - بناءً على لروية الثانية - أن يستخيف من يتم لصلاة بمأموم . هذا المذهب . كما في الإنصاف . ورؤي ذلك عن عمر وعبي وعلقمة وعطاء والحسن والنخعي والثوري والأوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي . واختاره الشيخ عبد الله بن محمد والشيخ عبدالرحمن لسعدي كما تقدم . ولو كان لذي يستخيفه مسبوقاً لم يدخل معه من أول الصلاة . هذا المذهب . وحكي هذا القول عن عمر وعلي وأكثر من وافقهم في الاستخلاف . أو كان الذي استخلفه من لم يدخل معه الصلاة بأن استخلف من كان يصلي منفرداً . ويستخلف المسبوق الذي استخفه الإمام من يسلم بهم ثم يقوم . فيأتي بما بقي عليه من صلاته . وتكون هذه الصلاة بثلاثة أثمة . هذا المذهب .

وقيل : لا يصح استخلاف لمسبوق . خذره لموفق .

وقل : ويقوى عندي أنه لا يصح الاستخلاف في هذه الصورة ؛ لأنه إن بنى جلس في غير موضع جلوسه . وصار تبعاً للمأمومين . وإن بدأ جلس لمأمومون في غير موضع جلوسهم . ولم يرد لشرع بهذا . وإنما ثبت لاستخلاف في موضع لإجماع . حيث لم يحتج إلى شيء في هذا . فلا يلحق به ما ليس في معناه . هـ .

قلت : وهذا هو الراجح . والله أعلم .

فإن لم يستخيف المسبوق من يسلم بهم . وسلموا منفردين . أو انتظروا المسبوق حتى يأتي بما عليه من صلاته . ثم يسلم بهم . جاز لهم ذلك . نص عليه أحمد .

وقل القاضي في موضع من «المجرد» : يستحب انتظاره حتى يسلم بهم . اهـ .

وقيل : لا يجوز سلامهم قبله .

مسألة : وبني الخليفة الذي كان مع الإمام في الصلاة على ترتيب الإمام الأول المستخلف له من حيث بلغ الأول . على الصحيح من المذهب . لأنه نائبه حتى في القراءة . يأخذ من حيث بلغ . لأن قراءة الإمام قراءة له . والخليفة الذي



لم يكن دَخَلَ مع الإمام في الصلاة يبتدئ الفاتحة، ولا يني على قراءة الإمام، لأنه لم يأت بفرض القراءة، ولم يوجد ما يُسقطه عنه، لأنه لم يصِرْ مأموماً بحال لكن يُسرُّ ما كان قراه الإمام من الفاتحة ثم يجهر بما بقي من القراءة ليحصل لبناء على فعل مستخلفه ولو صورة.

وفيه رواية أخرى أنه مُخَيَّر بين أن يني أو يبتدئ.

قال مالك: يُصلي لنفسه صلاةً تامة، فإذا فرغ من صلاتهم قعدوا وانتظروه حتى يتيه، ويسلم معهم؛ لأن تباع للمأمومين للإمام أولى من تبعه لهم، فإن الإمام إنما جعل ليؤتم به.

فإن لم يعلم لخيفة لمسبق، أو لذي لم يَدْخُل معه في الصلاة كما صلى الإمام لأول بني الخليفة على اليقين كالمُصلي يشك في عدد لركعت.

فإن سبَّح به المأموم رجع إليه ليني على ترتيب الأول.

وقال الشافعي: ينظر ما يصنع من خفيه.

وقال الشافعي: يتصنع فإن سبَّحو به، جَسَس، وعنه أنه لربعة.

وقال الأوزاعي: يُصلي بهم ركعة؛ لأنه يَتَقَنَّ بقراءة ركعة، ثم يتأخر ويقدم رجلاً

يُصلي بهم ما بقي من صلاتهم، فإذا سلم، قام لرجل فأتته صلاته.

وقال مالك: يُصلي لنفسه صلاةً ثانية، فإذا فرغ من صلاتهم، قعدوا

وانتظروه.

قال السوفق: ولأقوال الثلاثة لأولى متقاربة. هـ.

فائدة: إذ استخلف الإمام مسبقاً فاتته من لربعة ركعتن فأفتت ل لجنة

لدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بأنه يجب على من أدرك لركعة لأولى ولثانية مع

الإمام الأول ألا يقوم مع الإمام الثاني حينما يقوم لاتمام لثلاثة بل يجلس مكانه

لأنه قد صلى أربع ركعت وهي فرضه وليس له أن يسلم قبل إمامه ثم ثبت عن

النبي ﷺ أنه قال: «إنما جعل الإمام ليؤتم به لحديث متفق عليه، ولقوله ﷺ:

«ني إمامكم فلا تسبقوني في الركوع ولا بالسجود ولا بالقيام ولا بالانصراف»

أخرجه مسلم. هـ.

مسألة: فإن لم يستخلف الإمام الذي سبقه لحديث وصي المأمومون وحدنا

-بكسر لواو ني فرادى- صح ما صلوه، واحتجّ حمد بأن معاوية لما طعن صلى  
النس وحداناً.

قال لزهرى في إمام ينوبه الدم، أو يعرف، أو يجد مذيقاً ينصرف، وليقل: أتثبوا  
صلاتكم.

وكذا إن استخلفوا لأنفسهم من يثب بهم الصلاة فيصح كما لو استخلفه الإمام،  
على لصحيح من المذهب.

وعن أحمد: لا يصح. وقال لشافعي في آخر قوله: لا اختيار أن يصلي لقوم  
فرادى إذ كن ذلك. ومن استخلف فيما لا يعتد به إن كن مسبوقاً، بأن دحر مع  
الإمام بعد رفعه من الركوع، ثم استخلفه الإمام أثناء تلك الركعة، فإنه لا يعتد بها،  
لأنه لم يدرك ركوعها مع الإمام، واعتد به المأموم، لأنه أدرك ركوعها مع الإمام  
قبل أن يحدث، ولغيت الركعة بالنسبة للمسبوق والمستخلف. قاله جماعة كثيرة،  
وقدمه في الرعية. وقال أبو عبد الله الحسن بن حمد بن علي البغدادي: إن  
استخلفه، يعني من لم يكن دخل معه في الركوع، أو استخلفه فيما بعد الركوع قرأ  
لخيفة لنفسه، لأنه لم يقرأ، ولم يوجد ما يسقطه عنه كما تقدم، وانتظره المأموم  
حتى يقرأ، ثم ركع، ولحق المأموم ليحصل الاعتد بالركعة لكل منهما، وما قاله  
بن حمد هو مرد غير من الأصحاب، ولا بد منه يعني إذ أراد الاعتد بالركعة.  
قال ليهوتي: ومقتضى كلام الحجاوي أن لا خلاف في لمسألة، وإن كلام  
غيره محمول على كلامه، وهم كما في «لإنصاف» و«المبدع» قولان، وليس عتده  
بتلك الركعة ضرورياً، إذ لا محذور في بئانه على ترتيب الإمام، ثم يأتي بما سبق  
به كما لو لم يستخلفه. هـ.

مسألة: وإن استخلف كل طائفة من المأمومين رجلاً منهم، فصلّى بهم، صح  
أو استخلف بعضهم، وصلى الباقيون فرادى صح ذلك، وهو مذهب لشافعي، كما  
لو استخلف كلهم، أو لم يستخلفوا كلهم، وإن استخلف امرأة وفيهم رجل، أو أمياً،  
وفيهم قرىء صحت صلاة المستخلف بالنساء والأُميين فقط، ذكره في «المبدع».

هذا الذي ذكر من أحكام الاستخلاف كله على الرواية الثانية.  
ومحل ما تقدم من الاستخلاف لسبق الحدث فيما إذا كان ابتداء صلاة الإمام

صحيحاً، وإن كان ابتداء صلاته فاسداً، كأن ذكر الإمام الحَدَّثَ في أثناء الصلاة، فلا استخلاف، لأن صلاته لم تنعقد ابتداء<sup>(١)</sup>. قلت: وتقدم اختيار الشيخ عبدالرحمن السعدي وهو أن للإمام الاستخلاف ولو كان صلى محدثاً أو نجساً، ثم ذكر.

فرع: وللإمام الاستخلاف لحدوث مرضٍ أو خوفٍ، أو لأجل حصره عن القراءة الواجبة ونحوه كالتكبير، أو التسميع، أو التشهيد، أو السلام لوجود العذر الحاصل للإمام مع بقاء صلاته وصلاة المأموم بخلاف ما إذا سبق الإمام الحَدَّثَ، لبطلان صلاته، ثم صلاة المأمومين تبعاً له على المذهب. كما تقدم<sup>(٢)</sup>.

فرع: وإن سبق اثنان فأكثر ببعض الصلاة، ثم سلم الإمام، فأتى أحدهما بصاحبه في قضاء ما فاتهما، صحَّ، أو اتهم مقيم بمثله فيما بقي من صلاتهما إذا سلم إمام مسافر، صحَّ ذلك وهو المذهب فيهما.

التعليل: لأنه انتقل من جماعة إلى جماعة أخرى لعذر، فجاز كالاستخلاف.

الدليل: استدلل في الشرح بقضية أبي بكر حين تأخر وتقدم النبي ﷺ<sup>(٣)</sup>. قال في «المبدع»: وفيه نظر. اهـ. قال البهوتي: قلت: ليس غرض الشارح أن قضية أبي بكر هي هذه المذكورة، بل تشبهها من حيث الانتقال من جماعة إلى جماعة، لأن الصحابة كانوا مؤتمين بأبي بكر، فصاروا مؤتمين به ﷺ فحصل بين ذلك وبين المسألة المذكورة الجامع، وهو المشابهة في الانتقال من جماعة إلى أخرى. اهـ. وفي وجه في المذهب: لا يجوز، لاحتمال أن يكون ذلك خاصاً للنبي ﷺ لعدم مساواة غيره له في الفضل.

(١) انظر «كتف القنع» ١ - ٣٧٤ - ٣٧٦ و«الإنصاف» ٢ - ٣٣ - ٣٥ و«المغني» ٢ - ٥٠٧ - ٥١٠

و«المبدع» ١ - ٤٢٤. و«لدرر لسنية» ٣ - ١٣٩. و«فتاوى للجنة» ٧ - ٣٩٧.

(٢) انظر «كشف القنع» ١ - ٣٧٦.

(٣) أخرجه البخاري (٦٨٤). ومسلم (٤٢١) من حديث سهل بن سعد.

قال ابن ذهلان: وهل يُعتبر لذلك أن ينوب عند دخولهما مع الإمام أن يأتهم أحدهم بصاحبه بعد المفارقة، أو يكفي بعد السلام، لأنه وقت ائتمامه به؟ الأول حوط. هـ.

قال الشيخ عبدالله أب بطين: قُت: ظهر إطلاقهم عدم لاشتراط. اهـ.

مسألة: ومحل صحة اقتداء المسبوق بمثبه إذا سلّم الإمام في غير جُمعة، فلا يصح ذلك في الجمعة، لأنها إذا أُقيمت بمسجد مرة، لم تقم فيه مرة ثانية. قال القاضي: وفيه نظر. إذ ليس في ذلك إقامة ثانية، وإنما هو تكميل لها بجمعة، وغيبته نُها ففعلت بجماعتين. وهذا لا يضر، كما لو صليت الركعة الأولى منها بستين، ثم فرقه عشرون، وصليت الثانية بأربعين.

وقيل: لعمه لاشتراط العدد لها. فينزم لو ائتم تسعة وثلاثون بآخر تصح. وإن أم من لم ينوّه أولاً، ولو باستخلاف بلا عذر السبق والقصر المذكورين لا يصح، لأن مقتضى السلب منعه، وإنما ثبت جوازه في محل العذر لقضية عمر، فيبقى فيه عداه على الأصل<sup>(١)</sup>.

فائدة: سُئل شيخ الإسلام ابن تيمية: عن رجل أدرك مع الجمعة ركعة، فلم سلّم الإمام قم ليتم صلاته، فجاء آخر، فصلّى معه، فهل يجوز الاقتداء بهذا المأموم؟.

فأجاب: أم الأول، ففي صلاته قولان في مذهب أحمد وغيره، لكن الصحيح أن مثل هذا جائز، وهو قول أكثر العلماء. إذا كن الإمام قد نوى الإمامة، والمؤتم قد نوى الائتمام، فإن نوى المأموم الائتمام ولم ينو الإمام الإمامة، ففيه قولان: أحدهما: تصح، كقول الشافعي، ومالك وغيرهم، وهو رواية عن أحمد.

---

(١) طر: كشف القناع ١ ٣٧٦، ٣١٧، و: لانساف ٢ ٣٦، و: المبديع ١ ٤٢٤، و: حاشية لعنقري ١ ١٦٦، و: لشرح الكبير ١ ٢٦٢.

والثاني: لا يَصِحُّ، وهو المشهور عن أحمد، وذلك أن لرجل أن كان مؤتمراً في قول الصلاة، وصار منفرداً بعد سلام الإمام، فإذا تم به ذلك لرجل صار لمنفرداً إماماً، كما صار النبي ﷺ إماماً ببن عباس، بعد أن كان منفرداً، وهذا يصح في نفسه، كما جاء في هذا الحديث، كما هو منصوص عن أحمد وغيره من الأئمة، وإن كان قد ذكر في مذهبه قول بأنه لا يجوز، وما في الفرض، فنزع مشهور، والصحيح جوز ذلك في الفرض والنفس، فإن الإمام التزم بالإمامة أكثر مما كان يلزمه في حال الانفرد، فليس بمصير لمنفرد إماماً محذوراً أصلاً، بخلاف الأول، والله أعلم. اهـ<sup>(٣)</sup>. وتقدم ذلك مع فتوى اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء في آخر النية<sup>(٤)</sup>.

فرع: وإن أحرم إماماً لغيبة إمام الحي، أي الراتب، سواء كان الإمام الأعظم أو غيره أو لإذن إمام الحي له أن يؤم مكانه ثم حضر إمام الحي في أثناء الصلاة فحرم بالمؤمنين الذين أحرموا وراء نائبه، وبنى إمام الحي على ترتيب صلاة خليفته وصار الإمام الذي أحرم أولاً مأموماً جاز ذلك وصح، وهو المذهب.

الدليل: ما روى سهل بن سعد: أن النبي ﷺ ذهب إلى بني عمرو بن عوف ليصلح بينهم فحانت الصلاة فصلى أبو بكر فجاء النبي ﷺ والناس في الصلاة فتخلص حتى وقف في الصف وتقدم النبي ﷺ فصلى ثم انصرف، متفوق عليه، والأصل عدم لخصوصية.

والأولى للإمام ترك ذلك، ويدع الخليفة يتم بهم الصلاة، خروجاً من الخلاف.

والوجه الثاني في المذهب: لا يَصِحُّ، قال المجد: وهو مذهب أكثر العلماء.

وعن أحمد: يَصِحُّ من الإمام الأعظم دون غيره.

(١) مجموع الفتاوى ٢٢، ٢٥٧، ٢٥٨.

(٢) أخرجه البخاري (٦٨٤)، ومسلم (٤٢١).

(٣) نظر كشف لقناع: ١، ٣٧٧، ٣٦٨، والإيضاح ٢، ٣٦.

(٤) ٣، ٦٦٢-٦٦٤. (٥) أخرجه البخاري (٦٨٤)، ومسلم (٤٢١).

فائدة: قال المجتد وغيره: لا تختلف الروايات عن الإمام أحمد: أن النبي ﷺ لما خرج من مرضه - بعد دخول أبي بكر في الصلاة - أنه كان إماماً لأبي بكر، وأبو بكر كان إماماً للناس<sup>(١)</sup> وفي جواز ذلك ثلاث روايات. فكانت الصلاة بإمامين، وصرح ابن رجب في «شرح البخاري» بذلك.

قال في «مجمع البحرين»: أصح الروايات أن ذلك خاص به، عليه أفضل الصلاة والسلام، واختاره أبو بكر وغيره.

وقال في «الرعاية الكبرى»: وقيل: كان النبي ﷺ إماماً أبي بكر، وأبو بكر إمام الناس. وقيل: كان أبو بكر إماماً، والنبي ﷺ عن يسار أبي بكر، لأن وراءهما صفاً. وفي جوازه وجهان. اهـ<sup>(٢)</sup>.

فائدة: سئل الشيخ محمد بن إبراهيم هل يشترط في حق إمام الحي إذا قام يصلي بهم بدل نائبه أن لا يكونوا سبقوه بركعة؟ فأجاب: لا يشترط هذا، كلامهم مطلق. اهـ.

وسئل إذا كان مسبوقاً فما يصنع المأمومون معه؟ فأجاب: ينتظرونه حتى يأتي بما عليه فيسلمون معه، هذا الأفضل، أو يسلمون لأنفسهم. اهـ<sup>(٣)</sup>.

نصر: «وأحرم (وشر) مس الذكر (ع) وأبطل (وشر) الصلاة (ع) به».

ش: أما حكم مس الذكر، فقد تقدم في باب الاستنجاء<sup>(٤)</sup>، وأما حكم نقض الوضوء به فقد تقدم في باب نواقض الوضوء<sup>(٥)</sup>، وإذا قلنا ببطان الوضوء، فإن الصلاة تبطل به.

(١) أخرجه البخاري (٦٦٤)، ومسلم (٤١٨).

(٢) انظر «لإيضاح» ٣٨/٢، و«شرح البخاري» لابن رجب ٦، ٢٥٣، ٢٥٤.

(٣) «مجموع فتاواه» ١٨٩/٢.

(٤) ٢٩٤، ١.

(٥) ٢ ٣٩-٥٢.

نص: «وأحرم (وش) مَسَّ (ء) أنثى بشهوة. وأبطل (وش) الصلاة (ء) به.  
وإن كان بغير شهوة (ء) لم يبطلها (ء) (وه)»<sup>١</sup>.

ش: حكم مَسَّ المرأة بشهوة تقدم في باب نواقض الوضوء . ومتى انتقض  
الوضوء . بطلت الصلاة.

نص: «وإن وجد متيمم الماء في الصلاة . تبطل (و ء) . والله أعلم»<sup>٢</sup>.

ش: حكم من وجد الماء في الصلاة وهو متيمم . تقدم في باب التيمم<sup>٣</sup>.

---

(١) ٢ (١) ٥٣-٦٨ .

(٢) ٢ (٢) ٤٤٠ .





## باب سجود السهو

نص: «ولا يُشرع: لِعَمْد، بل لِسهو».

ش: قال صاحب «المشارك»: السهو في الصلّة النسيان فيها.

وقيل: هو الغفلة. وقيل: النسيان. عدم ذكر ما قد كان مذكوراً. والسهو: ذهول وغفلة عما كان مذكوراً وعما لم يكن.

وقال في «حاشية الإقناع»: سها عن الشيء سهواً: ذهل وغفل قلبه عنه، حتى زال عنه، فلم يتذكره. وفرقوا بين الساهي والنسي: أن النسي إذا ذكرته تذكر، بخلاف الساهي. اهـ. وفي «النهاية»: السهو في شيء تركه عن غير علم، ولسهو عن الشيء تركه مع العلم به. اهـ. وبه يظهر الفرق بين السهو في الصلاة الذي وقع من النبي ﷺ غير ما مرة، والسهو عن الصلاة الذي ذم فاعله، كما أشار إليه بعضهم. وفي «حاشية محمد الخلوّتي» على «المنتهى»: السهو على ما في المواقف زوال الصورة عن المدركة مع بقائها في الحافظة، والنسيان زوال الصورة عن كل من المدركة والحافظة معاً، فيحتاج في حصولها حينئذ إلى سبب جديد، وقال الأمدى: الذهول والغفلة والنسيان كل منها مضاد للنعم، وهي إما ألفاظ مترادفة، أو قريبة من الترادف. اهـ.

ولا مربة في مشروعية سجود السهو، قال الإمام أحمد: نحفظ عن النبي ﷺ خمسة أشياء: سلّم من اثنتين فسجد، وسلّم من ثلاث فسجد، وفي الزيادة والنقصان، وقام من اثنتين ولم يتشهد.

وقال الخطابي: المعتمد عليه عند أهل العلم هذه الأحاديث الخمسة، يعني حديثي ابن مسعود وأبي سعيد، وأبي هريرة، وابن بوحينة.

مسألة: ولا يُشرع سجود السهو في العمد، هذا المذهب، وبهذا قال أبو حنيفة والجمهور.

الدليل: حديث: (إذا سها أحدكم فَلْيَسْجُدْ)<sup>(١)</sup>، فعلق السجود على السهو؛ ولأنه يُشرع جبرئلاً، والعمد لا يُعذر، فلا ينبغي خلل صلاته بسجوده، بخلاف الساهي، ولذلك أضيف السجود إلى السهو.

وقيل: يَسْجُدُ لِعَمْدٍ، مع صحة صلاته.

وقال الشافعي: يسجد لترك التشهد والقنوت عمداً؛ لأن ما تعلق الجبرُ بسهوهِ تعق بعمدِهِ، كجبرانات الحج.

قال الموفق: وما ذكره يَبْطُلُ بزيادة رُكْنٍ أو ركعة، أو قيامٍ في موضع جلوس، أو جلوسٍ في موضع قيام. اهـ<sup>(٢)</sup>.

فرع: في بيان الأحاديث الصحيحة التي عليها مدارُ بابِ سجودِ السهو، وعنهما تشعب مذاهب العلماء وهي ستة أحاديث.

أحدها: حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال: (إذا نُودِيَ بالأذان أَدْبَرَ الشيطانُ له ضراطٌ حتى لا يَسْمَعَ الأذانَ، فإذا قُضِيَ الأذانُ أَقْبَلَ، فإذا تَوَبَّ بها أدبر، فإذا قُضِيَ التَّوْبُ، أَقْبَلَ يَخْطُرُ بَيْنَ المرءِ ونفسه يقول: اذكر كذا لما لم يكن يذكر حتى يظل الرجل لا يدري كم صَلَّى، فإذا لم يدْرِ أَحَدُكُمْ كَمْ صَلَّى، فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ وهو جالسٌ قَبْلَ التَّسْلِيمِ)<sup>(٣)</sup>.

(١) سنن أبي حنيفة من حديث عبد الرحمن بن عوف، ص ٢٢٤.

(٢) نظر كشف لقناع: ١، ٤٦٠، ٤٦١، والمروص لمربع: ٢، ١٣٧، و«لأنصاف» ٢، ١٢٣، و«السنن» ٢، ٤٠٣، ٤٤٢، و«حاشية لعنقري» ١، ٢٠٠، و«لاختيرت» ص ١١٤، و«لمطبع» ص ٩٠، و«لنهاية» ٢، ٤٣١، و«معالم لسنن» ١، ٤٦٩.

(٣) أخرجه البحري (١٢٣١)، ومسلم (٣٨٩) (١٩).

والثاني: عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إحدى صلاتي العشي - إما الظهر وإما العصر - فسلم في ركعتين، ثم أتى جِذْعاً في قِبْلَةِ المسجد، فاستند إليها، وخرج سرعاناً الناس، فقام ذو اليمين، فقال: يا رسول الله أَقْصَرَتِ الصَّلَاةُ أَمْ نَسِيتَ؟ فنظر النبي ﷺ يميناً وشمالاً فقال: «أحقاً ما يقول ذو اليمين؟» قالوا: صدق، لم تُصَلِّ إِلَّا رَكْعَتَيْنِ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ وَسَلَّمْ ثُمَّ كَبَّرَ، ثُمَّ سَجَدَ، ثُمَّ كَبَّرَ فَرَفَعَ، ثُمَّ كَبَّرَ وَسَجَدَ، ثُمَّ كَبَّرَ وَرَفَعَ. رواه البخاري ومسلم من طرق كثيرة<sup>(١)</sup>.

ورواه مسلم أيضاً من حديثِ عمران بن الحُصَيْنِ ببعض معناه، وقال فيه: سَلَّمَ مِنْ ثَلَاثِ رَكَعَاتٍ، فَلَمَّا قِيلَ لَهُ صَلَّى رَكْعَةً، ثُمَّ سَلَّمَ ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ ثُمَّ سَلَّمَ<sup>(٢)</sup>.

الثالث: عن عبد الله بن بُحَيْنَةَ - رضي الله عنه -: أن رسول الله ﷺ قَامَ مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ، وَعَلَيْهِ جُلُوسٌ، فَلَمَّا أَتَمَّ صَلَاتَهُ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ يُكَبِّرُ فِي كُلِّ سَجْدَةٍ وَهُوَ جَالِسٌ قَبْلَ أَنْ يُسَلَّمَ، وَسَجَدَهُمَا النَّاسُ مَعَهُ مَكَانَ مَا نَسِيَ مِنَ الْجُلُوسِ. رواه البخاري ومسلم<sup>(٣)</sup>.

الرابع: عن إبراهيم النخعي، عن علقمة، عن ابن مسعود - رضي الله عنه - قال: صَلَّى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ - قال إبراهيم: زاد أو نقص - فَلَمَّا سَلَّمَ قِيلَ لَهُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ أَحَدَثَ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ؟ قَالَ: «وَمَا ذَاكَ؟» قالوا: صليت كذا وكذا فثنى رجله، واستقبل القبلة، فسجد سجدتين، ثم سَلَّمَ، ثم أقبل علينا بوجهه، فقال: «إنه لو حَدَّثَ فِي الصَّلَاةِ شَيْءٌ أَنْبَأْتُكُمْ بِهِ، وَلَكِنْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ أُنْسَى كَمَا تَنْسَوْنَ، فَإِذَا نَسِيتُ فَذَكِّرُونِي، وَإِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ، فَلْيَتَحَرَّ الصَّوَابَ فَلْيَتِمَّ عَلَيْهِ، ثُمَّ لِيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ». رواه البخاري ومسلم إلا قوله: «فإذا نسيت فذكروني» فإنه للبخاري

(١) أخرجه البخاري (٤٨٢)، ومسلم (٥٧٣).

(٢) أخرجه مسلم (٥٧٤).

(٣) أخرجه البخاري (٨٢٩)، ومسلم (٥٧٠).

وحده<sup>١</sup>. وفي رواية للبخاري: «لِيُسَلِّمَ ثُمَّ يَسْجُدَ سَجْدَتَيْنِ»<sup>٢</sup>. وفي رواية لمسلم: «فَلْيَتَحَرَّ الَّذِي يَرَى أَنَّهُ الصَّوَابُ»<sup>٣</sup>. وفي رواية لهما عن ابن مسعود: أن رسول الله ﷺ صَلَّى لظَهَرِ خَمْسًا، فَقِيلَ: أَزِيدُ فِي الصَّلَاةِ؟ فَقَالَ: «وَمَا ذَاكَ؟» قَالُوا: صَلَّيْتَ خَمْسًا. فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ»<sup>٤</sup>.

الخامس: عن أبي سعيد الخدري - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا شَكَّ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمْ يَدْرِ كَمْ صَلَّى: أَثَلَاثًا أَمْ أَرْبَعًا؟ فَلْيَطْرَحِ الشَّكَّ وَلْيَبْنِ عَلَى مَا اسْتَيْقَنَ، ثُمَّ يَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ، فَإِنْ كَانَ صَلَّى خَمْسًا شَفَعْنَ لَهُ صَلَاتِهِ، وَإِنْ كَانَ صَلَّى إِيْمَانًا لِأَرْبَعٍ كَانَتْ تَرْغِيمًا لِلشَّيْطَانِ». رواه مسلم<sup>٥</sup>.

السادس: عن عبدالرحمن بن عوف - رضي الله عنه - قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «إِذَا سَهَا أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمْ يَدْرِ وَاحِدَةً صَلَّى أَمْ اثْنَتَيْنِ، فَلْيَبْنِ عَلَى وَاحِدَةٍ، فَإِنْ لَمْ يَدْرِ اثْنَتَيْنِ صَلَّى أَمْ ثَلَاثًا، فَلْيَبْنِ عَلَى اثْنَتَيْنِ، فَإِنْ لَمْ يَدْرِ أَثَلَاثًا صَلَّى أَمْ أَرْبَعًا، فَلْيَبْنِ عَلَى ثَلَاثٍ، وَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ قَبْلَ أَنْ يُسَلِّمَ». رواه الترمذي وقال: حديث حسن صحيح<sup>٦</sup>. فهذه الأحاديث الستة هي عمدة باب سجود السهو، وفي الباب أحاديث بمعناه، وأحاديث في مسائل مفردة من لبب ستأتي في مواضعها إن شاء الله تعالى<sup>٧</sup>.

(١) أخرجه البخاري (٦٦١)، ومسلم (٥٧٢) (١٩).

(٢) أخرجه البخاري (٤٠١).

(٣) أخرجه مسلم (٥٧٢) (٩٠).

(٤) أخرجه البخاري (١٢٢٦)، ومسلم (٥١٢) (٩١).

(٥) أخرجه مسلم (٥١١).

(٦) حسن غيره أخرجه أحمد (١٦٥٦)، وترمذي (٣٩٨)، وابن ماجه (١٢٠٩)، ونسفي عبد الله بن أحمد بن حنبل (١٢٠٩)، وابن ماجه (١٢٠٩)، ونسفي عبد الله بن أحمد بن حنبل (١٢٠٩).

(٧) نظر «لمجموع شرح المهذب» ٤، ٣٥، ٣٦، وهبيل لأوضار: ٣، ١٢٤، ١٢٥.

نصر: «ويُشرع (و): في النافلة، والفرض (و). ويُشرع (و): لزيادة ونقص (و). وشك (و)».

شر: قال الجوهرى: لشك: خلاف اليقين وفي صطلح أصحاب الأصول الشك: ما استوى طرفاه، فإن ترجح أحدهما، فالراجح عندهم ظن، ولمرجوح وهم. قاله في «المطلع».

يُشرع السجود للسهو بوجود شيء من أسبابه، وهي زيادة ونقص وشك في الجملة. لأن الشرع إنما ورد به في ذلك، وبهذا قال جميع العلماء من السلف والخلف إلا علقمة والأسود صاحبي ابن مسعود، فقالا: لا يسجد للزيادة، وهو مشروع لفرض ونافلة في قول كثير أهل العلم، لعموم الخبر، ولأنها صلاة ذات ركوع وسجود، فشرع لها لسجود كالفريضة، ولأن لجبرن وإرغاة الشيطان يُحتاج إليهما في النفل، كما يحتاج إليهما في الفرض.

وقال ابن سيرين: لا يُشرع في النافلة، وبه قال قتادة، ورؤي عن عطاء، ونقله جماعة من أصحاب الشافعي عن قوله القديم.

قال الشوكاني: وهذا ينبغي على الخلاف في اسم الصلاة الذي هو حقيقة شرعية في الأفعال المخصوصة، هل هو متواطئ؟ فيكون مشتركاً معنويًا فيدخل تحته كل صلاة، أو هو مشترك لفظي بين صلاتي الفرض والنفل. فذهب الرازي إلى الثاني لما بين صلاتي الفرض والنفل من التبين في بعض الشروط كالقديم واستقبال القبلة، وعدم اعتبار العدد المعنوي وغير ذلك. قل العلاني: والذي يظهر أنه مشترك معنوي لوجود القدر الجامع بين كل ما يسمى صلاة وهو استحريم والتحليل مع ما يشمل الكل من الشروط التي لا تنفك. قال في «الفتح»: وإلى كونه مشتركاً معنويًا ذهب جمهور أهل الأصول. قال ابن رسلان: وهو أولى؛ لأن الاشتراك اللفظي على خلاف الأصل، والتواطؤ خير منه. اهـ. فمن قال إن لفظ الصلاة مشترك معنوي قال بمشروعية سجود السهو في صلاة التطوع، ومن قال: بأنه مشترك لفظي، فلا عموم له حيثئذ إلا على قول الشافعي إن المشترك يُعمم جميع مسميته، وقد ترجم البخاري على باب السهو في الفرض والتطوع، وذكر عن ابن عباس أنه

يسجد بَعْدَ وتره، وذكر حديث أبي هريرة المتقدم . اهـ.

ويستثنى من ذلك :

صلاة جنازة، لأنه لا سجود في صلبها، ففي جبرها أولى .

وسجود تلاوة وشكر لئلا يلزم زيادة الجبر على الأصل .

وحديث نفس، على الصحيح من المذهب، لعدم إمكان الاحتراز منه، وهو معفو عنه .

ونظر إلى شيء ولو طال، على الصحيح من المذهب، لمشقة التحرز منه .

وعن أحمد: يُسَجَّدُ لحديث النفس وللنظر إلى شيء .

وسهو في سجديته إجماعاً، حكاه إسحاق أو بعدهما قَبْلَ سلامه، سواء كان سجوده للسَّهْوِ بعد السَّلام أو قبله، لأنه يُفْضَى إلى التسلسل .

وفي وجهه: يَسْجُدُ للسَّهْوِ في سجود السَّهْوِ قَبْلَ السَّلام .

وكثرة سهو حتى يصير كوسواس، فيطرحه، وكذا في الوضوء والغسل وإزالة النجاسة ونحوها كالتيميم؛ لأن الوسواس يخرج به إلى نوع من المكابرة، فيُفْضَى إلى زيادة في الصلاة مع تيقن إتمامها، فوجب اطراحه واللهو عنه لذلك .

وصلاة خوف، قاله في «الفائق» . قال في «الإنصاف»: ظهر كلام المصنف - أي الموفق - وغيره أنه يَسْجُدُ للسَّهْوِ في صلاة الخوف وغيرها، في شدة الخوف وغيره . وقال في «الفائق»: ولا سجود سهو في الخوف، قاله بعضهم واقتصر عليه . اهـ . وقلت: فيعابى بها، لكن لم أر أحداً من الأصحاب ذكر ذلك في شدة الخوف، وهو موافق لقواعد المذهب<sup>(١)</sup> . وتأتي أحكام سجود السَّهْوِ في صلاة الخوف

(١) انظر «كشف القناع» ١/٤٦١، و«الإنصاف» ٢/١٢٣، ١٢٤، و«المبيع» ١/٥٠٣، و«المغني» ٢/٤٤٣، و«المجموع شرح لمذهب» ٤/٤٨، و«نيل الأوطار» ٣/١٣٥، و«لمطبع =

إذا لم يشتد في الوجه الثاني إن شاء الله .

نصر : أما الزيادة فيبطلها (و) تعمّد زيادة قيام أو قعود (و) أو ركوع (و) أو سجود (و) . وإن كان سهواً لم يُبطلها (و) . ويسجد (و) للسهو .

ش : ثم أخذ في بيان تفصيل الأحوال الثلاثة وحكمها ، وبدأ بالزيادة ، ثم هي : إما زيادة أفعال ، أو أقوال ، وزيادة الأفعال قسمان أحدهما : متى زاد المصلي فعلاً من جنس الصلاة ، قياماً أو قعوداً ، أو ركوعاً أو سجوداً ، عمداً بطلت صلاته إجماعاً . قاله في الشرح : لأنه بها يخل بنظم الصلاة ، ويغير هيئتها ، فتم تكن صلاة ، ولا فاعلها مصلياً ، وأشار لمؤلف إلى اتفاق لأربعة على ذلك .

وإن زاد ذلك سهواً سجد له وجوباً ، ولو كان الجلوس الذي زاده في غير موضعه قدر جلسة الاستراحة عقب ركعة ، بأن جلس عقبها للتشهد ، سواء قلنا باستحباب جلسة الاستراحة أو لم نقل به ؛ لأنه لم يردّه بجلوسه ، إنم أراد التشهد سهواً .

الدليل : قوله ﷺ في حديث ابن مسعود : «إذا زاد الرجل أو نقص في صلاته فليُسجد سجدتين» . رواه مسلم<sup>(١)</sup> ، ولأن لزيادة سهو ، فتدخل في قول لصحابي : سها النبي ﷺ فسجد . بل هي نقص في المعنى ، فشرع لها السجود لينجبر النقص .

والوجه الثاني : لا يلزمه السجود ؛ لأنه فعل لو تعمده لم تبطل صلاته ، فلا يسجد لسهوه ، كالعمل اليسير من غير جنس الصلاة .

الترجيح :

قلت : ولرجح الوجه الثاني ، والله أعلم .

فرع : لو قام في موضع جلوس ، أو جلس في موضع قيام ، فأكثر أهل العلم يرون أن هذا يُسجد له . وهو مذهب أحمد ومحمد . قال ذلك ابن مسعود وقتادة

= ص ٩٠ ، وفتح الباري : ٣ / ١٠٤ .

(١) أخرجه مسلم (٥٧٢) (٩٦) .

والثوري والشافعي وإسحاق وأصحاب الرأي.

وكن علقمة والأسود يقعدان في الشيء يُقام فيه. ويقومان في الشيء يُقعد فيه فلا يسجدان.

قال الموفق: ولن قول النبي ﷺ: «إِذَا نَسِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ»<sup>١</sup>.

وقال: «إِذَا زَادَ الرَّجُلُ أَوْ نَقَصَ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ»<sup>٢</sup>. رواه مسلم عن ابن مسعود عن النبي ﷺ. وقوله ﷺ: «لِكُلِّ سَهْوٍ سَجْدَتَانِ بَعْدَ السَّلَامِ». رواه أبو داود<sup>٣</sup>. ولأنه سهو، فيسجد له كغيره. اهـ.

مسألة: ومتى ذكر من زاد في صلاته، عد إلى ترتيب الصلاة بغير تكبير لإلغاء الزيادة، وعدم الاعتداد بها، وإذا رفع رأسه من السجود ليجلس للاستراحة، وكان موضع جلوسه للفصل أو التشهد ثم ذكر، أتى بذلك، ولا سجود عليه، ولو جلس للتشهد قبل السجود، سجد لذلك، وإن جلس للفصل يظنه التشهد وطوله، لم يجب السجود. ولو نوى القصر من يباح له فأتى سهواً، ففرضه لركعتان، قاله في «المبدع» وغيره، ويسجد للسهو استحباباً، لأن عمده لا يبطلها. ويأتي - إن شاء الله - في صلاة المسافر<sup>٤</sup>. وإن قام فيها أو سجد إكراماً لإنسان بطلت<sup>٥</sup>.

مسألة: وإن جلس في موضع قيم بأن جلس عقيب الأولى أو الثالثة، يظن أنه موضع التشهد، أو جلسة الفصل، فمتى ما ذكر قام، وإن لم يذكر حتى قام أتم صلاته، وسجد للسهو؛ لأنه زاد في الصلاة من جنسها ما لو فعله عمداً أبطلها.

(١) أخرجه مسلم (٥١٢)(٩٣)

(٢) أخرجه مسلم (٥٧٢)(٩٦)

(٣) أخرجه أبو داود (١٠٣٨)، وابن ماجه (١٢١٩)، وفي مسنده زهير بن مسلم نفسه

(٤) نظر كشف القناع ١ ٤٦١، ٤٦٢، وفي الإنصاف ٢ ١٢٤، وفي «المبدع» ١ ٥٠٤.

وهو لسعني ٢ ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٧، وفي الشرح الكبير ١ ٣٢٨.

(٥) نظر الروض لمربع ٢ ١٤١، وفي «المبدع» ١ ٥٠٤.



فلزمه السجود إذا كان سهواً. كزيادة ركعة<sup>(١)</sup>.

نص: ويبطلها (و): زيادة ركعة عمداً. وإن كان سهواً ولم يعلم حتى فرغ منها: فإنه يسجد (و) لها. وإن علم فيها: فإنه يجلس (و) في الحال فيتشهد (و) إن لم يكن تشهد. ويسجد (و). ويسلم (و).

ثم: وإن قام إلى ركعة زائدة، كالثالثة في صبح، أو رابعة في مغرب، أو خمسة في ظهر، أو عصر، أو عشاء، قطع تلك الركعة بأن يجلس في الحال متى ذكر بغير تكبير، نص عليه. لأنه لو لم يجلس لزاد في الصلاة عمداً، وذلك مبطلٌ لها. وبني على فعه قبل الزيادة لعدم ما يلغيه، ولا يتشهد، إن كان تشهد. ثم سجد لسهو وسلم. وإن كان تشهد ولم يصل على النبي ﷺ، ثم سجد لسهو، ثم سلم. وإن لم يكن تشهد، تشهد وسجد لسهو ثم سلم. فإن لم يذكر حتى فرغ من الصلاة، سجد سجدين عقيب ذكره، وتشهد وسلم. وصلاته صحيحة. هذا المذهب. وبه قال علقمة، والحسن، وعطاء، والزهرى، والنخعي، ومالك، وليث، ولشاعي، وإسحاق، وأبو ثور. وقال أبو حنيفة: إن ذكر قبل أن يسجد، جس لتشهد، وإن ذكر بعد السجود، وكان جلس عقيب الرابعة قدر لتشهد، صحت صلاته، ويضيف إلى الزيادة أخرى، لتكون نافلة. فإن لم يكن جس في الرابعة بطل فرضه، وصارت صلاته نافلة، ولزمه إعادة الصلاة. ونحوه قال حماد بن أبي سليمان.

وقال قتادة، والأوزاعي، في من صلى المغرب رُبْعاً: يُضيفُ إليها أخرى. فتكون الركعتان تطوعاً؛ لقول النبي ﷺ، في حديث أبي سعيد في من سجد سجدتين: «إِنْ كَانَتْ صَلَاتُهُ تَامَةً كَانَتِ الرُّكْعَةُ وَالسَّجْدَتَانِ نَافِلَةً»<sup>(٢)</sup>. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَةَ. وَفِي رِوَايَةٍ: «إِنْ كَانَ صَلَّى خَمْسًا شَفَعْنَ لَهُ صَلَاتَهُ»<sup>(٣)</sup>. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

(١) نضر، مغني، ٢: ٢٢٥.

(٢) حرجه أبو داود (١٠٢٤)، وابن ماجة (١٢١٠)، وبيهقه فوي.

(٣) أخرجه مسلم (٥٧١).

قال الموفق: ولنا، ما روى عبد الله بن مسعود، قال: صَلَّى بنا رسول الله ﷺ خمساً، فلما انفتل توشوش القوم بينهم، فقال: «ما شأنكم؟» قالوا: يا رسول الله: هل زيد في الصلاة؟ قال: «لا». قالوا: فإنك قد صليتَ خمساً، فانفتل، ثم سجد سجدين، ثم سلم، ثم قال: «إنما أنا بشرٌ أنسى كما تنسون، فإذا نسيَ أحدكم فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ». وفي رواية، قال: «إنما أنا بشرٌ مثلكم، أذكر كما تذكرون، وأنسى كما تنسون». ثم سجد سجدي السهو. وفي رواية، فقال: «إذا زاد الرجل أو نقصَ فليسجد سجديْن». رواه كُله مسلم<sup>١</sup>. والظاهر أن النبي ﷺ لم يجلس عقيبَ الرابعة؛ لأنه لم ينقل، ولأنه قام إلى الخامسة معتقداً أنه قام عن الثالثة، ولم تبطل صلاته بهذا، ولم يُضف إلى الخامسة أخرى. وحديث أبي سعيد حجة عليهم أيضاً، فإنه جعل الزائدة نافلة، من غير أن يفصل بينه وبين التي قبلها بجلوس، وجعل السجدين يشفعانها، ولم يضم إليها ركعة أخرى، وهذا كُله خلاف لما قالوه، فقد خالفوا الخبرين جميعاً، وقولنا يوافق الخبرين جميعاً، والحمد لله رب العالمين.

اهـ.

مسألة: ولا يعتد بالركعة الزائدة من صلاته مسبوقاً دخلاً مع الإمام فيها أو قبدها، عسى الصحيح من المذهب، واختارته اللجنة لدائمة لبحوث لعمية وإفتاء لأنها زائدة لا يعتد بها الإمام، ولا يجب على مَنْ عَلِمَ لحال متبعته فيها، فنه يعتد بها للمأموم، ولا يصح أن يدخل مع الإمام القائم لزائدة فيها مَنْ عَلِمَ أنها زائدة، لأنها سهو وغلط.

ولو دخل معه فيها مسبوقاً يجهل أنها زائدة أنه تنعقد صلاته، وهو الصحيح من المذهب، وقيل: لا تنعقد. ثم متى عَلمَ في أثناء صلاته أنها زائدة لم يعتد بها لما تقدم، وإن علم أنها زائدة بعد السلام، وكان الفصل قريباً، ولم يأت بمنافٍ تم صلاته، وسجد للسهو، وإلا استأنف الصلاة من أولها، وإن عَلمَ بعد السلام فترك ركعة، على ما يأتي.

وقال القاضي والموفق: يعتد بها.

(١) أخرجه مسند (٥٧٢)، وأصح في تبحري (٢٠١).

ويحتمل أن يعتد بها المسبوق إن صح اقتداء المفترض بالمتفل. واختاره القاضي أيضاً<sup>(١)</sup>.

نصر: «ويلزم (و) الرجوع لمن سَخَّ به اثنان، ويبطل (و) صلاته بعده. وصلاة من اتبعه من عالم».

ش: وإن كان الذي قام إلى زائدة إماماً أو منفرداً، فنبهه ثقتان فأكثر - ويلزمهم تنبيه الإمام على ما يجب السجود لسهوه لارتباط صلاتهم بصلاته، بحيث تبطل بطلانها - لزمه الرجوع سواء نبهوه لزيادة أو نقص، ولو ظن خطأهما، نصر عليه أحمد، وهذا المذهب. وأشار المؤلف إلى اتفاق الأربعة على لزوم الرجوع.

الدليل: أن النبي ﷺ رَجَعَ إلى قول أبي بكر وعمر - رضي الله عنهما - في حديث ذي اليمين لما سألهما: «أحق ما يقول ذو اليمين؟» قالوا: نعم<sup>(٢)</sup>. مع أنه كان شاكاً، بدليل أنه أنكر ما قاله ذو اليمين، وسألهما عن صحة قوله. وهذا دليل على شكه، ولأن النبي ﷺ أمرهم بالتسبيح، ليذكروا الإمام، ويعمل بقولهم. وروى ابن مسعود أن النبي ﷺ صلى، فزاد أو نقص إلى قوله: «إنما أنا بشر أنسى كما تنسون، فإذا نسيت فذكروني»<sup>(٣)</sup> يعني بالتسبيح. كما بينه في الحديث الآخر، وكذا نقول في الحاكم: إنه يرجع إلى قول الشاهدين.

ويتوجه تخريج واحتمال من الحكم مع الريبة، يعني أنه لا يلزمه الرجوع إذا ظن خطأهما.

(١) انظر «كشف القناع» ١، ٤٦٢، ٤٦٣. و«الإنصاف» ٢، ١٢٧، ١٢٨. و«لمبوع» ١، ٥٠٤. و«لمغني» ٢، ٤٢٩، ٤٣٠، ٦٩، ٧٠. و«فتاوى للجنة» ٧، ١٣٧.

(٢) لم نجد هذه لروية، والحديث في البخاري (٤٨٢) و(١٢٢٧) و(١٢٢٨)، ومسنمه (٥٧٣). ولفظه عند البخاري: فقل لنبي لأصحابه: «أحق ما يقول؟ قلوا: نعم. وفي رواية: فقل للنس: نعم. وعند مسنمه: فقبل رسول الله ﷺ على النس. فقل: «صدق ذو اليمين؟ فقلوا: نعم».

(٣) أخرجه البخاري (٤٠١)، ومسنمه (٥٧٢).

وقال الشافعي: إن غلبَ على ظنه خطأهما لم يعمل بقولهما؛ لأن من شك في فعل نفسه لم يعمل بقول غيره. كالحاكم إذا نسي حكماً حكم به، فشهد به شهدان وهو لا يذكره ما لم يتيقن صواب نفسه، فيعمل بيقينه ولا يجوز له الرجوع إليهما. كالحاكم لا يعمل بالبيئة إذا عيّن كذبها، أو يختلف عليه المنبهون له فيسقط قولهم كالبيتين إذا تعارضتا.

وعن أحمد: يُستحب الرجوع، فيعمل بيقينه أو بالتحري.

وقيل: إن قلنا يبنى على غلبة ظنه رجوع، وإلا فلا. اختاره ابن عقيل.

وقال أبو الخطاب: يرجع إلى قولهم، ولو تيقن صواب نفسه. قال الموفق: وليس بصحيح، فإنه يعلم خطأهم، فلا يتبعهم في الخطأ. اهـ.

وقيل: لا يرجع المنفرد، وإن رجع الإمام؛ لأن من في الصلاة أشد تحفظاً.

وقيل: إذا اختلف عليه من ينبهه يعمل بقول موافقه.

وقيل: يعمل بقول مخالفه، اختاره بن حمد.

وسئل لشيخ حسين بن محمد عن الإمام إذ سئم، وقال بعض الجماعة: بقي ركعة، وبعضهم يقول: تمة، فأجاب: يعمل بقول من يعتد بهم، فإن كان أكثر ظنه إلا أنه يلحقه شك، فهو يعمل بقول الآخرين. اهـ.

مسألة: ولا ينزى الإمام للرجوع إلى فعل المأمومين كقيام أو قعود من غير تنبيه في ظاهر كلامهم، وقطع به في 'المنتهى'، لأمر الشارع بالتنبيه.

ونقل أبو طالب: إذا صلى يقوم تحري، ونظر إلى من خلفه، فإن قاموا تحري وقعد، وإن سبّحو به تحري وفعل ما يفعلون.

قل لقضي في 'الخلاف': ويجب حمل هذا على أن للإمام رأياً، فإن لم يكن له رأي بنى على اليقين. اهـ.

مسألة: ولا يرجع إلى تنبيه فاسقين لعدم قبول خبرهما. ولا إذا نبهه واحد. نص عليه: لأنه يُرجع لم يرجع إلى قول ذي اليدين وحده إلا أن يتقن صوابه فيعمل بيقينه لا بتنبهه.

وقيل: يرجع إليه في زيادة. لا مطلقاً. واختار أبو محمد الجوزي: يرجع إلى واحد يظن صدقه. وجزم به في «الفتاوى». قال في «الفروع»: ولعل المردم ذكره الشيخ - يعني الموفق - إن ظن صدقه. عمل بظنه لا بتسبيحه. اهـ.

والمرأة المنبهة كالرجل في ظاهر كلامهم. وإلا لم يكن في تنبيه المرأة فائدة. ولما كره تنبيهه بالتسبيح ونحوه. وفي المميز خلاف. قاله في «الفروع».

مسألة: فإن لم يرجع إمام إلى قول الثقتين المنبهين له. فإن كان عدم رجوعه عمداً. وكان رجوعه لجبران نقصاً بأن قام قبل أن يتشهد التشهد الأول. ونبه. فم يرجع لم تبطل صلاته.

الدليل: ما روى أبو داود والترمذي، وقال: حسن صحيح. عن المغيرة بن شعبة: أنه نهض في الركعتين. فسبح به من خفيه فمضى. فم ثم صلاته وسم سجد سجدتي السهو. فما انصرف قال: رأيت النبي ﷺ يصنع كما صنعت.

ويأتي الكلام على ذلك بآتم من هذا إن شاء الله.

وإن لم يرجع عمداً. وكان لغير جبران نقص. بطلت صلاته. باتفاق لأربعة كما أشار إليه المؤلف لأنه ترك لواجب عمداً. وبطلت صلاة لمأموم. أي: سوء فارقوه أو لا. قولاً واحداً. قاله ابن عقيل. لتعمده بطل صلاته.

وإن كان عدم رجوع الإمام إلى قول الثقتين لغير جبران نقص سهواً بطلت صلاته لتركه واجباً وهو الرجوع إلى قول الثقتين.

وبطلت صلاة من اتبعه من المأمومين عالماً ببطلان صلاته ذاكراً.

التعليل: لأنه اقتدى بمن يعلم ببطلان صلاته. كما لو اقتدى بمن يعم صدقه.

وعن أحمد: لا تَبْطُلُ.

وعن أحمد: تجب متابعتُهُ في الركعة، لاحتمال ترك ركنٍ قبل ذلك. فلا يترك بتعين المتابعة بالشك.

وعنه: يُخير في متابعتِهِ.

وعنه: يُستحب متابعتِهِ.

وقيل: لا تَبْطُلُ إلا إذا قلنا: يبني على اليقين، فأما إن قلنا: يبني على غَلْبَةِ ظنه لم تَبْطُلُ.

ولا تَبْطُلُ صلاةٌ من اتبعه من المأمومين جاهلاً أو نسياً. واختارته اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.

الدليل: لأن الصحابة تابعوا النبي ﷺ في الخامسة حيث لم يعلموا، أو توهّموا النسخ، ولم يؤمروا بالإعادة.

وروى الأثرُم بإسناده عن الزبير أنه صَلَّى صلاةَ العصر، فلما سلم قال له رجل من القوم: يا أبا عبد الله إنك صليتَ ركعتين ثلاثاً. قال: أكذاك؟ قالوا: نَعَمْ. فرجع، فصلى ركعة، ثم سَجَدَ سجدتين. وعن إبراهيم، قال: صَلَّى بنا علقمةُ الظهر خمساً، فلما سلم، قال القومُ: يا أبا شبلٍ، قد صليتَ خمساً. قال: كلا، ما فعلتُ. قالوا: بلى. قال: وكنتُ في ناحية القوم وأنا غلام، فقلت: بلى قد صليتَ خمساً. قال لي: يا أعور، وأنت تقول ذلك أيضاً؟ قلت: نعم. فَسَجَدَ سجدتين. فلم يأمرُوا مَنْ وراءهم بالإعادة، فدل على أن صلاتهم لم تبطل بمتابعتهم.

---

(١) صحيح لغيره، وأخرجه أبو داود (١٠٣٧)، والترمذي (٣٦٥)، وإسناده ضعيف، يزيد بن هرون روى عن المسعودي بعد الاختلاط.

وأخرجه الترمذي (٣٦٤) وفي إسناده محمد بن أبي ليلى وهو سيء الحفظ. ويشهد له حديث سعد بن أبي وقاص عند الحكم ١/٣٢٣. وحديث عقبة بن عمر عنده أيضاً ١/٣٢٥.

وعن أحمد: تَبْطُلُ.

ووجبت مفارقة الإمام القائم إلى زائدة على مَنْ علم ذلك، على الصحيح من المذهب؛ لاعتقاده خطأه. ويتم المفارق صلاته لنفسه للعدو، ولو قلنا: تبطل صلاة المأموم بطلان صلاة إمامه.

وعن أحمد: يجبُ انتظارُهُ. اختَرها ابنُ حمْد.

وعنه: يُستحب انتظاره.

وعنه: يُخَيَّرُ في انتظاره.

وقال ابنُ تيمية: ينتظرونه حتى يُسَلِّمَ بهم، أو يُسَلِّمُوا قبله، والانتظار أحسن.

اهـ.

مسألة: ويرجع طائف في عدد الأشواط إلى قول اثنين نصاً، قال في رواية أبي طالب: لو اختلف رجلان، فقال أحدهما: طُفْنَا سَبْعاً، وقال الآخر: سِتّاً، فقال: لو كانوا ثلاثة، فقال اثنان: طُفْنَا سَبْعاً، وقال الآخر: سِتّاً قَبْلَ قولهما؛ لأن النبي ﷺ قَبْلَ قول القوم، يعني في قصة ذي اليدين، ومنه أخذ الأصحاب وجوب الرجوع إلى تنبيه الثقتين، وإن لم يكونا معه في العبادة؛ لأن الطواف لا مشاركة فيه.

مسألة: لو نوى ركعتين نفلاً نهاراً، فقام إلى ثالثة سهواً فالأفضل إتمامها أربعاً ولا يَسْجُدُ للسهو، لإباحة التطوع بأربع نهاراً.

وله أن يرجع ويسجد للسهو، ورجوعه إذا نوى ركعتين نفلاً ليلاً وقام إلى ثالثة سهواً أفضل من إتمامها أربعاً، نص عليه؛ لأن إتمامها مبطل لها، كما يأتي، وعدم إبطال النفل مستحب؛ لأنه لا يجب إتمامه، ويسجد للسهو.

فإن لم يرجع مَنْ نوى ثنتين ليلاً، وقام إلى ثالثة سهواً بطلت.

الدليل: قوله ﷺ: «صلاة الليل مثنى مثنى». رواه البخاري ومسلم<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه البخاري (٤٧٢)، ومسلم (٧٤٩) من حديث ابن عمر.

التعليل: لأنها صلاة شُرعت ركعتين. شُبّهت صلاة الفجر.

وهذا معنى قول المنتهى وغيره: وليلاً فكقيمه إلى ثلاثة بفجر، قال في الشرح: نصر عليه أحمد، ولم يَحْث فيه خلافاً في المذهب، فإن قيل: الزيادة على ثنتين ليلاً مكروهة فقط، وذلك لا يقتضي بطلانها؟ قل البهوتي: قلت: هذا إذا نواه ابتداءً، وأمّا هنا، فلم ينو إلا على الوجه المشروع، فمجاوزته زيادة غير مشروعة. ومن هنا يُؤخذ أن من نوى عدداً نفلاً، ثم زد عليه إن كان على وجه مباح فلا أثر لذلك، وإلا كان مبطلاً له. هـ.

وقال مالك: يتمه رُبعاً، وسُجّد للسهُو، ليلاً كان أو نهاراً.

وقال لشافعي بالعرف كقول مالك.

وقال لأوزاعي في صلاة لنهر كقول مالك، وفي صلاة الليل: إن ذكر قبل ركوعه في الثالثة، جلس، وسجد لسهُو، وإن ذكر بعد ركوعه، تمه رُبعاً.

نصر: ويُبطل (و) الصلاة عملٌ كثيرٌ من غير جنسها، ولا يُبطلها (و) يسيرٌ، ولا يُشرع (و) له سجود.

تر: ثم نُدر إلى «لقسم لثاني من زيادة لأفعال فيبين أن العمل إذا كان متولياً مستكثر في لعدة من غير جنس الصلاة كشيء، وفتح باب ونحوه كنف عممة وخيطة وكتبة، فإنه يُبطل الصلاة عمته. قل في الإنصاف: بلا نزاع علمه. هـ. وسهُو على الصحيح من المذهب، وجهه إقطعه الموالاة بين الأركان إن لم تكن ضرورةً كخوف وهرب من عدو أو سيل ونحوه.

وأختار لمجد في شرحه: لا تبطل بالعمل الكثير سهو لقصة ذي اليمين؛ فإنه مشى وتكلم، ودخل منزله، وبنى على صلاته.

(١) نظير كشف القناع ١ ٤٦٣-٤٦٥، وإنصاف ٢ ١٢٥-١٢١، والمبدع ١ ٥٠٥، والمغني ٢ ٤١٢، ٤٤٣، والفروع ١ ٥٠٨، وأحشية لعنقري ١ ٢٠٣، والمجموع لفتاوى ٢٣ ٥٣، والدرر لسنية ٣ ١٦١، ومعونة ولي للنهي ١ ٨٢٠، ٨٢١، والشرح الكبير ١ ٣٢٩، وفتاوى لجنة ٧ ١٣٠.



مسألة: ولا يُبطل الصلاة عمل من غير جنسها يسير عدة وفاق كما أشار إليه المؤلف .  
الدليل: ما تقدم من فتحه بفتح الباب لعائشة<sup>(١)</sup>، وحمله أمة ووضعها<sup>(٢)</sup>، وكذا لو كثر العمل وتفرق.

مسألة: ولا يُشرع للعمل اليسير سجود ولو فعله سهواً. هذا لمذهب وفاقاً كما أشار إليه المؤلف؛ لأنه لم يُرد لسجود له، ولا يصح قيضه على ما ورد لسجود له، لمفارقة إياه .  
وقيل: يُشرع له السجود.

مسألة: ولا بأس بالعمل اليسير من غير جنسها لحاجة لم تقدم من فعله بفتح<sup>(٣)</sup>.

مسألة: ويكره العمل اليسير من غير جنسها لغير حاجة إليه؛ لأنه يُذهب الخشوع<sup>(٤)</sup>.

ولا تبطل بعمل قلب<sup>(٥)</sup>، وطالة نظر إلى شيء وتقدم<sup>(٦)</sup>.

مسألة: قال الشيخ عبدالله أبا بطين: إذا رأى المصلي بين يديه فرجة في الصلاة، فأرى أنه لا بأس بسدّها، وأما إذا كان من صفّ إلى صفّ، ثم إلى آخر كما يفعل بعض الناس، فأخاف أنه يُبطل الصلاة إذ كثر وكن متواليين، وإن كان من صفّ إلى صفّ ولو لم يسدها غيره، فنزوم مكانه أحب إليّ. هذا<sup>(٧)</sup>.

(١) تقدم ص ١١٧ تعليق (٥).

(٢) تقدم ص ١١٥ تعليق (٤).

(٣) تقدم ص ١١٨.

(٤) انظر «كشف القناع» ١/ ٤٦٥، و«الإنصاف» ٢/ ١٢٩.

(٥) تقدم ص ١٢٢-١٢٣.

(٦) تقدم ص ١٢٥.

(٧) «الدرر السنية» ٣/ ١٦٠.

نص: «ولا يُبطلها (و) قولٌ مشروع فيها في غير موضعه. كقراءة في ركوع وسجود وقعود. وتشهّد في قيام ونحو ذلك. ويشرع السجود (ود) لسهوه<sup>١</sup>.

ش: ثم شرع يتكثّر على زيادة الأقوال. وهي قسمان: أحدهما: ما يُبطل عمده الصلاة كالسلام وكلام الأدميين. ويأتي إن شاء الله.

والثاني: ما لا يُبطلها مطلقاً. وهو أن يأتي بقول مشروع في غير موضعه غير سلام. ولو كن إتيانه بالقول لمشروع غير السلام عمداً. كالقراءة في السجود والقعود. وكالتشهد في لقيام. وكقراءة لسورة في الركعتين الأخيرتين ونحو ما ذكر. كالقراءة في لركوع. فهذا لا يُبطلها. نص عليه؛ لأنه مشروع في الصلاة في الجملة. وأشار لمؤلف إلى اتفاق لأربعة على ذلك.

وقيل: تبطل بقراءته راكعاً وسجداً عمداً. اختاره ابن حمداً. وأبو الفرج.

وقيل: تبطل به عمداً مطلقاً.

فعلى القول بالبطلان بالغمبية. يجب لسجود لسهوه.

قل بن لقيم: سمعت شيخ الإسلام بن تيمية - قدس الله روحه - يقول في نهيه ﷺ عن قراءة القرآن في لركوع وسجود: إن القرآن هو شرف لكلام وهو كلام الله. وحالتا لركوع وسجود حالتا ذلّ ونخاض من العبد. فمن الأدب مع كلام الله أن لا يقرأ في هاتين الحالتين ويكون حال القيام والانتصاب أولى به. هـ.

مسألة: ويشرع لسجود لسهوه. أي: يُسن كسائر ما لا يُبطل عمده الصلاة. وهو المذهب. ومن مفرداته.

الدليل: عموم قوله ﷺ: «إذا نسي أحدكم. فليسجد سجدة» وهو جالس.

رواه مسلم<sup>١</sup>.

(١) أخرجه مسلم (٥٧٢) (٩٤) من حديث ابن مسعود.

وفي رواية عن أحمد: لا يُشرع.

وأفتى الشيخ حسين بن محمد بأن من قرأ في الركعتين الأخيرتين غير الفاتحة ساهياً، فلا سجود عليه.

مسألة: وإن أتى بذكر أو دُعاء لم يرد الشرع به فيها، كقول: آمين رب العالمين، وفي التكبير: الله أكبر كبيراً لم يُشرع له سجود، جزم به في «المغني» و«الشرح» وغيرهما.

الدليل: ما ثبت أن لنبي ﷺ سَمَعَ رجلاً يقول في الصلاة: لحمد لله حمدٌ كثير ضيماً مباركاً فيه كما يُحبُّ ربُّنا ويرضى. أخرجه البخاري ولترمذي والنسائي<sup>(١)</sup>. ولم يأمره بالسجود.

وفيه وجه: أنها تبطل به، ذكره ابن الجوزي، وفيه بعد، قاله في «المبدع»<sup>(٢)</sup>.

فرع: الجهر والإخفات في موضعهما من سنن الصلاة، لا تبطل الصلاة بتركه عمداً، وإن تركه سهواً، فهل يشرع له السجود من أجله؟ فيه عن أحمد روايتان: إحداهما: لا يشرع. قال الحسن، وعطاء، وسالم، ومجاهد، والقاسم، والشعبي، والحاكم: لا سهواً عليه. وجهر أنس في الظهر والعصر ولم يسجد، وكذلك علقمة والأسود. وهذا مذهب الأوزاعي، والشافعي: لأنه سنة، فلا يشرع السجود لتركه، كرفع اليدين، وفي حديث أبي قتادة: وُسمِعنا الآية أحياناً<sup>(٣)</sup>.

والثانية: يشرع. وهو مذهب مالك، والثوري، وإسحاق، وأبي حنيفة في

---

(١) أخرجه البخاري (٧٩٩)، وأبو داود (٧٧٠) و(٧٧٣)، والترمذي (٤٠٤)، والنسائي ١٤٥/٢ و ١٩٦.

(٢) انظر «كشف القناع» ٤٦٧/١، و«الروض المربع» ١٥١/٢، و«الإنصاف» ١٣١ ٢، ١٣٢، و«لمبدع» ٥٠٩ ١، و«المغني» ٤٢٧ ٢، و«لدرر لسية» ١٦٦ ٣، و«لشرح لكبير» ٣٣١ ١، و«مدارج لسانكين» ٣٨٥ ٢، ٣٨٦.

(٣) أخرجه البخاري (٧٥٩)، ومسلم (٤٥١).

الإمام: لقول النبي ﷺ: «إِذَا نَسِيَ أَحَدُكُمْ، فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ»<sup>(١)</sup>. ولأنه خلّ بسنة قولية، فشرع لسجود لها، كترك القنوت.

قال لموفق: وما ذكره يَظُلُّ بالقنوت، وبالشهادتين، فإنه عند الشافعي سنة، ويسجد تركه، فإذا قلنا بهذا، فإن لسجود مستحب غير واجب. نص عليه أحمد. قال لأثره: سمعتُ أبا عبد الله يسأل عن رجل سها فجهر فيما يخافت فيه، فهل عليه سجدة سهو؟ قال: أما عليه، فلا أقول عليه، ولكن إن شاء سجد، وذكر أبو عبد الله الحديث عن عمر، أو غيره، أنه كان يسمع منه نغمة في صلاة الظهر. قال: ونس جهر فلم يسجد. وقال: إنما سهو الذي يجب فيه لسجود ما روي عن النبي ﷺ. وقال صالح: قال أبي: إن سجد فلا بأس، وإن لم يسجد فليس عليه، ولأنه جبر لما ليس بواجب، فلم يكن وجبا كسائر السنن. اهـ.

وقلت للجنة لدئمة لبحوث علمية وإفتاء: إن سجد أفضل لعموم الأحاديث لدلة على مشروعية سجود سهو على من زد ونقص. هـ.

وقال بن أبي ليلى: إذا سرّ في موضع لجهر أو عكس، بطلت صلاته. وذكر النووي أن السنن كالتعوذ ودعاء الافتتاح، ورفع اليدين، والتكبيرات والتسبيحات والدعوات، والجهر والإسرار، والتورك والافتراش، والشورة بعد الافتاحة، ووضع اليدين على الركبتين، وتكبيرات العيد لزيادة، وسائر الهيئات المسنونات، لا يسجد لها، سواء تركها عمداً أو سهواً. قال: لأنه لم يُنقل عن رسول الله ﷺ لسجود شيء منها، وللسجود زيادة في الصلاة، فلا يجوز، لا بتوقيف. هـ<sup>(٢)</sup>.

الترجيح:

قلت: ولرجح ما ذكره النووي، والله أعلم. نص: وأبطلها (وش): بالسلام عمداً قبل إتمامها، وإن كان سهواً: لم يبطلها (و) إذا ذكر قريباً، ويُسَمُّها (و) ويسجد (و)، ش: وإن سلم قبل تمام صلاته عمداً بطلها، قال في الإنصاف: بلا نزاع. هـ. وأشار لمؤلف إلى أنه وفقاً لشافعي.

(١) أخرجه مسلم (٥١٢) (٩٤) من حديث بن مسعود.

(٢) نظره لمغني ٢، ٤٢٧، ٤٢٨، والمجموع شرح منتهى ٤، ٤٦، ٤٩، ٣ و ٣٢١.

التعليل : لأنه تكلم فيها. والباقي منها إما ركنٌ أو واجبٌ. وكلاهما تبطل الصلاة بتركه تعمداً.

وإن كان السلاهُ قبل إتمامها سهواً لم تبطل به. رواية واحدة. قاله في «المغني». وفقاً للثلاثة كما أشار إليه المؤلف.

الدليل : أنه ﷺ فعله هو وأصحابه. وبنوا على صلاتهم. ولأن جنسه مشروع فيها. أشبه الزيادة فيها من جنسها.

ثم إن ذكر قريباً عرفاً أتمها. وسجد للسهو وفقاً للثلاثة كما أشار إليه المؤلف ولو انحرف عن القبلة. أو خرج من المسجد. نصَّ عليه أحمد.

الدليل : ما روى ابن سيرين عن أبي هريرة قال : صلى بنا رسول الله ﷺ إحدى صلاتي العشي - قال ابن سيرين : قد سماها لنا أبو هريرة. لكن نسيتُ أنا - فصلَّى بنا ركعتين. ثم سَلَّمَ فقدم إلى خشبةٍ معروضةٍ في المسجد. فاتكأَ عليها. كُنه غضباناً. ووضع يده اليمنى على اليسرى. وشَبَّكَ بَيْنَ أَصْبَعِهِ. ووضع خده لأيمن على ظهر كَفِّهِ الْيُسْرَى. وخرجت السرعةُ من بابِ المسجد. فقالوا : قُصِرَتِ الصَّلَاةُ - وفي القوم أبو بكر وعمر. فهابا أن يُكَلِّمَهُ - وفي القوم رجلٌ في يديه طُولٌ يُقال له : ذو اليدين. فقال : يا رسول الله أنسيْتُ أم قُصِرَتِ الصلاةُ؟! فقال : ألم أنسْ ولم تَقْصُرْ. فقال : «أَكَمَا يَقُولُ ذُو الْيَدَيْنِ؟» فقالوا : نَعَمْ. فتقدم. فصلَّى ما ترك. ثم سَلَّمَ ثم كبر. وسَجَدَ مِثْلَ سَجُودِهِ أو أطول. ثم رفع رأسه وكبر. فربما سألوه. فيقول : أثبت أن عمران بن حصين قال : ثم سلم. متفق عليه ولفظه للبخاري<sup>(١)</sup>.

قوله : «أقصرت؟» هو بضم القاف وكسر الصاد. وروي بفتح القاف وضم الصاد. وكلاهما صحيح. قاله النووي.

وفي رواية للبخاري : فخرجت السرعة من أبواب المسجد فتقدم فصلَّى ما

(١) أخرجه البخاري (٤٨٢). ومسنده (٥٧٣).

ترك<sup>(١)</sup>. وفي رواية أبي داود «فرجع رسول الله ﷺ إلى مقامه فصلَّى الركعتين الباقيتين ثم سلم»<sup>(٢)</sup>. قال النووي: وإسنادها صحيح. هـ.

مسألة: فإن لم يذكر مَنْ سَلَّمَ قَبْلَ إتمامِها حتى قام من مُصَلَّاه، فعليه أَنْ يَجْلِسَ لينهض إلى الإتيان بما بَقِيَ من صَلَّاتِهِ عن جِوَسٍ مع لنية. التعليل: لأن هذا القيام واجبٌ للصَّلاة، ولم يأت به لها.

سنن الشيخ عبد الرحمن السعدي عن قولهم في السهو: إذ لم يذكر حتى قام، فعليه أَنْ يَجْلِسَ لينهض إلى الإتيان بما بقي من جلوس، فم حجة ذلك، وهل هو صواب، أم لا؟. فأجاب: إن حجة هذا القول أن هذا القيام واجب للصلاة، وقد أتى به بنية غير لصلاة، بل نوى لخروج منها بالسلا، ثم قام على وجه العادة، فلم قام ذكر نقص صَلَّاتِهِ، فأوجبوا عليه أَنْ يَأْتِيَ بِكُلِّ مَا تَرَكَ، ومن جملة ذلك القيام من لثنية أو الثالثة مثلاً إلى باقي صَلَّاتِهِ، هذه حجتهم رحمهم الله، ومع ذلك ففي يجب ذلك نظر، يدل عليه أَنْ لَنَبِيِّ ﷺ لما ترك الركعتين وقام إلى خشبة معروضة في المسجد، وذكره الناس، أتى بما بقي من صَلَّاتِهِ، ولم يذكر أحد أنه جلس ثم نهض، ولو كان واجباً لفعله، ومم يؤيد هذا أَنْ لانتقالات إلى لأركان مرده لغيرها ردة الوسط، فإذا حصل لمقصود، ولم تحصل لوسيلة لعذر لم يلزم لرجوع إليها، هذا الذي يترجح عندي. هـ.

مسألة: وإن لم يذكر مَنْ سَلَّمَ قَبْلَ إتمامِ صَلَّاتِهِ حتى شرع في صلاةٍ غيرها، قطعها مع قُرْبِ لفصل، وعاد إلى الأولى فآتمها، عني لصحيح من المذهب، لِتَحْصُلَ لَهُ المَوَلاةُ بين أركانها، ثم سَجَدَ لِلسَّهْوِ، وفي الفصول فيم إذ كنت صَلَّاتِي جمع: أتمهما، ثم سَجَدَ عَقِبَهُمَا لِلسَّهْوِ من الأولى؛ لأنهما كصلاة واحدة، واقتصر عليه في «الفروع».

وعن أحمد: تَبْطُلُ الأولى إن كان ما شرع فيه نفلاً ولا فلا، وبه قول لحسن وحماد بن أبي سليمان.

وقال مالك: أحبُّ إِلَيَّ أَنْ يَتَذَكَّرَ.

وذكر في «المُبْهَج» يُكْمَلُ الأولى من لثنية نفلاً كنت، أو فرضاً؛ لأنه سهو معذور فيه.

(١) هي لروية لسابقة.

(٢) أخرجه أبو داود (١٠٠٨).

وعنه: تَبْطُلُ الأولى مطلقاً.

قال في المبدع: وأما إتمام الأولى بالثانية، فلا يصح؛ لأنه قد خرج من الأولى بالسلام، ونية الخروج منها، ولم ينوها بعد ذلك، ونية غيرها لا تجزئ عن نيتها، كحالة الابتداء. هـ.

وأفتت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء فيمن صلى ركعتين وسلم من صلاة لعشاء ثم أوتر وبعد ذلك تذكر أنه يجب عليه إعادة لصلاة.

مسألة: وإن كن سلامه قبل إتمام صلاته ظن أن صلاته قد نقصت، فكأنه، أي يعود فيتمها إذا ذكر قريباً عرفاً، لم تقدم.

مسألة: وإن سلم من رابعة يظن أنها جمعة، أو فجر فتته، أو لترويح فيبطل فرضه؛ لأنه ترك استصحاب حكم لنية، وهو وجب، وتقدم في باب لنية.

قال في «الإنصاف»: قلت: ويتوجه عدم لبطلان. هـ.

مسألة: فإن طال الفص عُرْفاً بطلت، هذا لمذهب، لأنها صلاة وحدة، فلم يجز بناء بعضها على بعض، مع طول الفص، لتعذر البناء معه. قال في «لمغني» و«الشرح»: ولصحيح أنه لا حد له؛ لأنه لم يرد لشرع بتحديد، فيرجع فيه إلى العادة وللمقاربة لمثل حال النبي ﷺ في حديث ذي ليدين. هـ.

وقيل: قدر ركعة طويلة، قاله لقاضي في «لجامع».

وقيل: قدر صلاة لتي هو فيها.

وقيل: ما دم في لمسجد؛ لأنه محل للصلاة.

وإن أحدث بطلت؛ لأن استمرار لطهارة شرط وقد فت.

فرع: في مذهب لعلماء في ذلك:

مذهب أحمد كما تقدم أنه إن طال لفص، أو تنقض وضوؤه، ستأنف لصلاة.

وكذلك قال لشافعي: إن ذكر قريباً، مثل فعل النبي ﷺ يوم ذي ليدين، ونحوه

قال مالك، وتقدم دليلهم.

وقال يحيى الأنصاري، والليث، ولأوزاعي: يني، ما لم ينقض وضوءه<sup>(١)</sup>.

(١) نظر كشف القناع: ١-٤٦٧-٤٦٩، و«الإنصاف» ٢-١٣٢، ١٣٣، و«السبع» ١-٥١٠.

٥١١، و«لمغني» ٢-٤٠٥، ٤٠٦، ٤٤٦، و«المجموع شرح لمذهب» ٤-٩، ٢٤.

و«الفتاوى لسعدية» ص ١٥١، ١٥٢، و«شرح لكبير» ١-٣٣٢، و«فتاوى لجنة» ٧-١٤٥.

١٥٣.

نصر: فإن تكلم بعده لمصلحة الصلاة، لم تبطل (ود).

ش: وإن تكلم من سلم قبل إتمام صلاته سهواً يسيراً عرف لمصلحتها لم تبطل صلاته، إماماً كان أو مأموماً، نصر عليه في رواية جماعة. قال الموفق: إنه الأولى، وصححه في الشرح وهو ظاهر كلام الخراقي، وجزم به في الإفادات وقدمه ابن تميم، وابن مفلح في حواشيه.

الدليل: أن النبي ﷺ وأب بكر وعمر وذا اليمين تكلموا، وبنوا على صلاتهم. فعلى هذا: إن أمكنه استصلاح الصلاة بإشارة ونحوه فتكلم، فذكر في المذهب وغيره: أنه تبطل صلاته.

وعن أحمد: إن تكلم لمصلحتها سهواً لم تبطل، ولا بطلت. قال صاحب المحرر: وهو أصح عندي: لأن النهي عام، وإنما ورد في حل السهو، فيختص به، ويبقى غيره على الأصل.

وقال لمردوي المعروف بالمنقح: بلى، أي: تبطل صلاته، وإن تكلم يسيراً لمصلحتها.

قل في «الإنصاف»: وهو المذهب، وعليه أكثر الأصحاب، قاله المجد وغيره، منهم أبو بكر الخلال، وأبو بكر عبدالعزيز، والقاضي، وأبو الحسين. قال المجد: وهي أظهر لروايت، وصححه الناظم، وجزم به في «الإيضاح» وقدمه في «الفروع» والمحرر، والفائق، وهو مذهب أصحاب الرأي.

الدليل: ما روى زيد بن أرقم، قال: كنا نتكلم في الصلاة، يكلم الرجل من صاحبه، وهو إلى جنبه في الصلاة حتى نزلت ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ [البقرة: آية ٢٣٩] فَأَمَرْنَا بِالسُّكُوتِ وَنَهَيْنَا عَنِ الْكَلَامِ، متفق عليه، ولترمذي فيه: كنا نتكلم خُفْت رسول الله ﷺ في الصلاة<sup>(١)</sup>، وزيد مدني، وهو يدل على أن نسخ الكلام كان بالمدينة، ويُعَضِّدُهُ حَدِيثُ معاوية.

(١) أخرجه البخاري (١٢٠٠)، ومسلم (٥٣٩)، والترمذي (٤٠٥).



ووجب لقاضي وغيره عن قصة ذي الدين بأنها كنت حل بوجه الكلام.  
وضعه المجد وغيره؛ لأن الكلام حرم قبل الهجرة عند بن حبان وغيره. أو  
بعدها بيسير عند الخطابي وغيره.

وعن أحمد: تبطل صلاة المأموم دون الإمام، اختاره الخرقى، لأن للإمام أسوة  
بالنبي ﷺ، فإنه كان إماماً، وتكلم، وبنى على صلاته، وأم المأموم، فلا يمكنه  
التأسي بالخيفتين، فإيهما كان مجيبين للنبي ﷺ، ورجبته واجبة بالنص، ولا بذي  
الدين، لأنه تكلم سائلاً عن قصر الصلاة في وقت يمكن ذلك فيه، فعُذر، بخلاف  
غيره.

وعن أحمد: لا تفسد بالكلام في هذه لحال سوء كان من شأن لصلاة، أو لم  
يكن، إماماً كان أو مأموماً، وهذا مذهب مالك ولشافعي، لأنه نوع من لتسين،  
أشبه المتكلم جهلاً، وأطبق جمع الخلاف.  
واختار الشيخ عبد الرحمن السعدي عدم البطلان بالكلام بعد سلامه سهو  
لمصلحتها أو لغير مصحتها، ومثل ذلك كلامه في صبب لصلاة كما تقدم<sup>(١)</sup>.  
الترجيح:

قلت: ولراجح القول الأخير، والله أعلم.  
نص: ومن قهقهه، أو ضحكك، أو انتحب، أو نفخ، فبان منه حرفان، فإنه يُبطل  
(و) صلاته.

ش: قهقهة: قال الجوهري: القهقهة في الضحك معروفة وهو أن يقول: قه  
قه ويقال فيه: قه وقهقهه بمعنى، وقد جاء في شعر مخفف قل:

وهن في تهانف وفي قه.

التهانف: ضحك فيه فتور كضحك المستهزيء، قوله: «والتحجب قال  
الجوهري: النحيب: رفع الصوت بالبكاء وقد نحب ينحب بالكسر نحيباً والانتحاب

---

(١) نظر «كشف لقع» ١ ٤٦٩، ٤٧٠، و«الإنصاف» ٢ ١٣٤، و«المبمع» ١ ٥١١، ٥١٢،  
و«لمغني» ٢ ٤٤٦، و«لسنن» ١ ٤٦، و«لسنن» ١ ٧٢.

مثله، قاله في «المطلع».

النفخ في أصل اللغة: إخراج الريح من الفم، كما في «القاموس» وغيره. وإن قهقهه في الصلاة، بطلت، حكاه ابن المنذر إجماعاً، فإن قال: قه قه، فالأظهر أنها تبطل به ولو لم يبين حرفان، اختاره الشيخ تقي الدين وقال: إنه الأظهر، وجزم به في «الكافي» والمغني. وقال: لا نعلم فيه خلافاً، وقدمه في «الشرح». وحكاه ابن هبيرة إجماعاً.

وبهذا قال جبر بن عبد الله وعطاء ومجاهد والحسن وقتادة والنخعي والأوزاعي والشافعي وأصحاب الرأي.

الدليل: ما روى جبر أن النبي ﷺ قال: «القهقهة تنقض الصلاة ولا تنقض الوضوء». رواه الدارقطني بإسناد فيه ضعف، وضعفه النووي<sup>(١)</sup>.

التعليل: لأنه تعمّد فيها ما يُنافيها أشبه خطاب الآدمي.

وعن أحمد: أنه لا يضر إذا لم يبين حرفين.

قل في «الاختيارات»: والأظهر أن الصلاة تبطل بالقهقهة إذا كن فيها أصوات عالية؛ فإنها تُنافي الخشوع الواجب في الصلاة، وفيها من الاستخفاف والتلاعب ما يُناقض مقصود الصلاة فأبطلت لذلك، لا لكونها كلاماً. اهـ.

مسألة: ولا تبطل الصلاة إن تبسم فيها، وهو قول الأكثر، حكاه ابن المنذر، واختاره ابن تيمية.

مسألة: وإن نفخ، فبان حرفان، فككلام، هذا المذهب، وبه قال مالك والثوري والشافعي ومحمد.

الدليل: ما روى سعيد عن ابن عباس: من نفخ في صلاته، فقد تكلم. وعن

(١) أخرجه الدارقطني ١٧٣/١.

أبي هريرة نحوه. لكن قال ابن المنذر: لا يثبت عنهما. وروى عن أم سلمة عن النبي ﷺ أنه قال: «من نفخ في الصلاة فقد تكلم». رواه الخلال. قال ابن تيمية: لكن مثل هذا الحديث لا يصح مرفوعاً، فلا يعتمد عليه. اهـ. وما روي من عدم الإبطال به عن ابن مسعود وغيره: الأولى حمله على ما إذا لم ينتظم منه حرفان.

واختار الشيخ تقي الدين بن تيمية: أن النفخ ليس كالكلام. ولو بان حرفان فأكثر، فلا تبطل الصلاة به، وهو رواية عن الإمام أحمد، وروى عن جماعة. منهم ابن مسعود، وابن عباس، وابن سيرين، والنخعي، ويحيى بن أبي كثير وإسحاق، وأبو يوسف، وقيل لقدامة بن عبد الله: نتأذى بريش الحميم إذا سجدنا، فقال: انفخوا. رواه البيهقي بإسناد حسن<sup>(١)</sup>، وقد مة صحابي. وعن عبد الله بن عمر أن النبي ﷺ نفخ في صلاة الكسوف فقال: «أف، أف». اهـ.

رواه أحمد وأبو دود بإسناد حسن. وقال النووي: وفي سنده ضعف. اهـ. والبخاري تعليقاً، وكالحرف الواحد<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو حنيفة: إن سمع. فهو بمنزلة الكلام، وإلا فلا يضر. قال الموفق: إن أراد ما لا يسمعه الإنسان من نفسه، فليس ذلك بنفخ، وإن أراد ما لا يسمعه غيره، فلا يصح. لأن ما أبطل الصلاة إظهاره بطلها سره. وما لا فلا، كالكلام. اهـ.

الترجيح:

قلت: والرجح ما ذهب إليه ابن تيمية. والله أعلم. مسألة: ومن انتحب، أي: رفع صوته بالبكاء<sup>(٣)</sup> لا من خشية الله، فبان حرفان، فككلام.

(١) أخرجه البيهقي ٢ ٢٥٣.

(٢) أخرجه أحمد (٦٤٨٣)، وبودود (١١٩٤)، ولساني ٣ ١٣٦ بإسناد حسن. وعلقه البخاري في كتاب لعمل في الصلاة. باب ما يجوز من لبصق ولفخ في الصلاة. قال: ويذكر عن عبد الله بن عمرو: نفخ النبي ﷺ في سجوده في كسوف.

(٣) البكاء هنا -ممدود- هو رفع لصوت، وبالقصر خروج لدموع وتتبعها. «حاشية لعنقري» ٢٠٧/١. والمصباح لمنيرا ص ٢٣.

التعليل: لأنه من جنس كلام الأدميين.

ولا فرق بين ما غلب صاحبه وما لم يغلبه. لكن قل في المغني و النهية: إنه إذا غلب صاحبه لم يضره، لكونه غير داخل في وسعه، ولم يحكي فيه خلافاً. قاله في المبدع. ولم يضره أيضاً إن كان من خشية الله تعالى، عسى الصحيح من المذهب.

قل أبو عبد الله بن بطة في لرجل يتأوه في لصلاة: إن تأوه من لذر، فلا بأس. وقل أبو الخطب: إذا تأوه أو أن أو بكى لخوف الله، لم تبطل صلاته. قل القاضي: التأوه ذكر. وممن قل: إن الأنين والتأوه إن كان لخوف الله تعالى، أو خوف الذر، لم تبطل صلاته مالك وأبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد، وعن أبي يوسف أنه إن قال آه لم تبطل، وإن قال أوه بطلت.

الدليل: ما روى مُطَرِّفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الشَّخِيرِ عَنْ أَبِيهِ قُل: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي وَلِصَدْرِهِ زُرْزُورٌ كَأَزْرِيزِ الْمَرْجُلِ مِنَ الْبُكَاءِ. رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَفِي رِوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ «كَأَزْرِيزِ الرَّحَا» يَعْنِي الطَّاحُونَ. الْأَزْرِيزُ: صَوْتُ الْقَدَرِ. قُل فِي النَّهْيَةِ: هُوَ أَنْ يَجِيشَ جَوْفُهُ، وَيَغْيِي مِنَ الْبُكَاءِ. اهـ. وَالْمَرْجُلُ: قَدَرٌ مِنْ نَحْسٍ، وَقَدْ يُطْلَقُ عَنِ كُلِّ قَدَرٍ يُطْبَخُ فِيهِ.

قل أحمد: كان غمراً يبيكي حتى يُسمع له نسيج. وذكره البخاري في صحيحه تعبيراً<sup>(٢)</sup>.

وعن عبد الله بن شداد أنه سمعه وهو في آخر الصفوف.

قال الشوكاني: ويدل عليه أيضاً ما رواه ابن حبان بسنده إلى عبي بن أبي طالب قال: ما كان في فارس يوم بدر غير المقداد بن الأسود، ولقد رأيت وما فينا قائم

(١) أخرجه أحمد ٤ ٢٥، وأبو داود (٩٠٤)، ولساني ٣ ١٣، وابن حبان (٦٦٥)، وسنده صحيح.

(٢) «فتح لبري» ٢ ٢٠٦.

إلا رسول الله ﷺ تحت شجرة يُصَلِّي ويبكي حتى أَصْبَحَ<sup>(١)</sup>. وبوب عليه: ذكر الإباحة للمرء أن يبكي من خشية الله.

وأخرج البخاري. وسعيد بن منصور وابن المنذر أن عُمَرَ صَنَّى صلاة الصبح، وقرأ سورة يوسف حتى بَلَغَ إلى قوله تعالى ﴿إِنَّمَا أَشْكُو بَثِّي وَحُزْنِي إِلَى اللَّهِ﴾ [يوسف: ٨٦] فسمع نشيجه<sup>(٢)</sup>. اهـ.

وعن ابن عمر قال: لما اشتد برسول الله ﷺ وجعه قيل له: الصلاة، قال: «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ، فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ»، فقالت عائشة: «إن أبا بكر رجلٌ رقيقٌ إذا قرأ، غلبه البكاء»، فقال: «مرّوه فَلْيُصَلِّ»، فعاودته، فقال: «مرّوه فَلْيُصَلِّ» إنكن صَوَّاجِبُ يوسف. روه لبخاري<sup>(٣)</sup>، ومعناه متفق عليه من حديث عائشة<sup>(٤)</sup>.

ووجه الاستدلال أن النبي ﷺ لم صَمَّ على استخلاف أبي بكر بعد أن أخبر أنه إذا قرأ غلبه البكاء، دلّ ذلك على الجواز.

وظاهرُ كلام الأكثر وإن لم يكن عن غلبة، لأن الله تعالى مدح البكين فقال: ﴿خَرُّوا سُجَّدًا وَبُكِيًّا﴾ [مريم: آية ٥٨] ﴿وَيَخْرُونَ لِلْأَذْقَانِ يَبْكُونَ﴾ [الإسراء: آية ١٠٩]. وهو عدّه فيم تضمّن حرفاً أو حرفاً، ولأنه ذكر ودُعاء، ولهذا مدح إبراهيم فقال: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ لَأَوَّاهٌ حَلِيمٌ﴾ [التوبة: آية ١١٤] وفي التفسير أنه كان يتّوه خوفاً من الله تعالى.

والثاني: تَبَطَّرُ. ذكر الموفق أنه الأشبه بأصول أحمد، لعموم لنصوص، والمدح على البكاء لا يُخصّصه، كردّ لسلام، وتشميت العطس، وكما لو لم يكن من خشية؛ لأنه يقع على الهجاء، ويدلّ بنفسه على المعنى، كالكلام.

(١) أخرجه أحمد (١٠٢٣)، وابن حبان (٢٢٥٧)، وسنده صحيح.

(٢) فتح لبري ٢/ ٢٠٦، و«الأوسط» لابن المنذر ٣/ ٢٥٦.

(٣) أخرجه لبخاري (٦٨٢) من حديث ابن عمر.

(٤) أخرجه لبخاري (٦٦٤)، ومسه (٤١٨).

وقال الشافعي في الأئين والتأوه: إن بَانَ منه حِرْفَانٍ، بَطَلَتْ صَلَاتُهُ، وإلا فلا. وحكاه ابنُ لمنذر عن أبي ثور.

وقال لشعبي والنخعي والمغيرة والثوري: يُعِيدُ الصلاة.

قال في «الاختيارات»: والسعالُ ولُعْطُسُ والتثاؤُبُ ولَبْكَاءُ والتأوهُ ولَأَيْنٌ لذي يُمكن دفعُهُ، فهذه لأشياء كالنفخ، فالأولى ألا تبطل، فإن لنفخ أشبه بالكلام من هذه. اهـ. وخثار الشيخ عبد الرحمن السعدي عدم بطلان الصلاة بالانتحاب ولو، بأن حرفان ولو كان لغير حاجة.

الترجيح:

قلت: ولراجع ما اختاره ابن تيمية، والله أعلم.

مسألة: ومَن تنحج من غير حاجة، فبأن حرفان، فككلام، وهو المذهب، وهو قولُ الشافعي، وأحدُ القولين في مذهب مالك.

التعليل: لأنه إذا أبانهما كان متكلماً، أشبه ما لو أنْ أو تأوَّه لغير خشية الله، فبأن حرفان.

وعن أحمد: أن النحنة ليست مُبْطِلَةً للصلاة، وهو قولُ أبي يوسف وإحدى الروایتين عن مالك، بل ظاهرُ مذهبه، وصححه ابنُ تيمية، وقال: وذلك أن النبي ﷺ إنما حرم التكلم في الصلاة وقال: «إنه لا يَصْلُحُ فيها شيءٌ من كلام الأدميين»<sup>(١)</sup>. وأمثال ذلك من الألفاظ التي تتناول الكلام، والنحنة لا تدخل في مُسَمَّى الكلام أصلاً، فإنها لا تَدُلُّ بنفسها، ولا مع غيرها من الألفاظ على معنى، ولا يُسمى فاعله متكلماً، وإنما يُفهم مراده بقرينة، فصرت كالإشارة. اهـ.

وقال أبو حنيفة ومحمد وغيرهما: إن فعله لِعذر لم تبطل وإلا بَطَلَتْ. وقالوا: إن فعله لِتحسين الصوت وإصلاحه لم تبطل، قالوا: لأن الحاجة تدعو إلى ذلك كثيراً، فُرخص فيه للحاجة.

---

(١) أخرجه مسم (٥٣٧) من حديث معاوية بن الحكم.

وإن تنحنح لحجة لم تبطل، ولو بن حرفان. نقل المروزي ومهنا عن أحمد أنه كان يتنحنح في صلاته.

الدليل: ما روى أحمد وابن ماجه عن عبي - رضي الله عنه - قل: كن لي مدخلان من النبي ﷺ بليل والنهر، فإذا دخلت عليه وهو يصلي يتنحنح لي. وللنسائي معناه. قال النووي: وهو حديث ضعيف لضعف راويه، واضطرب بسنده ومثنه، ضعفه البيهقي وغيره، وضعفه ظهراً<sup>(١)</sup>. اهـ.

التعليل: لأنها صوت لا يدل بنفسه، ولا مع لفظ غيره على معنى لكونها حروف غير محققة، كصوت عقير، ولا يسمى فعلاً متكلماً، بخلاف لنفخ ولتأوه. وقيل: هي كالكلام أيضاً.

قال شيخ عبد الرحمن السعدي: والصواب أن لا تنحب ولنحنحة لا تبطل لصلاة، سواء بن حرفان، أو لا، وسواء كان لحجة أو لا؛ لأنه لم يرد فيه ما يدل على الإبطال، وقيسه على كلام غير صحيح: لأنه جنس آخر، ولأن الكلام يبطل لصلاة ولو لم يُبين حرفين، ولو كان لحاجة، وأيضاً حديث علي: كن لي من رسول الله ﷺ مدخلان... إلى أن قال: وإن كان في صلاة تنحنح لي دليل على جواز ذلك، والحجة غير دعية إلى نحنحته، لإمكان أن ينهه بتسبيح ونحوه. هـ.

الترجيح:

قلت: والراجح ما اختاره بن تيمية والسعدي، والله أعلم.

تنبيه: ما ذكره صاحب الإقناع وصاحب المنتهى ومن وفقهما: كالجمع بين كلام الإمام والأصحاب، فإن الإمام كن يتنحنح في صلاته كما تقدم، والأصحاب جعلوا النحنحة كالنفخ والقهقهة، وحمو ما روي عن الإمام على أنه لم يأت بحرفين، وردّه الموفق بأن ظاهر حاله أنه لم يعتبر ذلك؛ لأن الحاجة تدعو إليها.

مسألة: ويكره استدعاء البكاء كما يكره استدعاء الضحك، لئلا يظهر حرفان

(١) أخرجه أحمد (٦٠٨)، وابن ماجه (٣٠٧٨)، والنسائي ٣ ١٢.

فتبطل صلاته. ويأتي إذا لحن في لصلاة في باب صلاة لجمعة مفصلاً إن شاء الله.

تنبيه: علم مما سبق، أن لكلام لمبطل للصلاة ما تنظم حرفين فصعد. هذا قول أصحاب أحمد والشافعي؛ لأن الحرفين يكونان كلمة. كـ ب و آخ. وكذلك لأفعال والحروف لا تنظم كلمة من أقل من حرفين. قد في المغني والشرح. ويرد عليه نحو: قا و اع. قلت: أي كقول لقنن: ق نفس الهلاك وع م قولت. والله أعلم.

مسألة: إن قرأ لمغضوب ولضالين بظء، فوجه. أحده: لا تبطل لصلاة. ختاره لقاضي. ولشيخ تقي الدين بن تيمية وقدمه في المغني والشرح قال في تصحيح الفروع: قلت، وهو لصواب. لوجه ثاني: تبطل.

ولوجه ثالث: تصح مع لجهي.

---

(١) نظر كشف النفع ١ ٤١٠، ٤١١، و«نروس سريع» ٢ ١٥٦-١٦٠، و«إصاف» ١٣٩، ١٣١، و«النسج» ١ ٥١٦، ٥١١، و«المعني» ٢ ٤٥١، ٤٥٣، و«النسج» شرح مسهب ١٤-١٠، ٩، ٢٠، والاختيار عقبة ص ١١١، ١٠٩، و«مجموع الفتاوى» ٢٢ ٦١٤، ٦٢١، ٦١٦-٦١١، و«الفروع» ١ ٤٩١، و«مختار نجية» ص ٤٦، ٤١، و«بين لأوصار» ٢ ٣٦٠، ٣٦٢، ٣٦٣، و«المضيق» ص ٩٠، و«إفصاح» ١ ١٢، و«لجسج» ص ٤٠، و«نقوس لمحيظ» ص ٣٣٤، و«شرح لكبير» ١ ٣٣٥، و«الكافي» ١ ١٦٢، و«النهاية» ١ ٤٥، و«تصحيح الفروع» ١ ٤٩١.



## فصل : السجود عن نقص في صلاته

نص : (وأما النقص، فمن ترك ركناً من ركعة، فذكره بعد فراغه، يكون (و) كترك ركعة كاملة، وإن ذكره بعد شروعه في قراءة ركعة أخرى: بطلت (خ) التي تركه منها، وإن ذكره قبل ذلك، يعود (و) فيأتي به وبما بعده .

ش : من نسي ركن غير التحريمة لعدم انعقاد لصلاة بتركها، وكذا لنية على لقول بركنتيه، فذكره بعد شروعه في قراءة لركعة التي بعدها بطلت لركعة التي تركه منها فقط، وهو المذهب، نص عليه، وهو من المفردات، خلافاً لثلاثة كما شرّبه مؤلف .

التعليل : لأنه ترك ركن، ولم يمكنه استبركه، لتبسه بالركعة التي بعدها، فبطلت ركعته، وصارت التي شرع فيها عوضاً منها، ولا يُعيد الاستفتاح، نص عليه في رواية الأثرم .

فإن كان الترك من الأولى، صارت التي شرع فيها عوضاً، ولثانية أولاً، ولثالثة ثنيته، والرابعة ثالثته، ويأتي بركعة، وكذا القول في الثانية ولثالثة، هذا المذهب، وبه قال إسحاق .

وفيه وجه لا تبطل لركعة بشروعه في قراءة ركعة أخرى، فمضى ذكر قبل سجود الثانية، رجع، فسجد للأولى، وإن ذكر بعد أن سجد كان السجود عن الأولى، ثم يقوم إلى لثانية، ذكره بن تميم وغيره، وهو قول شافعي واختاره الشيخ لسعدي، وقول في المبهج : من ترك ركن نسي، فذكره حين شرع في ركن آخر، بطلت لركعة، قال في الفروع : حكى ذلك رواية هـ .

وقد تقدم في ركن الصلاة روية بأنه إذا نسي لندحة في الأولى ولثانية قرأه

في لثلاثة ورابعة مرتين. وزد عبد الله في هذه الرواية: وإن ترك القراءة في الثلاث، ثم ذكر في لربعة فسدت صلاته وستأنفها. وذكر بن عقيس: إن نسيها في ركعة فأتى بها فيما بعده مرتين يُعتد به، ويسجد لسهو.

قال في الفتونه: وقد نُشر إليه أحمد.

وقال مالك: إن ترك سجدة فذكرها قبل رفع رأسه من ركوع لثانية، سجد، وعنت بركة الأولى، وإن ذكرها بعد رفع رأسه من ركوع لثانية، ألغى الأولى.

وقال الحسن، والنخعي والأوزاعي: من نسي سجدة، ثم ذكرها، سجد في صلاة متى ما ذكرها.

وقال لأوزاعي: يرجع إلى حيث كان من صلاة وقت ذكرها، فيمضي فيها.

وقال أصحاب الرأي في من نسي أربع سجدة من أربع ركعات، ثم ذكرها في تشهد: سجدة في محل أربع سجدة، وتمت صلاته.

قال لموفق: وإن كان لمزحوم في الجمعة، إذ زال لزحم وإلامه ركع في لثانية، فإنه يتبعه ويسجد معه. ويكون لسجود من لثانية دون الأولى، كذا هذا. قال شيخ عبد الرحمن السعدي: ولقول الآخر في المسألة أنه يعود، فيأتي بالركن المتروك وما بعده، وهذا لقول أقرب إلى لأصول ولقواعد الشرعية، فإن ما فعله بعد هذا المتروك يُقدر كعدمه، ومعفو عنه لكونه معذوراً بالسهو، فإذا زال عذره، وبأن له الأمر أن مقتضى ذلك رجوعه إلى ترتيبها اللازم.

وإن كونه ينبغي ما بعد الركن وما قبله، فهذا - مع مخالفته للأصل - لا دليل عليه، ولا نظير له شرعاً، نعم إذ وصل إلى محله من الركعة التي تليه، فقد حصل المقصود بنفس ما بعده من الأركان، وألغى ما تقدم، والله أعلم. هـ.

الترجيح:

قلت: ولرجح ما ختاره لشيخ عبد الرحمن السعدي، والله أعلم. ولا يبطل ما مضى من لركعات قبل المتروك ركنها.

وقال ابنُ الزاغوني : بلى . ويَعْدُه ابنُ تميم وغيره .

فإن رجع إلى ما تركه عالماً عمداً ، بطلت صلاته ؛ لأنه ترك الواجب عمداً ، وإن رجع سهواً أو جهلاً لم تبطل صلاته . ولكنه لا يعتد بما يفعله في الركعة التي تركه منها ؛ لأنها فسدت بشروعه في قراءة غيرها . فلم تعد إلى الصحة بحال . ذكره في « الشرح » .

مسألة : وإن ذكر الركن المنسي قبل شروعه في القراءة التي بعدها عد لزوماً ، فأتى بالمتروك ، نص عليه . وهذا قول مالك والشافعي ، لكون القيم غير مقصود في نفسه . لأنه يلزم منه قدرُ القراءة الواجبة . وهي المقصودة . ولأنه أيضاً ذكره في موضعه . كما لو ترك سجدةً من الركعة الأخيرة فذكرها قبل السلام . فإنه يأتي بها في الحال . وأتى بما بعده نصاً ، من الأركان والواجبات . لوجوب الترتيب ، فلو ذكر الركوع وقد جلس أتى به . وبما بعده لما تقدم .

وإن سجد سجدةً ، ثم قام قبل سجوده الثانية ناسياً . فإن كان جلس للفصل بين السجدين سجد الثانية . ويجلس للفصل لحصوله في محله . وإن لم يكن جلس للفصل جلس له . ثم سجد لثانية تداركاً لما فاتته . على الصحيح من المذهب والوجهين . وقال بعض أصحاب الشافعي : لا يحتاج إلى الجلوس ؛ لأن الفصل قد حصل بالقيام . قال الموفق : وليس بصحيح ؛ لأن الجلسة واجبة . ولا ينوب عنها القيام كما لو عمد ذلك .

والوجه الثاني : يجلس للفصل بينهما أيضاً ولو كان قد جلس للفصل . ليأتي بالسجدة عن جلوس .

قال الموفق : ولا يصح ؛ لأنه أتى بالجلسة . فلم تبطل بسهو بعده كالسجدة الأولى . ويصير كأنه سجد عقيب الجلوس .

وإن كان جلس بعد السجدة الأولى للاستراحة لم يُجزئه جلوسه عن جلسته للفصل . على الصحيح من المذهب . كنيته بجلوسه نفلاً . فإنه لا يُجزئه عن جلسة

الفصل لوجوبها.

وقال في «الحوي الصغير»: وعندي يُجزئه، وعلله.

مسألة: فإن لم يُعَدَّ إلى الركن المتروك من ذكره قبل شروعه في قراءة الأخرى عمدًا بطلت صلاته لتركه الواجب عمدًا. قال في «الإنصاف»: بلا خلاف أعلمه. هـ.

وإن لم يعد سهوًا أو جهلاً، بطلت الركعة فقط، عسى الصحيح من المذهب؛ لأنه فعل غير متعمد، أشبه ما لو مضى قبل ذكر لمتروك، حتى شرع في القراءة. وقيل: إن لم يعد لم يُعْتَدَ بما يفعله بعد لمتروك.

وقال بن عقييل في «الفصول»: فإن ترك ركوعًا أو سجدة، فلم يذكر حتى قام إلى الثانية، جعلها أولاه، وإن لم ينتصب قائمًا عدد، فتمم الركعة كما لو ترك القراءة يأتي بها، إلا أن يذكر بعد الانحطاط من قيام تلك الركعة، فإنها تلغى ويجعل الثانية أولاه، قال في «لفروع»: كذا قال. هـ.

قال لموفق: وإن رجع في موضع لمضي، لم يعتد بما يفعله في الركعة التي تركه منها، لأنها فسدت بشروعه في قراءة غيرها، فلم يعد إلى لصحة بحال. هـ. مسألة: فإن علم بالمتروك بعد لسلام، فهو كترك ركعة كاملة، عسى الصحيح من المذهب.

التعليل: لأن الركعة التي لُغِيَتْ بترك ركنها غير معتد بها، فوجودها كعدمها، وقيل: يأتي بالركن وبما بعده، فيذسه قبل ذكره، فقد سلم من نقص يأتي بالركعة مع قرب لفصل عرف كما تقدم، ولو نحرف عن القبلة، أو خرج من المسجد، نص عليه، وقيل: بدومه في المسجد ويسجد له قبل السلام، عسى الصحيح من المذهب، نقله حرب، بخلاف ترك الركعة بتمامها، ويأنه إن لم يطل الفصل بنى على ما مضى من صلاته قال الشافعي ونحوه قال مالك.

وقيل : يسجد بعد السلام . لأنه سلم عن نقص .

وإن طال الفصل . أو أحدث . بطلت لفوات لمؤلاة . كما لو ذكره في يوم آخر . ونقل الأثر وغيره عن أحمد : تبطل صلاته . واختاره أبو الخطاب . وبه قال الشافعي . ونحوه قال مالك .

التعليل : لأنه لا يمكن بناء ما بقي منها على ما مضى مع طول الفصل .

ويرجع في طول الفصل وقصره إلى العادة والعرف . وقال بعض أصحابنا : متى ترك ركناً فلم يذكره حتى سلم ، بطلت صلاته . قال للثوري ولحسن : من نسي سجدة من صلاة . ثم ذكرها في الصلاة . سجدها متى ذكرها . فإذا قضى صلاته . سجد سجدة لسهو . وعن مكحول . ومحمد بن مسلم الطوسي . في لمصبي ينسى سجدة أو ركعة . يصلّيها متى ذكرها . ويسجد سجدة لسهو . وعن لأوزاعي . في رجل نسي سجدة من صلاة الظهر . فذكرها في صلاة العصر . يمضي في صلاته . فإذا فرغ سجد . ولد . على أن الصلاة لا تبطل مع قرب الفصل . أنه لو ترك ركعة أو أكثر . فذكر قبل أن يطول الفصل . نسي بها ترك . ولم تبطل صلاته إجماعاً . وقد دلّ عليه حديث ذي اليسين . فإذا ترك ركناً وحداً فأولى أن لا تبطل الصلاة ؛ فإنه لا يزيد على ترك ركعة . وللدليل على أن الصلاة تبطل بتطويل الفصل . أنه نحر بالمؤلاة . فلم تصح صلاته كما لو ذكر في يوم ذن . ولا حدّ يطول الفصل . ولم يرجع في ذلك إلى العرف . وهذا قول بعض أصحاب الشافعي . وقال الخريفي في سجود لسهو : يسجد ما كان في المسجد ؛ لأنه محلّ لصلاة . فيحدّ قرب الفصل وبعده به . وقال بعض أصحاب الشافعي : لفصل لطويل قدر ركعة . وهو المنصوص عن الشافعي . وقال بعضهم : قدر لصلاة لتي نسي لركن فيها . ولد . أنه لا حدّ له في لشرع . فيرجع فيه إلى العرف . كسائر ما لا حدّ له . هـ .

مسألة : فإن كان المترك تشهداً أخيراً أتى به . وسجد . وسلم . أو كان لمترك

سلاماً أتى به، وسجد للسهو وسلم ولم يكن كترك ركعة، والسجود هن بعد السلام، مع أنه ليس من المسألتين الآتي استثنائهما.

وإن كان لفصل قريب، ولكن شرع في صلاة أخرى، عدد، فاتته الأولى، على الصحيح من المذهب.

وعن أحمد: يستأنفها لتضمن عسبه قطع نيتها.

وعنه: يستأنفها إن كان ما شرع فيه نفلاً.

وقال أبو الفرج الشيرازي في «المبتهج»: يتم الأولى من صلاته لثانية، وقال بن عقيل في «الفصول»: إن كانتا صلاتي جمع أتمها، ثم سجد عقبها للسهو عن الأولى، لأنها كصلاة واحدة، ولم يخرج من المسجد، وما لم يخرج منه يسجد عندنا للسهو. هـ.

مسألة: لو ترك ركناً من آخر ركعة سهواً، ثم ذكره في لحال، فإن كان سلاماً أتى به فقط، وإن كان تشهداً، أتى به، وسجد، ثم سلم، وإن كان غيرهما أتى بركعة كاملة، نص عليه. قال ابن تيمية، وابن حمدان: ويحتمل أن يأتي بالركن وبما بعده وبه قال الشافعي. قال في «لإنصاف»: هو أحسن إن شاء الله تعالى. اهـ<sup>(١)</sup>.

نص: «ومن نسي أربع سجعات من أربع ركعات، وذكر في التشهد سجدة (خ) سجدة فأصبح (وش) له ركعة».

ش: وإن نسي أربع سجعات من أربع ركعات من كل ركعة سجدة وذكر في التشهد، سجد في الحال سجدة، فصحت له ركعة ثم أتى بثلاث ركعات، وسجد

(١) نظر «كشف القناع» ١، ٤٧١-٤٧٣، و«لإنصاف» ٢، ١٣٩-١٤٢، و«لمعني» ٢، ٣٨٢-٣٨٤، ٤٢٣-٤٢٥، و«لمختارات لجلية» ص ٤٧، ٤٨، و«لشرح لكبير» ٣٣٨/١، و«الفروع» ٥١٠/١.

للسهو وسلم. هذا المذهب. نص عليه في رواية الجماعة. وهذا قول مالك والليث.

التعليل: لأنَّ كُلَّ واحدةٍ من الثلاث الأولى بطلت بشروعه في قراءة التي بعده. وبقيت الرابعة ناقصة. فيتمها بسجدة فتصح. وتصير أولاه. ويأتي بالثلاث الباقية.

وعن أحمد: تبطل صلاته. وقاله إسحاق وأبو بكر الآجري. لأنه يؤدي إلى التلاعب في الصلاة. ويُفضي إلى عمل كثير غير معتد به. وهو ما بين التحريمة والركعة الرابعة.

وعنه: يبنى على تكبيرة الإحرام. وحكي ذلك عن الليث بن سعد.

وعنه: يصح له ركعتان. ويأتي بركعتين. قال الموفق: ويحتمل أن يكون هذا هو الصحيح. لأن أحمد حكاه عن الشافعي. وقال: هو أشبه من قول أبي حنيفة.

وقال الثوري وأصحاب الرأي: يسجد في الحال أربع سجعات. وحكاه ابن المنذر عن الحسن وأبي حنيفة أيضاً.

وقال الحسن بن صالح في من نسي من كل ركعة سجديهما: يسجد في الحال ثماني سجعات.

قال الموفق: وهذا فاسد؛ لأن ترتيب الصلاة شرط فيها. فلا يسقط بالنسيان. كما لو قدم السجود على الركوع نسيًا. اهـ.

وعن النخعي: من نسي سجدة. سجدها متى ذكره وهو في الصلاة. وعن الأوزاعي في من نسي سجدة من الظهر. فذكره في صلاة العصر. قال: يمض في صلاته. فإذا فرغ سجدها.

مسألة: وإن ذكر أنه ترك أربع سجعات من أربع ركعات بعد سلامه. بطلت صلاته نصًا. وهو المذهب. اختاره ابن عقيل والموفق وغيرهم.

التعليل: لأن الركعة الأخيرة بطلت أيضاً بسلامه، فم يصح له شيء من صلاته بيني عليه.

وقيل: حكمه حكمه لو ذكر وهو في التشهد.

مسألة: وإن ذكر ذلك وقد قرأ في الخامسة، فهي أولاه.

التعليل: لأن الأولى بطلت بشروعه في قراءة الثانية، ولثانية بطلت بشروعه في قراءة الثالثة، ولثالثة بطلت بشروعه في قراءة الرابعة، ولرابعة بطلت بشروعه في قراءة الخامسة، فيبني عليها، وتشهده قبل سجدة الركعة الأخيرة زيادة فعلية يجب لسجود سهو، ويبطل لصلاة عمدته؛ لأنه ليس محلاً لسجوس. وتشهده قبل لسجدة ثنية زيادة قولية يسن لسجود لها سهو، ولا يبطل عمدته لصلاة؛ لأنه ذكر مشروع في الصلاة في الجمعة، ولجوس له ليس بزيادة، لأنه بين لسجدين، فهو محل سجوس.

مسألة: وإن نسي سجدين أو ثلاثاً من ركعتين جههه نتي بركتين، وثلاثاً أو رباعاً من ثلاث جههه نتي بثلاث، وخمساً من أربع، أو ثلاث نتي بسجدين، ثم بثلاث ركعت أو بركتين، ومن الأولى سجدة ومن لثنية سجدين، ومن لرابعة نتي بسجدة ثم بركتين<sup>(١)</sup>.

نص: وإن نسي التشهد الأول فلم يذكره حتى فرغ يسجد (و) للسهو، وإن ذكره عند نهضته يلزمه (و) الرجوع، وإن استتم قائماً (خ) مضى، ويجوز (و) رجوعه، وإن شرع في القراءة (خ): امتنع رجوعه، ويسجد (و) لذلك كله.

ش: من نسي التشهد الأول فلم يذكره حتى فرغ من صلاته فإنه يسجد سهو بتفق لأربعة كد شر إليه لمؤلف وسيأتي توضيح حكم نسيان سجود سهو في آخر الباب<sup>(٢)</sup>. وإن نسي التشهد لأول وحده بأن جلس له، ولم يتشهد، أو نسيه مع لجوس له ونهض، لزمه الرجوع والإتيان بما تركه من التشهد جالساً ثم يستمر

(١) صر «كشف لفتح» ١ ٤١٣، و«إيضاف» ٢ ١٤٢، ١٤٣، و«تبيين» ١ ٥٢١.

و«تسفي» ٢ ٤٣٥، و«للمجموع شرح» ٤ ٤٣.

(٢) ص ٢٨٨-٢٨٩.



قائمًا. هذا المذهب. وممن قل يجلس: عُمر بن عبد العزيز وعقمة والضحاك وقتادة والأوزاعي وأبو حنيفة وشافعي وابن المنذر.

الدليل: ما روى المغيرة بن شعبة أن النبي ﷺ قال: إذا قام أحدكم من الركعتين، فم يَسْتَتِمُ قائمًا، فليجلس، وإذا استتم قائمًا، فلا يجلس، ويسجد سجدة السهو. روه أحمد وأبو داود، وابن ماجه من رواية جابر لجعفي، وقد تكلم فيه، قال النووي: سنده ضعيف.

وفي رواية عن زيد بن علاقة قال: «صلى بن المغيرة بن شعبة فنهض في الركعتين، فقلت: سبحان لله، قال: سبحان لله، ومضى، فلم تته صلاته وسمه، سجد سجدة لسهو، فم نصرف قل: رأيت رسول الله ﷺ يصنع كما صنعت. رواه أبو داود والترمذي، وقال: حديث حسن صحيح<sup>٢</sup>. وهذه لرواية يحصل بها الدلالة لما ذكر، وروى الحكم مشهور من رواية سعد بن أبي وقاص<sup>٣</sup>، ومن رواية عقبة بن عمر<sup>٤</sup>، وقال: هم صحيحان على شرط البخاري ومسلم. هـ.

التعليل: لأنه خُلِّ بواجب، وذكره قبل شروع في ركن، فنزله لإتيان به، كما لو لم تفارق ألبته للأرض، ويرجع ولو كان إلى القيم أقرب.

وقال مالك: إن فارت ألبته الأرض مضى.

وقل حسن بن عطية: إذا تجافت ركبتة عن الأرض، مضى.

وقل لنخعي: إن ذكر قبل ستفتح لقراءة عدد، ولا فلا، وقال لحسن: إن

(١) أخرجه أحمد ٤ ٢٥٣، وأبو داود (١٠٣٦)، وابن ماجه (١٢٠٨)

(٢) صحيح لغيره وأخرجه أبو داود (١٠٣٧)، والترمذي (٣٦٥)، بسند ضعيف، يزيد بن هرون روى عن المسعودي بعد الاختلاط.

وأخرجه لترمذي (٣٦٤)، وفي سنده محمد بن أبي ليلى سيء لحفظ.

(٣) أخرجه بن خزيمة (١٠٣٢)، والحكم ١ ٣٢٣.

(٤) أخرجه الحكم ١ ٣٢٥.

ذكره قبل الركوع ، عاد وإلا فلا .

قال بنُ فيروز: وهل تبطلُ صلاتُهُ إن لم يرجع أو لا؟ ظاهرُ كلامهم الأول حيث قالوا: ومتى مضى فصلى في موضع ينزُّهُ الرجوع ، أو رجع في موضع ينزِّمه المضي عالمٌ تحريمه بطلت . وإليه ذهب بعضُ المحققين . وجنَحَ إلى الثاني الفتوحى في أول الباب . اهـ .

وينزّم المأموم متبَعُهُ الإمام إذا رجع إلى التشهد ولو بَعْدَ قيامهم وشروعهم في القراءة على الصحيح من المذهب .

الدليل: حديثُ «إنما جُعِلَ الإمامُ ليؤتَمَ به ولا عتبار بقيامهم قبّه .

مسألة: وإن اسْتَمَّ قائماً . ولم يقرأ . أي: لم يشرع في القراءة . فعده رجوعه أولى من رجوعه . لما تقدم من حديثٍ لمغيرة . وإنما جاز رجوعه . لأنه لم يتبس بركن مقصود . لأن القيام ليس بمقصود في نفسه . ولهذا جاز تركه عند العجز . بخلاف غيره من الأركان . والصحيح من المذهب أن الرجوع مكروه .

وعن أحمد: يُخير بين الرجوع وعدمه .

وعنه: يمضي في صلاته . ولا يرجع وجوباً . اختاره الموفق . وصحب الفائق والشيخ عبدالرحمن السعدي لحديث: «فإن ستمَّ قائماً . فلا يجلس» ولم يقل: «إذ شرع في لقراءة» .

وعنه: يجب الرجوع . قل النخعي: يرجع ما لم يستفتح لقراءة .

وقال حماد بن أبي سليمان: إن ذكر ساعة يقوم جالس .

مسألة: ويتبع المأموم الإمام إذا قام سهوً عن التشهد . ويسقط عنه لتشهد في الجلوس إذن . كما تقدم . ولو علم المأموم ترك الإمام التشهد قبل قيام المأموم أو الإمام .

ولا يتشهد المأموم بعد قيام إمامه سهواً. هذا المذهب. وهو قول مالك والشافعي، وأبي ثور، وأهل العراق.

الدليل: حديث: «إنما جعل الإمام ليؤتم به، فلا تختفوا عليه»<sup>(١)</sup>.

ولأن النبي ﷺ لما سها عن التشهد الأول وقده، قام الناس معه<sup>(٢)</sup>، وفعله جماعة من الصحابة ممن صَلَّى بالناس، نهضوا في الثانية عن الجلوس، فسبحوا بهم، فلم يلتفتوا إلى من سبَّح بهم، وبعضهم أوماً إليهم بالقيام، فقاموا، قال: ومما احتج به أحمد من فعل الصحابة، أنهم كانوا يقومون معه.

قال: حدثنا يزيد بن هارون، قال: أخبرنا المسعودي، عن زياد بن علاقة، قال: صَلَّى بنا المغيرة بن شعبة، فلما صَلَّى ركعتين، قام ولم يجلس، فسبَّح به من خلفه، فأشار إليهم أن قوموا، فلما فرغ من صلاته سَلَّمَ، وسجد سجدة، ثم سَلَّمَ، ثم قال: هكذا صنع رسول الله ﷺ<sup>(٣)</sup>.

قال: وحدثنا وكيع، قال: أخبرنا عمران بن حدير، عن نصر بن عاصم الليثي، قال: أوههم عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - في القعدة، فسبحوا به، فقال: سبحان الله هكذا، أي: قوموا. وروي بإسناده مثل ذلك عن سعد<sup>(٤)</sup>، ورواه الأجرى عن معاوية، وعن عتبة بن عامر، وقال: إني سمعتكم تقولون سبحان الله لكما أجلس، فليست تلك السنة، إنما السنة التي صنعت<sup>(٥)</sup>، وقد ذكرنا حديث ابن بَحينة.

وعن أحمد: يتشهد المأموم وجوباً، قال ابن عقيل في «التذكرة»: يتشهد المأموم ولا يتبعه في القيام، فإن تبعه ولم يتشهد، بطلت صلاته.

(١) أخرجه البخاري (٧٢٢)، ومسلم (٤١٤) من حديث أبي هريرة.

(٢) أخرجه البخاري (٨٢٩)، ومسلم (٥٧٠) من حديث ابن بَحينة.

(٣) سلف ص ٢٦١ / تعليق (٢).

(٤) سلف ص ٢٦١ / تعليق (٤).

(٥) سلف ص ٢٦١ / تعليق (٣).

الترجيح:

قلت: والرجح لقول الأول، والله أعلم.

مسألة: وإن رجع لإمام بعد أن ستمه قنماً ولم يقرأ إلا لتشهد جز، وكره خروج من خلاف من وجب لمضي لظاهر حديث لمغيرة. وصححه لموفق.

مسألة: وإن قرأ، ثم ذكر لتشهد، لم يجز له لرجوع إلى لتشهد، قال في الإنصاف: قولاً واحداً. هـ.

وهو قول أكثر أهل العلم، وممن روي عنه - لا يرجع - عمر وسعد بن أبي وقص وابن مسعود، ولمغيرة بن شعبه، والنعمان بن بشير وابن لزيير، والضحاك بن قيس، وعقبة بن عامر، وهو قول كثير لفقهاء.

الدليل: حديث لمغيرة<sup>(١)</sup>. وزوى أبو بكر لأجري، بسنده عن معاوية: أنه صلى بهم فقدم في الركعتين، وعليه لجلوس، فسبح به، فبى أن يجلس، حتى بذ جس يسلم، سجد سجدتين وهو جالس، ثم قال: رأيت رسول الله ﷺ فعل هذا. وقال الحسن: يرجع ما لم يركع، قل لموفق: وليس بصحيح. هـ.

ولأنه شرع في ركع مقصود، كما لو شرع في لركوع.

مسألة: وبطل صلاة الإمام إذا رجع بعد شروعه في القراءة، إلا أن يكون جاهلاً وناسياً. وفتت به اللجنة لدائمة لبحوث العمية والإفتاء.

ومن علم بتحريمه وهو في لتشهد، نهض، ولم يتم لجلوس، وكذا حل للمؤمنين أن تبعوه، لأنه ليس لهم متبعته في ذلك، وإن سبحو به قبل أن يعتدل، فله يرجع، تشهدوا لأنفسهم وتبعوه.

وقيل: بل يفارقونه، ويتيمنون صلاتهم.

مسألة: وعليه لسجود لذلك كنه.

الدليل: حديث لمغيرة<sup>(٢)</sup>، ولقوله ﷺ: «إذا سها أحدكم فليسجد سجدتين»<sup>(٣)</sup>.

(١) سف ص ٢٦١ تعليق (١) و (٢).

(٢) سف ص ٢٦١ تعليق (١) و (٢).

(٣) أخرجه مسلم (٥٧٢) (٩٤) من حديث ابن مسعود.

قال في «لإنصاف»: أما في الحالين الثاني ولثالث، فيسجد لسهو فيهما بلا خلاف علمه، وأما في الحال الأول وهو ما إذ لم ينتصب قائماً ورجع فقطع لموفق بأنه يسجد له يضاً، وهو لصحيح من المذهب، وعنه أكثر لأصحاب.

وقيل: لا يجب لسجود لذات.

وعنه: إن أكثر نهوضه، سجد له ولا فلا، وهو وجه لبعض لأصحاب، وقدمه بن تميم.

وقال في التخصيص: يسجد إن كان انتهى إلى حد الركعتين، ولا فلا.

وقال في لرعية: وقيل: إن يؤخر بينهما، هـ.

وذهب جماعة إلى أنه لا يسجد للسهو إلا لفوت لشهد الأول، لا لفعل لقيامه لقوله في حديث المغيرة: «ولا سهو عليه».

وسندل أهل لقول الأول بما أخرجه البيهقي من حديث أنس: أنه تحرك لقيامه من الركعتين الآخرين من لعصر على جهة لسهو، فسبحو فقع، ثم سجد لسهو، وأخرجه الدارقطني، قال لصنعني: ولكن من فعل أنس موقوف عليه، إلا أن في بعض طرقه أنه قال: «هذه لسنة» وقد رجح حديث المغيرة عليه؛ لكونه مرفوعاً؛ ولأنه يؤيده حديث بن عمر مرفوعاً: «لا سهو إلا في قيام عن جلوس، أو جلوس عن قيام» أخرجه لدرقطني، ولحاكم، والبيهقي، وفيه ضعف، ولكن يؤيد ذلك: أنها قد وردت أحديث كثيرة في لفعل لقليل، وأفعال صدرت منه صحة، ومن غيره مع علمه بذلك، ولم يأمر فيها بسجود السهو، ولا سجد لما صدر عنه منها.

قلت: وأخرج النسائي من حديث ابن بريدة: أنه ﷺ صلى فقام في الركعتين، فسبحوا به، فمضى، فلما فرغ من صلاته، سجد سجدتين، ثم سقم. وأخرج أحمد، والترمذي، وصححه من حديث زياد بن علاقة قال: صلى بنا المغيرة بن شعبة، فلما صلى ركعتين، قام ولم يجلس، فسبح له من خلفه، فأشار إليهم أن قوموا، فلما فرغ من صلاته سلم، ثم سجد سجدتين وسقم؛ ثم قال هكذا صنع بن رسول الله ﷺ. إلا أن هذه فيمن مضى بعد أن يسبحوا له، فيحتمل أنه سجد لترك التشهد، وهو الظاهر. هـ.

مسألة: وكذا حكم تسبيح الركوع والسجود ورب غفر لي بين لسجدتين، وكن واجب تركه سهواً ثم ذكره، فيرجع إلى تسبيح ركوع قبل اعتدال، لا بعده، على لصحيح من المذهب، ذكره القاضي قياساً على القيام من ترك التشهد. قال في «المبدع»: وليس مثله، لأن التشهد واجب في نفسه، غير متعلق بغيره، بخلاف بقية الواجبات، لأنها تجب في غيرها كالتسبيح. اهـ.

وقيل: لا يرجع قبل اعتداله، ويبطل لعمده، وجزم به في «المغني» في باب صفة الصلاة، و«الشرح».

وقيل: يجوز الرجوع بعد اعتداله، كما في التشهد الأخير، اختاره القاضي.

وقيل: لا يجوز أن يرجع بعد اعتداله.

وحيث جاز رجوعه، فعاد إلى الركوع أدرك لمسبق الركعة به، على لصحيح من المذهب.

وقيل: لا يدرئها بذلك؛ لأنه نفل، كرجوعه إلى لركوع سهواً.

مسألة: وإن ترك ركناً، كالركوع والطمأنينة فيه لا يعلم موضعه بأن جهل أهو

من الأولى . أم من غيرها . بنى على الأحوط . ليخرج من العهدة بيقين .

مسألة : فلو ذكر في التشهد أنه ترك سجدة لا يعلم أهى من الأولى أم من الثانية جعلها من الركعة الأولى . وأتى بركعة بدلها .

مسألة : وإن ترك سجدين لا يعلم أحما من ركعة . أم من ركعتين جعلهما من ركعتين احتياطاً . فإن ذكرهما قبل الشروع في القراءة . سجد سجدة . وحصلت له ركعة . ثم يأتي بركعة . ليخرج من العبادة بيقين .

مسألة : وإن ذكر المتروك وهو سجدتان لا يعلم من ركعة أو من ركعتين بعد شروعه في قراءة الثالثة . لغت الأوليان .

التعليل : لأن الأحوط كونهما من ركعتين . كما تقدم . وكل منهما تبطل بشروعه في قراءة التي بعدها .

مسألة : وإن ترك سجدة لا يعلم من أي ركعة . أتى بركعة كاملة لاحتمال أن تكون من غير الأخيرة .

مسألة : ولو جهل عين الركن المتروك بأن ذكر أنه ترك ركناً . وجهل عينه بنى على الأحوط أيضاً . فإن شك في القراءة والركوع . أي : شك هل المتروك قراءة أو ركوع ؟ جعله قراءة . فيأتي بها ثم بالركوع للترتيب .

مسألة : وإن شك في الركوع والسجود جعله ركوعاً . فيأتي به ثم بالسجود .

مسألة : فإن ترك آيتين متواليتين من الفتحه جعلهما من ركعة عملاً بالظاهر .

وإن لم يعلم تواليهما . جعلهما من ركعتين احتياطاً . لثلا يخرج من الصلاة وهو شك فيها . فيكون مغرراً بها . لقوله ﷺ : « لا غرار في الصلاة ولا تسليم » . رواه أبو داود<sup>(١)</sup> . قال الأثرم : سألت أبا عبد الله عن تفسيره . فقال : أما أنا فأرى ألا يخرج

---

(١) أخرجه أبو داود (٩٢٨) و (٩٢٩) . والطحاوي في «المشكّل» (١٥٩٧) . وسنده صحيح .

منها إلا على يقين، لا يخرج منها على غرر حتى يستيقن أنها قد تمت.  
وفيه وجه آخر: أنه يتحرى، ويعمل بغلبة الظن في ترك الركن كالركعة.  
وقل أبو الفرج: لتحري سائغ في لأقول ولأفعل. هـ .  
نصر: وأما الشك فإذا شك في عدد الركعات بيني (و) الإمام على غالب ظنه،  
والمنفرد (و) على اليقين .

ش: لقسمه لثالث مما يشرع له سجود سهو: شك في بعض صورته، فمن  
شك في عدد الركعات بأن تردّد صلى ثنتين أم ثلاثاً مثلاً، بنى على اليقين، ولو  
كان الشك مسمماً. روي عن أبي بكر وعمر وبنه وبين عباس وشريح ولشعبي  
وسعيد بن المسيب، وعطاء وسعيد بن جبير وسالم بن عبد الله. وهو قول ربيعة ومالك  
وعبد العزيز بن أبي سلمة والثوري وشافعي وسحاق والأوزاعي .

للدليل: ما روى أبو سعيد أن النبي ﷺ قال: إذا شك أحدكم في صلاته فم  
يذكر: كم صلى ثلاثاً أم أربعاً، فيطرح الشك، ويبين على ما استيقن، ثم يسجد  
سجدة قبل أن يسلم، فإن كان صلى خمساً شفعن له صلاته، وإن كان صلى  
تمة لأربع كانت ترغيماً للشيطان . روه مسلم وأبو داود وابن ماجه .<sup>١</sup>

وعن عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله ﷺ قال: إذا شك أحدكم في صلاته  
فم يذكر: زد ونقص، فإن كان شك في لوجه ولاثنين، فيجعلهما وجدة، حتى  
يكون لهما في الزيادة، ثم يسجد سجدتين وهو جالس قبل أن يسلم، ثم يسلم .  
روه لأثره وابن ماجه، ولترمذي، وقال: هذا حديث صحيح .<sup>٢</sup> وكطهرة وطواف،

(١) نظير كشف لقنع ١ ٢١٣-٤١٥، وإنصاف ٢ ١٤٤-١٤٦، ١٤٩، والمبيع  
١ ٥٢١، ٥٢٣، والمغني ٢ ٤١٩، ٤٢٢، ٤٣٦، والمجموع شرح لمذهب ٤ ٥٣، ٥٤  
وحاشية لعنقري ١ ٢٠٨، ٢٠٩، والمختار لجنة ص ٤٨، وسبل السلام ١ ٤٠٦،  
والشرح الكبير ١ ٣٤٠، وفتاوى لجنة ٧ ١٤٣ .

(٢) أخرجه مسلم (٥٧١)، وأبو داود (١٠٢٤)، وابن ماجه (١٢١٠)، ولساني ٣ ٢٦ .

(٣) حسن لغيره أخرجه أحمد (١٦٥٦)، ولترمذي (٣٩٨)، وابن ماجه (١٢٠٩) .



ذكره بن شهاب. ولأن الأصل عدمه ما شك فيه، وكما لو شك في أصل الصلاة،  
وسواء تكرر ذلك منه أو لا!!

قاله في «المستوعب» وغيره.

ومعنى البناء على اليقين: أن ينظر ما يتقن أنه صلاة من الركعت، فيتم عليه،  
ويُلغى ما شك فيه، وزاد أبو بكر: يبنى الموسوس على أول خاطره.

وعن أحمد: يبنى على غالب ظنه، قدمه في الفتاوى، واختاره الشيخ تقي  
الدين، وقال: على هذا عمدة أمور الشرع. وإن مثله يُقل في طواف وسعي ورمي  
جمار وغير ذلك. اهـ. وروى عن علي، وابن مسعود، وينحوه قل لنخعي، واختاره  
لشيخ عبدالرحمن السعدي.

الدليل: ما روى ابن مسعود أن النبي ﷺ قال: إذا شك أحدكم في صلاته،  
فليتحرّ للصواب، فليتمّ عليه، ثم ليسجد سجدتين. متفق عليه، وللبخاري «بعد  
لتسليم». وفي لفظ لمسلم: «فيتحرّ أقرب ذلك إلى الصواب» وفي لفظ: فليتحرّ  
الذي يرى أنه الصواب. رواه مسلم<sup>(٢)</sup>.

وفي لفظ رواه أبو داود، قال: إذا كنت في صلاة، فشككت في ثلاث أو أربع  
وأكثر ظنك على أربع، تشهدت، ثم سجدت سجدتين وثنت جالس<sup>٣</sup>.

وعلى هذه الرواية يُحمل حديث أبي سعيد، وعبدالرحمن عني من لا ظن له،

(١) أخرجه البخاري (٤٠١)، ومسلم (٥٧٢).

(٢) أخرجه مسلم (٥٧٢) (٩٠).

(٣) أخرجه أحمد (٤٠٧٥)، وأبو داود (١٠٢٨) وسنده ضعيف لانقطاعه، أبو عبيدة بن  
عبدالله بن مسعود لم يسمع من أبيه.

وأخرجه أحمد (٤٠٧٦) موقوف وسنده ضعيف أيضاً لانقطاعه. قال أبو داود: رواه  
عبدالواحد، عن خصيف، ولم يرفعه، ووافق عبد الواحد أيضاً سفيان وشريك وإسرائيل.  
واختلفوا في الكلام في متن الحديث، ولم يسنوه.

وحديثُ ابنِ مسعودٍ على من له ظن.

قال الشيخ عبد الرحمن السعدي: «صح لأقوال في شك المصلي في عدد الركعات: أنه يبنى على اليقين - وهو الأقل - إن كان الشك متساوياً ولأقل رجح. وأنه يبنى على غلبة ظنه إذا كان له ظنٌ رجح. وعلى هذا تنزل الأحاديثُ الصحيحة: حديث أبي سعيد يدلُّ على رجوعه إلى الأقل مع الشك. وحديث ابن مسعود يدلُّ على رجوعه إلى ظنه. وهو كالصریح في ذلك لقوله: «فليتحرَّ الصواب». هـ.

وقال أصحابُ الرأي: إن تكرر ذلك عليه، وإن كان قول ما نصَّبه. أعدد الصلاة. لقوله ﷺ: «لا غرر في صلاة ولا تسليم»<sup>(١)</sup>. قال الشافعي في القديم: ما رأيت قولاً أقبح من قول أبي حنيفة هذا ولا أبعد من السنة. اهـ.

قال الموفق: فأم قول أصحاب الرأي. فيخالف السنة الثابتة عن رسول الله ﷺ. وقد روى أبو هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «إن أحدكم إذا قام فصلى، جاءه الشيطان، فلبس عليه، حتى لا يدري كم صلى. فإذا وجد ذلك أحدكم، فليسجد سجدتين وهو جالس». متفق عليه<sup>(٢)</sup>. ولأنه شك في الصلاة، فلم يُبطلها، كما لو تكرر ذلك منه. وقوله ﷺ: «لا غرر». يعني: لا ينقص من صلاته. ويحتمل أنه أراد لا يخرج منها وهو شك في تمامها. ومن بنى على اليقين لم يبق في شك من تمامها. وكذلك من بنى على غالب ظنه، فوافقه المأمومون، أو ردوا عليه غلطه، فلا شك عنده. اهـ.

وقال لأوزاعي: تبطل صلاته. وروي هذا عن ابن عمر. وابن عباس.

وقال الحسن البصري: يعمل بما يقع في نفسه من غير اجتهد، وروي عن أنس وأبي هريرة.

(١) أخرجه أبو داود (٩٢٨) و (٩٢٩)، والطحاوي في «المشكّل» (١٥٩٧)، وإسنده صحيح.

(٢) أخرجه البخاري (١٢٣١)، ومسلم (٣٨٩)(١٩).

وحُكي عن الحسن البصري أنه إذا شك هل زاد أو نقص يكفيه سجدتان للسهو  
لحديث أبي هريرة السابق.

وعن أحمد: يبيّن إمام على غالب ظنه، والمنفرد على ليقين. ختاره «المؤلف»،  
وذكر في «لمنع» أن هذا ظاهر المذهب، وجزم به في «الكافي» و«الوجيز»، وذكر  
في «الشرح» أنه المشهور عن أحمد، وأنه اختيار الخرقى. وزعم المؤلف أن ذلك  
باتفاق الأربعة، وليس كما زعم. لم تقدم من ذكر الاختلاف، والله أعلم.

الدليل: أن للإمام من يُنبهه، ويذكره إذا أخطأ لصوب، فيعمل بالأظهر عنده،  
فإن أصاب أقره لمأمومون، فيتأكد عنده صوب نفسه، وإن أخطأ سبّحو به،  
فرجع إليهم، فيحصل له الصواب على كلتا الحالتين، وليس كذلك لمنفرد، إذ  
ليس له من يذكره، فيبني على اليقين، ليحصل له تمام صلاته، ولا يكون مغرور  
بها، وهو معنى قوله عليه السلام: «لا غرار في صلاة»، وعلى هذا يحمى حديث أبي سعيد  
وعبد الرحمن بن عوف على المنفرد، وحديث ابن مسعود عن الإمام، جمعا بين  
الأخبار، وتوفيقا بينها.

ويُشترط على هذه لروية أن يكون المأموم أكثر من واحد وإلا بنى الإمام على  
اليقين كالمنفرد؛ لأنه لا يرجع إليه، بدليل المأموم لو حد لا يرجع إلى فعل إمامه  
ويأخذ المأموم عند شكّه بفعل إمامه؛ إذا كان لمأموم ثنين فأكثر؛ لأنه يتعدّ خطأ  
اثنين وإصابة واحد. قال في «المبدع»: وأما المأموم، فيتبع إمامه، مع عدم لجزم  
بخطئه، وإن جزم بخطئه لم يتبعه، ولم يسلم قبله. هـ.

#### الترجيح:

قلت: والرجح القول بأنه يبيّن على غالب ظنه إذا كان له ظن رجح،  
للحديث، ولما ذكره الشيخ عبدالرحمن السعدي، والله أعلم.

قال الشوكاني: والذي يلوح لي أنه لا معارضة بين أحاديث لبناء على الأقل  
والبناء على اليقين وتحري الصواب، وذلك لأن التحري في اللغة هو طلب ما هو  
أحرى إلى الصواب، وقد أمر به عليه السلام، وأمر بالبناء على اليقين ولبناء على الأقل

عند غروض لشك، فإن تمكن لخروج بالتحري عن دثرة لشك لغة، ولا يكون إلا بالاستيقن بأنه قد فعل من لصلاة كذا ركعت، فلا شك أنه مقدم على البناء على الأقرب، لأن الشارع قد شرط في جواز البناء على الأقل عدم الدرية كما في حديث عبدالرحمن بن عوف، وهذا التحري قد حصلت له لدرية، وأمر لشك بالبناء على ما استيقن كما في حديث أبي سعيد، ومن بلغ به تحريه إلى اليقين قد بنى على ما ستيقن، ويهتد بعدم أنه لا معارضة بين لأحاديث المذكورة، وأن التحري المذكور مقدم على البناء على الأقرب، وقد وقع لنس ظن لتعارض بين هذه لأحاديث في مضائق ليس عليها ثبرة من علم كالفرق بين لمبتدئ وللمبتدئ والركن والركعة. هـ.

مسألة: فإن استوى عنده لأمر بنى على ليقين، وهو لأقل بغير خلاف، لأنه الأصل وهو شامل للإمام، والمنفرد. قاله في "لمبدع".

مسألة: والمأموم في فعل نفسه يبني على ليقين، على لصحيح من لمذهب، لما تقدم، وقيل: يأخذ بغلبة ظنه، فهو شك المأموم هو دخل مع الإمام في لركعة الأولى أو الثانية، جعل الدخول معه في لثنية، فيقضي ركعة إذ سلم بممه احتياط.

مسألة: ولو أدرك المأموم الإمام ركعاً ثم شك بعد تكبيره للإحرام هو رفع الإمام رأسه قبل دركه ركعاً؟ له يعتد بثلاث لركعة، على لصحيح من لمذهب لاحتتمال رفعه من لركوع قبل دركه فيه. وقيل: يعتد به.

مسألة: وحيث بنى المصنعي على اليقين، فإنه يأتي بما بقي عليه من صلاته ليخرج من عهده، فإن كان مأموماً أتى به بعد سلام بممه كلمسبوق، ولا يفرقه قبل ذلك لعدم لحنة إليه، وسجد لسهو، ليجبر ما فعله مع لشك، فإنه نقص في المعنى.

مسألة: وإن كان المأموم واحداً، وشك في عدد الركعات ونحوه، لم يُقلد إمامه لاحتمال السهو منه، كما لم يرجع بشيء لقول ذي اليمين وحده، ويبنى على اليقين لما تقدم، فإن سلم إمامه أتى بما شك فيه.

مسألة: ولا أثر لشك المصلي بعد سلامه، على لصحيح من المذهب، نص عليه، وكذلك سائر العبادات لو شك فيها بعد فراغها؛ واختارته اللجنة لدئمة للبحوث العلمية والإفتاء؛ لأن الظاهر أنه أتى بها على الوجه لمشروع، وتقدم في لطهارة. قيل: بلى، مع قصر الزمن.

قال الشوكاني: وظاهر حديث أبي سعيد أن مجرد حصول لشك موجب لسجود ولو زال وحصلت معرفة الصواب وتحقق أنه لم يزد شيئاً، ويدل لهذا المذهب ما أخرجه أبو داود عن زيد بن أسلم قال: قال النبي ﷺ: «إذا شك أحدكم في صلاته، فإن استيقن أنه قد صلى ثلاثاً، فليقم، وليتم ركعةً بسجوده، ثم يجلس، فيتشهد، فإذا فرغ، فلم يبق إلا أن يسلم، فيسجد سجدتين وهو جالس ثم يسلم»<sup>١</sup>.

مسألة: لو سجد لشك، ثم تبين أنه لم يكن عليه سجود، ففي وجوب السجود عليه وجهان.

أحدهما: يسجد، والثاني: لا يسجد.

وقيل: يسجد للسهو في النقص لا في الزيادة، قل في الرعية الكبرى: وهو أظهر. اهـ.

---

(١) حديث صحيح، وأخرجه أبو داود (١٠٢٧) بسند فيه إرسال، ونصه في مسنده (٥١١).  
(٢) نظير «كشف لفتنة»، ١/ ٤١٥-٤٧٧، و«لروض السريح» ٢/ ١٦٦، و«لأنصاف» ٢/ ١٤٦-١٤٨، ١٥٠، و«لمبدع» ١/ ٥٢٣، ٥٢٤، و«المغني» ٢/ ٤٠٧-٤١٠، ٤١١، و«للمجموع شرح المذهب» ٤/ ٣٧، و«الفروع» ١/ ٥١٣، و«المختار لجنية» ص ٤٨، ٤٩، و«نيل الأوطار» ٣/ ١٣١، ١٤١، و«للمستوعب» ٢/ ٢٧٢، و«لكفي» ١/ ١٦٧، ١٦٨، و«لشرح الكبير» ١/ ٣٤١ و«فتاوى اللجنة» ٧/ ١٤٣.

مسألة: إذا عَلِمَ أنه سها في صلاته. ولم يعلم هل هو مما يُسجَدُ له أو لا. لم يسجد. على الصحيح من المذهب. وقيل: يسجد.

مسألة: لو شك في محل سجوده سجد قبل السلام.

نصر: ومن شك في ترك ركن يكون (و) كتركه. ومن شك في ترك واجب لم يسجد (و). وإن شك في زيادة: لم يلزمه (و) السجود.

شر: ومن شك قبل السلام في ترك ركن. فهو كتركه ويعمل باليقين وفاقاً كما أشر إليه المؤلف: لأن لأصل عدمه.

وقيل: هو كترك ركعة قياساً، فيتحرى ويعمل بغلبة الظن. وقوله بـو الفرج في قول وفعل.

مسألة: ولا يسجد لشكه في ترك واجب. وهو المذهب: وفقاً كما أشر إليه المؤلف: لأن لأصل عدمه وجوبه. فلا يسجد بلشك. وفي وجه: يلزمه.

ولا يسجد بشكه: هل سها؟ لأن الأصل عدمه.

مسألة: وإن شك في زيادة بأن شك في التشهد: هل زد شيئاً أو لا. لم يسجد: وفق كما أشر إليه لمؤلف لأن لأصل عدمه الزيادة.

وعن أحمد: يسجد.

إلا إذا شك فيها وقت فعلها بأن شك في الأخيرة: هل هي زائدة أو لا. أو وهو سجد هل سجوده زائد أو لا. فيسجد لذلك، جبراً لنقص الحاصل فيه بالشك.

مسألة: ولا يسجد لشكه إذا زال شكه. وتبين أنه مُصِيبٌ فيما فعله. على الصحيح من المذهب. إماماً كان أو غيره لزوال موجب السجود.

---

(١) انظر «الإنصاف» ١٥٠/٢.

قال المجد: ولو صَلَّى مع الشُّكِّ ثلاثاً، أو شَرَعَ في الثالثة، ثم تحقق أنها رابعة سجد؛ لأنه فَعَلَ م عليه متردداً في كونه زيدة، وذلك نقص من حيث المعنى، ولو شُكَّ وهو سجد: هل هو في السجدة الأولى أو الثانية، ثم زال شكه لما رَفَعَ رأسه من سجوده، فلا سَهْوٌ عليه. ولو لم يَزُلْ شُكُّه حتى سَجَدَ ثانياً، لزمه سجود السهو؛ لأنه دى فرضه شكاً في كونه زائداً. قل: هذا هو الصحيح من مذهبنا، وفيهم وجه: لا يَسْجُدُ في القسمين جميعاً، وهو ظاهر م ذكره لقاضي في المجد، فقال: وإذا سه، فتذكر في صلاته لم يسجد. هـ كلام لمجد. وتبعه في مجمع البحرين.

وفيه وجه آخر: يسجد، قل في التخييص وقدمه في لقوع لأصولية. قل في «لأنصف»: قلت: فيعرب بها على هذا لوجه، وطبقهم في الفروع، هـ. مسألة: ولو شك مَنْ سه: هل سجد لسهو أو لا، سجد للسهو، وكفه سجدتان.

وقيل: يسجد مرتين قبل السلام.

وقيل: يفعل ما تركه ولا يسجد له.

وقيل: إن شك هل سَجَدَ له، سجد له سجدتين، وسجد لسهو سجدتين بعد فعل ما تركه<sup>(١)</sup>.

فائدة: وإذا سَجَدَ لسهو ظَنَّهُ، ثم ذكر أنه لم يَسْه، لم يسجد على الصحيح. وهذه مسألة الكسائي مع أبي يوسف ذكرها في مجمع البحرين فإن الكسائي قال: يُتَّقَى بالعربية على كُلِّ علم، فسأله أبو يوسف عن ذلك بحضرة الرشيد فقال: المصغر لا يُصغر. وقيل: مسألة الكسائي فيم إذا سه في سجود السهو، فإنه لا

(١) نظر «كشف لقن» ١ ٤٧٧، و«لأنصف» ٢ ١٤٨-١٥١.

يَسْجُدُ لِذَلِكَ لسهو .

نصر : ويلزم (و) المأموم مع إمامه إذا سها . وإن سها المأموم دون الإمام . لم يلزمه (و) السجود .

شر : وليس على المأموم سجود سهو . في قول عمه هن لعنه . وشر لمؤلف إلى أنه بتدقيق لأربعة .

الدليل : حديث بن عمر . عن أبيه عمر يرفعه : " ليس على من خُفَّ الإمام سهو . فإن سها الإمام . فعليه وعلى من خُفَّه . رواه الدارقطني <sup>١</sup> . وتكلم معاوية بن الحكم خلف النبي ﷺ . فسه يؤمره بسجود <sup>٢</sup> . ولأن المأموم تبع للإمام . وحكمه إذ سها . وكذلك إذا لم يسه . ولو كان تُتى بم محل سجوده بعد للسلام .

وقل مكحول : يسجد المأموم لسهو نفسه . لعموم الأدلة . قل لشوكني : وهو الظاهر . هـ .

مسألة : أم إذا سها إمامه . فإنه يسجد معه . سواء سها المأموم أو لا . حكه . سحق وبن لمنذر جماع . وشر لمؤلف إلى أنه بتدقيق لأربعة . لعموم قوله ﷺ : " إنما جُعِلَ للإمام ليؤتم به . فإذا سجد . فسجدوا " <sup>٣</sup> . وحديث عمر لمتقدم .

ولو لم يتم المأموم التشهد . ثم يتم بعد سجوده مع إمامه متبعة له . على الصحيح من المذهب . وقيل : يتم ثم يُعيدُ لسجود ثانياً ولو كان المأموم مسبوقاً سواء كان سها إمامه فيما ذكره المسبوق معه أو قبله . على الصحيح من المذهب . وسواء سجد إمامه قبل السلام أو بعده . لعموم ما تقدم . وروى هذا عن عطء

(١) صرحتية لعنقري ١٠ ٢١٠

(٢) أخرجه الدارقطني ١ ٣٧٧ . ونيهقي ١ ٣٥٢ . وفي بسده كذا قال لبيهقي - أبو لحسين مجهول . ونحكم بن عبد الله ضعيف . ونحكم ليس في بسد الدارقطني وفيه عنده خرحة بن مصعب . وهو متروك لحديث .

(٣) أخرجه مسند (٥٣٧) .

(٤) أخرجه لبخري (٧٣٤) . ومسند (٤١٥) . ونظر تدم تحريجه في "صحيح بن حبان" (٢١٠٧) .



والحسن والنخعي والشعبي وأبي ثور وأصحاب الرأي.

وعن أحمد: يَسْجُدُ معه إن سجدَ قَبْلَ السلام، وإلا قضى بعد سلامٍ بممه ثم سجد. وبه قال مالك والأوزاعي والليث والشافعي؛ لأنه فَعُلَ خَرَجَ من لصلاة، فلم يتبع الإمام فيه، كصلاةٍ أخرى.

وعنه: يقضي، ثم يسجد سواء سجد بممه قبل السلام أو بعده، وبه قال ابن سيرين ومسحق.

وعنه: يُخَيَّرُ في متابعتة.

وعنه: يسجد معه ثم يُعيدُه وهو من المفردات.

قال الموفق: ولد قول النبي ﷺ: **إِذَا سَجَدَ فَاسْجُدُوا**، وقوله في حديث بن عمر<sup>٢</sup>: **إِنْ سَهَّ إِمَامُهُ فَعِنْدَهُ وَعَلَى مَنْ خَفَهُ**، ولأن السجود من تمام الصلاة فيتبعه فيه، كلذي قبلُ سلامٍ وكغيرِ المسبوق، وفارق صلاةٍ أخرى، فإنه غير مؤتم به فيها. اهـ.

مسألة: فلو قام المسبوق لِقضاء ما فاته بعد سلامٍ بممه، رجع وجوباً إن لم يستتم قائماً فسجد معه لسهوه، وإن استتم قائماً كره رجوعه، وإن شرع في القراءة لم يَرْجِعْ، أي: حُرْمَ رجوعه، كما لو نهض عن التشهد الأول، هذا معنى كلامه في الشرح.

ولو قام المسبوق بعد سلامٍ بممه جهلاً بما عليه من سجودٍ بعد سلامٍ أو قبله وقد نسيه ولم يشرع في القراءة رجع فسجد معه وبني. نص عليه.

وقيل: لا يَرْجِعْ، وقيل: إن لم يتم قيمه رجع ولا فلا، بل يسجد هو قبل

(١) أخرجه البخاري (٧٢٢) ومسلم (٤١٤) من حديث أبي هريرة.

(٢) كذا هو في «لمغني»، والصواب: بن عمر عن أبيه عمر. وقد سلف تحريجه ص ٢٧٦

تعلق (٢).

سلام إمامه. قال في (الحاوين): وعندى إن لم يستتم قائماً رجع وإلا فلا. وإن شرع في القراءة لم يرجع قولاً واحداً.

مسألة: وإن أدركه المسبوق في إحدى سجدي السهو الأخيرة سجد معه السجدة التي أدركه فيها، متبعة له. فإذا سمع إمامه أتى لمسبوق بالسجدة الثانية من سجدي السهو ليوالي بين السجدين. ثم قضى المسبوق صلاته. نص عليه أحمد.

الدليل: عموم قوله ﷺ: «فم أدركتم فقصوا وما فأنكم فَقُضُوا» .  
وقيل: لا يأتي بالسجدة الأخرى. بل يقضي صلاته بعد سلام إمامه ثم يسجد.

مسألة: وإن أدركه المسبوق بعد سجود السهو وقبل السلام، لم يسجد المسبوق لسهو إمامه.

التعليل: لأن سهو الإمام قد انجبر بسجوده قبل دخوله معه. شبه ما لو لم يسه.

مسألة: ويسجد مسبوق لسلامه مع إمامه سهو؛ لأنه صار منفرد بسلام إمامه.

وإذا سمع الإمام عن ترك ركعة نسيه وقد لحقه في بعض الصلاة مسبوق، فم سم. قم المسبوق ليأتي بم فاتة. فم أتى بركعة، وبقي عليه أخرى ذكر الإمام. فقام ليأتي بم ترك. هل يدخل لمسبوق فيحتسب به عن لركعة البقية عليه أو لا؟  
الظاهر: إجزؤه. قاله الشيخ عبد الله بن ذهلان رحمه الله.

مسألة: ويسجد مسبوق لسهوه مع إمامه. ويسجد فيم نفرد به. روية واحدة. قاله في المبدع. ولو كان سجد مع إمامه لسهوه، ويأتي - إن شاء الله - في الجمعة. ولو سه الإمام أو المأموم وهو معه، ثم فارقه لعذر يبيح لمفارقة، فإنه

(١) أخرجه البخاري (٦٣٥)، ومسلم (٦٠٣) من حديث أبي قتادة.

يسجد للسهو، لأنه صار في صلاته منفرداً.

مسألة: ولا يُعيد المسبوق السجود إذا سجد مع إمامه: لأنه قد سجد، وانجبرت صلاته ولو كان عليه سهو فيما أدركه مع الإمام.

وعن أحمد: يُعيد: لأن محله آخر صلاته، وإن سجد مع إمامه تبعاً، وللشافعي قولان، كالروایتين.

مسألة: مسألة: وإن لم يسجد المسبوق مع إمامه لسهوه لعذر سجد المسبوق آخر الصلاة وجهاً واحداً. قاله في المبدع<sup>(١)</sup>.

فرع: وليس على المسبوق ببعض الصلاة سجوداً لذلك، في قول أكثر أهل العلم، ويروى عن ابن عمر، وابن الزبير، وأبي سعيد، وعطاء، وطوس، ومجاهد، وإسحاق، في مَنْ أدرك وترّاً من صلاة إمامه، سجد لسهوه: لأنه يجلس لتشهد في غير موضع التشهد، قال الموفق: ولنا قول النبي ﷺ: وما فاتكم فأتوا<sup>(٢)</sup>. وفي رواية: فاقضوا. ولم يأمر بسجود، ولا نقل ذلك، وقد فات النبي ﷺ بعض الصلاة مع عبدالرحمن بن عوف فقضى، ولم يكن لذلك سجود، والحديث متفق عليه<sup>(٣)</sup>. وقد جالس في غير موضع تشهده، ولأن السجود يشرع لسهو، ولا سهو هنا، ولأن متبعة الإمام واجبة، فم يسجد لفتحها كسائر الواجبات. اهـ.

فائدة: إذا سلم الإمام قبل سجود السهو، ثم سجد بعده، وسجد معه المأمومون منهم من سلم قبل السجود، ومنهم من لم يسلم، فصلاة الكر صحيحة. قاله البلباني الخزرجي، قال: والظاهر أن المأموم يُخير بين السلام معه بنية السجود بعد

(١) انظر «كشف القناع»، ١، ٤٧٧، ٤٧٨، «الإنصاف» ٢، ١٥١-١٥٣، و«المبدع» ١، ٥٢٥.

٥٢٦، و«السعني» ٢، ٤٣٩، ٤٤٠، و«المجموع شرح لمهذب» ٤، ٥٦، و«حاشية العنقري» ١، ٢١١، و«نيل الأوطار» ٣، ١٣٧، و«الشرح الكبير» ١، ٣٤٣.

(٢) أخرجه البخاري (٦٣٦)، ومسلم (٢٠٦) من حديث أبي هريرة.

(٣) هذه القصة من أفراد مسلم (٢١٣) (٨١) من حديث المغيرة بن شعبة وفي حديث قصة أخرى في المسح على الخفين هي التي اتفقا على إخراجها.

السَّلام، وَبَيَّنَ لِاقِمَةِ، فَيَنْ سَجِدَ إِمَامَهُ، سَجِدَ مَعَهُ، وَإِلَّا سَجِدَ وَحْدَهُ، فَيَكُونُ سَجُودُهُ قَبْلَ سَلَامِ سَهْوٍ مِنْهُ، وَلِإِمَامِهِ بَعْدَهُ، هـ.

مسألة: لو قام مسبوق بعد سلام إمامه ظان أن فاتته ركعة، ثم ذكر فرجع، هل عليه سجود سهو لا نفرد به بالزيادة كما نقل عن ابن لين أو لا؟ ومين ابن ذهلان لثاني من حاشية شرح المنتهى.

وقال الشيخ حمد بن ناصر بن معسر: إذا قام المأموم بعد سلام إمامه ظان أن عليه ركعة فأنذرى يظهر من كلامهم أنه لا يسجد عليه، وإنما السجود على المسبوق ببعض الصلاة إذ سهى مع الإمام، أو فيم نفرد به بعد سلام الإمام<sup>(١)</sup>.

نص: وإن سهى الإمام ولم يسجد (و) لم يسجد للمأموم.

ثم: وإن لم يسجد الإمام لسهوه سهواً، أو عمداً لأعتدده عدم وجوبه سجدة للمأموم بعد سلامه والإيس من سجوده، وهو لمنهّب، وهو قول بن سيرين والحكم وقتادة ومالك والأوزاعي وليث والشافعي وأبي ثور.

لنليس: أن صلاته نقصت بسهوه إمامه، فيزومه جبرها، كما لو انفرد لعذر، ولعموم قوله سُجِدَ: فعليه وعلى من خلفه<sup>(٢)</sup>.

وفي رواية عن أحمد: لا يزومه لسجود إذا تركه الإمام سهواً.

وممن قل: لا يسجد عطاءً وحسنً ولنخعي ولقاسم، عحمد بن أبي سليمان، والثوري، وأصحاب الرأي والمزني: لأن للمأموم إنم يسجد تبعاً، فإذا لم يسجد الإمام لم يوجد المقتضي لسجود المأموم، وزعم المؤلف أن ذلك بتفارق الأربعة.

قال المجد ومن تبعه: محل الروايتين فيم إذا تركه الإمام سهواً، وزد بن

(١) نضر السغني ٢ ٤٤٢، والمجموع شرح منهب ٤ ٦٦، وحاشية العنقري ١ ٢١٤.

وهذا سببه ٣ ١٦١

(٢) سلف تخريجه ولالكلام على سند ص ٢١٦ تعيق (٢).

الجوزي قيلاً آخر، وهو ما إذا لم يشه المأموم، فإن سهواً معاً ولم يسجد الإمام، سجد المأموم، روية واحدة؛ لئلا تخلو لصلاة عن جبر في حقّه، مع نقصها منه حسب، بخلاف ما قبله. هـ.

لكن يسجد المسبوق الذي لم يسجد إمامه لسهوه إذ فرغ من قضاء ما فاتّه؛ لأن محلّ سجود السهو آخر الصلاة، وإنما كان يسجده مع الإمام متبعية له.

مسألة: وإن ترك الإمام سجود السهو الواجب قبل سلام مع اعتقده وجوبه عمداً، بطلت صلاة الإمام، قال في «المبدع»: وفي صلاتهم روايتان، وفي «المغني» والشرح: وجهان. قال البهوتي: قلت: مقتضى ما تقدم بطلان صلاتهم، وإن كان محلّه بعد السلام، لم تبطل صلاته ولا صلاتهم لم يثني. هـ<sup>١</sup>.

نصر: «ويجب (و) السجود لسهو ما يبطل عمده الصلاة».

ش: ولم أنهى الكلام على أسباب سجود لسهو أخذ يتكلم على حكمه، وكيفيته وما يتعلق بذلك، فأوضح أن سجود السهو لم يبطل عمده الصلاة واجب، وهو لمنه، وفاقكم شار إليه المؤلف وفيه نظر لما سيأتي عن لشافعي، وقال أبو حنيفة: سجود لسهو واجب يؤثم بتركه وليس بشرط لصحة الصلاة.

الدليل: قوله يُنْصَرَفُ: «ثم ليسجد سجدين»<sup>٢</sup>، والأصل في الأمر للوجوب.

وقال القاضي عبد الوهاب المالكي: الذي يقتضيه مذهب أنه واجب في سهو النقصان. هـ.

وعن أحمد: يشترط السجود لصحة الصلاة. قال ابن هبيرة: وهو المشهور عن أحمد.

(١) انظر «كشف القناع» ١، ٤٧٨، و«الإنصاف» ٢، ١٥١، ١٥٢، و«لمغني» ٢، ٤٤١.

و«المجموع شرح لمذهب» ٤١، ٥٨، و«المبدع» ١، ٥٢٦، و«الشرح الكبير» ١، ٣٤٣.

(٢) أخرجه البخاري (٦٦٧١)، ومسلم (٥٧٢) من حديث ابن مسعود.

وعنه: مسنون. وهذا قولُ الشافعي. وأصحاب الرأي.

الدليل: قوله ﷺ: «كانت الركعةُ والسجدتان نافلةً له»<sup>(١)</sup>. رواه أبو داود وابن ماجه<sup>(٢)</sup>.

قال الموفق: ولد، أن النبي ﷺ أمر به في حديث ابن مسعود وأبي سعيد، وفعله. وقال: «صَلُّوا كما رأيتموني أُصَلِّي»<sup>(٣)</sup> وقوله: «نافلة» يعني أن له ثواباً فيه، كما أنه سَمِيَ الركعة أيضاً نافلةً، وهي واجبةٌ على الشاك بلا خلافٍ. اهـ.

ودخل فيما يبطل عمدُه الزيادة والنقصان والشك في صُورِهِ المتقدمة سوى نفس سجود سهو محله قبل السلام. فإنَّ الصلاةَ تَصِحُّ مع تركه سهواً كسائر الواجبات، ولا يجب السجودُ لتركه سهواً، بل إن ذكره قريباً أتى به بشرطه الآتي. وإلا سَقَطَ لفوات محلِّه. وسوى ما إذا لحن لحناً يُحيل المعنى سهواً أو جهلاً فإن عمدَه يبطل الصلاة. ولا يجبُ السجودُ لسهوه أو فعله جهلاً. قاله المجد في «شرحه» على «الهداية». والمذهب: وجوبُ السجود للحن المحيل للمعنى سهواً أو جهلاً، كسائر ما يبطل عمدُه الصلاة<sup>(٤)</sup>.

قل الموفق: فإن تركَ الواجبَ عمداً، فإن كان قبلَ السَّلامِ، بطلت صلاتُه؛ لأنه أخلَّ بواجبٍ في الصلاةِ عمداً، وإن تركَ الواجبَ بَعْدَ السَّلامِ، لم تبطل صلاته؛ لأنه جبر للعبادة خارج منها، فلم تبطل بتركه كجبرانات الحجِّ، وسواء كان محلُّه بعدَ السَّلامِ، أو كان قبلَه فتسيهه، فصار بَعْدَ السَّلامِ، وقد نقل عن أحمد ما يَدُلُّ على بطلانِ الصلاة، ونقل عنه التوقفُ، فنقل عنه الأثرُ في من نسي سجودَ السَّهْوِ، فقال: إن كان في سهوٍ ضعيفٍ، فأرجو ألا يكون به بأس. قلت: فإن كان

(١) أخرجه أبو داود (١٠٢٤)، وابن ماجه (١٢١٠) وإسناده قوي.

(٢) أخرجه البخاري (٧٣٧)، من حديث مالك بن الحويرث.

(٣) انظر «كشاف القناع» ٤٧٨/١، ٤٧٩، و«الإنصاف» ١٥٣/٢، و«المغني» ٤٣٣/٢.

و«لمجموع شرح لمذهب» ٦١/٤، و«لإفصح» ١٤٨، ١.

فيم سها فيه النبي ﷺ؟ فقال: هه. ولم يُجب، فبلغني عنه أنه يستحب أن يُعيد،  
فإذ كن هذا في السهو، ففي العمد أولى. هـ<sup>١</sup>.

نصر: وشرع (خ) كله قبل السلام، إلا فيما إذا سَلَّمَ قبل إتمام صلاته، وإذا  
بنى الإمام على غالب ظنه، والله أعلم.

ش: ومحل سجود لسهو ندب قبل سلام؛ لأنه إتمام للصلاة، فكان فيها  
كسجود صليها، ويُستثنى من ذلك لسلام قبل إتمام صلاته إذ سَلَّمَ عن نقص ركعة  
فأكثر.

الدليل: حديث عمران بن حصين في قصة ذي الدين<sup>٢</sup>، ولأنه من تمام  
الصلاة، فكان قبل السلام كسجود صليها.

ويُستثنى أيضاً إذ بنى الإمام على غالب ظنه إن قد به وتقدم بيانه، فإنه يسجد  
للسهو بعد السلام ندباً نصاً، وهذا المذهب، وبهذا قال سليمان بن داود، وأبو  
خيثمة، وابن المنذر، واللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء في كل من بنى  
على غالب ظنه من إمام ومنفرد.

الدليل: حديث علي وابن مسعود مرفوعاً: «إذ شك أحدكم في صلاته، فليتحرك  
الصواب، فليتم ما عليه، ثم ليسجد سجدةً». متفق عليه<sup>٣</sup>. وفي البخاري: «بعد  
التسليم».

قال أحمد: أنا أقول: كل سهو جاء عن النبي ﷺ أنه سجد فيه بعد لسلام،  
وسائر السهو يسجد فيه قبل السلام، هو أصح في المعنى، وذلك أنه من شأن  
الصلاة، فيقضيه قبل أن يسلم، ثم قال: يسجد النبي ﷺ في ثلاثة مواضع بعد

(١) انظر «المغني» ٢/٤٣٣، ٤٣٤.

(٢) أخرج قصة ذي الدين البخاري (٤٨٢)، ومسلم (٥٧٣) من حديث أبي هريرة، وأخرجه

مسلم (٥٧٤) من حديث عمران بن حصين.

(٣) أخرجه البخاري (٤٠١)، ومسلم (٥٧٢).

للسلام، وفي غيرها قَبْلَ لسلام، قال لأثرم: قلت: شرح الثلاثة لموضع التي بَعْدَ لسلام. قال: سَلَّمَ مِنْ رَكَعَتَيْنِ، فسجد بعد السلام، هذا حديث ذي اليدين. وسنّه من ثلاث فسجد بعد السلام، هذا حديث عمران بن حصين، وحديث بن مسعود في موضع لتحري سجد بعد لسلام.

قال لقاضي: لا يختبئ قول أحمد في هذين للموضعين، أنه يسجد لهما بعد لسلام، ويختلف في من سه، فضى خمساً، هل يسجد قبل لسلام أو بعده على رويتين.

وعن أحمد: أن لجميع يسجد له قبل لسلام، خذره أبو محمد لجوزي، وبه أبو الفرج، وروى ذلك عن أبي هريرة، وأبي سعيد البخاري، وسعيد بن المسيب ومكحول، والزهرى وابن أبي ذئب، ويحيى الأنصاري وربيعه وليث ولأوزعي، وهو مذهب لشافعي.

الدليل: حديث ابن بحنة وأبي سعيد<sup>(١)</sup>. وقال زهري: كان آخر الأمرين لسجود قبل لسلام، ولأنه تمهّد للصلاة، وجبر لنقصه، فكان قبل سلامه كسائر فعله.

وعنه: أن لجميع بعد لسلام، وبه قال أصحاب لري ولثوري، وروى نحو ذلك عن عبي، وسعيد بن أبي وقاص، وابن مسعود وعمر، وعمران بن حصين، ولمغيرة بن شعبة وأبي هريرة، وابن عباس، وابن الزبير، وأنس ولحسن ولنخعي، وابن أبي لبي، وعمر بن عبد العزيز، ولسائب القرني.

الدليل: حديث ذي ليدين، وحديث ابن مسعود في لتحري<sup>(٢)</sup>. وروى ثوبان

(١) أخرج حديث ابن بحنة لبخري (٨٢٩)، ومسنم (٥١٠). وأخرج حديث أبي سعيد البخاري (١٢٢٦)، ومسنم (٥٧٢).

(٢) حديث ذي ليدين أخرجه لبخري (٤٨٢)، ومسنم (٥١٣) من حديث أبي هريرة. وأخرج حديث ابن مسعود لبخري (٤٠١)، ومسنم (٥١٢).



قال: قال رسول الله ﷺ: «لِكُلِّ سَهْوٍ سَجْدَتَانِ بَعْدَ التَّسْلِيمِ». رَوَاهُ سَعِيدٌ وَابُو دَوْدَ.  
قال لنووي: هَذَا حَدِيثٌ ضَعِيفٌ ظَاهِرٌ لضعف. هـ.

وعن عبدالله بن جعفر، قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ شَتَّ فِي صَلَاتِهِ فَيَسْجُدْ  
سَجْدَتَيْنِ بَعْدَ مَا يُسَلِّمُ». رَوَاهُ ابُو دَوْدَ.

وعنه: أَنْ مَا كَانَ مِنْ نَقْصٍ سَجْدَةٍ لَه قَبْلَ السَّلَامِ: لِحَدِيثِ بْنِ بُحَيْنَةَ، وَمَا كَانَ  
مِنْ زِيَادَةٍ سَجْدَةٍ لَه بَعْدَ السَّلَامِ: لِحَدِيثِ ذِي لَيْدِينَ، وَحَدِيثِ بْنِ مَسْعُودٍ حِينَ صَلَّى  
لِنَبِيِّ ﷺ خَمْسًا، فَيَسْجُدُ مِنْ خَلْفِ بَالِقِينَ قَبْلَ السَّلَامِ، وَمَنْ أَخَذَ بَطْنَهُ بَعْدَهُ، خْتَرَهُ  
لِشَيْخِ تَقِيٍّ لَدِينِ بْنِ تَيْمِيَّةَ، وَهَذَا مَذْهَبُ مَالِكٍ وَابْنِ ثَوْرٍ، قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ: مَالِكٌ  
سَعَدَ قِيْلًا وَاهْدَى سَبِيلًا. هـ.

وقد روي عن ابن مسعود أنه قال: كُلُّ شَيْءٍ تَكَكَّتْ فِيهِ مِنْ صَلَاتٍ مِنْ نَقْصٍ،  
مِنْ رُكُوعٍ أَوْ سَجُودٍ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، فَاسْتَقْبَلْ كَثْرَ ظَنِّكَ، وَجَعَلْ سَجْدَتِي سَهْوًا مِنْ  
هَذَا النَّحْوِ قَبْلَ التَّسْلِيمِ، فَمَا غَيْرُ ذَلِكَ مِنْ لَسَهْوٍ، فَجَعَلَهُ بَعْدَ التَّسْلِيمِ. رَوَاهُ سَعِيدٌ.  
وعنه: مَا كَانَ مِنْ نَقْصٍ، فَهُوَ بَعْدَ السَّلَامِ، وَمَا كَانَ مِنْ زِيَادَةٍ كَانَ قَبْلَهُ، عَكْسُ  
لِتِي قَبْلَهُ.

وقال لصنعني: لِقَوْلِ بِلْتَحْيِيرٍ أَقْرَبَ الطَّرِيقِ إِلَى لَجْمَعِ بَيْنِ الْأَحَدِيثِ، قَالَ  
لِحَفَظِ ابْنِ بَكْرٍ سُبَيْهَتِي: رَوَيْنَا عَنْ لِنَبِيِّ ﷺ أَنَّهُ سَجَدَ لِسَهْوٍ قَبْلَ السَّلَامِ، وَأَنَّهُ أَمَرَ  
بِنَالَتِ، وَرَوَيْنَا أَنَّهُ سَجَدَ بَعْدَ السَّلَامِ وَأَنَّهُ أَمَرَ بِهِ، وَكَالَاهُمْ صَحِيحٌ، وَلَهُمْ شَوْهَدٌ  
يُضِلُّ بَذِكْرِهِ لِكَلَامِهِ، ثُمَّ قَالَ: لَا شَبَهَ بِالْصَّوْبِ جَوْزَ الْأَمْرَيْنِ جَمِيعًا، قَالَ: وَهَذَا  
مَذْهَبُ كَثِيرٍ مِنْ أَصْحَابِنَا. هـ.

قَالَ لِمَوْفُوقٍ: وَلَدًا، أَنَّهُ قَدْ ثَبَتَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ سُجُودُ قَبْلَ السَّلَامِ، وَبَعْدَهُ فِي  
أَحَادِيثٍ صَحِيحَةٍ، مُتَّفَقَةٍ عَلَيْهِ، فَفِيمَا ذَكَرْنَاهُ عَمَلٌ بِالْأَحَادِيثِ كُنْهًا، وَجَمْعٌ بَيْنَهُمَا،  
مِنْ غَيْرِ تَرْكِ شَيْءٍ مِنْهُمَا، وَذَلِكَ وَاجِبٌ مَهْمَا أَمَكُنَ، فَإِنْ خَبَرَ لِنَبِيِّ ﷺ حُجَّةٌ يَجِبُ  
تَنْصِيصُ إِلَيْهِ، وَتَعَمُّدُ بِهِ، وَلَا يُتْرَكُ إِلَّا لِمُعَارَضٍ مِثْلِهِ، أَوْ تَقْوَى مِنْهُ، وَلَيْسَ فِي

١، 'خرجه أحمد ٥ ٢٨٠، وأبو دود (١٠٣٨)، وابن ماجة (١٢١٩).

٢، 'خرجه أحمد (١٧٥٢)، وأبو داود (١٠٣٣)، والنسائي ٣ ٣٠، وسنده ضعيف، مصعب بن

نبيه: لين الحديث، وعقبة بن محمد بن الحرث ليس بمعروف كما قال النسائي، ثم إن

لحديث مضطرب، نظير تمام تخريجه ولكلام عيه في تعيقه عني «لمسند».

سجوده بعد السلام أو قبله في صورة ما ينفي سجوده في صورة أخرى في غير ذلك الموضع. وذكر نسخ حديث ذي ليسين لا وجه له. فإن راويه أبو هريرة وعمران بن حصين هجرتهما متأخرة. وقول الزهري. مرسى. لا يقتضي نسخاً. فإنه يجوز أن يكون آخر الأمرين سجوده قبل السلام؛ لوقوع سهو في آخر الأمر فيم سجوده قبل السلام. وحديث ثوبان يرويه إسماعيل بن عيسى. وفي روايته عن أهل الحجاز ضعف. وحديث بن جعفر فيه ابن أبي ليلى. وهو ضعيف. وقد لا أثر: لا يثبت وحده منهما. اهـ.

قال بن تيمية: وأظهر الأقوال وهو رواية عن أحمد التفريق بين الزيادة والنقص. ويثبت الشك مع لتحري. والشك مع البناء على اليقين. فإذا كان لسجود لنقص. كان قبل السلام؛ لأنه جابر. لئتم الصلاة به. وإن كان لزيادة. كان بعد السلام. لأنه إرغاء للشيطان. لئلا يجمع بين زيدتين في الصلاة. وكذلك إذا شك وتحري. فإنه يتم صلاته. وإنما لسجدتان إرغاء للشيطان. فتكون بعده.

وكذلك إذا سلم وقد بقي عليه بعض صلاته. ثم كتمها. فقد تمها. والسلام فيها زيادة. والسجود في ذلك بعد السلام ترغيماً للشيطان.

وإن شك ولم يبين له الراجح. فيعمل هن على اليقين. فإما أن يكون صلى خمساً أو أربعاً. فإن كان صلى خمساً. فالسجدتان تشفعان له صلاته. فيكون كأنه صلى ستاً لا خمساً. وهذا إنما يكون قبل السلام. فهذا القول الذي نصرناه تستعمل فيه جميع الأحاديث الواردة في ذلك.

ومما شرع من السجود قبل السلام يجب فعله قبل السلام. ومما شرع بعد السلام لا يفعل إلا بعده وجوباً. وهذا أحد القولين في مذهب أحمد وغيره. وعنده يدل كلام أحمد وغيره من الأئمة. اهـ.

الترجيح:

قلت: والرجح القول الأول والله أعلم.

مسألة: محلُّ الخلاف في سجود السهو: هل هو قبل السلام، أو بعده، أو قبله إلا في صورتين، أو ما كان من زيادة أو نقص؟ على سبيل الاستحباب والأفضلية، فيجوز السجود بعد السلام إذا كان محله قبل السلام وعكسه. وهذا هو الصحيح عن المذهب، وعليه أكثر الأصحاب.

قال القاضي: لا خلاف في جواز الأمرين، وإنما الكلام في الأولى والأفضل، فلا معنى لادعاء النسخ. وذكره بعض المالكية والشفعية إجماعاً. قال صاحب «الحاوي»: لا خلاف بين الفقهاء، يعني جميع العلماء يرون أن سجود السهو جائز قبل السلام وبعده، وإنما اختلفوا في المسنون والأولى. اهـ.

وقيل: محله وجوباً، اختاره الشيخ تقي الدين. وقال: عليه يدلُّ كلام الإمام أحمد، وهو ظاهرُ كلام صاحب «المستوعب»، و«التلخيص»، والموفق وغيرهم.

مسألة: وإن نسي سجود السهو قبل السلام أتى به بعده، ما لم يطل الفصل.

الدليل: ما روى ابن مسعود: أن النبي ﷺ سجد بعد السلام والكلام. رواه مسلم<sup>(١)</sup>. وإن نسيه بعد السلام أتى به، ما لم يطل الفصل عرفاً، ولو انحرف عن القبلة، أو تكلم لما تقدم، هذا المذهب. وبه قال مالك، والأوزاعي، والشافعي وأبو ثور.

وقيل: أو طال وهو في المسجد.

وعن أحمد: يُشترط أيضاً ألا يتكلم.

وقيل: يسجد إن تكلم لمصلحة الصلاة، وإلا فلا.

وكان الحسن وابن سيرين يقولان: إذا صرَفَ وجهه عن القبلة، لم يبين ولم يسجد.

---

(١) أخرجه مسلم (٥٧٢)(٩٥).

وقال أبو حنيفة: يَسْجُدُ متى ذكره وإن طال الزمان ما لم يتكلم، فإن تكلم بعد الصلاة، سقط عنه سجود السهو؛ ولأنه أتى بما يُنافيه، فُشِبَ ما لو أُحْدِثَ.

وردُّ لأولون: بَأَن النبي ﷺ سجد بعد السَّلام والكلام، كما في حديث ابن مسعود المتقدم، وأيضاً في حديث بن مسعود الآخر أنه ﷺ صَلَّى خمساً فلما انقضى توشوش القوم بينهم، فتكلم وتكلم المؤمنون، ثم سَجَدَ وسجدوا معه<sup>(١)</sup>. وهذا حُجَّة على الحسن وابن سيرين، لقوله: فلما انقضى توشوش القوم بينهم، ثم سجد بعد انصرافه عن القبلة، ولأنه إذا جازَ يَمُدُّ ركعتين من الصلاة بعد الكلام والانصراف، كما في حديث ذي اليدين، فالسجود أولى.

مسألة: فلو نسي سجود السهو حتى شَرَعَ في صلاة، ثم ذكره، قضاه إذا سَلَّمَ إن لم يطر الفصل، وإن طال الفصل لم يسجد؛ لأنه لتكميل الصلاة، فلا يأتي به بعد طول الفصل، كركن من أركانها.

وإن خرج من المسجد لم يسجد، نُصِّرَ عليه أحمد، وهو قول الحكم، وابن شبرمة.

التعليل: لأن المسجد محلُّ لصلاة، فاعتبرت فيه لمدة كخير لمجس.

وعن أحمد: يَسْجُدُ مع قصر الفصل، ولو خرج من المسجد، ختاره المجتهد في شرحه وقال: نُصِّرَ عليه في رواية بن منصور، وهذا قول لشافعي: لأن النبي ﷺ رجع إلى المسجد بعد خروجه منه في حديث عمران بن حصين<sup>(٢)</sup>، فالسجود أولى.

وعن أحمد: لا يَسْجُدُ، سواء قصر الفصل أو طُل، خرج من المسجد أو لا.

وعنه: يسجد وإن بَعُدَ، اختاره لشيخ تقي الدين. وقال: ولو طُل لفصل.

(١) أخرجه البخاري (٤٠١)، ومسلم (٥٧٢).

(٢) أخرجه مسلم (٥٧٤).

أو تكلم، أو خرج من المسجد. هـ. وهو قولُ ثانٍ للشافعي؛ لأنه جبرن يأتي به بعد طول الزمان كجبران الحج. وهذا قولُ مالك إن كان لزيادة، وإن كان لنقص أتى به ما لم يَطُلِ الفصل؛ لأنه لتكميل الصلاة.

وقيل: يسجدُ مع طولِ لفصل ما دام في المسجد، وهو ظاهرُ كلام الخرقى.

أو أحدث له يسجدُ للسهو، لفوات شرط الصلاة.

وصححت صلاته؛ لأنه جابرٌ للعبادة، كجبرنات الحج، فلم تبطل بفواته. وقالت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: من ترك السجود للسهو نسياناً أو جهلاً فالصلاة صحيحة. هـ.

وقيل: من أحدث يسجدُ إذ توضأ.

مسألة: طول الفصل وقصره مرجعه إلى العرف، على لصحيح من المذهب، وهو قولُ لشافعي.

وقيل: طول الفصل قدر ركعة طويلة، قاله القاضي في «الجمع».

وقيل: بل قدر لصلاة التي هو فيها ثانياً.

فرع: تقدم أنه إذا نسي سجوداً لسهو حتى طال لفصل، لم تبطل لصلاة عند أحمد، وبذلك قال لشافعي، وأصحاب الرأي.

وعن أحمد: أنه إن خرج من المسجد أعاد الصلاة، وهو قولُ لحكم، وابن شبرمة، وقولُ مالك، وأبي ثور في السجود الذي قبل لسلام.

مسألة: وكيفيه لجميع السهو سجدتين، ولو اختلف محلُّ لسهوين، وهو المذهب، نصٌّ عليه، وهو قولُ أكثر أهل العلم، منهم النخعي، والثوري ومالك والليث، والشافعي، وأصحاب الرأي.

الدليل: أنه صَحَّحَ سَهَا فسلمه وتكلم بعد سلامه، وسجدَ لهما سجوداً واحداً<sup>(١)</sup>.

(١) حديث ذي اليدين عند البخاري (٤٨٢)، ومسلم (٥٧٣) من حديث أبي هريرة.

وقوله ﷺ: «إِذَا نَسِيَ أَحَدُكُمْ فَلْيَسْجُدْ سَجْدَتَيْنِ»<sup>(١)</sup>، وهذا يتناول السهو في موضعين.

التعليل: لأنه شرع للجبر فكفى فيه سجود واحد، كما لو كان من جنس، ولأنه إنما أخرج ليجمع السهو كله، وإلا فعله عقيب سببه.

وأما حديث ثوبان: «لِكُلِّ سَهْوٍ سَجْدَتَانِ بَعْدَ السَّلَامِ»<sup>(٢)</sup> فالسهو اسم جنس. ومعناه: لكل صلاة فيها سهو سجدتان، يدلُّ عليه قوله: «بعد السلام» ولا يلزمه بعد السلام سجودان مع أن في إسناد الحديث مقالاً، وقد ضعفه النووي وابن تيمية. قال القاضي وغيره: لا يجوز أفراد سهو بسجود، بل يتداخل.

والوجه الثاني في المذهب: لكل سهو سجدتان، صححه في «الفائق»، واختاره أبو بكر.

وقال الأوزاعي، وابن أبي حازم، وعبد العزيز بن أبي سلمة: إذا كان عليه سُجُودَانِ أَحَدُهُمَا قَبْلَ السَّلَامِ وَالْآخَرُ بَعْدَهُ، سَجَدَ لِهَمَا فِي مَحْلِيهِمَا.

الدليل: حديث «لِكُلِّ سَهْوٍ سَجْدَتَانِ» رواه أبو داود وابن ماجه<sup>(٣)</sup>. وهذان سهوان، فلكل واحد منهما سجدتان، ولأن كلَّ سهوٍ يقتضي سجوداً، وإنما تداخل في الجنس الواحد لاتفاقهما، وهذان مختلفان.

وحكي عن الأوزاعي<sup>(٤)</sup> أنه إن كان السهوان زيادةً أو نقصاً كفاه سجدتان وإن كان أحدهما زيادةً والآخر نقصاً، سجد أربع سجدات.

مسألة: معنى اختلاف محليهما: هو أن يكون أحدهما قبل السلام، والآخر

(١) من حديث ابن مسعود عند مسلم (٥٧٢)(٩٤).

(٢) سلف ص ٢٢٨ / تعليق (٣).

(٣) حكاه عنه ابن المنذر في «الأوسط» ٣/٣١٨.

بعده، لاختلاف سببهما وأحكامهما. على الصحيح من المذهب.

وقال بعض الأصحاب: معناه أن يكون أحدهم عن نقص، والآخر عن زيادة.

مسألة: وإذا اجتمع سهوان أحدهما قبل السلام، والآخر بعده، فإنه يغلب ما قبل السلام على ما بعده، على الصحيح من المذهب؛ لأن ما قبل السلام أكد، ولسبقه.

وقيل: يغلب سبقهما وقوعاً.

وقيل: ما محله بعد السلام. قاله في الفروع.

مسألة: وإن شك في محل سجوده بأن حصل له سهو، وشك: هل السجود له قبل السلام أو بعده، سجد قبل السلام؛ لأنه الأصل.

مسألة: ومتى سجد للسهو بعد السلام، سواء كان محله قبله أو بعده، كبر ثم سجد سجدتين كسجود صلب الصلاة، ثم جلس مفترشاً في الثانية، ومتوركاً في غيرها، فتشهد وجوباً للشهد الأخير، ثم سلم. هذا المذهب، وبهذا قال ابن مسعود والنخعي وقتادة والحكم وحمد والثوري والأوزاعي والشافعي. وأصحاب الرأي في التشهد والتسليم<sup>(١)</sup>.

الدليل على التكبير: قول ابن بحنة: فلما قضى لصلاة، سجد سجدتين، وكبر في كل سجدة وهو جالس قبل أن يسلم، وسجدهما النسيء معه<sup>(٢)</sup>. وهو حديث صحيح، وقول أبي هريرة، ثم كبر وسجد مثل سجوده أو أطول، ثم رفع رأسه فكبر. ولأن النبي ﷺ كان يكبر في كل رفع وخفض.

(١) نظر لأثر في ذلك عن ابن مسعود والنخعي وقتادة وغيرهم عند عبد الرزاق في «المصنف»

٣١٤/٢، وابن أبي شيبة ٣١، ٢، وابن المنذر في «الأوسط» ٣١٥/٣.

(٢) أخرجه البخاري (١٢٢٤)، ومسلم (٥٧٠) من حديث عبد الله بن بحنة، رضي الله عنه.

وَأَمَّا لِتَسْيِيمٍ، فَقَدْ ذَكَرَهُ عِمْرَانُ بْنُ حُصَيْنٍ فِي حَدِيثِهِ لَنَبِيِّ رَوْهَ مَسْمٍ<sup>١</sup>، قَالَ فِيهِ: سَجَدَ سَجْدَتِي السَّهْوِ، ثُمَّ سَلَّمَ. وَفِي حَدِيثِ بْنِ مَسْعُودٍ: ثُمَّ سَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ سَمَّ<sup>٢</sup>.

وَأَمَّا التَّشَهُّدُ فَقَدْ رَوَى أَبُو دَوْدَ فِي حَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ صَلَّى بِهِمْ فَتَنَّهُ، فَسَجَدَ سَجْدَتَيْنِ، ثُمَّ تَشَهُّدَ، ثُمَّ سَمَّ<sup>٣</sup>. قَالَ لِتَرْمِذِي: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ. قَالَ بَنُ تَيْمِيَّةَ: كَوْنُهُ غَرِيبًا يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا مُتَّبِعَ لِمَنْ رَوَاهُ، بَلْ قَدْ نَفَرَدَ بِهِ. وَهَذَا يُؤْهِئُ هَذَا الْحَدِيثَ فِي مِثْلِ هَذَا. هـ.

التَّعْلِيلُ: لِأَنَّهُ سَجُودٌ يُسَلَّمُ لَهُ، فَكَانَ مَعَهُ تَشَهُّدٌ يُعَقَّبُهُ، كَسَجُودِ الصُّبْحِ. وَتَقْدِمُهُ بَعْضُهُ فِي لِبَابِ قَبْنِهِ.

وَقِيلَ: لَا يَتَشَهُّدُ، وَخْتَارَهُ لَشَيْخُ تَقِيٍّ لَدَيْنِ بَنُ تَيْمِيَّةَ، وَلِشَيْخِ حَمْدُ بْنُ نَاصِرٍ بَنِ مَعْمَرٍ وَلِشَيْخِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ السَّعْدِيِّ. وَقَالَ بَنُ سِيرِينَ وَبَنُ لَمْنَارٍ<sup>٤</sup>: فِيهِمَا تَسْيِيمٌ

١، فِي «صَحِيحِهِ» (٥١٤) مِنْ حَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٤٠١)، وَمُسْنَدُ (٥٧٢) (٨٩) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

٣، أَخْرَجَهُ أَبُو دَوْدَ (١٠٣٩)، وَتَرْمِذِي (٣٩٥)، وَنَسَائِي ٣، ٤٦، وَسُ حَزِيمَةَ (١٠٦٢)، وَسُ حَبِيبَ (٢٦٧٠) مِنْ صَرِيقِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْأَصْبَرِيِّ، عَنْ أَتَمَعَتٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ،

عَنْ خَالِدِ الْحَدَّادِ، عَنْ أَبِي قِلَابَةَ، عَنْ أَبِي مَهْنَبٍ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ فَذَكَرَهُ.

قَدْ رَوَاهُ وَهْدُ بِسَنَدٍ قَوِيٍّ، وَحَدِيثٌ صَحِيحٌ دُونَ قَوْلِهِ: ثُمَّ تَشَهُّدَ، فَإِنَّهَا رِبَادَةٌ شَدِيدَةٌ، قَالَ

لِحَفْظِهِ فِي «الْفَتْحِ» ٣، ٩٨-٩٩: ضَعَفَهُ بِيَهْقِي وَبَنُ عَبْدِ اللَّهِ وَغَيْرُهُمْ وَوَهْدُ رَوِيَتْ أَتَمَعَتٌ

مُحَافِظَتُهُ غَيْرُهُ مِنْ لِحَفْظِ عَنْ بَنِ سِيرِينَ فِي حَدِيثِ عِمْرَانَ لَيْسَ فِيهِ ذِكْرُ تَشَهُّدٍ، وَرَوَى

السَّرِجُ مِنْ صَرِيقِ سَمَةَ بْنِ عَقْمَةَ أَيْضًا فِي هَذِهِ الْقِصَّةِ، قِيلَ لَأَنَّ سِيرِينَ: فَاتَّشَهُدُ؟ قَالَ:

لَمْ أَسْمَعْ فِي التَّشَهُّدِ نَيْبًا. هـ وَأَخْرَجَ سَحَرِي - بِتَرْ حَدِيثَ (١٢٢٨) - مِنْ صَرِيقِ

سَمَةَ بْنِ عَقْمَةَ، قَالَ: قِيلَ لِمُحَمَّدٍ: فِي سَجْدَتِي تَسْبِيحٌ تَشَهُّدُ؟ قَالَ: لَيْسَ فِي حَدِيثِ أَبِي

هَرِيرَةَ.

٤، فِي «الْأَوْسَطِ» ٣، ٣١٦ - ٣١٧.



بغير تشهد. قال بن المنذر: تسبيح فيهما ثبت من غير وجه، وفي ثبوت تشهد نظر.

وقال نس وحسن وعطاء: يس فيهما تشهد ولا تسبيح.  
وقيل: يتورك في جوسه هذ. ختدره لقاضي. وتقدم ذلك في صفة صلاة.  
قال في الإنصاف: وما إن كنت لصلاة ثلاثية أو ربعية، فنه يتورك بلا نزع عنقه. هـ.

الترجيح:

قلت: ولارجح نه لا يتشهد، ومنه عم.  
مسألة: وإن سجد قبل اسلام، سجد سجدتين. بلا تشهد بعدهم. ذكره في  
لخلاف جماع.

مسألة: وسجود سهو، وما يقول فيه، وما يقول بعد لرفع منه، كسجود حسب  
صلاة.

للإس: حديث أبي هريرة في قصة ذي يمين: ثم كبر وسجد مثل سجوده و  
طول، ثم رفع رأسه وكبر<sup>١</sup>.

وقالت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: يقول في سجدي تسبيح  
وسجود تلاوة ما يقوله في سجود صلاة، ومن ذلك قول: سبحن ربي الأعلى  
يكبره ثلاثاً وأكثر، ولو جب مرة، ويستحب أن يقول فيها: اللهم أنت سجدت،  
وبك آمنت، وأنت سمعت، اللهم غفر لي ذنبي كله، دقه وجله، وأوله وآخره،  
وعلانيته وسره، سبحنك اللهم ربنا وبحسبك اللهم غفر لي وبشرني بصدق  
يقول: اسبوح قدوس رب السلاكة والروح ويدعو فيهما بض بعد حب من  
الدعوات لطيفة كما يدعو في سجود صلاة. هـ.

فمن خفف عده بنيته. جزءه في الفروع.

وقيل: إن سجد بعد اسلام كثير مرة واحدة، وسجد سجدتين، ثم رفع

(١) عنه البخاري في صحيحه في شهر. ر. ن. من تشهد في سجدي تسبيح وسجود

نس وحسن ولم يتشهد. وقال قدوة. لا يتشهد، ووجهه من بي نية في انصاف

٢٠٣١، ٣١٠، ٣١١، ٣١٢، ٣١٣، ٣١٤، ٣١٥، ٣١٦، ٣١٧، ٣١٨، ٣١٩، ٣٢٠، ٣٢١، ٣٢٢، ٣٢٣، ٣٢٤، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٧، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٠، ٣٣١، ٣٣٢، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٣٥، ٣٣٦، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٤٢، ٣٤٣، ٣٤٤، ٣٤٥، ٣٤٦، ٣٤٧، ٣٤٨، ٣٤٩، ٣٥٠، ٣٥١، ٣٥٢، ٣٥٣، ٣٥٤، ٣٥٥، ٣٥٦، ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٥٩، ٣٦٠، ٣٦١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٥، ٣٦٦، ٣٦٧، ٣٦٨، ٣٦٩، ٣٧٠، ٣٧١، ٣٧٢، ٣٧٣، ٣٧٤، ٣٧٥، ٣٧٦، ٣٧٧، ٣٧٨، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨١، ٣٨٢، ٣٨٣، ٣٨٤، ٣٨٥، ٣٨٦، ٣٨٧، ٣٨٨، ٣٨٩، ٣٩٠، ٣٩١، ٣٩٢، ٣٩٣، ٣٩٤، ٣٩٥، ٣٩٦، ٣٩٧، ٣٩٨، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٠١، ٤٠٢، ٤٠٣، ٤٠٤، ٤٠٥، ٤٠٦، ٤٠٧، ٤٠٨، ٤٠٩، ٤١٠، ٤١١، ٤١٢، ٤١٣، ٤١٤، ٤١٥، ٤١٦، ٤١٧، ٤١٨، ٤١٩، ٤٢٠، ٤٢١، ٤٢٢، ٤٢٣، ٤٢٤، ٤٢٥، ٤٢٦، ٤٢٧، ٤٢٨، ٤٢٩، ٤٣٠، ٤٣١، ٤٣٢، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٣٥، ٤٣٦، ٤٣٧، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤١، ٤٤٢، ٤٤٣، ٤٤٤، ٤٤٥، ٤٤٦، ٤٤٧، ٤٤٨، ٤٤٩، ٤٥٠، ٤٥١، ٤٥٢، ٤٥٣، ٤٥٤، ٤٥٥، ٤٥٦، ٤٥٧، ٤٥٨، ٤٥٩، ٤٦٠، ٤٦١، ٤٦٢، ٤٦٣، ٤٦٤، ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٧، ٤٦٨، ٤٦٩، ٤٧٠، ٤٧١، ٤٧٢، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٥، ٤٧٦، ٤٧٧، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨١، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٤، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥، ٤٩٦، ٤٩٧، ٤٩٨، ٤٩٩، ٥٠٠، ٥٠١، ٥٠٢، ٥٠٣، ٥٠٤، ٥٠٥، ٥٠٦، ٥٠٧، ٥٠٨، ٥٠٩، ٥١٠، ٥١١، ٥١٢، ٥١٣، ٥١٤، ٥١٥، ٥١٦، ٥١٧، ٥١٨، ٥١٩، ٥٢٠، ٥٢١، ٥٢٢، ٥٢٣، ٥٢٤، ٥٢٥، ٥٢٦، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٠، ٥٣١، ٥٣٢، ٥٣٣، ٥٣٤، ٥٣٥، ٥٣٦، ٥٣٧، ٥٣٨، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١، ٥٤٢، ٥٤٣، ٥٤٤، ٥٤٥، ٥٤٦، ٥٤٧، ٥٤٨، ٥٤٩، ٥٥٠، ٥٥١، ٥٥٢، ٥٥٣، ٥٥٤، ٥٥٥، ٥٥٦، ٥٥٧، ٥٥٨، ٥٥٩، ٥٦٠، ٥٦١، ٥٦٢، ٥٦٣، ٥٦٤، ٥٦٥، ٥٦٦، ٥٦٧، ٥٦٨، ٥٦٩، ٥٧٠، ٥٧١، ٥٧٢، ٥٧٣، ٥٧٤، ٥٧٥، ٥٧٦، ٥٧٧، ٥٧٨، ٥٧٩، ٥٨٠، ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٥٨٥، ٥٨٦، ٥٨٧، ٥٨٨، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩١، ٥٩٢، ٥٩٣، ٥٩٤، ٥٩٥، ٥٩٦، ٥٩٧، ٥٩٨، ٥٩٩، ٦٠٠، ٦٠١، ٦٠٢، ٦٠٣، ٦٠٤، ٦٠٥، ٦٠٦، ٦٠٧، ٦٠٨، ٦٠٩، ٦١٠، ٦١١، ٦١٢، ٦١٣، ٦١٤، ٦١٥، ٦١٦، ٦١٧، ٦١٨، ٦١٩، ٦٢٠، ٦٢١، ٦٢٢، ٦٢٣، ٦٢٤، ٦٢٥، ٦٢٦، ٦٢٧، ٦٢٨، ٦٢٩، ٦٣٠، ٦٣١، ٦٣٢، ٦٣٣، ٦٣٤، ٦٣٥، ٦٣٦، ٦٣٧، ٦٣٨، ٦٣٩، ٦٤٠، ٦٤١، ٦٤٢، ٦٤٣، ٦٤٤، ٦٤٥، ٦٤٦، ٦٤٧، ٦٤٨، ٦٤٩، ٦٥٠، ٦٥١، ٦٥٢، ٦٥٣، ٦٥٤، ٦٥٥، ٦٥٦، ٦٥٧، ٦٥٨، ٦٥٩، ٦٦٠، ٦٦١، ٦٦٢، ٦٦٣، ٦٦٤، ٦٦٥، ٦٦٦، ٦٦٧، ٦٦٨، ٦٦٩، ٦٧٠، ٦٧١، ٦٧٢، ٦٧٣، ٦٧٤، ٦٧٥، ٦٧٦، ٦٧٧، ٦٧٨، ٦٧٩، ٦٨٠، ٦٨١، ٦٨٢، ٦٨٣، ٦٨٤، ٦٨٥، ٦٨٦، ٦٨٧، ٦٨٨، ٦٨٩، ٦٩٠، ٦٩١، ٦٩٢، ٦٩٣، ٦٩٤، ٦٩٥، ٦٩٦، ٦٩٧، ٦٩٨، ٦٩٩، ٧٠٠، ٧٠١، ٧٠٢، ٧٠٣، ٧٠٤، ٧٠٥، ٧٠٦، ٧٠٧، ٧٠٨، ٧٠٩، ٧١٠، ٧١١، ٧١٢، ٧١٣، ٧١٤، ٧١٥، ٧١٦، ٧١٧، ٧١٨، ٧١٩، ٧٢٠، ٧٢١، ٧٢٢، ٧٢٣، ٧٢٤، ٧٢٥، ٧٢٦، ٧٢٧، ٧٢٨، ٧٢٩، ٧٣٠، ٧٣١، ٧٣٢، ٧٣٣، ٧٣٤، ٧٣٥، ٧٣٦، ٧٣٧، ٧٣٨، ٧٣٩، ٧٤٠، ٧٤١، ٧٤٢، ٧٤٣، ٧٤٤، ٧٤٥، ٧٤٦، ٧٤٧، ٧٤٨، ٧٤٩، ٧٥٠، ٧٥١، ٧٥٢، ٧٥٣، ٧٥٤، ٧٥٥، ٧٥٦، ٧٥٧، ٧٥٨، ٧٥٩، ٧٦٠، ٧٦١، ٧٦٢، ٧٦٣، ٧٦٤، ٧٦٥، ٧٦٦، ٧٦٧، ٧٦٨، ٧٦٩، ٧٧٠، ٧٧١، ٧٧٢، ٧٧٣، ٧٧٤، ٧٧٥، ٧٧٦، ٧٧٧، ٧٧٨، ٧٧٩، ٧٨٠، ٧٨١، ٧٨٢، ٧٨٣، ٧٨٤، ٧٨٥، ٧٨٦، ٧٨٧، ٧٨٨، ٧٨٩، ٧٩٠، ٧٩١، ٧٩٢، ٧٩٣، ٧٩٤، ٧٩٥، ٧٩٦، ٧٩٧، ٧٩٨، ٧٩٩، ٨٠٠، ٨٠١، ٨٠٢، ٨٠٣، ٨٠٤، ٨٠٥، ٨٠٦، ٨٠٧، ٨٠٨، ٨٠٩، ٨١٠، ٨١١، ٨١٢، ٨١٣، ٨١٤، ٨١٥، ٨١٦، ٨١٧، ٨١٨، ٨١٩، ٨٢٠، ٨٢١، ٨٢٢، ٨٢٣، ٨٢٤، ٨٢٥، ٨٢٦، ٨٢٧، ٨٢٨، ٨٢٩، ٨٣٠، ٨٣١، ٨٣٢، ٨٣٣، ٨٣٤، ٨٣٥، ٨٣٦، ٨٣٧، ٨٣٨، ٨٣٩، ٨٤٠، ٨٤١، ٨٤٢، ٨٤٣، ٨٤٤، ٨٤٥، ٨٤٦، ٨٤٧، ٨٤٨، ٨٤٩، ٨٥٠، ٨٥١، ٨٥٢، ٨٥٣، ٨٥٤، ٨٥٥، ٨٥٦، ٨٥٧، ٨٥٨، ٨٥٩، ٨٦٠، ٨٦١، ٨٦٢، ٨٦٣، ٨٦٤، ٨٦٥، ٨٦٦، ٨٦٧، ٨٦٨، ٨٦٩، ٨٧٠، ٨٧١، ٨٧٢، ٨٧٣، ٨٧٤، ٨٧٥، ٨٧٦، ٨٧٧، ٨٧٨، ٨٧٩، ٨٨٠، ٨٨١، ٨٨٢، ٨٨٣، ٨٨٤، ٨٨٥، ٨٨٦، ٨٨٧، ٨٨٨، ٨٨٩، ٨٩٠، ٨٩١، ٨٩٢، ٨٩٣، ٨٩٤، ٨٩٥، ٨٩٦، ٨٩٧، ٨٩٨، ٨٩٩، ٩٠٠، ٩٠١، ٩٠٢، ٩٠٣، ٩٠٤، ٩٠٥، ٩٠٦، ٩٠٧، ٩٠٨، ٩٠٩، ٩١٠، ٩١١، ٩١٢، ٩١٣، ٩١٤، ٩١٥، ٩١٦، ٩١٧، ٩١٨، ٩١٩، ٩٢٠، ٩٢١، ٩٢٢، ٩٢٣، ٩٢٤، ٩٢٥، ٩٢٦، ٩٢٧، ٩٢٨، ٩٢٩، ٩٣٠، ٩٣١، ٩٣٢، ٩٣٣، ٩٣٤، ٩٣٥، ٩٣٦، ٩٣٧، ٩٣٨، ٩٣٩، ٩٤٠، ٩٤١، ٩٤٢، ٩٤٣، ٩٤٤، ٩٤٥، ٩٤٦، ٩٤٧، ٩٤٨، ٩٤٩، ٩٥٠، ٩٥١، ٩٥٢، ٩٥٣، ٩٥٤، ٩٥٥، ٩٥٦، ٩٥٧، ٩٥٨، ٩٥٩، ٩٦٠، ٩٦١، ٩٦٢، ٩٦٣، ٩٦٤، ٩٦٥، ٩٦٦، ٩٦٧، ٩٦٨، ٩٦٩، ٩٧٠، ٩٧١، ٩٧٢، ٩٧٣، ٩٧٤، ٩٧٥، ٩٧٦، ٩٧٧، ٩٧٨، ٩٧٩، ٩٨٠، ٩٨١، ٩٨٢، ٩٨٣، ٩٨٤، ٩٨٥، ٩٨٦، ٩٨٧، ٩٨٨، ٩٨٩، ٩٩٠، ٩٩١، ٩٩٢، ٩٩٣، ٩٩٤، ٩٩٥، ٩٩٦، ٩٩٧، ٩٩٨، ٩٩٩، ١٠٠٠، ١٠٠١، ١٠٠٢، ١٠٠٣، ١٠٠٤، ١٠٠٥، ١٠٠٦، ١٠٠٧، ١٠٠٨، ١٠٠٩، ١٠١٠، ١٠١١، ١٠١٢، ١٠١٣، ١٠١٤، ١٠١٥، ١٠١٦، ١٠١٧، ١٠١٨، ١٠١٩، ١٠٢٠، ١٠٢١، ١٠٢٢، ١٠٢٣، ١٠٢٤، ١٠٢٥، ١٠٢٦، ١٠٢٧، ١٠٢٨، ١٠٢٩، ١٠٣٠، ١٠٣١، ١٠٣٢، ١٠٣٣، ١٠٣٤، ١٠٣٥، ١٠٣٦، ١٠٣٧، ١٠٣٨، ١٠٣٩، ١٠٤٠، ١٠٤١، ١٠٤٢، ١٠٤٣، ١٠٤٤، ١٠٤٥، ١٠٤٦، ١٠٤٧، ١٠٤٨، ١٠٤٩، ١٠٥٠، ١٠٥١، ١٠٥٢، ١٠٥٣، ١٠٥٤، ١٠٥٥، ١٠٥٦، ١٠٥٧، ١٠٥٨، ١٠٥٩، ١٠٦٠، ١٠٦١، ١٠٦٢، ١٠٦٣، ١٠٦٤، ١٠٦٥، ١٠٦٦، ١٠٦٧، ١٠٦٨، ١٠٦٩، ١٠٧٠، ١٠٧١، ١٠٧٢، ١٠٧٣، ١٠٧٤، ١٠٧٥، ١٠٧٦، ١٠٧٧، ١٠٧٨، ١٠٧٩، ١٠٨٠، ١٠٨١، ١٠٨٢، ١٠٨٣، ١٠٨٤، ١٠٨٥، ١٠٨٦، ١٠٨٧، ١٠٨٨، ١٠٨٩، ١٠٩٠، ١٠٩١، ١٠٩٢، ١٠٩٣، ١٠٩٤، ١٠٩٥، ١٠٩٦، ١٠٩٧، ١٠٩٨، ١٠٩٩، ١١٠٠، ١١٠١، ١١٠٢، ١١٠٣، ١١٠٤، ١١٠٥، ١١٠٦، ١١٠٧، ١١٠٨، ١١٠٩، ١١١٠، ١١١١، ١١١٢، ١١١٣، ١١١٤، ١١١٥، ١١١٦، ١١١٧، ١١١٨، ١١١٩، ١١٢٠، ١١٢١، ١١٢٢، ١١٢٣، ١١٢٤، ١١٢٥، ١١٢٦، ١١٢٧، ١١٢٨، ١١٢٩، ١١٣٠، ١١٣١، ١١٣٢، ١١٣٣، ١١٣٤، ١١٣٥، ١١٣٦، ١١٣٧، ١١٣٨، ١١٣٩، ١١٤٠، ١١٤١، ١١٤٢، ١١٤٣، ١١٤٤، ١١٤٥، ١١٤٦، ١١٤٧، ١١٤٨، ١١٤٩، ١١٥٠، ١١٥١، ١١٥٢، ١١٥٣، ١١٥٤، ١١٥٥، ١١٥٦، ١١٥٧، ١١٥٨، ١١٥٩، ١١٦٠، ١١٦١، ١١٦٢، ١١٦٣، ١١٦٤، ١١٦٥، ١١٦٦، ١١٦٧، ١١٦٨، ١١٦٩، ١١٧٠، ١١٧١، ١١٧٢، ١١٧٣، ١١٧٤، ١١٧٥، ١١٧٦، ١١٧٧، ١١٧٨، ١١٧٩، ١١٨٠، ١١٨١، ١١٨٢، ١١٨٣، ١١٨٤، ١١٨٥، ١١٨٦، ١١٨٧، ١١٨٨، ١١٨٩، ١١٩٠، ١١٩١، ١١٩٢، ١١٩٣، ١١٩٤، ١١٩٥، ١١٩٦، ١١٩٧، ١١٩٨، ١١٩٩، ١٢٠٠، ١٢٠١، ١٢٠٢، ١٢٠٣، ١٢٠٤، ١٢٠٥، ١٢٠٦، ١٢٠٧، ١٢٠٨، ١٢٠٩، ١٢١٠، ١٢١١، ١٢١٢، ١٢١٣، ١٢١٤، ١٢١٥، ١٢١٦، ١٢١٧، ١٢١٨، ١٢١٩، ١٢٢٠، ١٢٢١، ١٢٢٢، ١٢٢٣، ١٢٢٤، ١٢٢٥، ١٢٢٦، ١٢٢٧، ١٢٢٨، ١٢٢٩، ١٢٣٠، ١٢٣١، ١٢٣٢، ١٢٣٣، ١٢٣٤، ١٢٣٥، ١٢٣٦، ١٢٣٧، ١٢٣٨، ١٢٣٩، ١٢٤٠، ١٢٤١، ١٢٤٢، ١٢٤٣، ١٢٤٤، ١٢٤٥، ١٢٤٦، ١٢٤٧، ١٢٤٨، ١٢٤٩، ١٢٥٠، ١٢٥١، ١٢٥٢، ١٢٥٣، ١٢٥٤، ١٢٥٥، ١٢٥٦، ١٢٥٧، ١٢٥٨، ١٢٥٩، ١٢٦٠، ١٢٦١، ١٢٦٢، ١٢٦٣، ١٢٦٤، ١٢٦٥، ١٢٦٦، ١٢٦٧، ١٢٦٨، ١٢٦٩، ١٢٧٠، ١٢٧١، ١٢٧٢، ١٢٧٣، ١٢٧٤، ١٢٧٥، ١٢٧٦، ١٢٧٧، ١٢٧٨، ١٢٧٩، ١٢٨٠، ١٢٨١، ١٢٨٢، ١٢٨٣، ١٢٨٤، ١٢٨٥، ١٢٨٦، ١٢٨٧، ١٢٨٨، ١٢٨٩، ١٢٩٠، ١٢٩١، ١٢٩٢، ١٢٩٣، ١٢٩٤، ١٢٩٥، ١٢٩٦، ١٢٩٧، ١٢٩٨، ١٢٩٩، ١٣٠٠، ١٣٠١، ١٣٠٢، ١٣٠٣، ١٣٠٤، ١٣٠٥، ١٣٠٦، ١٣٠٧، ١٣٠٨، ١٣٠٩، ١٣١٠، ١٣١١، ١٣١٢، ١٣١٣، ١٣١٤، ١٣١٥، ١٣١٦، ١٣١٧، ١٣١٨، ١٣١٩، ١٣٢٠، ١٣٢١، ١٣٢٢، ١٣٢٣، ١٣٢٤، ١٣٢٥، ١٣٢٦، ١٣٢٧، ١٣٢٨، ١٣٢٩، ١٣٣٠، ١٣٣١، ١٣٣٢، ١٣٣٣، ١٣٣٤، ١٣٣٥، ١٣٣٦، ١٣٣٧، ١٣٣٨، ١٣٣٩، ١٣٤٠، ١٣٤١، ١٣٤٢، ١٣٤٣، ١٣٤٤، ١٣٤٥، ١٣٤٦، ١٣٤٧، ١٣٤٨، ١٣٤٩، ١٣٥٠، ١٣٥١، ١٣٥٢، ١٣٥٣، ١٣٥٤، ١٣٥٥، ١٣٥٦، ١٣٥٧، ١٣٥٨، ١٣٥٩، ١٣٦٠، ١٣٦١، ١٣٦٢، ١٣٦٣، ١٣٦٤، ١٣٦٥، ١٣٦٦، ١٣٦٧، ١٣٦٨، ١٣٦٩، ١٣٧٠، ١٣٧١، ١٣٧٢، ١٣٧٣، ١٣٧٤، ١٣٧٥، ١٣٧٦، ١٣٧٧، ١٣٧٨، ١٣٧٩، ١٣٨٠، ١٣٨١، ١٣٨٢، ١٣٨٣، ١٣٨٤، ١٣٨٥، ١٣٨٦، ١٣٨٧، ١٣٨٨، ١٣٨٩، ١٣٩٠، ١٣٩١، ١٣٩٢، ١٣٩٣، ١٣٩٤، ١٣٩٥، ١٣٩٦، ١٣٩٧، ١٣٩٨، ١٣٩٩، ١٤٠٠، ١٤٠١، ١٤٠٢، ١٤٠٣، ١٤٠٤، ١٤٠٥، ١٤٠٦، ١٤٠٧، ١٤٠٨، ١٤٠٩، ١٤١٠، ١٤١١، ١٤١٢، ١٤١٣، ١٤١٤، ١٤١٥، ١٤١٦، ١٤١٧، ١٤١٨، ١٤١٩، ١٤٢٠، ١٤٢١، ١٤٢٢، ١٤٢٣، ١٤٢٤، ١٤٢٥، ١٤٢٦، ١٤٢٧، ١٤٢٨، ١٤٢٩، ١٤٣٠، ١٤٣١، ١٤٣٢، ١٤٣٣، ١٤٣٤، ١٤٣٥، ١٤٣٦، ١٤٣٧، ١٤٣٨، ١٤٣٩، ١٤٤٠، ١٤٤١، ١٤٤٢، ١٤٤٣، ١٤٤٤، ١٤٤٥، ١٤٤٦، ١٤٤٧، ١٤٤٨، ١٤٤٩، ١٤٥٠، ١٤٥١، ١٤٥٢، ١٤٥٣، ١٤٥٤، ١٤٥٥، ١٤٥٦، ١٤٥٧، ١٤٥٨، ١٤٥٩، ١٤٦٠، ١٤٦١، ١٤٦٢، ١٤٦٣، ١٤٦٤، ١٤٦٥، ١٤٦٦، ١٤٦٧، ١٤٦٨، ١٤٦٩، ١٤٧٠، ١٤٧١، ١٤٧٢، ١٤٧٣، ١٤٧٤، ١٤٧٥، ١٤٧٦، ١٤٧٧، ١٤٧٨، ١٤٧٩، ١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢، ١٤٨٣، ١٤٨٤، ١٤٨٥، ١٤٨٦، ١٤٨٧، ١٤٨٨، ١٤٨٩، ١٤٩٠، ١٤٩١، ١٤٩٢، ١٤٩٣، ١٤٩٤، ١٤٩٥، ١٤٩٦، ١٤٩٧، ١٤٩٨، ١٤٩٩، ١٥٠٠، ١٥٠١، ١٥٠٢، ١٥٠٣، ١٥٠٤، ١٥٠٥، ١٥٠٦، ١٥٠٧، ١٥٠٨، ١٥٠٩، ١٥١٠، ١٥١١، ١٥١٢، ١٥١٣، ١٥١٤، ١٥١٥، ١٥١٦، ١٥١٧، ١٥١٨، ١٥١٩، ١٥٢٠، ١٥٢١، ١٥٢٢، ١٥٢٣، ١٥٢٤، ١٥٢٥، ١٥٢٦، ١٥٢٧، ١٥٢٨، ١٥٢٩، ١٥٣٠، ١٥٣١، ١٥٣٢، ١٥٣٣، ١٥٣٤، ١٥٣٥، ١٥٣٦، ١٥٣٧، ١٥٣٨، ١٥٣٩، ١٥٤٠، ١٥٤١، ١٥٤٢، ١٥٤٣، ١٥٤٤، ١٥٤٥، ١٥٤٦، ١٥٤٧، ١٥٤٨، ١٥٤٩، ١٥٥٠، ١٥٥١، ١٥٥٢، ١٥٥٣، ١٥٥٤، ١٥٥٥، ١٥٥٦، ١٥٥٧، ١٥٥٨، ١٥٥٩، ١٥٦٠، ١٥٦١، ١٥٦٢، ١٥٦٣، ١٥٦٤، ١٥٦٥، ١٥٦٦، ١٥٦٧، ١٥٦٨، ١٥٦٩، ١٥٧٠، ١٥٧١، ١٥٧٢، ١٥٧٣، ١٥٧٤، ١٥٧٥، ١٥٧٦، ١٥٧٧، ١٥٧٨، ١٥٧٩، ١٥٨٠، ١٥٨١، ١٥٨٢، ١٥٨٣، ١٥٨٤، ١٥٨٥، ١٥٨٦، ١٥٨٧، ١٥٨٨، ١٥٨٩، ١٥٩٠، ١٥٩١، ١٥٩٢، ١٥٩٣، ١٥٩٤، ١٥٩٥، ١٥٩٦، ١٥٩٧، ١٥٩٨

قال في الاختيارات: والتكبير لسجود السهو ثبت في الصحيحين<sup>١</sup>. عن النبي ﷺ وهو قول عامة أهل العلم اهـ.

فرع: ومن ترك السجود الواجب لسهو عمداً لا سهواً، بطلت صلاته بترك ما محله قبل السلام. وهو المذهب؛ لأنه ترك الواجب عمداً، كغيره من الواجبات.

وعن أحمد: لا تبطل. وهو وجه.

ولا تبطل بترك ما محله بعد السلام.

التعليل: لأنه جبر للعبادة خرج عنها. منفرد عنها. فلم تبطل بتركه. كجبرانات الحج. ولأنه وجب له. كالأذان. أي: أنه يفرق بين لواجب في الصلاة والواجب له. لأن الأذان واجب للصلاة. كالجماعة. ولا تبطل بتركه بخلاف الواجب في الصلاة إذا ترك منها شيئاً.

وعن أحمد: تبطل. وهو وجه.

قال ابن تيمية: وقيل: إن ترك ما قبل السلام يبطل مطلقاً. فإن تركه سهواً فذكر قريباً سجد. وإن طال الفصل أعد الصلاة. وهو منقول رواية عن أحمد. وهو قول مالك. وأبي ثور. وغيرهما. وهذا القول أصح من الذي قبله. فإنه إذا كن واجباً في الصلاة. فلم يأت به سهواً لم تبرأ ذمته منه. وإن كان لا يأتهم كالصلاة نفسها. فإنه إذا نسيها صلاتها إذا ذكرها. فهكذا ما ينسه من وجبتها. لا بد من فعله إذا ذكر. إم بأن يفعله مضافاً إلى الصلاة. وإم بأن يتبدى الصلاة. فلا تبرأ الذمة من الصلاة. ولا من أجزائها الواجبة إلا بفعلها. اهـ.

قل في الفروع: وفي بطلان صلاة المأموم الروايتان<sup>٢</sup>.

(١) نظر حديث عبد الله بن بحنة - رضي الله عنه - لسلف ص ٢٩١ تعليق (٢).

(٢) انظر «كشاف القناع» ٤٧٩/١ - ٤٨١. و«الإنصاف» ٢ ١٥٤ - ١٦٠. و«المعني» ٢ ٤١٥ - ٤١٧. ٤٣٠ - ٤٣٢. ٤٣٧. ٤٣٨. و«المجموع شرح المذهب» ٥٥/٤. ٦٢. ٦٤ =

فائدة: سُئِلَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْإِمَامِ إِذَا سَلَّمَ قَبْلَ أَنْ يَسْجُدَ لِلْسَّهْوِ، وَتَابِعَهُ بَعْضُهُمْ فِي السَّلَامِ دُونَ بَعْضٍ؟ فَأَجَابَ: الَّذِي يَنْبَغِي فِي هَذَا مِتَابَعَةُ الْإِمَامِ فِي السَّلَامِ لِقَوْلِهِ ﷺ: «إِنَّمَا جُعِلَ الْإِمَامُ لِيُؤْتَمَ بِهِ، فَلَا تَخْتَلِفُوا عَلَيْهِ»<sup>(١)</sup>، وَتَرْكُ الْمِتَابَعَةِ مِنَ الْاِخْتِلَافِ عَلَيْهِ، لَكِنْ إِذَا تَرَكَ الْإِنْسَانُ الْمِتَابَعَةَ جَهْلًا مِنْهُ، فَأَرْجُو أَلَّا يَكُونَ عَلَيْهِ إِعَادَةٌ؛ لِأَنَّ الْجَاهِلَ يُغْتَفَرُ لَهُ مَا لَا يُغْتَفَرُ لِلْعَالِمِ الْمُتَعَمِّدِ. اهـ<sup>(٢)</sup>.

---

- و«الاختيارات» ص ١١٤، ١١٥، و«مجموع الفتاوى» ٢٣/٢٢، ٤٩، و٢٣/٣٢، ٣٣، و«المختارات لجلية» ص ٤٩، و«نيل الأوطار» ٣/١٢٦-١٢٨، و«شرح ابن العربي» ٢/١٨٣، و«المستوعب» ٢/٢٧٧، و«سبل السلام» ١/٤٠٥، و«فتاوى اللجنة» ٧/١٢٧، ١٤٨، ١٤٩، ١٥٤، و«الفروع» ١/٥١٧، ٥٢٠، ٥٢١.  
(١) أخرجه البخاري (٧٢٢)، ومسلم (٤١٤) من حديث أبي هريرة، رضي الله عنه.  
(٢) «الدرر السنية» ٣/١٦٨.



## باب صلاة التطوع

قال في «المطلع»: التطوعُ تفعلُ من طاع يُطوع: إذا انقذ هـ<sup>١</sup>.

قال في «الاختيارات»: التطوعُ تَكْمُلُ به صلاةٌ لفرض يوم القيمة؛ إن لم يكن المصلي أتمها. وفيه حديث مرفوع رواه أحمد في «المسند»<sup>٢</sup>. وكذلك لزكاة، وبقية الأعمال. اهـ.

وقال أبو العباس في الرد على الرافضي: جاءت لسنة بثوبه على ما فعله وعقبه على ما تركه. ولو كان بطلاً كعدمه لم يُجبر بالنوف شيء، ولباطل في عرف الفقهاء ضد الصحيح في عرفهم. وهو ما بُرأ لزمه فقولهم: تبطل صلاة وصوه من ترك ركنًا بمعنى وجب القضاء لا بمعنى أنه لا يُثب عليهم شيء في الآخرة. هـ.

والتطوع في الأصل - أي لغة - : فعلٌ لطاعة، وشرعاً وعرفاً: طاعة غير وجبة.

---

(١) «المطلع» ص ٩١.

(٢) حديث صحيح، وأخرجه أحمد في «مسنده» ٢/ ٤٢٥. وأبو دود (٨٦٤) ولترمذي (٤١٣) وابن ماجة (١٤٢٥). ولنسائي ٢٣٢/١. ولطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٢٥٥٣)، والحاكم ٢٦٢/١، والبيهقي ٣٨٦/٢ من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «أول ما يحسب به العبد بصلاته، فإن صحت، فقد فُتح وأنجح، وإن فسدت، فقد خاب وخسر، وإن انتقص من فريضته شيئاً، قل: نضروا هل لعبي من تطوع، فيكمل به ما نقص من الفريضة، ثم يكون سائر عمله على نحو ذلك». وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.

وفي الباب عن تميم السدي - رضي الله عنه - عند الإمام أحمد ٤/ ١٠٣ وأبي دود (٨٦٦)، وابن ماجة (١٤٢٦)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٢٥٥٢) وسنده صحيح.

والنفل والنافلة: الزيادة، والتنفل: التطوع.

مسألة: وأفضل التطوع الجهادُ على لصحيح من المذهب، قال أحمد: لا أعلم شيئاً بعد الفرائض أفضل من الجهاد، ويأتي له مزيدٌ يوضح في كتاب الجهاد، إن شاء الله.

قال ابن تيمية: الجهاد أفضل ما تطوَّع به الإنسان، وكان باتفاق العلماء أفضل من الحج والعمرة ومن الصلاة التطوع، والصوم التطوع، كما دل عليه الكتاب والسنة. اهـ.

والصحيح من المذهب أيضاً: أنه أفضل من الرباط.

وقيل: الرباط أفضل، وحكي رواية.

وقال الشيخ تقي الدين ابن تيمية: العمل بالقوس والرُمح أفضل في الثغر، وفي غيره نظيرها. اهـ.

وقال: المقام في ثغور المسلمين كالثغور الشامية والمصرية أفضل من المجاورة في المساجد الثلاثة، وما أعلم في هذا نزاعاً بين أهل العلم، وقد نصَّ على ذلك غير واحد من الأئمة، وذلك لأن الرباط من جنس الجهاد، والمجاورة غايتها أن تكون من جنس الحج. اهـ.

ثم توابع الجهاد من نفقة وغيرها، فالنفقة فيه أفضل من النفقة في غيره من أعمال البر. على الصحيح من المذهب.

الدليل: قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ...﴾ الآية [البقرة: ٢٦١].

وعن خريم بن فاتك مرفوعاً: «من أنفق نفقة في سبيل الله كتبت بسبعمة ضعف»<sup>(١)</sup>. رواه أحمد والنسائي، والترمذي وحسنه، وابن حبان في «صحيحه».

(١) حديث صحيح، وخرجه أحمد ٤، ٣٤٥، والترمذي (١٦٢٥)، والنسائي ٤٩/٦ من حديث =

وترجم عليه ذكر تضعيف النفقة في سبيل الله على غيره من الطاعات.

ولأحمد وغيره: «من عَمِلَ حسنةً كانت له بعشر أمثالها. ومن أنفق نفقةً في سبيل الله كانت له بسبعمئة ضعف»<sup>(١)</sup>.

وعن القاسم بن عبد الرحمن، عن أبي أُمّة مرفوعاً: «أفضل الصدقات ظُلٌّ فسطاط في سبيل الله، ومنيحةٌ خادِم في سبيل الله، أو طروقةٌ فحل في سبيل الله»<sup>(٢)</sup>، القاسم تكلم فيه، رواه الترمذي، وقال: حسن غريب صحيح.

ونقل جماعة عن الإمام أحمد: الصدقة على قريبه المحتج أفضل مع عدم حاجته إليه. ذكره الخلال وغيره.

ونقل ابن هانئ أن أحمد قال لرجلٍ أراد الثَّغْرَ: أقم على أختك أحب إليّ. أرايت إن حدث بها حَدَثٌ؟ من يليها؟.

ونقل حربٌ: أنه قال لرجل له مالٌ كثير: أقم على ولدك، وتعهدهم أحب إليّ. ولم يُرخص له - يعني في غزو غير محتاجٍ إليه -.

قال ابن الجوزي في كتاب «صفة الصفة»: الصدقة أفضل من الحج، ومن الجهاد.

قال ابن تيمية: والمتأخرون من أصحابنا أطلقوا القول أن أفضل ما يُتَطَوَّعُ به الجهاد، وذلك لمن أراد أن يُنشئه تطوعاً، باعتبار أنه ليس بفرض عين عليه، باعتبار أن الفرض قد سقط عنه، فإذا باشره وقد سقط عنه الفرض فهل يَقَعُ فرضاً أو نفلاً

---

= خريم بن فتك - رضي الله عنه - وصححه الحاكم ٢، ٨٧ ووافقه الذهبي، وقال الترمذي: هذا حديث حسن. وصححه ابن حبان (٤٦٤٧).

(١) حديث حسن، وأخرجه أحمد (١٦٩٠) و(١٧٠٠) و(١٧٠١)، والنسائي ٤، ١٦٧ من حديث أبي عبيدة بن الجراح، رضي الله عنه.

(٢) أخرجه الترمذي (١٦٢٧) من طريق القاسم بن عبد الرحمن، عن أبي أُمّة، رضي الله عنه.

على وجهين. كلوجهين في صلاة لجنزة إذ أعده بعد أن صلاه غيره.

وبتني على لوجهين جواز فعلها بعد العصر والفجر مرة ثنية. ولصحيح: أن ذلك يقع فرضاً. وأنه يجوز فعلها بعد العصر والفجر. وإن كان بدء لدخول فيه تطوعاً. كما في التطوع الذي يزم بالشروع؛ فإنه كان نفلاً. ثم يصير بتممه وجباً. هـ.

مسألة: ثم عَمَّ تَعَمُّه. وتَعَمُّمُهُ. من حديث وفقه ونحوهم. كتفسير وُصُول.

الدليل: حديث: «فَضَّلَ لِعَالِمٍ عَلَى الْعَبْدِ كَفَضِّي عَنِّي» <sup>١</sup> لحديث. قال أبو لدرء: «لَعَلِمٌ وَلَمْ تَعَمُّهُ فِي الْأَجْرِ سَوْءٌ. وَسَدُّ الدَّسِ هَمَجٌ لَا خَيْرَ فِيهِمْ» <sup>٢</sup>.

وعن أحمد: «لَعَمُّ تَعَمُّه وتَعَمُّمُهُ فَضْلٌ مِنَ الْجَهْدِ وَغَيْرِهِ. وَهُوَ مِنْهُبٌ بِي حَنِيفَةٌ وَمِلَّةٌ».

قال الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن ببطين: قال شيخنا: ومثل هذا الوقت يكون تَعَمُّهُ لَعَمٌ وتَعَمُّمُهُ فَضْلٌ. هـ.

ونقل مهن: ضَبُّ لَعَمٍ فَضْلٌ لأعمال لمن صحت نيته. قيل: فأي شيء تصحيح لنية؟

---

(١) أخرجه لترمذي (٢٦٨٥) من حديث أبي أمية. رضي الله عنه. وقال لترمذي: حديث حسن غريب صحيح.

(٢) ضعيف مرفوع وموقوف. وأخرجه لدرمي (٢٤٧) و(٣٢٧). وابن عبد البر في «جمع بيان لعَمٍ وفضله» ١/ ٢٨ من طريق سالم بن أبي لجعد، عن أبي لدرء موقوف.

وهذا سند ضعيف لانقطاعه بين سالم بن أبي لجعد وأبي لدرء.

وأخرجه لقضاعي في «مسند لشهاب» (٢٧٩) من طريق معاوية بن يحيى لصدقي، عن يونس بن ميسرة، عن أبي إدريس الخولاني، عن أبي لدرء مرفوع. ومعاوية بن يحيى ضعيف جد.



قال: ينوي التواضع فيه، وينفي عنه الجهل. وقل لأبي داود: شرطُ النية شديد؛ حُبُّ إلي، فجمعتُه. وسأله ابنُ هانيء: يطلبُ الحديث بقدر ما يظن أنه قد انتفع به؟ قال: العلم لا يعدُّه شيء. ونقل ابنُ منصور أن تذاكرَ بعض ليلة أحبُّ إلى أحمد من إحيائها، وأنه العلم الذي ينتفع به الناس في أمور دينهم. قلت: الصلاة والصوم والحج والطلاق ونحو هذا؟ قل: نعم.

قال الشيخ تقي الدين: مَنْ فَعَلَ هذا أو غيره مما هو خير في نفسه، لم فيه من المحبة له، لا لله، ولا لغيره من الشركاء، فيس مدمومًا، بل قد يُثاب بأنواع من الثواب، إما بزيادة فيها وفي أمثلها، فيتنعم بذلك في الدنيا، ولو كان كُلُّ فعلٍ حسن لم يفعل لله مدمومًا، لما أطمع لكفر بحسنه، لأنها تكونُ سيئة، وقد يكونُ من فوائد ذلك وثوابه في الدنيا، أن يهديه الله، إلى أن يتقرب به إليه، وهذا معنى قول بعضهم: طلبُ العلم لغير الله فأبى أن يكون إلا لله. وقول آخر: طلبهم له نية. يعني: نفس طلبه حسن ينفعهم.

وهذا قيل في العلم؛ لأنه الدليل المرشد، فإذا طلبه بالمحبة وحصله وعرفه بالإخلاص، فإخلاص لا يقع إلا بالعلم، فلو كان طلبه لا يكون إلا بالإخلاص، لزم الدور، وعلى هذا ما حكاه أحمد، وهو حلُّ النفوس المحمودة، ومن هذا قولُ خديجة للنبي ﷺ: كلا، والله لا يُخزيك الله! فعلمت أن النفس لمطبوعة على محبة الأمر المحمود وفعله لا يُوقعه الله فيما يُضدُّ ذلك.

وفي «الفنون»: إذا أنعم الله على عبد نعمةً أحبُّ أن يظهرَ عليه ثمرها، ومما أنعم الله على أن حُبُّ إلي العلم، فهو أسنى الأعمال، وأشرفُها، واختاره غيره أيضًا، ونقل المروزي فيمن يطلب العلم، وتأذن له والدته وهو يعلم أن لمقام أحبُّ إليها، قال: إن كان جاهلاً لا يدري كيف يُطلق ولا يُصلي، فطلب العلم أحبُّ إلي، وإن كان قد عَرَفَ، فالمقامُ عليها أحبُّ إلي، وهذا لعله، يُوافق على أفضلية

(١) أخرجه البخاري (٣)، ومسلم (١٦٠) من حديث عائشة، رضي الله عنها، في قصة البعثة.

الجهاد ما سبق من رواية حرب. وابن هنيء. وكلام الأصحاب هنا يدل على أن من العلم ما يقع نفلاً. وجزم به في «الرعاية» في الجهاد في طلب العلم بلا إذن. وصرح به من الأئمة إسحاق. نقله ابن منصور. لأنه لا تعارض بين نفل وواجب. فيجب من القرآن ما يجزي الصلاة. وهو الفاتحة على المذهب. ونقل الشالنجي: أقل ما يجب الفاتحة وسورتان. وهو بعيد. لم أجده له وجه. ولعله غلط. وذكر ابن حزم أنهم اتفقوا أن حفظ شيء منه واجب. وأنه لا يلزمه حفظ أكثر من البسملة والفاتحة وسورة معها. وعلى استحسان حفظ جميعه. وأن ضبط جميعه واجب على الكفية.

قال أحمد: ويجب أن يطلب من العلم ما يقوم به دينه. قيل له: فكل العلم يقوم به دينه؟ قال: الفرض الذي يجب عليه في نفسه لا بد له من طلبه. قيل: فمثل أي شيء؟ قال: الذي لا يسع جهله: صلاته. وصيامه. ونحو ذلك. ومراد أحمد ما يتعين وجوبه. وإن لم يتعين فرض كفاية. ذكره الأصحاب. فمتى قامت طائفة بعلم لا يتعين وجوبه. قمت بفرض كفاية. ثم من تلبس به فنفل في حقه. ووجوبه مع قيم غيره به دعوى تفتقر إلى دليل.

وشرح بعض الحنفية والشافعية بأنه فرض كفاية. وأنه لا يقع نفلاً. وأنه إنم كان أفضل. لأن فرض الكفية أفضل من النفل. ولعل المراد ما لم يكن النفل سبباً فيه. فإن ابتداء السلام أفضل من رده للخبر. وجعل بعض الشافعية ذلك حجة في أن صلاة الجنزة المتكررة فرض كفاية. وصرح به بعضهم في رد السلام المتكرر ويأتي - إن شاء الله - كلام ابن تيمية في صلاة الجنزة أن فرض الكفاية إذا فعل ثانياً أنه فرض كفاية في أحد الوجهين. فعلى هذا لا مدخل له هنا. وكذا الجهاد.

وليحذر العالم ويجتهد. فإن ذنبه أشد. نقل المروزي: العالم يقتدى به. ليس العالم مثل الجاهل. ومعناه لابن المبارك وغيره. وقال الفضيل بن عياض: يغفر لسبعين جاهلاً قبل أن يغفر لعالم واحد. وقال الشيخ تقي الدين: أشد الناس عذاباً يوم القيامة عالم لم ينفعه الله بعلمه. فذنبه من جنس ذنب اليهود. والله أعلم.

ونصُّ الحديث: «أشدُّ الناسِ عذاباً يومَ القيامةِ عالمٌ لم ينفعه علمُه»<sup>(١)</sup> من دون لفظ الجلالة. رواه الطبراني في «الصغير» وابن عدي، والبيهقي في «شعب الإيمان» عن أبي هريرة.

فائدة: قال يحيى بن عمار: العلومُ خمسة: فعلمٌ هو حياةُ الدين. وهو علم التوحيد، وعلم هو غذاءُ الدين وهو علم التذكر بمعاني القرآن والحديث، وعلم هو دواءُ الدين، وهو علم الفتوى إذا نزل بالعبدِ نازلة احتاج إلى من يشفيه منها كما قال ابن مسعود، وعلم هو داءُ الدين، وهو الكلامُ المحدث، وعلمٌ هو هلاكُ الدين وهو علمُ السحر ونحوه. اهـ. نقله ابن تيمية.

وفي «آداب عيون المسائل»: العلمُ أفضلُ الأعمال، وأقربُ العلماء إلى الله، وأولاهم به، أكثرهم له خشية.

وقال الشيخُ عبد اللطيف بن عبد الرحمن بن حسن - رحمهم الله -: قال ابن الجوزي - رحمه الله تعالى -: من علِمَ أن الدينَ دارُ سباقٍ وتحصيلٍ للفضائل وأنه كلما علَّتْ مرتبته في علمٍ وعَمَلٍ، زادت المرتبةُ في دارِ الجزاء، انتهب الزمان، ولم يُضيع لحظةً، ولم يترك فضيلةً تمكنه إلا حَصَلَهَا، ومن وُفِّقَ لهذا فليبتكر زمانه بالعلمِ وليُصَابِرْ كل محنةٍ وفقرٍ إلى أن يحصلَ له ما يُريد، وليكن مخلصاً في طلب العلمِ عاملاً به حافظاً له، فأما أن يفوته الإخلاصُ، فذلك تضييعُ زمانٍ وخسرانُ الجزاء، وأما أن يفوته العملُ به، فذلك يقوي الحجةَ عليه والعقَبَ له، وأما جمعه من غير حفظه، فإن العلمَ ما كان في الصدورِ لا في القمطرِ، ومتى أخلصَ في طلبه دلَّه على الله عز وجل، فليبتعد عن مخالطة الخلقِ مهما أمكن، خصوصاً العوام،

---

(١) حديثٌ ضعيفٌ، وأخرجه الطبراني في «الصغير» (٥٠٧)، وابن عدي في «لكمّل» ١٨٠٧/٥، والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٧٧٨)، من طريق عثمان بن مقسم البري عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً.

قال: الهيثمي في «المجمع» ١/١٨٥: وفيه عثمان البري، قل لفلاس: صدوق لكنه كثير الغلط، صاحب بدعة، ضعفه أحمد والنسائي والدارقطني.

وَلْيُصْنُ نَفْسَهُ عَنِ الْمَشْيِ فِي الْأَسْوَاقِ. فَرِيحًا وَقَعَ الْبَصْرُ عَلَى فِتْنَةٍ وَلِيَجْتَهِدَ فِي مَكَانٍ لَا يَسْمَعُ فِيهِ أَصْوَاتَ النَّاسِ. وَمَنْ عَلِمَ أَنَّهُ مَاضٍ إِلَى اللَّهِ عِزَّ وَجَلًّا وَإِلَى الْعَيْشِ مَعَهُ وَعِنْدَهُ. وَأَنَّ الدُّنْيَا أَيْدُومُ سَفَرٍ. صَبَرَ عَلَى تَفَثِ السَّفَرِ وَنَصَبِهِ. وَإِنَّ الرَّاحَةَ لَا تُنْزِلُ بِالرَّاحَةِ. فَمَنْ زَرَعَ حَصْدًا. وَمَنْ جَدَّ وَجَدَّ.

خَاصُّوا فِي أَمْرِ الْهَوَى فِي فُنُونٍ فَرَادِهِمْ فِي سَمِ هَوَاهُمْ حَرْفُ نُونٍ  
وَكُتِبَ رَجُلٌ لِأَخِيهِ: يَكْفِيكَ لَطَبُ الْعِلْمِ سُورَةُ الْعَصْرِ. فَمِنْهَا كَمَا قَالَ الشَّافِعِيُّ  
لَوْ فَكَّرَ النَّاسُ فِيهِمْ لَكَفَّتْهُمْ. فَوَقَعَ فِي يَدِ الشَّيْخِ عَبْدِاللطيفِ فَكُتِبَ: اعْمَمُ أَنْ قَوْلَ  
الشَّافِعِيِّ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - فِيهِ دَلَالَةٌ ظَاهِرَةٌ عَلَى وَجُوبِ طَلَبِ الْعِلْمِ مَعَ الْقُدْرَةِ فِي  
أَيِّ مَكَانٍ. وَمَنْ اسْتَدَلَّ بِهِ عَلَى تَرْكِ الرِّحْلَةِ وَالْاِكْتِفَاءِ بِمَجْرَدِ التَّفَكُّرِ فِي هَذِهِ السُّورَةِ.  
فَهُوَ خَبِيءُ الذِّهْنِ مِنَ الْفَهْمِ وَالْعِلْمِ وَلِفِكْرَةٍ إِنْ كَانَ فِي قَبْلِهِ أَدْنَى حَيَاةٍ وَنَهْمَةٍ لِلْخَيْرِ؛  
لَأَنَّ اللَّهَ افْتَتَحَ بِالْإِقْسَامِ بِالْعَصْرِ الَّذِي هُوَ زَمَنُ تَحْصِيلِ الْأَرْبَحِ لِمُؤْمِنِينَ وَزَمَنُ  
الشَّقَاءِ وَالْخُسْرَانِ لِلْمُعْرِضِينَ لِضَالِّينَ. وَطَلَبُ الْعِلْمِ وَمَعْرِفَةُ مَا قَصَدَ بِهِ الْعَبْدُ مِنَ  
الْخُطْبِ الشَّرْعِيِّ أَفْضَلُ الْأَرْبَحِ. وَعَنْوَانُ الْفَلَاحِ. وَالْإِعْرَاضُ عَنْ ذَلِكَ عِلَامَةُ  
الْإِفْلَاسِ وَالْإِبْلَاسِ. فَلَا يَنْبَغِي لِلْعَاقِلِ لِعَرَفِ أَنْ يَضَيِّعَ أَوْقَاتَ عَمَلِهِ وَسَعَدَتْ دَهْرُهُ  
إِلَّا فِي طَلَبِ الْعِلْمِ النَّفْعِ وَالْمِيرَاثِ الْمَحْمُودِ. كَمَا قِيلَ فِي الْمَعْنَى شِعْرًا:

أَلَيْسَ مِنَ الْخُسْرَانِ أَنْ اللَّيَالِي تَمُرُّ بِلَا نَفْعٍ وَتُحْسَبُ مِنْ عُمْرِي

وَفِي قَوْلِهِ ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ﴾ تَنْبِيهُ عَلَى أَنَّ الْجِنْسَ كُلَّهُ كَذَلِكَ إِلَّا مَنْ اسْتَشْنَى وَهَذَا  
يُوجِبُ الْهَرَبَ وَالْفِرَارَ إِلَى اللَّهِ بِمَعْرِفَتِهِ وَتَوْحِيدِهِ وَالْإِنَابَةَ إِلَيْهِ. وَمَتَى يَحْصُلُ هَذَا  
لِلْجَاهِلِ؟ وَفِي قَوْلِهِ ﴿لَقَدْ خُسِرَ﴾ تَنْبِيهُ عَلَى عَدَمِ اخْتِصَاصِ خُسْرِهِ بِنَوْعٍ دُونَ نَوْعٍ  
بَلْ هُوَ قَدْ تَوَجَّهَ إِلَيْهِ الْخُسْرَانُ بِحُذَافِيرِهِ مِنْ جَمِيعِ جِهَتِهِ إِلَّا مَنْ اسْتَشْنَى. وَهَذَا لَا  
يَدْخُلُ فِي الْمُسْتَشْنَى مِنْ زُهْدٍ فِي الْعِلْمِ. وَآثَرُ وَطْنِهِ وَأَهْلِهِ عَلَى الْمِيرَاثِ النَّبَوِيِّ.  
وَتَجَرَّعَ كَأْسَ الْجَهْلِ طَوْلَ حَيَاتِهِ. حَتَّى آلَ مِنْ أَمْرِهِ أَنَّهُ يَسْتَدَلُّ عَلَى تَرْكِ الطَّلَبِ  
بِالدَّلِيلِ عَلَى وَجُوبِ الطَّلَبِ. وَفِي قَوْلِهِ تَعَالَى ﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ مَا يُوجِبُ لَجْدَ  
وَالاجْتِهَادَ فِي مَعْرِفَةِ الْإِيمَانِ وَالتَّزَامِهِ لِيَنْجُوَ مِنَ الْخُسْرِ. وَيَسْتَحَقَّ بِالْأَبَرِّ وَالْأَخِيرِ.

وقد اختلف الناس في الإيمان ومسماه ولا سبيل إلى معرفة مراد الله به وما دل عليه كتاب الله وسنة رسوله في ذلك إلا بطلب العلم ومعرفة ما عليه سلف الأمة وأئمتها. ثم له شعبٌ وحقائق، وأصول وفروع لا تعرف إلا بطلب العلم. وبذل الجهد والتشمير عن ساق الاجتهاد؛ ومن أثر الوطن والرفاهية، فاته كثيرٌ من ذلك أو أكثر. بل ربما فاته كله نعوذ بالله. ولذلك تجد من يرغب عن طلب العلم وعمسته في هذه المباحث تقليد المشايخ والآباء. وما كان عليه أهل محله، وهذا لا يمكن في باب الإيمان ومعرفته. ولو كنت تدري ما قلت لم تبد.

وفي قوله ﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ حثٌ وحضٌ على العلم وطلبه. لأن العمل بغير علم وبصيرة ليس من عمله على طائل. بل ربما جاءه الهلاك والآفة من جهة عمله كالحاطب في ظلماء، والسالك في غمياء. ولا سبيل إلى العمل إلا بالعلم. ومعرفة صلاح العمل وفساده لا بد منه، ولا يدرك إلا بنور العلم وبصيرته.

وقوله ﴿وتواصوا بالحق﴾ محتاجٌ مريده وفاعله إلى العلم حاجة وضرورة ظاهرة؛ لأن الحكم على الشيء بكونه حقاً يتوقف على الدليل والبرهان، وإذا كنت (ال) في الحق للاستغراق، فالأمر أعم وأجل وأشمل. وأما الصبر، فمعرفة حده وتعريفه ومعرفة حكمه وجوباً واستحباباً، ومعرفة أنواعه وأقسامه ومحلّه من الإيمان من أهم ما يجب على العبد ويلزمه وما أحسن ما قيل:

إِنَّ الْعُلَا حَدَّثْتَنِي وَهِيَ صَادِقَةٌ فِيمَ تَحَدَّثُ أَنْ الْعَزَّ فِي النُّقْلِ  
فظهر أن معنى قول الشافعي: كفتهم في طلبه لا في تركه.

وقال الإمام أحمد - رحمه الله -: الناس إلى العلم أحوج منهم إلى الطعام والشراب. لأن الرجل يحتاج إلى الطعام والشراب في اليوم مرة أو مرتين. وحاجته إلى العلم عدد أنفاسه. وروينا عن الشافعي - رحمه الله - أنه قال: طيب العلم أفضل من صلاة النافلة، ونص على ذلك أبو حنيفة - رحمه الله -، ومن فرق الدليل ضل السبيل. ولا دليل إلى الله والجنة سوى الكتاب والسنة. وكل دليل لم يصحبه دليل القرآن والسنة. فهو من طريق الجحيم والشیطان. فالعلم ما قام عليه الدليل

والنافعُ منه ما جاء به الرسولُ.

وقال أبو الفضل البامجي من مشايخ القوم الكبار: ذهبُ الإسلامِ من أربعة: لا يعملون بما يَعْلَمُونَ، ويعملون بما لا يَعْلَمُونَ، ولا يتعلّمون ما يَعْمَلُونَ، ويمنعون الناسَ عن التعلّم والتعليم.

قال عمر بن عثمان المكي: العلمُ قائد، والخوف سائق، والنفسُ حرون بيّن ذلك جموح، خداعةٌ رَوّاعة، فاحذرْها ورَاعِها بسياسة العلم، وسُقْها بتهديد الخوفِ يَتِمُّ لك ما تُريدُ.

وقد أبو الوزير - رحمه الله -: عملتُ في المجاهدة ثلاثين سنة، فما وجدتُ شيئاً علي أشدَّ من العلم ومتبعته، ولولا اختلاف العلماء لبقيت.

وقال الجنيد: الطرقُ كُلُّها مسدودةٌ على الخلقِ إلا من اقتفى آثارَ الرسول ﷺ، ومن لم يحفظِ القرآنَ ويكتب الحديثَ لا يُقتدى به في هذا الأمر؛ لأن علمنا مقيدٌ بالكتب والسنة.

وُجب أيضاً: أم كيفيةُ طب العلم، ففي حديث ابن عباس - رضي الله عنهما - أن رسولَ الله ﷺ بعث معداً إلى اليمن، فقال: (إنك تأتي قومًا من أهل الكتب فليكن أول ما تدعوهم إليه . . . الحديث<sup>(١)</sup>). فيه بيانٌ للكيفية والبداءة بالأهم فالأهم من واجبات الإيمان وأركان الإسلام، وينتقل درجةً درجةً من الأعلى إلى ما دونه، ثم بعد ذلك يتعلّم ما يجب من الحقوق في الإسلام بخلاف ما يفعله بعض الطلبة من الاشتغال بالفروع والذبول، وفي كلام شيخ الإسلام - رحمه الله تعالى -: من ضيَع الأصول، حُرِمَ الوصول، ومن ترك الدليل، ضلَّ السبيل.

وأما السببُ في تحصيله، فلا أعلم سبباً أعظم وأنفع وأقرب في تحصيل المقصود من التقوى، قال تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ

(١) أخرجه البخاري (١٣٩٥)، ومسلم (١٩) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

وَأَشَدُّ تَبَيُّناً ﴿[النساء: ٦٦]﴾. وفي الأثر: مَنْ عَمِلَ بِمَا عَلَّمَهُ اللَّهُ عَلِمَ مَا لَمْ يَعْلَمْ. قال الشافعي - رحمه الله -:

شَكَوْتُ إِلَى وَكَيْعٍ سُوءَ حِفْظِي فَأَرْشَدَنِي إِلَى تَرْكِ الْمَعَاصِي وَقَالَ اعْلَمْ أَنَّ الْعِلْمَ نُورٌ وَنُورُ اللَّهِ لَا يُؤْتَاهُ غَصِي وَمِنْ الْأَسْبَابِ الْمَوْجِبَةِ لِتَحْصِيلِهِ الْحَرَصُ وَاجْتِهَادُ قَلِّ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ عَبَى اللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَأَسْمَعَهُمْ﴾ [الأنفال: ٢٣]. ومنها إصلاح النية وإرادة وجه الله والدر الآخرة. فإن النية عليها مدار الأعمال. وَلَا يَتِمُّ مَرٌّ وَلَا تَحْصُنُ بَرَكَةٌ إِلَّا بِصَلَاحِ الْقَصْدِ وَالنِّيَّةِ. وَهُنَاكَ أَسْبَابٌ أُخَرُ تُذَكَّرُ فِي الْكُتُبِ الْمُؤَلَّفَةِ فِي آدَبِ الْعِلْمِ وَالتَّعَلُّمِ لَيْسَ هَذَا مُحَرَّجٌ بِسَطْهِ.

وَقَالَ أَيْضًا فِيمَا كَتَبَهُ لِبَعْضِ إِخْوَانِهِ يُحَرِّضُهُ: وَمَنْ تَيَسَّرَ لَكَ مِنْ لِكُتُبِ الْمَفِيدَةِ الشَّرْعِيَّةِ جَعَلَكَ اللَّهُ مِنْ وَعَاةِ الْعِلْمِ وَرَوَاتِهِ الْفَائِزِينَ بِحُسْنِ ثَوْبِهِ وَمَرْضَتِهِ. فَيَاكَ إِيَّاكَ وَلِبَطَالَةٍ وَإِهْمَالٍ. وَالِاسْتِغَالُ بِتَحْصِيلِ عَرْضٍ وَمَلٍّ. وَقَدْ قِيلَ فِي لِمَثَرٍ: وَمَنْ خَطَبَ الْحَسَنَاءَ لَمْ يَغْلِهِ الْمَهْرُ. اهـ.

قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ اللَّهِ أَبَا بَطِينٍ: أَمَّا قَوْلُ بَعْضِ لَدَسٍ إِذْ سُئِلَ عَنْ شَيْءٍ. قَالَ: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ. فَهَذَا يَجْرِي عَلَى أَلْسِنَةِ كَثِيرٍ مِنَ لَدَسٍ مِنْ غَيْرِ عَقْدٍ شَيْءٍ فَالْوَاجِبُ تَعْلِيمُ مِثْلِ هَذَا. اهـ.

وَعِنْدَ الشَّافِعِيِّ: أَفْضَلُ مَا تَطَوَّعَ بِهِ الصَّلَاةُ. وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِي الدِّينِ بْنُ تَيْمِيَّةٍ: تَخْتَلِفُ الْأَفْضَالِيَّةُ بِخْتِلَافِ الْوَقْتِ.

وَقَالَ أَبُو الْعَبَّاسِ - فِي رَدِّهِ عَلَى الرَّافِضِيِّ - بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ تَفْضِيلَ أَحْمَدَ لِلْجَهْدِ. وَالشَّافِعِيَّ لِلصَّلَاةِ. وَأَبِي حَنِيفَةَ وَمَالِكٍَ لِلْعَمَلِ: وَالتَّحْقِيقُ أَنَّهُ لَا بُدَّ لِكُلِّ مِنَ الْآخَرِينَ. وَقَدْ يَكُونُ كُلُّ وَاحِدٍ أَفْضَلَ فِي حَالٍ. كَفَعَلَ النَّبِيِّ ﷺ وَخَلْفَتُهُ. بِحَسَبِ الْمَصْلَحَةِ وَالْحَاجَةِ. وَيُؤَافِقُ هَذَا قَوْلُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ جَعْفَرٍ لِأَحْمَدَ: الرَّجُلُ يَلْغِي عَنْهُ صَلَاحٌ. فَأَذْهَبَ فَأَصْلَحِي خَلْفَهُ؟ قَالَ: قَالَ لِي أَحْمَدُ: انْظُرْ إِلَى مَا هُوَ أَصْلَحُ لِقَلْبِكَ فَافْعَلْهُ.

هـ. واختاره الشيخ محمد بن إبراهيم.

وقال بن تيمية: وأفضل الجهد والعمل الصالح ما كن أطوع للرب، وأنفع لعبده، فإذا كن يضُرُّه ويَمْنَعُهُ مما هو أنفع منه لم يكن ذلك صالحاً. هـ.

وقال: ولكنَّ خيرَ الأعمال ما كن لله أطوع، ولصاحبه أنفع، وقد يكون ذلك أيسرَ العمين وقد يكون أشدَّهم، فليس كُلُّ شديدٍ فضلاً، ولا كل يسيرٍ مفضولاً. بل الشرع إذا أمرنا بأمرٍ شديد، فإنم يأمر به لما فيه من المنفعة، لا لمجرد تعذيب النفس، كالجهد الذي قال فيه تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهُ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ، وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئاً وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦]. هـ.

وسئل - رحمه الله - يما طبُّ القرآن أو لعلم أفضل؟

فأجاب: أم العلم الذي يجب على الإنسان عيّن كعلم ما أمر الله به، وما نهى الله عنه، فهو مُقدَّم على حفظ ما لا يجب من القرآن، فإن طلب العلم لأول واجب، وطلب الثاني مستحب، والواجب مُقدَّم على المستحب. هـ.

وقال: الأفضل في حقِّ الشخص بحسب حاجته ومنفعته، فإن كن يحفظ القرآن وهو محتج إلى تعلم غيره، فتعلّمه ما يحتاج إليه أفضل من تكرار التلاوة التي لا يحتاج إلى تكررها، وكذلك إن كن حفظ من القرآن ما يكفيه وهو محتج إلى علم آخر. هـ.

وقال: جنس تلاوة القرآن أفضل من جنس لأذكر كما أن جنس الذكر أفضل من جنس لدعاء. هـ.

مسألة: ثم صلاة. على الصحيح من المذهب.

الدليل: ما روى سالم بن أبي لجعد عن ثوبان أن النبي ﷺ قال: «استقيموا ولن تحضّو، واعلموا أن خير أعمالكم الصلاة، ولا يحفظ على الوضوء إلا



مُؤْمِنٌ<sup>١</sup> رواه ابن ماجه، وإسناده ثقات إلى سلم. قال أحمد: سلم لم يلق ثوبان،  
بينهما معدن بن أبي طلحة، وله طرق فيها ضعف.

ورواه البيهقي في سننه وابن حبان في صحيحه.

ورواه مالك في موطئه، بلاغاً مرسلًا معضلاً.

قل النووي: لكن في رواية ابن ماجه عن عبدالله أن من خير أعمالكم  
لصلاة، وفي بعض روايات البيهقي إثبات من وفي بعضها حذفه، وسند رواية  
عبدالله فيه ضعف، وإسناده رواية ثوبان جيد، لكن من رواية سلم بن أبي لجعد  
عن ثوبان. اهـ.

قل صاحب مطالع الأنوار: الزموا طريق الاستقامة، وقربوا وسددوا، فإنكم  
لا تطيقون جميع أعمال البر ولن تحصوا أن تطيقوا الاستقامة في جميع الأعمال.  
وقيل: لن تحصوا ما لكم في الاستقامة من الثواب العظيم. اهـ.

التعليل: لأن فرضها أكد لفروض، فتطوعها كد لتطوعات، ولأنها تجمع أنواع  
من لعبادة: الإخلاص، والقرأة، والركوع، والسجود، ومذجة الرب، والتوجه إلى  
لقبة، ولتسبيح، والتكبير، ولصلاة على النبي ﷺ.

---

(١) حديث صحيح، أخرجه أحمد ٥ ٢٦٦، ٢٧٧، وابن ماجه (٢٧٧)، ولحكم ١ ١٣٠،  
والبيهقي ١ ٤٥٧، والبخاري (١٥٥) من طريق سلم بن أبي لجعد عن ثوبان مرفوعاً.  
وصححه لحكم ووفقه الذهبي مع أن سلم بن أبي لجعد لم يلق ثوبان.  
قل البخاري: هذا منقطع، ويروى متصلاً عن حسن بن عطية، عن أبي كبشة لسولي،  
عن ثوبان.

قلت: وطريق حسن بن عطية، عن أبي كبشة، عن ثوبان أخرجه ابن حبان في «صحيحه»  
(١٠٣٧) بإسناد حسن فيه عبدالرحمن بن ثوبان وهو حسن الحديث. ولمنقطع أخرجه مالك  
في «الموطأ» ٣٤/١ بلاغاً.  
وانظر «صحيح ابن حبان».

قُلْ فِي «الفروع»: وظاهرُ كلامِ ابنِ الجوزي وغيره أن الطوافَ أفضلُ مِنَ الصلاةِ في المسجدِ الحرامِ، واختاره الشيخُ تقي الدين، وذكره عن جمهور العلماء للخبر.

ونص أحمد: أن الطوافَ لِغريبٍ أفضلُ مِنَ الصلاةِ في المسجدِ الحرامِ، نقل حنبل: نرى لمن قَدِمَ مكة أن يطوفَ، لأن الطوافَ أفضلُ مِنَ الصلاةِ، والصلاة بعد ذلك.

وعن ابنِ عباس: الطوافُ لأهلِ العراق، والصلاةُ لأهلِ مكة، وكذا عطاء، وذكر أحمد في رواية أبي داود عن عطاء، والحسن، ومجاهد: الصلاةُ لأهلِ مكة أفضلُ، والطوافُ للغرباء أفضلُ.

وذلك لأن الصلاةَ لا تختصُّ بمكان، فيُمكن التنفُّلُ به في أيِّ مكان أراد، بخلاف الطوافِ.

وقيل: الصومُ أفضلُ مِنَ الصلاةِ، قال الإمامُ أحمد: لا يدخله رياء، ونقل عنه في رجل أراد أن يصومَ تطوعاً فأفطر لِطلبِ العلم، فقال: إذا احتاجَ إلى طلبِ العلم، فهو أحبُّ إليَّ.

وقيل: ما تعدَّى نفعه أفضلُ، اختاره المجتهد وغيره.

ونقل المروزي: إذا صلى وقرأ واعتزل، فلنفسه، وإذا قرأ، فله ولغيره، يُقرئ عجبٌ إليَّ.

ونقل حنبل: اتباعُ الجنازةِ أفضلُ مِنَ الصلاةِ.

وفي كلامِ القاضي: التكسُّبُ للإحسان أفضلُ مِنَ التعلم، لتعديده.

وقيل: الحجُّ أفضلُ؛ لأنه جهاد.

قال ابن تيمية: الصلاةُ أفضلُ مِنَ القراءةِ في غيرِ الصلاةِ، نص على ذلك أئمةُ

العلماء، لكن مَنْ حصل له نشاط وتَدَبُّر وفهم للقراءة دون الصلاة، فالأفضل في حقه ما كان أنفع له. اهـ.

مسألة: ثم سائر ما تعدى نفعه من عيادة مريض، وقضاء حاجة مسلم، وإصلاح بين الناس ونحوه، كإبلاغ حاجة من لا يستطيع إبلاغها إلى ذي سلطان؛ لأن نفعه متعد، أشبه الصدقة.

وعن أبي الدرداء مرفوعاً: «ألا أخبركم بأفضل من درجة الصلاة والصيام والصدقة؟ قالوا: بلى. قال: إصلاح ذات البين، فإن فساد ذات البين هي الحالقة»<sup>(١)</sup>. رواه أحمد وأبو داود والترمذي وصححه.

ونقل حنبل: اتباع الجنائز أفضل من الصلاة. ولهذا حمل صاحب «المحرر» وغيره أفضلية الصلاة على النافع القصير كالحج، وإلا فالمتعدي أفضل.

وما تعدى نفعه متفاوت، فصدقة على قريب محتج أفضل من عتق أجنبي؛ لأنها صدقة وصلّة.

وعتق أفضل من صدقة على أجنبي، لما فيه من تخليصه من أسر الرّق، إلا زمن غلاء وحاجة، فالصدقة، حتى على الأجنبي، أفضل من العتق لمسيس الحاجة إليها.

مسألة: ثم الحج.

الدليل: حديث «الحج جهاد كل ضعيف»<sup>(٢)</sup>. رواه ابن ماجه وغيره. وفي الباب

---

(١) حديث صحيح، وأخرجه أحمد ٤٤٤/٦، ٤٤٥، والبخري في «الأدب المفرد» (٣٩١)، وأبو داود (٤٩١٩)، والترمذي (٢٥٠٩)، وصححه ابن حبان (٥٠٩٢). وقال الترمذي: حديث صحيح.

(٢) حديث حسن لغيره، وأخرجه أحمد ٢٩٤/٦، وابن ماجه (٢٩٠٢) من طريق وكيع، عن القاسم بن الفضل، عن أبي جعفر محمد بن علي، عن أم سلمة رضي الله عنها مرفوعاً. =

أحدِيثُ كَثِيرَةٌ. قَالَ فِي «الْفُرُوعِ»: وَظَهَرَ مِنْ ذَلِكَ أَنَّ نَفَلَ الْحَجِّ أَفْضَلُ مِنْ صَدَقَةِ التَّطَوُّعِ، وَمِنْ الْعَتَقِ، وَمِنْ الْأَصْحِيَةِ. قَالَ: وَعَلَى ذَلِكَ إِنَّ مَاتَ فِي الْحَجِّ مَاتَ شَهِيدًا.

قَالَ: وَعَنِ هَذَا فَالْمَوْتُ فِي طَبِّ الْعِمَمِ أَوْلَى بِالشَّهَادَةِ، عَلَى مَا سَبَقَ، وَلِلتِّرْمِذِيِّ - وَقَالَ حَسَنٌ غَرِيبٌ - عَنْ أَنَسٍ مَرْفُوعًا: «مَنْ خَرَجَ فِي طَلَبِ الْعِمَمِ فَهُوَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ حَتَّى يَرْجِعَ»<sup>(١)</sup>.

وظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ وَالْأَصْحَابِ وَبَقِيَةِ الْعِمَمَاءِ أَنَّ الْمَرْأَةَ كَالرَّجُلِ فِي اسْتِحْبَابِ التَّطَوُّعِ بِالْحَجِّ، لِمَا سَبَقَ، وَنَقَلَ أَبُو طَالِبٍ: لَيْسَ يُشَبَّهُ الْحَجَّ شَيْءًا، لَتَعَبِ الَّذِي فِيهِ، وَلِتِلْكَ الْمَشَاعِرِ، وَفِيهِ مَشْهَدٌ لَيْسَ فِي الْإِسْلَامِ مِثْلُهُ، عَشِيَّةُ عَرَفَةَ، وَفِيهِ إِنْهَاكَ الْمَالِ وَالْبَدَنِ وَإِنْ مَاتَ بِعَرَفَةَ، فَقَدْ طَهَّرَ مِنْ ذُنُوبِهِ.

مَسْأَلَةٌ: ثُمَّ عَتَقٌ، هَكَذَا فِي «الْمَبْدَعِ» وَهُوَ مَعْنَى كَلَامِ «لِفُرُوعٍ» فِيمَا سَبَقَ، وَمَقْتَضَى كَلَامِ «الْمُنْتَهَى»: وَغَيْرُهُ أَنَّ الْعَتَقَ أَفْضَلُ مِنَ الْحَجِّ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا يَتَعَدَّى نَفْعُهُ، كَمَا هُوَ مَقْتَضَى كَلَامِ «الْإِقْدَاعِ».

مَسْأَلَةٌ: ثُمَّ صَوْمٌ.

الدَّلِيلُ: حَدِيثُ «كُلُّ عَمَلٍ ابْنِ آدَمَ لَهُ إِلَّا الصَّوْمُ، فَإِنَّهُ لِي وَأَنَا أَجْزِي بِهِ»<sup>(٢)</sup>.

---

= قُلُوبُ الْبُوصِيرِيِّ فِي «لِزَوَائِدِ» وَرَقُهُ ١٨٥: هَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ. أَبُو جَعْفَرٍ سَمِعَ مُحَمَّدَ بْنَ عَمِيٍّ بْنِ الْحُسَيْنِ وَهُوَ الْبَقَرُ، قَالَ أَحْمَدُ وَأَبُو حَاتِمٍ: لَمْ يَسْمَعْ أَبُو جَعْفَرٍ مِنْ أُمِّ سَمَةَ... قَتْنَا: لَكِنْ لَمْ تَنْهَ شَوْهَدًا، مِنْهَا: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ عِنْدَ إِمَامِهِ أَحْمَدَ فِي «مُسْنَدِهِ» ٤٢١، ٢. وَالنَّسَائِيُّ ١١٣، ٥ - ١١٤. وَإِسْنَادُهُ صَحِيحٌ.

وَحَدِيثُ عَائِشَةَ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (٢٨٧٦).

(١) أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي «سُنَنِهِ» (٢٦٤٧) وَالتَّطَبُّرِيُّ فِي «الصَّغِيرِ» (٣٨٠) مِنْ حَدِيثِ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ، وَرَوَاهُ بَعْضُهُمْ فَهَمْ يَرْفَعُهُ.

(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٩٠٤)، وَمُسْنَدُهُ (١١٥١) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وإنما أضاف الله تعالى إليه الصوم؛ لأنه لم يُعبد به غيره في جميع الملل. بخلاف غيره. وإضافة عبادة إلى غير الله قبل الإسلام لا تُوجب عدم أفضليتها في الإسلام. فإن الصلاة في الصفا والمروة أعظم منها في مسجد من مساجد قرى الشام إجماعاً. وإن كان ذلك المسجد ما عُبد فيه غير الله قط. وقد أضافه الله إليه. بقوله ﴿وَأَنَّ الْمَسَاجِدَ لِلَّهِ﴾ [الجن: ١٨] فكذا الصلاة مع الصوم.

وقيل: أضاف الصوم إليه؛ لأنه لا يطلع عليه غيره. وهذا لا يوجب أفضليته.

وسأله يَحْيَى رجل «أَيُّ العملِ أفضل؟ قال: عليك بالصوم؛ فإنه لا مثْلُ له»<sup>(١)</sup>. إسناده حسن. رواه أحمد والنسائي من حديث أبي أمامة. فإن صَحَّ فما سبق أصح. ثم يُحمل على غير الصلاة. أو بحسب السائل. قاله في «الفروع». وكذلك اختار الشيخ تقي الدين أن كل واحد بحسبه. وأن الذَّكَرَ بالقلب أفضل من القراءة بلا قلب. وقال في الرد على الرافضي بعد أن ذكر تفضيل أحمد للجهد. والشفعي للصلاة. وأبي حنيفة ومالك للعلم: والتحقيق لا بُدَّ لك من الآخرين. وقد يكون كل واحد أفضل في حال. كفعل النبي ﷺ وخلفائه - رضي الله عنهم - بحسب الحاجة والمصلحة. ويوافقه قول أحمد لإبراهيم بن جعفر: انظر ما هو أصلح لقلبك. فافعله. وقال الشيخ تقي الدين ابن تيمية: استيعب عشر ذي الحجة بالعبادة ليلاً ونهاراً أفضل من الجهاد الذي لم تذهب فيه نفسه وماله. وهي في غير العشر تعدل الجهاد ولعل هذا مرادهم. اهـ. قال في «الفروع»: ولعل هذا مراد غيره. وقال: العمل بالقوس والرمح أفضل من الرِّبَاط في الثغر. وفي غيره نظيره. وفي المتفق عليه عن أبي هريرة مرفوعاً: «السَّعْيُ عَلَى الْأَرْمَلَةِ وَالْمَسْكِينِ.

(١) حديث صحيح. وأخرجه بهذا اللفظ النسائي ٤ ١٦٥ و ١٦٦. وصححه بن حبان (٣٤٢٦).

وأخرجه ضمن حديث طويل أحمد ٥ ٢٥٥. والنسائي ٤ ١٦٥. وصححه بن حبان (٣٤٢٥).

كالمُجاهِد في سبيلِ الله. وأحسبه قال: وكالقائم لا يفتُر. وكالصائم لا يُفطر<sup>(١)</sup>. وفي لفظ للبخاري: «كألذي يَصُومُ النهارَ ويَقُومُ الليلَ».

قال في «الفروع»: قال ابنُ هُبيرة: المُجاهِد في سبيلِ الله. له مع أجر الجهادِ كأجر الصَّائمِ القائمِ. مضافاً إلى فضيلة الجهادِ كذا قال. وقد روى أحمد عن يحيى بن سعيد، عن عبد الله بن سعيد، عن أبي هند، عن زياد بن أبي زياد مولى ابنِ عباس عن أبي بحرية عبد الله بن قيس، عن أبي الدرداء مرفوعاً: «ألا أُنبئكم بخيرِ أعمالكم وأزكاها عندَ مليككم، وأرفعها في درجاتكم، وخير لكم من إعطاء الذهب والورق، وخير لكم من أن تلقوا عدوكم فتضربوا أعناقهم، ويضربوا أعناقكم؟ قالوا: وما هو يا رسول الله؟ قال: ذكر الله»<sup>(٢)</sup> إسناده جيد رواه الترمذي، وابن ماجه، ولأحمد معناه من حديث معاذ<sup>(٣)</sup>، وفيه انقطاع، ورواهما مالك<sup>(٤)</sup>، وموقفين، وسأله أبو داود: يوم العيد بالثغر قوم لحفظ الدروب، وقوم يصلونها أيم أحب إليك؟ قال كُلُّهم. اهـ.

وقال الشيخ تقي الدين ابن تيمية: تَعَلَّم العلم وتعلَّمه يدخل بعضه في الجهاد، وإنه نوع من الجهاد. اهـ.

من جهة أن به إقامة الحُجَج على المعانِد، وإقامة الأدلة، فهو كالجهاد بالرأي على ما يأتي في الجهاد.

---

(١) أخرجه البخاري (٥٣٥٣) و (٦٠٠٦) و (٦٠٠٧). ومسلم (٢٩٨٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) حديث صحيح، وهو في «المسند» ١٩٥/٥، وأخرجه ابن ماجه (٣٧٩٠)، والترمذي (٣٣٧٧)، وصححه الحاكم ١٩٦/٤ ووافقه الذهبي.

(٣) في «مسنده» ٢٣٩/٥ من طريق زياد بن أبي زياد، عن معاذ بن جبل - رضي الله عنه - ورجال إسناده ثقات رجال الصحيح، إلا أنه منقطع بين زياد ومعاذ.

(٤) في «الموطأ» ٢١١/١.

في خطبة «كفاية» ابن عقيل: إنما تَشْرُفُ العلومُ بحسبِ مؤديتها. ولا أعظم من البري، فيكون العلمُ المؤدي إلى معرفته، وما يجب له، وما يجوزُ جُلُّ لعموم. والأشهر عن أحمد: الاعتناء بالحديث والفقه، والتحريضُ على ذلك. وقال: ليس قوم خيراً من أهل الحديث، وعاب على مُحدِّثٍ لا يتفقه. وقال: يعجبني أن يكون الرجلُ فهماً في الفقه، قال الشيخ تقي الدين ابن تيمية: قل أحمد: معرفة الحديث والفقه فيه أعجب إليّ من حفظه. وفي خطبة «مذهب» ابن الجوزي: بضعةُ لفقه رُبْحُ البضائع، والفقهاء يفهمون مرادَ الشارع، ويفهمون الحكمة في كلِّ وقع، وفتاواهم تُميز العاصي من الطائع. وفي كتاب العلم: له: الفقهُ عمدة العلوم. اهـ.

ونقل مهنا عن أحمد أفضلية الفكر على الصلاة والصوم، فقد يتوجه أن عمل القلب أفضل من عمل الجوارح، ويكون مرادُ الأصحاب عمل لجورح، ويُؤيده حديث: «أحبُّ الأعمالِ إلى الله الحبُّ في الله، والبُغْضُ في الله»<sup>١</sup>. وحديث «أوثقُ عرى الإسلام أن تُحبَّ في الله وتُبغِضَ في الله»<sup>٢</sup>.

وقال في «الفنون» أيضاً: لو لم يكن مقدسة المكلّف إلا لنفسه لكفه، إلى أن قال: فكفى بك شغلاً أن تصحّ وتسلّم، وتداوي بعضك ببعض، فذلك هو الجهد الأكبر؛ لأنه مغلبة المحبوبات، لأنك إذا تأملت ما يُكبد المُعاني لهذه الطبع المتغالبة وجدته القتل في المعنى، لأنه إن ثار غضبه، كُلف بتبريد تلك النار المضطربة بالجسم، وإن تكلّبت الطبع لاستيفاء لذة مع تمكن قدرة وخوة كُلف بتقليص أدوت الامتداد باستحضار زجر الحكمة والعلم ورهبة وعيدٍ لحقّ، وإن ثار

(١) إسنده ضعيف، وأخرجه أحمد ٥ ١٤٦، وأبو داود (٤٥٩٩) من طريق مجاهد، عن رجل، عن أبي ذر لغيري، رضي الله عنه.

قند: وهذا إسناد ضعيف لجهله حل لروي عن أبي ذر.

(٢) أخرجه بن أبي شيبه ١١ ٤١، وبنحوه أخرجه أحمد، كلاهما من طريق ليث بن أبي سليم.

عن عمرو بن مرة، عن معاوية بن سويد، عن البراء بن عازب رضي الله عنه.

وإسنده ضعيف لضعف ليث بن أبي سليم.

الحسد، كُفِّ القُنُوعَ بالحال وترك مضاعة أحوال لأغير، وإن غلب الحقد، وطب  
لشفي من لبدىء بالسوء، كُفِّ تغيير الحقد باستحضر العفو، وإن ثار الإعجاب  
والمبهمة لرؤية الخصائص التي في النفس، كُفِّ استحضر لطيفة من لتوضع  
ولعطاء لجنس، وإن ستحت النفس لاستماع إلى العفو، كُفِّ استحضر لصيانة  
عن لإصفاء إلى دعية الشهوة ونهوه، هذا ومثله هو لعمى، والذس عنه.  
بمغزل، لا يقع لهم أن العمل سوى ركعت يتنفل به الإنسان في جوف ليل.  
تلك عبدة لكسالى لعجزة، يتم تمييز الإنسان بهذه المقدمات التي تنكشف فيها  
لأحوال، ومن وصل إلى هذه المقدمات، فقد رقي إلى درجة لصديقين، ولا فكل  
أحد إذ خلا بنفسه، وسكنت صبعه لم يصعب عليه رطل من لمد، وستقبل  
لمحرب، لكن ما وراء ذلك هو لعمى ﴿إن صلاة تنهى عن الفحشاء والمنكر﴾  
[العنكبوت: ٤٥]، فمد تنفع صلاة ليس مع لتبت لتقبح بالنهر، ومد تنفع إدرة  
نسبحة بالغدوت في لمسجد ولتسبون قتي فعلت طول النهار، مؤالها في  
لأسوق، وأعرضها في لمسطب، من يتخطه شيطانه بأنواع لتخيط، ويتلاعب  
به في ليس ولنهر كُ لتلاعب لا يستحسن منه ركعت في جوف ليل، قد قنع  
منه بالفروض الموضوفة مع سلامة لانس من يدك ولتسنت، ويأتي كلامه في غدا  
لشهداء، وهذا ظاهر المنهج فإن فيه: من تفتح له طريق عمل بقبه بدوء ذكر  
أو فكر، فذلك الذي لا يعدل به لبتة، وظهره أن لعلم بانه وصفته أفضل من  
لعلم بالأحكام الشرعية، لأن لعلم يشرف بشرف معومه، وبتمرتة، فكل صفة  
توجب حلا ينشأ عنها أمر مضوب، فمعرفة سعة لرحمة ثمر لرجاء، وشدة النعمة  
تثمر لحواف لكف عن المعصية، وفترده بالنفع والضرر يثمر لتوك عليه وحده،  
ولمحبة به ونهيية، ومعرفة لأحكام لا تثير ذلك، ولتكم لأصوي لا تدور له  
هذه لأحرار غلب، ولا لكان عرف، ويزيد هذا قول أحمد عن معروف: وهو يريد  
من علم لا ما وصل إليه معروف؟ وفل يضاه عنه: كان معه رأس لعلم - خسية  
ته -

وفي صيد لحاضر: لفقه عليه مدر لعموم، فإن تسع لزمان لتزيد من



العلم، فليكن من الفقه، فإنه الأنفع، وفيه المهم من كل علم، هو لهم.

وقال في كتبه لسر المصون: تأملت سبب الفضائل فإذا هو علو الهمة. وذلك أمر مركوز في الجيلة لا يحصل بالكسب، وكذلك خسة الهمة. وقد قال الحكماء: تعرف همة الصبي من صغره، فإنه إذا قل لصبيان من يكون معي؟ دل على علو همته، وإذا قل مع من أكون؟ دل على خستها، فأم الخسة فلهمة فيها درجات: منهم من ينفق عمره في جمع المال، ولا يحصل شيئاً من العلم، ومنهم من يضم إلى ذلك البخل، ومنهم من رضي بالدون في المعاش، وخسهم الكساح.

فأم علو الهمة في الفضائل، فقوم يطلبون الرتبة، وكان أبو مسلم الخرساني عالي الهمة في طلبها، وكانت همته لرضا في طب الخلافة، وكان لمتنبي يصف علو همته، وما كانت إلا التكبر بما يحسنه من لشعر، ومن لندس من يرى أن غية المراتب الزهد فيطيه، ويفوته العلم، فهذا مغبوء، لأن لعمه فضل من الزهد، فقد رضي بنقص وهو لا يسري، وسبب رضه بالنقص قلة فهمه، إذ لو فهم لعرف شرف العلم على الزهد، ومنهم من يقول: المقصود من العلم العلم، وما يعلمه هذا أن العلم عمل القلب، وذاك أشرف من عمل الجوارح، ومن ضبة لعمه من تعو همة إلى فن من العلوم، فيقتصر عليه، وهذا نقص، فأم ريب النهاية في علو الهمة، فإنهم لا يرضون إلا بالغاية، فهم يأخذون من كل فن من العلم مهمته، ثم يجمعون جل اشتغالهم بالفقه، لأنه سيد العلوم، ثم ترقيه مهمته العالية إلى معدنة الحق ومعرفة، ولأنس به، وقيل ما هم - هذا كلامه.

وقال الشافعي ليوس بن عبد الأعلى: عيت بالفقه، فإنه كاتفرح لشمي يحمر من عومه، وأمي لشافعي عى مصعب الزبيري شعاع هذين ووقعيه، وأدبه حفظ، فقد نه: أين أنت بهذا لذهن عن لفقه؟ فقد: يه أردت، وقد أحمد عن لشافعي: إنما كنت همته الفقه، وقد أبو حنيفة: ليس شيء أنفع من لفقه، وقال محمد بن الحسن: كن أبو حنيفة يحث على لفقه، وينه عن الكلام، وفي

خطبة المحيط للحنفية: أفضّل العلوم عند الجمهور بعد معرفة أصل الدين وعلم اليقين معرفة الفقه. وقال العقلاء: زدحمة العلوم، مضلة للفهوم.

وقال لبخري<sup>١</sup> لأبي العباس الوليد بن إبراهيم وقد جاء إليه لأجل معرفة الحديث، فقال له: يا بني لا تدخل في أمر إلا بعد معرفة حدوده، ولوقوف على مقديره، فقتل له: عرفني، فقال: عمه أن الرجل لا يصير محدثاً كملاً في حديث إلا بعد كذا وكذا، وذكر أشياء كثيرة يطول ذكرها، قل: فهلني قوله، قال: وسكت متفكراً، أو طرقت ندماً، فلم رأى ذلك مني، قل لي: فإن كنت لا تطيق حتمال هذه المشق كلها فعيتك بالفقه الذي يمكنك تعلمه، وئت في بيتك قاراً سكين، كي لا تحتاج إلى بُعد الأسفار، وطى الديار، وركوب البحار، وهو مع ذا ثمرة لحديث، وليس ثواب الفقيه بدون ثوب لمحدث في الآخرة، ولا عزة له بأقر من عز لمحدث، فم سمعت ذلك نقص عزمي في طب الحديث، وقبلت عسى عمه ما مكنتني من عمه بتوفيق لله تعالى ومنه.

وقال لشافعي: ما نظرت ذفن إلا وقطعني، وما نظرت ذفنون إلا قطعته. وقال لأصمعي: ما عيني إلا لمنفرد، وقال لمبرد: ينبغي لمن يحب لعلم أن يفتن في كل ما يقدر عليه من العلوم، إلا أنه يكون مفرد غالب عليه عنه يقصده بعينه، ويبلغ فيه، قل أبو جعفر النحاس: هذا من أحسن ما سمعت في هذا، وفي الصحيحين: عن أبي هريرة مرفوعاً: تجدون الناس معدن، فخيرهم في لجهنية خيرهم في لإسلام، إذ فقهوا، والناس تبع لقريش في هذا الشأن: مسمهم تبع لمسمهم، وكفرهم تبع لكفرهم<sup>٢ ٣</sup>.

(١) ذكر قصة باكسيه سري في تهذيب الكمال ٢٤ ٥٦١-٥٦٢ في ترجمة إمامه محمد بن إسماعيل لبخري

(٢) أخرجه لبخري (٣٢٩٣) و (٣٢٩٤)، ومسنه (٢٥٢٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.  
(٣) نظر «كشف لقنع» ١ ٤٨١ - ٤٨٦، و «لروض لسريع» ٢ ١٧٨، و «لأنصاف» ٢ ٦١ - ١٦٥، و «سريع» ٢ ٢، و «مجموع شرح ليهذب» ٣ ٤٥٩، و «حنفية لعنقري» =

نص: «وهي: عشرون قسماً أولها: صلاة الكسوف. ويُسن (و) فعلها. ويتأكد (و) على كُلِّ نَفْلٍ عِنْدَ كُسُوفِ الشَّمْسِ وَالْقَمَرِ».

ش: وآكد صلاة التطوع صلاة الكسوف. هذا المذهب.

الدليل: أنه ﷺ لم يتركها عند وجود سببها<sup>(١)</sup>. بخلاف الاستسقاء. فإنه كان يستسقي تارة، ويترك أخرى.

وَصَرَّحَ أَبُو الْمُعَالِي فِي «النهاية» بِأَنَّ التَّرَاوِيحَ أَفْضَلُ مِنْ صَلَاةِ الْكُسُوفِ<sup>(٢)</sup>.

نص: «الثاني: الاستسقاء».

ش: ثم صلاة الاستسقاء.

التعليل: لأنه يشرع لها الجماعة مطلقاً، أشبهت الفرائض. ثم التراويح.

الدليل: لأنه لم يُداوم عليها ﷺ<sup>(٣)</sup> خشية أن تُفرض. لكنها أشبهت الفرائض من حيث مشروعية الجماعة لها.

وقيل: الوتر أكَّد من صلاتي الكسوف والاستسقاء<sup>(٤)</sup>.

---

= ٢١٥/١، و«الاختيارات» ص ١١٦-١١٨، و«مجموع الفتاوى» ٢٢، ٣٠٠، ٣١٣ و ٢٣، ٥٤، ٦٢، ٥٦ و ٣٥٢/٢٨، ١٠/١٤٥، ١٤٦، و«لفروع» ١، ٥٢٢-٥٢٥، ٥٢٧، ٥٢٨، ٥٢٩، ٥٣٢-٥٣٦، و«الدرر السنية» ٣/١٧٠-١٧٣، ١٧٦، و«فتاوى محمد بن يبرهيم» ٢، ٢٤٠، و«صيد الخاطر» ص ٤٣٠، ط. دار الكتب العلمية، و«معونة أولى النهى» ٧/٢.

(١) أخرج البخاري (١٠٤٠)، من حديث أبي بكر - رضي الله عنه - قال: كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَأَنكَسَفَتِ الشَّمْسُ، فَقَامَ لِنَبِيِّ ﷺ يَجْرُ رِدَاءَهُ حَتَّى دَخَلَ الْمَسْجِدَ، فَدَخَنَ، فَصَلَّى بِرَكْعَتَيْنِ حَتَّى انْجَلَتِ الشَّمْسُ، فَقَالَ ﷺ: «إِنَّ لَشَّمْسٍ وَالْقَمَرِ لَا يَنْكَسِفَانِ لِمَوْتِ أَحَدٍ، فَبِذَرْتُمُوهُمَا فَصَلُّوا وَادْعُوا حَتَّى يَكْشِفَ مَا بَكُمْ».

(٢) انظر «كشاف القناع» ١/٤٨٦، و«الإنصاف» ٢/١٦٦.

(٣) أخرجه (٢٠١٢) من حديث عائشة - رضي الله عنها - أن رسول الله ﷺ خرج ليلة من جوف الليل فصلّى في المسجد، وصلّى رجال بصلاته فأصبح لئس فتحدثوا، فاجتمع أكثر منهم، =

نصر: «الثالث: الوترُ، وأستحبُّه (وش) كُلَّ ليلةٍ، ولا أوجبُه (وش)».

ش: قال النووي: الوتر: بفتح الواو وكسرهما لغتان. اهـ. ثم يأتي في الفضيلة بعد ذلك لوتر قدَّمه جماعةٌ، منهم صاحب «التلخيص»، وجزم به في «الوجيز» وغيره، وهو الصحيح من المذهب، ووجهه: أن الجماعة شُرِّعَتْ للتراويح مطلقاً بخلاف لوترٍ، فإنه إنما تُشرع له الجماعة تبعاً للتراويح، ونقل حنبلي: ليس بعد المكتوبة أفضل من قيام الليل، وهذا أصحُّ لقولين عن الشافعي.

قال ابن تيمية: والوتر أوكد من سنة الظهر والمغرب والعشاء، والوتر أفضل من جميع تطوعات النهار، كصلاة الضُّحى، بل أفضل الصلاة بعد المكتوبة قيام الليل، وأوكد ذلك الوتر وركعتا الفجر. اهـ.

وعن أحمد: سنة الفجر أكد من الوتر، اختارها القاضي، وهو أحد قولي الشافعي.

وحكى صاحب «البيان» والرافعي وجهاً لبعض الشافعية أن الوتر وركعتي الفجر سواء في الفضيلة.

مسألة: وكان الوتر واجباً على النبي ﷺ.

الدليل: حديث «ثلاثٌ كُتِبْنَ عليَّ، ولم تُكْتَبْ عَلَيْكُمْ: الضُّحى، والأُضحى، والوتر»<sup>(١)</sup>.

---

= فصى فصلوا معه، فأصبح الناس فتحدثوا فكثر أهل المسجد من الليلة الثالثة، فخرج رسول الله ﷺ فصلّى بصلاته، فلم كنت الليلة الرابعة غَجَزَ المسجد عن أهله حتى خَرَجَ لصلاة الصبح، فلما قضى الفجر أقبل على الناس فتشهد ثم قال: «أم بعدُ فإنه لم يخف عليَّ مكانكم، ولكني خشيت أن تفرض عليكم فتعجزوا عنها»، فتوفي رسول الله ﷺ والأمر على ذلك.

(١) حديث ضعيف، وأخرجه أحمد في «المسند» (٢٠٥٠)، والبزار (٢٤٣٣ - كشف)، والدارقطني ٢١/٢، والحاكم ٣٠٠/١، والبيهقي ٤٦٨/٢ و ٢٦٤/٩ من طريق شجاع بن =

وحديث أبي جناب - بجيم ونون - عن عكرمة، عن ابن عباس عن النبي ﷺ قال: «ثلاث هُنَّ عليَّ فرائض وهي لكم تطوع: النحر والوتر وركعت الضحى»<sup>(١)</sup>. رواه البيهقي. وقال: أبو جناب الكلبي اسمه يحيى بن أبي حية ضعيف وهو مدلس.

واعترض بأنه ﷺ كان يُوترُّ على الراحلة<sup>(٢)</sup>، كما ثبت في «الصحيحين» وأجيب بأنه يحتمل أنه من عُذرٍ، أو من خصائصه، أو أنه كان واجباً عليه في الحضر دون السفر، كما قال الحلبي وابن عبد السلام الشافعي، والقرافي، جمعاً بين الدليلين.

وليس بواجب على أمته ﷺ، هذا المذهب، ونصر عليه، وبهذا قال مالك والشافعي وجمهور العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم، وأبو يوسف ومحمد.

الدليل: قوله ﷺ للأعرابي، حين سأله عما فرض الله عليه من الصلاة، قال: «خمس صلوات» قال: هل عليَّ غيرها؟ قال: «لا، إلا أن تطوع» متفق عليه<sup>(٣)</sup>. وكذب عبادة رجلاً يقول: الوتر واجب، وقال: سمعت النبي ﷺ يقول: «خمس صلوات كتبهن الله على العبد في اليوم والليلة» الخبر<sup>(٤)</sup>.

وعن علي قال: الوتر ليس بحتم كهيئة الصلاة المكتوبة، ولكنه سنة سنَّها النبي ﷺ. رواه أحمد والترمذي وحسنه<sup>(٥)</sup>.

= الوليد، عن أبي جناب الكلبي، عن عكرمة، عن ابن عباس مرفوعاً. وقال الذهبي في «مختصره»: ما تكلم الحكم عيه، وهو غريب منكر، ويحيى ضعفه النسائي والدارقطني.

(١) انظر ما قبله.

(٢) أخرجه البخاري (٩٩٩) و (١٠٠٠)، ومسلم (٧٠٠) من حديث بن عمر رضي الله عنهما.

(٣) أخرجه البخاري (٤٦)، ومسلم (١١) من حديث طلحة بن عبيد الله رضي الله عنه.

(٤) حديث صحيح، وأخرجه مالك ١٢٣/١ ومن طريقه أخرجه أبو داود (١٤٢٠)، والنسائي

٢٣٠/١، وأخرجه أحمد ٣١٩/٥، وابن ماجه (١٤٠١)، وصححه بن حبان (٢٧٣١) من

حديث عبدة بن الصامت رضي الله عنه.

(٥) حديث قوي، وأخرجه أحمد (٦٥٢)، والترمذي (٤٥٣) و (٤٥٤)، وابن ماجه (١١٦٩).

وعن ابن عباس : أن النبي ﷺ بعث معاذاً إلى اليمن فقال : «ادْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ . فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ . فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ . فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً فِي أَمْوَالِهِمْ تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ وَتُرَدُّ إِلَى فُقَرَائِهِمْ» . رواه البخاري . ومسلم<sup>(١)</sup> .

قال النووي : وهذا من أحسن الأدلة . لأن بعث معاذ - رضي الله عنه - إلى اليمن كان قبل وفاة النبي ﷺ بقليل جداً .

وعن عبدالله بن مُحَيْرِيز ، عن رجلٍ من بني كِنانة يُقال له المُخْدِجِي . قال : كان بالشام رجلٌ يُقال له : أبو محمد . قال : الوتر واجبٌ ، فرحْتُ إلى عبادة - يعني ابن الصامت - فقلت : إن أبا محمد يزعم أن الوتر واجبٌ . قال : كَذَبَ أبو محمد . سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : «خَمْسُ صَلَوَاتٍ كَتَبَهُنَّ اللَّهُ عَلَى الْعِبَادِ مَنْ أَتَى بِهِنَّ لَمْ يُضَيِّعْ مِنْهُنَّ شَيْئاً ، جَاءَ وَلَهُ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدٌ أَنْ يُدْخِلَهُ الْجَنَّةَ ، وَمَنْ ضَيَّعَهُنَّ اسْتَخْفَافاً بِحَقِّهِنَّ جَاءَ وَلَا عَهْدَ لَهُ إِنْ شَاءَ عَذْبُهُ . وَإِنْ شَاءَ أَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ»<sup>(٢)</sup> هذا حديثٌ صحيحٌ رواه مالك في «الموطأ» وأبو داود والنسائي وغيرهم .

وعن عليٍّ - رضي الله عنه - قال : «لَيْسَ الْوَتْرُ بِحَتَمٍ كَهَيْئَةِ الْمَكْتُوبَةِ ، وَلَكِنَّهُ سُنَّةٌ سَنَهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ»<sup>(٣)</sup> رواه الترمذي والنسائي وآخرون . قال الترمذي : حديثٌ حسن . وعن عبدة بن الصَّامِت - رضي الله عنه - قال : الوترُ أمرٌ حسنٌ جميلٌ ، عَمِلَ بِهِ النَّبِيُّ ﷺ وَالْمُسْلِمُونَ مِنْ بَعْدِهِ ، وَلَيْسَ بِوَاجِبٍ . رواه الحاكم<sup>(٤)</sup> وقال : صحيحٌ

= والنسائي ٢٢٨/٣ من حديث عبي بن أبي طالب . رضي الله عنه .

(١) سلف ص ٣٠٦ تعليق (١) .

(٢) سلف ص ٣٢١ . تعليق (٤) .

(٣) سلف ص ٣٢١ / تعليق (٥) .

(٤) في «مستدرکه» ٣٠٠/١ . وقال : هذا حديثٌ صحيحٌ على شرط الشيخين ولم يخرجه ووافقه الذهبي .

على شرط البخاري ومسلم.

وعن ابن عُمرَ أن رسولَ الله ﷺ كان يُصَلِّي الوترَ على راحِلَتَيْهِ ولا يُصَلِّي عليها المكتوبة. رواه البخاري ومسلم<sup>(١)</sup>. اهـ. ولأنه يجوزُ فعله على الراحلة من غير ضرورةٍ أشبه السُّنَنَ.

وأما حديثُ أحمد وأبي داود مرفوعاً: «مَنْ لم يُوترَ فَلَيْسَ مِنَّا»<sup>(٢)</sup> ففيه ضعف. وحديثُ أبي أيوب «الوترُ حقٌّ على كُلِّ مسلمٍ. فمن أحبَّ أن يُوترَ بخمسٍ فليُفعلْ. ومن أحبَّ أن يُوترَ بثلاثٍ فليُفعلْ. ومن أحبَّ أن يُوترَ بواحدةٍ فَلْيُفعلْ»<sup>(٣)</sup> رواه أحمد وأبو داود قال النووي: بإسنادٍ صحيح. اهـ. وابنُ ماجة. ورواته ثقات والنسائي. وقال: الموقوفُ أولى بالصواب. ورواه الحاكم في «المستدرک» وقال: حديث صحيح على شرط البخاري ومسلم. فمحمول على تأكيد الاستحباب. لقول الإمام أحمد: من ترك الوترَ عمداً فهو رجلٌ سوء. لا ينبغي أن تُقبلَ له شهادة<sup>(٤)</sup>.

وهو سنة مؤكدة. وبه قال من قال بعدم لوجوب. ويستحب فعله كل ليلة.

قال ابنُ تيمية: الوتر سنة مؤكدة باتفاق المسلمين. ومن أصر على تركه. فإنه تُردُّ شهادته. وتنازع العلماء في وجوبه. اهـ.

وعن أحمد: أنه واجب. اختاره أبو بكر. وبه قال أبو حنيفة.

(١) أخرجه البحري (١٠٩٨). ومسنه (٧٠٠) (٣٩) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما. (٢) حديث حسن. وأخرجه أحمد ٣٥٧٥. وأبو داود (١٤١٩) من حديث بُرَيْدَةَ - رضي الله عنه - مرفوعاً. والحاكم ٣٠٥/١ و ٣٠٦. وقال: هذا حديث صحيح.

ويشهد له حديث أبي هريرة عند الإمام أحمد (٩٧١٧) وفيه ضعف.

(٣) أخرجه أحمد ٤١٨٥. وأبو داود (١٤٢٢). وابن ماجة (١١٩٠). والنسائي ٢٣٨/٣ من حديث أبي أيوب الأنصاري مرفوعاً. وصححه بن حبان (٢٤١٠). والحاكم ٣٠٢/١ وصححه ووافقه الذهبي.

(٤) انظر «كشف القناع» ١/٤٨٦. ٤٨٧. و«لأنصاف» ٢/١٦٦. و«المبدع» ٢/٣. و«المجموع

شرح المذهب» ٣/٤٧٢. ٤٧٤ - ٤٧٦. و«الاختيارات» ص ١١٨.

وعن أبي حنيفة رواية أنه فرض.

واختار الشيخ تقي الدين بن تيمية وجوبه على من يتجهّد بالليل.

دليل الوجوب: أن النبي ﷺ قال: «إِذَا خِفَتِ الصَّبْحَ، فَأَوْتِرَ بِوَاحِدَةٍ»<sup>(١)</sup>. وأمر به في أحاديث كثيرة، والأمر يقتضي الوجوب.

وروى أبو أيوب، قال: قال رسول الله ﷺ: «الْوَتْرُ حَقٌّ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ، فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُوتِرَ بِخَمْسٍ فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُوتِرَ بِثَلَاثٍ فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُوتِرَ بِوَاحِدَةٍ فَلْيَفْعَلْ»<sup>(٢)</sup>. رواه أبو داود، وابن ماجه.

وعن بُريدة، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: (الْوَتْرُ حَقٌّ؛ فَمَنْ لَمْ يُوتِرْ، فَلَيْسَ مِنَّا، الْوَتْرُ حَقٌّ فَمَنْ لَمْ يُوتِرْ فَلَيْسَ مِنَّا، الْوَتْرُ حَقٌّ فَمَنْ لَمْ يُوتِرْ فَلَيْسَ مِنَّا)<sup>(٣)</sup>. رواه أحمد في «المسند» من غير تكرار.

وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ مثله من «المسند»<sup>(٤)</sup> أيضاً.

وعن خزيمة بن حذافة، قال: خَرَجَ عَلَيْنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ ذَاتَ غَدَاةٍ، فَقَالَ: (إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَمَدَّكُمْ بِصَلَاةٍ هِيَ خَيْرٌ لَكُمْ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ، وَهِيَ الْوَتْرُ، فَجَعَلَهَا لَكُمْ فِيمَا بَيْنَ الْعِشَاءِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ)<sup>(٥)</sup>. رواه أحمد وأبو داود.

---

(١) من حديث ابن عمر عند البخاري (٤٧٢) ومسلم (٧٤٩) (١٤٦)، وقد سلف ص ٣٣.

(٢) سلف ص ٣٢٣ تعليق (٣).

(٣) سلف ص ٣٢٣، تعليق (٢).

(٤) برقم (٩٧١٧) من طريق الخليل بن مرة، عن معاوية بن مرة، عن أبي هريرة، رضي الله عنه، مرفوعاً.

وقال الهيثمي في «المجمع» ٢، ٢٤٠: رواه أحمد وفيه الخليل بن مرة ضَعَفَهُ البخاري وأبو حاتم، وقال أبو زرعة: «شيخ صالح».

(٥) حديث حسن لغيره، دون قوله: «خير لكم من حمر النعم»، أخرجه أحمد - كما في أطراف المسند ٢٩٢/٢ حديث رقم (٢٢٨٥) -، وأبو داود (١٤١٨)، وابن ماجه (١١٦٨)، والترمذي =



وعن أبي بصرة قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «إِنَّ اللَّهَ زَادَكُمْ صَلَاةً، فَصَلُّوْهَا مَا بَيْنَ الْعِشَاءِ إِلَى صَلَاةِ الصُّبْحِ». الوترُ الوترُ<sup>(١)</sup> رواه الأثرم واحتج به أحمد.  
وعن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ قال: «إِنَّ اللَّهَ زَادَكُمْ صَلَاةً فَحَافِظُوا عَلَيْهَا، وَهِيَ الْوَتْرُ»<sup>(٢)</sup>.

قال النووي: وأما الأحاديث التي احتجوا بها، فمحمولة على الاستحباب والندب المتأكد، ولا بُدَّ من هذا التأويل للجمع بينها وبين الأحاديث التي استدللنا بها، فهذا جوابٌ يعمها ويُجابُّ عن بعضها خصوصاً بجواب آخر، فحديث أبي أيوب لا يقولون به، لأن فيه: «فَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُوتَرَ بِخَمْسٍ، فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُوتَرَ بِثَلَاثٍ فَلْيَفْعَلْ، وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يُوتَرَ بِوَاحِدَةٍ فَلْيَفْعَلْ»<sup>(٣)</sup>، وهم يقولون: لا يكون الوتر إلا ثلاث ركعات، وحديث عمرو بن شعيب في إسناده المثنى بن الصباح، وهو ضعيف، وحديث بُريدة في روايته عبيد الله بن عبد الله العتكي أبو المنيب، والظاهر أنه منفرد به، وقد ضعفه البخاري وغيره، ووثقه ابن معين وغيره، وادَّعى الحاكم أنه

= (٤٥٢) ومن طريقه أخرجه البغوي (٩٧٥)، وأخرجه الطحاوي ١ ٢٥٠، والحاكم ١/٣٠٦، من طريق يزيد بن أبي حبيب، عن عبد الله بن راشد الزوفي، عن عبد الله بن مرة الزوفي، عن خروجة بن حذافة، رضي الله عنه، مرفوعاً.

وقال الترمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث يزيد بن أبي حبيب. وقال البخاري: عبد الله بن راشد الزوفي لا يُعرف سمعه من بن أبي مرة، وليس له إلا حديث الوتر، وقال الذهبي: ليس بالمعروف، وذكره ابن حبان في «الثقات» وقال: يروي عن عبد الله بن أبي مرة إن كان سمع منه، ومن اعتمده فقد عتمد إسناداً مشوشاً.

(١) حديث صحيح، وأخرجه أحمد ٧/٦ و ٣٩٧، والطبراني في «الكبير» (٢١٦٧) و (٢١٦٨)، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» ١ ٤٣٠، ٤٣١، وفي «شرح مشكل الآثار» (٤٤٩١) و (٤٤٩٢) من حديث أبي بصرة حميد بن بصرة رضي الله عنه.

(٢) حديث حسنٌ لغيره وأخرجه أحمد (٦٦٩٣)، وانظر تدم تخريجه وشواهده في «المسند» طبع مؤسسة الرسالة.

(٣) سلف ص ٣٢٣، تعليق (٣).

حديثٌ صحيحٌ، والله أعلم. اهـ<sup>١</sup>.

مسألة: ثم سنة فجر. وهو المذهب.

الدليل: قولُ عائشة: لم يكن النبي ﷺ على شيء من النوافل أشدَّ تعاهداً منه على ركعتي الفجر. متفق عليه<sup>٢</sup>.

وعن أبي هريرة يرفعه: «صَلُّوا ركعتي الفجر ولو طردتكم الخيل»<sup>(٣)</sup>. رواه أحمد وأبو داود.

وذهب الحسنُ البصري إلى وجوب ركعتي الفجر. حكى ذلك عنه ابنُ أبي شيبه في «المصنف»<sup>(٤)</sup>.

مسألة: ثم سنة مغرب.

الدليل: حديثُ أحمد عن عُبَيْد مولى النبي ﷺ قال: سئل أكان الرسول ﷺ يَأْمُرُ بِصَلَاةٍ بَعْدَ الْمَكْتُوبَةِ سِوَى الْمَكْتُوبَةِ؟ فقال: نعم بَيْنَ الْمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ<sup>(٥)</sup>.

---

(١) «الروض المربع» ٢، ١٨٣. و«الإنصاف» ٢، ١٦٦. و«المغني» ٢، ٥٩١، ٥٩٢. و«المجموع

شرح المذهب» ٣، ٤٧٤ - ٤٧٧. و«مجموع الفتاوى» ٢٣/ ٨٨. و«نيل الأوطار» ٣، ٢٢، ٢٣.

(٢) أخرجه البخاري (١١٦٩)، ومسلم (٧٢٤) (٩٤) (٩٥) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣) حديث حسنٌ لغيره. وأخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٩٢٥٣)، وأبو داود (١٢٥٨)، من

طريق خالد، عن عبد الرحمن بن إسحاق، عن محمد بن زيد، عن ابن سيلان، عن أبي هريرة مرفوعاً.

ويشهد لمعذه حديث عائشة السالف، وانظر «نصب الراية» ٢، ١٦٠، ١٦١. و«لدرية»

٢٠٥/١.

(٤) ٢، ٢٤١.

(٥) حديثٌ ضعيفٌ، وأخرجه أحمد ٥ ٤٣١ من طريق سيمان التيمي، عن رجل، عن عبيد مولى النبي ﷺ، مرفوعاً.

قلت: وهذا إسنادٌ ضعيفٌ لجهالة حال الراوي عن عبيد.

ثم سواء في باقي الرواتب، وهي ركعتا الظهر القبلية والبعدية، وركعتا العشاء سواء في الفضيلة<sup>(١)</sup>.

نص: «ووقته ما بين صلاة العشاء إلى طلوع (و) الفجر الثاني».

ش: وقت الوتر: بعد صلاة العشاء.

الدليل: حديث خارجة بن خذافة: «لقد أمّكم الله بصلاة هي خير لكم من حمر النعم». هي الوتر، فيما بين العشاء إلى طلوع الفجر<sup>(٢)</sup> رواه أحمد وغيره، وفيه ضعف، وعن معاذ معناه مرفوعاً، رواه أحمد<sup>(٣)</sup> من رواية عبيد الله بن زحر، وهو ضعيف.

وبعد سنة العشاء استحباباً، ليوالي بين العشاء وستتها. ولو كانت صلاة العشاء في جمع تقديم بأن جمعها مع لمغرب في وقتها، واختارته اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء لعموم ما سبق، وقال الثوري وأبو حنيفة: إن صلاته قبل العشاء ناسياً لم يُعده، وخالفه أصحابه، فقالوا: يُعيد، وكذلك قال مالك والشافعي.

ويمتد وقت الوتر إلى طلوع الفجر الثاني، هذا المذهب، وفاقاً كما أشار إليه المؤلف. قال ابن المنذر<sup>(٤)</sup>: أجمع أهل العلم على أن ما بين صلاة العشاء إلى طلوع الفجر وقت للوتر. هـ.

(١) انظر «كشاف القناع» ٤٨٧/١، و«نيل الأوطار» ٢٣/٣.

(٢) سلف ص ٣٢٤ / تعليق (٥).

(٣) في «مسنده» ٢٤٢/٥، من طريق عبيد الله بن زحر، عن عبد الرحمن بن رافع التنوخي قاضي إفريقية، أن معاذ بن جبل قدم الشم، وأهل التسم لا يوترون، فقال لمعوية: مالي أرى أهل الشام لا يوترون، فقال معاوية: وواجب ذلك عليهم؟ قل: نعم، سمعت رسول الله ﷺ يقول: زادني ربي عز وجل صلاة، وهي الوتر، وقتها ما بين العشاء إلى طلع الفجر. قلنا: وعبيد الله بن زحر ضعيف، إلا أن لمتن الحديث شواهد سلف ذكرها من

٣٢٤-٣٢٥.

(٤) في «الإجماع» (٧٥).

الدليل: ما تقدّم، وقوله ﷺ: «أوتروا قَبْلَ أَنْ تُصْبِحُوا». رواه مسلم<sup>(١)</sup>.

وقال: «الوتر ركعةٌ من آخر الليل»<sup>(٢)</sup> وقال: «من خَافَ ألا يَقُومَ من آخر الليل فليوتر من أوله»<sup>(٣)</sup>. أخرجهما مسلم.

وقال: «إِذَا خَشِيَ أَحَدُكُمْ الصُّبْحَ صَلَّى رَكْعَةً، فَأُوتِرَتْ لَهُ مَا قَدْ صَلَّى»<sup>(٤)</sup>.

وعن خارجة بن حذافة - رضي الله عنه - قال: «خرج علينا رسول الله ﷺ فقال: إن الله قد أمَدَّكُمْ بِصَلَاةٍ هِيَ خَيْرٌ لَكُمْ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ، وَهِيَ الْوُتْرُ فَجَعَلَهَا لَكُمْ فِيمَا بَيْنَ الْعِشَاءِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ»<sup>(٥)</sup>. هذا لفظ رواية أبي داود. وفي رواية الترمذي: «فِيمَا بَيْنَ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ» قال النووي: وفي إسناد هذا الحديث ضعف، وأشار البخاري وغيره من العلماء إلى تضعيفه. قال البخاري: فيه رجلان لا يُعرفان بهذا الحديث، ولا يُعرف سماع رواية بعضهم من بعض. ١. هـ.

وأما حديث أبي بصرة مرفوعاً «إِنَّ اللَّهَ زَادَكُمْ صَلَاةً فَصَلُّوْهَا مَا بَيْنَ الْعِشَاءِ إِلَى صَلَاةِ الصُّبْحِ» رواه أحمد<sup>(٦)</sup> من رواية بن لهيعة، على حذف مضاف، أي: وقت صلاة الصبح جمعاً بين الأخبار.

وعن أحمد: آخره إلى صلاة الفجر، وجزم به في «الكافي». ورواه البيهقي عن ابن مسعود، وسنده ثقات، قال ابن تيمية: من ذم عن صلاة الوتر صلاة ما بين

(١) في «صحيحه» (٧٥٤) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم (٧٥٢) من حديث عبد الله بن عمر، رضي الله عنهما.

(٣) أخرجه مسلم (٧٥٥) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

(٤) أخرجه لبيخري (٤٧٢)، ومسلم (٧٤٩) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

(٥) سلف ص ٣٢٤، تعليق (٥).

(٦) رواية أحمد من طريق بن لهيعة في «لمسند» ٦ ٣٩٧، إلا أنه متبع، تابعه سعيد بن يزيد عند أحمد أيضاً ٧، ٦، والضحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٤٤٩٢)، والطبراني في «الكبير» (٢١٦٨) وانظر ما سلف ص ٣٢٥، تعليق (١).

طلوع الفجر وصلاة الصبح. كما فعل ذلك عبد الله بن عمر وعائشة وغيرهما. وقد روى أبو داود في «سننه» عن أبي سعيد قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ نَامَ عَنْ وَتَرِهِ أَوْ نَسِيَ فَلْيَصَلَّهُ إِذَا أَصْبَحَ أَوْ ذَكَرَ»<sup>(١)</sup>. اهـ.

مسألة: ولا يَصِحُّ الوترُ قبل صلاة العشاء. لعدم دخول وقته. ويَصِحُّ بعد العشاء قبل سنتها. لكنه خلاف الأولى.

مسألة: والأفضل: فعله آخر الليل لمن وثق بقيامه فيه وإن لم يَثِقْ بقيامه أوتر قبل أن يَرُقْدَ، على الصحيح من المذهب. وممن استحب تأخيرَه إلى آخر الليل عُمرُ بن الخطاب وعلي وابن مسعود ومالك والثوري والشافعي وأصحاب الرأي.

قال ابن تيمية: من لم يكن عادته قيام الليل أوتر قبل أن ينام. ومن كانت عادته قيام الليل وهو يستيقظ غالباً من الليل. فالوتر آخر الليل أفضل له. اهـ.

الدليل: حديث جابر عن النبي ﷺ قال: «أَيُّكُمْ خَافَ أَلَّا يَقُومَ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ فليوتر، ثم ليرقد، وَمَنْ وَثِقَ بقيامه من آخر الليل. فليوتر مِنْ آخِرِهِ. فَإِنْ قَرَأَ آخِرَ اللَّيْلِ محضورةً. وذلك أفضل». رواه مسلم<sup>(٢)</sup>.

وحديث: «الوتر ركعة من آخر الليل»<sup>(٣)</sup>. وقالت عائشة: مَنْ كُلَّ اللَّيْلِ قَدْ أوتر رسول الله ﷺ فأنتهى وتره إلى السحر<sup>(٤)</sup>.

(١) أخرجه أحمد ٣/٣١ و ٤٤، وأبو داود (١٤٣١)، وابن ماجة (١١٨٨)، والترمذي (٤٦٥) من طريق عبد الرحمن بن زيد بن أسلم. وأبو غسان محمد بن مُطَرَف المديني. عن زيد بن أسلم. عن عطاء بن يسار. عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً. وأخرجه الترمذي (٤٦٦) من طريق عبد الله بن زيد بن أسلم. عن أبيه. أن النبي ﷺ قال: «مَنْ نِمَ عَنْ وَتَرِهِ فَلْيَصِلْ إِذَا أَصْبَحَ» قال الترمذي: وهذا أصح من الحديث الأول.

(٢) في «صحيحه» (٧٥٥). وقد سلف ص ٣٢٨ / تعليق (٣).

(٣) سلف ص ٣٢٨ / تعليق (٢).

(٤) هو بهذا اللفظ أخرجه مسلم (٧٤٥) (١٣٦) و (١٣٧) من حديث عائشة رضي الله عنها. وأخرجه البخاري (٩٩٦). ومسلم (٧٤٥) (١٣٨) بنحوه.

وقيل: وقته المختار كصلاة العشاء. اختاره القاضي.

وقيل: الكل سواء.

وممن استحب الإيتار أول الليل أبو بكر الصديق، وعثمان بن عفان، وأبو الدرداء وأبو هريرة، ورافع بن خديج، وعبدالله بن عمرو بن العاص لما أسنّ - رضي الله عنهم -<sup>(١)</sup> ومن له تهجد جعله بعده، فإن أوتر آخر الليل، لم يكره، نصّ عليه.

فإن خاف ألا يقوم من آخر الليل، استحب أن يوتر أوله، لأن النبي ﷺ أوصى أبا هريرة<sup>(٢)</sup> وأبا ذر<sup>(٣)</sup> وأبا الدرداء<sup>(٤)</sup> بالوتر قبل النوم. وقال: «مَنْ خَافَ أَلَّا يَقُومَ آخِرَ اللَّيْلِ، فَلْيُوتِرْ مِنْ أَوَّلِهِ»<sup>(٥)</sup> وهذه الأحاديث كلها صحاح رواها مسلم وغيره.

وروى أبو داود أن النبي ﷺ قال لأبي بكر: «مَتَى تُوتِرُ؟» قال: أُوتِرُ مِنْ أَوَّلِ اللَّيْلِ. وقال لعمر: «مَتَى تُوتِرُ؟» قال: آخِرَ اللَّيْلِ: فقال لأبي بكر: «أَخَذَ هَذَا بِالْحَزْمِ». وقال لعمر: «وَأَخَذَ هَذَا بِالْقُوَّةِ». وأخرجه أحمد وابن ماجه<sup>(٦)</sup>.

(١) انظر الآثار في ذلك عند ابن المنذر في الأوسط ١٧٢/٥ - ١٧٤.

(٢) أخرجه البخاري (١١٧٨)، ومسلم (٧٢١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، قال: أوصاني خليلي أبو القاسم ﷺ بثلاث: الوتر قبل النوم، وصلاة الضحى ركعتين، وضوم ثلاثة أيام من كل شهر.

(٣) أخرجه أحمد ١٧٣/٥، والنسائي ٢١٧/٤، وابن خزيمة (١٠٨٣)، وابن ماجه (١٢٢١) و (٢١٢٢) من حديث أبي ذر رضي الله عنه بنحو حديث أبي هريرة السلف.

(٤) أخرجه أحمد ٤٤٠/٦ و ٤٥١، ومسلم (٧٢٢) (٨٦)، وأبو داود (١٤٣٣) من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه.

(٥) سلف ص ٣٢٨، تعليق (٣).

(٦) حديث صحيح وأخرجه أبو داود (١٤٣٤)، والحاكم ٣٠١/١، وابن خزيمة (١٠٨٤)، والبيهقي ٣/٣٥ من حديث أبي قتادة - رضي الله عنه -، وقال الحاكم: هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه ووافقه الذهبي.

وأخرجه أحمد ٣٣٠/٣، وابن ماجه (١٢٠٢) من حديث جابر بن عبد الله - رضي الله عنه - وهو حديث حسن في الشواهد.

وأيّ وقت أوتر من الليل بعد العشاء أجزاءه، لا نعلم فيه خلافاً، وقد دلّت الأخبار عليه، قاله الموفق.

مسألة: ويقضيه مع شفعه إذا فات وقته، هذا المذهب، واختاره ابن تيمية، وقد ذهب إلى ذلك من الصحابة عليّ بن أبي طالب، وسعد بن أبي وقاص، وعبدالله بن مسعود، وعبدالله بن عمر، وعبدالله بن الصّامت، وعامر بن ربيعة، وأبو الدرداء، ومعاذ بن جبل، وفضالة بن عبيد، وعبدالله بن عباس، كذا قال العراقي. قال: ومن التابعين عمرو بن شرحبيل، وعبيدة السلماني، وإبراهيم النخعي، ومحمد بن المنتشر، وأبو العالية، وحماذ بن أبي سليمان، ومن الأئمة سفيان الثوري، وأبو حنيفة والأوزاعي، ومالك والشافعي، وإسحاق، وأبو أيوب سليمان بن داود الهاشمي، وأبو خيثمة. قالت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية وإفتاء: يصلي ما فاته من لنهار شفعاً لحديث عائشة الآتي.

واختار الشيخ محمد بن إبراهيم أن الوتر يقضى على صفته.

الدليل: حديث أبي سعيد قال: قال النبي ﷺ: «مَنْ نَامَ عَنِ الْوُتْرِ وَنَسِيَهِ فَلْيُصَلِّ إِذَا أَصْبَحَ أَوْ ذَكَرَهُ». رواه أبو داود<sup>(١)</sup>.

قال ابن تيمية: وقد صحّ عنه ﷺ أنه قال: «مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ وَنَسِيَها فَلْيُصَلِّها إِذَا ذَكَرَهَا فَإِنَّ ذَلِكَ وَقْتُها»<sup>(٢)</sup> وهذا يعمّ الفرض وقيام الليل والوتر والسنن الرتبة.

قالت عائشة: كان رسول الله ﷺ إذا منعه من قيام الليل نومه، أو وجّع، صلى من النهار اثنتي عشرة ركعة. رواه مسلم<sup>(٣)</sup>.

وروى عمر بن الخطاب عن النبي ﷺ أنه قال: «مَنْ نَامَ عَنْ جُزْئِهِ مِنَ اللَّيْلِ، أَوْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ، فَقَرَأَ بَيْنَ صَلَاةِ الصُّبْحِ وَصَلَاةِ الظُّهْرِ، كَتَبَ لَهُ كَأَنَّمَا قَرَأَهُ مِنْ

(١) في «سننه» (١٤٣١)، وسلف ص ٢٣١/تعليق (١).

(٢) أخرجه البخاري (٥٩٧)، ومسلم (٦٨٤) من حديث أنس بن مالك، رضي الله عنه. وأخرجه مسلم (٦٨٠) من حديث أبي هريرة، رضي الله عنه، ضمن حديث طويل.

(٣) في «صحيحه» (٧٤٦) من حديث عائشة رضي الله عنها.

الليل<sup>١</sup>. رواه مسلم<sup>٢</sup>. وهكذا السننُ الراجعة.

وقد صحَّ عن النبي ﷺ: أنه لم نأَمْ هو وأصحابه عن صلاة الصُّبح في السفر صَلَّى سنة الصُّبح ركعتين، ثم صَلَّى الصُّبح بَعْدَ طُلُوعِ الشَّمْسِ<sup>(٣)</sup>.

ولم فاتته سنة الظهر التي بعدها، صلاها بعد العصر<sup>(٤)</sup>.

وقالت عائشة: كان رسول الله ﷺ إذا لم يُصل أربعاً قبل الظهر، صلاهنَّ بعدها رواه الترمذي<sup>(٥)</sup>.

وروى أبو هريرة عنه أنه قال: مَنْ لم يُصل ركعتي الفجر، فليُصلِّهما بعد ما تَطْلُعُ الشَّمْسُ<sup>(٦)</sup>.

رواه الترمذي، وصححه ابنُ خزيمة.

وعن أحمد: يقضيه منفرداً وحده.

وقال أبو بكر: يقضي ما لم تطلع الشمس. وقال النخعي وسعيد بن جبير والحسن: إذا طلعت الشمس فلا وتر.

---

(١) في «صحيحه» (٧٤٧) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (٥٩٥)، وبنحوه أخرجه مسند (٦٨١) من حديث أبي قتادة، رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري (١٢٣٣)، ومسند (٨٣٤)، وابن حبان (١٥٧٦) من حديث أم سمة زوج النبي ﷺ.

(٤) في «سننه» (٤٢٦)، وابن ماجه (١١٥٨) من حديث عائشة - رضي الله عنها - وقل الترمذي: هذا حديث حسنٌ غريب.

وأخرجه ابن أبي شيبة ٢٠٣/٢ و ٢٥٩/١٤ من طريق عبدالرحمن بن أبي ليلى عن النبي ﷺ مراسلاً، وفي إسناده شريك بن عبدالله النخعي سيء الحفظ.

(٥) حديث صحيح، وأخرجه الترمذي (٤٢٣)، وصححه ابن خزيمة (١١١٧)، وابن حبان (٣٤٧٢)، والحاكم ٣٧٤/١، والدارقطني ٣٨٢/١، والبيهقي ٤٨٤/٢ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وصححه الحاكم ووافقه الذهبي.



وفيه قول آخر: أن الوتر لا يُقضى . وهو رواية عن أحمد؛ لما روي عنه أنه قال: «إذا طلع الفجر، فقد ذهبت صلاة الليل والوتر»<sup>(١)</sup> قالوا: فإن المقصود بالوتر أن يكون آخر عمل الليل، كما أن وتر عمل النهار المغرب؛ ولهذا كان النبي ﷺ إذا فاتته عمل الليل، صلى من النهار ثنتي عشرة ركعة<sup>(٢)</sup>، ولو كان الوتر فيهنّ، لكان ثلاث عشرة ركعة. والصحيح أن الوتر يُقضى قبل صلاة الصبح، فإنه إذا صليت لم يبق في قضائه الفائدة التي شرع لها، والله أعلم. اهـ.

وقال ابن القيم: وتر النهار - أي: صلاة المغرب - يُقضى بالاتفاق، وأما وتر الليل، فلم يَقم على قضائه دليل؛ فإن المقصود منه قد فات، فهو كتحية المسجد، ورفع اليدين في محل الرفع، والقنوت إذا فات، وقد توقف الإمام أحمد في قضاء الوتر، وقال شيخنا - أي ابن تيمية -: لا يُقضى لفوات المقصود منه بفوات وقته. اهـ. ونقل ذلك عن ابن تيمية في «الاختيارات». وقال ابن القيم في «الزاد»: وسمعتُ شيخ الإسلام ابن تيمية يقول: في هذا دليل على أن الوتر لا يقضى لفوات محله فهو كتحية المسجد وصلاة الكسوف والاستسقاء ونحوه. لأن المقصود به أن يكون آخر صلاة الليل وترًا كما أن المغرب آخر صلاة النهار فإذا انقضى الليل وصليت الصبح لم يقع الوتر موقعه هذا معنى كلامه اهـ. وعن أحمد: لا يقضى بعد صلاة الفجر.

قال الشوكاني: ثم اختلف هؤلاء القائلون بقضاء الوتر إلى متى يُقضى على ثمانية أقوال:

(١) حديث صحيح، وأخرجه عبد الرزاق (٤٦١٣) ومن طريقه أخرجه لترمذي (٤٦٩)، وابن عدي في «الكامل» ١١٦/٣ من حديث ابن عمر رضي الله عنه، وصححه إسناده الحاكم ٣٠٢/١، ووافقه الذهبي. ونقل الزبيدي في «نصب الرية» ١١٣، ٢. عن النووي أنه قال في «الخلاصة»: وإسناده صحيح.

(٢) انظر ص ٣٣١ التعليق (٣).

أحدها: ما لم يُصَلِّ الصبحَ، وهو قولُ ابنِ عباسٍ، وعطاء بن أبي رباح، ومسروق، والحسن البصري، وإبراهيم النخعي، ومكحول، وقتادة، ومالك والشافعي، وأحمد وإسحاق، وأبي أيوب، وأبي خيثمة، حكاه محمد بن نصر<sup>(١)</sup> عنهم.

ثانيها: أنه يُقضى الوتر ما لم تَطْلُعِ الشمسُ ولو بعدَ صلاةٍ لُصِّحَ، وبه قال النخعي.

ثالثها: أنه يُقضى بعد الصبحِ، وبعدَ طلوعِ الشمسِ إلى الزول، روي ذلك عن الشعبي وعطاء والحسن وطاووس ومجاهد وحمام بن أبي سليمان، وروي أيضاً عن ابن عمر.

رابعها: أنه لا يقضيه بعد الصبحِ حتَّى تَطْلُعَ الشمسُ فيقضيه نهراً حتَّى يُصَيَّ العصر، فلا يقضيه بعده ويقضيه بعد المغرب إلى العشاء، ولا يقضيه بعد العشاء، لئلا يجمع بين وترين في ليلة، حُكي ذلك عن الأوزاعي.

خامسها: أنه إذا صَلَّى الصبحَ لا يقضيه نهراً، لأنه من صلاة الليل، ويقضيه ليلاً قبل وتر الليلة المستقبية ثم يُوترُ للمستقبية، رُوي ذلك عن سعيد بن جبير.

سادسها: أنه إذا صَلَّى الغداةُ ووترَ حيثُ ذكره نهراً، فإذا جاءت الليلةُ الأخرى ولم يكن أوتر لم يُوتر؛ لأنه إن أوتر في ليلةٍ مرتين صار وتره شفعاً، حُكي ذلك عن الأوزاعي أيضاً.

سبعها: أنه يقضيه أبداً ليلاً ونهاراً، وهو الذي عنيه فتوى الشافعية.

ثامنها: التفرقة بين أن يتركه لنوم أو نسيان، وبين أن يتركه عمداً، فإن تركه لنوم أو نسيانٍ قضه إذا استيقظ أو إذا ذكر في أيِّ وقت كان ليلاً أو نهاراً، وهو ظاهر الحديث، واختاره ابن حزم واستدلَّ بعمومِ قوله ﷺ: «من نامَ عن صلاته أو نسيها».

---

(١) في «كتب الوتر» ص ١٤٢-١٤٣. وانظر أيضاً «الأوسط» لابن المنذر ١٩٣/٥.

فليُصَلِّها إذا ذكرها»<sup>(١)</sup> قال: وهذا عمومٌ يدخل فيه كُلُّ صلاةٍ فرض أو نافلة، وهو في الفرض أمرٌ فرض، وفي النفل أمرٌ ندب.

قال: ومن تَعَمَّدَ تركه حتى دخل الفجر، فلا يقدر على قضائه أبداً، قال: فلو نسيه أحببنا له أن يقضيه أبداً متى ذكره ولو بعد أعوام. اهـ<sup>(٢)</sup>.

الترجيح:

قلت: والراجح أنه إذا ترك الوتر لنوم أو نسيان قضاءه ولو نهائياً على صفته لعموم الحديث، والله أعلم.

نص: «وأستحب (وش) من ركعة إلى إحدى عشرة ركعة».

ش: وأقله، ركعة، ولا يكره الإيتارُ بها مفردة، ولو بلا عذرٍ من مرض، أو سفر ونحوهما على الصحيح من المذهب، وهو قولٌ كثيرٌ من الصحابة فقد ثبت عن عشرة من الصحابة، منهم أبو بكر، وعمر، وعثمان، وعائشة.

وممن رُوِيَ عنه ذلك أيضاً سعدُ بن أبي وقاص، وزيدُ بن ثابت، وابنُ عباس، وابنُ عمر، وابنُ الزبير، وأبو موسى، ومعاوية. وفعل ذلك معاذُ القاري، ومعه رجالٌ من أصحاب رسول الله ﷺ لا ينكر ذلك منهم أحد، وقال ابنُ عمر: الوترُ ركعة كان ذلك وترَ رسول الله ﷺ وأبي بكر وعمر، وبهذا قال سعيدُ بن المسيب، وعطاء، ومالك والأوزاعي، والشافعي، وإسحاق، وأبو ثور، وقال هؤلاء: يُصلي ركعتين ثم يُسلم، ثم يُوتر بركعة<sup>(٣)</sup>.

قال ابنُ تيمية: الوتر ركعة وهو صلاة. اهـ. وأفتت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بأنه أقله ركعة.

الدليل: حديث: «الوترُ ركعةٌ من آخر الليل» رواه مسلم<sup>(٤)</sup>، وحديث: «من

(١) أخرجه البخاري (٥٩٧)، ومسلم (٦٨٤) من حديث ثَس بن مَالث رضي الله عنه.

(٢) انظر «كشاف القناع» ١، ٤٨٧، ٤٨٨، و«الإنصاف» ٢، ١٦٧، و«لمبيع» ٢/ ٤، و«المغني» ٢/ ٥٩٥-٥٩٧، و«المجموع شرح لمهذب» ٣، ٤٧٣، ٤٧٤، ٤٧٧، و«مجموع الفتاوى» ٢٢، ٢٨٥، ٢٣، ٨٩-٩١، و«فتاوى ابن بريهم» ٢، ٢٤٩، و«إعلام الموقعين» ٢/ ٣٥٥، و«الاختيارات» ص ١١٨، و«زاد المعاد» ١/ ٣٢٤، و«نيل الأوطار» ٣/ ٥٦، ٥٥، و«الكافي» ١/ ١٥٠، و«فتاوى اللجنة» ٧/ ١٧٢، ١٧٩.

(٣) نظر «لآثر» (٢٦٣٧-٢٦٤٦) ٥/ ١٧٧-١٨٠ في «لأوسط» لابن المنذر.

(٤) في «صحيحه» (٧٥٢) وقد سلف ص ٣٢٨/ تعليق (٢).

أحب أن يُوترَ بواحدةٍ فليُفعل» رواه أبو داود<sup>(١)</sup>. وحديثُ: «صلاةُ الليلِ مثنى مثنى، فإذا خشيَ الصبحَ أوترَ بواحدةٍ توترَ له ما صَلَّى<sup>(٢)</sup>».

وعن أحمد: يُكره أن يُوترَ بواحدةٍ حتى في حقِّ المسافر، ومَنْ فاتَهُ الوتر، وتسمى البتراء، وعنه: يُكره بلا عُذر. وقال أبو بكر: لا بأس بالوتر بركعةٍ لِعذرٍ من مرضٍ أو سفرٍ ونحوه.

وأكثرُ الوتر - وفي «الوجيز»: وأفضل - إحدى عشرة ركعة، يسلم من كل ركعتين، ثم يوتر بركعة، نص عليه.

الدليل: قولُ النبي ﷺ: «صلاةُ الليلِ مثنى مثنى، فإذا خشيَتِ الصُّبحُ فأوترَ بواحدةٍ». متفق عليه<sup>(٣)</sup>.

وعن عائشة: «كان النبي ﷺ يُصلي فيما بينَ أن تفرغَ العشاءُ إلى الفجرِ إحدى عشرة ركعةً، يُسَلِّمُ من كل ركعتين ويوترُ بواحدةٍ». رواه مسلم<sup>(٤)</sup>.  
وقيل: أكثره ثلاث عشرة ركعة.

الدليل: ما روى أحمد: حدثنا معاوية، عن الأعمش، عن عمرو بن مرة عن يحيى بن الجزار، عن أم سلمة، قالت: كان النبي ﷺ يوتر بثلاث عشرة، فلما كبر وضَعَفَ أوترَ بسبع<sup>(٥)</sup>.

---

(١) في «سننه» (١٤٢٢)، وصححه ابن حبان (٢٤٠٧)، والحاكم ٣٠٢/١ و ٣٠٣ ووافقه الذهبي.

(٢) سلف ص ٣٣ / تعليق (٢).

(٣) سلف ص ٣٣ / تعليق (٢).

(٤) في «صحيحه» (٧٣٦) (١٢٢) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٥) حديث حسن، أخرجه أحمد في «مسنده» ٣٢٢/٦، والترمذي (٤٥٧)، والنسائي ٢٣٧/٣ و ٢٤٣ من طريق يحيى بن الجزار، عن أم سلمة - رضي الله عنها - فذكرته. وقال الترمذي: حديث أم سلمة حديث حسن.

وعن زيد بن خالد أنه قال: لَأَرْمُقَنَّ صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ اللَّيْلَةَ، فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ طَوِيلَتَيْنِ طَوِيلَتَيْنِ ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ، وهما دُونَ اللَّتَيْنِ قَبْلَهُمَا، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ وهما دُونَ اللَّتَيْنِ قَبْلَهُمَا، ثُمَّ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ وهما دُونَ اللَّتَيْنِ قَبْلَهُمَا، ثُمَّ أَوْتَرَ. وذلك ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً<sup>(١)</sup>. أخرجه مسلم وقال ابن عباس: كان رسول الله ﷺ يُصَلِّي من اللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً<sup>(٢)</sup>. أخرجه البخاري ومسلم. وقد اختلف في عَدَدِ رَكَعَاتِ تَهْجُدِ اللَّيْلِ ﷺ، ففي هَذَيْنِ الْحَدِيثَيْنِ أَنَّهُ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً، وقالت عائشة: مَا كَانَ يَزِيدُ فِي رَمَضَانَ وَلَا غَيْرِهِ عَلَى إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً، يُصَلِّي أَرْبَعًا، فَلَا تَسْأَلُ عَنْ حُسْنِهِنَّ وَطُولِهِنَّ، ثُمَّ يَصَلِّي أَرْبَعًا، فَلَا تَسْأَلُ عَنْ حُسْنِهِنَّ وَطُولِهِنَّ، ثُمَّ يَصَلِّي ثَلَاثًا<sup>(٣)</sup>. وفي لَفْظٍ قَالَتْ: كَانَتْ صَلَاتُهُ فِي شَهْرِ رَمَضَانَ وَغَيْرِهِ بِاللَّيْلِ ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً، مِنْهَا رَكْعَتَا الْفَجْرِ. وفي لَفْظٍ: مِنْهَا الْوُتْرُ وَرَكْعَتَا الْفَجْرِ. وفي لَفْظٍ: كَانَ يُصَلِّي ثَلَاثَ عَشْرَةَ رَكْعَةً، بِرَكْعَتَيْ الْفَجْرِ. وفي لَفْظٍ: كَانَ يُصَلِّي فيما بين صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى الْفَجْرِ إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً، يُسَلِّمُ مِنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ، وَيُوتِرُ بِوَاحِدَةٍ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِنَ. وَلَعَلَّهَا لَمْ تَعُدَّ الرَّكْعَتَيْنِ الْخَفِيفَتَيْنِ اللَّتَيْنِ ذَكَرَهُمَا غَيْرَهَا، وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ صَلَّى فِي لَيْلَةٍ ثَلَاثَ عَشْرَةَ وَفِي لَيْلَةٍ إِحْدَى عَشْرَةَ، قَالَهُ الْمَوْفُقُ.

وصحح ابن القيم أن الركعتين فوق الإحدى عشرة هما ركعتا الفجر. قال في «المبدع»: ويحتمل أنهما الركعتان اللتان كان يُصليهما جالساً بعد الوتر، أو ركعتا الفجر، وفيه بعد. اهـ.

وقالت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية وإفتاء: لا حد لأكثر لوتر. هـ.

وقيل: الوتر ركعة، وما قبله ليس منه، نقل ابن تيمية أن أحمد قال: أنا أذهب

(١) أخرجه مالك في «الموطأ» ١/١٢٢، ومن طريقه أخرجه مسلم (٧٦٥)، وابن حبان (٢٦٠٨) من حديث زيد بن خالد الجهني فذكره

(٢) أخرجه البخاري (١١٣٨)، ومسلم (٧٦٤) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) أخرجه البخاري (١١٤٧)، ومسلم (٧٣٨) (١٢٥)، وابن حبان (٢٤٣٠) من حديث عائشة رضي الله عنها.

إلى أن الوتر ركعة، ولكن يكون قبلها صلاة. قال في «الحاوي الكبير» وغيره: وهو ظاهر كلام الخرقى.

تنبيه: محل القول - وهو أن الوتر ركعة - إذا كانت مفصولة، فأما إذا اتصلت بغيرها، كما لو أوتر بخمس أو سبع أو تسع، فالجميع وتر. قاله الزركشي كما ثبت في الأحاديث، ونص عليه أحمد. اهـ.

فائدة: قال في «إعلام الموقعين»: والوتر اسم للركعة المنفصلة مما قبلها وللخمس والسبع والتسع المتصلة. كالمغرب اسم للثلاث المتصلة. فإن انفصلت الخمس والسبع والتسع بسلامين كالإحدى عشرة، كان الوتر اسماً للركعة المفصولة وحده. وليس الوتر حتماً كالمغرب، خلافاً لأبي حنيفة، ولا أنه ركعة وقبله شفع لا حد له، خلافاً لمالك. اهـ.

مسألة: ويسن فعل الركعة عقب الشفع بلا تأخير لها عنه نصاً. وإن صلى الإحدى عشرة كلها بسلام واحد، بأن سرّد عشرًا وتشهد التشهد الأول ثم قم فأتى بالركعة جاز. أو سرّد الجميع ولم يجلس إلا في الأخيرة جاز. لكن الصفة الأولى أولى؛ لأنها فعله ﷺ وكذا دون الإحدى عشرة بأن أوتر بثلاث، أو بخمس، أو سبع أو تسع.

وإن أوتر بتسع سرد ثمانية، وجلس وتشهد التشهد الأول ولم يسلم، ثم صلى التاسعة وتشهد وسلم. هذا المذهب. ونحو هذا قال إسحاق.

الدليل: قول عائشة: ويصلي تسع ركعات لا يجلس فيها إلا في الثامنة. فيذكر الله ويحمده ويدعوه وينهض ولا يسلم، ثم يقوم فيصلي التاسعة، ثم يقعد فيذكر الله ويحمده ويدعوه، ثم يسلم تسليمًا يسمعه. رواه مسلم<sup>(١)</sup> وغيره.

---

(١) في «صحيحه» (٧٤٦)، وأبو دود (١٣٤٢)، وابن ماجة (١١٩١)، والنسائي ٣، ٢٤١. وصححه ابن حبان (٢٤٤٢).

وقيل: كبحدى عشرة، فيُسَلَّم من كُلِّ ركعتين.

مسألة: وإن أوترَ بسبعٍ أو خمسٍ سرَّدهُنَّ، ولم يجلسْ إلا في آخرهنَّ، على الصحيح من المذهب، نصَّ عليه.

الدليل: حديثُ أم سمة، قلت: كان رسول الله ﷺ يوترُ بسبعٍ وخمسة، لا يفصلُ بينهما بسلام ولا كلام. رواه أحمد.

وعن عائشة قالت: كان النبي ﷺ يُصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة، يوتر من ذلك بخمسٍ لا يجلسُ في شيء إلا في آخرها. رواه مسلم.

وعن ابن عباس، عن النبي ﷺ، قال: ثم أوتر بخمسٍ لم يجس بينهنَّ<sup>٣</sup>. وفي لفظ: فتوضأ ثم صلى سبعا أو خمسا أوتر بهنَّ لم يُسَلَّم إلا في آخرهنَّ. رواه أبو داود<sup>٤</sup>.

وقال صالح مولى التَّوَمَةِ: أدركتُ النَّسَّ قبل الحرة يقومون ببحدى وأربعين ركعة، ويوترون بخمس، يُسَلِّمون بين كل اثنتين، ويوترون بواحدة، ويصلون الخمس جميعاً. رواه الأثرم.

وعدمُ جوسه إلا في آخرهنَّ أفضلُ فيما إذا أوترَ بسبعٍ أو بخمس، وجزم في «الكافي» و«المقنع» فيما إذا أوترَ بسبع: بأنَّ يَسْرُدَ ست، ويجس يتشهد، ولا يُسَلَّم ثم يُصلي السابعة ويتشهد ويُسلم ونحو هذا. قال إسحاق: لفعله ﷺ. رواه أحمد وأبو داود<sup>٥</sup> من حديث عائشة، وإسناده ثقات.

(١) أخرجه أحمد ٦/٢٩٠ و ٣٢١، وابن ماجه (١١٩٢)، والنسائي ٣/٢٣٩ من حديث أم سمة رضي الله عنها.

(٢) في «صحيحه» (٧٣٧)(١٢٣).

(٣) في «سننه» (١٣٥٨). (٤) في «سننه» (١٣٥٦).

(٥) أخرجه أحمد ٦/٥٣ و ٢٣٦، وأبو داود (١٣٤٢)، وأبو عوثة ٢/٣٢٣ - ٣٢٤، وصححه ابن حبان (٢٤٤١) من حديث عائشة رضي الله عنها.

وقيل: السبع كإحدى عشرة. يُسَلَّم من كُلِّ ركعتين.

وقيل: الخمس كسبع، أي: يسرد أربعاً، ويجلس، ولا يسلم، ثم يُصلي الخامسة ويتشهد ويُسلم.

وقيل: كإحدى عشرة يُسلم من كل ركعتين.

مسألة: وأدنى الكمال ثلاث ركعات؛ لأن الركعة الواحدة اختلف في كراهتها، والأفضل أن يتقدمها شفع، فلذلك كانت الثلاث أدنى الكمال، بسلامين، لأنه أكثر عملاً. قال في «الإنصاف»: وهذا بلا خلافٍ أعلمه. اهـ.

الدليل: حديث ابن عمر مرفوعاً: «افصل بين الواحدة والثنتين بالتسليم»<sup>(١)</sup>. رواه الأثرم، وكون الثلاث بسلامين أفضل لما سبق.

ويستحب أن يتكلم بين الشفع والوتر، ليفصل بينهما، وكان ابن عمر يُسَلَّم من ركعتين، حتى يأمر ببعض حاجته، وهو قول ابن عمر، ومعاذ القاري، وعبدالله بن عياش بن أبي ربيعة، ومالك، والشافعي، وإسحاق، وأبي ثور - أي استحباب الفصل -.

وقال أبو حنيفة: لا يفصل بسلام، وقال الأوزاعي: إن فصل فحسن، وإن لم

---

(١) وأخرجه الدارقطني في «سننه» ٣٥/٢ من حديث ابن عمر «رضي الله عنهما، مرفوعاً، وفي إسناده عبدالله بن لهيعة وهو ضعيف.

وأخرجه ٣٥/٢ من طريق عبدالله بن لهيعة، عن يزيد بن أبي حبيب، عن نافع، عن ابن عمر مرفوعاً: «الوتر واحدة، افصل بين الثنتين والواحدة». وابن لهيعة ضعيف.

وأخرجه أحمد ٧٦/٢، والطحاوي في «شرح معاني الآثار» ١، ٢٧٨، ٢٧٩ من حديث ابن عمر مرفوعاً، وصححه ابن حبان (٢٤٣٣)، (٢٤٣٤) و(٢٤٣٥)، وقال الحافظ في «الفتح» ٤٨٢/٢: وإسناده قوي.

وأخرجه البخاري (٩٩١) من طريق مالك، عن نافع، عن ابن عمر موقوفاً عليه.



يُفْصَلُ فحسَن. وَحِجَّةٌ مَنْ لَمْ يُفْصَلْ قَوْلُ عَائِشَةَ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُوتِرُ بِأَرْبَعٍ وَثَلَاثٍ، وَسِتٍّ وَثَلَاثٍ، وَثَمَانٍ وَثَلَاثٍ<sup>(١)</sup>.

وقولُها: كَانَ يُصَلِّي أَرْبَعًا، فَلَا تَسْأَلُ عَنْ حُسْنِهِنَّ وَطُولِهِنَّ، ثُمَّ يُصَلِّي أَرْبَعًا، فَلَا تَسْأَلُ عَنْ حُسْنِهِنَّ وَطُولِهِنَّ، ثُمَّ يُصَلِّي ثَلَاثًا.

فظاهرُ هذا أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي الثَّلَاثَ بِتَسْلِيمٍ وَاحِدٍ. وَرَوَتْ أَيْضًا أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُوتِرُ بِخَمْسٍ، لَا يَجْلِسُ إِلَّا فِي آخِرِهِنَّ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٢)</sup>.

قَالَ الْمُؤَفَّقُ: وَلَنَا مَا رَوَتْ عَائِشَةُ قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّي فِيمَا بَيْنَ أَنْ يُفْرَغَ مِنْ صَلَاةِ الْعِشَاءِ إِلَى الْفَجْرِ إِحْدَى عَشْرَةَ رَكْعَةً، يُسَلِّمُ بَيْنَ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ، وَيُوتِرُ بِوَاحِدَةٍ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٣)</sup>. وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى، فَإِذَا خِفَتْ الصُّبْحُ فَأُوتِرَ بِوَاحِدَةٍ». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup>.

وَقِيلَ: لَا بِنِ عُمَرُ: مَا مَثْنَى مَثْنَى؟ قَالَ: يُسَلِّمُ فِي كُلِّ رَكْعَتَيْنِ.

وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «الْوِتْرُ رَكْعَةٌ مِنْ آخِرِ اللَّيْلِ». رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٥)</sup>.

وَعَنْ ابْنِ أَبِي ذَنْبٍ، عَنْ نَافِعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْوِتْرِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَفْصَلُ بَيْنَ الْوَاحِدَةِ وَالثَّنَيْنِ بِالتَّسْلِيمِ»<sup>(٦)</sup>. رَوَاهُ الْأَثَرُمُ بِإِسْنَادِهِ. وَهَذَا نَصٌّ.

فَأَمَّا حَدِيثُ عَائِشَةَ الَّذِي احْتَجُّوا بِهِ، فَلَيْسَ فِيهِ تَصْرِيحٌ بِأَنَّهَا بِتَسْلِيمٍ وَاحِدٍ، وَقَدْ

(١) أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ ١٤٩/٦، وَابْنُ دَاوُدَ (١٣٦٢) بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٢) فِي «صَحِيحِهِ» (٧٣٧) (١٢٣)، وَابْنُ حِبَّانَ (٢٤٣٧) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

(٣) فِي «صَحِيحِهِ» (٧٣٦) (١٢٢) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، وَقَدْ سَلَفَ ص ٣٣٦

تَعْلِيقُ (٤).

(٤) سَلَفَ ص ٣٣ تَعْلِيقُ (٢).

(٥) سَلَفَ ص ٣٢٨ تَعْلِيقُ (٢).

(٦) سَلَفَ ص ٣٤٠ تَعْلِيقُ (١).

قالت في الحديث الآخر: يُسَلِّمُ بَيْنَ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ<sup>(١)</sup>.

وأما إذا أُوتِرَ بخمسٍ، فيأتي الكلام فيه. إذ ثبت هذا، فإنه إن صَلَّى خلفَ إمام يُصلي الثلاث بتسليمٍ واحدٍ تبعه، لثلاث يُخالف إمامه، وبه قال مالك، وقد قال أحمدُ في رواية أبي داود في مَنْ يوتر، فَيُسَلِّمُ من الثنتين، فيكرهونه - يعني أهل المسجد - قال: فلو صارَ إلى ما يريدون! يعني أن ذلك سَهْلٌ، لا تَضُرُّ موافقته إياهم فيه. اهـ.

مسألة: ويجوزُ أن يُصلي لثلاث لركعتٍ بسلامٍ واحدٍ، ويكونُ سرّاً فلا يجلسُ، لا في خَرِهِنَ، ويجوزُ أن يُصلي لثلاث لركعتٍ كالمغرب، جَزَأَ به في المستوعب وغيره، وهو مذهبُ لشافعي أيضاً، واختاره بن تيمية. وقد رُوِيَ عن عمر وعلي وأبي وابن مسعود لإيتار بثلاث متصلة، وفتت لجنة لدائمة للبحوث العلمية والإفتاء بجوز ذلك. وقالت: لأفضل أن يوتر بوحدة مستقلة. هـ.

الدليل: حديث عائشة: أن رسولَ الله ﷺ لا يُسَمِّ في ركعتي الوتر. رواه النسائي<sup>(٢)</sup>. قال النووي: بإسنادٍ حسن، ورواه البيهقي في «السنن الكبرى» بإسنادٍ صحيح، وقال: يشبه أن يكون هذا اختصاراً من حديثها في الإيتار بتسع. اهـ.

وعن أبي بن كعب: أن النبي ﷺ كان يقرأ في الوتر بـ ﴿سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى﴾ وفي الركعة الثانية بـ ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾، وفي الثالثة بـ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، ولا يُسَلِّمُ إلا في آخرهن. رواه النسائي<sup>(٣)</sup>.

وقال القاضي: إذا صَلَّى الثلاث بسلامٍ، ولم يكن جلس عقب الثانية جاز، وإن كان جلس فوجهان، أصحهما: لا يكون وترًا. اهـ.

(١) هو قطعة من الحديث الذي أخرجه مسلم (٧٣٦) (١٢٢) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) في «سننه الكبرى» (١٤٠٠)، وأخرجه البيهقي ٣ ٣١ من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣) في «سننه» ٣ ٢٣٥، ٢٣٦، ٢٤٤ و ٢٤٥، وأخرجه أبو داود (١٤٢٣)، وابن ماجه (١١٧١)، وصححه ابن حبان (٢٤٣٦).

وخير الشيخ تقي الدين ابن تيمية بين الفصل والوصل .  
وقال بعض أهل الحجاز: لا يكون إلا ركعة مفصولة عما قبلها .  
وقال بعض أهل العراق: لا يكون إلا بثلاث متصلة كالمغرب .

قال ابن تيمية: لو كان الإمام يرى الفصل، فاختار المأمومون أن يُصَلِّيَ الوتر كالمغرب، فوافقهم على ذلك تأليفاً لقلوبهم كان قد أحسن، كما قال النبي ﷺ لعائشة: «لولا أن قومك حديثو عهد بجاهلية لنقضت الكعبة، ولألصقتها بالأرض، ولجعلت لها بابين: باباً يدخل الناس منه، وباباً يخرجون منه»<sup>(١)</sup>. فترك الأفضل عنده لئلا يُنْفَر الناس. اهـ.

وأخرج محمد بن نصر من رواية عراك بن مالك، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «لا توتروا بثلاث تشبهوا بالمغرب، ولكن أوتروا بخمس، أو بسبع، أو بتسع، أو بإحدى عشرة، أو أكثر من ذلك»<sup>(٢)</sup> قال العراقي: وإسناده صحيح. وجمع الحافظ بين الأحاديث بحمل أحاديث النهي عن الإيتار بثلاث بتشهدين، لمشابهة ذلك لصلاة المغرب، وأحاديث الإيتار بثلاث على أنها متصلة بتشهد في آخرها.

مسألة: ويقرأ في الركعة الأولى إذا أوتر بثلاث بعد الفاتحة ﴿سَبَّحْ﴾ وفي الثانية ﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ وفي الثالثة: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾. هذا المذهب<sup>(٣)</sup>. وبه قال

---

(١) أخرجه البخاري (١٢٦)، ومسلم (١٣٣٣) (٤٠٥) و(٤٠٦) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) في «مختصر كتب الوتر» ص ١٢٩، ١٣٠. وأخرجه بن المنذر في الأوسط، (٢٦٦٢)، الحاكم ٣٠٤/١، والبيهقي ٣١/٣ و ٣٢، من طريق البيت، عن يزيد بن أبي حبيب، عن عراك بن مالك، عن أبي هريرة رضي الله عنه وصححه لحكم وافقه الذهبي. وانظر «صحيح ابن حبان» (٢٤٢٩).

(٣) لحديث أبي بن كعب رضي الله عنه، السلف ص ٣٤٢، تعليق (٣)، وحديث عائشة، رضي الله عنها، عن ابن حبان في «صحيحه» (٢٤٣٢) وانظر تخريجنا له هناك.

الثوري وإسحاق، وأصحاب الرأي، ونقله الترمذي عن أكثر العلماء من الصحابة ومن بعدهم.

الدليل: قول ابن عباس: إن النبي ﷺ كان يقرأ ذلك. رواه أحمد والترمذي<sup>(١)</sup>.  
ورواه أبو داود وغيره من حديث أبي بن كعب.

وعن أحمد: يُضيف مع الإخلاص المعوذتين. وبه قال الشافعي. وأبو داود، وحكاها القاضي عياض عن جمهور العلماء، وهو قول مالك في الوتر. وقال في الشفع: لم يُبلغني فيه شيء معلوم.

الدليل: أنه ﷺ كان يقرأ بذلك، رواه ابن ماجه، والدارقطني من حديث عائشة<sup>٢</sup>. لكن فيه ضعف، وذكر في «التحقيق» أنه لا يصح. وقد أنكر أحمد وابن معين زيادتهما، وحسنه النووي. وقال: يُقدم حديث عائشة بإثبات المعوذتين، فإن الزيادة من الثقة مقبولة. اهـ.

ورأى الشيخ محمد بن إبراهيم استحباب عدم المداومة على قراءة هذه السور في الوتر. ليعلم أن ذلك ليس بفرض؛ فإن العوام لا يعلمون من المداومة على الشيء إلا أنه فرض. كما نهى مالك عن صيام الست.

فرع: في مذاهب العلماء في عدد ركعات الوتر:

---

(١) حديث صحيح. وأخرجه (٢٧٢٠)، والترمذي (٤٦٢)، وابن ماجة (١١٧٢)، والنسائي في «المجتبى» ٢٣٦/٣. وفي «الكبرى» (١٤٢٦) و (١٣٤٠). من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وانظر تمام تخريجه في «المسند».

(٢) حديث حسن. وأخرجه الترمذي (٤٦٣)، والحاكم ٢ ٥٢٠، ٥٢١. والبيهقي ٣٨/٣، و البغوي (٩٧٤) بإسناد فيه ضعف.

وأخرجه الطحاوي في «شرح معاني الآثار» ١/٢٨٥. وابن حبان (٢٤٣٢)، والحاكم ٣٠٥/١ و ٥٢٠/٢. والبيهقي ٣٧/٣ و ٣٨. والدارقطني ٣٥/٢. والبغوي (٩٧٣). وصححه الحاكم. ووافقه الذهبي. وقال الحافظ في «نتائج الأفكار» ص ٥١٣، ٥١٤: حسن.

مذهبُ أحمد: أن أقله ركعة، وأكثره إحدى عشرة، كما تقدم، وهو مذهبُ الشافعي وجمهور العلماء من الصحابة والتابعين فمن بعدهم.

وممن روي عنه أنه أوتر بثلاث عمر، وعلي، وأبي، وابن مسعود، وابن عباس، وأبو أمامة، وعمر بن عبد العزيز<sup>(١)</sup>، وبه قال أصحاب الرأي.

وقال أبو حنيفة: لا يجوز الوتر إلا ثلاث ركعات موصولة بتسليمية واحدة كهيئة المغرب. قال: لو أوتر بواحدة، أو بثلاث بتسليمتين لم يصح.

الدليل: حديث محمد بن كعب القرظي: أن النبي ﷺ نهى عن البتراء<sup>(٢)</sup>.

---

(١) انظر الآثار (٢٦٤٧) - (٢٦٥٣) ٥ ١٨٠، ١٨١.

(٢) قل العجموني في «كشف الخفاء» ١ ٣٣٠: قال النووي في «لخلاصة»: حديث محمد بن كعب في «لنهى عن البتراء» مرسى ضعيف، وليبهيقي في «المعرفة» (٥٤٥٥) عن أبي منصور مولى سعد بن أبي وقاص، قل: سألت بن عمر عن وتر الليل، فقال: يا بني هل تعرف وتر النهار؟ قلت: نعم هو لمغرب، قل: صدقت، ووتر الليل وحدة بذلك أمر رسول الله ﷺ، قلت: يا أبا عبد الرحمن إن الناس يقولون: هي البتراء، قل: يا بني ليس تلك لبتراء، إنما البتراء أن يصلي الرجل ركعة يتم ركوعها وسجودها وقيامها، ثم يقوم إلى أخرى فلا يتم ركوعها ولا سجودها ولا قيامها، فتلك البتراء. اهـ.

وقل - ي العجموني -:

رواه عبد الحق في «الأحكام» بسند فيه عتمان بن محمد بن ربيعة - الغلب عليه لوهم - عن أبي سعيد الخدري أن النبي ﷺ نهى عن البتراء.

قلت: وأخرجه ابن ماجه (١١٧٦)، والبيهقي في «المعرفة» (٥٤٥٣) من طريق لمطيب بن عبد الله، قل: أتى عبدالله بن عمر رجل، فقال: كيف أوتر؟ قال: أوتر بواحدة، قل: يا بني تخشى أن يقول لك: يا أبا عبد الله، قل: سنة لله ورسوله تريد؟ هذه سنة الله ورسوله.

قل البوصيري في «لزوائد» ورقه ٧٧: هذا سند رجله ثقت إلا أنه منقطع، قل البخاري: لا أعرف للمطلب سماعاً من أحد من الصحابة إلا قوله: حدثني من شهد خطب النبي ﷺ. وانظر «نصب الرية» ٢ ١٢٠.

وعن عبدالله بن مسعود، قال: الوتر ثلاث كوتر النهار: المغرب<sup>(١)</sup> قال البيهقي: هذا صحيح عن ابن مسعود من قوله، وروي مرفوعاً وهو ضعيف، وقال ابن القيم: وهو الصواب. اهـ.

وعن ابن مسعود أيضاً: ما أجزأت ركعة قط.

وعن عائشة: أن النبي ﷺ كان لا يُسلم في ركعتي الوتر. رواه النسائي<sup>(٢)</sup> بإسناد حسن. قاله النووي.

قال ابن القيم عن حديث «نهى عن البتراء»: هذا لا يُعرف له إسناد لا صحيح ولا ضعيف، وليس في شيء من كتب الحديث المعتمد عليها، ولو صحَّ فالبتراء صفة للصلاة التي قد بُتر ركوعها وسجودها فلم يطمئن فيها. اهـ.

وقال الثوري وإسحاق: الوتر ثلاث، وخمس، وسبع، وتسع، وإحدى عشرة.

وقال أبو موسى: ثلاث أحب إليَّ من واحدة، وخمس أحب إليَّ من ثلاث، وسبع أحب إليَّ من خمس، وتسع أحب إليَّ من سبع. وقال ابن عباس: إنما هي واحدة، أو خمس، أو سبع، أو أكثر من ذلك، يُوتر بما شاء.

وقد روى أبو أيوب، قال: قال رسول الله ﷺ: «الوتر حق على كل مسلم، فمن أحب أن يُوتر، بخمس فليُفعل، ومن أحب أن يُوتر بثلاث فليُفعل، ومن أحب أن يُوتر بواحدة فليُفعل». أخرجه أبو داود<sup>(٣)</sup>.

---

(١) أخرجه عبد الرزاق (٤٦٣٥)، ومن طريقه أخرجه بن المنذر في الأوسط (٢٦٤٩)، وأخرجه البيهقي ٣، ٣٠، ٣١، والطحوي في «شرح معاني الآثار» ١/٢٩٤ عن عبدالله بن مسعود، رضي الله عنه - من قوله.

(٢) سلف ص ٣٤٢ / تعليق (٢).

(٣) حديث صحيح، وهو في «سنن أبي داود» (١٤٢٢)، وصححه ابن حبان (٢٤٧)، والحاكم ٣٠٢/١ و ٣٠٣، ووافقه الذهبي.

وروت عائشة: أن النبي ﷺ كان يُوتر بتسع، وروت: أنه كان يوتر بسبع، وروت: أنه كان يوتر بخمس، رواه عن مسلم<sup>(١)</sup>.

وعن عبد الله بن قيس، قال: قلت لعائشة: بكم كان رسول الله ﷺ يوتر؟ قالت: كان يوتر بأربع وثلاث، وست وثلاث، وثمان وثلاث، وعشر وثلاث، ولم يكن يوتر بأقل من سبع، ولا بأكثر من ثلاث عشرة، رواه أبو داود<sup>(٢)</sup>.

قال النووي: واحتج أصحابنا بحديث بن عمر أن النبي ﷺ قال: «صلاة الليل مثنى مثنى، فإذا خفت الصبح، فأوتر بواحدة»، رواه البخاري ومسلم<sup>(٣)</sup>.

وعن ابن عمر أيضاً أن النبي ﷺ قال: «الوتر ركعة من آخر الليل»، رواه مسلم<sup>(٤)</sup>.

وعن عائشة - رضي الله عنها -: أن النبي ﷺ كان يُصلي من الليل إحدى عشرة ركعة يُسلم كل ركعتين، ويُوتر منها بواحدة، رواه مسلم<sup>(٥)</sup>.

وعن أبي أيوب أن النبي ﷺ قال: «الوتر حق فمن أحب أن يوتر بخمس، فليُفعل، ومن أحب أن يوتر بثلاث، فليُفعل، ومن أحب أن يوتر بواحدة، فليُفعل». حديث صحيح رواه أبو داود بإسناد صحيح، وصححه الحاكم وسبق بيانه<sup>(٦)</sup>. وعن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ يُصلي من الليل ثلاث عشرة ركعة يوتر من ذلك

(١) في «صحيحه» (٧٣٧).

(٢) سلف ص ٣٤١ تعليق (١).

(٣) سلف ص ٣٣ تعليق (٢).

(٤) سلف ص ٣٢٨ تعليق (٢).

(٥) أخرجه مسلم (٧٣٦) (١٢٢)، وابن حبان (٢٤٣١) و (٢٦١٢) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٦) سلف ص ٣٤٦ تعليق (٣).

بِخَمْسٍ لَا يَجْلِسُ فِي شَيْءٍ إِلَّا فِي آخِرِهَا. رواه مسلم <sup>(١)</sup>.

وعن أبي هريرة عن النبي ﷺ، قال: ( لَا تُوتِرُوا بِثَلَاثٍ، أَوْتِرُوا بِخَمْسٍ، أَوْ بِسَبْعٍ، وَلَا تَشَبَّهُوا بِصَلَاةِ الْمَغْرِبِ ) <sup>(٢)</sup>. رواه الدارقطني وقال: إسناده كلهم ثقات.

والأحاديث في المسألة كثيرة في الصحيح، وفيما ذكرته كفاية قال البيهقي: وقد روي عن جماعة من الصحابة - رضي الله عنهم - التطوع أو الوتر بركعة واحدة مفصولة عما قبلها، ثم رواه من طرق بأسانيد لها عن عمر بن الخطاب، وعثمان بن عفان، وسعد بن أبي وقاص، وتميم الداري، وأبي موسى الأشعري، وابن عمر، وابن عباس، وأبي أيوب، ومعاوية وغيرهم - رضي الله عنهم -.

والجواب عما احتجوا به من حديث البتراء: أنه ضعيف ومرسل، وعن قول ابن مسعود: الوتر ثلاث: <sup>(٣)</sup> أنه محمول على الجواز، ونحن نقول به، وإن أريد به أنه لا يجوز إلا ثلاث، فالأحاديث الصحيحة عن رسول الله ﷺ مقدمة عليه.

والجواب عن قوله: ما أجزأته صلاة ركعة قط: أنه ليس بثبت عنه، ولو ثبت لحمل على الفرائض، فقد روي أنه ذكره رداً على ابن عباس في قوله: إن الواجب من الصلاة الرباعية في حال الخوف ركعة واحدة، فقال ابن مسعود: ما أجزأته ركعة من المكتوبات قط، والجواب عن حديث عائشة: أنه محمول على الإتيان بتسع ركعات بتسليم واحدة كما سبق بيانه في موضعه، أو يحمل على الجواز جمعاً بين الأدلة. والله أعلم. اهـ.

الترجيح:

(١) أخرجه مسم (٧٣٧) (١٢٣)، وابن حبان (٢٤٣٧).

(٢) حديث صحيح، وأخرجه بن حبان (٢٤٢٩)، والحاكم ١ ٣٠٤، والبيهقي ٣ ٣١.

والدارقطني ٢٤/٢، وصححه لحاكم ووفقه الذهبي.

(٣) سلف ص ٣٤٦، تعيق (١) ..



قلت: والراجع القول الأول، والله أعلم.

ويرى الشيخ محمد بن إبراهيم أن التعدد في صلاة الوتر جماعةً خلاف السنة<sup>(١)</sup>.

نصر: «ويقت (و) وأستحبه (وش) عقيب ركوع الأخيرة. ونستحبه (وه) في سائر السنة».

ش: القنوت في اللغة له معانٍ، منها الدعاء، ولهذا سُمي هذا الدعاء قنوتاً، ويُطلق على الدعاء بخيرٍ وشرٍ، يقال: قَنَتَ له، وَقَنَتَ عليه. قاله النووي. ويسن أن يقنت في الركعة الأخيرة من الوتر جميع السنة. وهو المذهب. وهو قول ابن مسعود، وإبراهيم، وإسحاق، وأصحاب الرأي. وروي ذلك عن الحسن وأبي ثور. الدليل: أنه  $\text{صَحِيحٌ}$  كان يقول في وتره أشياء، يأتي ذكرها، وكان للدوام، ولأن ما شرع في رمضان شرع في غيره كعده، ولأنه وتر فيشرع فيه القنوت كالنصف الآخر، وأما ما رواه أبو داود والبيهقي: أن أياً كان يقنت في النصف الأخير من رمضان حين يُصلي التراويح<sup>(٢)</sup>. ففيه انقطاع، ثم هو رأي أبي.

وعن أحمد: لا يقنت إلا في نصف رمضان الأخير.

---

(١) نظر «كشف لقن» ٢/٤٨٨، ٤٨٩، و«لروص السربع» ٢/١٨٥، ١٨٦، ١٨٨، و«لنصف» ٢/١٦٧، ١٧٠، و«المبدع» ٢/٥٠٧، ٥٠٨، و«لمغني» ٢/٥٧٨-٥٨٠، ٥٨٩، ٥٩٠، ٥٩٩، و«لمجموع شرح لمهذب» ٣/٤٧٣، ٤٧٨، ٤٧٩، و«حاشية لعنقري» ١/٢١٥، و«مجموع لفتاوى» ٢٢/٢٦٨ و٢١/٢٩١، و«فتاوى محمد بن إبراهيم» ٢/٢٤٠، ٢٤٥، و«نيل الأوطار» ٣/٣٧، ٤١، ٤٢، و«إعلام الموقعين» ٣/١٤ و٢/٣٥٤، ٣٥٥، و«زاد المعاد» ١/٣٢٥، و«الكافي» ١/١٥١، و«المقنع» ١/١٨٤، و«لتحقيق» ١/٤٥٨، و«فتاوى لجنة» ١٧٠، ١٨٣، و«المستوعب» ٢/١٩٧، ١٩٨.

(٢) أخرجه أبو داود (١٤٢٨)، ومن طريقه أخرجه لبيهقي ٢/٤٩٨ من طريق محمد بن سيرين، عن بعض أصحابه: أن أياً فذكره. وهذا إسناد ضعيف.

قل في الحاوي<sup>(١)</sup>، والرعية: رجع الإمام أحمد عن ترك القنوت في غير النصف الأخير من رمضان. قال القاضي: عندي أن أحمد رجع عن القول بـ«لا يقنت في الوتر إلا في النصف الأخير» لأنه صرح في رواية خطب. فقال: كنت ذهب إليه، ثم ريت السنة كلها.

وممن روي عنه أنه لا يقنت إلا في النصف الأخير من رمضان عبي وأبي، وبه قال ابن سيرين، وسعيد بن أبي الحسن، والزهرري، ويحيى بن وثاب، ومالك، والشافعي<sup>(٢)</sup>، واختاره أبو بكر الأثرم.

الدليل: ما روي عن لحسن: أن عمر جمع الناس على أبي بن كعب، فكان يصلي لهم عشرين ليلة، ولا يقنت إلا في النصف الباقي. رواه أبو داود<sup>(٣)</sup>. وهذا كالإجماع.

وقل قتادة: يقنت في السنة كلها إلا في النصف الأول من رمضان، لهذا الخبر.

وعن ابن عمر: لا يقنت إلا في النصف الأخير من رمضان، وعنه: لا يقنت في صلاة بحال<sup>(٤)</sup>. وعن طووس أنه قال: القنوت في الوتر بدعة.

قل النووي: حديث قنوت عمر بن الخطاب رواه أبو داود في سننه من رواية الحسن البصري: أن عمر بن الخطاب جمع الناس على أبي بن كعب، فكان يصلي لهم عشرين ليلة، ولا يقنت بهم إلا في النصف الباقي، فإذا كان العشر الأخير تخلف فصلى في بيته، فكانوا يقولون: أبوق أبي. هذا لفظ في أبي داود والبيهقي.

(١) نضر لأوسط لابن المنذر د ٢٠٦، ٢٠٧.

(٢) في «سننه» (١٤٢٩)، ومن طريقه أخرجه لبيهقي ٢ ٤٩٨، من طريق لحسن بن أبي الحسن البصري: أن عمر بن الخطاب فذكره.

(٣) أخرجه عبدلرزق (٤٩٥٠)، ومن طريقه أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (٢٧١٢)، من طريق نفع، عن ابن عمر رضي الله عنهما.

وهو منقطع، لأن الحسن لم يُدرك عمره، بل ولد لستين بقيتا من خلافة عمر بن الخطاب. ورواه أبو داود<sup>(١)</sup> أيضاً، عن ابن سيرين، عن بعض أصحابه: أن أبي بن كعب أمهم - يعني في رمضان - وكان يقنّت في النصف الآخر منه، وهذا أيضاً ضعيف؛ لأنه رواية مجهول. اهـ.

وخير الشيخ تقي الدين بن تيمية في دعاء القنوت بين فعله وتركه، وأنه إن صَلَّى بهم قيام رمضان، فإن قنّت جميع الشهر، أو نصفه الأخير، أو لم يقنّت بحال فقد أحسن.

قال الشيخ محمد بن إبراهيم: وينبغي أن يُترك بعض الأحيان، لئلا يُظن الوجوب ونحو هذا؛ لأنه صحّ عنه رحمته في الفجر وكان يُدِيم ذلك، وليس فيه تنافٍ، فإن الإدامة ملازمة ذلك غالباً، وأنه لا يكاد يدعه، فإنه يجوز إطلاق المداومة على ما لا يترك إلا قليلاً، ثم ولو كان أن المداومة على بابها وهو الأصل في الرواية، لكن ما أشير إليه استحسنة من استحسنة من أهل العلم، وهذا يكفي منه الشيء القليل. اهـ.

قال ابن القيم: ولم يُحفظ عنه رحمته أنه قنّت في الوتر، إلا في حديث رواه ابن ماجه<sup>(٢)</sup>، عن علي بن ميمون الرقي، حدثنا مخلد بن يزيد، عن سفيان، عن زبيد اليامي، عن سعيد بن عبد الرحمن بن أبزي، عن أبيه، عن أبي بن كعب: أن رسول الله ﷺ كان يُوتر فيقنّت قبل الركوع. وقال أحمد في رواية ابنه عبد الله: اختار القنوت بعد الركوع، إنَّ كُلَّ شيء ثبت عن النبي ﷺ في القنوت، إنما هو في الفجر لما رفع رأسه من الركوع، وقنوت الوتر اختاره بعد الركوع، ولم يصحّ عن النبي ﷺ في قنوت الوتر قبل أو بعد شيء. وقال الخلال: أخبرني محمد بن يحيى الكحال، أنه قال لأبي عبد الله في القنوت في الوتر؟ فقال: ليس يُروى فيه عن النبي ﷺ شيء.

(١) في «سننه» (١٤٢٨) وقد سفت ص ٣٤٩ تعليق (٢).

(٢) حديث صحيح، وفي «سننه» (١١٨٢) من حديث أبي بن كعب رضي الله عنه.

ولكن كان عمر يقنت من السنة إلى السنة .

وقد روى أحمد وأهل «السنن» من حديث الحسن بن علي رضي الله عنهما قال: علّمني رسول الله ﷺ كلمات أقولهن في الوتر: «اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ، وَعَافِنِي فِيمَنْ عَافَيْتَ، وَتَوَلَّنِي فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ، وَبَارِكْ لِي فِيمَا أَعْطَيْتَ، وَقِنِي شَرَّ مَا قَضَيْتَ، إِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يُقْضَى عَلَيْكَ، إِنَّهُ لَا يَدُلُّ مَنْ وَالَيْتَ، تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ»<sup>(١)</sup>. زاد البيهقي والنسائي: «وَلَا يَعْزُ مَنْ عَادَيْتَ».

وزاد النسائي في روايته: «وَصَلَّى اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ».

وزاد الحاكم في «المستدرک»، وقال: علّمني رسول الله ﷺ في وترتي إذا رفعت رأسي ولم يبق إلا السجود. ورواه ابن حبان في «صحيحه» ولفظه: سمعت رسول الله ﷺ يدعو.

قال الترمذي: وفي الباب عن علي رضي الله عنه. وهذا حديث حسن لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث أبي الحوراء السعدي، واسمه ربيعة بن شيبان، ولا نعرف عن النبي ﷺ في القنوت في الوتر شيئاً أحسن من هذا. انتهى.

والقنوت في الوتر محفوظ عن عمر، وابن مسعود، والرواية عنهم أصح من القنوت في الفجر، والرواية عن النبي ﷺ في قنوت الفجر، أصح من الرواية في قنوت الوتر. والله أعلم. اهـ.

مسألة: ويكون بعد الركوع، نص عليه أحمد، وزُوي عن الخلفاء الراشدين وأنس، وسعيد بن جبیر، وأبي قلابة، وأبي المتوكل، وأيوب السخيتاني، وبه قال

---

(١) حديث صحيح، وأخرجه أحمد (١٧١٨)، وأبو داود (١٤٢٥) و (١٤٢٦)، وابن ماجة (١١٧٨)، والترمذي (٤٦٤)، والنسائي ٢٤٨/٣، وصححه ابن حبان (٧٢٢)، والحاكم ١٧٢، ٣، والبيهقي ٢٠٩/٢ من حديث الحسن بن عبي رضي الله عنهما مرفوعاً. وانظر تمام تخريجه في «المسند».

الشافعي، وابن المنذر<sup>١</sup>.

الدليل: حديث أبي هريرة وأنس: أن النبي ﷺ قَنَتَ بَعْدَ الرُّكُوعِ. متفق عليه<sup>٢</sup>.

وإن كَبَّرَ ورفع يديه، ثم قَنَتَ قَبْلَ الرُّكُوعِ، جز. ولم يسن على الصحيح من المذهب، وبالتخيير قال أنس وأيوب السخيتاني، كما حكاه عنهما ابن المنذر.

الدليل: ما روى حميد، قال: سُئِلَ أنس عن القنوت في صلاة الصبح، فقال: كنا نَقْنُتُ قَبْلَ الرُّكُوعِ وبعده. رواه ابن ماجه<sup>٣</sup>.

قال النووي: وقد جاءت الأحاديث بالأمرين، ففي «الصحيحين» عن أبي هريرة: أن النبي ﷺ قَنَتَ بَعْدَ الرُّكُوعِ. وعن ابن سيرين، قال: قلت لأنس: قَنَتَ رسول الله ﷺ في الصُّبْحِ؟ قال: نَعَمْ، بَعْدَ الرُّكُوعِ يسيراً. رواه البخاري ومسلم.

وعن أنس - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ قَنَتَ شَهْرًا بَعْدَ الرُّكُوعِ في الفجرِ يَدْعُو على بني عُصَيَّة. رواه البخاري ومسلم<sup>٤</sup>. وعن عاصم قال: سألت أنس عن القنوت أكان قبل الركوع أم بعده؟ قال: قبله. قلت: فإن فلاناً أخبرني أنك قلت: قبل الركوع. قال: كَذَبَ، إنما قَنَتَ رسول الله ﷺ بَعْدَ الرُّكُوعِ شهرًا. رواه البخاري ومسلم<sup>٥</sup>. وهذا لفظ البخاري.

(١) في الأوسط د ٢٠٩، ٢١٠.

(٢) أخرجه البخاري (٧٩١)، ومسلم (٦٦٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

وأخرجه البخاري (١٠٠١)، ومسلم (٦٦٧) (٢٩٨) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٣) في «سننه» (١١٨٣)، وقال أبو بصير هي «الزوائد» ورقه ٧٧: قلت - لقش أبو بصير: -  
رواه السارقطني في «سننه» من هذا الوجه، وما لقنوت بعد الركوع فقط فقد روي في «الصحيحين» وغيرهم من حديث أنس أيضاً... وسند حديث أنس بالنسبة لرواية ابن ماجه: صحيح. هـ.

(٤) أخرجه البخاري (١٠٠٣)، ومسلم (٦٦٧) (٢٩٩) من حديث أنس رضي الله عنه.

(٥) أخرجه البخاري (١٠٠٢)، ومسلم (٦٧٧) (٣٠١).

وعن سالم بن عمر - رضي الله عنهما - أنه سَمِعَ رسولَ الله ﷺ إذا رفع رأسه من الركوع في الركعة الأخيرة من الفجر يقول: «اللَّهُمَّ العَنُ فلاناً وفلاناً» بعد ما يقول: «سَمِعَ الله لمن حمده ربنا ولك الحمد» فأنزلَ الله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨]. رواه البخاري<sup>(١)</sup>.

وعن خُفَاف بنِ إِيْماء - رضي الله عنه - قال: رَكَعَ رسولُ الله ﷺ ثم رَفَعَ رأسه، فقال: «غِفَارَ غَفَرِ الله لها، وأَسَلَمُ سَأَلَمَهَا الله وَعُصِيَّةُ عَصَتِ الله ورسوله اللهم العَنُ بني لحيان، والعَنُ رِعْلاً وَذَكْوَان» ثم خَرَّ سَاجِداً. رواه مسلم<sup>(٢)</sup>.

قال البيهقي: وروينا عن عاصم الأحول، عن أنس: أنه أفتى بالقنوت بعد الركوع، ثم ذكرنا بإسناده عن عاصم، عن أنس، قال: إِنَّمَا قَنَتَ النَّبِيُّ ﷺ شهراً، فقلت: كَيْفَ الْقَنُوتُ؟ قال: بَعْدَ الرُّكُوعِ. قال البيهقي: فقد أخبرنا أن القنوت المطلق المعتاد بعد الركوع، قال: وقوله: إِنَّمَا قَنَتَ شهراً: يريد به اللعن. قال البيهقي: ورواة القنوت بعد الركوع أكثر وأحفظ، فهو أولى، وعلى هذا درج الخلفاء الراشدون - رضي الله عنهم - في أشهر الروايات عنهم وأكثرها والله أعلم. اهـ.

وعن أحمد: يُسن ذلك، وممن قال يَقْنُتُ قَبْلَ الرُّكُوعِ مالك وأبو حنيفة، وروي ذلك عن عمر، وعلي، وأبي، وابن مسعود، وأبي موسى، والبراء، وابن عمر، وابن عباس، وأنس، وعمر بن عبدالعزيز، وعبيدة السلماني، وعبدالرحمن بن أبي ليلى، وحميد الطويل، وأصحاب الرأي، وإسحاق<sup>(٣)</sup>.

الدليل: ما رُوِيَ عن أبي: أن رسولَ الله ﷺ كان يُوتِرُ، فيقنُتُ قَبْلَ الرُّكُوعِ. أخرجه ابن ماجه<sup>(٤)</sup>.

(١) في «صحيحه» (٤٠٦٩) و (٤٥٥٩) و (٧٣٤٦).

(٢) في «صحيحه» (٦٧٩) (٣٠٨) من حديث خُفَاف بنِ إِيْماء رضي الله عنه.

(٣) انظر «الأوسط» لابن المنذر ٢٠٨/٥ - ٢٠٩.

(٤) في «سننه» (١١٨٢) وقد سلف ص ٣٥١، تعليق (٢).

وعن ابن مسعود: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَنَتَ قَبْلَ الرُّكُوعِ<sup>(١)</sup>. قال لنووي: حديث أبي ضعيف، ضعفه بن المنذر، وابن خزيمة وغيرهم من الأئمة، وحديث ابن مسعود ضعيف ظاهر الضعف. هـ.

وروى أبو دود وضعفه، عن أبي بن كعب: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَقْنُتُ فِي الْوُتْرِ قَبْلَ الرُّكُوعِ<sup>(٢)</sup>. وروى البيهقي لقنوت في الوتر من رواية ابن مسعود، وأبي بن كعب، وابن عباس، عن النبي ﷺ، وضعفها كُتِبَ، وبَيَّنَّ سَبَبَ ضَعْفِهَا. قال الخطيب: لأحدِيثٍ لَمْ يَجَأْ فِيهَا قَبْلَ الرُّكُوعِ كُتِبَ مَعْلُومَةٌ. قال لموفق: وحديث ابن مسعود يرويه أبُو بْنُ أَبِي عِيْشٍ، وهو متروك لحديث، وحديث أبي قد تُكَلِّمَ فِيهِ أَيْضًا، وَقِيلَ: ذَكَرَ لِقَنُوتٍ فِيهِ غَيْرُ صَحِيحٍ. هـ.

وقيل: لَا يَجُوزُ قَبْلَ الرُّكُوعِ. قدمه في «الرعيّتين». مسألة: قَالَ لِإِمَامٍ أَحْمَدَ: إِذْ قَنَتَ قَبْلَ الرُّكُوعِ كَبَّرَ ثُمَّ أَخَذَ فِي لِقَنُوتٍ. وَقَدْ رَوَى عَنْ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ إِذَا فَرَغَ مِنَ الْقِرَاءَةِ كَبَّرَ ثُمَّ قَنَتَ ثُمَّ كَبَّرَ حِينَ يَرْكَعُ. وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ عُمَرَ بْنِ مَسْعُودٍ وَالْبَرَاءِ وَهُوَ قَوْلُ الثَّوْرِيِّ. قَالَ لِمَوْفُقٍ: وَلَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا. اهـ.

مسألة: فَيَرْفَعُ يَدَيْهِ إِلَى صَدْرِهِ وَيَبْسُطُهَا وَيَضَعُهَا نَحْوَ السَّمَاءِ، نَصَّ عَلَيْهِ ذَلِكَ أَحْمَدُ، وَلَوْ كَانَ مَأْمُومًا، وَيَكُونُ بَيْنَهُمَا فُرْجَةٌ.

وروي ذلك عن عمر بن الخطاب، وابن مسعود، وابن عباس، وبه قال لشافعي وإسحاق، وأصحاب الرأي.

الدليل: قَوْلُهُ ﷺ: «إِذَا دَعَاكَ اللَّهُ فَادْعْ بِطَوْنِ كَفَيْتَ، وَلَا تَدْعُ بِظُهُورِهِمْ، فَإِذَا فَرَغْتَ فَمَسَحْ بِهِمَا وَجْهَكَ». رَوَاهُ أَبُو دُودٍ وَابْنُ مَاجَةٍ<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه بن أبي شيبة ٣٠٥، ٣٠٦ من طريق يريه، قال: كان عبد الله لا يقنت لسنة كلها في الفجر، ويقنت في الوتر كل ليلة قبل الركوع.

وأخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (٢٧١٤) من طريق أبي عبد الرحمن، قال: كان ابن مسعود يقنت في الوتر قبل أن يركع.

(٢) أخرجه أبو داود بئر لحديث (١٤٢٧)، وذكر لاختلاف في طرقه، ولاضطراب فيها، وضعفه.

(٣) حسن لغيره دون قوله: «فإذا فرغتم فامسحوا بهما وجوهكم»، وأخرجه أبو داود (١٤٨٥)، وابن =

وروى البيهقي - قال النووي: بإسناد له صحيح أو حسن - عن أنس في قصة القرء الذين قُتلوا - رضي الله عنهم - قال: لقد رأيت رسول الله ﷺ كلما ضَمَى لَعْدَةً يرفع يديه يدعو عليهم. يعني الذين قُتِلُوا.

قال البيهقي: ولأن عدداً من الصحابة - رضي الله عنهم - رفعوا أيديهم في لقنوت. ثم روى<sup>٢</sup> عن أبي رافع، قال: صليت خلف عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - ففُتت بعد الركوع، ورفع يديه، وجهر بالدعاء. قال البيهقي: هذا عن عمر صحيح. وروى عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - بإسناد فيه ضعف، وروى عن بن مسعود وبني هريرة - رضي الله عنهم - في قنوت الوتر.

وقيل: لا يرفع يديه. قال في الفروع: وهو أظهر، وكذا الحكم إذا سجد للتلاوة وهو في الصلاة على ما يأتي.

- مجه (٣٨٦٦) من محمد بن كعب القرظي، عن بن عباس رضي الله عنه.  
قال أبو دود: روي هذا الحديث من غير وجه، عن محمد بن كعب كُتِبَ وهية، وهو طريق مُتَّهَم، وهو ضعيف.  
وقال لبغوي: ضعيف.

وقال حلف في «نكت لطرف» ٥: ٢٣٤: وهذا الحديث أُشْرِبَ به مسلم في «مقدمة كتبه»، فقال: سمعت لحسن بن عبيد الله يقول: رأيت في «كتب عفان» حديث هشام بن أبي أسامة حديث عمر بن عبد العزيز قال هشام: حدثني رجل يقر له: يحيى بن فلان، عن محمد بن كعب قال: قلت لعفان: إنهم يقولون: إن هشام سمع من محمد بن كعب، فقال: إن بني من قبل هذا الحديث، كذا يقول: حدثني يحيى، عن محمد، ثم دعي بعد أنه سمعه من محمد - انتهى فافتدت هذه الطريق أن بين هشام ومحمد بن كعب فيه شخصاً مجهولاً - هذا قد وثقه من حديث مالك بن يسار لاتي، وآخر من حديث أبي بكر عبد الصبرني كما في «الجمع» ١٠: ١٦٩: ورجله رجل صحيح غير عمر بن حنبل نوسطي وهو ثقة.

(١) في «سنة» ٢: ٢١١.

(٢) لبيهقي في «سننه» ٢: ٢١٢.



قال ابن تيمية: وأما رفع النبي يديه في الدعاء، فقد جاء فيه أحاديث كثيرة صحيحة. هـ. وستأتي مسألة المسح بعد شرح لدعاء.

وعن مالك بن يسار مرفوعاً: إذا سألتُم الله، فسألوه يُطَوِّنْ كُفَّكُمْ ولا تسألوه بظُهُورِهِ. رواه أبو دود<sup>١</sup>. ولخمسَةِ إلا النسائي من حديث سمان: إن الله يستحي أن يَسْطُرَ الْعَبْدُ يَدَيْهِ يَسْأَلُهُ فِيهِمَا خَيْرًا فَيَرُدَّهُمْ خَائِبَتَيْنِ<sup>٢</sup>. واحتج أحمد بن ابن مسعود رفع يديه في القنوت إلى صدره<sup>٣</sup>. وأنكره مالك، والأوزاعي، ويزيد بن يحيى مريم<sup>٤</sup>.

مسألة: ومن أدرك مع الإمام من الثلاث لركعت ركعة، فإن كان الإمام سنة من اثنتين أجزأه ما أدركه: لأن أقل الوتر ركعة. وإن لم يكن لإمام سنة من اثنتين قضى، كصلاة الإمام.

الدليل: حديث: «مَأْدَرُكُمْ فَضْلُهَا، وَمَأْتِكُمْ فَقُضُو»<sup>٥</sup>: ولأن لقضاء يحكي الأداء<sup>٦</sup>.

(١) حسن لغيره، وأخرجه أبو دود (١٤٨٦) من حديث مالك بن يسار. ونظر تعيقت ص ٣٥٥ تعليق (٣)

(٢) حديث قوي. وأخرجه أحمد ٤٣٨١٥. وأبو دود (١٤٨٨). وابن ماجه (٣٨٦٥). وترمذي (٣٥٥٦) من حديث سلمان الفارسي رضي الله عنه، وصححه ابن حبان (٨٧٦). ونظر تسم تخريجه فيه.

(٣) (٤) نظر الأوسط لابن المنذر ٢١٣٥.

(٥) أخرجه بخاري (٦٣٦). ومسلم (٦٠٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه

(٦) نظر كشف القناع ١ ٤١٩، ٤٩٠. وروضة السبع ٢ ١١٩. وفتح البصائر ٢ ١٠٢.

١ ١١١. وفتح البصائر ٢ ٧. وفتح المغني ٢ ٥٨١، ٥٨٢، ٥٨٣، ٥٨٤، ٦٠١. وفتح البصائر شرح نهج

٣ ٤٧١، ٤٧٣، ٤٦٩، ٤٨٠، ٤٤٤، ٤٤٨. وفتح البصائر ١ ١١٩. وفتح البصائر ١ ١١٩. وفتح البصائر ١ ١١٩.

٢ ٢٤١. وفتح البصائر ٢ ٢٢١. وفتح البصائر ٢ ٢٢١. وفتح البصائر ٢ ٢٢١. وفتح البصائر ٢ ٢٢١.

فرع: ويقول في قنوته جهراً إن كان إماماً أو منفرداً نصاً، وقيسُ المذهب: يُخَيَّرُ المنفردُ في الجهرِ بالقنوتِ وعدمِهِ كالقراءة، وظاهرُ كلامِ جماعة: أن الجهرَ يَخْتَصَرُ بالإمامِ فَقَط. قال في «الخلافا»: وهو أظهرُ.

يقول: «اللَّهُمَّ إنا نستعينُك، ونستهديك، ونستغفرك، ونتوبُ إليك، ونؤمنُ بك، ونتوكلُ عليك، ونُثني عليك الخيرَ كُلَّهُ، نشكركُ ولا نكفركُ، اللهم إياك نعبدُ، ولك نُصلي ونسجدُ، وإليك نسعى ونَحْفِدُ، نَرْجُو رحمتَكَ ونَخْشَى عَذَابَكَ، إن عَذَابَكَ الجَدُّ بالكُفَّارِ مُلْحَقٌ»<sup>(١)</sup>.

وهذا الدعاء قَنَتَ به عمر - رضي الله عنه - وفي أوله: (بسم الله الرحمن الرحيم) وفي آخره: «اللَّهُمَّ عَذِّبْ كفرةَ أهلِ الكُتُبِ الذين يَصُدُّونَ عن سبيلِكَ». وهاتان سورتان في مُصحف أبي. قال ابن سيرين: كتبهما أبي في مصحفه إلى قوله «محق» زاد غير واحد: «ونَخْنَعُ ونَتْرُكُ من يَكْفُرُك». رواه البيهقي وغيره. قال البيهقي: هو صحيح عن عمر<sup>(١)</sup>.

قال النووي: واختلف الرواة في لفظه، والرواية التي نُشرَ لبيهقي إلى اختياره رواية عطاء عن عبيد الله بن عمر - رضي الله عنهم - قَنَتَ بَعْدَ الرُكُوعِ، فقال: اللهم اغْفِرْ لنا وللمؤمنين وللمؤمنات، والمسلمين والمسلمات، وألَّفَ بين قلوبهم، وأصلح ذاتَ بينهم، وانصرهم على عدُوِّكَ وعدُوِّهم، اللهم العنْ كفرةَ أهلِ الكُتُبِ الذين يَصُدُّونَ عن سبيلِكَ، ويَكْذِبُونَ رُسُلَكَ ويُقَاتِلُونَ أوليائك، اللهم خالف بين كلمتهم، وزَلْزِلْ أَقْدَامَهُمْ، وأنزل بهم بأسَكَ الذي لا تَرُدُّه عن القومِ المجرمين، بسم الله الرحمن الرحيم اللهم إنا نستعينُك ونستغفرك ونثني عليك ولا نكفرك ونخلع ونترك من يفجرك، بسم الله الرحمن الرحيم اللَّهُمَّ إياك نَعْبُدُ ولك نُصلي ونسجدُ، وإليك نسعى ونَحْفِدُ، ونخشى عَذَابَكَ، ونرجو رحمتَكَ، إن عَذَابَكَ الجَدُّ بالكُفَّارِ ملحق.

(١) أخرجه عبدلرزاق (٤٩٦٩) ومن طريقه أخرجه بن المنذر في: لأوسطه (٢٧٣٦). وأخرجه البيهقي ٢/٢١٠ و ٢١٠، ٢١١ و ٢١١. من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

هذا لفظ رواية البيهقي .

ورواه من طرق أخرى أخصر من هذا، وفيه تقديم وتأخير، وفيه أنه قنت قبل الركوع في صلاة الفجر، قال البيهقي: ومن روى عن عُمر - رضي الله عنه - قنوته بعد الركوع أكثر، فقد رواه أبو رافع، وعُبَيْد بن عمير، وأبو عثمان النهدي، وزيد بن وهب، والعدد أولى بالحفظ من الواحد، وفي حسن سياق عُبَيْد بن عمير للحديث دلالة على حفظه، وحفظ مَنْ حَفِظَ عنه، واقتصر البغوي في «شرح السنة» على الرواية الأولى، وروى البيهقي بعض هذا مرفوعاً إلى النبي ﷺ، لكن إسناده مرسل. والله أعلم.

وقوله: اللهم عَذِّبْ كُفْرَةَ أَهْلِ الْكِتَابِ. إنما اقتصر على أهل الكتاب، لأنهم الذين كانوا يُقاتلون المسلمين في ذلك العصر، وأما الآن فالمختار أن يقال: عَذِّبْ الكُفْرَةَ ليعم أهل الكتاب وغيرهم من الكفار، فإن الحاجة إلى الدعاء على غيرهم أكثر. والله أعلم. اهـ.

ويقول أيضاً: اللهم اهْدِنَا فِيمَنْ هَدَيْتَ، وَعَافِنَا فِيمَنْ عَافَيْتَ، وَتَوَلَّنَا فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ، وَبَارِكْ لَنَا فِيمَا أَعْطَيْتَ، وَقِنَا شَرَّ مَا قَضَيْتَ، إِنَّكَ سُبْحَانَكَ تَقْضِي وَلَا يُقْضَى عَلَيْكَ، إِنَّهُ لَا يَذِلُّ مَنْ وَالَيْتَ، وَلَا يَعِزُّ مَنْ عَادَيْتَ، تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ. رواه أحمد<sup>(١)</sup> ولفظه له، وتكلم فيه، وأبو داود، والترمذي، وحسنه من حديث الحسن بن علي، قال: عَلَّمَنِي النَّبِيُّ ﷺ كلمات أقولهن في قنوت الوتر: «اللهم اهْدِنِي» إلى «وتعاليت» وليس فيه «ولا يعز من عاديت» ورواه البيهقي، وأثبتها فيه، ورواه النسائي مختصراً وفي آخره: «وصلَّى الله على النبي محمد» والرواية إفراد الضمير وجمعت، لأن الإمام يُستحب له أن يُشارك المأموم في الدعاء. وفي «الرعاية»: «لك الحمد على ما قضيت نستغفرك اللهم ونتوب إليك، لا لجأ ولا ملجأ ولا ملجأ ولا منجأ منك إلا إليك».

(١) سلف ص ٣٥٢ / تعليق (١).

قال النووي : السنة في لفظ القنوت : «اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ، وَعَفِّنِي فِيمَنْ عَافَيْتَ، وَتَوَلَّنِي فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ، وَبَارِكْ لِي فِيمَا أُعْطِيتَ، وَقِنِي شَرَّ مَا قَضَيْتَ، فَإِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يُقْضَى عَلَيْكَ، وَإِنَّهُ لَا يَذِلُّ مَنْ وَالَيْتَ تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ». هذا لفظه في الحديث الصحيح بإثبات الفاء في : فإنك، والواو في : وإنه لا يذل، وتباركت ربنا، هذا لفظه في رواية الترمذي . في رواية أبي داود وجمهور المحدثين، ولم يثبت الفاء في رواية أبي داود، وتقع هذه الألفاظ في كتب الفقه مغيرة، فاعتمد ما حققته، فإن الألفاظ الأذكى يحافظ فيها على الثابت عن النبي ﷺ، وهذا لفظ الترمذي عن الحسن بن علي بن أبي طالب - رضي الله عنهم - قال : علمني رسول الله ﷺ كلمات أقولهن في الوتر : «اللَّهُمَّ اهْدِنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ، وَعَافِنِي فِيمَنْ عَافَيْتَ، وَتَوَلَّنِي فِيمَنْ تَوَلَّيْتَ، وَبَارِكْ لِي فِيمَا أُعْطِيتَ، وَقِنِي شَرَّ مَا قَضَيْتَ، فَإِنَّكَ تَقْضِي وَلَا يُقْضَى عَلَيْكَ، وَإِنَّهُ لَا يَذِلُّ مَنْ وَالَيْتَ تَبَارَكْتَ رَبَّنَا وَتَعَالَيْتَ»<sup>(١)</sup> رواه أبو داود والترمذي والنسائي وغيرهم بإسناد صحيح، قال الترمذي : هذا حديث حسن، قال : ولا يعرف عن النبي ﷺ في القنوت شيء أحسن من هذا. وفي رواية رواها البيهقي عن محمد بن الحنفية، وهو ابن عبي بن أبي طالب - رضي الله عنه - قال : إن هذا الدعاء هو الذي كان أبي يدعو به في صلاة الفجر في، قنوته ورواه البيهقي<sup>(٢)</sup> من طريق، عن ابن عباس وغيره : أن النبي ﷺ كان يُعَمِّمُ هذا الدعاء ليدعوا به في القنوت من صلاة الصبح، وفي رواية : أن النبي ﷺ كان يَقْنُتُ في صلاة الصبح، وفي وتر الليل بهذه الكلمات، وفي رواية : كان يَقُولُهَا في قنوت الليل. قل البيهقي : فدل هذا كله على أن تعليم هذا الدعاء وَقَعَ لِقنوت صلاة لصبح وقنوت لوتر. اهـ.

قال بعض العلماء : قوله : من عاديت ليس بحسن : لأن العداوة لا تُضاف إلى الله تعالى، وأنكر عليه بعضهم، وقالوا : قد قال الله تعالى : ﴿يُيَاهِ الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ [الممتحنة : ١] وغير ذلك من الآيات.

(١) نظير ما سبق ص ٣٥٢ تعليق (١)

(٢) في «سننه» ٢/ ٢١٠.

ويقول أيضاً: «اللهم إنا نعوذُ برضاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وبِعَفْوِكَ مِنْ عِقَابِكَ، وبِكَ مِنْكَ، لَا نُحْصِي ثَنَاءَ عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ»<sup>١</sup>.

الدليل: ما روي عن علي - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ كان يقول في آخر وتره: «اللهم إني أعوذُ برضاكَ مِنْ سَخَطِكَ، وبِمَعَاذِكَ مِنْ عِقَابِكَ، وأعوذُ بِكَ مِنْكَ، لَا أَحْصِي ثَنَاءَ عَلَيْكَ، أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ»<sup>٢</sup>. رواه الخمسة ورواه ثقات. قال ابن القيم: وهذا يحتمل أنه قبل فراغه منه وبعده، وفي إحدى الروايات عن النسائي: كان يقول إذا فرغ من صلاته وتبوءاً مضجعه، وفي هذه الرواية: «لَا أَحْصِي ثَنَاءَ عَلَيْكَ وَلَوْ حَرَصْتَ». وثبت عنه ﷺ أنه قال ذلك في السجود، فلعله قاله في الصلاة وبعده اهـ.

قال في «شرح»: ويقولُ في قنوت الوتر ما روي عن النبي ﷺ وأصحابه، وهو معنى ما نقله أبو الحارث: يدعو بما شاء. واقتصر جمعة على دعاء «لهم همد» وظاهره: أنه يُستحب، وإن لم يتعين، واختاره أحمد، ونقل لمروزي أنه يُستحب بالصورتين، وأنه لا توقيت. وقالت اللجنة لئمة لبحوث لعمية والإفتاء: يدعو بما ورد وبغير ما ورد مما يحتاجه في دينه ودنياه. هـ. مسألة: ثم يُصلي على النبي ﷺ، وهو لمذهب. نص عليه.

الدليل: حديث الحسن السابق: علمني رسولُ الله ﷺ هؤلاء الكلمات في الوتر قال: «اللهم اهْدِنِي» فذكر الألفاظ الثمانية، وقال في آخره: «تباركت وتعاليت، وصلى الله على النبي». هذا لفظه في رواية النسائي بإسناد صحيح أو حسن. قاله النووي، وما روى الترمذي عن عمر: الدعاء موقوفٌ بَيْنَ السماء والأرض لَا يَصْعَدُ

---

(١) أخرجه مسلم (٤٨٦) من حديث أبي هريرة، عن عائشة رضي الله عنهما.  
(٢) حديث قوي، وأخرجه أحمد (٧٥١)، وأبو دود (١٤٢٧)، ولترمذي (٣٥٦٦) - وحسنه - والنسائي في «لمجتبى» ٢٤٨/٣ - ٢٤٩، وفي «الكبرى» (٧٧٥٣)، وابن ماجة (١١٧٩)، وعبدالله بن أحمد بن حنبل في «زياداته» على «لمسنده» (١٢٩٤) من حديث عبي بن أبي طالب، رضي الله عنه.

منه شيء حتى تُصلي على نبيك<sup>(١)</sup>، وروي عن علي نحوه مرفوعاً. ولا بأس أن يقول: وعلى آله، واقتصر الأكثرون على الصلاة عليه ﷺ.

وزاد في «التبصرة»: ﴿وقل الحمد لله الذي لم يتخذ ولداً ولم يكن له شريك في الملك...﴾ الآية [الإسراء: ١١١]. قال في «الفروع»: فيتوجه عليه قولها قبيل الأذان. وفي «نهاية أبي المعالي»: يكره. قال في «الفصول»: لا يوصل الأذان بذكر قبله. خلاف ما عليه أكثر العوام اليوم، وليس موطن قرآن. ولم يحفظ عن السلف، فهو مُحدث. اهـ.

وقال ابن تميم: محل الصلاة على النبي ﷺ: أول الدعاء ووسطه وآخره. ولا بأس أن يدعو في قنوته بما شاء غير ما تقدم نصاً. قال أبو بكر: مهما دعا به جاز، وتقدم ما فيه.

وحكى القاضي عياض اتفاقهم على أنه لا يتعين في القنوت دعاء، إلا ما روي عن بعض أهل الحديث: أنه يتعين قنوت مصحف أبي بن كعب - رضي الله عنه - «اللهم إنا نستعينك ونستغفرك»... إلخ، وهذا مخالف لفعل رسول الله ﷺ فإنه كان يقول: «اللهم أنج الوليد بن الوليد، وفلاناً وفلاناً، اللهم العن فلاناً وفلاناً»<sup>(٢)</sup>.

قال ابن تيمية: وينبغي للقانت أن يدعو عند كل نازلة بالدعاء المناسب لتلك النازلة، وإذا سَمِيَ مَنْ يدعو لهم من المؤمنين، ومَنْ يدعو عليهم من الكفارين المحاربين كن ذلك حسناً. اهـ.

قال ابن القيم: واختلف قول أحمد في قدر القيام في القنوت، فعنه: بقدر ﴿إذا

---

(١) أخرجه الترمذي (٤٨٦) من طريق أبي قرة الأسدي، عن سعيد بن المسيب، عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه موقوفاً.

قلت: وهذا إسناد ضعيف. أبو قرة الأسدي: مجهول.

(٢) أخرجه البخاري (٨٠٤)، ومسلم (٦٧٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

السماء انشقت ﴿ أو نحو ذلك . وقد روى أبو داود : وسمعتُ أحمد سُئِلَ عن قول إبراهيم القنوت قدر ﴿ إذا السماء انشقت ﴾ قال : هذا قليل . يعجبني أن يزيد . وعنه : كقنوتِ عمر . وعنه : كيف شاء .

وجه الأولى : أنه وَسَطٌ مِنَ القيم . والثانية : فعل عمر . والثالثة : أن طريقه الاستحبابُ ، فسقط التوقيفُ فيه . اهـ .

فرع : في شرح الدعاء :

قوله : « اللهم أصله : يا الله كما تقدم . حُذِفَتْ « يا » من أوله . وعُوِّضَ عنها الميم في آخره . ولذلك لا يُجْمَعُ بينهما إلا في ضرورة الشعر . ولحظوا في ذلك أن يكونَ الابتداء بلفظ اسمِ الله تعالى . تبركاً وتعظيماً . أو طلباً للتخفيف بتصيير اللفظين لفظاً واحداً . « إنا نستعينُك ونستهديك ونستغفرُك » أي نطلبُ منك المعونة والهداية والمغفرة .

« ونَتُوبُ إليك » التوبة : الرجوعُ عن الذنب . وشرعاً : الندمُ على ما مضى من الذنب . والإقلاع في الحال . والعزمُ على تركِ العودِ في المستقبل تعظيماً لله . فإن كان الحقُّ لآدمي . فلا بُدَّ أن يُحلله . ذكره في « المبدع » .

« ونؤمنُ بك » أي : نصدق بوحدانيتك .

« ونتوكل عليك » قال الجوهريُّ : التوكلُ : إظهارُ العجز والاعتماد على الغير . والاسمُ التُّكْلان . واتكلت على فلان في أمري : إذا اعتمدته . قال أبو القاسم عبد الكريم بن هوازن : التوكل محله القلبُ . والحركة في الظاهر لا تُنافي التوكل بالقلب بعد تحقيق العبد أن التقدير من قبل الله عز وجل . وقال ذو النون المصري : هو تركُ تدبير النفس . والانخلاع من الحول والقوة . وقال سهل بن عبد الله : هو الاسترسالُ مع الله على ما يُريد . وعنه قال : التوكل قلب عاش مع الله بلا علاقة . وقيل : التوكل الثقة بما في يد الله . واليأس عما في أيدي الناس . وقيل غير ذلك مما يطول شرحه .

ونُشِي عَيْثُ لَخِيرٍ كُنْهُ أَي: نَمْدَحُكَ وَنُصَفُّكَ بِالْخَيْرِ، وَالثَّنَاءُ فِي الْخَيْرِ خَاصَّةٌ، وَالثَّنَاءُ - بِتَقْدِيمِ لَنُونٍ - فِي الْخَيْرِ وَالشَّرِّ. وَقَالَ أَبُو عَثْمَانَ لِمَعْفَرِي: تُنْثِي عَنِّي لِرَجُلٍ: وَصِفْتَهُ بِخَيْرٍ أَوْ شَرٍّ. نَشْكُرُكَ وَلَا نَكْفُرُكَ: أَصْلُ الْكَفْرِ الْجَحُودُ وَلِلسَّرِّ. قَالَ فِي الْمَطَالَعِ: وَالْمَرَادُ هَذَا كَفَرُ النِّعْمَةِ، لَا اقْتَرَنَهُ بِالشُّكْرِ. اللَّهُمَّ إِيَّاكَ نَعْبُدُ قَالَ لَجَوْهَرِي: مَعْنَى لِعِبَادَةٍ: لَطَاعَةٌ وَالْخُضُوعُ وَالتَّذَلُّلُ، وَلَا يَسْتَحِقُّهَا إِلَّا اللَّهُ تَعَالَى. وَقَالَ الْفَخْرُ بِسَمَاعِيلَ وَأَبُو لُبَيْدٍ: لِعِبَادَةٍ: مَا مُرَّ بِهِ شَرْعًا مِنْ غَيْرِ أَطْرَادٍ عُرْفِيٍّ، وَلَا قِتْضَاءٍ عَقْلِيٍّ. وَاسْمُ لِعِبْدٍ عَبْدٌ لِنَتْنِهِ وَانْقِيَادِهِ لِمَوْلَاهُ. وَلَيْتَ نَفْسِي وَنَسْجُدُ لَا لِغَيْرِكَ. وَلَيْتَ نَسْعِي يُقَالُ: سَعَى يَسْعَى سَعْيًا: إِذَا عَذَا. وَقِيلَ: إِذَا كَانَ بِمَعْنَى لَجَرِي عُنْدِي بِ: إِلَى، وَذَلِكَ كَانَ بِمَعْنَى الْعَمَلِ فَبِاللَّامِ، لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا﴾ [الْأَسْرَاءُ: ١٩].

وَنُخِذُ بَفَتْحِ لَنُونٍ وَيَجُوزُ ضَمُّهُ، وَبِكَسْرِ لِفَاءٍ. يَقَالُ: حَفِدَ بِمَعْنَى أَسْرَعَ، وَحَفِدَ نَفْعًا فِيهِ. فَمَعْنَى نَخَفْتُ: نَسَعْتُ، أَي: تُبَدِّرُ بِالْعَمَلِ وَالْخِدْمَةِ. نَرْجُو أَي: نُوْئِلُ رَحِمَتِكَ: سَعَةً عَطَاكَ. وَنَخَشِي: نَخَافُ عَذَابَكَ، أَي: عَقُوبَتَكَ. لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿نَبِيٌّ عَبْدِي أَيُّ نَأْتِ الْغَفُورُ الرَّحِيمُ. وَأَنْ عَذَابِي هُوَ الْعَذَابُ الْأَلِيمُ﴾ [الْحَجَر: ٤٩ وَ ٥٠] إِنَّ عَذَابَكَ لَجِدُّ بِكَسْرِ لَجِيمِهِ: لِحَقِّ لَا لِعَبٍّ بِالْكَفْرِ مُحِقٍّ بِكَسْرِ لِحَاءٍ، عَنِّي لِأَشْهَرِ أَي: لِأَحَقِّ بِهِمْ. وَيَجُوزُ فَتْحُهَا نَفْعًا، عَنِّي مَعْنَى: أَنْ اللَّهُ تَعَالَى يُحَقِّقَهُ بِهِمْ. وَهُوَ مَعْنَى صَحِيحٌ. قَالَ فِي الْمَعْنَى وَالشَّرْحِ وَ لِمَبْدَعٍ: غَيْرُ أَنْ لِرُويَةٍ هِيَ الْأُولَى. هَذَا. وَقَالَ لَخَلَالٍ: سَأَلْتُ ثَعْبًا عَنْ مُجِيقٍ وَمُلْحَقٍ فَقَالَ: لَعَرَبٌ يَقُولُهُمَا مَعًا. هَذَا. قَوْلُهُ: وَنُخِيعُ مِنْ يَفْجُرُكَ أَي: نَتْرُكُ مِنْ يَعْصِيكَ، وَيُجَادُّ فِي صِفَاتِكَ، وَهُوَ بَفَتْحِ الْيَاءِ وَضَمِّ الْجِيمِ.

قَوْلُهُ: اللَّهُمَّ هِدْنِي فِيمَنْ هَدَيْتَ أَصْلُ لِهَدَى: الرُّشْدَ وَلِبَيِّنَ. قَالَ تَعَالَى: ﴿وَبَنَّا لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشُّورَى: ٥٢] فَهَذَا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَبَنَّا لَا تَهْدِي مَنْ حُبِبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [الْقَصَصُ: ٥٦] فَهِيَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى: التَّوْفِيقُ وَالْإِشْدَادُ. وَطَبُّ الْهَدْيَةِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ مَعَ كَوْنِهِمْ مُهْتَدِينَ، بِمَعْنَى طَلَبِ



التبثيت عليها. أو بمعنى المزيد منها. «وعفد فيمن عفيت» من الأسقام والبلايا. والمعافاة أن يعافيك الله من النسر. ويعفيهم منكم. «وتولت فيمن توليت» الولي: ضد العدو. من وليت الشيء: إذا عنيت به ونظرت إليه. كم ينظر الولي في مال اليتيم. لأنه تعالى ينظر في أمر وليه بالعناية. ويجوز أن يكون من وليت الشيء. إذا لم يكن بينك وبينه واسطة. بمعنى أن الولي يقطع الوسائط بينه وبين الله تعالى. حتى يصير في مقام المراقبة والمشاهدة. وهو مقام الإحسان. وقل الجوهري: فهو - والله أعلم - سؤال أن يكون الله وليه لا عدوه هـ.

وبارك لنا البركة: الزيادة. وقيل: هي تحول الخير الإلهي في شيء. «فيم أعطيت» أي: أنعمت به «وقد شر ما قضيت». إنك سبحانه تقضي ولا يقضي عليك. سبحانه لا راد لأمره. ولا معقب لحكمه. فإنه يفعل ما يشاء. ويحكم ما يريد. «إنه لا ينال من واليت». ولا يعز من عاديت. تباركت ربنا وتعاليت. ينال هو بفتح الياء وكسر الذال. اللهم إن نعود برضك من سخطك. وبغفوك من عقوبتك. وببك منك. قل لخطبي: في هذا معنى لطيف. وذلك أنه سأل الله أن يجيره برضاه من سخطه. وهما ضدان ومتقابلان. وكذلك: للمعفة وللمؤاخضة بالعقوبة. لجأ إلى من لا ضد له. وهو الله. وأظهر لعجزه والانقطاع. وفزع منه إليه. فاستعد به منه. قال ابن عقيل: لا ينبغي أن يقول في دعائه: «عود بك منكم». إذ حصه: أعود بالله من الله. وفيه نظر. إذ هو ثابت في الخبر. قاله في «المبمع».

«لا نحصي ثناء عليك». أي: لا نحصي نعمتك. والثناء به عيبك. ولا نبغته ولا نطيقه. ولا منتهى غايته. وإحصاء: العد والضبط والحفظ. قال تعالى: ﴿عنه أن لن تحصوه﴾ [المزمل: ٢٠] أي: تطيقوه.

«أنت كما أثنت على نفسك» اعتراف بعجز عن تفصيل الثناء. ورد إلى المحيط علمه بكل شيء جملة وتفصيلاً. كما أنه تعالى لا نهاية لسلطانه وعظمته. لا نهاية للثناء عليه؛ لأنه تابع للمثنى عليه<sup>(١)</sup>.

(١) انظر «كشف القناع» ١/ ٤٩٠. و«الروض المربع» ٢/ ١٩٥. و«الإصناف» ٢/ ١٧١.

مسألة: ويرفع يديه إذا أراد السجود بعد فراغه من القنوت على الصحيح من المذهب، ونصر عليه؛ لأنه مقصود في القيام، فهو كالقراءة.

وقيل: لا، وهو أظهر، قاله في «المبدع».

مسألة: ويمسح وجهه بيديه، وهو لمذهب، فعله أحمد.

قال عبد الله بن الإمام أحمد: قلت لأبي: يمسح بهما وجهه، قال: أرجو ألا يكون به بأس. وكان الحسن إذ دعا مسح وجهه، وقال: سئل أبي عن رفع الأيدي في القنوت يمسح بهما وجهه، قال: لا بأس يمسح بهما وجهه، قال عبد الله: ولم أر أبي يمسح بهما وجهه، فقد سهل أبو عبد الله في ذلك، وجعله بمنزلة مسح الوجه في غير الصلاة، لأنه عمل قليل ومنسوب إلى الطاعة، واختيار أبي عبد الله تركه، قاله ابن القيم.

الدليل: ما روى لسان بن يزيد، عن أبيه: أن النبي ﷺ كان إذا دعا رفع يديه، ومسح بهما وجهه، روه أبو دود<sup>(١)</sup> من رواية بن لهيعة، وكخرج الصلاة. وقال عمر: كان رسول الله ﷺ إذا رفع يديه في الدعاء لم يحطهم حتى يمسح بهما وجهه، روه ترمذي<sup>(٢)</sup>، قال لحفظ بن حجر: وله شوهدها منها حديث بن عباس عند أبي دود وغيره ومجموعه يقضي بأنه حديث حسن. هـ.

= ١٧٢، ر. نسبع ٢، ٨، ٩، و. لمغني ٢، ٥٨٤، و. لمجموع شرح لمذهب ٣، ٤٣٨، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤٤، و. مسجوع فتاوى ٢٢، ٢٧١، و. إعلام لموقعين ٤، ١١٢، و. لمطلع ص ٩٢-٩٥، و. رد لسعد ١، ٣٣٦، و. لفروع ١، ٥٤٢، و. شرح لسنة ٣، ١٣١، و. شرح لكبير ١، ٣٥٢، ٣٥٣، و. فتاوى للجنة ٧، ١٨٥.

(١) في سننه (١٤٩٢) عن قتيبة بن سعيد، عن بن لهيعة، عن حفص بن هاشم بن عتبة بن أبي وقاص، عن لسان بن يزيد، عن أبيه مرفوعاً.

وحفص بن هاشم بن عتبة، وهو مجهول.

(٢) في «سننه» (٣٣٨٦) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

وقال ترمذي: هذا حديث غريب لا نعرفه إلا من حديث حماد بن عيسى، تفرد به وهو قليل الحديث، وقد حدث عنه الناس. =

وعن أحمد رواية: لا يَمْسَحُ، واختارها الأجرى لِضعف الخبر، وهو قولُ الشافعي.

وعنه: يُكره المسح.

وعنه: يُمرَّهما على صدره.

ويَمْسَحُ وجهه بيديه خارج الصلاة إذا دعا، عند الإمام أحمد.

قال النووي: قال البيهقي<sup>(١)</sup>: لست أحفظ في مسح الوجه هذ عن أحد من السلف شيئاً، وإن كان يُروى عن بعضهم في الدعاء خارج الصلاة، فأم في الصلاة فهو عمل لم يثبت فيه خبرٌ ولا أثر ولا قياس، فالأولى ألا يفعله ويقتصر على ما نقله السلف عنهم من رفع اليدين دون مسحهما بالوجه في الصلاة، ثم روى بإسناده حديثاً من «سنن أبي داود»، عن محمد بن كعب القرظي، عن ابن عباس - رضي الله عنهما -: أن رسول الله ﷺ قال: «سَلُوا اللهَ بِطَوْنِ كَفُوفِكُمْ، وَلَا تَسْأَلُوهُ بظهوره فإذا فرغتم فامسحوا بها وجوهكم»<sup>(٢)</sup>. قال أبو داود: روي هذا الحديث من غير وجه عن محمد بن كعب كلها واهية، هذا متنها وهو ضعيف أيضاً. ثم روى البيهقي، عن علي الباشاني، قال: سألتُ عبد الله - يعني ابن المبارك - عن الذي إذا دعا مَسَحَ وَجْهَهُ، قال: لم أجده له ثبناً. قال علي: ولم أراه يفعل ذلك، قال: وكان عبد الله يقنّتُ بعد الركوع في الوتر، وكان يرفع يديه. هذا آخرُ كلام البيهقي في «كتاب السنن»، وله رسالة مشهورة كتبها إلى الشيخ أبي محمد الجويني أنكر عليه فيها أشياء من جملتها مسح وجهه بعد القنوت، وبسط الكلام في ذلك.

---

= قند: وحمد بن عيسى هو ابن عُبَيْدة الطُّفَيْل الجُهَنِي، قل الحفظ في «التقريب»: ضعيف.

(١) في «السنن الكبرى» ٢/٢١٢.

(٢) سلف ص ٣٥٥ تعليق (٣).

وأما حديثُ عمر - رضي الله عنه -: أن رسولَ الله ﷺ كان إذا رَفَعَ يديه في الدُّعاء لم يحطَّهما حتى يَمْسَحَ بهما وجهه. <sup>(١)</sup> رواه الترمذي وقال: حديث غريب. انفرد به حماد بن عيسى، وحماد هذا ضعيف، وذكر الشيخ عبدالحق هذا الحديث في كتابه (الأحكام) وقال: قال الترمذي: وهو حديث صحيح، وغلط في قوله: إن الترمذي قال: هو حديث صحيح، وإنما قال: غريب. وقال ابن تيمية: وأما مسح وجهه بيديه، فليس عنه فيه إلا حديث أو حديثان لا تقومُ بهما حجة. اهـ.

مسألة: والمأموم يؤمن بلا قنوت إن سمع، وإن لم يسمع دعا، نصَّ عليه. قال الموفق: إذا أخذَ الأمامُ في القنوت أَمَّنَ مَنْ خلفه، لا نعلمُ فيه خلافاً، وقوله إسحاق. هـ.

الدليل: حديثُ ابنِ عباس قال: قنَتَ رسولُ الله ﷺ شهراً متتابعاً في الظهر والعصر والمغرب والعشاء والصبح في دُبُرِ كُلِّ صلاةٍ، إذا قال: «سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ» في الركعة الآخرة يدعو على أحياء من بني سليم: على رِعلٍ وذكوآن وعُصَيَّة ويؤمن مَنْ خلفه. <sup>(٢)</sup> رواه أبو داود <sup>(٣)</sup> بإسناد حسن أو صحيح، قاله النووي.

وعن أحمد: يَقْنُتُ، قدمه في (المستوعب).

وعنه: يَقْنُتُ في الشَّيءِ.

وعنه: يُخَيِّرُ بَيْنَ القنوت وعدمه.

وذكر أبو الحسين روايةً فيمن صَنَّى خلف من يَقْنُتُ في الفجر أنه يسكُت ولا يُتابعه.

(١) سف ص ٣٦٦ تعبير (٢).

(٢) حديث صحيح، وأخرجه أحمد (٢٧٤٦)، وأبو داود (١٤٤٣) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، وصححه لحكم ١ ٢٢٥، ٢٢٦ على شرط البخاري ووافقه لذهبي. ونظر تمام تخريجه في «المسنَد».

مسألة: ويفرد المنفرد الضمير لما تقدم، على الصحيح من المذهب.

وعند الشيخ تقي الدين بن تيمية: لا يُفرده، بل يجمعه: لأنه يدعو لنفسه وللمسلمين.

فرع: وإذا سَلَّمَ مِنَ الْوَتْرِ. سُنَّ قَوْلُهُ: «سُبْحَانَ الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ»<sup>(١)</sup> ثلاثاً. يرفع صوته في الثالثة للخبر، رواه أحمد عن عبد الرحمن بن أبيزى، ورواه أبو داود وصححه النووي. زاد ابن تميم وغيره: «رب الملائكة والروح». وهي عند الدارقطني.

قال النووي: وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَقُولَ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ وَبِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ لَا أَحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ»<sup>(٢)</sup>. رواه أبو داود وغيره وهو حديث صحيح. اهـ.

قال ابن القيم: وذكر الحاكم في «المستدرک» من حديث ابن عباس رضي الله عنهما، في صلاة النبي ﷺ ووتره: ثم أوتر، فلما قضى صلاته، سمعته يقول: «اللَّهُمَّ اجْعَلْ فِي قَلْبِي نُورًا، وَفِي بَصَرِي نُورًا، وَفِي سَمْعِي نُورًا، وَغَنِّ يَمِينِي نُورًا، وَغَنِّ شِمَالِي نُورًا، وَفَوْقِي نُورًا، وَتَحْتِي نُورًا، وَأَمَامِي نُورًا، وَخَلْفِي نُورًا، وَاجْعَلْ لِي يَوْمَ لِقَائِكَ نُورًا»<sup>(٣)</sup>. قال كريب: وسبع في التابوت<sup>(٤)</sup>، فلقيت رجلاً من ولد العباس، فحدثني بهن، فذكر: «لَحْمِي وَدَمِي، وَغَضَبِي وَشَعْرِي وَبَشْرِي»، وذكر خصلتين.

(١) حديث صحيح، وأخرجه أحمد ٤٠٦/٣ و ٤٠٧، ولساني ٣ ٢٤٥ - بسند صحيح - عن

سعيد بن عبد الرحمن بن أبيزى، عن أبيه مرفوعاً.

وأخرجه أحمد ١٢٣/٥، وأبو داود (١٤٣٠) وابن ماجه (١١٧١) من طريق عبد الرحمن بن

أبيزى، عن أبي بن كعب، وقد سلف.

وهذه الزيادة عند الدارقطني في «سننه» ٣١/٢.

(٢) سلف ص ٣٦١ تعليق (١).

(٣) أخرجه البخاري (٦٣١٦)، ومسلم (٧٦٣) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٤) قد اختلف في المراد منه، وذكر الخلاف فيه الحافظ ابن حجر «الفتح» ١١٧/١١-١١٨.

وفي رواية النسائي في هذا الحديث. وكان يقول في سجوده<sup>(١)</sup>. وفي رواية لمسلم في هذا الحديث: فخرج إلى الصلاة - يعني صلاة الصبح - وهو يقول... فذكر هذا الدعاء، وفي رواية له أيضاً: (وفي لساني نوراً، وأجعل في نفسي نوراً، وأعظم لي نوراً، وفي رواية له: (وأجعلني نوراً)<sup>(٢)</sup>.

وذكر أبو داود، والنسائي من حديث أبي بن كعب، قال: كان رسول الله ﷺ يقرأ في الوتر: ﴿سَبِّحْ سَمَ رَبِّكَ لِأَعْيُ﴾ و﴿قُلْ يَا أَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ و﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾. فإذ سمع قال: (سُبْحَانَ الْمَلِكِ الْقُدُّوسِ) ثلاث مرات. يمدُّ بها صوته في الثالثة ويرفع. وهذا لفظ للنسائي<sup>(٣)</sup>. زد لدارقطني (رَبِّ لَمَلَايَكَةِ وَارُوحٍ). هـ.

تمة قيل لأحمد: رجل قد يتطوع، ثم بد له، فجعلت لركعة وتر!! قال: كيف يكون هذا؟ قد قلبت نيته، قيل له: آيتي لوتر؟ قال: نعم<sup>(٤)</sup>.

نصر: ولا نقنت (وهـ) في غير الوتر. فلا نقنت في الفجر. بل عند نازلة تنزل بالمسلمين.

ش: قال لجوهري: لنزلة: لشديدة من شدة لدهر تنزل بالندس هـ. ويكره قنوته في غير لوتر عسى لصحيح من المذهب، وبهذا قل لثوري وأبو حنيفة وأصحابه، وحكه لترمني عن كثير أهل العلم. ورؤي ذلك عن ابن مسعود، وابن عباس، وابن عمر، وبي لدرء. واختاره بن تيمية، ولشوكاني. والشيخ محمد بن إبراهيم، واللجنة الدائمة للبحوث العلمية وإفتاء.

الدليل: ما روى مسلم عن أنس: أن النبي ﷺ قنَّ شهر يدعو على حي من

(١) في «سننه» ٢، ٢١٨.

(٢) في «صحيحه» (٧٦٣) (١٨٧).

(٣) سلف ص ٣٦٩ تعليق (١).

(٤) نظر «كشف لقع» ١، ٤٩٣، و«لأنصف» ٢، ١٧٢-١٧٤، و«المبدع» ٢، ١٢، و«لمغني» ٢/٥٨٤، و«لمجموع شرح لمذهب» ٣، ٤٧١، و«حاشية العنقري» ١/٢١٩، و«مجموع الفتوي» ٢٢/٥١٩، و«إعلام الموقعين» ٤، ١١٣، و«زاد لسعاد» ١/٣٣٦، ٣٣٧، و«سبل السلا» ٤/٤٣٠، و«المستوعب» ٢/٢٠١، و«فتوى اللجنة» ٧/١٨٦.

أحياء العرب ثم تركه<sup>١</sup>. وروى أبو هريرة<sup>٢</sup> وابن مسعود نحوه مرفوعاً. وعن أبي مالك سعد بن طارق الأشجعي. قال: قلت لأبي: إنك قد صيت خف لنبي<sup>ص</sup> وبني بكر. وعمر. وعثمان. وخف عي. ههنا بالكوفة نحو خمس سنين. أكنو يقتون في الفجر؟ قال: أي بني: مُحَدَّث. روه أحمد<sup>٣</sup> بسند صحيح ولترمذي. وقال: العمل عليه عند أهل العلم. وليس فيه في الفجر.

وقد إبراهيم النخعي: أول من قنت في صلاة الغدة عي. وذلك أنه كان رجلاً محارباً يدعو على عدائه. وروى سعيد في سننه. عن هشيم. عن عروة لهثماني عن الشعبي. قال: لما قنت علي في صلاة لصبح نكر ذلك لئس. فقال عي: إنما استنصرنا على عدونا هذا<sup>٤</sup>.

وعن ابن مسعود قال: ما قنت رسول الله<sup>ص</sup> في شيء من صلاته<sup>٥</sup>.

وعن أبي مجلز قال: صليت مع ابن عمر - رضي الله تعالى عنهم - لصبح فم

(١) أخرجه مسلم في (صحيحه) (٦٧٧) (٣٠٤) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.  
(٢) أخرجه البخاري (٨٠٤). ومسلم (٦٧٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.  
(٣) حديث صحيح. وأخرجه أحمد ٦/ ٣٩٤، ولترمذي (٤٠٢). وابن ماجه (١٢٤١). والنسائي ٢/ ٢٠٤. وصححه بن حبان (١٩٨٩) من حديث طارق الأشجعي رضي الله عنه.  
وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة ٢/ ٣١٠.

(٥) أخرجه البيهقي ٢/ ٢١٣. والطبرني في «الأوسط» (٧٤٧٩) - مطولاً - من طريق محمد بن جابر. عن حماد بن إبراهيم. عن علقمة والأسود. قال: قال عبد الله - فذكره.  
وفال الهيثمي في «المجمع» ٢/ ١٣٦ - ١٣٧: رواه الطبرني في «الأوسط» وفيه شيء مخرج عن غير ابن مسعود بيقين هو قنوت علي ومعوية في حال حربهم. فإن ابن مسعود مات في زمن عثمان. وفيه محمد بن جابر الياامي وهو صدوق ولكنه كان عمي واختلط عليه حديثه وكان لقن.

يَقْنُتُ، فَقُنْتُ لَهُ: «لَا تَرَكَ تَقْنُتَ؟ فَقَالَ: مَا أَحْفَظُهُ عَنْ أَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِي<sup>١</sup> وَعَنْ  
أُمِّ سَمَةَ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ: «نَهَى عَنْ الْقَنُوتِ فِي الصُّبْحِ، رَوَاهُ لِبَيْهَقِي<sup>٢</sup>».

وَمَا حَسِثْتُ نَسْ: مَا زَالَ لِلنَّبِيِّ ﷺ يَقْنُتُ فِي الْفَجْرِ حَتَّى فَرَقَ الدُّنْيَا<sup>٣</sup> رَوَاهُ  
أَحْمَدُ وَغَيْرُهُ، فَيُحْمَلُ عَلَى أَنَّهُ رَادٌّ طَوَّلَ لِقِيَامِهِ، فَإِنَّهُ يُسَمَّى قَنُوتًا، وَأَنَّهُ كَانَ يَقْنُتُ  
إِذَا دَعَا لِقَوْمِهِ، أَوْ دَعَا عَلَيْهِمْ لِيَجْمَعَ بَيْنَهُمَا، يُرِيدُهُ مَا رَوَى سَعِيدٌ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ:  
«أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لَا يَقْنُتُ فِي الْفَجْرِ، إِلَّا إِذَا دَعَا لِقَوْمِهِ أَوْ دَعَا عَلَيْهِمْ: «وَكَذَلِكَ مَا  
رَوَى عَنْ عُمَرَ: «نَهَى أَنْ يَقْنُتُ فِي الْفَجْرِ بِمَحْضٍ مِنْ لَصَحْبَةٍ وَغَيْرِهِمْ، «يُحْمَلُ

(١) أخرجه بن أبي شيبة ٢/٣١٠، ولبيهقي في «سننه» ٢/٢١٣.

(٢) في «سننه» ٢/٢١٤، وأخرجه بن ماجه (١٢٤٢)، ولدرقطني ٢/٣٨، وابن الجوزي في  
«العلل المستهية» (٧٥٤) من طريق محمد بن يعقوب بن زنبور، عن عنبسة بن عبد الرحمن، عن  
عبد الله بن نافع، عن أبيه، عن أم سمة مرفوعاً.

قال الدرقطني: محمد بن يعقوب وعنبسة وعبد الله بن نافع كلهم ضعفاء، ولا يصح لنافع  
سماع من أم سمة.

وقال ابن الجوزي: تفرد به عنبسة، قال يحيى: ليس بشيء، وقال النسائي: متروك  
لحديث، وقال ابن حبان: هو صاحب أشياء موضوعة لا يحل الاحتجاج به.

وقال البوصيري في لزوائد ورقة ٧٩: هذا إسناد ضعيف... وهذا لحديث تذا.  
(٣) أخرجه أحمد ٣/١٦٢، وللبزر (٥٥٦ - كتف)، ولدرقطني ٢/٣٩، ولبيهقي ٢/٢٠١،  
ولبخوي (٦٣٩) من طريق أبي جعفر الرزي، عن الربيع بن أنس، عن أنس بن مالك، رضي  
الله عنه، فذكره.

قنن: وهذا إسناد ضعيف، أبو جعفر هو عيسى بن مهران، قال بن نمير: كان يخط،  
وقال يحيى: كان يخطيء، وقال أحمد: ليس بالقوي في الحديث، وقال أبو زرعة: كان يهمل  
كثيراً، وقال ابن حبان: كان يتفرد بالمتكبر عن المستهين، وقال لحفظ في «التقريب»: سيء  
الحفظ.

(٤) أخرجه بن خزيمة في «صحيحه» (٦١٩)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه وسنده  
صحيح.

(٥) أخرجه بن أبي شيبة ٢/٣١٣، وابن المنذر في «لاوسط» (٢٧١٣) عن عمر بن الخطاب، =



عسى أنه كان في وقت النازل. فإن أكثر لروايت عنه أنه لم يكن يُقنَّت، وروى ذلك عنه جماعة. فدل على أن قنوته كان في وقت نزلة. وعن سعيد بن جبير قال: شهد على بن عباس أنه قال: لقنوت في الفجر بدعة<sup>(١)</sup>. روه لدرقطني والبيهقي. وقال: لا يصح.

التعليل: لأنها صلاة مفروضة، فم يُسنَّ فيها. كبقية لصوت.

وعن أحمد: الرخصة في الفجر، ولم يذهب إليه.

وروه الخطيب عن أبي بكر، وعمر، وعلي، بإسناد ضعيف. قال أحمد: حدث عبد الرزق، حدث أبو جعفر الرزي، عن الربيع بن أنس، عن أنس قال: ما زال رسول الله ﷺ يُقنَّت في الفجر حتى فرق لأبي<sup>(٢)</sup>. روه الخطيب وجماعة من طريق أبي جعفر الرزي. وسمه عيسى بن أبي عيسى بن مهران، وكنه جمعة، وضعفه آخرون. ولأن عمر كان يُقنَّت فيها بمحض من أصحابه وغيرهم. وقال الثوري وابن حزم: كل من فعل والترك حسن.

وقيل: هو بدعة، قال بن تميم: القنوت في غير الوقت من غير حجة بدعة. وأفتت به اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.

وقال مالك، وابن أبي ليلى، ولحسن بن صالح، ونسافي: يُسنُّ القنوت في صلاة الصبح في جميع الزمان، قال النووي: وبهذا قال أكثر نسف ومن بعدهم أو كثير منهم. ومن قال به أبو بكر الصديق، وعمر بن الخطاب، وعثمان، وعلي، وابن عباس، ولبراء بن عازب - رضي الله عنهم - روه البيهقي بإسناد صحيحة، وقال به من التابعين، فمن بعدهم خلائق، وهو مذهب بن أبي ليلى، ولحسن بن صالح، ومالك وداود.

= رضي الله عنه: أنه قنن في صلاة الصبح قبل الركوع.

(١) أخرجه الدرقي ٢١٢، ومن طريقه أخرجه البيهقي ٢١٣، ٢١٤، وقال: لا يصح (في

سنده) أبو ليلى الكوفي: متروك، وقد روي عن بن عباس أنه قنن في صلاة الصبح.

(٢) سف ص ٣٧٢، تعيق (٣).

قال النووي: واحتج أصحابنا بحديث أنس - رضي الله عنه -: أن النبي ﷺ قنّت شهراً يدعو عليهم، ثم ترك. فأما في الصبح، فلم يزل يقنّت حتى فارق الدنيا<sup>(١)</sup>. حديث صحيح رواه جماعة من الحفاظ وصحّوه، وممن نصّ على صحته الحافظ أبو عبد الله محمد بن عبيد البلخي، والحاكم أبو عبد الله في مواضع من كتبه والبيهقي، ورواه الدارقطني من طرق بأسنيد صحيحة.

وعن العوام بن حمزة قال: سألت أبا عثمان عن القنوت في الصبح، قال: بعد الركوع، قنّت: عمن؟ قال: عن أبي بكر وعمر وعثمان؛ رضي الله تعالى عنهم. رواه البيهقي<sup>(٢)</sup> وقال: هذا إسناد حسن ورواه البيهقي<sup>(٣)</sup> عن عمر أيضاً من طرق.

وعن عبد الله بن معقل - بفتح الميم وإسكان العين المهملة وكسر القاف - التبعي، قال: قنّت علي - رضي الله عنه - في الفجر. رواه البيهقي<sup>(٤)</sup> وقال: هذا عن عبيد صحيح مشهور.

وعن البراء، رضي الله تعالى عنه: «أن رسول الله ﷺ كان يقنّت في الصبح والمغرب»<sup>(٥)</sup>، رواه أبو داود وليس في روايته ذكر المغرب، ولا يضر ترك النسي القنوت في صلاة المغرب، لأنه ليس بواجب، أو دلّ الإجماع على نسخه فيها.

وأمّ الجواب عن حديث أنس وأبي هريرة - رضي الله عنهم - في قوله: ثم

(١) أخرجه الدارقطني ٣٩/٢ بهذا اللفظ وسنده سند سابقه.

(٢) في «سننه» ٢/٢٠٢، وأخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (٢٧٢٠)، وقال لبيهقي: هذا إسناد حسن.

(٣) في «سننه» ٢/٢٠٣، وابن أبي شيبة ٢/٣١٣، وابن المنذر في «الأوسط» (٢٧٢١).

(٤) في «سننه» ٢/٢٠٤، وقال هذا عن عبيد صحيح مشهور. وكذا أخرجه ابن أبي شيبة ٣١٢/٢.

(٥) أخرجه مسهم (٦٧٨)، وأبو داود (١٢٤١)، والترمذي (٤٠١)، والنسائي ٢/٢٠٢ من حديث البراء بن عازب، رضي الله عنه.

تركه. فالمراد ترك الدعاء على أولئك الكفار ولعنهم فقط. لا ترك جميع القنوت أو ترك القنوت في غير الصبح. وهذا لتأويل متعين. لأن حديث 'نس' في قوله: لم يزل يقنُ في الصبح حتى فارق الدُّنْيَا. صحيح صريح. فيجب لجمع بينهما. وهذا الذي ذكرناه متعين لجمع. وقد روى البيهقي<sup>(١)</sup> بسنده عن عبدالرحمن بن مهدي الإمام أنه قال: إنما ترك اللعن. ويوضح هذا التأويل رواية أبي هريرة السابقة. وهي قوله: ثم ترك لدعاء لهم.

والجواب عن حديث سعد بن طارق: أن رواية الذين أثبتوا القنوت معهم زيادة علمٍ وُهم أكثر. فوجب تقديمهم. وعن حديث ابن مسعود أنه ضعيف جداً. لأنه من رواية محمد بن جابر السحمي. وهو شديد الضعف متروك ولأنه نفي. وحديث أنس إثبات. فقدم لزيادة العلم. وعن حديث بن عمر أنه لم يحفظه أو نسيه وقد حفظه أنس والبراء بن عازب وغيرهما. فقدم من حفظ. وعن حديث ابن عباس: أنه ضعيف جداً. وقد رواه البيهقي من رواية أبي ليلى الكوفي وقال: هذا لا يصح. وأبو ليلى متروك. وقد رويناه عن ابن عباس: أنه: قنَ في الصبح. وعن حديث أم سلمة أنه ضعيف. لأنه من رواية محمد بن يعلى. عن عنبسة بن عبدالرحمن. عن عبدالله بن نافع. عن أبيه عن أم سلمة. قال الدارقطني: هؤلاء الثلاثة ضعفاء. ولا يصح لنا نافع سماع من أم سلمة والله أعلم. اهـ.

قال ابن تيمية: والصواب الذي عليه جمهور أهل الحديث. وكثير من أئمة أهل الحجاز. وهو الذي ثبت في «الصحيحين»<sup>(٢)</sup> وغيرهما. أنه يَقْنُ قنَ شهراً يدعو على رعل وذكوان وعصية. ثم ترك هذا القنوت. ثم إنه بعد ذلك بمدة بعد خير. وبعد إسلام أبي هريرة قنَ. وكان يقول في قنوته: «اللهم! أنج الوليد بن الوليد، وسلمة بن هشام، والمستضعفين من المؤمنين. اللهم اشدّد وطأتك على مضر.

(١) في «سننه» ٢، ٢٠١.

(٢) أخرجه البخاري (١٠٠٣). ومسلم (٦٧٧) من حديث 'نس' بن مالك.

و جعلها عيهم سنين كسني يوسف<sup>(١)</sup>. فلو كان قد نسخ القنوت لم يقنت هذه المرة  
لثانية، وقد ثبت عنه في الصحيح أنه قنن في المغرب، وفي لعشاء الآخرة. هـ.  
الترجيح:

قلت: ولرجح القول الأول لما ذكر من الأدلة، والله أعلم.

مسألة: فإن تمة بمن يقنن في الفجر، أو في لنزلة تبعه.

الدليل: حديث: «إنما جعل الإمام ليؤتم به فلا تختلفوا عليه»<sup>(٢)</sup>.

وأمن المأموم إن كان يسمع القنوت، وإن لم يسمع القنوت، دعا. قال في  
الاختيارات: «وإذا فعل الإمام ما يسوغ فيه الاجتهاد، تبعه المأموم فيه، وإن كان  
هو لا يره، مثل لقنوت في الفجر، ووصل لوتر، أم لمحقق عثمان فإنه قال:  
يقف لمأموم من غير رفع ليدية ولا دعاء. هـ.  
تنبيه: هذا إن كان من لا يره مأموماً، أما إن كان إماماً ولذي يره مأموماً، فما  
حكمه؟»

لم أر من الأصحاب من تكلم في ذلك، نعم، رأيت في بعض أجوبة لبعض  
محققي أهل نجد أنه يطول الذكر بعد قوله: ربنا ولك الحمد، فيقول: ملء السمء  
وملء الأرض، وملء ما شئت من شيء بعد، هل الثناء والمجد - الدعاء  
المعروف، بحيث يمكن المأموم الإتيان بالقنوت، وإلى هذا جنح شيخنا المولى  
هـ. قاله ابن فيروز.

وفي فتاوى ابن الزاغوني: يستحب عند أحمد متابعته في الدعاء الذي رواه  
الحسن بن علي<sup>(٣)</sup>. فإن زاد، كره متابعته، وإن فارقه إلى تمام الصلاة كان أولى،  
وإن صبر وتابعه، جاز.

وعن أحمد: لا يتابعه، قال القاضي أبو الحسين: وهي الصحيحة عندي.

(١) أخرجه البخاري (٤٥٦٠)، ومسلم (٦٧٥) (٢٩٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (٧٢٢)، ومسلم (٤١٤) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) سلف ص ٣٥٢ تعيق (١).

قال ابن تيمية: فأما ما يدعوه مَنْ يَسْتَحِبُّ المداومة على قنوتِ الفَجْرِ من قول  
(اللهم اهْدِنَا هَذَا فِيمَنْ هَدَيْتَ) فهذا إنما في السنن. أنه علمه لحسن يدعوه به في  
قنوت الوتر. اهـ.

مسألة: فإن نَزَلَ بالمسلمين نازلةٌ - هي الشديدة من شدائد الدَّهْرِ غير الطاعون -  
فلا يَقْنُتُ لرفعِ الوَبَاءِ؛ لأنه لم يَثْبُتِ القنوتُ في طاعون عَمَواسٍ، ولا في غيره؛ ولأنه  
شهادةٌ للأخيار، فلا يُسأل رفعه، قال الشيخُ عبد الرحمن بن حسن: الأمراضُ الحادثة  
وقع مثلها في وقتِ الصحابة - رضي الله عنهم - فلم يَقْنُتُوا ولو كان خيراً سبقونا إليه.  
اهـ.

سُنَّ لإمام الوقتِ خاصَّةً وهو المذهبُ، وبهذا قال أبو حنيفة والثوري؛ لأنه ﷺ  
هو الذي قنن. فيتعدَّى الحُكْمُ إلى مَنْ يقومُ مقامه، واختار جماعةٌ: ونائبه لقيامه  
مقامه.

وعن أحمد: يَقْنُتُ نائبه بإذنه، اختاره القاضي، وأبو الحسين.

وعنه: يَقْنُتُ إمامُ جماعة.

وعنه: وكل مُصَلٍّ. اختاره لشيخ تقي لسين بن تيمية.

ولصحيح من مذهب الشافعي مشروعيةُ القنوتِ في كُلِّ الصلوات إذ نزلت  
نازلةٌ.

سُنَّ له لقنوتُ بما يُناسب تلك النازلة في كُلِّ مكتوبة، واختاره الشوكاني.

قال أبو داود: سمعتُ أحمد يُسأل عن القنوتِ في الفَجْرِ، فقال: لو قننتُ أيماً  
معلومةً، ثم يترك كما فعلَ النبي ﷺ، لو قننت على الخُرْمِيَّةِ، لو قننت على الرومِ،  
والخرمية: هم أصحابُ بابل.

الدليل: فعلُ النبي ﷺ في حديثِ ابنِ عباسٍ<sup>(١)</sup>، رواه أحمد وأبو داود، إلا

(١) حديث صحيح، وأخرجه أحمد (٢٧٤٦)، وأبو داود (١٤٤٣)، وصححه لحكم ١ - ٢٢٥ =

الجمعة، للاستغناء عنه بالدُّعاء في خطبتها، وهو الصحيحُ من المذهب، نص عليه.

اختاره المجتهدُ في «شرحه»، والشيخُ تقي الدين ابن تيمية وغيرهما.

وقيل: يَقْنُتُ في الجمعة أيضاً، اختاره القاضي، لكن المنصوص خلافه.

وعن أحمد: يَقْنُتُ في صلاةِ الفجر، اختارها الموفق والشارح وغيرهما؛ لأنه لم ينقل عن النبي ﷺ.

وعنه: يَقْنُتُ في الفجر، والمغرب والعشاء، في صلاةِ الجهر.

وعنه: يَقْنُتُ في الفجر والمغرب فقط، اختاره أبو الخطَّاب؛ لأنه ﷺ قنت في المغرب وللفجر. رواه مسلم<sup>(١)</sup>.

قال بن تيمية: يَقْنُتُ كُلُّ مصلٍّ في جميع الصَّلَواتِ، لكنه في الفجر والمغرب أكد بما يُناسبُ تلك النازلة. اهـ.

الترجيح:

قلت: والراجح القول الأول، لكن القنوت في الفجر والمغرب أكد كما اختاره بن تيمية، والله أعلم.

مسألة: ويرفع صوته في صلاةِ جهرٍ، قال في «المبدع»: وظهرُ كلامه مطلقاً.

قال النووي: والصحيحُ أو الصوابُ استحبابُ الجهر به - أي بالقنوت - ففي البخاري في تفسير قولِ الله تعالى: ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ﴾ [آل عمران: ١٢٨] عن أبي هريرة، رضي الله عنه: أن النبي ﷺ جَهَرَ بالقنوت في قنوتِ النازلة. (٢) وفي الجهر بالقنوتِ أحاديثُ كثيرةٌ صحيحة. اهـ.

---

= ٢٢٦ عسى شرط البخاري، ووافقه الذهبي.

وانظر تمام تخريجه في «المسند» طبع مؤسسة الرسالة.

(١) سلف ص ٣٧٤ / تعليق (٥) من حديث البراء بن عازب، رضي الله عنه. وهو عند مسلم

في «صحيحه» (٦٧٨).

(٢) هو في «صحيح البخاري» (٤٥٦٠).

مسألة: وإن قُنتَ في النازلة كل إمام جماعة أو كل مصلٍ لم تَبْطُلْ صلاتُهُ؛  
لأنه من جنس الصلاة، كما لو قل: آمين رب العالمين.

مسألة: ويقول في قنوته نحواً مما قال النبي ﷺ وأصحابه، وروي عن عمر  
- رضي الله عنه - أنه كان يقول في القنوت: اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات،  
والمسلمين والمسلمات، وألف بين قلوبهم، وأصلح ذات بينهم، وانصرهم على  
عدوك وعدوهم، اللهم الغن كفرة أهل لكتب الذين يكذبون رؤسك، ويقتلون  
أولياءك، اللهم خالف بين كلمتهم، وزلزل أقدامهم، وأنزل بهم بأسك الذي لا يردُّ  
عن القوم المجرمين، بسم الله الرحمن الرحيم، اللهم إنا نستعينك<sup>١</sup>.

نص: الرابع: السنن الراقبة مستحب (ع) منها عشر ركعات: ركعتان (و) قبل  
الظهر، وركعتان (و) بعدها، وركعتان (و) بعد المغرب، وركعتان (و) بعد  
العشاء، وركعتان (و) قبل الفجر.

ش: لسنن راقبة التي تقع مع الفرض عشر ركعات جسدًا كما شرَّبه  
المؤلف، وركعة لوتر، فيتأكد فعلها، ويكره تركها، ولا تقبل شهادة من دونه عيب،  
لسقوط عدالته، وختره بن تيمية، قال أحمد: من ترك لوتر عمد فهو رَجُلٌ سوء، لا  
ينبغي أن تُقبل شهادته، قال القاضي: ويأثم، وعترض بأنه لا تأثم بترك سنة، ويأتي له  
مزيد بيان في الكلام على عدالة في باب شروط من تُقبل شهادته إن شاء الله تعالى.

وذكر القاضي في موضع: أن السنن الراقبة ثمان، قال في المستوعب: قسم

(١) سلف ص ٣٥٨ تحقيق (١).

(٢) انظر «كشف القناع» ١ ٤٩٣، ٤٩٤، و«لإيضاح» ٢ ١١٤، ١١٥، و«لمبعض» ٢ ١٣.

- ١٤، و«لمغني» ٢ ٥٨٥ - ٥٨٨، و«لمجموع شرح المهذب» ٣ ٤٤٣، ٤٤٥ - ٤٤٦.

و«حاشية العنقري» ١ ٢٢٠، و«الاختيارات» ص ١١٨، ١١٩، و«مجموع الفتاوى» ٢٢ ٢٦٩.

و ١٥٣/٢١، و«الدرر السنية» ٣ ١٧٩، و«فتاوى بن برهيم» ٢ ٢٤١، و«نيل الأوطار».

٣٨٥/٢ - ٣٨٧، و«المطبع» ص ١٩٥، و«فتاوى لجنة» ٧ ٤٨.

يذكر قبل لظهور شيئاً. هـ.

ويستثنى حالة لسفر، فيخير بين فعل لروتب وبين تركه؛ لأن لسفر مظنة لمشقة، ولذلك جاز فيه لقصر، هذا المذهب. قل في الإنصاف: وأطلق أبو المعالي لتخير في لنوافل ولسنن لرتبة. قلت: هو فعل كثير من لسف. هـ. وذكر بن تيمية أن لعماء تفقوا على ذلك إلا سنة فجر ووتر، فيفعلان في لسفر كالحضر، لتكدهما، لما تقدم.

وقال بن تيمية: يسن ترك التطوع بغير الوتر وسنة لفجر. هـ.

ونقل بن هنيء: يتطوع أفضل، وجزء به في الفصول ولستوعب وغيره. هـ. وخدرة بن تيمية في غير الروتب، ونقله بعضهم جماعاً، قل في الفروع.

وقال النووي: قال أصحابنا: يستحب صلاة لنوافل في لسفر، سواء لروتب مع لفرط وغيره، هذا مذهبنا ومذهب لقسم بن محمد، وعروة بن الزبير، وبكر بن عبد الرحمن، ومالك، وجمهير لعماء، قل لترمذي: وبه قالت طائفة من لصحابة، وأحمد، وسحاق وكثير من لعامة. قل: وقالت طائفة: لا يصلي لروتب في لسفر، وهو مذهب بن عمر ثبت عنه في الصحيحين، فروى حفص بن عاصم: صحبت بن عمر في طريق مكة، فصلّى لنا لظهر ركعتين، ثم قبل وقبض معه حتى جاء رحله، وجلس وجلسنا معه، فحدثنا منه ثلثة نحو حيث صلي، فرأى لنا قداماً، فقال: ما يصنع هؤلاء؟ قلنا: يسبحون، فقال: لو كنت مسبحاً تمت صلاتي يميني، بني صحبت رسول الله ﷺ في لسفر، فم يزد على ركعتين حتى قبضه، ثم وصحت بـ بكر رضي الله عنه، فم يزد على ركعتين حتى قبضه الله، وصحت عمر رضي الله عنه، فم يزد على ركعتين حتى قبضه الله، وقد قل الله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾<sup>(١)</sup> [لا حزب: ٢١] روه البخاري ومسلم، وهذا لفظ حماد في رواية مسلم، وفي رواية أحمد: صحبت رسول الله ﷺ فكان لا يزيد على ركعتين في لسفر، فهذا حجة بن عمر ومن وفقه.

وم حجة أصحابنا وأجمهور، فأحاديث كثيرة منها: لأحاديث لصحابة شائعة في باب استقبال القبلة وغيره: أن النبي ﷺ كان يصلي لنوافل على رحله في لسفر حيث توجهت به<sup>(٢)</sup>، وعن أبي قتادة أنهم كانوا مع رسول الله ﷺ في

(١) أخرجه البخاري (١١٠١) و(١١٠٢)، ومسلم (٦١٩) من حديث بن عمر رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه البخاري (١٠٩٦)، ومسلم (١٠٠) من حديث بن عمر رضي الله عنهما.



سفر، فناموا عن صلاة الصبح حتى طلعت الشمس، فساروا حتى ارتفعت الشمس  
ثم نزل رسول الله ﷺ فتوضأ، ثم أذن بلال بالصلاة، فصلى رسول الله ﷺ  
ركعتين، ثم صلى الغداة، فصنع كما كان يصنع كل يوم. روه مسلم<sup>(١)</sup> فهاتان  
لركعتان سنة لصبح، وهما مرد لبخاري بقوله في صحيحه: ركع لنبي ﷺ  
ركعتي لفجر في السفر<sup>(٢)</sup>.

وعن أم هانيء: أن النبي ﷺ صلى يوم فتح مكة في بيته ثماني ركعت، وذلك  
ضحى<sup>(٣)</sup>. رواه البخاري ومسلم. وفي رواية صحيحة سبحة الضحى. وسبق بينها  
في باب التطوع. واحتج به البخاري والبيهقي وغيرهم في المسألة.

وعن البراء بن عازب قال: صحبت رسول الله ﷺ ثماني عشرة سنة، فم رأيت  
ترك ركعتين إذا زاغت الشمس قبل الظهر<sup>(٤)</sup>. رواه أبو داود والترمذي وقال: رأى  
البخاري هذا الحديث حسناً.

وعن الحجاج بن أرطاة، عن عطية العوفي، عن ابن عمر، قال: صليت مع  
النبي ﷺ الظهر في السفر ركعتين، وبعده ركعتين. روه الترمذي<sup>(٥)</sup> وقال: حديث  
حسن. ثم روه<sup>(٦)</sup> من رواية محمد بن أبي ليلى، عن عطية ورفع وقال: هو أيضاً  
حسن. قال: وقال البخاري: ما روى ابن أبي ليلى حديثاً أعجب إليّ من هذا  
الحديث. هذا كلام الترمذي. وعطية والحجاج وابن أبي ليلى كلهم ضعيف. وقد

(١) في «صحيحه» (٦٨١). ووصفه عبد البخاري في صحيحه (٥٩٥، و ٧٤٧١).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» تعليلاً في «تفسير الصلاة»: باب (١٢) من تصوع في السفر  
في غير دبر الصلوات وقبلها. ووصفه مسلم (٦٨١) ضمن حديث أبي قتادة سالم.

(٣) أخرجه البخاري (١١٠٣)، ومسلم (٣٣٦) و ص ٢٩٨ (٣٣٦)، (٨١).

(٤) أخرجه أحمد ٢٩٢٢، وابن داود (١٢٢٢)، و ترمذي (٥٤١)، وابن خزيمة (١٢٥٣) من

حديث البراء بن عازب رضي الله عنه.

(٥) في «سنة» (٥٥١).

(٦) في «سنة» برفه (٥٥٢).

حكم بأنه حسن. فعنه اعتضد عنده بشيء. وأم رواية بن عمر الأولى في نفي الزيادة. فلثبت مقدم عيه. ولعه كن في بعض الأوقات والله أعلم هـ.

قال بن تيمية: وللصلاة التي يجوز فعلها وتركها قد يكون فعلها أحياناً أفضل لحاجة الإنسان إليها. وقد يكون تركها أفضل إذا كان مشغولاً عن النافلة بما هو أفضل منها. لكن النبي ﷺ في سفر لم يكن يصلي من لرتب إلا ركعتي الفجر والوتر. اهـ.

قال بن القيم: وكان من هديه ﷺ في سفره الاقتصار على لفرض. ولم يحفظ عنه ﷺ أنه صلى سنة لصلاة قبلها ولا بعده. إلا ما كان من الوتر وسنة الفجر. فإنه لم يكن ليلدعهما خضراً. ولا سقراً. قال بن عمر وقد سئلت عن ذلك: فقال: صحبت النبي ﷺ. فلم أره يسبح في السفر. وقال الله عز وجل: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١] ومروءه بالتسبيح: لسنة الراتبة. وإلا فقد صح عنه ﷺ. أنه كان يسبح على ظهر رحته حيث كان وجهه. وفي الصحيحين. عن ابن عمر. قال: كان رسول الله ﷺ يصلي في السفر على رحته حيث توجهت. يومئذ يمامة صلاة الليل. إلا الفرائض والوتر على رحته<sup>٢</sup>.

قال لشافعي رحمه الله: وثبت عن النبي ﷺ. أنه كان يتنفل ليلاً. وهو يقصر. وفي الصحيحين: عن عمر بن ربيعة. أنه رأى النبي ﷺ يصلي الشبحة بالليل في سفر على ظهر رحته<sup>٣</sup> فهذا قية الليل.

وسئل إمام أحمد رحمه الله. عن التطوع في سفر؟ فقال: أرجو أن لا يكون بالتطوع في سفر بأس. وروى عن الحسن قال: كان صاحب رسول الله ﷺ

(١) سنن ص ٣٨٠ تعليق (١).

٢. أخرجه البخاري (١٠٠٠). وبحظه عند مسلم برقم (٧٠٠) من حديث بن عمر رضي الله عنهما.

(٣) أخرجه البخاري (١٠٩٧). ومسلم (١٠١) من حديث عمر بن ربيعة رضي الله عنه.

يُسَافِرُونَ. فَيَتَطَوَّعُونَ قَبْلَ الْمَكْتُوبَةِ وبعدها،<sup>(١)</sup> وروي هذا عن عمر، وعلي، وابن مسعود، وجابر، وأنس، وابن عباس، وأبي ذر<sup>(٢)</sup>.

وأما ابن عمر، فكان لا يتطوَّعُ قَبْلَ الْفَرِيضَةِ ولا بعدها، إلا مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ مع السوتر<sup>(٣)</sup>، وهذا هو الظاهر مِنْ هَدْيِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَانَ لَا يُصَلِّي قَبْلَ الْفَرِيضَةِ الْمَقْصُورَةِ ولا بعدها شيئاً. ولكن لم يكن يمنعُ من التطوع قبلها ولا بعدها، فهو كالتطوع المطلق، لا أنه سنة راتبة للصلاة، كسنة صلاة الإقامة، ويؤيد هذا أن الرباعية قد خُفِّفَتْ إلى ركعتين تخفيفاً على المسافر، فكيف يجعل لها سنة راتبة يُحَافِظُ عليها، وقد خفف الفرضُ إلى ركعتين، فلولا قصدُ التخفيف على المسافر، وإلا كان الإتمامُ أولى به، ولهذا قال عبد الله بن عمر: لو كُنْتُ مَسْبَحاً، لَأَتِمَمْتُ<sup>(٤)</sup>، وقد ثَبَتَ عَنْهُ ﷺ، أَنَّهُ صَلَّى يَوْمَ الْفَتْحِ ثَمَانِ رَكَعَاتٍ ضَحَى<sup>(٥)</sup>، وهو إذ ذاك مسافر.

وأما ما رواه أبو داود والترمذي في «السنن»، من حديث الليث، عن صفوان بن سليم، عن أبي بُسْرَةَ الْغَفَارِيِّ، عن البراء بن عازب، قال: سَافَرْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثَمَانِيَةَ عَشْرَ سَفَرًا، فَلَمْ أَرَهُ تَرَكَ رَكَعَتَيْنِ عِنْدَ زَيْغِ الشَّمْسِ قَبْلَ الظُّهْرِ<sup>(٦)</sup>. قال الترمذي: هذا حديث غريب. قال: وسألت محمداً عنه، فلم يعرفه إلا مِنْ حَدِيثِ اللَّيْثِ بْنِ سَعْدٍ، وَلَمْ يَعْرِفْ اسْمَ أَبِي بَسْرَةَ وَرَأَاهُ حَسَنًا. وبُسْرَةُ: بالباء الموحدة المضمومة، وسكون السين المهملة.

وأما حديثُ عائشة رضي الله عنها: أن النبي ﷺ كان لا يدعُ أربعاً قَبْلَ الظُّهْرِ.

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة ٣٨١/١، وابن المنذر في «الأوسط» (٢٧٩٤) من طريقين عن الحسن بن أبي الحسن البصري مرسلًا.

(٢) انظر الأثر في ذلك عند ابن المنذر في «الأوسط» (٢٧٨٧) - (٢٧٩٤).

(٣) أخرجه مالك في «الموطأ» ١/١٥٠، ومن طريقه أخرجه ابن المنذر في «الأوسط» (٢٧٨٤).

(٤) يشير لحديث ابن عمر السلف تعنيق (٣).

(٥) يشير لحديث أم هانئ بنت أبي طالب السلف ص ٣٨١.

(٦) سلف من حديث البراء ص ٣٨١ تعليق (٤).

وركعتين بعدها، فرواه البخاري في «صحيحه»<sup>(١)</sup> ولكنه ليس بصريح في فعله ذلك في السفر، ولعلها أخبرت عن أكثر أحواله وهو الإقامة، والرجال أعلم بسفره من النساء. وقد أخبر ابن عمر أنه لم يزد على ركعتين، ولم يكن ابن عمر يصلي قبلها ولا بعدها شيئاً<sup>(٢)</sup>. والله أعلم. اهـ.

قال الشيخ محمد بن إبراهيم: لا يخلو أمر التنفل في السفر من حالين: إما أن يكون فيما يختص بالسنن الرواتب، أو لا.

فإن كان فيما يختص بالسنن الرواتب، فقد ذكر ابن القيم، رحمه الله: أن من هدي رسول الله ﷺ في سفره الاقتصار على الفرض، وأنه لم يحفظ عنه ﷺ أنه صَلَّى سُنَّةَ الصَّلَاةِ قبلها ولا بعدها إلا ما كان من الوتر وسنة الفجر، فإنه لم يكن ليدعهم حضراً ولا سفراً. قال ابن عمر - رضي الله عنهما - وقد سُئِلَ عن ذلك: صَحِبْتُ النَّبِيَّ ﷺ فلم أره يُسَبِّحُ في السَّفرِ<sup>(٣)</sup>. وقال الله عز وجل: ﴿لَقَدْ كُنَّا لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةً﴾ [الأحزاب: ٢١]، ومراده بالتسبيح التنفل بالرواتب؛ وذلك أنَّ الرُّباعية قد خففت إلى ركعتين تخفيفاً للمسافر، فإذا كان التخفيف بترك بعض لصلاة، فترك ركعتيهما من باب أولى. ولهذا قال ابن عمر: لو كنت مسبحاً لأتممت.

أم إذا كان للتنفل في السفر مطلقاً، فقد سُئِلَ عنه الإمام أحمد، فقال: أرجو ألا يكون بالتطوع في السفر بأس. هـ واختارت اللجنة لدنمة لبحوث العلية والإفتاء عدم فعل الرواتب في السفر<sup>(٤)</sup>.

(١) في «صحيحه» (١١٨٢) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) أخرجه ابن حبان (٢٧٥٣) - بسند صحيح - عن ابن عمر: أن النبي ﷺ كان لا يصلي في سفر قبها ولا بعده، يريد قبل الفرائض ولا بعده.

وأخرج النسائي ١٢٢، ٣، ١٢٣ من طريق لعلاء بن زهير، قال: حدثت وبرة بن عبد الرحمن، قال: كان ابن عمر لا يزيد في سفر على ركعتين لا يصلي قبها ولا بعده، فقيل له: ما هذا؟ قال هكذا رأت رسول الله ﷺ يصبح.

(٣) سنن ص ٣٨٠ تعليق (١).

(٤) نظر «كشف لقنوع» ١/ ٤٩٥، و«لأنصف» ٢/ ١١٦، ٣٢٢، و«مجموع الفتاوى» ٢٢/ ٢٧٩، =

## الترجيح :

قلت : والراجح ما اختاره ابن تيمية وابن القيم ، والله أعلم .  
ونقل ابن هانئ : يتطوع أفضل ، واختاره ابن تيمية في غير الرواتب ، ونقله بعضهم إجماعاً .

فرع : وفعلُ لرواتبِ بل السنن كلها ، سوى ما تُشرع له لجماعة ، في البيت أفضل ، على الصحيح من المذهب .

الدليل : حديث ابن عمر لا تأتي .

التعليل : لأنه أبعد من الرياء .

لكن المعتكف يُصلِّيها في المسجد .

وعن أحمد : لتي فعلها في بيت أفضل الفجر والمغرب فقط ، جزه به في «العمدة» ، وقدمه في «الفتاوى» .

وقال في «لمغني» : الفجر والمغرب والعشاء ؛ لأن ابن عمر أخبر أن النبي ﷺ صلاهن في بيته . متفق عليه<sup>(١)</sup> .

وعنه : التسوية .

قال ابن القيم : وكان ﷺ يُصلي عامة السنن ولتطوع لذي لا سبب له في بيته ، لا سيما سنة المغرب ، فإنه لم ينقل عنه أنه فعلها في لمسجد لبيته . وقال لإمام أحمد في رواية حنبل : السنة أن يصلي الرجل الركعتين بعد لمغرب في بيته<sup>(٢)</sup> .

---

- ٢٨٠ و ٢٣ / ١٢٦ ، وفتاوى ابن إبراهيم ٢ / ٢٤٨ ، و«زاد لمعدن» ١ / ٤١٣ ٤١٥  
و«لمجموع شرح لمذهب» ٤ / ٢٥٦ ، ٢٥١ ، و«لمستوعب» ٢ / ١٩٦ ، و«تحفة لأخوذي»  
٣ / ١١٨ ، ١١٩ ، و«لمغني» ٣ / ١٥٦ ، ١٥١ ، و«فتاوى لجنة» ١ / ١٨٢ ، و«لفروع» ٢ / ٥١ .  
(١) أخرجه البخاري (١١٨٧) ، ومسلم (٧٧٧) من حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما  
يرفعه : «جعلوا في بيوتكم من صلاتكم ، ولا تتخذوها قبوراً» .

(٢) أخرجه البخاري (١١٨٠) ، ومسلم (١٢٩) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما ، قال : حفظت عن  
النبي ﷺ عشر ركعات : ركعتين قبل الظهر ، وركعتين بعده ، وركعتين بعد لمغرب في بيته ،  
وركعتين بعد العشاء في بيته ، وركعتين قبل صلاة الصبح وكنت ساعة لا يدخل عني النبي ﷺ  
فيها .

وكما في حديث عائشة عند مسلم (٧٣٠) . . . وكان يصلي بالناس لمغرب ثم يدخل فيصلي  
ركعتين . . .

كذ روي عن النبي ﷺ وأصحابه، قال السائب بن يزيد: لقد رأيت الناس في زمن عمر بن الخطاب إذا انصرفوا من المغرب انصرفوا جميعاً حتى لا يبقى في المسجد أحد، كأنهم لا يصلون بعد المغرب حتى يصيروا إلى أهلهم. انتهى كلامه.

وعنه: لا تسقط سنة المغرب بصلاتها في المسجد.

وفي آداب «عيون المسائل»: صلاة النوافل في البيوت أفضل منها في المساجد إلا الرواتب.

قال عبد الله لأبيه: إن محمد بن عبد الرحمن قال في سنة المغرب: لا تجزيه إلا في بيته؛ لأنه عليه أفضل الصلاة والسلام قال: «هي من صلاة البيوت». قال: ما أحسن ما قال. وقال المروزي: من صلى ركعتين بعد المغرب في المسجد يكون عاصياً، قال: ما أعرف هذا، قلت له: يُحكى عن أبي ثور أنه قال: هو عاصٍ، قال: لعنه ذهب إلى قول النبي ﷺ: «اجعلوها في بيوتكم».

وقال أبو داود: ما رأيت أحمد ركعهما - يعني ركعتي الفجر - في المسجد قط. إنما كن يخرج فيقع في المسجد حتى تقام الصلاة. وقال الأثره: سمعت أبا عبد الله سئل عن الركعتين بعد الظهر أين يصلان؟ قال: في المسجد، ثم قال: أما الركعتان قبل الفجر ففي بيته، وبعد المغرب في بيته. ثم قال: ليس هاهنا شيء أكد من الركعتين بعد المغرب. وذكر حديث ابن إسحاق: «صلوا هاتين الركعتين في بيوتكم»<sup>٢</sup>. قيل لأحمد: فإن كان منزلاً الرجل بعيداً؟ قال: لا أدري. وذلك

---

(١) أخرجه أحمد ٤٢٨، ٥ من حديث محمود بن لبيد، قال: أتى رسول الله ﷺ بني عبد الأشهب، فمضى بهم للمغرب، فمسم، قال: «اركعوا هاتين لركعتين في بيوتكم» واسنده قوي.

(٢) أخرجه بن ماجه (١١٦٥) عن عبد الوهاب الضحك، عن إسماعيل بن عيش، عن محمد بن إسحاق، عن عاصم بن عمار بن قعدة، عن محمود بن لبيد، عن رافع بن حجاج فذكره. وقال لبوصيري في «لزوائد» ورقة ٧٦: هذا سند ضعيف؛ لأن رواية إسماعيل بن عيش عن غير لشامين ضعيفة، وقد صرح محمد بن إسحاق في روايته في «مسند الإمام أحمد» =

لما روى سعد بن إسحاق، عن أبيه، عن جده، أن النبي ﷺ أتاهم في مسجد بني عبد الأشهل، فصلى المغرب، فرأهم يتطوعون بعده. فقال: «هذه صلاة البيوت». رواه أبو داود.

وعن رافع بن خديج قال: أتت النبي ﷺ في بني عبد الأشهل، فصلى بنا المغرب في مسجدنا ثم قال: «ارْكُعُوا هَاتَيْنِ الرُّكْعَتَيْنِ فِي بَيْوتِكُمْ».

وفي حديث ابن عمر<sup>(١)</sup>: ورَكَعتين بعد المغرب، زاد البخاري في بيته وفي لفظ له: «فأما المغرب والعشاء ففي بيته» قال الشوكاني: وقد استدل بذلك على أن فعل النوافل الليلية في البيوت أفضل من المسجد بخلاف رواتب النهار، وحكي ذلك عن مالك والثوري. قال الحافظ: وفي الاستدلال به لذلك نظر، والظاهر أن ذلك لم يقع عن عمده، وإنما كن ﷺ يتشاغل بالناس في النهار غالباً، وبالليل يكون في بيته غالباً. وروى عن بن أبي لبيس: أنها لا تُجزى صلاة سنة المغرب في المسجد. واستدل بحديث محمود بن لبيد مرفوعاً: أن الركعتين بعد المغرب من صلاة البيوت، وحكي ذلك لأحمد، فاستحسنه. اهـ.

مسألة: والسنن الرواتب ركعتان قبل الظهر، وركعتان بعده، وركعتان بعد المغرب يقرأ في أولهما بعد لفاتحة: ﴿قُلْ يٰٓأَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ وفي الثانية: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ لخبر، وركعتان بعد العشاء، وركعتان قبل الفجر يتفق لأئمة لأربعة كما أشار إليه لمؤلف.

الدليل: قول بن عمر: حفظت من النبي ﷺ عشر ركعات: ركعتين قبل الظهر،

= فزلت نهمة تنيسه، وعبد الوهب كذب، وأصل هذا المتن في «الصحيحين»، ولترمذي من حديث بن عمر، وفي مسند من حديث عائشة، قال لترمذي: وفي لباب عن رفع بن خديج وكعب بن عجرة. اهـ.

(١) في «سننه» (١٣٠٠)، وأخرجه لترمذي (٦٠٤)، ولنسائي ٣ ١٩٨، من حديث كعب بن عجرة، وفي سننه إسحاق بن كعب وهو مجهول لحال. نظر: ص ٣٨٦، تعليق (١)

(٢) سلف ص ٣٨٦ تعليق (٢).

(٣) سلف تخريجه ص ٣٨٥ تعليق (٢).

وركعتين بعدها. وركعتين بعد المغرب في بيته. وركعتين بعد العشاء في بيته. وركعتين قبل الصبح. كانت ساعة لا يدخل فيها على النبي ﷺ. حدثتني حفصة: أنه كان إذا أذن المؤذن، وطلع الفجر صلى ركعتين. متفق عليه<sup>١</sup>. وكذا أخبرت عائشة<sup>(٢)</sup> وصححه الترمذي.

قال ابن القيم: وفي سنة المغرب ستان، إحداهما: أنه لا يُفصلُ بينهما وبين المغرب بكلام. قال أحمد رحمه الله في رواية الميموني والمروزي: يستحب ألا يكون قبل الركعتين بعد المغرب إلى أن يُصليهما كلاً. وقال الحسن بن محمد: رأيتُ أحمد إذا سلم من صلاة المغرب، قام ولم يتكلم. ولم يركع في المسجد قبل أن يدخل الدار. قال أبو حفص: ووجهه قول مكحول: قال رسول الله ﷺ: مَنْ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْمَغْرِبِ قَبْلَ أَنْ يَتَكَلَّمَ، رُفِعَتْ صَلَاتُهُ فِي عِلِّيْنِ<sup>٣</sup>. ولأنه يتصل النفل بالفرض، انتهى كلامه.

والسنة الثانية: أن تُفعل في البيت، فقد روى النسائي، وأبو داود، والترمذي من حديث كعب بن عُجرة: أن النبي ﷺ أتى مسجد بني عبد الأشهل، فصلّى فيه المغرب، فلما قَضَوْا صَلَاتَهُمْ رَأَوْهُ يُسَبِّحُونَ بعدها، فقال: «هذه صلاةُ البُيُوتِ»<sup>٤</sup>. ورواه ابن ماجه من حديث رافع بن خديج. وقال فيه: «رُكْعُوا هَاتَيْنِ الرُّكْعَتَيْنِ فِي بُيُوتِكُمْ»<sup>(٥)</sup>. اهـ.

(١) نظر ص ٣٨٥ تعليق (٢).

(٢) أخرجه مسلم (٧٣٠) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣) أخرجه عبد الرزاق (٤٨٣٣) عن مكحول مرسلاً: «من صلى ركعتين بعد المغرب قبل أن يتكلم كتب في عيبن». وورده المنذري في الترغيب والترهيب ١/ ٤٠٥ عن مكحول، عن النبي ﷺ، مرسلاً، قال: «من صلى بعد المغرب قبل أن يتكلم ركعتين» وفي رواية: «ربع ركعت» «رفعت صلاته في عيبن» وقال: ذكره رزين ولم أره في الأصول. اهـ.

(٤) سلف ص ٣٨٧ تعليق (١).

(٥) سلف ص ٣٨٦ تعليق (٢).



وعند الشيخ تقي الدين: أربع قبل الظهر، وهو قول في الرعاية، وبه قال الشافعي وأبو حنيفة.

الدليل: ما روت أم حبيبة مرفوعاً: (من صَلَّى في يومٍ وليّةٍ ثنتي عشرة ركعةً سوى المكتوبة، بنى الله له بيتاً في الجنة) <sup>١</sup>. رواه مسلم، والترمذي، وزد: «أربعاً قبل الظهر»، وأخبرت به عائشة عن صلاته عليه لصلاة ولسلاً <sup>٢</sup>. رواه مسلم <sup>٣</sup>.

وقيل: بسلام أو سلامين.

قال الشوكاني: قال الداودي: وقع في حديث ابن عمر أن قبل صلاة الظهر ركعتين، وفي حديث عائشة أربعاً، وهو محمول على أن كل واحد منهما وصف ما رأى، قال: ويحتمل أن ينسب ابن عمر ركعتين من الأربع، قال الحافظ: وهذا الاحتمال بعيد، والأولى أن يُحمَلَ على حالين، فكان تارة يُصلي ثنتين، وتارة يُصلي أربعاً. وقيل: هو محمول على أنه كان في المسجد يُقْتَصِرُ على ركعتين وفي بيته يُصلي أربعاً، ويحتمل أنه كان يُصلي إذا كان في بيته الركعتين، ثم يخرج إلى المسجد فيُصلي ركعتين، فرأى ابن عمر ما في المسجد دون ما في بيته، واطلعت عائشة على الأمرين. ويقوي الأول ما رواه أحمد وأبو داود من حديث عائشة أنه كان يُصلي في بيته قبل الظهر أربعاً ثم يخرج <sup>٤</sup> قال أبو جعفر الطبري: لأربع كانت في كثير من أحواله والركعتان في قليلها. اهـ.

قال ابن القيم: فإما أن يُقال: إنه صَلَّى كان إذا صَلَّى في بيته صَلَّى أربعاً، وزد صَلَّى في المسجد، صَلَّى ركعتين، وهذا أظهر، وإما أن يُقال: كان يفعل هذا.

---

(١) في صحيحه (٧٢٨)، وترمذي (٤١٥)، وابن حبان (٢٤٥٢) من حديث أم حبيبة رضي الله عنها.

(٢) في «صحيحه» (٧٣٦).

(٣) أخرجه أحمد ٣٠/٦، وأبو داود (١٢٥١) من حديث عائشة، رضي الله عنها، ولحديث في مسلم (٧٣٠).

وفعل هذا، فحكى كلٌّ من عائشة وابن عمر ما شاهده، والحديثان صحيحان لا مَطْعَنٌ في واحد منهما. وقد يُقال: إنَّ هذه الأربع لم تكن سنة الظهر، بل هي صلاةٌ مستقلة كان يُصلِّيها بعد الزوال، كما ذكره الإمامُ أحمد، عن عبد الله بن السائب: «أن رسول الله ﷺ كان يُصلي رُبْعاً بعد أن تزول الشمس، وقال: «إِنَّهَا سَاعَةٌ تُفْتَحُ فِيهَا أَبْوَابُ السَّمَاءِ، فَأَجِبُ أَنْ يَصْعَدَ لِي فِيهَا عَمَلُ صَالِحٍ»<sup>١</sup>.

وفي السنن<sup>٢</sup> أيضاً عن عائشة رضي الله عنها: «أن رسول الله ﷺ، كان إذا لم يُصَلِّ رُبْعاً قبل الظهر، صلاتهنَّ بعدها»<sup>٣</sup>. وقال ابنُ ماجه: «كان رسول الله ﷺ إذا فاتته الأربع قبل الظهر، صلاتها بعد الركعتين بعد الظهر»<sup>٤</sup>.

وفي الترمذي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، قال: «كان رسول الله ﷺ يُصلي أربعاً قبل الظهر، وبعدها ركعتين»<sup>(١)</sup>.

وذكر ابنُ ماجه أيضاً عن عائشة: «كان رسول الله ﷺ يُصلي أربعاً قبل الظهر، يُطيلُ فيهنَّ القيام، ويُحسنُ فيهنَّ الركوعَ والسجود»<sup>٥</sup>.

(١) حديث حسن، وأخرجه أحمد ٣/ ٢١١، ولترمذي (٤٧٨)، ولنسائي في الكبرى (٣٣١)،

من حديث عبد الله بن السائب، رضي الله عنه. وقال ترمذي: حديث حسن غريب.

(٢) حديث حسن أخرجه الترمذي (٤٢٦)، وابن ماجه (١١٥٨) من حديث عائشة رضي الله عنها، وقال الترمذي: هذا حديث حسن غريب.

(٣) أخرجه ابن ماجه (١١٥٨) عن حديثه وهو حسن برواية ترمذي، لسابقة.

(٤) هو في «سنن ترمذي» (٤٢٤) من حديث عبي بن أبي طالب - رضي الله عنه - وقال: حديث حسن.

(٥) أخرجه ابن ماجه (١١٥٦) من طريق قبوس، عن أبيه، قال رَسُلُ بِي إِلَى عَائِشَةَ: «يُتِي صَلَاةَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ كَانَ حُبَّ إِلَيْهِ أَنْ يَوَاضِبَ عَلَيْهَا»...

وقال لبوصيري في «الزوائد» ورقة ٧٦: «هد سند فيه مقال، قبوس مختلف فيه، ضعفه ابن حبان فقال: كان رديء الحفظ ينفر عن أبيه بما لا أصل له فربما رفع لمرسل وأسنده لموقوف وضعفه لنسائي ولد الرقطني ولسجي، ووثقه بن معين وأحمد بن سعيد بن أبي =

فهذه - والله أعلم - هي الأربع التي أرادت عائشة أنه كان لا يدعهن.

وأما سنة الظهر، فالركعتان المتانِ قلَّ عبدُ الله بنُ عمر، يوضح ذلك أن سائر الصلوات سنتها ركعتان ركعتان، والفجر مع كونها ركعتين، والناس في وقتها أفرغ ما يكونون، ومع هذا سنتها ركعتان، وعلى هذا، فتكون هذه الأربع لتي قبل الظهر ورداً مستقلاً، سببه انتصاف النهار وزوال الشمس. وكان عبد الله بن مسعود يصلي بعد الزوال ثمان ركعات، ويقول: **إِنَّهِنَّ يَعْدِلْنَ بِمَثَلهن مِنْ قِيَمِ اللَّيْلِ**. وسرُّ هذا - والله أعلم - أن انتصاف النهار مقابل لانتصاف الليل، وأبواب السماء تفتح بعد زوال الشمس، ويحصل النزول الإلهي بعد انتصاف الليل، فهم وقتاً قريباً ورحمة، هذا تفتح فيه أبواب السماء، وهذا ينزل فيه الربُّ تبارك وتعالى إلى السماء لندبهم.

وحكي: لا سنة قبلها.

وحكي: ست قبلها.

وقال أبو الخطاب: وأربع قبل العصر، واختاره الأجري، وقال: اختاره أحمد.

قال في «الفائق» وغيره: بسلام أو سلامين.

الدليل: ما روى ابن عمر قال: **قال رسول الله ﷺ: رَحِمَ اللَّهُ امْرَأً صَلَّى قَبْلَ الْعَصْرِ أَرْبَعاً**، رواه أبو داود<sup>(١)</sup>.

وقال ابن تيمية: وليس للعصر سنة رتبة، وهو مذهب أحمد. هـ.

قال الموفق: وقوله: **«رَحِمَ اللَّهُ امْرَأً صَلَّى قَبْلَ الْعَصْرِ أَرْبَعاً»** ترغيبٌ فيها، ولم يجعلها من السنن الرواتب، بدليل أن ابن عمر راويه ولم يحفظها عن النبي ﷺ.

مريم، وقال عبد العظيم المنبري: صحح له الترمذي وابن خزيمة ولحكمة، وبقي رجال الإسناد ثقت.

(١) في «سننه» (١٢٧١)، وأخرجه الترمذي (٤٣٠)، وصححه ابن حبان (٢٤٥٣).

وحديث عائشة قد اختلف فيه، فروي عنها مثل رواية بن عمر. اهـ.

الترجيح:

قلت: والرجح ما خدره بن تيمية، والله أعلم.

الدليل: قول عائشة: لم يكن للنبي ﷺ على شيء من النوفل شدّ تعهد منه على ركعتي الفجر. متفق عليه<sup>(١)</sup>. وعنها عن النبي قال: «ركعت الفجر خير من لذني وما فيها». روه مسلم<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو هريرة: قال النبي ﷺ: «لا تدعو ركعتي الفجر ولو طردتكم لخير». روه أحمد وأبو داود<sup>(٣)</sup>. قال النووي: وفي سنده من اختلف في توثيقه، ولم يضعفه أبو داود.

وحكي أن سنة لمغرب كد.

ولجمهور على أن سنة الفجر سنة، ونقل لقاضي عياض عن الحسن البصري أنه وجبها للأحاديث، وحكي عن بعض الحنفية.

مسألة: ويسن تخفيف ركعتي الفجر. هذا المذهب، وبه قال لجمهور.

الدليل: حديث عائشة: كان للنبي ﷺ يخفف لركعتين لتيين قبل صلاة الصبح، حتى يني لأقول: هو قرأ به لكتب؟. متفق عليه<sup>(٤)</sup>.

وعنها قالت: كان رسول الله يصلي ركعتي الفجر إذ سمع لأذن ويخففهما. روه البخاري ومسلم<sup>(٥)</sup>.

وذهبت الحنفية إلى استحباب صلاة القراءة، وستدلو بالأحاديث الواردة في

(١) أخرجه البخاري (١١٦٩)، ومسلم (٧٢٤) من حديث عائشة، رضي الله عنها.

(٢) في صحيحه (١٢٥)، وابن حبان (٢٤٥٨)، من حديث عائشة، رضي الله عنها.

(٣) سلف ص ٣٢٦ تعليق (٣).

(٤) أخرجه البخاري (١١٧١)، ومسلم (٧٢٤) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٥) أخرجه البخاري (١١٧٠)، ومسلم (٧٢٤) (٩٠) من حديث عائشة رضي الله عنها.

الترغيب في تطويل الصلاة نحو قوله ﷺ: «أفضل الصلاة طول القنوت»<sup>١</sup>. ونحو «إن طول صلاة الرجل مئة من فقهه»<sup>٢</sup> قال الشوكاني: وهو من ترجيح العاء على الخاص. وقولهم بإطالة القراءة، مخالف لصرائح الأدلة. اهـ.

وقد اختلف في الحكمة في التخفيف لهما؛ فقليل: لئيبادر إلى صلاة الفجر في أول الوقت، وبه جزم القرطبي. وقيل: ليستفتح صلاة النهار بركعتين خفيفتين كما يصنع في صلاة الليل ليدخل في الفرض أو ما يشابهه بنشاط واستعداد تام. ذكره الحافظ في «الفتح»، والعراقي في «شرح الترمذي».

مسألة: وُسْن الاضطجاع بعدهما على جنبه الأيمن قبل فرضه على الصحيح من المذهب، نص عليه، وكان أبو موسى، ورافع بن خديج، وأنس بن مالك يفعلونه، واختاره النووي.

الدليل: قول عائشة: كان النبي ﷺ إذا صَلَّى ركعتي الفجر اضطجع. وفي رواية: «فإن كنت مستيقظة حدثني، وإلا اضطجع». متفق عليه<sup>٣</sup>.

وروى أبو هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا صَلَّى أَحَدُكُمْ ركعتي الفجر فليضطجع»<sup>٤</sup>. قال الترمذي: هذا حديث حسن. رواه البزار في «مسنده» وقال: «على شقه الأيمن». قال ابن القيم: وسمعت ابن تيمية يقول: هذا باطل وليس بصحيح وإنما الصحيح عنه الفعل لا الأمر به. اهـ.

(١) أخرجه مسم (٧٥٦) من حديث جبرين عبد الله رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسم (٨٦٩) من طريق أبي وثن. قال: خطبت عمر فوَجِرَ وبُغِيَ، فمما نزل. قند: يا ب. ليقظان! لقد أبغيت ووجزت، فلو كنت تنفست - أي: طُتت -، فقل: بني سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إن طول صلاة لرجل وقصر خطبته مئة من فقهه، فطُيِرَ لصلاة، وأقصروا لخطبة، وإن من لبيد لسحر».

(٣) أخرجه البخاري (١١٦٨)، ومسم (٧٣٦) (١٣٣) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٤) أخرجه الترمذي (٤٢٠)، وأبو دود (١٢٦١)، وابن خزيمة (١١٢٠)، وابن حبان (٢٤٦٨).

قال ابنُ تيمية: وكان ﷺ يَضْطَجِعُ أحياناً ليسترِيحَ إما بعدَ الوترِ وإما بعدَ ركعتي الفجرِ. اهـ.

ورأى الشيخُ محمدُ بنُ إبراهيم أن تُفْعَلَ الضُّجْعَةُ في المسجدِ إلا إذا كانَ بينَ يدي الصَّفِ.

وعن أحمد: لا يُسْتَحَبُّ، لأن ابن مسعود أنكره.

وكان القسمُ وسالمٌ ونافعٌ لا يفعلونه، واختلف فيه عن ابنِ عمر.

وذهب الظاهرية إلى وجوبه.

قال النووي: السنة أن يضطجع على شقه الأيمن بعد صلاة سنة الفجر ويصليها في أول الوقت، ولا يترك الاضطجاع ما أمكنه، فإن تعذر عليه فصل بينهما وتبين الفريضة بكلام، ودليل تقديمها حديث عائشة السابق في المسألة قبلها.

ودليل الاضطجاع أحاديث صحيحة.

منها حديث عائشة - رضي الله عنها - قالت: كان النبي ﷺ إذا صَلَّى ركعتي الفجر، اضطجع على شقه الأيمن. رواه البخاري<sup>(١)</sup>.

وعنها قالت: كان رسولُ الله ﷺ يُصلي، فَذَكَرَتْ صلاةَ الليلِ، ثم قالت: فإذا سَكَتَ المؤذنُ مِن صلاةِ الفجرِ، وتبين له الفجرُ، قام فركع ركعتين خفيفتين، ثم اضطجع على شقه الأيمن حتى يأتيه المؤذن للإقامة. رواه مسلم<sup>(٢)</sup>.

وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إذا صَلَّى أَحَدُكُمْ الركعتين قبلَ الصبحِ، فليضطجعْ على يمينه»، فقال له مروانُ بنُ الحكم: أما يجزي أَحَدُنَا ممشاهُ إلى المسجدِ حتى يضطجعَ على يمينه؟ قال: لا<sup>(٣)</sup>. حديث صحيح

(١) في «صحيحه» (٦٢٦).

(٢) في «صحيحه» (٧٣٦) (١٢٢) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣) أخرجه أبو داود (١٢٦١)، وابن حبان (٢٤٦٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

رواه أبو داود بإسناد صحيح على شرط البخاري ومسلم. ورواه الترمذي مختصراً عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا صَلَّى أحدكم ركعتي الفجر فليضطجع على يمينه» قال الترمذي: حديث حسن صحيح.

وعن عائشة - رضي الله عنها - قالت: كان النبي ﷺ إذا صَلَّى ركعتي الفجر، فإن كنت مستيقظة حدثني وإلا اضطجع. رواه البخاري ومسلم.

وقولها: حدثني وإلا اضطجع. يحتمل وجهين. أحدهما: أن يكون ﷺ يضطجع يسيراً ويحدثها، وإلا فيضطجع كثيراً. والثاني: أنه ﷺ في بعض الأوقات القليلة كان يترك الاضطجاع، بياناً لكونه ليس بواجب، كما كان يترك كثيراً من المختارات في بعض الأوقات بياناً للجواز، كالوضوء مرة مرة ونظائره، ولا يلزم من هذا أن يكون الاضطجاع وتركه سواء، ولا بُدَّ من أحد هذين التاويلين للجمع بين هذه الرواية وروايات عائشة السابقة، وحديث أبي هريرة المصرح بالأمر بالاضطجاع، والله أعلم.

وقد نقل القاضي عياض في (شرح مسلم) استحباب الاضطجاع بعد سنة الفجر عن الشافعي وأصحابه، ثم أنكره عليهم. وقال: قال مالك وجمهور العلماء وجماعة من الصحابة: ليس هو سنة بل سموه بدعة، واستدل بأن أحاديث عائشة في بعضها الاضطجاع قبل ركعتي الفجر، بعد صلاة الليل، وفي بعضها بعد ركعتي الفجر، وفي حديث ابن عباس قبل ركعتي الفجر فدل على أنه لم يكن مقصوده، وهذا الذي قاله مردودٌ بحديث أبي هريرة الصريح في الأمر بها، وكونه ﷺ اضطجع في بعض الأوقات أو أكثرها أو كلها بعد صلاة الليل لا يمنع أن يضطجع أيضاً بعد ركعتي الفجر، وقد صحَّ اضطجاعه بعدهما، وأمره به، فتعين المصير إليه ويكون سنة وتركه يجوز جمعاً بين الأدلة. وقال البيهقي في «السنن الكبرى»<sup>(١)</sup>: أشار الشافعي إلى

(١) أخرجه الترمذي (٤٢٠)، وقال: حديث حسن صحيح.

(٢) سف ص ٣٩٣ تعليق (٣).

(٣) ٤٦-٤٧.

أن لمراد بهذا الاضطجاع الفصل بين النافلة والفريضة. فيحصل بالاضطجاع والتحدث. أو التحول من ذلك المكان، أو نحو ذلك، ولا يتعين الاضطجاع. هذا ما نقله البيهقي. والمختار الاضطجاع لظاهر حديث أبي هريرة. وأما ما رواه البيهقي عن ابن عمر أنه قال: هي بدعة. فإسناده ضعيف. ولأنه نفي. فوجب تقديم الإثبات عليه. والله أعلم. اهـ.

وقال بن لقيم: وقد غلا في هذه الضجعة طئفتان، وتوسط فيها طائفة ثالثة. فوجب جمعة من أهل الظاهر وبطوا لصلاة بتركها كابن حزم ومن وافقه، وكرهها جمعة من لفقهاء وسموها بدعة وتوسط فيها مالك وغيره. فلم يروا بها بأساً لمن فعلها راحة. وكرهوها لمن فعلها استئناً واستحباباً، طائفة على الإطلاق. سواء سترح بها أو لا. اهـ.

وقال شوكوني: وقد اختلف في حكم هذا الاضطجاع على ستة أقوال:

الأول: أنه مشروع على سبيل الاستحباب. قال العراقي: فمن كان يفعل ذلك، أو يفتي به من الصحابة أبو موسى الأشعري، ورفع بن خديج، وأنس بن مالك وأبو هريرة. واختلف فيه على ابن عمر، فروي عنه فعل ذلك كما ذكره ابن أبي شيبة في «مصنفه»<sup>(١)</sup>. وروي عنه إنكاره كما سيأتي، ومن قال به من التابعين بن سيرين وعروة وبقية الفقهاء لسبعة كما حكاه عبد الرحمن بن زيد في «كتاب لسبعة». وهم: سعيد بن المسيب، والقاسم بن محمد بن أبي بكر، وعروة بن الزبير، وأبو بكر بن عبد الرحمن، وخارجة بن زيد بن ثابت، وعبيد الله بن عبد الله بن عتبة، وسيمان بن يسر. قال ابن حزم<sup>(٢)</sup>: وروينا من طريق يحيى بن سعيد القطان عن عثمان بن غياث هو ابن عثمان، أنه حدثه. قال: كان الرجل يجيء وعمر بن الخطاب يصلي بالناس، فيصلّي ركعتين في مؤخر المسجد، ويضع جنبه في

(١) ٢ ٢٤٧. وفي «المحلى» لابن حزم ٣ ١٩٨.

(٢) في «المحلى» ٣ ١٩٨ - ١٩٩.



الأرض، ويدخل معه في الصلاة. وممن قال باستحباب ذلك من الأئمة الشافعي وأصحابه.

القول الثاني: أن الاضطجاع بعدهما واجبٌ مفترض لأبَد من الإتيان به. وهو قولُ أبي محمد بن حزم<sup>(١)</sup>. واستدلَّ بحديث أبي هريرة المذكور. وحَمَلَهُ الأولون على الاستحباب، لقول عائشة: فإن كنتُ مستيقظةً حدثني وإلا اضطجع<sup>(٢)</sup>. وظاهره أنه كان لا يضطجع مع استيقاظها. فكان ذلك قرينةً لصرف الأمر إلى الندب. وفيه أن تركه ~~مَحْذُومٌ~~ لما أمر به أمراً خاصاً بالأمة لا يُعارض ذلك الأمر الخاص. ولا يصرفه عن حقيقته كما تقرّر في الأصول.

القول الثالث: أن ذلك مكروه وبدعة. وممن قال به من الصحابة ابن مسعود، وابن عمر على اختلاف عنه، فروى ابن أبي شيبة في «المصنف» من رواية إبراهيم، قال: قال ابن مسعود: ما بال الرجل إذا صَلَّى ركعتين يتمعكُ كما تتمعت الدبة أو الحمار. إذا سلم قعد فصلى<sup>(٣)</sup>.

وروى ابن أبي شيبة أيضاً من رواية مجاهد، قال: صحبتُ بن عمر في السفر والحضر، فما رأيته اضطجع بعد ركعتي الفجر<sup>(٤)</sup>.

وروى سعيد بن المسيب عنه: أنه رأى رجلاً يضطجع بعد الركعتين، فقال: ~~حَسْبُوه~~.

وروى أبو مجلز عنه أنه قال: إن ذلك من تلعب الشيطان. وفي رواية زيد العمي، عن أبي الصديق الناجي عنه أنه قال: إنها بدعة، ذكر ذلك جميعه بن أبي شيبة<sup>(٥)</sup>. وممن كره ذلك من التابعين الأسود بن يزيد، وإبراهيم النخعي، وقال:

(١) في «المحلى» ٣، ١٩٦.

(٢) سلف ص ٣٩٣ تعليق (٣).

(٣) أخرجه في «مصنفه» ٢، ٢٤٨.

(٥) لمصدر لسبق.

(٤) المصدر لسبق.

هي ضجعة الشيطان، وسعيد بن المسيب وسعيد بن جبير، ومن الأئمة مالث، وحكاه القاضي عياض عن جمهور العلماء.

لقول الرابع: أنه خلاف الأولى، روى ابن أبي شيبة عن الحسن، أنه كان لا يعجبه الاضطجاع بعد ركعتي الفجر.

القول الخامس: التفرقة بين من يقوم بالليل فيستحب له ذلك للاستراحة، وبين غيره، فلا يشرع له، واختاره ابن العربي وقال: لا يضطجع بعد ركعتي الفجر لانتظار الصلاة إلا أن يكون قام الليل، فيضطجع مستجماً لصلاة الصبح، فلا بأس. ويشهد لهذا ما روه الطبراني وعبد لرزق عن عائشة أنها كانت تقول: إن النبي ﷺ لم يضطجع لسنة، ولكنه كان يدأب ليه فيستريح. وهذا لا تقوم به حجة؛ أم أولاً؛ فلأن في إسناده راوياً لم يسم، كما قال الحافظ في «الفتح»، وأم ثانياً؛ فلأن ذلك منها ظن وتخمين وليس بحجة، وقد روت أنه كان يفعله والحجة في فعله، وقد ثبت أمره به فتأكدت بذلك مشروعيته.

القول السادس: أن الاضطجاع ليس مقصود لذاته، وإنما لمقصود الفصل بين ركعتي الفجر وبين لفريضة، روى ذلك البيهقي عن الشافعي. وفيه أن الفصل يحصل بالقعود والتحول والتحدث، وليس بمختص بالاضطجاع.

قال لنووي: ولمختار الاضطجاع لظاهر حديث أبي هريرة، وقد أجاب من لم ير مشروعية الاضطجاع عن الأحاديث المذكورة بأجوبة منها: أن حديث أبي هريرة من رواية عبد لوحد بن زياد عن الأعمش، وقد تكلم فيه بسبب ذلك يحيى بن سعيد القطان وبدوود لطياسي، قال يحيى بن سعيد: ما رأيته يطلب حديثاً بالبصرة ولا بالكوفة قط، وكنت جالس على باب يوم الجمعة بعد الصلاة أذكره بحديث الأعمش لا يعرف منه حرفاً، وقال عمرو بن عبي الفلاس: سمعت أبا داود يقول: عمداً

---

(١) أخرجه عبد لرزق (٤٧٢٢) عن ابن جريج، قال: أخبرني من صدق أن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ إذا طلع الفجر فذكرته.

عبد الواحد إلى أحاديث كان يرسلها الأعمش فوصلها، يقول: حدثنا الأعمش، حدثنا مجاهد في كذا، وكذا. انتهى. وهذا من روايته عن الأعمش. وقد رواه الأعمش بصيغة العنونة وهو مدلس. وقال عثمان بن سعيد الدارمي: سألت يحيى بن معين عن عبد الواحد بن زياد فقال: ليس بشيء.

والجواب عن هذا الجواب: أن عبد الواحد بن زياد قد احتج به الأئمة الستة، ووثقه أحمد بن حنبل، وأبو زرعة، وأبو حاتم، والنسائي، وابن حبان. وقد روي عن ابن معين ما يعارض قوله السابق فيه من طريق من روى عنه التضعيف له وهو عثمان بن سعيد الدارمي المتقدم، فروي عنه أنه قال: إنه ثقة، وروى معاوية بن صالح عن يحيى بن معين: أنه صرح بأن عبد الواحد من أثبت أصحاب الأعمش. قال العراقي: وما روي عنه من أنه ليس بثقة، فلعله اشتبه على ناقله بعبد الواحد بن زيد وكلاهما بصري. ومع هذا فلم ينفرد به عبد الواحد بن زياد ولا شيخه الأعمش، فقد رواه ابن ماجه من رواية شعبة، عن سهيل بن أبي صالح، عن أبيه، إلا أنه جعله من فعله لا من قوله.

ومن جملة الأجوبة التي أجاب بها النافون لشرعية الاضطجاع أنه اختلف في حديث أبي هريرة المذكور، هل من أمر النبي ﷺ أو من فعله، كما تقدم، وقد قال البيهقي: إن كونه من فعله أولى أن يكون محفوظاً، والجواب عن هذا الجواب: أن وروده من فعله ﷺ لا ينافي كونه ورده من قوله، فيكون عند أبي هريرة حديثان: حديث الأمر به، وحديث ثبوته من فعله، على أن الكل يفيد ثبوت أصل الشرعية، فيرد نفي النافين.

ومن الأجوبة التي ذكروها: أن ابن عمر لما سمع أبا هريرة يروي حديث الأمر به، قال: أكثر أبو هريرة على نفسه. والجواب عن ذلك أن ابن عمر سئل: هل تنكر شيئاً مما يقول أبو هريرة؟ فقال: لا، وإن أبا هريرة قال: فما ذنبي إن كنتُ حفظتُ ونسوا. وقد ثبت أن النبي ﷺ دعا له بالحفظ.

ومن الأجوبة التي ذكروها: أن أحاديث الباب ليس فيها الأمر بذلك، إنما فيها

فعله بشيء، والاضطجاع من فعله المجرد إنما يدلُّ على الإباحة عند مالك وطائفة. والجوابُ منع كون فعله لا يدلُّ إلا على الإباحة، والسند أن قوله: ﴿وما آتاكم الرسولُ فخذوه﴾ [الحشر: ٧] وقوله ﴿فاتبعوني﴾ [آل عمران ٣١] يتناولُ الأفعال كما يتناولُ الأقوال. وقد ذهب جمهورُ العلماء وأكابرهم إلى أن فعله يدلُّ على الندب، وهذا على فرض أنه لم يكن في الباب إلا مجرد الفعل. وقد عرفت ثبوت القول من وجهٍ صحيح. ومن الأجوبة التي ذكروها: أن أحاديثَ عائشة في بعضها الاضطجاع قبل ركعتي الفجر، وفي بعضها بعد ركعتي الفجر. وفي حديث ابن عباس قبل ركعتي الفجر، وقد أشار القاضي عياض إلى أن رواية الاضطجاع بعدهما مرجوحة، فتقدم رواية الاضطجاع قبلهما، ولم يقل أحدٌ في الاضطجاع قبلهما إنه سنة فكذا بعدهم. ويجبُ عن ذلك بأننا لا نُسلمُ أرجحية رواية الاضطجاع بعد صلاة الليل وقبل ركعتي الفجر على رواية الاضطجاع بعدهما، بل رواية الاضطجاع بعدهما أرجح. والحديث من رواية عروة عن عائشة، ورواه عن عروة محمد بن عبد الرحمن يقيم عروة والزهري، ففي رواية محمد بن عبد الرحمن إثبات الاضطجاع بعد ركعتي الفجر، وهي في «صحيح البخاري»<sup>(١)</sup>، ولم تختلف الرواية عنه في ذلك. واختلف الرواة عن الزهري، فقال مالك في أكثر الروايات عنه: إنه كان إذا فرغ من صلاة الليل اضطجع على شقه الأيمن . . . الحديث، ولم يذكر الاضطجاع بعد ركعتي الفجر. وقال معمر، ويونس، وعمر بن الحارث، والأوزاعي، وابن أبي ذئب، وشعيب بن أبي حمزة عن عروة، عن عائشة: كان إذا طلع الفجر صَلَّى ركعتين خفيفتين، ثم اضطجع على شقه الأيمن. وهذه الرواية اتفق عليها الشيخان، فرواه البخاري من رواية معمر، ومسلم من رواية يونس بن يزيد، وعمر بن الحارث. قال البيهقي عقب ذكرهما: والعدد أولى بالحفظ من الواحد، قال: وقد يحتمل أن يكونا محفوظين، فنقل مالك أحدهما، ونقل الباقر الآخر. قال: واختلف فيه أيضاً على ابن عباس. قال: وقد يحتمل مثل ما احتمل في رواية مالك.

(١) في «صحيحه» (١١٦٠).

وقال النووي: إن حديث عائشة وحديث بن عباس لا يُخالفان حديث أبي هريرة، فإنه لا يلزم من الاضطجاع قبلهما ألا يضطجع بعدهما، ولعله عليه السلام ترك الاضطجاع بعدهما في بعض الأوقات بياناً للجواز، ويحتمل أن يكون المراد بالاضطجاع قبلهما هو نومه عليه السلام بين صلاة الليل وصلاة الفجر كما ذكره لحافظ.

إذا عرفت الكلام في الاضطجاع تبين لك مشروعيته، وعلمت بما أسلفنا لك من أن تركه عليه السلام لا يعارض الأمر للأمة الخاص بهم، ولا ح لك قوة لقول بالوجوب، والتقييد في الحديث بأن الاضطجاع كن على الشق الأيمن يشعر بأن حصول المشروع لا يكون إلا بذلك، لا بالإضطجاع على الجانب الأيسر، ولا شق في ذلك مع القدرة. وأما مع التعذر، فهو يحصل المشروع بالاضطجاع على الأيسر أو لا؟ بل يشير إلى الاضطجاع على الشق الأيمن، جزم بالثاني بن حزم وهو لظاهر، والحكمة في ذلك أن القلب معلق في الجانب الأيسر، فإذا اضطجع على الجانب الأيسر غلبه النوم، وإذا اضطجع على الأيمن قلق القلب وطلبه لمستقره. هـ.

الترجيح:

قلت: ولرجح بأن الاضطجاع ليس بسنة، وإنما يفعل لراحة كما ذكر بن تيمية أن النبي عليه السلام كان يضطجع حيناً ليستريح إما بعد لوتر وإما بعد ركعتي الفجر. هـ. ولو كن سنة لوظب على فعلها بعد سنة الفجر ولم تركها إذ كانت عائشة رضي الله عنها مستيقظة، ولكان لصحابة أحرص على العمل بهذه لسنة، ولم ينقل أنهم كما صو ركعتي الفجر اضطجعوا، كما لم ينقل هذا أيضاً عن السلف، ولو عمل الناس جميعاً بهذه الضجعة لرأيتهم في المساجد مضطجعين على وجه غير مستحسن، والله أعلم.

فائدة: قال ابن القيم: وفي اضطجاعه على شقه الأيمن سر، وهو أن القلب معلق في الجانب الأيسر، فإذا نام الرجل على الجانب الأيسر، سثقل نوماً، لأنه يكون في دعة واستراحة، فيثقل نومه، فإذا نام على شقه الأيمن، فإنه يثقل ولا يستغرق في النوم، لقلق القلب، وطلبه مستقره، وميله إليه، ولهذا ستحب لأطباء النوم على الجانب الأيسر لكمال الراحة وطيب لمناخ، وصحب لشرع يستحب النوم على الجانب الأيمن، لثلا يثقل نومه فينه عن قيام الليل، فلتنوم على الجانب الأيمن أنفع للقلب، وعلى الجانب الأيسر نفع لبدن، والله أعلم. هـ.

مسألة: وتقر أبو طالب: يكره الكلام بعدهم إنما هي ساعة تسبيح، ولعل  
نرد في غير الله، لقول الميموني: كنت تنتظر أن وأبو عبد الله في المسن قبل  
صلاة الفجر، وغير الكلام لمحتاج إليه.

ويتوجه: لا يكره، قل في المبدع، وسبقه إليه جده في الفروع.  
الدليل: حديث عنشة: فإن كنت مستيقظة حدثني ولا اضطجع، متفق  
عليه<sup>(١)</sup>.

قال شوكوني. وفي حديثه عنه بعد ركعتي الفجر دليل على جواز  
الكلام بعدهم، وإليه ذهب الجمهور. وقد روي عن بن مسعود أنه كرهه، وروى  
ذلك أنس بن مالك عنه، ومن كرهه من التابعين سعيد بن جبيرة، وعطاء بن أبي رباح،  
وخكي عن سعيد بن المسيب. وقال برهية النخعي: كانوا يكرهون الكلام بعد  
الركعتين. وعن عثمان بن أبي شيبة، قال: إذ طلع الفجر فيسكتون، وإن كانوا  
ركبت، وإن لم يركعوه فيسكتون<sup>(٢)</sup>. هـ.

مسألة: ويسن أن يقرأ في ركعتي الفجر كسنة المغرب في الأولى بعد الفاتحة  
﴿قل يأيها الكافرون﴾، وفي الثانية ﴿قل هو الله أحد﴾. قال العراقي: ومن روي  
عنه ذلك من الصحابة عبد الله بن مسعود. ومن التابعين سعيد بن جبيرة، ومحمد بن  
سيرين، وعبد الرحمن بن يزيد النخعي، وسويد بن غفلة، وغنيم بن قيس، ومن  
الأئمة لشافعي.

الدليل: حديث أبي هريرة: أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ في ركعتي الفجر: ﴿قل يأيها  
الكافرون﴾ وفي الثانية ﴿قل هو الله أحد﴾ روه مسلم<sup>(٣)</sup>.  
وقال بن عمر قال: رمت النبي صلى الله عليه وسلم شهرًا، فكان يقرأ في الركعتين قبل الفجر:  
﴿قل يأيها الكافرون﴾ و﴿قل هو الله أحد﴾<sup>(٤)</sup>. قال الترمذي: هذا حديث حسن.  
وعن بن عمر قال: رمت النبي صلى الله عليه وسلم عشرين مرة يقرأ في الركعتين بعد المغرب

(١) مسند ص ٣٩٣ تحقيق (٣).

(٢) نظر لآثر في ذلك في المصنف بن أبي شيبة ٢، ٢٤٩، ٢٥٠.

(٣) في صحيحه (١٢٦) من حديث أبي هريرة.

(٤) حديث صحيح. وأخرجه أحمد ٢، ٩٤، وتروى (٢١١)، وابن ماجه (١١٤٩).

وصححه بن حبان (٢٤٥٩) من حديث بن عمر رضي الله عنهما.

والركعتين قبل الفجر: ﴿قُلْ يَأَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ و ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾. روه النسائي<sup>١</sup>. قال النووي: بإسناد جيد إلا أن فيه رجالاً ختلفوا في توثيقه وجرحه. وقد روى له مسلم. اهـ.

أو يقرأ في الأولى: ﴿قُولُوا آمَنَّا بِاللَّهِ...﴾ الآية (١٣٦). من لبقرة. وفي الثانية ﴿قُلْ يَأَيُّهَا الْكِتَابُ تَعَالَوْ...﴾ الآية (٦٤). من آل عمران لسخبر. وتقدم في صفة الصلاة.

وربما ذلت ذهب الجمهور.

وقال مالك وجمهور أصحاب الشافعي: إنه لا يقرأ غير الفاتحة.

وقال بعض السلف: لا يقرأ شيئاً. قال لشوكاني: وكلاهما خلاف هذه الأحاديث لصحيحة. اهـ.

ويقرأ في الركعتين بعد المغرب: ﴿قُلْ يَأَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ و ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾. لما روى ابن مسعود. قال: ما حصي ما سمعت رسول الله ﷺ يقرأ في الركعتين بعد المغرب وفي الركعتين قبل الفجر: ﴿قُلْ يَأَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾ و ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾. أخرجه الترمذي وابن ماجه<sup>٢</sup>.

مسألة: يجوزُ فعلُ ركعتي الفجر راكباً، على الصحيح من لسانه.

الدليل: حديث مسلم عن ابن عمر، غير أنه لا يُصلي عليها لمكتوبة.

---

(١) في سننه ١٧٠/٢ من حديث بن عمر، رضي الله عنهما، ونظر ما فيه.  
(٢) وأخرجه الترمذي (٢٣١)، وابن ماجه (١١٦٦)، وابن عدي في الكمال ٥/١٩٤٦ من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه. قال الترمذي: حديث بن مسعود حديث عريب من حديث بن مسعود، لا نعرفه إلا من حديث عبد الملك بن مَعْدَد عن عاصم.  
وقال بن عدي: وهذا الحديثان مع حديث يرويه عبد الملك عن عاصم بهذا الإسناد وغيره مما لا يتبع عليه.

وللبخري «إلا الفرائض»<sup>(١)</sup>، وسأله صالح عن ذلك، فقال: قد أوتر النبي ﷺ على بعيره<sup>(٢)</sup>، وركعتا الفجر ما سمعتُ بشيء، ولا اجتريء عليه.

مسألة: ويلى ركعتي الفجر في الأفضلية ركعت المغرب.

مسألة: ووقت كل راتبة من الرواتب قبل الفرض، كسنة الفجر والظهر القبليّة من دخول وقت الفرض إلى تمام فعله، فسنة فجر، وظهر الأولى بعدهما قضاء كما يأتي.

وما بعد الفرض من السنن، كسنة الظهر الأخيرة، وسنة المغرب والعشاء وقتها من فعله إلى آخر وقته، فلا يصح تقديمها عليه.

مسألة: ولا سنة راتبة لجمعة قبلها، وأقلها بعده ركعتان.

الدليل: ما في رواية عن ابن عمر: «وركعتين بعد الجمعة في بيته»<sup>(٣)</sup>.

وكثر السنة بعد الجمعة ست لم يأتي في بابها<sup>(٤)</sup> إن شاء الله.

وفعل سنة الجمعة في المسجد مكانه أفضل، نصّاً. قال البهوتي: وفيه نظر، مع الحديث السابق عن ابن عمر. وفي «المبدع»: فعل جميع الرواتب في البيت أفضل في قول الجمهور. اهـ.

مسألة: وتُجزى السنة عن تحية المسجد؛ لأن المقصود من تحية المسجد بداءة الداخل إليه في الصلاة، وقد وُجدت، ولا تُجزى تحية عن سنة؛ لأنه لم ينو السنة عند إحرامه «وإنما لكل امرئ ما نوى»، ولا تحصل التحية بركعة ولا بصلاة

(١) أخرجه البخاري (١٠٠٠)، ومسلم (٧٠٠) (٣٩).

(٢) أخرجه البخاري (١٠٠٠)، ومسلم (٧٠٠) (٣٦).

(٣) حديث صحيح، وأخرجه أحمد ٢، ٣٥، والنسائي ٣، ١١٣، وصححه ابن خزيمة (١٨٣٦).

وابن حبان (٢٤٧٦) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٤) في باب صلاة الجمعة.



جندة، ولا سُجُود تِلَاوَة وشكر. قال في «المنتهى»: وإن نوى بركعتين التحية والسنة  
وَالْفَرْض حَصْلًا.

مسألة: وَيُسْنُ الْفَصْلُ بَيْنَ الْفَرْضِ وَسُنَّتِهِ بِكَلَامٍ أَوْ قِيَامٍ، أَيْ: انْتِقَالٍ.

قال ابنُ تيمية: والسنة أن يَفْصَلَ بين الفرض والنفل في الجمعة وغيرها كما  
ثبت عنه في الصحيح: أنه ﷺ نهى أن تُوصَلَ صلاةٌ بصلاةٍ حتى يَفْصَلَ بينهما بقيامٍ  
أو كلامٍ. (١) فلا يفعل ما يفعله كثيرٌ من الناس يَصِلُ السَّلامَ بركعتي السنة، فإن  
هذا ركوبٌ لنهي النبي ﷺ. وفي هذا من الحكمة التمييز بين الفرض وغير  
الفرض، كما يُمَيِّز بين العبادة وغير العبادة. اهـ.

وقال ابنُ القيم: لِثَلَا يتخذ ذريعةً إلى تغييرِ الفرض، وأن يُزَادَ فيه ما ليس منه.  
اهـ.

ويخطُّ الشيخ موسى الحجاوي: ويحصل الفصل بالكلام من المصلي بقول:  
سُبْحَانَ اللَّهِ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ، وَلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، ونحو ذلك. اهـ.

الدليل: قولُ معاوية: إن النبيَّ أمرنا بذلك ألا نُوصَلَ صلاةٌ، حتى نتكلم أو  
نخرج. رواه مسلم (١٢).

مسألة: وللزوجة والأجير ولو خاصًا، والولد، والعبد فعلُ لسنن الرواتب مع  
الفرض: لأنها تابعة له.

---

(١) أخرجه مسلم (٨٨٣) من حديث عمر بن عطاء بن أبي الخور، أن نفع بن جبير رُسِنَ إلى  
السائب، ابن أخت نجر، يسأله عن شيء رآه منه معاوية في الصلاة؟ فقال: نعم، صليت معه  
الجمعة في المقصورة، فمَدَّ سَئِمُ الْإِمَامِ قُمْتُ مَقْدَمِي فصليت، فمَدَّ دَخَلَ أَرَسَ لِي، فقال:  
لَا تُعَدُّ لِمَ فَعَلْتُ، إِذَا صَلَّيْتُ الْجُمُعَةَ فَلَا تُصَلِّ بِصَلَاةٍ حَتَّى تَكْمُ وَتَخْرُجَ، فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ  
ﷺ أَمَرَ بِذَلِكَ، أَنْ لَا تُوصَلَ صَلَاةٌ بِصَلَاةٍ حَتَّى تَكْمُ وَتَخْرُجَ.

(٢) في «صحيحه» (٨٨٣)، وانظر ما قبله

ولا يجوزُ منعهم من السنن؛ لأن زمنها مستثنى شرعاً، كالفرئض.

فرع: ومن فاته شيء من هذه السنن سُنَّ له قضاءه. هذا المذهب. وقد ذهب إلى ذلك من لصحابة عبد الله بن عمر. ومن لتبعين عطاء وطويس والقاسم بن محمد. ومن الأئمة بن جريج ولأوزاعي. والشافعي في لجديد وسحاق ومحمد بن الحسن والمزني، واختاره الشيخ تقي الدين بن تيمية.

السدليل: ما ثبت: أن النبي ﷺ قضى ركعتي الفجر مع الفجر حين نام عنهما. وقضى الركعتين لنتين قبل الظهر بعد العصر<sup>٢</sup>. وقسنا لباقي على ذلك.

وقال: من نذر عن لوتر أو نسيه. فليُصنَّه إذ صُبح أو ذكر. روه الترمذي وأبو داود<sup>٣</sup>.

وعن أبي هريرة مرفوعاً: «مَنْ لَمْ يُصَلِّ رَكْعَتِي الْفَجْرِ، فَلْيُصَلِّهُمَا بَعْدَ مَا تَطْلُعُ الشَّمْسُ»<sup>٤</sup>. رواه الترمذي والبيهقي، وقال: تفرَّد به عمرو بن عاصم، وهو ثقة. قال النووي: سنده جيد.

وعن عائشة: كان النبي ﷺ إذا لم يصل ربعا قبل الظهر صلاها. رواه الترمذي. وسنده ثقات<sup>٥</sup>.

---

(١) أخرجه بخاري (٥٩٥) (٧٤٧١). ومسم (٦٨١) من حديث أبي قتادة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه بخاري (١٢٣٣) من حديث أم سمية، رضي الله عنها.

وأخرجه مسم (٨٣٥) من حديث عائشة، رضي الله عنها.

(٣) وأخرجه أبو داود (١٤٣١). ولترمذي (٤٦٥). وابن ماجه (١١٨٨). ومن حديث أبي سعيد

الخدري رضي الله عنه صححه لحاكم ١ ٣٠٢ ووافقه لذهبي.

وصححه الترمذي (٤٦٦). نظر ص ٣٢٩. تعليق (١).

(٤) حديث صحيح. وأخرجه لترمذي (٤٢٣). والبيهقي ٢ ٤٨٤. والدرقطني ١ ٣٨٢ -

٣٨٣. وصححه ابن خزيمة (١١١٧). وابن حبان (٢٤٧٢). ولحاكم ١ ٢٧٤. ووافقه

لذهبي.

(٥) حديث حسن. وأخرجه الترمذي (٤٢٦) من حديث عائشة، رضي الله عنها.

وعن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: مَنْ نَامَ عَنْ صَلَاةٍ أَوْ نَسِيَهَا فَلْيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا. رواه البخاري ومسلم<sup>(١)</sup>.

وعن أبي سعيد أن النبي ﷺ قال: مَنْ نَامَ عَنْ وَتْرِهِ أَوْ نَسِيَهُ فَيُصَلِّهِ إِذَا ذَكَرَهُ. رواه أبو داود<sup>(٢)</sup>. قال النووي: بإسناد حسن، ورواه الترمذي بإسناد ضعيف، وتكتمه على إسناده. وإنما ذكرت هذا لئلا يفتر بكلام الترمذي فيه مَنْ لَا أَنَسَ لَهُ بِطَرَقِ الْحَدِيثِ وَالْأَسْمَاءِ، فَيَتَوَهَّمُ ضَعْفَ مَا لَيْسَ هُوَ بِضَعِيفٍ. وإن كان طريق الترمذي فيه ضعيفاً.

وعن عائشة: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا فَاتَتْهُ الصَّلَاةُ مِنَ اللَّيْلِ مِنْ وَجَعٍ أَوْ غَيْرِهِ صَلَّى مِنَ النَّهَارِ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً. رواه مسلم<sup>(٣)</sup>. اهـ. لكن ما فت مع فرضه وكثر، فلا ولي تركه، إلا سنة فجر.

وتقدم في باب شروط لصلاة إذا فاتت لسنن مع لفروض مفصلاً.  
وعن أحمد: لَا يُسْتَحَبُّ قِضَاؤُهُ. وبه قال أبو حنيفة ومالك وأبو يوسف في شهر الروايات عنهم.

وعنه: يَقْضِي سَنَةَ الْفَجْرِ إِلَى الضُّحَى. ويأتي في أوقات لنهي.  
وقال ابن حزم: إِنْ تَرَكَ لِعَذْرِ نَوْمٍ أَوْ نَسِيَنَ فَيَقْضِي، أَوْ لَغَيْرِ عَذْرٍ فَلَا يَقْضِي.  
وقيل: لَا يَقْضِي إِلَّا سَنَةَ الْفَجْرِ إِلَى وَقْتِ الضُّحَى، وَرَكْعَتِي الظُّهْرِ.  
وقال مالك: تُقْضَى رَكْعَتَا الْفَجْرِ إِلَى وَقْتِ الزُّوْلِ، وَلَا تُقْضَى بَعْدَ ذَلِكَ.  
وقال في «الرعاية»: وَقِيلَ: يَأْتِيهِ تَارِكُهُنَّ مَرَاراً، وَيُرَدُّ قَوْلُهُ قَوْلَ أَحْمَدَ: مَنْ تَرَكَ

(١) أخرجه البخاري (٥٩٧)، ومسلم (٦٨٤) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٢) سف ص ٤٠٦ / تعيق (٣).

(٣) في «صحيحه» (٧٤٦) من حديث عائشة رضي الله عنها.

الوتر، فهو رجلٌ سوء.

وأما قضاء الوتر، فالصحيح من المذهب أنه يُقضى.

فعلى هذا يُقضى مع شفعه على الصحيح.

وعن أحمد: يقضيه منفرداً وحده.

وعنه: لا يُقضى، اختاره الشيخ تقي الدين.

وعنه: لا يُقضى بعد صلاة الفجر. وقال أبو بكر: يُقضى ما لم تَطْلُع الشمس.

وقال النخعي، وسعيد بن جبير والحسن: إذا طلعت الشمس، فلا وتر. وتقدم<sup>١</sup> ذلك موضعاً في الوتر.

مسألة: سنة فجر، وسنة ظهر، الأولى بعدهما قضاء على الصحيح من المذهب؛ لأن وقتها يمتد إلى الصلاة، ففعلهما بعد الوقت يكون قضاءً.

وقيل: أداء.

ويبدأ بسنة الظهر التي قبلها إذا قضاها قبل السنة التي بعدها ندباً مراعاة للترتيب.

لكن قالت عائشة: كان رسول الله ﷺ إذا فاتته الأربع قبل الظهر صلاتهن بعد الركعتين بعد الظهر. رواه ابن ماجه<sup>٢</sup>.

فائدة: قل الشيخ عبدالله أبابطين: وأما رفع اليدين بالدعاء بعد السنن أرجو أن لا بأس به، لكن اجتهد الإنسان بالدعاء قبل السلام أولى وأحرى للإجابة. اهـ<sup>٣</sup>.

(١) ص ٣٣٤ تعيين (١).

(٢) أخرجه بن ماجة (١١٥٨) من حديث عائشة، رضي الله عنها، وسنده جيد.

(٣) نظر «كشف القناع» ١ ٤٩٥ - ٤٩٧، و«لروض المربع» ٢ ٢١٣، ٢١٥، ٢١٦.

و«الإنصاف» ٢ ١٧٦ - ١٧٩، و«المبضع» ٢ ١٤ - ١٦، و«لمغني» ٢ ٥٤٢، ٥٤٤ =

نص: الخامس: السنن المرغوب (ء) فيها وهي: أربع قبل (ء) الظهر، وأربع قبل العصر، وست بعد (ء) المغرب، وست بعد (ء) الجمعة.

ش: ويسن غير الرواتب عشرون: أربع قبل الظهر، وأربع بعده.

الدليل: ما روت أم حبيبة زوج النبي ﷺ قالت: قال النبي ﷺ: من حفظ عني أربع قبل الظهر، وأربع بعدها، حرمه الله عني النار.<sup>١</sup> رواه بودود وترمذي، وقال: حديث حسن صحيح غريب، وصححه النووي، وحديث أبي أيوب<sup>٢</sup> وتقدم، وحديث عائشة: أن النبي ﷺ كان لا يدع أربع قبل الظهر، ثم يخرج ويصلي بالناس، ثم يدخل، فيصلّي ركعتين. رواه مسلم<sup>٣</sup>. وعنهما: كان النبي ﷺ إذا لم يصل أربع قبل الظهر صلاهن بعده. رواه الترمذي<sup>(٤)</sup>، وقال: حديث حسن.

والله أعلم بشرح نهج<sup>١</sup> ٤٨١-٤١٣، ٤٩١، ٤٩٢، ٢٢٠، وعلامه سرفيس<sup>٢</sup> ١٥٩، وحاشية معتري<sup>٣</sup> ٢٢٢، ٢٢٣، واحتيرات ص ١١٩، ومجسّد<sup>٤</sup> ٢٣، ٢٤، ٢٠٤، ٢٠٢، ٢٠٣، والفروع<sup>٥</sup> ١، ٥٤٤، والدرر<sup>٦</sup> ٣، ١١٠، وقدي بن إبراهيم<sup>٧</sup> ٢، ٢٤٩، وهنيس لأوصار<sup>٨</sup> ٢، ٢٥١، ٣، ١٩، ٢٣، ٢٤، وارد<sup>٩</sup> ١، ٣٠٨، ٣١٠، ٣١٢، ٣١٤، ٣١٩، ٣٢٢، وعمدة الأحكام مع عمدة ص ١٩، وفتح نيري<sup>١٠</sup> ٣، ٤٩، ٥٠، ٥١، والنسحي<sup>١١</sup> ٣، ١٥٤، وشرح بن عربي<sup>١٢</sup> ٢، ٢١٦، ومعرفة ولي<sup>١٣</sup> ٢، ٣٦.

(١) حديث صحيح بطريقه وشوهد، وأخرجه أحمد ٣٢٥ و٤٢٦، وبودود (١٢٦٩)، وترمذي (٤٢٦) و(٤٢٨)، وابن ماجه (١١٦٠)، ونسائي ٣، ٢٦٤ و٢٦٥، عن طريق، عن عسمة بن أبي سفين، عن أم حبيبة، رضي الله عنها، مرفوعاً.

وقال ترمذي: حديث حسن صحيح غريب.

(٢) حديث حسن شوهد، وأخرجه أحمد ٥، ٥١٦، وترمذي في السنن (٢٩٤)، وابن ماجه (١١٥٧) من حديث أبي أيوب رضي الله عنه.

(٣) في «صحيحه»: (١٣٠) (١٠٥) من حديث عائشة رضي الله عنها، سقط، كما يصح في بيتي قبل لظهر أربع...

وهذا لفظ ليحاري (١١٨٢)

(٤) في «سننه» (٤٢٧) و(٤٢٨)، ونظره مسد ص ٤٠٦، تعيق (٥).

وَرُبْعَ قَبْلِ الْجُمُعَةِ لَمَّا يَأْتِي فِي بَابِهَا، وَرُبْعَ قَبْلِ الْعَصْرِ.

الدليل: حديثُ بنِ عمر مرفوعاً: رَجِمَ اللَّهُ مَرَّةً صَلَّى قَبْلَ الْعَصْرِ رُبْعاً. رواه الترمذي. وقال: حسن غريب.

وعن عبي: أن النبي ﷺ كان يُصلي قبل العصر ركعتين. رواه أبو داود<sup>٢</sup>.

قال النووي: بسنادٍ صحيح. اهـ.

قال ابن القيم: وأم الأربع قبل العصر، فلم يصح عنه عيه لسلامه في فعلها شيء إلا حديثُ عاصم بن ضمرة، عن علي... الحديث الطويل، أنه ﷺ: كان يُصلي في النهار ست عشرة ركعة، يُصلي إذا كنت لشمس من هاهنا كهَيْئَتِها من هاهنا لصلاة الظهر أربع ركعات، وكان يُصلي قبل الظهر أربع ركعات، وبعد الظهر ركعتين، وقبل العصر أربع ركعات<sup>٣</sup>. وفي لفظ: كان إذا زالت الشمس من هاهنا كهَيْئَتِها من هاهنا عند العصر، صلى ركعتين، وإذا كنت الشمس من هاهنا كهَيْئَتِها من هاهنا عند الظهر، صلى أربعاً، ويُصلي قبل الظهر أربعاً وبعدها ركعتين، وقبل العصر أربعاً، ويفصل بين كل ركعتين بالتسليم على الملائكة المقربين ومن تبعهم من المؤمنين والمسلمين. وسمعتُ شيخ الإسلام ابن تيمية يُنكرُ هذا الحديث ويدفعه جداً، ويقول: إنه موضوع. ويذكر عن أبي إسحاق الجوزجاني إنكاره.

وقد روى أحمد، وأبو داود، والترمذي من حديث ابن عمر، عن النبي ﷺ أنه قال:

---

(١) سف ص ٣٩١ تعليق (١)

(٢) في نسخة (١٢٧٢) من حديث عبي بن أبي طيب رضي الله عنه

(٣) حديث قوي، وأخرجه أحمد (٦٥٠) و (٨١٥) والترمذي (٤٢٤) و (٤٢٩) و (٥٩٨) و

(٥٩٩)، وفي «المستدرك» (٢٨١)، وفي نسخة (٢٨٧)، ولنسائي ٢ ١١٩، وصححه بن

خزيمة (١٢٣٢) من حديث عبي بن أبي طيب رضي الله عنه. ونظر تدمه تخريجه في

«المستدرك» طبع مؤسسة الرسالة.

رَجِمَ اللَّهُ امْرَأَ صَلَّى قَبْلَ الْغَضْرِ رُبْعًا<sup>١</sup>. وقد ختلف في هذا الحديث، فصححه ابن حبان، وعلمه غيره، قال ابن أبي حاتم: سمعتُ أبي يقول: سألتُ أبا الوليد الطيالسي عن حديث محمد بن مسهم بن المشي، عن أبيه، عن ابن عمر، عن النبي ﷺ: (رَجِمَ اللَّهُ امْرَأَ صَلَّى قَبْلَ الْغَضْرِ رُبْعًا)، فقال: دع ذلك. فقلت: إن أبا داود قد رواه، فقال: قل أبو الوليد: كان ابن عمر يقول: حفظتُ عن النبي ﷺ عشرَ ركعاتٍ في اليوم وليلة. فلو كان هذا لعنه. قال أبي: كان يقول: حفظتُ ثنتي عشرةَ ركعةً. وهذا ليس بعلة أصلاً، فإن ابن عمر إنما أخبر بما حفظه من فعل النبي ﷺ، لم يُخبر عن غير ذلك. فلا تنفي بين الحديثين المبته. هـ.

وأربع بعد المغرب.

الدليل: حديثُ أبي هريرة يرفعه: (مَنْ صَلَّى بَعْدَ الْمَغْرَبِ سِتَّ رَكَعَاتٍ لَمْ يَتَكَمَّ فِيمَا بَيْنَهُنَّ بِسُوءٍ، عُذِّلَ لَهُ بِعِبَادَةِ ثِنْتِي عَشْرَةَ سَنَةً)، رواه الترمذي<sup>٢</sup>. وقال: لا نعرفه إلا من حديث عمر بن أبي خثعم. وضعفه البخاري جداً.

وقال الموفق ولشرح: ستُّ بعد المغرب للخبر السابق.

وقيل: أو أكثر.

قال في المستوعب: لتتفَسَّ بين المغرب والعشاءِ مُرَغَّبٌ فيه، وهو التَّهَجُّدُ. هـ.

وأربع بعد العشاء.

الدليل: قولُ عائشة: ما صَلَّى النبي ﷺ لعشاء قط، فَدَخَلَ عَيَّ إِلَّا صَلَّى أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ أَوْ سِتَّ رَكَعَاتٍ. رواه أبو داود<sup>٣</sup>.

(١) سنن ص ٣٩١ تعيق (١).

(٢) في «سننه» (٤٣٥) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) في «سننه» (١٣٠٣) وفي سنده مقاتل بن بشير لم يوثقه سوى ابن حبان، وتفرد بالرواية عنه مالك بن مغول، وقال الذهبي في «الميزان»، لا يعرف هـ. فيسناده ضعيف.

قال جمعة منهم لشرح وابن عبيد: يحفظ عيهاً استحباباً لم تقدم.

قال نووي: يستحب أن يصلي قبل عشاء آخرة ركعتين فصعداً، لحديث عبد الله بن مغفل، أن النبي ﷺ قال: بين كل ذنين صلاة، بين كل ذنين صلاة، بين كل ذنين صلاة. قال في الثالثة: لمن يشاء. روه البخاري ومسلم<sup>(١)</sup>. ولمر ذب الأذن والإقامة بتفريق العلماء. هـ.

قال في الإقذاع: ويسن لمن شاء ركعتان بعد أن لمغرب قبها. هـ.  
قال ليهوتي: وقوله: يسن لمن شاء، فيه نظر؛ لأن السنة لا تتوقف على المشيئة إلا أن يقال: ثار به إلى أن ينتهي ليست مؤكدة. هـ.  
وظهر كلام أحمد: نهما جئنا من وليست سنة. قال لأثره: قلت لأبي عبد الله: لركعتان قبل المغرب؟ قال: ما فعلته قط إلا مرة، حين سمعت حديثاً، وقال: فيهما حديث جيد، أو قال: صحيح، عن النبي ﷺ وأصحابه والتابعين. لأنه قال: لمن شاء فمن شاء صلى. وقال: هذا شيء ينكره الناس. وضحيت كالمعجب، وقال: هذا عندهم عظيم.

الدليل: ما روى أنس قال: كنت نصي على عهد النبي ﷺ ركعتين بعد غروب الشمس قبل صلاة المغرب. قال لمختار بن فنس: فقلت له: كان يصلي صلاههما؟ قال: كان يروى نصليهما، فم يأمرن ولم ينهين، متفق عليه<sup>(٢)</sup>.

وقال أنس: كنت بالمدينة إذ كان يؤذن لصلاة المغرب، بتدرو السواري، فركعو ركعتين حتى إن لرجل غريب ليدخل لمسجد فيحسب أن لصلاة قد

(١) أخرجه البخاري (٦٢٤)، ومسلم (١٣١)، من حديث عبد الله بن مغفل رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم (٨٣٦) من حديث أنس رضي الله عنه، وهو من فرد مسلم.

وتفق لشيخنا على حديث أنس رضي الله عنه بسنده، فقد أخرجه البخاري (٦٢٥)، ومسلم (٨٣٦).



صَلَّيْتُ مِنْ كَثْرَةِ مَنْ يُصَلِّيهِمَا . رواه مسلم . وأخرجه البخاري بمعناه .

وعن عبد الله بن مُعْقِلٍ قال : قال رسول الله ﷺ : «بَيْنَ كُلِّ أَذْنَيْنِ صَلَاةٌ»<sup>(١)</sup> قالها ثلاثاً ، ثم قال في الثالثة : «لِمَنْ شَاءَ» . رواه البخاري ومسلم .

وقال عُقْبَةُ : كنا نفعنه على عهد رسول الله ﷺ . وصُحِّحَ لِرَؤُوسَيْنِ يَاحْتُمُهُمَا كَمَا تَقَدَّمَ فِي بَابِ الْأَذْنِ<sup>(٢)</sup> .

الدليل : حديث عبد الله المزني : قال : قال ﷺ : «صَلُّوا رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الْمَغْرِبِ» . ثم قال : «صَلُّوا رَكَعَتَيْنِ قَبْلَ الْمَغْرِبِ» . ثم قال : «صَلُّوا قَبْلَ الْمَغْرِبِ رَكَعَتَيْنِ لِمَنْ شَاءَ» ، خشية أن يتخذها الناس سنة . رواه البخاري<sup>(٣)</sup> .

قال بن تيمية : فإنه قد ثبت عنه ﷺ في «الصَّحِيحَيْنِ» أنه قال : «بَيْنَ كُلِّ أَذْنَيْنِ صَلَاةٌ» ، بين كل أذنين صلاة<sup>(٤)</sup> . ثم قال في الثالثة : «لِمَنْ شَاءَ» كراهية أن يتخذها الناس سنة . فهذا الحديث يدل على أن لصلَاةً مشروعةً قَبْلَ عُصْرِ وَقَبْلَ الْعِشَاءِ لِآخِرَةِ وَقَبْلَ الْمَغْرِبِ ، وأن ذلك ليس بسنة . وكذلك قد ثبت أنهم كانوا يُصَلُّونَ بَيْنَ أَذْنِ الْمَغْرِبِ وَهُوَ يَرُومُهُمْ ، فلا ينههم ، ولا يأمرهم ، ولا يفعل هو ذلك ، فدلَّ على أن ذلك فعلٌ جائزٌ ، وقد احتجَّ بعضُ الناس على لصلَاةٍ قَبْلَ لُجْمَعَةٍ بقوله : «بَيْنَ كُلِّ أَذْنَيْنِ صَلَاةٌ» وعارضه غيره . فقال : لأذنٌ لذي على المنبر لم يكن على عهد رسول الله ﷺ ، ولكن عثمان أمر به لمكثرٍ لِمَنْ على عهده ، ولم يكن يَنْبَغُهُمْ لأذنٌ حينَ خروجه وقعوده على المنبر ، ويتوجه أن يُقال : هذا لأذنٌ لم ينه عثمان ، وانفق المسمون عليه صار أذنٌ شرعي ، وحينئذٍ فتكون لصلَاةً بينه وبين

(١) مسلم في «صحيحه» (٨٣٧) ، وأخرجه البخاري (٦٢٥) من حديث أنس رضي الله عنه .

(٢) نظرت في (١) في لصفحة لسابقة .

(٣) نظرت فيه .

(٤) أخرجه البخاري (١١٨٣) ، وهو من فرد من حديث عبد الله بن معقل لمربي رضي الله عنه .

(٥) سلف ص ٤١٢ تعقيب (١) .

لأذن لثاني جائزة حسنة، وليست سنة رتبة، كالصلاة قبل صلاة المغرب، وحينئذ من فعل ذلك لم يُنكر عليه، ومن ترك ذلك لم يُنكر عليه، وهذا عدل لأقول وكلام الإمام أحمد يدل عليه. هـ.

وقر بن القيم: لصوب في هتين ركعتين نهم مستحبان مندوب إليهم وليست بسنة رتبة كسائر السنن الرواتب هـ.

قال النووي: وما لحديث ندي روه أبو دود، عن بن عمر، قال: ما رأيت أحدا يصلي لركعتين قبل المغرب على عهد رسول الله ﷺ، فوسدده حسن، وأجب البيهقي وأخرون عنه بأنه نفي ما لم يعممه، وثبت غيره ممن عممه، فوجب تقديمه رواية الذين ثبتوا؛ لكثرتهم ولم معهم من عمم ما لا يعممه بن عمر. هـ.

مسألة: ويسن ركعتين بعد لوتر جالس ولا يصح: ثباحت ولا يكره فعلهما. نص عليه. قال لأثره: سمعت أبا عبد الله يسأل عن لركعتين بعد لوتر، فقال: أرجو أن فعله إنسان لا يضيق عليه، ولكن يكون وهو جالس، كما جاء في الحديث: "قت: تفعله أنت؟ قال: لا، ما فعله. هـ. لأن أكثر الوصفين لتهجد به ﷺ لم يذكرهما، منهم بن عباس وزيد بن خالد، وعائشة، فيم روه عنها عروة والقداسي وعبد الله بن شقيق، وأكثر الصحابة، ومن بعدهم من أهل العلم على تركهما.

قال النووي: لصوب أن هتين لركعتين فعلهما به ﷺ بعد لوتر جالس لبيان الجوز، ولم يوظب على ذلك، بل فعله مرة أو مرّتين قسمة. قال: ولا يغتر بقولها: كان يصلي، فإن المختار الذي عليه لأكثر من والمحققون من الأصوليين أن لفظة اكن لا ينزها منها لدوم ولا لتكرار، وإنما هي فعل ماض تدل على وقوعه مرة،

(١) أخرجه أبو دود في مسنه (١٢٨٤).

(٢) أخرجه مسنه (٧٣٨)(١٢٦) من حديث عائشة، رضي الله عنها، قلت: كان يصلي ثلاث عشرة ركعة، يصلي ثمان ركعات ثم يوتر، ثم يصلي ركعتين وهو جالس، فإذا أرد أن يركع قدم فركع، ثم يصلي ركعتين بين لنداء والإقامة، من صلاة الصبح.

فإن دَلَّ دليلٌ عُمَرُ به، وإلا فلا تقتضيه بوضعها، وقد قالت عائشة: كُنْتُ أَطِيبُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لِحُلِّهِ قَبْلَ أَنْ يَطُوفَ<sup>(١)</sup> ومعلومٌ أنه ﷺ لم يُحُجَّ بَعْدَ أَنْ صَحِبَتْهُ عَائِشَةُ إِلَّا حَجَّةَ وَحْدَةٍ وَهِيَ حَجَّةُ الْوَدَاعِ. قال: وَلَا يُقَالُ: لَعَلَّهَا طَيبَتْهُ فِي إِحْرَامِهِ بِعُمْرَةٍ. لِأَنَّ الْمُعْتَمِرَ لَا يَحُلُّ لَهُ الطَّيِّبُ قَبْلَ الطَّوْفِ بِالْإِجْمَاعِ، فَثَبَتَ أَنَّهَا سَتَعَمَّتُ كُنْ فِي مَرَّةٍ وَاحِدَةٍ. قال: وَإِنَّمَا تَأُولَدُ حَدِيثُ الرُّكْعَتَيْنِ: لِأَنَّ الرُّوَايَاتِ الْمَشْهُورَةَ فِي «الصَّحِيحِينَ» مُصْرَحَةٌ بِأَنَّ آخِرَ صَلَاتِهِ ﷺ فِي لَيْلٍ كَانَتْ وَتَرًا.

وفي «لصحيحين» أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ مَشْهُورَةٌ بِالْأَمْرِ بِجَعْلِ آخِرِ صَلَاةٍ لَيْلٍ وَتَرًا. فَكَيْفَ يُظَنُّ بِه ﷺ مَعَ هَذِهِ الْأَحَادِيثِ وَأَشْبَهَهَا أَنَّهُ يُدَاوُهُ عَلَى رُكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْوَتْرِ. وَبِجَمْعِهِمْ آخِرَ صَلَاةٍ لَيْلٍ. قَالَ: وَمَا أَشَارَ إِلَيْهِ لِقَاضِي عِيَضٍ مِنْ تَرْجِيحِ الْأَحَادِيثِ لِمَشْهُورَةٍ وَرَدَّ رُويَةً الرُّكْعَتَيْنِ، فَيَسَّرَ بِصَوْبٍ: لِأَنَّ الْأَحَادِيثَ إِذَا صَحَّتْ وَأُمِّكُنَ الْجَمْعُ بَيْنَهُمَا تَعَيَّنَ، وَقَدْ جَمَعْنَا بَيْنَهُمَا وَبِهِ لِحَمْدِهِ هـ.

قَالَ الشُّوْكَنِيُّ: وَأَقُولُ: وَأَمَّا الْأَحَادِيثُ الَّتِي فِيهَا الْأَمْرُ لِلْأَمَةِ بِأَنْ يَجْعَلُوا آخِرَ صَلَاةٍ اللَّيْلِ وَتَرًا، فَلَا مَعْرَضَةَ بَيْنَهُمَا وَبَيَّنَّ فَعَلَهُ ﷺ لِرُكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْوَتْرِ، لَمْ يَقْرَرْ فِي الْأَصُولِ: أَنَّ فَعَلَهُ ﷺ لَا يُعَارِضُ الْقَوْلَ الْخَصْرَ بِالْأَمَةِ، فَلَا مَعْنَى لِلْإِسْتِنَادِ.

وَأَمَّا أَحَادِيثُ أَنَّهُ كَانَ آخِرُ صَلَاتِهِ ﷺ مِنَ اللَّيْلِ وَتَرًا، فَلَيْسَ فِيهَا مَا يَدُلُّ عَلَى الدَّوَامِ، لَمْ يَقْرَرْهُ مِنْ عَدَمِ دَلَالَةِ لَفْظِ كَانَ عَلَيْهِ، فَطَرِيقُ الْجَمْعِ بِاعْتِبَارِهِ ﷺ أَنْ يُقَالَ: إِنَّهُ كَانَ يُصَلِّي الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ لَوْتِ تَرَةٍ وَيَدْعُهُمَا تَارَةً، وَأَمَّا بِاعْتِبَارِ الْأَمَةِ، فَغَيْرُ مُحْتَاجٍ إِلَى الْجَمْعِ، لَمَّا عُرِفَتْ مِنْ أَنَّ الْأَوَامِرَ بِجَعْلِ آخِرِ صَلَاةٍ اللَّيْلِ وَتَرًا مُخْتَصَّةٌ بِهِمْ، وَأَنَّ فَعَلَهُ ﷺ لَا يُعَارِضُ ذَلِكَ.

قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ فِي «الْهِدْيِ»: وَقَدْ أَشْكَلُ هَذَا، يَعْنِي حَدِيثُ الرُّكْعَتَيْنِ بَعْدَ الْوَتْرِ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٥٣٩)، وَمُسْنَدُهُ (١١٨٩)، وَابْنُ حِبَّانَ (٣٧٦٦) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.

على كثير من الناس. فظنوه معارضاً لقوله ﷺ: «اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وتراً»<sup>(١)</sup> ثم حكى عن مالك وأحمد ما تقدم. وحكى عن طائفة ما قدمنا عن النووي، ثم قال: والصواب أن يقال: إن هاتين الركعتين تجريان مجرى السنة وتكمل الوتر. فإن الوتر عبادة مستقلة ولا سيما إن قيل بوجوبه. فتجري الركعتان بعده مجرى سنة المغرب من المغرب. فإنها وتر النهار والركعتان بعدها تكميل لها، فكذلك الركعتان بعد وتر الليل. اهـ.

ووجه الجواز ما روى سعد بن هشام. عن عائشة: أن النبي ﷺ كان يصلي من الليل تسع ركعات، ثم يسلم تسليماً يسمعنا، ثم يصلي ركعتين بعد ما يسلم وهو قاعد. فتلك إحدى عشرة ركعة<sup>(٢)</sup>.

وقال أبو سلمة: سألت عائشة عن صلاة رسول الله ﷺ فقالت: كان يصلي ثلاث عشرة ركعة يصلي ثماني ركعات، ثم يؤتر، ثم يصلي ركعتين وهو جالس. فإذا أراد أن يركع قام فركع، ثم يصلي ركعتين بين النداء والإقامة من صلاة الصبح. رواهم مسلم<sup>٣</sup>. وروى ذلك أبو أمامة أيضاً، وأوصى بهم خالد بن معدان، وكثير بن مرة الحضرمي. وفعلهم الحسن. فهذا وجه جوازهما.

قال لنووي: وهذا الحديث محمول على أنه ﷺ صلى الركعتين بعد الوتر بياناً لجواز الصلاة بعد الوتر. ويدل عليه أن الروايات المشهورة في «الصحيحين» عن عائشة مع رواية خلائق من الصحابة - رضي الله عنهم - في «الصحيحين» مصرحة بأن آخر صلاة النبي ﷺ في الليل كانت وتراً، وفي «الصحيحين» أحاديث كثيرة بالأمير بأن يكون آخر صلاة الليل وتراً كقوله ﷺ: «اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وتراً»<sup>(٤)</sup>. وقد تقدم قريباً عن «الصحيحين»، كقوله ﷺ: «صلاة الليل مثنى مثنى فإذا

(١) أخرجه لبحري (٩٩٨)، ومسم (٧٥١) من حديث عبدالله بن عمر، رضي الله عنهم.

(٢) أخرجه مسلم (٧٤٦) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣) أخرجه مسلم (٧٣٨) (١٢٦).

(٤) سنن ترمذي (١).

خفت الصبح، فأوتر بواحدة»<sup>(١)</sup> روياه في «الصحيحين» من رواية ابن عمر - رضي الله عنهما - فكيف يُظنُّ بالنبي ﷺ مع هذه الأحاديث وأشبهاها أنه كان يُداوئ على ركعتين بعد الوتر؟ وإنما معناه ما ذكرناه أولاً من بيان الجواز، وإنما بسطت الكلام في هذا الحديث، لأنني رأيت بعض الناس يعتقد أنه يستحب صلاة ركعتين بعد الوتر جالساً، ويفعل ذلك، ويدعو الناس إليه، وهذه جهالة وغبوة، لعدم أنسه بالأحاديث الصحيحة، وتنوع طرقها، وكلام العلماء فيها فاحذر من الاغترار به، واعتمد ما ذكرته أولاً، وبالله التوفيق. اهـ.

قال ابن تيمية: وأما صلاة الركعتين بعد الوتر، فهذه روى فيها مسلم في «صحيحه» إلى النبي ﷺ: أنه كان يُصلي بعد الوتر ركعتين، وهو جالس<sup>(٢)</sup>. وروي ذلك من حديث أم سلمة في بعض الطرق الصحيحة: أنه كان يفعل ذلك إذا أوتر بتسع، فإنه كان يُوتر بإحدى عشرة، ثم كان يُوتر بتسع، ويُصلي بعد الوتر ركعتين، وهو جالس<sup>(٣)</sup>. وأكثر الفقهاء ما سمعوا بهذا الحديث؛ ولهذا ينكرون هذه، وأحمد وغيره سمعوا هذا، وعرفوا صحته.

ورخص أحمد أن تُصلى هاتان الركعتان، وهو جالس، كما فعل ﷺ، فمن فعل ذلك لم يُنكر عليه، لكن ليست وجبة بالاتفاق، ولا يُدّم من تركها، ولا تسمى «زحافة» فليس لأحد إلزام الناس به، ولا لإنكار عي من فعلها.

ولكن الذي يُنكر ما يفعله طائفة من سجدتين مجردتين بعد الوتر، فإن هذا يفعله طائفة من المنسويين إلى العلم والعبادة من أصحاب الشافعي وأحمد، ومستندهم:

(١) سلف ص ٣٣ تعليق (٢).

(٢) سلف ص ٤١٦ تعليق (٢).

(٣) أخرجه أحمد ٦، ٢٩٨، ولترمذي (٤٧١)، وابن ماجه (١١٩٥) من حديث أم سلمة رضي الله عنها.

ورجل بسنده ثقات غير ميمون بن موسى المرئي وهو مدلس وقد عنعن.

أنه سجدة كان يُصلي بعد الوتر سجدين. رواه أبو موسى المديني، وغيره. فظنوا أن المراد سجدتان مجردتان، وغلطوا. فإن معناه أنه كان يُصلي ركعتين، كما جاء مبيناً في الأحاديث الصحيحة، فإن السجدة يُرادُ بها الركعة، كقول ابن عمر: حفظتُ من رسول الله سجدة سجدين قبل الظهر. <sup>(١)</sup> الحديث. والمرادُ بذلك ركعتان، كما جاء مفسراً في الطرق الصحيحة. وكذلك قوله: «من أدرك سجدةً من الفجر قبل أن تطلع الشمس، فقد أدرك الفجر» <sup>(٢)</sup> أراد به: «ركعة». كما جاء ذلك مفسراً في الرواية المشهورة <sup>(٣)</sup>.

وظنَّ بعضُ أن المرادُ بها سجدةٌ مجردةٌ، وهو غلط؛ فإن تعليق الإدراك بسجدة مجردة لم يقر به أحدٌ من العلماء؛ بل لهم فيما تُدركُ به الجمعة والجماعة ثلاثة أقول: أصحُّها: أنه لا يكونُ مدرَكًا للجمعة ولا الجماعة إلا بإدراك ركعة، ولا يكون مدرَكًا للجماعة بتكبيره. وقد استفاض عن الصحابة أن مَنْ أدرك من الجمعة أقل من ركعة صلى رُبْعاً. وفي «الصحيح» عن النبي سجدة أنه قال: «مَنْ أدرك ركعةً من الصلاة فقد أدرك الصلاة» <sup>(٤)</sup>. وعلى هذا إذا أدرك المسافرُ خفت المقيم ركعة: فهل يُتم. أو يُقصر؟ فيها قولان.

والمقصودُ هنا: أن لفظ «السجدة» المرادُ به الركعة، فإن الصلاة يُعبّرُ عنها بأبعضها، فتسمى قياماً، وقعوداً، وركوعاً، وسجوداً، وتسبيحاً وقرآناً.

وأنكرُ من هذا ما يفعله بعضُ الناس من أنه يسجد بعد السلام سجدةً مفردةً، فإنَّ هذه بدعة، ولم يُنقل عن أحدٍ من الأئمة استحبابُ ذلك. ولعلَّ بدتُ مبنه على

(١) أخرجه البخاري (١١٦٥)، ومسلم (٧٢٩) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) حديث صحيح، وأخرجه أحمد (٩١٨٣) و (١٠١٢٩)، ولساني ٢٧٣/١، والدارقطني ٨٤، ٢ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري (٥٧٩)، ومسلم (٦٠٨) من حديث أبي هريرة، رضي الله عنه.

(٤) أخرجه البخاري (٥٨٠)، ومسلم (٦٠٧)، وابن حبان (١٤٨٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

الشرع والاتباع ، لا على الهوى والابتداع . فإن الإسلام مبني على أصْلَيْن : أن لا نعبد إلا الله وَحْدَهُ ، وأن نَعْبُدَهُ بما شَرَعَهُ على لِسَانِ رَسُولِهِ ﷺ . لا نَعْبُدُهُ بالأهواء والبدع . اهـ .

عن عاصم بن ضَمْرَةَ قال : سألت عليَّ عن تَطَوُّعِ النَّبِيِّ ﷺ وسلم بالنَّهَارِ فقال : كان إذا صَلَّى الْفَجْرَ أَهْمَلَ حَتَّى إِذَا كَانَتِ الشَّمْسُ مِنْ هَاهُنَا ، يَعْنِي مِنَ الْمَشْرِقِ ، مَقْدَارُهَا مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ مِنْ هَاهُنَا قَبْلَ الْمَغْرِبِ قَامَ فَصَلَّى رَكْعَتَيْنِ ، ثُمَّ يُهْمَلُ حَتَّى إِذَا كُنْتَ الشَّمْسُ مِنْ هَاهُنَا يَعْنِي مِنْ قَبْلِ الْمَشْرِقِ . مَقْدَارُهَا مِنْ صَلَاةِ الظُّهْرِ مِنْ هَاهُنَا ، يَعْنِي مِنْ قَبْلِ الْمَغْرِبِ قَامَ فَصَلَّى رُبْعًا ، وَرُبْعًا قَبْلَ الظُّهْرِ إِذَا زَالَتْ الشَّمْسُ . وَرَكْعَتَيْنِ بَعْدَهُ ، وَأَرْبَعًا قَبْلَ الْعَصْرِ . يُفْصِلُ بَيْنَ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ بِالتَّسْلِيمِ عَلَى الْمَلَائِكَةِ الْمُقَرَّبِينَ وَالنَّبِيِّينَ وَمَنْ يَتَّبِعُهُمْ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُؤْمِنِينَ <sup>١</sup> . رواه الخمسة إلا أبو داود .

قال الشوكاني : قوله : إذ زالت الشمسُ هذ تبيينٌ لم قبله . وفيه دليلٌ على استحباب أربع ركعاتٍ إذا زالت الشمسُ . قال العراقيُّ : وهي غيرُ الأربع التي هي سنةُ الظُّهْرِ قبلها . وممن نَصَّ على استحباب صلاةِ الزوالِ الغزاليُّ في «الإحياء» في كتابِ الأوراد . ويَدُلُّ على ذلك ما رواه أبو الوليدُ بنُ مغيث الصنفارُ . عن عبدالمُلك بن حبيب . قال : بلغني عن ابنِ مسعودٍ أن رسولَ الله ﷺ قال : «مَا مِنْ عَبْدٍ مُسْلِمٍ يُصَلِّي أَرْبَعَ رَكَعَاتٍ حِينَ تَزُولُ الشَّمْسُ قَبْلَ الظُّهْرِ يُحْسِنُ فِيهَا الرُّكُوعَ وَالسُّجُودَ وَالْخُشُوعَ يَقْرَأُ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ بِفَاتِحَةِ الْكِتَابِ . . . . . وَذَكَرَ حَدِيثًا طَوِيلًا ، وَرواه الطبراني موقوفًا على ابنِ مسعودٍ <sup>٢</sup> . وما أخرجه الطبرانيُّ في «الكبير» عن ابنِ عباسٍ قال : كان رسولُ الله ﷺ إذا استوى النَّهَارُ ، خَرَجَ إِلَى بَعْضِ حَيْطَانِ الْمَدِينَةِ . وفيه :

(١) سلف ص ٤١٠ . تعليق (٣) .

(٢) قال العراقي في «تخريج الإحياء» ١ : ١٦٩ : ذكره عبدالمصنك بلاغًا من حديث ابن مسعود ولم

أره من حديث أبي هريرة .

وقل السبكي : لم أجد له سندًا .

قام فَصَّيْ رُبْعَ رَكَعَاتٍ لَمْ يَتَشَهَّدْ بَيْنَهُنَّ. وَتُسَلَّمُ فِي آخِرِ الْأَرْبَعِ<sup>١</sup>. وَقَدْ بَوَّبَ لَتَرْمِذِي لِصَلَاةٍ عِنْدَ الزَّوَالِ. وَذَكَرَ حَدِيثَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ السَّائِبِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُصَيِّ رُبْعًا بَعْدَ أَنْ تَزُولَ الشَّمْسُ.<sup>٢</sup> وَشَارَ إِلَى حَدِيثِ عَلِيٍّ<sup>٣</sup> وَإِلَى حَدِيثِ أَبِي يُوبَ<sup>٤</sup>. وَهُوَ عِنْدَ بْنِ مَاجَهٍ وَبُيِّ دَاوُدَ بِلَفْظٍ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: (رُبْعٌ قَبْلَ الظُّهْرِ لَيْسَ فِيهِ تَسْلِيمٌ تَفْتَحُ لَهُنَّ أَبْوَابُ السَّمَاءِ)<sup>٥ ٦ ٧</sup>. اهـ.

نصر: السادس: صلاة الضحى. ويسن (و) فعلها ما بين ارتفاع الشمس إلى الزوال. ويكون (و) أقلها ركعتين وأكثرها ثمان.

ش: تسن صلاة الضحى. هذا المذهب. وهو مذهب لشافعي وجمهور سلف. وبه قال الفقهاء المتأخرون كافة.

الدليل: ما روى أبو هريرة قال: «وَصَّانِي خَلِيفَةِ الرَّسُولِ ﷺ بِثَلَاثٍ: صِيَامٍ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ، وَرَكَعَتَيِ الضُّحَى، وَأَنْ أُوتَرَ قَبْلَ أَنْ تُدَمَّ». رَوَاهُ أَحْمَدُ وَمُسْلِمٌ<sup>٨</sup>. وَعَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ نَحْوَهُ<sup>٩</sup>.

(١) أخرجه لطبرني في الكبير (١١٣٦٤) من حديث بن عباس رضي الله عنهما.  
وقال الهيثمي في المجموع ٢/ ٢٢٠: روه لطبرني في الكبير وفيه نفع أبو هريرة وهو متروك.

(٢) أخرجه لترمذي (٤٧٨). وقال: حديث عبد الله بن السائب حديث حسن غريب.  
(٣) أسلف ص ٤١٠ تعيق (٣)  
(٤) أسلف ص ٤٠٩ تعيق (٢).

(٥) أخرجه أبو داود (١٢٧٠). وابن ماجه (١١٥٧). وفي سننه عبيدة بن معتب، وهو ضعيف.  
(٦) خط كشف نقد، ١/ ٢٩١، ٢٩٨. والروص لسريع ٢/ ٢١١. والاصف ٢/ ١٠.  
و سنن شعيب ٢/ ٢١٤. والنسبع ٢/ ١٦. وسعي ٢/ ٥٢٦-٥٢١. و سنن شعيب شرح  
سنة ٣/ ٤٦٣، ٤٦٢، ٤١٢. و مسند نفثوى ٢٣/ ٩٢-٩٤. و أسرار نسبة ٣/ ١٩.  
و رد لمعد ١/ ٣١١، ٣١٢، ٣٣٣. و نيل لأوطار ٣/ ٢٤، ١١. و حياء عموم لسين  
١/ ١٦٩. و شرح لكبير ١/ ٣٥٧. و شرح مسند ٦/ ٨-٢١.

(٧) أخرجه لبحري (١١٧١). ومسند (٧٢١) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه  
(٨) أخرجه أحمد ٦/ ٤٤٠ و ٤٥١. ومسند (١٢٢/ ١٦) من حديث أبي لدرد رضي الله عنه



وروي أبو ذر عن النبي ﷺ أنه قال: يُصْبِحُ عَلَى كُلِّ سُلَامَى مِنْ أَحَدِكُمْ صَدَقَةٌ. فَكُلُّ تَسْبِيحَةٍ صَدَقَةٌ. وَكُلُّ تَحْمِيدَةٍ صَدَقَةٌ. وَكُلُّ تَهْنِئَةٍ صَدَقَةٌ. وَكُلُّ تَكْبِيرَةٍ صَدَقَةٌ. وَكُلُّ بِالمَعْرُوفِ صَدَقَةٌ. وَنَهْيٌ عَنِ الْمُنْكَرِ صَدَقَةٌ. وَيُجْزَى مِنْ ذَلِكَ رَكْعَتَانِ يَرْكَعُهُمَا مِنَ الصُّحَى. رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

قال النووي: قوله ﷺ: (على كل سُلَامَى) هو بضم السين المهملة، وتخفيف اللام، وفتح الميم وهو لمَفْصِلٌ، وجمعه سُلَامِيَاتٌ. بضم السين، وفتح الميم، وتخفيف الياء، وهي لمَفَاصِلُ.

وفي صحيح مسلم عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّهُ خُلِقَ كُلُّ إِنْسَانٍ مِنْ بَنِي آدَمَ عَلَى سِتِّينَ وَثَلَاثَ مِئَةِ مَفْصِلٍ» (١). هـ.

وعن أبي ذر قال: قال رسول الله ﷺ: (إِنْ صَلَّيْتَ نَضْحَى رَكْعَتَيْنِ، لَمْ تُكْتَبْ مِنْ الْغَافِينَ، وَإِنْ صَلَّيْتَهَا أَرْبَعًا كُتِبَتْ مِنْ الْمُحْسِنِينَ، وَإِنْ صَلَّيْتَهَا سِتًّا كُتِبَتْ مِنْ الْقَائِمِينَ، وَإِنْ صَلَّيْتَهَا ثَمَانِيًا كُتِبَتْ مِنَ الْفَائِزِينَ، وَإِنْ صَلَّيْتَهَا عَشْرًا لَمْ يُكْتَبْ لَكَ ذَلِكَ لِيَوْمِ ذَنْبٍ، وَإِنْ صَلَّيْتَهَا ثَلَاثِي عَشْرَةَ رَكْعَةً بَنَى اللَّهُ لَكَ بَيْتًا فِي لُجَّةٍ. رَوَاهُ لَيْسَ فِيهِ ٣ وَضَعْفُهُ، فَقَالَ: فِي إِسْنَادِهِ نَظَرٌ.

وعن نعيم بن همار قال: سمعتُ رسول الله ﷺ يقول: «يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى: بَنَى

(١) في «صحيحه» (٧٢٠).

٢ أخرجه مسلم (١٠٠٦).

٣ في «سننه» ٢٩، ٢١، ٣. وأخرجه ابن جرير (٦٩٢ - كشف)، وابن حبان في «المجروحين».

١ ٢٤٣، ٢٤٤ من طريقين عن عبد الله بن عمرو، عن أبي ذر - رضي الله عنه - فذكره.

وفي «سند» حسين بن عطاء، من «سنن» ابن جرير، يروي عن زيد بن سمينة، لا يجوز الاحتجاج به إذ انفرد لمخالفته لأثبت في الرويات.

وقال أبو حاتم: منكر الحديث.

أَدَمَ لَا تُعْجِزُنِي مِنْ رُبْعِ رَكَعَاتٍ مِنْ أَوَّلِ نَهْرِكَ أَكْفَتْ أُخْرَهُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>(١)</sup>  
بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ، قَالَ النَّوَوِيُّ.

وُثِّبَ عَنْ بَنِي عَمْرِو بْنِ يَرَاهَا بِدَعَا، وَعَنْ بَنِي مَسْعُودٍ نَحْوَهُ.

قَالَ النَّوَوِيُّ: وَيُتَأَوَّلُ قَوْلُهُ: «بِدَعَا» عَنِ أَنَّهُ لَمْ يَبْلُغْهُ لِأَحَادِيثٍ لِمَذْكُورَةٍ، أَوْ أَرَادَ  
أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُدَاوِمَ عَلَيْهَا، أَوْ أَنَّ الْجِهَادَ فِي الْمَسْجِدِ وَنَحْوِهِ بِدَعَا، وَإِنَّمَا سَنَةُ  
النَّافِلَةِ فِي الْبَيْتِ. اهـ.

قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ: خْتَلَفَ النَّاسُ فِي الْأَحَادِيثِ لَوَارِدَةٍ فِي صَلَاةِ الضُّحَى عَلَى  
طَرَفٍ، مِنْهُمْ مَنْ رَجَّحَ رَوَايَةَ الْفَعْلِ عَلَى التَّرْكِ بِأَنَّهَا مُثَبَّتَةٌ تَتَضَمَّنُ زِيَادَةَ عَمِّ خَفِيتَ  
عَلَى النَّافِي. قَالُوا: وَقَدْ يَجُوزُ أَنْ يَذْهَبَ عِلْمُهُ مِثْلَ هَذَا عَنِ كَثِيرٍ مِنَ النَّاسِ، وَيُوجَدُ  
عِنْدَ الْأَقْل. قَالُوا: وَقَدْ أَخْبَرَتْ عَائِشَةُ، وَأَنْسُ، وَجَابِرٌ، وَأُمُّ هَانِيَةَ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي  
طَالِبٍ، أَنَّهُ صَلَّاهَا. قَالُوا: وَيُؤَيِّدُ هَذَا الْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ الْمُتَضَمِّنَةُ لِمَوْصِيَةِ بِهَا.  
وَالْمَحَافِظَةُ عَلَيْهَا، وَمَدَحُ فَعْلِهَا، وَالثَّنَاءُ عَلَيْهِ، فِي «الصَّحِيحِينَ» عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ  
رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَوْصَانِي خَلِيلِي مُحَمَّدٌ ﷺ بِصِيَامِ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ مِنْ كُلِّ شَهْرٍ،  
وَرَكْعَتِي الضُّحَى، وَأَنْ أُؤْتَرَ قَبْلَ أَنْ أُنَامَ.<sup>٢</sup>

وَفِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ» نَحْوَهُ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ<sup>٣</sup>.

وَفِي «صَحِيحِ مُسْلِمٍ»، عَنْ أَبِي ذَرٍّ يَرْفَعُهُ، قَالَ: «يُصْبِحُ عَلَى كُلِّ سَلَامَةٍ مِنْ  
أَحَدِكُمْ صَدَقَةٌ، فَكُلُّ تَسْبِيحَةٍ صَدَقَةٌ، وَكُلُّ تَحْمِيدَةٍ صَدَقَةٌ، وَكُلُّ تَهْلِيلَةٍ صَدَقَةٌ،  
وَكُلُّ تَكْبِيرَةٍ صَدَقَةٌ، وَأَمْرٌ بِالْمَعْرُوفِ صَدَقَةٌ، وَنَهْيٌ عَنِ الْمُنْكَرِ صَدَقَةٌ، وَيُجْزَى مِنْ  
ذَلِكَ رَكَعَتَانِ يَرَكْعُهُمَا مِنَ الضُّحَى»<sup>٤</sup>.

(١) فِي «سُنَنِ» (١٢٨٩)، وَصَحِّحَهُ بَنِي حَبِيبٍ (٢٥٣٣).

(٢) سَلَفُ ص ٤٢٠ / تَعْبِيقُ (٧).

(٣) سَلَفُ ص ٤٢٠. تَعْلِيلُ (٨).

(٤) سَلَفُ ص ٤٢١. تَعْبِيقُ (١).

وفي «مسند الإمام أحمد» عن مُعَاذِ بْنِ أَنَسٍ الْجُهَنِيِّ، أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ قَعَدَ فِي مُصَلَّاهُ حِينَ يَنْصَرِفُ مِنْ صَلَاةِ الصُّبْحِ حَتَّى يُسَبِّحَ رَكْعَتَيِ الضُّحَى لَا يَقُولُ إِلَّا خَيْرًا، غُفِرَ لَهُ خَطَايَاهُ وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ»<sup>(١)</sup>. وفي الترمذي، و«سنن ابن ماجه» عن أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ حَافَظَ عَلَى سُبْحَةِ الضُّحَى، غُفِرَ لَهُ ذُنُوبُهُ وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ»<sup>(٢)</sup>.

وفي «المسند» و«السنن»، عن نُعَيْمِ بْنِ هَمَّارٍ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: يَا أَبْنَى آدَمَ لَا تَعْجِزَنَّ عَنْ أَرْبَعِ رَكَعَاتٍ فِي أَوَّلِ النَّهَارِ أَكْفَلَكَ آخِرَهُ»<sup>(٣)</sup> ورواه الترمذي<sup>(٤)</sup> من حديث أَبِي الدرداء، وأبي ذر.

وفي «جامع الترمذي» و«سنن ابن ماجه»، عن أَنَسٍ مَرْفُوعًا: «مَنْ صَلَّى الضُّحَى ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكَعَةً، بَنَى اللَّهُ لَهُ قَصْرًا مِنْ ذَهَبٍ فِي الْجَنَّةِ»<sup>(٥)</sup>.

وفي «صحيح مسلم»، عن زَيْدِ بْنِ أَرْقَمٍ أَنَّهُ رَأَى قَوْمًا يُصَلُّونَ مِنَ الضُّحَى فِي

(١) أخرجه أحمد ٤٣٨/٣، و«بو دود» (١٢٨٧)، و«البيهقي» ٤٩، ٣، من طريق زَبَدِ بْنِ فَاثِدٍ، عَنْ سَهْلِ بْنِ مُعَاذٍ، عَنْ أَبِيهِ مَرْفُوعًا.

قلنا: وزبان بن فاثد ضعيف، وسهل بن معاذ لا بأس به إلا في رواية زبد عنه وهذه منها. (٢) أخرجه الترمذي (٤٧٦)، وابن ماجه (١٣٨٢) من طريق النهس بن قهم، عن أَبِي عَمْرِو رَجُلٍ مِنْ أَهْلِ الشَّامِ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، مَرْفُوعًا. وهذا إسناد ضعيف: لضعف النهس بن قهم، وفي سماع أَبِي عَمَارٍ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ خلاف.

(٣) سلف ص ٤٢٢ / تعليق (١).

(٤) في «جامعه» (٤٧٥) ومن طريقه أخرجه البغوي (١٠٠٩)، وقال الترمذي: هذا حديث غريب. قلنا: وإسناده صحيح.

(٥) أخرجه الترمذي (٤٧٣) ومن طريقه أخرجه البغوي (١٠٠٦)، وابن ماجه (١٣٨٠)، وقال الترمذي: حديث أنس حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه. قلنا: وفي سنده موسى بن فلان بن أنس، وهو مجهول، كما قال الحافظ في «التقريب».

مسجد قُباء، فقال: أما لقد عَلِمُوا أن الصلاة في غير هذه لساعة، أفضل إنَّ رسول الله ﷺ قال: «صلاة لأوابين حين تَرْمَضُ الفِصَالُ» .

وقوله: تَرْمَضُ الفِصَالُ، أي: يشتدَّ حرُّ النهار، فتجد الفِصَالُ حرارةَ الرمضاء. وفي الصحيح: أن النبي ﷺ صلى الضُّحى في بيت عتب بن مالك ركعتين<sup>١</sup>.

وفي «مستدرك الحاكم»<sup>٢</sup> من حديث خالد بن عبد الله الوسطي، عن محمد بن عمرو، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، أن رسول الله ﷺ قال: «لا يُحْفَظُ عَلَى صَلَاةِ الضُّحَى إِلَّا أَوَّابٌ». وقال: هذا إسناد قد احتج بمثله مسلم بن الحجاج، وأنه حدث عن شيوخه، عن محمد بن عمرو، عن أبي سمية، عن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «مَا أَذِنَ اللَّهُ لشيءٍ مَا أَذِنَ لِنَبِيِّي يَتَغَنَّى بِالْقُرْآنِ»<sup>٣</sup>، قال: ولعلَّ قائلًا يقول: قد رُسِهَ حماد بن سلمة، وعبد العزيز بن محمد لثورودي، عن محمد بن عمرو، فيقال له: خالد بن عبد الله ثقة، ولزيدة من ثقة مقبولة.

ثم روى لحكم: حدث عبد بن يزيد، حدث محمد بن لمغيرة لسكري، حدث لقاسم بن الحكم العُزَني، حدث سليمان بن دود ليمامي، حدثنا يحيى بن أبي كثير، عن أبي سلمة، عن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ لِلْجَنَّةِ بَابًا يُقَالُ لَهُ بَابُ الضُّحَى، فإِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَمَةِ نَادَى مُنَادٍ: «يَا أَيُّهَا الَّذِينَ كَانُوا يُدْعَوْنَ»

---

(١) هو في «صحيح مسلم» (٧٤٨).

(٢) أخرجه البخاري (٦٨٦)، ومسلم (٣٣) من حديث عتب بن مالك رضي الله عنه.  
(٣) ١ ٣١٤، وأخرجه ابن خزيمة (١٢٢٤) - بسند حسن - من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وصححه لحكم على شرط مسلم، ووافقه الذهبي مع أن محمد بن عمرو لم يخرج له مسلم، إلا في المتبعت.

(٤) أخرجه ابن أبي شيبة ٥٢٢/٢، وأحمد ٤٥٠ ٢، ومسلم (٧٩٢) (٢٣٤)، وابن حبان (٧٥٢)، والبيهقي (١٢١٧) من طريق محمد بن عمرو بن علقمة عن أبي سمية، به.  
وأخرجه البخاري (٥٠٢٤)، ومسلم (٧٩٢) من طريق لزهري، عن أبي سمية، به.

على صلاة الضحى، هذا بابكم، فادخلوه برحمة الله<sup>١</sup>.

وقال الترمذي في «الجامع»: حدثنا أبو كريب محمد بن العلاء، حدثنا يونس بن بكير، عن محمد بن إسحاق، قال: حدثني موسى بن فلان، عن عمه ثمامة بن أنس بن مالك، عن أنس بن مالك، قال: قال رسول الله ﷺ: (مَنْ صَلَّى الضُّحَى ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً، بَنَى اللَّهُ لَهُ قَصْرًا مِنْ دَهَبٍ فِي الْجَنَّةِ). قل لترمذي: حديث غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه<sup>٢</sup>. وكان أحمد يرى أصح شيء في هذا الباب حديث أم هانئ. قلت: وموسى ابن فلان هذا، هو موسى بن عبد الله بن المثنى بن أنس بن مالك.

وفي «جامعه»<sup>٣</sup> أيضاً من حديث عطية العوفي، عن أبي سعيد الخدري، قال: كان رسول الله ﷺ يُصَلِّي الضُّحَى حتى نقول: لا يدعها، ويدعها حتى نقول: لا يُصليها. قال: هذا حديث حسن غريب.

وقال الإمام أحمد في «مسنده»: حدثنا أبو اليمان، حدثنا إسماعيل بن عياش، عن يحيى بن الحارث الدُمَارِي، عن القاسم، عن أبي أمية، عن النبي ﷺ، قال: «مَنْ مَشَى إِلَى صَلَاةٍ مَكْتُوبَةٍ وَهُوَ مُتَطَهِّرٌ، كَانَ لَهُ كَأَجْرِ الْحَاجِّ الْمُحْرَمِ، وَمَنْ مَشَى إِلَى سُجَّةِ الضُّحَى كَانَ لَهُ كَأَجْرِ الْمُعْتَمِرِ، وَصَلَاةٌ عَلَى إِثْرِ صَلَاةٍ لَا تَغُوبُ بَيْنَهُمَا كِتَابٌ فِي عِلِّيَّينَ» قال أبو أمية: الغدو والرواح إلى هذه المساجد من الجهاد في سبيل الله عَزَّ وَجَلَّ<sup>٤</sup>.

(١) وأخرجه الطبراني في «الأوسط» (٥٠٥٦) وابن الجوزي في «العس لمتنبيه» (٨٠٣) من طريق بشر بن الوليد، عن سيمان بن داود، بهذا الإسناد. وسيمان بن داود، قال ابن معين: ليس بشيء. وقال البخاري: منكر الحديث، وقال ابن حبان: ضعيف.

(٢) سلف ص ٤٢٣ / تعيق (٥).

(٣) برقم (٤٧٧)، وأخرجه أحمد ٣/ ٢١ و ٣٥، وعطية العوفي سيء الحفظ، فالسند ضعيف.

(٤) حديث حسن، وأخرجه أحمد ٥/ ٢٦٨، والبخاري (٤٧٢) من حديث أبي أمية، وسنده حسن.

وقال الحاكم: حدثنا أبو العباس. حدثنا محمد بن إسحاق الصغاني حدثنا أبو المورع محاضر بن المورع. حدثنا الأحوص بن حكيم. حدثني عبدالله بن عامر الألهاني. عن منيب بن عيينة بن عبدالله السلمي. عن أبي أمامة. عن رسول الله ﷺ أنه كان يقول: (مَنْ صَلَّى الصُّبْحَ فِي مَسْجِدِ جَمَاعَةٍ، ثُمَّ ثَبَّتَ فِيهِ حَتَّى الضُّحَى، ثُمَّ يُصَلِّي سُبْحَةَ الضُّحَى، كَانَ لَهُ كَأَجْرِ حَاجٍّ أَوْ مُعْتَمِرٍ تَامَ لَهُ حَاجَّتُهُ وَغُمْرَتُهُ<sup>(١)</sup>).

وقال بن أبي شيبه: حدثني حاتم بن إسماعيل. عن حميد بن صخر. عن المقبري. عن الأعرج. عن أبي هريرة رضي الله عنه. قال: بعث النبي ﷺ جيشاً، فأعظموا الغنيمة، وأسرعوا الكربة. فقال رجل: يا رسول الله! ما رأينا بعثاً قطُّ أسرع كربةً ولا أعظم غنيمَةً من هذا البعث. فقال: «ألا أُخبرُكم بِسُرْعِ كَرَّةٍ، وَأَعْظَمِ غَنِيمَةٍ: رَجُلٌ تَوَضَّأَ فِي بَيْتِهِ فَأَحْسَنَ وُضوءَهُ، ثُمَّ عَمَدَ إِلَى الْمَسْجِدِ، فَصَلَّى فِيهِ صَلَاةَ الْغَدَاةِ، ثُمَّ أَقْبَبَ بِصَلَاةِ الضُّحَى، فَقَدْ أَسْرَعَ الْكَرَّةَ وَأَعْظَمَ الْغَنِيمَةَ»<sup>٢</sup>.

وفي الباب أحاديث سوى هذه، لكن هذه أمثلها. قال الحاكم: صحبتُ جماعةٍ من أئمة الحديث الحفاظ الأثبات، فوجدتهم يختارون هذا العدد، يعني أربع ركعات، ويصلون هذه الصلاة أربعاً، لتواتر الأخبار الصحيحة فيه، وإليه أذهب، وإليه أدعو أتباعاً للأخبار المأثورة، واقتداءً بمشايع الحديث فيه.

قال ابن جرير الطبري - وقد ذكر الأخبار المرفوعة في صلاة الضحى واختلاف عددها: وليس في هذه الأحاديث حديثٌ يدفع صاحبه، وذلك أن مَنْ حكى أنه صَلَّى الضُّحَى أرباعاً جائز أن يكونَ رآه في حال فعله ذلك، ورآه غيره في حالٍ أخرى صلى ركعتين، ورآه آخر في حالٍ أخرى صلاها ثمانياً، وسمعه آخر يحثُّ على أن يُصلي ستاً، وآخر يحثُّ على أن يُصلي ركعتين، وآخر على عشر، وآخر

(١) سنده ضعيف لضعف الأحوص بن حكيم.

(٢) حديث حسن، وأخرجه ابن حبان (٢٥٣٥) من طريق ابن أبي شيبه بهذا الاسناد.

على ثنتي عشرة، فأخبر كل واحد منهم عما رأى وسمع. قال: والدليل على صحة قولنا، ما روي عن زيد بن أسلم قال: سمعتُ عبد الله بن عمر يقول لأبي ذر: أوصني يا عم، قال: سألتُ رسول الله ﷺ كم سألتني، فقال: «مَنْ صَلَّى الضُّحَى رَكَعَتَيْنِ، لَمْ يُكْتَبْ مِنَ الْغَافِلِينَ، وَمَنْ صَلَّى أَرْبَعًا، كُتِبَ مِنَ الْعَابِدِينَ، وَمَنْ صَلَّى سِتًّا، لَمْ يَلْحَقْهُ ذَلِكَ الْيَوْمَ ذَنْبٌ، وَمَنْ صَلَّى ثَمَانِيًا، كُتِبَ مِنَ الْقَانِتِينَ، وَمَنْ صَلَّى عَشْرًا بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ»<sup>(١)</sup>.

وقال مجاهد: صَلَّى رسول الله ﷺ يوماً الضُّحَى ركعتين، ثم يوماً أربعاً، ثم يوماً ستًّا، ثم يوماً ثمانياً ثم ترك. فأبان هذا الخبر عن صحة ما قلنا من احتمال خبر كل مُخْبِرٍ ممن تقدم أن يكون إخباره إما أخبر عنه في صلاة الضُّحَى على قدر ما شاهده وعينه.

والصواب: إذا كان الأمر كذلك: أن يُصَلِّيَهَا من أراد على ما شاء من العدد. وقد روي هذا عن قوم من السلف. حدثنا ابنُ حميد، حدثنا جرير، عن إبراهيم، سأل رجلُ الأسود، كم أصلي الضُّحَى؟ قال: كم شئت.

وطائفة ثانية، ذهبت إلى أحاديث الترك، ورجحتها من جهة صحة إسنادها، وعمل الصحابة بموجبها، فروى البخاري عن ابنِ عمر، أنه لم يكن يُصَلِّيَهَا، ولا أبو بكر، ولا عمر. قلت: فالنبي ﷺ قال: لا إخاله<sup>(٢)</sup>. وقال وكيع: حدثنا سفيان الثوري، عن عاصم بن كليب، عن أبيه، عن أبي هريرة، قال: ما رأيتُ رسول الله ﷺ صَلَّى صلاة الضُّحَى إلا يوماً واحداً<sup>(٣)</sup>. وقال علي بن المديني: حدثنا معاذ بن معاذ، حدثنا شعبة، حدثنا فضيل بن فضالة، عن عبد الرحمن بن أبي بكرة، قال:

(١) سلف ص ٤٢١ / تعيق (٣).

(٢) أخرجه البخاري في «صحيحه» (١١٧٥) من حديث بن عمر رضي الله عنهما.

(٣) وأخرجه النسائي في «الكبرى» (٤٧٧) عن محمد بن غيلان، عن وكيع بهذا الاسناد. وهذا إسناد صحيح.

رَأَى أَبُو بَكْرَةَ نِسَاءً يُصَوْنَ لِضَحَى . قَالَ : إِنَّكُمْ لَتُصَلُّونَ صَلَاةً مَ صَلَاهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَلَا عَامَّةٌ أَصْحَابَهُ .

وفي «الموطأ» : عن مالك ، عن ابن شهاب ، عن عُرْوَةَ ، عن عائشة ، قالت : مَ سَبَّحَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ سُبْحَةَ الضُّحَى قَطُّ ، وَنِيَّ لِأَسْبَحَهَا ، وَإِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَيَنْعُ لِعَمَلٍ وَهُوَ يُحِبُّ أَنْ يَعْمَلَ بِهِ خَشْيَةً أَنْ يَعْمَلَ بِهِ لِنَاسٍ ، فَيُفَرِّضَ عَلَيْهِمْ <sup>٢</sup> .

وقال أبو الحسن عليُّ بن بطَّال : فَأَخَذَ قَوْمٌ مِنَ السَّلَفِ بِحَدِيثِ عَائِشَةَ ، وَلَمْ يَرَوْا صَلَاةَ لِضَحَى ، وَقَالَ قَوْمٌ : إِنَّهَا بَدْعٌ ، رَوَى الشَّعْبِيُّ ، عَنْ قَيْسِ بْنِ عُبَيْدٍ ، قَالَ : كُنْتُ أَخْتَلِفُ إِلَى بْنِ مَسْعُودٍ لِسُنَّةٍ كُلِّهَا ، فَمَا رَأَيْتُهُ مَصْلِيًا لِضَحَى . وَرَوَى شُعْبَةُ ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِيهِ أَنَّ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ ، كَانَ لَا يُصَلِّي الضُّحَى <sup>٣</sup> . وَعَنْ مُجَاهِدٍ ، قَالَ : دَخَلْتُ نَا وَعُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ الْمَسْجِدَ ، فِإِذَا بِنْتُ عُمَرَ جَالِسَةٌ عِنْدَ حُجْرَةِ عَائِشَةَ ، وَإِذَا النَّاسُ فِي الْمَسْجِدِ يُصَوْنَ صَلَاةَ لِضَحَى ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ صَلَاتِهِمْ ، فَقَالَ : بَدْعٌ ، وَقَالَ مَرَّةً : وَنِعْمَتِ لِبَدْعَةٍ <sup>٤</sup> .

وقال للشَّعْبِيُّ : سَمِعْتُ بِنَ عُمَرَ يَقُولُ : مَ بَدَعُ لِمَسْمُونٍ فَضَلَ صَلَاةً مِنْ لِضَحَى ، وَسُئِلَ نُسْرُ بْنُ مَالِكٍ عَنْ صَلَاةِ لِضَحَى ، فَقَالَ : لَصَوْتُ خَمْسٍ .

وذهبت طائفةٌ ثالثةٌ إِلَى سَتَجِبَ فَعَلَهَا غِبًّا ، فَتُصَلِّي فِي بَعْضِ الْأَيَّامِ دُونَ بَعْضٍ ، وَهَذَا أَحَدُ الرَّوَيْتَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ ، وَحَكَاهُ لَطَبْرِيُّ عَنْ جَمَاعَةٍ ، قَالَ : وَحَتَجُو بِمَا رَوَى الْجُرَيْرِيُّ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ شَقِيقٍ ، قَالَ : قَبْتُ لِعَائِشَةَ : أَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ

---

١ ، وَخَرَجَهُ لِنَسَائِي فِي «لِكَبْرِى» (٤٧٨) عَنْ عُمَرَوِ بْنِ عَلِيٍّ ، عَنْ مَعْدُودِ بْنِ مَعْدُودٍ ، بِهَذَا الْإِسْنَادِ وَهَذَا إِسْنَادٌ صَحِيحٌ .

٢ ، «خَرَجَهُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» ١ ، ١٥٢ ، ١٥٣ ، وَمِنْ طَرِيقِهِ أَخْرَجَهُ لِبُخَارِي (١١٢٨) ، وَمُسْنَدُ (٧١٨) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا .

٣ ، نَظَرَ «لِمَصْنَفِ» لِابْنِ أَبِي شَيْبَةَ ٢ ، ٤٠٥ ، ٤٠٦ .

٤ (٢) «خَرَجَهُ مُسْنَدُ (١٢٥٥) (٢٢٠) مِنْ طَرِيقِ مُجَاهِدٍ ، بِهِ .



يُصلي الضحى؟ قالت: لا، إلا أن يجيء من مغيبه<sup>(١)</sup>. ثم ذكر حديث أبي سعيد: كان رسول الله ﷺ يُصلي الضحى، حتى نقول: لا يدعها، ويدعها حتى نقول: لا يُصلّيها<sup>(٢)</sup>، وقد تقدم. ثم قال: كذا ذكر من كان يفعل ذلك من لسلف. وروى شعبة، عن حبيب ابن الشهيد، عن عكرمة، قال: كان ابن عباس يُصلّيها يوماً، ويدعها عشرة أيام، يعني صلاة الضحى. وروى شعبة، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر، أنه كان لا يُصلي الضحى، فإذا أتى مسجد قباء، صلى، وكان يأتيه كُرْ سَبْت. وروى سفیان، عن منصور، قال: كانوا يكرهون أن يُحافظوا عليها كالمكتوبة، ويصلون ويدعون، يعني صلاة الضحى. وعن سعيد بن جبیر: إني لأدع صلاة الضحى وأنا أشتيها، مخافة أن أراها حتماً علي.

وقال مسروق: كنا نقرأ في المسجد، فنبقى بعد قيام بن مسعود، ثم نقوم، فنصلي الضحى، فبلغ ابن مسعود ذلك فقال: لِمَ تُحْمَلُونَ عبادَ الله ما لم يُحْمَلْهُمُ الله؟! إن كنتم لا بُدَّ فاعلين، ففي بُيوتكم. وكان أبو مجلّز يُصلي الضحى في منزله.

قال هؤلاء: وهذا أولى لثلاثتهم متوهم وجوبها بالمحافظة عليها، أو كونها سنة راتبة، ولهذا قالت عائشة: لو نُشِرَ لي أبواي ما تَرَكْتُها<sup>(٣)</sup>. فإنها كنت تُصلّيها في البيت حيث لا يراها الناس.

وذهبت طائفة رابعة إلى أنها تُفعل بسبب من الأسباب، وأن النبي ﷺ، إنما فعلها بسبب، قالوا: وصلاته ﷺ يوم الفتح ثمان ركعات ضحى<sup>(٤)</sup>، إنما كنت من

(١) أخرجه مسلم في «صحيحه» (٧١٧).

(٢) أخرجه الترمذي (٤٧٧) من حديث أبي سعيد الخدري، رضي الله عنه، وقال: هذا حديث حسن غريب.

قلت: وفي إسناده عطية العوفي، وهو سيء الحفظ، فإسناده ضعيف.

(٣) أخرجه مالك في «الموطأ» ١٥٣/١ بإسناد صحيح عن عائشة رضي الله عنها.

(٤) أخرجه البخاري (٣٥٧)، ومسلم (٣٣٦) من حديث أم هانئ بنت أبي طالب رضي الله عنها.

أجل الفتح، وأن سنة الفتح أن تُصَلَّى عنده ثمان ركعات، وكان الأمراء يُسمونها صلاة الفتح. وذكر الطبري في «تاريخه»، عن الشعبي، قال: لما فتح خالد بن الوليد الحيرة، صَلَّى صلاة الفتح ثمان ركعات لم يُسلم فيهن، ثم انصرف. قالوا: وقول أم هانيء: «وذلك ضحى». تريد أن فعله لهذه الصلاة كن ضحى، لا أن الضحى اسم لتلك الصلاة. قالوا: وأما صلاته في بيت عتب بن مالك، فإنه كانت لسبب أيضاً، فإن عتب بن قال له: «إني أنكرت بصري، وإن السيول تحول بيني وبين مسجد قومي، فوددت أنك جئت، فصليت في بيتي مكاناً أتخذه مسجداً، فقل: «أفعل إن شاء الله تعالى» قال: فغد عليّ رسول الله ﷺ وأبو بكر معه بعد ما شئت النهار فاستأذن النبي ﷺ فأذنت له، فلم يجلس حتى قال: «أين تُحب أن أصلي من بيتك؟» فأشرت إليه من المكان الذي أحب أن يصلي فيه، فقدم وصفنا خلفه، وصَلَّى، ثم سلّم، وسلمنا حين سم. متفق عليه<sup>(١)</sup>.

فهذا أصل هذه الصلاة وقصتها، ولفظ البخري فيها، فاختصره بعض الرواة عن عتب بن، فقال: إن رسول الله ﷺ صَلَّى في بيتي سُبحة الضحى، فقاموا وراءه فصلُّوا<sup>(٢)</sup>.

وأما قول عائشة: لم يكن رسول الله ﷺ يُصلي الضحى إلا أن يُقدّم من مغيبه، فهذا من أبين الأمور أن صلاته لها إنم كنت لسبب، فإنه ﷺ كان إذا قَدِم من سفر، بدأ بالمسجد، فصلى فيه ركعتين<sup>(٣)</sup>.

(١) أخرجه لبحري (٤٢٤) و (٦٨٦) و (٨٣٨) و (٨٤٠) و (١١٨٦)، ومسلم (١) من حديث عتب بن مالك، رضي الله عنه.

(٢) أخرجه بهذا لفظ الإمام أحمد ٤٥٠/٥، وابن خزيمة (١٢٣١) من حديث عتب بن مالك رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخري - تعليقاً - في الصلاة: باب (٥٩) الصلاة إذا قدم من سفر، ووصله (٣٠٨٨)، ومسلم (٧١٦) من حديث كعب بن مالك - رضي الله عنه - أن النبي ﷺ كان إذا قَدِم من سفر ضحى دَخَلَ المسجد فصلى ركعتين قبل أن يجلس.

فهذا كان هديه. وعائشة أخبرت بهذا وهذا. وهي القائلة: ما صلى رسول الله ﷺ صلاة الضحى قط<sup>١</sup>.

فالذي أثبتته فعلها بسبب. كقدومه من سفر. وفتحها. وزيرته لقوم ونحوه. وكذلك إتيانه مسجد قبة للصلاة فيه. وكذلك ما رواه يوسف بن يعقوب. حدث محمد بن أبي بكر. حدثنا سلمة بن رجاء. حدثنا الشعثاء. قالت: رأيت ابن أبي أوفى صلى الضحى ركعتين فقالت له امرأته: إنما صليت ركعتين. قال: إن رسول الله ﷺ صلى الضحى ركعتين يوم بشر برأس أبي جهل وبالفتح<sup>٢</sup>. فهذا إن صح. فهي صلاة شكر وقعت وقت الضحى. كشكر الفتح. والذي نفته. هو ما كن يفعله الناس. يصلونها لغير سبب. وهي لم تقل: إن ذلك مكروه. ولا مخالف لسته. ولكن لم يكن من هديه فعلها لغير سبب. وقد أوصى بها. وندب إليها. وحضر عليها. وكان يستغني عنها بقيام الليل. فإن فيه غنية عنها. وهي كالبديل منه. قال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ خِلْفَةً لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يَذَّكَّرَ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا﴾ [الفرقان: ٦٢]. قال ابن عباس. والحسن. وقتادة: عوضاً وخلفاً يقوم أحدهما مقام صاحبه. فمن فاتته عمل في أحدهما. قضاه في الآخر.

قال قتادة: فأدوا لله من أعمالكم خيراً في هذا الليل والنهار. فإنهما مطيّتان

(١) أخرجه البخاري (١١٢٨). ومسلم (٧١٨) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) أخرجه البزار (٧٤٨ - كشف). وابن عدي في «الكامل» ٣/ ١١٧٨. و البيهقي في «دلائل النبوة» ٨١/ ٥ من طريق سلمة بن رجاء. عن الشعثاء. فذكرته. وهذا إسناد ضعيف. الشعثاء مجهولة.

وقصة صلاة رسول الله ﷺ ركعتين يوم بشر برأس أبي جهل. أخرجه ابن ماجة (١٣٩١) من طريق سلمة بن رجاء. عن الشعثاء. عن عبدالله بن أبي أوفى. فذكره. وقال البوصيري في «الزوائد» ورقه ٨٩: هذا إسناد فيه مقال الشعثاء بنت عبدالله لم أر من تكلم فيها لا بجرح ولا بتوثيق. وسلمة بن رجاء لينه ابن معين. وقال ابن عدي: حدث بأحاديث لا يتابع عليها. وقال النسائي: ضعيف. وقال الدارقطني: ينفرد عن الثقات بأحاديث. وقال أبو زرعة: صدوق. وقال أبو حاتم ما بحديثه بأس انتهى ...

يُجَحِّمَانِ لِنَاسٍ إِلَى آجِلِهِمْ، وَيُقَرِّبَانِ كُلَّ بَعِيدٍ، وَيُبْلِيَانِ كُلَّ جَدِيدٍ، وَيَجِئَانِ بِكُلِّ مَوْعِدٍ إِلَى يَوْمِ الْقِيَمَةِ.

وقال شقيق: جاء رجل إلى عمر بن الخطاب رضي الله عنه فقال: فتنني الصلاة الليلة، فقال: أدرك ما فاتك من ليلتك في نهرك، فإن الله عز وجل جعل الليل والنهار خلفه لمن أراد أن يذكر أو أراد شكوراً.

قالوا: وفعل الصحبة رضي الله عنهم يدل على هذا، فإن ابن عباس كان يصيها يوماً، ويدعها عشرة، وكان ابن عمر لا يصليها، فإذا أتى مسجد قباء، صلاه، وكان يأتيه كل سبت، قال سفيان، عن منصور: كانوا يكرهون أن يحافظوا عليها، كالمكتوبة، ويصلُّون ويدعون، قالوا: ومن هذا الحديث الصحيح عن أنس، أن رجلاً من الأنصار كان ضخماً، فقال للنبي ﷺ: إني لا أستطيع أن أصلي معك، فصنع للنبي ﷺ طعاماً، ودعه إلى بيته، ونضح له طرف حصير بماء، فصلَّى عليه ركعتين. قال أنس: ما رأيته صَلَّى الضحى غير ذلك اليوم. رواه البخاري<sup>(١)</sup>.

ومن تأمل الأحاديث المرفوعة وآثار الصحابة، وجدها لا تدل إلا على هذا القول، وأما أحاديث الترغيب فيها، والوصية بها، فالصحيح منها كحديث أبي هريرة وأبي ذر<sup>(٢)</sup> لا يدل على أنها سنة راتبية لكل أحد، وإنما أوصى أبو هريرة بذلك، لأنه قد روي أن أبو هريرة كان يختار درس الحديث بالليل على الصلاة، فأمره بالضحى بدلاً من قيم الليل، ولهذا أمره ألا ينام حتى يُوتر، ولم يأمر بذلك أبو بكر وعمر وسائر الصحابة.

وعامة أحاديث الباب في أسانيدها مقال، وبعضها منقطع، وبعضها موضوع لا يحل الاحتجاج به، كحديث يروي عن أنس مرفوعاً: «مَنْ ذَاوَمَ عَلَى صَلَاةِ الضُّحَى وَلَمْ يَقْطَعْهَا إِلَّا عَنْ عِلَّةٍ، كُنْتُ أَنَا وَهُوَ فِي زُورٍ مِنْ نُورٍ فِي بَحْرِ مِنْ نُورٍ» وضعه

(١) أخرجه البخاري (٦٧٠)، وأبو دود (٦٥٧) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٢) حديث أبي هريرة سلف ص ٤٢٠ تعليق (٧)، وحديث أبي ذر سلف ص ٤٢١ تعليق (١).

زكريا بن دويد<sup>(١)</sup> الكندي، عن حميد.

وأما حديث يعلى بن أشدق، عن عبد الله بن جراد، عن النبي ﷺ (مَنْ صَلَّى مِنْكُمْ صَلَاةَ الضُّحَى، فَلْيُصَلِّهَا مُتَعَبِّدًا، فَإِنَّ الرَّجُلَ لَيُصَلِّيَهَا السَّنَةَ مِنَ الدَّهْرِ ثُمَّ يَنْسَاهَا وَيَدْعُهَا، فَتَحِنُّ إِلَيْهِ كَمَا تَحِنُّ الثَّاقَةُ إِلَى وَلَدِهَا إِذَا فَقَدَتْهُ). في عجباً للحاكم كيف يحتج بهذا وأمثاله، فإنه يروي هذا الحديث في كتاب ألفده للضحى، وهذه نسخة موضوعة على رسول الله ﷺ، يعني نسخة يعلى بن الأشدق. وقال ابن عدي: روى يعلى بن الأشدق، عن عمه عبد الله بن جراد، عن النبي ﷺ، أحديث كثيرة منكورة، وهو وعمه غير معروفين، وبلغني عن أبي مسهر، قال: قتلت ليعلى بن الأشدق: ما سمع عمك من حديث رسول الله ﷺ؟ فقال: جمع سفين، وموطأ مالك، وشيئا من الفوائد. وقال أبو حاتم ابن حبان: لقي يعلى عبد الله بن جراد، فلما كبر، اجتمع عليه من لا دين له، فوضعوا له شبها بمائتي حديث، فجعل يحدث بها وهو لا يدري، وهو الذي قال له بعض مشايخ أصحابنا: أي شيء سمعته من عبد الله بن جراد؟ فقال: هذه النسخة، وجامع سفيان - لا تحل الرواية عنه بحال.

وكذلك حديث عمر بن صبح، عن مقاتل بن حبان، حديث عائشة: كان رسول

---

(١) موضوع، أخرجه بن حبان في «المجروحين» ١/ ٣١٤، ومن طريقه أخرجه بن لجوزي في «الموضوعات» ١١١/ ٢. وفي «العلل المنتهية» (٨٠٤) من طريق زكريا بن دويد، عن حميد، عن أنس مرفوعاً.

قال ابن حبان: زكريا بن دويد: شيخ يضع الحديث على حميد الطويل كنيته أبو أحمد كان يدور بالشام ويحدثهم بها ويزعم أن له مئة سنة وخمسة وثلاثين سنة لا يحل ذكره في الكتب إلا على سبيل القدح فيه.

وقال ابن الجوزي: هذا حديث موضوع، والمتهم به زكريا، وما بُرد ما قد وضعه. وذكره الذهبي في «الميزان» ٢/ ٧٢ وعده من منكرته، وقال: كذاب دعى السمع من ملث والثوري والكبار، وزعم أنه ابن مئة وثلاثين سنة، وذلك بعد الستين وميتين.

لله صلى الله عليه وسلم يُصلي لصحى ثنتي عشرة ركعة. وهو حديث طويل ذكره لحاكم في صلاة  
لصحى وهو حديث موضوع. لمتهم به عمر بن صبح. قال لبخري: حدثني  
يحيى. عن عبي بن جرير. قال: سمعتُ عمر بن صبح يقول: «نا وضعتُ خطبة  
لنبي صلى الله عليه وسلم. وقل ابنُ عدي: منكر الحديث. وقال ابنُ حبان: يضعُ الحديثُ على  
لثقت. لا يحُرُّ كتبُ حديثه إلا على جهةٍ لتعجبٍ منه. وقل الدارقطني: متروك.  
وقال الأزدي: كذاب.

وكذلك حديثُ عبدالعزيز بن أبان. عن الثوري. عن حجاج بن فُرَافصة. عن  
مكحول. عن أبي هريرة مرفوعاً: مَنْ حَافَظَ عَنِّي سُبْحَةَ الصُّحَى. غُفِرَتْ ذُنُوبُهُ.  
وإنْ كُنْتُ بِعَدَدِ الْجَرْدِ. وَأَكْثَرَ مِنْ رَبِّ الْبَحْرِ. ذكره لحاكم أيضاً. وعبدلعزير  
هذا. قال بن نمير: هو كذاب. وقل يحيى: ليس بشيء. كذبٌ خبيثٌ يضعُ  
لحديث. وقل لبخري. والنسائي. والدارقطني: متروكٌ لحديث.

وكذلك حديثُ النهس بن قهم. عن شدد. عن أبي هريرة يرفعه: مَنْ حَافَظَ  
عَلَى شُعَةِ الصُّحَى. غُفِرَتْ ذُنُوبُهُ. وإنْ كَانَتْ أَكْثَرَ مِنْ رَبِّ الْبَحْرِ<sup>٢</sup> ولنهس. قال

(١) نظر «التاريخ الأوسط» لبخري ٢ ١٩٢. و«لمجروحين» لابن حبان ٨٨/٢. و«لكم»  
لابن عدي ٥ ١٦٨٣. و«تهذيب الكمال» ٢١ ٣٩٦ - ٣٩٨.

(٢) بسنده ضعيف. وأخرجه أحمد (٩٧١٦). ولترمذي (٤٧٦). وابن ماجة (١٣٨٢). وابن  
عدي في «لكم» ٢٥٢٣/٧. من طريق لنهس بن قهم. عن شدد أبي عمار. عن أبي  
هريرة.

قند: وهذا بسند ضعيف لضعف لنهس بن قهم. ضعفه يحيى بن سعيد القطان. وابن  
أبي عدي. وابن معين. وأبو حاتم. وأبو دود. والنسائي. وابن حبان. والدارقطني.  
وقال البغوي في «شرح السنة» ٤ ١٤٣: هذا الحديث لا يُعرف إلا من حديث النهس.  
وقد روى عنه لأئمة.

وفي سماع شدد من أبي هريرة نظر. نظر «جامع التحصيل» لعلائي ص ١٩٥.  
وفي الباب عن معاذ بن أنس الجهني. عن أبيه - نحوه - عند أبي دود (١٢٨٧) وفيه  
زبان بن فائد الحمروي. ضعيف. وشيخه سهل بن معاذ لا بأس به إلا في رويت زبان عنه =

يحيى : ليس بشيء ضعيف كان يروي عن عطية . عن ابن عباس أشياء منكورة . وقال النسائي : ضعيف . وقال ابن عدي : لا يساوي شيئاً . وقال ابن حبان : كان يروي المذاكير عن المشهير . ويخالف لثقات . لا يجوز الاحتجاج به . وقال لدرقطني : مضطرب الحديث . تركه يحيى لقطان .

وأما حديث حميد بن صخر . عن لمقبري . عن أبي هريرة : بعث رسول الله ﷺ بعث الحديث . وقد تقدم<sup>(١)</sup> . فحميد هذا . ضعفه النسائي . ويحيى بن معين . وثقه آخرون . وأكبر عليه بعض حديثه . وهو ممن لا يحتج به إذ نفرد . ولله أعلم .

وأما حديث محمد بن إسحاق . عن موسى . عن عبد الله بن المشي . عن أنس . عن عمه ثمامة . عن أنس يرفعه من صلي الضحى . بنى الله له قصر في الجنة من ذهب<sup>(٢)</sup> . فمن الأحاديث الغرائب . وقد التزمه الترمذي : غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه<sup>(٣)</sup> .

وأما حديث نعيم بن همار : «ابن آدم لا تعجز لي عن أربع ركعات في أول النهار . أكفك آخره»<sup>(٤)</sup> . وكذلك حديث أبي الدرداء . وبني ذر . فسمعت شيخ الإسلام بن تيمية يقول : هذه الأربع عندي هي الفجر وستتها هـ .

= وهذه - منه .

(١) سلف ص ٤٢٦ تعليق (٢) .

(٢) أخرجه من هذه لطريق بهذا اللفظ بن عسكر في «تاريخ دمشق» ٢ ورقة ٥٤٩ - نشر در البشير - من طريق لحكم . عن خيف بن محمد بن إسماعيل البخاري . عن إبراهيم بن معقل . عن أبي كريب . عن يونس بن بكير . عن محمد بن إسحاق . بهذا الإسناد .

(٣) قول الترمذي هذا . قاله بيثر لحديث (٤٧٣) من طريق محمد بن إسحاق بهذا الإسناد . ولفظه عنده : «من صلى الضحى ثنتي عشرة ركعة بنى الله له قصر من ذهب في الجنة» . وكذا أخرجه بن ماجه (١٣٨٠) . وفي إسناده : موسى بن فلان بن أنس . وهو مجهول كما في التقريب .

(٤) سلف ص ٤٢٢ / تعليق (١)

الترجيح :

قلت : ولارجح لقول لأول . والله أعلم .

مسألة : ووقتها من خروج وقت لنهي . أي : ارتفاع لشمس قيد رُفح . وهو لمذهب . أي قبيل لزول عني لصحيح من المذهب . وفقاً كما أشر إليه لمؤلف ما لم يدخل وقت لنهي . أي : وقت لاستواء .

وقال في "لهدية" و"لكافي" و"لتخيص" : وقتها إذ غابت الشمس . وشتاً حرّها . ونص عليه لإمام أحمد .

وقال في "لمستوعب" و"لحدوي الكبير" : من حين تبيضُ لشمس .

وقال شيخ عبد القادر : له فعلها بعد لزول . وإن أخرها حتى صلت ظهر قضها نسب .

مسألة : وعذم لمداومة عيها أفضل . عني الصحيح من المذهب . وفي لمبدع : تكره مداومتها . بل تفعل غيباً . نص عليه .

قال بن تيمية : لم يكن النبي ﷺ يداوم عني صلاة الضحى بتفق أهل العلم بسنته . هـ .

الدليل : قول عائشة : ما رأيتُ لنبي ﷺ يُصلي الضحى قط . متفق عليه <sup>١</sup> . وروى أبو سعيد الخدري قال : كان النبي ﷺ يُصي الضحى حتى نقول : لا يدعُها . ويدعُها حتى نقول : لا يُصليها <sup>٢</sup> . رواه أحمد والترمذي وقال : حسنٌ غريب .

وعن عبد الله بن شقيق قال : قتلتُ لعائشة : كُن رسولُ الله ﷺ يُصلي الضحى ؟

(١) سف ص ٤٣١ تعبير (١) .

(٢) أخرجه أحمد ٣ و ٢١ و ٣٦ . والترمذي (٤٧٧) ومن طريقه أخرجه البغوي (١٠٠٢) من حديث أبي سعيد الخدري .

وقال الترمذي : هذا حديث حسنٌ غريب .

قلت : وفي مسنده عطية العوفي وهو ضعيف .



قالت: لا، إلا أن يجيء من مغيبه. رواه مسلم<sup>١</sup>. وقال عبد الرحمن بن أبي ليلى: ما حدثني أحدٌ أنه رأى رسول الله ﷺ يُصَلِّي الضحى إلا ثم هنيء، فبينما حدثت أن النبي ﷺ دخل بيته يوم فتح مكة فصلَّى ثماني ركعات ثم رأته قط صَيَّ صلاةً أخفَّ منها غير أنه كان يُتِمُّ الركوع والسجود. متفق عليه<sup>٢</sup>.

وعن عائشة قالت: (ما رأيتُ رسول الله يُسبحُ سُبْحَةَ الضحى قط، وإنِّي لأُسبِّحُها وإن كان رسول الله ﷺ لَيَدْنَعُ العمل وهو يُحب أن يعمل خشية أن يعمل به الناس. فيفرض عليهم). رواه البخاري ومسلم<sup>٣</sup>.

وروى البخاري من حديث مُورِق العجبي، قتُّ لابن عمر: تُصَيِّ الضحى؟ قل: لا، قلت: فعمرك؟ قل: لا، قلت: فأبو بكر؟ قل: لا، قلت: فالنبي ﷺ؟ قل: لا إخاله.

قال لنووي: قال لعلماء: إن للنبي ﷺ كن لا يُدوم على صلاة الضحى مخافة أن تُفرض على الأمة، فيعجزوا عنها، كما ثبت في هذا الحديث، وكان يفعلها في بعض الأوقات كما صرحت به عائشة في الأحاديث لسبقه، وكما ذكرته أم هانيء، وأوصى بها أبا لرداء وأب هريرة.

وقول عائشة: ما رأيتُه صلاه، لا يُخالف قولها: كان يُصَيِّه؛ لأن النبي ﷺ كان لا يكونُ عنده في وقت الضحى إلا في نادر من الأوقات؛ لأنه ﷺ في وقت يكونُ مسافراً وفي وقت يكونُ حاضراً، وقد يكونُ في الحضر في لمسجد وغيره، وإذا كان في بيت، فله تسعُ نساء، وكان يُقسِمُ لهن، فلو اعتبرت ما ذكرناه، لم

---

(١) في «صحيحه» (٧١٧) (٧٦)، والترمذي في «المسائل» (٢٨٥)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) أخرجه البخاري (١١٠٣)، ومسلم (٣٣٦) ص ٤٩٧، من حديث عبد الرحمن بن أبي ليلى، عن أم هانيء رضي الله عنها.

(٣) في «صحيحه» (٧١٨)، وهو في «صحيح الإمام البخاري» (١١٢٨).

صدف وقت الضحى عند عائشة إلا في نادر من الأوقات. وم رأته صلاه في تلك الأوقات النادرة. فقالت: ما رأيته. وعلمت بغير رؤية أنه كن يُصليها بيخبره ﷺ أو بيخبر غيره. فروت ذلك. فلا منافاة بينهما. هـ.

التعليل: لأن في المداومة عليها تشبيهاً بلفرائض.

وستحب المداومة عيها جموع محققون. منهم الأجرى. وابن عقيل. وأبو الخطاب. قال الحجوي: وهو صوب. هـ. ونقه موسى بن هرون عن أحمد.

الدليل: ما تقدم من حديث أبي هريرة وبني الدرداء وغيرهم. وفي لفظ لأحمد ومسلم: وركعتي الضحى كل يوم.

ولأن النبي ﷺ أوصى بها أصحابه. وقل: من حافظ على شفعة لضحى. غفرت ذنوبه وإن كانت مثل زبد البحر<sup>٢</sup>. قل الترمذي: لا نعرفه إلا من حديث النهاس بن قهم. قال النووي: إسناده فيه ضعف. ولأن أحب العمل إلى الله ما داوم عليه صاحبه.

واختار هذه الرواية الشيخ بن تيمية لمن لم يقم من الليل حتى لا يفوته كل منهما. وله قاعدة في ذلك. وهي: ما ليس برتب لا يدوم عيه كالراتب. كما نص الإمام أحمد عى عدم المواظبة على سورتي السجدة. وهل أتى على الإنسان في فجر يوم لجمعة. قلت: وهذا لقول هو لراجع. والله أعلم.

مسألة: والأفضل فعلها إذا اشتد الحر.

الدليل: حديث زيد بن أرقم أن النبي ﷺ قال: «صلاة الأوابين حين ترمض الفصل»<sup>٣</sup>. روه أحمد ومسلم. قال النووي: ترمض - بفتح التاء والميم - . هـ.

(١) سنن ص ٤٢٠ تعبير (٦) و (٨)

(٢) سنن ص ٤٣٤ تعبير (٢).

(٣) أخرجه أحمد ٣٦٦/٤. ومسلم (٧٤٨) من حديث زيد بن أرقم. رضي الله عنه.

ومعناه: أن تحمى الرمضاء، وهي الرمل، فتترك الفصال من شدة الحر. ومنه سمي رمضان. وقال النووي: الرمضاء: الرمل الذي اشتدت حرارته بالشمس. أي: حين يحترق أخفاف الفصال، وهي الصغار من أولاد الإبل جمع فصيل من شدة حر الرمل. اهـ. وقال الشوكاني: قوله «رمضت» - بفتح الراء وكسر الميم وفتح الضد المعجمة - أي احترقت من حر الرمضاء وهي شدة الحر. اهـ.

مسألة: وأقلها ركعتان، وأكثرها ثمان، هـ لمذهب.

الدليل: حديث معاذ بن أنس أن النبي ﷺ قال: من قعد في مصلاه حين ينصرف من الصبح حتى يسبح ركعتي الضحى لا يقول إلا خيراً، غفر له خطيئته، وإن كانت أكثر من زبد البحر. رواه أبو داود<sup>١</sup>.

وعن عائشة قالت: كان النبي ﷺ يصلي الضحى أربع ركعات، ويزيد ما شاء. رواه أحمد ومسلم<sup>٢</sup>.

وعن جابر بن عبد الله قال: «كنت أعرض بعيراً لي على النبي ﷺ فبصرته يصلي الضحى ستاً». رواه البخاري في «تاريخه»<sup>٣</sup>.

وروت أم هانئ: أن النبي ﷺ عم الفتح صلى ثماني ركعات سبحة الضحى. رواه الجماعة<sup>٤</sup>.

(١) في «سننه» (١٢٨٧) من طريق ربان بن فهد الحمروي، عن سهر بن معاذ بن أنس الجهني، عن أبيه معاذ بن أنس رضي الله عنه.

قلت: وهذا إسناد ضعيف لضعف ربان بن فهد، وشيخه سهر بن معاذ لا بأس به، إلا في روايات ربان عنه، وهذه منها.

(٢) أخرجه أحمد ٩٥، ٦ و ١٠٦، ومسلم (٧١٩) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣) ٢١٢، ٢١٣. وفي إسناده محمد بن قيس الزيت وهو ضعيف.

وفي الباب عن أنس عن الترمذي في «المعجم» (٢٨٣)، ولطبراني في «الأوسط» (١٢٩٨).

(٤) أخرجه البخاري (٣٥٧)، ومسلم (٣٣٦) (٧١)، وأبو داود (١٢٩٠)، وابن ماجه (١٣٢٣) =

وفي رواية عنها: أن النبي ﷺ يوم لفتح صلي سُبْحَةُ الضُّحَى ثمانِي ركعت يُسَلِّمُ مِنْ كُلِّ رَكْعَتَيْنِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنِ شَرِطٍ لِبُخَارِيِّ. قَالَهُ النَّوَوِيُّ.

وختار في الهدى: أنها صلاة بسبب الفتح شكر لله تعالى، وأن الأمر كنوا يصلونها إذ فتح الله عليهم، وقاله بعض العلماء.  
وعن أنس قال: رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ فِي سَفَرٍ صَلَّى سُبْحَةَ الضُّحَى ثَمَانِي رَكَعَاتٍ. رَوَاهُ أَحْمَدُ.

وعن أنس رضي الله عنه قال: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ صَلَّى فِي سَفَرٍ سُبْحَةَ الضُّحَى. صَلَّى ثَمَانِ رَكَعَاتٍ، فَمَا انْصَرَفَ، قَالَ: إِنِّي صَلَّيْتُ صَلَاةَ رَغَبَةٍ وَرَهْبَةٍ، فَسَأَلْتُ رَبِّي ثَلَاثًا، فَأَعْطَانِي اثْنَتَيْنِ، وَمَنْعَنِي وَاحِدَةً، سَأَلْتُهُ أَلَا يَقْتُلَ أُمَّتِي بِلَسَانِي فَقَعَلَ، وَسَأَلْتُهُ أَلَا يُظْهِرَ عَلَيْهِمْ عَدُوًّا، فَقَعَلَ، وَسَأَلْتُهُ أَنْ لَا يُبَسِّطَهُمْ شَيْعًا فَبَسَّ عَلَيَّ، قُلْ لِحَكَمٍ صَحِيحٍ<sup>(١)</sup>.

وقال بن لقيم. قلت: لضحك بن عبدالله هذ يُنظر من هو وم حله؟

وقال الحاكم: في كتب (فضل الضحى): حدثنا أبو بكر الفقيه، أخبرنا بشر بن موسى، حدثنا محمد بن الصباح الدولابي، حدثنا خالد بن عبدالله عن الحصين، عن هلال بن يساف، عن زاذان، عن عائشة رضي الله عنها، قلت: صلى رسول الله ﷺ الضحى، ثم قال: «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي، وَارْحَمْنِي، وَتُبْ عَلَيَّ إِنَّكَ أَنْتَ التَّوَّابُ»

- رُئِيسِي ١ ١٢٦، من حديث مدهى رضي الله عنه.

(١) في «سننه» (١٢٩٠)، وأخرجه بن ماجة (١٣٢٣).

(٢) في «مسنده» ١٤٦ ٣ من حديث أنس رضي الله عنه، وصححه بن حزيمة ٢ ٢٣٠، ونحكه

١ ٣١٤، ووفقه لدهبي، قتل: وفي مسنده لضحك بن عبدالله: مجهول.

(٣) انظر التعييق لسبق.

الرَّجِيمُ الْغُفُورُ. حَتَّى قَالَهَا مِائَةَ مَرَّةٍ<sup>١</sup>.

حَدَّثَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ الْأَصَمُ. حَدَّثَنَا أَسَدُ بْنُ عَاصِمٍ. حَدَّثَنَا الْحَصِينُ بْنُ حَفْصٍ.  
عَنْ سُفْيَانَ. عَنْ عَمْرِو بْنِ ذَرٍّ. عَنْ مَجْهَدٍ. أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ. صَلَّى الضُّحَى  
رَكَعَتَيْنِ. وَأَرْبَعًا. وَسِتًّا. وَثَمَانِيًا. أَهـ.

وَعَنْ أَحْمَدَ: أَكْثَرُهَا اثْنَتَا عَشْرَةَ.

الدَّلِيلُ: قَوْلُ أَنَسٍ: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: مَنْ صَلَّى الضُّحَى ثِنْتِي عَشْرَةَ رَكَعَةً.  
بَنَى اللَّهُ لَهُ قَصْرًا فِي الْجَنَّةِ مِنْ ذَهَبٍ. رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ وَالتِّرْمِذِيُّ وَقَالَ: غَرِيبٌ<sup>٢</sup>.

فِرْعَ: وَيَصُحُّ التَّطَوُّعُ الْمَطْلُوقُ بِفَرْدٍ. كَرَكَعَةٍ وَنَحْوِهَا. كَثَلَاثٍ وَخَمْسٍ. وَهُوَ  
الْمَذْهَبُ. وَهُوَ قَوْلُ عُمَرَ.

الدَّلِيلُ: قَوْلُهُ ﷺ لِأَبِي ذَرٍّ: لِصَلَاةٍ خَيْرٍ مَوْضُوعٍ. اسْتَكَثَّرَ أَوْ قُلَّ. رَوَاهُ بْنُ  
حَبْنٍ فِي «صَحِيحِهِ»<sup>٣</sup>.

وَعَنْ عُمَرَ أَنَّهُ دَخَلَ لِمَسْجِدِ فَصَلَّى رَكَعَةً. فَتَبِعَهُ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ.

---

(١) حَدِيثٌ صَحِيحٌ وَمِنْ طَرِيقٍ لِحَكْمٍ أَخْرَجَهُ بَيْهَقِي فِي «لَدَعُوتِ الْكَبِيرِ» (٣٨٧). وَأَخْرَجَهُ  
الْبُخَارِيُّ فِي «الْأَدَبِ لِمَفْرَدٍ» (٦١٩). وَلَنْسَنِي فِي «عَسَ الْيَوْمَ وَلَيْسَةَ» (١٠٧) مِنْ طَرِيقِ  
مُحَمَّدِ بْنِ الصَّبَّاحِ. بِهَذَا الْإِسْنَادِ.

(٢) سَلَفَ ص ٤٣٥ تَعْلِيقُ (٢) وَ (٣).

(٣) نَظَرَ كَشَفَ الْقَدَحَ، ٥١٧، ٥١٨. وَ «الْإِنْصَافَ» ١٩٠ - ١٩٢. وَ لِمَبْدَعٍ ٢٣ ٢.  
٢٤. وَ «لِمَغْنِي» ٥٤٩ - ٥٥١. وَ نِيلَ الْأَوْطَارَ، ٧٦ ٣. وَ «مَجْشُوعَ لِفَتَاوَى» ٢٢ ٢٨٣.  
وَ «الْإِخْتِيَارَ» ص ١٢. وَ «الْمَجْمُوعَ تَرْجَمَ الْمَهْذَبَ» ٤٨٨ - ٤٩٠. وَ «زَادَ الْمَعْدَةَ» ١ ٣٤٣.  
٣٥٩. وَ «نَهْدِيَّةً» ٣١ ١. وَ «لِسِتْرَعٍ» ٢١١ ٢. وَ «لِكَفَى» ١ ١٥٣.

(٤) بِرَقْمِ (٣٦١) وَفِي سَنَدِهِ إِبْرَاهِيمُ بْنُ هِشَامٍ بَنِي يَحْيَى بْنِ يَحْيَى لُغْسَنِي لِمُسْتَقِي. قَالَ أَبُو  
حَاتِمٍ: كَذَابٌ. وَقَالَ الذَّهَبِيُّ مَتْرُوكٌ. وَكَذِبُهُ أَبُو زُرْعَةَ. وَانْظُرْ تَمَدَّ تَخْرِجُهُ فِي «صَحِيحِ بْنِ  
حَبْنٍ» طَبَعَ مُؤَسَّسَةُ الرِّسَالَةِ.

إنما صِيَتْ رَكْعَةٌ. قَالَ: هُوَ تَطَوُّعٌ. فَمَنْ شَاءَ زَادَ. وَمَنْ شَاءَ نَقَصَ. رَوَاهُ سَعِيدٌ. وَقَالَ النَّوَوِيُّ: رَوَاهُ الشَّافِعِيُّ ثُمَّ الْبَيْهَقِيُّ بِسَنَدَيْنِ ضَعِيفَيْنِ. وَمَعْنَى كَلَامِهِ أَنَّ لَتَطَوُّعٍ يُسَنُّ كَوْنُهُ رَكْعَتَيْنِ. وَلَا يَشْتَرَطُ ذَلِكَ. بَلْ مِنْ شَاءَ اسْتَوْفَى الْمَسْنُونُ. وَمَنْ شَاءَ زَادَ عَلَيْهِ فَزَادَ عَلَى رَكْعَتَيْنِ بِتَسْلِيمَةٍ. وَمَنْ شَاءَ نَقَصَ مِنْهُ. فَاقْتَصَرَ عَلَى رَكْعَةٍ. اهـ.

وَصَحَّ عَنْ اثْنَيْ عَشَرَ مِنَ أَصْحَابِهِ تَقْصِيرُ الْوُتْرِ بِرَكْعَةٍ. وَهُوَ تَطَوُّعٌ. لَكِنْ مَعَ الْكَرَاهَةِ. لِقَوْلِهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ مِثْلِي مِثْلِي»<sup>(١)</sup> وَالْمُرُودُ غَيْرُ الْوُتْرِ.

وَعَنْ أَحْمَدَ رَوَايَةٌ: لَا يَصَحُّ نَصْرُهَا فِي «الْمَغْنِيِّ» وَالْشَّرْحِ. وَبِهِ قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ؛ لِأَنَّهُ خِلَافُ قَوْلِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: «صَلَاةُ اللَّيْلِ مِثْلِي مِثْلِي» وَلِأَنَّهُ لَا يُجْزِيءُ فِي الْفَرْضِ. فَكَذًا فِي النَّفْسِ كَالسَّجْدَةِ. وَلَمْ يَرِدْ أَنَّهُ فَعَلَ فِي غَيْرِ الْوُتْرِ.

قَالَ النَّوَوِيُّ: قَالَ أَصْحَابُنَا: التَّطَوُّعُ هُوَ الَّذِي لَا سَبَبَ لَهُ وَلَا حَصَرَ لَهُ وَلَا لِعَدَدِ رَكْعَاتٍ لَوْحِدَةٍ مِنْهُ. وَلَهُ أَنْ يَنْوِيَ عِدَدًا وَلَهُ أَلَّا يَنْوِيَ. بَلْ يَقْتَصِرُ عَلَى نِيَّةِ الصَّلَاةِ؛ فَإِذَا شَرَعَ فِي تَطَوُّعٍ وَلَمْ يَنْوِ عِدَدًا. فَلَهُ أَنْ يُسَلِّمَ مِنْ رَكْعَةٍ. وَلَهُ أَنْ يَزِيدَ فَيَجْعَلَهَا رَكْعَتَيْنِ. أَوْ ثَلَاثًا. أَوْ عَشْرًا. أَوْ مِائَةً أَوْ أَلْفًا أَوْ غَيْرَ ذَلِكَ. وَلَوْ صَلَّى عِدَدًا لَا يَعْلَمُهُ. ثُمَّ سَلَّمَ. صَحَّ بِلا خِلَافٍ. اتَّفَقَ عَلَيْهِ أَصْحَابُنَا. وَنَصَّرَ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ - رَحِمَهُ اللَّهُ - فِي «الْإِمْلَاءِ». وَرَوَى الْبَيْهَقِيُّ بِإِسْنَادِهِ: أَنَّ أَبَا ذَرٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ صَلَّى عِدَدًا كَثِيرًا. فَمَا سَلَّمَ قَالَ لَهُ الْأَحْنَفُ بْنُ قَيْسٍ - رَحِمَهُ اللَّهُ -: هَلْ تَدْرِي نَصَرْتَهُ عَلَى شَفْعٍ أَمْ عَمَى وَتَرَ؟ قَالَ: إِلَّا كُنْتُ دَرِي. فَبَدَأَ يَدْرِي. إِنِّي سَمِعْتُ خَلِيلِي أَبَا لُقَاسَمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ - ثُمَّ بَكَى - ثُمَّ قَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ خَلِيلِي أَبَا الْقَاسِمِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَقُولُ: «مَا مِنْ عَبْدٍ يَسْجُدُ لِلَّهِ سَجْدَةً إِلَّا رَفَعَهُ اللَّهُ بِهَا دَرَجَةً وَحَطَّ عَنْهُ بِهَا خَطِيئَةٌ»<sup>(٢)</sup>. وَرَوَاهُ الدَّارِمِيُّ

(١) فِي «سُنَنِ»: ٢٤/٣.

(٢) سَلَفُ ص ٣٣ / تَعْلِيقُ (٢).

(٣) أَخْرَجَهُ الدَّرِمِيُّ (١٤٦١). وَالْبَيْهَقِيُّ فِي «سُنَنِ» ٤٨٩/٢ مِنْ طَرِيقِ الْأَوْزَاعِيِّ. عَنْ هَرُونَ بْنِ رِثَابٍ. عَنْ الْأَحْنَفِ بْنِ قَيْسٍ. فَذَكَرَهُ.

في (مسنده) بإسناد صحيح إلا رجلاً اختلفوا في عدالته.

وحكى صاحب (التممة) وجهين فيمن نوى التطوع مطلقاً: يُكره له الاقتصار على ركعة بناء على أنه لو نذر صلاة هل يكفيه ركعة أو يجب ركعتان؟ وفيه القولان المشهوران. وهذا الوجه ضعيف جداً أو غلط. وم إذا نوى ركعة واحدة. واقتصر عليها. فتصح صلاته بلا خلاف. ولو نوى عدداً قليلاً أو كثيراً وإن بلغت كثرته ما بُلغَتْ. صحت صلاته. ويستوفيه بتسليمه واحدة. فإنه كثر المنقول في الوتر. وهذا الوجه شاذ ضعيف. والصحيح المشهور جواز الزيادة ما شاء. قال أصحابنا: ثم إذا نوى عدداً. فيه أن يزيد وله أن ينقص. فمن حرم بركتين أو ركعة. فله جمعها عشراً ومائة. ومن حرم بعشر أو مائة أو ركعتين. فيه جمعها ركعة. ونحو ذلك قال أصحابنا.

وإنما يجوز لزيادة والنقص بشرط تغيير نية قبل لزيادة ولنقص. فإن زد أو نقص بلا تغيير النية عمداً. بطلت صلاته بلا خلاف. هـ.

نصر: السابع: التراخي. ويُسنُّ (و) فعلها في رمضان بعد العشاء. ويُسنُّ (و) عشرون ركعة. ويُوترُّ (و) بعدها.

ش: رمضان: الشهر المعروف. لا ينصرف لعلمية والزيادة. وفي تسمية رمضان بذلك خمسة أقوال. أحدها: أنهم لما نقلوا الشهور عن لغة القديمة سمو بالأزمنة التي وقعت فيها. فوفق هذا الشهر يوم شبة لحرٍّ ورمضه. والثاني: لحرٍّ جوف الصائم فيه ورمضه.

الثالث: أنه كان عندهم بدأ في الحرِّ. لإنسائهم لشهور. وزيدتهم شهراً في كل أربع سنين حتى لا تنتقل الشهور عن معاني أسمائها.

= وله شاهد من حديث ثوبان - رضي الله عنه - عنده سنة (٤٨١). وابن جبر (١١٣٥).

(١) نظر كشف لقناع ١ ٥١٨. ٥١٩. و. لإنصاف ٢ ١٩٢. و. لمبداً ٢ ٢٤. ٢٥.

و. لسفني ٢ ٥٣٨. ٥٣٩. و. لسجوع شرح نهج ٣ ٤٩٩. ٥٠٦. و. لشرح الكبير

١ ٣٧٠.

لربيع: أن لذنب ترمض بحرارة القلوب. لخمسة: أنه من خيرها. كالرمض وهو: المطر إذ كان في آخر القيظ وول الخريف. سمي بذلك؛ لأنه يدرك سخونة شمس. وكان عطاء ومجاهد. يكرهان أن يقال: رمضان. قالا: وإنما يُقَالُ. كما قال الله تعالى: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ﴾ [البقرة: ١٨٣]. قالا: لا ندري لمن رمضان سُمِّيَ من أسماء الله تعالى. وقال بعضهم: إذ جاء بما لا يُشْتَمَعُ معه أن لم يرد به لشهر. كقوله: صُفْتُ رَمَضَانَ. لم يُنْكَر. ويُنْكَر ما يُشْكَر. كقولك: دخل رمضان. وجاء رمضان. ولصحيح: أنه يُقَالُ: رمضان مطلقاً من غير تفصيل. فقد صحَّ عن رسول الله ﷺ: «من صام رمضان» . ولا تقدموا رمضان ذكر لجميع الأسماء عبد العظيم المنذري في حواشي مختصر سنن أبي داود. وجمع رمضان رمضانات. ورمضين. ورمض. ورمض. ورمضة. على حذف الزوائد. ورميض. ورمضي. وزد لجوهري: رَمْضَاء. هـ.

لترويح سنة مؤكدة سنه النبي ﷺ. وليست محدثة لعمر. ففي استيفاء عليه من حديث عائشة: أن النبي ﷺ صلاه بأصحابه. ثم تركها خشية أن تُفرض. وهي من أعلام الدين الظاهرة. سُمِّيَتْ بذلك؛ لأنهم كانوا يجلسون بين كل أربع يستريحون.

وقيل: مشتقة من المروحة. وهي لتكرار في الفعل.

قال لموفق: وهي سنة مؤكدة. وقول من سنه رسول الله ﷺ. قال أبو هريرة:

- 
- (١) أخرجه بخاري، ٣٩، ومسلم، ١٦٠، ١٦٥، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.  
(٢) أخرجه بخاري، ١٩١٢، ومسلم، ١٠١٢، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.  
(٣) أخرجه بخاري، ١٢٩، ومسلم، ١٦١، من حديث عائشة رضي الله عنها. أن رسول الله ﷺ صلى ذات ليلة في المسجد فصلى بصلاته ناس. ثم صلى من ليلته فكثر الناس. ثم اجتمعوا من الليلة لثلاثة أو أربعة فلم يخرج إليهم رسول الله ﷺ. فمدا أصبح قال: لقد رأيتُ لذي صنعة. ولم يعنني من الخروج إليكم إلا أني خشيت أن تفرض عليكم وذلك في رمضان.



كان رسول الله ﷺ يُرَغِّبُ فِي قِيَمِ رَمَضَانَ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَأْمُرَهُمْ فِيهِ بِعَزِيمَةٍ، فَيَقُولُ: **أَمَنْ قَامَ رَمَضَانَ إِيمَانًا وَاحْتِسَابًا، غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ** . وقالت عائشة: **صَلَّى النَّبِيُّ ﷺ فِي الْمَسْجِدِ ذَاتَ لَيْلَةٍ، فَصَلَّى بِصَلَاتِهِ نَاسٌ، ثُمَّ صَلَّى مِنْ لَقَبَةٍ، وَكَثُرَ النَّاسُ، ثُمَّ اجْتَمَعُوا مِنَ اللَّيْلَةِ الثَّالِثَةِ أَوْ الرَّابِعَةِ، فَمِنْ يَخْرُجُ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَلَمَّا أَصْبَحَ، قَالَ: (قَدْ رَأَيْتُ الَّذِي صَنَعْتُمْ، فَلَمْ يَمْنَعْنِي مِنَ الْخُرُوجِ إِلَيْكُمْ إِلَّا أَنِّي خَشِيتُ أَنْ تُفَرِّضَ عَلَيْكُمْ) قَالَ: وَذَلِكَ فِي رَمَضَانَ. رواه مسلم ٢.**

وعن أبي ذرٍّ، قَالَ: **صُئِدَ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَمَضَانَ، فَمَنْ يَقُمْ بِذِي شَيْءٍ مِنَ الشَّهْرِ، حَتَّى يَبْقِيَ سَبْعٌ، فَقَدْ بَنَى حَتَّى ذَهَبَ ثَلَاثُ اللَّيْلِ، فَلَمْ كُنْتُ لِسَدَسَةٍ لَمْ يَقُمْ بِنَا، فَمَا كَانَتْ الْخَامِسَةُ قَدْ بَنَى حَتَّى ذَهَبَ شَطْرُ اللَّيْلِ. فَقُتِلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، لَوْ نَفَلْتَنَا قِيَامَ هَذِهِ لَيْلَةٍ؟ قَالَ: فَقَالَ: إِنْ لَرَجُلٍ إِذَا صَلَّى مَعَ الْإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ، حَسِبَ لَهُ قِيَمَ لَيْلَةٍ. قَالَ: فَمَنْ كُنْتُ الرَّابِعَةَ لَمْ يَقُمْ، فَمَنْ كُنْتُ الثَّلَاثَةَ جَمَعَ هَلَهُ وَنِسَاءَهُ وَالنَّاسَ، فَقَدْ بَنَى حَتَّى خَشِيتُ أَنْ يَفُوتَنِي الْفَلَاحُ. قَالَ: قُتِلَ: وَمَا الْفَلَاحُ؟ قَالَ: السَّحُورُ. ثُمَّ لَمْ يَقُمْ بِذِي بَقِيَّةِ الشَّهْرِ. رواه أبو داود ٣، والأثر، وابنُ ماجه.**

وعن أبي هريرة، قَالَ: **خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا نَسِيَ فِي رَمَضَانَ يُصَلُّونَ فِي نَحْيَةِ الْمَسْجِدِ، فَقَالَ: مَا هَؤُلَاءِ؟. فَقِيلَ: هَؤُلَاءِ نَسُوا لَيْسَ مَعَهُمْ قُرْآنٌ. وَأَبَى بَنُ كَعْبٍ يُصَلِّي بِهِمْ، وَهُمْ يُصَلُّونَ بِصَلَاتِهِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: صَبِرُوا، وَنِعْمَ مَا صَنَعْتُمْ. رواه أبو داود ٤، وقال: رواه مسلم بن خالد، وهو ضعيف.**

(١) أخرجه البخاري (٢٠٠٨)، و (٢٠٠٩). ومسلم (١٥٩) من حديث أبي هريرة، رضي الله عنه. واللفظ لمسلم (٧٥٩) (١١٤).

(٢) في «صحيحه» (٧٦١)، و (٧٥٩) (١٧٤)، ونظر لتعريب (٣) ص ٤٣٦.

(٣) حديث صحيح، وهو في «سنن أبي داود» (١٣٧٥)، وابن ماجه (١٣٢٧)، والترمذي (٨٠٦)، والنسائي ٨٣٠٣ من حديث أبي ذر، رضي الله عنه.

وقال الترمذي: هذا حديث صحيح حسن.

(٤) حديث ضعيف، وهو في «سنن أبي داود» (١٣٧٧) ومن طريقه أخرجه البيهقي ٢ ٢٩٥ من -

ونُسبت لثرويح إلى عمر بن الخطاب - رضي الله عنه : لأنه جمع للناس على أبي  
 بن كعب، فكان يُصيها بهم، فروى عبد الرحمن بن عبد القاري، قال: خرجت  
 مع عمر بن الخطاب ليلة في رمضان، فإذ للناس أوزع متفرقون، يُصي لرجل  
 بنفسه، ويصّي لرجل فيصّي بصلاته لرهط، فقال عمر: بني أرى لو جمعت هؤلاء  
 على قاريٍّ واحد، لكان أمش. ثم عزّم فجمعهم على أبي بن كعب، قال: ثم  
 خرجت معه ليلة أخرى والناس يُصون بصلاة قارئهم فقال: نَعِمْتُ لبدعة هذه،  
 والتي يذمون عنها فضل من التي يقومون، يريد آخر ليس، وكان الناس يقومون  
 وأله، أخرجه البخاري<sup>(١)</sup>. هـ.

قال ابن تيمية: ما سنّه الخلفاء لم تسدون ليس بدعة شرعية ينهى عنها، وإن كان  
 يسمى في لغة بدعة، لكونه بتدبير، كما قال عمر: نَعِمْتُ لبدعة هذه والتي  
 يذمون عنها فضل. هـ.

وقلتُ للجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء: مرد عمر نهى بدعة من حيث  
 اللغة لكونها لم تصل في عهده عليه السلام جمعة في صفة مستمرة وإنما صي بهم عليهم السلام  
 ثلاث أيام أو أربع جمعة ثم ترك مخافة أن تفرض عليهم فمما توفي عليه السلام من  
 فرضهم عليهم وأمر به عمر رضي الله عنه. هـ.

وقال لحفظ في التفتح: لبدعة أصبها ما أحدث على غير مثال سابق، ونُصِّق  
 في شرع في مقابلة السنة، فتكون مذمومة، ولتحقيق نهى إن كنت ممن يندرج  
 تحت مستحسن في شرع، فهي حسنة، وإن كنت ممن يندرج تحت مستقبح في  
 شرع، فهي مستقبة، ولا فهي من قسم المباح، وقد تنقسم إلى الأحكام  
 الخمسة. هـ.

---

صريق مسلم بن خالد الزنجي - وهو سبي، يحفظ - عن لعلاء بن عبد الرحمن، عن أبيه، عن  
 أبي هريرة رضي الله عنه، فذكره.

قال بردود: ليس هذا حديث بالقوي، مسلم بن خالد ضعيف.

وأخرج البيهقي في السنن ٢ ٤٩٥ من طريق بن لهده، أن ثعبان بن أبي مالك القرظي  
 حدثه، قال: خرج رسول الله صلى الله عليه وسلم ذات ليلة... فذكر نحوه.

ثم قال: هذا مرسى حسن، ثعبان بن أبي مالك القرظي من طبقة الأولى من تابعي أهل المدينة،  
 وقد أخرجه بن منده في الصحابة، وقيل: أنه رؤية، وقيل سنة من عطية القرظي، سر يروى  
 فريضة ولم يقتل، وليست له صحبة، وقد روي بسند موصول إلا أنه ضعيف. هـ.

(١) في صحيحه (٢٠١٠).

وقيل بوجوب صلاة التراويح. حكاه ابن عقيل عن أبي بكر.

مسألة: والتراويح أفضل من الوتر والسنن الرواتب. وهو لصحيح من المذهب.

وفي وجه: الوتر والسنن الرواتب أفضل منها. اختاره المؤلف وجماعة. وتقدم أول الباب.

مسألة: وهي عشرون ركعة في رمضان. هذا اختيار أحمد. وهو قول أكثر العلماء. منهم الثوري وأبو حنيفة والشافعي. وداهد.

الدليل: ما روى مالك عن يزيد بن رومان قال: كان لنا يقومون في زمن عمر بن الخطاب في رمضان ثلاث وعشرين ركعة<sup>(١)</sup>. ورواه البيهقي. لكنه مرس. فإن يزيد بن رومان لم يدرك عمر. قاله النووي.

وروى البيهقي - قال النووي بالإسناد الصحيح - عن لسائب بن يزيد لصحابي - رضي الله عنه - قال: كانوا يقومون على عهد عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - في شهر رمضان بعشرين ركعة. وكانوا يقومون بلمئين. وكانوا يتوكلون على عصيهم في عهد عثمان من شدة القيام<sup>(٢)</sup>.

قال البيهقي: يجمع بين الروایتين بأنهم كانوا يقومون بعشرين ركعة. ويوترون

---

(١) هو في «الموطأ» ١/١١٥. ومن طريقه أخرجه البيهقي ٢/٤٩٦. عن يزيد بن رومان. فذكره.

هذا إسناد صحيح. فريد بن رومان ثم يسع من عمر. ونظر ما بعده.

(٢) هو في «سنن البيهقي» ٢/٤٩٦ عن الحسين بن محمد. عن أحمد بن محمد السني. عن عبد الله بن محمد البغوي. عن علي بن الجعد. عن أبي ذئب. عن يزيد بن خصيفة. عن السائب فذكره.

وهذا إسناد صحيح رجاله كلهم ثقات عدول. ولحديث عند لبغوي في «لجديدات» (٢٩٢٦) وإسناده صحيح على شرط البخاري.

وصحح هذا الحديث: النووي. وابن لعرقي في «طرح التريب» والسيوطي في «المصابيح» ص ١٣. وغيرهم.

بثلاث. هـ. وروى البيهقي<sup>(١)</sup> عن علي - رضي الله عنه - أيضاً قديم رمضان بعشرين ركعة. وفي «الموطأ»<sup>(٢)</sup> أيضاً عن محمد بن يوسف. عن لسائب بن يزيد: أنها إحدى عشرة. وروى محمد بن نصر عن محمد بن يوسف: أنها إحدى وعشرون ركعة<sup>(٣)</sup>. وفي «الموطأ» من طريق يزيد بن خُصيفة عن لسائب بن يزيد: أنها عشرون ركعة. وروى محمد بن نصر من طريق عطاء، قال: «دركتهم في رمضان يُصلُّون عشرين ركعة وثلاث ركعت لوتر»<sup>(٤)</sup>.

قل الحافظ: والجمع بين هذه لرويات ممكنٌ باختلاف لأحوال، ويحتمل أن ذلك لاختلاف بحسب تطويل القراءة وتخفيفها، فحيث تطول القراءة تُقلل الركعات وبالعكس، وبه جزم الدودي وغيره. قال: ولاختلاف فيما زد على العشرين رجوع إلى الاختلاف في الوتر، فكانه تارة بوحدة وتارة بثلاث.

وقد روى محمد بن نصر من طريق دود بن قيس، قال: أدركتُ للناس في إمارة بَنِ عثمان وعمر بن عبد العزيز، يعني بالمدينة يقومون بست وثلاثين ركعة ويوترون بثلاث<sup>(٥)</sup>. هـ.

وقال مالك: لأمر عندنا بتسبع وثلاثين، وبمكة بثلاث وعشرين، وليس في شيء من ذلك ضيق.

وقال مالك: بست وثلاثون، وزعم أنه لأمر المدينة، وتعتق بفعل أهل المدينة، فإن صالحاً مولى لثوامة، قال: «دركتُ للناس يقومون بإحدى وأربعين ركعة، يوترون منها بخمس».

قل لترمذي: أكثر ما قيل: إنه يُصلي إحدى وأربعين ركعة بركعة لوتر. واختاره إسحاق، ونقل بن عبد البر عن أسود بن يزيد: أربعين يوتر بسبع. وقيل ثمان وثلاثون، ذكره محمد بن نصر، عن بن يونس، عن مالك.

(١) في سنة ٢٠٤٩٦-٤٩٧٠

(٢) ١١٥٠، ومن طريق «الموطأ» أخرجه البيهقي في «السنن» ٢٠٤٩٦، وبسده صحيح

(٣) هو في «مختصر قديم رمضان» ص ٩٥، وأخرجه عبد الرزاق في «المصنف» (١١٣٠).

(٤) في «مختصر قديم رمضان» ص ٩٥.

(٥) في «مختصر قديم رمضان» ص ٩٥-٩٦.

قال الحافظ: وهذا يمكن رده إلى الأول بانضمام ثلاث الوتر. لكن صرح في روايته بأنه يُوتر بواحدة، فتكون أربعين إلا واحدة. قال مالك: وعلى هذا العمل منذ بضع ومئة سنة. وعن مالك: ست وأربعون وثلاث الوتر. قل في «الفتح»: وهذا لمشهور عنه. وقد روه ابن وهب. عن العمري. عن نافع قال: لم أدرك الناس إلا وهم يصلون تسعاً وثلاثين، ويوترون منها بثلاث.

وعن زرارة بن أوفى أنه كان يصلي بهم بالبصرة أربعاً وثلاثين ويوتر. وعن سعيد بن جبير أربعاً وعشرين<sup>(١)</sup>.

وقيل: ست عشرة غير الوتر. هـ. هذا حاصل ما ذكره في «الفتح» من لاختلاف في ذلك.

وقال السائب بن يزيد: أمر عمر بن الخطاب أن يقوم بالناس بحدى عشرة ركعة. روه مالك<sup>(٢)</sup>. وقال أحمد: روي في هذا «ن» ونه يقض فيه شيء.

وأمّا لعدد الثبوت عنه ﷺ في صلاته في رمضان، فنخرج لبخري وغيره عن عائشة أنها قالت: ما كان النبي ﷺ يزيد في رمضان ولا في غيره على حدى عشرة ركعة<sup>(٣)</sup>. قلت اللجنة لدائمة للبحوث العلمية ولإفتاء: يحتمل كلام عائشة على الأغلب جمعاً بين الأحاديث ولا حرج في الزيادة على ذلك لأن النبي ﷺ لم يحدد في صلاة ليل شيئاً. هـ. وقالوا: ومن صلاه عشرين أو أكثر فلا بأس. هـ.

ونخرج بن حبان في صحيحه من حديث جابر: أنه ﷺ صلى بهم ثلثين ركعات ثم ووتر<sup>(٤)</sup>.

(١) انصهر، سبق ص ٩٦.

(٢) في «الموسم» ١، ١١٥، ومن طريقه أخرجه البيهقي في «السنن» ٢، ٤٩٦، وبسنده صحيح.

(٣) أخرجه لبخري (٢٠١٣)، ومسنده (٧٣٨) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٤) أخرجه بن حبان في «صحيحه» (٢٤٠٩) و(٢٤١٥) بسند ضعيف فيه عيسى بن جارية. قال

بن معين: عنده متكير، وقال النسائي: منكر الحديث، وجاء عنه متروك.

وأخرج البيهقي عن ابن عباس: كان رسولُ الله ﷺ يُصلي في شهر رمضان في غير جماعة عشرين ركعة والوتر<sup>(١)</sup>. زد سليم الرزي في كتاب «الترغيب» له: يُوتر بثلاث. قال البيهقي: تفرد به أبو شيبَةَ إبراهيم بن عثمان وهو ضعيف. وأما مقدّر القراءة في كل ركعة، فلم يرد به دليل.

ولس فيه أن لراتبة عشر، فُضِّعَتْ في رمضان؛ لأنه وقت جدّ وتشمير، وهذا في مَطْنَةِ الشُّهْرَةِ بحضرة الصحابة، فكان إجماعاً، وروى أبو بكر عبد العزيز في كتبه «الشافعي»، عن ابن عباس: أن لنبي ﷺ كان يُصلي في شهر رمضان عشرين ركعة<sup>(٢)</sup>. يجهر لإمام فيها بالقراءة لفعل الخلف عن السنف.

قال لموفق: ولنا، أن عُمَرَ - رضي الله عنه - لم يجمع الناس على أبي بن كعب، وكان يُصلي بهم عشرين ركعة، وقد روى الحسن أن عمر جمع الناس على أبي بن كعب، فكان يُصلي لهم عشرين ليلة، ولا يقنت بهم إلا في النصف الباقي. فإذا كنت لعشرٍ لأواخر تخلف أبي، فصلى في بيته، فكانوا يقولون: أبق أبي. روه أبو داود<sup>(٣)</sup>، ورواه السائب بن يزيد، وروي عنه من طرق.

وروى مالك عن يزيد بن رومان، قال: كان الناس يقومون في زمن عمر في رمضان بثلاث وعشرين ركعة. وعن علي، أنه أمر رجلاً يُصلي بهم في رمضان

(١) أخرجه بن أبي شيبَةَ ٣٩٤/٢، وأخرجه عبد بن حميد في «مسنده» والبغوي في «معجمه» كما في «المصباح» للسيوطي ص ١٠، والطبراني في «الأوسط» (٨٠٨)، والبيهقي من طريقين عن إبراهيم بن عثمان أبي شيبَةَ الكوفي، عن الحكم، عن مقسم، عن ابن عباس مرفوعاً. قال للسيوطي في «المصباح» ص ١٠: هذا الحديث ضعيف جداً، لا تقوم به حجة. قال لنهبي في «لميزان» إبراهيم بن عثمان أبو شيبَةَ الكوفي، قاضي واسط، يروي عن زوج أمه الحكم بن عيينة، كذبه شعبة، وقال بن معين: ليس بثقة، وقال أحمد بن حنبل: ضعيف، وقال البخاري: سكتوا عنه. وهي من صيغ التجريح وقال النسائي: متروك الحديث. ومن مناكيره م روه عن الحكم عن مقسم، عن ابن عباس. فذكره.

(٢) نظرم قبله.

(٣) في «سننه» (١٤٢٩) من طريق الحسن بن أبي الحسن البصري: أن عمر. فذكره. وهذا سناد منقطع، لحسن لم يدرك عمر.

عشرين ركعة<sup>(١)</sup>. وهذا كالإجماع.

فأما ما رواه صالح، فإن صالحاً ضعيفٌ، ثم لا ندري من الناس الذين أخبر عنهم؟ فعله قد أدرك جماعة من الناس يفعلون ذلك، وليس ذلك بحجة، ثم لو ثبت أن أهل المدينة كلهم فعلوه، لكان ما فعله عمر، وأجمع عليه لصحابة في عصره أولى بالاتباع، قال بعض أهل العلم: إنما فعل هذا أهل المدينة، لأنهم أرادوا مساواة أهل مكة، فإن أهل مكة يطوفون سبعا بين كل ترويحتين، فجعل أهل المدينة مكان كل سبع أربع ركعات، وما كن عليه أصحاب رسول الله ﷺ أولى وأحق أن يتبع. اهـ.

قال النووي: وأما ما ذكره من فعل أهل المدينة، فقد أصحأنا: سببه أن أهل مكة كنوا يطوفون بين كل ترويحتين طوافاً ويصلون ركعتين، ولا يطوفون بعد لترويحة الخامسة، فأراد أهل المدينة مساوتهم، فجعلوا مكان كل طوف أربع ركعات، فزادوا ست عشرة ركعة، وترو بثلاث، فصار لمجموع تسعا وثلاثين. هـ.

قال الشافعي: فأما غير أهل المدينة، فلا يجوز أن يمدرو أهل مكة، ولا ينافسوه. هـ.

قال الشوكاني: ولحاصل أن الذي دللت عليه الأحاديث هو مشروعية القيام في رمضان، والصلاة فيه جماعة وفردي، فقصر الصلاة المسماة بالترويحة على عدد معين، وتخصيصها بقراءة مخصوصة لم يرد به سنة. هـ.

وقال الشيخ تقي الدين ابن تيمية: كل ذلك - أو إحدى عشرة، أو ثلاث عشرة - حسن، كما نص عليه أحمد، لعدم لتوقيت. فيكون تكثير الركعات وتقليلها بحسب طول القيام وقصره. اهـ.

(١) أخرجه البيهقي ٢ ٤٩٦-٤٩٧ و٤٩٧ من طريقين عن عبي رضي الله عنه.

وقال: ولأفضل يختفٍ باختلافٍ حولٍ لمصلين، فإن كان فيهم حتمل  
 لطولٍ لقيم، فالقيامُ بعشر ركعتٍ وثلاثٍ بعدهم كم كان للنبي ﷺ يصلي لنفسه  
 في رمضان وغيره هو لأفضل، وإن كانوا لا يحتملونه فالقيامُ بعشرين هو لأفضل،  
 وهو الذي يعمل به أكثر المسمين، فإنه وسطٌ بين عشر وبين أربعين، وإن قام  
 بأربعين وغيره، جز ذلك، ولا يكره شيءٌ من ذلك، وقد نصَّ على ذلك غير واحد  
 من الأئمة كـأحمد وغيره، ومن ظنَّ أن قيامَ رمضان فيه عددٌ موقت عن النبي ﷺ لا  
 يُزد فيه ولا يُنقص منه، فقد أخطأ. هـ.

ووجب لشيخ عبد الله أبو بطين: وأما صلاةٌ لترويحٍ قلُّ من العشرين، فلا بأس  
 ولصحة - رضي الله عنهم - منهم من يقلُّ، ومنهم من يكثر؛ ولحدُّ لمحدودٍ لا  
 نصَّ عليه من لشارع صحيح.

وقال أيضاً - رحمه الله تعالى - مسألة في لجوب عم تركه بعض الناس من  
 صلاته في عشرٍ أو آخر من رمضان زيادة على المعتد في العشرين لأول، وسبب  
 نكرهم لذلك غلبة عادة ولجهل بالسنة، وما عليه لصحة وتبعون وأئمة  
 الإسلام، فنقول: قد تواترت لأحاديث عن النبي ﷺ بالترغيب في قيام رمضان  
 ولحث عليه، وتأكيد ذلك في عشره الأخير، كما في الصحيحين، عن أبي هريرة  
 قال: قال رسول الله ﷺ يُرغبهم في قيام رمضان من غير أن يأمرهم بعزيمة فيقول:  
 «من قام رمضان يمانٌ وحسبٌ غفر له ما تقدم من ذنبه، ومن قام ليلة القدر يمانٌ  
 وحسبٌ غفر له ما تقدم من ذنبه»<sup>(١)</sup>.

وفي السنن عنه ﷺ أنه قال: «فرض الله عليكم صيام رمضان وسننت لكم  
 قيامه»<sup>(٢)</sup>.

(١) أخرجه البخاري (٢٠٠٩)، ومسلم (١٥٩) من حديث أبي هريرة، رضي الله عنه  
 (٢) حديث ضعيف، وأخرجه أحمد (١٦٦٠) و (١٦٨٨)، وابن ماجة (١٣٢٨)، وأساني  
 ٤ ١٥٨ من طريق لقسم، عن أنضر بن شيبان، قال: سألت أبا سسة بن عبد الرحمن،



وفي «لصحيحين» عن عائشة - رضي الله عنها - قالت: كان رسول الله ﷺ إذا دخل العشر أحيا ليله، ويَقْظُ نومه، وشدَّ لَمَنَزَرَهُ، وصَلَّى لَيْلَةً من رمضان جمعة في أوَّل الشهر وكذلك في العشر<sup>(١)</sup>.

وفي «صحيح مسلم» عن أنس، قال: كان رسول الله ﷺ يقوم في رمضان فحُتُّ فقامت إلى جنبه، فجاء رجل آخر، فقام يَضُّ حتى كُذِّ رهطاً، فمما حَسُنَ تَأْخُلفه، جَعَلَ يَتَجَوَّزُ في الصَّلَاةِ، ثم دَخَلَ رَحِمَهُ فَصَلَّى صَلَاةً لَا يُصِيهَ عِنْدَ، فَقُلْتُ لَهُ حِينَ أَصْبَحَ: فَطُنْتُ لَكَ اللَّيْلَةَ، قَالَ: «نَعَمْ ذَلِكَ لَدُنِّي حَمَنِي عَمِي مَا صَنَعْتُ»<sup>(٢)</sup>.

وعن عائشة قالت: صَلَّى رسول الله ﷺ في لمسجد فصَلَّى بِصَلَاتِهِ نَاسٌ كَثِيرٌ، ثم صَلَّى مِنَ الْقَابَةِ فَكَثُرُوا، ثم اجتمعوا من لَيْلَةٍ لثَلَاثَةٍ فَمِمَّا يَخْرُجُ إِلَيْهِمْ، فَمِمَّا أَصْبَحَ، قَالَ: «قَدْ رَأَيْتُ صَنِيعَكُمْ فَمِمَّا يَمْنَعُنِي مِنَ الْخُرُوجِ إِلَيْكُمْ إِلَّا خَشْيَةُ أَنْ يُفْرَضَ عَلَيْكُمْ»<sup>(٣)</sup>، وذلك في رمضان، أخرجه في «لصحيحين».

قلت: حدثني عن شيء سمعته من أبيي، سمعه من رسول الله ﷺ، في شهر رمضان، فذكره

قلت: وهذا سند ضعيف، لأنَّه بن شيبان وهو الخُثَلي البصري، قال بن معين: ليس حديثه بشيء، وقال البخاري في حديثه هذا: لم يصح، وحديث زهري وغيره عن أبي عن أبي هريرة صحيح - يشير إلى الحديث لسالف، ونظر صحيح بن حبان (٣٤٣٢) - وقال أنساني لم أخرج حديثه هذا: هذا خطأ والصواب حديث أبي سمية، عن أبي هريرة، وفي قول أبي سمية: حدثني أبي نظر، فقد جزم جماعة من الأئمة بأنَّ أبي سمية لم يصح مسنده من أبيه، ونظر تسمه تخريجه في «المستند»

(١) أخرجه البخاري (٢٠٢٤)، ومسلم (١١١٤)، وابن حبان (٣٢١) من حديث عائشة، رضي الله عنها.

(٢) عنه البخاري في «صحيحه» في أنسي: باب (٩) ما يجوز من سؤ، عن سيبان بن سعيد، عن ثابت، عن أنس، ووصفه مسلم (١١٠٤) عن زهير بن حرب، عن أبي أنظر هاشم بن لقاسم، عن سيمان بن المغيرة، بهذا الإسناد.

(٣) أخرجه البخاري (١١٢٩)، ومسلم (٧٦١) من حديث عائشة رضي الله عنها.

وفي «السنن» عن أبي ذرٍّ -رضي الله عنه- قال: صُمنّا مع رسولِ الله ﷺ، فلم يُقَمْ بنا حتّى بقيَ سبعٌ من الشهر، فقامَ بنا حتّى ذهبَ ثلثُ الليلِ، ثم لم يُقَمْ بنا في السادسة، وقام في الخامسة حتّى ذهبَ شطرُ الليلِ، فقلنا: لو نفلتَ بقيةَ ليلتنا هذه، فقل: «إنّه مَنْ قام مع الإمام حتّى ينصرفَ، كتبَ له قيامُ ليلةٍ»، ثم لم يُقَمْ بنا حتّى بقيَ ثلاثٌ من الشهر فصلّى بنا في لثلاثه، ودعا أهله ونساءه، وقام بنا حتّى خَشِينَا أن يفوتنا الفلاحُ. قيل: وما لفلاحٌ؟ قال: السحور<sup>(١)</sup>. صححه الترمذي. واحتج الإمام أحمد وغيره بهذا الحديث على أن فعلَ التراويح جماعة أفضل.

وقال شيخ الإسلام تقي الدين -رحمه الله-: وفي قوله ﷺ: «من قام مع الإمام حتّى ينصرفَ، كتبَ له قيامُ ليلةٍ، ترغيبٌ في قيامِ رمضان خلفَ الإمام، وذلك لوكد من أن يكونَ سنةً مطلقةً، وكان الناسُ يُصلونها جمعةً في المسجد على عهدِهِ ﷺ، وإقرؤه سنةً منه ﷺ. اهـ. فلما تقرّر أن قيامَ رمضان وإحياءَ لعشرٍ لاوخرِ سنةً مؤكّدةً، ونه في جمعةٍ أفضل، ونه ﷺ لم يُوقت في ذلك عدداً، علمنا أنه لا توقيت في ذلك.

وفي «لصحيحين» عن عائشة قالت: ما كان رسولُ الله ﷺ يزيدُ في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة<sup>(٢)</sup>، وفي بعض طرق حديث حذيفة<sup>(٣)</sup> الذي فيه أنه ﷺ قرأ في ركعة البقرة والنساء وآل عمران، أنه لم يُصل في تلك الليلة إلا ركعتين، وأن ذلك في رمضان، ورؤي عن الصحابة -رضي الله عنهم- في التراويح أنواع.

(١) سلف ص ٤٤٥، تعليق (٣).

(٢) سلف ص ٤٤٩، تعليق (٣).

(٣) هذه الرواية أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» ٥، ٤٠٠، ووصل الحديث في «صحيح مسلم» (٧٧٢) دون ذكر عدد الركعات.

واختلف العلماء في المختار منها مع تجويزهم لفعل الجميع، فاختر لشافعي وأحمد عشرين ركعة مع أن أحمد نصر على أنه لا بأس بالزيادة، وقال: روي في ذلك ألوان ولم يقصر فيه بشيء، وقال عبد الله بن أحمد: رأيت أبي يُصلي في رمضان ما لا يُحصي من التراويح، واختار مالك ستاً وثلاثين ركعة، وحكى لترمذي عن بعض العلماء اختيار إحدى وأربعين ركعة مع لوتر، قال: وهو قول أهل المدينة، والعمل على هذا عندهم بالمدينة، وقال إسحاق بن إبراهيم: نختار إحدى وأربعين ركعة على ما روي عن أبي بن كعب.

قال الشيخ تقي الدين: والتراويح إن صلاها كمنهـب أبي حنيفة والشافعي وأحمد عشرين ركعة، أو كمنهـب مالك ست وثلاثين، أو ثلاث عشرة أو إحدى عشرة، فقد أحسن كما نصر عليه أحمد، لعدم لتوقيت، فيكون تكثير الركعات وتقليلها بحسب طول القيام وقصره، وقد تقدم قول عائشة ما كن رسول الله ﷺ يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة، وقولها: كان إذا دخل العشر أحيا ليله.

وفي «الموطأ»: عن السائب بن يزيد قال: أمر عمر بن الخطاب أبي بن كعب وتميماً الداري أن يقوموا للناس بإحدى عشرة ركعة<sup>(١)</sup>، وكان القاري يقرأ بالمتين حتى كنا نعتمد على العصي من طول القيام، وما كنا ننصرف إلا في فروع لفجر. وفي «الموطأ» عن عبد الله بن أبي بكر قال: سمعت أبي يقول: كنا ننصرف في رمضان من القيام، فنتعجل الخدم بالطعام مخافة فوت لسحور<sup>(٢)</sup>.

وروي أبو بكر بن أبي شيبة عن طاووس قال: سمعت بن عباس يقول: دعني عمر أتغذى عنده - قال أبو بكر: يعني السحور - في رمضان، فسمع هيعة الناس حين خرجوا من المسجد، قال ما هي؟ قال: هيعة الناس حين خرجوا من المسجد،

(١) سلف ص ٤٤٩ / تعليق (٢).

(٢) هو في «الموطأ» ١/ ١١٦.

قال: ما بقي من الليل خير مما ذهب منه<sup>(١)</sup>.

وروى بن أبي شيبه<sup>(٢)</sup> عن ورقاء قال: كان سعيد بن جبير يؤمن في رمضان، فيصلي بد عشرين ليلة ست ترويح، فإذا كان العشر الآخر، عتكف في المسجد، فصلّى بد سبع ترويح، فتيين بذلك أن لصحبة ولتبعين كنو يمشون الصلاة إلى قريب طلوع الفجر، ولظهور من مجموع الآثار أن هذا يكون منهم في بعض الليالي دون بعض، ويحتمل أن يكون ذلك في عشر آخر، لما ذكرنا من حديث نبي ذكر أن للنبي ﷺ قدم بهم في عشر ليلة إلى نصف الليل، وليلة إلى أن خافوا فوت لسحور، ولما لم يخرج إليهم في بعض الليالي عتذر إليهم بأنه خشي أن يفرض عليهم، فم أعظم جرأة من يقول: إن مدًا لصلاة في عشر إلى آخر ليس بدعة مع ما قدمنا من الأحاديث والآثار.

قال بن القيم - رحمه الله - ختلف قول الإمام أحمد في تأخير الترويح إلى آخر ليل، فعنه: إن أخرجوا لقيام إلى آخر الليل، فلا بأس به، كما قال عمر: فإن الساعة التي تدمون عنها أفضل، ولأنه يحصل قياماً بعد رعدة، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ نَاشِئَةَ لَيْلٍ هِيَ شَأْنٌ وَطَأْ وَتَقْوَةٌ قِيلاً﴾ [المزمل: ٦]، وروى عنه يودود: لا يؤخر قيام إلى آخر ليل؛ سنة للمسلمين أحب إلي، وجهه فعل لصحبة، ويحسن قول عمر على الترغيب في صلاة آخر ليل ليواصلوا قيامهم إلى آخر ليل لأنهم يؤخرونها. هـ، فنظر قوله ليواصلوا قيامهم إلى آخر ليل، فهلا قال: إن موعدة لقيام إلى آخر ليل بدعة.

### فصل

يُذَكَّرُ أَنَّهُ لَا تَوْقِيتَ فِي عِدَدِ التَّرْوِيحِ، وَأَنَّ وَقْتَهَا عِنْدَ جَمِيعِ الْعُمَّاءِ مِنْ بَعْدِ سَنَةِ نَعِشَاءِ إِلَى ضُيُوعِ الْفَجْرِ، وَأَنَّ حَيَاءَ الْعَشْرِ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ، وَأَنَّ لِنَبِيِّ ﷺ صَلَاحَ

(١) أخرجه بن أبي شيبه في «مصنفه»: ٢ ٣٩٦، بسند صحيح.

(٢) في «مصنفه»: ٢ ٣٩٣-٣٩٤.

ليالي جمعة كما قدمنا، فكيف يُنكر عى من زاد في صلاة العشر الأواخر عما يفعله أول الشهر، فيصلي في عشر أول الليل كما يفعل في أول الشهر، أو أقل أو أكثر من غير أن يؤثر؛ وذلك لأجل الضعيف لمن يحب الاقتصار على ذلك، ثم يزيد بعد ذلك ما يسره الله في الجماعة، ويُسمى الجميع قياماً وترويحاً، وربما غتر المنكر لذلك بقول كثير من الفقهاء: يستحب ألا يزيد الإمام على ختمة، إلا أن يؤثر المأمومون لزيادة، وعللوا عدم استحباب لزيادة على ختمة بالمشقة على المأمومين، لا لكون لزيادة غير مشروعة.

ودلّ كلامهم على أنهم لو ترو الزيادة على ختمة كان مستحباً، وذلك مصرح به في قولهم: إلا أن يؤثر للمأمومون الزيادة، وأما ما يجري على السنة لعوم من تسميتهم ما يفعل أول الليل تراويحاً، وما يُصلى بعد ذلك قياماً، فهو تفريق عني، بل لكل قياماً وترويحاً، وإنما سُمي قياماً رمضان تراويحاً، لأنهم كانوا يستريحون بعد كل أربع ركعات من أجل أنهم كانوا يطيلون لصلاة.

وسبب إنكار المنكر لذلك لمخالفته ما عتده وألفه من عدة أمر بسبه وكثر أمر الزمن، ولجهله بالسنة والآثار، وما عليه لصحبة ولتبعون ونعمة الإسلام، وما يظنه بعض الناس من أن صلاتنا في عشر هي صلاة لتعقيب الذي كرهه بعض العلماء، فليس كذلك، لأن لتعقيب هو التطوع جماعة بعد لفرغ من لترويح والوتر، هذه عبارة جميع لفقهاء في تعريف التعقيب: أنه التطوع جماعة بعد الوتر عقب التراويح، فكلامهم ظاهر في أن الصلاة جماعة قبل الوتر ليست هي لتعقيب، وأيضاً فالمصلي زيادة على عادته في أول الشهر يقول: للكر قياماً وترويحاً، فهو لم يفرغ من الترويح، وأما تسمية الزيادة على المعتد قياماً، فهذه تسمية عامية، بل الكل قياماً وترويحاً، كما قدمنا، وإن المذهب عدم كراهية لتعقيب، وعلى القول الآخر فنص أحمد أنهم لو تنفلوا جماعة بعد رقدية أو آخر الليل لم يُكره، ولم يقتصار الإنسان في الترويح على إحدى عشرة ركعة، فجائز: لحديث عائشة ما كان

رسول الله ﷺ يزيد في رمضان ولا في غيره على إحدى عشرة ركعة<sup>(١)</sup>. اهـ.

وأما قوله سبحانه وتعالى: ﴿كَانُوا قَلِيلًا مِّنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾ [لذريات: ١٧] فالهجو: اسم للنوم بالليل، والمشهور في معنى الآية: أنهم كانوا يهجعون قليلاً من الليل ويصلون أكثره، وقيل: المعنى أنهم لا ينامون كلَّ الليل، بل يصلون فيه إما في أوله أو في آخره، وأما الاستغفار، فيراد به الاستغفار المعروف، وأفضله سيد الاستغفار. وقال بعض المفسرين: ﴿وَبِالْأَسْحَارِ هُمْ يَسْتَغْفِرُونَ﴾ [الذاريات: ١٨] أي يصلون، لأن صلاتهم بالأسحار لطلب المغفرة. هـ.

قال الشيخ محمد بن إبرهيم: وإذا كان من عادة أهل بلد فعل صلاة الترويح على وجه آخر مما له أصل شرعي، فلا وجه للإنكار عليهم أيضاً. والمقصود من ذلك كله هو البعد عن أسباب لشقاق والتزعج في أمر فيه سعة.

وقد لاحظ الرسول ﷺ هذا، وترك أمراً عظيماً مخافة ما يقع في قلوب للناس. كما جاء في حديث عائشة: «لولا حدثان قومك بالإسلام...»<sup>(٢)</sup> الحديث. وترجم البخاري<sup>(٣)</sup> في هذا المعنى فقال: باب من ترك بعض الاختيار مخافة أن يقصر فهم بعض الناس عنه، فيقعوا في أشد منه، وساق حديث عائشة: «لولا حدثان قومك بالإسلام لنقضت الكعبة فجعلت لها بابين» الحديث. وقال علي: حدثوا الناس بما يعرفون، أتحببون أن يكذب الله ورسوله؟ وفي رواية: ودعوا ما يُنكروُن؟<sup>(٤)</sup>. وقال ابن مسعود: لخلاف شر. اهـ.

وقال الشيخ إسماعيل الأنصاري: الاستدلال بحديث عائشة رضي الله عنها: ما كان النبي ﷺ يزيد في رمضان ولا غيره على إحدى عشرة ركعة.

(١) سلف ص ٤٤٩، تعليق (٣).

(٢) أخرجه البخاري (١٢٦)، ومسلم (١٣٣٣) (٤٠٥) و (٤٠٦) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣) في «صحيحه» في لعم: باب (٤٨).

(٤) أخرجه البخاري (١٢٧) عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - قوله.

فالجواب عنه أنه ليس فيه دليل على منع الزيادة على إحدى عشرة ركعة في التراويح وغيرها. قال الحافظ ابن العراقي في «طرح الشريب»: «قد اتفق العلماء على أنه ليس له -أي لقيام الليل- حد محصور، ولكن اختلفت الرويات فيما كان يفعله النبي ﷺ. قال القاضي عياض: في حديث عائشة من رواية سعد بن هشام: قيام النبي ﷺ بتسع ركعات، وحديث عروة عن عائشة بإحدى عشرة ركعة منهم الوتر، يسلم من كل ركعتين، وكان يركع ركعتي الفجر إذ جاء لمؤذن.

ومن رواية هشام بن عروة وغيره عن عروة ثلاث عشرة ركعة بركعتي الفجر. وعنهما كان لا يزيد في رمضان ولا غيره على إحدى عشرة ركعة، يصلي أربعاً وأربعاً وثلاثاً.

وعنها كان يصلي ثلاث عشرة، ثمانياً ثم يوتر، ثم يصلي ركعتين وهو جالس، ثم يصلي ركعتي الفجر، وقد فسرتها في الحديث لآخر: منها ركعة الفجر. وعنهما في البخاري أن صلاته ﷺ بالليل سبع وتسع.

وذكر البخاري ومسلم من حديث ابن عباس أن صلاته ﷺ من ليل ثلاث عشرة ركعة وركعتان بعد الفجر سنة الفجر.

وفي حديث زيد بن خالد أنه ﷺ صلى ركعتين خفيفتين ثم طويلتين وذكر الحديث، وقال في آخره: فذلك ثلاث عشرة.

قال القاضي: قال العلماء: في هذه الأحاديث إخبار كل واحد من ابن عباس وزيد وعائشة بما شاهدوا.

وأما الاختلاف في حديث عائشة، فقليل: هو منها، وقيل: هو من الرواة عنها، فيحتمل أن إخبارها بإحدى عشرة هو الأغلب، وباقي رواياتها إخبار منها بما كان يقع نادراً في بعض الأوقات، فأكثره خمس عشرة ركعة بركعتي الفجر، وأقله سبع، وذلك بحسب ما كان يحصل من اتساع الوقت أو ضيقه بطول القراءة، كما جاء في

حديث حذيفة وابن مسعود، أو لنوم أو عذر مرض أو غيره، أو في بعض لأوقات عند كبر لسن، كما قالت: فمما أسن رسول الله ﷺ صلى سبع ركعات، أو تارة تعد لركعتين لخفيفتين في أول قیام الليل، كما رواهما زيد بن خالد وروتهما عنشة أيضاً في بعض الرويات، وتعد ركعتي الفجر تارة، وتحذفهما أخرى، أو تعد إحدهما، وقد تكون عدت رتبة العشاء مع ذلك تارة، وحذفتها تارة أخرى.

قل لقاضي: ولا خلاف في أنه ليس في ذلك حد لا يزد عليه ولا ينقص منه، وإن صلاة ليل من لطاعت لتي كما زاد فيها زد لأجر، وإنما الخلاف في فعل النبي ﷺ وما ختاره لنفسه والله أعلم.

هذا كلام لقاضي ونقحه لنووي وقره. انتهى كلام لحفظ بن لعربي في شرح لشريب.

ويشهد له ذكره من عدم تحديد قیام لیل، ما روى بن نصر وابن حبان وابن المنذر عن أبي هريرة مرفوعاً: «وترو بخمس أو بسبع أو بتسع أو ببحدى عشرة ركعة وبأكثر من ذلك» وهو حديث صححه لحفظ لعربي كما في «نيل الأوطار» وتحفة الزكزين. وتعقب به لحفظ بن حجر في «تلخيص الحبير» قول لرفعي لم ينقل زيادة على ثلاث عشرة ركعة.

وعبرة لحفظ «فيه نظر - أي في كلام لرفعي - ففي حوشي لمنذري: قيل أكثر ما روي في صلاة ليل سبع عشرة، وهي بعد ذركعت ليوم وليلة، وروى بن حبان وابن المنذر ولحاكم من طريق عرك عن أبي هريرة مرفوعاً: «وترو بخمس أو بسبع أو بتسع أو ببحدى عشرة أو بأكثر من ذلك» انتهى كلام لحافظ.

ومنه يتبين ويظهر بطلان قول الألباني: إن الحديث بهذه لزيادة (أو بأكثر من ذلك): منكر. من غير ستند إلى شيء، إلا أنه لم يطع على ترجمة ظاهر بن عمرو حد روته، وأنه روي موقوفاً، وهذا شيء لا يلتفت إليه ما دم الحديث قد صححه بن حبان ولحفظ بن حجر ولعربي.



و(طاهر) كما في «سنن البيهقي» هو أبو الحسين طاهر بن عمرو بن لربيع بن طارق بن قرة بن نهيك بن مجاهد الهلالي حدث بمصر. وفي «لموضح لأوهام الجمع والتفريق» للحافظ الخطيب لبغدادى و«تلقيح فهوم أهل الأثر» لابن لجوزي أنه روى عنه أبو العباس الأصم، وأنه هو حبشي بن عمرو الذي يروي عنه أبو بكر بن خزيمة النيسابوري و«لحسن بن حبيب الدمشقي».

ومن طريق طاهر ذكر بن لقيم في «علام لموقعين» هذا الحديث مرفوعاً «وترى بخمس أو سبع أو تسع أو إحدى عشرة ركعة أو بأكثر من ذلك، وجزم بصحة إسنده، وعثره المثل الثالث والخمسين لرد السنة لثبته لصحيفة المحكمة.

وأم لووقف فقل الحافظ ابن حجر: إن وقف من وقفه لا يضر. وقال لسيوطي في «المصباح في صلاة التراويح»: إن العلماء اختلفوا في عدده - أي اختلاف تنوع لاختلاف تضاد - ولو ثبت ذلك - أي التحديد - من فعل النبي ﷺ لم يختلف فيه كعدد ركعات لوتر وركعات الرواتب.

وقل لعلامة الشيخ شبير أحمد العثماني في «فتح لمنهم شرح صحيح مسلم»: «أما عدد الركعات فلم يحد رسول الله ﷺ فيه بحد لا يجوز تجوزها، فهو على إطلاق قوله: «صلاة الليل مثنى مثنى»، وقوله: «الصلاة خير موضوع»، فمن استطاع أن يستكثر فليستكثر. رواه لطبراني في «الأوسط» عن أبي هريرة، قال العلقمي بجانبه: علامة الصحة.

وقال شيخ الإسلام بن تيمية في الجزء الأول من «الفتاوى» ص ١٩١: «ثبت أن أبي بن كعب كن يقوم بالناس عشرين ركعة في رمضان، ويوتر بثلاث. فرأى كثير من العلماء أن ذلك هو السنة، لأنه قام بين المهجرين ولأنصار ولم ينكره منكر. واستحب آخرون تسعاً وثلاثين ركعة، بناء على أنه عمل أهل المدينة لقديم.

وقالت طائفة: قد ثبت في الصحيح عن عائشة أن النبي ﷺ لم يكن يزيد في

رمضان ولا غيره على ثلاث عشرة ركعة. وضطربوا في الأصل لما ظنوه من معارضة لحديث الصحيح لما ثبت من سنة الخلفاء الرشدين وعمل المسلمين. والصواب أن ذلك جميعه حسن كما نص على ذلك لإمام أحمد. وأنه لا يوقت في قيام رمضان عدد، فإن لنبي ﷺ لم يوقت فيه عددا. وحينئذ فيكون تكثير الركعات وتقليبها بحسب طول لقيام وقصره. فإن لنبي ﷺ كان يطيل لقيام بالليل. حتى قد ثبت عنه في الصحيح من حديث حذيفة أنه كان يقرأ في لركعة بالبقرة والنساء وآل عمران. فكان طول لقيام يغني عن تكثير الركعات.

وربما بن كعب لما قام بهم وهم جماعة واحدة. لم يمكن أن يطيل بهم القيام. فكثر الركعات ليكون ذلك عوضاً عن طول القيام. وجعلوا ذلك ضعف عدد ركعاته. فإنه كان يقوم بالليل إحدى عشرة ركعة أو ثلاث عشرة ركعة. ثم بعد ذلك كان الناس بالمدينة ضعفوا عن طول القيام. فكثر الركعات حتى بلغت تسعا وثلاثين.

وقال في ص ١٤٨ من هذا الجزء في « لفتوى ١ » : « كان لنبي ﷺ قيامه بالليل هو وتره. يصلي بالليل في رمضان وغير رمضان إحدى عشرة ركعة. أو ثلاث عشرة ركعة. لكنه كان يطيلها. فلم كان ذلك يشق على الناس. قام بهم بن كعب في زمن عمر بن الخطاب عشرين ركعة. يوتر بعدها ويخفف القيام. فكان تضعيف العدد عوضاً عن طول القيام. وكان بعض السلف يقوم أربعين ركعة فيكون قيامه أخف ويوتر بعدها بثلاث. وكان بعضهم يقوم بست وثلاثين ركعة يوتر بعدها. اهـ.

الترجيح :

قلت : والراجح أن قيام الليل ليس له حد محدود بل للمسلم أن يصلي ما شاء

من الركعات في التراويح وغيرها لقول النبي ﷺ: «صلاة الليل مثنى مثنى فإذا خفت الصبح فأوتر بواحدة» والقول مقدم على الفعل عند التعارض مع أنه ليس هناك تعارض بين القول والفعل، حيث ما ورد عن عائشة من نفي الزيادة على إحدى عشرة فقد أثبت غيرها أكثر من ذلك، والمثبت مقدم على النافي، ولو سلم عدم حصول الزيادة فلا يمنع مشروعية الزيادة، وإنما كان النبي ﷺ يطيل الصلاة جداً بحيث لا يبقى وقت للزيادة يوضحه أنه صلى أقل من ذلك تسعاً وسبعاً وأقل. ومن العجيب أن بعض الناس الذين يزعمون أنهم يتمسكون بالسنة يصلون إحدى عشرة في وقت وجيز يقارب النصف ساعة ثم يجسسون يتحدثون ويبهون ويزعمون أن فعلهم أفضل من فعل الذين يستمرون في الصلاة ويزيدون على ذلك العدد فهم تمسكوا بالعدد وتركوا الاقتداء بالنبي ﷺ في لوقت ومن فعل ذلك فلا يعتبر مقتدياً، والله أعلم.

فائدة: قال الشيخ عبدالله بن محمد: وأما الاستفتاح، فلا بأس بتركه إذ ستفتح في أوّل الصلاة، ثم بعد ذلك يقتصر على التعوذ والبسملة بعد تكبيرة الإحرام ولا بأس بذلك، لأن الاستفتاح سنة ولو تركه الإنسان في لفرض، صحّت صلاته. اهـ.

مسألة: وفعلها جماعة أفضل من فعلها فردي، قال أحمد: كان علي وجابر وعبدالله يصلونها في الجماعة، وبه قال الشافعي وجمهور العلماء، ولسيخ محمد ابن إبراهيم، وللجنة لدائمة للبحوث العلمية والإفتاء. وروى البيهقي<sup>(١)</sup> عن علي: أنه كان يجعل للرجال إماماً وللنساء إماماً، وفي حديث أبي ذر: أن النبي ﷺ جمع أهله وأصحابه، وقال: «إنه من قام مع الإمام حتى ينصرف، كُتِبَ له قية ليلة»<sup>(٢)</sup>.

(١) في سننه: ٤٩٤/٢.

(٢) حديث صحيح، وأخرجه أحمد ٥١٩٥، وأبو دود (١٣٧٥)، وابن ماجه (١٣٧٥)، والنسائي ٣/٨٣-٨٤ و٢٠٢-٢٠٣، وصححه ابن حبان (٢٥٤٧)، من حديث أبي ذر =

رواه أحمد وصححه الترمذي. وقد جاء عن عمر أنه كان يُصَلِّي في الجماعة، وبهذا قال لمزني وابن عبد الحكم وجماعة من أصحاب أبي حنيفة، قال الطحاوي: كثر من اختار لتفرد ينبغي أن يكون ذلك على ألا يقطع معه لقيام في المسجد، فأما التفرد الذي يقطع معه لقيام في المسجد فلا، وروي نحوه عن لبيث بن سعد.

وقال ربيعة ومالك وأبو يوسف وآخرون: الانفراد به أفضل.

قال لنووي: دليلك لجماع لصحابة على فعلها جمعة. هـ.

وقال مالك والشافعي: قيام رمضان لمن قوي في ليلته أحب إليه؛ لم يروى زيد بن ثابت قال: حَتَجَرُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَجِيرَةً بِخُصْفَةٍ وَحَصِيرٍ، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصْبِي فِيهَا. قَالَ: فَتَتَّبِعُ إِلَيْهِ رَجُلٌ، وَجَوُّو يُصَوِّنُونَ بِصَلَاتِهِ، قَالَ: ثُمَّ جَوُّو لَيْلَةَ فَحَضَرُوا، وَبَطَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْهُمْ، فَهُمْ يَخْرُجُ إِلَيْهِمْ، فَرَفَعُوا أَصْوَاتَهُمْ، وَحَضَبُوا لَبَابًا، فَخَرَجَ إِلَيْهِمْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَغْضَبًا، فَقَالَ لَهُمْ: مَا زَالَ بِكُمْ ضَنْيُكُمْ حَتَّى ظَنَنْتُمْ أَنِّي سَيُكْتَبُ عَلَيْكُمْ، فَعَلَيْكُمْ بِالصَّلَاةِ فِي بَيْتِكُمْ، فَإِنْ خَيْرَ صَلَاةٍ لِمَرْءٍ فِي بَيْتِهِ، إِلَّا الصَّلَاةُ لِمَكْتُوبَةٍ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(١)</sup>.

قال لموفق: ولد، لجماع لصحابة على ذلك، وجمع النبي ﷺ أصحابه وأنه في حديث أبي ذر. وقوله: «إِنْ لَقِوْهُ إِذَا صَبَّوْهُ» مع الإمام حتى ينصرف، كتب لهم قيام تلك الليلة. وهذا خص في قيام رمضان، فيقدم على عموم ما حثُّوا به، وقول النبي ﷺ ذلك لهم مُعَلَّلٌ بِخَشْيَةِ فَرْضِهِ عَلَيْهِمْ، ولهذا ترك النبي ﷺ لقيام بهم معلاً بذلك أيضاً، أو خشية أن يتخذها الناس فرضاً، وقد من هذا أن يفعل

<sup>١</sup> روي عنه.

(١) في «صحيحه» (٧٨١) من حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه.

بعده. فإن قيل: فعلي لم يقم مع الصحابة. قلنا قد روي عن أبي عبد الرحمن السلمي: أن علياً رضي الله عنه - قام بهم في رمضان. وعن سمعيل بن زيد. قال: مرَّ على المساجد وفيها لقناديل في شهر رمضان، فقال: نور الله على عمر قبره، كما نور علينا مساجدنا. رواهما الأثرم. اهـ.

سئل الشيخ عبد اللطيف بن عبد الرحمن عن صلاة الترويح في سفر جماعة، فأجب: علم أن العبادات توقيفية، وترك الشارع للفعل مع قيام مقتضيه دليل للترك، كما أن فعله دليل لطلب الفعل، وقد سافر النبي ﷺ هو وأصحابه عدة سفار في رمضان ولم ينقل عنه، ولا عن أحد من أصحابه فيما بلغنا فعلها جماعة، وهذا دليل كافٍ سالم من المعارض، ولثاني: أن لمشروع في السفر قصر لربعية، وترك نوافل الرواتب، وهي أكد لنوافل على الصحيح، بل لم يشرع لجمعة والعيدين وهما فرضان، وهذا بين بحمد الله، وأيضاً فقول شيخ لإسلام ومن وفقه: تفعل النوافل المطلقة في السفر لا المقيدة، يدخل هذه القضية ويستفيد طالب العلم منه، وقولك: وهو مما تُسن له الجماعة عبارة فيها تساهل، والجمعة تُشرع له تبعاً لا استقلالاً، كما هو مقرر في محله، وم اتفاق الغزو على الصوم فكنت أحب لهم الأفضل وموافقة السنة في عدم الاتفاق على ترك قبول الرخصة التي يحجبها الله، واعلم أن هذا هو الموجب لترك فعلها جماعة، وم لنهي عن ذلك فلم أنه أحد عنه. اهـ.

مسألة: ولا ينقص عن العشرين ركعة لم تقدم، واختاره لشيخ محمد بن عبد الوهاب وابنه عبد الله.

مسألة: ولا بأس بالزيادة على العشرين نصاً، قال عبد الله بن أحمد: ريث أبي يصلي في رمضان ما لا أحصي، وكان الأسود بن يزيد يقوم بأربعين ركعة، ويوتر بعدها بسبع.

الترجيح :

قلت : وُرجح ما اختاره شيخ الإسلام بن تيمية ، والله أعلم .

مسألة : يُسلم من كل ركعتين .

الدليل : حديث : « صلاة الليل مثنى مثنى »<sup>(١)</sup> .

مسألة : وإن تعذرت لجماعة صلي وحده .

الدليل : عموم قوله ﷺ : « مَنْ قَامَ رَمَضَانَ يَمَانًا وَحَسْبًا غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ » . رواه البخاري ومسلم<sup>(٢)</sup> .

قوله : « يَمَانًا » أي : تصديقاً بأنه حق ، و« حَسْبًا » أي : يفعنه الله تعالى لا ريب ولا نحوه . قوله لنووي .

مسألة : وينوي في كل ركعتين على لصحيح من المذهب ، فيقول سرّاً ندباً : « صلي ركعتين من الترويح لمسنونة أو من قيام رمضان . هكذا قالوا .

الدليل : حديث : « يُتم لأعمال بالنيات »<sup>(٣)</sup> .

قلت : ولنية محلها القلب ، ولتلفظ به بدعة كما تقدم .

وقيل : يكفيها نية واحدة .

مسألة : ويستريح بعد كل أربع ركعات من الترويح بجلسة يسيرة لما تقدم . فعلة لسف ، ولا بأس بترك الجلسة بعد كل أربع ، ولا يدعو إذ استراح على لصحيح من المذهب لعدم وروده .

وقيل : ينحرف إلى المصلين ويدعو .

(١) سلف ص ٣٣ ، تعليق (٢) .

(٢) سلف ص ٤٤٥ ، تعليق (١) .

(٣) أخرجه البخاري (١) ، ومسلم (١٩٠٧) .

مسألة: ولا يُكره الدعاء بعد التراويح على لصحيح من المذهب خلافاً لابن عقيل لعموم ﴿فَإِذَا فَرَغْتَ فَانصَبْ﴾ [الإنشراح: ٧].

ونقل بن القيم أن أحمد سئل عن إمام قوم إذ كان آخر ليلة من شهر أقبل على الناس، ووعظ وذكر، وحَمِدَ الله، وثني عليه ودعا، قال: حسن قد كان عامة البصريين يفعلون هذا. اهـ.

مسألة: ووقت التراويح بعد صلاة العشاء وستة على لصحيح من المذهب وفاقاً كما أشار إليه المؤلف. قال المجد في شرحه: لأن سنة لعشاء يكره تأخيرها عن وقت العشاء لمختار، فكان تبعها لها أولى. هـ. قبل لوتر إلى طلوع الفجر لثاني. فلا تصح قبل صلاة العشاء، فمن صلى لعشاء، ثم لتراويح، ثم ذكر أنه صلى العشاء محدثاً أعاد التراويح؛ لأنها سنة تفعل بعد مكتوبة، فلم تصح قبلها، كسنة العشاء، وإن طلع الفجر، فت وقتها، وظهر كلامهم: لا تقضى.

وإن صلى التراويح بعد العشاء وقبل ستها، صح جزماً، ولكن لأفضل فعلها بعد السنة على لمنصوص. هذا حاصل كلام بن قندس، قال لبهوتي: قس: وكذا لو صلاها بعد الوتر وقبل الفجر. اهـ.

وعن أحمد: إن أول وقتها قبل السنة وبعد لفرض، نفيه حرب، وجزم به في «العمدة».

وأفتى بعض لمتأخرين من الأصحاب بجوازها قبل العشاء. وقال الشيخ تقي الدين: من صلاها قبل لعشاء، فقد سلك سبيل المبتدعة المخالفين للسنة. هـ.

مسألة: وفعلها في المسجد أفضل.

قال في «الإنصاف»: قلت: وعليه العمل في كل عصر ومصر. هـ.

الدليل: أن النبي ﷺ صلاها مرة ثلاث ليل متوالية. <sup>١</sup> كما روته عائشة، ومرة: ثلاث ليل متفرقة. كما رواه أبو ذر. وقال: «مَنْ قَامَ مَعَ الْإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ حُسِبَ لَهُ قِيَمٌ لَيْلَةٍ» <sup>٢</sup>، وكان أصحابه يفعلونها في المسجد، أوزاعاً في جماعات متفرقة في غمهم، وجمعُ الناس على أبي <sup>٣</sup>، وتبعه الصحابة على ذلك ومن بعدهم.

قال أبو داود: سمعتُ أحمد يقول: يُعجبني أن يُصلي مع الإمام، ويوتر معه. قال النبي ﷺ: «إِنَّ الرَّجُلَ إِذَا قَامَ مَعَ الْإِمَامِ، حَتَّى يَنْصَرِفَ، كُتِبَ لَهُ بِقِيَّةِ لَيْلَتِهِ». قال: وكان أحمد يقوم مع الناس، ويوتر معهم. قال الأثرم: وأخبرني الذي كان يؤمُّه في شهر رمضان، أنه كان يُصلي معهم التراويح كلها والوتر.

قال: وينتظرنى بعد ذلك حتى أقوم، ثم يقوم، كأنه يذهب إلى حديث أبي ذر: إذا قام مع الإمام حتى ينصرف، كُتِبَ له بقية ليلته. قال أبو داود: وسُئِلَ أحمد عن قوم صلُّوا في رمضان خمس تراويح، ولم يترَوَّحوا بينها؟ قال: لا بأس. قال: وسُئِلَ عمن أدرك من ترويحه ركعتين، يُصلي إليهما ركعتين؟ فلم ير ذلك. وقال هي تطوُّع. وقيل لأحمد: تؤخرُ القيام - يعني في التراويح - إلى آخر الليل؟ قال: لا، سنة المسلمين حُبُّ إليَّ.

(١) أخرجه البخاري (١١٢٩)، ومسلم (٧٦١) من حديث عائشة رضي الله عنها: «أن رسول الله ﷺ صلى ذات ليلة في المسجد فصلى بصلاته نس، ثم صلى من القبلة فكثر الناس، ثم جتمعوا من الليلة الثالثة أو الرابعة فلم يخرج إليهم رسول الله ﷺ... الحديث».

(٢) حديث صحيح، وأخرجه أحمد ١٥٩٥ - ١٦٠، وأبو داود (١٣٧٥)، والنسائي ٨٣٣ - ٨٤٤، وابن ماجه (١٣٢٧)، وصححه ابن حبان (٢٥٤٧) من حديث أبي ذر - رضي الله عنه - قال: «صُفِّدَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ رَمَضَانَ فَمَ يَقُمُ بِنَا فِي لِسْدَسَةِ، وَقَامَ بِنَا فِي الْخَمْسَةِ حَتَّى إِذَا ذَهَبَ يَنْتَظِرُ الْبَيْلَ، فَقَسَدَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَوْ نَفَقْتُ بَقِيَّةَ لَيْلَتِكَ هَذِهِ، فَقَالَ: «إِنَّهُ مَنْ قَامَ مَعَ الْإِمَامِ حَتَّى يَنْصَرِفَ، كُتِبَ لَهُ قِيَمٌ لَيْلَةٍ» ثُمَّ لَمْ يُصَلِّ بِنَا حَتَّى بَقِيَ ثَلَاثَةٌ مِنْ الشَّهْرِ، فَقَامَ بِنَا فِي ثَلَاثَةٍ، وَجَمَعَ أَهْلَهُ وَنِسَاءَهُ، فَقَامَ بِنَا حَتَّى تَخَوَّفَ أَنْ يَفُوتَ الْفَلَاحَ، قَسَدَ: وَمَا لِفَلَاحٍ؟ قَالَ: لِسُحُورٍ».

(٣) نظره سلف ص ٤٤٦ تعيق (١).



وعن أحمد: في البيت أفضل.

مسألة: وفعلها أول الليل أفضل.

الدليل: أن الناس كانوا يقومون على عهد عمر عليه.

وقال ابن تميم: إلا بمكة. فلا بأس بتأخيرها. وقل في «الرعية»: ولا يكره تأخيرها بمكة. اهـ.

مسألة: ويؤتى بعد التراويح في الجماعة بثلاث ركعات. لما تقدم عن مالك عن يزيد بن رومان.

فإن كان له تهجد. جعل الوتر بعده مستحباً.

الدليل: قوله ﷺ: «اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترًا». متفق عليه.

وعن أحمد: يُعجبني أن يؤتى مع الإمام. خذره لأجري.

وذكر أبو جعفر العكبري في شرح لمبسوط أن لوتر مع الإمام في قيم رمضان أفضل. لقوله عليه أفضل الصلاة والسلام: «من قام مع الإمام حتى ينصرف... ذكره عنه ابن رجب.

قال أبو حفص: وإنما يكون الوتر آخر الليل أفضل في غير شهر رمضان فأم في شهر رمضان فالوتر أول الليل تبعاً للإمام أفضل. لقول النبي ﷺ: «من صلى مع الإمام حتى ينصرف. كُتِبَ له قيام ليلة». نفعه بن القيم.

وعنى لروية لأولى إن لم يكن له تهجد. صلاه مع الإمام لينال فضيلة لجماعة.

مسألة: فإن أحب من له تهجد متابعة الإمام في وتره قم إذا سلم الإمام فشنع ركعة الوتر بأخرى. ثم إذا تهجد وتر. فینال فضيلة متبعة الإمام. حتى ينصرف. وفضيلة جعل وتره آخر صلاته! واختاره الشيخ عبد الرحمن بن حسن.

(١) أخرجه البخاري (٩٩٨). ومسلم (٧٥١) من حديث عبد الله بن عمر. رضي الله عنهما.

وقل لقضي: إن لم يُوتر معه لم يدخل في وتره، لنلا يزيد على ما قترضته  
تحريمه للإمام، وحمل نص أحمد على رواية إعادة لمغرب وشفعها.  
وقل في الرعاية: وإن سلم معه، جاز، بل هو أفضل. هـ.  
الترجيح:

قلت: ولرجح لقول الأول، والله أعلم.  
مسألة: ومن أوتر في جمعة، أو منفرد، ثم رد لصلاة تطوعاً بعد الوتر لم  
ينقض وتره، أي: لم يشفعه بركعة على الصحيح من المذهب، روي ذلك عن أبي  
بكر الصديق، وعمار، وسعد بن أبي وقاص، ورفع بن خديج، وطلق بن علي،  
وبن عمر، وعذ بن عمرو، وابن عباس، وأبي هريرة، وعائشة، وكان عقمة لا  
يرى نقض لوتر، وبه قال طاوس، وأبو مجلز، وسعيد بن المسيب، ولشعبي،  
ولنخعي، وسعيد بن جبيرة، ومكحول، والحسن البصري، وسفيان الثوري،  
ومالك، وابن المبارك، ولأوزاعي، والشافعي، وأبو ثور وحكه القاضي عياض  
عن كثير لعلماء، واختارته اللجنة الدائمة للبحوث العلمية والإفتاء.  
الدليل: قول عائشة -وقد سئلت عن الذي ينقض وتره-: ذاك الذي يلعب  
بوتره. رواه سعيد وغيره.

وصي شفعاً ما شاء إلى طلوع الفجر الثاني. وأفتت به اللجنة لدئمة للبحوث  
لعلمية والإفتاء.

الدليل: أنه صَحَّ عن النبي ﷺ أنه كان يُصلي بعد لوتر ركعتين<sup>(١)</sup>.  
وله يُوتر اكتفاءً بالوتر الذي قبل تهجده.  
الدليل: قوله ﷺ: "لا وتران في ليلة"<sup>(٢)</sup>. روه أحمد وأبو دود وترمذي عن  
قيس بن طلح عن أبيه، وقيس فيه لين، قال الترمذي: حديث حسن.

(١) أخرجه مسلم (٧٣٨)(١٢٦) من حديث عائشة -رضي الله عنها- قالت: كان رسول الله ﷺ  
يُصلي ثلاث عشرة ركعة، يُصلي ثمان ركعات ثم يوتر، ثم يصلي ركعتين وهو جالس...  
لحديث.

(٢) حديث قوي، وأخرجه أحمد ٤ ٢٣، وأبو دود (١٤٣٩)، وترمذي (٤٧٠)، ولنسائي  
٣ ٢٢٩، وصححه بن خزيمة (١١٠١)، وابن حبان (٢٤٤٩)، من طريق قيس بن طلح، عن  
أبيه، فذكره.

وروي عن أبي بكر لصديق أنه قال: أما أنا، فإني تأد عني فرشي فإن  
استيقظت، صليت شفعاً حتى الصباح، رواه الأثرم، وكان سعيد بن المسيب يفعله.  
وقال في «الفروع»: ويتوجه حتماً يوتر. هـ.

وعن أحمد: ينقض وتره استحباباً بركعة يُصليها فتصيرُ شفعاً، ثم يُصلي مثنى  
مثنى، ثم يوتر. وروي عن علي، وأسمه، وأبي هريرة، وعمر، وعثمان، وسعد،  
وابن عمر، وابن عباس، وابن مسعود، وعمر بن ميمون وابن سيرين، وهو قول  
إسحاق. ولعلهم ذهبوا إلى قول النبي ﷺ: «اجعلوا آخر صلاتكم بالليل وترًا»<sup>(١)</sup>.  
وعنه: يُنْقِضُهُ وجوباً على الصفة لمقدمة.

وعنه: يُخَيِّرُ بين نقضه وتركه.

وقال بعضهم: إن قرب منه، شفعه بأخرى، وإن بُعد فلا، بل يُصلي مثنى، ولا  
يوتر بعده.

#### الترجيح:

قلت: ولرجح لقول الأول، والله أعلم.

مسألة: ولا بأس بالترويح مرتين في مسجد، أو مسجدين جماعة أو فردى.  
مسألة: ويكره لتطوع بين الترويح، قال في «الإنصاف»: بلا نزاع عمنه. هـ.  
ونص عليه. وقل فيه: عن ثلاثة من أصحاب الرسول ﷺ: عبدة، وأبي الدرداء،  
وعقبة بن عمر، فذكر لأبي عبد الله رخصة فيه عن بعض الصحابة، فقال: هذا  
باطل، إنما فيه عن الحسن وسعيد بن جبيرة، وروى الأثرم عن أبي الدرداء أنه  
أبصر قوماً يصلون بين التراويح، فقال: ما هذه لصلاة؟ أتصلي ومث بين يديك؟  
ليس منّا من رغب عنا. وقال: من قلّة فقهِ الرجل أن يرى أنه في المسجد وليس  
في صلاة.

مسألة: ولا يكره طواف بين التراويح ولا بعده على الصحيح من المذهب،  
وكان أهل مكة يطوفون بين كلّ ترويحيتين أسبوعاً، ويصلون ركعتي الطوف.

(١) سلف ص ٤١٦ / تعليق (١).

وقيل: لا يُكره إذا طاف مع إمامه ولا كره، جزم به بن تميم.

مسألة: ولا يُكره تعقيب، وهو التطوع بعد الترويح. وبعد الوتر في جماعة، سواء طُلِّفَ الفصل أو قُصُرَ، وهو المذهب. نصَّ عليه في رواية الجماعة، ولو رجعوا إلى ذلك قبل النوم أو لم يؤخروه إلى نصف الليل.

الدليل: قول أنس: لا يرجعون إلا لخير يرجونه، أو شرَّ يحذرونه، وكان لا يرى به بأساً.

التعليل: لأنه خير وطاعة، فلم يكره كما لو أخروه إلى آخر الليل.

وعن أحمد: يكره.

وقل أبو بكر، والمجد في محرره: إذ أُخِّرَ الصلاة إلى نصف الليل، لم يكره، رواية واحدة، وإنما الخلاف إذ رجعوا قبل الإمام.

قل المجد في شرحه: لو تنفلوا جماعة بعد رعدة، أو من آخر الليل، لم يكره. نصَّ عليه، واختاره القاضي.

وقيل: إذ أخره بعد أكل ونحوه، لم يكره.

مسألة: واختلف لحنابلة في قيام ليلة الشك، فحكى عن القاضي أنه قل: جرت هذه المسألة في وقت شيخنا أبي عبد الله فضلى، وصلاه القاضي أبو يعنى أيضاً؛ لأن النبي ﷺ قال: «إن الله فرض عليكم صيمه، وسنت لكم قيامه». فجعل القيام مع الصيام. وذهب أبو حفص العُكْبَرِي إلى ترك القيام. وقال: المَعُولُ في الصيام على حديث ابن عمر، وفعل الصحابة والتابعين، ولم يُنْقَلْ عنهم قيام تلك الليلة. واختاره التميميون؛ لأن الأصل بقاء شعبن، وإنما صرن إلى لصوم احتياطاً لواجب، والصلاة غير واجبة، فتبقى على الأصل.

---

(١) سف ص ٤٥٢ تعيق (٢).

مسألة: **وَيُسْتَحَبُّ أَلَّا يُنْقَضَ عَنْ خَتْمَةٍ فِي التَّرَاوِيحِ**، لِيَسْمَعَ النَّاسُ جَمِيعَ الْقُرْآنِ.

قال ابن تيمية: إذا نسي بعض آيات السورة في قيام رمضان، فإنه لا يُعيدُها، ولا يُعيدُ ما بعدها، مع أنه لو تَعَمَّدَ تنكيس آيات السورة وقراءة المؤخر قبل المقدم، لم يَجْزِ بالاتفاق. وإنما النزاع في ترتيب السور. نص على ذلك أحمد، وحكه عن أهل مكة. سئل عن الإمام في شهر رمضان يدع الآيات من السورة، ترى لمن خلفه أن يقرأها؟ قال: نعم، ينبغي له أن يفعل. قد كنوا بمكة يُوَكِّلُونَ رجلاً يكتب م ترك الإمام من الحروف وغيرها، فإذا كان ليلة الختمة أعده.

قال الأصحاب - كأبي محمد - وإنما استحب ذلك لِيَتِمَّ لَخْتَمَتِهِ، وَيَكْمُلَ الثَّوَابُ.

فقد جعل أهل مكة وأحمد وأصحابه إعداداً لمنسي من لايت وحده يكمل الختمة والثواب، وإن كان قد خل بالترتيب هن، فإنه لم يقرأ تمام السورة. وهذا مأثور عن علي - رضي الله عنه - أنه نسي آية من سورة، ثم في ثناء لقرءة قرأها؛ وعاد إلى موضعه ولم يشعر أحد أنه نسي إلا من كان حافظاً. اهـ.

مسألة: **وَلَا يُسْتَحَبُّ أَنْ يَزِيدَ الْإِمَامُ عَلَى خَتْمَةٍ**، كرهية لمشقة على من خلفه، نفيه في المغني والشرح عن القاضي، وقال: قل أحمد: يقرأ بالقوم في شهر رمضان ما يخف على الناس، ولا يشق عليهم، ولا سيم في الليالي لقصر. والأمر على ما يحتمله الناس. اهـ. إلا أن يؤثروا زيادة على ذلك.

قال في المغني: والتقدير بحال الناس أولى، فإنه لو تفق جماعة يرضون بالتطويل ويختارونه كان أفضل، كما روى أبو ذر قال: قمت مع النبي ﷺ حتى خشيت أن يفوتني الفلاح، يعني السحور، وقد كان لسلف يطبسون الصلاة، حتى قل بعضهم: كنو، إذ نصرفو يستعجبون خفتهم بالطعم، مخفة طوع لفجر.

(١) سنن ص ٤٤٥ تعليق (٣).

وكان القارئ يقرأ بلمثين. اهـ.

فرع: فيما كان السلف يقرؤون في التراويح. روى مالك في «الموطأ» عن داود بن الحصين، عن عبدالرحمن الأعرج، قال: ما أدركت الناس إلا وهم يلعنون الكفرة في رمضان، قال: وكان القارئ يقوم بسورة البقرة في ثماني ركعات، وإذا قام به في اثنتي عشرة ركعة رأى الناس أنه قد خفف<sup>١</sup>.

وروى مالك أيضاً عن عبدالله بن أبي بكر أنه قال: سمعت أبي يقول: كنا ننصرف في رمضان من القيام فنستعجل الخدم بالسحور مخافة الفجر<sup>٢</sup>.

وروى مالك أيضاً عن محمد بن يوسف، عن السائب بن يزيد قال: أمر عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - أبي بن كعب وتميم الداري أن يقوموا للناس، وكان القارئ يقرأ بالمثين حتى كنا نعتمد على العص من طول القيام، وما كنا ننصرف إلا في فروع الفجر<sup>٣</sup>.

وروى البيهقي<sup>٤</sup> بإسناده عن أبي عثمان النهدي، قال: دعا عمر بن الخطاب بثلاثة قراء فأسرعهم قراءة أن يقرأ للناس ثلاثين آية، وأمر وسطهم أن يقرأ خمسا وعشرين، وأمر أبطأهم أن يقرأ عشرين آية.

فرع: عن عروة بن الزبير أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - جمع الناس على قيام شهر رمضان: الرجال على أبي بن كعب، والنساء على سليمان بن أبي حثمة<sup>٥</sup>.

---

(١) هو في «الموطأ» ١١٥/١ ومن طريقه أخرجه البيهقي ٢، ٤٩٧، عن داود بن الحصين، به.

(٢) أخرجه مالك في «الموطأ» ١١٦/١ عن عبدالله بن أبي بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، به.

(٣) أخرجه مالك في «الموطأ» ١١٥، ١ ومن طريقه أخرجه البيهقي في «السنن» ٢، ٤٩٦، عن محمد بن يوسف، به.

(٤) في «سننه» ٤٩٧/٢.

(٥) أخرجه البيهقي في «سننه» ٢/٤٩٣ - ٤٩٤.

وعن عرفة الثقفي قال: كان علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - يأمر الناس بقيام شهر رمضان، ويجعل للرجل إماماً وللنساء إماماً، فكنت أن إمام النساء. رواهما البيهقي<sup>(١)</sup>.

مسألة: ويستحب أن يبتدئ التراويح في أول ليلة بسورة القلم يعني: ﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ بعد الفاتحة؛ لأنها أول ما نزل من القرآن، فإذا سجد للتلاوة، قم فقرأ من البقرة. نص عليه أحمد، والظاهر أنه قد بلغه في ذلك أثر. هذا المذهب.

وعن أحمد: أنه يقرأ بسورة القلم في عشاء الآخرة من ليلة الأولى من رمضان. قال الشيخ ابن تيمية: وهو حسن مما نقل عنه أنه يبتدئ به التراويح. اهـ.

مسألة: ويختتم آخر ركعة من التراويح قبل ركوعه ويدعو، نص عليه.

قال الفضل بن زياد: سألت أبا عبد الله، فقلت: أختتم القرآن، أجمعه في الوتر أو في التراويح؟ قال: اجعله في التراويح، حتى يكون له دعاء بين اثنين. قلت: كيف أصنع؟ قال: إذا فرغت من آخر القرآن، فرفع يديك قبل أن تركع، وادع بنا ونحن في الصلاة، وأطل القيام. قلت: بم أدعو؟ قال: بما شئت. قال: ففعلت كما أمرني، وهو خلفي يدعو قائماً، ورفع يديه، وقال حنبل: سمعت أحمد يقول في ختم القرآن: إذا فرغت من قراءة: ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ فرفع يديك في الدعاء قبل الركوع. قلت: إلى أي شيء تذهب في هذا؟ قال: رأيت أهل مكة يفعلونه، وكان سفيان بن عيينة يفعلهم بمكة. قال العباس بن عبد العظيم: وكذلك أدركت الناس بالبصرة وبمكة، ويروي أهل المدينة في هذا شيئاً، وذكر عن عثمان بن عفان.

وقيل: يَخْتِمُ في الوتر ويدعو.

---

(١) في «سننه» ٤٩٤/٢.

وقيل: يدعو بعد كل ربع كعبه، وكرهه ابن عقيل، وقال: هو بدعة.  
قال الشيخ عبدالله بن بطين: لدعاء عند الختم مستحب فعنه بعض الصحابة.  
هـ.

ويدعو بدعاء القرآن وهو: اللهم رحمني بالقرآن، وجعه لي مما وُور،  
وهدى ورحمة، اللهم ذكرني منه ما نُسيت، وعلمني منه ما جهلت، ورزقني تلاوته  
تدليلاً ونهياً، وجعه لي حجة يا رب العالمين. روه أبو منصور لمظفر بن  
الحسين في فضائل القرآن، وأبو بكر الضحاك في الشمائل، لكن قل بن  
الجوزي: حديث مضع، وقال: لا أعلم ورد عن النبي ﷺ في ختم القرآن حديث  
غيره. هـ.

قل لبيهوتي: ولم أر في كلام لأصحاب ما قاله بدعاء القرآن، بل نقول عن  
لفض بن زيد أنه سأل الإمام: بم أدعو؟ قال: بما شئت، لكن قل البيهقي في  
شعب الإيمان: قد تسهل أهل الحديث في قبول ما ورد من لدعوت وفضائل  
الأعمال، ما لم يكن في رواته من يعرف بوضع الحديث والكذب في الرواية. هـ.  
فندبت ختار بعض الفقهاء لدعاء بالمشور؛ لأنه ﷺ وتي جومع لكم، ولم تدع  
حجة، بل غيره، وفيه أسوة حسنة.

قل بن تيمية: وزوي عن طائفة من لسف: عند كل ختمة دعوة مجبة، فإذا  
دع الرجل عقيب الختم لنفسه ولوالديه وللمشيخة وغيرهم من المؤمنين والمؤمنات  
كان هذا من اجنس المشروع، وكذلك دعؤه لهم في قيم ليل وغير ذلك من  
مواضع لإجابة. هـ.

مسألة: ويرفع يديه إذا دعا لم سبق، قل الشيخ عبدالله بن بطين: لا بأس به،  
يستحبه كثير من العلماء، ووُرد الحديث في الجملة لا في هذا خاصة. هـ، ويصير  
لقيم، نص عليه في روية لفض بن زيد.

مسألة: ويعط بعد الختم، نص عليه أحمد، وقيل له: يخطه في التبر ويدعو؟



فَسَهَّلَ فِيهِ، قَالَ فِي «الْحَاوِي الْكَبِيرِ»: لَا بِأَسَرَّ بِهِ.  
فَائِدَةٌ: قَالَ الشَّيْخُ تَقِي الدِّينِ: وَقَرَاءَةُ الْأَنْعَامِ فِي رَكْعَةٍ كَمَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ لَدُنْ  
بِدْعَةٍ إِجْمَاعًا. اهـ<sup>(١)</sup>.

وَقَدْ ذَكَرْتُ فَصْلًا فِي بَعْضِ أَحْكَامِ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ وَدَبَّ خَتَمُهُ فِي آخِرِ بَابِ  
نَوَاقِصِ الْوُضُوءِ.

نَصْرُ: «الثَّامِنُ: النَّفْلُ الْمَطْلُوقُ».

شُرْ: تُسْتَحَبُّ النَّوَافِلُ الْمَطْلُوقَةُ فِي جَمِيعِ الْأَوْقَاتِ مِنْ لَيْلٍ وَنَهَارٍ لَا أَوْقَاتٍ  
فِيحَرِّمُ فِيهَا كَمَا يَأْتِي.

وَصَلَاةُ لَيْلِ سَنَةٍ مُرَغَّبٌ فِيهَا، وَهِيَ فَضْلٌ مِنْ صَلَاةِ لَيْلٍ. قَالَ فِي  
«الْإِنْصَافِ»: بَلَا نَزَاعٍ عَنْهُ. هـ. قَالَ أَحْمَدُ: لَيْسَ بَعْدَ لِمَكْتُوبَةٍ عِنْدِي فَضْلٌ مِنْ  
قِيَامِ اللَّيْلِ.

قَالَ النَّوَوِيُّ: قِيَامُ اللَّيْلِ سُنَّةٌ مُؤَكَّدَةٌ، وَقَدْ تَطَبَّقَتْ عَلَيْهِ دَلَالُ لِكُتُبِ وَلِسُنَةِ  
وِجْمَاعِ الْأُمَّةِ، وَلِأَحَادِيثٍ لَوَارِدَةٍ فِيهِ فِي لَصَحِيحَيْنِ وَغَيْرِهِمَا شَهْرٌ مِنْ أَنْ  
تُذَكَّرَ، وَأَكْثَرُ مِنْ أَنْ تُحْصَرَ. اهـ.

الدَّلِيلُ: حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ: «أَفْضَلُ لَصَلَاةٍ بَعْدَ لِفَرِيضَةٍ صَلَاةُ لَيْلٍ». رَوَاهُ  
مسلم<sup>(٢)</sup>.

---

(١) نَظَرَ «كُشَافُ الْقِنْدَعِ» ١/٤٩٨-٥٠٢، وَ«الْإِنْصَافُ» ٢/١١٥-١١٥، وَ«السَّبْعُ» ٣/١١٥-١١٥.  
١٩. وَ«لِغْنِي» ٢/٥٩٨. ٦٠١-٦٠٩. وَ«مَجْمُوعُ شَرْحِ سَهْبِ» ٣/٤٨٥. ٤٨٥.  
٤٨٧. وَ«لَاخْتِيَارَاتُ» ص ١١٩. وَ«مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى» ٢٢/٢١٢ وَ ٢٣/١٢١ وَ ٢١/٣١٩.  
٤١٠. ٤١١. ٢٤٤. ٢٤٥. ٢٤٧. وَ«نَيْلُ الْأَوْطَارِ» ٣/٥٢. ٦٠. ٦١. وَ«عِلَامُ السُّوْقَيْنِ» ٤/٦٩. ١١٢.  
وَ«لَعْدَةُ» ص ٩٠. وَ«لِطَبْعُ» ص ٩٦. ٩٥. وَ«بَدِيعُ الْفَوَائِدِ» ٤/١١٠. وَ«فَتْحُ الْبَرِيِّ»  
٤/٢٥٣. ٢٥٤. وَ«الْفُرُوعُ» ١/٥٤٩. وَ«الشَّرْحُ الْكَبِيرُ» ١/٣٦٢. وَ«ضَرْحُ لَشْرِيْبٍ» ٣/٥٠.  
وَ«تَصْحِيحُ حَدِيثِ صَلَاةِ التَّرَاوِيحِ عَشْرِينَ رَكْعَةً» ص ٣١-٣٦. وَ«مَحَرَّرُ» ١/٩١.  
وَ«مُصَابِيحُ فِي صَلَاةِ التَّرَاوِيحِ» ص ١٤. وَ«فَتَاوَى لَلْجَنَةِ» ٧/١٧٦. ١٧٩. ١٩٥. ١٩٦.  
٢٠٢. ١٩٨.

(٢) فِي «صَحِيحِهِ» (١١٦٣) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ

وفيه يُضد: إن في الليل ساعة لا يُوفَّقُها رَجُلٌ مسلمٌ يسألُ اللهَ تعالى خيراً  
من أمر الدنيا والآخرة إلا أعطاه إياه. (١)

وقد عمرو بن العاص: ركعةً بليين خيرٌ من عشر ركعتٍ بالنهار، روه ابن أبي  
الدنيا.

التعليل: لأن الليل محلُّ الغفلة، وعمى لسر أفضل من عمى العلانية، ولأنه  
قربٌ إلى الإخلاص وبعدٌ لنوم أفضل؛ لأن الناشئة لا تكون إلا بعد رقدة، ومن  
لم يرقد، فلا ناشئة له، قاله أحمد. وقال: هي شدة وضأة، أي تثبت: تفهم ما تقر،  
وتعي الأذنت.

ولتهجدُ إنما هو بعد النوم، ولو يسير.

قال لنووي: قال لعبد الله التهجُّد أصبه الصلاة في الليل بعد النوم. هـ.

مسألة: الصحيح من مذهب الشافعي أن الوتر يُسمى تهجداً، وفيه وجهٌ في  
مذهبه أنه لا يُسمى تهجداً، بل الوتر غير التهجد.

مسألة: قال لنووي: عن ابن عباس، عن النبي ﷺ، قال: ستعينوا بطعام  
لسحَرِ عَمَى صِيَمِ النَّهْرِ، وبالقِيُولَةِ عَمَى قِيَمِ اللَّيْلِ. روه ابن ماجه <sup>٢</sup> بإسناد  
ضعيف.

---

(١) أخرجه مسلم (١٥١) من حديث جابر بن عبد الله، رضي الله عنه.

(٢) في «سننه» (١٦٩٣) من طريق زمعة بن صالح، عن سمرة، عن عكرمة، عن ابن عباس  
- رضي الله عنهما - عن النبي ﷺ، فذكره.

وقد لبوصيري في «الزوائد» ورقة ١١١: هذا إسنادٌ فيه زمعة بن صالح، وهو ضعيف،  
وروه بن خزيمة في «صحيحه» (١٩٣٩)، وأبيهقي في «لشعب» (٤٧٤٢) كلاهما من طريق  
زمعة بن صالح، عن سلمة بن وهزم، به. إلا أنَّ بن خزيمة قال: وبقيولة النهار عَمَى قِيَمِ  
الليْلِ، ورواه الحاكم في «مستدرک» ١، ٤٢٥، عن الأصم، عن محمد بن سنان القرز، عن  
أبي عمرو، به. وله شاهد من حديث أنس روه ابن ماجه (١٦٩٢)، والترمذي في «الجامع»

القبول في اللغة: النوم نصف النهار. هـ.

مسألة: فإذا سيقظ من نومه ذكر الله تعالى، وقال: ما ورد بعد الاستيقاظ، ومنه: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، الحمد لله، وسبحان الله، ولا إله إلا الله، والله أكبر، ولا حول ولا قوة إلا بالله. ثم إن قال: اللهم اغفر لي أو دعا استجيب له، فإن توضأ وصلى قبلت صلاته. لإحدى عباد بن لصامت: من تعار من ليس فقال... فذكره. روه البخاري، وقوله: تعار بتشديد الراء، أي: سيقظ، وقوله: اغفر لي، أو دعا هو شك من الوليد بن مسلم أحد الرواة، وهو شيخ شيوخ البخاري وأبي داود والترمذي وغيرهم في هذا الحديث.

ثم يقول إذا سيقظ من نومه: الحمد لله الذي أحينني بعد موتي وإليه النشور. روه البخاري<sup>٦</sup> عن حذيفة بن اليمان.

وعن أبي ذر مرفوعاً: «لا إله إلا أنت لا شريك لك، سُبْحَانَكَ تُسْتَغْفَرُكَ لِذُنُوبِي وَأَسْأَلُكَ رَحْمَتَكَ، اللَّهُمَّ زِدْنِي عِلْماً، وَلَا تُرْغِ قَلْبِي بَعْدَ إِذْ هَدَيْتَنِي، وَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ رَحْمَةً إِنَّكَ أَنْتَ الْوَهَّابُ».

روى أبو داود عن عائشة أنه ~~كان~~ كان يقول إذا سيقظ<sup>٧</sup>.

= (٧٠٨). وقال: حسن صحيح. قال: وفي الباب عن أبي هريرة، وابن مسعود وجابر بن عبد الله، وابن عباس، وعمرو بن لعاص، وعربض بن مسربة، وعنبية بن عبد الله، وأبي الدرداء.

قن: وحديث أنس في «لصحيحين»: أخرجه البخاري (١٩٢٣)، ومسلم (١٠٩٥) من حديث أنس مرفوعاً: «تسحروا فإن في السحور بركة».

- (١) في «صحيحه» (١١٥٤)، وابن حبان (٢٥٩٦) من حديث عبدة بن لصامت، رضي الله عنه.
- (٢) في «صحيحه» (٦٣١٢)، وابن حبان (٥٥٣٢) من حديث حذيفة بن اليمان، رضي الله عنه.
- (٣) حديث حسن أخرجه أبو داود (٥٠٦١)، والنسائي في «عس اليوم وليلة» (٨٦٥) من حديث عائشة، رضي الله عنها.

وروى بن السني<sup>(١)</sup> بإسناد صحيح عن أبي هريرة عن النبي ﷺ: «إذا استيقظ أحدكم، فليقل: الحمد لله الذي رد عليّ روحي، وعافني في جسدي، وذن لي بذكره».

قل النووي: يُسنُّ لكل من استيقظ في الليل أن يمسح النوم عن وجهه، وأن يتسوك، وأن ينظر في السماء، وأن يقرأ الآيات التي في آخر آل عمران ﴿إِنْ فِي خَلْقِ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ...﴾ الآيات. ثبت ذلك في «لصحيحين»<sup>(٢)</sup> عن رسول الله ﷺ. اهـ.

مسألة: ثم يستك إذا استيقظ، ويُسَوِّضُ فيه، لم تقدّم في السواك من فعله ﷺ: وإذا توضأ، وقم إلى الصلاة من جوف الليل، إن شاء استفتح باستفتاح المكتوبة، وسبق في صفة الصلاة، وإن شاء استفتح بغيره، كقوله: «اللهم لك الحمد أنت نور السموات والأرض ومن فيهن، ولك الحمد أنت قيوم السموات والأرض ومن فيهن، ولك الحمد أنت مالك السموات والأرض ومن فيهن، ولك الحمد أنت لحق، ووعدك لحق، وقولك حق، ولقائك حق، والجنة حق، والنار حق، والسعة حق، والنبون حق، ومحمد حق، اللهم لك أسلمت، وبك آمنت، وعيت توكلت، وإليك أنبت، وبك خصمت، وإليك حكمت، فاغفر لي ما قدمت وما أخرت، وما أسررت وما أعلنت، وما أنت أعلم به مني، أنت المقدم وأنت

(١) في «عمل اليوم وليلة»: (٩) من حديث أبي هريرة، رضي الله عنه.

قل لنوي في «الأذكار» ص ٢٥: «سند صحيح».

(٢) أخرجه البخاري (١٨٣)، ومسلم (٧٦٣) (١٨٢) و(١٨٣) من حديث ابن عباس - رضي الله عنه - قال: بت ليلة عند ميمونة زوج النبي ﷺ - وهي خالتي - فاضطجعت في عرض الوسادة، وضطجع رسول الله ﷺ وأهله في طولها، فنه رسول الله ﷺ، حتى إذا انتصف الليل - أو قبله بقليل - أو بعده بقليل - استيقظ رسول الله ﷺ، فجلس يمسح لونه عن وجهه بيده، ثم قرأ العشر الآيات الخواتيم من سورة آل عمران... ثم عمد إلى شجب من ماء فتسوك وتوضأ وشبع لوضوء ولم يهرق من الماء إلا قليلاً... لحديث.

المؤخر. لا إله إلا أنت ولا حول ولا قوة إلا بالله.

الدليل: حديث ابن عباس قال: «كان النبي ﷺ إذا قام يتهجّد من الليل قل: اللهم لك الحمد... الخ، متفق عليه»<sup>١</sup>.

وقوله: وإليك حاكمٌ أي: رفعت الحكم إليك، فلا حكم إلا لك.

وإن شاء إذا افتتح الصلاة قال: اللهم ربّ جبريل وميكائيل وإسرافيل، فطر السموات والأرض عالم الغيب والشهادة، أنت تحكم بين عبادك فيما كانوا فيه يختلفون، اهْدِنِي لِمَا اخْتَلَفَ فِيهِ مِنَ الْحَقِّ بِإِذْنِكَ، إِنَّكَ تَهْدِي مَنْ تَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ. رواه مسلم<sup>٢</sup> عن عائشة: «نهى ﷺ إذا قام من الليل افتتح به صلاته فقال: .... فذكره».

وعنها قالت: كان - تعني رسول الله ﷺ - إذا قام كبر عشراً وحَمِدَ عشراً وسَبَّحَ عشراً، وهَلَّلَ عشراً واستغفرَ عشراً. وقال: اللهم اغفر لي واهدني وارزقني وعافني. ويتعوذ من ضيق المقام يوم القيامة. رواه أبو داود<sup>٣</sup>.

مسألة: ويُسن أن يفتتح تهجّده بركعتين خفيفتين.

الدليل: حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ قال: إذا قام أحدكم من الليل فليفتتح صلاته بركعتين خفيفتين<sup>٤</sup>. رواه أحمد ومسلم وأبو داود.

وعن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ إذا قام من الليل ليُصلي، افتتح صلاته

(١) أخرجه البخاري (١١٢٠)، ومسلم (٧٦٩) من حديث ابن عباس، رضي الله عنه.

(٢) في «صحيحه» (٧٧٠) من حديث عائشة، رضي الله عنها.

(٣) حديث حسن، وهو في «سننه» (٧٦٦)، وأخرجه بن ماجه (١٣٥٦)، والنسائي ٢٠٨/٣ -

٢٠٩، وصححه ابن حبان (٢٦٠٢) من حديث عائشة، رضي الله عنها.

(٤) أخرجه أحمد ٢٣٢/٢، و ٢٧٨ - ٢٧٩، ومسلم (٧٦٨)، وأبو داود (١٣٢٣)، والترمذي في

«المسائل» (٢٦٥) من حديث أبي هريرة، رضي الله عنه.

بِرَكَتَيْنِ خَفِيفَتَيْنِ . رواه مسلم <sup>١</sup> .

مسألة: وُسْنٌ أَنْ يَقْرَأَ حَزْبَهُ . أي: البَحْصَةُ التي يَقْرَأُهَا كُلُّ لَبِئَةٍ مِنَ الْقُرْآنِ فِي تَهْجِدِهِ . فَإِنَّ لِنَبِيِّ ﷺ كَنْ يَفْعُهُ . قَالَهُ فِي الْمَغْنِيِّ وَ الشَّرْحِ .

وَأَنْ يُغْنِيَ بَعْدَ تَهْجِدِهِ . لثَلَا يَظْهَرُ عَلَيْهِ ثَرُ النَّعَسِ . قَالَ أَحْمَدُ: إِذَا نَامَ بَعْدَ تَهْجِدِهِ لَمْ يَبَيِّنْ عَلَيْهِ السَّهَرُ .

الدليل: قَوْلُ بِنِ عَبَسَ فِي وَصْفِ تَهْجِدِهِ ﷺ: ثُمَّ نَوَّرَ . ثُمَّ ضَطْجَعَ . حَتَّى جَاءَهُ الْمُؤَذِّنُ . <sup>٢</sup> وَكَذَلِكَ قَالَتْ عَائِشَةُ: ثُمَّ يَنَامُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا <sup>٣</sup> .

مسألة: قَالَ النَّوَوِيُّ: إِذَا نَعَسَ فِي صَلَاتِهِ . فَتَرَكَهَا . وَتَرَفَّدَ حَتَّى يَذْهَبَ عَنْهُ النَّوْمُ؛ لِحَدِيثِ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّ لِنَبِيِّ ﷺ قَوْلًا: إِذَا نَعَسَ أَحَدُكُمْ فِي صَلَاتِهِ . فَتَرَفَّدَ حَتَّى يَذْهَبَ عَنْهُ النَّوْمُ . فَإِنْ أَحَدُكُمْ وَهُوَ نَاعَسَ لَعَنَهُ يَذْهَبُ يَسْتَغْفِرُ فَيَسِبُّ نَفْسَهُ . رواه البخاري ومسلم <sup>٤</sup> .

وعن أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا قَامَ أَحَدُكُمْ مِنَ اللَّيْلِ . فَسَتَّعَجَمَ لِقِرْآنٍ عَلَى لِسَانِهِ فَمِنْ يَدْرٍ مَا يَقُولُ . فَيَضْطَجِعُ . رواه مسلم <sup>٥</sup> .

وعن أَنَسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: دَخَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَسْجِدَ وَحَبْنٌ مَمْدُودٌ بَيْنَ سَرِيَتَيْنِ . فَقَالَ: «مَا هَذَا؟ قَالُوا: لِرَيْبِ تَصَلِّي . فَإِذَا كَبَلْتُ أَوْ فَتَرْتُ .

(١) فِي «صَحِيحِهِ» (٧٦٧) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ . رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا .

(٢) ضَمِنَ حَدِيثَهُ الَّذِي أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١٨٣) . وَمُسْلِمٌ (٧٦٣) . وَقَدْ سَفَّ ص ٤٦٧ ، تَعْيِيقُ (٣) .

(٣) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (٧٣٩) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - قَالَتْ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَنَامُ أَوَّلَ اللَّيْلِ وَيَحْيِي آخِرَهُ . ثُمَّ إِنْ كَانَتْ لَهُ حَاجَةٌ إِلَى أَهْلِهِ قَضَى حَاجَتَهُ . ثُمَّ يَنَامُ . . . لِحَدِيثِ .

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢١٢) . وَمُسْلِمٌ (٧٨٦) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ . رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا .

(٥) فِي «صَحِيحِهِ» (٧٨٧) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

أَمْسَكَتْ بِهِ. فَقَالَ: حُلُّوهُ. لِيُصَلَ أَحَدُكُمْ نَشْطَهُ. فَإِذَا كَسَ وَفَتَرَ. فَلْيَقْعُدْ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ وَالْأَحَادِيثُ الصَّحِيحَةُ بِهِدًا لِمَعْنَى مَشْهُورَةٍ. هـ.

مسألة: قَالَ النَّوَوِيُّ: يُسْتَحَبُّ لِلرَّجُلِ إِذَا سَتَقِظَ لِصَلَاةِ اللَّيْلِ أَنْ يُوقِظَ لَهَا مَرَاتَهُ. وَيُسْتَحَبُّ لِلْمَرْأَةِ إِذَا سَتَقِظَتْ لَهَا أَنْ تُوقِظَ زَوْجَهَا لَهَا. وَيُسْتَحَبُّ لغيرهما يُضَاهٍ. لِحَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - أَنَّ لِنَبِيِّ ﷺ سَتَقِظَ لَيْلَةً فَقَالَ: «سَبِّحْ لِلَّهِ مَا أَتَزَلُّ لَيْلَةً مِنَ الْفِتْنَةِ؟» مِمَّا أُنْزِلَ مِنَ الْخَزَائِنِ؟. مَنْ يُوقِظُ صَوَّجِبَ الْحُجَرَاتِ؟. يَا رَبُّ كَسْبِيَّةٍ فِي الدُّنْيَا عَدِيَّةٌ فِي الْآخِرَةِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ ٢.

وَعَنْ عَمِي - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ طَرَقَهُ وَفُطِمَةُ لَيْلَةً فَقَالَ: «لَا تُصَلِّيَانِ؟» قَالَ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ تُنْفُسُنَا بِيَدِ اللَّهِ. فَإِذَا شَاءَ أَنْ يَبْعَثَ بَعَثَ» فَانْصَرَفَ حِينَ قَبْتُ ذَلِكَ. ثُمَّ سَمِعْتُهُ وَهُوَ مُؤَنَّ يَضْرِبُ فِخْذَهُ وَهُوَ يَقُولُ: «وَكُنَ الْإِنْسَانُ أَكْثَرَ شَيْءٍ جَدَلًا». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ ٣.

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: رَجُلٌ لَمْ يَرْجُلًا قَامَ مِنَ اللَّيْلِ. فَصَلَّى وَاقْبَضَ مَرَاتَهُ. فَإِنْ بَتَّ، نَضَحَ فِي وَجْهِهِ الْمَاءَ. رَحِمَ اللَّهُ امْرَأَةً قَامَتْ مِنَ اللَّيْلِ فَصَلَّتْ. وَاقْبَضَتْ زَوْجَهَا. فَإِنْ بَتَّ، نَضَحَتْ فِي وَجْهِهِ الْمَاءَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَغَيْرُهُ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ جَمِيعًا قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا يَقِظَ الرَّجُلُ أَهْلَهُ مِنَ اللَّيْلِ فَصَلَّى أَوْ صَلَّى رَكْعَتَيْنِ جَمِيعًا كُتِبَ مِنَ الذَّاكِرِينَ وَلِذَلِكَ كَرِهْتُ ٤. رَوَاهُ

---

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١١٥٠)، وَمُسْلِمٌ (٧٨٤) مِنْ حَدِيثِ ثَمَالٍ. رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.  
(٢) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١١٥)، وَابْنُ حِبَانَ (٦٩١) مِنْ حَدِيثِ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا.  
(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١١٢٧)، وَمُسْلِمٌ (٧٧٥) مِنْ حَدِيثِ عَمِي بْنِ أَبِي طَلَبٍ. رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.  
(٤) حَدِيثٌ صَحِيحٌ. وَهُوَ فِي «سَنَنِ» أَبِي دَاوُدَ (١٣٠٨) وَ (١٤٥٠)، وَلِسَانِي ٣ ٢٠٥. وَابْنُ مَاجَةَ (١٣٣٦)، وَصَحَّحَهُ ابْنُ خَزِيمَةَ (١١٤٨)، وَابْنُ حِبَانَ (٢٥٦٧)، وَلِحَاكِمٍ ١ ٣٠٩ وَوُفَّقَهُ لِدَهْمِي.

(٥) حَدِيثٌ صَحِيحٌ. وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (١٣٠٩) وَ (١٤٥١)، وَلِسَانِي فِي «الْكَبَرَى» (١٣١٠) =

أبو دود والنسائي وغيرهما بإسناد صحيح. هـ.

مسألة: والنصف الأخير أفضل من النصف الأول وأفضل من ثلث الأوسط على الصحيح من المذهب.

الدليل: قوله تعالى: ﴿كُنُوا قَبِيلاً مِنَ الَّذِينَ مَا يَهْجَعُونَ﴾ وبالسحر هم يستغفرون» [الذريت: ١٧، ١٨] وورد أن لعن يهتر وقت لسحر.

قال لنووي: وقوله تعالى: ﴿كُنُوا قَبِيلاً مِنَ الَّذِينَ مَا يَهْجَعُونَ﴾ قال المفسرون وهن لغة: لهجوع لنوم في الليل.

وختفوا في معنى الآية فقيس: إن اما صفة. والمعنى: كنوا يهجعون قبيلاً من الذين، ويصلون أكثره، وقيل: معناه كن الليل الذي ينامونه كنه قبيلاً، وقيل بالسوقف على قبيلاً، أي: كنوا قبيلاً من الناس. ثم يُتبدل بـ ﴿من الذين مَا يَهْجَعُونَ﴾، أي: لا ينامون شيئاً منه، وضعف هذا القول. وبالسحر جمع سحر وهو آخر ليس. قال لموردي في تفسيره: قال بن زيد: السحر لعدد آخر من الليل. هـ.

وحديث عمرو بن عبسة قال: قلت: يا رسول الله أي ليس سمع؟ قال: جوف ليس الآخر؛ فصل ما شئت.

وفي «لصحيحين»: يترأى ربك كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث ليس الآخر، فيقول: من يدعوني فأستجيب له؟ من يسألني فأعطيه؟ من يستغفرني فأغفر له؟<sup>٢</sup>. وفي رواية لمسلم<sup>٣</sup>: حين يمضي ثلث ليس. وفي أخرى له: إذ مضى

= وصححه بن حبان (٢٥٦٨) عن حديث أبي سعيد الخدري وبني هريرة رضي الله عنهم.

(١) حديث صحيح، أخرجه أحمد ٤/ ١١٤ و ٣٨٥، وابن ماجه (١٢٥١) و (١٣٦٤)، والنسائي

١/ ٢٨٣، من حديث عمرو بن عبسة، رضي الله عنه.

(٢) أخرجه بخاري (١١٤٥)، ومسلم (٧٥٨) من حديث أبي هريرة، رضي الله عنه.

(٣) في «صحيحه» (٧٥٨) (١٦٩) و (١٧٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.



شَطْرُ اللَّيْلِ، وَثَنَاهُ. قَالَ ابْنُ حَبَّانٍ فِي «صَحِيحِهِ»<sup>١</sup>: يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ النُّزُولُ فِي بَعْضِ اللَّيْلِ هَكَذَا، وَفِي بَعْضِهَا هَكَذَا.

وَقِيلَ: ثَنَاهُ الْأَوْسَطُ فَضُلًا.

الدَّلِيلُ: عَنِ الْحَسَنِ مَرْفُوعًا: «أَفْضَلُ الصَّلَاةِ بَعْدَ لِمَكْتُوبَةٍ لَصَلَاةٍ فِي جَوْفِ اللَّيْلِ الْأَوْسَطِ»<sup>٢</sup>. وَيُرْوَى أَنَّ دَاوُدَ عَلَيْهِ السَّلَامُ، قَالَ: يَا رَبِّ نَبِيٍّ وَقَدْ قَوْمُهُ لَكَ؟ قَالَ: لَا تَقُمْ أَوَّلَ اللَّيْلِ وَلَا آخِرَهُ، وَلَكِنْ وَسْطَ اللَّيْلِ، حَتَّى تَخُوبِي وَتُخْلَوِي.

وَقِيلَ: أَفْضَلُهُ النِّصْفُ بَعْدَ الثُّلُثِ الْأَوَّلِ.

مَسْأَلَةٌ: وَالثُّلُثُ بَعْدَ النِّصْفِ أَفْضَلُ نَصًّا.

الدَّلِيلُ: قَوْلُهُ ﷺ: «أَفْضَلُ الصَّلَاةِ صَلَاةُ دَاوُدَ، كَانَتْ يَدُهُ نِصْفَ اللَّيْلِ، وَيَقُومُ ثَلَاثَةً، وَيَنَامُ سِدْسَةً»<sup>٣</sup>.

وَعَنْ أَحْمَدَ: «الاسْتِغْفَارُ فِي السَّحَرِ أَفْضَلُ مِنَ الصَّلَاةِ».

مَسْأَلَةٌ: وَكَانَ قِيَامُ اللَّيْلِ وَجِبًا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ.

الدَّلِيلُ: قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الْمُزَّمِّلُ قُمِ لَيْلًا قِيلًا﴾ [الْمُزَّمِّلُ: ٢٠١].

وَلَمْ يَنْسَخْ، وَقُطِعَ فِي الْفُصُولِ وَالْمُسْتَوْعِبِ، بِنَسْخِهِ. قَالَ فِي الْمَغْنِيِّ: ثُمَّ نَسَخَ بِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ رَبَّكَ يَعْلَمُ أَنَّكَ تَقُومُ أَدْنَى مِنْ ثُلَاثِي اللَّيْلِ﴾ [الْمُزَّمِّلُ: ٢٠]. هـ.

مَسْأَلَةٌ: وَلَا يَقُومُهُ كُنْهٌ.

---

(١) ٢٠٢٣ - طبع مؤسسة الرسالة.

(٢) أَخْرَجَهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي «الْمَصْنَفِ» ٢/ ٢٧٢ بِسَنَدٍ صَحِيحٍ عَنْ الْحَسَنِ مَرْسَلًا.

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١١٣١)، وَمُسْنَدُ (١١٥٩) (١٨٩) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ لَعْنٍ.

رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

الدليل: قولُ عائشة: ما عِثْتُ أن النبي ﷺ قد لبى ليلة حتى لصُبح<sup>١</sup>. قال في الفروع: وظهر كلامهم: ولا ليالي لعشر، فيكون قولُ عائشة: أنه حُب ليل، أي كثير منه، أو أكثره، ويتوجه بظهره حتمًا، وتخريج من ليلة العيد، ويحمل قولها لأول عسى غير لعشر، أو لم يكثر ذلك منه، وستحبه شيخنا - يعني بن تيمية - وقال: قيام بعض الليالي كلها، مما جاءت به السنة. هـ. وقيمه كله عمل لأقوياء.

وقال النووي: فأم بعض الليالي، فلا يُكره حيؤها فقد ثبت في الصحيحين عن عائشة - رضي الله عنها -: أن النبي ﷺ كان إذا دخل العشر الأخير من رمضان حُب الليل<sup>٢</sup>. هـ.

ويُستثنى ليلة عيد، هذا لمذهب وقال به لشافعية.

الدليل: حديث: ١ من حُب ليلة العيد حُب لله قبه يوم تموت القلوب. روه لدرقطني في عنه<sup>٣</sup>. وفي معناه: ليلة النصف من شعبان، كما ذكره بن رجب

(١) أخرجه مسلم (٧٤٦) من حديث عائشة، رضي الله عنها.

(٢) أخرجه البخاري (٢٠٢٤)، ومسلم (١١٧٤) من حديث عائشة، رضي الله عنها.

(٣) قال بن لجوزي في «العس لمتنهاء» (٨٩٨): أنبان بن نصر، قال: أخبرن أبو غالب البقلائي، قال: أخبرن لدرقطني، قال:

روى جرير بن عبد الحميد، عن ثور، عن مكحول، عن أبي أمامة، قال: قال رسول الله

ﷺ: «من حُب ليلة الفطر أو ليلة الأضحى لم يمِت قبه إذ متت لقلوب».

قال الدارقطني: ورواه عمر بن هرون، عن جرير، عن ثور، عن مكحول، وأسنده عن

معاذ بن جبل عن النبي ﷺ، والمحمفوظ أنه موقوف على مكحول.

قلت: وأخرجه بن ماجة (١٧٨٢) من طريق خالد بن معدن، عن أبي أمامة - رضي الله عنه -

مرفوعاً: «من قام ليلتي العيدين... فذكره».

وفي سنده بقية بن الوليد وهو مدلس.

ونظر «التلخيص الحبير» ٨٠/٢.

في « اللطائف »، ويأتي عند صلاة لحاجة.

ويرى الشيخ محمد بن برهية عدم مشروعية قيام ليلة لعبد من أولها إلى آخرها. وكذا رأت لجنة لدنمة لبحوث علمية وإفتاء عدم مشروعية قيام ليلة لعبد قالت: وتخصيصها بشيء من لعبدت ليس سنة بل بدعة. هـ.  
مسألة: وتكره مدومة قيامه كله: لأنه لا بُدَّ في قيامه منه من ضرر، أو تفويت حق.

قال النووي: يُستحب لمن راد قيام الليل «لا يعتد منه إلا قدر يُغيبُ عني ظنه بقرائن حاله أنه يُمكنه الدوام عليه مُدَّة حياته، ويكره بعد ذلك تركه والنقص منه لغير ضرورة. اهـ.

الدليل: عن أنس مرفوعاً: «لِيُصَلِّ أَحَدُكُمْ نَشْطَهُ، فَإِذَا كَسَلَ وَفَتَرَ فَلْيَقْعُدْ، وَكَسَلَ بِكَسْرِ السَّيْنِ، وَعَنْ عَائِشَةَ مَرْفُوعاً: «إِذَا نَعَسَ أَحَدُكُمْ فِي الصَّلَاةِ، فَلْيَرْقُدْ حَتَّى يَذْهَبَ عَنْهُ النَّوْمُ، فَإِنْ أَحَدُكُمْ إِذَا صَامَ وَهُوَ نَعَسَ لَعَنَهُ يَذْهَبُ يَسْتَغْفِرُ فَيَسْبِ نَفْسَهُ»<sup>(١)</sup> نَعَسَ - بفتح العين.

وعن عائشة مرفوعاً: «خُذُوا مِنَ الْعَمَلِ مَا تُطِيقُونَ، فَوَلَّهِ لَا يَسْأَلُ اللَّهَ حَتَّى تَسْأَلُوهُ» وفي لفظ: «خُذُوا مِنَ الْأَعْمَالِ مَا تُطِيقُونَ، فَوَلَّهِ لَا يَمَلُّ اللَّهَ حَتَّى تَمَلُّوا» رواه البخاري ومسلم<sup>(٢)</sup>.

قال النووي: ومعناه: لا يُعْمَلُكُمْ مَعَامِلَةُ الْمَلِّ، ويقطع عنكم الثواب حتى تمُّوا. اهـ. أي: تقطعو عنكم، وقيل: معناه لا يَمَلُّ إِذْ مَسْتَم، كقولهم في البيع: فلان لا ينقطع حتى ينقطع خصومته، معناه: لا ينقطع إذا انقطع خصومه، وإلا فلا فضل له عني غيره. قله في «الفروع».

(١) أخرجه البخاري (١١٥٠)، ومسلم (٧٨٤) من حديث أنس بن مالك، رضي الله عنه.

(٢) سلف ص ٤٨٢ / تعليق (٤).

(٣) أخرجه البخاري (١٩٧٠)، ومسلم ص ٨١١ (١٧٧)، وابن حبان (٣٥٣).

وعنها أن رسول الله ﷺ سُئِلَ يُيَ الْعَمَلِ حُبُّ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى؟ قَالَ: «أَدْوَمُهُ وَإِنْ قَلَّ» . رواه البخاري ومسلم .

وعنها قالت: كان عمل رسول الله ﷺ ديمة . رواه مسلم .<sup>٢</sup>

وعنها قالت: كان رسول الله ﷺ إِذْ عَمِلَ عَمَلًا أَثْبَتَهُ، وَكَانَ إِذَا نَامَ مِنَ اللَّيْلِ أَوْ مَرَضَ صَلَّى مِنَ النَّهَارِ ثِنْتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً . قلت: وم رأيت رسول الله ﷺ قَدَمَ لَيْلَةٍ حَتَّى الصَّبْحِ، وَمَا صَدَمَ شَهْرًا مُتَتَبِعًا إِلَّا رَمَضَانَ . رواه مسلم .<sup>٣</sup>

وعن عبد الله بن عمرو بن العاص - رضي الله عنهما - قال: قال رسول الله ﷺ: «يَا عَبْدَ اللَّهِ لَا تَكُنْ مِثْلَ فُلَانٍ كَانَ يَقُومُ اللَّيْلَ، فَتَرَكَ قِيَمَ اللَّيْلِ» . رواه البخاري ومسلم .<sup>٤</sup>

وعن سالم بن عبد الله بن عمر بن الخطاب - رضي الله عنهما - عن أبيه أن النبي ﷺ قال: «نَعَمْ الرَّجُلُ عَبْدُ اللَّهِ لَوْ كَانَ يُصْبِي مِنَ اللَّيْلِ» . قال سالم: فكان عبد الله الله بعد ذلك لا ينام من الليل إلا قليلاً . رواه البخاري ومسلم .<sup>٥</sup>

وعن ابن مسعود - رضي الله عنه - قال: ذكر عند النبي ﷺ رجل نام حتى أصبح، قال: «ذلِكَ رَجُلٌ بَلَ الشَّيْطَانُ فِي أُذُنِهِ» . وقال: «فِي أُذُنِهِ» . رواه البخاري

---

(١) أخرجه البخاري (١٩٧٠) و (٦٤٦٥) . ومسلم (٧٨٢) و (٧٨٣) (٢١٨) من حديث عائشة، رضي الله عنها .

(٢) في «صحيحه» (٧٨٣) . وأخرجه البخاري (١٩٨٧) و (٦٤٦٦) من حديث عائشة، رضي الله عنها .

(٣) في «صحيحه» (٧٤٦) (١٤١) . وابن حبان (٢٦٤٢) من حديث عائشة، رضي الله عنها .

(٤) أخرجه البخاري (١١٥٢) . ومسلم (١١٥٩) (١٨٥) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما .

(٥) أخرجه البخاري (١١٢١) و (١١٢٢) . ومسلم (٢٤٧٩) من حديث عبد الله بن عمر، رضي الله عنهما .

ومسلم<sup>(١)</sup>، والأحدِيثُ فِي الصَّحِيحِينَ بِمَعْنَى مَا ذَكَرْتَهُ كَثِيرَةً.

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ لِلْإِنْسَانِ تَطَوُّعَاتٌ يَدُومُ عَلَيْهَا، وَإِذَا فَتَتْ يَقْضِيهَا. قَالَ أَبُو دَاوُدَ: سَمِعْتُ أَحْمَدَ - رَحِمَهُ اللَّهُ - يَقُولُ: يُعْجِبُنِي أَنْ يَكُونَ لِرَجُلٍ رَكْعَتٌ مِنَ اللَّيْلِ وَالنَّهْرِ مَعْلُومَةٌ، فَإِذَا نَشِطَ طَوَّلَهَا، وَإِذَا لَمْ يَنْشِطْ خَفَّفَهَا.

وَقَالَتْ عَائِشَةُ: سَأَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: أَيُّ الْأَعْمَالِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: دَوْمُهُ وَبِنْ قَلٍّ.

وَفِي لَفْظٍ قَالَ: «أَحَبُّ الْأَعْمَالِ إِلَى اللَّهِ الَّذِي يُدَاوِمُهُ عَلَيْهِ صَاحِبُهُ، وَبِنْ قَلٍّ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>.

وَقُلْتُ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا صَلَّى صَلَاةً أَحَبَّ أَنْ يُدَاوِمَ عَلَيْهَا. وَقُلْتُ: كَانَ عَمَلُهُ دِيمَةً، وَكَانَ إِذَا عَمِلَ عَمَلًا أَثْبَتَهُ. رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٣)</sup>.

وَقَالَتْ: كَانَ ﷺ إِذَا عَمِلَ عَمَلًا أَثْبَتَهُ، وَكَانَ إِذَا نَامَ مِنَ اللَّيْلِ، أَوْ مَرِضَ، صَلَّى اثْنَتَيْ عَشْرَةَ رَكْعَةً. رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>(٤)</sup>.

وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَمْرٍو: قَالَ لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: لَا تُكُنْ مِثْلَ فُلَانٍ، كَانَ يَقُومُ اللَّيْلَ، فَتَرَكَ قِيَمَ اللَّيْلِ. مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٥)</sup>.

مَسْأَلَةٌ: وَيُسْتَحَبُّ التَّنَفُّسُ بَيْنَ الْعِشَاءِ وَهُوَ مِنْ قِيَمِ اللَّيْلِ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْمَغْرِبِ إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ الثَّانِي.

الدَّلِيلُ: قَوْلُ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿تَتَجَفَّى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضْجَعِ

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (١١٤٤)، وَمُسْلِمٌ (٧٧٤) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) سَلَفُ ص ٤٨٨ تَعْلِيقُ (١).

(٣) سَلَفُ ص ٤٨٨ تَعْلِيقُ (٢).

(٤) سَلَفُ ص ٤٨٨ تَعْلِيقُ (٣).

(٥) سَلَفُ ص ٤٨٨ تَعْلِيقُ (٤).

... ﴿لَايَةُ [السجدة: ٢٦] قَالَ: كُنُوا يَتَنَقُّونَ مَا بَيْنَ لَمَغْرِبِ وَالْعِشَاءِ يُصْنُونَ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>١</sup>.

وروى محمد بن نصر، عن أنس، قال العراقي: يسند صحيح: إن قوله تعالى ﴿كُنُوا قَبِيلًا مِنَ اللَّيْلِ مَا يَهْجَعُونَ﴾ [الذاريات: ١٧] نزلت فيمن كان يصلي ما بين العشاء والمغرب.

وأخرج محمد بن نصر، عن سفيان الثوري أنه سئل عن قوله تعالى: ﴿مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مَن قَائِمٌ يَتْلُونَ آيَاتِ اللَّهِ آنَاءَ اللَّيْلِ وَهُمْ يَسْجُدُونَ﴾ [آل عمران: ١١٣] فقال: ينبغي أنهم كانوا يصنون ما بين العشاء والمغرب.

وقد روي عن محمد بن المنكدر أن النبي ﷺ قال: إنها صلاة الأوابين، وهذا وإن كان مرسلًا لا يعرضه ما في الصحيح من قوله ﷺ: صلاة الأوابين إذا رمضت الفصل<sup>٢</sup> فإنه لا مانع أن يكون كل من الصلاتين صلاة الأوابين.

وعن عائشة عن رسول الله ﷺ قال: مَنْ صَلَّى بَعْدَ الْمَغْرِبِ عَشْرِينَ رَكْعَةً بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ<sup>٣</sup>. قال أبو عيسى: هذا حديث غريب.

قال عبد الله: كان أبي ساعة يُصَلِّي عِشَاءً لآخرته يندم نومة خفيفة، ثم يقوم إلى لصُبح يُصَلِّي ويدعو. قال: ما سمعتُ بصاحب حديث لا يقوم بالليل.

---

(١) في «سننه» (١٣٢١) ورجال إسناده ثقات، إلا أن فيه تدليس قتادة.

(٢) أخرجه مسم (٧٤٨) من حديث زيد بن رُقم، رضي الله عنه.

(٣) حديث ضعيف، وأخرجه ابن ماجة (١٣٧٣) من طريق يعقوب بن الوليد لمديني، عن هشام بن عروة، عن أبيه، عن عائشة - رضي الله عنها - مرفوعاً.

وأورده الترمذي في «الجامع» بإثر لحديث (٤٣٥).

وقال البوصيري في «الزوائد» ورقه ٨٨: هذا إسناد ضعيف يعقوب بن الوليد، قال فيه الإمام أحمد: من الكذابين الكبار وكان يضع لحديث، وقال الحاكم: يروي عن هشام بن عروة المناكير، قلت - القائل البوصيري -: واتفقوا على ضعفه.

وعن نَسٍ أَنَّهُ كَانَ يُصَلِّي مَا بَيْنَ لَمَغْرِبٍ وَلِعِشَاءٍ وَيَقُولُ: هِيَ نَشْئَةُ اللَّيْلِ<sup>(١)</sup>.  
وممن قال بذلك من التابعين أبو حازم، ومحمد بن المنكدر، وسعيد بن جبيرة،  
وزين العبدین. ذكره العرقی في شرح الترمذی. قال العرقی: وممن كان يُصلي  
ما بين لمغرب والعشاء من لصحابة عبدالله بن مسعود، وعبد الله بن عمرو، وسلمان  
الفرسي، وابن عمر، ونس بن مالك في نس من الأنصار، ومن التابعين لأسود بن  
يزيد، وأبو عثمان النهدي، وابن أبي مبيكة، وسعيد بن جبيرة، ومحمد بن المنكدر،  
وأبو حاتم، وعبد الله بن سخبرة، وعلي بن الحسين، وأبو عبد الرحمن الحبيبي،  
وشريح القاضي، وعبد الله بن مغفل وغيرهم، ومن الأئمة سفيان الثوري. هـ<sup>(٢)</sup>.

فروع: ويُستحب أن يقول عند الصبح والمساء ما ورد. قال الموفق البغدادي  
في ذيل فصيح ثعلب: لصبح عند العرب من نصف الليل الأخير إلى الزوال،  
ثم المساء إلى آخر نصف الليل. اهـ.

ومن الوارد في ذلك قراءة: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ والمعوذتين ثلاث مرات، حين  
يُمسي. وحين يُصبح. وأنه يكفي من كل شيء.

وعن عثمان مرفوعاً: ما من عبد يقول في صبح كل يوم ومساء كل ليلة:  
بسم الله الذي لا يضر مع سمه شيء في الأرض ولا في السماء وهو السميع  
العليم ثلاث مرات... لا يضره شيء<sup>(٣)</sup> رواه أبو داود<sup>(٤)</sup> وغيره.

- 
- (١) أخرجه بن أبي شيبة ٢/١٩٧، وطبري في تفسيره ٢٩/١٣٠-١٣١.  
(٢) نظر كشف لقناع ١/٥٠٩-٥١٣، و لروضة المربع ٢/٢٢٠، و الإنصاف ٢/١٨٥.  
١٨٦، و لمبدع ٢/٢١٠، و المغني ٢/٥٥٥، ٥٥٩، ٥٦٢، ٥٦٤، ٥٦٦، ٥٦٧.  
و لمجموع شرح لمذهب ٣/٤٩٣-٤٩٧، و لاختيرت ١/١٢١، و لفروع ١/٥٦١.  
و فتوى بن ابراهيم ٢/٢٥٠، و نيل لأوطار ٣/٦٢-٦٤، و لشرح الكبير ١/٣٦٧.  
و المستوعب ٢/٢١٤، و فتوى للجنة ٨/١٧٠، و لطائف لمعرفة ١٣٥-١٣٨.  
(٣) حديث حسن، وهو في سنن أبي داود (٥٠٨٨) و (٥٠٨٩)، وأخرجه أحمد (٤٤٦) و  
(٥٢٨)، ولبخري في «لأدب لمفرد» (٦٦٠)، و لترمذي (٣٣٨٨)، و بن ماجة (٣٨٦٩)،  
و لنسائي في «عمل ليوم وليلة» (٣٤٦)، و صححه لحكم ١/٥١٤، و بن حبان (٨٥٢) و =

وعنه عليه السلام: مَنْ قَالَ إِذَا صَبَحَ وَذَا قَسَى: رَضِيتُ بِاللَّهِ رَبًّا، وَبِالْإِسْلَامِ دِينًا، وَبِمُحَمَّدٍ عليه السلام نَبِيًّا، لَا كُنْ حَقًّا عَلَى اللَّهِ أَنْ يُرْضِيَهُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَبْنُ مَاجَةَ، وَزَادَ يَوْمَ الْقِيَمَةِ.

وعنه: مَنْ قَالَ حِينَ يُصْبِحُ: اللَّهُمَّ مَا أَصْبَحَ بِي مِنْ نِعْمَةٍ أَوْ بِأَحَدٍ مِنْ خَلْقِكَ فَمِنْكَ وَحْدَكَ لَا شَرِيكَ لَكَ، فَتَكُ الْحَمْدُ وَلَكَ الشُّكْرُ، فَقَدْ دُيِّ شُكْرُ يَوْمِهِ، وَمَنْ قَالَ مِثْلَ ذَلِكَ حِينَ يُمَسِّي فَقَدْ دُيِّ شُكْرُ لَيْلَتِهِ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ <sup>٢</sup>.

فرع: وَاسْتَحَبُّ أَنْ يَقُولَ عِنْدَ النَّوْمِ وَلَا تَنْتَبِهْ مَا وَرَدَ، وَمِنْهُ حَدِيثُ حُذَيْفَةَ: كَانَ لِنَبِيِّ عليه السلام إِذَا أَخَذَ مَضْجَعَهُ مِنْ النَّوْمِ وَضَعَ يَدَهُ تَحْتَ خَدِّهِ تَمَّ يَقُولُ: اللَّهُمَّ بِسْمِيتِكَ أَمُوتُ وَأُحْيَا، وَذَا سَتَيْقُظُ قَالَ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَحْيَانَا بَعْدَ مَا أَمَاتَنَا وَإِلَيْهِ لِنُشْوِرُ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ <sup>٣</sup>.

فرع: وَفِي السَّفَرِ مَا وَرَدَ، وَمِنْهُ حَدِيثُ مَسْمُوعٍ عَنْ بَنِي عُمَرَ: أَنَّ لِنَبِيِّ عليه السلام كَانَ إِذَا سَتَوَى عَلَى بَعِيرِهِ خَرَجَ إِلَى سَفَرٍ كَثُرَ ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ: شَبَّحَنَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ، وَإِنْ إِلَى رَبِّنَا لَمُنْقَبِلُونَ. اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ فِي سَفَرِنَا هَذَا لِبَرٍّ وَلِتَقْوَى، وَمِنْ الْعَمَلِ مَا تُرْضَى، اللَّهُمَّ هَوِّنْ عَلَيْنَا سَفَرَنَا هَذَا، وَاطْوِ عَنَّا بُعْدَهُ، اللَّهُمَّ أَنْتَ الصَّاحِبُ فِي السَّفَرِ، وَالْخَفِيفَةُ فِي الْأَهْلِ، سَهْمٌ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ وَعْثِهِ وَسِفَرِهِ، وَكَتَبَةِ الْمَنْظَرِ، وَسُوءِ الْمُنْقَبِ فِي لَمَالٍ وَأَهْلٍ <sup>٤</sup>. وَذَا رَجَعَ قَلْبُهُنَّ، وَزَادَ فِيهِنَّ: آيُونَ تَائِبُونَ لِرَبِّنَا حَامِدُونَ. وَمَعْنَى مُقْرِنِينَ: مُطِيقِينَ.

= (٨٦٢)، مِنْ حَدِيثِ عُثْمَانَ بْنِ عَفَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَنَظَرَ تَمَامَ تَخْرِيجِهِ فِي «الْمُسْنَدِ».

(١) حَدِيثٌ حَسَنٌ بِشَوَاهِدِهِ، وَأَخْرَجَهُ أَبُو دَاوُدَ (٥٠٧٢)، وَبْنُ مَاجَةَ (٣٨٧٠)، وَالنَّسَائِيُّ فِي «عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ» (٤) مِنْ حَدِيثِ خَدَمِ النَّبِيِّ عليه السلام، مَرْفُوعًا.

(٢) حَدِيثٌ حَسَنٌ، وَهُوَ فِي «سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ» (٥٠٧٣) عَنْ حَدِيثِ بَنِي عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٣) فِي «صَحِيحِهِ» (٦٣١٢) مِنْ حَدِيثِ حُذَيْفَةَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ (١٣٤٢)، وَابْنُ حِبَّانَ (٢٦٩٦) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.



فرع: ويقول غير ذلك مما ورد، ومنه: ما تقدم عند النظر في المرأة وآخر الوضوء ونحوهما. ومنه: ما يُقال للمسافر سفراً مباحاً: «سُتودِعَ لَكَ دِينُكَ وَأَمَانَتُكَ وَخَوَاتِيمُ عَمَلِكَ، وَزَوَّدَكَ اللَّهُ التَّقْوَى»، ويقول إذا نزل منزلاً: «عُودُ بِكُمَاتٍ لَكَ التَّوَكَّلُ كُلُّهَا مِنْ شَرِّ مَا خَفِيَ» لحديث مسلم<sup>٢</sup> عن خولة.

قال الشيخ عبدالله بن محمد بن عبد الوهاب: وأما أحزبُ العمماء لمنتخبة من الكتب والسنة، فلا مانع من قراءتها والمواظبة عليها، فإن الأذكار والصلاة على النبي ﷺ والاستغفار وتلاوة القرآن ونحو ذلك مطلوبة شرعاً، ولمعتني به مشبباً مأجوراً، فكلما أكثر منها العبد، كان أوفر ثواباً، لكن على لوجه المشروع من دون تنطع ولا تغيير ولا تحريف، وقد قال تعالى: ﴿ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً﴾ [الأعراف: ٥٥]، وقال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الأعراف: ١٨٠]، ولله درُّ النووي في جمعه كتاب الأذكار فعمى لحريص على ذلك به، ففيه الكافية لموفق. اهـ.

وقال الشيخ عبدالله بن محمد: قراءة الورد بعد الصبح وقبل الصلاة إذ تُخبر الإمام حسنة إن شاء الله تعالى، وكافية فإن قرأ القرآن في تسعة لسعة، وقرأ ورده بعد الصلاة، فهو حسن أيضاً، والقول بأن قراءة الورد قبل صلاة الفجر لا تكفي لا أعلم له أصلاً.

وسئل الشيخ عبدالله بن الشيخ محمد عن مستدبر لقبة وقت لدرس، وهل يُفرق بين الإمام والمأموم، وهل يجب التحقُّق له؟ فأجاب: أم لجبوس مستدبر

(١) حديث صحيح، وأخرجه أحمد (٤٥٢٤) و (٥٦٠٥) و (٥٦٠٦)، ولترمذي (٣٤٤٣) وابن ماجة (٢٨٢٦)، والنسائي في «الكبرى» (٨٨٠٦) و (١٠٣٥٧)، من حديث عبدالله بن عمر، رضي الله عنهما.

وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح غريب، ونظر المسند.

(٢) في «صحيحه» (٢٧٠٨)، وابن حبان (٢٧٠٠) من حديث خولة بنت حكيم، رضي الله عنها.

لقبة وقت لدرس. فمد علمت فيه بأساً. وسوء في ذلك الذي يذكر لئلا أو غيره. واستدل العمدة على ذلك بأن النبي ﷺ رأى إبراهيم عليه السلام نية سري به وهو مسند ظهره إلى بيت لمعمور. ولكن الأفضل جنوس الإنسان مستقبل لقبة إذ كان في عمل صالح. ومن ستبره لم ينكر عليه. ولم لتحقق لدرس. فهو أفضل قتداء بالسلف لصالح. وأما إذ وقعت لمذكورة في رمضان وقت قيام الليل. وجسوا في لصنت على هيتهم إذا جسوا نصلاة. وهم يسعون لتدري والمذكر. فهذا حسن وإن لم يتحقق.

وسئل لشيخ عبدالله بن عبدالرحمن أبو بطين عن حديث: (الملائكة تصلي على أحدكم ما دام في مجلسه الذي صلى فيه).<sup>٢</sup> هل إذ تحول من مجلسه إلى موضع آخر في المسجد يحض له ذلك؟.

فأجاب: لذي يظهر أن حكمه لمسجد الذي صلى فيه حكم موضع صلاته.

فرع: ويستحب أن ينوي عند نومه من ليل قيام ليله.

قل لنووي: ينبغي له أن ينوي عند نومه قيام ليل نية جزمة ليحوز ما ثبت في الحديث لصحيح عن أبي نردء - رضي الله عنه - يثب به النبي ﷺ. قل: من أتى فراشه وهو ينوي أن يقوم فيصلي من ليل. فغلبته عينه حتى أصبح كتب له م نوي. وكان نومه صدقة عليه من ربه.<sup>٣</sup> روه النسائي وابن ماجة بسند

(١) كما جاء في حديث الإمراء الذي أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» ٣ ١٤٨ - ١٤٩ بسند صحيح. من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (٤٤٥). ومسلم (٦٤٩) من حديث أبي هريرة. رضي الله عنه.

(٣) صحيح موقوف. وأخرجه ابن ماجة (١٣٤٤). والنسائي في «المجتبى» ٣ ٢٥٨. وفي

«الكبرى» (١٤٥٩). وابن خزيمة (١١٧٢). والحاكم ١ ٣١١. وعنه البيهقي في «السنن»

١٥/٣ من طريق حسين بن علي الجعفي. عن زائدة. عن حبيب بن أبي ثابت. عن عبدة بن

صحيح على شرط مسلم. هـ<sup>(١)</sup>.

نصر: ويُسَنُّ (و) أن يُصَلِّيَ في الليل والنهار مثنى. ولا يُكره (و) التطوع في النهار بأربع. وأكره (و) ش) ذلك ليلاً.

ش: وصلاة ليل ونهار مثنى مثنى. أي: يسبغ فيها من كل ركعتين وفقاً كما أشار إليه المؤلف.

الدليل: حديثُ بن عمر مرفوعاً: «صلاة الليل ولنهار مثنى مثنى». رواه الخمسة<sup>٢</sup>. وصححه البخاري ولترمذي. واحتج به أحمد. وقل: إسنده جيد. وقل لنووي: إسنده صحيح. وروى البيهقي بإسناده عن الإمام البخاري أنه سئل عن هذه الرواية فقال: هي صحيحة. هـ. ولأنه يُعَدُّ من السهو. وشبه بصلاة

= بي ليلية. عن سويد بن غفلة. عن أبي الدرداء مرفوعاً.

وأخرجه نسائي في «المجتبى» ٣، ٢٥٨ وفي «الكبرى» (١٤٦٠) من طريق سفيان الثوري. و(١٤٦٠) من طريق ابن عيينة، كلاهما عن عتبة. عن سويد. عن أبي ذر وأبي الدرداء. موقوفاً.

وأخرجه بن خزيمة (١١٧٣) من طريق جرير. عن لأعمش. عن حبيب. عن عتبة. عن زرين حبش. عن أبي الدرداء. نحوه موقوفاً.

وأخرجه بن خزيمة (١١٧٤) من طريق سفيان. عن عتبة. عن زر أو عن سويد - شذ عتبة - عن أبي الدرداء أو عن أبي ذر. موقوفاً.

ورجح الدارقطني وقفه كما في «لعل المتنتهية» لابن الجوزي ١ ٤٥٥.

(١) نظر «كشف القناع» ١ ٥١٣، ٥١٤. و«المجموع شرح المذهب» ٣ ٤٩٦. و«الدرر لسنية» ١٥٩/٣، ١٦٠.

(٢) صحيح دون قوله: «والنهار». وأخرجه أبو دود (١٢٩٥). ولترمذي (٥٩٧). والنسائي ٣، ٢٢٧. وابن مجه (١٣٢٢). والدارقطني ١/٤١٧. وابن حبان (٢٤٨٢). والبيهقي ٢، ٤٨٧. من طريق عبي بن عبد الله الأزدي البرقي. عن عبد الله بن عمر. رضي الله عنهما. وأخرجه البخاري (١١٣٧). ومسلم (٧٤٩) من طريق سالم بن عبد الله. عن أبيه. وله يذكر النهار.

وانظر تمام تخريجه في «صحيح ابن حبان».

الليل. وليس بمنقضى لحديث لذي خص فيه الليل بذلك. وهو قوله ﷺ: (صلاة الليل مثنى مثنى. متفق عليه)<sup>(١)</sup>: لأنه وقع جواب عن سؤال سائل عيَّنه في سؤاله، ومثله لا يكون مفهومه حجةً باتفاق، ولأنه سبق ليلين حكم لوتر، ولنصوص بمطلق لأربع لا تنفي فضل الفصل بسلام.

قال بن تيمية: (صلاة الليل ولله مثنى مثنى). هذا يرويه يعنى بن عطاء لعمرى. عن عبي بن عبد الله البرقي. عن بن عمر. وهو خلاف ما روه الثقات لمعروفون عن بن عمر. فإنهم روه في (الصحيحين) أنه سُئل عن صلاة الليل فقال: صلاة الليل مثنى مثنى. فإذا خفت لفجر، فأوتر بوحدة. ولله ضعف الإمام أحمد وغيره من العلماء حديث البرقي. ولا يقل: هذه زيادة من الثقة، فتكون مقبولة لوجه:

أحده: أن هذا متكلم فيه.

لثاني: أن ذلك إذ لم يخالف لجمهور، وإلا فإذ نفرد عن لجمهور، ففيه قولان في مذهب أحمد وغيره.

الثالث: أن هذا إذ لم يخالف لمزيد عليه، وهذا الحديث قد ذكر بن عمر: أن رجلاً سأل النبي ﷺ عن صلاة الليل. فقال: صلاة الليل مثنى مثنى. فإذا خفت لصبح، فأوتر بوحدة. ومعوم أنه لو قال: صلاة الليل والنهار مثنى مثنى. فإذا خفت الصبح، فأوتر بوحدة لم يجز ذلك. وإنما يجوز إذا ذكر صلاة الليل منفردة. كما ثبت في (الصحيحين). والسائل إنما سأل عن صلاة الليل. والنبي ﷺ وإن كن قد يجيب عن عمم مما سُئل عنه - كما في حديث البحر لم قيل له: إن نركب البحر، ونحمل معنا القليل من الماء، فإن توضأ به عطشنا، أفتوضأ من ماء

(١) أخرجه البخاري (١١٣٧)، ومسلم (٧٤٩) من حديث عبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - وقد سنن ص ٣٣ تحقيق (٢).

البحر؟ فقال: «هُوَ الطُّهُورُ مَاؤُهُ، الْجَلُّ مَيْتُهُ» ١ - لكن يكون الجواب منتظماً. كما في هذا الحديث.

وهناك إذا ذكر النهار لم يكن الجواب منتظماً؛ لأنه ذكر فيه قوله: «فإذا خفت الصبح فأوتر بواحدة». وهذا ثابت في الحديث لا ريب فيه.

فإن قيل: يحتمل أن يكون هذا قد ذكره النبي ﷺ في مجلس آخر، كلاماً مبتدئاً لآخر: إم لهذا السؤال. وإم لغيره.

قيل: كل من روى عن ابن عمر إنما رواه هكذا. فذكروا في قوله السؤال، وفي آخره الوتر، وليس فيه إلا صلاة الليل. وهذا خالفهم. فم يذكر ما في قوله ولا ما في آخره. وزاد في وسطه. وليس هو من المعروفين بالحفظ والإتقان؛ ولهذا لم يخرج حديثه أهل الصحيح البخاري ومسلم.

وهذه الأمور وما أشبهها متى تأملتها الليب غيم أنه غبط في الحديث، وإن لم يعلم ذلك. أوجب ريبة قوية تمنع الاحتجاج به على ثبت مثل هذا الأصل العظيم. اهـ.

ومثنى مثنى: معقول عن اثنين اثنين، ومعناه معنى المكرر. وتكريره لتوكيد اللفظ، لا للمعنى. وذكر الزمخشري: مُنِعَتِ الصَّرَفُ لِلْعَدَلَيْنِ: عدلها عن صيغتها، وعدلها عن تكررها.

مسألة: وإن تطوع في لنهر بأربع، كالظهر، فلا بأس. أي: لا كراهة. على لصحيح من المذهب. وفعل ذلك ابن عمر، وبهذا قال مالك، ولشافعي، ودود، وابن المنذر، وحكي عن الحسن البصري وسعيد بن جبيرة، وأشار لمؤلف إلى أنه بتفاق لأربعة.

---

(١) حديث صحيح، وأخرجه أبو داود (٨٣)، والترمذي (٦٩)، والنسائي ١ ٥٠، وابن ماجه (٣٨٦)، وصححه ابن خزيمة، والحاكم ١ ١٤٠، ووافقه الذهبي، من حديث أبي هريرة، رضي الله عنه.

وانظر تمام تخريجه في «صحيح ابن حبان» (١٢٤٣).

الدليل: حديثُ أبي يُوب: أن النبي ﷺ كان يُصلي قبلَ لظهِر رُبعاً. لا يُفْضَلُ بينهما بتسليمٍ. رَوَاهُ أَبُو دَوْدَ وَبْنُ مَاجَه، وَضَعَفَهُ أَبُو دَوْدَ وَالنَّوَوِي، وَعَنْ حَمْدٍ: يُكْرَهُ.

وقال أبو حنيفة: التسمية من ركعتين أو أربع في صلاةٍ لظهِرٍ سوء في الفضيلة. ولا يزيدُ على ذلك، وصلاةٌ لثلاث ركعتين وأربع وست وتَمَدُّ بِتَسْمِيَةٍ وَلَا يَزِيدُ عَلَى تَمَدُّ.

وكان محقق يقول: صلاةٌ لظهِرٍ ختارٌ أربعاً، وإن ضلَّ ركعتين جزأً، ويُشبهه قولُ لأوزاعي، وأصحاب لري، لما روي عن أبي يُوب عن النبي ﷺ أنه قال: رُبعٌ قبلَ لظهِرٍ لا يَسْتَنَّهُ فِيهِمْ تَفْتِيحُهُنَّ يُوْبُ لَشَمَاءَ. رَوَاهُ أَبُو دَوْدَ؛ ولأنَّ مَفْهُومَ قولِ النبي ﷺ: صلاةٌ لثلاث مثلي مثلي أن صلاةً لظهِرٍ ربعية.

قال موفق: ولد، على أن لأفض مثلي، ما تقدم، وحديثُ أبي يُوب يرويه عبيدة بن مُعْتَب وهو ضعيف، ومفهوم الحديث استفق عليه بذلك على جواز الأربع. لا على تفضيلها، ومحدثٌ لبرقي، فإنه تفرد بزيادة لفظة لظهِرٍ من بين سائر الرواة، وقد رَوَاهُ عَنْ بَنِ عَمْرِو بْنِ خُوْصٍ مِنْ خَمْسَةِ عَشَرَ نَفْسًا، وَلَمْ يَقُلْ ذَلِكَ أَحَدٌ سِوَهُ، وَكَانَ بَنُ عَمْرِو يُصَلِّي أَرْبَعًا، فَيَدُلُّ ذَلِكَ عَلَى ضَعْفِ رَوِيَّتِهِ، وَعَلَى أَنَّ لِمَرْدٍ بِذَلِكَ الْفَضِيلَةَ، مَعَ جَوَازِ غَيْرِهِ. هـ.

وقال النووي: حديثُ أبي يُوب ضعيفٌ متفق على ضعفه، وممن ضعفه يحيى بن سعيد القطان وأبو دود ولبيهقي، ومداؤه على عبيدة بن مُعْتَب وهو ضعيف. هـ.

(١) أخرجه أبو دود (١٢٦٠)، وابن ماجه (١١٥١)، وترمذي في شمس (٢٩٢) من طريق

نقله نصيب، عن أبي يُوب، فذكره

وفي مسنده عبيدة بن مُعْتَب نصيب، وهو ضعيف

(٢) في السنن (١٢٧٠).

مسألة: وإن سرد الأربع ولم يجلس إلا في آخرهن جز، وقد ترك لأفض؛  
لأنه أكثر عملاً.

وقيل: لا يجوز.

ويقرأ في كل ركعة من الأربع الفاتحة وسورة كسائر التطوعات.

مسألة: فإن زاد على أربع نهاراً، كره، وصح، وزاد على اثنين ليلاً، وإن  
جاوز ثمانية، علم العدد أو نسيه، بسلام واحد، كره، وصح على الصحيح من  
المذهب قال الشيخ عبدالله أبابطين: وهذا محمول على ما إذا نوى زيادة على  
ركعتين، وأما الكراهة، فمخالفتة ما تقدم، وأما لصحة، فلأن النبي صلى  
الوتر خمس، وسبعاً، وتسعاً، بسلام واحد وهو تطوع، فالحق أنه سائر  
التطوعات. وعن أم هانئ قالت: صلى النبي صلى الله عليه وسلم يوم الفتح الضحى ثماني ركعات

(١) أخرج مسلم (٧٣١) (١٢٣)، وابن حبان (٢٤٣٦) من حديث عائشة - رضي الله عنها - كان  
رسول الله صلى الله عليه وسلم من الليل ثلاث عشرة ركعة، يوتر منها بخمس، لا يجلس في شيء، من  
الخمس إلا في آخرهن، يجلس ثم يسلم.

وأخرج أحمد ٥٣/٦ - ٥٤، وصححه ابن خزيمة (١٠٧٨)، وابن حبان (٢٤٤١)، من  
حديث عائشة - رضي الله عنها - قالت: كان لعديله سوكة وظهوره، فيبعثه الله تعالى أن يبعثه  
من الليل، فيسوك ويتوضأ، ثم يصلي تسع ركعات، ولا يجلس فيهن إلا عند السادسة،  
فيجلس، ويذكر الله، ويدعو.

وأخرج مسلم (٧٤٦) (١٣٩)، وابن حبان (٢٤٤٢) من حديث عائشة رضي الله عنها:  
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أوتر بتسع ركعات لم يقعد إلا في ثمانية، فيحمد الله ويذكره، ويدعو،  
ثم ينهض ولا يسلم، ثم يصلي التسعة، ويذكر الله ويدعو، ثم يسلم تسليماً يسعد به، ثم  
يصلي ركعتين وهو جالس.

وأخرج النسائي ٢٣٩٠٣ عن أم سمية قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر بخمس ويسبع لا  
يفصل بينهما بسلام ولا بكلام.

وفي رواية: كان يوتر بسبع أو بخمس لا يفصل بينهما بتسليم.

لم يَفْصِلْ بينهما<sup>(١)</sup>. وهذا لا يُنافي روايتها لأخرى عنه: «نه سَلَّمَ مِنْ كُرِّ رَكَعَتَيْنِ<sup>(٢)</sup>»  
لأنه من لجأَ إليها رَأَتْهُ يُصَلِّيها مرتين، أو أكثر. قال البهوتي: قلت: ينبغي تقييدُ  
لكراهية بما عد الوتر، كما يعلم مما تقدم. اهـ.

وقيل: لا يَصِحُّ إلا مثنى فيهما.

وقيل: لا يَصِحُّ إلا مثنى في ليس فقط. وهذا قول أكثر أهل العلم. وبه قال أبو  
يوسف ومحمد.

الدليل: قولُ النبي ﷺ: «صلاةٌ لليلِ مثنى مثنى». متفق عليه<sup>(٣)</sup>.

وعن عائشة قالت: قال رسولُ الله ﷺ: «مفتاحُ لصلاةٍ لظهور». وبين كر  
ركعتين تسليمة. رواه الأثرم.

وعن أحمد: لا يكره زيادة على مثنى ليلًا وفقًا لشافعي. وقال أبو حنيفة: إن  
شئت ركعتين، وإن شئت أربعًا، وإن شئت ستًا، وإن شئت ثمانية.

الترجيح:

قلت: ولرجح أنه يجوز الزيادة على لاثنتين ليلًا ونهارًا لفعل النبي ﷺ ويحتمل  
قوله: «صلاةٌ لليلِ مثنى مثنى» على الإرشاد إلى الأولى والأسهل لمصلي. والله  
أعلم.

مسألة: والتطوع في البيت أفضل.

الدليل: قوله ﷺ: «عليكم بالصلاة في بيوتكم، فإن خيرَ صلاةٍ لمرءٍ في بيته  
إلا المكتوبة». رواه مسلم<sup>(٤)</sup>.

وعن زيد بن ثابت أن النبي ﷺ قال: «صلاةٌ لمرءٍ في بيته أفضلُ من صلاته

(١) أخرجه البخاري (٢٨٠)، ومسلم (٣٣٦) من حديث أم هانئ، رضي الله عنها.

(٢) أخرجه أبو داود (١٢٩٠)، وابن ماجه (١٣٢٣)، وابن خزيمة (١٢٣٤)، من طريق عن  
بن وهب، عن عيسى بن عبد الله، عن مخزومة بن سميان، عن كريب، عن أم هانئ،  
رضي الله عنها، فذكرته.

(٣) سف ص ٤٩٦، تعليق (١).

(٤) في «صحيحه» (٧٨١)، وأخرجه البخاري (٧٣١) يُصاح من حديث زيد بن ثابت، رضي  
الله عنه.



في مُسْجِدِي هَذَا لَا الْمَكْتُوبَةُ. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ<sup>١</sup>. قَالَ الْعِرَاقِيُّ: وَرِوَيْدُهُ صَحِيحٌ.  
هـ.

وَعَنْ جَبْرِ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: إِذَا قَضَيْتُمْ صَلَاتَكُمْ فِي مَسْجِدِهِ، فَلْيَجْعَلُوا  
لِبَيْتِهِ نَصِيبًا مِنْ صَلَاتِهِ، فَإِنَّ اللَّهَ جَاعِلٌ فِي بَيْتِهِ مِنْ صَلَاتِهِ خَيْرًا. رَوَاهُ مُسْلِمٌ<sup>٢</sup>.

وَعَنْ بَنِي عُمَرَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: اجْعَلُوا مِنْ صَلَاتِكُمْ فِي بَيْتِكُمْ، وَلَا  
تَتَخَذُوا قُبُورًا. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ<sup>٣</sup>. وَلأنَّهُ أَقْرَبُ إِلَى الْإِخْلَاصِ، وَبَعْدُ مِنْ  
لَرِيءٍ، وَهُوَ مِنْ عَمَلٍ لَسَرٍّ وَفَعْلِهِ فِي الْمَسْجِدِ عَلَانِيَةً، وَلَسَرٌّ فَضْلٌ.

قَالَ السُّوْكَانِيُّ: لَوْ صَلَّى نَفْلَةً فِي مَسْجِدٍ لِمَدِينَةٍ كُنْتَ بِأَلْفِ صَلَاةٍ عَلَى الْقَوْلِ  
بِدُخُولِ النُّوَافِلِ فِي عُمُومِ الْحَدِيثِ، وَهَذَا صَلَاحٌ فِي بَيْتِهِ، كُنْتَ فَضْلًا مِنْ أَلْفِ  
صَلَاةٍ، وَهَكَذَا حُكْمُ الْمَسْجِدِ لِحَرَمِهِ وَبَيْتِهِ لِمَقْدَسِهِ.

مَسْأَلَةٌ: وَسِرَّاهُ، أَيُّ: عَدَمِ إِعْلَانِهِ فَضْلًا عَلَى لَصَحِيحٍ مِنَ الْمَذْهَبِ إِنْ كَانَ  
مِمَّا لَا تُشْرَعُ لَهُ لَجْمَعَةٌ، فَإِنْ كَانَ مِنْ شُرْعٍ لَهُ الْجَمْعَةُ، كَالْكُوفَةِ وَالْأَسْتِثْقَاءِ،  
وَلِتَرْوِجٍ، وَلَوْ تَرَبَّعَ بَعْدَهُ، فَفَعْلُهُ فِي غَيْرِ بَيْتِ كَالْمَسْجِدِ، وَإِظْهَارُهُ أَفْضَلُ، لِشَبْهِهِ  
بِالْفَرَاغِضِ، وَكَذَلِكَ لَسَنَنْ مِنَ الْمُعْتَكِفِ، وَسُنَّةُ لَجْمَعَةٍ عَلَى مَا تَقَدَّمَ فَعْلُهَا فِي  
الْمَسْجِدِ أَفْضَلُ.

وَعَنْ أَحْمَدَ: هُوَ وَالْمَسْجِدُ سُوءٌ.

مَسْأَلَةٌ: وَلَا يَأْسُ بِصَلَاةِ التَّطَوُّعِ جَمْعَةً كَمَا تَفْعَلُ فُرَادَى؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ فَعَلَ  
لِأَمْرَيْنِ كِلَاهُمَا، وَكَانَ أَكْثَرُ تَطَوُّعِهِ مُنْفَرِدًا، قَالَ فِي «الْمَغْنِيِّ» وَالْشَّرْحِ، وَصَّى

(١) فِي «سُنَنِهِ» (١٠٤٤) وَرِوَيْدُهُ حَسَنٌ.

(٢) فِي «صَحِيحِهِ» (٧٧٨)، وَابْنُ حِبَّانَ (٢٤٩٠) مِنْ حَدِيثِ جَبْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ.

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٤٣٢)، وَمُسْلِمٌ (٧٧٧) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

بحذيفة مرة، وبين عبس ٢ مرة، وبئس أمه وليتيم مرة، ٣ وه أصحابه في بيت عتب ٤ مرة، ومهم في ليالي رمضان ثلاث ٥.

وقيل: ما لم يتخذ عدة وسنة، قطع به لمجد، قل في الاختيرات: وما يسن فعله منفرد، كتيده لليل، وصلاة تضحي ونحو ذلك، إن فعل جمعة في بعض الأحيان، فلا بأس بذلك، لكن لا يتخذ سنة رنية، هـ، واختارته لئلا تكون لخدمة لبحوث العمية والإفتاء.

وقيل: يستحب، ختاره لأمدى.

وقيل: يكره، قل لإمدد حمد: ما سمعته.

مسألة: ويكره جهره في لتطوع نهار.

الدليل: حديث صلاة النهار عجماء ٦.

والمراد: غير الكسوف، والاستسقاء، بليلين ما يأتي في بيها.

---

(١) أخرجه الإمام مسلم في «صحيحه» (٧٧٢) من حديث حذيفة - رضي الله عنه - أنه قال: صليت مع النبي ﷺ، ففتحت لبقرة ... لحديث.

(٢) أخرجه البخاري (٦٩٨)، ومسلم (٧٦٣) من حديث بن عباس، رضي الله عنهما، أنه قال: بت عند خالتي ميمونة .... لحديث.

(٣) أخرجه البخاري (٣٨٠)، ومسلم (٦٥٨) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، أن جدته ميكة دعت رسول الله ﷺ لطعم «صنعه»، فأكس منه، ثم قال: «قوموا فلأصبي لكم»، قال أنس: فقمنا إلى حصير لي قد اسود من طول ما لبس ... وصففت أن وليتيم وراءه، ولعجوز من ورائه، فصلى لنا رسول الله ﷺ ركعتين، ثم انصرف.

(٤) أخرجه البخاري (٦٨٦)، ومسلم (٣٣) من حديث عتب بن مالك، رضي الله عنه، أنه طيب من النبي ﷺ أن يصلي في بيته.

(٥) أخرجه البخاري (١١٢٩)، ومسلم (٧٦١) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٦) قال لنووي في «المجموع»: بطل لا أصل له. وانظر الكلام عليه في «كشف الخفاء» ٣٦/٢.

وليلاً يُراعي المصلحة. فإن كن الجهرُ أنشطَ في القراءة، أو بحضرته من يستمع قراءته، أو ينتفع بها، فلجهرُ فُضِّل. لم يترتب عليه من هذه لمصلحة. وإن كان بقربه من يتهجَّد، أو يستضر برفع صوته من نائم أو غيره، أو خوف رياء فالإسرُّ فُضِّل دفعاً لثبوت مفسدة، وختارته اللجنة لدئمة للبحوث العلمية والإفتاء.

وإن لم يكن لا هذا ولا هذا، فيفعل ما شاء. قال عبدُ الله بنُ أبي قيس: سألت عائشة: كيف كنت قراءة رسول الله؟ فقلت: كلُّ ذلك كن يفعل، ربما أسرَّ وربما جهرًا. قال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح. وقال أبو هريرة: كنت قراءة رسول الله ﷺ يرفعُ طوراً، ويخفِضُ طوراً<sup>١</sup>. وقال ابنُ عباس: كنت قراءة رسول الله ﷺ على قدر ما يسمعه من في الحجرة وهو في البيت. روهما أبو دود<sup>٢</sup>. وعن أبي قتادة أن رسول الله ﷺ خرج، فإذ هو بئبي بكر يُصلي، يخفِضُ من صوته. ومروءة وهو يُصلي رفعاً صوته. قال: فبدأ جتمعنا عند النبي ﷺ قال: يا بَكْرُ، مررتُ بك، وأنت تصلي تخفِضُ صوتك، قال: إني سمعتُ من نجيته رسول الله. قال: رفعاً قليلاً. وقال لعمر: مررتُ بك وأنت تُصلي رفعاً صوتك. قال: فقال: يا رسول الله وقُظُّ لوسنك، وطُردُ شيطانك. قال: خفِضُ من صوتك شيئاً. روه أبو دود<sup>٣</sup>.

وقال أبو سعيد: اعتكف رسول الله ﷺ في المسجد، فسمعهم يجهرون

(١) أخرجه الترمذي (٤٤٩) من حديث عائشة رضي الله عنها. وقال: هذا حديث حسن صحيح

غريب وأصل الحديث في صحيح مسلم (٣٠٧).

(٢) أخرجه أبو دود في «سننه» (١٣٢٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وفي سننه لين.

(٣) في «سننه» (١٣٢٧) من حديث ابن عباس.

(٤) حديث صحيح، وهو في «سنن أبي دود» (١٣٢٩)، وأخرجه الترمذي (٤٤٧)، وصححه ابن

خزيمة (١١٦١)، وابن حبان (٧٣٣)، والحاكم ١/ ٣١٠ ووفقه الذهبي، من حديث أبي قتادة الأنصاري رضي الله عنه.

وانظر تمام تخريجه في «صحيح ابن حبان».

بالقراءة، فكشف السترة، وقال: «ألا إن كلَّكم مناخ ربّه، فلا يؤذِن بعضُكم بعضاً، ولا يرفع بعضُكم على بعضٍ في لقراءة» أو قال: «في لصلاة». أخرجه أبو دود<sup>(١)</sup>.

وتقدم<sup>(٢)</sup> في صفة الصلاة.

ونقل لقاضي عياض في «شرح مسند» عن بعض سلف لجهر في سنة لصبح.  
مسألة: وما ورد عن النبي ﷺ تخفيفه ركعتي لفجر<sup>(٣)</sup> وركعتي ففتح قيام الليل<sup>(٤)</sup>. وتحية لمسجد إذ دخل وإمامة يخطب يوم الجمعة<sup>(٥)</sup>. أو ورد عن النبي ﷺ تطويبه كصلاة لكسوف<sup>(٦)</sup> فالأفضل تبعه، فإنه عليه الصلاة والسلام لا يفعل

- 
- (١) في «مسند» (١٣٣٢) بسند صحيح - من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.  
(٢) ٤ ٢٠٩.  
(٣) أخرجه البخاري (١٨٣)، ومسلم (٧٦٣) (١٨٢) و(١٨٣) ضمن حديث بن عباس: .  
حتى جاء لمؤذن فقدم، فصلى ركعتين خفيفتين ثم خرج فصلى لصبح.  
وأخرج البخاري (١١١٠)، ومسلم (٧٣٦) ومن حديث عائشة... حتى يأتيه المؤذن  
فيسلي ركعتين خفيفتين.  
وأخرج البخاري (٦١٨)، ومسلم (٧٢٣)، من حديث بن عمر، عن حفصة: أن رسول الله  
ﷺ كان إذا عتكف لمؤذي لصبح وبعد لصبح صلى ركعتين خفيفتين قبل أن تقدم الصلاة.  
وأخرج البخاري (٦١٩)، ومسلم (٧٢٤) من حديث عائشة رضي الله عنها، قالت: كان  
رسول الله ﷺ يصلي ركعتين خفيفتين بين النداء وإقامة من صلاة لصبح.  
(٤) أخرجه مسلم (٧٦٥) من حديث زيد بن خالد الجهني، رضي الله عنه، قال: لأرمقن صلاة  
رسول الله ﷺ ليلة، قال: فتوسدت عتبة أو فسطاطه، فقدم، فصلى رسول الله ﷺ ركعتين  
خفيفتين، ثم صلى ركعتين طويلتين... لحديث.  
(٥) أخرج البخاري (٩٣٠)، ومسلم (٨٧٥)، وابن حبان (٢٥٠٢) من حديث جابر بن  
عبد الله - رضي الله عنه - قال: دخل رجل لمسجد ولنبي ﷺ يخطب يوم الجمعة، فقال  
له: «صل ركعتين خفيفتين قبل أن تجلس».  
(٦) أخرج البخاري (١٠٥٢)، ومسلم (٩٠٧)، وابن حبان (٢٨٣٢) من حديث بن عباس - رضي الله

إلا الأفضل.

الدليل: قوله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١].

مسألة: وما عد ما وَرَدَ عنه ﷺ تخفيفه وتطويله. فكثرة لركوع ولسجود فيه أفضل من طول القيام، على الصحيح من المذهب.

الدليل: قول النبي ﷺ: «قُرْبُ مَا يَكُونُ لِعَبْدٍ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَجْدٌ».

وعن ثوبان قال: سمعتُ للنبي ﷺ يقول: «عليك بكثرة السجود، فإنك لن تسجد لله سجدة إلا رفعك الله بها درجة، وحطَّ عنك بها خطيئة»<sup>(١)</sup>.

وعن ربيعة بن كعب السلمي أنه قال للنبي ﷺ: «أَسَأَلْتُ مُرَافَقَتَكَ فِي لَجْنَةٍ، فَقَالَ: «أَعِنِّي عَلَى نَفْسِكَ بِكَثْرَةِ السُّجُودِ»<sup>(٢)</sup>. رواه أحمد ومسلم وأبو داود.

وعن عبادة بن الصامت أنه سمع النبي ﷺ يقول: «مَنْ مِنْ عِبَادٍ يَسْجُدُ سَجْدَةً لِلَّهِ إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ لَهُ بِهَا حَسَنَةً، وَمَحَا عَنْهُ بِهَا سَيِّئَةً، وَرَفَعَ بِهِ لَهُ دَرَجَةً، فَسَتَكْثُرُوا مِنَ السُّجُودِ»<sup>(٣)</sup>. رواه ابن ماجه.

---

= الله عنهم - قال: انخفضت الشمس على عهد رسول الله ﷺ، فصلى رسول الله ﷺ فقام طويلاً نحواً من قراءة سورة البقرة، ثم ركع ركوعاً طويلاً، ثم رفع فقام طويلاً وهو دون القيم الأول، ثم ركع ركوعاً طويلاً - وهو دون الركوع الأول، ثم سجد، ثم قام طويلاً... الحديث.

(١) أخرجه مسلم (٤٨٢)، وابن حبان (١٩٢٨) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم (٤٨٨)، وابن حبان (١٧٣٥) من حديث ثوبان رضي الله عنه.

(٣) أخرجه أحمد ٥٩/٤، ومسلم (٤٨٩)، وأبو داود (١٣٢٠)، والنسائي ٢٢٧ من حديث

ربيعة بن كعب الأسلمي، رضي الله عنه.

(٤) حديث صحيح لغيره، وأخرجه ابن ماجه (١٤٢٤) من حديث عبادة بن الصامت رضي الله

عنه. ويشهد له حديث ربيعة بن كعب الأسلمي، السالف.

التعليل: لأن لسجود في نفسه فضلٌ وكُد، بدليل أنه يجب في الفرض والنفل، ولا يُباح بحال إلا لله تعالى، ولقيامه يستقط في النفل، ويُباح في غير لصلاة المؤمنين، ولعلمه، وسيد لقوم، ولاستكثار مما هو كُدٌ وفضلٌ أولى.

وقال الشيخ عبد القادر وابن الجوزي وصاحب الحويين: كثرة الركوع والسجود فضلٌ من طول القيام في النهار، وطول القيام في الليل فضلٌ، وبه قال إسحاق بن رهويه، وقال: إلا أن يكون لرجل جزء بالليل يأتي عليه فتكثير الركوع والسجود فضلٌ؛ لأنه يقرأ جزءه ويربح كثرة الركوع والسجود، قال الترمذي: إنما قال إسحاق هذا؛ لأنهم وصفوا صلاة النبي ﷺ بالليل بطول القيام، ولم يوصف من تطويله بالنهار ما وصف بالليل. هـ.

وقال بعض الشافعية: تطويل القيام فضلٌ من تطويل الركوع والسجود؛ لحديث جابر أن رسول الله ﷺ سئل أي صلاة أفضل؟ قال: طول القنوت. روه مسلم، وتمرّد من القنوت القيام، وتطويل السجود أفضل من تطويل باقي الأركان غير القيام، لحديث أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال: «أقرب ما يكون لعبد من ربه وهو سجد». روه مسلم ٣.

وقال جماعة من العلماء: تطويل السجود وتكثير الركوع والسجود فضلٌ من تطويل القيام. حكاه الترمذي والبخاري في شرح السنة: لقوله ﷺ: «أقرب ما يكون لعبد من ربه وهو سجد»، وقوله ﷺ: «عيب بكثرة السجود». رواه مسلم ٣.

وعن أحمد: طول القيام أفضل مطلقاً، ورجحه الشوكاني: لقول رسول الله ﷺ: «أفضل الصلاة طول القنوت». رواه مسلم ٤، ولأن النبي ﷺ كان أكثر صلواته لتهدج، وكان يطيله ولا يُداوم إلا على الأفضل.

(١) في «صحيحه» (٧٥٦) (١٦٥) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنهما.

(٢) سلف ص ٥٠٥ تعني (١).

(٣) سلف ص ٥٠٥ تعني (٢).

(٤) في «صحيحه» (٧٥٦) (١٦٤) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

وعنه: لتسوي، اختاره لمجد، ولشيخ تقي الدين بن تيمية. وقال: لتحقيق  
أن ذكر القيم - وهو لقراءة - أفضل من ذكر الركوع والسجود، وهو لذكر والدعاء،  
وما نفس الركوع والسجود أفضل من نفس القيم فاعتدلاً؛ ولهذا كنت صلاته  
عنه أفضل صلاة وسلام - معتدلة، فكان إذا طأ القيم طأ الركوع والسجود  
بحسب ذلك حتى يتقرب. هـ.

قال لخواصي لم ذكر تفضيل الركوع والسجود على القيم: وقد سحبت بقولي:  
كان لله في خفض الأعالي وفي رفع الأسافل إنهم  
فقيه عنه لأخبار صحاح بتفضيل السجود على القيم  
هـ<sup>(١)</sup>.

### الترجيح:

قلت: ولرجح ما اختاره بن تيمية، وانه نعم.

فروع: ويستحب استغفار بالسحر والإكثار منه.

قال لنووي: يستحب استحباباً مؤكداً أن يكثر من الدعاء والاستغفار في  
ساعات ليس كنه، وكده نصف الآخر، وتفضله عند الأسحر، قال في تعالي:  
﴿ولمستغفرين بالأسحر﴾ [آل عمران: ١٧] وقال تعالى: ﴿وبالأسحر هم  
يستغفرون﴾ [الذريات: ١٨] وعن جابر رضي الله عنه: قال: سمعت رسول الله  
ﷺ يقول: «إن في الليل ساعة لا يوفقها رجل مسلم يسأل الله خيراً من مر الثريد  
والآخرة إلا أعطاه إياه وذلك كثر ليلة». روه مسلم.

(١) طر كشف لفتح ١ ٥١٤ ٥١٦، و نصوص شرح ٢ ٢٢٤، ٢٢٥، والإصاف  
٢ ١٨٩، ١٩٠، والسبع ٢ ٢١، ٢٢، والمعني ٢ ٥٣٦، ٥٣٨، ٥٦٢  
٥٦٦، والسجود شرح لمهذب ٣ ٤٦٤، ٤٩١، ٥٠١، ٥٠٧، ٥٣٤، ٥٣٦، ٢٢٠،  
٢٢١، وحاشية لعنقري ١ ٢٢٦، ٢٢٧، واختيار ص ١٢٠، ومحسّر  
لقدوى، ٢١ ٢٨٩-٢٩١، ونيل لأوضح ٣ ١٩٠، ٨٦، والشرح الكبير ١ ٣٦٩،  
والشرح لسنة ٣ ١٥١، ولقدوى لجنة ١ ١٨٨، ٢٣٠.

(٢) في صحيحه (٧٥٧) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

وعن أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رسول الله ﷺ قال: يَنْزِلُ رَبُّكَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي كُلِّ لَيْلَةٍ حِينَ يَبْقَى مِنْ ثُلُثِ اللَّيْلِ الْآخِرِ يَقُولُ: مَنْ يَدْعُو فَاسْتَجِبْ لَهُ، مَنْ يَسْأَلُنِي فَأُعْطِيهِ، مَنْ يَسْتَغْفِرُنِي فَأَغْفِرَ لَهُ. <sup>١</sup>

وسيد الاستغفر: «اللَّهُمَّ أَنْتَ رَبِّي لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، خَلَقْتَنِي وَأَنَا عَبْدُكَ، وَأَذَعَنِي وَعَهْدُكَ وَوَعْدُكَ مَا اسْتَطَعْتُ، أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ مَا صَنَعْتُ، أَبُوءُ لَكَ بِنِعْمَتِكَ عَلَيَّ، وَأَبُوءُ بِذَنْبِي، فَاغْفِرْ لِي فَإِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ» <sup>٢</sup>.

قال في «الفروع»: وظاهره: يقوله كل أحد، وكذا ما في معناه. وقال شيخنا - يعني ابن تيمية - تقول المرأة: «أُمْتُ بِنْتِ عَبْدِكَ أَوْ بِنْتُ أُمِّتٍ»، وإن كان قولها «عبدك» له مخرج في العربية بتأويل شخص. اهـ.

مسألة: ومن فاتته تهجده قضاه قبل الظهر.

الدليل: عن عمر مرفوعاً: «مَنْ نَامَ عَنْ حَزْبِهِ مِنَ اللَّيْلِ أَوْ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ، فَقَرَأَهُ مَا بَيْنَ صَلَاةِ الْفَجْرِ وَصَلَاةِ الظُّهْرِ كُتِبَ لَهُ كَأَنَّمَا قَرَأَهُ مِنَ اللَّيْلِ» <sup>٣</sup>. رواه أحمد ومسلم وأهل السنن.

وعن عائشة قالت: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا غَمِرَ عَمَلًا أَثْبَتَهُ، وَكَانَ إِذَا نَامَ مِنَ اللَّيْلِ أَوْ مَرَضَ صَلَّى مِنَ النَّهْرِ ثِنْتِي عَشْرَةَ رَكْعَةً. قالت: وَمَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَامَ لَيْلَةً حَتَّى الصُّبَّاحَ، وَمَا صَامَ شَهْرًا مُتَابِعًا إِلَّا رَمَضَانَ. أخرجه مسلم <sup>٤</sup>.

وتقدّم في سجود السهو: من نوى عددًا، فزاد عليه، وحاصله: إن نوى ركعتين نهاراً له أن يُصليهما ربعاً، ونيلاً فلا.

(١) أخرجه البخاري (١١٤٥)، ومسلم (١٥١)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (٦٣٠٦)، من حديث شداد بن وسيل رضي الله عنه.

(٣) أخرجه أحمد (٢٢٠)، ومسلم (١٤١)، وأبو داود (١٣١٣)، وابن ماجه (١٣٤٣)، وترمذي (٥٨١)، ونسائي (٣٠٥٩)، من حديث عمر بن الخطاب - رضي الله عنه.

(٤) في «صحيحه» (٧٤٦) من حديث عائشة - رضي الله عنها.



مسألة: وصلاة القاعد على النصف من أجر صلاة القائم إلا المعذور. هذا المذهب.

قال الموفق: لا نعلم خلافاً في إباحة التطوع جالساً، وأنه في القيم أفضل. اهـ. وقال النووي: بالإجماع.

الدليل: قوله ﷺ: «من صلى قائماً، فهو أفضل، ومن صلى قعداً، فله نصف أجر صلاة القائم». متفق عليه<sup>(١)</sup>.

ولفظ مسلم: «صلاة الرجل قعداً نصف الصلاة».

ولبخاري: «ومن صلى نائماً، فله نصف أجر القاعد». والمرد بالنائم المضطجع. قاله النووي.

قالت عائشة: إن النبي ﷺ لم يمُت حتى كان كثير من صلاته وهو جالس. رواه مسلم<sup>(٢)</sup>. وروي نحو ذلك عن حفصة، وعبدالله بن عمرو، وجابر بن سمرة، أخرجهن مسلم<sup>(٣)</sup>.

قال ابن تيمية: لكن إذا كان عادته أن يصلي قائماً، وإنما قعد لعجزه، فإن الله يعطيه أجر القائم. لقوله ﷺ: «إذا مرض العبد أو سافر، كتب له من العمر ما كان يعمل، وهو صحيح مقيم»<sup>(٤)</sup>. فلو عجز عن الصلاة كلها لمرض كان له يكتب له أجرها كله؛ لأجل نيته وفعله بما قدر عليه، فكيف إذ عجز عن أفعالها؟ هـ.

(١) أخرجه بخاري (١١١٥) و (١١١٦) من حديث عسرون بن حصيص رضي الله عنه.

وأخرجه مسلم (٧٣٥) من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما.

(٢) في «صحيحه» (٧٣٢) (١١٦) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣) في «صحيحه» برقم (٧٣٣) من حديث حفصة رضي الله عنها. وبرقم (٧٣٥) من حديث

عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما. وبرقم (٧٣٤) من حديث جابر بن سمرة، رضي الله عنه.

(٤) أخرجه البخاري (٢٩٩٦) من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

ومُسَوِّخٌ فِي لَتَطْوَع فِي تَرْكٍ لَقِيمٍ ، تَرْغِيْبٌ فِي تَكْتِيْرِهِ .

وقل صاحب الإرشاد، وصاحب المستوعب : هي عسى النصف من صلاة القائم إلا المتربع . هـ .

مسألة : وُئْسُنْ أَنْ يَكُونَ فِي حَالٍ لَقِيَامٍ مَتْرَبِعًا ، وَهُوَ لِمَنْزَهَبٍ . رَوَى عَنْ بَنِ عَمْرِو وَئْسَ . وَابْنُ سِيرِينَ ، وَمَجَاهِدٌ ، وَسَعِيدُ بْنُ جَبْرِ ، وَمَالِكٌ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَلِشَافِعِيٍّ ، وَإِسْحَاقَ ، وَرُوِيَ عَنْ أَبِي حَنِيفَةَ .

فَإِذَا بَنَعَ لِرُكُوعٍ ، فَإِنْ شَاءَ قَامَ فَرَكَعَ ، وَإِنْ شَاءَ رَكَعَ مِنْ قَعُودٍ . لَكِنْ يَثْنِي رَجِيئَهُ فِي الرُّكُوعِ وَلِسُجُودٍ . رُوِيَ عَنْ ئُسَ . قُلْ فِي الْإِنْصَافِ : بَلَا نَزَعَ فِي سَجُودِهِ . وَفِي لِرُكُوعٍ عَسَى لَصَحِيحٍ مِنْ لِمَنْزَهَبٍ . هـ . وَهَذَا قَوْلُ الثَّوْرِيِّ .

وَحَكَى بَنُ الْمُنْذَرِ عَنْ أَحْمَدَ وَإِسْحَاقَ أَنَّهُ لَا يَثْنِي رَجِيئَهُ إِلَّا فِي السُّجُودِ خَاصَّةً ، وَيَكُونُ فِي لِرُكُوعٍ عَسَى هَيْئَةُ الْقِيَامِ ، وَذَكَرَهُ أَبُو الْخَطَّابِ ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي يُوسُفَ وَمُحَمَّدٍ .

قُلْ الْمَوْفُوقُ : وَهُوَ قَيْسٌ ؛ لِأَنَّ هَيْئَةَ الرُّكُوعِ فِي رَجِيئِهِ هَيْئَةُ الْقَائِمِ ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ عَسَى هَيْئَتِهِ ، وَهَذَا صَحُّ فِي النَّظَرِ ، إِلَّا أَنْ أَحْمَدَ ذَهَبَ إِلَى فَعَلِ ئُسَ . وَتُخَذَ بِهِ . هـ .

دَلِيلُ الْمَسْأَلَةِ : حَدِيثُ عَشْتَةَ قُلْتُ : رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ يُصَلِّي مَتْرَبِعًا (١) . رَوَاهُ الدَّرَقُطْنِيُّ وَئُسَائِي ، وَصَحَّحَهُ بَنُ حَبِيزٍ وَالْحَكَمُ . وَقُلْتُ : عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ . وَقُلْتُ : لَمْ يَرِ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي صَلَاةَ اللَّيْلِ قَعْدًا قَطُّ ، حَتَّى ئُسَ . فَكَانَ يَقْرَأُ قَعْدًا ، حَتَّى إِذَا أَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ ، قَامَ فَقَرَأَ نَحْوًا مِنْ ثَلَاثِينَ آيَةً أَوْ رُبْعِينَ آيَةً ثُمَّ رَكَعَ .

---

(١) حَدِيثٌ صَحِيحٌ ، وَخَرَّجَهُ سَنِي ٣ ٢٢٤ . وَلِدَرَقُطْنِي ١ ٣٩٧ . وَصَحَّحَهُ بَنُ خَزِيمَةَ (١٢٣٨) ، وَبَنُ حَبِيزٍ (٢٥١٢) . وَحَكَاهُ ١ ٢٧٥ . وَعَنْهُ لِبَيْهَقِي ٢ ٣٠٥ مِنْ حَدِيثِ عَشْتَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

متفق عليه<sup>١</sup>.

وعنه: أن النبي ﷺ كان يُصلي ليلاً طويلاً قاعداً، وكان إذا قرأ وهو قائم ركع وسجد وهو قائم، وإذا قرأ وهو قاعد ركع وسجد وهو قاعد. رواه مسلم<sup>٢</sup>.

وذكر في «الوسيلة» رواية: إن كثر ركوعه وسجوده لم يتربع، ولا تربع.

وعن أحمد: يفرش. وقاله زفر. وذكر أبو المعالي: يحتبي.

وعن أبي حنيفة: يجلس كيف شاء. وروي عن ابن المسيب. وعروة وابن عمر: يجلس كيف شاء، لأن القيام سقط، فسقطت هيئته.

وروي عن ابن المسيب، وعروة، وابن سيرين، وعمر بن عبد العزيز، وعطاء الخراساني، أنهم كانوا يحبون التطوع، واختلف فيه، عن عطية والنخعي.

وقال القاضي حسين من الشفعية: إنه يجلس على فخذه اليسرى وينصب ركبته اليمنى كجلسة القارئ بين يدي المقرئ.

قال الموفق: ولنا أن القيام يُخالف القعود، فينبغي أن تُخالف هيئته في بدله هيئة غيره، كمخالفة القيام غيره، وهو مع هذا أبعد من السهو والاشتباه. وليس إذا سقط القيام لمشقته يلزم سقوط ما لا مشقة فيه، كمن سقط عنه الركوع والسجود، لا يلزم سقوط الإيماء بهما. اهـ.

قال لشوكاني: وهذا لخلاف نعمه في الأفضر، وقد وقع الاتفاق على أنه يجوز له أن يقعد على أي صفة شاء من القعود لما في حديثي عائشة المتقدمين من الإطلاق، وما في حديث عمران بن حصين المتقدم من العموم. اهـ.

مسألة: ويجوز له القيام إذا ابتداء الصلاة جالساً لحديث عائشة المتقدم.

(١) أخرجه البخاري (١١١٨)، ومسلم (٧٣١) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) في «صحيحه» (٧٣٠) من حديث عائشة رضي الله عنها.

ويجوز عكسه بأن يتبدى الصلاة قائماً ثم يجلس.

قال الموفق: وهو مخير في الركوع والسجود، إن شاء من قيام، وإن شاء من قعود؛ لأن النبي ﷺ فعل الأمرين. قالت عائشة: لم أر رسول الله ﷺ يصلي صلاة الليل قاعداً قط، حتى أسن، فكان يقرأ قاعداً، حتى إذا أراد أن يركع، قام فقرأ نحواً من ثلاثين آية، أو أربعين آية، ثم ركع. متفق عليه<sup>(١)</sup>.

وعنها: أن رسول الله ﷺ كان يصلي ليلاً طويلاً قائماً، وليلاً طويلاً قاعداً، وكان إذا قرأ وهو قائم ركع وسجد وهو قائم، وإذا قرأ وهو قاعد ركع وسجد وهو قاعد. رواه مسلم<sup>(٢)</sup>. قال الترمذي: كلا الحديثين صحيح. قال: وقال أحمد وإسحاق: والعمل على كلا الحديثين. اهـ.

قال الشوكاني: والحديث الأول يدل على أنه يجوز فعل بعض الصلاة من قعود وبعضها من قيام، وبعض الركعة من قعود، وبعضها من قيام. قال العراقي: وهو كذلك، سواء قام ثم قعد، أو قعد ثم قام، وهو قول جمهور العلماء كأبي حنيفة، ومالك، والشافعي، وأحمد، وإسحاق، وحكاة النووي عن عامة العلماء، وحكى عن بعض السلف منعه، قال: وهو غلط. وحكى القاضي عياض عن أبي يوسف ومحمد في آخرين كراهة القعود بعد القيام، ومنع أشهب من المالكية الجلوس بعد أن ينوي القيام، وجوزه ابن القاسم والجمهور. اهـ.

مسألة: ولا يصح النقل من مضطجع لغير غدر على الصحيح من المذهب.

الدليل: عموم الأدلة على افتراض الركوع والسجود والاعتدال عنهما، ولم ينقل عنه ﷺ فعل ذلك ليخصص به العموم.

قال الشيخ تقي الدين: جوزه طائفة قليلة. ونقل ابن هانئ: يصح، فيكون

(١) سلف ص ٥١١ تعليق (١).

(٢) سلف ص ٥١١. تعليق (٢).

على النصف من صلاة القاعد، واختاره بعضُ الأصحاب، ورواه الترمذي عن الحسن.

قال الشيخ تقي الدين: وهو قولٌ شاذٌّ لا يُعرف له أصلٌ في السلف. اهـ.  
وقال: التطوعُ بالصلاة مضطجعا بدعة. اهـ.

قال المجد: وهو مذهبٌ حسن.

وقال الشيخ تقي الدين: لا يجوزُ التطوعُ مضطجعا لغير عذرٍ، وهو قولُ جمهور العلماء. اهـ.

فعلى القول بالصحة: هل يومي، أو بسجدة؟ على وجهين.

قال الشوكاني على حديثِ عمران بن حصين: «ومن صَلَّى نائماً، فله نصفُ أجرٍ لقاعد»<sup>(١)</sup>. والحديث يدل على جوازِ التنفل من قعود واضطجاع وهو المراد بقوله: «ومن صَلَّى نائماً». قال الخطابي في «معالم السنن»: لا أحفظُ عن أحدٍ من أهل العلم أنه رخصَ في صلاة التطوع نائماً، كما رخصوا فيها قاعداً، فإن صحت هذه اللفظة عن النبي ﷺ، ولم تكن من بعض الرواة مدرجة في الحديث قياساً على صلاة القاعد، أو اعتباراً بصلاة المريض نائماً إذا لم يقدر على القعود، دلت على جواز تطوع القادر على القعود مضطجعاً. قال: ولا أعلمُ أنني سمعتُ نائماً إلا في هذا الحديث.

وقال بن بطلال: وأم قوله: «من صَلَّى نائماً، فله نصفُ أجر القاعد» فلا يصحُّ معناه عند العلماء، لأنهم مجمعون أن النافلة لا يُصلِّيها القادر على القيام. قال: وإنما دخل الوهم على نقل الحديث، وتعقب ذلك العراقي فقال: أم نفى الخطابي وابن بطلال لخلاف في صحة التطوع مضطجعاً لقادر، فمردود، فإن في مذهب الشافعية وجهين، الأصح منهما الصحة. وعند المالكية ثلاثة أوجه حكاه

(١) أخرجه البخاري (١١١٥) و (١١١٦)، وسف ص ٥٠٩ تعبيراً (١)

القاضي عياض في «الإكمال»: «حُدِّث: الجوز مطلقاً في الاضطراب والاختيار للصحيح والمريض، وقد روى الترمذي بإسناده عن الحسن البصري جوزة، فكيف يُدعى مع هذا الخلاف القديم والحديث الاتفاق؟. انتهى.

وقد اختلف شراح الحديث في الحديث: هل هو محمول على التطوع أو على الفرض في حق غير القادر، فحملة الخطاب على الثاني، وهو محمل ضعيف. لأن المريض المفترض الذي أتى بما يجب عليه من القعود والاضطجاع يكتب له جميع الأجر لا نصفه. قال ابن بطال: لا خلاف بين العلماء أنه لا يقال لمن لا يقدر على الشيء: لك نصف أجر القادر عليه، بل الآثار الثابتة عن النبي ﷺ أن مَنْ منعه الله، وحبس عنه عمله بمرض أو غيره يكتب له أجر عمله وهو صحيح. اهـ. وحملة سفين الثوري وابن الماجشون على التطوع. وحكاية النووي عن الجمهور وقال: إنه يتعين حمل الحديث عليه. وحكى الترمذي عن سفين الثوري أنه قال: إن تنصيف الأجر إنما هو للصحيح، فثما من كان له عُذر من مرض أو غيره فصلّى جالساً، فإنه مثل أجر القائم. اهـ.

مسألة: والتفضل لعذر مضطجاً يصح كالفرض وأولى، ويستجد المتفضل مضطجاً إن قَدَرَ على السُّجود، وإن لم يقدر على السُّجود أومأ به.

الدليل: حديث: «إذا أمرتكم بأمر، فأتوا منه ما استطعتم»<sup>(١)</sup>.

فرع: قال النووي: تصح النوافل وتقبل وإن كانت الفرائض ناقصة لحديث أبي هريرة، قال سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «إنَّ أولَ ما يُحاسب به العبدُ يومَ القيامة

(١) أخرجه البخاري (٧٢٨٨)، ومسلم (١٣٣٧)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) انظر «كشف القناع» ٥١٦/١، ٥١٧، و«الإنصاف» ١٨٧/٢ - ١٨٩، و«المبوع» ٢٢/٢.

٢٣، و«المغني» ٥٦٣/٢، ٥٦٧ - ٥٧٠، و«المجموع شرح المهذب» ٢٢١/٣.

و«الاختيارات» ص ١٢٠، ١٢١، و«مجموع الفتاوى» ١٣٠/٢٣، ٢٤٢، و«نيل الأوطار»

٩٣-٩٥، و«لستوعب» ص ٢١٩/٢، و«لفروع» ١٠٦١، ٥٦٢، و«معالم السنن» ١٠٤٤٥.

مِنْ عَمَلِهِ صَلَاتُهُ. فَإِنْ صَلَحَتْ، فَقَدْ أَفْلَحَ وَانْجَحَ. وَإِنْ فَسَدَتْ فَقَدْ خَابَ وَخَسِرَ. فَإِنْ انْتَقَصَ مِنْ فَرِيضَتِهِ شَيْءٌ قَالَ الرَّبُّ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: اذْكُرُوا هَلْ لِعِبْدِي مِنْ تَطَوُّعٍ؟ فَتَكْمَلُ بِهِ مَا انْتَقَصَ مِنَ الْفَرِيضَةِ. ثُمَّ يَكُونُ سَائِرُ عَمَلِهِ عَلَى ذَلِكَ<sup>١</sup>. رواه الترمذي والنسائي وآخرون. قال الترمذي: حديث حسن. ورواه أبو داود من رواية أبي هريرة هكذا. ثم روه من رواية تميم الداري<sup>٢</sup> بمعنه بإسناد صحيح.

وأما الحديث المروي عن عبي - رضي الله عنه -، عن النبي ﷺ قال: «مَثَلُ الْمُصَلِّيِّ مَثَلُ التَّجَرِّ لَا يَخْلُصُ لَهُ رَيْحُهُ حَتَّى يَخْطُصَ رَأْسُ مَالِهِ. كَذَلِكَ الْمُصَلِّيُّ لَا تُقْبَلُ نَافِلَتُهُ حَتَّى يُؤَدِّيَ الْفَرِيضَةَ»<sup>٣</sup> فحديث ضعيف بين البيهقي وغيره ضعفه. قال البيهقي: لو صحَّ، لحمل على نافلة تكون صحتها متوقفة على صحة الفريضة. كسنة لمغرب ولعشاء ولظهر. ليجمع بينه وبين حديثي أبي هريرة وتميم. اهـ.

قائدة: قال ابن القيم: ذكر أحمد بن مروان المالكي، عن مجاهد قال: جلستُ

(١) حديث صحيح، وأخرجه أحمد (٧٩٠٢). وأبو داود (٨١٤). وابن ماجه (١٤٢٥). والترمذي (٤١٣). والنسائي ٢٣٢/١ و٢٣٣، ٢٣٤ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وفي سننه ضعف، وانظر حديث تميم الآتي،

(٢) حديث صحيح، وأخرجه أحمد ٤ ١٠٣. وأبو داود (٨٦٦) بإسناد صحيح من حديث تميم الداري - رضي الله عنه.

(٣) حديث ضعيف، وأخرجه البيهقي ٢ ٣٨٧ من طريق موسى بن عبيدة الرُبَيعي، عن ابن حنين، عن أبيه، عن علي رضي الله عنه، فذكره.

قال لبيهقي: موسى بن عبيدة لا يحتج به، وقد ختف عيه في سنده فروه زيد بن الحبيب وأسباط بن محمد هكذا. ورواه سليمان بن بلال، عن موسى بن عبيدة، عن صالح بن سويد، عن عبي كذلك مرفوعاً. وهو بن صح كما أخبر أبو عبد الله الحافظ وأبو سعيد بن أبي عمر - فساق بإسناده مثله، ثم قال: فتكون صحتها بصحة الفريضة. ولأخبار المتقدمة محمولة على نافلة تكون خروجه الفريضة فلا يكون صحتها بصحة الفريضة. والله أعلم اهـ.

ونسبه لمنذري في «الترغيب والترهيب» ٣٣٨/١ للأصبهاني.

إلى عبدالله بن عمر وهو يُصلي فُخِفَ ثم سَلَّمَ وأقبل إليَّ ثم قال: إن حقَّ عبيٍّ أو سنة إذا جَلَسَ الرجلُ إلى الرجل وهو يُصلي التطوع أن يُخفف، ويقبل إليه. اهـ.

نصر: التاسع: تحية المسجد. ويُسن (و) لمن دخله أن يُصلي ركعتين قبل أن يجلس.

ش: ويُسن لمن دخل المسجد ألا يجلس حتى يُصلي ركعتين قبل جلوسه. هذا المذهب، وقد أوبه قال لجمهور، قال لنووي: جمع العناء على استحباب تحية المسجد، ويكره أن يجلس من غير تحية بلا عذر. اهـ.

وقال الحافظ في (الفتح): واتفق أئمة الفتوى على أن الأمر في ذلك للندب. هـ.

الدليل: ما روى أبو قتادة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا دخل أحدكم المسجد، فلا يجلس حتى يركع ركعتين». متفق عليه.

فإذا جلس قبل الصلاة، سن له أن يقوم فيصلي. هذا المذهب، وختره الشيخ سعيد بن حجي.

الدليل: ما روى جابر قال: جاء سبيك الغطفاني ورسول الله ﷺ يخطب فجلس. فقال: (يا سبيك قم فاركع ركعتين وتجاوز فيهما). رواه مسلم.

ويأتي زيادة بين لها في آخر باب صلاة الجمعة إن شاء الله.

ومذهب الظاهرية إلى وجوب تحية المسجد، حكى ذلك عنهم ابن بطال، قال

(١) نظر لسجوع شرح المذهب ٣، ٥٠٦، ٥٠٨، و«بدائع الفوائد» ٣، ١٩٤.

(٢) أخرجه البخاري (٤٤٤)، ومسلم (٧١٤) من حديث أبي قتادة رضي الله عنه.

(٣) في «صحيحه» (٨١٥) (٥٩)، وابن حبان (٢٥٠٢) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

(٤) ٢٢٥ ١ وما بعده.



الحافظ في «الفتح»: والذي صرح به ابن حزم عدمه. وحكى القاضي عياض عن داود وأصحابه وجوبه. وختاره الشوكاني.

قال الحافظ: ومن أدلة عدم الوجوب قوله ﷺ للذي رآه يتخطى: «اجلس فقد أذيت ولم يأمره بصلاة»<sup>(١)</sup> كذا استدلل به الطحاوي وغيره وفيه نظر. انتهى.

وقال الشوكاني: ومن جملة أدلة الجمهور على عدم الوجوب ما أخرجه ابن أبي شيبة<sup>(٢)</sup> عن زيد بن أسلم قال: «كان أصحاب رسول الله ﷺ يدخلون المسجد ثم يخرجون ولا يصلون».

ومن أدلتهم أيضاً حديث ضميم بن ثعلبة عند البخاري ومسلم و«الموطأ» وأبي داود والنسائي. لم يسئل رسول الله ﷺ عما فرض الله عليه من الصلاة. فقال: «الصلوات الخمس» فقال: هل عني غيرها؟ قل: لا. إلا أن تطوع. وفي رواية للبخاري ومسلم والترمذي والنسائي وأبي داود، قال: «الصلوات الخمس» إلا أن تطوع<sup>(٣)</sup>. ويجاب عن عدم أمره ﷺ للذي رآه يتخطى بالتحية: بأنه لا مانع له من أن يكون قد فعلها في جنب من المسجد قبل وقوع التخطي منه، أو أنه كان ذلك قبل الأمر به. والنهي عن تركه، ولعل هذا وجه النظر الذي ذكره لحفظ.

ويجب عن الاستدلال بأن الصحبة كنو يدخلون ويخرجون ولا يصلون: بأن التحية إنما تُشرع لمن أُرِدَ لجلوس لم تقدم. وليس في الرواية أن الصحبة كنو يدخلون ويجلسون ويخرجون بغير صلاة تحية. وليس فيها إلا مجرد لدخول والخروج. فلا يثبت الاستدلال إلا بعد تبين أنهم كنو يجلسون عني أنه لا حجة

(١) أخرجه أبو داود (١١١٨). والنسائي ١٠٣/٣ من حديث عبيدة بن سر. وسنده حسن.

(٢) في «مصنفه» ١/٣٤٠.

(٣) أخرجه مالك في «الموطأ» ١/١٧٥. ومن طريقه أخرجه البخاري (٢٦). ومسلم (١١). وأبو

داود (٣٩١). والنسائي ١/٢٢٦ - ٢٢٨ و١١٩. ١١١. من حديث طلحة بن عبيد الله

رضي الله عنه.

في أفعالهم. أما عند مَنْ يَقُولُ بحجية الإجماع فظاهر. وأما عندَ القائلِ بذلك، فلا يكونُ حجة إلا فعل جميعهم بعدَ عصره ﷺ لا في حياته كما تقرر في الأصول. وتلك الرواية محتملة. وأيضاً يُمكن أن يكونَ صدورُ ذلك منهم قبلَ شرعيتها. ويُجاب عن حديثِ ضمام بن ثعلبة، أولاً: بأن التعاليم الواقعة في مبادئ الشريعة لا تُصنَح لِصَرف وجوب ما تجدد من الأوامر، وإلا لزم قصر واجبات الشريعة على الصلاة والصوم والحج والزكاة والشهادتين، واللازمُ بطلانُ فكذا الملزوم. أما الملازمة، فلأن النبي ﷺ اقتصر في تعليمه ضمام بن ثعلبة في هذا الحديث السابق نفسه على الخمس المذكورة كما في الأمهات، وفي بعضها على رُبع. ثم لما سَمِعَهُ يقولُ بعد أن ذكرَ له ذلك: والله لا أزيدُ على هذا ولا أنقصُ منه، قال: «أفلح إن صدَّق» أو «دخل الجنة إن صدَّق» وتعليقُ الفلاح، ودخول الجنة بصدقه في ذلك القسم الذي صرَّح فيه بترك الزيادة على الأمور المذكورة مشعر بأن لا واجبَ عليه سواها، إذ لو فرض أن عليه شيئاً من الواجبات غيرها لما قرره الرسول ﷺ على ذلك، ومدحه به، وأثبت له الفلاح، ودخول الجنة، فلو صح قوله: «لا، إلا أن تطوع» لصرف الأوامر الواردة بغير الخمس الصوات، لصح قوله: «أفلح إن صدَّق»، ودخل الجنة إن صدَّق»، لصرف الأدلة القاضية بوجوب م عدا الأمور المذكورة. وأم بطلان اللازم، فقد ثبت بالأدلة المتواترة وإجماع الأمة أن واجبات الشريعة قد بَلَغَتْ أضعافَ أضعاف تلك الأمور، فكان اللازمُ بطلاً بالضرورة الدينية وإجماع الأمة.

ويُجاب ثانياً: بأن قوله: «إلا أن تطوع» ينفي وجوب الواجبات ابتداءً، لا الواجباتِ بأسبابٍ يختارُ المُكلفُ فعلها كدخول المسجد مثلاً، لأن الداخلَ ألزم نفسه الصلاة بالدخول، فكأنه أوجبه على نفسه، فلا يصح شمول ذلك الصَّرفِ لمثلها.

ويُجاب ثالثاً: بأن جماعة من المتمسكين بحديثِ ضمام بن ثعلبة في صَرفِ الأمرِ بتحية المسجد إلى الندب، قد قالوا بوجوب صلواتٍ خرجة عن الخمس

كالجنازة وركعتي الطواف والعيدين والجمعة، فما هو جوابهم في إيجاب هذه الصلوات، فهو جواب الموجبين لتحية المسجد، لا يُقَال: لجمعة داخل في الخمس لأنها بدل من الظهر، لأننا نقول: لو كانت كذلك لم يقع لنزع في وجوبها على الأعيان، ولا احتيج إلى الاستدلال لذلك. إذا عرفت هذا لآخ لك أن لظاهر ما قاله أهل لظاهر من الوجوب. اهـ.

#### الترجيح:

قلت: ولرجح القول الأول، والله أعلم.  
فائدة: ذكر بن لقيه أن تحية لمسجد لحرمة الطوف، لأن النبي ﷺ بدأ فيه بالطوف، وتُعقَّب بأنه ﷺ لم يجلس، إذ التحية إنما تُشرع لمن جلس كما تقدم. والدخل إلى لمسجد الحرام يبدأ بالطواف، ثم يُصلي صلاة المقام، فلا يجلس، لا وقد صلى، فأما لو دخل لمسجد لحرمة، وأراد القعود قبل الطوف، فإنه يُشرع له أن يصلي التحية.

وقال الحافظ: والذي يظهر من قولهم: إن تحية لمسجد لحرمة لطوف، إنما هو في حق القدم ليكون أول شيء يفعله الطوف. وأم لمقيه فحكم المسجد الحرام وغيره في ذلك سواء. اهـ.

ومن جملة ما سئني من عموم تحية دخول لمسجد لصلاة العيد، لأنه ﷺ لم يُصل قبلها ولا بعدها، وتُعقَّب بأنه ﷺ لم يجلس حتى يتحقق في حقه ترك التحية، وأيضاً الجبانة<sup>(١)</sup> ليست بمسجد، فلا تحية له، فلا يلحق بذلك من دخل لصلاة العيد في مسجد، وأراد لجوس قبل لصلاة، ولكنه سيأتي في باب صلاة العيد حديث مرفوع يدل على منع تحية قبل صلاة العيد وبعده.

ومن جملة ما سئني من عموم تحية من دخل لمسجد وقد أُقيمت لفريضة، فإنها لا تُشرع، لحديث أبي هريرة عند مسلم وأصحاب السنن وابن خزيمة وابن حبان مرفوع بلفظ: «إذ أُقيمت لصلاة، فلا صلاة إلا لمكتوبة»<sup>(٢)</sup>. وقالت اللجنة

(١) الجبانة: أي لصحراء.

(٢) ٣٣٤/٧.

(٣) أخرجه مسلم (٧١٠)، وأبو داود (١٢٦٦)، ولترمذي (٤٢١)، وابن ماجه (١١٥١)، والنسائي ١١٦/٢، ١١٧، وصححه ابن خزيمة (١١٢٣)، وابن حبان (٢١٩٣)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

لدنمة لبحوث لعمية وإفتاء: تجزىء صلاة ركعتي فجر عن نفسها وعن تحية لمسجد وهذا هو لأفضل ولو صلى تحية لمسجد أولاً ثم ركعتي فجر فلا بأس. هـ. وقالت: وإن نوههم معاً فحسن. هـ<sup>(١)</sup>.

فرع: ويستحب أن يتطوع بمشيت تطوع للنبي ﷺ فإن عيماً - رضي به عنه - قال: كان رسول الله ﷺ إذا صلى لفجر يُمهل حتى إذا كنت لشمس من هاهنا يعني من قبل لشرق - مقدارها من صلاة لعصر من هاهنا - يعني من قبل لمغرب - قام فصلى ركعتين - ثم يُمهل حتى إذا كنت لشمس من هاهنا - يعني من قبل لشرق - مقدارها من صلاة لظهر من هاهنا قام، فصلى أربعاً - وأربعاً قبل الظهر إذا زالت الشمس، وركعتين بعدها، وأربعاً قبل لعصر يفصل بين كل ركعتين بالسلا على الملائكة لمقربين ولنبين ومن تبعهم من المسلمين، فثلث ست عشرة ركعة تطوع رسول الله ﷺ بالنهر، وقبل من يؤدوم عيها<sup>(٢)</sup> (٣).

نصر: العاشر: صلاة الطهارة، ويُسَنُّ (و) لمن تطهر أن يصلي ركعتين.

ش: وتسَنُّ سنة الوضوء، أي: ركعتن عقبه وتقدم.

الدليل: ما أخرجه مسلم في «صحيحه»، عن عقبة بن عمرو، قال: قال رسول الله ﷺ: ما من مسلم يتوضأ فيحسن وضوءه، ثم يقوم فيصلي ركعتين، مقبلاً عليهم بقبه وروحه، إلا وجبت له الجنة<sup>(٤)</sup>.

قال بن هبيرة: وإن كان بعد عصر احتسب بانتظاره بالوضوء لصلاة، فيكتب له ثوبٌ مُضْرٌّ. هـ<sup>(٥)</sup>.

(١) نظر «كشف لقن» ١/ ٥٢٠، و«نسب» ٢/ ٢٦، و«لسغني» ٢/ ٥٥٤، و«لمجموع شرح لسهب» ٣/ ٥٠١، و«لدرر لسنة» ٣/ ١٩٠، و«لنيل لأوطار» ٣/ ١٠٨-١٠، و«فتح باري» ١/ ٥٣٧-٥٣٨ و٢/ ٤١٢، و«إزد لمعد» ٢/ ٢٢٤، و«فتوى لجنه» ١/ ٢٤٤، ٢٦١.

(٢) حديث قري، وهو في «مسند لإمام أحمد» (٦٥٠)، وأخرجه بن ماجة (١١٦١)، و«ترمذي» (٤٢٤) و«أبو داود» (٤٢٩)، و«أبو حنيفة» (٥٩٨)، و«أبو يعلى» (٥٩٩)، و«أبو بكر» (٣١١) و«أبو داود» (٤٧١)، من حديث عبي بن أبي طالب، رضي به عنه، و«صورتهم تحريجه» و«تعميق عيها» في «لمسند» طبع مؤسسة الرسالة.

(٣) نظر «لسغني» ٢/ ٥٥٥، ٥٥٤.

(٤) أخرجه مسلم (٢٣٤) من حديث عقبة بن عمرو رضي به عنه.

(٥) نظر «كشف لقن» ١/ ٥٢٠، و«لمبوع» ٢/ ٢٦.

فرع: قل النووي: ويُسْتَحَبُّ لِمَنْ أُرِيدَ قِتْلُهُ بِقِصَاصٍ وَ فِي حَدٍّ وَ غَيْرِهِمْ أَنْ يُصَلِّيَ قَبْلَهُ بِأَمْكَنِهِ، لِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: أَنَّ خُبَيْبَ بْنَ عَدِيِّ الصَّحَابِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - حِينَ أَخْرَجَهُ لِكُفَرِهِ لِيَقْتُلُوهُ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: دَعُونِي أَصِلْ رَكَعَتَيْنِ. فَكَانَ أَوَّلَ مَنْ صَلَّى ثَرْكَعَتَيْنِ عِنْدَ الْقَتْلِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ<sup>(١)</sup>. هـ.

وقال: السنة لمن قُتِلَ مِنْ سَفَرٍ أَنْ يُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ فِي الْمَسْجِدِ أَوَّلَ قُدُومِهِ لِحَدِيثِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ يَدْخُلُ بِالْمَسْجِدِ فَرُكِعَ فِيهِ رَكَعَتَيْنِ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْنَدُهُ<sup>(٢)</sup> وَحَتَّجَ بِهِ الْبُخَارِيُّ فِي الْمَسْأَلَةِ هـ<sup>(٣)</sup>.

نصر: الحادي عشر: صلاة الحاجة (ع). ويُسن (و) لِمَنْ لَهُ حَاجَةٌ أَنْ يَتَطَهَّرَ (ع). وَيُصَلِّيَ رَكَعَتَيْنِ.

ش: وتُسن صلاة لحاجة إلى الله تعالى أو إلى آدمي. هذا لمذهب وفاق كذا شار إليه لمؤلف.

الدليل: ما رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَبِي أَوْفَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كُنْتُ لَهُ إِلَى اللَّهِ حَاجَةٌ، أَوْ إِلَى أَحَدٍ مِنْ بَنِي آدَمَ، فَيَتَوَضَّأُ وَيُحْسِنُ لَوْضُوءَهُ، ثُمَّ لِيُصَلِّ رَكَعَتَيْنِ، ثُمَّ لِيُثْنِيَ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى، وَلِيُصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ثُمَّ لِيَقْرَأَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، الْحَمْدُ لِلَّهِ الْكَرِيمِ. لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْعَبْدُ الْعَظِيمُ، سُبْحَانَ رَبِّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ، الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، سَأَلْتُ مُوجِبَاتِ رَحْمَتِكَ، وَغَزَائِمَ مَغْفِرَتِكَ، وَلَغَنِيمَةَ مِنْ كُلِّ بَرٍّ، وَلِسَلَامَةَ مِنْ كُلِّ بَثٍّ. لَا تَدْعُ لِي ذَنْبًا إِلَّا غَفَرْتَهُ وَلَا هَمًّا إِلَّا فَرَجْتَهُ، وَلَا حَاجَةً هِيَ لَكَ رِضًا إِلَّا قَضَيْتَهَا. يَا رَحِمَ الرَّحِيمِينَ<sup>(٤)</sup>». رَوَاهُ بَنُ مَاجَهٍ وَالتِّرْمِذِيُّ وَقَالَ:

(١) أخرجه البخاري (٣٠٤٥)، وأحمد (٧٩٢٨) من حديث أبو هريرة. رضي الله عنه. ونصرتهم

تخريجه في المسند ضعيف مؤسسة الرسالة.

(٢) عقب البخاري في «صحيحه» في الصلاة: باب (٥٩) لصلاة إذا قدم من سفر. ووصفه في

لجهده من «صحيحه» (٣٠٨٨)، ومسلمه (٧١٦) من حديث كعب بن مالك. رضي الله عنه.

(٣) نظر «المجموع شرح لمذهب» ٣/ ٥٠٣.

(٤) حديث ضعيف جد. أخرجه بن ماجه (١٣٨٤)، ولترمذي (٤١٩) ومن طريقه أخرجه بن

لجوزي في «الموضوعات» ٢/ ١٤٠. وأخرجه لأحمد ١/ ٣٢٠ من طريق فائد بن

عبد الرحمن، عن عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنه.

غريب، وفي سنده مقال، فبُني من رواية أبي لورقاء، وهو مضعف في الحديث. وقالت اللجنة لدائمة للبحوث العلمية وإفتاء: صلاة لحجة جاءت بأحدٍ ضعيفة ومنكرة فيما نعلم لا تقوم بها حجة ولا تصح لبني لعن عليها. هـ<sup>(١)</sup>.

قلت: والصحيح أنها لا تسن لعدم صحة الحديث والله أعلم.

فرع: وتسُن صلاة لتوبة إذ ذنب ذنباً، يَتَطَهَّرُ، ثم يُصَلِّي ركعتين، ثم يستغفرُ الله تعالى. الدليل: حديث علي عن أبي بكر، قال: سمعتُ النبي ﷺ يقول: «مَنْ رَجُلٌ يُذْنِبُ ذَنْبًا ثُمَّ يَقُومُ فَيَتَطَهَّرُ، ثُمَّ يُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ، ثُمَّ يَسْتَغْفِرُ اللَّهَ تَعَالَى لَا غَفْرَ لَهُ...» [أبو داود: ١٣٥] رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَالتِّرْمِذِيُّ<sup>(٢)</sup>. وقال: حديث حسن غريب.

فرع: وعند جماعة: تسُن صلاة لتسبيح ونُصَّه: لا، قال: ما تُعجبني، قيل له: لم؟ قال: ليسَ فيها شيء يصح ونفص يَدَّه كالمُنكر، ولم يره مستحبة، ونقل بن لقيم عن أحمد أنه قال: صلاة التسبيح لم يثبت عندي فيها حديث. وقال في رواية أبي الحارث: صلاة لتسبيح حديث ليس له أصل، ما يُعجبني أن يُصيه، يُصلي غيرها. هـ. قال الموفق: وإن فعلها إنسان، فلا بأس، فإن لنوفل ولفضائل لا يشترط صحةً لحديث فيها. هـ.

وقال الترمذي: هذا حديث غريب وفي سنده مقال، فبُني من رواية عبد الرحمن يضعف في الحديث، وفائدة: أبو لورقاء. هـ.

وقال بن لجوزي: قال أحمد بن حنبل: فائدة متروك الحديث، وقال يحيى بن معين: ليس بثقة، وقال نزي: ذهب لحديث، وقال بن حبان: لا يجوز الاحتجاج به. هـ.

(١) نظير «كشف لقنوع» ١/ ٥١٩، و«المبدع» ٢/ ٢٥، و«فتاوى اللجنة» ٨/ ١٦١.

(٢) حديث حسن، وأخرجه أبو داود (١٥٢١)، والترمذي (٤٠٦) و(٣٠٠٦)، وابن ماجه (١٣٩٥) من طريق أسماء بن لحكم الفزري، عن علي، عن أبي بكر لصديق رضي الله عنه.

وحسنه الترمذي وابن عدي، وجوّد سنده لحفظ بن حجر في «تهذيب التهذيب» في ترجمة أسماء بن لحكم، قال الترمذي: ولا نعرف لأسماء بن لحكم حديثاً غير هذا، وصححه بن حبان (٦٢٣).

وقال النووي: وفي هذا الاستحباب نظراً: لأن حديثها ضعيف، وفيها تغيير لنظم الصلاة المعروف، فينبغي ألا يُفعل بغير حديث، وليس حديثها بثابت. هـ.

قال في «الفروع»: وعدم قول أحمد بها يدل على أنه لا يرى العمل بالخبر الضعيف في الفضائل، واستحبابه الاجتماع ليلة العيد في رواية يدل على العمل بالخبر الضعيف في الفضائل. ولو كان شعاراً، واختار القاضي هذه الرواية، واحتج لها بمشروعية الجماعة في غير موضع، واقتصر هو وجماعة على تضعيف أحمد لصلاة التسبيح، وعكس جمعة، فستحبوا صلاة التسبيح دون الاجتماع ليلة العيد، وهو يدل على التفرقة بين الشعر وغيره. هـ.

وقال ابن تيمية: ونصر الإمام أحمد وأئمة الصحابة على كراهة صلاة التسبيح، ولم يستحبها إمام، واستحبها ابن المبارك على صفة لم يرد بها الخبر، فأما أبو حنيفة والشافعي ومالك، فلم يسمعوها بالكُلِّية، وقال الشيخ أبو محمد المقدسي: لا بأس بها، فإن الفضائل لا يُشترط لها صحة الخبر. كذا قال.

قال أبو العباس: يُعمل بالخبر الضعيف، يعني أن النفس ترجو ذلك الثواب، أو تخاف ذلك العقاب، ومثله الترغيب والترهيب بالإسرائيليات والمنامات ونحو ذلك مما لا يجوز بمجرد إثبات حكم شرعي به، لا للاستحباب ولا لغيره، لكن يجوز ذكره في الترغيب والترهيب فيما عُلِمَ حسنه، أو قُبِحَ بأدلة الشرع، فإنه ينفع ولا يضر، واعتقاد موجه من قدر الثواب والعقاب يتوقف على الدليل الشرعي.

وقال أيضاً في تيممه بضربتين: يُعمد بالخبر لو رد فيه، ولو كان ضعيفاً، وكذا من يشرع في عمل قد علم أنه مشروع في الجملة، فإذ رغب في بعض أنوعه بخبر ضعيف عمى به، ثم ثبت سنة فلا، وكل من عبد عبدة نهي عنها، ولم يعم بالنهي، هي من جنس لمؤمر به، مثل الصلاة وقت النهي، وصوم لعيد أثيب على ذلك. هـ. وقالت اللجنة لدعوة لبيحوث لعلمية وإفتاء: صلاة التسبيح بدعة وحديثها ليس بثابت بل هو منكر. هـ.

وهي أربع ركعات يقرأ في كل ركعة بالفاتحة وسورة، ثم يسبح ويحمد ويهلل،

ويكبر خمس عشرة مرة قبل أن يركع، ثم يقول: سبحان الله والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر في ركوعه عشر، ثم يقولها بعد رفعه من الركوع عشر، ثم يقولها في سجوده عشر، ثم يقولها بعد رفعه عشر، ثم في سجوده عشر، ثم بعد رفعه منه قبل أن يقوم عشر، ثم يفعل كذلك في كل ركعة من الأربع ركعات، يفعل صلاة لتسبيح على القول باستحبابه كل يوم مرة، فإن لم يفعل كل يوم، ففي كل جمعة مرة، فإن لم يفعل كل جمعة، ففي كل شهر مرة، فإن لم يفعل كل شهر، ففي كل سنة مرة، فإن لم يفعل كل سنة ففي العمر.

لأليس: عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال لعبد بن عبد السطوب: يا عمه: لا أعطيت، لا منحت، لا حنوت، لا حبوت، لا فعلت؟ عشر خصال إذ أنت فعلت ذلك، غفر الله لك ذنبت أوله وآخره، وقديمه وحديثه، وخطاه وعمده، وصغيره وكبيره، سره وعلايته، عشر خصال: أن تُصلي أربع ركعات وذكر ما تقدم، روه أحمد، وقال: لا يصح، وأبو دودو بن ماجة، وابن خزيمة وآجزي، وصححه، قال في المبدع: ودعي لشيخ تقي الدين أنه كذب، وفيه نظر. هـ.

قال النووي: ورواه الترمذي من رواية أبي رفع بسنده، قال الترمذي: روي عن النبي ﷺ في صلاة لتسبيح غير حديث، قال: ولا يصح منه كبير شيء، قال: قرأ - أي بن المبارك - وغير واحد من أهل نعم صلاة لتسبيح، وذكروا لفض فيها، وقد قال لعقبي: ليس في صلاة لتسبيح حديث ثبت، وكذا ذكر أبو بكر بن العربي وآخرون أنه ليس فيه حديث صحيح ولا حسن. هـ.

قال بن حجر: لا بأس بإسناد حديث ابن عباس، وهو من شرط الحسن، فإن له شوهد تقويه وقد أساء بن الجوزي بذكره في «الموضوعات»، وقال في اللآلئ: نفلاً عن بن حجر: ولحق أن طرقه كلها ضعيفة، وأن حديث ابن عباس يقرب من شرط الحسن، لا أنه شذوذ لشدة فردية وعدم المنابع والشاهد من وجه معتبر ومخالفة هيئتها لهيئة باقي الصلاة. هـ.

الترجيح:

قلت: ولرجح عدم استحباب هذه الصلاة لعدم ثبوت دليها، والله أعلم.



فرع: ويُسن إحياء ما بين العشاءين للخبر وتقدم<sup>(١)</sup>، وأنه من قيام الليل.  
 فرع: وأما صلاة الرغائب والصلاة الألفية ليلة نصف شعبان، فبدعة لا أصل  
 لهما، قاله الشيخ ابن تيمية، وقال: وأما ليلة النصف من شعبان، ففيها فضل، وكان  
 في السلف من يُصَلِّي فيها، لكن الاجتماع لها لإحيائها في لمساجد بدعة  
 كالاجتماع على مائة ركعة بقراءة ألف ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ دائماً فهذا بدعة له  
 يستحبها أحد من الأئمة. اهـ.

وفي استحباب قيامها ما في ليلة العيد، هذا معنى كلام ابن رجب في  
 «اللطائف» ويُعَضِّدُهُ حديث: «من أحيا ليلتي لعبدن ولية لنصف من شعبان أحيا  
 لله قلبه يوم تموت القلوب»<sup>(٢)</sup> رواه المنذري في «تاريخه» بسنده عن ابن كردس عن  
 أبيه، وتقدم في قيام الليل. وقالت اللجنة لدائمة لبحوث العمية والإفتاء قيام  
 ليلة لنصف من شعبان ليس بمشروع وتخصيصه بشيء من لعبادات ليس سنة بن  
 بدعة. اهـ.

قل جماعة: ولية عاشوراء، ولية أول رجب، ولية نصف شعبان، وفي  
 «الرعية»: ولية نصف رجب، وفي «لغنية»: وبين الظهر والعصر، ولم يذكر ذلك  
 جماعة، وهو أظهر لضعف الخبر، وهو قياس نصه في صلاة لتسبيح، وأولى، وفي  
 «آداب القاضي»: صلاة القادام، ولم يذكر كثرة صلاة من رُد سفر، ويأتي في  
 أول الحج. وعن مُطعم بن المقدم: «ما خيف عبدٌ على الله فضل من ركعتين  
 يركعُهُما عندهم حين يريد سفرًا» - منقطع - وعن عبيد بن عمر: «إذ خرجت فص  
 ركعتين.. روى ذلك ابن أبي شيبة»<sup>(٣)</sup>.

ويتوجه فضل لعبادة في وقت يغفل الناس عنه ويشتغنون، لم يروه أحمد، عن  
 معقل بن يسر مرفوعاً «لعمل في الهرج - وفي رواية في لفتنة - كالهجرة إلي»<sup>(٤)</sup>

(١) ص ٤٨٩-٤٩٢.

(٢) انظر ما سلف ص ٤٨٦ تعليق (٣).

(٣) في «مصنفه» ٨١، ٢.

(٤) أخرجه أحمد ٢٥٥، والطبراني ٢٠ (٤٨٩) من حديث معقل بن يسر، رضي الله  
 عنه، وانظر ما بعده.

ولمسم: «العبدَةُ في الهرج كهجرة إلي»<sup>١</sup> قيل للاشتغال عنها. وذكر ابن هُبيرة أن المراد عبدةً يظن معها القتل عند أولئك، ويأتي تحية المسجد آخر الجمعة. قله في (الفروع).

وقال ابن الجوزي وأبو بكر الطرطوشي في صلاة الرغائب: هي موضوعة. هـ.  
قال النووي: الصلاة المعروفة بصلاة الرغائب، وهي ثنت عشرة ركعة تُصلى بين المغرب والعشاء ليلة أول جمعة في رجب<sup>٢</sup>. وصلاة ليلة نصف شعبان مائة ركعة، وهتان لصلاتان بدعتان ومُنكرن قبيحان، ولا يغتر بذكرهما في كتب أئمة القلوب، وإحياء عموم الدين، ولا بالحديث المذكور فيهما، فإن كل ذلك باطل، ولا يغتر ببعض من اشتبه عليه حكمهما من الأئمة، فصنف ورقات في استحبابهما، فإنه غلط في ذلك، وقد صنف الشيخ الإمام أبو محمد عبدالرحمن بن إسماعيل المقدسي كتاباً بنفس في بطلانها، فأحسن فيه وأجاد - رحمه الله - اهـ.

قال ابن تيمية: كل من عبّد عبدةً نهى عنها ولم يعصم بالنهي، لكن هي من جنس المأمور به مثل هذه الصلوات، والصلوة في أوقات النهي، وصوم العيد، تُبَيِّب على ذلك، كذا قل. ويأتي في صحته خلاف، ومَعَ عدمها لا يُدب على صلاة، وصوم، ويأتي في صوم تنصوع. قل: وإن كان فيها نهْيٌ من وجه لم يعصمه ككونها بدعة تُتخذ شعاراً، ويجتمع عندها كل يوم، فهو مثل أن يحدث صلاة سدسة، ولهذا

---

(١) هو في صحيح مسلم (٢٩٤٨)، ولترمذي (٢٢٠١)، وابن ماجه (٣٩٨٥)، وابن حبان (٥٩٥٧) من حديث معقل بن يسار، رضي الله عنه.

(٢) انظر الموضوعات بن لجوزي، ٢ ١٢٤ ١٢٥، والإحياء، ١ ٢٠٢.  
وقال لعرفي في «تخريج الإحياء» ١ ٢٠٢: أورده رزين في «كتبه» وهو حديث موضوع.  
هـ.

وقال بن لجوزي في «لموضوعات» ٢ ١٢٥ موضوع على رسول لله ﷺ، وقد تهمو به بن جهضم، ونسبوه إلى الكذب، وسمعت شيخنا عبدالوهاب الحافظ يقول: رجلاه مجهولون وقد فتنت عندهم جميع الكتب فمجدتهم.

لو أراد مثل هذه الصلاة بلا حديث لم يكن له ذلك، بخلاف ما لم يشرع جنسه، مثل الشرك، فإن هذا لا ثواب فيه، وإن كان الله لا يُعاقبُ صاحبه إلا بعد بلوغ الرسالة. لكن قد يحسب بعض الناس في بعض أنواعه أنه مأمور به، وهذا لا يكون مجتهداً؛ لأن المجتهد لا بُدَّ أن يتبع دليلاً شرعياً، لكن قد يفعله باجتهاد مثله، فيقلد مَنْ فعله من الشيوخ والعلماء، وفعلوه هم، لأنهم رأوه ينفع، أو لحديث كذب سمعوه، فهؤلاء إذا لم تقم عليهم الحجة بالنهي لا يُعذبون، وقد يكون ثوابهم أرجح ممن هو دونهم من أهل جنسهم، أم الثواب بالتقرب إلى الله، فلا يكون بمثل هذه الأعمال.

قال ابن دحية: وأول من أحدث ليلة السجود التي تسميها العمدة ليلة الوقيد - البرامكة؛ لأن أصلهم مجوس عبدة النار، قل بعض الحنفية: هم حنفية، سيرتهم جميلة، ودينهم صحيح، أمروا بذلك إظهاراً لشعر الإسلام، كذا قال وأفتى جماعات من أصحابنا وغيرهم بالنهي عنه، وتحريمه من مال الوقف، وتضمنين فاعله، وهو واضح. اهـ<sup>(١)</sup>.

مسألة: قال النووي: يكره تخصيص ليلة الجمعة بصلاة، لحديث أبي هريرة - رضي الله عنه - عن النبي ﷺ قال: «لا تَخْتَصُوا لَيْلَةَ الْجُمُعَةِ بِقِيَامٍ مِنْ بَيْنِ الدَّيَالِي». رواه مسلم<sup>(٢)</sup>. اهـ<sup>(٣)</sup>.

نصر: الثاني عشر: صلاة الاستخارة (ء)، ويُسن (و) لمن له حاجة (ء) أن يتطهر (و)، ويُصلي (و) ركعتين، ويدعو (و) بدعاء (ء) الاستخارة.

(١) نظر «كشف لفتن» ١/ ٥١٩-٥٢١ و«لمغني» ٢/ ٥٥٢، ٥٥٤، و«لمجموع شرح المهذب» ٣/ ٥٠٤-٥٠٦ و«لاختيارات» ص ١٢٢، ١٢٣، و«مجموع لفتوى» ٢٣/ ١٣١، ١٣٢، و«لفروع» ١/ ٥٦٨-٥٧١، و«بدائع لفوائد» ٤/ ١١٤، و«لموضوعات» ٢/ ١٢٤، ١٢٥، و«للطائف» ص ١٣٥-١٣٨، و«لمبعض» ٢/ ٢٧، و«للآلئ» ٢/ ٤٥، و«فتوى لجنة» ١٧٠، ١٦٤/٨.

(٢) في «صحيحه» (١١٤٤)(١٤٨) من حديث أبي هريرة، رضي الله عنه.

(٣) نظر «لمجموع شرح المهذب» ٣/ ٥٠٥.

ش: وتُسن صلاة الاستخارة إذا همَّ بأمرٍ، أطلقه الإمام والأصحابُ. وظاهره: ولو في حَجٍّ أو غيره من العبادات وغيرها، والمردُّ في ذلك الوقت، فيكون قولُ أحمد: كل شيء من الخير ييدر به بعد فعل ما ينبغي فعله. قاله في الفروع. إن كان الحج ونحوه نفلاً، فتكون الاستخارة في المباحات والمندوبات، لا الوجبت والمُحرمات والمكروهات. فيركع ركعتين من غير الفريضة. قال النووي: بنية صلاة الاستخارة. اهـ. ثم يقول: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ، وَأَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ، وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ الْعَظِيمِ، فَإِنَّكَ تَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرُ، وَتَعْلَمُ وَلَا أَعْلَمُ، وَأَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ، اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ - ويسميه بعينه - خيرٌ لي في ديني، ومعاشي، وعاقبة أمري، أو في عَجَلٍ أُمري وآجله، فاقدِّره لي ويسِّره لي، ثُمَّ بَارِكْ لي فيه، وَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ شَرٌّ لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري، أو في عَجَلٍ أُمري وآجله، فاصْرِفْهُ عَنِّي وَاصْرِفْنِي عَنْهُ، واقْدِرْ لي الخيرَ حيثُ كَانَ، ثُمَّ رَضِّنِي بِهِ. لحديث جابر بن عبد الله قال: كان رسولُ الله ﷺ يُعَلِّمُنَا الاستخارة في الأمورِ كُلِّهَا كما يُعَلِّمُنَا السُّورَةَ مِنَ الْقُرْآنِ يَقُولُ: إِذَا هَمَّ أَحَدُكُمْ بِالْأَمْرِ فِيرْكَعْ رَكَعَتَيْنِ مِنْ غَيْرِ الْفَرِيضَةِ ثُمَّ لِيَقُلْ: اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْتَخِيرُكَ بِعِلْمِكَ، وَأَسْتَقْدِرُكَ بِقُدْرَتِكَ، وَأَسْأَلُكَ مِنْ فَضْلِكَ الْعَظِيمِ، فَإِنَّكَ تَقْدِرُ وَلَا أَقْدِرُ، وَتَعْلَمُ وَلَا أَعْلَمُ، وَأَنْتَ عَلَّامُ الْغُيُوبِ، اللَّهُمَّ إِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ خَيْرٌ لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري، أو قال: عَجَلٍ أُمري وآجله، فاقدِّره لي ويسِّره لي، ثُمَّ بَارِكْ لي فيه، وَإِنْ كُنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ هَذَا الْأَمْرَ شَرٌّ لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري، أو قال: عَجَلٍ أُمري وآجله، فاصْرِفْهُ عَنِّي وَاصْرِفْنِي عَنْهُ، واقْدِرْ لي الخيرَ حيثُ كَانَ، ثُمَّ أَرْضِنِي بِهِ، قَالَ: وَيُسَمِّي حَاجَتَهُ<sup>(١)</sup>.

قال الشوكاني: قوله: من غير الفريضة فيه أنه لا يَحْضُلُ التَّسَنُّ بِوَقْعِ الدُّعَاءِ بعد صلاة الفريضة، والسنن الراتبية، وتحية المسجد، وغير ذلك من النوافل. وقل

(١) أخرجه لبحري (١١٦٢)، ولترمذي (٤٨٠)، وابن حبان (٨٨٧) من حديث جابر بن عبد الله رضي الله عنه.

النووي في «الأذكار»: إنه يحصل التسنن بذلك، وتُعَقَّب بأنه يُحِبُّ إنه أمره بذلك بعد حصول الهمم بالأمر، فإذا صَلَّى راتبةً أو فريضةً، ثم همَّ بأمرٍ بعد الصلاة، أو في أثناء الصلاة، لم يحصل بذلك الإتيان بالصلاة المسنونة عند الاستخارة. قال العراقي: إن كان همُّه بالأمر قبل الشروع في الراتبة ونحوها، ثم صَلَّى من غير نية الاستخارة، وبدا له بعد الصلاة الإتيان بدعاء الاستخارة، فالظاهر حصول ذلك، قوله: «ثم ليقُل»: فيه أنه لا يضرُّ تأخُّرُ دعاء الاستخارة عن الصلاة ما لم يطلِّ الفصل، وأنه لا يضرُّ الفصل بكلام آخر يسير خصوصاً إن كن من آداب الدعاء، لأنه أتى بشم المقتضية للتراخي قوله: «استخيرك» أي: أطلبُ منك الخير أو الخيرة، قال صاحب «المحكم»: استخار الله: طلب منه الخير، وقال صاحب «النهية»: خار الله لك، أي: أعطاك الله ما هو خير لك. قال: والخيرة بسكون الياء الاسم منه. قال: فأما بالفتح، فهي لاسم من قولك: اختاره لله، قوله: «بعمت» لبدء لتعيين: أي بأنك أعلم، وكذا قوله: «بقدرتك»، قوله: «ومعشي» المعاش والعيشة واحد يستعملان مصدرًا واسماً. قال صاحب «المحكم»: العيش: الحية، قال: والمعيش والمعاش والمعيشة: ما يؤنس به. انتهى.

قوله: «أو قال عجل أمري» هو شك من الراوي، قوله: «فاصرفه عني واصرفني عنه» هو طلب الأكمل من وجوه انصراف ما ليس فيه خيرة عنه، ولم يكفِ بسؤال صرف أحد الأمرين؛ لأنه قد يصرف الله المستخير عن ذلك الأمر بأن ينقطع طلبه له، وذلك الأمر الذي ليس فيه خيرة يطلبه فربما أدركه، وقد يصرف الله عن المستخير ذلك الأمر، ولا يصرف قلب العبد عنه، بل يبقى متطلعاً متشوقاً إلى حصوله، فلا يطيب له خاطر إلا بحصوله، فلا يطمئن خاطره، فإذا صرف كلُّ منهما عن الآخر، كان ذلك أكمل، ولذلك قال: «وأقدر لي الخير حيث كان»، ثم أرضيني به، لأنه إذا قدر له الخير، ولم يرَضَ به، كان منكذ العيش آثماً بعدم رضاه بما قدره الله له مع كونه خيراً له.

قوله: «ويُسَمِّي حاجته» أي: في أثناء الدعاء عند ذكرها بالكناية عنها في قوله:

«إن كان هذا الأمر: هـ. روه لبخري ولترمذي، ولفظه «ثم رَضَّنِي بِهِ»<sup>(١)</sup>. ويقول فيه: مع لعفية، ولا يكون وقت الاستخارة عزمًا على الأمر الذي يستخير فيه، أو على عديمه، فإنه خيانة في التوكل، ثم يستشير، فإذا ظهرت المصلحة في شيء فعله، فينجح مضروبًا.

مسألة: قال لنووي: ويُسْتَحَبُّ له أن يقرأ في الركعة الأولى بعد الفاتحة: ﴿قُلْ يٰٓأَيُّهَا الْكَافِرُونَ﴾. وفي لثنية: ﴿قُلْ هُوَ سَهٌ حَدٌّ﴾ ثم ينهض بعد الاستخارة ثم ينشرح له صدره. هـ.

وقال: ينبغي أن يفعل بعد الاستخارة ما ينشرح له، فلا ينبغي أن يعتمد على تشرح كن له فيه هوى قبل الاستخارة، بل ينبغي للمستخير ترك اختياره رأسًا ولا فلا يكون مستخيرًا، بل يكون مستخيرًا لله. وقد يكون غير صادق في طلب الخير، وفي التبري من العلم والقدرة وثبتهم لله تعالى، فإذا صدق في ذلك، تبر من الحول والقوة ومن اختياره لنفسه. هـ. وقالت لجنة لدعوة لبحوث علمية وإفتاء: متى نشر صدره لأحد الأمرين فذلك هو علامة أن الله اختار له ذلك الشيء. هـ.

قال لشوكاني: وهل يستحب تكرار الصلاة والدعاء؟ قال لعراقي: لظاهر الاستحباب، وقد ورد في حديث تكرار الاستخارة سبعًا، ورواه بن لسي من حديث نس مرفوعاً بنفط: «إِذَا هَمَمْتُ بِأَمْرٍ فَاسْتَخِرْ رَبِّي فِيهِ سَبْعَ مَرَّاتٍ، ثُمَّ نَظَرْ إِلَى الَّذِي يَسْبِقُ إِلَى قَلْبِكَ فَإِنَّ لَخَيْرٍ فِيهِ»<sup>(٢)</sup>.

قال لنووي في الأذكار: بسند غريب فيه من لا عرفهم، قال لعراقي: كلهم معروفون، ولكن بعضهم معروف بالضعف الشديد، وهو برهيم بن لبرء بن لنضر بن أنس بن مالت، وقد ذكره في الضعفاء لعقبي، وابن حبان، وابن

(١) تقدم ص ٥٢٨.

(٢) أخرجه بن لسي في «عسل ليوم وليلة» (٥٩٨) من حديث أنس بن مالت رضي الله عنه، وفي سنده برهيم بن لنضر بن أنس قال بن عدي: ضعيف جداً حديثه بالبو طين، وأورده لعقبي في الضعفاء، وقال: يحدث عن الثقات بالبو طين، وقال بن حبان: شيخ كان يسود

عديّ، ولأزدئيّ. قال لعقيلي: يُحدّث عن ثقات بالبوطيين، وكذا قال بن عديّ. وقال ابن حبان: شيخ كان يدور بلشّم يُحدّث عن ثقات بالموضوعات، لا يجوز ذكره إلا على سبيل القبح فيه.

وقد روه الحسن بن سعيد الموصلي، فقال: حدّث يرهيم بن لبرء بن لنجر، حدّثنا أبي، عن أبيه لنجر، عن أنس، فكأنه دلّسه، وسمه لنجر، لكونه من بني لنجر. قال العراقي: فالحدّث عني هذا سقط لا حجة فيه. نعم قد يستدلّ للتكرار: بأن النبي صلى الله عليه وآله وسّمه كان يَدَعُ دَعَاً ثلاثاً. لحديث الصحيح<sup>(١)</sup>، وهذا وإن كان المراد به تكرار الدعاء في الوقت الواحد، فللدعاء الذي تُسَبِّحُ الصلاة له تكرر الصلاة له كاستسقاء. هـ.

مسألة: قال ابن تيمية: يجوز الدعاء في صلاة لاستخارة وغيره قبل السلام وبعده والدعاء قبل السلام أفضل؛ فإن النبي ﷺ كثر دعائه كان قبل السلام، والمصلي قبل السلام لم ينصرف فهذا أحسن. هـ.

وقالت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية وإفتاء: دعاء لاستخارة يكون بعد التسليم من صلاة الاستخارة<sup>(٢)</sup>.

نص: الثالث عشر: سجود التلاوة، وأستحبه (وش) لِمَنْ قَرَأَ أَوْ سَمِعَ آيَةَ سَجْدَةٍ أَنْ يَسْجُدَ (و) ويتطهر (و) لذلك، ويستقبل (و) القبلة ويسجد (و) ويسلم، ولا يشهد. ش: سجدة لتلاوة سُورَةِ مَوْكِنَةٍ، وليست بوجبة، هذا لمنهّب عند أحمد، ومالئ، ولأوزاعي، والليث، والشافعي، وسحاق، وأبي ثور، ودود، وبهذه قال: جمهور العلماء، وممن قال به عمر بن الخطاب، وسعد بن الفريسي، وابن عباس، وعمران بن الحصين.

(١) أخرجه مسلم (١٧٩٤) (١٠٧) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنه فسد قضي صلته رفع صوته ثم دعا عليهم، وكان إذ دعا، دعا ثلاثاً.

(٢) نظر «كشف القناع» ١/ ٥١٩، و«المغني» ٢/ ٥٥٢، و«المجموع شرح المنهاج» ٣/ ٥٠٣، ٥٠٤، و«مجموع الفتاوى» ١٧٧/ ٢٣، و«نيل الأوطار» ٣/ ٨٤، و«الأذكار» ص ١١٠-١١١ ط. در لكتب لعربي، و«لنهاية» ٢/ ٩١، و«فتاوى لجنة» ٨/ ١٦٢.

قال النووي في «شرح مسلم»: قد أجمع العلماء على إثبات سجود التلاوة وهو عند الجمهور سنة. اهـ.

الدليل: م روى زيد بن ثابت قال: قرأت عني النبي ﷺ والنجم فلم يسجد فيها. رواه الجماعة<sup>(١)</sup>، وفي لفظ الدارقطني: فلم يسجد منا أحد. فإن قالوا: لعله سجد في وقت آخر، قلنا: لو كان كذلك لم يطلق الراوي نفي السجود، فإن قالوا: لعل زيدا قرأها بعد الصبح أو العصر، ولا يحل السجود ذلك الوقت بالاتفاق، قلنا: لو كان سبب الترك ما ذكره لم يطلق زيد النفي، وزمن القراءة. وقرأ عمر يوم الجمعة على المنبر سورة النحل، حتى إذا جاء السجدة نزل فسجد، وسجد الناس، حتى إذا كانت الجمعة القابلة قرأ بها، حتى إذا جاء السجدة قال: يأيها الناس إنما نمر بالسجود، فمن سجد، فقد أصاب، ومن لم يسجد، فلا إثم عليه، ولم يسجد عمر. رواه البخاري، ومالك في «الموطأ»<sup>(٢)</sup>. وقال فيه: إن الله لم يفرض السجود إلا أن نشاء. ولم يسجد. وفي رواية الأثرم فقال: عني رسولكم، إن الله لم يكتبها علينا إلا أن نشاء، فقرأها ولم يسجد، ومنعه أن يسجدوا، وهذا قاله بمحض من الصحابة، ولم ينكر، فكان إجماعاً، والأوامر به محمولة على الندب، ولأن السجود صلاة، فيدخل في عموم قوله عليه السلام للأعرابي: حين سأل ماذا فرض الله عني من الصلاة؟ قال: «خمس صلوات» قل: هل علي غيرها؟ قال: «لا، إلا أن تطوع». رواه البخاري ومسلم<sup>(٣)</sup>.

ولأن الأصل عدم الوجوب حتى يثبت صحيح صريح في الأمر به، ولا معارض له، وقيس على سجود الشكر، ولأنه يجوز سجود التلاوة على الراحلة بالاتفاق في

(١) وأخرجه البخاري (١٠٧٢)، ومسلم (٥٧٧)، وأبو داود (١٤٠٤)، والترمذي (٥٧٦)، والنسائي ٢، ١٦٠، والدارقطني ١٠، ٤٠٩، ٤١٠، وابن حبان (٢٧٦٢) من حديث زيد بن ثابت رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مالك في «الموطأ» ١، ٢٠٦، والبخاري (١٠٧٧) عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٣) سنن ص ٥١٧، تعليق (٣).



السفر، فلو كان واجباً، لم يجز كسجود صلاة الفرض، وإنما دُم من تركه بقوله: ﴿وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ﴾ [الانشقاق: ٢١] تكديماً واستكباراً، كييلس والكفار، ولهذا قال: ﴿فَمَا لَهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ؟﴾ [الانشقاق: ٢٠] وأم قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا الَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا بِهَا خَرُّوا سُجَّدًا﴾ [السجدة: ١٥] فالمراد به: التزام السجود واعتقده، فإن فعله ليس بشرط في الإيمان إجماعاً، ولهذا قرنه بالتسبيح، وهو قوله: ﴿وَسَبِّحُوا بِحَمْدِ رَبِّهِمْ﴾ [السجدة: ١٥] وليس التسبيح بواجب.

وعن أحمد: واجب مطلقاً، خذره الشيخ تقي الدين بن تيمية، وأوجهه أبو حنيفة وأصحابه.

الدليل: قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لَا يَسْجُدُونَ﴾ [الانشقاق: ٢١]. ولا يُدَّعى إلا عني ترك واجب، وقوله تعالى: ﴿فَسَجِدُوا لِلَّهِ وَأَعْبُدُوا﴾ [النجم: ٦٢] والأحاديث الصحيحة أن النبي ﷺ سجد للتلاوة، ولأنه سجد يفعل في الصلاة أشبه سجود صليها، وأجيب عن الآية الثانية: بأن السجود المذكور فيها سجود الصلاة، وتقدم الجواب عن بقية أدلتهم في دليل لقول الأول.

قال ابن تيمية: وأم احتجج من لم يؤجبه بكون النبي ﷺ لم يسجد لم قرأ عليه زيد (النجم)، ويقول عُمر لما قرأ على المنبر سورة النحل حتى جاء لسجدة، فنزل فسجد، وسجد الناس، حتى إذا كانت الجمعة القبة قرأها حتى جاء السجدة، قال: يا أيها الناس! إننا نمر بالسجود، فمن سجد فقد أصاب، ومن لم يسجد، فلا إثم عليه. وفي لفظ: فلما كن في الجمعة الثانية تشرفوا، فقل: إن نمر بالسجدة ولم تكتب علينا، ولكن قد تشوفتم، ثم نزل فسجد.

فيقال: تلك قضية معينة، ولعله لم لم يسجد زيد لم يسجد هو، كما قال ابن مسعود: أنت إمامنا، فإن سجدت سجدنا، وقال عثمان: إنما السجدة على من جلس إليها، واستمع. وهذا يدل على أنها تجب على المستمع، ولا تجب على السامع، وكذلك حديث ابن مسعود يدل على أنها لا تجب إذا لم يسجد القارئ.

وقد يقال: كان للنبي ﷺ عذر عند من يقول: إن السجود فيها مشروع. فمن الناس من يقول: يُمكن أنه لم يكن على طهارة، لكن قد يرجح جواز لسجود على غير طهارة.

وقد قيل: إن السجود في (النجم) وحده منسوخ بخلاف (اقرأ) و(الانشقاق)، فقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه سجد فيهما<sup>١</sup>، وسجد معه أبو هريرة، وهو أَسَمَ بعد خبير. وهذا يُبطل قول من يقول: لم يسجد في المفضل بعد الهجرة، وأم سورة النجم، فحديث زيد صريح في أنه لم يسجد فيها، قل هؤلاء: فيكون النسخ فيها خاصة، لا في غيرها، لم كن الشيطان قد ألقه حين ظن من ظن أنه وافقهم ترك السجود فيها بالكلية سدا لهذه الذريعة، وهي في الصلاة تأتي في آخر لقيام، وسجدة الصلاة تُغني عنها، فهذا القول أقرب من غيره، والله أعلم.

وأما حديث عُمر، فلو كن صريحا، لكان قوله: وقرر من حضر، وليسوا كل المسمين، وقول عثمان وغيره يدل على الوجوب، ثم يقال: قد يكون مراد عمر أنه لم يكتب علي السجود في هذه الحال، وهو إذا قرأ الإمام على المنبر، يبين ذلك أن السجود في هذه الحال ليس كالسجود المطلق؛ لأنه يقض في الإمام الخطبة، ويعمل عملاً كثيراً، والسنة في الخطبة لمواصلة، فما تعرض هذا وهذا صر السجود غير واجب؛ لأن القدر يشتغل بعبادة أفضل منه، وهو خطبة الناس وإن سجد جزأ. اهـ. فعليةا يتيمم مُحدث، قاله في (الفروع).

وقل في (الرعاية): لا يتيمم لخوف فوته، وقيل: بلى، وبعضهم خرّجها على التيمم للجنزة، وستحسنه ابن تميم، وقال المجد: لا يسجد وهو مُحدث، ولا يقضيها إذا توضأ. اهـ. وعن أحمد: واجب في الصلاة.

---

(١) أخرج مسلم (٥٧٨) من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: سجدت مع النبي ﷺ في ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ و﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ﴾.

وأخرجه البخاري (٧٦٦)، ومسلم (٥٧٨) من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - أنه قرأ بهم: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾ فسجد فيها، فما انصرف أخبرهم أن رسول الله ﷺ سجد فيها.

مسألة: ويُسن السجود للقارئ والمستمع له، وهو الذي يُقصد الاستماع في الصلاة وغيرها، قال في «المبدع»: بغير خلاف علمناه، ونصّر عليه. وقال في «المغني»: لا نعلم في هذا خلافاً. اهـ. وقال النووي: بلا خلاف. اهـ. حتى في طواف عقب تلاوتها.

الدليل: ما روى بن عمر، قال: كان رسول الله ﷺ يقرأ عينا لسورة في السجدة، فيسجد، ويسجد معه، حتى ما يجد أحداً مكاناً لموضع جبهته، متفق عليه<sup>(١)</sup>، ولمسه: في غير صلاة. وفي رواية عن أحمد: لا تستحب للطنف. ولو كان لسجود بعد تلاوة والاستماع مع قصر فصل بين سجود وسببه. فإن طال الفصل، لم يسجد، لفوت محله على لصحيح من المذهب. مسألة: ويتيمم أحدث، ويسجد مع قصر لفصل يضرب خلاف ما لو توضأ لطول لفصل، ولا يتيمم لسجدة لتلاوة مع وجود الماء وقدرته على استعماله، لفقد شرط التيمم.

قال الموفق: وإذا سمع السجدة وهو على غير طهارة لم يزمه الوضوء ولا التيمم. وقال النخعي: يتيمم، ويسجد. وعنه: يتوضأ، ويسجد. وبه قال الثوري وإسحاق، وأصحاب الرأي. ولنا، أنها تتعلق بسبب، فإذا فات لم يسجد، كما لو قرأ سجدة في الصلاة، فلم يسجد، فإنه لا يسجد بعدها. إذا ثبت هذا، فإنه لا يسجد وإن توضأ، لما ذكرناه من أنه فات سببها، فلا يسجد لها، ولا يتيمم لها مع وجود الماء؛ لأن الله تعالى شرط في التيمم عدم الماء أو المرض، ولم يوجد واحد منهما. وإن كان عادماً للماء فتيمم فله أن يسجد إذا لم يصلوا؛ لأنه لم يبعد سببها، ولم تفت بخلاف ما إذا توضأ. هـ.

وإذا نسي سجدة لم يُعِد الآية لأجلها، ولا يسجد لهذا السهو، ويكرّر لسجود

(١) أخرجه البخاري (١٠٧٥)، ومسلم (٥٧٥) ص ٣٩٤ من حديث عبد الله بن عمر، رضي الله عنهما.

بتكرار التلاوة كركعتي الطواف، قال في «الفروع»: وكذا يتوجه في تحية المسجد، إن تكرر دخوله. اهـ. ومراده غير تيمم المسجد.

مسألة: والراكب المسافر يومئذ بالسجود للتلاوة حيث كان وجهه كسائر النوافل. قال في «الإنصاف»: قولاً واحداً. اهـ. فعلى ذلك عليّ، وسعيد بن زيد، وابن عمر، وابن الزبير، والنخعي وعطاء، وبه قال مالك والشافعي. وأصحاب الرأي. قال الموفق: ولا نعلم فيه خلافاً. اهـ.

الدليل: عن ابن عمر: أن النبي ﷺ قرأ عام الفتح سجدةً، فسجد الناس كلهم. منهم الراكب والساجد في الأرض حتى إن الراكب ليسجد على يده. روه أبو داود<sup>(١)</sup>.

قال الشوكاني: فيه جواز سجود الراكب على يده في سجود التلاوة. اهـ. وقال بعض الحنفية: لا يسجد.

ويسجد الماشي المسافر بالأرض مستقبلاً للقبلة، كما يسجد في النافلة، على الصحيح من المذهب.

وقيل: يومئذ أيضاً. وقيل: يومئذ إن كان مسافراً وإلا سجد.

مسألة: ولا يسجد السامع، وهو الذي لا يقصد الاستماع وهو المذهب واختاره ابن تيمية. روي عن عثمان، وابن عباس، وعمران بن الحصين، وبه قال مالك، ومروان بن عثمان بقرص، فقرأ القاص سجدة ليسجد عثمان معه، فلم يسجد، وقال: إنما السجدة على من استمع. وقال ابن مسعود وعمران: ما جلسنا لها، وقال سلمان: ما عدونا لها، وعن ابن عباس: السجدة لمن جلس لها<sup>(٢)</sup>.

---

(١) في «سننه» (١٤١١) من حديث ابن عمر رضي الله عنه. وفي سنده مصعب بن ثابت بن عبد الله بن الزبير ضعفه أحمد، وابن معين، وأبو حاتم، والنسائي وغيرهم.

(٢) نظر لأثر في «المصنف» لابن أبي شيبة ٢ ٥، وانظر ما بعده.

قال النووي: أما الأثر عن ابن عباس، فصحيح، ذكره البيهقي<sup>١</sup>، وكذا الأثران عن عثمان وعمران ذكرهما البخاري في «صحيحه»<sup>٢</sup> تعليقاً بصيغة الجزم. اهـ. ولم يُعلم لهم مخالفتُ في عصرهم، إلا قولُ ابن عمر: إنما السجدة على مَنْ سَمِعَهَا. فيحتملُ أنه أراد مَنْ سَمِعَ عن قصد، فيحملُ عليه كلامه جمعاً بين أقوالهم، ولأن السامع لا يُشارك التالي في الأجر، فلم يُشاركه في السجود كغيره.

أما المستمع، فقال رحمته: «التالي والمستمع شريكان في الأجر»<sup>٣</sup> فلا يُقاسُ غيره عليه، فدلَّ على المساواة، هكذا قال بعضهم. قال في «الفروع»: وفيه نظر.

وروى أحمد بإسنادٍ فيه مقالٌ عن أبي هريرة مرفوعاً: «مَنْ استمعَ آيةً كُتبتَ له حسنة مضاعفة، ومن تلاها، كانت له نوراً يوم القيامة»<sup>٤</sup> وقول ابن عمر: إنما السجدة على مَنْ سَمِعَهَا. يُحملُ على من سمعها قاصداً.

وقيل: يَسْجُدُ السامعُ أيضاً. وبه قال أصحابُ الرأي، وروى نحو ذلك عن ابن عمر، والتخعي، وسعيد بن جبيرة، ونافع وإسحاق.

(١) أخرجه بن أبي شيبة ٢/٥٠، بإسنادٍ صحيح عن ابن عباس، وأورده البيهقي ٢/٣٢٤.  
(٢) في سجود القرآن: باب (١٠) من رأى أن الله عزَّ وجلَّ لم يوجب السجود، ووصفه بن أبي شيبة ٥/٢ - بمعنه - من طريق مطرف، قال: سألت عمران بن حصين عن لرجل لا يسري أسمع السجدة أو لا؟ فقال: وسمعها أو لا فمذا؟.

وروى عبد الرزاق من وجه آخر عن مطرف: أن عمر بن مرقص، فقرأ لقاص لسجدة، فمضى عمر بن مرقص معه، قال لحافظ في «الفتح» ٢/٥٥٨ وسندهم صحيح.  
وقال بن أبي شيبة في «المصنف» ٢/٥٠، وعبد الرزاق (٥٩٠٦) وسعيد بن منصور كم في «تغنيق التعيين» ٢/٤١٢، عن عثمان بإسناد صحيح عن عثمان، قوله: إنما لسجود على من سَمِعَ، ثم مضى، ولم يسجد.

(٣) كذا ذكره صاحب «المغني» ٢/٣٦٧، ولم أقف عليه.

(٤) أخرجه الإمام أحمد في «مسنده» (٨٤٩٤) بإسنادٍ ضعيف عن أبي هريرة رضي الله عنه. وفي إسناده: عباد بن مسرة لين لحديث، وتدلّيس الحسن بن أبي الحسن البصري.

التعليل: أنه سمع لسجدة، فكان عليه لسجود كالمستمع، وقال لشافعي: لا  
وَكَّدَ عليه السجود، وإن سجد، فحسن.

الترجيح:

قلت: ولرجح لقول الأول، والله أعلم.

مسألة: قال لنووي: لو سمع رجل قراءة امرأة لسجدة، استحباب له لسجود،  
هذه مذهبتنا. وحكى ابن المنذر عن قتادة، ومالك، وإسحاق أنه لا يسجد. هـ.

مسألة: ولا يسجد لمصلي لقراءة غير إمامه بحال، على الصحيح من  
لمذهب، نص عليه، أي سوء كان لتالي في صلاة أو لا، لأن لمصلي غير  
لمأموم مأمورٌ بستمع قراءة نفسه، ولا اشتغال بصلاته، منهي عن ستمع غيره كما  
قال النبي ﷺ: «إن في الصلاة لشغلاً». متفق عليه<sup>(١)</sup>. ولمأموم مأمورٌ باستماع  
قراءة إمامه، فلا تكون قراءة غير إمامه سبباً لاستحباب لسجود في حقه.  
وعن أحمد: يسجد.

وعنه: يسجد في النفل، دون الفرض.

فعلى لقول بعدم السجود لو خالف وفعل، ففي بطلان لصلاة به وجهان.

مسألة: ولا يسجد إذا فرغ من الصلاة.

وقيل: يسجد إذا فرغ، اختاره القاضي.

وقال أبو حنيفة: يسجد؛ لأن سبب السجود وجد، ومتنع من السجود  
لمعرض، فإذا زال المعرض سجد.

قال الموفق: ولد، أنه لو ترك لسجود لتلاوته في الصلاة لم يسجد بعدها، فلنلا  
يسجد لحكم تلاوته أولى. هـ.

مسألة: ولا يسجد مأموم لقراءة نفسه؛ لأنه اختلاف على الإمام، وهو منهي  
عنه، قال بن تيمية: ما أعلم في هذا نزاعاً. هـ.

(١) أخرجه لبحري (١١٩٩)، ومسند (٥٣٨) من حديث عبد الله بن مسعود رضي الله عنهم.

ولا يَسْجُدُ الإمامُ لقراءة غيره لما تقدم. فإن فعل عمداً، بَطُلَتْ صلاته؛ لأنه زاد فيها سجوداً<sup>١</sup>.

قال الشافعية: المصلي إن كان منفرداً سَجَدَ لقراءة نفسه، فلو قرأ لسجدة فثم يسجد، ثم بدا له أن يسجد، لم يجز؛ لأنه تنبس بالفرض، فلا يتركه للعود إلى سنة. ولأنه يصير زائداً ركوعاً، فلو بدا له قبل بلوغ حدِّ لركعتين جز، ولو هوى لسجود التلاوة، ثم بدا له فرجع، جز، كما لو قرأ بعض التشهد الأول ولم يُتمه، جاز بلا شك.

وقلوا: وإذا سَجَدَ الإمام، ألزم المأموم السجود معه، فإن لم يسجد، بطلت صلاته لتخلفه عن الإمام، ولو لم يسجد الإمام لم يسجد المأموم. فإن خلف وسجد، بَطُلَتْ صلاته، ويُستحب أن يَسْجُدَ بعد سلامه ليتداركها ولا يتأكد، ولو سَجَدَ الإمام ولم يعلم المأموم حتى رفع الإمام رأسه من السجود لا تَبْطُلُ صلاة المأموم؛ لأنه تخلف بعذر، ولكن لا يَسْجُدُ، فلو غلبه والإمام بعد في السجود لزمه السجود، ولو هوى المأموم ليسجد معه، فرفع الإمام وهو في الهوي رجع معه ولم يسجد. وكذا الضعيف والبطيء الحركة الذي هوى مع الإمام لسجود التلاوة، فرفع الإمام رأسه قبل انتهائه إلى الأرض لا يسجد بل يرجع معه بخلاف سجود نفس الصلاة، فإنه لا بُدَّ أن يأتي به<sup>٢</sup>.

فرع: وسجدة التلاوة وسجدة شكر صلاة، فيعتبر لهما ما يُعتبر لصلاة نافلة من الطهارة وغيرها كجتناب النجاسة، واستقبال القبلة، وستر العورة، والنية، وهذا المذهب.

(١) نظر «كشف لفتن» ١/ ٥٢١-٥٢٣، ٢/ ٢٣٥، و«الإنصاف» ٢/ ١٩٣، ١٩٤، ٢٠٠، و«السيب» ٢/ ٢٨، و«لمغني» ٢/ ٣٥٩، ٣٦٤، ٣٦٦-٣٦١، و«مجموع شرح المهذب» ٣/ ٥٠٨، ٥١٣، ٥١٤، ٥٢٦، و«مجموع لفتوى» ٢٣/ ١٣٩، ١٥٨-١٦١، و«مير لأوطار» ٣/ ١١٠، ١١١، و«سبل إسلام» ١/ ٢٠٨، و«شرح مسند» ٥/ ١٤، و«لغز» ١/ ٥٠١-٥٠٢.

(٢) «المجموع شرح المهذب» ٣/ ٥٠٩، ٥١٠.

الدليل: حديث: «لَا يَقْنُلُ لَهُ صَلَاةٌ بِغَيْرِ طَهْرٍ»<sup>(١)</sup>.

التعليل: لأنه سجود لله تعالى يُقَصَّدُ به التقربُ إليه له تحريم وتحليل، فكان صلاة كسجود الصلاة والسهو.

وقد حكى النووي الإجماع على اشتراط الطهارة لسجود التلاوة والشكر. وقيل: لا يشترط لهما طهارة: وهو قول كثير من لسلف حكاه عنهم بن بطل في شرح البخاري، وهو قول عبد الله بن عمر، واختاره بن تيمية وبن حزم ولصنعني وابن القيم والشيخ عبد الرحمن السعدي. وعند الشيخ تقي الدين بن تيمية: سجود التلاوة وسجود لشكر خرج لصلاة، لا يفتقر إلى وضوء، وبلوضوء أفضل.

قل: وعلى هذا، فليس هو صلاة، فلا يُشترطُ له شروط الصلاة، بل يجوز على غير طهارة، كان ابن عمر يسجد على غير طهارة. اختارها البخاري لكن السجود بشروط الصلاة أفضل، ولا ينبغي أن يُخلَّ بذلك إلا لعذر؛ فالسجود بلا طهارة خير من الإخلال به. هـ.

وقال: ولم يشرع لها ~~يُحْتَجُّ~~ لا صطف وتقدم لإمام. هـ.

وقال الشيخ عبد الرحمن السعدي: وأم سجود التلاوة، فإن كان في صلاة، فهو من جملة سجدياتها وأجزائها، وحكمه حكمها. وإن كان خارجاً لصلاة، فالصحيح أن حكمه حكم الدعاء، وأنه يجوز على غير طهارة ولغير القبلة، ولا يشترط له ما يشترط للصلاة. هـ.

وقال: ومثله سجود الشكر بن أولى؛ لأن بن عمر - رضي الله عنهما - كان يسجد على غير طهارة. هـ. واختارته اللجنة لدائمة لبحوث لعمية وإفتاء.

وروي عن عثمان بن عفان في لحائض تسمع لسجدة تؤمى برأسها. وبه قل

---

(١) أخرجه مسلم (٢٢٤) من حديث بن عمر رضي الله عنه.



سعيد بن المسيب، قال: ويقول اللهم لك سجدت. وعن شعبي فيمن سمع سجدة على غير وضوء: سجد حيث كان وجهه.

وقال الصنعاني: ولاصل أنه لا يشترط لطهارة إلا بدليل، وأدلة وجوب لطهارة وردت للصلاة، والسجدة لا تسمى صلاة، فالدليل على من شرط ذلك. وكذلك أوقات الكراهة ورد لنهي عن الصلاة فيها، فلا تشمل السجدة لفردة. ثم رأيت لأبن حزم كلاماً في شرح لمحلى: لفظه: - لسجود في قراءة القرآن ليس ركعة أو ركعتين، فليس صلاة، وإذا كان ليس صلاة فهو جائز بلا وضوء، ولجنب، والحائض، وإلى غير القبلة، كسر لذكر، ولا فرق؛ إذ لا يزم للوضوء إلا للصلاة، ولم يأت بيجبه لغير الصلاة، قرآن، ولا سنة، ولا جمع، ولا قيس، فإن قيس: لسجود من الصلاة، وبعض الصلاة: صلاة. فقد: ولتكبير بعض الصلاة، ولجنوس، ولقيام، والسلام: بعض الصلاة، فهو يتزعمون أن لا يفعل أحد شيئاً من هذه لأفعال، ولا أقول، لا وهو على وضوء؟ هذا لا يقولونه، ولا يقولونه أحد، هـ.

وقال الشوكاني: ليس في حديث سجود لتلاوة ما يدل على اعتبار أن يكون لسجد متوضئاً، وقد كان يسجد معه بشيء من حضر تلاوته، ولم يُنقل أنه أمر أحد منهم بالوضوء، ويبعد أن يكونوا جميعاً متوضئين. ويضدّ قد كان يسجد معه لمشركون، كما تقدم، وهم نجس لا يصح وضوؤهم. وقد روى البخاري<sup>(١)</sup> عن ابن عمر أنه كان يسجد على غير وضوء، وكذلك روى عنه بن أبي شيبة. وأم

(١) علقه البخاري في «صحيحه» في سجود القرآن: باب (٥) سجود لمسلمين مع مشركين، ووصفه بن أبي شيبة ٢١٤، وفي سننه رجحاً سيئاً.

رواه البيهقي<sup>١</sup> عنه بسندٍ قال في «الفتح»<sup>(٢)</sup>: صحيح أنه قال: لا يسجد لرجل لا وهو ظاهر، فيجتمع بينهما بما قال لحفظ من حمه على الظهر الكبرى وعلى حالة الاختيار، ولأول على ضرورة، وهكذا ليس في الأحاديث ما يدل على اعتبار طهارة الثياب والمكان، وما ستر العورة والاستقباح مع الإمكان فليس به معتبر تفقاً، قال في «الفتح»: ثم يوفق بن عمر أحد على جواز السجود بلا وضوء، إلا لشعبي، أخرجه بن أبي شيبة<sup>(٣)</sup> عنه بسندٍ صحيح، وأخرج أيضاً عن أبي عبد الرحمن الشامي أنه كان يقرأ بالسجدة ثم يسجد وهو على غير وضوء، أي غير القبلة، وهو يمشي يومئذ يمد<sup>(٤)</sup>، ومن موافقين لابن عمر من أنه لبس ثوباً ولم ينصوّر به. هـ.

#### الترجيح:

قلت: والرجح أنه لا يشترط لهما لظاهرة ولا استقبال القبلة، ومنه أنه فائدة: روي عن بعض أصحابه أنه يكره سجود التلاوة في الأوقات المكروهة، قال لشوكاني: وظاهر عدم الكراهة؛ لأن سجود المذكور ليس بصلاة، ولأحد لا وردة في النهي المختصة بالصلاة. هـ.

مسألة: ويعتبر سجود المستمع أن يكون لقرآن يضح، مما لمستمع به، أي: يجوز قترؤه به، وبهذا قال مالك والشافعي وإسحاق، وروي ذلك عن قتادة.

(١) في «سنن» ٢٠٨٢ عن بن عمر، رضي الله عنه، أنه قال: لا يسجد لرجل لا وهو ظاهر.

(٢) في «الفتح» ٥٥٤٢، وفي «تغريب التعيين» ٤٠٩، ٤٠١، ٤٠٢.

(٣) في «مصنفه» ١٤٢ عن وكيع، عن ربيعة، عن الشعبي، فذكره.

(٤) هو في «المصنف» لأن أبي شيبة ١٥٢ عن أبي خنيس الأحمر، عن الأعمش، عن عضء أبي عبد الرحمن، فذكره.

وقال لنخعي: هو هائمك.

الدليل: ما روى عطية أن رجلاً من الصحابة قرأ سجدة ثم نظر إلى النبي ﷺ فقال: «إنك كنت إمامنا، فلو سجدت سجدة معنا، روه لشافعي»<sup>(١)</sup> مرسلًا، وفيه إبراهيم بن يحيى، وفيه كلام. وقال بن مسعود تميم بن حذله وهو غلام: قرأ، فقرأ عليه سجدة، فقال: اسجد، فإنك إمامنا فيها. روه البخاري تعيلاً<sup>(٢)</sup>. فلا يسجد المستمع قدام القاريء، ولا عن يساره، مع خنو يمينه، عى لصحيح من المذهب. وقيل: يسجد، ولا رجل لتلاوة مرة وخنثى: لأن القاريء لا يصح إماماً له في هذه الأحوال.

ويسجد المستمع لتلاوة أمي وزمن وصبي عى لصحيح من المذهب: لأن قراءة الفاتحة والقيام ليس بواجب في النفل، وقتداء لرجل بلصبي يصح في النفل. وقيل: يصح لسجود لتلاوة صبي إن صححت إمامته، وجزم في المذهب أنه لا يسجد لتلاوة صبي.

#### الترجيح:

قلت: والمرجح أنه يسجد لتلاوة الصبي وغيره ولو عن يسار القاريء، والله أعلم.

مسألة: وللمستمع الرفع من السجود قبل القاريء في غير صلاة قل في الإنصاف: وهو أصواب. هـ: لأنه ليس إماماً له حقيقة، بل بمنزلة، قل في «مجمع البحرين»: ويحتمل المنع كالصلاة، وأما لأمومه في صلاة، فلا يرفع قبل

(١) «مسند» ١٢٢، ١.

(٢) في «صحيحه» في سجود قرآن: باب (٨) من سجد سجود لقاريء، ووصه في «لتريح تكبير» ١٢٤/٤، وعبد لرزق في «مصنفه» (٥٩٠٧)، ولبيهقي ٢/٨١، واحفظ في «تغنيق لتعليق» ٢٠٩/٢ من طريق أبي إسحاق، عن سيبه بن حنظلة، قل قرأت لسجدة عند بن مسعود، فنظر إلي فقال: أنت إمامنا فسجد نسجد معك.

إمامه، كسجود لصلب، وَيَسْجُدُ مَنْ لَيْسَ فِي صَلَاةٍ لِسُجُودٍ لَتَالِي فِي صَلَاةٍ إِذَا  
اسْتَمَعَ لَهُ، لِعُمُومِ مَا سَبَقَ.

مسألة: وَبَن سَجْدَ لِقَارِيءٍ أَوْ الْمُسْتَمِعِ لِلتَّلَاوَةِ فِي صَلَاةٍ أَوْ خَرَجَهَا سَتَحَبُّ لَهُ  
رَفْعُ يَدَيْهِ، نَصٌّ عَلَيْهِ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ.

الدليل: مَا رَوَى وَثْنُ بْنُ حَجْرٍ قَالَ: قُلْتُ لَأَنْظُرَنَّ إِلَى صَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ،  
فَكَانَ يُكَبِّرُ بِذِخْفَضٍ وَرَفَعَ، وَيَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي التَّكْبِيرِ<sup>(١)</sup>. أَخْرَجَهُ أَحْمَدُ، وَابُودُودُ،  
وَلْتَرْمِذِي، وَالنَّسَائِيُّ، وَبَن مَاجَه، قَالَ أَحْمَدُ: هَذَا يَدْخُلُ فِي هَذَا كَمَا، وَهُوَ قَوْلُ  
سَلِيمَانَ بْنِ يَسَرٍ، وَمُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، وَقَالَ لِشَافِعِي: يَرْفَعُ يَدَيْهِ عِنْدَ تَكْبِيرَةِ الْبَتَّةِ  
إِنْ كَانَ فِي غَيْرِ صَلَاةٍ.

وفي «المغني» والشرح، وغيرهما: وَقَيِّسُ الْمَذْهَبُ لَا يَرْفَعُهُمَا فِي صَلَاةٍ.  
الدليل: قَوْلُ بَن عَمْرٍ: كَانَ لَا يَفْعَلُهُ فِي السُّجُودِ، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>، وَهُوَ مُقَدِّمٌ  
عَلَى الْأَوَّلِ، لِأَنَّهُ تَخَصُّصٌ مِنْهُ.

وقَيِّسُ: لَا يَرْفَعُهُمَا فِي غَيْرِ صَلَاةٍ.

الترجيح:

قلت: وَلَرَجَحُ نَهْ لَا يَرْفَعُهُمَا فِي صَلَاةٍ، وَلَهُ تَعْلَمُ.

مسألة: وَيَلْزَمُ لِمَأْمُومٍ مُتَّبِعُهُ إِمَامَهُ فِي صَلَاةٍ لَجَهْرٍ بِذِ سَجْدٍ لِلتَّلَاوَةِ وَهُوَ  
لِمَذْهَبٍ: لِعُمُومِ قَوْلِهِ ﷺ: «وَبَن سَجْدًا فَاسْجُدُوا»<sup>(٣)</sup> وَقَيِّسُ: لَا يَنْزِمُهُ، فَبُو تَرَكَ  
لِمَأْمُومٍ مُتَّبِعُهُ إِمَامَهُ فِي سَجْدَةٍ لِلتَّلَاوَةِ فِي صَلَاةٍ لَجَهْرِيَّةٍ عَمْدًا بَطَلَتْ صَلَاتُهُ عَلَى  
لِمَذْهَبٍ، لِيَتَعَمَّده تَرَكَ لَوْ جَبَّ، وَلَوْ كَانَ هُنَاكَ مَنْعٌ مِنَ السَّمْعِ، كَبَعْدِ وَطَرِشٍ؛  
لِأَنَّهُ لَا يَمْنَعُ وَجُوبَ لِمَتَّبِعَةٍ.

(١) حديث قوي، وأخرجه أحمد ٤ ٣١٦، وأبي حنيفة في «رفع يدين» (٢٦)، وأبو داود (١٢٦)

و(٧٢٧)، وابن ماجه (٨١٠) وترمذي (٢٩٢)، والنسائي ٢ ١٢٦، وصححه ابن حبان

(١٨٦٠) من حديث وثن بن حجر رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (١٣٥)، ومسلم (٣٩٠) من حديث بن عمر رضي الله عنهما.

(٣) أخرجه البخاري (٨٠٥)، ومسلم (٤١١) من حديث أنس رضي الله عنه.

وعلى القول الثاني: لا تَبْطُلُ، بل يُكره.

مسألة: ولا يقومُ ركوع في الصلاة أو خارجها، ولا سجودها الذي بعد الركوع عن سجدة التلاوة على الصحيح من المذهب، وبه قال الشافعي، وجمهور السلف والخلف نصَّ عليه؛ لأنه سجودٌ مشروعٌ أشبه سجود الصلاة، قال في «المذهب»: إن جعل مكان السجود ركوعاً لم يُجزه، وبطلت صلاته.

وعن أحمد: بلى، أي: يقومُ ركوعٌ وسجودٌ عن سجدة التلاوة في الصلاة. وقيل: يُجزىءُ الركوعُ مطلقاً، أعني سواء كان في الصلاة أو لا، قاله في «الفروع» وغيره.

وقال في «الرعاية»: وعنه يُجزىءُ ركوعُ الصلاة وحده. اهـ.

وقال في الفائق: لا يقومُ الركوع مقامه، وتقومُ سجدة الصلاة عنه، نص عليه. وقال أبو حنيفة: يقومُ الركوعُ مقامَ السُّجود استحباباً، لقوله تعالى: ﴿وَخَرَّ رَاكِعاً وَأَنَابَ﴾ [ص: ٢٤].

وأجيب بأن المراد بالآية السجود؛ لأنه قال: وخر، ولا يُقال للراكع: خر، وإنما روي عن داود عليه السلام السجود لا الركوع، إلا أنه عبَّر عنه بالركوع على أن سجدة «ص» ليست من عزائم السجود<sup>(١)</sup>، ولو قدر أن داود ركع حقيقة لم يكن فيه حجة؛ لأن داود إنما فعل ذلك توبة لا لسجود التلاوة.

مسألة: وإذا سجد في الصلاة للتلاوة ثم قام، فإن شاء قرأ ثم ركع، وإن شاء ركع من غير قراءة، نصَّ عليه؛ لأن القراءة قد تقدمت وهذا قول ابن مسعود، والربيع بن خثيم، وإسحاق وأصحاب الرأي، ونحوه عن علقمة، وعمرو بن شرحبيل، ومسروق.

(١) أخرج البخاري (١٠٦٩) من حديث بن عباس، رضي الله عنهما، قل: ص ليست من عزائم السجود، وقد رأيت النبي ﷺ يسجد فيها.

قال مسروق: قال عبدالله: إذا قرأ أحدكم سورة وآخرها سجدة، فليركع إن شاء، وإن شاء فليسجد؛ فإن الركعة مع السجدة. وإن سجد، فليقرأ إذا قام سورة، ثم ليركع. وروي عن عمر - رضي الله عنه - أنه قرأ بالنجم، فسجد فيها، ثم قام فقرأ سورة أخرى.

مسألة: لو سجد ثم قرأ، ففي إعادته وجهان، قال في «الفروع»: وكذا يتوجه في تحية المسجد إن تكرر دخوله.

وقال القاضي: إن سجد في غير الصلاة، ثم صلى فقرأها فيها، أعاد السجود، وإن سجد في صلاة، ثم قرأها في غير صلاة لم يسجد. وقال: إذا قرأ سجدة في ركعة فسجد، ثم قرأها في الثانية. فقل: يُعيدُ السجود، وقيل: لا. اهـ. وإن كرر سجدة، وهو راكب في صلاة لم يُكرر السجود، وإن كان في غير صلاة لم يُكرر السجود.

وقال في «الرعاية»: وكلما قرأ آية سجد سجدة. قال في «الإنصاف»: قلت: إن كررها في ركعة سجد مرة. اهـ. وقيل: إن كانت السجدة آخر سورة، فله السجود وتركه، وقيل: إن قرأ سجدة في مجلس مرتين، أو في ركعتين، أو سجد قبلها، فهل يسجد للثانية أو للأولى؟ فيه وجهان.

وقيل: إن قرأها، فسجد ثم قرأها. وقيل: في الحال، فوجهان.

مسألة: وإن لم يسجد القارئ، لم يسجد المستمع لما تقدّم، هذا المذهب، نص عليه، واختاره ابن تيمية.

قال ابن بطال: أجمعوا على أن القارئ إذا سجد لزم المستمع أن يسجد. اهـ.

وقيل: يسجد غير مُصلٍّ، وقدمه في الوسيلة. قال أحمد: إذا ترك الإمام السجود فإن شاء أتى به.

وقال الشافعي: يَسْجُدُ: لأن الاستمعَ موجود. وهو سببُ السجود.

مسألة: وسجودُ التلاوة أربع عشرة سجدة: في الأعراف. والرعب. والنحر. والإسراء. ومريم. سجدة سجدة. وفي الحجّ ثنتان. وفي الفرقن. والنمير. وآله تنزيل. وحَم سجدة. وفي المفصل ثلاث: في النجم. والانشقاق. وقرأ بسم ربك. هذا المذهب. وهو قولُ أبي حنيفة في إحدى الروايتين والشافعي في أحد القولين. وهو الصحيح من مذهبه ومالك في رواية. لكن أبا حنيفة أسقط الثانية من الحجّ وأثبت (ص). قال لموفق: ورؤي عن أبي بكر. وعمر. وابن مسعود. وعمار. وأبي هريرة. وابن عمر. وعمر بن عبدالعزيز. وجماعة من التابعين وإسحاق ما يدل عليه لقولهم: إن في المفصل ثلاث سجديات. اهـ.

وقد أثبت السجدة الثانية عمر بن الخطاب. وعلي. وابن عمر. وأبو الدرداء. وأبو موسى. وأبو عبدالرحمن السلمي. وأبو العالية. وزر بن حُبيش. ومالك. والشافعي. وإسحاق. وأبو ثور. وداود. وابن المنذر.

الدليل: ما روى الإمام أحمد عن عمر. وعلي. وابن عباس. وأبي السرداء. وأبي موسى: أنهم سجدوا في الحجّ سجدتين. ويؤيده ما روى عقبة بن عامر. قال: قلت: يا رسول الله أفصلت سورة الحج بأن فيها سجدتين؟ قال: نعم ومن لم يَسْجُدْهُمَا فلا يقرأهما<sup>(١)</sup>. رواه أحمد وأبو داود. واحتج به أحمد في رواية ابنه عبدالله، مع أن في إسناده ابن لهيعة وقد تكلم فيه. قال النووي: متفق على ضعف روايته. اهـ.

ومنع القاضي أن ظاهر حديث عقبة يقتضي الوجوب: لأن معناه أن من تركهما

(١) حديث حسن. وأخرجه أحمد ١٥١/٤ و ١٥٥. وأبو داود (١٤٠٢) والدارقطني ١٥٧/١. والحاكم ٢٢١/١ و ٣٩٠/٢. والبيهقي ٣١٧/٢. والترمذي (٥٧٨). ومن طريقه أخرجه البغوي (٧٦٥) من حديث عقبة بن عمر رضي الله عنه.

وإسناده وإن كان فيه عبدالله بن لهيعة. وهو سيء الحفظ. إلا أن الراوي عنه ممن روى عنه قبل الاختلاط.

معتقد أنه ليس بقربة، فليترك قراءتهما معتقداً أنه ليس بقربة، وهو كقول: «من لم يضح فلا يقربن مصلانا»، ثم قال: تركت ظهره، وأثبتت السجدة بقول عتبة له: في الحج سجدتان؟ قال: نعم، وأجاب غيره عن خبر: «من لم يضح بضغفه، قال أحمد: منكر، ثم تأكد الاستحباب، قاله في «الفروع».

قال ابن المنذر: قال أبو إسحاق يعني السبيعي التبعي الكبير: أدركت الناس منذ سبعين سنة يسجدون في الحج سجدتين، قال ابن المنذر: وبإثباتها أقول. اهـ. وقال ابن عمر: لو كنت تركاً إحداهما لترك الأولى. وذلك لأن الأولى إخبار، والثانية أمر، واتباع الأمر أولى. وذكر الركوع لا يقتضي ترك السجود، كما ذكر البكاء في قوله: ﴿خَرُّوا سُجَّدًا وَبُكِيًّا﴾ [مريم: آية ٥٨] وقوله: ﴿وَيَخْرُونَ لِلأُذْقَانِ يَبْكُونَ وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا﴾ [الإسراء: آية ١٠٩].

وسجد ﷺ في النجم، وسجد معه المسمون ولمشركون. رواه البخاري<sup>٢</sup> من حديث ابن عباس. وعن أبي هريرة قال: سجد مع النبي ﷺ في (الانشقاق) وفي

(١) حديث ضعيف، وأخرجه أحمد (٨٢٧٣)، والحكم ٤ ٢٣١، ٢٣٢ عن طريق عبد الله بن

يونس، عن عبد الله بن عيش، عن عبد الرحمن بن هرمز الأعرج، عن أبي هريرة رضي الله عنه،

قال: قال رسول الله ﷺ: «من وجد سعة فسه يضح، فلا يقربن مصلان».

وهذا إسناد ضعيف، عبد الله بن عيش ضعيف يعتبر به، وقد اضطرب فيه، كما سيأتي.

وأخرجه بن ماجه (٣١٢٣)، والحكم ٣٨٩/٢، والبيهقي في «السنن» ٩ ٢٦٠ من طريق

زيد بن لحب، وأخرجه لحكم ٤ ٢٣٢ من طريق ابن وهب، والبيهقي في «الضعف»

(٧٣٣٤) من طريق حيوة بن شريح، ثلاثتهم عن عبد الله بن عيش، به - بن وهب وقفه

وأخرجه البيهقي في «السنن» ٩ ٢٦٠ من طريق ابن وهب، عن عبد الله بن عيش، عن

عيسى بن عبد الرحمن بن فروة، عن بن شهاب الزهري، عن سعيد بن المسيب، عن أبي

هريرة موقوف، وهذا إسناد ضعيف جداً ففيه غير عبد الله بن عيش، عيسى بن عبد الرحمن بن

فروة، وهو متروك الحديث، يروي عن الزهري للمذكور.

وانظر تدمم تخريجه في «المسند» طبع مؤسسة الرسالة.

(٢) في «صحيحه» (١٠٧١) من حديث بن عباس، رضي الله عنهما.



﴿اقرأ بسم ربك﴾. روه مسلم .

وعن أبي رافع قال: صيبت خنفة أبي هريرة العتمة، فقرأ ﴿إذا السماء انشقت﴾ فسجد، فقلت: ما هذه السجدة؟ قال: سجدتُ به خلف أبي القاسم ﷺ فلا أزال أسجدُ فيها حتى ألقاه<sup>١</sup>. رواه البخاري ومسلم وأبو داود وابن ماجه والأثرم.

وعن أحمد: في الحجَّ واحدة فقط، وهي الأولى، وحكى بن المنذر عن سعيد بن جبيرة، والحسن البصري، والنخعي وجبر بن زيد وأصحاب الرأي إسقاط السجدة الثانية. وبه قال مالك، وعن ابن عباس روايتن وعنه: هي الثانية. فتكون السجدة ثلاث عشرة.

دليلهم: أنه جَمَعَ فيها بين الركوع والسجود فقال تعالى: ﴿يُؤْمِنُ الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا﴾ [الحج: آية ٧٧] فسم تكن سجدة كقوله تعالى: ﴿يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ واسْجُدِي وارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ [آل عمران: آية ٤٣].

وسجدة (ص) ليست من عزائم السجود، بن سجدة شكر، وهو المذهب، وهو قول علقمة والشافعي، وروي ذلك عن بن مسعود، وابن عباس. الدليل: ما روى البخاري عن ابن عباس، قال: (ص) لَيْسَتْ مِنْ عَزَائِمِ السُّجُودِ. وقد رأيتُ النبي ﷺ يَسْجُدُ فِيهَا<sup>٢</sup>.

وروى أبو سعيد قال: قرأ رسولُ الله ﷺ وهو على المنبر (ص) فم بلغ السجدة نزل فسجد، وسجدَ النَّاسُ معه فم كان يومَ آخرَ قَراءه، فم بلغ لسجدة تشزَّن النَّاسُ للسجود، فقال رسولُ الله ﷺ: «إِنَّمَا هِيَ تَوْبَةُ نَبِيٍّ، وَلَكِنِّي رَأَيْتُكُمْ

(١) سلف ص ٥٣٤ تعبير (١).

(٢) أخرجه البخاري (١٠٧٨)، ومسلم (٥٧٨) (١١٠) وأبو داود (١٤٠٨)، ولنسائي ٢ ١٦٢ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري (١٠٦٩) من حديث بن عباس رضي الله عنهما.

تَشَرُّنْتُمْ لِسُجُودِهِ، فَتَزَلْ فَسَجِدْ وَسَجِدُوا. رواه أبو داود<sup>١</sup> قال النووي: بإسناد صحيح على شرط البخاري. وقوله: تَشَرُّنْ: هو بقاء مثناة فوق ثم شين معجمة، ثم زاي مشددة، ثم نون، أي: تهيؤوا. هـ. وعن ابن عباس أن لنبي ﷺ سجد في (ص) وقال: «سجدها داودُ توبةً ونحن نسجدها شكرًا». <sup>٢</sup> أخرجه النسائي والبيهقي وضعفه.

فعلى هذا يسجدُ خارج الصلاة، وإن سجدها في الصلاة تبطل صلاة غير الجاهل والناسي كسائر سجدة الشكر. على الصحيح من المذهب.

وقيل: لا تبطل. قال في «الفروع»: وهو ظاهر؛ لأن سببها من لصلاة، واختاره الشيخ عبد الرحمن السعدي.

قال الشيخ محمد بن إبراهيم: والقول الآخر: أنها سجدة من ضمن سجدة القرآن. وعلى هذا مشى الإمام ابن القيم - رحمه الله - في «زاد المعاد» فإنه عدّه من ضمن سجدة القرآن ولم يخصّها بشيء من الأحكام، فعلى هذا يسجد بها في الصلاة ولا بأس، وهو الصواب الذي عليه عمل أئمة المسجد. اهـ.

وعن أحمد: أن سجدة (ص) من عزائم السجود، فتكون خمس عشرة. اختارها أبو بكر، وابن عقيل، وقد روي عن عمر وابنه وعثمان أنهم سجدوا فيها، وهو قول الحسن ومالك والثوري، والليث وإسحاق، وأصحاب الرأي وابن وهب وابن حبيب من المالكية، وابن المنذر، وابن شريج من الشافعية، وطائفة من أهل العلم.

(١) في «سننه» (١٤١٠)، وصححه ابن خزيمة (١٧٩٥)، وابن حبان (٢٧٦٥) و (٢٧٩٩)، والحاكم ١ ٢٨٤، ٢٨٥، ٢، ٤٣١، ٤٣٢. من حديث أبي سعيد رضي الله عنه.  
وأورده ابن كثير في «التفسير» ٥٣/٧ من رواية أبي داود، وقال: تفرد به أبو داود، وإسناده على شرط الصحيح.

(٢) أخرجه النسائي في «المجتبى» ١٥٩/٢، وفي «الكبرى» (١١٤٣٨) من حديث ابن عباس رضي الله عنه.

وذكره البيهقي في «سننه» ٣١٩/٢، وقال: وليس بالقوي.

الدليل: ما روى أبو داود عن عمرو بن لعاص، أن النبي ﷺ أقرأه خمس عشرة سجدة، منها ثلاث في المَفْصَلِ، وفي سورة الحج سجدتين<sup>(١)</sup>. ورواه الحاكم، قال النووي: بإسناد حسن. اهـ.

وقال مالك في أشهر الروايتين عنه، والشافعي في قول: عزائم السجود إحدى عشرة سجدة ليس منها شيء من المَفْصَلِ. قال ابن عبد البر: هذا قول ابن عمر، وابن عباس، وسعيد بن المسيب، وابن جبير، والحسن، وعكرمة، ومجاهد، وعطاء، وطاووس، ومالك، وطائفة من أهل المدينة؛ لأن أبا الدرداء قال: سجدت مع النبي ﷺ إحدى عشرة ليس فيها من المفصل شيء. رواه ابن ماجه<sup>(٢)</sup>.

وروى ابن عباس: أن النبي ﷺ لم يسجد في شيء من المفصل منذ تحوّل إلى المدينة<sup>(٣)</sup>. رواه أبو داود والبيهقي. قال النووي: بإسناد ضعيف وضعفه البيهقي

---

(١) أخرجه أبو داود (١٤٠١)، وابن ماجه (١٠٥٧)، والحاكم ٢٢٣/١ من حديث عمرو بن العاص، رضي الله عنه.

وفي إسناده عبد الله بن منين لم يوثقه غير يعقوب بن سفيان، ولم يرو عنه سوى الحارث بن سعيد العتقي، وهو مجهول.

(٢) في «سننه» (١٠٥٦) من طريق عثمان بن فائد، عن عاصم بن رجة بن حيوة، عن لمهدي بن عبد الرحمن بن عيينة بن خاطر، عن أم الدرداء، عن أبي الدرداء، رضي الله عنهما، فذكره. قلنا: وهذا إسناد ضعيف جداً. عثمان بن فائد هو أبو لبابة القرشي، ضعيف وضعفه دحيم، والبخاري، وابن عدي، وابن حبان، والحاكم، وأبو نعيم وغيرهم. ولمهدي هو بن عبد الرحمن بن عيينة بن خطر، الشامي الدمشقي: مجهول، وقال لذهبي في «لميزان» ٤/ (٨٨٢٥): لا يعرف إلا من رواية عاصم بن رجة عنه، وقال ابن حجر في «التقريب»: مجهول.

(٣) حديث ضعيف، وأخرجه أبو داود (١٤٠٣)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٣٥٩٧) و (٣٥٩٨)، والبيهقي ٣١٣، ٣١٢/٢ من طريق الحارث بن عبيد، عن مطر الوراق، عن عكرمة، عن ابن عباس، فذكره.

قلنا: وهذا إسناد ضعيف، مطر الوراق: هو ابن طهمان الوراق: سيء الحفظ. كثير =

وغيره. اهـ.

قال المخالفون: أبو هريرة إنما أسلم بالمدينة سنة سبع من الهجرة، وقوله أولى من حديث ابن عباس لصحته وكونه إثباتاً، وقول ابن عباس نفي لشيء لم يحضره، فإنه كن صبياً في حياة النبي ﷺ لا يدري بما يفعل النبي ﷺ. قال النووي: حديث ابن عباس ليس بصحيح، ولو صح قُدمت عليه أحاديث أبي هريرة الصحيحة الصريحة المثبتة للسجود. اهـ.

وحديث أبي الدرداء إسناده وإهـ. قال أبو داود: ثم لا دلالة فيه، إذ يجوز أن يكون سجود غير المفصل إحدى عشرة سجدة ولا نزاع بيننا في هذا، ثم إن ترك السجود في الحديثين معاً يدل على أنه ليس بواجب، وسجوده يدل على أنه مسنون، فلا تعارض بينهما.

وعند الشافعية لو سجد إمامه في «ص» لكونه يعتقدها، فثلاثة أوجه أصحها عندهم: لا يتبعه، بل إن شاء نوى مفارقتها؛ لأنه معذور، وإن شاء ينتظره قائماً كما لو قام إلى خامسة لا يتابعه، بل إن شاء فارقه، وإن شاء انتظره فإن انتظره لم يسجد للسهر، لأن المأموم لا سجود عليه.

قال الشوكاني: والمراد بالعزائم ما وردت العزيمة في فعله كصيغة الأمر مثلاً بناء على أن بعض المندوبات أكد من بعض عند من يقول بالوجوب. وقد روى ابن المنذر وغيره عن علي: أن العزائم (حم) و (النجم) و (اقرأ) و (آلم تنزيل).

---

الخطأ، ولحارث بن عبيد ليس بالقوي، يكتب حديثه ولا يحتج به.

وقال عبدالحق في «أحكامه» فيم نفيه عنه الزبعي في «نصب الرية» ٢، ١٨٢: إسناده ليس بالقوي، ويروى مرسلاً - وكذا قال أبو داود - والصحيح حديث أبي هريرة أن النبي ﷺ سجد في: ﴿إذا السماء انشقت﴾، وإسلامه متأخر، قدم على النبي ﷺ في السنة السابعة من الهجرة.

وانظر تمام تخريجه والتعليق عليه في «شرح مشكل الآثار» طبع مؤسسة الرسالة.

قال الحافظ في «الفتح»: وإسناده حسن. قال: وكذا ثبت عن ابن عباس في الثلاثة الآخر، وقيل: (الأعراف) و(سبحان) و(حم) و(آل). أخرجه ابن أبي شيبة. اهـ.

واختلف العلماء في سجدة المَفْصَل وهي (النجم) و(إذا السماء انشقت) و(اقرأ) فأثبتهن الجمهور من الصحابة فَمَنْ بعدهم. واختاره ابن القيم. وحذفهن جماعة منهم المالكية والشافعي في أحد قوليه.

وعن زيد بن ثابت قال: قرأت عسى النبي ﷺ والنجم، فلم يسجد فيها<sup>(١)</sup>. رواه الجماعة إلا ابن ماجه، ورواه الدارقطني وقال: فلم يسجد من أحد.

الحديث احتج به مَنْ قال: إن المفصل لا يُشرع فيه سجود التلاوة، وهم المالكية والشافعي في أحد قوليه كما تقدم. واحتج به أيضاً من خصَّ سورة النجم بَعْدَ السُّجُود وهو أبو ثور، وأجيب عن ذلك بأن تركه ﷺ للسُّجُود في هذه الحالة لا يدلُّ على تركه مطلقاً لاحتمال أن يكون السبب في الترك إذ ذاك إما لكونه كان بلا وضوء، أو لكون الوقت كان وقت كراهة، أو لكون القاريء لم يسجد أو كن الترك لبيان الجواز. قال في الفتح: وهذا أرجح الاحتمالات، وبه جزم الشافعي. وقد تقدم حديث ابن عباس: أن النبي ﷺ سجد بالنجم وسجد معه المسلمون والمشركون والجن والإنس<sup>(٢)</sup>.

وروى البزار والدارقطني عن أبي هريرة أنه قال: إن النبي ﷺ سَجَدَ في سورة النجم وسَجَدْنَا معه<sup>(٣)</sup>. قال في «الفتح»: ورجاله ثقات.

(١) أخرجه البخاري (١٠٧٢) (١٠٧٣)، ومسلم (٥٧٧)، وأبو داود (١٤٠٤) و (١٤٠٥)، والترمذي (٥٧٦)، والنسائي ٢/١٦٠، والدارقطني ١/٤٠٩ - ٤١٠ من حديث زيد بن ثابت، رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (١٠٧١)، والترمذي (٥٧٥)، والدارقطني ١/٤٠٩ من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٣) أخرجه البزار (٧٥٣ - كشف)، والدارقطني ١/٤٠٩.

وروى ابن مردويه بسنادٍ حسنٍ الحافظ، عن أبي هريرة أنه سجد في خاتمة النجم، فسئل عن ذلك، فقال إنه رأى النبي ﷺ سجد فيها<sup>١</sup>. وقد تقدم أن أبي هريرة إنما أسلم سنة سبع من الهجرة.

مسألة: ومواضع السجدة آخر الأعراف، وفي الرعد: ﴿بَلِّغُوا وَأَصْلَحُوا﴾ [الآية: ١٥]. وفي النحل: ﴿وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [الآية: ٤٩]. وفي بني إسرائيل: ﴿وَيَزِيدُهُمْ خُشُوعًا﴾ [الآية: ١٠٧-١٠٨]. وفي مريم: ﴿خَرُّوا سُجَّدًا وَبُكِيًّا﴾ [الآية: ٥٨]. وفي أول الحج: ﴿يَفْعَلْ مَا يَشَاءُ﴾ [الآية: ١٨]. وفي الثانية: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَذَكَّرُونَ﴾ [الآية: ٧٧]. وفي الفرقان: ﴿وَزَادَهُمْ نُفُورًا﴾ [الآية: ٦٠]. وفي النمل: ﴿رَبِّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ [النمل: آية ٢٤-٢٦]. هذا مذهب أحمد والشافعي ومالك.

وقيل: هي عند قوله ﴿وَيَعْلَمُ مَا تُخْفُونَ وَمَا تُعْلِنُونَ﴾ [النمل: آية ٢٥]. وفي له تنزيل عند: ﴿وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ [الآية: ١٥].

وسجدة حم عند ﴿يَسْأَلُونَ﴾ [الآية: ٣٧، ٣٨] على الصحيح من المذهب، وبه قال لشافعي والجمهور، وحكى ابن المنذر عن بن المسيب، وابن سيرين، وأبي وثاب، وإسحاق، وهو مذهب أبي حنيفة؛ لأنه تمدد الكلام، فكان لسجود عنده، وقيل: عند قوله: ﴿إِنْ كُنْتُمْ إِيَّاهُ تَعْبُدُونَ﴾ [قصص: ٣٧]. اختاره بن أبي موسى، لأن الأمر بالسجود هناك فيها. وحكى ابن المنذر هذا المذهب، عن عمر بن الخطاب، ولحسن لبصري، وابن سيرين أيضاً وأصحاب بن مسعود، وإبراهيم النخعي، وأبي صالح، وطلحة بن مصرف، وزيد بن الحارث ومالك والليث، وعن أحمد: بخير.

و(النجم) و(اقرأ) آخرهما، وفي الانشقاق ﴿لَا يَسْجُدُونَ﴾ [الآية: ٢١]. وموضع سجدة (ص) عند ﴿وَأَنَابَ﴾ [الآية: ٢٤].

قال ابن تيمية: سجود القرآن نوعان: (١) خبر عن أهل السجود، ومدح لهم وهو في الستة الأول إلى الأولى من الحج. (٢) أمر به، وذم على تركه، وهو في

(١) انظر رواية الدارقطني السالفة.

التسع لبواقي إلا (ص) فهو خبر.

مسألة: ويُكبر مَنْ أَرَدَ السُّجُودَ للتلاوة إِذْ سَجَدَ بِلا تَكْبِيرَةٍ إِحْرَامٍ وَلَوْ خَرَجَ لِصَلَاةٍ. وَهُوَ لِمَذْهَبٍ خِلَافٌ لِأَبِي الْخَطَّابِ فِي «الْهِدَايَةِ». وَبِهِ قَالَ ابْنُ سِيرِينَ، وَالْحَسَنُ، وَأَبُو قِلَابَةَ، وَالنَّخَعِيُّ، وَمُسْلِمُ بْنُ يَسَارٍ، وَأَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ لُسْلُمِيُّ، وَالشَّافِعِيُّ، وَإِسْحَاقُ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ.

السُّدَيْسِيُّ: حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَقْرَأُ عَلَيْنَا الْقُرْآنَ، فِذَا مَرَّ بِالسُّجُودِ كَبَّرَ وَسَجَدَ وَسَجَدْنَا مَعَهُ<sup>(١)</sup>. قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاقِ: كَانَ الثَّوْرِيُّ يُعْجِبُهُ هَذَا الْحَدِيثُ، قَالَ أَبُو دَاوُدَ: يُعْجِبُهُ، لِأَنَّهُ كَبَّرَ.

قَالَ لِنَوِيِّ: رَوَاهُ لِبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ<sup>(٢)</sup> بِلَفْظِهِ إِلَّا قَوْلَهُ: «كَبَّرَ فَنَيسُ فِي رَوَايَتِهِمَا». وَهَذَا اللَّفْظُ فِي رَوَايَةِ أَبِي دَاوُدَ، وَإِسْنَادُهَا ضَعِيفٌ. هـ. وَظَاهِرُهُ أَنَّهُ كَبَّرَ وَحْدَةً.

وَيُكْبَرُ إِذَا رَفَعَ مِنَ السُّجُودِ، وَهُوَ الْمَذْهَبُ، وَقَالَ بِهِ مِنْ ذَكَرْنَا فِي تَكْبِيرِ السُّجُودِ. التَّعْلِيلُ: لِأَنَّهُ سَجُودٌ مُفْرَدٌ، فَشَرَعَ التَّكْبِيرَ فِي ابْتِدَائِهِ، وَفِي لَرْفَعٍ مِنْهُ كَسَجُودِ السُّهُوِّ وَضَلَبِ الصَّلَاةِ.

وَقِيلَ: يُجْزئُهُ تَكْبِيرُهُ لِلْسُّجُودِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامِ الْخَرَقِيِّ، وَاخْتَرَهُ بَعْضُ الْأَصْحَابِ.

وَقَالَ مَالِكٌ: إِذَا كَانَ فِي صَلَاةٍ، وَاخْتَلَفَ عَنْهُ إِذَا كَانَ فِي غَيْرِ صَلَاةٍ.

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ: إِذَا سَجَدَ خَارِجَ الصَّلَاةِ كَبَّرَ وَاحِدَةً لِلْإِفْتِتَاحِ، وَأُخْرَى لِلْسُّجُودِ.

---

(١) حَدِيثٌ صَحِيحٌ، وَإِسْنَادُ عَبْدِ الرَّزَّاقِ ضَعِيفٌ، وَهُوَ فِي «الْمُصَنَّفِ» لِعَبْدِ الرَّزَّاقِ (٥٩١١)، وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٦٤٦١) وَأَبُو دَاوُدَ (١٤١٣) مِنْ طَرِيقِ عَبْدِ اللَّهِ الْعَمَرِيِّ، عَنْ نَفْعٍ، عَنْ ابْنِ عُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

وَأَخْرَجَهُ أَحْمَدُ (٤٦٦٩)، وَابُخَارِيُّ (١٠٧٥)، وَمُسْلِمٌ (٥٧٥) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، بِنَحْوِهِ. وَانْظُرْ تَمَامَ تَخْرِيجِهِ فِي «الْمُسْنَدِ». (٢) انْظُرْ مَا قَبْلَهُ.

لأنه صلاة، فيكبر للافتتاح غير تكبيرة السجود، كما لو صلى ركعتين.

قال لموفق: وند، حديث بن عمر، وظهره أنه كبر واحدة، ولأن معرفة ذلك تثبت بالشرع، ولم يرد لشرع به، ولأنه سجود مفرد، فم يشع في بدئه تكبيران، كسجود سهو، ولأنه سجود تلاوة فاشبه ما لو سجد في الصلاة، وقيسهم ينطلي بسجود سهو، وقيس هن عني سجود سهو ونى من قيسه عني ركعتين، ولأنه قرب إليه، و شبه به، ولأن لإحرام بالركعتين يتخس بينه وبين سجود فعل كثيرة وأركن، فم يكتف بتكبيره عن تكبيرة السجود، وهذا لا يتخس بينهم سوى لسلام، فاجزة تكبيرة واحدة، كالمسبوق بذكر وسجد، وأركع. هـ.

وقال بن تيمية: ولا يشع فيه تحریم ولا تحليل. هذا هو السنة المعروفة عن النبي ﷺ وعليها عمدة لسف. هـ.

وقال بن القيم: ولم يذكر عنه أنه كان يكبر للرفع من هذا السجود، ولذلك لم يذكره لخرقي ومتقدمو الأصحاب، ولا نقل فيه عنه تشهد ولا سلام البتة، ونكر حمد والشفعي لسلام فيه، فلمنصوص عن لشفعي أنه لا تشهد فيه ولا تسليم. وقال حمد: وأم لتسليم، فلا أدري ما هو، وهذا هو نضوب لندي لا ينبغي غيره. اهـ. واختاره الشيخ عبدالله أببطين، والشيخ عبدالرحمن السعدي، ومحمد بن إبراهيم.

قال شيخ محمد بن إبراهيم في جهر الإمام بالتكبير في النهوض من سجود التلاوة في الصلاة: اعلم أن هذا قول طائفة من أهل العلم بناء على أن سجود التلاوة صلاة، وذهب آخرون إلى أن هذا التكبير لا يشع بناء على أن سجود التلاوة ليس بصلاة، وهذا هو الأرجح. واختاره شيخ الإسلام ابن تيمية، قال في الاختيارات: ولا يشع فيه تحریم ولا تحليل، وأنه السنة المعروفة عن النبي ﷺ التي عليها عمدة السلف، وعلى هذا فليس بصلاة، انتهى.

وكان شيخنا ووالدنا العم الشيخ عبدالله بن عبداللطيف - رحمه الله - يكبر في الصلاة للانحطاط لهذا السجود، ولا يكبر للنهوض منه، وهو مقتضى ما قرره شيخنا



لشيخ سعد بن عتيق - رحمه الله - لحديث ابن عمر الذي رواه أبو دود: كان رسول الله ﷺ يقرأ عينا للقرآن، فيسجد ونسجد معه<sup>(١)</sup>. وهذا الحديث دل على شرعية لتكبير الأولى دون الثانية، إلا أن الحافظ بن حجر حين ذكره في «مبوع المرم» قال: وفي سننه لين، قال في «سبل لسلام»: لأنه من رواية عبدة - «مكبر» - لعمرى وهو ضعيف، وأخرجه لحاكم من رواية عبدة - لمصغر - وهو ثقة. هـ. وأفتت اللجنة الدائمة للبحوث العلمية وإفتاء بأنه لا يكبر بعد رفعه من سجود ولا يسلم إذا كان خارج لصلاة ويكبر منهوض إذا كان في الصلاة.

#### الترجيح:

قلت: ولراجع أنه لا يكبر عند لرفع من سجود لتلاوة إذا كان خارج لصلاة وبما إذا كان في الصلاة فإنه يكبر لعموم حديث «كان ﷺ في صلاته يكبر في كل خفض ورفع والله أعلم».

مسألة: ويجب في غير صلاة إذا رفع رأسه: أن لسلام يعقبه، فشرع ليكون سلامه في حال جلوسه، بخلاف ما إذا كان في صلاة. ولعل جلوسه ندب، ولهذا لم يذكر جلوسه في الصلاة لذلك. قاله في «الفروع»، وتبعه على معناه في «لمبوع». قال البهوتي: قلت: ولظاهر وجوبه كما مر في عدد لأركان.

مسألة: ثم يسلم تسمية واحدة عن يمينه، فتبطل بتركها عمداً أو سهواً.

والصحيح من المذهب: أن لسلام ركن. نص عليه.

وممن قال بوجوب التسمية: أبو قلابة، وأبو عبد الرحمن.

(١) أخرجه أبو دود في «سننه» (١٤١٣) من طريق عبد الرزاق لسأله، ونظر تعيقت عليه.

الدليل: حديث: وتحليلها لتسيمة<sup>(١)</sup>، ولأنها صلاة ذات حرمة، فوجب لتسيمة فيها، كسائر الصلوات.  
وعن أحمد: يس للسلام بركن.

قال في «السبع»: وتجزىء وحدة نص عليه، وبه قال إسحاق، لأنها صلاة لا تشهد فيها، فكان لمشروع فيها تسيمة وحدة، كصلاة الجنازة، وعنه: لا يجزئه لا شتان، ذكره القاضي في «المجرد» وعنه: لا سلام له، وبه قال الشافعي، وإلحاحه، وسعيد بن جبيرة، ويحيى بن وثاب، وروى ذلك عن أبي حنيفة، وختلف قول الشافعي فيه، قال أحمد: ما لتسيمة، فلا أدري ما هو، ولأنه لم ينقل عن النبي ﷺ فيه سلام، لأنه لا تشهد له، فم يشترع فيه سلام كغير الصلاة.  
قال بن تيمية: وجمهور السلف على أنه لا تسيمة فيه، ومن ثبت لتسيمة فيه ثبته قياساً، وهو قياس ضعيف، لأنه جمعه صلاة، وأضعف منه من ثبت فيه لتشهد قياساً، هـ، وتقدم كلام بن القيم، وأنه خدر عدم السلام، وخرجه الشيخ عبد الله بن بطين وعبد الرحمن السعدي.

الترجيح:

قلت: ولرجح عدم لتسيمة، وبه نعم.  
مسألة: ولا يشهد، هذا المذهب، نص عليه.  
التعليل: لأنها صلاة لا ركوع فيها، فلم يشترع فيها لتشهد كصلاة الجنازة، بل لا يس، نص عليه.

وقيل: بلى، وهو تخريج لأبي الخطاب، وخرجه، وهو من المفردات.  
مسألة: ويكفيه سجدة وحدة نصاً لا خبر، لا إذ سمع سجدين معاً فيسجد لكل وحدة سجدة، إذ قصد الاستماع، وكذا لو قرأ سجدة وستمع أخرى لتعدد

(١) حديث صحيح غيره، وأخرجه أحمد (١٠٠٦)، وأبو داود (٦١) و(٦١١)، وابن ماجه (٢١٥)، وأبو داود (٢١٥)، من حديث أبي راضي عنه.

وقال الترمذي: هذا الحديث صحيح شافعي، في هذا الباب وأحسن.

وفي الباب عن أبي سعيد الخدري، رضي الله عنه، عند الترمذي (٢٣٨)، وابن ماجه (٢١٦) وصححه الحاكم ١٣٢١ على شرط مسلم، ووافقه الذهبي.

وصححه النووي في «المجموع» ٣/ ٢٨٩، وابن حجر في «فتح» ٢/ ٣٢٢ ونظر تده تخريجه في «المسند».

السبب، ونصَّ عليه في رواية لِبِرْزَاطِي. قال بن رجب في لقعدة لثمثة عشرة: ويتخرج أنه يكتفي بواحدة، قال في «المتنهي»: ويكرره بتكرره، أي يكرر لسجود بحسب تكرار التلاوة.

مسألة: وسجوده للتلاوة والتسليم رُكْنٌ لم تقله. وفي عدَّ سجود رُكْنٌ نظره: لأن الشيء لا يكون رُكْنًا لنفسه، إلا أن يُراد كونه على لأعضاء لسبعة مُتَقَدِّمة. ولرفع من سجود زُكْرٍ أيضًا، وعلى هذا فتكبير الانحطاط ورفع ولذكر في سجود وجب، كما في سجود صُلب الصلاة، وما لجلوس لتسليمه، فقد سبق ما فيه.

مسألة: ويقول في سجوده ما يقول في سجود صُلب الصلاة، أي: سبحان ربِّي الأعلى، وجوب، قاله في السبع. وابن زد غيره مما ورد، فحسن، ومنه «للهم اكتب لي بها عندك أجرًا، وضع ي معني بها وزرًا، وجعها لي عندك ذخيرًا، وتقبَّلها مني، كما تقبَّلها من عبدك داود»<sup>(١)</sup>، ومنه أيضًا: سجدة وجهي لندي خَلَقَهُ وَصَوَّرَهُ، وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ بِحَوْلِهِ وَقُوَّتِهِ.

الدليل: قلت عَشْرَةٌ رضي الله عنها: إن النبي ﷺ كان يقول في سجود لقرآن باليس: سجدة وجهي للنبي خَلَقَهُ وَصَوَّرَهُ، وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ بِحَوْلِهِ وَقُوَّتِهِ<sup>(٢)</sup>، روه أبو داود ولترمذي والنسائي، قال لترمذي: هذا حديث حسن.

(١) حديث ضعيف، وأخرجه لترمذي (٥٧٩) و(٣٤٢٤)، وابن ماجه (١٠٥٣)، وأبو يعقوب (١٧١)، وأبو عبيد الله في «الضعفاء» ١/٢٤٣، وأبو داود في «التهذيب للكامل» ٦/٣١٤ من طريق محمد بن يزيد بن خنيس، عن حسن بن محمد بن عبيد الله بن أبي يزيد، عن بن جريج، عن عبيد الله بن أبي يزيد، عن بن عباس رضي الله عنه فذكره.

قلت: ولحسن بن محمد بن عبيد الله لم يروي عنه غير بن جريج، وعنه محمد بن يزيد بن خنيس، قال لعقيلي: في «الضعفاء» ١/٢٤٣: لا يتبع على حديثه، ولا يعرف إلا به، وستغرب لترمذي حديثه، وقال لذهبي في «الميزان»: وقال غيره - أي: غير لعقيلي -: فيه جهالة، ما روى عنه سوى بن خنيس، وقال في «المغني»: غير معروف، وقال في «الكاشف»: غير حجة، ونظر تعيقت على «صحيح بن حبان» حديث (٢٧٦٨).

(٢) أخرجه مسلم (٧٧١) - ضمن حديث طويل - من حديث علي بن أبي طالب، رضي الله عنه، ونظر ترمذي تخريجه في «المسند» (٧٢٩).

(٣) حديث صحيح، وأخرجه لترمذي (٥٨٠) و(٣٤٢٥)، وابن خزيمة (٥٦٤) وأبو يعقوب في «لدعوت الكبير» (١٣٨٨)، وأبو حاكم (١/٢٢٠)، وعنه لبيهقي في «السنن» ٢/٣٢٥ من طرق =

صحيح، قال النووي: وسند الترمذي والنسائي على شرط البخاري ومسلم، زدهما لحاكم وبيهقي فيه: «فتبارك الله أحسن الخالقين». قال لحاكم: هذه لزيادة على شرط البخاري ومسلم. هـ.

وروى الترمذي، وابن ماجه عن ابن عباس -رضي الله عنهما- قال: جاء رجل إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسول الله، إنني ليللة أصلي خف شجرة، فقرنت لسجدة، فسجدت، فسجدت لشجرة لسجودي، فسمعتها وهي تقول: اللهم كُتب لي بها عندك أجر، وُضع عني بها وزر، وجعلها لي عندك ذخراً، وتقبلها مني كما تقبلتها من عبدك داود، فقرئ للنبي ﷺ سجدة، ثم سجد، فقال ابن عباس: فسمعتها تقول مثلما أخبره لرجل عن قول لشجرة<sup>(١)</sup>. قال الترمذي: وهذا حديث غريب. وقال النووي: بسنده حسن. قال لحاكم: هو حديث صحيح. هـ.

وتقدم مذكرته للجنة لدنمة للبحوث العلمية وإفتاء من زيادة ذكر في سجود لتلاوة. وذكر في «لرعاية» أنه يُخير بين التسبيح وبين ما ورد.

مسألة: ولا فضل سجوده عن قيام، جزم به المجدد في شرحه، و«مجمع البحرين» وغيرهما، وقدمه في «الفروع» وغيره، واختاره الشيخ تقي الدين بن تيمية وقال: قاله طائفة من أصحاب الإمام أحمد. هـ.

الدليل: ما روى إسحاق بن رهويه بسنده، عن عائشة أنها كانت تقرأ في المصحف، فإذا انتهت إلى السجدة قامت فسجدت، وتشبهاً له بصلاة النفس، ولقوله تعالى: ﴿يَخْرُجُونَ لِلْذِّقْنِ سَجْدًا﴾ وقوله: ﴿خَرُّوا سُجَّدًا﴾ والخروج لا يكون إلا من عمو، قال ابن تيمية: ومن نهى عنه خشية لرياء فنهيه مردود عليه وإفساده في ترك إظهار المشروع أعظم من الإفساد في إظهاره رياء، ولأن الإنكار إنما يقع على الفساد في إظهار ذلك رياء للنس، وعلى ما أنكرته لشرعية، وتسويغ مثل هذا

عن عبد الوهاب الثقفي، عن أبي العالية، عن عائشة رضي الله عنها، مرفوعاً. وأخرجه ابن خزيمة (٥٦٤)، ولحاكم ٢٢٠١، ولدرقطني ٤٠٦١ من طريق خالد الحذاء، عن أبي العالية، به.

وأخرجه أحمد ٢٣٦، وأبو داود (١٤١٤)، وابن خزيمة (٥٦٥)، وبيهقي في السنن ٣٢٥٢ وفي «لدعوات الكبير» (٣٨٩) من طريق عن إسماعيل، عن خالد الحذاء، عن رجل، عن أبي العالية، عن عائشة.

ولحديث صحيح بطريقه مستقدم.

(١) سف ص ٥٥٩ تعليق (١).

لنهي يفضي إلى أن أهل الفساد ينكرون على أهل الدين إذ رأوا من يظهر أمر مشروعاً. هـ.

وقلت لجنة لخدمة لبحوث علمية وإفتاء: لأنهم دليلاً على شرعية لقيام من أجل سجود لتلاوة. هـ.

مسألة: ويكره للإمام قراءة سجدة في صلاة سرراً. هذا المذهب. وبه قال أبو حنيفة؛ لأنه لا يخبر حينئذ من أن يسجد لها أولاً، فإن لم يسجد لها، كان ترك السنة. وإن سجد لها وجب لإيها وتخطيط على المأموم، فكان ترك لسبب لمنضي في ذلك أولى. وقال مالك: يكره مطلقاً.

ويكره للإمام سجوده لقراءة سجدة في صلاة سرراً. هذا المذهب؛ لأنه يخطئ على المأمومين.

وقيل: لا يكره. اختاره للموفق. وهو قول لشافعي.

الدليل: ما روى ابن عمر، أن النبي ﷺ سجد في الظهر، ثم قام فركع. فرأى أصحابه أنه قرأ (تنزيل) السجدة. رواه أبو داود<sup>(١)</sup>.

فإن فعل، خيّر المأموم بين المتابعة وتركها. هذا المذهب؛ لأنه ليس بتأل ولا مستمع، ولأولى السجود متابعة للإمام.

قل الموفق: وهذا يبطل بما إذا كان الإمام بعيداً في صلاة الجهر. لا يسمع أو أطروشاً، فإنه يسجد بسجود إمامه، مع ما ذكره. اهـ.

وقيل: يلزمه متبعته، اختاره القاضي والموفق والشيخ عبد الرحمن السعدي.

الدليل: قوله ﷺ: «إنما جعل الإمام ليؤتم به، فإذا سجد، فاسجدوا»<sup>(٢)</sup>، ولأنه

(١) رجاله ثقات إلا أنه منقطع، وهو في «سنن أبي دود» (٨٠٧)، وأخرجه أحمد (٥٥٥٦)، وابن

أبي شيبة ٢٢٢، والطحاوي ١، ٢٠٨، ٢٠٩، والبيهقي ٣٢٢/٢، من طريق سليمان التيمي،

عن أبي مجنز لاحق بن حميد، عن ابن عمر رضي الله عنهما، فذكره.

وقد صرح سليمان التيمي في رواية أحمد (٥٥٥٦) بأن أبا مجنز لم يسمع من ابن عمر.

وانظر تمام تخريجه والتعليق عليه في «المسنن».

(٢) أخرجه البخاري (٨٠٥)، ومسلم (٤١١) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

لو كان بعيداً لا يسمع. أو أطروشاً في صلاة الجهر. لسجد بسجود ميمه. كذا ههه.

مسألة: ويكره اختصار آيات لسجود وكرهه الشعبي، والنحوي، ولحسن، وإسحاق، وهو أن يجمعها في ركعة واحدة، أو وقت واحد في غير صلاة يسجد فيها، أو أن يسقطها من قراءته، لئلا يسجد لها.

قال الموفق: وكلاهما مكروه، وفيه إخلال بالترتيب.

ورخص فيه لنعمة وصحبه محمد، وبوتور.

قال الموفق: ولد أنه سمى يرو عن لسف، بل لمثقل عنهم كرهته، ولا نظير له يقس عليه.

مسألة: ولا يقضى هذا نسجود إذ طال لفصر، كما لا تقضى صلاة كسوف وستسقاء وتحية مسجد، وعقب الوضوء ونحوه، بخلاف الروتب، لتبعها لفرائض.

فرع: في فضل سجود التلاوة: عن أبي هريرة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «إذ قرأ ابن آدم لسجدة، فسجد، اعتزل الشيطان يبكي يقول: يا ويله أمر بن آدم بالسجود، فسجد، فله الجنة، وأمرت بالسجود فبيت، فبني النار»<sup>(١)</sup>.

(١) أخرجه مسلم (٨١)، وابن ماجة (١٠٥٢)، وابن حبان (٢٧٥٩) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) نظر «كشف القناع» ١/ ٥٢٣ - ٥٢٧، و«الروض المربع» مع «حاشية بن قاسم» ٢، ٢٣٦، ٢٤١ و«الإنصاف» ٢، ١٩٣ - ٢٠٠، و«لمبدا» ٢، ٢٩ - ٣٣، و«لمغي» ٢، ٣٥٩ - ٣٦٣، ٣٦٧، و«المجموع شرح لمهذب» ٣/ ٥٠٩ - ٥٢٠، ٥٢٥، ٥٢٦، و«الاختيارات» ص ١١٢، و«لفروع» ١، ٥٠١ - ٥٠٣، و«مجموع لفتوى» ٢٣، ١٥٨، ١١١، ١٣٦، ١٣٩، ٤٥، ٤٦، و«زد المعد» ١/ ٣٦٢، ٣٦٣، و«الدرر السنية» ٣/ ١٨٨، و«المختارات الجنية» ص ٤٩، =

مسألة: ولا يسجد في الوقت التي لا يجوز أن يصلي فيها تطوعاً.  
قال لأثره: سمعت أبا عبد الله يسأل عن قول سجود القرآن بعد الفجر وبعد العصر، يسجد؟ قال: لا. وبهذا قال أبو ثور. وروى ذلك عن ابن عمر. وسعيد بن المسيب، وسحاق، وكره مالك قراءة السجدة في وقت لنهي.  
وعن أحمد رواية أخرى: أنه يسجد، وهو قول شافعي. وروى ذلك عن الحسن، ولشعبي، وسالم، والقسمة، وعطاء، وعكرمة؛ لأنه صلاة لها سبب، فجازت في وقت لنهي، كقضاء السنن الرواتب. وقد ثبت لأصل، بكون النبي ﷺ قضى لركعتين اللتين بعد الظهر بعد العصر<sup>(١)</sup>.  
ورخص فيه أصحاب الرأي قبل تغير الشمس.  
قال لموفق: ولنا، عموم قوله عليه السلام: لا صلاة بعد الفجر حتى تطمع لشمس، ولا بعد العصر حتى تغرب الشمس<sup>(٢)</sup>. وروى أبو دود عن أبي تميمة الهجيمي، قال: كنت أقصر بعد صلاة الصبح، فأسجد، فنهاني بن عمر، فسميته ثلاث مرات، ثم عاد فقال: إني صليت خف لنبي ﷺ، ومع أبي بكر، وعمر، وعثمان، فلم يسجدوا حتى تطمع الشمس<sup>(٣)</sup>. وروى لأثره، عن عبيد الله بن مقسم: أن قاصداً كان يقرأ السجدة بعد العصر ويسجد، فنهى بن عمر، وقال: إنهم لا يعقلون. هـ<sup>(٤)</sup>.

٥٠. وفتاوى ابن إبراهيم ٢/ ٢٥٤، ٢٥٥. وابن الأوزار ٣/ ١٠٩، ١١٢، ١١٥، ١١٦، ١١٩، وإعلام نسوقين ٣١٧/٢. وتهذيب السنن ١/ ٥٣، ٥٦. وسنن لسلام ٤٠٩/١. وفتح لبري ٢/ ٥٥٥، ٥٥٢. وشرح الكبير ١/ ٣٧٦. وهدية ص ٣٩. وفتاوى اللجنة ١/ ١٥٦، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٦٥. وقواعد بن رجب ص ٢٥. ومعونة ولي نهى ٢/ ٦٥.

(١) أخرجه البخاري (١٢٣٣)، ومسلم (٨٣٤) - ضمن حديث طويل - من حديث أم سمية رضي الله عنها. . . . بنت أبي أمية. سألت عن لركعتين بعد العصر، تأتي من عبد القيس بالإسلام عن قومهم، فشغبوني عن لركعتين اللتين بعد الظهر، وهما هاتين. أي قضاهما بعد العصر.

(٢) أخرجه البخاري (٥٨١)، ومسلم (٨٢٦) من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه.

(٣) حديث قوي، وهو في «سنن أبي دود» (١٤١٥)، وأخرجه أحمد (٤٧١١)، وابن أبي شيبة ٢/ ٣٥٠ من حديث بن عمر، رضي الله عنهما.

(٤) نظر المغني ٢/ ٣٦٣، ٣٦٤. والمجموع شرح لمهذب ٣/ ٥٢٥.

الترجيح :

قلت: ولرجح أنه يسجد لأنها من ذوات الأسباب وسيأتي أن لرجح وهو قول لمتحققين أنها تفعل وقت لنهي، والله أعلم<sup>(١)</sup>.

نص: الرابع عشر: سجود الشكر، وأستحبه (وش) عند تجدد النعم واندفاع النقم.

ش: وتستحب سجدة لشكر عند تجدد نعمة ظاهرة، أو دفع نقمة ظاهرة عاقبتين له ولناس، أو في أمر يخصه على لصحيح من المذهب. نص عليه أحمد، كتجدد ولد، أو مال، أو وجه، أو نصرة على عدو.

الدليل: حديث أبي بكرة: أن النبي ﷺ كان إذا تده أمر يسر به خروا ساجدا<sup>(٢)</sup>. روه أحمد وأبو دود وترمذي. وقال: حسن غريب. ولعمل عليه عند أكثر العلماء. وكذلك روه لحاكم وصححه. قال لنووي: وفي سنده ضعف. هـ. وسجد ﷺ حين قال له جبريل: يقول لله: من صلي عييت صليت عليه. ومن سئله عييت سميت عليه. روه أحمد<sup>(٣)</sup>.

(١) ص ٥٩١، ٥٩٢

(٢) أخرجه أحمد ٥٤٥، وأبو دود (٢٧١٤)، وابن ماجه (١٣٩٤)، وترمذي (١٥١١) من حديث أبي بكرة ثيب بن لحارت رضي الله عنه.

وقال ترمذي: هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه من حديث بكر بن عبد العزيز، ويكره بن عبد العزيز مقارب الحديث.

(٣) حديث حسن لغيره، وهو في مسند الإمام أحمد برقه (١٦٦٢)، ولحاكم ٢٢٢، ٢٢٣، وليبهي ٢، ٣٧١، ٣٧٠ من طريق لبيث بن سعد، عن يزيد بن الهذ، عن عمرو بن أبي عمرو، عن أبي الحويرث، عن محمد بن جبير بن مطعم، عن عبد الرحمن بن عوف، فذكره. قنا: وهذا إسناد ضعيف، أبو الحويرث - وسمه عبد الرحمن بن معدوية بن الحويرث - فيه ضعف من قبل حفظه، وباقي رجاله ثقات رجال الشيخين، إلا أن محمد بن جبير بن مطعم لا يصح سماعه من عبد الرحمن بن عوف.

وأخرجه أحمد (١٦٦٤)، ولحاكم ١، ٥٥٠، وعنه ليبهي ٢، ٣٧١ من طريق سيبان بن بلال، عن عمرو بن أبي عمرو، عن عصم بن عمر بن قتادة، عن عبد الوحد بن محمد بن عبد الرحمن بن عوف عن عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه، فذكره.

وعبد الوحد بن محمد بن عبد الرحمن لم يوثقه أحد غير بن حبان ولا نخله سمع من جده -



وعن سعد بن أبي وقاص قال: خرجنا مع رسول الله ﷺ من مكة نريد المدينة فلم كن قريباً من حروراء نزل فرفع يديه فدعا الله تعالى ساعة ثم خر ساجداً، فمكث طويلاً، ثم قام فرفع يديه فدعا الله تعالى ساعة، ثم خر ساجداً فمكث طويلاً، ثم قام فرفع يديه قال: «إني سألت ربي وشفعت لأمتي، فأعطاني ثلث أمتي، فخررت لربي شكراً، ثم رفعت رأسي فسألت ربي لأمتي فأعطاني الثلث الآخر، فخررت ساجداً لربي». روه أبو داود<sup>١</sup>. قال النووي: لا نعلم ضعف أحد من روته، ولم يضعفه أبو داود، ولم يضعفه فهو عنده حسن. اهـ.

وروى البراء: أنه ﷺ خر ساجداً حين جاءه كتاب علي من اليمن بإسلام همدان<sup>٢</sup>. رواه البيهقي في «المعرفة»، وفي السنن. وقال: هذا إسناد صحيح. ويسجد حين يشفع في أمته. رواه أبو داود<sup>٣</sup>. وسجد الصديق حين جاءه قتل مسيلمة. رواه سعيد، وسجد علي حين رأى ذا الندية من الخوارج. رواه أحمد<sup>٤</sup>. وسجد كعب بن مالك حين بشر بتوبة الله عليه، وقصته متفق عليها قال فيها:

- عبد الرحمن بن عوف.

وله طرق أخرى يتحس بها، نظر تمام تخريجه في «المسند» طبع مؤسسة الرسالة. (١) في «سننه» (٢٧٧٥) ومن طريقه أخرجه البيهقي ٣٧٠/٢ من طريقه موسى بن يعقوب، يحيى بن الحسن بن عثمان، عن الأشعث بن إسحاق بن سعد، عن عمر بن سعد، عن سعد بن أبي وقاص، رضي الله عنه، فشكره. قلت: وهذا إسناد ضعيف جداً. موسى بن يعقوب سيء لحفظ، ويحيى بن الحسن: مجهول الحال.

(٢) هو في «سنن الإمام البيهقي» ٣٦٩/٢. وفي «المعرفة» (٤٧٤٤) من حديث البراء بن عازب رضي الله عنه.

(٣) هو طرف من الحديث لسلف تعيق (١).

(٤) حديث حسن لغيره، وهو في «المسند» (٨٤٨) من حديث عبي رضي الله عنه. وانظر تمام تخريجه في «المسند».

فخررتُ سجداً، وعرفتُ أنه قد جاء الفرجُ. وروى البيهقي<sup>٢</sup> وغيره سجود الشكر من فعل أبي بكر الصديق وعمر وعبي - رضي الله عنهم - وإن لم يشترط في النعمة لظهور فنيته لله في كل وقت لا تحصى، والعقلاء يهتئون بالسلامة من العرض، ولا يفعلونه في كل ساعة.

وقيل: لا يسجدُ لأمر يخصه.

فرع: في مذهب العلماء في سجود لشكر: مذهب أحمد أنه سنة عند تجديد نعمة أو اندفاع نقمة، وهو مذهب الشافعي، وإسحاق، وأبي ثور، والليث، وداود وأكثر العلماء، وحكه ابن المنذر عن أبي بكر الصديق، وعبي، وكعب بن مالك - رضي الله عنهم - قال ابن المنذر: وبه أقول. اهـ.

الدليل: تقدّم في شرح المذهب.

وقل النخعي ومالك وأبو حنيفة: يكره سجود الشكر.

الدليل: أن النبي ﷺ شك إليه رجل القحط وهو يخضب، فرفع يديه ودعا فسُقوا في الحل، ودام المطر إلى الجمعة الأخرى، فقال رجل: يا رسول الله تهذمت البيوت، وتقطعت السبل فادع الله يرفعه عنا، فدعا فرفع في الحل. والحديث في الصحيحين،<sup>٣</sup> من رواية أنس، وموضع الدلالة أنه ﷺ لم يسجد لتجدد نعمة المطر أولاً، ولا لدفع نقمته آخرًا، قالوا: ولأن الإنسان لا يخلو من نعمة، فإن كلفه لزم الحرج.

قال النووي: والجواب عن حديثهم أنه ترك السجود في بعض الأحوال بياناً

---

(١) أخرجه البخاري (٤٤١٨)، ومسلم (٢٧٦٩) من حديث كعب بن مالك رضي الله عنه.

(٢) في «سننه» ٢ ٣٧١.

(٣) أخرجه البخاري (١٠١٣) و (١٠١٤)، ومسلم (٨٩٧) من حديث أنس بن مالك، رضي الله عنه.

للجواز، أو لأنه كان على المنبر، وفي السجود حينئذ مشقة، أو كفى بسجود  
لصلاة، والجواب بأحد هذه لأوجه، أو غيرها متعين لجمع بين الأدلة. هـ. وفي  
رواية عن مالك: أنه ليس سنة.

#### الترجيح:

قلت: ولرجح أنه سنة ولو في أمر يخصه، والله أعلم.

مسألة: ولا يسجد لشكر في الصلاة، هذا المذهب، لأن سببه ليس منه. فإن  
فعل بطلت، لا من جهل ونس. كما لو زد فيه سجود على الصحيح من  
المذهب. وستحبه بن لزغوني فيه، وختاره بعض الأصحاب.

مسألة: وصفة سجدة لشكر و حكمها كسجود التلاوة وتقدم.

مسألة: ومن رأى مبتلى في دينه، سجد بحضوره وغير حضوره. وقال: الحمد  
لله الذي عافاني مما ابتلاك به، وفضلني على كثير ممن خلق تفضيلاً، وإن كان  
مبتلى في بدنه سجد، وقال ذلك وكتمه منه، هذا المذهب، ويسأل الله لعافية.

الدليل: حديث «من رأى صاحب بلاء فقال: الحمد لله الذي عافاني مما ابتلاك  
به، وفضلني على كثير مما خلق تفضيلاً، لم يصب ذلك لبلاء»<sup>(١)</sup>. روه أحمد  
وابن ماجه و لترمذي وحسنه.

قال إبراهيم النخعي: كانوا يكرهون أن يسألوا الله لعافية بحضرة المبتلى، ذكره

---

(١) أخرجه لطيلسي (١٣) ومن طريقه أخرجه البيهقي في «دعوات الكبير» (٤٩٩)، وأخرجه  
لترمذي (٣٤٣١)، ولعقبي في «الضعفاء» ٣، ٢٧٠، ولطبرني في «الدعاء» (٧٩٧)، وابن  
لسني (٣٠٨)، وابن عدي ٥، ١٧٨٦، وأبو نعيم في «الحية» ٦، ٢٦٥، من طريق حماد بن  
زيد، عن عمرو بن دينار، عن سالم عن ابن عمر، عن عمر مرفوعاً.  
وأخرجه ابن ماجه (٣٨٩٢) من طريق خازن بن مصعب، عمرو بن دينار، عن سالم، عن  
ابن عمر مرفوعاً، دون ذكر عمر بن الخطاب.

وأخرجه ضعيف.

وله شاهد من حديث أبي هريرة عند الترمذي (٣٤٣٢)، ولطبرني في «الدعاء» (١٩٩)  
وفيه عبد الله العمري - وهو ضعيف - وقال لترمذي: هذا حديث غريب من هذا الوجه.

ابن عبد البر . وروى لحاكم<sup>(١)</sup> : أنه ﷺ سَجَدَ لِرُؤْيَا زَمَنِ . وأخرى لرؤية قرد ، وأخرى لرؤية نغاشي . بضم النون وبالفين والشين المعجمتين . قيل : ناقص الخلقة . وقيل : المبثلي . وقيل : مختلط العقل .

وقال في (الفروع) : وظاهرُ كلامِ جماعةٍ لا يسجدُ . ولعمه ظاهرُ الخبر .

قال الشيخُ ابنُ تيمية : ولو أَرَدَ الدَّعَاءُ فَعَفَّرَ وَجْهَهُ لِلَّهِ فِي التُّرَابِ . وسجدَ له لِيَدْعُوهُ فِيهِ . فهذا سجودٌ لأجلِ الدعاء . ولا شيءَ يَمْنَعُهُ . وابنُ عباسٍ سَجَدَ سَجْدَةً مَجْرَدًا لَمَّا جَاءَ نَعْيُ بَعْضِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ . وقد قال عليه السَّلامُ : «إِذَا رَأَيْتُمْ آيَةً فَسَجُدُوا»<sup>(٢)</sup> . وقال : وهذا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ السَّجْدَ يَشْرَعُ عِنْدَ الْآيَاتِ . والمكروه : هو السجودُ بلا سبب . اهـ<sup>(٣)</sup> .

قال ابنُ القيم : النَّعْمُ نوعان : مستمرة ، ومتجددة . فالمستمرة سُكْرُهَا بِالْعِبَادَاتِ وَالطَّاعَاتِ . والمتجددة شُرِعَ لَهَا سَجْدُ الشُّكْرِ : شُكْرًا لِلَّهِ عَلَيْهَا . وخضوعاً له ، ودُلاً . في مقابلةِ فَرْحَةِ النَّعْمِ وَانْبِسَاطِ النَّفْسِ لَهَا . وذلك مِنْ أَكْبَرِ أَدْوَائِهَا ؛ فَإِنَّ اللَّهَ سَبْحَانَهُ لَا يُحِبُّ الْفَرَحِينَ وَلَا الْأَشْرِينَ . فكان دواءُ هذا الداءِ الْخَضُوعُ وَالذُّلُّ وَلَا تَكْسَرُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ . وكان في سُجُودِ الشُّكْرِ مِنْ تَحْصِيلِ هَذَا الْمَقْصُودِ مَا لَيْسَ فِي غَيْرِهِ . ونظيرُ هَذَا السَّجْدُ عِنْدَ الْآيَاتِ الَّتِي يُخَوِّفُ اللَّهُ بِهَا عَبْدَهُ كَمَا فِي الْحَدِيثِ : «إِذَا رَأَيْتُمْ آيَةً فَاسْجُدُوا» . وقد فَرَّغَ النَّبِيُّ ﷺ عِنْدَ رُؤْيَا انْكَسَافِ الشَّمْسِ إِلَى الصَّلَاةِ . وأمر بالفزع<sup>(٤)</sup> إِلَى ذِكْرِهِ . ومعلومٌ أَنَّ آيَاتِهِ تَعَالَى لَمْ تَزَلْ مَشَاهِدَةً مَعْنُومَةً بِالْحَسْرِ وَالْعَقْلِ . ولكنَّ تَجَدُّدَهَا يُحْدِثُ لِلنَّفْسِ مِنَ الرُّهْبَةِ وَالْفَزَعِ إِلَى اللَّهِ مَا لَا تُحْدِثُهُ الْآيَاتُ

(١) «المستدرک» ١ : ٢٧٦ .

(٢) أخرجه أبو داود (١١٩٧) . ولترمذي (٣٨٩١) من حديث ابن عباس رضي الله عنهما . وقال لترمذي : هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه .

(٣) نظر كشف القناع ١ : ٥٢٧ ، ٥٢٨ . و لانصف ٢ : ٢٠٠ ، ٢٠١ . والسعي ٢ : ٣٧١ ، ٣٦٢ . و لمجسوع شرح لمهذب ٣ : ٥٢١-٥٢٣ . و الفروع ١ : ٥٠٥ . و بين لأوطار ٣ : ١٢٠ .

(٤) أخرجه البخاري (١٠٥٩) . ومسلم (٩١٢) من حديث أبي موسى رضي الله عنه .

المستمرة، فتجدد هذه النعم في اقتضاها لسجود الشكر، كتجدد تلك الآيات في اقتضاها للفرع إلى السجود والصلوات، ولهذا لما بلغ فقيه الأمة وترجمان القرآن عبد الله بن عباس موت ميمونة زوج النبي ﷺ خراً ساجداً، فقيل له: أَسْجُدُ لذلك؟ فقال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا رَأَيْتُمْ آيَةً فَاسْجُدُوا»<sup>(١)</sup>، وأَيُّ آيَةٍ أَعْظَمُ مِنْ ذَهَابِ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ بَيْنِ أَظْهَرْنَا؟ فَلَوْ لَمْ تَأْتِ النُّصُوصُ بِالسَّجُودِ عِنْدَ تَجَدُّدِ النِّعَمِ، لَكَانَ هُوَ مُحَضَّرُ الْقِيَاسِ، ومقتضى عبودية الرغبة، كما أن السجود عند الآيات مقتضى عبودية الرهبة. هـ.

وقال ابن تيمية: السجود يشرع منفرداً عن الصلاة، كسجود التلاوة، وسجود الشكر، وكالسجود عند الآيات، فإن ابن عباس لما بلغه موت بعض أمهات المؤمنين سجد، وقال: إِنْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَنَا إِذَا رَأَيْنَا آيَةً أَنْ نَسْجُدَ<sup>(٢)</sup>.

وقد تنازع الفقهاء في السجود المطلق لِغَيْرِ سَبَبٍ، هل هو عبادة أو لا؟ ومن سَوَّغَهُ يَقُولُ: هُوَ خُضُوعٌ لِلَّهِ، وَالسَّجُودُ هُوَ الْخُضُوعُ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةٌ﴾ [البقرة: ٥٨] قَالَ أَهْلُ اللُّغَةِ: السَّجُودُ فِي اللُّغَةِ هُوَ الْخُضُوعُ، وَقَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الْمَفْسَّرِينَ: أَمَرُوا أَنْ يَدْخُلُوا رُكْعًا مَنْحِنِينَ، فَإِنْ الدَّخُولُ مَعَ وَضْعِ الْجَبْهَةِ عَلَى الْأَرْضِ لَا يُمَكِّنُ، وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ وَالشَّمْسُ وَالْقَمَرُ وَالنُّجُومُ وَالْجِبَالُ وَالشَّجَرُ وَالْدُّوَابُّ وَكَثِيرٌ مِنَ النَّاسِ﴾ [الحج: ١٨]، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَاللَّهُ يَسْجُدُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ [الرعد: ١٥]، وَمَعْلُومٌ أَنَّ سَجُودَ كُلِّ شَيْءٍ بِحَسَبِهِ، لَيْسَ سَجُودُ هَذِهِ الْمَخْلُوقَاتِ وَضَعَ جَبَاهِهَا عَلَى الْأَرْضِ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ لَمَّا غَرِبَتِ الشَّمْسُ: «إِنَّهَا تَذْهَبُ فَتَسْجُدُ تَحْتَ الْعَرْشِ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ<sup>(٣)</sup>.

(١) سنن ص ٥٦٨ تعيين (٢).

(٢) انظر ما قبله.

(٣) أخرجه البخاري (٣١٩٩) و (٤٨٠٣) و (٧٤٣٣)، ومسلم (١٥٩) من حديث أبي ذر، رضي الله عنه.

فَعَبِّمُ أَنْ السَّجُودَ اسْمُ جَنْسٍ، وَهُوَ كِمَالُ الْخُضُوعِ لِلَّهِ، وَأَعَزُّ مَا فِي الْإِنْسَانِ وَجْهَهُ، فَوَضَعَهُ عَلَى الْأَرْضِ لِمَا غِيَةً خُضُوعَهُ بِيَسْنِهِ، وَهُوَ غَايَةُ مَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ مِنْ ذَلِكَ. وَلِهَذَا قَالَ لِنَبِيِّ ﷺ: «أَقْرَبُ مَا يَكُونُ الْعَبْدُ مِنْ رَبِّهِ وَهُوَ سَجْدٌ»، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿وَأَسْجُدْ وَاقْتَرِبْ﴾ [العلق: ١٩] فَصَارَ مِنْ جَنْسِ أَذْكَارِ الصَّلَاةِ الَّتِي تُشْرَعُ خَارِجَ لَصَلَاةٍ، كَالْتَسْبِيحِ، وَالتَّحْمِيدِ، وَالتَّكْبِيرِ، وَالتَّهْنِيلِ، وَقِرَاءَةِ الْقُرْآنِ، وَكُلُّ ذَلِكَ يُسْتَحَبُّ لَهُ الطَّهَارَةُ<sup>٢</sup>.

نصر: «الخامس عشر: صلاة الإحرام، إذا أراد أن يُحْرِمَ يُصَلِّي (و) ركعتين..»

ش: قال النووي: «مِنَ السُّنَنِ رَكْعَتَا الْإِحْرَامِ. اهـ<sup>٣</sup>. وسيأتي الكلام حول هاتين الركعتين في كتاب الحج إن شاء الله تعالى».

نصر: «السادس عشر: صلاة الطواف، إذا فَرَعَ مِنْهُ يُصَلِّي (و) ركعتين خَلْفَ الْمَقَامِ».

ش: قال النووي: «مِنَ السُّنَنِ رَكْعَتَا الطَّوَافِ. اهـ<sup>٤</sup>. وسيأتي توضيح ذلك في كتاب الحج إن شاء الله».

نصر: «السابع عشر: صلاة (ء) المنزل، ويُسَنُّ (و) لِمَنْ دَخَلَ مَنْزِلَهُ: أَنْ يُصَلِّي (و) ركعتين».

ش: لم أجد فيما ذكره المؤلف سنة. والله أعلم.

نصر: «الثامن عشر: الصلاة بَيْنَ الْأَذَانِ (ء) والإقامة، وتسَنُّ (ود)».

ش: يَسَنُّ أَنْ يُصَلِّيَ بَيْنَ الْأَذَانِ وَالْإِقَامَةِ.

(١) أخرجه مسلم (٤٨٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) «مجموع الفتاوى» ٢٨٣/٢١، ٢٨٤، و«علام الموقعين» ٣٩١/٢، ٣٩٢.

(٣) انظر «المجموع شرح المذهب» ٥٠٣/٣.

(٤) انظر «المجموع شرح المذهب» ٥٠٣/٣.

الدليل: حديث عبدالله بن مغفل أن النبي ﷺ قال: «بين كل أذانين صلاة» بين كل أذانين صلاة، بين كل أذانين صلاة. قل في الثالثة: لمن يشاء رواه البخاري ومسلم<sup>(١)</sup> قال النووي: والمراد بالأذانين الأذان والإقامة يتفق العلماء اهـ<sup>(٢)</sup>.

التاسع عشر: صلاة التزويج (ء). ويسن (و) لمن تزوج أن يُصلي ركعتين. ويضع (و) (ء) يده على الزوجة، ويسأل (و) (ء) خيرها ويستعيذ (و) (ء) من شرها.

ش: قال في الإقنع وشرحه: ويسن أن يقول الزوج إذ رُفَّت إليه المرأة: «اللهم إني أسألك خيرها وخير ما جبلتها عليه؛ وأعوذ بك من شرها وشر ما جبلتها عليه» لم روى عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده، عن النبي ﷺ أنه قال: «إذا تزوج أحدكم امرأة أو اشترى خادماً فليقل: اللهم إني أسألك خيرها وخير ما جبلتها عليه، وأعوذ بك من شرها وشر ما جبلتها عليه. وإذا اشترى بعبداً أخذ بذروة سنمه، وليقل مثل ذلك»<sup>(٣)</sup> رواه أبو داود والنسائي وابن ماجه. وعن أبي سعيد مولى أبي أسيد: أنه تزوج، فحضره عبدالله بن مسعود وأبو ذر وحذيفة وغيرهم من أصحاب رسول الله ﷺ فقالوا له: إذا دخلت على أهلِكَ فصل ركعتين، ثم خذ برأس أهلِكَ ثم قل: اللهم بارك لي في أهلي وبارك لأهلي في وارزقني منهم، ثم شأنك وشأن أهلِكَ. رواه صالح بن أحمد في مسائله، عن أبيه بإسناده. اهـ<sup>(٤)</sup>. وسيأتي ذلك موضعاً في كتاب النكاح إن شاء الله.

(١) أخرجه البخاري (٦٢٧)، ومسلم (٨٣٨) من حديث عبدالله بن مغفل رضي الله عنه.

(٢) انظر «المجموع شرح المذهب» ٣، ٤٦٣.

(٣) حديث حسن وأخرجه البخاري في «خلق أفعال العباد» (٢٧)، وأبو داود (٢١٦٠)، وابن ماجه (١٩١٨) و (٢٢٥٢)، والنسائي في «عمل اليوم والليلة» (٢٤٠) و (٢٦٣) من طرق عن محمد بن عجلان عن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جده عبدالله بن عمرو، رضي الله عنهما.

(٤) انظر «كشف القناع» ٥، ٢٢.

نصر: العشرون: صلاة الفتح (٤): ويُسَنُّ (و) عنده أن يُصلي ثمانِي ركعات .

ش: خُتِرَ بِنُ القِيمِ أن مَ صَلَّاهُ النَّبِيُّ ﷺ يَوْمَ الْفَتْحِ فِي حَدِيثٍ أَمْ هَدْنِي<sup>١</sup> أنها صلاةٌ بسببِ لَفَتْحِ شُكْرًا لِلَّهِ عَلَيْهِ، وَأَنَّ الْأَمْرَءَ كُنُو يُصَلُّونَهَا إِذَا فَتَحَ اللَّهُ لَهُمْ. وقال بعضُ لعلماء: وفيه إثباتُ صلاةٍ بسببِ محتمل<sup>٢</sup>.

نصر: (و) لا يجوزُ (و) نَفْلٌ بَعْدَ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ. وَعِنْدَ طُلُوعِهَا (و) حَتَّى تَرْتَفِعَ. وَعِنْدَ قِيَامِهَا حَتَّى تَزُولَ (و). وَيَعْدُ الْعَصْرُ (و) حَتَّى تَغْرُبَ. وَتُكْرَهُ (و)د): بما له سبب وتَصِحُّ (و)د). والله أعلم .

ش: أَوْقَاتُ لِنَهْيِ خَمْسَةٍ. هَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ فِي مَذْهَبِ أَحْمَدَ. وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ وَأَصْحَابِ الرَّيِّ، وَظَاهِرٌ لِحَرْقِيِّ، وَتَبِعَهُ بَعْضُهُمْ: أَنَّهَا ثَلَاثَةٌ: بَعْدَ الْفَجْرِ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ. وَبَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ، وَهُوَ يَشْمَلُ وَقَتَيْنِ، وَعِنْدَ قِيَامِهَا. حَتَّى تَزُولَ وَلَعَلَّهُ اعْتَمَدَ عَلَى حَدِيثِ عُمَرَ<sup>٣</sup> وَبَنِي هَرِيرَةَ<sup>٤</sup> وَبَنِي سَعِيدٍ<sup>٥</sup>، وَعَنِ الْأَوَّلِ: فَالْأَوَّلُ لَخَمْسَةٍ:

١- بَعْدَ طُلُوعِ فَجْرِ شَانَ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ.

٢- وَبَعْدَ طُلُوعِهَا حَتَّى تَرْتَفِعَ قَبْلَ زَمَجٍ - بِكَسْرِ الْقَفِ - نِي: قَدَرِ رَمَحٍ فِي رِيٍّ لَعِينٍ، وَقَالَ فِي «لَمُسْتَوْعَبٍ»: حَتَّى تَبْيَضَ. وَحَكَاهُ فِي «الرَّعْدِيَّةِ» قَوْلًا.

فَائِدَةٌ: نَقَلَ الشَّيْخُ بْنُ ذَهْلَانَ، عَنْ شَيْخِهِ أَحْمَدَ بْنِ نَاصِرٍ قَوْلَهُ: «قَبْلَ رَمَحٍ» إِنَّهُ الرَّمَحُ الْهَنْدِيُّ، وَإِنْ طَوَّلَهُ سِتَّةَ أَذْرَعٍ بَالِيْدٍ. هـ.

(١) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٢٨١)، وَمُسْنَدُ (٣٣٦) مِنْ حَدِيثِ «هَدْنِي» رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) نَظَرَ «الْفُرُوعُ» ١ ٥٦٧، وَهَذَا لِمَعْدَدٍ ٣ ٤١٠.

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٨١)، وَمُسْنَدُ (٨٢٦) مِنْ ضَرْبِ بْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ سَمِعْتُ عِنْدِي رَجُلًا مَرْضِيًّا، وَأَرْضَاهُمْ عِنْدِي عُمَرُ، أَنَّ نَبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الصَّلَاةِ بَعْدَ الصَّبْحِ حَتَّى تَشْرُقَ الشَّمْسُ، وَبَعْدَ الْعَصْرِ حَتَّى تَغْرُبَ.

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٨٨)، وَمُسْنَدُ (٨٢٥) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هَرِيرَةَ، بِمِثْلِ حَدِيثِ عُمَرَ لِسَالِفٍ.

(٥) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٨٦)، وَمُسْنَدُ (٨٢٧) مِنْ حَدِيثِ أَبِي سَعِيدٍ الْخَدْرِيِّ، بِنَحْوِ حَدِيثِ عُمَرَ لِسَالِفٍ.



٣- وعند قيامها ولو يوم الجمعة حتى تزول. هذا لمذهب.

وظاهر كلام الخراقي: أنه ليس بوقت نهى. لقصره. اختاره بعض الأصحاب. واختاره الشيخ تقي الدين في يوم الجمعة خاصة. قال الإمام أحمد في الجمعة: إذن لا يُعجَبني. قال في «الفروع»: وظاهره الجواز ولو لم يحضر الجمع.

وقال القاضي: ليستظهر بترك الصلاة ساعة بقدر ما يعلم زوالها كسائر الأيام. وأباحه فيها عطاء في الشتاء دون الصيف.

قال الرمي: اعلم أن وقت الاستواء لطيف لا يتسبّع لصلاة. ولا يكاد يشعر به حتى تزول الشمس. إلا أن التحريم قد يمكن إيقاعه فيه. فلا تصح الصلاة. اهـ. وقال الشيخ عبدالله أبابطين: وهو وقت قصير جداً، وفي كلام بعضهم أنه ما يمكن فيه قراءة الفاتحة. اهـ.

٤- وبعد فرغ صلاة عصر حتى تشرع لشمس في لغروب. هذا لمذهب.

الدليل: ما روى أبو سعيد أن النبي ﷺ قال: «لا صلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس». ولا صلاة بعد العصر حتى تغيب الشمس. متفق عليه<sup>١</sup>. وفي لفظ: «بعد صلاة الفجر وبعد صلاة العصر». روه مسلم<sup>٢</sup>.

وعن أحمد: لا نهى بعد العصر مطلقاً.

وعنه: لا نهى بعد العصر ما لم تصفر الشمس.

الدليل: عن وهب بن الأجدع. عن علي بن أبي طالب أن النبي ﷺ قال: لا تصلوا بعد العصر إلا أن تصلوا والشمس مرتفعة. وفي رواية: «نقية». رواه أبو دود<sup>٣</sup> وغيره بإسناد حسن. قاله النووي. وقال: وظاهره يخالف الأحاديث الصحيحة

(١) سف ص ٥٧٢ تعيق (٥)

(٢) في «صحيحه» (٨٢٧) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٣) حديث صحيح. وهو في «سنن أبي دود» (١٢٧٤). وأخرجه أحمد (٦١٠). ولنسني

في تعميمٍ لنهي من حين صلاة العصر إلى غروب الشمس، ويُخالف أيضاً ما عيه  
مذهبُ جماهير العلماء. اهـ.

وحكى أبو الفتح اليعمرِيُّ عن جماعة من السَّنْبِ أَنَّهُمْ قَالُوا: إِنَّ لِنَهْيٍ عَنِ  
الصَّلَاةِ بَعْدَ لُصْحٍ وَبَعْدَ الْعَصْرِ نَمَ هُوَ إِعْلَامٌ بِأَنَّهُ لَا يَتَطَوَّعُ بَعْدَهُمْ. وَلَمْ يَقْصِدِ  
الْوَقْتَ بِالنَّهْيِ كَمَا قَصَدَ بِهِ وَقْتُ الطُّلُوعِ وَوَقْتُ الْغُرُوبِ. وَيُؤَيِّدُ ذَلِكَ مَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ  
وَالنَّسَائِيُّ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ، كَمَا قَالَ الْحَفِظُ عَنْ عَمِيٍّ، عَنْ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: لَا تُصَلُّوا  
بَعْدَ الصُّبْحِ وَلَا بَعْدَ الْعَصْرِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ لَشَمْسٍ نَقِيَّةٌ<sup>١</sup>. وَفِي رَوِيَةٍ مَرْتَفَعَةٍ، فَدَلَّ  
عَلَى أَنَّ الْمُرَادَ بِالْبَعْدِيَةِ لَيْسَ عَلَى عَمُومِهِ، وَإِنَّمَا الْمُرَادُ وَقْتُ الطُّلُوعِ وَوَقْتُ الْغُرُوبِ  
وَمَا قَارِبَهُمَا. كَذَا فِي الْفَتْحِ.

وَعَلِمَ مِنْهُ: أَنَّ لِنَهْيٍ يَتَعَلَّقُ بِطَوَّعٍ لِفَجْرِ لثَنِيٍّ، وَهُوَ لِمَنْهَبٍ. نَصَّرَ عَلَيْهِ  
أَحْمَدُ. وَبِهَذَا قَالَ سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيْبِ، وَالْعَلَاءُ بْنُ زَيْدٍ، وَحَمِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ،  
وَمَالِكٌ، وَأَصْحَابُ الرَّأْيِ وَأَكْثَرُ الْعُلَمَاءِ، وَقَالَ النُّخَعِيُّ: كَانُوا يَكْرَهُونَ ذَلِكَ، يَعْنِي  
التَّطَوُّعَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ، وَرُوِيَ كَرَاهَتُهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو.

الدَّلِيلُ: مَا رَوَى ابْنُ عَمْرٍو مَرْفُوعاً: لَا صَلَاةَ بَعْدَ الصُّبْحِ إِلَّا رَكْعَتَيْنِ. رَوَاهُ  
أَحْمَدُ وَالتِّرْمِذِيُّ<sup>(٢)</sup>. وَقَالَ: هَذَا مَا أَجْمَعَ عَلَيْهِ أَهْلُ الْعَمِّ. وَفِي لَفْظٍ لِلتِّرْمِذِيِّ<sup>(٣)</sup>:  
«لَا صَلَاةَ بَعْدَ طُلُوعِ الْفَجْرِ إِلَّا رَكْعَتِي الْفَجْرِ»، اِحْتَجَّ بِهِ أَحْمَدُ، وَعَنْ ابْنِ الْمُسَيْبِ<sup>(٤)</sup>.

---

= ١ ٢٨٠، وَصَحَّحَهُ بَنُ خَزِيمَةَ (١٢٨٥)، وَبَنُ حَبَنَ (١٥٤٨) وَ (١٥٦٢)، وَالْحَافِظُ الْعِرَاقِيُّ  
فِي «طَرِيقِ التَّرْيِبِ» ١٨٧/٢، وَحَسَنَهُ الْحَفِظُ فِي «الْفَتْحِ» ٦١ ٢.

(١) انْظُرْ مَا قَبْلَهُ.

(٢) حَدِيثٌ صَحِيحٌ بِطَرَقِهِ وَشَوَاهِدِهِ، وَأَخْرَجَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٥٨١١)، وَأَبُو دَاوُدَ (١٢٧٨)،  
وَالْتِّرْمِذِيُّ (٤١٩) مِنْ حَدِيثِ بَنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

وَانْظُرْ تَمَامَ تَخْرِيجِهِ وَالتَّعْلِيقَ عَلَيْهِ فِي «الْمُسْنَدِ» طَبَعَ مَوْسُةُ الرِّسَالَةِ.

(٣) انْظُرْ مَا قَبْلَهُ.

(٤) أَخْرَجَهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ (٤٧٥٦) عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيْبِ، مَرْسَلاً.

نحوه مرسلاً، وما روى يسار مولى بن عمر، قال: رآني بن عمر وأنا أصلي بعد طسوع الفجر، فقال: يا يسار، إن رسول الله ﷺ خرج عييد ونحن نضوي هذه الصلاة، فقال: «لِيُبَلِّغَ شَاهِدُكُمْ غَائِبَكُمْ، لَا تُصَلُّوْا بَعْدَ الْفَجْرِ إِلَّا سَجْدَتَيْنِ»<sup>١</sup>. روه أبو داود. قال لنووي: إسناده حسن إلا أن فيه رجلاً مستوراً، وقد قال لترمذي: إنه حديث غريب. اهـ. وفي لفظ: «إِلَّا صَلَاةً بَعْدَ طُسُوعِ الْفَجْرِ إِلَّا سَجْدَتَانِ». رواه الدارقطني<sup>٢</sup>. وفي لفظ: «إِلَّا رَكَعَتِي الْفَجْرِ»، وقال: هو غريب. رواه قدامة بن موسى<sup>٣</sup>. وقد روى عنه غير واحد من أهل العلم. وقال: هذا ما أجمع عليه أهل العلم.

وعن أبي هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا طَلَعَ الْفَجْرُ، فَلَا صَلَاةَ إِلَّا رَكَعَتِي الْفَجْرِ»<sup>٤</sup>. وهذا يبين مراد النبي ﷺ من اللفظ المجمل، ولا يعارضه تخصيص ما بعد الصلاة بالنهي، فإن ذلك دليل خطاب، وهذا منطوق، فيكون

(١) نظرم سبب ص ٥٧٤ تعبير (٢).

(٢) في «سننه» ١ ٤١٩.

(٣) قلنا: روه قدامة بن موسى، عن أيوب بن حصين لثيممي، عن أبي عثمة مولى عبد الله بن عباس، عن يسار مولى عبد الله بن عمر، قال رآني عبد الله بن عمر، فذكره.

وأيوب بن حصين، وقيل: اسمه محمد بن حصين، ليس له روى إلا قدامة بن موسى، ولذلك جهه الدارقطني وابن لقطن الفاسي، وذكر هذا الأخير في «كتابه» فيما نقله عنه لزيبي في نصب روية ١ ٢٥٦ أنه عند البخاري. روى أبي حاتم مجهول، لأنهم لم يعرفوا من حاله بشيء، وكذا جهه بن حجر في «لتقريب».

(٤) أخرجه الطبراني في «الأوسط» (٨٢٠)، وابن عدي في «الكمال» ١ ٢٩٧ من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

قلنا: وفي إسناده إسماعيل بن قيس بن سعد بن زيد بن ثابت لأنصاري، قال لبخري والدارقطني: منكر الحديث، وقال لنسائي: ضعيف. وقال ابن عدي عمدة ما يرويه مناكير، وقال الهيثمي في «المجمع» ٢ ٢١٨، بعد أن عزاه لطيبراني في «الأوسط»: وفيه إسماعيل بن قيس وهو ضعيف. وعدّه الذهبي مما أنكر عليه، في «الميزان» ١/٢٤٥.

أولى . وحديث عمرو بن عبسة قد اختلفت ألفاظ الرواة فيه، وهو في «سنن ابن ماجة»: «حَتَّى يَطْلُعَ الْفَجْرُ»<sup>(١)</sup> قال النووي: وتُحْمَلُ رواية الطلوع على الطلوع مرتفعة بدليل حديث عمرو بن عبسة جمعاً بين الأحاديث. اهـ.

وعن عقبة بن عامر: ثلاث ساعات كان النبي ﷺ ينهانا أن نُصَلِّيَ فيهنَّ، أو أن نقبر فيهن موتان: حين تَطْلُعُ الشَّمْسُ بَارِغَةً حَتَّى تَرْتَفِعَ، وَحِينَ يَقُومُ قَائِمُ الظَّهِيرَةِ حَتَّى تَمِيلَ الشَّمْسُ، وَحِينَ تَضَيِّفُ الشَّمْسُ لِلْغُرُوبِ حَتَّى تَغْرُبَ. رواه مسلم<sup>(٢)</sup>.

وعن عمرو بن عبسة معناه بأطول منه. رواه أحمد ومسلم، وفيه: «فإنها تَطْلُعُ وَتَغِيْبُ بَيْنَ قَرْنَيْ شَيْطَانٍ»<sup>(٣)</sup>، والمراد به: حزبه وأتباعه. وقيل: قوته وغلبته، وقيل: هما جانبها الرأس، ومعناه: أنه يُدْنِي رَأْسَهُ إِلَى الشَّمْسِ فِي هَذِهِ الْأَوْقَاتِ لِيَكُونَ السَّاجِدُونَ لَهَا مِنَ الْكُفَّارِ كَالسَّاجِدِينَ لَهُ فِي الصُّورَةِ، فَيَكُونُ لَهُ وَلِشِيعَتِهِ تَسَلُّطٌ ظَاهِرٌ مِنْ أَنْ يُلَبَّسُوا عَلَى الْمُصَلِّينَ صَلَاتَهُمْ، كَمَا مَنَعَ مِنَ الصَّلَاةِ فِي الْأَمَاكِنِ الَّتِي هِيَ مَأْوَى الشَّيْطَانِ.

وفي حديث عمرو بن عبسة: «ثُمَّ أَقْصِرْ عَنِ الصَّلَاةِ، فَإِنَّ حِينَئِذٍ تُسَجَّرُ جَهَنَّمُ»<sup>(٤)</sup> فهو معلَّلٌ حينئذٍ.

قوله: «نقبر فيهن» هو بضم الباء وكسرهما لغتان فصيحتان، قاله النووي.

والظهير: شدة الحر، وقائمه: البعير يكون باركاً فيقوم من شدة حر الأرض وهو حال الاستواء، وتضيف بمثناة من فوق مفتوحة، ثم ضاد معجمة، ثم ياء مشددة مفتوحة، أي: تميل. ومنه الضيف تقول: أضفت فلاناً، إذا أملت إليه، وأنزلته

(١) هو في «سنن ابن ماجة» (١٢٥١) من حديث عمرو بن عبسة، رضي الله عنه. وفي إسناده عبد الرحمن بن اليماني، وهو ضعيف.

(٢) في «صحيحه» (٨٣١) من حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه.

(٣) أخرجه الإمام أحمد ١١١/٤، ومسلم (٨٣٢) من حديث عمرو بن عبسة، رضي الله عنه.

(٤) انظر ما قبله.

عندك، واستدلوا أيضاً بحديث حفصة قالت: كان رسول الله ﷺ إذا طَلَعَ الفجرُ له يصل إلا ركعتين خفيفتين. رواه البخاري ومسلم<sup>(١)</sup>. قال النووي: ويجب عنه بأن هذا ليس فيه نهْي، وحديث ابن عمر<sup>(٢)</sup> إن ثبت يؤول على موافقة غيره. اهـ.

وعن أحمد رواية أخرى: أن النهي متعلق بفعل الصلاة، اختاره أبو محمد رزق الله التميمي وابن تيمية والشيخ عبدالرحمن السعدي. وقال: كما هو صريح الحديث وكصلاة العصر. وروي نحو ذلك عن الحسن ولشافعي.

الدليل: ما روى أبو سعيد أن النبي ﷺ قال: «لا صلاة بعد صلاة العصر حتى تغرب الشمس، ولا صلاة بعد صلاة الفجر حتى تطلع الشمس». رواه مسلم<sup>(٣)</sup>. وروى أبو داود<sup>(٤)</sup> حديث عمر بهذا اللفظ.

وفي حديث عمرو بن عبسة قال: «صل صلاة الصبح ثم أقصر عن صلاة». كذا رواه مسلم<sup>(٥)</sup>. وفي رواية أبي داود<sup>(٦)</sup> قال: قلت يا رسول الله، أي الليل أسمع؟ قال: «جوف الليل الآخر. فصل ما شئت، فإن صلاة مكتوبة مشهودة حتى تصلّي الصبح، ثم أقصر حتى تطلع الشمس، فترتفع قدر رمح أو رُمحين». ولأن لفظ النبي ﷺ في العصر علق على الصلاة دون وقتها، فكذلك لفجر. ولأنه وقت نهْي بعد صلاة، فيتعلق بفعلها، كبعد العصر.

#### الترجيح:

قلت: والراجح أن النهي متعلق بفعل الصلاة لم تقدم من الأدلة، والله أعلم. ويتعلق النهي في العصر بفعلها لا بالوقت، قال في «المبدع»: بغير خلاف نعلمه. اهـ. ولو فعلت العصر جمعاً في وقت الظهر، فمن صلى العصر منع

(١) أخرجه البخاري (٦١٨)، ومسلم (٧٢٣) من حديث حفصة رضي الله عنها.

(٢) لسلف ص ٥٧٤ تعليق (٢).

(٣) في «صحيحه» (٨٢٧)، ونظر م سلف ص ٥٧٢ تعليق (٥).

(٤) في «سننه» (١٢٧٦) من حديث عمر رضي الله عنه، ونظر م سلف ص ٥٧٢ تعليق (٣).

(٥) في «صحيحه» (٨٣٢) من حديث عمرو بن عبسة رضي الله عنه.

(٦) في «سننه» (١٢٧٧) من حديث عمرو بن عبسة رضي الله عنه.

التطوع لما تقدّم إلا ما يُستثنى، وإن لم يُصلِّ العصر غيره، ومن لم يُصلِّ العصر لم يُمنع التنفل، وإن صَلَّى غيره، قال في «المغني» والشرح: لا نعلم في ذلك خلافٌ عند من يمنع الصلاة بعد العصر. اهـ. والاعتبارُ بفراغ صلاة العصر لا بالشروع فيها، فلو أحرم بها ثم قلبها نفلاً، أو قطعها لم يمنع من التطوع حتى يُصليها.

الدليل: قوله ﷺ: «لا صلاة بعد صلاة العصر»<sup>١</sup> ولا يتحقق ذلك إلا بفراغها. وفي «صحيح مسلم»<sup>٢</sup> وغيره: كن عمر يضربُ عليهما - أي على ركعتين بعد العصر - بمحضر من الصحابة من غير نكير.

وتفعل سنة الفجر بعده، وقبل صلاة الصبح.

الدليل: ما تقدم من حديث: «لا صلاة بعد طلوع الفجر إلا ركعتي الفجر»<sup>٣</sup>. وتُفعل سنة لظهر بعد العصر في لجمع تقديماً كن أو تأخيراً، على الصحيح من المذهب.

الدليل: ما روت أم سلمة قالت: دخل عليَّ النبي ﷺ ذات يوم بعد العصر، فصلى ركعتين فقلت: يا رسول الله، صليت صلاة لم أكن أراك تُصليها. فقال: «إني كنتُ أصلي ركعتين بعد الظهر، وإنه قدِمَ وفدُ بني تميم، فشغلوني عنهما، فهما هاتان الركعتان» متفق عليه<sup>٤</sup>.

(١) نظر ص ٥٧٧ تعيق (٣).

(٢) برقم (٨٣٤)، وأخرجه البخاري (١٢٣٣)، وابن حبان (١٥٧٦)، من طريق كريب مولى بن عباس، أن عبد الله بن عباس وعبد الرحمن بن أزهر، والمسور بن مخرمة أرسلوه إلى عائشة زوج النبي ﷺ، فقالوا: اقرأ عليها السلام من جميعاً، وسنه عن الركعتين بعد العصر، وقُل إنا أخبرنا أنك تصلينها، وقد بلغنا أن رسول الله ﷺ نهى عنهما. قال ابن عباس: وكنت اضربُ مع عمر بن الخطاب الناس عليهما... الحديث.

(٣) سلف ص ٥٧٢، تعيق (٣) (٤) (٥).

(٤) أخرجه البخاري (١٢٣٣)، ومسلم (٨٣٤) من حديث أم سمة رضي الله عنها.

وقيل: يفعلها إذا جمع في وقت الظهر. وقيل: بالمنع مطلقاً.

قلت: والصحيح لأول، والله أعلم.

الخامس من أوقات النهي إذا شرعت الشمس في لغروب حتى تغرب؛ لما تقدم، والرواية الثانية: أوله إذا صُفرت. اختاره لموفق. قال لمجد في «شرحه»: هذا أولى وأحوط. هـ.

ومن جعل الخامس وقت الغروب، فلأن النبي ﷺ خصه بالنهي في حديث ابن عمر، عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إذا بدأ حاجب الشمس، فأخروا الصلاة حتى تبرز، وإذا غاب حاجب الشمس، فأخروا الصلاة حتى تغيب». رواه مسلم<sup>١</sup>. وفي حديث: «لا تتحروا بصلاتكم طلوع الشمس ولا غروبها». رواه البخاري ومسلم<sup>٢</sup>.

وقال ابن المنذر: إنما المنهي عنه الأوقات الثلاثة التي في حديث عقبة<sup>٣</sup>؛ بدليل تخصيصها بالنهي في حديثه وحديث ابن عمر<sup>٤</sup>. وقوله: «لا تصلوا بعد العصر إلا أن تصلوا والشمس مرتفعة». رواه أبو داود<sup>٥</sup>. وقالت عائشة: «وهم عمر، إنما نهى رسول الله ﷺ أن يتحرى طلوع الشمس أو غروبها»<sup>٦</sup>.

قال الموفق: ولنا، ما ذكرنا من الأحاديث، وهي صحيحة صريحة، والتخصيص في بعض الأحاديث لا يعارض العموم الموافق له، بل يدل على تأكيد الحكم فيما خصه. وقول عائشة في رد خبر عمر غير مقبول، فإنه مثبت لروايته عن النبي ﷺ، وهي تقول برأيها، وقول النبي ﷺ أصح من قولها، ثم هي قد روت ذلك أيضاً.

(١) في صحيحه (٨٢٩) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه البخاري (٥٨٢)، ومسلم (٨٢٨) من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٣) السالف ص ٥٧٦ تعيق (٢).

(٤) السالف ص ٥٧٤ تعيق (٢).

(٥) في «سننه» (١٢٧٤) من حديث عبي بن أبي طالب رضي الله عنه، ونظره في سف ص ٥٧٣

تعيق (٣).

(٦) أخرجه مسلم (٨٣٣) (٢٩٥) من حديث عائشة رضي الله عنها.

فروى ذكوانُ مولى عائشة، أنها حدثته، أنَّ رسول الله ﷺ كان يُصَلِّي بعدَ العصر، وينهى عنها. رواه أبو داود<sup>(١)</sup>، فكيف يُقبل رُدُّها لما قد أقرَّت بصحتها، وقد رواه أبو سعيد، وعمر بن عَبَّسَةَ، وأبو هريرة، وابن عمر، والصُّنَابِحِيُّ، وأمُّ سلمة، كنحو رواية عمر؟ فلا يُترك هذا بمجرد رأي مختلف متناقض. اهـ.

مسألة: ويجوزُ قضاءُ الفرائض في كُلِّ وقت منها، هذا المذهبُ وروي نحو ذلك عن علي وغير واحد من الصحابة، وبه قال أبو العالية والنخعي والشعبي، والحكم وحماة ومالك، والأوزاعي والشافعي، وإسحاق، وأبو ثور وابن المنذر، وجمهورُ الفقهاء.

الدليل: عمومُ قوله ﷺ: «مَنْ نَهَ عن صلاةٍ، أو نَسِيَهَا فَيُصَلِّهَا إِذَا ذَكَرَهَا، لَا كَفَّارَةَ لَهَا إِلَّا ذَلِكَ». متفق عليه<sup>(٢)</sup>.

وفي حديث أبي قتادة: «إنما التفریط في اليقظة على مَنْ لم يُصَلِّ الصلاةَ حتى يجيء وقتُ الأخرى، فَمَنْ فعل ذلك فَلْيُصَلِّهَا حِينَ يَنْتَبِهْ لَهَا». رواه مسلم<sup>(٣)</sup>.

وحديث: تأخير صلاةِ الفجر لم نام عنها، حتى طلعتِ الشمسُ، أخرها حتى ابْيَضَّتِ الشمسُ. متفق عليه<sup>(٤)</sup>، إنما يَدُلُّ على جوازِ التأخير، لا تحريم الفعل.

وعن أحمد: لا يجوزُ، لعمومِ لنهي.

وأجيبُ بأنه محمول على التطوع جمعاً بَيِّنٌ لأدلة.

---

(١) في «سننه» (١٢٨٠)، وأخرجه لخطيب في «تاريخ بغداد» ١٠ ٣٢٤ من حديث عائشة رضي الله عنها، وفي سنده محمد بن إسحاق وهو مالس، وقد عنعن.

(٢) أخرجه البخاري (٥٩٧)، ومسلم (٦٨٤)، وابن حبان (١٥٥٥) من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه.

(٣) في «صحيحه» (٦٨١) من حديث أبي قتادة الأنصاري رضي الله عنه.

(٤) أخرجه البخاري (٥٩٥)، ومسلم (٦٨١) من حديث أبي قتادة الأنصاري، رضي الله عنه.



وقال أصحاب الرأي: لا تُقضى الفوائت في الأوقات الثلاثة التي في حديث عتبة بن عامر <sup>(١)</sup> إلا عصر يومه يُصليها قبل غروب الشمس لعموم النهي، وهو متناول للفرائض وغيرها. ولأن النبي ﷺ لما نه عن صلاة الفجر حتى طبت الشمس أخرها حتى ابيضت الشمس. متفق عليه <sup>(٢)</sup>. ولأنها صلاة فلم تجز في هذه الأوقات كالنوافل، وقد روي عن أبي بكر أنه نام في دالية، فاستيقظ عند غروب الشمس، فانتظر حتى غابت الشمس ثم صلى. وعن كعب - أحسبه ابن عجرة - أنه نام حتى طلع قرن الشمس فأجلسه، فما أن تعالت الشمس قال له: صل الآن.

قال الموفق: خبر النهي مخصوص بالقضاء في الوقتين الآخرين وبعصر يومه، فنقيس محر الزاع على المخصوص، وقياسهم منقوض بذلك أيضاً. وحديث أبي قتادة يدل على جواز التأخير، لا على تحريم الفعل. اهـ.

قال ابن تيمية: وأجب الجمهور بوجوه:

أحدها: أن التأخير كن لأجل المكان؛ لأن النبي ﷺ قال: هذا وادٍ حُضِرَ فيه الشيطان <sup>(٣)</sup>.

الثاني: أنه دليل على الجواز لا على الوجوب.

الثالث: أن هذا غيئه أن يكون فيمن ابتداء قضاء الفائتة، أم من صلى ركعة قبل طلوع الشمس، فقد أدرك الوقت، كما قل: افقد أدرك، والشيء تفعل تبعاً، كما يفعله المسبوق، إذا أدرك ركعة. قالوا: وهذا أولى بالعشر من العصر إلى الغروب؛ لأن الغروب مشهود، يمكنه أن يصلي قبله، وأم الطلوع، فهو قبل أن تطلع لا يعلم متى تطلع، فإذا صلى في الوقت، ولهذا لا يثبت من آخر الصلاة حتى يفرغ منها قبل الطلوع، كما ثبت عن النبي ﷺ في حديث لموقيت: أنه

(١) لسلف ص ٥٦٦ تعليق (٢).

(٢) لسلف ص ٥٨٠ تعليق (٤).

(٣) أخرجه مسلم (٦٨٠) (٣١٠) من حديث أبي هريرة، رضي الله عنه.

سَلَّمَ فِي الْيَوْمِ الثَّانِي. وَالْقَائِلُ يَقُولُ: قَدْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ أَوْ كَادَتْ <sup>١</sup>. وَقَالَ فِي الْحَدِيثِ الصَّحِيحِ: «وَقْتُ الْفَجْرِ مَا لَمْ تَطْلُعِ الشَّمْسُ» <sup>٢</sup> وَقَالَ: «وَقْتُ الْعَصْرِ مَا لَمْ تَصْفُرِ الشَّمْسُ» - وَفِي لَفْظٍ: «مَا لَمْ تُصَيِّقْ لِلْغُرُوبِ» <sup>٣</sup> فَمَنْ صَلَّى قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ جَمِيعَ صَلَاةِ الْفَجْرِ، فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ. وَمَنْ صَلَّى الْعَصْرَ وَقْتُ الْغُرُوبِ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ، فَهُوَ آثِمٌ. اهـ.

الترجيح:

قلت: ولرجح القول الأول لما تقدم من الأدلة، والله أعلم.

مسألة: ولو طلعت الشمس وهو في صلاة لصبح تمه.

وقال أصحاب الرأي: تفسد؛ لأنها صارت في وقت النهي.

قال لموفق: ولد ما روى أبو هريرة عن النبي ﷺ أنه قال: «إِذَا دَرَكْتَ أَحَدَكُمْ

سَجْدَةً مِنْ صَلَاةٍ لِعَصْرِ قَبْلَ أَنْ تَغِيبَ لَشَمْسٌ، فَلْيَتِمَّ صَلَاتَهُ، وَإِذَا دَرَكْتَ سَجْدَةً مِنْ

صَلَاةٍ لَصُبح قَبْلَ أَنْ تَطْلُعَ الشَّمْسُ، فَلْيَتِمَّ صَلَاتَهُ» متفق عليه <sup>(٤)</sup>. وهذا نص في

لمسألة يقدم على عموم غيره. هـ.

مسألة: ويجوز فعل المندورة في كل وقت منها. ولو كان نذر فيها بأن قال:

لله علي أن أصلي ركعتين عند طلوع الشمس ونحوه، عني الصحيح من المذهب.

وهو مذهب الشافعي. لأنها صلاة واجبة. فأشبهت الفرائض. وعن أحمد: لا يفعلها

وقت النهي. وبه قال أبو حنيفة، ويخرج ألا ينعقد النذر لو نذر صلاة في أوقات

النهي.

فائدة: لو نذر الصلاة في مكان غضب، ففي «مفردات» أبي يعنى: ينعقد.

ف قيل له: يصلي في غيرها؟ فقال: فلم يف بنذره.

وقال في «الفروع»: ويتوجه أنه كصوم يوم العيد. اهـ.

(١) أخرجه مسلم (٦١٤) من حديث أبي موسى. رضي الله عنه.

(٢) أخرجه مسلم (٦١٢) من حديث عبد الله بن عمرو. رضي الله عنهما.

(٣) انظر ما قبله.

(٤) أخرجه البخاري (٥٥٦)، ومسلم (٦٠٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

مسألة: ويجوز فعل ركعتي طواف، فرضاً كان الطواف أو نفلاً في كل وقت منها، على الصحيح من المذهب، واختاره الشيخ تقي الدين بن تيمية.

وممن طاف بعد الصبح والعصر وصلى ركعتين ابن عمر، وابن الزبير، وعطاء، وطاووس، وفعله ابن عباس، والحسن، والحسين، ومجاهد، والقاسم بن محمد، وفعله عروة بعد الصبح، وهذا مذهب عطاء، والشافعي، وأبي ثور.

الدليل: حديث جبير بن مطعم أن النبي ﷺ قال: «يا بني عبد مناف، لا تمنعوا أحداً طاف بهذا البيت، وصلى فيه في أي ساعة شاء من ليل أو نهار». رواه الأثرم والترمذي<sup>(١)</sup>. وقال: صحيح. وهذا إذن منه ﷺ في فعلهم في جميع أوقات النهي، ولأن الطواف جائز في كل وقت مع كونه صلاة، كذلك ركعته تبعاً له.

وعن أحمد: المنع، لعموم النهي، وهو قول أبي حنيفة ومالك، وأجيب بأنه مستثنى من حديث ابن عباس، مع أن حديثنا لا تخصيص فيه.

وعن أحمد رواية: لا يجوز في الأوقات الثلاثة القصيرة.

قال ابن تيمية: والحجة مع أهل القول الأول من وجوه:

أحدها: أن قوله: «لا تمنعوا أحداً طاف بهذا البيت؛ وصلى أية ساعة شاء من ليل أو نهار» عموم مقصود في الوقت، فكيف يجوز أن يقال: إنه لم يدخل في ذلك المواقيت الخمسة.

الثاني: أن هذا العموم لم يخص منه صورة لا بنصر ولا إجماع، وحديث النهي مخصوص بالنصر والإجماع، والعموم المحفوظ راجع على العموم.

---

(١) حديث صحيح، وأخرجه الترمذي (٨٦٨)، وابن ماجة (١٢٥٤)، والنسائي ٢٤٨/١ و

٢٢٣/٥، من حديث جبير بن مطعم رضي الله عنه، وصححه ابن خزيمة (١٢٨٠)، وابن

حبان (١٥٥٢)، والحاكم ٤٤٨/١ على شرط مسلم، ووافقه الذهبي.

وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.

المخصوص .

الثالث: أن البيت ما زال النَّسُّ يطوفون به، ويصلُّون عنده من حين بناه إبراهيم الخليل، وكان النبي ﷺ وأصحابه قبل الهجرة يطوفون به، ويصلُّون عنده، وكذلك لم تفتح مكة كَثُرَ طوافُ المسلمين به، وصلاَّتُهم عنده. ولو كانت ركعتا الطواف منهيًّا عنهما في الأوقات الخمسة، لكان النبي ﷺ ينهى عن ذلك نهياً عاماً، لحاجة المسلمين إلى ذلك. وكان ذلك يُنقل، ولم ينقل مسلم أن النبي ﷺ نهى عن ذلك، مع أن الطواف طرفي النهار أكثر وأسهل.

الرابع: أن في النهي تعطيلاً لمصالح ذلك من الطواف والصلاة.

الخامس: أن النهي إنما كان لِسَدِّ الذريعة، وما كان لِسَدِّ الذريعة، فإنه يُفَعَّلُ للمصلحة الراجحة، وذلك أن الصلاة في نفسها من أفضل الأعمال، وأعظم العبادات، كما قال النبي ﷺ: «اسْتَقِيمُوا وَلَنْ تُحْصُوا، وَعَلِمُوا أَنَّ خَيْرَ أَعْمَالِكُمُ الصَّلَاةُ»<sup>(١)</sup> فليس فيها نفسها مفسدة تقتضي النهي، ولكن وقت الطلوع والغروب الشيطان يُقَارَنُ الشَّمْسَ، وحينئذ يسجدُ لها الكفار، فالمصلي حينئذ يتشبه بهم في

---

(١) حديث صحيح، وأخرجه أحمد ٢٧٦/٥ - ٢٧٧ و ٢٨٢، ولطيلسي (٩٩٦)، والطبراني في «الصغير» (٨) و (١٠١١)، وابن ماجه (٢٧٧)، والحاكم ١/١٣٠، ولبيهقي ١/٤٥٧، والخطيب في «تاريخ بغداد» ١/٢٩٣، والبيهقي في «شرح السنة» (١٥٥) من طريقين عن سالم بن أبي الجعد، عن ثوبان مرفوعاً.

قند: ورجاله ثقات إلا أنه منقطع، سالم بن أبي الجعد لم يسمع من ثوبان ولم يلقه كما نبّه عليه غير واحد من الأئمة، وقد نبّه على انقطاعه لبيغوي في «شرح السنة» ١/٣٢٧، ولبوصيري في «الزوائد» ورقة ٢٢، وأورده مالك في «الموطأ» ١/٣٤ بلاغاً.

وأخرجه موصولاً أحمد ٢٨٢/٥، وابن حبان (١٠٣٧)، والطبراني في الكبير (١٤٤٤) - بسند حسن - من حديث ثوبان رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «سدّدوا وقرّبوا، وعصموا أن خير أعمالكم الصلاة، ولا يحافظ على الوضوء إلا مؤمن». وانظر تمام تخريجه والتعليق عليه في «صحيح ابن حبان».

فالسجود وإن لم يكونوا يعبدون معبودهم . ولا يقصدون مقصودهم . لكن يُشبههم في الصورة فنهي عن الصلاة في هذين الوقتين سداً للذريعة حتى ينقطع التشبه بالكفار . ولا يتشبه بهم المسلم في شركهم . كما نهى عن الخلوة بالأجنبية . والسفر معها . والنظر إليها لما يُفضي إليه من الفساد . ونهاه أن تُسافر إلا مع زوج . أو ذي مُحَرَّم . وكما نهى عن سبِّ آلهة المشركين ؛ لئلا يسبوا الله بغير علم . وكما نهى عن أكل الخبائث . لما يُفضي إليه من حيث التغذية . الذي يقتضي الأعمال المنهي عنها . وأمثال ذلك .

ثم إن ما نُهي عنه لِسَدِّ الذريعة يُباح لِمَصْلَحَةِ الرّاجحة . كما يُباح النظر إلى المخطوبة . والسفر بها إذا خيفَ ضياعها . كسفرهم من دار الحرب . مثل سفر أم كلثوم . وكسفر عائشة لما تخلّفت مع صفوان بن المعطل . فإنه لم يُنه عنه . إلا لأنه يُفضي إلى المفسدة . فإذا كان مقتضياً للمصلحة الرّاجحة لم يكن مفضياً إلى المفسدة . وهذا موجود في التطوع المطلق . فإنه قد يُفضي إلى المفسدة . وليس الناس محتاجين إليه في أوقات النهي ، لسعة الأوقات التي تُباح فيها الصلاة . بل في النهي عنه بعض الأوقات مصلح آخر من إجمام النفوس بعض الأوقات . من ثقل العبادة كما يجم بالنوم وغيره . ولهذا قال معاذ : إني لأحتسبُ نومي . كما أحتسبُ قومي . ومن تشويقها وتحبيب الصلاة إليها إذا منعت منها وقتاً . فإنه يكون أنشط وأرغب فيها . فإن العبادة إذا خُصّت ببعض الأوقات . نشطت النفوسُ لها أعظم مما تنشطُ للشيء الدائم . ومنها : أن الشيء الدائم تسأم منه . وتمل وتضجر . فإذا نهى عنه بعض الأوقات زال ذلك الملل . إلى أنواعٍ أُخر من المصالح في النهي عن التطوع المطلق . ففي النهي دفعٌ لمفاسد . وجلب لمصالح من غير تفويت مصلحة .

وأما ما كان له سببٌ فمنها ما إذا نهى عنه فاتت المصلحة . وتعطل على الناس من العبادة والطاعة . وتحصيل الأجر والثواب . والمصلحة العظيمة في دينهم . ما

لا يُمكنُ استدراكه، كالمعادة مع إمام الحي، وكتحية المسجد، وسجود التلاوة، وصلاة الكسوف، ونحو ذلك.

ومنها ما تنقصر به المصلحة، كركعتي الطواف، لا سيما للقادمين، وهم يريدون أن يغتنموا الطواف في تلك الأيام، والطواف لهم، ولأهل البلد طرفي النهار.

الوجه السادس: أن يُقال: ذوات الأسباب إنما دعا إليها داع؛ لم تفعل لأجل الوقت بخلاف التطوع المطلق الذي لا سبب له، وحينئذ فمفسدة النهي إنما تنشأ مما لا سبب له دون ما له السبب، ولهذا قال في حديث ابن عمر: «لا تتحرروا بصلاتكم طلوع الشمس ولا غروبها»<sup>(١)</sup>.

وهذه لوجوه لتي ذكرناها تدلُّ أيضاً على قضاء لفوائت في أوقات النهي. هـ.

الترجيح:

قلت: ولرجح القول الأول لما ذكر من الأدلة، والله أعلم.

مسألة: وتجوز إعادة جماعة إذ أقيمت وهو في المسجد، ولو مع غيرهم لحي، وسواء كان صلى جماعة أو وحده في كل وقت من أوقات النهي، على لصحيح من المذهب، واختاره الشيخ تقي الدين بن تيمية. وهو قول الحسن والشافعي وأبي ثور وختاره الشيخ عبدالرحمن السعدي.

الدليل: ما روى يزيد بن الأسود، قال: شهدت مع رسول الله ﷺ حجته فصليت معه صلاة الفجر في مسجد الخيف، وأنا غلام شاب، فلما قضى صلاته إذا هو برجلين في آخر القوم لم يصليا معه، فقال: (علي بهما). فأتي بهما ترعد فرائصهما، فقال: «ما منعكما أن تصليا معنا؟»، فقالا: يا رسول الله، قد صلينا في رحالنا. قال: «لا تفعلوا، إذا صليتما في رحالكما، ثم أتيتما مسجد جماعة فصليا معهما، فإنها لكم نافلة»<sup>(٢)</sup>. رواه أبو داود، والترمذي، والنسائي والأثرم وغيرهم. قال

(١) أخرجه البخاري (٥٨٢)، ومسلم (٨٢٨) من حديث ابن عمر، رضي الله عنهما.

(٢) حديث صحيح، وأخرجه أبو داود (٥٧٥) و (٥٧٦)، والترمذي (٢١٩)، والنسائي ١١٢/٢ -

١١٣، وصححه ابن خزيمة (١٢٧٩)، وابن حبان (١٥٦٤) و (١٥٦٥)، والحكم ٢٤٤/١ -

- ٢٤٥. من حديث يزيد بن الأسود رضي الله عنه.

الترمذي: حديث حسن صحيح.

وروى مالك في «الموطأ» عن زيد بن أسلم، عن بسر بن محجن، عن أبيه، أنه كان جالساً مع رسول الله ﷺ، فأذن للصلاة، فقام رسول الله ﷺ فصلى، ثم رجع ومحجن في مجلسه، فقال رسول الله ﷺ: «ما منعك أن تصلّي مع الناس، ألسنت برجل مسلم؟». فقال: بلي يا رسول الله، ولكنني قد صليت في أهلي. فقال له رسول الله ﷺ: «إذا جئت فصل مع الناس، وإن كنت قد صليت».

وعن أبي ذر قال: إن خليلي - يعني النبي ﷺ - أوصاني أن أصلي الصلاة لوقتها «فإذا أدركتها معهم فصل، فإنها لك نافلة». رواه مسلم<sup>٣٠</sup>. وفي رواية: «فإن أدركتها معهم فصل، ولا تقل: إني صليت، فلا أصلي». رواه النسائي<sup>٣١</sup>.

وهذه الأحاديث بعمومها تدل على محل النزاع، وحديث يزيد بن الأسود صريح في إعادة الفجر، والعصر مثلها، والأحاديث بإطلاقها تدل على الإعادة، سواء كان مع إمام الحي أو غيره، وسواء صلى وحده أو في جماعة.

وقد روى أنس، قال: صلى بنا أبو موسى الغداة في المربد، فأنتهينا إلى المسجد الجامع، فأقيمت الصلاة، فصلينا مع المغيرة بن شعبه.

---

- وقال لترمذي: هذا حديث حسن صحيح. وصححه بن السكن كما في «التنخيص الحبير» ٢٩/٢.

وانظر تدم تخريجه والتعليق عليه في «صحيح ابن حبان».

(١) حديث حسن بشواهده، وأخرجه مالك ١٣٢/١، ومن طريقه أخرجه الإمام أحمد ٤، ٣٤، والشافعي ١٠٢/١، والنسائي ١١٢/٢، وابن حبان (٢٤٠٥)، والطبرني في «الكبير» ٢٠/٢٩٧، والحاكم ٢٤٤/١، والبيهقي ٣٠٠/٢، والبغوي في «شرح السنة» (٨٥٦) - وحسنه - من حديث محجن رضي الله عنه.

وانظر تدم تخريجه في «صحيح ابن حبان».

(٢) في «صحيحه» (٦٤٨) من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

(٣) في «سننه» ٧٥/٢، وانظر ما قبله.

وعن صلاة، عن حنيفة، أنه أعدد لظُهر والعصر والمغرب، وكان قد صلاهن في جمعة. رواهما الأثرم. ولأنه متى لم يُعِدْ لحقته تهمة في حقه وتُهمة في حق الإمام.

وإذا دخل وهم يُصلُّون لا يُعيد، خلافَ لجمعة، منهم الشارح. وهو نصُّ الإمام في رواية الأثرم. قال: سألتُ أب عبد الله عمن صَلَّى في جمعة، ثم دخل المسجد وهم يُصلُّون، أَيْصلي معهم؟ قال: نَعَمْ. وذكر حديثُ أبي هريرة: أما هذا فقد عصى أب القاسم<sup>(١)</sup>. لكن قال بن تميم وغيره: لا يُستحب للدخول. وقال الشيخ محمد بن برهيم: ذكر مرعي: أنه يتجه أن يُعيد الجماعة ولو لم يحضر الإقامة وهو فيه قوة. اهـ.

واختار القاضي وغيره: لا يجوزُ عدة الجمعة إلا مع إمام الحي. وعن أحمد المنع فيها مطلقاً.

وعن أحمد رواية: لا يجوزُ في الأوقات الثلاثة القصيرة.

وقال مالك: إن كان صَلَّى وحده عُدَّ لمغرب، وإن كان صَلَّى في جماعة لم يُعَدَّ.

التعليل: أن الحديث لدل على لإعدة قال فيه: صين في رحل.

وقال أبو حنيفة: لا تُعد الفجر ولا لعصر، ولا المغرب.

التعليل: أنها نفلة، فلا يجوزُ فعلها في وقت النهي. لعموم الحديث فيه، ولا تُعد المغرب، لأن التطوع لا يكون بوتر.

وعن ابن عمر والنخعي: تُعد لصوات كُلها إلا الصبح والمغرب.

---

(١) أخرجه مسلم (٦٥٥) من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - أن رجلاً قم من المسجد بعد لأذان يمشي خارجاً، فأتبعه بصره حتى خرج من المسجد، فقل أبو هريرة: أم هذا فقد عصى أب القاسم رضي الله عنه.



وقال أبو موسى، وأبو مجلز، ومالك، والثوري، ولأوزعي: تُعد كلُّها إلا المغرب، لنَّلا يتطوَّع بوتر. وقال الحاكم: لا الصُّبح وحده.  
الترجيح:

قلت: والراجح القول الأول، والله أعلم.  
مسألة: إذا أعادَ المغربَ شفعها بربعة. نصَّ عليه أحمد. وبه قال لأسودُ بنُ يزيد، والزهري، والشافعي، وإسحاق، ورواه قتادة عن سعيد بن مسيب. وروى صلة عن حذيفة أنه لما أعادَ المغرب، قال: ذهبَتْ قُوَّةٌ في ثلاثة فاجسني. وهذا يحتمل أنه أمره بالاقْتصارِ على ركعتين، لِتكونَ شفعاً، ويحتمل أنه أمره بالصلة مثل صلاة الإمام.

قال الموفق: ولنا أن هذه الصَّلَاة نافلة، ولا يُشرع لتنفذ بوتر غير لوتر، فكان زيادة ركعة أولى من نقصانها؛ لنَّلا يُفارق إمامه قبل تمام صلاته. اهـ.  
مسألة: إن أقيمت لصلاة وهو خارج من المسجد، فإن كان في وقت نهى له يُستحب له للدخول، وإن كان في غير وقت نهى استحَبَّ له الدخول ولصلاة معهم، وإن دخل وصلَّى معهم، فلا بأس. لم ذكرنا من خبر أبي موسى، ولا يُستحب؛ لما روى مجاهد، قال: خرجتُ مع بن عمر من در عبيدة بن خالد بن أسيد حتى إذ نظر إلى باب المسجد إذ للناس في الصَّلَاة، فلم يزل واقفاً حتى صلَّى الناس، وقال: إني صليتُ في البيت.

مسألة: إذا أعادَ لصلاة فالأولى فرضه، رُوِيَ ذلك عن عبي - رضي الله عنه -، وبه قال الثوري، وأبو حنيفة، وإسحاق، والشافعي في الجديد.

وعن سعيد بن المسيَّب، وعطاء، ولشعبي: لتي صلَّى معهم لمكتوبة.  
دليلهم: ما روي في حديث يزيد بن أسود، أن النبي ﷺ قال: «إذ جئت إلى الصَّلَاة فوجدت الناس، فصلَّ معهم، وإن كنت قد صليت، تكن لك نافلة، وهذه مكتوبة»<sup>(١)</sup>.

قال الموفق: ولنا قوله في الحديث الصحيح: «تكن لكم نافلة». وقوله في حديث أبي ذر: «فإنَّها لك نافلة»<sup>(٢)</sup>. ولأن لأولى قد وقعت فريضة، وسقطت

(٢) سلف ص ٥٨٧، تعليق (٢).

(١) سلف ص ٥٨٦، تعليق (٢).

الفرض، بدليل أنها لا تجب ثانياً؛ وإذا برئت الذمة بالأولى استحال كون الثانية فريضة. وجعل الأولى نافلة. قال حماد، قال إبراهيم: إذا نوى الرجل صلاة وكتبها الملائكة، فمن يستطيع أن يحولها؟! فما صلى بعده فهو تطوع. وحديثهم لا تصريح فيه، فيجب أن يحمل معناه على ما في الأحاديث الباقية سواء. فعلى هذا لا ينوي الثانية فرضاً، لكن ينويها ظهراً معدة، وإن نواه نافلة، صح. اهـ.

مسألة: ولا تجب الإعادة. قال القاضي: لا تجب، روية وحدة. وقال بعض أصحابنا: فيها روية أخرى: أنها تجب مع إمام لحي؛ لأن النبي ﷺ أمر به. قال الموفق: ولد، أنها نافلة، والنافلة لا تجب، وقد قل النبي ﷺ: لا تُصل صلاة في يوم مرتين. رواه أبو داود<sup>(١)</sup>. ومعناه وجبتان. والله أعلم، والأمر للاستحباب.

فعلى هذا إن قصد الإعادة، فلم يُدرك إلا ركعتين، فقال الأمدى: يجوز أن يُسلمَ معهم؛ لأنها نافلة، ويُستحب أن يُتمّها؛ لأنه قصدها أربعاً. ونص أحمد - رحمه الله - على أنه يُتمّها أربعاً؛ لقوله ﷺ: «وما فاتكم فأتوا»<sup>(٢)</sup>.

مسألة: وتجوز صلاة جنازة في الوقتين الطويلين فقط، وهم بعد الفجر، وبعد صلاة العصر، على الصحيح من المذهب، وحكاه ابن المنذر، والمجد، وغيرهما إجماعاً. قال (الموفق) و«لشرح»: بلا خلاف.

التعليق: يُضول مستهم، فلا تتظار فيهما يُخاف منه عليه.

وعن أحمد: المنع من الصلاة عيه. وعنه: المنع بعد الفجر فقط.

(١) حديث حسن، وهو في «سنن أبي داود» (٥٧٩)، وأخرجه الإمام أحمد (٤٦٨٩)، والنسائي

١١٤/٢ من حديث عبدالله بن عمر رضي الله عنهما.

(٢) أخرجه البخاري (٦٣٦)، ومسلم (٦٠٢) من حديث أبي هريرة - رضي الله عنه - قال:

سمعت رسول الله ﷺ يقول: «إذا أقيمت الصلاة فلا تأتوها تسعون، وأتوها وعليكم السكينة،

فم أدركتم فصوبوا، وما فاتكم فأتوا».

مسألة: ولا يجوز الصلاة على جنازة في الأوقات الثلاثة الباقية، على الصحيح من المذهب، وقد روي عن جابر وابن عمر نحو هذا القول، وذكره مالك في «الموطأ»<sup>(١)</sup> عن ابن عمر، وقال الخطابي: هذا قول أكثر أهل العلم.

الدليل: حديث عتبة بن عامر<sup>(٢)</sup>، وتقدم. وذكره للصلاة مقرونة بالدفن يدل على إرادة صلاة الجنازة، ولأنها صلاة من غير الخمس، أشبهت النوافل.

والرواية الثانية: تجوز. واختاره الشيخ تقي الدين وصاحب «الفائق». وهذا مذهب الشافعي: لأنها صلاة تُباح بعد الصبح والعصر، فأبيحت في سائر الأوقات كالفرائض.

وقال ابن أبي موسى: يُصلى عليها في جميع الأوقات إلا حال الغروب. وذكر في «الرعاية» قولاً بالجواز في جميع الأوقات، إلا حال الغروب والزوال. مسألة: إلا أن يخاف عليها فتجوز مطلقاً للضرورة، قال في «الإنصاف»: قولاً واحداً. اهـ.

مسألة: وتحرم الصلاة على قبر، وعلى غائب وقت نهى مطلقاً نفلاً وفرضاً على الصحيح من المذهب.

التعليل: لأن المبيح لصلاة الجنازة في وقت النهي خشية الانفجار بالانتظار بها إلى خروج وقت النهي، وهذا المعنى منتفٍ في الصلاة على القبر، وعلى الغائب.

وقيل: إن كانت فرضاً لم تحرم، وإن كانت نفلاً حرمت، وصحح في «المذهب»: يجوز على قبر في الوقتين الطويلين، لطول زمانهما، وحكي مطلقاً وفي «الفصول»: لا يجوز بعد العصر.

---

(١) ٢٢٩، ١. عن ابن عمر، رضي الله عنهما، قال: يُصلى على الجنازة بعد العصر، وبعد الصبح، إذا صليتا لوقتتهما.

(٢) سلف ص ٥٦٦. تعليق (٢).

مسألة: تُقدم الجنازة على صلاة الفجر، والعصر، وتؤخر عن الباقي، وذكر في «المذهب» أنه يبدأ بالجنازة مع سعة الوقت، ومع ضيقه بالفرض قولاً واحداً.

مسألة: ويحرم التطوع بغير المستثناة السابقة في شيء من الأوقات الخمسة، لما تقدم من الأحاديث، وهو المذهب.

وعن عائشة أن النبي ﷺ كان يُصلي بعد العصر، وينهى عنها. رواه أبو داود<sup>(١)</sup>. قالت أم سلمة: سمعت النبي ﷺ ينهى عنهما - عن الركعتين بعد العصر - ثم رأيتُه يُصيهما، وقال: «يا بنت أبي أمية، إنه أتاني ناس من عبد القيس، فشغلوني عن الركعتين اللتين بعد الظهر فهما هاتان». متفق عليه<sup>(٢)</sup>. قال الزركشي: وهذا مما لا خلاف فيه. وفيه شيء، فإنه روي عن أحمد أنه قال: لا نفعله، ولا نعيب على من يفعله.

وعن أحمد: الرخصة بعد العصر ما لم تصفر الشمس. قال ابن المنذر<sup>(٣)</sup>: رخصت فيه طائفة بعد العصر مطلقاً، وهم: علي، والزبير، وابنه، وتميم الداري، والنعمان بن بشير، وأيوب، وعائشة.

ويحرم إيقاع بعض التطوع بغير المستثنيات في أوقات النهي، كأن شرع في التطوع فدخل وقت النهي، وهو في صلاة النافلة، فيحرم عليه الاستدامة على الصحيح من المذهب، لعموم ما تقدم من الأدلة.

وقال ابن تميم: وظهر الخرق أن إتمام النفس في وقت النهي لا بأس به، ولا يقطعه بل يخففه. اهـ. قال في الإنصاف: وهو الصواب. اهـ.

مسألة: وإن شك: هل دخل وقت النهي، فالأصل بقاء الإباحة حتى يعلم دخوله بمشهدة أو إخبار عارف.

(١) سب ص ٥٨٠ تعليق (١).

(٢) سب ص ٥٧٨ تعليق (٤).

(٣) انظر «الأوسط» لابن المنذر ٢، ٣٩٠ - ٣٩٨.

مسألة: وإن ابتدأ النفل في أوقات النهي - والمراد في وقت منها - لم ينعقد على الصحيح من المذهب، وهو قول الشافعي وأصحاب لرأي وهو المشهور عن داود، ولو كان جاهلاً بالحكم، على الصحيح من المذهب أو بأنه وقت نهى: لأن النهي يقتضي الفساد.

وعن أحمد: تنعقد.

وقال ابن المنذر: رخصت طائفة في الصلاة بعد لعصر، روي ذلك عن علي، والزبير، وابنه، وتميم الداري، ولنعمان بن بشير، وأبي أيوب الأنصاري، وعائشة، وفعله الأسود بن زيد، وعمر، وابن ميمون، ومسروق، وشريح، وعبد الله بن أبي الهذيل، وأبو بردة، وعبد الرحمن بن الأسود، وابن أبي ليلى، ولاحنف بن قيس.

وحكي عن أحمد أنه قال: لا نفعله ولا نعيب فعله، وذلك لقول عائشة - رضي الله عنها -: ما ترك رسول الله ﷺ ركعتين بعد العصر عندي قط<sup>١</sup>. وقولها: وهم عمر، إنما نهى رسول الله ﷺ أن يتحرى طلوع الشمس أو غروبها<sup>٢</sup>. رواهما مسلم. وقول علي، عن النبي ﷺ: لا صلاة بعد العصر، لا والشمس مرتفعة<sup>٣</sup>. ونقل القاضي عياض في شرح صحيح مسلم، عن دود الظهري أنه أبح الصلاة لسبب وبلا سبب في جميع الأوقات.

قال الموفق: ولنا، الأحاديث المذكورة في أول الباب، وهي صحيحة صريحة، وروى أبو بصرة، قال: صلى بن رسول الله ﷺ صلاة العصر بالمخمس، فقال: «إن هذه الصلاة عرضت على من كان قبلكم فضيعوها، فمن حافظ عليها، كان له أجره مرتين، ولا صلاة بعدها حتى يطلع الشهد<sup>٤</sup>». رواه مسلم<sup>٥</sup>. وهذا خص في محل النزاع.

وأما حديث عائشة، فقد روى عنها ذكوان مولاها، أنها حدثته، أن رسول الله

(١) أخرجه البخاري (٥٩١)، ومسلم (٨٣٥) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٢) سلف ص ٥٧٩ تعليق (٦).

(٣) سلف ص ٥١٣ تعليق (٣).

(٤) في «صحيحه» (٨٣٠) من حديث أبي بصرة الغفاري رضي الله عنه.

ﷺ كَانَ يُصَلِّي بَعْدَ الْعَصْرِ وَيَنْهَى عَنْهَا. رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ .

وَرَوَى أَبُو سَمَةَ أَنَّهُ سَأَلَ عَائِشَةَ عَنْ لِسَجْدَتَيْنِ لَتَيْنِ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصَلِّيهِمَا بَعْدَ الْعَصْرِ، فَقَالَتْ: كَانَ يُصَلِّيهِمَا قَبْلَ الْعَصْرِ، تَهْ بِأَنَّهُ شُغِلَ عَنْهُمَا، أَوْ نَسِيَهُمَا، فَصَلَّاهُمَا بَعْدَ الْعَصْرِ، ثُمَّ تَبَتَّاهُمَا وَكَانَ إِذْ صَلَّى صَلَاةً تُبَتَّتُهُمَا<sup>(١)</sup>.

وَعَنْ أُمِّ سَمَةَ، قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَنْهَى عَنْهُمَا، تَهْ رَأَيْتُهُ يُصَلِّيهِمَا، وَقَالَ: يَا بِنْتُ أَبِي أُمَيَّةَ، إِنَّهُ يُدْنِي نَاسٌ مِنْ عَبْدِ الْقَيْسِ بِالْإِسْلَامِ مِنْ قَوْمِهِمْ، فَشَغَوْنِي عَنْ لِرُكْعَتَيْنِ لَتَيْنِ بَعْدَ الظُّهْرِ، فَهَمَّ هَاتَانِ، رَوَاهُمَا مُسَمًى<sup>(٢)</sup>.

وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ لِنَبِيِّ ﷺ، نَمَّ فَعَمَهُ سَبَبٌ، وَهُوَ قَضَاءُ مَا فَاتَهُ مِنْ لِسَنَةِ، وَتَهْ نَهَى عَنْ صَلَاةٍ بَعْدَ الْعَصْرِ، كَمَا رَوَاهُ غَيْرُهُمْ<sup>(٣)</sup>، وَحَدِيثُ عَائِشَةَ يَدُلُّ عَلَى خُتْصَاصِ لِنَبِيِّ ﷺ بِذَلِكَ، وَنَهْيِهِ غَيْرَهُ، وَهَذَا حُجَّةٌ عَلَى مَنْ خَالَفَ ذَلِكَ، فَإِنَّ لِنَزْعٍ نَمَّ هُوَ فِي غَيْرِ لِنَبِيِّ ﷺ، وَقَدْ تَبَيَّنَ ذَلِكَ مِنْ غَيْرِ مَعَارِضٍ لَهُ، هَذَا.

الترجيح:

قلت: ولارجح لقول لأول.

مسألة: وعلى المذهب: لا ينعقد، حتى ما له سبب كسجود تلاوة، وشكر، وسنة رتبة، كسنة لطُحُوحٍ إِذْ صَلَّاهُ بَعْدَ صَلَاةٍ نَضُحُوحٍ أَوْ بَعْدَ الْعَصْرِ، وَكَصَلَاةٍ كَسُوفٍ، وَاسْتِسْقَاءٍ، وَتَحِيَّةِ مَسْجِدٍ، وَسُنَّةِ وَضُوءٍ، وَلَا اسْتِخَارَةَ، وَصَلَاةٍ عَلَى قَبْرِ أَوْ غَنْبٍ، وَبِهَذَا قَالَ أَبُو حَنِيفَةَ.

الدليل: عمومُ لِنَهْيٍ، وَإِنَّمَا تَرَجَّحَ عَمُومُهَا عَلَى أَحَدِيثِ لَتَحِيَّةٍ وَغَيْرِهَا؛ لِأَنَّهَا حَاضِرَةٌ وَتَدُلُّ مَبِيحَةً، وَصَلَاةٌ بَعْدَ الْعَصْرِ مِنْ خُصَائِصِهِ ﷺ.

وَعَنْ أَحْمَدَ رَوِيَّةٌ: يَجُوزُ فَعْلٌ مَا لَهُ سَبَبٌ فِي وَقْتِ لِنَهْيٍ، خَتَرَهُ أَبُو

(١) سف ص ٥٨٠ تعليق (١)

(٢) أخرجه مسمى (٨٣٥) من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣) في «صحيحه» (٨٣٤)، وأخرجه البخاري (١٢٣٣) من حديث بن عباس رضي الله عنهما.

(٤) سف ص ٥٧٢ تعليق (٣)، (٤)، (٥).

الخطاب، وابن عقيل، وابن لحوزي، والسمرري في المستوعب، وصاحب  
«الفائق»، ومجمع البحرين، والشيخ تقي الدين بن تيمية، ولحق به لاستخارة  
فيما ينوب، وعقب الوضوء لقوله: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ، فَلَا يَجْسُرُ حَتَّى يَرْكُعَ  
رَكَعَتَيْنِ»<sup>١</sup> وقوله: «مَنْ نَامَ عَنْ وَتْرِهِ، أَوْ نَسِيَهُ، فَلْيُصَلَّهُ إِذَا ذَكَرَهُ»<sup>٢</sup>. وقوله: «إِنْ  
الشَّمْسُ وَالْقَمَرُ آتَاكَ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ، فإِذَا رَأَيْتُمُوهُمَا... فَصُورَا هَذَا وَإِنْ كَانَ عَمًا  
مِنْ وَجْهِهِ، فَهُوَ خَاصٌّ مِنْ وَجْهِهِ آخِرُ فَيَتَرَجَّحُ عَلَى حَدِيثٍ لَنْهَى بِحَدِيثٍ هُوَ سَمَةٌ،  
وَكَتَحِيَّةٍ لِمَسْجِدٍ حَالَ خُطْبَةِ الْجُمُعَةِ، وَلَيْسَ عَلَيْهَا جَوْبٌ صَحِيحٌ».

وهذا مذهب الشافعي، وبه قال علي بن أبي طالب، وزبير بن عوف، وبه  
وأبو أيوب، والنعمان بن بشير، وتميم الداري، وعائشة - رضي الله عنهم - وخثره  
الشيخ عبد الله أب بطين، والشيخ حمد بن نصر بن معمر، والشيخ عبد الرحمن  
السعدي، والشيخ محمد بن إبراهيم، واللجنة لدئمة لبحوث لعممية ولإفتاء.

وقال النووي: والجواب عن حدِيث لَنْهَى نُهَا عَمَةً وَهَذِهِ خَصَّة، وَلِخَصِّ  
مُقَدَّمٌ عَلَى لَعَم، سَوَاءٌ تَقْدَمُ عَلَيْهِ أَوْ تَأْخُرُ، فَإِنْ قِيلَ: لَا حُجَّةٌ فِي حَدِيثِي هُوَ سَمَةٌ  
وَعَائِشَةُ، لِأَنَّ هَذِهِ لَمَدُومَةٌ عَلَى الصَّلَاةِ بَعْدَ لَعَصْرِ مَخْصُوصَةٌ بِالنَّبِيِّ ﷺ، قِيلَ: فِي  
الْمَسْأَلَةِ وَجْهَانِ لِأَصْحَابِنَا، أَحَدُهُمَا: جَوْرٌ مِثْلُ هَذَا لِكُلِّ أَحَدٍ، وَأُصْحَابُهُمَا: لَا تَبْخُ  
الْمَدَاوِمَةُ لِغَيْرِ النَّبِيِّ ﷺ، فَعَلَى هَذَا يَكُونُ لَاسْتِدْلَالُ بَعْضِهِ ﷺ فِي أَوْ يَوْمٍ هـ.

(١) أخرجه البخاري (٤٤٤)، ومسلم (٧١٤) من حديث أبي قتادة رضي الله عنه.  
(٢) حديث صحيح، وأخرجه أحمد ٤١، ٣ و ٤٤، وأبو داود (١٤٣١)، وابن ماجه (١١٨٨)،  
ولترمذي (٤٦٥)، ولبيهقي ٢ ٤٨٠ من حديث أبي سعيد لخدري رضي الله عنه، وصححه  
الحاكم ٣٠٢، ١ ووفقه للذهبي.

قيل: وإسند أبي داود صحيح.

(٣) أخرجه البخاري (١٠٦٠)، ومسلم (٩١٥) من حديث لمغيرة بن شعبة رضي الله عنه.  
وأخرجه البخاري (١٠٤٢)، ومسلم (٩١٤) من حديث بن عمر رضي الله عنهم.  
وانظر «صحيح ابن حبان» (٢٨٢٧) - (٢٨٣٨).

وعنه: رواية ثالثة: يجوز قضاء ورده ووتره قبل صلاة الفجر، وجزم في المنتخب بجواز قضاء السنن في الأوقات الخمسة. واختار لموفق جواز قضاء السنن الرتبة في الوقتين الطويين، وهما بعد الفجر والعصر، وجواز قضاء سنة الفجر بعد صلاة الفجر، واختار ابن عبدوس في تذكرته: جواز ماله سبب في لوقيتين الطويين. وعن أحمد رواية رابعة: يجوز قضاء ووتره، والسنن الرتبة مطلقاً، إن خف إهماله. فعلى القول بالمنع في الكسوف، فإنه يذكر ويدعو حتى ينجلي، ويأتي ذلك في بابه إن شاء الله، وسيأتي توضيح ذوات الأسباب مع ذكر الخلاف فيها في فروع مستقمة.

قال بن تيمية: إن حديث النهي عن الصلاة في هذه الأوقات مثل قوله: «لا صلاة بعد الفجر حتى تطلع الشمس، ولا صلاة بعد العصر حتى تغرب الشمس»<sup>١</sup> عمومٌ مخصوص، خُصَّ منها صلاة لجناز باتفاق المسمين، وخُصَّ منها قضاء لفوائت بقوله: مَنْ ذَرَكْ رَكْعَةً مِنَ الصُّبْحِ قَبْلَ أَنْ تَطُوعَ الشَّمْسُ فَقَدْ أَدْرَكَ الصُّبْحَ.<sup>٢</sup>

وقد ثبت عن النبي ﷺ أنه قضى ركعتي الظهر بعد العصر<sup>٣</sup>، وقال لرجلين لئذين رهما لم يصيب بعد الفجر في مسجد الخيف: إِذْ صَلَيْتُمَا فِي رِحَالِكُمَا ثُمَّ تَيَّمَمْتُمَا مَسْجِدَ جَمَاعَةٍ فَصَلُّوا مَعَهُمْ. فَإِنَّهَا لَكُمْ نَافِلَةٌ.<sup>٤</sup> وقد قل: يا بني عبد

(١) أخرجه البخاري (٥٨٦)، ومسلم (٨٢٧) من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه.

(٢) أخرجه البخاري (٥٨٠)، ومسلم (٦٠٧) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري (١٢٣٣)، ومسلم (٨٣٤) من حديث أم سمية رضي الله عنهما.

(٤) حديث صحيح، وأخرجه أبو داود (٥٧٥) و (٥٧٦)، والترمذي (٢١٩)، ولسناني ١١٢، ٢.

- ١١٣ من حديث يزيد بن الأسود، وصححه ابن خزيمة (١٢٧٩)، وابن حبان (١٥٦٤) و (١٥٦٥).

وقال الترمذي: هذا حديث حسن صحيح.



منذ! لا تَمْنَعُوا أَحَدًا طَافَ بِهَذَا لَيْتٍ. وَصَلَّى فِيهِ ثَلَاثَةَ سَاعَةٍ شَاءَ مِنْ لَيْلٍ وَنَهَارٍ  
فَهَذَا لِمَنْصُوصٍ يُبَيِّنُ أَنَّ ذَلِكَ لِعُمُومٍ خَرَجَتْ مِنْهُ صُورَةٌ.

ثُمَّ قَوْلُهُ: إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ لِمَسْجِدٍ، فَلَا يَجْسِرُ حَتَّى يُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ ٢ فَهُوَ  
مُرٌّ عَدُّهُ لَمْ يَخْصُصْ مِنْهُ صُورَةٌ. فَلَا يَجُوزُ تَخْصِيصُهُ بِعُمُومٍ مَخْصُوصٍ، بَلِ الْعُمُومُ  
الْمَحْفُوظُ أَوْلَى مِنَ الْعُمُومِ الْمَخْصُوصِ.

وَيُضَاءُ. فَإِنَّ الصَّلَاةَ وَالْإِمَامَ عَلَى الْمَنِيرِ أَشَدُّ مِنَ الصَّلَاةِ بَعْدَ الْفَجْرِ وَلِغَيْرِهِ. وَقَدْ  
ثَبَتَ عَنْهُ فِي لَصَحِيحٍ أَنَّهُ قَالَ: إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ الْمَسْجِدَ وَالْإِمَامُ يَخْطُبُ، فَلَا  
يَجْسِرُ حَتَّى يُصَلِّيَ رَكْعَتَيْنِ ٣ فَلَمَّا أَمَرَ بِالرَّكْعَتَيْنِ فِي وَقْتِ هَذِهِ لِنَهْيِهِ. فَكَذَلِكَ فِي  
وَقْتِ ذَلِكَ لِنَهْيِهِ. وَأَوْلَى. وَلَئِنْ حَدِيثُ النَّهْيِ فِي بَعْضِهِ: لَا تَتَخَرَّوْا بِصَلَاتِكُمْ ٤  
فَنَهْيٌ عَنْ لَتَحْرِى لِبُصَلَاةِ ذَلِكَ الْوَقْتِ. وَلَئِنْ مِنْ الْعُلَمَاءِ مَنْ قَالَ: إِنَّ لِنَهْيِهِ فِيهَا  
نَهْيٌ تَنْزِيهٌ لَا تَحْرِيمٌ.

وَمِنْ لَسَفِّ مَنْ جَوَّزَ لَتَطَوُّعٍ بَعْدَ لِعَصْرِ مُضَقٍّ. وَحَتَّى بِحَدِيثِ عَشَّةٍ: لِأَنَّ  
النَّهْيَ عَنِ الصَّلَاةِ إِنَّمَا كَانَ سَدًّا لِشَرِّعَةٍ إِلَى لَتَشْبَهٍ بِالْكَفَرِ وَمَا كَانَ مِنْهَا عَنْهُ  
لِلشَّرِّعَةِ. فَإِنَّهُ يَفْعَلُ لِأَجْلِ لِمَصْحُوحَةٍ لِرَجْحَةٍ. كَالصَّلَاةِ الَّتِي لَهَا سَبَبٌ تَفُوتُ بِفُوتِ  
السَّبَبِ. فَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فِيهِ وَلَا فَتَبَ لِمَصْلَحَةٍ. وَالتَّطَوُّعُ لِمَطْلُوقٍ لَا يَحْتَاجُ إِلَى فَعْلِهِ  
وَقَتِّ النَّهْيِ. فَإِنَّ الْإِنْسَانَ لَا يَسْتَغْرِقُ لَيْلًا وَلِنَهَارٍ فِي الصَّلَاةِ. فَسَمَّ يَكُونُ فِي النَّهْيِ  
تَفُوتُ مَصْحُوحَةٍ. وَفِي فَعْلِهِ فِيهِ مَفْسَدَةٌ. بِخِلَافِ التَّطَوُّعِ الَّذِي لَهُ سَبَبٌ يَفُوتُ:  
كَسُجْدَةٍ لَتَلَاوَةٍ. وَصَلَاةٍ الْكَسُوفِ. ثُمَّ إِنَّهُ إِذَا جَازَ رَكْعَتِ الطُّوفِ مَعَ مَكَانٍ تَأْخِيرِ

(١) حَدِيثٌ صَحِيحٌ. وَأَخْرَجَهُ لِتِرْمِذِي (٨٦٨). وَالنَّسَائِيُّ ١ ٢٨٤ وَ ٥ ٢٢٣. وَبَيْنَ مَجْهَدِ  
(١٢٥٤) مِنْ حَدِيثِ جَبْرِ بْنِ مَطْعَمٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ. وَصَحَّحَهُ بَنُ حَبْنٍ (١٥٥٢) وَ (١٥٥٣).  
وَالْحَاكِمُ ٤٤٨/١ وَوَافَقَهُ الذَّهَبِيُّ.

(٢) سَلَفٌ ص ٥٩٥ تَعْلِيلُ (١).

(٣) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٩٣٠) وَ (٩٣١). وَمُسْلِمٌ (٨٧٥) مِنْ حَدِيثِ جَبْرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٤) أَخْرَجَهُ الْبُخَارِيُّ (٥٨٢). وَمُسْلِمٌ (٨٢٨) مِنْ حَدِيثِ بَنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا.

الطواف، فما يفوت أولى أن يجوز.

وطائفة من أصحابنا يجوزون قضاء الستين الرواتب دون غيرها؛ لكون النبي ﷺ قضى ركعتي الظهر، وروى عنه أنه رخص في قضاء ركعتي الفجر، فيقال: إذ جاز قضاء لستة لرتبة مع إمكان تأخيرها، فما يفوت كل كسوف وسجود لتلاوة، وتحية المسجد أولى أن يجوز؛ بل قد ثبت بأحدِيث الصحيح قضاء لفريضة في هذا الوقت، مع أنه قد يستحب تأخير قضائها، كما أخر لنبي ﷺ قضاء لفجر لم تأم عنها في غزوة خيبر. وقل: إن هذا وقد حضر فيه لشيطان، فإذا جاز فعل ما يمكن تأخيرها، فما لا يمكن ولا يستحب تأخيرها أولى. وبسط هذه لمسائل لا يمكن في هذا الجواب. هـ.

#### الترجيح:

قلت: والرجح القول بجواز فعل ما له سبب في وقت لنهي والله أعلم

فرع: فأما التطوع لسبب غير ما ذكر، فلمنصوص عن أحمد - رحمه الله - في الوتر أنه يجوز فعه قبل صلاة الفجر. قال الأثر: سمعت أبا عبد الله يسأل: يؤتر الرجل بعد ما يطلع الفجر؟ قال: نعم. وروى ذلك عن ابن مسعود، وابن عمر، وابن عباس، وحذيفة، وأبي الدرداء، وعبد بن الصامت، وفضالة بن عبيد، وعائشة، وعبد الله بن عمر بن ربيعة، وعمرو بن شرحبيل، وقل أيوب لسختياني وحُميد الطويل: إن أكثر وترت بعد طلوع الفجر، وبه قال مالك، ولشوري، والأوزاعي، والشافعي، وروى عن عبيد - رضي الله عنه - أنه خرج بعد طلوع الفجر، فقال: لبغتم ساعة لوتر هذه. وروى عن عاصم، قال: جاء نسائي إلى أبي موسى، فسأله عن رجل لم يؤتر حتى أذن المؤذن؟ قال: لا وتر له، فأتوا علياً فسأله، فقال: أغرق في لنزع، الوتر ما بينه وبين الصلاة. ونكر ذلك عطية، والنخعي، وسعيد بن جبير، وهو قول أبي موسى على ما حكينا، وحتجوا بعموم لنهي.

(١) أخرجه مسم (٦٨٠) (٣١٠) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

قال الموفق: ولنا، ما روى أبو بصرة لغفاري، قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «إِنَّ اللَّهَ زَادَكُمْ صَلَاةً، فَصَلُّوْهَا مَا بَيْنَ الْعِشَاءِ إِلَى صَلَاةِ الصُّبْحِ، الْوُتْرُ الْوُتْرُ»<sup>(١)</sup>. رَوَاهُ الْأَثَرُ، وَاحْتَجَّ بِهِ أَحْمَدُ، وَلَأَنَّهُ قَوْلُ مَنْ سَمِعْنَا مِنَ الصَّحَابَةِ، وَأَحَادِيثُ النَّهْيِ الصَّحِيحَةُ لَيْسَتْ صَرِيحَةً فِي لَنْهْيِ قَبْلِ صَلَاةِ الْفَجْرِ، عَلَى مَا قَدَّمْنَاهُ، إِنَّمَا فِيهِ حَدِيثُ ابْنِ عَمْرٍ وَهُوَ غَرِيبٌ، وَقَدْ رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ نَامَ عَنِ الْوُتْرِ أَوْ نَسِيَهُ، فَلْيَصِلْهُ إِذَا أَصْبَحَ أَوْ ذَكَرَ». رَوَاهُ بْنُ مَاجَةَ<sup>(٢)</sup>. وَهَذَا صَرِيحٌ فِي مَحَلِّ التَّرَعُّعِ، إِذَا ثَبَّتَ هَذَا، فَإِنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَتَعَمَّدَ تَرْكَ الْوُتْرِ حَتَّى يُصْبِحَ؛ لِهَذَا الْخَبَرِ، وَلَأنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «فَإِذَا خَشِيَ خُدُّكُمْ الصُّبْحَ فَلْيُصَلِّ رَكْعَةً تَوْتِرُ لَهُ مَا قَدْ صَنَى». مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ<sup>(٣)</sup>. وَهَكَذَا قَالَ مَالِكٌ، وَقَالَ: مَنْ فَتَتَهُ صَلَاةُ اللَّيْلِ، فَلَهُ أَنْ يُصَلِّيَ بَعْدَ الصُّبْحِ قَبْلَ أَنْ يُصَلِّيَ لُصْبَحَ، وَحَكَاهُ بْنُ أَبِي مُوسَى، فِي «الْإِرْشَادِ» مَذْهَبًا لِأَحْمَدَ، قِيَاسًا عَلَى الْوُتْرِ، وَلَأنَّ هَذَا لَوْ قَدْ لَمْ يَثْبُتْ لَنْهْيِ فِيهِ صَرِيحًا، فَكَانَ حُكْمُهُ خَفِيفًا. هـ.

#### الترجيح:

قلت: والرجح لقول لأول، والله أعلم.

فرع: فأما قضاء سنة الفجر بعدها فواجب، لِأَنَّ أَحْمَدَ خَتَرَ أَنْ يَقْضِيَهُمَا مِنَ الضُّحَى، وَقَالَ: إِنَّ صَلَاتَهُمَا بَعْدَ الْفَجْرِ أَجْزَأُ، وَمِنْ ذَلِكَ، فَخْتَرْتُ ذَلِكَ، وَخْتَرَهُ لَشَيْخِ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، وَلِلْجَنَّةِ لِدَنَمَةِ لِلْبَحْثِ لِعِلْمِيَّةٍ وَلِإِفْتَاءِ لِقَوْلِهِ ﷺ: «مَنْ لَمْ يَصِلْ رَكْعَتِي الْفَجْرِ فَلْيَصِلْهُمَا بَعْدَ مَا تَطْلُعَ الشَّمْسُ».

وقال عطاء، وَبْنُ جَرِيرٍ، وَلِشَافِعِيٍّ: يَقْضِيَهُمَا بَعْدَهُ؛ لَمْ يَرَوْا عَنْ قَيْسِ ابْنِ قَهْدٍ. قَالَ: رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا صُلِّيَ رَكْعَتِي الْفَجْرِ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ، فَقَالَ: «مَا هَذَانِ لِرَكْعَتَانِ يَا قَيْسُ؟». قِيتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَمْ أَكُنْ صَلَّيْتُ رَكْعَتِي الْفَجْرِ، فَهُمَا هَاتَانِ<sup>(٤)</sup>. رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ وَابْنُ دُودٍ وَابْنُ تَرْمِذِي وَابْنُ مَاجَةَ.

(١) سلف ص ٣٢٨ / تعليق (٦).

(٢) سلف ص ٥٩٥ / تعليق (٢).

(٣) أخرجه البخاري (٩٩٠)، ومسنده (٧٤٩) من حديث ابن عمر رضي الله عنه.

(٤) أخرجه أحمد ٤٤٧/٥، وأبو دود (١٢٦٧)، وابن ماجه (١١٥٤)، ولترمذي (٤٢٢) من

حديث قيس بن قهد، رضي الله عنه.

وقال الترمذي: وإسناده هذا لحديث ليس بمتصل، ونظر تده تخريجه ولتعليق عليه في

«صحيح ابن حبان» (١٥٦٣) طبع مؤسسة الرسالة.

وغيرهم، قال النووي: الحديث ضعيف عند أهل الحديث، وقهه - بقاف مفتوحة ثم هاء ساكنة ثم دال، ورواه أبو داود والأكثر: قيس بن عمرو، وهو الصحيح عند جمهور ثمة لحديث. هـ. وأخرجه بن حزم في المحلى<sup>(١)</sup> من رواية الحسن بن ذكوان عن عطية بن أبي رباح، عن رجل من الأنصار قال: رأى رسول الله ﷺ رجلاً يُصَلِّي بَعْدَ الْغَدَاةِ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ لَمْ أَكُنْ صَلَّيْتُ رَكْعَتِي الْفَجْرِ، فَصَلَّيْتُهُمَا الْآنَ، فَلَمْ يَقُلْ لَهُ شَيْئاً. قال العرقى: وسنده حسن. ويحتمل أن الرجل هو قيس المتقدم. وسكوت النبي ﷺ يدل على الجواز. ولأن النبي ﷺ قضى سنة الظهر بعد العصر، وهذه في معناه، ولأنها صلاة ذات سبب، فأشبهت ركعتي الطواف. وقال أصحاب الرأي ولثوري وابن المبارك وسحاق ولأوزاعي: لا يجوز؛ لعموم النهي، ولما روى أبو هريرة، قال: قال رسول الله ﷺ: مَنْ لَمْ يُصَلِّ رَكْعَتِي الْفَجْرِ فَلْيُصَلِّهُمَا بَعْدَ مَا تَطْلُعُ الشَّمْسُ. روه لترمذي<sup>(٢)</sup>، وقال: لا نعرفه إلا من حديث عمرو بن عاصم. قال بن لجوزي - رحمه الله -: وهو ثقة، أخرج عنه البخاري، وكان بن عمر يقضيهما من الضحى، وحديث قيس مرسل، قاله أحمد، والترمذي، لأنه يرويه محمد بن إبراهيم عن قيس، ولم يسمع منه، ورؤي من طريق يحيى بن سعيد عن جده، وهو مرسل أيضاً، ورواه لترمذي، قال: قلت: يا رسول الله إني لم أكن ركعت ركعتي الفجر، قال: «فلا، إذ». وهذا يحتمل النهي. وإذا كان الأمر هكذا كان تأخيرها إلى وقت الضحى حسن؛ لئلا يخرج من خلاف، ولا يخالف عموم الحديث، وإن فعلها، فهو جائر، لأن هذا الخبر لا يقصر عن دلالة على الجواز. والله أعلم.

فرع: وأم قضاء السنن الراجعة بعد العصر، فالصحيح جوازه؛ لأن النبي ﷺ فعله، فإنه قضى الركعتين اللتين بعد الظهر بعد العصر في حديث أم سلمة<sup>(٣)</sup>.

(١) ١١٢/٣ - ١١٣.

(٢) حديث صحيح، وهو في «جمع الترمذي» (٤٢٣) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وصححه ابن خزيمة (١١١٧)، وابن حبان (٢٤٧٢)، ولحكم ١، ٢٧٤، ووافقه الذهبي.

(٣) لسلف ص ٥٩٦، تعليق (٣).

وقضى الركعتين اللتين قبل العصر بعدها في حديث عائشة، والافتداء بما فعله النبي ﷺ متعين. ولأن النهي بعد العصر خفيف؛ لما روي في خلافه من الرخصة، وما وقع من الخلاف فيه، وقول عائشة: إنه كن ينهى عنها معناه، والله أعلم، أنه ينهى عنها لغير هذا السبب، وأنه كان يفعلها على الدوام، وينهى عن ذلك، وهذا مذهب الشافعي، ومنعه أصحاب الرأي لعموم النهي. ومذكرناه خاص، فالأخذ به أولى، إلا أن الصحيح في الركعتين قبل العصر أنها لا تقضى؛ لما روت عائشة، أن النبي ﷺ صلاهما، فقلت له: أنقضيهما إذا فاتت؟ قال: «لا». روه ابن البخاري، في الجزء الخامس من حديثه. قاله الموفق: وروى الحديث الإمام أحمد<sup>(١)</sup> عن أم سلمة، قال البيهقي: وهي رواية ضعيفة. وقد احتج بها الطحاوي على أن ذلك من خصائصه ﷺ، قال البيهقي: الذي اختص به ﷺ المداومة على ذلك لا أصل القضاء. اهـ.

قال ابن القيم: ولما فاتته الركعتان بعد الظهر، قضاهما بعد العصر، ودأب عليهما، لأنه ﷺ كان إذا عمل عملاً أثبتته، وقضاء السنن الرواتب في أوقات النهي عم له ولأمته، وأما المداومة على تلك الركعتين في وقت النهي فمختص به اهـ.

فرع: فأما قضاء السنن في سائر أوقات النهي، وفعل غيره من الصلوات التي لها سبب، كتحية المسجد، وصلاة الكسوف، وسجود التلاوة، فلمشهور في المذهب أنه لا يجوز كما تقدم، وقال القاضي: في ذلك روايتان؛ أحدهما أنه لا يجوز. وهو قول أصحاب الرأي؛ لعموم النهي. والثانية، يجوز. وهو قول الشافعي؛ لأن النبي ﷺ قال: «إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمُ الْمَسْجِدَ، فَلَا يَجْسِرُ حَتَّى يَرْكَعَ رَكَعَتَيْنِ»<sup>(٢)</sup>. متفق عليه. وقال في الكسوف: «فَإِذَا رَأَيْتُمُوهَا فَصَلُّوا»<sup>(٣)</sup>. وهذا خاص في هذه الصلاة، فَيُقَدَّمُ على النهي العام في الصلاة كلها، ولأنها صلاة ذات

(١) في «مسنده» ٣١٥/٦.

(٢) سلف ص ٥٩٥ / تعليق (١).

(٣) سلف ص ٥٩٥ / تعليق (٣).

سبب، فشبهت ما ثبت جوزه.

قل لموفق: ولنا، أنَّ لنهي لتحريمه، ولأمر لندب، وترك لمحرم أولى من فعل مندوب، وقولهم: إنَّ لأمر خاص في الصلاة، قلنا: ولكنه عادة في الوقت، ولنهي خاص فيه، فيقدم، ولا يصح لقيس على لقضاء بعد العصر؛ لأنَّ حكمه لنهي فيه خف، لم ذكره، ولا عى قضاء لو تر بعد طوع لفجر لذلك، ولأنه وقت له، بدليل حديث أبي بصرة، ولا على صلاة لجنزة، لأنَّه فرض كفية، ويخف على الميت، ولا على ركعتي طوف، لأنَّهم تابعون له لا يمنع منه لنهي، مع أنَّه قد ذكرنا أنَّ لصحيح أنه لا يُصلَّى على لجنازة في الأوقات الثلاثة التي في حديث عقبة بن عامر، وكذلك لا ينبغي أن يركع للطوف فيها، ولا يعيد فيها جمعة، وبذلك مُنعت هذه لصوت لمتأكدة فيها، فغيرها أولى بالمنع، والله أعلم. هـ.

الترجيح:

قلت: ولرجح لقول بالجوز، والله أعلم.

فرع: ولا فرق بين مكة وغيرها في المنع من التطوع في وقت لنهي على لصحيح من المذهب، وهو قول مالك وأبي حنيفة، وعن أحمد: لا ينهي بمكة. وقال الشافعي: لا يُمنع فيها، لقول النبي ﷺ: «لا تمنعوا أحداً طاف بهذا البيت وصلى في أي ساعة شاء من ليل أو نهار»<sup>(١)</sup>.

وعن أبي ذر، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لا يُصلِّيَنَّ أحدٌ بعد الصبح إلى طلوع الشمس، ولا بعد العصر إلى أن تغرب الشمس، إلا بمكة» يقول: قال ذلك ثلاثاً<sup>(٢)</sup>. رواه الشافعي وأحمد والدارقطني والبيهقي، قال النووي: ويغني عنه حديث جبير بن مطعم أن النبي ﷺ قال: «يا بني عبد مناف لا تمنعوا أحداً طاف بهذا البيت وصلى أي ساعة شاء من ليل أو نهار»<sup>(٣)</sup>. رواه أبو دود وترمذي في

(١) سلف ص ٥٩٧/ تعليق (١).

(٢) حديث ضعيف، أخرجه أحمد ٥ ١٦٥، وابن خزيمة (٢٧٤٨)، ولدرقطني ١ ٤٢٥ و٢/٢٦٦، والبيهقي ٢ ٤٦٢، ٤٦١ من طريق حميد مولى عفرد، عن قيس بن سعد عن مجاهد عن أبي ذر، رضي الله عنه.

ولم يذكر أحمد وابن خزيمة حميداً في لسند، ومجاهد لم يسمع من أبي ذر.

(٣) سلف ص ٥٩٧، تعليق (١).

كتب الحج والنسائي وابن ماجه وغيرهم في كتب لصلاة. وهذا لفظ الترمذي. وقال: هو حديث حسن صحيح. قال البيهقي: يحتمل أن يكون لمرد بالصلاة صلاة الطوف خاصة. وهو الأشبه بالأثر. ويحتمل جميع لصوت. قت: ويؤيد الأول رواية أبي دود: لا تمنعوا أحد يطوف بهذا البيت يصلي أي ساعة شاء من ليل أو نهار. وأما حديث الطواف بالبيت صلاة. فروي عن ابن عباس. عن النبي ﷺ وروى موقوف على ابن عباس. وهو الأصح. كذا قاله الحفاظ. ورواه الترمذي في آخر كتب الحج عن عطاء بن سائب. عن طووس. عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال: لا تطوف حول البيت مثل صلاة إلا أنكم تتكلمون فيه. فمن تكلم فيه فلا يتكلم إلا بخير. قال الترمذي: وروى عن ابن طاووس وغيره عن طووس عن ابن عباس موقوف قال: ولا نعرفه مرفوعاً إلا من رواية عطاء بن سائب. قت: وعطاء ضعيف لا يحتج به. والله أعلم. اهـ.

قال الموفق: ولد. عموم النهي. وأنه معنى يمنع الصلاة. فستوت فيه مكة وغيره. كالحيض. وحديثهم أورد به ركعتي لطواف. فيختص بهما. وحديث أبي ذر ضعيف. يرويه عبد الله بن المؤمل. وهو ضعيف. قاله يحيى بن معين. هـ. وضعفه البيهقي والنووي. قلت: ولصحيح عدم لمنع والله أعلم.

فرع: ومحل منع تحية المسجد وقت النهي في غير حل خطبة الجمعة. وفي حل خطبة الجمعة تفعل تحية المسجد. إذ دخل والإمام يخطب بمسجد فيركعهم. ولو كان وقت قيام الشمس قبل لزوال بلا كراهة. على الصحيح من المذهب. ورخص فيه الحسن. وطووس. وأوزاعي. وسعيد بن عبد العزيز.

(١) حديث صحيح. وأخرجه الترمذي (٩٦٠). وابن خزيمة (٢٧٣٩). وابن حبان (٣٨٣٦). والحاكم ١ ٤٥٩. والبيهقي ٨٧/٥ من طريق عطاء بن السائب. عن طووس. عن ابن عباس. رضي الله عنهما.

وانظر تمام تخريجه والتعليق عليه في «صحيح ابن حبان».

والشافعي، وإسحاق.

الدليل: ما روى أبو سعيد: «أن النبي ﷺ نهى عن صلاة نصف النهار، لا يوم الجمعة». وعن أبي قتادة: مثله. رواه أبو داود<sup>(١)</sup> وضعفه لنووي، وقال البيهقي<sup>(٢)</sup> بعد أن ذكر أسانيد الروايات وضعفها: ولا اعتماد على أن النبي ﷺ استحَبَّ التبكير إلى الجمعة، ثم رغب في الصلاة إلى خروج الإمام من غير تخصيص ولا شئ. هـ. وحديث سليك لخطباني<sup>(٣)</sup> ولأن الناس ينتظرون الجمعة في هذا الوقت، وليس عليهم قطع النوف، وقال أبو حنيفة: لا تُبَحُّ فيه كغيره من الأيام.

وقال الموفق: ولا فرق في وقت لزول بين يوم الجمعة وغيره، ولا بين لشتاء ولصيف، كان عمر بن الخطاب ينهاه عنه، وقال بن مسعود: كان يُنهى عن ذلك. يعني يوم الجمعة. وقال سعيد لمقبري: ذكرت لئس وهم يتقنون ذلك. وعن عمرو بن سعيد بن العاص، عن أبيه قال: كنت ألقى أصحاب رسول الله ﷺ، فإذا زالت الشمس، قاموا فصَّوُّا رُبعًا. هـ. وقال مالك: كرهه إذا عمت تتصاف النهار، وإذا كنت في موضع لا عُمُه، ولا تستطيع أن تُنظر، فبني رُءه واسعد. وبُاحه فيها عطاء في لشتاء دون لصيف: لأن شدة الحر من فيح جهنم، وذلك لوقت حين تسجر جهنم.

قال الموفق: ولد، عمومة لأحد في النهي. وذكر لأحمد لرخصة في صلاة نصف النهار يوم الجمعة، قال: فيه حديث لبي<sup>(٤)</sup>

---

(١) في سننه: (١٠١٣) من طريق مجاهد عن أبي الحسب، عن أبي قتادة رضي الله عنه ذكره  
قال أبو داود: وهو مرسى: مجاهد كبر من أبي الحسب، وأبو الحسب لم يسمع من أبي  
قتادة.

(٢) في «سنه» ٢، ٤٦٤، ٤٦٥.

(٣) أخرجه مسلم (٨٧٥)، وأخرج نحوه البحري (٩٣٠) و (٩٣١) من حديث جبر بن عبد الله،  
رضي الله عنه، ونظر «صحيح بن حبان» (٢٥٠٠) و (٢٥٠١) و (٢٥٠٢).



من ثلاثة وجوه: حديث عمرو بن عبسة<sup>١</sup>، وحديث عتبة بن عمر<sup>٢</sup>، وحديث الصنابحي<sup>٣</sup>، رواه الأثرم، عن عبد الله الصنابحي، أن رسول الله ﷺ قال: «إن الشمس تطلع ومعها قرن الشيطان، فإذا ارتفعت فارقتها، ثم إذا استوت قارنها، فإذا زالت فارقتها، فإذا دنت للغروب قارنها، فإذا غربت فرقها»<sup>٤</sup>.

ونهى رسول الله ﷺ عن الصلاة في تبت لسعدت، ولأنه وقت نهى، فستوى فيه يوم الجمعة وغيره، كسائر الأوقات، وحديثهم ضعيف، في إسنده ليث بن أبي سليم، وهو ضعيف، وهو مرسى؛ لأن أبا الخيز يرويه عن أبي قتادة، ولم يسمع منه. وقولهم: «إنهم ينتظرون الجمعة، قلنا: إذ علم وقت نهى، فيس له أن يصلي، فإن شك، فله أن يصلي حتى يعلم: لأن الأصل للإباحة، فلا تزول بالشك. والله أعلم. اهـ.

الترجيح:

قلت: والراجح القول الأول، والله أعلم.

مسألة: ولا تصلي ركعتي الإحرام على الصحيح من المذهب<sup>٥</sup>.

(١) أخرجه أبو داود (١٢٧٧) والنسائي في «الكبرى» (١٤٦٠) وفي «المجتبى» ١ ٢٧٩. والطحاوي «في شرح مشكل الآثار» (٣٩٧) من حديث عمرو بن عبسة رضي الله عنه. وهو حديث صحيح.

(٢) أخرجه مسلم (٨٣١) من حديث عتبة بن عمر رضي الله عنه.

(٣) وهو الحديث الآتي.

(٤) حديث صحيح. وأخرجه مالك ١ ٢١٩ ومن طريقه أخرجه لشفعي في «الرسالة» (٨١٤). وأحمد ٤ ٣٤٩. والنسائي ١ ٢٧٥، وأبو يعلى (١٤٥١)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (٣٩٧٤) و (٣٩٧٥) من حديث عبد الله الصنابحي رضي الله عنه.

ونظر تمام تخريجه في «شرح مشكل الآثار» ضيع مؤسسة الرسالة

(٥) نظر «كشف القناع» ١ ٥٢٨ - ٥٣١، و«روض لمربع» ٢ ٢٤٤، ٢٥٢، و«الإنصاف» ٢ ٢٠٢ - ٢١٠، و«الدرر السنية» ٣ ١٨٩ - ١٩٠، و«المختار لاجية» ص ٥١، و«فتاوى بن إبراهيم» ٢ ٢٤٩، ٢٥٨، ٢٦١، و«نيل الأوطار» ٣ ٢٩، ٣٠، ٣٢، ١٠٠، و«المبدع» ٢ ٣٥ - ٣٩، و«لمغني» ٢ ٥١٥ - ٥٣٧، و«المجموع شرح المهذب» ٤ ٦١، ٦٨، ٧٠ - ٧٣، و«حشية لعنقري» ١ ٢٣١، ٢٣٤، و«لاختيار» ص ١٢٣، و«مجموع الفتاوى»

فائدة: إذا نوى التحية والفرض، فإن ثواب التحية حصل مع لفرض ولو في وقت نهى. هكذا وجد بخط الشيخ سليمان بن عبي رحمته لله تعالى.

فرع: في بيان حديثين يُستشكرُ لجمع بينهما وهم حديثُ النهي عن صلاة بعد الصبح والعصر وغيرهما مع حديث: «إذا دخل أحدكم المسجد، فلا يجلس حتى يركع ركعتين». فإذا دخل المسجد في بعض هذه الأوقات، فقد ذكرنا أن مذهب الشافعي أنه يُستحب أن يُصلي تحيةً للمسجد لحديث فيها، والجواب عن أحاديث النهي أنها مخصوصة كما سبق. فإن قيل: حديثُ النهي عام في الصلوات خاص في بعض الأوقات، وحديثُ التحية عام في الأوقات خاص في بعض الصلوات، فيه رجحتم تخصيص حديث النهي دون تخصيص حديث التحية؟ قلنا: حديثُ النهي دخله لتخصيص بالأحاديث التي ذكرناها في صلاة العصر وصلاة الصبح، وبالإجماع الذي نقلناه في صلاة الجنازة. وأم حديثُ تحية المسجد، فهو على عمومته لم يأت له مخصص. ولهذا أمر النبي ﷺ لدخول يوم الجمعة في حال الخطبة بالتحية بعد أن قعد. ولو كانت التحية تُترك في وقت لكان هذا الوقت، لأنه يُمنع في حال الخطبة من الصلاة إلا للتحية، ولأنه تكلم في الخطبة وبعد أن قعد الدخول وكُنْ هذا مبالغة في تعميم التحية. قاله النووي. وكرهها أبو حنيفة وأوزاعي والبيهقي في وقت النهي.

قل الشوكاني: وأجاب لقائمون بالجواز بأن النهي إنما هو عمدا لا سبب له، وستدلوا بأنه ﷺ صلى بعد العصر ركعتي الظهر وصلى ذات السبب، ولم يترك التحية في حال من الأحوال. بل أمر النبي ﷺ دخول المسجد وهو يخطب فيجلس قبل أن يركع أن يقوم فيركع ركعتين مع أن الصلاة في حال الخطبة ممنوع منها إلا التحية، ولأن النبي ﷺ قطع خطبته وأمره أن يصلي التحية، فبولا شدة الاهتمام بالتحية في جميع الأوقات لما هتته هذا الاهتمام، ذكر معنى ذلك النووي في شرح

- ٢٣ ٢٠٥، ٢٠٠، ١٨٠، ١٦٥، ١٨٨، و«زاد المسند» ١: ٣٠٨، و«تفريع» ١: ٥١٥، و«فتح  
نباري» ٢: ٦١، ٦٢، و«شرح الكبير» ١: ٣٧٩-٣٨٠، و«المستوعب» ٢: ٢٨٨، و«فتاوى  
لجنة» ٧: ٢٤٠، ٢١٥، و«معالم السنن» ٤: ٣٢١، و«شرح لزرکشي» ٢: ٦٢.

(١) سف ص ٥٩٥ تعليق (١).

مسلم». والتحقيق أنه قد تعرض في المقام عمومت النهي عن الصلاة في أوقات مخصوصة من غير تفصيل، والأمر لداخل بصلاة تحية من غير تفصيل، فتخصيص أحد العمومين بالآخر تحكماً، وكذلك ترجيح أحدهما على الآخر مع كون كل واحد منهما في الصحيحين بطرق متعددة، ومع اشتغال كل واحد منهما على النهي أو النهي الذي في معناه، ولكنه إذا ورد ما يقضي بتخصيص أحد العمومين عمل عليه، وصلاته ﷺ سنة الظهر بعد العصر مختصة به لم ثبت عند أحمد وغيره ممن قدمنا ذكرهم: أن النبي ﷺ لما قلت له أم سلمة: أفنقضيهما إذا فاتت؟ قال: «لا» ولو سلم عدم الاختصاص، لما كان في ذلك إلا جوراً قضاء سنة الظهر، لا جوازاً لجميع ذوات الأسباب. نعم، حديث يزيد بن الأسود: أن النبي ﷺ قال للرجلين: «ما منعكما أن تصليا معنا؟» فقالا: قد صئنا في رحالنا، فقال: إذا صليتما في رحالكما، ثم أتيتما مسجد جماعة، فصليا معهم، فإنها لكما نافلة<sup>٢</sup> وكانت تلك الصلاة صلاة الصبح - يصلح لأن يكون من جملة المخصصات لعموم الأحاديث القاضية بالكراهة، وكذلك ركعتا الطواف.

وبهذا التقرير يعلم أن فعل تحية المسجد في الأوقات لمكروهة وتركها لا يخو عند القائل بوجودها من إشكال، ولمقدم عندي من لمضييق، ولأولى للمتورع ترك دخول المساجد في وقت لكرهة. هـ. قلت: وتقدم أن ترجح فعل ذوات الأسباب في وقت النهي، والله أعلم.

فائدة: قال بن لقيه: كان من حكمة نهى لنبي ﷺ عن لصلاة عند طموح شمس وعند غروبها أنها وقت سجود لمشركين للشمس، وكان لنهي عن صلاة في ذلك الوقت سبباً لذريعة لمشابهة لظاهرة التي هي ذريعة إلى لمشابهة في قصد مع بعد هذه الذريعة، فكيف بالذريع لقريبة؟ هـ. وتقدم كلام بن تيمية في ذلك<sup>٣</sup>.

(١) سب ص ٦٠١ تعليق (١).

(٢) سب ص ٥٩٦ تعليق (٤).

(٣) نظر المجموع شرح لمهذب ١١، ٤، ونيل الأوطار ٣، ٧٩، ٨٠، و«علام سرفعين» ٣، ١٥١، ١٥٢، و«شرح مسم» لنووي ٦، ١١٠-١١١، وحاشية «عنقري» ١، ٢٣٤.

(٤) ص ٥٨٣.

نتهى الجزء الخامس ويليه الجزء  
لسادس وأوله باب صلاة الجماعة  
والله لموفق ولهادي إلى  
سواء السبيل

## الفهرس

الموضوع	الصفحة
أركان الصلاة .....	٧
تقسيم أقوال الصلاة وأفعالها: الأركان، الواجبات، السنن .....	٧
الركن الأول القيام في فرض لقادر عليه .....	٧
مسألة: الركن من القيام .....	٨
مسألة: إن أدرك المأموم الإمام في الركوع، فالركن من القيام بقدر التحريمة .....	٩
مسألة: ما قام مقام القيام .....	٩
الركن الثاني: تكبيرة الإحرام .....	١٠
فرع: مذاهب العلماء في تكبيرة الإحرام .....	١٠
الركن الثالث: قراءة الفاتحة في كل ركعة .....	١٤
مسألة: تجب الفاتحة على الإمام والمنفرد .....	١٥
الركن الرابع: الركوع في كل ركعة .....	١٦
الركن الخامس: الاعتدال بعد الركوع .....	١٧
الركن السادس: الطمأنينة في الركوع والاعتدال عنه، والسجود والجلوس بين السجدين .....	١٩
مسألة: والطمأنينة هي بقدر الذكر الواجب لذاكره .....	٢٠
فرع: مذاهب العلماء في الطمأنينة .....	٢١
فرع: إذا رفع وشك هل ركع أولاً؟ .....	٢٣
الركن السابع: السجود .....	٢٤
الركن الثامن: الاعتدال يعني الرفع عن السجود والطمأنينة فيه .	٢٤
فرع: مذاهب العلماء في ذلك .....	٢٤
الركن التاسع: الجلوس بين السجدين والطمأنينة فيه .....	٢٥
الركن العاشر: الجلوس للتشهد الأخير، والتشهد الأخير .....	٢٥

٢٩	الركن الحادي عشر: الصلاة على النبي ﷺ
٣٠	فرع: مذاهب العلماء في الصلاة على النبي ﷺ
٣٨	مسألة: الركن من الصلاة على النبي ﷺ: «اللهم صل على محمد»
٣٩	الركن الثاني عشر: الجلوس للتسليمتين
٣٩	الركن الثالث عشر: التسليمتان
٤٠	فرع: مذاهب العلماء في وجوب السلام
٤٢	الركن الرابع عشر: ترتيب الأركان
٤٢	واجبات الصلاة
٤٢	الأول: التكبير للانتقال
٥١	قول ابن تيمية في سبب عدم إتمام الاعتدالين والتكبير
٥٢	مسألة لو شرع المصلي في التكبير قبل انتقاله
	مسألة: يستثنى من ذلك تكبيرتا إحرام وركوع مأموم أدرك إمامه
٥٢	راكعاً
٥٣	الثاني من الواجبات: التسميع، أي قول: سمع الله لمن حمده
٥٣	فرع: مذاهب العلماء في التسبيح والتسميع وسائر الأذكار
٥٤	الثالث: التحميد، أي قول: ربنا لك الحمد
٥٥	الرابع: تسبيح ركوع مرة
٥٥	السادس: الجلسة الأولى والشهد فيها في المغرب والرباعية
٥٦	مسألة: لا يجب التشهد على مأموم قام إمامه عنه سهواً فيتابعه
٥٧	السابع: التسليمة الثانية
٦٠	الثامن: سؤال المغفرة بين السجديتين
٦٠	نصر: وأوجب الصلاة على النبي ﷺ
٦٠	نصر: ووجب قول: ورحمة الله في السلام
٦١	نصر: ووجب السجود على الأنف
٦١	مسألة: حكم هذه الواجبات
٦١	سنن الأقوال في الصلاة

٦١	..... الاستفتاح والتعوذ
٦٢	..... ومن السنن البسمة
٦٢	مسألة: ومن السنن قراءة سورة في كل من الركعتين الأوليين ..
٦٣	..... مسألة: ومن السنن الجهر والإخفات في محلهم
٦٣	..... مسألة: ومن السنن قول: ملء السموات وملء الأرض
٦٣	..... مسألة: ومن السنن مازاد على المرة تسبيح الركوع والسجود ..
٦٣	..... مسألة: ومن السنن الدعاء آخر التشهد الأخير
٦٣	..... مسألة: ومن السنن الصلاة في التشهد الأخير عى آل النبي ﷺ
٦٣	..... القنوت في الوتر سنة
٦٣	..... سنن الأفعال والهيئات في الصلاة
٦٥	..... الخشوع في الصلاة
٦٨	..... الوسواس نوعان
٧٠	..... مسألة: لا يشرع سجود السهو لترك سنة ولو قوئية
٧١	..... مسألة: من ترك شرطاً لغير عذر ولو سهواً بطلت صلاته
٧٢	..... مسألة: من علم بطلان صلاته ومضي فيها أدب
٧٢	..... مسألة: إن اعتقد المصلي الفرض سنة
٧٤	..... فصل: فيما يكره في الصلاة وما يباح أو يستحب فيها
٧٤	..... يسن ردُّ ما بين يديه بلا عنف
٧٤	..... مسألة: يسن رد المار ما لم يغلبه
٧٥	..... مسألة: ولا يرده إذا كان المار محتاجاً إلى المرور
٧٧	..... مسألة: تكره صلاته بموضع يحتاج فيه إلى المرور
٧٧	..... مسألة: إن أبى المار أن يرجع
٧٩	..... مسألة: للمصلي دفع العدو من سيل وسبع
٧٩	..... مسألة: ويحرم مرور بين مصل وسترته
٨٠	..... مسألة: ومع عدم السترة
٨١	..... مسألة: إن احتاج إلى المرور ألقى شيئاً ثم مر

٨٢	مسألة: إن مر المار بين يدي المأمومين .....
٨٢	مسألة: ليس وقوفه بين يدي المصلي كمروره .....
٨٣	فرع: تسن صلاة غير مأموم إماماً كان أو منفرداً إلى سترة ....
٨٤	مسألة: ليس ذلك بواجب .....
٨٥	مسألة: السترة ما يستتر به من جدار، أو شيء شاخص .....
٨٦	مسألة: يستحب قربه منها .....
٨٨	مسألة: يستحب انحرافه عن السترة يسيراً .....
٨٨	مسألة: إن لم يجد شاخصاً يصلي إليه .....
٨٩	مسألة: يكفي في السترة خيط ونحوه أو مصلاه الذي تحته ...
٩٠	مسألة: لاتجزئ سترة مغطوبة .....
٩٠	مسألة: تجزئ سترة نجسة .....
٩٠	فرع: إن مر بينه وبين سترته كلب أسود بهيم .....
٩١	مسألة: يباح قتل الكلب الأسود البهيم .....
٩٢	مسألة: لا تبطل الصلاة بمرور امرأة .....
٩٢	ولا تبطل بمرور حمار .....
٩٣	الرواية الثانية عن أحمد تبطل بمرور لمرأة والحمار .....
٩٦	لا يبطل الصلاة مرور شيء .....
١٠١	مسألة: لا تبطل بمرور بغل وشيطان وسنور أسود .....
١٠١	مسألة: لا فرق في المرور بين النفل والفرض والجنابة .....
١٠١	فائدة: قال ابن تيمية: الكلب الأسود شيطان الكلاب .....
١٠٢	التقرب إلى الجن بالذبائح من الشرك .....
١٠٢	دفع عداوة الجن .....
١٠٤	الصائت المعتدى يستحق دفعه .....
١٠٤	هل يشرع دفع الشياطين .....
١٠٨	سؤال الجن وسؤال من يسألهم .....
١٠٩	فصل: يجوز أن يكتب للمصاب شيء من كتب الله .....



١٠٩	..... مايكتب إذا عسر على المرأة ولادتها
١١٠	..... مسألة: لا يستحب لمأموم اتخاذ سترة
١١٢	..... مسألة: إن مر ما يقطع الصلاة بين الإمام وسترته
١١٣	..... يباح للمصلي عد الآي وعد التسييح بأصبعه
١١٤	..... يباح للمصلي عدد تكبيرات العيد وصلاة الاستسقاء
١١٤	..... يباح للمصلي قتل حية وعقرب
١١٧	..... يباح للمصلي بكاء خشية وخلع ثوب ولبسه مله يطل
١١٨	..... فرع: وله إشارة بيد ووجه وعين
١١٨	..... مسألة: وله القيام بالأعمال اليسيرة كحك جسده
١١٩	..... فائدة: سؤال هل يجوز للمصلي رفع سمعة التليفون؟
١٢٠	..... مسألة: اليسير ماعده العرف يسيراً
١٢٠	..... فرع: إن قتل القملة في المسجد
١٢١	..... فرع: إن طال عرفاً ما فعل في الصلاة
١٢٢	..... فرع: وإشارة أحرص مفهومة أو لا كفعه
١٢٢	..... فرع: لا تبطل الصلاة بعمل القلب
١٢٥	..... فرع: لا تبطل الصلاة بإطالة نظر إلى شيء من كتب أو غيره
١٢٦	..... فرع: يكره السلام على المصلي
١٢٦	..... مسألة: للمصلي رد السلام بإشارة
١٢٧	..... وإن رده عليه بعد السلام فحسن
١٢٩	..... فرع: مذاهب العلماء فيما إذا سلم على لمصلي
١٣٠	..... مسألة: إن رده لفظاً بطلت الصلاة
١٣٠	..... مسألة: لو صافح المصلي إنساناً يريد لسلام عليه
١٣٠	..... فرع: يكره لعاطس الحمد بلفظه
١٣١	..... فرع: من دعاه النبي ﷺ وجبت عليه إجابته
١٣١	..... يجب المصلي والديه في نفل فقط
١٣٢	..... يجوز إخراج الزوجة من النفل

- فرع: يجب رد كفر معصوم بذمة أو هدية أو أمن عن بئر ونحوه ١٣٢
- يجب إنقاذ غريق ونحوه. فيقطع الصلاة لذلك ..... ١٣٢
- لا تكره قراءة أواخر السور وأواسطها. كأوائلها ..... ١٣٣
- مسألة: لا بأس بقراءة بعض السورة في الركعة ..... ١٣٤
- مسألة: لا يكره ملازمة سورة يحسن غيرها مع اعتقاد جوز غيرها .. ١٣٥
- مسألة: لا تكره قراءة القرآن كله في لفرائض على ترتيبه ..... ١٣٥
- لمصلي أن يفتح على إمامه إذ أرتج عليه ..... ١٣٦
- مسألة: ويجب الفتح على إمامه إذ أرتج عليه أو غط في الفتحة ١٣٨
- مسألة: إن عجز لمصلي عن إتمام الفتحة بالارتج عليه ..... ١٣٨
- مسألة: إن استخف للإمام الذي عجز عن إتمام الفتحة ..... ١٣٩
- مسألة: لا بأس أن يفتح على المصلي من ليس معه في الصلاة .. ١٣٩
- يباح لمصلي قتل قملة وبرغوث وبقعة ..... ١٤٠
- يباح تسبيح مأموم لسهو إمامه إن كان رجلاً، وتصنيق امرأة ... ١٤٠
- فرع: مذاهب العلماء في ذلك ..... ١٤١
- مسألة: يباح التنبيه بقراءة وتكبير وتهليل ونحوه ..... ١٤٢
- فرع: مذاهب العلماء فيمن سبح الله تعالى أو حمده في غير ركوع ١٤٣
- وسجود ..... ١٤٣
- مسألة: يكره التنبيه بنخلة ..... ١٤٣
- مسألة: يكره التنبيه بصغير كتصفيقه ..... ١٤٣
- مسألة: يكره التنبيه من المرأة بالتسبيح ..... ١٤٣
- فرع: ولا يرعص فقل: الحسنة ..... ١٤٤
- يباح للمصلي القراءة في المصحف ..... ١٤٦
- يباح لمصلي السؤال ولتعوذ في فرض ونفل ..... ١٤٦
- مسألة: وتكره صلاة الحزق من ضيق الخف ومن لا يعقل ١٧٥
- كخوف أو غضب ..... ١٧٥
- مسألة: ويكره تروحه بمروحة ونحوه ..... ١٧٥

- ١٧٥ ..... مسألة: لا تكره مراوحته بين رجلية.
- ١٧٦ ..... مسألة: يستحب أن يفرق بين قدميه.
- ١٧٦ ..... مسألة: تكره كثرة أن يراوح بين قدميه.
- ١٧٦ ..... مسألة: وتكره فرقة أصابعه.
- ١٧٧ ..... مسألة: يكره تشييت الأصبع.
- ١٧٨ ..... مسألة: يكره لمصلي لمس لحية.
- ١٧٨ ..... مسألة: يكره نفخه.
- ١٧٨ ..... مسألة: يكره اعتماده على يده في جنوسه.
- ..... مسألة: وتكره صلاته مكتوفاً، وعقص شعره، وكف الشعر.
- ١٧٩ ..... وكف الثوب.
- ١٨١ ..... مسألة: ويكره تشمير كفه.
- ١٨١ ..... مسألة: ويكره جمع ثوبه بيده إذا سجد.
- ١٨٢ ..... مسألة: ويكره أن يخلص جبهته بما يسجد عليه.
- ١٨٢ ..... مسألة: ولا تكره الصلاة على حائل صوف وشعر وغيرهم.
- ١٨٢ ..... مسألة: ويكره التمطي.
- ١٨٢ ..... مسألة: إن ثدب كظم عليه ندباً.
- ١٨٣ ..... مسألة: ويكره مسح أثر سجوده.
- ١٨٤ ..... مسألة: تكره تسوية لتراب بلا عذر.
- ١٨٥ ..... يكره تكرار الفتح في ركعة.
- ١٨٦ ..... فرع: من أتى بالصلاة على وجه مكروه.
- ١٨٦ ..... لا يكره جمع سورتين فأكثر في ركعة، ولو في فرض.
- ١٨٧ ..... فرع: ولا يكره تكرار سورة في ركعتين.
- ١٨٧ ..... لا يكره تفريق لسورة في ركعتين.
- ١٨٨ ..... يكره البصاق والتنخيم أمه أو عن يمينه.
- ١٩٢ ..... يبصق ونحوه في غير مسجد عن يساره أو تحت قدمه اليسرى.
- ١٩٣ ..... يزم - حتى غير بصق ونحوه - إزالة البصق.

- ١٩٣ يحرم الكلام في صلب الصلاة لغير مصلحة وهو مبطل لها . . . .
- ١٩٥ فرع: مذاهب العلماء إن تكلم لمصلحة الصلاة . . . . .
- ١٩٦ فرع: إن تكلم في صلب الصلاة ساهياً بغير السلام، فإنها تبطل
- ١٩٨ حديث ذي الدين . . . . .
- ٢٠١ إن كان جاهلاً بتحريم الكلام أو الإبطال به . . . . .
- ٢٠٢ مسألة: لا تبطل الصلاة إن تكلم مغلوباً على الكلام . . . . .
- ٢٠٣ إن أكل أو شرب في صلاة فرض عمداً بطلت صلاته . . . . .
- ٢٠٣ مسألة: إن كن أكل أو شرب في صلاة نفس فإنه يبطل كثيره عرفاً
- ٢٠٤ مسألة: إن كن الأكل أو الشرب سهواً أو جهلاً لم يبطل يسيره . . . . .
- ٢٠٥ مسألة: لا بأس ببلع ما بقي في فيه أو بقي بين أسنانه من بقايا الطعام .
- ٢٠٥ مسألة: لا بأس ببلع ما ذاب بفيه من سكر ونحوه . . . . .
- ٢٠٦ مسألة: وإن ترك في فيه لقمة ولم يبتلعها كره . . . . .
- ٢٠٦ إذا سبق الإمام الحدث تبطل صلاته لتعمده . . . . .
- ٢٠٧ فرع: وتبطل صلاة مأمووم يبطلان صلاة إمامه لارتباطها لا عكسه . .
- ٢٠٨ فرع: إذ وجد المبطل في المأمووم دون الإمام . . . . .
- ٢٠٩ فرع: في رجلين أم أحدهما صاحبه فشم كل واحد منهما ريحاً .
- ٢٠٩ فرع: في إمام صلى بقوم فشهد اثنان عن يمينه أنه أحدث . . . . .
- فرع: لا استخلاف للمأمووم إذا سبق إمامه الحدث ولا استخلاف
- ٢٠٩ أيضاً للإمام . . . . .
- ٢١١ قول الشيخ السعدي: الصحيح أن الإمام له أن يستخف المأمووم
- ٢١٢ فرع: للإمام إذا سبقه الحدث أن يستخلف من يتم الصلاة بمأمووم
- ٢١٢ لا يصح استخلاف المسبوق . . . . .
- مسألة: يني الخليفة الذي كان مع الإمام في الصلاة على ترتيب
- ٢١٢ الإمام الأول . . . . .
- مسألة: فإن لم يستخلف الإمام الذي سبقه الحدث وصلى
- ٢١٣ المأموومون وحدانا . . . . .

- ٢١٤ . . . . . مسألة: إن استخلف كل طائفة من المأمومين رجلاً منهم . . . . .
- ٢١٥ . . . . . فرع: للإمام الاستخلاف لحدوث مرض أو خوف . . . . .
- فرع: وإن سبق اثنان فأكثر ببعض الصلاة ثم سلم الإمام، فأنتم
- ٢١٥ . . . . . أحدهما بصاحبه . . . . .
- مسألة: محل صحة اقتداء المسبوق بمثله إذا سلم الإمام في غير
- ٢١٦ . . . . . جمعة . . . . .
- ٢١٦ . . . . . فائدة: سؤال وجوابه . . . . .
- ٢١٧ . . . . . فرع: إن أحرم إماماً لغيبة إمام الحي أي الراتب . . . . .
- ٢١٨ . . . . . فائدة: أن النبي كان إماماً لأبي بكر، وأبو بكر كان إماماً للنس . . . . .
- ٢١٨ . . . . . تبطل الصلاة بمس الذكر إذا قلنا ببطان الوضوء . . . . .
- ٢١٩ . . . . . تبطل الصلاة بمس المرأة بشهوة أثناء الصلاة . . . . .
- ٢٢١ . . . . . باب سجود السهو . . . . .
- ٢٢١ . . . . . لا يشرع سجود السهو لعمد بل لسهو . . . . .
- ٢٢١ . . . . . مشروعية سجود السهو . . . . .
- ٢٢٢ . . . . . مسألة: لا يشرع سجود السهو في العمد . . . . .
- فرع: في بيان الأحاديث الصحيحة التي عليها مدار باب سجود
- ٢٢٢ . . . . . السهو . . . . .
- ٢٢٥ . . . . . يشرع السجود للسهو بوجود شيء من أسبابه، وهي زيادة ونقص وشك
- يطل الصلاة تعمد زيادة قيام أو قعود أو ركوع أو سجود، وإن
- ٢٢٧ . . . . . كان سهواً لم يطلها ويسجد للسهو . . . . .
- ٢٢٧ . . . . . فرع: لو قام في موضع جلوس أو جلس في موضع قيام . . . . .
- ٢٢٨ . . . . . مسألة: متى ذكر من زاد في صلاته، عاد إلى ترتيب الصلاة . . . . .
- ٢٢٨ . . . . . مسألة: إن جلس في موضع قيام عقيب الأولى أو الثالثة . . . . .
- ٢٢٩ . . . . . تبطل الصلاة زيادة ركعة عمداً، وإن كان سهواً فإنه يسجد لها . . . . .
- مسألة: ولا يعتد بالركعة الزائدة من صلاته مسبوق دخل مع
- ٢٣٠ . . . . . الإمام فيها أو قبلها . . . . .

- ٢٣١ ..... يلزم الرجوع لمن سبح به اثنان .
- ٢٣٢ مسألة: لا يزم الإمام الرجوع إلى فعل المأمومين من غير تنبيه .
- ٢٣٣ مسألة: لا يرجع إلى تنبيه فاسقين .
- ٢٣٣ مسألة: فإن لم يرجع إمام إلى قول الثقتين المنبهين له .
- ٢٣٥ مسألة: ويرجع طائف في عدد الأشواط إلى قول اثنين نصاً .
- ٢٣٥ مسألة: لو نوى ركعتين نفلاً نهاراً فقام إلى الثالثة .
- ويبطل الصلاة عمل كثير من غير جنسها . ولا يبطلها يسير ولا
- ٢٣٦ ..... يشرع له سجود .
- ٢٣٧ مسألة: لا يبطل الصلاة عمل من غير جنسها يسير عادة .
- ٢٣٧ مسألة: لا يشرع للعمى اليسير سجود ولو فعنه سهواً .
- ٢٣٦ مسألة: لا بأس بالعمل اليسير من غير جنسها لحاجة .
- ٢٣٦ مسألة: يكره العمل اليسير من غير جنسها لغير حاجة إليه .
- ٢٣٧ لا تبطل الصلاة بعمل قب و إطالة نظر .
- ٢٣٨ لا يبطلها قول مشروع فيها في غير موضعه ويشرع السجود سهوه .
- ٢٣٩ مسألة: إن أتى بذكر أو دعاء لم يرد لشرع به فيها .
- ٢٣٩ فرع: الجهر و لإخفات في موضعهما من سنن الصلاة .
- ٢٤٠ إن سلم قبل إتمام صلاته عمداً أبطلها وإن كان سهواً لم يبطلها .
- ٢٤٢ مسألة: إن لم يذكر من سلم قبل إتمامها حتى قام من مصلاه .
- مسألة: إن لم يذكر من سلم قبل إتمام صلاته حتى شرع في
- ٢٤٢ صلاة غيره .
- ٢٤٣ مسألة: إن كان سلامه قبل إتمام صلاته ظناً أن صلاته قد انقضت
- ٢٤٣ مسألة: إن سلم من رباعية يظنها جمعة أو فجرأ .
- ٢٤٣ مسألة: إن طال الفصل عرفاً بطلت .
- ٢٤٣ فرع: مذاهب العلماء في ذلك .
- إن تكلم من سلم قبل إتمام صلاته سهواً يسيراً عرفاً لمصلحتها لم
- ٢٤٤ تبطل .

- ومن قهقهه أو ضحكت أو انتحب أو نفخ فبان منه حرفان فإنه يبطل  
٢٤٥ ..... صلاته  
٢٤٦ ..... مسألة: لا تبطل الصلاة إن تبسم فيها  
٢٤٦ ..... مسألة: إن نفخ فبان حرفان فككلام  
٢٤٧ ..... مسألة: من رفع صوته بالبكاء لا من خشية الله فبان حرفان فككلام  
٢٥٠ ..... مسألة: ومن تنحنح من غير حاجة فبان حرفان فككلام  
٢٥١ ..... مسألة: يكره استدعاء البكاء كما يكره استدعاء الضحك  
٢٥٢ ..... مسألة: إن قرأ المغضوب والضالين بظاء  
٢٥٣ ..... فصل: السجود عن نقص في صلاته  
٢٥٣ ..... من نسي ركناً غير التحريمة  
٢٥٥ ..... مسألة: إن نسي لركن المنسي قبل شروعه في القراءة لتي بعدها  
٢٥٦ ..... مسألة: فإن لم يعد إلى لركن المتروك  
٢٥٦ ..... مسألة: إن عمه بمتروك بعد لسلام  
٢٥٧ ..... مسألة: إن كان المتروك تشهداً أخيراً  
٢٥٨ ..... مسألة: لو ترك ركناً من آخر ركعة سهواً  
٢٥٨ ..... إن نسي أربع سجعات من أربع ركعات وذكر في التشهد  
٢٥٩ ..... مسألة: إن ذكر أنه ترك أربع سجعات من أربع ركعات بعد سلامه  
٢٦٠ ..... مسألة: إن ذكر ذلك وقد قرأ في الخامسة  
٢٦٠ ..... مسألة: إن نسي سجدين أو ثلاثاً من ركعتين جهلهم  
٢٦٠ ..... من نسي التشهد الأول فلم يذكره حتى فرغ من صلاته  
٢٦٢ ..... مسألة: إن استتم قائماً ولم يقرأ  
٢٦٢ ..... مسألة: يتابع المأموم الإمام إذا قام سهواً عن التشهد  
..... مسألة: إن رجع الإمام بعد أن استتم قائماً ولم يقرأ إلا التشهد  
٢٦٤ ..... جاز  
٢٦٤ ..... مسألة: إن قرأ، ثم ذكر التشهد لم يجز له الرجوع إلى التشهد  
٢٦٤ ..... مسألة: تبطل صلاة الإمام إذا رجع بعد شروعه في القراءة

	مسألة: حكم تسبيح الركوع والسجود وكس واجب تركه سهواً ثم
٢٦٦	ذكره .....
٢٦٦	مسألة: إن ترك ركناً كالركوع والطمأنينة فيه لا يعصم موضعه ...
٢٦٧	مسألة: لو ذكر في التشهد أنه ترك سجدة .....
٢٦٧	مسألة: إن ترك سجدين لا يعلم هما من ركعة أم من ركعتين
٢٦٧	مسألة: إن ذكر المتروك وهو سجدتان .....
٢٦٧	مسألة: إن ترك سجدة لا يعصم من أي ركعة .....
٢٦٧	مسألة: لو جهز عين الركن المتروك .....
٢٦٧	مسألة: إن ترك يمين متواليتين من الفتحة .....
٢٦٨	إذا شئت في عدد الركعت بنى على اليقين .....
٢٧١	عن أحمد: يبنى إمام على غالب ظنه، والمنفرد على اليقين ...
٢٧٢	مسألة: إن ستوى عنده الأمران بنى على اليقين .....
٢٧٢	مسألة: المأموم في فعل نفسه يبنى على اليقين .....
٢٧٢	مسألة: لو أدرك المأموم الإمام راعياً ثم شك بعد تكبيرة الإحرام
	مسألة: حيث بنى المصلي على اليقين فإنه يأتي بما بقي عليه من
٢٧٢	صلاته .....
٢٧٣	مسألة: إن كن المأموم واحداً وشك في عدد الركعت ونحوه .
٢٧٣	مسألة: لا أثر لشك المصلي بعد سلامه .....
٢٧٣	مسألة: لو سجد لشك ثم تبين أنه لم يكن عليه سجود .....
	مسألة: إذا علم أنه سها في صلاته ولم يعلم هل هو مما يسجد له
٢٧٤	أو لا .....
٢٧٤	مسألة: لو شك في محل سجوده .....
٢٧٤	من شك قبل السلام في ترك ركن .....
٢٧٤	مسألة: لا يسجد لشكه في ترك واجب .....
٢٧٤	مسألة: إن شك في زيادة بأن شك في التشهد: هل زاد شيئاً أو لا ..
٢٧٤	مسألة: لا يسجد لشكه إذا زال شكه .....



- ٢٧٥ ..... مسألة: لو شك من سها .....
- ٢٧٥ ..... فائدة: إذا سجد لسهو ظنه، ثم ذكر أنه لم يسه .....
- ٢٧٦ ..... ليس على المأموم سجود سهو .....
- ٢٧٦ ..... مسألة: إذا سها إمامه، فإنه يسجد معه .....
- ٢٧٧ ..... مسألة: لو قام المسبوق لقضاء ما فاتته بعد سلام إمامه .....
- ٢٧٨ ..... مسألة: إن أدركه المسبوق في إحدى سجدي السهو الأخيرة ..
- ٢٧٨ ..... مسألة: إن أدركه المسبوق بعد سجود السهو وقبل السلام ....
- ٢٧٨ ..... مسألة: ويسجد مسبوق لسلامه مع إمامه سهو .....
- ٢٧٩ ..... مسألة: يسجد مسبوق لسهو مع إمامه، ويسجد فيما انفرد به ..
- ٢٧٩ ..... مسألة: لا يعيد المسبوق السجود إذا سجد مع إمامه .....
- ٢٧٩ ..... مسألة: إن لم يسجد المسبوق مع إمامه لسهو لعذر .....
- ٢٧٩ ..... فرع: ليس على المسبوق ببعض الصلاة سجود لذلك .....
- ٢٨٠ ..... فائدة: إذا سلم الإمام قبل سجود السهو، ثم سجد بعده .....
- ٢٨٠ ..... مسألة: إذا قام المأموم بعد سلام إمامه ظاناً أن عليه ركعة ....
- ٢٨٠ ..... نص: إن سها الإمام ولم يسجد لم يسجد المأموم .....
- ..... مسألة: إن ترك الإمام سجود السهو الواجب قبل السلام مع
- ٢٨١ ..... اعتقاد وجوبه عمداً .....
- ٢٨١ ..... نص: يجب السجود لسهو ما يبطل عمده الصلاة .....
- ..... نص: شرع كله قبل السلام، إلا فيما إذا سلم قبل إتمام
- ٢٨٣ ..... صلاته .....
- ٢٨٧ ..... مسألة: محل الخلاف في سجود السهو .....
- ٢٨٧ ..... مسألة: إن نسي سجود السهو قبل السلام أتى به بعده .....
- ٢٨٨ ..... مسألة: لو نسي سجود السهو حتى شرع في صلاة، ثم ذكره ..
- ٢٨٩ ..... مسألة: طول الفصل وقصره مرجعه إلى العرف .....
- ٢٨٩ ..... مسألة: يكفي لجمع السهو سجدتان .....
- ٢٩٠ ..... مسألة: معنى اختلاف محليهما .....

٢٩١	مسألة: إذا اجتمع سهون أحدهم قبل لسلام. والآخر بعده ..
٢٩١	مسألة: إن شك في محل سجوده بأن حصل له سهو. وشك ..
	مسألة: متى سجد للسهو بعد السلام تشهد وجوب التشهد الأخير
٢٩١	ثم سلم .....
٢٩٣	مسألة: إن سجد قبل السلام سجد سجدتين بلا تشهد بعدهم ..
	مسألة: وسجد سهو وما يقول فيه وما يقول بعد لرفع منه
٢٩٣	كسجد صلب الصلاة .....
٢٩٤	فرع: من ترك لسجد الواجب لسهو عمد لا سهواً .....
٢٩٥	فائدة: إذا سلم للإمام قبل أن يسجد لسهو .....
٢٩٧	باب صلاة التطوع
٢٩٨	مسألة: أفضل لتطوع لجهاد .....
٣٠٠	مسألة: ثم عنه نعيمه وتعيمه من حديث وفقه ونحوهم .....
٣٠٣	فائدة: لعلوم خمسة .....
٣٠٨	مسألة: ثم صلاة .....
٣١١	مسألة: ثم سائر ما تعدى نفعه .....
٣١١	مسألة: ثم الحج .....
٣١٢	مسألة: ثم عتق .....
٣١٢	مسألة: ثم صوم .....
٣١٩	كد صلاة لتطوع صلاة الكسوف .....
٣١٩	ثم صلاة الاستسقاء .....
٣٢٠	ثم الوتر .....
٣٢٠	مسألة: كن لوتر وجباً على النبي ﷺ .....
٣٢٤	دليل لوجوب .....
٣٢٦	مسألة: ثم سنة فجر .....
٣٢٦	مسألة: ثم سنة مغرب .....
٣٢٧	وقت لوتر ما بين صلاة العشاء إلى طلوع الفجر الثاني .....

- مسألة: لا يصح الوتر قبل صلاة العشاء ..... ٣٢٩
- مسألة: الأفضل فعله آخر الليل ..... ٣٢٩
- مسألة ويقضيه مع شفعه إذا فات وقته ..... ٣٣١
- نصر: أستحبه من ركعة إلى إحدى عشرة ركعة ..... ٣٣٥
- مسألة: ويسن فعل الركعة عقب الشفع بلا تأخير لها عنه ..... ٣٣٨
- مسألة: إن أوتر بسبع أو خمس سردهن ..... ٣٣٩
- مسألة: أدنى الكمال ثلاث ركعت ..... ٣٤٠
- مسألة: يجوز أن يصلي الثلاث الركعات بسلام واحد ..... ٣٤٢
- مسألة: القراءة في الوتر ..... ٣٤٣
- فرع: مذاهب العلماء في عدد ركعات الوتر ..... ٣٤٤
- نصر: ويقنت وأستحبه عقيب ركوع الأخيرة ..... ٣٤٩
- مسألة: ويكون بعد الركوع ..... ٣٥٢
- مسألة: إذا قنت قبل الركوع كبر ثم أخذ في لقنوت ..... ٣٥٥
- مسألة: يرفع يديه إلى صدره ..... ٣٥٥
- مسألة: من أدرك مع الإمام من الثلاث الركعت ركعة ..... ٣٥٧
- فرع: ويقول في قنوته جهراً ..... ٣٥٨
- مسألة: ثم يصلي على النبي ﷺ ..... ٣٦١
- مسألة: ويرفع يديه إذا أراد السجود بعد فراغه من القنوت .... ٣٦٦
- مسألة: ويمسح وجهه بيديه ..... ٣٦٦
- مسألة: المأموم يؤمن بلا قنوت إن سمع. وإن لم يسمع دع .. ٣٦٨
- فرع: إذا سلم من الوتر سن قوله: سبحان الملك لقدوس ... ٣٦٩
- نصر: لا نقنت في غير الوتر. فلا نقنت في الفجر. بل عند
- نازلة تنزل بالمسلمين ..... ٣٧٠
- مسألة: إن ائتم بمن يقنت في الفجر أو النزلة تابعه ..... ٣٧٦
- مسألة: ويرفع صوته في صلاة جهر بالقنوت ..... ٣٧٨
- مسألة: ويقول في قنوته نحواً مما قاله النبي ﷺ وأصحابه ... ٣٧٩

- السنن الراتبة التي تفعل مع الفرائض عشر ركعات ..... ٣٧٩
- فرع: فعل الرواتب بل السنن كلهم سوى ما تشرع له الجماعة في البيت أفضل ..... ٣٨٥
- مسألة: والسنن الرواتب ركعتان قبل الظهر وركعتان بعده ٣٨٧
- وركعتان بعد المغرب وركعتان بعد العشاء وركعتان قبل الفجر . ٣٩٢
- مسألة: ويسن تخفيف ركعتي الفجر ..... ٣٩٣
- مسألة: ويسن الاضطجاع بعدهم ..... ٤٠٢
- مسألة: يكره الكلام بعدهم إنما هي ساعة تسبيح ..... ٤٠٢
- مسألة: ما يسن أن يقرأ في ركعتي الفجر ..... ٤٠٣
- مسألة: يجوز فعل ركعتي الفجر راكباً ..... ٤٠٤
- مسألة: لاسنة راتبة لجمعة قبلها . وأقلها بعده ركعتان ..... ٤٠٤
- مسألة: وتجزئ السنة عن تحية المسجد ..... ٤٠٥
- مسألة: ويسن الفصل بين الفرض وسنته بكلام أو قيم ..... ٤٠٥
- مسألة: وللزوجة والأجير والولد والعبد فعل السنن الرواتب مع الفرض ..... ٤٠٦
- فرع: من فاتته شيء من هذه السنن سن له قضؤه ..... ٤٠٨
- مسألة: وسنة فجر وسنة ظهر، الأولى بعدهما قضاء ..... ٤٠٩
- والسنن المرغب فيها هي أربع قبل الظهر، وأربع قبل العصر .
- وست بعد المغرب وست بعد الجمعة ..... ٤١٤
- مسألة: يسن ركعتان بعد الوتر جالساً ..... ٤٢٠
- تسن صلاة الضحى ما بين ارتفاع الشمس إلى الزوال، ويكون أقلها ركعتين وأكثرها ثمان ..... ٤٣٦
- مسألة: وقت صلاة الضحى ..... ٤٣٦
- مسألة: عدم المداومة عليها أفضل ..... ٤٣٨
- مسألة: والأفضل فعلها إذا اشتد الحر ..... ٤٣٩
- مسألة: أقلها ركعتان . وأكثرها ثمان .....

٤٤١	.....	فرع: يصح التطوع المطلق بفرد
٤٤٣	.....	تسن التراويح في رمضان بعد العشاء
٤٤٤	.....	التراويح سنة مؤكدة سنّها النبي ﷺ
٤٤٧	.....	مسألة: وهي عشرون ركعة في رمضان
٤٥٦	.....	فصل: في صلاة التراويح
٤٦٣	.....	مسألة: وفعلها جماعة أفضل من فعلها فرادى
٤٦٦	.....	مسألة: يسلم من كل ركعتين
٤٦٦	.....	مسألة: إن تعذرت الجماعة صلى وحده
٤٦٦	.....	مسألة: ويستريح بعد كل أربع ركعات من التراويح
٤٦٧	.....	مسألة: ووقت التراويح بعد صلاة العشاء وسنتها
٤٦٧	.....	مسألة: وفعلها في المسجد أفضل
٤٦٩	.....	مسألة: ويوتر بعد التراويح في الجماعة بثلاث ركعات
٤٦٩	.....	مسألة: إن أحب من له تهجد متابعة الإمام في وتره
٤٧٠	.....	مسألة: من أوتر ثم أراد الصلاة تطوعاً بعد الوتر
٤٧١	.....	مسألة: يكره التطوع بين التراويح
٤٧٢	.....	مسألة: ولا يكره تعقيب
٤٧٣	.....	مسألة: يستحب ألا ينقص عن ختمة في التراويح
٤٧٤	.....	فرع: فيما كان السلف يقرؤون في التراويح
٤٧٥	.....	مسألة: ويختتم آخر ركعة من التراويح ويدعو قبل ركوعه
٤٧٧	.....	تستحب النوافل المطلقة
٤٧٧	.....	صلاة الليل سنة مرغّب فيها
٤٨١	.....	مسألة: يسن أن يفتح تهجده بركعتين خفيفتين
٤٨٢	.....	مسألة: إذا نعلس في صلاته فليتركها وليرقد
		مسألة: يستحب للرجل إذا استيقظ لصلاة الليل أن يوقظ لها
٤٨٣	.....	امراته
٤٨٤	.....	مسألة: والنصف الأخير أفضل

- ٤٨٥ . . . . . مسألة: كن قديم الليل واجباً على النبي ﷺ . . . . .
- ٤٨٥ . . . . . مسألة: ولا يقومه كله . . . . .
- ٤٨٩ . . . . . مسألة: يستحب التنفل بين العشاءين . . . . .
- ٤٩١ . . . . . فرع: ويستحب أن يقول عند الصباح والمساء ما ورد . . . . .
- ٤٩٢ . . . . . فرع: ويستحب أن يقول عند النوم والانتباه ما ورد . . . . .
- ٤٩٢ . . . . . فرع: وفي لسفر ما ورد . . . . .
- ٤٩٣ . . . . . فرع: ويقول غير ذلك مما ورد . . . . .
- ٤٩٤ . . . . . فرع: يستحب أن ينوي عند نومه من الليل قيام ليله . . . . .
- ٤٩٥ . . . . . يسن أن يصلي في الليل والنهار مثنى مثنى . . . . .
- ٤٩٧ . . . . . مسألة: إن تطوع في النهار بأربع كالظهر فلا كراهة . . . . .
- ٤٩٩ . . . . . مسألة: إن سرد الأربع ولم يجلس إلا في آخرهن جز . . . . .
- ٤٩٩ . . . . . مسألة: إن زد على أربع نهاراً كره . . . . .
- ٥٠٠ . . . . . مسألة: التطوع في البيت أفضل . . . . .
- ٥٠١ . . . . . مسألة: لا بأس بصلاة التطوع جماعة كما تفعل فرادى . . . . .
- ٥٠٢ . . . . . مسألة: يكره جهره في التطوع نهاراً . . . . .
- الأفضل تباع النبي عليه الصلاة والسلام حسب ما ورد من
- ٥٠٤ . . . . . التخفيف والتطويل . . . . .
- مسألة: ما عدا ما ورد عنه ﷺ فكثرة الركوع والسجود فيه أفضل
- ٥٠٥ . . . . . من طول القيام . . . . .
- ٥٠٧ . . . . . فرع: ويستحب استغفر بالسحر والإكثار منه . . . . .
- ٥٠٨ . . . . . مسألة: من فاتته تهجدته قضاه قبل الظهر . . . . .
- ٥٠٩ . . . . . مسألة: صلاة لقعد على النصف من أجر صلاة القائم إلا المعذور . . . . .
- ٥١٠ . . . . . مسألة: ويسن أن يكون في حال القيام متربّعاً . . . . .
- ٥١١ . . . . . مسألة: ويجوز له القيام إذا ابتداء الصلاة جالساً . . . . .
- ٥١٢ . . . . . مسألة: لا يصح النفر من مضطج نغير عذر . . . . .
- ٥١٤ . . . . . مسألة: والنفر لعذر مضطجاً يصح كالفرض . . . . .

- ٥١٤ فرع: تصح النوافل وتقبل وإن كنت لفرائض ناقصة .....  
ويسن لمن دخل المسجد ألا يجلس حتى يصلي ركعتين قبل  
جلوسه .....  
٥١٦  
٥١٩ فائدة: أن تحية المسجد الحرم الطواف .....  
٥٢٠ فرع: يستحب أن يتطوع بمثل تطوع النبي ﷺ .....  
٥٢٠ وتسن سنة الوضوء، أي ركعتن عقبه .....  
فرع: يستحب لمن أريد قتله بقصد أن يوصله أن يصلي قبيبه إن  
أمكن .....  
٥٢١  
٥٢١ تسن صلاة لحجة .....  
٥٢٢ فرع: وتسن صلاة التوبة .....  
٥٢٢ فرع: وعند جمعة تسن صلاة تسبيح .....  
فرع: صلاة الرغائب والصلاة لألفية نية نصف شعبان بدعة لا  
أصل لهم .....  
٥٢٥  
٥٢٦ مسألة: يكره تخصيص نية لجمعة بصلاة .....  
٥٢٧ وتسن صلاة الاستخارة .....  
٥٣١ سجود التلاوة .....  
٥٣٥ مسألة: يسن السجود لتقريء ولستمع له .....  
٥٣٥ مسألة: ويقيم محدث، ويسجد مع قصر لفصل .....  
٥٣٦ مسألة: والراكب المسافر يومئ بالسجود للتلاوة .....  
٥٣٦ مسألة: لا يسجد لسمع وهو نذري لا يقصد الاستماع .....  
٥٣٨ مسألة: لا يسجد لمصلي لقراءة غير إمامه بحل .....  
٥٣٨ مسألة: لا يسجد مأموم لقراءة نفسه .....  
فرع: وسجدة التلاوة وسجدة شكر صلاة، فيعتبر لهم ما يعتبر  
لصلاة نفية .....  
٥٣٩  
فائدة: روي عن بعض الصحابة أنه يكره سجود التلاوة في  
الأوقات المكروهة .....  
٥٤٢

	مسألة: ويعتبر لسجود المستمع أن يكون القارئ يصلح إماماً
٥٤٢	للمستمع له .....
٥٤٤	مسألة: ويلزم المأموم متابعة إمامه في صلاة الجهر إذا سجد للتلاوة .
	مسألة: لا يقوم ركوع في الصلاة أو خارجها ولا سجودها الذي
٥٤٥	بعد الركوع عن سجدة التلاوة .....
٥٤٥	مسألة: إذا سجد في الصلاة للتلاوة ثم قام .....
٥٤٦	مسألة: لو سجد ثم قرأ .....
٥٤٧	مسألة: وسجود التلاوة أربع عشرة سجدة .....
٥٥٤	مسألة: مواضع السجودات .....
٥٥٥	مسألة: ويكبر من أراد السجود للتلاوة إذا سجد بلا تكبيرة إحرام
٥٥٧	مسألة: ويجلس في غير الصلاة إذا رفع رأسه .....
٥٥٧	مسألة: ثم يسلم تسليمه واحدة عن يمينه .....
٥٥٨	مسألة: ولا يتشهد .....
٥٥٨	مسألة: ويكفيه سجدة واحدة .....
٥٥٩	مسألة: ويقول في سجودها ما يقول في سجود صلب الصلاة ..
٥٦٠	مسألة: والأفضل سجوده عن قيام .....
٥٦١	مسألة: ويكره لإمام قراءة سجدة في صلاة سر .....
٥٦٢	مسألة: يكره اختصار آيات السجود .....
٥٦٢	مسألة: لا يقضي هذا السجود إذا طال الفصل .....
٥٦٢	فرع: في فضل سجود التلاوة .....
٥٦٣	مسألة: لا يسجد في الأوقات التي لا يجوز أن يصلي فيها تطوعاً
٥٦٤	وتستحب سجدة الشكر عند تجدد نعمة أو دفع نقمة ظاهرة ...
٥٦٦	فرع: مذاهب العلماء في سجود الشكر .....
٥٦٧	مسألة: لا يسجد للشكر في الصلاة .....
٥٦٧	مسألة: وصفة سجدة الشكر وأحكامها كسجود التلاوة .....
٥٦٧	مسألة: من رأى مبتلى في دينه سجد .....



٥٧٠	..... صلاة الإحرام
٥٧٠	..... صلاة الطواف
٥٧٠	..... صلاة المنزل
٥٧٠	..... يسن أن يصلي بين الأذان والإقامة
٥٧١	..... صلاة التزويج
٥٧٢	..... صلاة الفتح
٥٧٢	..... أوقات النهي الخمسة
٥٨٠	..... مسألة: يجوز قضاء الفرائض في كل وقت منها
٥٨٢	..... مسألة: لو طلعت الشمس وهو في صلاة الصبح أتمها
٥٨٢	..... مسألة: يجوز فعل المنذورة في كل وقت منها
٥٨٣	..... مسألة: ويجوز فعل ركعتي طواف
٥٨٦	..... مسألة: وتجوز إعادة جماعة في كل وقت من أوقات النهي
٥٨٩	..... مسألة: إذا أعاد المغرب شفّعها برابعة
٥٨٩	..... مسألة: إن أعاد الصلاة فالأولى فرضه
٥٩٠	..... مسألة: لا تجب الإعادة
٥٩٠	..... مسألة: تجوز صلاة جنازة في الوقتين الطويلين
٥٩١	..... مسألة: لا تجوز الصلاة على جنازة في الأوقات الثلاثة الباقية
٥٩١	..... مسألة: تحرم الصلاة على قبر وعلى غائب وقت نهْي
٥٩٢	..... مسألة: تقدم الجنازة على صلاة الفجر والعصر وتؤخر عن الباقي
٥٩٢	..... مسألة: يحرم التطوع بغير المستثناة في شيء من الأوقات الخمسة
٥٩٢	..... مسألة: إن شك هل دخل وقت النهي
٥٩٣	..... مسألة: إن ابتدأ النفل في أوقات النهي لم ينعقد
٥٩٤	..... مسألة: لا ينعقد حتى ماله سبب
٥٩٨	..... فرع: التطوع لسبب غير ما ذكر
٥٩٩	..... فرع: قضاء سنة الفجر بعدها جائز
٦٠٠	..... فرع: في قضاء السنن الراتبية بعد العصر

- ٦٠١ ..... فرع: في قضاء السنن في سائر أوقات النهي
- ..... فرع: لا فرق بين مكة وغيرها في المنع من التطوع في أوقات
- ٦٠٢ ..... النهي
- ..... فرع: ومحل منع تحية المسجد وقت النهي في غير حال خطبة
- ٦٠٣ ..... الجمعة
- ٦٠٥ ..... مسألة: ولا تُصلى ركعتا الإحرام
- ٦٠٦ ..... فرع: في بيان حديثين يستشكل الجمع بينهما



